

# المغنى

لَمُؤَفِّقِ الدِّينِ أُمَيِّمِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ قُدَامَةَ  
الْمَقْدِسِيِّ الْجَمَاعِيِّ الدُّمَشْقِيِّ الصَّالِحِيِّ الْحَنْبَلِيِّ  
٥٤١-٦٢٠ هـ

تحقيق

الدكتور

عبد الفتاح محمد راحلو

الدكتور

عائبة بن عبد المحسن التركي

الجزء الرابع

دار عالم الكتب

للطباعة والنشر والتوزيع  
الرياض



المغنى

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م

الطبعة الثانية

١٤١٢ هـ = ١٩٩٢ م

الطبعة الثالثة

١٤١٧ هـ = ١٩٩٧ م

مصححة ، منقحة



الطبعة الأولى - مؤسسة التعلية - ت : ١٩٨٦ / ١٩٨٧

م . ب . ١٤٠٦ - الرياض ١١٤٤١ - تليفون : ٤٣١٣٣٦

المملكة العربية السعودية

دار عالم الكتب  
للطباعة والنشر والتوزيع



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كِتَابُ الزَّكَاةِ

قال أبو محمد بن قُتَيْبَةَ<sup>(١)</sup> : الزَّكَاةُ من الزَّكَاةِ والثَّمَاءِ والزَّيَادَةِ ؛ سُمِّيَتْ بذلك لأنها تَكْثُرُ الْمَالَ وتُثْمِرُهُ . يقال : زَكَ الزَّرْعُ ، إذا كَثُرَ رَيْعُهُ . وَزَكَتِ الثَّقَفَةُ ، إذا بُورِكَ فيها . وهي في الشَّرِيعَةِ حَقٌّ يَجِبُ في المَالِ ، فَعِنْدَ إِطْلَاقِ لَفْظِهَا في مَوَارِدِ الشَّرِيعَةِ يَنْصَرَفُ إلى ذلك . والزَّكَاةُ أَخَذَ أَرْكَانَ الإسلامِ الْخَمْسَةَ ، وهي وَاجِبَةٌ بِكِتَابِ اللَّهِ تعالى ، وَسُنَّةُ رَسُولِهِ ﷺ ، وإِجْمَاعِ أُمَّتِهِ ؛ أَمَّا الْكِتَابُ ، فَقَوْلُ اللَّهِ تعالى : ﴿ وَأَتُوا الزَّكَاةَ ﴾<sup>(٢)</sup> . وأما السُّنَّةُ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مُعَاذًا إلى الْيَمَنِ ، فَقَالَ : « أَعْلِمْتُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيائِهِمْ ، فَتَرُدُّ فِي فُقَرَائِهِمْ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> . في آيٍ وَأَخْبَارٍ سَوِيٍّ هَذَيْنِ كَثِيرَةٍ . وَأَجْمَعَ المسلمون في جَمِيعِ الْأَعْصَارِ على وَجوبِهَا ، وَاتَّفَقَ الصُّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ على قِسَالِ مَا يَجِبُهَا ، فَرَوَى الْبُخَارِيُّ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : لَمَّا تُوفِّي النَّبِيُّ ﷺ ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ ، وَكَفَرَ مِنْ كَفَرٍ مِنَ الْعَرَبِ ، فَقَالَ عُمَرُ : كَيْفَ تُقَاتِلُ النَّاسَ ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أُبْرِثُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَمَنْ قَالَهَا فَقَدْ عَصَمَ مِنْ مَالِهِ وَنَفْسِهِ إِلَّا بِحَقِّهِ ، وَجَسَابُهُ عَلَى اللَّهِ » ؟ فَقَالَ : وَاللَّهِ / لَا أُقَاتِلُنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ ؛ فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقٌّ الْمَالِ ، وَاللَّهُ لَوْ مَنَعُونِي عَنَّا<sup>(٤)</sup> كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى رَسُولِ

٥٤ / ٣

(١) غريب الحديث ١ / ١٨٤ .

(٢) سورة البقرة ٤٣

(٣) تقدم في ١ / ٢٧٥ . ويضاف إليه : وأُخرجته الترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية أخذ خياري المال في الصلقة ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوي ٣ / ١١٧ ، ١١٨ .

(٤) العناق : الأنبي من أولاد المعز والنعم من حين الولادة إلى تمام حول .

الله ﷻ لَقَاتِلُهُمْ<sup>(٥)</sup> عَلَى مَنَعِهَا . قال عمرُ : فَوَاللهِ ما هو إِلَّا أَنْ رَأَيْتُ اللهَ قد شَرَحَ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ لِلْقِتَالِ ، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ<sup>(٦)</sup> . وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وقال : « لو مَنَعُونِي عَقَالًا » . قال أبو عُبَيْدٍ : الْعَقَالُ ، صَدَقَةُ الْعَامِ<sup>(٧)</sup> . قال الشاعر<sup>(٨)</sup> :

سَعَى عِقَالًا فلم يَتْرُكْ لَنَا سَبْدًا فَكَيْفَ لَوْ قَدْ سَعَى عَمْرُو عِقَالَيْنِ<sup>(٩)</sup>

وقيل : كانوا إذا أَخَذُوا الْفَرِيضَةَ أَخَذُوا معها عِقَالَهَا<sup>(١٠)</sup> . ومن رَوَاهُ « عَنَّا » فَمَى رَوَاتِهِ دَلِيلٌ عَلَى أَخْذِ الصَّغِيرَةِ مِنَ الصَّغَارِ .

**فصل :** فَمَنْ أَتَكَرَّ وَجُوبَهَا جَهْلًا بِهِ ، وَكَانَ مِمَّنْ يَجْهَلُ ذَلِكَ ، إِمَّا لِحَدَاثَةِ عَهْدِهِ بِالْإِسْلَامِ ، أَوْ<sup>(١١)</sup> لِأَنَّهُ نَشَأَ بِبَادِيَةِ ثَائِيَةٍ عَنِ الْأُمُصَارِ ، عُرِفَ وَجُوبَهَا ، وَلَمْ<sup>(١٢)</sup> يُحْكَمْ بِكُفْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ مَعْدُورٌ ، وَإِنْ كَانَ مُسْلِمًا نَاشِئًا بِبِلَادِ الْإِسْلَامِ بَيْنَ أَهْلِ

(٥) في النسخ : « لَقَاتِلُهُمْ » .

(٦) أخرجه البخاري ، في : باب وجوب الزكاة ، وباب أخذ العناق في الصدقة ، من كتاب الزكاة ، وفي : باب قتل من أوى قبول الفرائض ... ، من كتاب استتابة المرتدين ، وفي : باب الاقتداء بسنن الرسول ﷺ ... ، من كتاب الاعتصام . صحيح البخاري ٢ / ١٣١ ، ١٤٧ ، ٩ / ١٩ ، ٢٠ ، ١١٥ ، ١١٦ . وأبو داود ، في : أول كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٦٥ . كما أخرجه مسلم ، في : باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله ، من كتاب الإيمان . صحيح مسلم ١ / ٥١ ، ٥٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، من أبواب الإيمان . عارضة الأحوذى ١ / ٦٩ ، ٧٠ . والنسائي ، في : باب مانع الزكاة ، من كتاب الزكاة ، وفي : باب وجوب الجهاد ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب تحريم الدم ، من كتاب التحريم . المجتبى ٥ / ١٠ ، ١١ ، ٦ / ٥ ، ٧ ، ٧١ ، ٧٢ . وإمام أحمد ، في : المسند ١ / ١٩ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٤٧ ، ٤٨ .

(٧) نسب أبو عبيد بن منصور هذا القول إلى الكسائي ، غريب الحديث ٣ / ٢١٠ ، اللسان (ع ق ل) ١١ / ٤٦٤ . (٨) البيت لعمر بن العلاء الكلابي . غريب الحديث ، لأبي عبيد ٣ / ٢١١ ، النهاية ٣ / ٢٨٠ ، ٢٨١ ، واللسان ، الموضع السابق . وتاج العروس (ع ق ل) ٨ / ٢٧ . (٩) قال ابن الأثير : نصب عقالًا على الظرف ، أراد مدة عقال . والسبد : ما يطلع من ربوس النبات قبل أن يتشتر .

(١٠) في الأصل : « عقالًا » .

(١١) في ١ ، ب : « وإما » .

(١٢) في الأصل ، ١ : « ولا » .

العلم فهو مُرْتَدٌّ ، تُجْرَى عليه أَحْكَامُ الْمُرْتَدِّينَ وَيُسْتَأْتَبُ ثَلَاثًا ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ ؛ لِأَنَّ أَوَّلَهُ وَجُوبُ الزَّكَاةِ ظَاهِرَةٌ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَاجْتِمَاعِ الْأُمَّةِ ، فَلَا يُنْكَأَدُ تُخْفَى (١٣) عَلَى مَنْ هَذَا (١٤) حَالَهُ ، فَإِذَا جَحَدَهَا لَا يَكُونُ إِلَّا لِتَكْذِيبِهِ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ ، وَكُفْرِهِ بِهِمَا .

**فصل :** وَإِنْ مَنَعَهَا مُعْتَقِدًا وَجُوبَهَا ، وَقَدَّرَ الْإِمَامُ عَلَى أَخْذِهَا مِنْهُ ، أَخْذَهَا وَعَزَّرَهُ ، وَلَمْ يَأْخُذْ زِيَادَةً عَلَيْهَا ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، مِنْهُمْ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُهُمْ . وَكَذَلِكَ إِنْ غَلَّ مَالَهُ فَكَنَّمَهُ حَتَّى لَا يَأْخُذَ الْإِمَامُ زَكَاةً ، فَظَهَرَ عَلَيْهِ . وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهٍ وَأَبُو بَكْرِ عَبْدُ الْعَزِيزِ : يَأْخُذُهَا وَشَطْرَ مَالِهِ ؛ لِمَا رَوَى يَهْزُ بْنُ حَكِيمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : « فِي كُلِّ سَائِمَةٍ الْإِبِلِ ، فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَنْتُ كَبُورٍ ، لَا تُفَرَّقُ عَنْ حِسَابِهَا » (١٥) ، مَنْ أَعْطَاهَا مُؤْتَجِرًا فَلَهُ أَجْرُهَا ، وَمَنْ أَبَاهَا (١٦) فَإِنَّا آخِذُونَ بِهَا (١٧) وَشَطْرَ مَالِهِ ، عَزَمَاتٍ مِنْ رِثَانٍ ، لَا يَجِلُّ لآلِ مُحَمَّدٍ مِنْهَا شَيْءٌ ، وَذُكِرَ هَذَا الْحَدِيثُ / لِأَحْمَدَ فَقَالَ : مَا أَذْرِي مَا وَجْهُهُ ؟ وَسُئِلَ عَنْ إِسْتِنَادِهِ . فَقَالَ : هُوَ عِنْدِي صَالِحُ الْإِسْنَادِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالْأَثَرُ (١٨) ، وَالنَّسَائِيُّ ، فِي « سُنَنِهِمْ » (١٩) . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « لَيْسَ فِي الْمَالِ حَقٌّ سِوَى الزَّكَاةِ » (٢٠) . وَلِأَنَّ مَنَعَ الزَّكَاةِ كَانَ فِي

٣ / ٥٤ ط

- 
- (١٣-١٤) في م : « على أحد من هذه » .  
 (١٤) معناه أن الملك لا يفرق ملكه عن ملك غيره حيث كانا خليطين . عون المبرود ٣ / ١٢ .  
 (١٥-١٦) في م : « فإني آخذها » .  
 (١٦) سقط من : ١ ، م .  
 (١٧) في ١ ، م : « سنهما » .  
 أخرجه أبو داود ، في : باب في زكاة السائمة ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٦٣ . والنسائي ، في : باب عقوبة مانع الزكاة ، وباب سقوط الزكاة عن الإبل إذا كانت رسلا لأهلها ولحمولتهم ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ١١ ، ١٧ . كما أخرجه الدارمي ، في : باب ليس في عوامل الإبل صدقة ، من كتاب الزكاة . سنن الدارمي ١ / ٣٩٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٢ ، ٤ .  
 (١٨) أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما أدى زكاته فليس بكنز ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٧٠ =

رَمَى أُنَى بَكْرِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، <sup>(١٩)</sup> «عَقِبَ مَوْتُ» رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، مع تَوْفُرِ الصَّحَابَةِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، فلم يُنْقَلْ <sup>(٢٠)</sup> عَنْهُمْ أَخْذُ» زِيَادَةَ ، ولا قَوْلُ <sup>(٢١)</sup> . باختِلَافِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْمَذْهِبِ عَنْ هَذَا الْحَبِيرِ . فَقِيلَ : كَانَ فِي بَدْءِ الْإِسْلَامِ ، حَيْثُ كَانَتِ الْمُقُومَاتُ فِي الْمَالِ ، ثُمَّ نُسِيَخَ بِالْحَدِيثِ الَّذِي رَوَيْنَاهُ . وَحَكَى الْحَطَّائِيُّ <sup>(٢٢)</sup> ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْبَلِيِّ ، أَنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْهُ السَّنُ الْوَاجِبُ <sup>(٢٣)</sup> عَلَيْهِ مِنْ خِيَارِ مَالِهِ ، مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ فِي سِنٍّ وَلَا عَدَدٍ ، لَكِنْ يَنْتَقِي مِنْ غَيْرِ <sup>(٢٤)</sup> مَالِهِ مَا تَزِيدُ بِهِ صَدَقَتَهُ فِي الْقِيَمَةِ بِقَدْرِ <sup>(٢٥)</sup> شَطْرِ قِيَمَةِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ . فَيَكُونُ الْمُرَادُ بِـ « مَالِهِ » هَاهُنَا الْوَاجِبُ عَلَيْهِ مِنْ مَالِهِ ، فَيَزَادُ عَلَيْهِ فِي الْقِيَمَةِ بِقَدْرِ شَطْرِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . فَأَمَّا إِنْ كَانَ مَانِعُ الزَّكَاةِ خَارِجًا عَنْ قَبْضَةِ الْإِمَامِ قَائِلَهُ ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَاتَلُوا مَا نَبِيعُهَا ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لَوْ مَنَعُونِي عَقْلًا كَانُوا يُودُّونَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَيْهِ <sup>(٢٦)</sup> . فَإِنْ ظَفَرَ بِهِ وَبِمَالِهِ ، أَخَذَهَا مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ أَيْضًا ، وَلَمْ تُسَبِّ دَرَيْتُهُ ؛ لِأَنَّ الْجِنَايَةَ مِنْ غَيْرِهِمْ ، وَلِأَنَّ الْمَانِعَ لَا يُسَبِّ ، فَدَرَيْتُهُ أَوْلَى . وَإِنْ ظَفَرَ بِهِ دُونَ مَالِهِ ، دَعَاهُ إِلَى أَذَائِهَا ، وَاسْتَنَابَهُ ثَلَاثًا ، فَإِنْ تَابَ وَأَدَّى ، وَإِلَّا قُتِلَ ، وَلَمْ يَحْكَمْ بِكَفَرِهِ . وَعَنْ أَحْمَدَ مَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ يَكْفُرُ بِقِتَالِهِ عَلَيْهَا ، فَرَوَى الْمِمْمُونِيُّ عَنْهُ : إِذَا مَنَعُوا الزَّكَاةَ كَمَا مَنَعُوا أَبَا بَكْرٍ ، وَقَاتَلُوا عَلَيْهَا ، لَمْ يُؤْرَثُوا ، وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِمْ .

---

= وانظر تلخيص الحبير ، لابن حجر ٢ / ١٦٠ .

(١٩-١٩) في ١ ، م : « بموت » .

(٢٠-٢٠) في ب ، م : « أحد عنهم » .

(٢١) في م : « قولا » .

(٢٢) في معالم السنن ٢ / ٣٣ .

(٢٣) في م : « الواجبة » .

(٢٤) في ١ ، ب : « خيار » .

(٢٥) في م : « تقدر » . والعبارة في معالم السنن : « فترداد عليه الصلقة بزيادة شطر القيمة » .

(٢٦) تقدم في صفحة ٥ .

قال عبد الله بن مسعود : ما تارك الزكاة بمُسْلِمٍ<sup>(٢٧)</sup> . وَوَجَّهَ ذَلِكَ ، ما رَوَى أَن أَبَا بكرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، لَمَّا قَاتَلَهُمْ ، وَعَضَّتْهُمُ الْحَرْبُ ، قالوا : نُؤَدِّيهِ . قال : لا أَقْبَلُهَا حَتَّى تَشْهَدُوا أَنَّ قِتَالَنَا فِي الْحِجَّةِ وَقِتَالَكُمْ فِي النَّارِ<sup>(٢٨)</sup> . ولم يُنْقَلْ إِنْكَارُ ذَلِكَ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ، فَذُلَّ عَلَى كُفْرِهِمْ . وَوَجَّهَ الْأَوَّلُ ، أَنَّ عَمَرَ وَغَيْرَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ امْتَنَعُوا مِنَ الْقِتَالِ فِي بَدْءِ الْأَمْرِ ، وَلَوْ اعْتَقَدُوا كُفْرَهُمْ / لَمَّا تَوَقَّفُوا عَنْهُ ، ثُمَّ اتَّفَقُوا عَلَى الْقِتَالِ ، وَبَقِيَ الْكُفْرُ عَلَى أَصْلِ النَّفْيِ ، وَلَئِنْ الرِّكَاءَ قَرَعَ مِنْ فُرُوعِ الدِّينِ ، فَلَمْ يَكْفُرْ تَارِكُهُ بِمُجَرَّدِ تَرْكِهِ ؛ كَالْحَجِّ ، وَإِذَا لَمْ يَكْفُرْ بِتَرْكِهِ ، لَمْ يَكْفُرْ بِالْقِتَالِ عَلَيْهِ كَأَهْلِ الْبَغْيِ . وَأَمَّا الَّذِينَ قَالَ لَهُمْ أَبُو بَكْرٍ هَذَا الْقَوْلُ ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ جَحَدُوا وَجُوبَهَا ، فَإِنَّهُ نُقِلَ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ قالوا : إِنَّمَا كُنَّا نُؤَدِّي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؛ لَأَنَّ صَلَاتَهُ سَكَنَ لَنَا ، وَلَيْسَ صَلَاةُ أَبِي بَكْرٍ سَكَنًا لَنَا ، فَلَا نُؤَدِّي إِلَيْهِ . وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُمْ جَحَدُوا وَجُوبَ الْأَدَاءِ إِلَى أَبِي بَكْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَلَئِنْ هَذِهِ قَضِيَّةٌ فِي غَيْرِهَا ، وَلَا يَتَحَقَّقُ مِنَ الَّذِينَ قَالَ لَهُمْ أَبُو بَكْرٍ هَذَا الْقَوْلُ ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ كَانُوا مُرْتَدِّينَ ، وَيَحْتَمِلُ أَنََّّهُمْ جَحَدُوا وَجُوبَ الزَّكَاةِ ، وَيَحْتَمِلُ غَيْرَ ذَلِكَ ، فَلَا يَجُوزُ الْحُكْمُ بِهِ فِي مَحَلِّ التَّزَاجِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ قَالَ ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ ارْتَكَبُوا كِبَائِرَ ، وَمَاثُوا مِنْ غَيْرِ ثَوْبَةٍ ، فَحَكَمَ لَهُمُ بِالنَّارِ ظَاهِرًا ، كَمَا حَكَمَ لِقَتْلَى الْمُجَاهِدِينَ بِالْحِجَّةِ ظَاهِرًا ، وَالْأَمْرُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي الْجَمِيعِ ، وَلَمْ يَحْكَمْ عَلَيْهِمُ بِالتَّخْلِيدِ ، وَلَا يَلْزَمُ مِنَ الْحُكْمِ بِالنَّارِ الْحُكْمُ بِالتَّخْلِيدِ ، فَقَدْ<sup>(٢٩)</sup> أَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ قَوْمًا مِنْ أُمَّتِهِ يَدْخُلُونَ النَّارَ ، ثُمَّ يُخْرِجُهُمُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْهَا وَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ<sup>(٣٠)</sup> .

(٢٧) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب ما قالوا في منع الزكاة ، من كتاب الزكاة . المصنف ٣ / ١١٤ .  
(٢٨) أخرجه أبو عبيد ، في : الأموال ١٩٦-١٩٨ . والبخاري مختصراً ، في : باب الاختلاف ، من كتاب الأحكام . صحيح البخاري ٩ / ١٠١ . وانظر : فتح الباري ١٣ / ٢١٠ .  
(٢٩) في م : بعد أن .

(٣٠) أخرجه البخاري ، في : باب صفة الجنة والنار ، من كتاب الرقاق ، وفي : باب ما جاء في قول الله ﷻ إِنْ رَحِمَ اللَّهُ قَرِيبَ الْمُحْسِنِينَ ، من كتاب التوحيد . صحيح البخاري ٨ / ١٤٨ ، ٩ / ١٦٤ . ومسلم ، -

٣٩٧ - مسألة ؛ قال أبو القاسم ، رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى : ( وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ سَائِمَةٌ صَدَقَةٌ ) .

بدا الخِرْقِيُّ ، رَحِمَهُ اللهُ ، بِذِكْرِ صَدَقَةِ الْإِبِلِ ؛ لِأَنَّهَا أَهَمُّ ، فَإِنَّهَا أَغْظَمُ النَّعِمِ قِيَمَةً وَأَجْسَامًا ، وَأَكْثَرُ أَمْوَالِ الْعَرَبِ ، فَلَا هِتْمَامَ بِهَا أَوَّلَى ، وَوُجُوبُ زَكَاتِهَا مِمَّا أَجْمَعَ عَلَيْهِ عُلَمَاءُ الْإِسْلَامِ ، وَصَحَّحَتْ فِيهِ السُّنَّةُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، وَمِنْ أَحْسَنِ مَا رَوَى فِي ذَلِكَ ، مَا رَوَى <sup>(١)</sup> الْبُخَارِيُّ فِي « صَحِيحِهِ » <sup>(٢)</sup> ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُثَنَّى الْأَنْصَارِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي ، قَالَ : حَدَّثَنَا ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أُنْسٍ ، أَنَّ أُنْسًا حَدَّثَهُ ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، كَتَبَ لَهُ هَذَا الْكِتَابَ ، لَمَّا وُجِّهَ إِلَى الْبَحْرَيْنِ : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، وَالَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا رَسُولُهُ ﷺ <sup>(٣)</sup> ، فَسَنُ سَأَلَهَا عَلَى <sup>(٤)</sup> وَجْهِهَا <sup>(٥)</sup> مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، فَلْيُعْطِهَا ، وَمَنْ سَأَلَ فَوْقَهَا فَلَا يُعْطَى : « فِي

---

= في : باب إثبات الشفاعة ، من كتاب الإيمان . صحيح مبطل ١ / ١٧٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٤٧ ، ١٦٣ ، ٢٠٨ ، ٢٦٩ .

(١) في م : ٥ : رواه .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع ، وباب ما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية ، وباب من بلغت عنده صدقة بنت غاض وليست عنده ، وباب زكاة الغنم ، وباب لا تؤخذ في الصدقة هزمة ... ، من كتاب الزكاة ، وفي : باب في الزكاة وأن لا يفرق بين مجتمع ... ، من كتاب الحبل . صحيح البخاري ٢ / ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في زكاة السائمة ، من كتاب الزكاة ١ / ٣٥٨ - ٣٦٠ . والنسائي ، في : باب زكاة الإبل ، وباب زكاة الغنم ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ١٣ ، ١٤ ، ١٩ ، ٢٠ . وابن ماجه ، في : باب إذا أخذ المصدق ستاً دون سن أو فوق سن ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٧٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ١١ ، ١٢ .

(٣) في م : ٥ : ورسوله .

(٤) في م : ٥ : عن .

(٥) (٥-٥) سقط من : م .

أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ فَمَا دُونَهَا مِنَ الْإِبِلِ / فِي كُلِّ خُمْسٍ شَاةٌ ، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ إِلَى خُمْسٍ وَثَلَاثِينَ ، فَفِيهَا بَنْتُ مَخَاضٍ أَتَتْ ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ إِلَى خُمْسٍ وَأَرْبَعِينَ ، فَفِيهَا بَنْتُ لَبُونٍ أَتَتْ ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَأَرْبَعِينَ إِلَى سِتِّينَ ، فَفِيهَا حِقَّةٌ طَرَوْقَةُ الْجَمَلِ ، فَإِذَا بَلَغَتْ وَاحِدَةً وَسِتِّينَ إِلَى خُمْسٍ وَسِتِّينَ ، فَفِيهَا جَذَعَةٌ ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَسِتِّينَ إِلَى تِسْعِينَ ، فَفِيهَا ابْتَنَّا لَبُونٌ ، فَإِذَا بَلَغَتْ إِحْدَى وَتِسْعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ ، فَفِيهَا حِقَّتَانِ طَرَوْقَتَا الْجَمَلِ <sup>(٦)</sup> ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ ، فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَنْتُ لَبُونٍ ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِلَّا أَرْبَعٌ مِنَ الْإِبِلِ ، فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا ، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ ، فَفِيهَا شَاةٌ . وَذَكَرَ تَمَامَ الْحَدِيثِ نَذْرَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي أَبْوَابِهِ ، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي « سُنَنِهِ » ، وَزَادَ : « وَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ ، فَفِيهَا بَنْتُ مَخَاضٍ ، إِلَى أَنْ تَبْلُغَ خَمْسًا وَثَلَاثِينَ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا ابْنَةُ مَخَاضٍ ، فَفِيهَا ابْنُ لَبُونٍ ذَكَرَ » . وَهَذَا كُلُّهُ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ عِشْرِينَ وَمِائَةٍ ، ذَكَرَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ .. قَالَ : وَلَا يَصِحُّ عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، مَا رَوَى عَنْهُ فِي خُمْسٍ وَعِشْرِينَ . يَعْنِي مَا حُكِيَ عَنْهُ فِي خُمْسٍ وَعِشْرِينَ خُمْسُ شِيَاهٍ <sup>(٧)</sup> . وَقَوْلُ الصَّدِّيقِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : « النَّبِيُّ ﷺ قَرَضَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ . يَعْنِي قَدَّرَ ، وَالتَّقْدِيرُ يُسَمَّى قَرْضًا ، وَمَنْ قَرَضَ الْحَاكِمُ لِلْمَرْأَةِ قَرْضًا . وَقَوْلُهُ : وَمَنْ سِيلَ قَرُوقَهَا فَلَا يُعْطَى . يَعْنِي لَا يُعْطَى قَرُوقُ الْفَرَضِ <sup>(٨)</sup> . وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ مَا دُونَ خُمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ لَا زَكَاةَ فِيهِ . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي هَذَا الْحَدِيثِ : « وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِلَّا أَرْبَعٌ مِنَ الْإِبِلِ ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ فِيهَا صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا » . وَقَالَ : « لَيْسَ فِيهَا دُونَ خُمْسٍ دُونَ <sup>(٩)</sup> صَدَقَةٍ » .

(٦) فِي م : « الْفَحْل » .

(٧) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي زَكَاةِ السَّائِمَةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١ / ٣٦٢ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ : فِي : بَابِ ذِكْرِ رِوَايَةِ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . السَّنَنِ الْكَبِيرِ ٤ / ٩٢ .

(٨) سَقَطَ مِنْ م : م . وَفِي أ ، ب : « مَا فَوْقَ الْفَرَضِ » .

(٩) الذُّودُ : مِنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعِشْرَةِ .

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١٠)</sup> . وَالسَّائِمَةُ : الرَّائِعَةُ ، وَقَدْ سَامَتْ تَسُومُ سَوْمًا : إِذَا رَعَتْ ، وَأَسَمَتْهَا إِذَا رَعَيْتَهَا ، وَسَوْمَتْهَا : إِذَا جَعَلْتَهَا سَائِمَةً ، وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَ مِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ ﴾<sup>(١١)</sup> أَيْ تَرْعُونَ . وَفِي ذِكْرِ السَّائِمَةِ اخْتِرَازٌ مِنَ الْمَعْلُوفَةِ<sup>(١٢)</sup> وَالْعَوَامِلُ ؛ فَإِنَّهُ لَا زَكَاةَ فِيهَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَحُكِيَ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ<sup>(١٣)</sup> فِي الْإِبِلِ التَّوَاضِيعِ<sup>(١٤)</sup> وَالْمَعْلُوفَةِ<sup>(١٥)</sup> الزَّكَاةُ ؛ لِغُمُومِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « فِي كُلِّ خَمْسٍ شَاةٌ » . قَالَ / أَحْمَدُ : لَيْسَ فِي الْعَوَامِلِ زَكَاةٌ ، وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ يَرَوْنَ فِيهَا الزَّكَاةَ ، وَلَيْسَ عَنْدهُمْ فِي هَذَا أَصْلٌ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « فِي كُلِّ سَائِمَةٍ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَنَتْ لَبُونٌ » . فِي حَدِيثِ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ<sup>(١٦)</sup> ، فَقَيَّدَهُ بِالسَّائِمَةِ ، فَدُلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا زَكَاةَ فِي غَيْرِهَا ، وَحَدِيثُهُمْ مُطْلَقٌ ، فَيُحْمَلُ عَلَى الْمُقَيَّدِ ، وَلِأَنَّ وَصْفَ الشَّاءِ مُعْتَبَرٌ فِي الزَّكَاةِ ، وَالْمَعْلُوفَةُ يَسْتَعْرِقُ عُلْفَهَا تَمَاءَهَا ، إِلَّا أَنْ يُعْدهَا لِلتَّجَارَةِ ، فَيَكُونُ فِيهَا زَكَاةُ التَّجَارَةِ .

٥٦/٣

(١٠) أخرجه البخاري ، في : باب ما أُدْنَى زكاته فليس بكثرة ، وباب زكاة الورق ، وباب ليس فيما دون خمس ذود صدقة ، وباب ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ، من كتاب الزكاة . صحيح البخاري ١٣٣ / ٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٨ ، ١٥٦ . ومسلم ، في : أول كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٦٧٤ / ٢ ، ٦٧٥ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما تجب فيه الزكاة ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٥٧ . والترمذي ، في : باب ما جاء في صدقة الزرع والقر والحبوب ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ٣ / ١٢٠ ، ١٢١ . والنسائي ، في : باب زكاة الإبل ، وباب زكاة الورق ، وباب زكاة الحبوب ، وباب القدر الذي تجب فيه الصدقة ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ١٢ ، ٢٦ ، ٣٠ ، ٣١ . وابن ماجه ، في : باب ما تجب فيه الزكاة من الأموال ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٧٢ . والدارمي ، في : باب ما لا يجب فيه الصدقة من الحبوب والورق والذهب ، من كتاب الزكاة . سنن الدارمي ١ / ٣٨٤ . والإمام مالك ، في : باب ما تجب فيه الزكاة ، من كتاب الزكاة . الموطأ ١ / ٢٤٤ ، ٢٤٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٩٢ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٦ / ٣ ، ٣٠ ، ٤٥ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٩ ، ٨٦ ، ٢٩٦ .

(١١) سورة النحل ١٠ .

(١٢) في م : « الملوقة » .

(١٣) سقط من : م .

(١٤) نضح البهر الماء : حمله من نهر أو بئر لسقى الزرع ، فهو ناضح .

(١٥) تقدم في صفحة ٧ .



٣٩٨ - مسألة ؛ قال : ( فَإِذَا مَلَكَ خُمْسًا مِنَ الْإِبِلِ ، فَأَسَامَهَا أَكْثَرَ السَّنَةِ ،  
فَفيهَا شَاةٌ ، وَفِي الْعَشْرِ شَاكِنٌ ، وَفِي الْخُمْسِ عَشْرَةٌ ثَلَاثُ شِيَاهِ ، وَفِي  
الْعَشْرِينَ أَرْبَعُ شِيَاهِ )

وهذا كُلُّهُ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ ، وَثَابِتٌ بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، بِمَا رَوَيْنَاهُ وَغَيْرِهِ ، إِلَّا  
قَوْلَهُ : « فَأَسَامَهَا أَكْثَرَ السَّنَةِ » . (١) فَإِنَّ مَذْهَبَ إِمَامِنَا وَمَذْهَبَ أُمِّي حَنِيفَةٍ أَهْلِهَا إِذَا  
كَانَتْ سَائِمَةً أَكْثَرَ السَّنَةِ (٢) فِيهَا الزَّكَاةُ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : إِنْ لَمْ تُكُنْ سَائِمَةً فِي جَمِيعِ  
الْحَوْلِ فَلَا زَكَاةَ فِيهَا ؛ لِأَنَّ السَّوْمَ شَرَطُ فِي الزَّكَاةِ ، فَاعْتَبِرَ فِي جَمِيعِ الْحَوْلِ ،  
كَالْمَلِكِ وَكَمَالِ النَّصَابِ ، وَلِأَنَّ الْعَلْفَ (٣) مُسْقِطٌ وَالسَّوْمَ مُوجِبٌ ، فَإِذَا اجْتَمَعَا  
غَلَبَ الْإِسْقَاطُ ، كَمَا لَوْ مَلَكَ نَصَابًا بَعْضُهُ سَائِمَةً وَبَعْضُهُ مَعْلُوفٌ (٤) . وَلَنَا ، عُمُومُ  
النُّصُوصِ الدَّالَّةِ عَلَى وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِي نَصَبِ الْمَاشِيَةِ ، وَاسْمُ السَّوْمِ لَا يُزُولُ بِالْعَلْفِ  
الْيَسِيرِ ، فَلَا يَمْنَعُ دُخُولُهَا فِي الْخَبَرِ ، وَلِأَنَّهُ لَا يَمْنَعُ حَقُّهُ الْمُؤْنَةُ (٥) ، فَأَشْبَهَتْ  
السَّائِمَةَ فِي جَمِيعِ الْحَوْلِ ، وَلِأَنَّ الْعَلْفَ الْيَسِيرَ لَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزَ مِنْهُ فَاعْتِبَارُهُ فِي جَمِيعِ  
الْحَوْلِ يُسْقِطُ الزَّكَاةَ بِالْكُلِّيَّةِ ، سَيِّمًا عِنْدَ مَنْ يَسُوغُ لَهُ الْفِرَارُ مِنَ الزَّكَاةِ ، فَإِنَّهُ إِذَا (٦)  
أَرَادَ إِسْقَاطَ الزَّكَاةِ عَقْلُهَا (٧) يَوْمًا فَاسْقَطَهَا ، وَلِأَنَّ هَذَا وَصَفٌ مُعْتَبَرٌ فِي رَفْعِ الْكُلْفَةِ  
فَاعْتَبِرَ فِيهِ الْأَكْثَرُ ، كَالسَّقْيِ بِمَا لَا كُلْفَةَ فِي الزَّرْعِ وَالنَّمَارِ . وَقَوْلُهُمْ « السَّوْمُ  
شَرَطٌ » يَحْتَمِلُ أَنْ يَمْنَعَ . وَنَقُولُ : بَلْ / الْعَلْفُ إِذَا وَجَدَ فِي نَصَبِ الْحَوْلِ فَمَا زَادَ  
مَانِعٌ ، كَمَا أَنَّ السَّقْيَ بِكُلْفَةٍ مَانِعٌ مِنْ وَجُوبِ الْعَشْرِ ، وَلَا يَكُونُ مَانِعًا حَتَّى يُوجَدَ فِي  
النَّصَبِ فِصَاعِدًا ، كَذَا فِي مَسْأَلَتِنَا (٨) ثُمَّ إِنْ (٩) سَلَّمْنَا كَوْنَهُ شَرَطًا فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ

ط ٥٦/٣

(١-١) سقط من : ١ .

(٢-٢) في ١ ، م : « يسقط والسوم يوجب ، وإذا » .

(٣) في م : « علوفة » .

(٤) في م : « للمؤنة » .

(٥) في ١ ، ب : « متى » .

(٦) سقط من : م .

(٧-٧) في م : « وإن » .

الشَّرْطُ وَجُودُهُ فِي أَكْثَرِ الْحَوْلِ ، كَالسَّقْيِ بِمَا لَا كُفْلَةَ فِيهِ شَرْطٌ فِي وُجُوبِ الْعُسْرِ ، وَكَتَفَى بِوُجُودِهِ فِي الْأَكْثَرِ ، وَيَفَارِقُ مَا إِذَا كَانَ<sup>(٨)</sup> بَعْضُ النَّصَابِ مَغْلُوقًا<sup>(٩)</sup> ؛ لِأَنَّ النَّصَابَ سَبَبُ الْوُجُوبِ<sup>(١٠)</sup> ، فَلَا بُدَّ مِنْ وُجُودِ الشَّرْطِ فِي جَمِيعِهِ ، وَأَمَّا الْحَوْلُ فَإِنَّهُ شَرْطُ الْوُجُوبِ ، فَجَازَ أَنْ يُعْتَبَرَ الشَّرْطُ فِي أَكْثَرِهِ .

**فصل :** وَلَا يُجْزَى فِي الْعَتَمِ الْمُخْرِجَةِ فِي الزَّكَاةِ إِلَّا الْجَذَعُ<sup>(١١)</sup> مِنَ الضَّائِنِ ، وَالثَّنْيُ<sup>(١٢)</sup> مِنَ الْمَعْرِ ، وَكَذَلِكَ شَاةُ الْجُبْرَانِ ، وَأَيْهُمَا أُخْرِجَ أَجْزَاؤُهُ . وَلَا يُعْتَدُ<sup>(١٣)</sup> كَوْنُهَا مِنْ جِنْسِي<sup>(١٤)</sup> غَنَمِهِ ، وَلَا جِنْسِي<sup>(١٥)</sup> غَنَمِ الْبَلَدِ ؛ لِأَنَّ الشَّاةَ مُطْلَقَةً فِي الْخَبَرِ الَّذِي ثَبَتَ بِهِ وَجُوبُهَا ، وَلَيْسَ غَنَمُهُ وَلَا غَنَمُ الْبَلَدِ سَبَبًا لِوُجُوبِهَا ، فَلَمْ يَتَّفِقْ ذَلِكَ ، كَالشَّاةِ الْوَاجِبَةِ فِي الْفِدْيَةِ ، وَتَكُونُ اثْنَى ، فَإِنْ أُخْرِجَ ذَكَرًا لَمْ يُجْزَئْهُ ؛ لِأَنَّ الْغَنَمَ الْوَاجِبَةَ فِي نَصَبِهَا إِثْنَانِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُجْزَئْهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَطْلَقَ لَفْظَ الشَّاةِ ، فَيَدْخُلُ<sup>(١٦)</sup> فِيهِ الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى ، وَلِأَنَّ الشَّاةَ إِذَا تَعَلَّقَتْ بِالذِّمَّةِ دُونَ الْعَيْنِ أَجْزَأُ فِيهَا الذَّكَرُ كَالْأَصْحِيَّةِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ غَنَمٌ لَزِمَهُ شِرَاءُ شَاةٍ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : يُخْرِجُ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ ، قِيَاسًا عَلَى شَاةِ الْجُبْرَانِ . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَصَّ عَلَى الشَّاةِ ، فَيَجِبُ الْعَمَلُ بِنَصِّهِ ، وَلِأَنَّ هَذَا إِخْرَاجُ قِيَمَةٍ فَلَمْ يَجْزَ ، كَمَا لَوْ كَانَتِ الشَّاةُ وَاجِبَةً فِي نَصَابِهَا ، وَشَاةُ الْجُبْرَانِ مُحْتَصَّةٌ بِالْبَدَلِ بِعَشْرَةِ دَرَاهِمَ<sup>(١٧)</sup> ، بِدَلِيلِ أَنَّهَا لَا تَجُوزُ بَدَلًا عَنِ الشَّاةِ الْوَاجِبَةِ فِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ .

(٨) فِي ١ ، م : نَادَاةٌ : فِي ٤ .

(٩) فِي م : مَغْلُوقٌ .

(١٠) فِي م : لِلْوُجُوبِ .

(١١) بَاقِي تَعْرِيفُهُمَا فِي أَوَّلِ الْمَسْأَلَةِ ٤١٠ .

(١٢) فِي ١ ، ب ، م : يُعْتَبَرُ .

(١٣) ١٣-١٣ سَقَطَ مِنْ ١ ، ب .

(١٤) فِي ب ، م : فَدَخَلَ .

(١٥) فِي ١ ، ب : الدَّرَاهِمُ .

**فصل :** فإن أخرجَ عن الشاةِ بغيرِ ما يُجزئُه ، سواءَ كانتَ قيمَتُه أَكْثَرَ من قيمَةِ الشاةِ أو لم يكنْ ، وحكى عن مالكٍ وداودَ . وقال الشافعيُّ ، وأصحابُ الرأيِ : يُجزئُ<sup>(١٦)</sup> البعيرُ عن العِشرينَ فما دُونُها . ويُتَخَرَّجُ<sup>(١٧)</sup> لنا يثُلُ ذلك إذا كان المُخَرَّجُ مما يُجزئُ عن خمسٍ وعشرينَ ؛ لأنه يُجزئُ عن خمسٍ وعشرينَ ، والعِشرونَ دَاخلَةً / فيها ، ولأنَّ ما أَجزَأَ عن الكثيرِ أَجزَأَ عَمَّا دُونُه ، كابتِنَى لَبُونٍ عَمَّا دُونَ سِتَّةٍ وَسَبْعِينَ . ولنا ، أَنَّهُ أَخْرَجَ غَيْرَ الْمَنْصُوصِ عليه من غَيْرِ جَنْسِهِ ، فلم يُجزِهِ ، كما لو أَخْرَجَ بَعِيرًا عن أَرْبَعِينَ شاةً ، ولأنَّ النَّصَّ وَرَدَ بِالشاةِ ، فلم يُجزِئِ البعيرُ كالأَصْلِ ، أو كشاةِ الجُبْرانِ ، ولأنَّها فَرِيضَةٌ وَجَبَتْ فيها شاةٌ فلم<sup>(١٨)</sup> يُجزِئِ عنها البعيرُ ، كِنِصَابِ الغَنَمِ ، ويُفَارِقُ ابْتِنَى لَبُونٍ عن الجَدْعَةِ ؛ لأنَّهُما<sup>(١٩)</sup> من الجَنسِ .

**فصل :** وتكونُ الشاةُ المُخَرَّجَةُ كحالِ الإبلِ في الجَوْدَةِ والرِّدَاةِ ، فَيُخَرَّجُ عن الإبلِ السَّمَانِ سَمِيئَةً ، وعن الهَزَالِ هَزِيلَةً<sup>(٢٠)</sup> ، وعن الكَرَاثِمِ كَرِيْمَةً ، وعن اللِّقَامِ لَيِّيمَةً ، فإن كانت مِرَاضًا أَخْرَجَ شاةً صَحِيحَةً على قَدْرِ المَالِ ، فيقالُ له<sup>(٢١)</sup> : لو كَاتَبَ الإِبِلُ صِخَاخًا كم كانتَ قيمَتُها وقيمَةُ الشاةِ ؟ فيقالُ : قيمَةُ الإِبِلِ مائةٌ وقيمَةُ الشاةِ خَمْسَةٌ ، فينْقُصُ من قيمَتِها قَدْرُ ما نَقَصَتِ الإِبِلُ ، فإذا نَقَصَتِ الإِبِلُ خُمُسَ قيمَتِها وَجَبَ شاةٌ قيمَتُها أَرْبَعَةٌ . وقيلُ : تُجزئُه شاةٌ تُجزئُ في الأَصْحِيَةِ ، من غَيْرِ نَظَرٍ إلى القِيَمَةِ . وعلى القولَيْنِ لا تُجزئُه مَرِيضَةٌ ؛ لأنَّ المُخَرَّجَ من غَيْرِ جَنْسِهَا ، وليس كُلُّ مِرَاضٍ ، فينزُلُ مَنْزِلَةَ اجْتِمَاعِ الصِّخَاخِ ، والمِرَاضُ لا تُجزئُ فيه إلَّا الصَّحِيحَةُ .

(١٦) في ١ ، م : ١ : يجرئه .

(١٧) في ١ ، م : ١ : ويخرج .

(١٨) سقط من : م .

(١٩) في ١ ، م : ١ : لأنها .

(٢٠) في م : ١ : هزلة .

(٢١) سقط من : الأصل .

٣٩٩ - مسألة ؛ قال : ( فَإِذَا صَارَتْ خُمْسًا وَعِشْرِينَ ، فَفِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ ، إِلَى خُمْسٍ وَثَلَاثِينَ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا <sup>(١)</sup> بِنْتُ مَخَاضٍ فَابْنُ <sup>(٢)</sup> لَبُونِ ذَكَرٌ ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ فَفِيهَا ابْنَةُ لَبُونِ إِلَى خُمْسٍ وَأَرْبَعِينَ ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَأَرْبَعِينَ فَفِيهَا حَقَّةٌ طَرَوْقَةُ الْفَحْلِ ، إِلَى سِتِّينَ ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَسِتِّينَ ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَسِتِّينَ فَفِيهَا ابْنَةُ لَبُونِ إِلَى تِسْعِينَ ، فَإِذَا بَلَغَتْ إِحْدَى وَتِسْعِينَ فَفِيهَا حَقَّتَانِ <sup>(٣)</sup> طَرَوْقَتَا الْفَحْلِ <sup>(٤)</sup> إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ ) .

وهذا كُلُّهُ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ ، وَالْخَبَرُ الَّذِي رَوَيْنَاهُ <sup>(٥)</sup> مُتَّوَالٍ لَهُ . وَابْنَةُ الْمَخَاضِ : الَّتِي لَهَا سَنَةٌ وَقَدْ دَخَلَتْ فِي الثَّانِيَةِ ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّ أُمَّهَُا قَدْ حَمَلَتْ غَيْرَهَا ، وَالْمَخِضُ الْحَامِلُ ، وَلَيْسَ كَوْنُ أُمِّهَا مَخِضًا شَرْطًا فِيهَا ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ تَعْرِيفًا لَهَا بِغَالِبِ خَالَهَا ، كَتَعْرِيفِهِ <sup>(٦)</sup> الرَّبِيبَةَ بِالْجِجَرِ ، وَكَذَلِكَ بِنْتُ لَبُونِ وَبِنْتُ الْمَخَاضِ / أَذْنَى سِرٍّ يُوجَدُ فِي الزَّكَاةِ ، وَلَا تَجِبُ إِلَّا فِي خُمْسٍ وَعِشْرِينَ إِلَى خُمْسٍ وَثَلَاثِينَ خَاصَّةً . وَبِنْتُ اللَّبُونِ : الَّتِي تُمَتُّ لَهَا سَنَتَانِ وَدَخَلَتْ فِي الثَّالِثَةِ ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّ أُمَّهَُا قَدْ وَضَعَتْ حَمْلَهَا وَلَهَا لَبْنٌ . وَالْحَقَّةُ : الَّتِي لَهَا ثَلَاثُ سِنِينَ وَدَخَلَتْ فِي الرَّابِعَةِ ؛ لِأَنَّهَا قَدْ اسْتَحَقَّتْ أَنْ يَطْرُقَهَا الْفَحْلُ ، وَلِهَذَا قَالَ : طَرَوْقَةُ الْفَحْلِ . وَاسْتَحَقَّتْ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهَا وَتُرَكَّبَ . وَالْجَذْعَةُ : الَّتِي لَهَا أَرْبَعُ سِنِينَ وَدَخَلَتْ فِي الْخَامِسَةِ ، وَقِيلَ لَهَا ذَلِكَ لِأَنَّهَا تَجْذَعُ إِذَا سَقَطَتْ سِنُّهَا ، وَهِيَ أَعْلَى سِرٍّ تَجِبُ فِي الزَّكَاةِ ، وَلَا تَجِبُ إِلَّا فِي إِحْدَى وَسِتِّينَ إِلَى خُمْسٍ وَسِتِّينَ . وَإِنْ رَضِيَ رَبُّ

٥٧/٣ ظ

(١) سقط من : الأصل .

(٢) في ١ ، م : ٥ وابن ٤ .

(٣-٣) سقط من : ١ ، ب ، م .

(٤) تقدم في صفحة ١٠ من حديث أبي بكر .

(٥) في م : ١ ؛ كتعريف ٤ .

المال أن يُخرج مكانها ثبته جاز ، وهي التي لها خمس سنين ودخلت في السادسة ،  
وسُميت ثبته ، لأنها قد ألفت ثبته . وهذا الذي ذكرناه في الأستان ذكره أبو  
عبيد<sup>(٦)</sup> ، وحكاه عن الأصمعي ، وأبي زيد الأنصاري ، وأبي زياد الكلابي<sup>(٧)</sup>  
وغيرهم . وقول الخريفي : « فإن لم يكن ابنة مخاض » أراد إن لم يكن في إبله ابنة  
مخاض أجزأه ابن لبون ، ولا يُجزئه مع وجود ابنة مخاض ؛ لقوله عليه السلام : « فإن لم  
يكن فيها ابنة مخاض فابن لبون ذكر » . في الحديث الذي رواه<sup>(٨)</sup> . فشرط<sup>(٩)</sup>  
في إخراجها عذمتها . فإن اشتراها وأخرجها جاز ، وإن أراد إخراج ابن لبون بعد  
شراؤها لم تُجز ؛ لأنه صار في إبله بنت مخاض ، فإن لم يكن في إبله ابن لبون ،  
وأراد<sup>(١٠)</sup> أن يشتري<sup>(١١)</sup> ، لزمت شراء بنت مخاض . وهذا قول مالك . وقال  
الشافعي : يُجزئه شراء ابن لبون ؛ لظاهر الخبر وعمومه . ولنا ، أنهما استويا في  
العديم ، فلزمت ابنة مخاض ، كما لو استويا في الوجود ، والحديث محمول على  
وجوده ؛ لأن ذلك للرفق به ، إغناء له عن الشراء ، ومع عذمه لا يستغنى عن  
الشراء ، فكان شراء الأصل أولى . على أن في بعض ألفاظ الحديث : « فمن لم  
يكن عنده ابنة مخاض على وجهها ، وعنده ابن لبون ، فإنه يقبل منه ، وليس معه  
شيء » . فشرط في قبوله وجوده وعذمتها ، وهذا في حديث أبي بكر ، وفي بعض  
الألفاظ : « ومن بلغت عنده صدقة بنت مخاض ، وليس عنده إلا ابن لبون » .  
وهذا<sup>(١٢)</sup> تفهيم / يتعين<sup>(١٣)</sup> حمل المطلق عليه ، وإن لم يجد إلا ابنة مخاض

و ٥٨/٣

(٦) في غريب الحديث ٣ / ٧٠ - ٧٢ .

(٧) في ١ ، ب ، م : « الغلال » . والثبت في : الأصل ، وغريب الحديث .

(٨) تقدم في صفحة ١٠ .

(٩) في ١ ، م : « شرط » .

(١٠ - ١١) في ١ ، م : « الشراء » .

(١١ - ١٢) في م : « يفسد بعين » .

مَعِينَةٌ<sup>(١٢)</sup> ، فله الاتِّقَالَ إلى ابنِ كُبُونٍ ؛ لِقَوْلِهِ فِي الْحَبَرِ : « فَمَنْ<sup>(١٣)</sup> لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ بِنْتُ مَخَاضٍ ، عَلَى وَجْهِهَا » وَلَآنَ وَجُودُهَا كَعَدَمِهَا ، لِكُونِهَا لَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهَا ، فَاشْتَبَهَ الَّذِي لَا يَجِدُ إِلَّا مَا لَا يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِهِ فِي اتِّقَالِهِ إِلَى التَّيْمُمِ ، وَإِنْ وَجَدَ ابْنَةَ مَخَاضٍ أَعْلَى مِنْ صِفَةِ الْوَاجِبِ ، لَمْ يُجْزِهِ ابْنُ كُبُونٍ ؛ لِوُجُودِ بِنْتِ مَخَاضٍ عَلَى وَجْهِهَا ، وَيُخَيَّرُ بَيْنَ إِخْرَاجِهَا وَبَيْنَ شِرَاءِ بِنْتِ مَخَاضٍ عَلَى صِفَةِ الْوَاجِبِ ، وَلَا « يُجْبَرُ نَقْصُ<sup>(١٤)</sup> الذِّكْرِيَّةِ بِزِيَادَةِ سِنٍّ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ ، وَلَا يُجْزِيهِ أَنْ يُخْرِجَ عَنْ ابْنِ كُبُونٍ حَقًّا ، وَلَا عَنْ الْحَقَّةِ جَدْعًا »<sup>(١٥)</sup> ، « مَعَ عَدَمِهَا<sup>(١٦)</sup> » وَلَا وَجُودِهَا . وَقَالَ الْقَاضِي ، وَابْنُ عَقِيلٍ : يَجُوزُ ذَلِكَ مَعَ عَدَمِهَا ؛ لِأَنَّهَا أَعْلَى وَأَفْضَلُ ، فَيُثْبِتُ الْحُكْمَ فِيهَا بِطَرِيقِ التَّنْبِيهِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَا نَصَّ فِيهَا ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهَا عَلَى ابْنِ كُبُونٍ مَكَانَ بِنْتِ مَخَاضٍ ؛ لِأَنَّ زِيَادَةَ سِنٍّ ابْنِ كُبُونٍ عَلَى بِنْتِ مَخَاضٍ يَمْتَنِعُ بَهَا مِنْ صِفَاتِ السَّبَاحِ ، وَيُرْعَى الشَّجَرُ بِنَفْسِهِ ، وَيَرَدُّ الْمَاءُ ، وَلَا يُوْجَدُ هَذَا فِي الْحَقِّ مَعَ بِنْتِ كُبُونٍ ، لِأَنَّهَا يَشْتَرِكَا فِي هَذَا ، فَلَمْ يَتَّقْ إِلَّا مُجَرَّدَ السِّنِّ فَلَمْ يُقَابِلِ الْأَنْثَوِيَّةَ<sup>(١٧)</sup> . وَقَوْلُهُمَا : إِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ الْحُكْمِ فِيهَا بِطَرِيقِ التَّنْبِيهِ . قُلْنَا : بَلْ يَدُلُّ عَلَى انْتِفَاءِ الْحُكْمِ فِيهَا بِدَلِيلٍ خَطَإِهِ ، فَإِنَّ تَخْصِيصَهُ بِالذِّكْرِ دُونَهُمَا دَلِيلٌ عَلَى اخْتِصَاصِهِ بِالْحُكْمِ دُونَهُمَا .

**فصل :** وَإِنْ أُخْرِجَ عَنِ الْوَاجِبِ سِنًّا أَعْلَى مِنْ جِنْسِهِ ، مِثْلُ أَنْ يُخْرِجَ بِنْتُ كُبُونٍ عَنْ بِنْتِ مَخَاضٍ ، وَحَقَّةً عَنْ بِنْتِ كُبُونٍ أَوْ بِنْتِ مَخَاضٍ ، أَوْ أُخْرِجَ عَنِ الْجَدْعَةِ ابْنَتَى كُبُونٍ أَوْ حَقَّتَيْنِ ، جَازَ . لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ؛ لِأَنَّهُ زَادَ عَلَى الْوَاجِبِ

(١٢) فِي م : مَعِينَةٌ .

(١٣) فِي أ ، م : فَإِنْ .

(١٤-١٥) فِي م : يَخِيرُ بَعْضُ .

(١٥-١٦) فِي أ ، م : لَا لِعَدَمِهَا .

(١٦) فِي أ ، م : إِلَّا بِتَوَجُّهِ .

مِنْ جَنْسِهِ مَا يُجْزَى عَنْهُ مَعَ (١٧) غَيْرِهِ ، فَكَانَ مُجْزِئًا عَنْهُ عَلَى الْفَرَادِ ، كَمَا لَوْ كَانَتْ  
 الزِّيَادَةُ فِي الْعَدَدِ . وَقَدْ رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي « مُسْتَدْرِه » ، وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي  
 « سُنَنِ » (١٨) ، بِإِسْنَادِهِمَا عَنْ أَبِي بَنْ كَعْبٍ قَالَ : بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُصَدِّقًا ،  
 فَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ ، فَلَمَّا جَمَعَ لِي مَالَهُ لَمْ أَجِدْ عَلَيْهِ فِيهِ إِلَّا بِنْتَ مَخَاضٍ . فَقُلْتُ لَهُ : أَدُّ  
 بِنْتَ مَخَاضٍ ، فَإِنَّهَا صَدَقَتُكَ . فَقَالَ : ذَاكَ مَا لَا لَبَنَ فِيهِ وَلَا ظَهَرَ ، وَلَكِنْ هَذِهِ  
 نَاقَةٌ فَيِّئَةٌ / عَظِيمَةٌ سَمِيئَةٌ ، فَخُذْهَا . فَقُلْتُ : مَا أَنَا بِأَخِذٍ مَا لَمْ أَوْمَرْ بِهِ ، وَهَذَا  
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْكَ قَرِيبٌ ، فَإِنْ أُخْبِئْتُ أَنْ تَأْتِيَنِي فَتَعْرِضَ عَلَيْهِ مَا عَرَضْتَ عَلَيَّ  
 فَأَفْعَلَ ، فَإِنْ قَبِلَهُ مِنْكَ قَبِلْتُهُ ، وَإِنْ رَدَّهُ عَلَيْكَ رَدَدْتُهُ . قَالَ : فَإِنِّي فَاعِلٌ . فَخَرَجَ  
 مَعِيَ وَخَرَجَ بِالنَّاقَةِ الَّتِي عَرَضَ عَلَيَّ ، حَتَّى قَدِمْنَا (١٩) عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ  
 لَهُ : يَا بُيَّيْ اللَّهِ ، أَتَأْتِي رَسُولَكَ لِتَأْخُذَ مِنِّي صَدَقَةَ مَالِي ، وَإِنَّمَا اللَّهُ ، مَا قَامَ فِي مَالِي  
 رَسُولُ اللَّهِ وَلَا رَسُولُهُ قَطُّ قَبْلَهُ ، فَجَمَعْتُ لَهُ مَالِي ، فَرَعَمَ أَنَّ مَا عَلَيَّ فِيهِ بِنْتُ  
 مَخَاضٍ ، وَذَاكَ مَا لَا لَبَنَ فِيهِ وَلَا ظَهَرَ ، وَقَدْ عَرَضْتُ عَلَيْهِ نَاقَةً فَيِّئَةً سَمِيئَةً عَظِيمَةً  
 لِتَأْخُذَهَا فَأَبَى ، وَهِيَ هِيَ ذِي ، قَدْ جِئْتُكَ بِهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ، خُذْهَا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ  
 ﷺ : « ذَاكَ الَّذِي وَجَبَ عَلَيْكَ ، فَإِنْ تَطَلَّوْعَتْ بِخَيْرٍ آجَرَكَ » (٢٠) اللَّهُ فِيهِ ، وَقَبِلْنَاهُ  
 مِنْكَ . فَقَالَ : فَهِيَ هِيَ ذِي يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَدْ جِئْتُكَ بِهَا . قَالَ : فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ  
 ﷺ بِقَبْضِهَا ، وَدَعَا لَهُ فِي مَالِهِ بِالْبَرَكَاتِ . وَهَكَذَا الْحُكْمُ إِذَا أُخْرِجَ أَعْلَى مِنْ  
 الْوَاجِبِ فِي الصَّفَةِ ، مِثْلَ أَنْ يُخْرِجَ السَّمِيئَةَ مَكَانَ الْهَزِيلَةِ ، وَالصَّحِيحَةَ مَكَانَ  
 الْمَرِيضَةِ ، وَالْكَرِيمَةَ عَنْ (٢١) اللَّيِّمَةِ ، وَالْحَامِلَ عَنِ الْحَوَائِلِ ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ

ط ٥٨/٣

(١٧) فِي ب : م .

(١٨) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٥ / ١٤٢ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي زَكَاةِ السَّائِمَةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ .

سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٣٦٥ ، ٣٦٦ .

(١٩) فِي الْأَصْلِ ، أ ، م : « قَدِمْنَا » . وَلِئِذَا فِي : ب ، وَالْمُسْنَدُ وَسَنَنُ أَبِي دَاوُدَ .

(٢٠) فِي م : « أَجْزَلُ » .

(٢١) فِي أ ، ب ، م : « مَكَانَ » .

وَيُخْرِجُهُ ، وَلَهُ أَجْرُ الزَّيَادَةِ .

**فصل :** وَيُخْرِجُ عَنْ مَا شِئَتْهُ مِنْ جَنْسِهَا عَلَى صِفَتِهَا ، فَيُخْرِجُ عَنْ الْبَحَائِي (٢٢)  
 بُحْيَيْتٌ ، وَعَنْ الْغُرَابِ عَرَبِيَّةٌ ، وَعَنْ الْكِرَامِ كَرِيمَةٌ ، وَعَنْ السَّمَانِ سَمِيئَةٌ ، وَعَنْ  
 اللَّثَامِ وَالْهَزَالِ لَيْمَةٌ هَزِيلَةٌ . فَإِنْ أَخْرَجَ عَنِ الْبَحَائِي عَرَبِيَّةً بِقِيَمَةِ الْبُحْيَيْتِ ، أَوْ أَخْرَجَ  
 عَنِ السَّمَانِ هَزِيلَةً بِقِيَمَةِ السَّمِيئَةِ ، جَازَ ؛ لِأَنَّ الْقِيَمَةَ مَعَ اتِّحَادِ الْجِنْسِ هِيَ  
 الْمَقْصُودُ . اخْتَارَ (٢٣) هَذَا أَبُو بَكْرٍ . وَحُكِيَ عَنِ الْقَاضِي وَجْهٌ آخَرُ : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ؛  
 لِأَنَّ فِيهِ تَغْيِيرُ صِفَةٍ مَقْصُودَةٍ ، فَلَمْ يَجُزْ ، كَمَا لَوْ أَخْرَجَ مِنْ جِنْسٍ آخَرَ . وَالصَّحِيحُ  
 الْأَوَّلُ ؛ لَمَا ذَكَرْنَا ، وَفَارَقَ بِخِلَافِ الْجِنْسِ . فَإِنَّ الْجِنْسَ مَرْعِيٌّ فِي الزَّكَاةِ ، وَلِهَذَا لَوْ  
 أَخْرَجَ الْبَعِيرَ عَنِ الشَّاةِ لَمْ يَجُزْ ، وَمَعَ الْجِنْسِ يَجُوزُ لِإِخْرَاجِ الْجَيْدِ عَنِ الرَّدْيِ ، بِغَيْرِ  
 بَخْلَافٍ .

٥٩/٣ ٤٠٠ - / مسألة ؛ قال : ( فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ ، فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ  
 بَنْتُ لَبُونٍ ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةٌ )

ظَاهِرُ هَذَا أَنَّهَا إِذَا زَادَتْ عَلَى الْعِشْرِينَ وَالْمِائَةِ وَاحِدَةً فَفِيهَا ثَلَاثُ بَنَاتٍ لَبُونٍ ،  
 وَهُوَ إِحْدَى الرَّوَائِيْنِ عَنْ أَحْمَدَ ، وَمَذْهَبُ الْأَوْزَاعِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ .  
 وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، لَا يَتَغَيَّرُ (٢٤) الْفَرَضُ إِلَى ثَلَاثِينَ وَمِائَةٍ ، فَيَكُونُ فِيهَا حَقَّةٌ وَبَنَاتُ لَبُونٍ .  
 وَهَذَا مَذْهَبُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَّارٍ ، وَأَبِي عُبَيْدٍ . وَلِمَالِكٍ رَوَاتَانِ ؛ لِأَنَّ  
 الْفَرَضَ لَا يَتَغَيَّرُ بِزِيَادَةِ الْوَاحِدَةِ ؛ بِدَلِيلِ سَائِرِ الْفُرُوضِ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ :  
 « فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ ، فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَنْتُ لَبُونٍ » (٢٥) . وَالْوَاحِدَةُ  
 زِيَادَةٌ ، وَقَدْ جَاءَ مُصَرِّحًا بِهِ فِي حَدِيثِ الصَّدَقَاتِ الَّذِي كَتَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ،

(٢٢) البخاري : الإبل الحراسانية .

(٢٣) في ١ ، ج : « أجاز » .

(١) في ١ ، ب ، م : « يتعدى » .

(٢) تقدم في صفحة ١٠ .



وكان عند آل عمر بن الخطاب . رواه أبو داود ، والترمذي<sup>(٣)</sup> ، وقال : هو حديث حسن . وقال ابن عبد البر : هو أحسن شيء روي في أحاديث الصدقات . وفيه : « فإذا كانت إحدى وعشرين ومائة ، ففيها ثلاث بنات كبون » . وفي لفظ : « إلى عشرين ومائة ، فإذا زادت واحدة ففي كل أربعين بنت كبون ، وفي كل خمسين حقة » . أخرجه الدارقطني<sup>(٤)</sup> . وأخرج حديث أنس<sup>(٥)</sup> ، من رواية إسحاق بن راهويه ، عن النضر بن شميل<sup>(٦)</sup> ، عن حماد بن سلمة ، قال : أخذنا هذا الكتاب من ثمامة يحدثه<sup>(٧)</sup> عن أنس . وفيه : « فإذا بلغت إحدى وعشرين ومائة ، ففي كل أربعين بنت كبون ، وفي كل خمسين حقة » . ولأن سائر ما جعله النبي ﷺ غايَةً للفرض ، إذا زاد عليه واحدة تغير الفرض ، كذا هذا . وقولهم : إن الفرض لا يتغير بزيادة الواحدة . قلنا : وهذا ما تغير بالواحدة وحدها ، وإنما تغير بها مع ما قبلها ، فأشبهت الواحدة الزائدة عن التسعين والستين وغيرها . وقال ابن مسعود ، والنخعي ، والثوري ، وأبو حنيفة : إذا زادت الإبل على عشرين ومائة ، استؤنفت الفريضة ، في<sup>(٨)</sup> كل خمس شاة إلى خمس وأربعين ومائة ، فيكون فيها حقتان وبنت مخاض ، إلى خمسين ومائة ، ففيها ثلاث حقاقي . وتستأنف الفريضة / في كل خمس شاة ؛ لما روي أن النبي ﷺ

٥٩/٣ ظ

(٣) أخرجه أبو داود ، في : باب في زكاة السائمة ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود / ١ / ٣٦١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في زكاة الإبل والغنم ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى / ٣ / ١٠٦ - ١٠٩ : كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب صدقة الإبل ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه / ١ / ٥٧٣ ، ٥٧٤ . والدارمي ، في : باب في زكاة الغنم ، وباب في زكاة الإبل ، من كتاب الزكاة . سنن الدارمي / ١ / ٣٨١ - ٣٨٣ . والدارقطني ، في : باب زكاة الإبل والغنم ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني / ٢ / ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٦ ، ١١٧ . والإمام أحمد ، في : المسند / ٢ / ١٥ .

(٤) في : باب زكاة الإبل والغنم ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني / ٢ / ١١٣ .

وفي : « ففي كل أربعين جذعة » .

(٥) في : باب زكاة الإبل والغنم ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني / ٢ / ١١٤ ، ١١٥ .

(٦) في ١ ، م : « إسماعيل خطأ » .

(٧) في ١ ، م : « يحدث به » .

(٨) في م : « ففي » .

كَتَبَ لِعَمْرُو بْنِ حَزْمٍ كِتَابًا ، ذَكَرَ فِيهِ الصَّدَقَاتِ وَالذِّيَّاتِ<sup>(٩)</sup> ، وَذَكَرَ فِيهِ مِثْلَ هَذَا . وَلَنَا ، أَنْ فِي حَدِيثِي الصَّدَقَاتِ الَّذِي كَتَبَهُ أَبُو بَكْرٍ لِأَتَسِ ، وَالَّذِي كَانَ عِنْدَ آلِ عُمَرَ ابْنِ الْخَطَّابِ مِثْلَ مَذْهَبِنَا ، وَهِيَ صَحِيحَانِ ، وَقَدْ رَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِقَوْلِهِ : هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمُسْلِمِينَ . وَأَمَّا كِتَابُ عَمْرُو بْنِ حَزْمٍ ، فَقَدْ اخْتَلَفَ فِي صِفَتِهِ ، فَرَوَاهُ الْأَثَرُ فِي « سُنَنِهِ » مِثْلَ مَذْهَبِنَا . وَالْأَخْذُ بِذَلِكَ أَوْلَى ، لِمُوَافَقَتِهِ الْأَحَادِيثَ الصَّحَاحَ ، وَمُوَافَقَتِهِ الْقِيَاسَ ، فَإِنَّ الْمَالَ إِذَا وَجَبَ فِيهِ مِنْ جِنْسِهِ لَمْ يَجِبْ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ ، كَسَائِرِ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ، وَلَأَنَّهُ مَالٌ اخْتَلَّ الْمُوَاسَاةُ مِنْ جِنْسِهِ ، فَلَمْ يَجِبْ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ ، كَالْبَقَرِ وَالْعَنَمِ ، وَإِنَّمَا وَجَبَ فِي الْإِثْدَاءِ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ ، لَأَنَّهُ مَا اخْتَلَّ الْمُوَاسَاةُ مِنْ جِنْسِهِ ، فَلَمْ يَجِبْ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ ، فَقَدَلْنَا إِلَى غَيْرِ الْجِنْسِ ضَرُورَةً ، وَقَدْ زَالَ ذَلِكَ بِزِيَادَةِ الْمَالِ وَكَثَرَتِهِ ، وَلَأَنَّهُ عِنْدَهُمْ يَنْتَقِلُ<sup>(١٠)</sup> مِنْ بَنْتٍ مَخَاضِي إِلَى حِقَّةٍ ، بِزِيَادَةِ خَمْسٍ مِنْ الْإِبِلِ ، وَهِيَ زِيَادَةٌ يَسِيرَةٌ لَا تَقْتَضِي الْإِنْتِقَالَ إِلَى حِقَّةٍ ، فَإِنَّمَا لَمْ تَنْتَقِلُ<sup>(١١)</sup> فِي مَحَلِّ الْيَوَاقِي مِنْ بَنْتٍ مَخَاضِي إِلَى حِقَّةٍ ، إِلَّا بِزِيَادَةِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ ، وَإِنْ زَادَتْ عَلَى مِائَةِ وَعِشْرِينَ جُزْءًا مِنْ بَعِيرٍ ، لَمْ يَتَغَيَّرِ الْفَرَضُ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ ؛ لِأَنَّ فِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ : « فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً » . وَهَذَا يُقَيَّدُ مُطْلَقَ الزِّيَادَةِ فِي الرُّوَايَةِ الْأُخْرَى ، وَلِأَنَّ سَائِرَ الْفُرُوضِ لَا تَتَغَيَّرُ بِزِيَادَةِ جُزْءٍ . وَعَلَى كِلْتَا الرُّوَايَتَيْنِ مَتَى بَلَغَتْ الْإِبِلُ مِائَةً وَثَلَاثِينَ فَفِيهَا حِقَّةٌ وَبَنَاتُ كَبُونٍ ، وَفِي مِائَةٍ وَأَرْبَعِينَ حِقَّتَانِ وَبَنَاتُ كَبُونٍ ، وَفِي مِائَةٍ وَخَمْسِينَ ثَلَاثُ حِقَاقٍ ، وَفِي مِائَةٍ وَسِتِّينَ أَرْبَعُ بَنَاتِ كَبُونٍ . ثُمَّ كُلُّمَا زَادَتْ عَشْرًا

(٩) أخرجه الحاكم ، في : باب زكاة الذهب ، من كتاب الزكاة . المستدرک ١ / ٣٩٥-٣٩٧ . وعبد الرزاق ، في : باب الصدقات ، من كتاب الزكاة . المصنف ٤ / ٤ ، ٥ . وذكره الهيثمي ، في : باب منه في بيان الزكاة ، من كتاب الزكاة . مجمع الزوائد ٣ / ٧١ . وأخرجه مختصراً كل من : الدارمي ، في : باب زكاة الغنم ، وباب زكاة الإبل ، من كتاب الزكاة . سنن الدارمي ١ / ٣٨١ ، ٣٨٣ . والدارقطني ، في : باب زكاة الإبل والغنم ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ٢ / ١١٧ .

(١٠) في ١ ، م : ١ ينقل .

(١١) في ١ ، م : ١ ينقل .

أُبْدِلَتْ مَكَانَ بِنْتِ لَبُونٍ حَقَّةً ، ففى مائةٍ وَسِتِّينَ حَقَّةً<sup>(١٢)</sup> وَثَلَاثُ بَنَاتِ لَبُونٍ ، وَفى مائةٍ وَثَمَانِينَ حَقَّةً وَابْنَتَا لَبُونٍ ، وَفى مائةٍ وَتِسْعِينَ ثَلَاثُ حَقَائِقٍ وَبْنْتُ لَبُونٍ . فَإِذَا بَلَغَتْ مائَتَيْنِ اجْتَمَعَ الْفَرَضَانِ ؛ لِأَنَّ فِيهِمَا خَمْسِينَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ ،<sup>(١٣)</sup> وَأَرْبَعِينَ خَمْسَ مَرَّاتٍ<sup>(١٤)</sup> ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ أَرْبَعُ حَقَائِقٍ / أَوْ خَمْسُ بَنَاتِ لَبُونٍ ، أَى الْفَرَضَيْنِ شَاءَ أَخْرَجَ ، وَإِنْ كَانَ الْآخَرُ أَفْضَلَ مِنْهُ . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّ عَلَيْهِ أَرْبَعُ حَقَائِقٍ . وَهَذَا مُحْمُولٌ عَلَى أَنَّ عَلَيْهِ أَرْبَعُ حَقَائِقٍ بِصِفَةِ<sup>(١٥)</sup> التَّحْيِيرِ ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُخْرَجُ وَلِيًّا لِتَيْمِيمٍ أَوْ مَجْنُونٍ ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُخْرَجَ مِنْ مَالِهِ إِلَّا أَذْنَى الْفَرَضَيْنِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : الْخِيَرَةُ إِلَى السَّاعِي . وَمُقْتَضَى قَوْلِهِ أَنَّ رَبَّ الْمَالِ إِذَا أَخْرَجَ لَزِمَهُ إِخْرَاجُ أَعْلَى الْفَرَضَيْنِ ، وَاجْتِنَاعُ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَيْمَمُوا الْحَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ ﴾<sup>(١٦)</sup> . وَلِأَنَّهُ وَجَدَ سَبَبَ الْفَرَضَيْنِ ، فَكَانَتِ الْخِيَرَةُ إِلَى مُسْتَحِقِّهِ أَوْ نَائِيهِ ، كَقَتْلِ الْعَمْدِ الْمُوجِبِ لِلْقَصَاصِ أَوْ الذَّيَّةِ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ ، فِى كِتَابِ الصَّدَقَاتِ ، الَّذِى كَتَبَهُ ، وَكَانَ عِنْدَ آلِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ : « فَإِذَا كَانَتْ مَائَتَيْنِ ، فَفِيهَا أَرْبَعُ حَقَائِقٍ ، أَوْ خَمْسُ بَنَاتِ لَبُونٍ ، أَى السَّنِينَ<sup>(١٧)</sup> » وَجَدَتْ أُخِذَتْ<sup>(١٨)</sup> . وَهَذَا نَصٌّ لَا يُعْرَجُ مَعَهُ عَلَى شَيْءٍ يُخَالِفُهُ ، وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِمَعَاذِ : « لِيَأْكُلَ وَكَرَائِمُ أُمُورِهِمْ »<sup>(١٩)</sup> . وَلِأَنَّهُ زَكَةٌ ثَبَتَ فِيهَا الْخِيَارُ ، فَكَانَ ذَلِكَ يَرْبِي الْمَالِ ، كَالْخِيَرَةِ فِي الْجُبُرَانِ بَيْنَ شَاتَيْنِ<sup>(٢٠)</sup> أَوْ عِشْرِينَ ذِرْهَمًا ، وَبَيْنَ التُّزُولِ وَالصُّعُودِ ، وَتَغْيِيرِ<sup>(٢١)</sup> الْمُخْرَجِ ، وَلَا تَتَأَوَّلُ الْآيَةُ مَا نَحْنُ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَأْخُذُ

(١٢) فِى م : سنة « خطأ .

(١٣-١٤) سقط من : الأصل .

(١٤) فِى أ ، م : بصيغة « .

(١٥) سورة البقرة ٢٦٧ .

(١٦) فِى م : البنتين « خطأ .

(١٧) تقدم تخريجه فى صفحة ٢١ .

(١٨) تقدم تخريجه فى ١ / ٢٧٥ . وانظر حاشية صفحة ٥ من هذا الجزء .

(١٩) فِى م : مائتين « .

(٢٠) فِى م : وتعين « .

الْفَرْضُ بِصِفَةِ الْمَالِ ، فَيَأْخُذُ مِنَ الْكِرَامِ كَرَائِمَ ، وَمِنْ غَيْرِهَا مِنْ وَسَطِهَا ، فَلَا يَكُونُ نَحِيثًا ، لِأَنَّ الْأَدْنَى لَيْسَ بِنَحِيثٍ ، وَكَذَلِكَ لَوْ لَمْ يُوجَدْ إِلَّا سَبَبٌ وَجُوبُهُ وَجَبَ إِخْرَاجُهُ ، وَقِيَاسُهُمْ يَتَطَلَّلُ بِشَاةِ الْجُبْرَانِ ، وَقِيَاسُنَا أَوْلَى مِنْهُ ؛ لِأَنَّ قِيَاسَ الزَّكَاةِ عَلَى الزَّكَاةِ أَوْلَى مِنْ قِيَاسِهَا عَلَى الدِّيَّانِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَكَانَ أَخَذَ الْفَرْضَيْنِ فِي مَالِهِ دُونَ الْآخِرِ ، فَهُوَ مُحَرَّرٌ بَيْنَ إِخْرَاجِهِ أَوْ شِرَاءِ الْآخِرِ ، وَلَا يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ<sup>(٢١)</sup> إِخْرَاجُ الْمَوْجُودِ ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ لَا تَجِبُ فِي<sup>(٢٢)</sup> عَيْنِ الْمَالِ . وَقَالَ الْقَاضِي : يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ إِخْرَاجُ الْمَوْجُودِ<sup>(٢٣)</sup> . وَلَعَلَّهُ أَرَادَ إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى شِرَاءِ الْآخِرِ .

**فصل :** فَإِنْ أَرَادَ إِخْرَاجَ الْفَرْضِ مِنَ التَّوَعُّينِ ، نَظَرْنَا ؛ فَإِنْ لَمْ يَخْتَجِ إِلَى تَشْقِيقِ ، كَرَجُلٍ عِنْدَهُ أَرْبَعُمِائَةٍ / يُخْرِجُ عَنْهَا<sup>(٢٤)</sup> أَرْبَعَ حَقَاقٍ وَخُمْسَ بَنَاتٍ لَبُونٍ ، جَارٍ ، وَإِنْ اخْتَجَّ إِلَى تَشْقِيقِ ، كَزَكَاةِ الْمَائَتَيْنِ ، لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالتَّشْقِيقِ . وَقِيلَ : يَحْتَمِلُ أَنْ يَجُوزَ ، عَلَى قِيَاسِ قَوْلِ أَصْحَابِنَا : وَيَجُوزُ أَنْ يُعْتَقَ نَصْفَتَى عَبْدَيْنِ فِي الْكُفَّارَةِ . وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ ؛ فَإِنَّ الشَّرْعَ لَمْ يَرِدْ بِالتَّشْقِيقِ فِي زَكَاةِ السَّائِمَةِ إِلَّا مِنْ حَاجَةٍ ، وَلِذَلِكَ جَعَلَ هَا أَوْقَاصًا ، دَفْعًا لِلتَّشْقِيقِ عَنْ الْوَاجِبِ فِيهَا ، وَعَدَلَ فِي مَا<sup>(٢٥)</sup> دُونَ خُمْسٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ عَنْ إِبْجَابِ الْإِبِلِ إِلَى إِبْجَابِ الْعَنَمِ ، فَلَا يَجُوزُ الْقَوْلُ بِتَجْوِيزِهِ مَعَ إِمْكَانِ الْعُدُولِ عَنْهُ إِلَى إِبْجَابِ فَرِيضَةٍ كَامِلَةٍ . وَإِنْ وَجَدَ أَخَذَ الْفَرْضَيْنِ كَامِلًا وَالْآخَرَ نَاقِصًا ، لَا يُمَكِّنُهُ إِخْرَاجُهُ إِلَّا بِجُبْرَانٍ مَعَهُ ، مِثْلَ أَنْ يَجِدَ فِي الْمَائَتَيْنِ خُمْسَ بَنَاتٍ لَبُونٍ وَثَلَاثَ حَقَاقٍ ، تُعَيَّنُ أَخْذُ الْفَرِيضَةِ الْكَامِلَةِ ؛ لِأَنَّ الْجُبْرَانَ بَدَلٌ يُشْتَرَطُ لَهُ غَدَمُ الْمُبَدِّلِ . وَإِنْ كَانَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ نَحْتَا جَ

٦٠/٣

(٢١) فِي أ ، م نَهَادَةٌ : هـ سَوَى هـ .

(٢٢) فِي أ ، ب : هـ مِنْ هـ .

(٢٣) فِي م نَهَادَةٌ : هـ لِأَنَّ الزَّكَاةَ لَا تَجِبُ فِي عَيْنِ الْمَالِ هـ .

(٢٤) فِي م : هـ مِنْهَا هـ .

(٢٥) فِي م : هـ فِيهَا هـ .

إلى جُبرَانٍ ، مثل أن يَجِدَ أَرْبَعَ بَنَاتٍ لَبُونٍ وَثَلَاثَ حِقَاقٍ ، فهو مُحَيَّرٌ أَيهما شاءَ أُخْرِجَ مع الجُبرَانِ ، إن شاءَ أُخْرِجَ بَنَاتُ اللَّبُونِ وَحِقَّةٌ وَأَخَذَ بِالْجُبرَانِ ، وإن شاءَ أُخْرِجَ الْحِقَاقَ وَبَنَاتُ اللَّبُونِ مع جُبرَانِهَا . فإن قال : تُخَذُّوا مِنِّي حِقَّةٌ وَثَلَاثَ بَنَاتٍ لَبُونٍ مع الجُبرَانِ . لم يَجُزْ ؛ لِأَنَّهُ يَتَعَدَّلُ عَنِ الْقَرْضِ مع وَجُودِهِ إِلَى الجُبرَانِ . وَيَحْتَمِلُ الْجَوَازَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَبْذُرُ مِنَ الجُبرَانِ . وإن لم يُوجَدِ إِلَّا حِقَّةٌ وَأَرْبَعُ بَنَاتٍ لَبُونٍ ، أَدَاهَا وَأَخَذَ الْجُبرَانِ ، ولم يَكُنْ لَهُ دَفْعُ ثَلَاثِ بَنَاتٍ لَبُونٍ مع الجُبرَانِ ، فِي أَصَحِّ الْوُجْهِينِ . وإن كَانَ الْقَرْضَانِ مَعْدُومَيْنِ ، أَوْ مَعْيَبَيْنِ ، فَلَهُ الْعُدُولُ عَنْهُمَا مع الجُبرَانِ ، فَإِنْ شَاءَ أُخْرِجَ أَرْبَعُ جَذَعَاتٍ وَأَخَذَ ثَمَانِي شَيْءٍ أَوْ ثَمَانِينَ ذِرْهَمًا ، وَإِنْ شَاءَ دَفَعَ خَمْسَ بَنَاتٍ مَخَاضٍ وَمَعَهَا عَشْرُ شَيْءٍ أَوْ مِائَةَ ذِرْهَمٍ . وَإِنْ أَحَبَّ أَنْ <sup>(١)</sup> يَتَّقِلَ عَنِ الْحِقَاقِ إِلَى بَنَاتِ الْمَخَاضِ ، أَوْ عَنْ بَنَاتِ اللَّبُونِ إِلَى الْجَذَاعِ ، لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّ الْحِقَاقَ وَبَنَاتِ اللَّبُونِ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِنَّ فِي هَذَا الْمَالِ ، فَلَا يَصْعَدُ إِلَى الْحِقَاقِ بِجُبرَانٍ ، وَلَا يَنْزِلُ إِلَى بَنَاتِ اللَّبُونِ بِجُبرَانٍ .

٤٠١ - مسألة / قال : ( وَمَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> حِقَّةٌ وَلَيْسَتْ <sup>(٢)</sup> عِنْدَهُ ، وَعِنْدَهُ ابْنَةُ لَبُونٍ ، أُخِذَتْ مِنْهُ وَمَعَهَا شَاتَانِ أَوْ عَشْرُونَ ذِرْهَمًا ، وَمَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ ابْنَةُ لَبُونٍ ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ ، وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ ، أُخِذَتْ مِنْهُ وَأُعْطِيَ الْجُبرَانُ <sup>(٣)</sup> شَاتَيْنِ أَوْ عَشْرِينَ ذِرْهَمًا )

المَذْهَبُ فِي هَذَا أَنَّهُ مَتَى وَجَبَتْ عَلَيْهِ سِنَّ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ ، فَلَهُ أَنْ يُخْرِجَ سِنًا أَعْلَى مِنْهَا ، وَيَأْخُذَ شَاتَيْنِ أَوْ عَشْرِينَ ذِرْهَمًا ، أَوْ سِنًا أُتْرُلَ مِنْهَا وَمَعَهَا شَاتَيْنِ <sup>(١)</sup> أَوْ عَشْرِينَ ذِرْهَمًا ، إِلَّا ابْنَةُ مَخَاضٍ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُخْرِجَ أُتْرُلَ مِنْهَا ؛ لِأَنَّهَا أَذْكَى سِنَّ تَجِبُ فِي الرِّكَاءَةِ ، أَوْ جَذَعَةٍ . فَلَا يُخْرِجُ أَعْلَى مِنْهَا ، إِلَّا أَنْ يَرْضَى رَبُّ الْمَالِ بِإِخْرَاجِهَا لَا جُبرَانٍ مَعَهَا ، فَتَقْبَلُ مِنْهُ . وَالْإِخْتِيَارُ فِي الصُّغُورِ وَالتَّزْوِيلِ ، وَالشَّيْءُ

(٢٦-٢٧) فِي م : ينقل عن الحقائق .

(١-١) فِي م : وليس . وسقطت كلمة « حقة » .

(٢) فِي الْأَصْلِ ، ب : الحير من .

(٣) فِي الْأَصْلِ : شاتان « وما هنا على تقدير » أَوْ يَأْخُذُ ، وهو المناسب لقوله : « أَوْ عشرين » الْآخِ .

وَالذَّرَاهِمَ ، إِلَى رَبِّ الْمَالِ . وَهَذَا قَالَ التَّحَوُّيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَاخْتَلَفَ فِيهِ عَنْ إِسْحَاقَ . وَقَالَ الثَّوْرِيُّ : يُخْرِجُ شَاتَيْنِ أَوْ عَشْرَةَ ذَرَاهِمَ ؛ لِأَنَّ الشَّاةَ فِي الشَّرْعِ مُقَوِّمَةٌ<sup>(٤)</sup> بِخَمْسَةِ ذَرَاهِمَ ، بِذَلِيلٍ أَنَّ نَصَابَهَا أَرْبَعُونَ ، وَنَصَابُ الذَّرَاهِمِ مِائَتَانِ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : يَدْفَعُ قِيَمَةَ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ ، أَوْ دُونَ السَّنِّ الْوَاجِبَةِ وَفَضْلُ مَا بَيْنَهُمَا ذَرَاهِمَ . وَلَنَا ، قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فِي الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَيْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ<sup>(٥)</sup> : « وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةُ الْجَذَعَةِ ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ جَذَعَةٌ ، وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ ، فَأَيُّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْحِقَّةُ ، وَيَجْعَلُ مَعَهَا شَاتَيْنِ ، إِنْ اسْتَيْسَرَ نَأْلُهُ ، أَوْ عِشْرِينَ ذِرْهَمًا ، وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحِقَّةِ ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ ، وَعِنْدَهُ الْجَذَعَةُ ، فَأَيُّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْجَذَعَةُ ، وَيُعْطِيهِ الْمُصَدَّقُ عِشْرِينَ ذِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ ، وَمَنْ بَلَغَتْ<sup>(٦)</sup> عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحِقَّةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ إِلَّا بَنْتُ كَبُونٍ ، فَأَيُّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ بَنْتُ كَبُونٍ ، وَيُعْطَى شَاتَيْنِ ، أَوْ عِشْرِينَ ذِرْهَمًا ، وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بَنْتُ كَبُونٍ ، وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ ، فَأَيُّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْحِقَّةُ ، وَيُعْطِيهِ الْمُصَدَّقُ عِشْرِينَ ذِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ ، وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بَنْتُ كَبُونٍ ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ ، وَعِنْدَهُ ابْنَةُ مَخَاضٍ ، فَأَيُّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ ابْنَةُ مَخَاضٍ وَيُعْطَى مَعَهَا عِشْرِينَ ذِرْهَمًا ، أَوْ شَاتَيْنِ . » وَهَذَا نَصٌّ ثَابِتٌ صَحِيحٌ فَلَا<sup>(٧)</sup> يُتَنَفَّسُ إِلَى مَا سِوَاهُ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ الْعُدُولُ إِلَى هَذَا الْجُبْرَانِ مَعَ وُجُودِ الْأَصْلِ ؛ لِأَنَّهُ مَشْرُوطٌ فِي الْخَبَرِ بِعَدَمِ الْأَصْلِ / ، وَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ فِي الْجُبْرَانِ شَاةً ، وَعَشْرَةَ ذَرَاهِمَ . فَقَالَ الْقَاضِي : لَا يَمْتَنِعُ<sup>(٨)</sup> هَذَا ، كَمَا قُلْنَا فِي الْكُفَّارَةِ ، لَهُ<sup>(٩)</sup>

ظ ٦١/٣

(٤) فِي ١ ، م : « مقومة » .

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ١٠

(٦-٦) فِي الْأَصْلِ : « صدقته » .

(٧) فِي ١ ، م : « لم » .

(٨) فِي ١ ، م : « يمنع » .

(٩) فِي ١ ، م : « فله » .

إِخْرَاجُهَا مِنْ جَنْسَيْنِ ؛ لِأَنَّ الشَّاةَ مَقَامُ عَشْرَةِ ذَرَاهِمَ ، فَإِذَا اخْتَارَ إِخْرَاجَهَا وَعَشْرَةَ جَارَ . وَيَحْتَمِلُ الْمَنْعُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَيَّرَ بَيْنَ شَاتَيْنِ وَعِشْرَيْنِ ذِرْهَمًا ، وَهَذَا قِسْمٌ ثَالِثٌ ، فَتَجَوِّزُهُ يُخَالِفُ الْحَبَرَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ <sup>(١٠)</sup> .

**فصل :** فَإِنْ عَدِمَ السِّنُّ الْوَاجِبَةَ وَالَّتِي تَلِيهَا ، كَمَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ جَذَعَةٌ فَعَدِمَهَا وَعَدِمَ <sup>(١١)</sup> الْحَقَّةَ ، أَوْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ حَقَّةٌ فَعَدِمَهَا وَعَدِمَ <sup>(١٢)</sup> الْجَذَعَةَ وَابْنَةُ اللَّبُونِ ، فَقَالَ الْقَاضِي : يَجُوزُ أَنْ يَنْتَقِلَ إِلَى السِّنِّ الثَّالِثِ مَعَ الْجُبْرَانِ ، فَيُخْرِجُ ابْنَةَ اللَّبُونِ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى ، وَيُخْرِجُ مَعَهَا أَرْبَعَ شِيَاهِ وَأَرْبَعِينَ ذِرْهَمًا ، وَيُخْرِجُ ابْنَةَ مَخَاضٍ فِي الثَّانِيَةِ ، وَيُخْرِجُ مَعَهَا بِمَثَلِ ذَلِكَ . وَذَكَرَ أَنَّ أَحْمَدَ أَوْثَمًا إِلَيْهِ . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ أَبُو الْحَطَّابِ : لَا يَنْتَقِلُ إِلَى سِنٍّ تَلِي الْوَاجِبَ ، فَأَمَّا إِنْ انْتَقَلَ مِنْ حَقَّةٍ إِلَى بِنْتِ مَخَاضٍ ، أَوْ مِنْ جَذَعَةٍ إِلَى بِنْتِ لَبُونٍ ، لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّ النَّصَّ وَرَدَ بِالْعُدُولِ إِلَى سِنٍّ وَاحِدَةٍ ، فَيَجِبُ الْاِقْتِصَارُ عَلَيْهِ <sup>(١٣)</sup> ، كَمَا اقْتَصَرْنَا فِي اخْتِذِ الشِّيَاهِ عَنِ الْإِبِلِ عَلَى الْمُوضِيعِ الَّذِي وَرَدَ بِهِ النَّصُّ . هَذَا قَوْلُ ابْنِ الْمُزَنِّدِ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ أَنَّهُ قَدْ جَوَّزَ الْاِئْتِقَالَ إِلَى السِّنِّ الَّذِي تَلِيهِ مَعَ الْجُبْرَانِ ، وَجَوَّزَ الْعُدُولَ عَنْ ذَلِكَ أَيْضًا إِذَا عَدِمَ مَعَ الْجُبْرَانِ إِذَا كَانَ هُوَ الْفَرَضُ ، وَهَاهُنَا لَوْ كَانَ مَوْجُودًا أَجْزَأُ ، فَإِنْ عَدِمَ جَارَ الْعُدُولِ إِلَى مَا يَلِيهِ مَعَ الْجُبْرَانِ ، وَالنَّصُّ إِذَا عُقِلَ <sup>(١٤)</sup> عُذَى وَعُمِلَ بِمَعْنَاهُ ، وَعَلَى مُفْتَضَلِي هَذَا الْقَوْلِ يَجُوزُ الْعُدُولُ عَنِ الْجَذَعَةِ إِلَى بِنْتِ الْمَخَاضِ مَعَ سِتِّ شِيَاهِ ، أَوْ سِتِّينَ ذِرْهَمًا ، وَيُعَدَّلُ عَنِ ابْنَةِ الْمَخَاضِ إِلَى الْجَذَعَةِ ، وَيَأْخُذُ سِتِّ شِيَاهِ ، أَوْ سِتِّينَ ذِرْهَمًا . وَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ عَنِ الْأَرْبَعِ شِيَاهِ شَاتَيْنِ وَعِشْرَيْنِ ذِرْهَمًا ، جَازَ . لِأَنَّهُمَا جُبْرَانَانِ ، فَهَمَا كَالْكَفَّارَتَيْنِ . وَكَذَلِكَ فِي الْجُبْرَانِ الَّذِي يُخْرِجُهُ عَنْ فَرَضٍ

(١٠) زيادة من : م .

(١١-١٢) سقط من : م .

(١٢) في ١ ، م : عليها .

(١٣) في ١ ، م : عقله .

المائتين من الإبل ، إذا أخرج عن خمس بَنَاتٍ لَبُونٍ خَمْسَ بَنَاتٍ مَخَاضٍ ، أو مكان أربع جَفَاقٍ أَرْبَعَ جَذَعَاتٍ ، جَازَ أَنْ يُخْرِجَ بَعْضُ الْجُبْرَانِ ذَرَاهِمَ ، وَبَعْضُهُ شِبَاهَا . وَمَتَى وَجَدَ / سِنًا ثَلَاثِي الْوَاجِبِ <sup>(١٤)</sup> لَمْ يَجْزِ <sup>(١٥)</sup> الْعُدُولُ إِلَى سِنٍ لَا ثَلَاثِيهِ ؛ لِأَنَّ الْإِتِّقَالَ عَنِ السِّنِّ الَّتِي ثَلَاثِيهِ إِلَى السِّنِّ الْأُخْرَى بَدَلٌ ، فَلَا يَجُوزُ مَعَ إِمْكَانِ الْأَصْلِ . فَإِنْ عَدِمَ الْحَقَّةَ وَابْتَنَى اللَّبُونُ ، وَوَجَدَ الْجَذْعَةَ وَابْتَنَى الْمَخَاضُ ، وَكَانَ الْوَاجِبُ الْحَقَّةَ ، لَمْ يَجْزِ الْعُدُولُ إِلَى بَنَاتِ الْمَخَاضِ ، وَإِنْ كَانَ الْوَاجِبُ ابْنَةَ لَبُونٍ ، لَمْ يَجْزِ إِخْرَاجُ الْجَذْعَةِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

**فصل :** فَإِنْ كَانَ النُّصَابُ كُلُّهُ مَرِاضًا ، وَفَرِيضَتُهُ مَعْدُومَةٌ ، فَلَهُ أَنْ يُعْدَلَ إِلَى السِّنِّ السُّفْلَى مَعَ دَفْعِ الْجُبْرَانِ ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَصْعَدَ مَعَ أَخِيذِ الْجُبْرَانِ ، لِأَنَّ الْجُبْرَانَ أَكْثَرُ مِنَ الْفَضْلِ الَّذِي بَيْنَ الْفَرَضَيْنِ ، وَقَدْ يَكُونُ الْجُبْرَانُ جَبْرًا مِنَ الْأَصْلِ ، فَإِنَّ قِيَمَةَ الصَّجِيحَتَيْنِ أَكْثَرُ مِنْ قِيَمَةِ الْمَرِيضَتَيْنِ ، فَكَذَلِكَ قِيَمَةُ مَا بَيْنَهُمَا ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجْزِ فِي الصُّعُودِ ، وَجَازَ فِي النُّزُولِ ؛ لِأَنَّهُ مُتَطَوِّعٌ بِشَيْءٍ مِنْ مَالِهِ ، وَرَبُّ الْمَالِ يَقْبَلُ مِنْهُ الْفَضْلَ ، وَلَا يَجُوزُ لِلْسَّاعِي أَنْ يُعْطِيَ الْفَضْلَ مِنَ الْمَسَاكِينِ . فَإِنْ كَانَ الْمُخْرَجُ وَلِيُّ الْيَتِيمِ ، لَمْ يَجْزِ لَهُ أَيْضًا النُّزُولُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْطِيَ الْفَضْلَ مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ ، فَيَتَّعِينَ شِرَاءَ الْفَرَضِ مِنْ غَيْرِ الْمَالِ .

**فصل :** <sup>(١٥)</sup> وَلَا مَدَّخَلَ لِلْجُبْرَانِ <sup>(١٤)</sup> فِي غَيْرِ الْإِبِلِ ؛ لِأَنَّ النَّصْرَ فِيهَا وَرَدَ . وَلَيْسَ غَيْرُهَا فِي مَعْنَاهَا ، لِأَنَّهَا أَكْثَرُ قِيَمَةً ، وَلِأَنَّ الْعَنَمَ لَا تُخْتَلَفُ فَرِيضَتُهَا بِاخْتِلَافِ سِنِّيَّهَا ، وَمَا بَيْنَ الْفَرِيضَتَيْنِ فِي الْبَقَرِ يُخَالِفُ مَا بَيْنَ الْفَرِيضَتَيْنِ فِي الْإِبِلِ فَامْتَنَعَ الْقِيَاسُ . فَمَنْ عَدِمَ فَرِيضَةَ الْبَقَرِ أَوْ الْعَنَمِ ، وَوَجَدَ دُونَهَا ، لَمْ يَجْزِ لَهُ إِخْرَاجُهَا ، فَإِنْ وَجَدَ أَعْلَى مِنْهَا ، فَأَحَبُّ أَنْ يَدْفَعَهَا مُتَطَوِّعًا بِغَيْرِ جُبْرَانٍ ، قَبِلَتْ مِنْهُ ، وَإِنْ لَمْ

(١٤-١٤) ق م : لا يجوز .

(١٥-١٥) ق م : لا يدخل الجبران .



يَفْعَلُ كُلَّ شَيْءٍ مِنْ غَيْرِ مَالِهِ .

**فصل :** قال الأثرم : قلت لأبي عبد الله ، رَحِمَهُ اللهُ : ما <sup>(١٦)</sup> تَفْسِيرُ الْأَوْقَاصِ . قال : الْأَوْقَاصُ <sup>(١٧)</sup> مَا بَيْنَ الْفَرِيضَتَيْنِ . قلتُ له : كَأَنَّهُ مَا بَيْنَ الثَّلَاثِينَ إِلَى الْأَرْبَعِينَ فِي الْبَقَرِ وَمَا أَشَبَّهُ هَذَا ؟ قال : نعم ، وَالشُّنْقُ <sup>(١٨)</sup> مَا دُونَ الْفَرِيضَةِ . قلتُ له : كَأَنَّهُ مَا دُونَ الثَّلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ ، وَمَا دُونَ الْفَرِيضَةِ ؟ فقال : نعم . وقال الشَّعْبِيُّ : الشُّنْقُ مَا بَيْنَ الْفَرِيضَتَيْنِ أَيْضًا . قال أصحابنا : الزَّكَاةُ تَتَعَلَّقُ بِالنُّصَابِ دُونَ الْوَقْصِ . وَمَعْنَاهُ : أَنَّهُ إِذَا كَانَ عِنْدَهُ أَكْثَرُ / مِنَ الْفَرِيضَةِ ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ ثَلَاثُونَ مِنَ الْإِبِلِ ، فَالزَّكَاةُ تَتَعَلَّقُ بِخَمْسَةِ وَعِشْرِينَ ، دُونَ الْخَمْسَةِ الرَّائِدَةِ عَلَيْهَا . فَعَلِيَ هَذَا لَوْ وَجَبَتْ الزَّكَاةُ فِيهَا ، وَتَلَفَ الْخَمْسُ الرَّائِدَةُ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنْ أَدَائِهَا ، وَقُلْنَا : إِنْ تَلَفَ النُّصَابُ قَبْلَ التَّمَكُّنِ يُسْقَطُ الزَّكَاةُ ، لَمْ يَسْقَطْ هَاهُنَا مِنْهَا شَيْءٌ ؛ لِأَنَّ التَّالِيفَ لَمْ تَتَعَلَّقْ الزَّكَاةُ بِهِ ، وَإِنْ تَلَفَ مِنْهَا عَشْرٌ سَقَطَ مِنَ الزَّكَاةِ خُمُسُهَا ؛ لِأَنَّ الْأَعْتِبَارَ بِتَلَفِ جُزْءٍ مِنَ النُّصَابِ ، وَإِنَّمَا تَلَفَ مِنْهَا <sup>(١٩)</sup> مِنَ النُّصَابِ خُمُسُهُ . وَأَمَّا مَنْ قَالَ : لَا تَأْثِيرَ لِتَلَفِ النُّصَابِ فِي إِسْقَاطِ الزَّكَاةِ فَلَا فَائِدَةَ فِي الْخِلَافِ عِنْدَهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِيمَا أَعْلَمُ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

ط ٦٢/٣

(١٦) سقط من : الأصل ، ب .

(١٧) سقط من : م .

(١٨) في ١ ، م هنا وفيما يأتي : و السابق : تحريف .

(١٩) سقط من : الأصل .

## بَابُ صَدَقَةِ الْبَقْرِ

وهي واجبة بالسنة والإجماع ؛ أما السنة فما رَوَى أَبُو ذَرٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ،  
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « مَا مِنْ صَاحِبِ إِبِلٍ وَلَا بَقَرٍ وَلَا غَنَمٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاةَهَا ،  
إِلَّا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَغْظَمَ مَا كَانَتْ وَأَسْمَنَهُ »<sup>(٢٠)</sup> ، تَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا ، وَتَطْوُهُ  
بِأُخْفَافِهَا ، كُلَّمَا نَفَذَتْ أُخْرَاهَا عَادَتْ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا ، حَتَّى يُقْفَضِيَ بَيْنَ النَّاسِ .  
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢١)</sup> . وَرَوَى النَّسَائِيُّ ، وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(٢٢)</sup> عَنْ مُسْرُوقٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ  
مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ حَالِيمٍ دِينَارًا ، وَمِنَ الْبَقَرِ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ  
ثَبِيْعًا أَوْ ثَبِيْعَةً<sup>(٢٣)</sup> ، وَمِنْ كُلِّ أُنْثَى مَسِيْنَةً<sup>(٢٤)</sup> . وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ<sup>(٢٥)</sup> ، بِإِسْنَادِهِ .

(٢٠) في ب ، م : « وَأَسْمَنَ » .

(٢١) لم يروه مسلم عن أبي ذر ، بل رواه عن أبي هريرة ، وعن جابر نحوه . انظر : صحيح مسلم ٢ / ٦٨١ .  
والحديث أخرجه البخاري ، في : باب زكاة البقر ، من كتاب الزكاة . صحيح البخاري ٢ / ١٤٨ . كما  
أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء عن رسول الله ﷺ في منع الزكاة من التشديد ، من أبواب الزكاة . عارضة  
الأحوذى ٣ / ٩٥ . والنسائي ، في : باب التخليط في حبس الزكاة ، وباب مانع زكاة الغنم ، من كتاب الزكاة .  
المجتبى ٥ / ٨ ، ٢٠ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في منع الزكاة ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه  
١ / ٥٦٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ١٥٢ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ .  
وبعد قوله : « متفق عليه » جاء في الأصل بقلم مغاير : « ورواه أيضا الترمذي ، عن مسروق ، عن معاذ ،  
وحسنه » .

(٢٢) أخرجه النسائي ، في : باب زكاة البقر ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ١٧ ، ١٨ . والترمذي ، في :  
باب ما جاء في زكاة البقر ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ٣ / ١١٥ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب  
زكاة السائمة ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٦٣ . وابن ماجه ، في : باب صدقة البقر ، من كتاب  
الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٧٦ ، ٥٧٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٢٣٠ ، ٢٣٣ ، ٢٤٠ ،  
٢٤٧ .

(٢٣) يأتي شرح التبع والتبعية والسنة في أول المسألة ٤٠٣ .

(٢٤) في : المسند ٥ / ٢٤٠ . وذكره أبو عبيد ، في كتابه « الأموال » ٣٨٣ .

عن يحيى بن الحكم ، أن مُعَاذًا قَالَ : بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَصْدُقَ أَهْلِ الْيَمَنِ ، وَأَمَرَنِي أَنْ أَخْذَ مِنَ الْبَقْرِ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ نَبِيْعًا ، وَمِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً . قَالَ : فَعَرَضُوا عَلَيَّ أَنْ أَخْذَ مَا بَيْنَ الْأَرْبَعِينَ وَالْخَمْسِينَ ، وَمَا بَيْنَ السَّتِينَ وَالسَّبْعِينَ ، وَمَا بَيْنَ الثَّمَانِينَ وَالْتَّسْعِينَ ، فَأَبَيْتُ ذَلِكَ . وَقُلْتُ لَهُمْ : حَتَّى أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي (٢٥) ذَلِكَ . فَقَدِمْتُ ، فَأَخْبَرْتُ النَّبِيَّ ﷺ ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَخْذَ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ نَبِيْعًا ، وَمِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً وَمِنْ السَّتِينَ نَبِيْعَيْنِ ، وَمِنْ السَّبْعِينَ مُسِنَّةً وَنَبِيْعًا ، وَمِنْ الثَّمَانِينَ مُسِنَّتَيْنِ ، وَمِنْ التَّسْعِينَ ثَلَاثَةَ أَتْبَاعٍ (٢٦) ، وَمِنْ الْمِائَةِ مُسِنَّةً وَنَبِيْعَيْنِ ، وَمِنْ الْعِشْرَةِ وَمِائَةِ مُسِنَّتَيْنِ وَنَبِيْعًا ، وَمِنْ الْعِشْرِينَ وَمِائَةٍ / ثَلَاثَ مُسِنَّاتٍ أَوْ أَرْبَعَةَ أَتْبَاعٍ (٢٧) ، وَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَا أَخْذَ فِيهَا (٢٨) بَيْنَ ذَلِكَ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَبْلُغَ (٢٩) مُسِنَّةً أَوْ جَدْعًا . يَعْنِي نَبِيْعًا . وَزَعَمَ أَنَّ الْأَوْقَاصَ لَا فَرِيضَةَ فِيهَا . وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ فَلَا نَعْلَمُ (٣٠) اخْتِلَافًا فِي وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِي الْبَقْرِ . قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : لَا أَعْلَمُ النَّاسَ يَخْتَلِفُونَ فِيهِ الْيَوْمَ . وَلِأَنَّهَا أَخَذَ أَصْنَافَ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ، فَوَجَبَتْ الزَّكَاةُ فِي سَائِمَتِهَا ، كَالْإِبِلِ وَالْعَنَمِ .

٦٣/٣ ر

٤٠٢ - مسألة ؛ قَالَ : ( وَلَيْسَ فِيهَا ذَوْنُ ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقْرِ سَائِمَةٌ صَدَقَّةٌ )

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا زَكَاةَ فِيهَا ذَوْنُ الثَّلَاثِينَ مِنَ الْبَقْرِ فِي قَوْلِ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ . وَحُكِيَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَالزُّهْرِيِّ أَنَّهُمَا قَالَا : فِي كُلِّ خَمْسٍ شَاةٌ . لِأَنَّهَا (٣١) عُدِلَتْ بِالْإِبِلِ فِي الْهَدْيِ وَالْأَضْحِيَّةِ ، فَكَذَلِكَ فِي الزَّكَاةِ . وَلَنَا ، مَا تَقَدَّمَ مِنْ

(٢٥) فِي م : ١ عَنْ ٤ .

(٢٦) فِي م : ١ تَبَاع ٤ .

(٢٧) فِي م : ١ فِيهَا ٤ .

(٢٨) فِي م : ١ بَلَغَ ٤ .

(٢٩) فِي م : ١ أَعْلَمَ ٤ .

(٣٠) فِي ١ ، م : ١ وَلِأَنَّهَا ٤ .

الخَيْرِ ، وَلَأنَّ نُصَبَ الزَّكَاةِ إِنَّمَا تَبَيَّنَ بِالنَّصِّ وَالتَّوْقِيفِ ، وَلَيْسَ فِيمَا ذَكَرَاهُ<sup>(١)</sup> نَصٌّ وَلَا تَوْقِيفٌ ، فَلَا يَثْبُتُ ، وَفِيَّاسُهُمْ فَاسِدٌ ، فَإِنَّ خَمْسًا وَثَلَاثِينَ مِنَ الْعَنَمِ تُعْدَلُ خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ فِي الْهَدْيِ ، وَلَا زَكَاةَ فِيهَا . إِذَا تَبَيَّنَ هَذَا فَإِنَّهُ لَا زَكَاةَ فِي غَيْرِ السَّائِمَةِ مِنَ الْبَقَرِ فِي قَوْلِ الْجُمْهُورِ . وَحَكِيَ عَنْ مَالِكٍ أَنَّ فِي الْعَوَامِلِ وَالْمَعْلُوفَةِ صَدَقَةً ، كَقَوْلِهِ فِي الْإِبِلِ . وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ مَعَهُ . وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ الرَّأْيُ : أَحْسَبُهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي صَدَقَةِ الْبَقَرِ ، قَالَ : « وَلَيْسَ فِي الْعَوَامِلِ شَيْءٌ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢)</sup> . وَرَوَى عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : « لَيْسَ فِي الْبَقَرِ الْعَوَامِلِ صَدَقَةٌ »<sup>(٣)</sup> . وَهَذَا مُقَيَّدٌ بِحَمْلٍ عَلَيْهِ الْمُطْلَقِ . وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، وَمُعَاذٍ ، وَجَابِرٍ ، أَنَّهُمْ قَالُوا : لَا صَدَقَةٌ فِي الْبَقَرِ الْعَوَامِلِ<sup>(٤)</sup> . وَلَأنَّ صِفَةَ الثَّمَاءِ مُعْتَبَرَةٌ فِي الزَّكَاةِ ، وَلَا يُوجَدُ إِلَّا فِي السَّائِمَةِ .

٤٠٣ - مسألة : قَالَ : ( وَإِذَا مَلَكَ الثَّلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ ، فَأَسَامَهَا أَكْثَرُ السَّنَةِ ، فَبَيْعُهَا بَيْعٌ أَوْ بَيْعَةٌ ، إِلَى تِسْعٍ وَثَلَاثِينَ ، فَإِذَا بَلَغَتْ أَرْبَعِينَ ، فَفِيهَا مُسِنَّةٌ ، إِلَى تِسْعٍ وَخَمْسِينَ ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتِينَ ، فَفِيهَا بَيْعَانِ ، إِلَى تِسْعٍ وَسِتِينَ ، فَإِذَا بَلَغَتْ سَبْعِينَ ، فَفِيهَا بَيْعٌ وَمُسِنَّةٌ ، فَإِذَا زَادَتْ ، فَفِي كُلِّ ثَلَاثِينَ بَيْعٌ ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ )

التَّبَيُّعُ : الَّذِي لَهُ سَنَةٌ ، وَدَخَلَ فِي الثَّانِيَةِ ، وَقِيلَ لَهُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَتَّبِعُ أُمَّهُ . ٦٣/٣ ظ

(٢) فِي الْأَصْلِ : ذَكَرَهُ .

(٣) فِي : بَابِ فِي زَكَاةِ السَّائِمَةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنْ أَيْ دَاوُدَ ١ / ٣٦٢ . كَمَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ كَيْفَ فَرَضَ صَدَقَةُ الْبَقَرِ ، وَبَابِ مَا يَسْقُطُ الصَّدَقَةُ مِنَ الْمَاشِيَةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . السَّنَنْ الْكِبْرَى ٤ / ٩٩ ، ١١٦ . وَالدَّارِقُطِيُّ ، فِي : بَابِ لَيْسَ فِي الْعَوَامِلِ صَدَقَةٌ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنْ الدَّارِقُطِيِّ ٢ / ١٠٣ . (٤) أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مَا يَسْقُطُ الصَّدَقَةُ مِنَ الْمَاشِيَةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . السَّنَنْ الْكِبْرَى ٤ / ١١٦ . حَدَّثَ عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ ، إِلَّا أَنَّهُ ذَكَرَ الْإِبِلَ « مَكَانَ الْبَقَرِ » . ثُمَّ قَالَ : كَذَا قَالَ غَالِبُ الْقَطَّانِ ، وَرَوَى ذَلِكَ فِي الْبَقَرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا ، وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ مَوْقُوفًا ، وَفِي إِسْنَادِهِمَا ضَعْفٌ ، وَأَشْهَرُ مَا رَوَى فِيهِ مُسْنَدًا وَمَوْقُوفًا . وَانْظُرْ : تَلْخِصُ الْحَبِيرِ ٢ / ١٥٧

(٥) أَخْرَجَهَا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ فِي الْبَقَرِ الْعَوَامِلِ مِنْ قَالَ لَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمُصَنَّفُ ٣ / ١٣٠ ، ١٣١ . وَلَفْظُ جَابِرٍ « لَا صَدَقَةٌ فِي الْكَبِيرَةِ » .

والمُسِنَّةُ : التى لها سَتَتَانِ ، وهى الثَّنيَةُ . ولا فَرَضَ فى البَقَرِ غَيْرُهُما ، وما ذَكَرَ  
 الخَزَفِيُّ هَاهُنَا قال أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمُ الشَّعْبِيُّ ، وَالتَّحْمِيُّ ، وَالْحَسَنُ ، وَمَالِكٌ ،  
 وَاللُّيْثُ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَابْنُ الْمَاجَشُونِ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَأَبُو  
 يُونُسَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وقال أَبُو حَنِيفَةَ ، فى بعضِ الرُّوَايَاتِ عَنْهُ ،  
 فِيمَا زَادَ عَلَى الْأَرْبَعِينَ بِحِسَابِهِ ، فى كُلِّ بَقَرَةٍ رُبْعُ عَشْرِ مُسِنَّةٍ . فَرَارًا مِنْ جَعْلِ  
 الْوَقْصِ بَسْعَةَ عَشَرَ . وَهُوَ مُخَالِفٌ لِجَمِيعِ أَوْقَاصِهَا ، فَإِنَّ جَمِيعَ أَوْقَاصِهَا عَشْرَةُ  
 عَشْرَةٍ<sup>(١)</sup> . وَلَنَا ، حَدِيثٌ بِحَسَبِ بَنِ الْحَكَمِ الَّذِى رَوَيْنَاهُ<sup>(٢)</sup> ، وَهُوَ صَرِيحٌ فى مَحَلِّ  
 النِّزَاجِ ، وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ فى الْحَدِيثِ الْآخَرِ : « فى كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعٌ ؛ وَفى كُلِّ  
 أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ »<sup>(٣)</sup> . يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِيجَابَ يَهْدِي الْعَدَدَيْنِ ، وَلَأنَّ الْبَقَرَ أَخَذَ بِهِيْمَةَ  
 الْأَنْعَامِ ،<sup>(٤)</sup> فَلَا يَجِبُ<sup>(٥)</sup> فى زَكَاتِهَا كَسَائِرِ الْأَنْوَاعِ ،<sup>(٦)</sup> (أَوْ لَا يَنْتَقِلُ<sup>(٧)</sup>) مِنْ فَرَضٍ  
 فِيهَا إِلَى فَرَضٍ بَغِيرِ وَقْصٍ ، كَسَائِرِ الْفُرُوضِ ، وَلَأنَّ هَذِهِ زِيَادَةٌ لَا يَتِمُّ بِهَا أَحَدُ  
 الْعَدَدَيْنِ ، فَلَا يَجِبُ فِيهَا شَيْءٌ ، كَمَا بَيْنَ الثَّلَاثِينَ وَالْأَرْبَعِينَ ، وَمَا بَيْنَ السَّتِينَ  
 وَالسَّبْعِينَ ، وَمُخَالَفَةٌ قَوْلِهِمْ لِلْأَصُولِ<sup>(٨)</sup> أَشَدُّ مِنَ الْوُجُوهِ الَّتِى ذَكَرْنَاهَا ، وَعَلَى أَنَّ  
 أَوْقَاصَ الْإِبِلِ وَالْعَنَمِ مُخْتَلِفَةٌ ، فَجَازَ الْاِخْتِلَافُ هَهُنَا .

**فصل :** وَإِذَا رَضِيَ رَبُّ الْمَالِ بِإِعْطَاءِ الْمُسِنَّةِ عَنِ التَّبِيعِ ، وَالتَّبِيعِينَ عَنِ الْمُسِنَّةِ ،  
 أَوْ أَخْرَجَ أَكْثَرَ مِنْهَا سِتًّا عَنْهَا ، جَازَ ، وَلَا مَذْحَلٌ لِلْجَبْرَانِ فِيهَا ،<sup>(٩)</sup> (لَمَّا قَدَّمْنَا<sup>(١٠)</sup>) فى زَكَاةِ  
 الْإِبِلِ .

(١) سقط من : الأصل .

(٢) تقدم فى صفحة ٣٠ .

(٣) هو حديث مسروق عن معاذ ، وتقدم فى صفحة ٣٠ .

(٤-٤) فى م : ١ ولا يجوز .

(٥-٥) فى م : ١ ولا ينقل .

(٦) فى الأصل : لا للأصل .

(٧-٧) فى م : ١ كما قدمناه .

**فصل :** ولا يُخْرَجُ الذَّكَرُ فِي الزَّكَاةِ أَصْلًا إِلَّا فِي الْبَقَرِ ، فَأَمَّا <sup>(٨)</sup> ابْنُ اللَّبُونِ فليس <sup>(٩)</sup> بأصل ، إنما هو بدَلٌ عن ابْنَةِ مَخَاضٍ ، ولهذا لا يُجْزَى مع وجودها ، وإنما يُجْزَى الذَّكَرُ فِي الْبَقَرِ عَنِ الثَّلَاثِينَ ، وما تَكَرَّرَ مِنْهَا ، كَالسَّبْعِينَ <sup>(١٠)</sup> ، وما تَرَكَّبَ مِنَ الثَّلَاثِينَ وَغَيْرِهَا ، كَالسَّبْعِينَ ، فِيهَا تَبِيعَ وَمُسِنَّةٌ ، وَالْمَائَةُ فِيهَا مُسِنَّةٌ وَتَبِيعَانِ . وَإِنْ شَاءَ أَخْرَجَ مَكَانَ الذُّكُورِ إِنَاثًا ؛ لِأَنَّ النَّصَّ وَرَدَ بِهِمَا جَمِيعًا ، فَأَمَّا الْأَنْبُعُونَ وَمَا تَكَرَّرَ مِنْهَا كَالثَّمَانِينَ ، فَلَا يُجْزَى فِي فَرَضِهَا إِلَّا الْإِنَاثُ ، إِلَّا أَنْ يُخْرَجَ عَنِ الْمُسِنَّةِ تَبِيعَيْنِ ، فَيَجُوزُ . وَإِذَا بَلَغَتِ الْبَقَرُ / مائة وعشرين ، اتَّفَقَ الْفَرَضَانِ جَمِيعًا ، فَيُخَيَّرُ رَبُّ الْمَالِ بَيْنَ إِخْرَاجِ ثَلَاثِ مُسِنَّاتٍ ، أَوْ أَرْبَعَةِ تَبِيعَةٍ ، وَالْوَاجِبُ أَحَدُهَا ، أَيهما شاءَ عَلَى مَا نَطَّقَ بِهِ الْحَبَرُ الْمَذْكُورُ ، وَالْخِيَرَةُ فِي الْإِخْرَاجِ إِلَى رَبِّ الْمَالِ ، كَمَا ذَكَرْنَا فِي زَكَاةِ الْإِبِلِ . وَهَذَا التَّفْصِيلُ فِيمَا إِذَا كَانَ فِيهَا إِنَاثٌ ، فَإِنْ كَانَتْ كُلُّهَا ذُكُورًا ، أُجْزَأَ الذَّكَرُ فِيهَا بِكُلِّ حَالٍ ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ مُوَاسَاةٌ ، فَلَا يُكَلَّفُ الْمُوَاسَاةَ مِنْ غَيْرِ مَالِهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَا يُجْزَى إِلَّا إِنَاثٌ فِي الْأَرْبَعِيَّاتِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَصَّ عَلَى الْمُسِنَّاتِ ، فَيَجِبُ اتِّبَاعُ مُؤَرِّدِهِ ، فَيُكَلَّفُ شِرَاءَهَا ، إِذَا لَمْ تَكُنْ فِي مَاشِيَّتِهِ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا ذَوْنَهَا فِي السَّنِّ ، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّا أَخْرَجْنَا الذَّكَرَ فِي الْغَنَمِ ، مَعَ أَنَّهُ لَا مَدْخَلُ لَهُ فِي زَكَاةِهَا مَعَ وُجُودِ الْإِنَاثِ ، فَالْبَقَرُ <sup>(١١)</sup> الَّتِي لِلذَّكَرِ فِيهَا مَدْخَلٌ <sup>(١٢)</sup> أَوْلَى ؛ <sup>(١٣)</sup> لِأَنَّ لِلذَّكَرِ فِيهَا مَدْخَلًا .

٦٤/٣

٤٠٤ - مسألة ؛ قال : ( وَالْجَوَامِيسُ كَغَيْرِهَا مِنَ الْبَقَرِ )

لَا خِلَافَ فِي هَذَا نَعْلَمُهُ . وَقَالَ ابْنُ الْمُثَنِّبِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ يُحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ

(٨) فِي ١ : م ؛ ٢ : فَإِنْ ؛ .

(٩) فِي ٢ : لَيْسَ ؛ .

(١٠) فِي ١ : م ؛ ٢ : وَالسَّبْعِينَ ؛ تَحْرِيفٌ .

(١١-١٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(١٢-١٣) سَقَطَ مِنْ : ١ ، ب ؛ .

العلم على هذا ، ولأنَّ الجَوَامِيسَ من أُنْوَاعِ الْبَقَرِ ، كما أَنَّ الْبَحَائِيَّ من أُنْوَاعِ الْإِبِلِ ، فإذا اتَّفَقَ في المَالِ جَوَامِيسُ وَصِنْفٌ آخَرُ من الْبَقَرِ ، أو بَحَائِيَّ وَعَرَابٌ ، أو مَعَزٌ وَضَائِدٌ ، كَمَلَّ نِصَابُ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ ، وأُخِذَ الْفَرَضُ من أَحَدِهِمَا على قَدْرِ الْمَالَيْنِ . على مَا سَنَذْكُرُهُ ، إن شاء الله تعالى .

**فصل :** واخْتَلَفَتِ الرُّوَايَةُ في بَقَرِ الْوَحْشِيِّ ، فَرَوَى أَنَّ فِيهَا الزَّكَاةَ . اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْبَقَرِ يَشْمَلُهَا ، فَيَدْخُلُ في مُطْلَقِ الْخَبَرِ . وعنه لَا زَكَاةَ فِيهَا . وهى أَصَحُّ ، وهذا قولُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْبَقَرِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ لَا يَتَصَرَّفُ إِلَيْهَا ، وَلَا يُفْهَمُ مِنْهُ ، إِذْ كَانَتْ لَا تُسَمَّى بَقَرًا بَدُونِ الْإِضَافَةِ ، فيقال : بَقَرُ الْوَحْشِيِّ . ولأنَّ وُجُودَ نِصَابٍ مِنْهَا مَوْصُوفًا بِصِفَةِ السَّوْمِ حَوْلًا لَا وَجُودَ لَهُ ، وَلأنَّهَا حَيَوَانٌ لَا يُجْزَى نَوْعُهُ في الْأَضْحِيَّةِ وَالْهَذْيِ ، فَلَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ ، كَالظُّبَايَا ، وَلأنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ، فَلَا تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ ، كَسَائِرِ الْوُحُوشِ ، وَسِرُّ ذَلِكَ أَنَّ الزَّكَاةَ إِنَّمَا وَجِبَتْ فِي بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ / دُونَ غَيْرِهَا ، لِكَثْرَةِ النَّمَاءِ فِيهَا مِنْ دَرَجَاتٍ وَتَسْلِيهَا ، وَكَثْرَةِ الْإِتِّفَاعِ بِهَا ، لِكَثْرَتِهَا وَخَفَةِ مَوَوَّئِهَا ، وهذا الْمَعْنَى مُخْتَصَرٌ<sup>(١)</sup> بِهَا ، فَاخْتَصَّتِ الزَّكَاةُ بِهَا دُونَ غَيْرِهَا ، وَلَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي الظُّبَايَا ، رِوَايَةً وَاحِدَةً ؛ لِعَدَمِ تَنَاوُلِ اسْمِ الْعَنَمِ لَهَا .

**فصل :** قال أَصْحَابُنَا : تَجِبُ الزَّكَاةُ في الْمُتَوَلَّدِ بَيْنَ الْوَحْشِيِّ وَالْأَهْلِيِّ ، سَوَاءً كَانَتْ الْوَحْشِيَّةُ الْفُحُولُ أو الْأُمَهَاتِ . وقال مَالِكٌ ، وأبو حَنِيفَةَ : إِنْ كَانَتْ الْأُمَهَاتُ أَهْلِيَّةً وَجِبَتْ الزَّكَاةُ فِيهَا ، وَإِلَّا فَلَا ؛ لِأَنَّ وَلَدَ الْبَهِيمَةِ يَتَّبِعُ أُمَّهُ . وقال الشَّافِعِيُّ : لَا زَكَاةَ فِيهَا ؛ لِأَنَّهَا مُتَوَلَّدَةٌ مِنْ وَحْشِيٍّ ، أَشَبَّهَ الْمُتَوَلَّدَ مِنْ وَحْشِيَّيْنِ . واحتجَّ أَصْحَابُنَا بِأَنَّهَا مُتَوَلَّدَةٌ بَيْنَ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ ، وَمَا لَا تَجِبُ فِيهِ ، فَوَجِبَتْ فِيهَا الزَّكَاةُ ، كَالْمُتَوَلَّدَةِ بَيْنَ سَائِمَةٍ وَمَعْلُوفَةٍ . وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ عَنَمَ مَكَّةَ مُتَوَلَّدَةٌ

(١) في م : يخص .

بين<sup>(١)</sup> الطَّبَاءِ وَالْعَنَمِ ، وفيها الزَّكَاةُ بِالْإِتِّفَاقِ ، فعل هذا الْقَوْلُ تُضْمٌ إِلَى جِنْسِهَا مِنَ الْأَهْلِيَّ فِي وُجُوبِ الزَّكَاةِ ، وَتُكْمَلُ بِهَا نِصَابُهُ ، وَتَكُونُ كَأَحَدِ أَتَوَاعِهِ ، وَالْقَوْلُ بِإِتِّفَاقِ الزَّكَاةِ فِيهَا أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْإِتِّفَاقُ الْوُجُوبُ ، وَإِنَّمَا يَثْبُتُ<sup>(٢)</sup> بِنَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ أَوْ قِيَاسٍ ، وَلَا نَصٌّ فِي هَذِهِ وَلَا إِجْمَاعٌ ، إِنَّمَا هُوَ فِي بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ مِنَ الْأَزْوَاجِ الثَّمَانِيَةِ ، وَلَيْسَتْ هَذِهِ دَاخِلَةً فِي<sup>(٣)</sup> اسْمِهَا<sup>(٤)</sup> ، وَلَا حُكْمِهَا ، وَلَا حَقِيقَتِهَا ، وَلَا مَعْنَاهَا ؛ فَإِنَّ الْمُتَوَلَّدَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ يَنْفَرِدُ بِاسْمِهِ وَجِنْسِهِ وَحُكْمِهِ عَنْهَا ، كَالْبَغْلِ الْمُتَوَلَّدِ بَيْنَ الْفَرَسِ وَالْحِمَارِ ، وَالسَّمْعِ<sup>(٥)</sup> الْمُتَوَلَّدِ بَيْنَ الذَّنْبِ وَالضَّبْعِ ، وَالْعُسْبَارِ<sup>(٦)</sup> الْمُتَوَلَّدِ بَيْنَ الضَّبْعَانِ وَالذَّنْبَةِ ، فَكَذَلِكَ الْمُتَوَلَّدُ بَيْنَ<sup>(٧)</sup> الطَّبَّاءِ وَالْمَعَزِّ لَيْسَ بِمَعَزٍّ<sup>(٨)</sup> وَلَا ظَبْيٍ ، وَلَا يَتَنَاوَلُهُ نَصُوصُ الشَّارِعِ ، وَلَا يُمَكِّنُ قِيَاسُهُ عَلَيْهَا ، لِتَبَاعُدِ مَا بَيْنَهُمَا ، وَاجْتِلَافِ حُكْمَيْهِمَا ، فِي كَوْنِهِ لَا يُجْزَى فِي هَذِي وَلَا أَضْحِيَّةٍ وَلَا دِيَّةٍ ، وَلَوْ أَسْلَمَ<sup>(٩)</sup> فِي الْعَنَمِ لَمْ يَتَنَاوَلْهُ الْعَقْدُ ، وَلَوْ وَكَّلَ وَكِيلًا فِي شِرَاءِ شَاةٍ ، لَمْ يَدْخُلْ فِي الْوَكَاةِ ، وَلَا يَحْصُلُ مِنْهُ مَا يَحْصُلُ مِنَ الشَّيْءِ<sup>(١٠)</sup> ؛ مِنَ الدَّرِّ ، وَكَثْرَةِ النَّسْلِ ، بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا نَسْلَ<sup>(١١)</sup> لَهُ أَصْلًا ، فَإِنَّ الْمُتَوَلَّدَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ<sup>(١٢)</sup> لَا نَسْلَ لَهُ كَالْبِغَالِ ، وَمَا لَا نَسْلَ لَهُ لَا دَرٌّ فِيهِ ، فَاغْتَنَعَ / الْقِيَاسُ ، وَلَمْ يَدْخُلْ فِي نَصٍّ وَلَا

٦٥/٣

(٢) فِي أ : م : د : مِنْ هـ .

(٣) فِي م : د : ثَبِتَ هـ .

(٤) فِي أ ، ب : د : فِيهَا هـ .

(٥) فِي م : د : أَجْنَسَهَا هـ .

(٦) فِي م : د : وَالسَّيْحُ هـ تَحْرِيفٌ .

(٧) فِي م : د : وَالْعَسَارُ هـ خَطَأٌ .

(٨-٩) فِي الْأَصْلِ : د : الظُّبْيُ وَالْمَاعِزُ لَيْسَ بِمَاعِزٍ هـ .

(٩) كَلِمَةٌ فِي النَّسْخِ .

(١٠) فِي م : د : الشَّاةُ هـ .

(١١) فِي م : د : يَنْسَلُ هـ .

(١٢) فِي م : د : شَيْئَيْنِ هـ .



إجماع ، فأيجابُ الزكاة فيها تُحكَّم بالرأي . وإن<sup>(١٣)</sup> قيل : تُجبُ الزكاة اختيائاً وتعليئاً للإيجاب ، كما أثبتنا التحريم فيها في الحرم والإحرام اختيائاً . لم يصح ؛ لأنَّ الواجبات لا تُثبتُ اختيائاً بالشك ، ولهذا لا تُجبُ الطهارة على مَنْ يَتَقَنُّها ، وشكُّ في الحديث ، ولا غيرها من الواجبات . وأما الصوم والعَلْفُ فالاعتبارُ فيه بما تُجبُ فيه الزكاة ، لا بأصله الذي تُولَدُ منه ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ لو عَلَفَ الْمُتَوَلَّدُ مِنَ السَّائِمَةِ لم تُجبْ زكَّائِهِ ، ولو أسامَ أولادُ المَعْلُوفَةِ ، لَوَجِبَتْ زكَّائُهَا . وقولُ مَنْ زَعَمَ أَنَّ غَنَمَ مَكَّةَ مُتَوَلَّدَةٌ مِنَ الْعَنَمِ وَالظَّبَاءِ لا يصحُّ ؛ لأنها لو كانت كذلك لَحُرِّمَتْ في الحرم والإحرام ، وَوَجِبَ فيها<sup>(١٤)</sup> الجزاء ، كسائرِ الْمُتَوَلَّدِ بَيْنَ الْوَحْشِيِّ وَالْأَهْلِيِّ ، ولأنَّها لو كانت كذلك<sup>(١٥)</sup> مُتَوَلَّدَةٌ مِنْ جِنْسَيْنِ ، لما كان لها نُسْلٌ كالسَّمْعِ<sup>(١٦)</sup> والبغالِ .

(١٣) في م : و إذا .

(١٤) في الأصل ، ب : فيه .

(١٥) سقط من : الأصل ، ب .

(١٦) في م : كالسبع . عطفاً .

## بَابُ صَدَقَةِ الْعَنَمِ

وهي وَاجِبَةٌ بالسَّنَةِ ، والإجماع ؛ أما السَّنَةُ فما رَوَى أَنَسٌ ، في كتابِ أبى بكرٍ ، الذى ذَكَرْنَا أَوَّلَهُ <sup>(١)</sup> ، قال : « وَفِي صَدَقَةِ الْعَنَمِ فِي سَائِمَتِهَا ، إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ ، شَاةٌ ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى «عِشْرِينَ وَمِائَةٍ إِلَى مِائَتَيْنِ ، ففِيهَا شَاتَانِ ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى «مِائَتَيْنِ إِلَى ثَلَاثِمِائَةٍ ، ففِيهَا ثَلَاثُ شِيَاءٍ ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثِمِائَةٍ ، ففِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ ، وَإِذَا كَانَتْ سَائِمَةُ الرَّجُلِ نَاقِصَةً مِنْ أَرْبَعِينَ شَاةً وَاحِدَةً ، فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا ، وَلَا يُخْرَجُ فِي الصَّدَقَةِ هَرَمَةٌ ، وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ ، وَلَا تَيْسًا ، إِلَّا مَا شَاءَ الْمُصَدِّقُ » . وَأَخْبَارٌ <sup>(٢)</sup> سَوَى هَذَا كَثِيرٌ ، وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِيهَا .

٤٠٥ - مسألة ؛ قال أبو القاسم : ( وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ أَرْبَعِينَ مِنَ الْعَنَمِ سَائِمَةٌ صَدَقَةٌ ، فَإِذَا مَلَكَ أَرْبَعِينَ مِنَ الْعَنَمِ ، فَاسَامَهَا أَكْثَرَ السَّنَةِ ، ففِيهَا شَاةٌ ، إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ ، فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً ، ففِيهَا شَاتَانِ إِلَى مِائَتَيْنِ ، فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً ، ففِيهَا ثَلَاثُ شِيَاءٍ )

وهذا كُلُّهُ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ . قال <sup>(١)</sup> ابنُ الْمُنْذِرِ : إِلَّا الْمَعْلُوفَةُ فِي أَقَلِّ مِنْ نِصْفِ الْحَوْلِ ، عَلَى / مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْخِلَافِ فِيهِ <sup>(٢)</sup> . وَحُكِيَ عَنْ مُعَاذٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، ٦٥/٣ ظ

(١) تقدم في صفحة ١٠ .

(٢-٢) سقط من : ١٠ م .

(٣) في م : « واختار » تصحيح .

(١) في م : « قاله » .

(٢) في أول المسألة ٣٩٨ ، صفحة ١٣ .

أَنَّ الْفَرَضَ لَا يَتَغَيَّرُ بَعْدَ الْمِائَةِ وَإِخْدَى<sup>(٣)</sup> وَعِشْرِينَ ، حَتَّى تَبْلُغَ مِائَتَيْنِ وَاثْنَيْنِ وَأَرْبَعِينَ ، لِيَكُونَ مِثْلُ مِائَةٍ وَإِخْدَى وَعِشْرِينَ . وَلَا يَثْبُتُ عَنْهُ . وَرَوَى سَعِيدٌ ، عَنْ خَالِدٍ ، عَنْ<sup>(٤)</sup> مُبِيرَةَ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ مُعَاذٍ ، قَالَ : كَانَ إِذَا بَلَغَ<sup>(٥)</sup> الشَّيْأُ مِائَتَيْنِ لَمْ يُغَيَّرْهَا ، حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ ، فَيَأْخُذَ مِنْهَا ثَلَاثَ شَيَئِهِ ، فَإِذَا بَلَغَتْ ثَلَاثُمِائَةٍ ، لَمْ يُغَيَّرْهَا ، حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِينَ وَثَلَاثُمِائَةٍ ، فَيَأْخُذَ مِنْهَا أَرْبَعًا . وَلَفْظُ الْحَدِيثِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ دَلِيلٌ عَلَيْهِ ، وَالْإِجْمَاعُ عَلَى خِلَافِ هَذَا الْقَوْلِ دَلِيلٌ عَلَى فَسَادِهِ ، وَالشَّعْبِيُّ لَمْ يَلْقَ مُعَاذًا .

٤٠٦ - مسألة ؛ قال : ( فَإِذَا زَادَتْ فِي كُلِّ مِائَةٍ شِئَانَةٌ )

ظَاهِرُ هَذَا الْقَوْلِ أَنَّ الْفَرَضَ لَا يَتَغَيَّرُ بَعْدَ الْمِائَتَيْنِ وَوَاحِدَةٍ ، حَتَّى يَبْلُغَ أَرْبَعُمِائَةٍ ، فَيَجِبُ فِي كُلِّ مِائَةٍ شِئَانَةٌ ، وَيَكُونُ الْوَقْصُ مَا بَيْنَ الْمِائَتَيْنِ وَوَاحِدَةٍ إِلَى أَرْبَعُمِائَةٍ ، وَذَلِكَ مِائَةٌ وَتِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ . وَهَذَا إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ ، وَقَوْلُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ . وَعَنْ أَحْمَدَ رِوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّهَا إِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثُمِائَةٍ وَاحِدَةً<sup>(٦)</sup> ، فَمِنْهَا أَرْبَعُ شَيَئِهِ ، ثُمَّ لَا يَتَغَيَّرُ الْفَرَضُ حَتَّى تَبْلُغَ خَمْسُمِائَةٍ ، فَيَكُونُ فِي كُلِّ مِائَةٍ شِئَانَةٌ ، وَيَكُونُ الْوَقْصُ الْكَبِيرُ بَيْنَ ثَلَاثُمِائَةٍ وَوَاحِدَةٍ إِلَى خَمْسُمِائَةٍ ، وَهُوَ أَيْضًا مِائَةٌ وَتِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ ، وَهَذَا اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ . وَحَكِيَ عَنِ النَّخَعِيِّ ، وَالْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ الثَّلَاثُمِائَةَ حَدًّا لِلْوَقْصِ ، وَغَايَةً لَهُ ، فَيَجِبُ أَنْ يَتَعَقَّبَهُ تَغْيِيرُ النَّصَابِ ، كَالْمِائَتَيْنِ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « فَإِذَا زَادَتْ ، فِي كُلِّ مِائَةٍ

(٣) فِي الْأَصْلِ : « وَاحِدٌ » .

(٤) فِي ١ ، م : « بِنِ » خَطَأً .

وخالد هو ابن عبد الله بن عبد الرحمن الواسطي ، يروي عن المغيرة بن مقسم الضبي ، ويروي عنه سعيد بن منصور . انظر : تهذيب التهذيب ٣ / ١٠٠ ، ١٠ / ٢٦٩ .

(٥) فِي م : « بَلَغَتْ » .

(٦) فِي م : « وَوَاحِدَةٍ » .

شَاءَةً<sup>(١)</sup> . وهذا يَقْتَضِي أَنْ لَا يَجِبَ فِي دُونِ الْمِائَةِ شَيْءٌ ، وَفِي كِتَابِ الصَّدَقَاتِ  
الَّذِي كَانَ عِنْدَ آلِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ : « فَإِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثِمِائَةٍ وَوَاحِدَةٍ ، فَلَيْسَ  
فِيهَا شَيْءٌ ، حَتَّى تُبْلَغَ أَرْبَعُمِائَةٍ شَاءَةً<sup>(٢)</sup> ، فَفِيهَا أَرْبَعُ شَيْءٍ<sup>(٣)</sup> . وهذا نَصٌّ لَا يَجُوزُ  
خِلَافُهُ إِلَّا بِعَثَلِهِ ، أَوْ أَقْوَى مِنْهُ ، وَتَحْدِيدُ النَّصَابِ لِاسْتِقْرَارِ الْفَرِيضَةِ ، لَا لِلْعَائِيَةِ ،  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٤٠٧ - مسألة ؛ قال ( ) وَلَا يُؤْخَذُ فِي الصَّدَقَةِ نَيْسٌ ، وَلَا هَرَمَةٌ ، وَلَا ذَاتُ  
عَوَارٍ (

ذَاتُ الْعَوَارِ : الْمَعِيَّةُ . وَهَذِهِ الثَّلَاثُ لَا تُؤْخَذُ لِدَنَائِهَا ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ :  
﴿ وَلَا تَتِمُّوا الْحَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ ﴾<sup>(١)</sup> . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « وَلَا يُخْرَجُ فِي  
الصَّدَقَةِ هَرَمَةٌ ، وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ ، وَلَا نَيْسٌ ، إِلَّا مَا شَاءَ الْمُصَدِّقُ<sup>(٢)</sup> . » وَقَدْ قِيلَ :  
لَا يُؤْخَذُ نَيْسٌ الْعَتَمِ ، وَهُوَ فَحْلُهَا لِفَضِيلَتِهِ . وَكَانَ أَبُو عُبَيْدٍ يَرَوِي الْحَدِيثَ<sup>(٣)</sup> :  
« إِلَّا مَا شَاءَ الْمُصَدِّقُ » . بِفَتْحِ<sup>(٤)</sup> الدَّالِ . يَعْنِي صَاحِبَ الْمَالِ ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ  
الِاسْتِثْنَاءُ فِي الْحَدِيثِ رَاجِعًا إِلَى النَّيْسِ وَحْدَهُ . وَذَكَرَ الْخَطَّابِيُّ<sup>(٥)</sup> أَنْ جَمِيعَ  
الرَّوَاةِ يُخَالِفُونَهُ فِي هَذَا ، فَيَرَوُونَهُ : « الْمُصَدِّقُ » بِكَسْرِ الدَّالِ . أَيْ الْعَامِلُ . وَقَالَ :  
النَّيْسُ لَا يُؤْخَذُ ؛ لِتَقْصِيهِ ، وَفَسَادِ لَحْمِهِ ، وَكَوْنِهِ ذَكْرًا ، وَعَلَى هَذَا لَا يَأْخُذُ<sup>(٦)</sup>

٦٦/٣ و

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ١٠ .

(٣) سقط من : الأصل .

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ٢١ .

(١) سورة البقرة ٢٦٧ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ١٠ .

(٣) في الأموال : ٣٩١ .

(٤) في ١ ، م : « وفتح » .

(٥) في معالم السنن ٢ / ٢٦ .

(٦) في ١ ، م : « يؤخذ » .

المُصَدَّقُ ، وهو السَّاعِي ، أَحَدُ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ ، إِلَّا أَنْ يَرَى ذَلِكَ ، بَأَنْ يَكُونَ جَمِيعُ  
النُّصَابِ مِنْ جَنْبِهِ ، فَيَكُونُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ جَنْبِ الْمَالِ ، فَيَأْخُذَ هَرِمَةً ، وَهِيَ  
الْكَبِيرَةُ مِنَ الْهَرِمَاتِ ، وَذَاتُ عَوَارٍ مِنْ أُمْتَالِهَا ، وَثِيْسًا مِنَ الثِّيْسِ . وَقَالَ مَالِكٌ ،  
وَالشَّافِعِيُّ : إِنْ رَأَى الْمُصَدَّقُ أَنَّ أَحَدَ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ خَيْرٌ لَهُ ، وَأَنْفَعُ لِلْفُقَرَاءِ ، فَلَهُ  
أَخْذُهُ ؛ لِظَاهِرِ الْأِسْتِثْنَاءِ . وَلَا يَخْتَلِفُ الْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَخْذُ الذَّكَرِ فِي شَيْءٍ مِنْ  
الرَّكَاءَةِ ، إِذَا كَانَ فِي النُّصَابِ إِنَاثٌ ، فِي غَيْرِ أَتْبَعَةِ الْبَقَرِ وَابْنِ اللَّبُونِ ، بَدَلًا عَنْ بَنَاتِ  
مَحَاضٍ إِذَا عِدِمَهَا . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَجُوزُ إِخْرَاجُ الذَّكَرِ مِنَ الْغَنَمِ الْإِنَاثِ ؛ لِقَوْلِهِ  
ﷺ : « فِي أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةً »<sup>(٧)</sup> . وَلَفْظُ الشَّاةِ يَقَعُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى ، وَلِأَنَّ الشَّاةَ إِذَا  
أَمَرَ بِهَا مُطْلَقًا ، أَجْزَأُ فِيهَا الذَّكَرُ ، كَالأَضْحِيَّةِ وَالْهَدْيِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ حَيَوَانٌ تُجِبُ  
الرَّكَاءَةُ فِي غَنِيهِ ، فَكَانَتِ الْأُنْثَى<sup>(٨)</sup> مُعْتَبَرَةً فِي قَرْضِهِ ، كَالْإِبِلِ ، وَالْمُطْلَقُ يَتَقَيَّدُ  
بِالْقِيَاسِ عَلَى سَائِرِ النُّصُبِ ، وَالأَضْحِيَّةُ غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ بِالْمَالِ ، بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا . فَإِنْ  
قِيلَ : فَمَا فَائِدَةُ « تَخْصِيصِ الثِّيْسِ » بِالنَّهْيِ إِذَا ؟ قُلْنَا : لِأَنَّهُ لَا يُؤْخَذُ عَنِ الذَّكَوَرِ  
أَيْضًا ، فَلَوْ مَلَكَ أَرْبَعِينَ ذَكَرًا ، وَفِيهَا ثِيْسٌ مُعَدٌّ لِلضَّرَابِ ، لَمْ يَجْزُ أَخْذُهُ ؛ إِمَّا  
لِقَضِيَّتِهِ ، فَإِنَّهُ لَا يُعَدُّ لِلضَّرَابِ إِلَّا أَفْضَلُ الْغَنَمِ وَأَعْظَمُهَا ، وَإِمَّا « لِدَنَائِعِهِ وَفَسَادِ »<sup>(٩)</sup>  
لَحْمِهِ . وَيجوزُ أَنْ يُنْتَعَمَ مِنْ أَخْذِهِ / لِلْمَعْنَتَيْنِ جَمِيعًا . وَإِنْ كَانَ النُّصَابُ كُلُّهُ  
ذُكُورًا ، جَازَ إِخْرَاجُ الذَّكَرِ فِي الْغَنَمِ وَجْهًا وَاحِدًا ، وَفِي الْبَقَرِ فِي أَصْحَ الْوَجْهَيْنِ ،  
وَفِي الْإِبِلِ وَجْهَيْنِ . وَالْفَرْقُ بَيْنَ النُّصُبِ الثَّلَاثَةِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَصَّ عَلَى الْأُنْثَى فِي  
فَرَائِضِ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ ، وَأَطْلَقَ الشَّاةَ الْوَاجِبَةَ ، وَقَالَ فِي الْإِبِلِ : « مَنْ لَمْ يَجِدْ بَنَاتَ

٣٦٦/ظ

(٧) أخرجه أبو داود ، في : باب في زكاة السائمة ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٦٠ . والترمذي ،  
في : باب ما جاء في زكاة الإبل والغنم ، من أبواب الغنم . عارضة الأحوذي ٣ / ١٠٨ . وابن ماجه ، في :  
باب صدقة الغنم ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٧٧ ، ٥٧٨ . والإمام أحمد ، في : المسند  
٣ / ٣٥ .

(٨) في الأصل : « الأنثوية » .

(٩-٩) في الأصل : « التخصيص بالثييس » .

(١٠-١٠) في ١ ، م : « لذاته لفساد » .

مَحَاضٍ ، أَخْرَجَ ابْنُ كُبُورٍ ذَكَرًا<sup>(١١)</sup> . وَمِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى أَنَّ الْإِبِلَ يَتَغَيَّرُ<sup>(١٢)</sup> فَرَضُهَا بِزِيَادَةِ السَّنِّ ، فَإِذَا جَوَزْنَا إِخْرَاجَ الذَّكَرِ أَفْضَى إِلَى التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْفَرِيضَتَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ يُخْرِجُ ابْنُ كُبُورٍ عَنْ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ ، وَيُخْرِجُهُ عَنْ سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ ، وَهَذَا الْمَعْنَى يَخْتَصُّ الْإِبِلَ . فَإِنْ قِيلَ : فَالْبَقَرُ أَيْضًا يَأْخُذُ مِنْهَا ثَلَاثِينَ ، وَثِيْبًا عَنْ أَرْبَعِينَ إِذَا كَانَتْ أَتْبَعَهُ كُلُّهَا ، وَقُلْنَا : تُؤْخَذُ الصَّغِيرَةُ عَنِ الصَّغَارِ . قُلْنَا : هَذَا يَلْزَمُ<sup>(١٣)</sup> مِثْلُهُ فِي إِخْرَاجِ الْأُنْثَى ، فَلَا فَرْقَ ، وَمَنْ جَوَزَ إِخْرَاجَ الذَّكَرِ فِي الْكُلِّ ، قَالَ : يَأْخُذُ ابْنُ كُبُورٍ مِنْ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ ، قِيَمَتُهُ دُونَ قِيَمَةِ ابْنِ كُبُورٍ يَأْخُذُهُ مِنْ سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ ، وَيَكُونُ بَيْنَهُمَا فِي الْقِيَمَةِ كَمَا بَيْنَهُمَا فِي الْعَدَدِ ، وَيَكُونُ الْفَرَضُ بِصِفَةِ الْمَالِ ، وَإِذَا اعْتَبَرْنَا الْقِيَمَةَ لَمْ يُوَدَّ إِلَى التَّسْوِيَةِ ، كَمَا قُلْنَا فِي الْعَنَمِ .

فصل : ولا يجوز إخراج المِيعَةِ عَنِ الصَّحَاحِ ، وَإِنْ كَثُرَتْ قِيَمَتُهَا ؛ لِلنَّهْيِ<sup>(١٤)</sup> عَنْ أَخْذِهَا ، وَلَمَّا فِيهِ مِنَ الْإِضْطِرَارِ بِالْفُقَرَاءِ ، وَلِهَذَا يَسْتَحِقُّ رَدَّهَا<sup>(١٥)</sup> فِي الْبَيْعِ<sup>(١٦)</sup> . وَإِنْ كَثُرَتْ قِيَمَتُهَا . وَإِنْ كَانَ فِي النَّصَابِ صِحَاحٌ وَمَرَاضٌ ، أَخْرَجَ صَحِيحَةً ، قِيَمَتُهَا<sup>(١٧)</sup> عَلَى قَدْرِ قِيَمَةِ الْمَالَيْنِ ، فَإِنْ كَانَ النَّصَابُ كُلُّهُ مَرَاضًا إِلَّا مِقْدَارَ الْفَرَضِ ، فَهُوَ مُحْكَمٌ بَيْنَ إِخْرَاجِهِ ، وَبَيْنَ شِرَائِهِ فَرِيضَةً<sup>(١٨)</sup> قَلِيلَةَ الْقِيَمَةِ فَيُخْرِجُهَا ، وَلَوْ كَانَتْ الصَّحِيحَةُ غَيْرَ الْفَرِيضَةِ بِعَدَدِ الْفَرِيضَةِ ، مِثْلَ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ ابْنَتَا كُبُورٍ ، وَعِنْدَهُ حَوَارِانِ صَحِيحَانِ ،<sup>(١٩)</sup> كَانَ عَلَيْهِ شِرَاءُ صَحِيحَتَيْنِ<sup>(٢٠)</sup> ، فَيُخْرِجُهُمَا . وَإِنْ

(١١) تقدم تخريجه في صفحة ١٠ .

(١٢) في الأصل : يتغير .

(١٣) في الأصل : فليزم . وفي م : لا يلزم .

(١٤) في م : لما نهي .

(١٥) ١٥-١٥ سقط من : الأصل .

(١٦) سقط من : أ ، ب ، م .

(١٧) في م : مريضة .

(١٨) ١٨-١٨ في الأصل : فإن عليه شراء صحيحين .

وَجَبَتْ عَلَيْهِ حِقَّتَانِ وَعِنْدَهُ ابْنَتَا لَبُونٍ صَحِيحَتَانِ ، نُخِيرُ بَيْنَ إِخْرَاجِهِمَا مَعَ الْجُبْرَانِ ، وَبَيْنَ شِرَاءِ حِقَّتَيْنِ صَحِيحَتَيْنِ عَلَى قَدْرِ قِيَمَةِ الْمَالِ . وَإِنْ كَانَ عِنْدَهُ جَذَعَتَانِ صَحِيحَتَانِ ، فَلَهُ إِخْرَاجُهُمَا مَعَ أَخِيذِ الْجُبْرَانِ . وَإِنْ كَانَتْ عَلَيْهِ حِقَّتَانِ / وَنِصْفُ مَالِهِ صَحِيحٌ وَنِصْفُهُ مَرِيضٌ ، فَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : لَهُ إِخْرَاجُ حِقَّةٍ صَحِيحَةٍ ، وَحِقَّةٍ مَرِيضَةٍ ؛ لِأَنَّ النِّصْفَ الَّذِي يَجِبُ فِيهِ إِحْدَى الْحِقَّتَيْنِ مَرِيضٌ كُلُّهُ . وَالصَّحِيحُ فِي الْمَذْهَبِ بِخِلَافِ هَذَا ؛ لِأَنَّ فِي مَالِهِ صَحِيحًا وَمَرِيضًا ، فَلَمْ يَمْلِكْ إِخْرَاجَ مَرِيضَةٍ ، كَمَا لَوْ كَانَ نِصَابًا وَاحِدًا ، وَلَمْ يَتَعَيَّنْ<sup>(١٩)</sup> النِّصْفُ الَّذِي وَجَبَتْ فِيهِ الْحِقَّةُ فِي الْمَرِاضِ ، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ لِشَرِيكَيْنِ ، لَمْ يَتَعَيَّنْ حَقُّ أَحَدِهِمَا فِي الْمَرِاضِ دُونَ الْآخَرِ . وَإِنْ كَانَ النِّصَابُ مَرِاضًا كُلُّهُ ، فَالصَّحِيحُ فِي الْمَذْهَبِ جَوَازُ إِخْرَاجِ الْفَرَضِ مِنْهُ ، وَيَكُونُ وَسَطًا فِي الْقِيَمَةِ ،<sup>(٢٠)</sup> وَلَا اِغْتِبَارُ<sup>(٢١)</sup> بِقِلَّةِ الْعَيْبِ وَكَثْرَتِهِ ؛ لِأَنَّ الْقِيَمَةَ تَأْتِي عَلَى ذَلِكَ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَبُو يُونُسَ ، وَعَمِيدُ . وَقَالَ مَالِكٌ : إِنْ كَانَتْ كُلُّهَا جَرَبَاءَ أَخْرَجَ جَرَبَاءَ ، وَإِنْ كَانَتْ كُلُّهَا هَتْمَاءَ كُلَّفَ شِرَاءَ صَحِيحَةٍ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : لَا تُجْزَى إِلَّا صَحِيحَةٌ ؛ لِأَنَّ أَحْمَدَ ، قَالَ : لَا يُؤْخَذُ إِلَّا مَا يَجُوزُ فِي الْأَصْحَابِ ، وَلِلنَّهْيِ عَنْ اخْتِذِ ذَاتِ الْعَوَارِ ، فَعَلَى هَذَا يُكَلَّفُ شِرَاءَ صَحِيحَةٍ بِقَدْرِ قِيَمَةِ الْمَرِيضَةِ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « إِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ »<sup>(٢٢)</sup> وَقَالَ : « إِنْ اللَّهُ تَعَالَى لَمْ يَسْأَلْكُمْ خَيْرَهُ ، وَلَمْ يَأْمُرْكُمْ بِشَرِّهِ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢٣)</sup> ، وَلِأَنَّ مَبْنَى الزَّكَاةِ عَلَى الْمَوَاسَاةِ ، وَتَكْلِيفِ الصَّحِيحَةِ عَنِ الْمَرِاضِ إِخْلَالَ بِالْمَوَاسَاةِ ، وَهَذَا يَأْخُذُ مِنَ الرِّدَى مِنَ الْحُبُوبِ وَالثَّمَارِ مِنْ جَنْبِهِ ، وَيَأْخُذُ مِنَ اللَّثَامِ وَالْهَزَالِ مِنَ الْمَوَاشِي مِنْ جَنْبِهِ ، كَذَا هُنَا . وَقَدْ ذَكَرْنَا

(١٩) فِي م : يَتَغَيَّرُ .

(٢٠-٢١) فِي م : وَالْإِغْتِبَارُ .

(٢٢) تَقْدِيمُ تَغْيِيرِهِ فِي ١ / ٢٧٥ ، وَانْظُرْ حَاشِيَةَ صَفْحَةِ ٥ الْمَقْدَمَةِ .

(٢٣) فِي : بَابُ فِي زَكَاةِ السَّائِمَةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٣٦٥ .

أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ فِي الْحَدِيثِ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ إِخْرَاجِ الْمَعِيَّةِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ ، أَوْ نَحْمِلُهُ عَلَى مَا إِذَا كَانَ فِيهِ صَحِيحٌ ، فَإِنَّ الْعَالِبَ الصَّحَّةَ ، وَإِنْ كَانَ جَمِيعُ النَّصَابِ مَرِيضًا إِلَّا بَعْضَ الْفَرِيضَةِ ، أَخْرَجَ الصَّحِيحَةَ ، وَتَمَّ الْفَرِيضَةُ مِنَ الْمَرَضَى عَلَى قَدْرِ الْمَالِ ، وَلَا فَرْقَ فِي هَذَا بَيْنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْعَنَمِ ، وَالْحُكْمُ فِي الْهَرَمَةِ كَالْحُكْمِ فِي الْمَعِيَّةِ سَوَاءً .

#### ٤٠٨ - مسألة ؛ قال : ( وَلَا الرُّبَى ، وَلَا الْمَاخِضُ ، وَلَا الْأُكُولَةُ )

قال أحمد : الرُّبَى التي قد<sup>(١)</sup> وَضَعَتْ وَهِيَ تُرْبَى وَلَدَهَا . يَعْنِي قَرِيْبَةَ الْعَهْدِ بِالْوِلَادَةِ . تَقُولُ الْعَرَبُ : فِي رَبَابِهَا<sup>(٢)</sup> . كَمَا تَقُولُ : فِي نَفَاسِهَا . قَالَ الشَّاعِرُ :

/ • حَنِينَ أُمِّ الْبُؤِ فِي رَبَابِهَا<sup>(٣)</sup> •

ط ٦٧/٣

قال أحمد : وَالْمَاخِضُ التي قد حَانَ وَلَادُهَا ، فَإِنْ كَانَ فِي بَطْنِهَا وَلَدٌ لَمْ يَحِنْ وَلَادُهَا ، فَهِيَ خَلْفَةٌ . وَهَذِهِ الثَّلَاثُ لَا تُؤَخَذُ لِحَقِّ رَبِّ الْمَالِ . قَالَ عُمَرُ لِسَاعِيهِ : لَا تَأْخُذِ الرُّبَى وَلَا الْمَاخِضَ ، وَلَا الْأُكُولَةَ ، وَلَا فَحْلَ الْعَنَمِ . وَإِنْ تَطَوَّعَ رَبُّ الْمَالِ بِإِخْرَاجِهَا جَازَ أَخْذُهَا ، وَلَهُ ثَوَابُ الْفَضْلِ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي حَدِيثِ أَبِي بِنٍ كَعْبٍ<sup>(٤)</sup> . وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا ، وَأَنَّهُ مُنْعٍ مِنْ أَخْذِ الرَّدِيِّ مِنْ أَجْلِ الْفُقَرَاءِ ، وَمِنْ أَخْذِ كَرَائِمِ الْأَمْوَالِ مِنْ أَجْلِ أَرْبَابِهِ ، ثَبَتَ أَنَّ الْحَقَّ فِي الْوَسْطِ مِنَ الْمَالِ . قَالَ الزُّهْرِيُّ : إِذَا جَاءَ الْمُصَدِّقُ قَسَمَ الشَّيْءَ أَثْلَاثًا : ثُلُثٌ بِخِيَارٍ ، وَثُلُثٌ أَوْسَاطٍ ، وَثُلُثٌ شِرَارٍ ،

(١) سقط من : م .

(٢) جمع الرى رباب ، بضم الراء ، والمصدر بكسر الراء .

(٣) أنشده متجع بن نهان . وهو فى اللسان ( ر ب ب ) ١ / ٤٠٤ ، وتاج العروس ١ / ٢٦٣ .  
والبو : الحوار . وقيل : جلده بحشى تينا أو غماما أو حشيشا ، لتعطف عليه الناقة إذا مات ولدها ، ثم يقرب إلى أم الفصيل لترأفه فتدر عليه .

(٤) تقدم هذا فى صفحة ١٩ .



وَأَخَذَ الْمُصَدَّقُ مِنَ الْوَسْطِ<sup>(٥)</sup>. وَرَوَى حُوْ هذا عن عمر<sup>(٦)</sup>، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَالَ إِمَامَانَا<sup>(٧)</sup>، وَذَهَبَ إِلَيْهِ. وَالْأَحَادِيثُ تُدَلُّ عَلَى هَذَا، قَرَوَى أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ<sup>(٨)</sup>، بِإِسْنَادِهِمَا عَنْ<sup>(٩)</sup> سَعْرَ بْنِ ذَيْسَمٍ<sup>(١٠)</sup>، قَالَ: كُنْتُ فِي غَنَمٍ لِي، فَجَاءَنِي رَجُلَانِ عَلَى بَعِيرٍ، فَقَالَا: إِنَّا رَسُولَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَيْكَ، لِتُؤَدِّيَ إِلَيْنَا صَدَقَةَ غَنَمِكَ، قُلْتُ: وَمَا عَلَيَّ فِيهَا؟ قَالَا: شَاةٌ. فَأَعْمَدْتُ إِلَى شَاةٍ قَدْ عَرَفْتُ مَكَانَهَا مُتَمَلِّقَةً مَخْضًا وَشَحْمًا، فَأَخْرَجْتُهَا<sup>(١١)</sup> إِلَيْهِمَا. فَقَالَا: هَذِهِ شَافِعٌ، وَقَدْ نَهَى<sup>(١٢)</sup> رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَأْخُذَ شَاةً شَافِعًا. وَالشَّافِعُ: الْحَامِلُ؛ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّ وَلَدَهَا قَدْ شَفَعَهَا، وَالْمَخْضُ: اللَّبَنُ. وَقَالَ سُؤَيْدُ بْنُ غَفَلَةَ: سِيرْتُ، أَوْ أَخْبَرَنِي مَنْ سَارَ، مَعَ مُصَدَّقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَا نَأْخُذَ مِنْ رَاضِيعٍ لَبَنٍ. قَالَ: فَكَانَ يَأْتِي الْبَيَاءَةَ حِينَ تَرُدُّ الْعَنَمُ فَيَقُولُ: أَذْوَ صَدَقَاتِ أَمْوَالِكُمْ. قَالَ: فَعَمَدَ رَجُلٌ مِنْهُمْ إِلَى نَاقَةٍ كَوْمَاءَ، وَهِيَ الْعَظِيمَةُ السَّامِ، فَأَبَى أَنْ يَقْبَلَهَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ<sup>(١٣)</sup>. وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ<sup>(١٤)</sup>، بِإِسْنَادِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ

(٥) روى الخليلين، البيهقي، في: باب لا يؤخذ كرام الناس، من كتاب الزكاة. السنن الكبرى ١٠٢ / ٤. وعبد الرزاق، في: باب ما يعد وكيف تؤخذ الصدقة، من كتاب الزكاة. المصنف ١٢ / ٤، ١٣، ١٥. وروى خير الزهري، ابن أبي شبة، في: باب في المصدق ما يصنع بالغنم، من كتاب الزكاة. المصنف ١٣٥ / ٣.

(٦) سقط من: الأصل.

(٧) أخرجه أبو داود، في: باب في زكاة السائمة، من كتاب الزكاة. سنن أبي داود ١ / ٣٦٤، ٣٦٥. والنسائي، في: باب إعطاء السيد المال بغير اختيار المصدق، من كتاب الزكاة. المجتبى ٥ / ٢٣.

كما أخرجه البيهقي، في: باب لا يأخذ الساعي فوق ما يجب...، من كتاب الزكاة. السنن الكبرى ٩٦ / ٤. والإمام أحمد، في: المسند ٣ / ٤١٤، ٤١٥.

(٨-٨) في الأصل، ب: سعد بن ذيسم. و، أ: سعد بن ذيسم. وانظر: عون المعبود ١٥ / ٢.

(٩) في م: فأخرجها.

(١٠) في أ، م: نهانا.

(١١) أخرجه أبو داود، في: باب في زكاة السائمة، من كتاب الزكاة. سنن أبي داود ١ / ٣٦٤. والنسائي، في: باب الجمع بين المفروق والتفريق بين المجتمع، من كتاب الزكاة. المجتبى ٥ / ٢١. كما أخرجه الدارقطني، في: باب تفسير الخليطين وما جاء في الزكاة على الخليطين، من كتاب الزكاة. سنن الدارقطني ٢ / ١٠٤. والبيهقي، في: باب لا يؤخذ كرام أموال الناس، من كتاب الزكاة. السنن الكبرى ٤ / ١٠١. والإمام أحمد، في: المسند ٤ / ٣١٥.

(١٢) تقدم ترجمته في صفحة ٤٣.

قال : « ثَلَاثٌ مَنْ فَعَلَهُنَّ فَقَدْ طَعِمَ طَعَمَ الْإِيمَانِ : مَنْ عَبَدَ اللَّهَ وَحْدَهُ ، وَاتَّقَى اللَّهَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، وَأَعْطَى زَكَاةَ مَالِهِ طَيِّبَةً بِهَا نَفْسُهُ ، رَافِدَةً عَلَيْهِ كُلَّ غَايٍ ، وَلَمْ يُعْطِ الْهَرِمَةَ ، / وَلَا الذَّرِيَّةَ ، وَلَا الْمَرِيضَةَ ، وَلَا الشَّرْطَ اللَّيِّمَةَ ، وَلَكِنْ مِنْ وَسْطِ أُمُورِكُمْ ، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَسْأَلْكُمْ خَيْرَهُ ، وَلَمْ يَأْمُرْكُمْ بِشَرِّهِ » . رَافِدَةً : (١٣) مُعِينَةً (١٤) ، وَالذَّرِيَّةُ : الْجَرَائِدُ ، وَالشَّرْطُ : رُدَالَةُ الْمَالِ .

#### ٤٠٩ - مسألة : قال : ( وَتُعَدُّ عَلَيْهِمُ السُّخْلَةُ ، وَلَا تُؤْخَذُ مِنْهُمْ )

السُّخْلَةُ ، يَفْتَحُ السَّيْنُ وَكَسْرُهَا : الصَّغِيرَةُ مِنْ أَوْلَادِ الْمَغِيرِ . وَجُمِلَتْهُ أَنَّهُ مَتَى كَانَ عِنْدَهُ نِصَابٌ كَامِلٌ ، فَتَنَجَّتْ مِنْهُ سِخَالٌ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ ، وَجَبَتْ الزَّكَاةُ فِي الْجَمِيعِ عِنْدَ تِمَامِ حَوْلِ الْأُمَهَاتِ ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَحُكِيَ عَنِ الْحَسَنِ ، وَالنَّخَعِيِّ : لَا زَكَاةَ فِي السُّخَالِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ . وَلِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ » (١٥) . وَلَنَا ، مَا رُوِيَ عَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ لِإِسَاعِيَةَ : اعْتَدُ عَلَيْهِمُ بِالسُّخْلَةِ ، يَرُوحُ بِهَا الرَّايِ عَلَى يَدَيْهِ ، وَلَا تَأْخُذْهَا مِنْهُمْ (١٦) . وَهُوَ مَذْهَبُ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَلَا تُعْرِفُ لَهَا فِي عَصْرِهَا مُحَالِفًا ، فَكَانَ إجماعًا ، وَلأنَّهُ تِمَاءُ نِصَابٍ ، فَيَجِبُ أَنْ يُضَمَّ إِلَيْهِ فِي الْحَوْلِ ، كَأُمُورِ التَّجَارَةِ ، وَالْخَبْرِ مَخْصُوصٌ بِمَالِ التَّجَارَةِ ، فَتَقْيَسُ عَلَيْهِ . فَأَمَّا إِنْ لَمْ يَكْمُلِ

(١٣) سقط من : الأصل ، ب .

(١٤) في النسخ : « معية » . وانظر : عون المعبود ١٦ / ٢ .

(١٥) أخرجه ابن ماجه ، في : باب من استفاد مالا ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٧١ . والبيهقي ،

في : باب لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ٤ / ٩٥ . والدارقطني ،

في : باب وجوب الزكاة بالحول ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ٢ / ٩١ .

(١٦) رواه الإمام مالك ، في : باب ما جاء فيما يعتد به من السخل في الصدقة ، من كتاب الزكاة . الموطأ

١ / ٢٦٥ . والبيهقي ، في : باب السن التي تؤخذ في الغنم ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ٤ / ١٠٠ ،

النَّصَابُ إِلَّا بِالسُّخَالِ ، اخْتَسِبَ الْحَوْلُ مِنْ حَيْثُ كَمَلَ النَّصَابُ ، فِي الصَّحِيحِ مِنْ الْمَذْهَبِ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَعَنْ أَحْمَدَ رَوَايَةً أُخْرَى ، أَنَّهُ يُعْتَبَرُ حَوْلُ الْجَمِيعِ مِنْ حَيْثُ مَلَكَ الْأُمَهَاتُ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ؛ لِأَنَّ الْاِغْتِبَارَ بِحَوْلِ الْأُمَهَاتِ دُونَ السُّخَالِ فِيمَا إِذَا كَانَتْ نِصَابًا ، وَكَذَلِكَ إِذَا لَمْ تَكُنْ نِصَابًا . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَمْ يَحُلْ الْحَوْلُ عَلَى نِصَابٍ ، فَلَمْ تَجِبِ الزَّكَاةُ فِيهَا ، كَمَا لَوْ كَمَلَتْ بِغَيْرِ سِخَالِهَا ، أَوْ كَالِ التَّجَارَةِ ، فَإِنَّهُ لَا تَحْتَلِفُ الرَّوَايَةُ فِيهِ . وَإِنْ تُجِبَتْ السُّخَالُ بَعْدَ الْحَوْلِ ، ضُمَّتْ إِلَى أُمَهَاتِهَا فِي الْحَوْلِ الثَّانِي وَحْدَهُ . وَالْحُكْمُ فِي فَضْلَيْنِ الْإِبِلِ ، وَعُجُولِ الْبَقَرِ ، كَالْحُكْمِ فِي السُّخَالِ . إِذَا بَيَّنَّ هَذَا فَإِنَّ السُّخْلَةَ لَا تُؤْخَذُ فِي الزَّكَاةِ ، لَمَا قَدَّمْنَا مِنْ قَوْلِ عَمْرِو ، وَلَمَا سَنَدَكُرُهُ فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي تَلَى هَذِهِ ، وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ النَّصَابُ كُلُّهُ صِغَارًا ، فَيَجُوزُ اخْتِذُ الصَّغِيرَةِ فِي الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَإِنَّمَا يُتَصَوَّرُ ذَلِكَ ، بِأَنْ يُبَدَّلَ كِبَارًا / بِصِغَارٍ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ ، أَوْ يَكُونَ عِنْدَهُ نِصَابٌ مِنَ الْكِبَارِ ، فَتَوَالَّدَ نِصَابٌ مِنَ الصَّغَارِ ، ثُمَّ تَمَوَّثَ الْأُمَهَاتُ ، وَبَحُولُ الْحَوْلِ عَلَى الصَّغَارِ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : لَا يُؤْخَذُ أَيْضًا إِلَّا كَبِيرَةٌ تُجَرِّئُ فِي الْأَضْحَى . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنَّمَا حَقُّنَا فِي الْجَذَعَةِ أَوْ الثَّيْبَةِ »<sup>(٣)</sup> . وَلِأَنَّ زِيَادَةَ السَّنِّ فِي الْمَالِ لَا يَزِيدُ بِهِ الْوَاجِبُ<sup>(٤)</sup> ، كَذَلِكَ نُقْصَانُهُ لَا يَنْقُصُ بِهِ . وَلَنَا ، قَوْلُ الصَّدِّيقِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : وَاللَّهُ لَوْ مَتَّعُونِي عَنَاقًا كَانُوا يُودُّونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَيْهَا<sup>(٥)</sup> . فَدَلَّ<sup>(٦)</sup> عَلَى أَنَّهُمْ كَانُوا يُودُّونَ الْعَنَاقَ ، وَلِأَنَّهُ مَالٌ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ مِنْ غَيْرِ اِغْتِبَارِ قِيَمَتِهِ ، فَيَجِبُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ عَيْنِهِ ، كَسَائِرِ الْأَمْوَالِ ، وَالْحَدِيثُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا<sup>(٧)</sup> فِيهِ كِبَارٌ . وَأَمَّا زِيَادَةُ

٦٨/٣ ط

(٣) تقدم تخريجها في صفحة ٤٥ . من حديث سعد بن ديسم .

(٤) في ١ ، م : ٥ : لواجب .

(٥) تقدم في صفحة ٦ .

(٦) في الأصل : يدل . وفي ١ : دلت .

(٧) في ١ ، ب : مال .

السَّنْ ، فليس<sup>(٨)</sup> تَمَنَعُ<sup>(٩)</sup> الرُّفْقُ بِالْمَالِكِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ ، كما أَنَّ ما دُونَ النَّصَابِ غَفْوٌ ، وما قُوَّةُ غَفْوٍ ، وظاهرُ قَوْلِ أَصْحَابِنَا أَنَّ الْحُكْمَ فِي الْفُضْلَانِ وَالْعُجُولِ ، كَالْحُكْمِ فِي السَّخَالِ ؛ لما ذَكَّرْنَا فِي الْقَتَمِ ، ويكونُ التَّعْدِيلُ بِالْقِيَمَةِ مَكَانَ زِيَادَةِ السَّنْ ، كما قلْنَا فِي إِخْرَاجِ الذَّكَرِ مِنَ الذُّكُورِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ الْفُضْلَانِ وَالْعُجُولِ ، وهو قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، كَيْلًا يُفْضَى إِلَى التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْفُرُوضِ ، فَإِنَّهُ يُفْضَى إِلَى إِخْرَاجِ ابْنَةِ الْمَخَاضِيِّ عَنْ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ ، وَسِتٍّ وَثَلَاثِينَ ، وَسِتٍّ وَأَرْبَعِينَ ، وَإِخْدَى وَسِتِّينَ ، وَيُخْرَجُ ابْنَتِي اللَّبُونِ عَنْ سِتٍّ وَسِتِّينَ ، وَإِخْدَى وَثَمَانِينَ ، وَمِائَةٍ وَعِشْرِينَ ، وَيُفْضَى إِلَى الْإِنْتِقَالِ مِنْ ابْنَةِ اللَّبُونِ الْوَاحِدَةِ مِنْ إِخْدَى وَسِتِّينَ ، إِلَى اثْنَتَيْنِ فِي سِتٍّ وَسِتِّينَ ، مع تَقَارُبِ الْوَقْصِ بَيْنَهُمَا ، وَيَتَنَاهَا فِي الْأَصْلِ أَرْبَعُونَ ، وَالْخَبَرُ وَرَدَ فِي السَّخَالِ ، فَيَمْتَنِعُ قِيَاسُ الْفُضْلَانِ وَالْعُجُولِ عَلَيْهِ<sup>(١٠)</sup> ؛ لما يَتَنَاهَا مِنَ الْفَرْقِ .

**فصل :** وَإِنْ مَلَكَ نِصَابًا مِنَ الصَّغَارِ ، انْتَقَدَ عَلَيْهِ حَوْلُ الزَّكَاةِ مِنْ جِهِنَ مَلَكَهُ . وعن أَحْمَدَ ، لَا يَتَعَقَّدُ عَلَيْهِ الْحَوْلُ حَتَّى يَبْلُغَ سِنًا يُجْزِي مِثْلَهُ فِي الزَّكَاةِ . وهو قَوْلُ أُمِّ حَنِيفَةَ . وَحُكِيَ ذَلِكَ عَنِ الشَّعْبِيِّ ؛ لِأَنَّهُ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « لَيْسَ فِي السَّخَالِ زَكَاةٌ » . وَقَالَ : « لَا تُأْخَذُ مِنْ رَاضِعٍ<sup>(١١)</sup> لَبَنٌ »<sup>(١٢)</sup> . وَلِأَنَّ السَّنَ مُعْنَى يَتَغَيَّرُ بِهِ الْفَرَضُ ، فَكَانَ لِنَقْصَانِهِ / تَأْثِيرٌ فِي الزَّكَاةِ ، كَالْعَدَدِ . وَلَنَا ، أَنَّ السَّخَالَ تُعَدُّ مَعَ غَيْرِهَا ، فَتُعَدُّ مُنْفَرِدَةً ، كَالْأَمْهَاتِ ، وَالْخَبَرُ يَرْوِيهِ جَابِرُ الْجُعْفِيُّ ، وهو ضَعِيفٌ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، مُرْسَلًا ، ثُمَّ هُوَ مُحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ لَا تُجِبُ فِيهَا قَبْلَ

٦٩/٣ و

(٨) فِي م : « فَلَيْسَ » .

(٩) فِي الْأَصْلِ ، ب : « تَمَنَعُ » .

(١٠) فِي م : « عَلَيْهِمَا » .

(١١) فِي م : « وَاضِعٌ » تحريف .

(١٢) تقدم ترجمته في صفحة ٤٥ . من حديث سويد بن غفلة .

حَوْلُ<sup>(١٣)</sup> الحَوْل ، والْعَدْدُ تَزِيدُ الزَّكَاةَ بِزِيَادَتِهِ ، بِخِلَافِ السَّنِّ ، فَإِذَا قُلْنَا بِهِذِهِ الرَّوَايَةِ ، فَإِذَا مَاتَتْ الْأَمْهَاتُ إِلَّا وَاحِدَةً ، لَمْ يَنْقَطِعِ الْحَوْلُ ، وَإِنْ مَاتَتْ كُلُّهَا ، انْقَطَعَ الْحَوْلُ .

٤١٠ - مسألة ؛ قال : ( وَيُؤْخَذُ مِنَ الْمَعْرِ الثَّنِي ، وَمِنَ الضَّائِنِ الْجَذْعُ )

وَجُمْلَتُهُ أَنَّهُ لَا يُجْزَى فِي صَدَقَةِ الْعَتَمِ إِلَّا الْجَذْعُ مِنَ الضَّائِنِ ، وَهُوَ مَا لَهَا سِتَّةٌ أَشْهُرٌ ، وَالثَّنِي مِنَ الْمَعْرِ ، وَهُوَ مَا لَهَا سِتَّةٌ . فَإِنْ تَطَوَّعَ الْمَالِكُ بِأَفْضَلِ مِمَّا<sup>(١٤)</sup> فِي السَّنِّ جَارَ ، فَإِنْ كَانَ الْقَرْضُ فِي النَّصَابِ أَخَذَهُ ، وَإِنْ كَانَ كُلُّهُ فَوْقَ الْفَرْضِ خَيْرَ الْمَالِكِ بَيْنَ دَفْعِ وَاحِدَةٍ مِنْهُ ، وَبَيْنَ شِرَاءِ الْفَرْضِ فَيُخْرِجُهُ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْهُ : لَا يُجْزَى إِلَّا الثَّنِيَّةُ مِنْهُمَا جَمِيعًا ؛ لِأَنَّهُمَا نَوْعَا جَنْسٍ ، فَكَانَ الْقَرْضُ مِنْهُمَا وَاحِدًا ، كَأَنْوَاعِ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ . وَقَالَ مَالِكٌ : تُجْزَى الْجَذْعَةُ مِنْهُمَا ؛ لِذَلِكَ ، وَلِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنَّمَا حَقُّنَا فِي الْجَذْعَةِ وَالثَّنِيَّةِ »<sup>(١٥)</sup> . وَلَنَا ، عَلَى جَوَازِ إِخْرَاجِ الْجَذْعَةِ مِنَ الضَّائِنِ مَعَ هَذَا الْحَبْرِ ، قَوْلُ سِغَرِ ابْنِ دَيْسَمٍ : أَتَانِي رَجُلَانِ عَلَى بَعِيرٍ ، فَقَالَا : إِنَّا رَسُولَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَيْكَ ، لِتُؤَدِّيَ صَدَقَةَ غَتَمِكَ . قُلْتُ : فَأَيُّ شَيْءٍ تَأْخُذَانِ ؟ قَالَا : عَنَاقٌ ، جَذْعَةٌ أَوْ ثَنِيَّةٌ . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١٦)</sup> . وَلَنَا<sup>(١٧)</sup> عَلَى مَالِكٍ ؛ مَا رَوَى<sup>(١٨)</sup> سُوَيْدُ بْنُ غَفَلَةَ ، قَالَ : أَتَانَا مُصَدِّقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَقَالَ : أَمَرْنَا أَنْ نَأْخُذَ الْجَذْعَةَ مِنَ الضَّائِنِ ، وَالثَّنِيَّةَ مِنَ الْمَعْرِ<sup>(١٩)</sup> . وَهَذَا صَرِيحٌ ، وَفِيهِ بَيَانُ الْمُطْلَقِ فِي الْحَدِيثَيْنِ قَبْلَهُ ، وَلِأَنَّ جَذْعَةَ الضَّائِنِ

(١٣) في ب : حلول .

(١٤) في أ : م : منها .

(١٥) قال الزُّهْلِيُّ : حَدِيثٌ غَرِيبٌ . انظر : نصب الرأية ٢ / ٣٥٤ . وَذَكَرَ ابْنُ حَجَرٍ أَنَّ هَذَا مِنْ قَوْلِ الْمُصَدِّقِ . انظر : تلخيص الحبير ٢ / ١٥٣ .

(١٦) تقدم ترجمته في صفحة ٤٥ .

(١٧-١٨) في م : ما روى مالك عن . خطأ .

(١٩) تقدم ترجمته في صفحة ٤٥ .

تُجْزئُ في الأَضْحِيَّةِ ، بِخِلَافِ جَذَعَةِ الْمَعَزِ ، بِدَلِيلِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِأَبِي بَرْدَةَ بْنِ نُبَارٍ ، فِي جَذَعَةِ الْمَعَزِ : « تُجْزئُكَ ، وَلَا تُجْزئُ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ »<sup>(٦)</sup> . قَالَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرَبِيُّ : إِنَّمَا أُجْزَأَ الْجَذَعُ مِنَ الضَّئَانِ ، لِأَنَّهُ يَلْقَحُ ، وَالْمَعَزُ لَا يَلْقَحُ إِلَّا إِذَا كَانَ نَثِيًّا .

٤١١ - مسألة ؛ قال : ( فَإِنْ كَانَتْ عِشْرِينَ ضَأْنَا ، وَعِشْرِينَ / مَعَزًا ، أَحَدُ مِنْ أَحَدِهِمَا مَا يَكُونُ قِيمَتُهُ نِصْفَ شَاةٍ ضَأْنٍ وَنِصْفَ مَعَزٍ )

٦٩/٣ ط

لَا نَعْلَمُ خِلَافًا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي ضَمِّ أَنْوَاعِ الْأَجْناسِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ ، فِي إِبْجَابِ الزَّكَاةِ ، وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ مَنْ تَحَفَّظَ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، عَلَى ضَمِّ الضَّئَانِ إِلَى الْمَعَزِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِنَّهُ يُخْرِجُ الزَّكَاةَ مِنْ أَىِّ الْأَنْوَاعِ أَحَبُّ ، سَوَاءً دَعَتْ الْحَاجَةُ إِلَى ذَلِكَ ، بَأَنَ يَكُونَ الْوَاجِبُ وَاحِدًا ، أَوْ لَا يَكُونُ أَحَدُ التَّوَعُّينِ مُوجِبًا لِوَاحِدٍ ، أَوْ لَمْ يَدْعُ ، بَأَنَ يَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ التَّوَعُّينِ يَجِبُ فِيهِ فَرِيضَةٌ كَامِلَةٌ . وَقَالَ عِكْرِمَةُ ، وَمَالِكٌ ، وَإِسْحَاقُ : يُخْرِجُ مِنْ أَكْثَرِ الْعَدَدَيْنِ ، فَإِنْ اسْتَوَيَا أَخْرَجَ مِنْ أُيُهِمَا شَاءَ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : الْقِيَاسُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ مَا يَخْصُهُ . اخْتَارَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ ؛ لِأَنَّهَا أَنْوَاعٌ تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ ، فَتَجِبُ زَكَاةُ كُلِّ نَوْعٍ مِنْهُ ، كَأَنْوَاعِ الثَّمَرَةِ وَالْحَبُوبِ . وَلَنَا ، أَنَّهُمَا نَوْعَا جِنْسٍ مِنَ الْمَاشِيَةِ ، فَجَازَ الْإِخْرَاجُ مِنْ أُيُهِمَا شَاءَ ، كَمَا لَوْ اسْتَوَى الْعَدَدَانِ ، وَكَالسَّمَانِ وَالْمَهَائِيزِلِ ، وَمَا ذَكَرَهُ الشَّافِعِيُّ يُفْضِي إِلَى تَشْقِيقِ الْفَرْضِ ، وَقَدْ عُدِلَ إِلَى غَيْرِ الْجِنْسِ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ مِنْ أَجْلِهِ ، فَالْعُدُولُ إِلَى النَّوْعِ أَوْلَى . فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِنَّهُ يُخْرِجُ مِنْ أَحَدِ التَّوَعُّينِ مَا قِيمَتُهُ كَقِيمَةِ الْمُخْرَجِ مِنَ التَّوَعُّينِ ، فَإِذَا كَانَ التَّوَعُّانِ سَوَاءً ، وَقِيمَةُ الْمُخْرَجِ مِنْ أَحَدِهِمَا اثْنًا عَشَرَ ، وَقِيمَةُ الْمُخْرَجِ مِنَ الْآخَرِ خَمْسَةَ عَشَرَ ، أَخْرَجَ

(٦) أخرجه النسائي ، في : باب ذبح الضحية قبل الإمام ، في كتاب الضحايا . المجلد ٧ / ١٩٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٢٨٢ ، ٢٩٨ ، ٣٠٣ .

من أحدهما ما قيمته ثلاثة عشر ونصف ، وإن كان الثلث مَعْرَا ، والثلثان ضَانًا ،  
أُخْرِجَ ما قيمته أربعة عشر ، وإن كان الثلث ضَانًا ، والثلثان مَعْرَا ، أُخْرِجَ ما قيمته  
ثلاثة عشر<sup>(١)</sup> . وهكذا لو كان في إبله عشر بَخَالِي ، وعشر مَهْرِيَّة ، وعشر  
عَرَابِيَّة ، وقيمة ابنة المخاض البُحْيِيَّة ثلاثون ، وقيمة المَهْرِيَّة أربعة وعشرون ،  
وقيمة العَرَابِيَّة اثنا عشر ، أُخْرِجَ ابنة مخاض قيمتها ثلث قيمة ابنة مخاض بُحْيِيَّة ،  
وهو عشرة ، وثلث قيمة مَهْرِيَّة ثمانية ، وثلث قيمة عَرَابِيَّة أربعة ، فَصَارَ الْجَمِيعُ  
اثنين وعشرين . وهكذا<sup>(٢)</sup> الحُكْمُ في أنواع البَقَرِ / ، وكذلك الحُكْمُ في السَّمَانِ  
مع المَهَانِيزِلِ ، والكَرَامِ مع اللِّقَامِ . فأما الصَّحَاخُ مع المَرَاضِي ، والذُّكُورُ مع  
الإناث ، والكَبَارُ مع الصُّغَارِ ، فَيَتَعَيَّنُ عليه صَحِيحَةٌ كَبِيرَةٌ<sup>(٣)</sup> أُنْثَى ، على قَدَرِ قِيَمَةِ  
المالِكِيْنِ ، إلَّا أن يَتَطَوَّرَ رَبُّ المَالِ بِالْفَضْلِ ، وقد ذُكِرَ هذا .

٧٠/٣

**فصل :** فإن أُخْرِجَ عن النَّصَابِ من غير نُوْعِهِ مَالٌ ليس في مَالِهِ منه شيء ، ففيه  
وَجْهَانِ : أحدهما ، يُجْزَى ؛ لأنَّه أُخْرِجَ عنه من جِنْسِيهِ ، فجاز ، كما لو كان المَالُ  
نُوْعَيْنِ ، فأُخْرِجَ من أحدهما عَنْهُمَا . والثاني ، لا يُجْزَى ؛ لأنَّه أُخْرِجَ من غير نُوْعِ  
مَالِهِ ، أَشْبَهَ ما لو أُخْرِجَ من غير الجِنْسِ ، وفارق ما إذا أُخْرِجَ من أحد نُوْعَيْنِ  
مَالِهِ ؛ لأنَّه جازَ فَرَارًا من تَشْقِيقِ الفَرَضِ ، وقد جَوَزَ الشَّارِعُ الإخْرَاجَ من غير  
الجِنْسِ في قَلِيلِ الإِبِلِ وَشَاةِ الجُبُرَانِ كذلك<sup>(٤)</sup> ، بِخِلَافِ مَسَائِلِنَا .

٤١٢ - مسألة ؛ قال ( وَإِنْ اخْتَلَطَ جَمَاعَةٌ فِي خُمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ ، أَوْ ثَلَاثِينَ  
مِنَ الْبَقَرِ ، أَوْ أَرْبَعِينَ مِنَ الْغَنَمِ ، وَكَانَ مَرْعَاهُمْ وَمَسَرَّحُهُمْ وَمَبِيْتُهُمْ وَمَحَلُّهُمْ  
وَفَحْلُهُمْ وَاحِدًا ، أُخِذَتْ مِنْهُمْ الصَّدَقَةُ )

وَجُمِلَتْ أَنَّ الْخُلْطَةَ فِي السَّائِمَةِ تُجْعَلُ مَالُ الرُّجُلَيْنِ كَمَالِ الرُّجُلِ الْوَاحِدِ فِي

(١) سقط من : م .

(٢) في ا ، م : وهذا .

(٣) لى م : وكبيرة .

(٤) في الأصل ، ا ، م : لذلك .

الزكاة ، سواء كانت حُلْطَةً أَعْيَانٍ ، وهي أن تكون الماشية مُشْتَرَكَةً بينهما ، لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا<sup>(١)</sup> نَصِيبٌ مَشَاعٌ ، مثل أن يرثا نصاباً أو يشترياه ، أو يوهب لهما ، فَيَقْبِيَاهُ بِحَالِهِ ، أو حُلْطَةً أَوصَافٍ ، وهي أن يكون مَالُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُتَمَيِّزاً<sup>(٢)</sup> ، فحُلْطَاهُ ، واشتركا في الأوصاف التي تذكُرُها ، وسواء تساوتا في الشُرْكَية ، أو اختلفا ، مثل أن يكون لِرَجُلٍ شاةٌ ، ولآخر تسعة وثلاثون ، أو يكون لأُتْبَعَيْنِ رَجُلًا أُتْبَعُونَ شاةً ، لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شاةٌ ، نَصٌّ عليهما أحمد . وهذا قَوْلُ عَطَاءٍ ، والأوزاعي ، والشافعي ، والليث ، وإسحاق . وقال مالك : إنما تُؤَثَّرُ الحُلْطَةُ إذا كان لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشُّرَكَاءِ نَصَابٌ . وحكى ذلك عن الثوري ، وأبي ثورٍ ، واختاره ابن المنذر . وقال أبو حنيفة : لا أثر لها بِحَالٍ ؛ لَأَنَّ مِلْكَ كُلِّ وَاحِدٍ دُونَ النُّصَابِ ، فلم يَجِبْ عليه زكاةٌ ، كَالْوَلَمِ يَحْتَلِطُ بِغَيْرِهِ . ولأبي حنيفة ، فيما إذا اختلفا في / نصابين ، أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَمْلِكُ أُتْبَعَيْنِ مِنَ الْعَنَمِ ، فَوَجَبَتْ عَلَيْهِ شاةٌ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « فِي أُتْبَعَيْنِ شاةٌ شاةٌ »<sup>(٣)</sup> . ولنا ، ما رَوَى الْبُخَارِيُّ ، في حديث أنسٍ الذي ذَكَرْنَا أَوَّلَهُ<sup>(٤)</sup> : « لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ ، وَلَا يَفْرَقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ ، حَتَّى تَصَدَّقَ ، وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ ، فَإِنَّهُمَا يَتَرَاوَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسُّوِيَةِ » . ولا يَجِيءُ التَّرَاوُعُ إِلَّا عَلَى قَوْلِنَا فِي حُلْطَةِ الْأَوْصَافِ . وقوله : لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ . إنما يكون هذا إذا كان لِحِجْمَاعَةٍ ، فَإِنَّ الْوَاحِدَ يَضُمُّ مَالَهُ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ ، وَإِنْ كَانَ فِي أَمَاكِنَ ، وَهَكَذَا<sup>(٥)</sup> لَا يَفْرَقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ . وَلَأَنَّ لِلْحُلْطَةِ تَأْثِيرًا فِي تَخْفِيفِ الْمُؤْتَةِ ، فَجَازَ أَنْ تُؤَثَّرَ فِي الزَّكَاةِ كَالسُّوْمِ<sup>(٦)</sup> وَالسَّقْفِي ، وَقِيَاسُهُمْ مَعَ

٧٠/٣

(١) في م زيادة : منه .

(٢) في ا ، ب ، م : مميز .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٤١ .

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ١٠ .

(٥) في م : وهذا .

(٦) في ا ، م : كالسوم : خطأ .



مُخَالَفَةِ النَّصِّ غَيْرُ مَسْمُوعٍ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِنَّ خُلُطَةَ الْأَوْصَافِ يُعْتَبَرُ فِيهَا أَشْتَرَاكُهُمْ فِي خُمُسَةِ أَوْصَافٍ : الْمَسْرُوحُ ، وَالْمَيْيْتُ ، وَالْمَحْلَبُ ، وَالْمَشْرَبُ ، وَالْفَحْلُ . قَالَ أَحْمَدُ : الْخَلِيطَانِ أَنْ يَكُونَ رَاغِبَهُمَا وَاحِدًا ، وَمَرَاغِبُهُمَا وَاحِدًا ، وَشَرِبَهُمَا وَاحِدًا . وَقَدْ ذَكَرَ أَحْمَدُ فِي كَلَامِهِ شَرْطًا سَادِسًا ، وَهُوَ الرَّاعِي . قَالَ الْخِرَقِيُّ : « وَكَانَ مَرَاغَهُمْ وَمَسْرَحُهُمْ وَاحِدًا » . فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِالْمَرْعَى الرَّاعِي ، لِيَكُونَ مُوَافِقًا لِقَوْلِ أَحْمَدَ ، وَلِكَوْنِ الْمَرْعَى هُوَ الْمَسْرُوحُ . قَالَ ابْنُ حَامِيدٍ : الْمَرْعَى <sup>(٧)</sup> وَالْمَسْرُوحُ شَرْطٌ وَاحِدٌ ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ أَحْمَدُ الْمَسْرُوحَ لِيَكُونَ فِيهِ رَاعٍ وَاحِدٌ ، وَالْأَصْلُ فِي هَذَا مَا رَوَى الدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي « سُنَنِهِ » <sup>(٨)</sup> ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ سَعْدِ ابْنِ أَبِي وَقَاصٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ ، وَلَا يَفْرَقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ ، حَشِيَّةُ الصَّدَقَةِ ، وَالْخَلِيطَانِ مَا اجْتَمَعَا فِي الْحَوْضِ وَالْفَحْلِ وَالرَّاعِي » وَرَوَى « الْمَرْعَى » <sup>(٩)</sup> . وَبَنَحُوهُ مِنْ هَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ مَالِكٍ : لَا يُعْتَبَرُ فِي الْخُلُطَةِ إِلَّا شَرْطَانِ : الرَّاعِي ، وَالْمَرْعَى ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَا يَفْرَقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ » . وَالْاجْتِمَاعُ يَحْصُلُ بِذَلِكَ ، وَيُسَمَّى خُلُطَةً ، فَانْكُفَى بِهِ . وَلَنَا ، قَوْلُهُ ﷺ : « وَالْخَلِيطَانِ : مَا اجْتَمَعَا فِي الْحَوْضِ وَالرَّاعِي وَالْفَحْلِ » . فَإِنْ قِيلَ : فَلَمْ / اغْتَبَرْتُمْ زِيَادَةَ عَلَى هَذَا ؟ قُلْنَا : هَذَا تَنْبِيهُ عَلَى بَقِيَّةِ الشَّرَائِطِ ، وَإِلْغَاءُ مَا ذَكَرُوهُ ، وَلَأَنْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَوْصَافِ <sup>(١٠)</sup> تَأْثِيرًا . فَاعْتَبِرَ كَالْمَرْعَى . إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَالْمَيْيْتُ مَعْرُوفٌ ، وَهُوَ الْمَرَاغُ الَّذِي تُرَوِّجُ إِلَيْهِ الْمَاشِيَّةُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ جِئْنِ تُرِيحُونَ وَجِئْنِ تُسْرَحُونَ ﴾ <sup>(١١)</sup> . وَالْمَسْرُوحُ

و ٧١/٣

(٧) فِي ١ ، ب ، م ، : « الرَّاعِي » .

(٨) فِي : بِابِ تَفْسِيرِ الْخَلِيطَيْنِ ... ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ ٢ / ١٠٤ .

(٩) فِي الْأَصْلِ ، ب : « الرَّعَى » .

(١٠) فِي الْأَصْلِ : « الْأَصْنَافِ » .

(١١) سُورَةُ النِّحْلِ ٦ .

والمَرْغَى وَاحِدٌ ، وهو الذى تُرْعَى فيه الماشيئةُ ، يقال : سَرَحَتِ الْعَتَمُ ، إذا مَضَتْ إلى المَرْغَى ، وَسَرَحَتْهَا ، أى بالتَّخْفِيفِ والتَّثْقِيلِ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴾ . وَالْمَخْلَبُ : الْمَوْضِعُ الذى تُخْلَبُ فيه الماشيئةُ ، يُشْتَرَطُ أن يكونَ واحداً ، ولا يُفْرَدُ كُلُّ وَاحِدٍ منهما<sup>(١٢)</sup> لِحَلْبِ مَاشِيَّتِهِ مَوْضِعاً ، وليس المرادُ منه خَلَطُ اللَّبَنِ فى إِنْاءٍ وَاحِدٍ ؛ لِأَنَّ هذا ليس بِمَرْفِقٍ ، بل مَشَقَّةٌ ، لما فيه من الحاجةِ إلى قَسَمِ<sup>(١٣)</sup> اللَّبَنِ . وَمَعْنَى كَوْنِ الْفَحْلِ وَاحِداً ، أن لا تكونَ فُحُولُهُ أَحَدُ الْمَالِيَيْنِ لا تَطْرُقُ غَيْرَهُ . وكذلك الرُّايى ، هو أن لا يكونَ لِكُلِّ مَالٍ رَاى ، يَنْفَرِدُ بِرِعَايَتِهِ دُونَ الْآخَرِ . وَيُشْتَرَطُ أن يكونَ الْمُخْتَطِطَانِ<sup>(١٤)</sup> من أَهْلِ الزَّكَاةِ ، فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا ذِمِّيًّا أَوْ مُكَاتَّبًا لم يُعْتَدَ بِخُلْطِهِ ، ولا تُشْتَرَطُ نِيَّةُ الْخُلْطَةِ . وَحُكِيَ عن القاضى ، أَنَّهُ اشْتَرَطَهَا . وَلَمَّا ، قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « وَالْخُلَيْطَانِ مَا اجْتَمَعَا فى الْحَوْضِ وَالرَّايى وَالْفَحْلُ » . وَلِأَنَّ النَّيَّةَ لا تُؤَثِّرُ فى الْخُلْطَةِ ، فلا تُؤَثِّرُ فى حُكْمِهَا ، وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالْخُلْطَةِ من الِازْتِمَاقِ يَحْصُلُ بِدُونِهَا ، فلم يُعْتَبَرْ<sup>(١٥)</sup> وُجُودُهَا معه ، كما لا يُعْتَبَرْ<sup>(١٦)</sup> نِيَّةُ السُّؤْمِ فى الإِسَامَةِ ، ولا نِيَّةُ السَّقْيِ فى الزَّرْعِ<sup>(١٧)</sup> وَالثَّمَارِ ، ولا نِيَّةُ مُضِيِّ الْحَوْلِ فيما يُشْتَرَطُ الْحَوْلُ فيه .

**فصل :** فإن كان بعضُ مَالِ الرَّجُلِ مُخْتَطِطاً ، وبعضُهُ مُنْفَرِداً ، أو مُخْتَطِطاً مع مَالِ لِرَجُلٍ آخَرَ ، فقال أصحابنا : يَصِيرُ مَالُهُ كُلُّهُ كَالْمُخْتَطِطِ ، بِشَرَطِ أن يكونَ مَالُ الْخُلْطَةِ نِصَاباً ، فإن كان دُونَ النِّصَابِ لم يَثْبُتَ حُكْمُهَا ، فلو كان لِرَجُلٍ سِتُونَ شاةً ، منها عِشْرُونَ مُخْتَطِطَةً مع عِشْرِينَ لِرَجُلٍ آخَرَ ، وَجَبَ عَلَيْهِمَا شاةٌ

(١٢) فى الأصل : « منهم » .

(١٣) فى ا ، م : « قسمة » .

(١٤) فى ا ، م : « الخليطان » .

(١٥) فى ا ، م : « يتغير » .

(١٦) فى ا ، م : « تتغير » .

(١٧) فى ب : « الزروع » .

وَاحِدَةً ، رُبَّمَا عَلَى صَاحِبِ الْعِشْرِينَ ، وَبَاقِيهَا عَلَى صَاحِبِ السَّتِينَ ؛ لِأَنَّا لَمَّا ضَمَمْنَا مِلْكَ صَاحِبِ السَّتِينَ صَارَ صَاحِبُ الْعِشْرِينَ كَالْمُخْلَاطِ / لِلْسَّتِينَ <sup>(١٨)</sup> ، فَيَكُونُ الْجَمِيعُ ثَمَانِينَ ، عَلَيْهَا شَاةٌ بِالْجِصَصِ . وَلَوْ كَانَ لِصَاحِبِ السَّتِينَ ثَلَاثَةُ خُلَطَاءَ ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بَعِشْرِينَ ، وَجَبَ عَلَى الْجَمِيعِ شَاةٌ ، يَصْفُهَا عَلَى صَاحِبِ السَّتِينَ ، وَنِصْفُهَا عَلَى الْخُلَطَاءِ ، عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ سُدْسُ شَاةٍ . وَلَوْ كَانَ رَجُلَانِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا سِتُونَ ، فَخَالَطَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ بَعِشْرِينَ فَقَطْ ، وَجَبَ عَلَيْهِمَا شَاةٌ وَاحِدَةً بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ . فَإِنْ اخْتَلَطَا فِي أَقَلِّ مِنْ ذَلِكَ ، لَمْ يَثْبُتْ لهما حُكْمُ الْخُلَاطَةِ ، وَوَجَبَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَاةٌ كَامِلَةٌ . وَإِنْ اخْتَلَطَا فِي أَرْبَعِينَ ، لَوَاحِدٍ مِنْهُمَا عَشْرَةٌ ، وَلِلْآخَرِ ثَلَاثُونَ ، ثَبَتَ لهما حُكْمُ الْخُلَاطَةِ لَوُجُودِهَا فِي نِصَابٍ كَامِلٍ .

**فصل :** وَيُعْتَبَرُ اخْتِلَاطُهُمْ فِي جَمِيعِ الْحَوْلِ ، فَإِنْ ثَبَتَ لَهُمْ حُكْمُ الْإِنْفِرَادِ فِي بَعْضِهِ زَكَوَاتُ الْمُتَفَرِّدِينَ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْجَدِيدِ . وَقَالَ مَالِكٌ : لَا يُعْتَبَرُ اخْتِلَاطُهُمْ فِي أَوَّلِ الْحَوْلِ ؛ لقول النبي ﷺ : « لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ ، وَلَا يَفْرَقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ » <sup>(١٩)</sup> . يَعْنِي فِي وَقْتِ أَخْذِ الزَّكَاةِ . وَلَنَا ، أَنَّ هَذَا مَالٌ ثَبَتَ لَهُ حُكْمُ الْإِنْفِرَادِ ، فَكَانَتْ زَكَاتُهُ زَكَاةَ الْمُتَفَرِّدِ ، كَمَا لَوْ انْفَرَدَ فِي آخِرِ الْحَوْلِ ، وَالْحَدِيثُ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُجْتَمِعِ فِي جَمِيعِ الْحَوْلِ . إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَمَعْنَى كَانَ رَجُلَيْنِ ثَمَانُونَ شَاةً بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ ، وَكَانَا مُتَفَرِّدَيْنِ ، فَاخْتَلَطَا فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ ، فَعَلِيَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عِنْدَ ثَمَامِ حَوْلِهِ شَاةٌ ، وَفِيمَا بَعْدَ ذَلِكَ مِنَ السَّنَةِ يُزَكِّيَانِ زَكَاةَ الْخُلَاطَةِ ، فَإِنْ أَتَفَقَ حَوْلَاهُمَا أَخْرَجَا شَاةً عِنْدَ ثَمَامِ كُلِّ حَوْلٍ <sup>(٢٠)</sup> ، عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا

(١٨) في م : « ستين » .

(١٩) تقدم ترجمته في صفحة ١٠ .

(٢٠) سقط من : م .

نِصْفُهَا ، وَإِنْ اخْتَلَفَ حَوْلَاهُمَا ، فَعَلِيَ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِهِ نِصْفُ شَاةٍ ،  
فَإِذَا تَمَّ حَوْلُ الثَّانِي ، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ أَخْرَجَهَا مِنْ غَيْرِ الْمَالِ ، فَعَلِيَ الثَّانِي نِصْفُ  
شَاةٍ أَيْضًا ، وَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنَ النَّصَابِ نَظَرْتُ ، فَإِنْ أَخْرَجَ الشَّاةَ جَمِيعَهَا عَنْ  
مِلْكِهِ ، فَعَلِيَ الثَّانِي أَرْبَعُونَ جُزْءًا ، مِنْ تِسْعَةٍ<sup>(٢١)</sup> وَسَبْعِينَ جُزْءًا مِنْ شَاةٍ ، وَإِنْ أَخْرَجَ  
نِصْفَ شَاةٍ فَعَلِيَ / الثَّانِي أَرْبَعُونَ جُزْءًا ، مِنْ تِسْعَةٍ وَسَبْعِينَ وَنِصْفَ جُزْءٍ مِنْ شَاةٍ . ٧٢/٣

**فصل :** وَإِنْ ثَبَتَ لِأَحَدِهِمَا حُكْمُ الْإِثْرَادِ دُونَ صَاحِبِهِ ، وَيُتَصَوَّرُ ذَلِكَ بِأَنْ  
يَمْلِكَ رَجُلَانِ نِصَابَيْنِ فَيَخْلُطَاهُمَا ، ثُمَّ يَبِيعُ أَحَدُهُمَا نَصِيبَهُ أُجْنَبِيًّا ، أَوْ يَكُونُ  
لِأَحَدِهِمَا نِصَابٌ مُنْفَرِدٌ ، فَيَشْتَرِي آخَرَ نِصَابًا ، وَيَخْلُطُهُ بِهِ فِي الْحَالِ ، إِذَا قُلْنَا :  
الْيَسِيرُ مَغْفُورٌ عَنْهُ . فَإِنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ عَقِيبَ مِلْكِهِمَا<sup>(٢٢)</sup> مُنْفَرِدَةً فِي جُزْءٍ ، وَإِنْ قُلْ ،  
أَوْ يَكُونُ لِأَحَدِهِمَا نِصَابٌ وَلِلْآخَرِ دُونَ النَّصَابِ ، فَاخْتَلَطَا فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ ، فَإِذَا تَمَّ  
حَوْلُ الْأَوَّلِ فَعَلِيهِ شَاةٌ ، فَإِذَا تَمَّ حَوْلُ الثَّانِي فَعَلِيهِ زَكَاةُ الْخُلْطَةِ ، عَلَى التَّفْصِيلِ  
الَّذِي ذَكَرْنَاهُ . وَيُرَكِّيانِ فِيمَا بَعْدَ ذَلِكَ زَكَاةَ الْخُلْطَةِ ، كُلُّمَا تَمَّ حَوْلُ أَحَدِهِمَا فَعَلِيهِ مِنْ  
زَكَاةِ الْجَمِيعِ بِقَدْرِ مَالِهِ مِنْهُ ، فَإِذَا كَانَ الْمَالَانِ جَمِيعًا ثَمَانِينَ شَاةً ، فَأَخْرَجَ الْأَوَّلُ  
مِنْهَا شَاةً ، زَكَاةَ الْأَرْبَعِينَ الَّتِي يَمْلِكُهَا ، فَعَلِيَ الثَّانِي أَرْبَعُونَ جُزْءًا ، مِنْ تِسْعَةٍ وَسَبْعِينَ  
جُزْءًا . فَإِنْ أَخْرَجَ الشَّاةَ كُلُّهَا مِنْ مِلْكِهِ ، وَحَالَ الْحَوْلُ الثَّانِي ، فَعَلِيَ الْأَوَّلُ نِصْفُ  
شَاةٍ ، زَكَاةَ خُلْطَةٍ . فَإِنْ أَخْرَجَهُ وَحْدَهُ ، فَعَلِيَ الثَّانِي تِسْعَةً وَثَلَاثُونَ جُزْءًا ، مِنْ  
سَبْعَةٍ وَسَبْعِينَ جُزْءًا وَنِصْفَ جُزْءٍ مِنْ شَاةٍ ، وَإِنْ تَوَالَدَتْ شَيْئًا حُسِبَ مَعَهَا .

**فصل :** وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا ثَمَانُونَ شَاةً مُخْتَلِطَةً ، مَضَى عَلَيْهَا بَعْضُ الْحَوْلِ ،  
فَتَبَايَعَا ، بَاعَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا غَنَمَهُ صَاحِبَهُ مُخْتَلِطَةً ، وَأَبْقَاهَا<sup>(٢٣)</sup> عَلَى

(٢١) فِي الْأَصْلِ : « سِتَّة » تَحْرِيفٌ .

(٢٢) فِي م : « مِلْكُهَا » .

(٢٣) فِي م : « وَبَعَاهَا » .

الْخُلْطَةُ ، لم يَنْقَطِعْ<sup>(٢٤)</sup> حَوْلُهَا ، ولم تُزَلْ خُلْطَتُهَا . وكذلك لو بَاعَ بَعْضُ غَنَمِهِ<sup>(٢٥)</sup> بَعْضُ غَنَمِهِ<sup>(٢٦)</sup> من غيرِ إفرادٍ ، قُلَّ الْمَيْبَعُ أَوْ كَثُرَ . فَأَمَّا إِنْ أَفْرَدَاهَا<sup>(٢٧)</sup> ثُمَّ تَبَاعَاهَا ثُمَّ خَلْطَاهَا ، وَتَطَاوَلَ زَمَنُ الْإِفْرَادِ<sup>(٢٨)</sup> ، بَطُلَ حُكْمُ الْخُلْطَةِ . وَإِنْ خَلْطَاهَا عَقِيبَ الْبَيْعِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا ، لَا يَنْقَطِعُ ؛ لِأَنَّ هَذَا زَمَنٌ يَسِيرٌ يُغْفَى عَنْهُ<sup>(٢٩)</sup> . وَالثَّانِي ، يَنْقَطِعُ ؛ لِأَنَّ الْإِفْرَادَ قَدْ وَجَدَ فِي بَعْضِ الْحَوْلِ ، فَيَرْكَبَانِ زَكَاةَ الْمُتَفَرِّدَيْنِ . وَإِنْ أَفْرَدَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نِصْفَ نِصَابٍ وَتَبَاعَاهُ ، لَمْ يَنْقَطِعْ حُكْمُ الْخُلْطَةِ ؛ لِأَنَّ مِلْكَ الْإِنْسَانِ يُضَمُّ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ ، فَكَأَنَّ / الثَّمَانَيْنِ مُحْتَاطَةً بِحَالِهَا . وَكَذَلِكَ إِنْ تَبَاعَا أَقَلَّ مِنَ النِّصْفِ . وَإِنْ تَبَاعَا أَكْثَرَ مِنَ النِّصْفِ مُتَفَرِّدًا ، بَطُلَ حُكْمُ الْخُلْطَةِ ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِهَا كَوْنُهَا فِي نِصَابٍ ، فَمَتَى يَقِيتَ فِيهَا دُونَ النِّصَابِ صَارَا مُتَفَرِّدَيْنِ . وَقَالَ الْقَاضِي : تُبْطَلُ الْخُلْطَةُ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ فِي الْمَيْبَعِ ، وَيَصِيرُ مُتَفَرِّدًا . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ عِنْدَهُ أَنَّ الْمَيْبَعَ بِجَنْسِهِ يَنْقَطِعُ حُكْمُ الْحَوْلِ فِيهِ ، فَتَنْقَطِعُ الْخُلْطَةُ ضَرُورَةً انْقِطَاعِ الْحَوْلِ . وَسُنِّيٌّ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، أَنَّ حُكْمَ الْحَوْلِ لَا يَنْقَطِعُ فِي وَجُوبِ الزَّكَاةِ ، فَلَا تَنْقَطِعُ الْخُلْطَةُ ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ إِذَا تَجَبُّ فِي الْمُشْتَرَى يَبْنَاهُ عَلَى حَوْلِ الْمَيْبَعِ ، فَيَجِبُ أَنْ يَبْنَى عَلَيْهِ فِي الصِّفَةِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا . فَأَمَّا إِنْ كَانَ مَالٌ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُتَفَرِّدًا ، فَخَلْطَاهُ ، ثُمَّ تَبَاعَاهُ ، فَعَلَيْهِمَا فِي الْحَوْلِ زَكَاةُ الْإِفْرَادِ ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فِيهِ يَبْنَاهُ عَلَى حَوْلِ الْأَوَّلِ ، وَهُوَ مُتَفَرِّدٌ فِيهِ . وَلَوْ كَانَ لِرَجُلٍ نِصَابٌ مُتَفَرِّدٌ ، فَبَاعَهُ بِنِصَابٍ مُحْتَاطٍ ، زَكَّى كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا زَكَاةَ الْإِفْرَادِ ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ فِي الثَّانِي تَجِبُ يَبْنَاهُ عَلَى الْأَوَّلِ ، فَهُمَا كَالْمَالِ

٧٢/٣ ظ

(٢٤) فِي م : لَا يَنْقَطِعُ .

(٢٥) - (٢٦) سَقَطَ مِنْ : م .

(٢٦) فِي م : أَفْرَدَاهَا .

(٢٧) فِي م : الْإِفْرَادُ .

(٢٨) سَقَطَ مِنْ : م .

الوَاحِدِ الذِي حَصَلَ الْإِثْرَادُ فِي أَحَدِ طَرَفَيْهِ . فَإِنْ كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَرْبَعُونَ مُخْتَلِطَةً مَعَ مَالٍ آخَرَ ، فَتَبَايَعَاهَا ، وَبَقِيَاهَا مُخْتَلِطَةً ، لَمْ يَتَّطَلَّ حُكْمُ الْخُلْطَةِ . وَإِنْ اشْتَرَى أَحَدُهُمَا بِالْأَرْبَعِينَ الْمُخْتَلِطَةَ أَرْبَعِينَ مُتَفَرِّدَةً ، وَخَلَطَهَا فِي الْحَالِ ، اخْتَمَلَ أَنْ يُزَكَّى زَكَاةَ الْخُلْطَةِ ؛ لِأَنَّهُ يَنْبَغِي <sup>(٢٩)</sup> حَوْلُهَا عَلَى حَوْلِ مُخْتَلِطَةٍ ، وَزَمَنُ الْإِثْرَادِ يَسِيرٌ ، فَعَفِيَ عَنْهُ ، وَاخْتَمَلَ أَنْ يُزَكَّى زَكَاةَ الْمُتَفَرِّدِ ، لِوُجُودِ الْإِثْرَادِ فِي بَعْضِ الْحَوْلِ .

**فصل :** وَإِذَا كَانَ لِرَجُلٍ أَرْبَعُونَ شاةً ، وَمَضَى عَلَيْهَا بَعْضُ الْحَوْلِ ، فَبَاعَ بَعْضُهَا مَشَاعًا فِي بَعْضِ الْحَوْلِ . فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : يَنْقَطِعُ الْحَوْلُ ، وَيَسْتَأْنِفَانِ حَوْلًا مِنْ حِمَنِ الْبَيْعِ ؛ لِأَنَّ النِّصْفَ الْمُشْتَرَى قَدْ انْقَطَعَ الْحَوْلُ فِيهِ ، فَكَأَنَّهُ لَمْ يَجْرُ فِي حَوْلِ الزَّكَاةِ أَصْلًا ، فَلَزِمَ انْقِطَاعُ الْحَوْلِ فِي الْآخَرِ . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : لَا يَنْقَطِعُ الْحَوْلُ فِيهَا بَقِيَّ الْبَائِعِ ؛ لِأَنَّ حُدُوثَ / الْخُلْطَةِ لَا يَمْنَعُ ابْتِدَاءَ الْحَوْلِ ، فَلَا يَمْنَعُ اسْتِدَامَتُهُ ، وَلَئِنْ لَوْ خَالَطَ غَيْرَهُ فِي جَمِيعِ الْحَوْلِ ، وَجَبَّتِ الزَّكَاةُ ، فَإِذَا خَالَطَ فِي بَعْضِهِ نَفْسَهُ ، وَفِي بَعْضِهِ غَيْرَهُ ، كَانَ أَوْلَى بِالْإِجَابِ ، وَإِنَّمَا بَطَلَ حَوْلُ الْمَيْبَعَةِ لِإِثْقَالِ الْمِلْكِ فِيهَا ، وَإِلَّا فَهَذِهِ الْعَشْرُونَ لَمْ تَزَلْ مُخَالِطَةً لِمَالِ جَارٍ فِي الزَّكَاةِ ، وَهَكَذَا الْحُكْمُ فِيهَا إِذَا عَلِمَ عَلَى بَعْضِهَا وَبَاعَهُ مُخْتَلِطًا . فَأَمَّا إِنْ أَفْرَدَ بَعْضُهَا وَبَاعَهُ ، فَخُلْطَةُ الْمُشْتَرَى فِي الْحَالِ بِعَيْنِ الْأَوَّلِ ، فَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : يَنْقَطِعُ الْحَوْلُ ؛ لِثُبُوتِ حُكْمِ الْإِثْرَادِ فِي الْبَعْضِ . وَقَالَ الْقَاضِي : يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ كَمَا لَوْ بَاعَهَا مُخْتَلِطَةً ؛ لِأَنَّ هَذَا زَمَنٌ يَسِيرٌ . وَهَكَذَا <sup>(٣٠)</sup> الْحُكْمُ فِيهَا إِذَا كَانَتْ الْأَرْبَعُونَ لِرَجُلَيْنِ ، فَبَاعَ أَحَدُهُمَا نَصِيبَهُ أَجْنَبِيًّا ، فَعَلِيَ هَذَا إِذَا عَمَّ حَوْلُ الْأَوَّلِ فَعَلِيهِ نِصْفُ شاةٍ ، ثُمَّ إِذَا عَمَّ حَوْلُ الثَّانِي نَظَرْنَا فِي الْبَائِعِ ، فَإِنْ كَانَ أَخْرَجَ الزَّكَاةَ مِنْ غَيْرِ الْمَالِ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْمُشْتَرَى ؛ لِأَنَّ النِّصَابَ تَقَصَّ فِي بَعْضِ الْحَوْلِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْفَقِيرُ مُخَالِطًا لِمَا بِالنِّصْفِ الذِي صَارَ لَهُ ، فَلَا يَنْقُصُ النِّصَابُ إِذَا ، وَيُخْرِجُ الثَّانِي

٧٣/٣

(٢٩) فِي م : ١ يَنْبَغِي .

(٣٠) فِي م : ١ وَهَذَا .

يُصَفَّ شَاةٌ . وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ أَخْرَجَ الزَّكَاةَ مِنْ غَيْرِ الْمَالِ ، وَقُلْنَا : الزَّكَاةُ تَتَعَلَّقُ بِالذِّمَّةِ . وَجَبَ عَلَى الْمُشْتَرَى نِصْفُ شَاةٍ . وَإِنْ قُلْنَا تَتَعَلَّقُ بِالْعَيْنِ . فَقَالَ الْقَاضِي : يَجِبُ نِصْفُ شَاةٍ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ تَعَلَّقَ الزَّكَاةُ بِالْعَيْنِ ، لَا بِمَعْنَى أَنَّ الْفُقَرَاءَ مَلَكَوْا جُزْءًا مِنَ النَّصَابِ ، بَلْ بِمَعْنَى أَنَّهُ تَعَلَّقَ حَقُّهُمْ بِهِ ، كَتَعَلُّقِ أَرْضِ الْجَنَائِةِ بِالْجَانِي ، فَلَمْ يَمْنَعْ وَجُوبُ الزَّكَاةِ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : لَا شَيْءَ عَلَى الْمُشْتَرَى ؛ لِأَنَّهُ تَعَلَّقَ الزَّكَاةَ بِالْعَيْنِ نَقْصَ النَّصَابِ . وَهَذَا الصَّحِيحُ ؛ فَإِنَّ فَائِدَةَ قَوْلِنَا : الزَّكَاةُ تَتَعَلَّقُ بِالْعَيْنِ . إِذَا تَطَهَّرَ فِي مَنَعِ الزَّكَاةِ ، وَقَدْ ذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ . وَعَلَى قِيَاسِ هَذَا ، لَوْ كَانَ لِزُجْلَيْنِ نِصَابٌ خُلِطَ ، فَبَاعَ أَحَدُهُمَا خَلِيطَهُ فِي بَعْضِ الْحَوْلِ ، فَهِيَ عَكْسُ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى فِي الصُّورَةِ ، وَمِثْلُهَا فِي الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّهُ كَانَ فِي الْأَوَّلِ خَلِيطٌ نَفْسِهِ ، ثُمَّ صَارَ / خَلِيطٌ أَجْنَبِيٌّ ، وَهَهُنَا كَانَ خَلِيطٌ أَجْنَبِيٌّ ، ثُمَّ صَارَ خَلِيطٌ نَفْسِهِ . وَمِثْلُهُ لَوْ كَانَ زُجْلَانِ مُتَوَاكِئَيْنِ ، لَهُمَا نِصَابٌ خُلِطَ ، فَمَاتَ أَحَدُهُمَا فِي بَعْضِ الْحَوْلِ ، فَوَرِثَهُ صَاحِبُهُ ، عَلَى قِيَاسِ قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ ، لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ حَتَّى يَتِمَّ الْحَوْلُ عَلَى الْمَالَيْنِ ، مِنْ جِهَتِي مَلَكَهُ لَهَا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا بِمُفْرَدِهِ يَتْلُغُ نِصَابًا . وَعَلَى قِيَاسِ قَوْلِ أَبِي حَامِدٍ تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي النِّصْفِ الَّذِي كَانَ لَهُ خَاصَّةً .

ط ٧٣/٣

**فصل :** إِذَا اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا يَرْعَى لَهُ بِشَاةٍ مُعَيَّنَةٍ مِنَ النَّصَابِ ، فَحَالَ الْحَوْلِ ، وَلَمْ يُفَرِّدْهَا ، فَهِيَ خَلِيطَانِ تَجِبُ عَلَيْهِمَا زَكَاةُ الْخُلِطَةِ . وَإِنْ أَفَرَّدَهَا قَبْلَ الْحَوْلِ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمَا ؛ لِتَقْصَانِ النَّصَابِ . وَإِنْ اسْتَأْجَرَهُ بِشَاةٍ مُؤَصَّوْفَةٍ فِي الذِّمَّةِ ، صَحَّ أَيْضًا ، فَإِذَا حَالَ الْحَوْلُ ، وَلَيْسَ لَهُ مَا يَقْتَضِيهِ غَيْرَ النَّصَابِ ، اتَّيَسَّرَ عَلَى الدَّيْنِ ، هَلْ يَمْنَعُ الزَّكَاةَ فِي الْأَمْوَالِ الظَّاهِرَةِ ؟ وَسَنَذْكُرُهُ فِيمَا بَعْدَ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

٤١٣ - مسألة ؛ قال : ( وَتَرَاجَعُوا فِيمَا يَنْتَهَمُ بِالْحِصَصِ )

قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الْخُلَطَاءَ تُؤْخَذُ الصَّدَقَةُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ ، كَمَا تُؤْخَذُ مِنْ مَالِ الْوَاحِدِ . وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، أَنَّ الْمَسَاعِيَ يَأْخُذُ الْقَرْضَ مِنْ مَالِ أَى الْخُلِيطَيْنِ شَاءَ ، سَوَاءً

دَعَبَ الْحَاجَّةُ إِلَى ذَلِكَ ، بَأَن تَكُونَ الْفَرِيضَةُ عَيْنًا وَاجِدَةً لَا<sup>(١)</sup> يُمَكِّنُ أَخْذَهَا مِنَ الْمَالَيْنِ جَمِيعًا ، أَوْ لَا يَجِدَ فَرَضُهُمَا جَمِيعًا إِلَّا فِي أَحَدِ الْمَالَيْنِ ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ مَالُ أَحَدِهِمَا صِحَاحًا كِبَارًا ، وَمَالُ الْخَلِيطِ صِغَارًا أَوْ مِرَاضًا ، فَإِنَّهُ تَجِبُ صَحِيحَةُ كَبِيرَةٍ ، أَوْ لَمْ تَذُعْ الْحَاجَّةُ إِلَى ذَلِكَ ، بَأَن يَجِدَ فَرَضُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَالَيْنِ فِيهِ . قَالَ أَحْمَدُ : إِنَّمَا يَجِيءُ الْمُصَدَّقُ فَيَجِدُ الْمَاشِيَةَ ، فَيُصَدِّقُهَا ، لَيْسَ يَجِيءُ يَقُولُ : أَيْ شَيْءٍ لَكَ ؟<sup>(٢)</sup> (وَأَيْ شَيْءٍ لَكَ ؟<sup>(٣)</sup> ) وَإِنَّمَا يُصَدِّقُ مَا يَجِدُهُ ، وَالْخَلِيطُ قَدْ يَنْفَعُ وَقَدْ يَضُرُّ . قَالَ الْهَيْثَمُ بْنُ خَارِجَةَ لِأَيِّ عَبِيدِ اللَّهِ : أَنَا رَأَيْتُ مَسْكِينًا كَانَ لَهُ فِي عَنَمٍ شَتَائِنَ ، فَجَاءَ الْمُصَدَّقُ فَأَخَذَ إِحْدَاهَا . وَالْوَجْهُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « مَا كَانَ مِنَ الْخَلِيطَيْنِ ، فَإِنَّهُمَا يَتَرَاجَعَانِ بِالسُّوْيَةِ »<sup>(٤)</sup> . وَقَوْلُهُ : « لَا يَجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ ، وَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ ، خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ »<sup>(٥)</sup> . وَهِيَ خَشْيَتَانِ : خَشْيَةُ رَبِّ الْمَالِ مِنْ زِيَادَةِ الصَّدَقَةِ / ، وَخَشْيَةُ السَّاعِي مِنْ نُفْصَانِهَا . فَلَيْسَ لِأَرْبَابِ الْأَمْوَالِ أَنْ يَجْمَعُوا أَمْوَالَهُمُ الْمُتَفَرِّقَةَ ، الَّتِي كَانَ الْوَاجِبُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا شَاءَ ، لِيَقِلَّ الْوَاجِبُ فِيهَا ، وَلَا أَنْ يُفَرِّقُوا أَمْوَالَهُمُ الْمُجْتَمِعَةَ ، الَّتِي كَانَ فِيهَا بِاجْتِمَاعِهَا فَرَضٌ ، لِيَسْقُطَ عَنْهَا<sup>(٦)</sup> بِتَفَرِّقِهَا<sup>(٧)</sup> ، وَلَيْسَ لِلْسَّاعِي أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَ الْخُلَطَاءِ ، لِتَكْثُرَ الزَّكَاةُ ، وَلَا أَنْ يَجْمَعَهَا إِذَا كَانَتْ مُتَفَرِّقَةً لِتَجِبَ الزَّكَاةُ ، وَلَئِنْ الْمَالَيْنِ قَدْ صَارَا كَالْمَالِ الْوَاحِدِ فِي وُجُوبِ الزَّكَاةِ ، فَكَذَلِكَ فِي إِخْرَاجِهَا . وَمَتَى أَخَذَ السَّاعِي الْفَرَضَ مِنْ مَالِ أَحَدِهِمَا ، رَجَعَ عَلَى الْخَلِيطِ بِقَدْرِ قِيَمَةِ حِصَّتِهِ مِنَ الْفَرَضِ ، فَإِذَا كَانَ لِأَحَدِهِمَا ثُلُثُ الْمَالِ ، وَلِلْآخَرِ ثُلَاثُهُ ، فَأَخَذَ الْفَرَضَ مِنْ مَالِ صَاحِبِ الثُّلُثِ ، رَجَعَ بِثُلُثَيْ

٧٤/٣

(١) فِي الْأَصْلِ : « لَا » .

(٢-٣) سَقَطَ مِنْ : م . أَيْ لَا يَتَّجِعُ إِلَى كُلِّ مِنَ الْخَلِيطَيْنِ يَقُولُ لَهُ هَذَا الْقَوْلُ .

(٣) تَقْدِمُ تَفْرِيقَهُ فِي صَفْحَةِ ١٠ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « مِنْهَا » .

(٥) فِي ب : « بِتَفْرِيقِهَا » .



قِيمَةِ الْمُخْرَجِ عَلَى صَاحِبِهِ . وَإِنْ أَخَذَهُ مِنَ الْآخَرِ ، رَجَعَ عَلَى صَاحِبِ الثَّلَاثِ بِثُلْثِ قِيمَةِ الْمُخْرَجِ ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَرْجُوعِ عَلَيْهِ مَعَ يَمِينِهِ إِذَا اخْتَلَفَا ، وَعُدِمَتِ الْبَيِّنَةُ ؛ لِأَنَّهُ غَارِبٌ ، فَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ ، كَالْغَايِبِ إِذَا اخْتَلَفَا فِي قِيمَةِ الْمَغْضُوبِ بَعْدَ تَلْفِيفِهِ .

**فصل :** إِذَا أَخَذَ السَّاعِي أَكْثَرَ مِنَ الْفَرَضِ بِغَيْرِ تَأْوِيلٍ ، مِثْلُ أَنْ يَأْخُذَ<sup>(٦)</sup> سَائِينَ مَكَانَ شَاةٍ ، أَوْ يَأْخُذَ<sup>(٧)</sup> جَذْعَةً مَكَانَ حِقَّةٍ ، لَمْ يَكُنْ لِلْمَأْخُودِ مِنْهُ الرَّجُوعُ إِلَّا بِقَدْرِ الْوَاجِبِ . وَإِنْ كَانَ بِتَأْوِيلٍ سَائِينَ ، مِثْلُ أَنْ يَأْخُذَ<sup>(٨)</sup> الصَّحِيحَةَ عَنِ الْمَرَضِي ، وَالْكَبِيرَةَ عَنِ الصَّغِيرِ ، فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِالْحِصَّةِ مِنْهَا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِلَى اجْتِهَادِ الْإِمَامِ ، فَإِذَا أَذَاهُ اجْتِهَادُهُ إِلَى اخْذِهِ ، وَجَبَ عَلَيْهِ<sup>(٩)</sup> دَفْعُهُ إِلَيْهِ ، وَصَارَ بِمَنْزِلَةِ الْفَرَضِ الْوَاجِبِ . وَكَذَلِكَ إِذَا أَخَذَ الْقِيَمَةَ ، رَجَعَ بِمَا يَخْصُ شَرِيكَهُ مِنْهَا ؛ لِأَنَّهُ بِتَأْوِيلٍ .

**فصل :** إِذَا مَلَكَ رَجُلٌ أَرْبَعِينَ شَاةً فِي الْمُحَرَّمِ ، وَأَرْبَعِينَ فِي صَفَرٍ ، وَأَرْبَعِينَ فِي رَجَبٍ ، فَعَلِيهِ فِي الْأَوَّلِ عِنْدَ تِمَامِ حَوْلِهِ شَاةٌ ، فَإِذَا تَمَّ حَوْلُ الثَّانِي ، فَعَلَى وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا زَكَاةَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ مِلْكٌ وَاحِدٌ ، فَلَمْ يَزِدْ فَرَضُهُ عَلَى شَاةٍ وَاحِدَةٍ ، كَمَا لَوْ اتَّفَقَتْ أَحْوَالُهُ . وَالثَّانِي ، فِيهِ / الزَّكَاةُ ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ اسْتَقْلَلَتْ بِشَاةٍ ، فَيَجِبُ الزَّكَاةُ فِي الثَّانِي ، وَهِيَ نِصْفُ شَاةٍ ؛ لِاخْتِلَافِهَا بِالْأَرْبَعِينَ الْأُولَى مِنْ حِينَ مَلَكَهَا . وَإِذَا تَمَّ حَوْلُ الثَّالِثِ ، فَعَلَى وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا لَا زَكَاةَ فِيهِ . وَالثَّانِي ، فِيهِ الزَّكَاةُ ، وَهُوَ ثُلُثُ شَاةٍ ؛<sup>(١٠)</sup> لِأَنَّهُ مَلَكَهُ مُخْتَلِطًا<sup>(١١)</sup> بِالثَّمَانِينَ الْمُتَقَدِّمَةِ . وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ فِيهِ وَجْهًا ثَالِثًا ، وَهُوَ أَنَّهُ يَجِبُ فِي الثَّانِي شَاةٌ كَامِلَةٌ ، وَفِي الثَّالِثِ شَاةٌ كَامِلَةٌ ؛ لِأَنَّهُ نِصَابٌ كَامِلٌ وَجَبَتْ الزَّكَاةُ فِيهِ بِنَفْسِهِ ، فَوَجِبَتْ فِيهِ شَاةٌ كَامِلَةٌ ، كَمَا لَوْ انْفَرَدَ . وَهَذَا ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمَالِكُ لِلثَّانِي وَالثَّالِثِ أَجْنَبَيْنِ ، مَلَكَاهُمَا مُخْتَلِطَيْنِ ، لَمْ

(٦) فِي الْأَصْلِ ، ب : د أَخَذَ .

(٧) سَقَطَ مِنْ م .

(٨-٨) فِي ١ : د لِأَنَّ مَلَكَهُ مَخْطُوطٌ .

يَكُنْ عَلَيْهِمَا إِلَّا زَكَاةُ حُلْطَةٍ ، فَإِذَا كَانَ لِلْمَالِكِ الْأَوَّلِ كَانَ أَوَّلِي ، فَإِنْ ضَمَّ بَعْضُ  
 مِلْكِهِ <sup>(٩)</sup> إِلَى بَعْضٍ ، أَوَّلَى مِنْ ضَمِّ مِلْكِ الْخَلِيطِ إِلَى خَلِيطِهِ <sup>(١٠)</sup> . وَإِنْ مَلَكَ فِي  
 الشَّهْرِ الثَّانِي مَا يُغَيِّرُ الْقَرْضَ ، مَثَلُ إِنْ مَلَكَ مِائَةَ شَاةٍ ، فَعَلِيهِ فِيهِ <sup>(١١)</sup> عِنْدَ تَمَامِ  
 حَوْلِهِ شَاةٌ ثَانِيَّةٌ ، عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ . وَكَذَلِكَ الثَّالِثُ ؛ لِأَنَّا نَجْعَلُ مِلْكَهُ فِي  
 الْإِيجَابِ ، كَمِلْكِهِ لِلْكُلِّ <sup>(١٢)</sup> فِي حَالِ وَاحِدَةٍ ، فَيَصِيرُ كَأَنَّهُ مَلَكَ مَائَتَيْنِ وَأَرْبَعِينَ ،  
 فَيَجِبُ عَلَيْهِ ثَلَاثُ شِيَاءٍ ، عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِ كُلِّ مَالٍ شَاةٌ . وَعَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي ،  
 يَجِبُ عَلَيْهِ فِي الشَّهْرِ الثَّانِي حِصَّتُهُ <sup>(١٣)</sup> مِنْ قَرْضِ الْمَالِكَيْنِ مَعًا ، وَهُوَ شَاةٌ وَثَلَاثَةُ  
 أَسْبَاعٍ شَاةٌ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ مَلَكَ الْمَالِكَيْنِ دَفْعَةً وَاحِدَةً ، كَانَ عَلَيْهِ فِيهِمَا شَاتَانِ ، حِصَّةُ  
 الْمِائَةِ مِنْهَا خَمْسَةُ أَسْبَاعٍ ، وَهُوَ شَاةٌ وَثَلَاثَةُ أَسْبَاعٍ شَاةٌ ، وَعَلَيْهِ فِي الثَّالِثِ شَاةٌ  
 وَرَبْعٌ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ مَلَكَ الْجَمِيعَ دَفْعَةً وَاحِدَةً ، وَهُوَ مَائَتَانِ <sup>(١٤)</sup> وَأَرْبَعُونَ شَاةً ، لَكَانَ  
 عَلَيْهِ ثَلَاثُ شِيَاءٍ ، حِصَّةُ الثَّالِثِ مِنْهُنَّ رُبْعُهُنَّ وَسُدُسُهُنَّ ، وَهُوَ شَاةٌ وَرَبْعٌ . وَلَوْ كَانَ  
 الْمَالِكُ لِلْأَمْوَالِ الثَّلَاثَةِ ثَلَاثَةَ أَشْخَاصٍ ، وَمَلَكَ الثَّانِي سَائِمَتَهُ مُحْتَطِلَةً بِسَائِمَةِ  
 الْأَوَّلِ ، ثُمَّ مَلَكَ الثَّالِثُ سَائِمَتَهُ مُحْتَطِلَةً بِغَنِمَتِهِمَا <sup>(١٥)</sup> ، لَكَانَ الْوَاجِبُ عَلَى <sup>(١٦)</sup>  
 الثَّانِيِ وَالثَّالِثِ كَالْوَاجِبِ عَلَى الْمَالِكِ فِي الْوَجْهِ الثَّانِي ، لَا غَيْرُ .

**فصل :** فَإِنْ مَلَكَ عِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ فِي الْمُحَرَّمِ ، وَخَمْسًا فِي صَفَرٍ ، فَعَلِيهِ فِي  
 الْعِشْرِينَ عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِهَا ، أَرْبَعُ شِيَاءٍ ، / وَفِي الْخُمْسِ عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِهَا خُمْسُ

٧٥/٣ و

(٩) فِي ب ، م : « مَالِهِ » .

(١٠) فِي أ ، م : « خَلِيطٌ » .

(١١) مِنْ : الْأَصْلُ .

(١٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(١٣) فِي أ ، ب ، م : « حِصَّةٌ » .

(١٤) فِي م : « مَائَتَيْنِ » .

(١٥) فِي الْأَصْلِ : « بِغَنِمَتِهِمَا » .

(١٦) فِي أ ، ب ، م : « فِي » .

بِنْتِ مَخَاضٍ . عَلَى الْوَجْهَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ . <sup>(١٧)</sup> وَعَلَيْهِ عَلَى <sup>(١٨)</sup> . الْوَجْهِ الثَّالِثِ ، سُدْسًا <sup>(١٩)</sup> . شَاةٌ . وَإِنْ مَلَكَ فِي الْمُحَرَّمِ خَمْسًا وَعِشْرِينَ ، وَفِي صَفَرٍ خَمْسًا ، فَعَلِيهِ فِي الْأَوَّلِ عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِهِ بِنْتُ مَخَاضٍ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي الْخَمْسِ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ . وَعَلَى الثَّانِي : عَلَيْهِ سُدْسُ بِنْتِ مَخَاضٍ . وَعَلَى الثَّالِثِ عَلَيْهِ فِيهَا شَاةٌ . فَإِنْ مَلَكَ مَعَ ذَلِكَ فِي رَبِيعٍ سِتًّا <sup>(٢٠)</sup> ، فَقَى الْوَجْهِ الْأَوَّلَ ، عَلَيْهِ فِي الْأَوَّلِ عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِهِ بِنْتُ مَخَاضٍ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي الْخَمْسِ حَتَّى يَتِمَّ حَوْلُ السَّتِّ ، فَيَجِبُ فِيهَا <sup>(٢١)</sup> رُبْعُ بِنْتِ لَبُونٍ وَنِصْفُ ثُسُعِهَا . وَفِي الْوَجْهِ الثَّانِي ، عَلَيْهِ فِي الْخَمْسِ سُدْسُ بِنْتِ مَخَاضٍ إِذَا تَمَّ حَوْلُهَا ، وَفِي السَّتِّ سُدْسُ بِنْتِ لَبُونٍ عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِهَا . وَفِي الْوَجْهِ الثَّالِثِ ، عَلَيْهِ فِي الْخَمْسِ الثَّانِيَةِ شَاةٌ عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِهَا ، وَفِي السَّتِّ شَاةٌ عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِهَا .

**فصل :** فَإِنْ كَانَتْ سَائِمَةُ الرَّجُلِ فِي بُلْدَانٍ شَتَّى ، وَبَيْنَهُمَا مَسَافَةٌ لَا تُقْصَرُ فِيهَا الصَّلَاةُ ، أَوْ كَانَتْ مُجْتَمِعَةً ، ضَمَّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ ، وَكَانَتْ زَكَاتُهَا كَزَكَاتِهِ الْمُخْتَلِطَةِ ، بِغَيْرِ خِلَافٍ تَعْلَمُهُ . وَإِنْ كَانَ بَيْنَ الْبُلْدَانِ مَسَافَةُ الْقَصْرِ ، فَعَنْ أَحْمَدَ فِيهِ رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، أَنَّ لِكُلِّ مَالٍ حُكْمَ نَفْسِهِ ، يُعْتَبَرُ عَلَى حِدَّتِهِ ، إِنْ كَانَ نِصَابًا فِيهِ الزَّكَاةُ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَلَا يُضْمُّ إِلَى الْمَالِ الَّذِي فِي الْبَلَدِ الْآخَرِ . نَصُّ عَلَيْهِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : لَا أَعْلَمُ هَذَا الْقَوْلَ عَنْ غَيْرِ أَحْمَدَ . وَاحْتَجَّ بِظَاهِرِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ ، خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ » <sup>(١)</sup> . وَهَذَا مُفَرَّقٌ فَلَا يُجْمَعُ ، وَلِأَنَّهُ لَمَّا أَثَرُ اجْتِمَاعِ مَالَيْنِ لِرَجُلَيْنِ ، فِي كَوْنِهِمَا كَالْمَالِ الْوَاحِدِ ، يَجِبُ أَنْ يُؤْتَى أَفْتِرَاقُ مَالِ الرَّجُلِ الْوَاحِدِ ، حَتَّى يَجْعَلَ كَالْمَالَيْنِ .

(١٧-١٨) فِي أ ، ب ، م : « وَعَلَى » .

(١٨) فِي أ ، ب ، م : « عَلَيْهِ » .

(١٩) فِي أ ، ب ، م : « شَيْئًا » .

(٢٠) فِي أ ، ب ، م : « فِيهَا » .

(٢١) تَقْدِمُ تَحْرِيجهُ فِي صَفْحَةِ ١٠ .

وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، قَالَ فِي مَنْ لَهُ مِائَةُ شَاةٍ فِي بُلْدَانٍ مُتَفَرِّقَةٍ : لَا يَأْخُذُ الْمُصَدَّقُ مِنْهَا شَيْئًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ ، وَصَاحِبِهَا إِذَا ضَبَّطَ ذَلِكَ وَعَرَفَهُ أُخْرَجَ هُوَ بِنَفْسِهِ ، يَضَعُهَا فِي الْفُقَرَاءِ . رَوَى هَذَا عَنِ الْمَيْمُونِيِّ وَحْتَبِلَ . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ زَكَاتَهَا تَجِبُ مَعَ اخْتِلَافِ الْبُلْدَانِ ، إِلَّا أَنَّ السَّاعِيَ لَا يَأْخُذُهَا ؛ لِكُونِهِ لَا يَجِدُ نَصَابًا كَامِلًا مُجْتَمِعًا ، وَلَا يَعْلَمُ حَقِيقَةَ الْحَالِ فِيهَا ، فَأَمَّا الْمَالِكُ الْعَالِمُ بِمِلْكِهِ نَصَابًا كَامِلًا ، فَعَلَيْهِ أَدَاءُ الزَّكَاةِ . وَهَذَا اخْتِيَارُ / أَيْ الْحَطَّابِ ، وَمَذْهَبُ سَائِرِ الْفُقَهَاءِ .

قَالَ مَالِكٌ : أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي مَنْ كَانَ لَهُ غَنَمٌ عَلَى رَاصِعَيْنِ مُتَفَرِّقَيْنِ بِبُلْدَانٍ شَتَّى ، أَنَّ ذَلِكَ يُجْمَعُ عَلَى صَاحِبِهِ ، فَيُؤَدَّى صَدَقَتُهُ . وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « فِي أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةً »<sup>(٢٢)</sup> . وَلَأَنَّهُ مِلْكٌ وَاحِدٌ أَشْبَهَ مَا لَوْ كَانَ فِي بُلْدَانٍ مُتَفَرِّقَةٍ ، أَوْ غَيْرِ السَّائِمَةِ . وَنَحْمِلُ كَلَامَ أَحْمَدَ<sup>(٢٣)</sup> ، فِي الرَّوَايَةِ الْأُولَى ، عَلَى أَنَّ الْمُصَدَّقَ لَا يَأْخُذُهَا ، وَأَمَّا رَبُّ الْمَالِ فَيُخْرِجُ . فَعَلَى هَذَا يُخْرِجُ الْفَرَضَ فِي أَخِيذِ الْبُلْدَانِ شَاءَ<sup>(٢٤)</sup> ، لِأَنَّهُ مُوضِعُ حَاجَةٍ .

ط ٧٥/٣

٤١٤ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : ( وَإِنْ اخْتَلَطُوا فِي غَيْرِ هَذَا ، أَخَذَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ<sup>(٢٥)</sup> عَلَى الْفَرَادَةِ ، إِذَا كَانَ مَا يَحُصُّهُ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ )

وَمَعْنَاهُ أَنَّهُمْ إِذَا اخْتَلَطُوا فِي غَيْرِ الْمَاشِيَةِ<sup>(٢٦)</sup> ، كَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَعُرُوضِ التِّجَارَةِ وَالزُّرُوعِ وَالثَّمَارِ ، لَمْ تُؤَثِّرْ خُلُطَتُهُمْ شَيْئًا ، وَكَانَ حُكْمُهُمْ حُكْمَ الْمُتَفَرِّدِينَ . وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَعَنِ أَحْمَدَ رَوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّ شَرَكَةَ الْأَعْيَانِ تُؤَثِّرُ فِي غَيْرِ

(٢٢) تقدم ترجمته في صفحة ٤١ .

(٢٣) في ب : « الخرق » .

(٢٤) سقط من : أ ، ب ، م .

(١) سقط من : الأصل .

(٢) في م : « السائمة » تحريف .

الْمَاشِيَّةُ<sup>(٣)</sup> ، فإذا كان بينهم نَصَابٌ يَشْتَرِكُونَ فيه ، فعليهُم الزكاة . وهذا قولُ إسحاق ، والأوزاعي ، في الْحَبِّ وَالْقَمْري . والمذهبُ الأوَّل . قال أبو عبد الله : الأوزاعيُّ يقول في الزَّرْع ، إذا كانوا شُرَكَاءَ فخرَجَ لهم خَمْسَةُ أُوسُقٍ ، يقول : فيه الزكاة . قاسه على الغنم ، ولا يُعْجِنِي قولُ الأوزاعي . وأما خُلْطَةُ الْأَوْصَافِ ، فلا مَدْخَلُ لها في غيرِ الْمَاشِيَّةِ بحالٍ ، لأنَّ الاختِلَاطَ لا يَحْصُلُ . وخَرَجَ القاضي وَجْهًا آخَرَ ، أَنهَا تُؤَثِّرُ ؛ لأنَّ الْمُؤَوَّنةَ تُخَفُّ إذا كان المُلْقِحُ<sup>(٤)</sup> وَاحِدًا ، والصَّعْدَاذُ<sup>(٥)</sup> ، والنَّاطُورُ<sup>(٦)</sup> ، والحَرِينُ ، وكذلك أَمْوَالُ التَّجَارَةِ ؛ الدَّكَّانُ<sup>(٧)</sup> وَاحِدٌ ، والمَخْزَنُ واليَمِزَانُ والبَائِعُ ، فَأَشَبَّهَ الْمَاشِيَّةَ . ومذهبُ الشَّافِعِيِّ على نحوِ مِمَّا حَكَيْتَا في<sup>(٨)</sup> مَذْهَبِنَا . والصَّحِيحُ أَنَّ الخُلْطَةَ لا تُؤَثِّرُ في غيرِ الْمَاشِيَّةِ ، لقولِ النَّبِيِّ ﷺ : « وَالْخَلِيطَانِ مَا اشْتَرَكَا فِي الْحَوْضِ وَالْفَحْلِ وَالرَّاعِي<sup>(٩)</sup> » . فَدَلَّ على أَنَّ ما لم يُوجَدْ فيه ذلك لا يكونُ خُلْطَةً مُؤَثِّرَةً ، وقولِ النَّبِيِّ ﷺ : « لا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ ، حَشِيَّةِ الصَّدَقَةِ<sup>(١٠)</sup> » . إِنَّمَا يكونُ في الْمَاشِيَّةِ ؛ لأنَّ الزكاةَ تُقَلُّ بِجَمْعِهَا / ثَارَةً ، وتُكْثَرُ أُخْرَى ، وسائرُ الْأَمْوَالِ تُجِبُّ فيها فيما زَادَ على النِّصَابِ بِجَسَائِهِ ، فلا أَثَرُ لِجَمْعِهَا ، ولأنَّ الخُلْطَةَ في الْمَاشِيَّةِ تُؤَثِّرُ في النِّفْعِ ثَارَةً ، وفي الضَّرَرِ أُخْرَى ، ولو اعتَبَرْنَاها في غيرِ الْمَاشِيَّةِ أَثَرْتُ ضَرَرًا مَحْضًا بِرَبِّ الْمَالِ ، فلا يَجُوزُ اغْتِبَاؤها . إذا بَيَّنَّ هذا ، فَإِنَّ<sup>(١١)</sup> كانَ لِجَمَاعَةٍ وَقَفَ ، أو حَاطَطَ مُشْتَرِكٌ بينهم ، فيه ثَمَرَةٌ أو

٧٦/٣

(٣) في ١ ، ب : « السائمة » .

(٤) أى الفحل الذى يلحقه .

(٥) في م : « والصاعد » .

(٦) الناطور : حافظ الزرع .

(٧) في م : « والدكان » .

(٨) في م : « من » .

(٩) في ب : « والرعى » . وتقدم تخريج الحديث في صفحة ٥٣ .

(١٠) تقدم تخريجه في صفحة ١٠ .

(١١) في الأصل ، ب : « فإذا » .

زَرْعٌ ، فلا زكاة عليهم ، إلا أن يحصلَ في يَدِ بَعْضِهِمْ نَصَابٌ كَامِلٌ ، فيَجِبُ عليه ، وقد ذَكَرَ الْخِرَقِيُّ هذا في بابِ الْوَقْفِ . وعلى الرُّوَايَةِ الْأُخْرَى ، إذا كان الْحَارِجُ نَصَابًا ، ففيه الزَّكَاةُ ، وإن كان الْوَقْفُ نَصَابًا من السَّائِمَةِ ، فيَحْتَمِلُ أنْ عليهم الزَّكَاةُ ، لِاشْتِرَاكِهِمْ في مِلْكٍ نَصَابٍ تُؤَثِّرُ الْخُلُطَةُ فيه ، وَيَتَّبِعِي أنْ تُخْرَجَ الزَّكَاةُ مِنْ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّ الْوَقْفَ لَا يَجُوزُ نَقْلُ الْمِلْكِ فيه . وَيَحْتَمِلُ أنْ لَا تَجِبَ الزَّكَاةُ فيه ؛ لِتَقْصِي الْمِلْكِ فيه ، وَكَمَالِهِ مُعْتَبَرٌ في إِبْجَابِ الزَّكَاةِ ، بِدَلِيلِ مَالِ الْمُكَاتِبِ .

**فصل :** ولا زكاة في غير بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ مِنَ الْمَاشِيَةِ ، في قَوْلِ أَكْثَرِ<sup>(١٢)</sup> أَهْلِ الْعِلْمِ . وقال أبو حنيفة : في الْخَيْلِ الزَّكَاةُ ، إذا كانت ذُكُورًا وَإِنَاثًا ، وإن كانت ذُكُورًا مُفْرَدَةً ، أو إِنَاثًا مُفْرَدَةً<sup>(١٣)</sup> ، ففيها رِوَايَتَانِ ، وَزَكَائُهُا دِينَارٌ عن كُلِّ فَرَسٍ ، أو رُبْعُ عَشْرِ قِيَمَتِهَا ، وَالْخَيْرَةُ في ذلك إلی صَاحِبِهَا ، أَهْمَا شَاءَ أَخْرَجَ ؛ لما رَوَى جَابِرٌ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال : « في الْخَيْلِ السَّائِمَةِ ، في كُلِّ فَرَسٍ دِينَارٌ »<sup>(١٤)</sup> . وَرَوَى عن عمر ، أَنَّهُ كان يَأْخُذُ مِنَ الرَّأْسِ عَشْرَةً<sup>(١٥)</sup> ، وَمِنَ الْفَرَسِ عَشْرَةً ، وَمِنَ الْبَرْدَوَنِ خُمْسَةً<sup>(١٦)</sup> . وَلأنَّهُ حَيَوَانٌ يُطَلَّبُ نَمَاؤُهُ مِنْ جِهَةِ السُّومِ ، أَشْبَهَ النَّعَمَ . وَلنا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال : « لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي فَرَسِهِ وَغَلَامِهِ صَدَقَةٌ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١٨)</sup> . وفي لَفْظٍ : « لَيْسَ عَلَى الرَّجُلِ فِي فَرَسِهِ وَلَا فِي عَبِيدِهِ صَدَقَةٌ »<sup>(١٨)</sup> . وعن عليٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال : « عَفْوَتْ لَكُمْ

(١٢) في ١ ، ب : « الأكثر من » .

(١٣) في ١ ، م : « متفرقة » .

(١٤) أخرجه الدارقطني ، في : باب زكاة مال التجارة وسقوطها عن الخيل والرقيق ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ٢ / ١٢٦ . والبيهقي ، في : باب من رأى في الخيل صدقة ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ٤ / ١١٩ .

(١٥) أي دراهم .

(١٦) في الأصل : « وعن » .

(١٧) رواه الدارقطني ، في : باب زكاة مال التجارة وسقوطها عن الخيل والرقيق ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ٢ / ١٢٦ .

(١٨) أخرجه البخاري ، في : باب ليس على المسلم في فرسه صدقة ، وباب ليس على المسلم في عبده صدقة ، =

عَنْ صَدَقَةِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(١٩)</sup> . <sup>(٢٠)</sup> وَقَالَ : صَحِيحٌ . وَرَوَى أَبُو عُبَيْدٍ ، فِي « الْغَرِيبِ »<sup>(٢١)</sup> ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ : « لَيْسَ فِي الْجَبْهَةِ ، وَلَا فِي النَّحَّةِ ، وَلَا فِي الْكُسْعَةِ ، صَدَقَةٌ » . وَفَسَّرَ الْجَبْهَةَ بِالْخَيْلِ ، وَالنَّحَّةَ / بِالرَّقِيقِ ، وَالْكُسْعَةَ بِالْحَمِيرِ . وَقَالَ الْكِسَائِيُّ : النَّحَّةُ : بِضَمِّ التَّوْنِ : الْبَقَرُ الْعَوَامِلُ . وَلَئِنْ مَا لَا زَكَاةَ فِي ذُكُورِهِ الْمَفْرَدَةِ ، وَلِإِنَّاهِ الْمَفْرَدَةُ ، لَا زَكَاةَ فِيهِمَا إِذَا اجْتَمَعَا ، كَالْحَمِيرِ . وَلَئِنْ مَا لَا يُخْرَجُ زَكَاةُهُ<sup>(٢٢)</sup> مِنْ جَنْبِهِ مِنَ السَّائِمَةِ لَا تَجِبُ فِيهِ ، كَسَائِرِ الدَّوَابِّ ، وَلَئِنْ الْخَيْلَ دَوَابُّ ، فَلَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهَا ، كَسَائِرِ الدَّوَابِّ ، وَلَئِنْهَا

= من كتاب الزكاة . صحيح البخارى ٢ / ١٤٩ . ومسلم ، فى : باب لا زكاة على المسلم فى عبده وفرسه ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٢ / ٦٧٥ ، ٦٧٦ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب صدقة الرقيق ، من كتاب الزكاة . سنن أبى داود ١ / ٣٧٠ . والترمذى ، فى : باب ما جاء ليس فى الخيل والرقيق صدقة ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ٣ / ١٢٢ . والنسائى ، فى : باب زكاة الخيل ، وباب زكاة الرقيق ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ٢٥ ، ٢٦ . وابن ماجه ، فى : باب صدقة الخيل والرقيق ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٧٩ . والدارمى ، فى : باب ما لا تجب فيه الصدقة من الحيوان ، من كتاب الزكاة . سنن الدارمى ١ / ٣٨٤ . وإمام مالك ، فى : باب ما جاء فى صدقة الرقيق والخيل والمسل ، من كتاب الزكاة . الموطأ ١ / ٢٧٧ . وإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٢٤٢ ، ٢٤٩ ، ٢٥٤ ، ٢٩٧ ، ٤٠٧ ، ٤١٠ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧٧ .

(١٩) فى : باب ما جاء فى زكاة الذهب والورق ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ٣ / ١٠١ ، ١٠٢ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى زكاة السائمة ، من كتاب الزكاة . سنن أبى داود ١ / ٣٦٣ . والنسائى ، فى : باب زكاة الورق ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ٢٧ . وابن ماجه ، فى : باب زكاة الورق والذهب ، وباب صدقة الخيل والورق ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٧٠ ، ٥٧٩ . والدارمى ، فى : باب فى زكاة الورق ، من كتاب الزكاة . سنن الدارمى ١ / ٣٨٣ . والبيهقى ، فى : باب لا صدقة فى الخيل ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ٤ / ١١٨ . وإمام أحمد ، فى : المسند ١ / ٩٢ ، ١١٣ ، ١٢١ ، ١٣٢ ، ١٤٥ ، ١٤٨ ، ١٤٦ .

(٢٠-٢١) فى ١ ، م : « وهذا هو الصحيح » .

(٢١) غريب الحديث ١ / ٧ .

والحديث أخرجه البيهقى ، فى : باب لا صدقة فى الخيل ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ٤ / ١١٨ . وعزاه الهيثمى إلى الطبرانى فى الكبير ، مجمع الزوائد ٣ / ٦٩ .

(٢٢) فى ١ ، م : « زكاة » .

ليست من بهيمة الأنعام ، فلم تجب زكاتها ، كالخُوش . وحديثهم يرويه غورك<sup>(٢٣)</sup> السعدي ، وهو ضعیف . وأما عمر فإثما أخذ منهم شيئا تبرعوا به ، وسألوه أخذه ، وعرضهم عنه يرزق عبيدهم ، فروى الإمام أحمد<sup>(٢٤)</sup> ، بإسناده عن حارثة ، قال : جاء ناس من أهل الشام إلى عمر ، فقالوا : إنا قد أصبنا مالا وخيلا ورقيقا ، نحب أن يكون لنا فيها زكاة وطهور . قال : ما فعله صاحبائى قبلى<sup>(٢٥)</sup> ، فأفعل . فاستشار أصحاب رسول الله ﷺ ، وفيهم علي ، فقال : هو حسن إن لم يكن جزية يؤخذون بها من بعدك . قال أحمد : فكان عمر يأخذ منهم ، ثم يرزق عبيدهم ، فصار حديث عمر حجة عليهم من وجوه ، أحدها ، قوله : ما فعله صاحبائى . يعنى النبي ﷺ وأبا بكر رضى الله عنه ، ولو كان واجبا لما تركوا فعله . الثانى ، أن عمر امتنع من أخذها ، ولا يجوز له<sup>(٢٦)</sup> أن يمتنع من الواجب . الثالث ، قول علي : هو حسن إن لم يكن جزية يؤخذون بها من بعدك . فسماه<sup>(٢٧)</sup> جزية إن أخذوا بها ، وجعل حسنة<sup>(٢٨)</sup> مشروطا بعدم أخذهم به ، فيدل على أن أخذهم بذلك غير جائز . الرابع ، استشارة عمر أصحابه في أخذها ، ولو كان واجبا لما احتاج إلى الاستشارة . الخامس ، أنه لم يُشر عليه بأخذها أحد سوى علي ، بهذا الشرط الذى ذكره ، ولو كان واجبا لأشاروا به . السادس ، أن عمر عرضهم عنه يرزق عبيدهم ، والزكاة لا يؤخذ عنها عوض . ولا يصح قياسها على

(٢٣) فى النسخ : ١ غورك . وهو غورك بن الخضر ، كما ذكر الدارقطنى . وانظر ميزان الاعتدال ٣ / ٣٣٧ .

(٢٤) فى : المسند ١ / ١٤ . كما أخرجه الدارقطنى ، فى : باب زكاة مال التجارة وسقوطها عن الحبل والرفيق ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطنى ٢ / ١٢٦ . والبيهقى ، فى : باب لا صدقة فى الحبل ، من كتاب الزكاة .

السنن الكبرى ٤ / ١١٨ ، ١١٩ .

(٢٥) فى الأصل : ١ قبل .

(٢٦) سقط من : م .

(٢٧) فى ١ ، م : ١ نفسى .

(٢٨) سقط من : ١ ، م .



التَّعْمِ ؛ لِأَنَّهَا يَكْمُلُ تَمَاطُؤُهَا ، وَيَتَنَفَّعُ بِدَرِّهَا وَلَحْمِهَا ، وَيُضْحَى بِجِنْسِهَا ، وَتَكُونُ هَذَبًا<sup>(١)</sup> ، وَفِدْيَةٌ عَنْ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ ، وَتَجِبُ الزَّكَاةُ مِنْ عَيْنِهَا ، وَيُعْتَبَرُ كَمَالُ نِصَابِهَا ، وَلَا يُعْتَبَرُ قِيَمَتُهَا ، وَالْحَيْلُ بِخِلَافِ ذَلِكَ .

٤١٥ - / مسألة ؛ قال : ( وَالصَّدَقَةُ لَا تَجِبُ إِلَّا عَلَى أَعْرَافِ الْمُسْلِمِينَ ) ٧٧/٣

وفى بعضي النسخ : « إِلَّا عَلَى الْأَعْرَافِ الْمُسْلِمِينَ » . وَمَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ ، وَهُوَ أَنَّ الزَّكَاةَ لَا تَجِبُ إِلَّا عَلَى حُرٍّ مُسْلِمٍ تَامَ الْمِلْكُ ، وَهَذَا<sup>(٢)</sup> قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا إِلَّا عَنْ عَطَاءٍ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، فَإِنَّهُمَا قَالَا : عَلَى الْعَبْدِ زَكَاةٌ مَالِهِ . وَلَنَا ، أَنَّ الْعَبْدَ لَيْسَ بِتَامِ الْمِلْكِ ، فَلَمْ تَلْزَمْهُ زَكَاةٌ ، كَالْمُكَائِبِ . فَأَمَّا الْكَافِرُ فَلَا يَخِلَافُ فِي أَنَّهُ لَا زَكَاةَ عَلَيْهِ ، وَمَتَى صَارَ أَحَدُ هَؤُلَاءِ مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ ، وَهُوَ مَالِكٌ لِلنِّصَابِ ، اسْتَقْبَلَ بِهِ حَوْلًا ثُمَّ زَكَّاهُ ، فَأَمَّا الْحُرُّ الْمُسْلِمُ إِذَا مَلَكَ نِصَابًا خَالِيًا عَنْ ذَنْبٍ ، فَعَلَيْهِ الزَّكَاةُ عِنْدَ تِمَامِ حَوْلِهِ ، سَوَاءً كَانَ كَبِيرًا أَوْ صَغِيرًا ، أَوْ عَاقِلًا أَوْ مَجْنُونًا .

٤١٦ - مسألة ؛ قال : ( وَالصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ يُخْرِجُ عَنْهُمَا وَلِيُّهُمَا )

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فِي مَالِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ ؛ لِوُجُودِ الشَّرَائِطِ الثَّلَاثِ فِيهِمَا ، رُويَ ذَلِكَ عَنْ عَمْرِ ، وَعَلِيٍّ ، وَابْنِ عَمْرٍ ، وَعَائِشَةَ ، وَالْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ ، وَجَابِرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَبِهِ قَالَ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ ، وَابْنُ سِيرِينَ ، وَعَطَاءٌ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَرَبِيعَةُ ، وَمَالِكٌ ، وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَالْعَنْبَرِيُّ ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَحَكِي<sup>(٣)</sup> عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَالثَّوْرِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ أَنَّهُمْ قَالُوا : تَجِبُ الزَّكَاةُ ، وَلَا تُخْرِجُ حَتَّى يَبْلُغَ

(٢٩) فِي ١ ، م : هَذَبَةٌ .

(١) فِي ٣ : وَهُوَ .

(١) فِي ١ ، م : وَحَكِي .

الصَّبِيءُ ، وَيُفِيَقُ الْمَعْتِقُ . قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ : أَحْصِ <sup>(١)</sup> مَا يَجِبُ فِي مَالِ الْيَتِيمِ مِنَ الزَّكَاةِ ، فَإِذَا بَلَغَ أَغْلَمُهُ ، فَإِنْ شَاءَ زَكَّيْ ، وَإِنْ شَاءَ <sup>(٢)</sup> لَمْ يَزَلْ <sup>(٣)</sup> . وَرَوَى عَنْهُ هَذَا عَنْ إِبْرَاهِيمَ . وَقَالَ الْحَسَنُ ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَأَبُو وَائِلٍ ، وَالتَّحْمِي ، وَأَبُو حَنِيفَةَ : لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي أَمْوَالِهِمَا . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَجِبُ الْعُشْرُ فِي زُرُوعِهِمَا وَتَمَرَاتِهِمَا <sup>(٤)</sup> ، وَتَجِبُ صَدَقَةُ الْفِطْرِ عَلَيْهِمَا . وَاحْتَجَّ فِي نَفْيِ الزَّكَاةِ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ : عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيَقَ » <sup>(٥)</sup> . وَبِأَنَّهَا عِبَادَةٌ مُحَضَّةٌ ؛ فَلَا تَجِبُ عَلَيْهِمَا ، كَالصَّلَاةِ وَالْحَجِّ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ <sup>(٦)</sup> وَلِيَ يَتِيمًا لَهُ مَالٌ فَلْيُتَجَرَّ لَهُ ، وَلَا يَتْرُكْهُ حَتَّى تَأْكُلَهُ الصَّدَقَةُ » . أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ <sup>(٨)</sup> . وَفِي رُؤَايَةِ الْمُثَنَّى / بْنِ الصَّبَّاحِ ، وَفِيهِ مَقَالٌ ، وَرَوَى مَوْقُوفًا عَلَى عَمْرِو <sup>(٩)</sup> . وَإِنَّمَا تَأْكُلُهُ الصَّدَقَةُ بِإِخْرَاجِهَا . وَإِنَّمَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهَا إِذَا كَانَتْ وَاجِبَةً ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَبَرَّعَ بِمَالِ الْيَتِيمِ ، وَلِأَنَّ مَنْ وَجَبَ الْعُشْرُ فِي زَرْعِهِ وَجَبَ رُبْعُ الْعُشْرِ فِي وَرِقِهِ ، كَالْبَالِغِ الْعَاقِلِ ، وَتُخَالَفُ الصَّلَاةُ وَالصَّوْمُ ، فَإِنَّهَا مُحَضَّصَةٌ بِالْبَدَنِ ، وَبُنْيَةُ الصَّبِيِّ

٧٧/٣ ط

(٢) فِي م : « أَحْصِ » .

(٣) فِي م : « لَمْ يَشَأْ » .

(٤) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابٍ مِنْ تَجِبُ عَلَيْهِ الصَّدَقَةُ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٤ / ١٠٨ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابٍ مِنْ قَالَ لَيْسَ فِي مَالِ الْيَتِيمِ زَكَاةٌ حَتَّى يَبْلُغَ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمَصْنَفِ ٣ / ١٥٠ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : « وَفَرَمَا » .

(٦) تَقْدِمُ غَرِيبُهُ فِي : ٢ / ٥٠ .

(٧) فِي الْأَصْلِ : « فِيمَنْ » .

(٨) فِي : بَابِ وَجوبِ الزَّكَاةِ فِي مَالِ الصَّبِيِّ وَالْيَتِيمِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ ٢ / ١١٠ . كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ مَالِ الْيَتِيمِ ، مِنْ أَبْوَابِ الزَّكَاةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٣ / ١٣٦ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابٍ مِنْ تَجِبُ عَلَيْهِ الصَّدَقَةُ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٤ / ١٠٧ .

(٩) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابٍ مِنْ تَجِبُ عَلَيْهِ الصَّدَقَةُ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٤ / ١٠٧ . وَالدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي : بَابِ وَجوبِ الزَّكَاةِ فِي مَالِ الصَّبِيِّ وَالْيَتِيمِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ ٢ / ١١٠ .

ضَمِيمَةً عَنْهَا ، وَالْمَجْنُونُ لَا يَتَحَقَّقُ مِنْهُ نَيْتُهَا ، وَالزَّكَاةُ حَقٌّ يَتَعَلَّقُ بِالْمَالِ ، فَاشْتَبَهَ نَفَقَةَ الْأَقَارِبِ وَالزُّوجَاتِ ، وَأُرُوشَ الْجَنَائِبِ ، وَقِيمَ الْمُتَلَفَاتِ ، وَالْحَدِيثُ أُيِدَ بِهِ رَفْعُ الْإِنِّمِ وَالْعِبَادَاتِ الْبَدَنِيَّةِ ، بِذَلِيلِ رُجُوبِ الْعُسْرِ وَصَدَقَةِ الْفِطْرِ وَالْحُقُوقِ الْمَالِيَّةِ ، ثُمَّ هُوَ مَخْصُوصٌ بِمَا ذَكَرْنَاهُ ، وَالزَّكَاةُ فِي الْمَالِ فِي مَعْنَاهُ ، فَتَقْيِسُهَا<sup>(١)</sup> عَلَيْهِ . إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا ، فَإِنَّ الْوَلِيَّ يُخْرِجُهَا عَنْهَا مِنْ مَالِهَا ؛ لِأَنَّهَا زَكَاةٌ وَاجِبَةٌ ، فَوَجِبَ إِخْرَاجُهَا ، كَزَكَاةِ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ ، وَالْوَلِيُّ يَقُومُ مَقَامَهُ فِي آدَاءِ مَا عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهَا حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَى الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ ، فَكَانَ عَلَى الْوَلِيِّ آدَاؤُهُ عَنْهَا ، كَتَفَقُّةِ أَقَارِبِهِ ، وَتُعْتَبَرُ نِيَّةُ الْوَلِيِّ فِي الْإِخْرَاجِ ، كَمَا تُعْتَبَرُ النِّيَّةُ مِنْ رَبِّ الْمَالِ .

٤١٧ - مسألة : قال : ( وَالسَّيِّدُ يُزَكِّي عَمَّا فِي يَدِ عَبْدِهِ ؛ لِأَنَّهُ مَالِكُهُ )

يَعْنِي أَنَّ السَّيِّدَ مَالِكٌ لِمَا فِي يَدِ عَبْدِهِ ، وَقَدْ اخْتَلَفَتْ الرِّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، فِي زَكَاةِ مَالِ الْعَبْدِ الَّذِي مَلِكُهُ إِيَّاهُ ، فَرَوَى عَنْهُ : زَكَاتُهُ عَلَى سَيِّدِهِ . هَذَا مَذْهَبُ سُفْيَانَ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَرَوَى عَنْهُ : لَا زَكَاةَ فِي مَالِهِ ؛ لَا عَلَى الْعَبْدِ وَلَا عَلَى سَيِّدِهِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ عَمَرَ ، وَجَابِرٍ ، وَالزُّهْرِيِّ ، وَقَتَادَةَ ، وَمَالِكٍ ، وَأَبِي عُبَيْدٍ . وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ كَالْمَذْهَبَيْنِ . قَالَ أَبُو بَكْرِ : الْمَسْأَلَةُ مُبَيَّنَّةٌ عَلَى الرِّوَايَتَيْنِ فِي مِلْكِ الْعَبْدِ ، إِذَا مَلِكُهُ سَيِّدُهُ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَمْلِكُ . قَالَ أَبُو بَكْرِ : وَهُوَ اخْتِيَارِي . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْحَرَفِيِّ هَاهُنَا ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ السَّيِّدَ مَالِكًا لِمَالِ عَبْدِهِ ، وَلَوْ كَانَ مَمْلُوكًا لِلْعَبْدِ لَمْ يَكُنْ مَمْلُوكًا لِسَيِّدِهِ ، لِأَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ اجْتِمَاعُ مِلْكَيْنِ كَامِلَيْنِ فِي مَالٍ وَاحِدٍ ، وَوَجْهُهُ أَنَّ الْعَبْدَ مَالٌ ، فَلَا يَمْلِكُ الْمَالُ / كَالْبَهَائِمِ ، فَعَلَى هَذَا تَكُونُ زَكَاتُهُ عَلَى سَيِّدِ الْعَبْدِ ، لِأَنَّهُ مِلْكٌ لَهُ فِي يَدِ عَبْدِهِ ، فَكَانَتْ زَكَاتُهُ عَلَيْهِ ، كَالْمَالِ الَّذِي فِي يَدِ الْمُضَارِبِ وَالْوَكِيلِ . وَالثَّانِيَةُ ، يَمْلِكُ ؛ لِأَنَّهُ آدَمِيٌّ يَمْلِكُ النِّكَاحَ ، فَملِكُ الْمَالِ ، كَالْحُرِّ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ بِالْآدَمِيَّةِ يَتِمُّهُدُ

٧٨/٣

(١٠) في الأصل : فقيهه .

لِلْمِلْكِ ، من قَبْلِ أَنْ اللهُ تَعَالَى خَلَقَ الْمَالَ لِبَنِي آدَمَ لِيَسْتَعِينُوا بِهِ عَلَى الْقِيَامِ بِوُطَائِفِ الْعِبَادَاتِ ، وَأَعْيَاءِ التَّكْلِيفِ ، قَالَ <sup>(١)</sup> اللهُ تَعَالَى : ﴿ خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ <sup>(٢)</sup> . فَبِالْآدَمِيَّةِ يَتِمُّهُدُ لِلْمِلْكِ وَيَصْلُحُ لَهُ ، كَمَا يَتِمُّهُدُ لِلتَّكْلِيفِ وَالْعِبَادَةِ ، فَعَلِيَ هَذَا لَا زَكَاةَ عَلَى السَّيِّدِ فِي مَالِ الْعَبْدِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ ، وَلَا عَلَى الْعَبْدِ ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُهُ نَاقِصٌ ، وَالزَّكَاةُ إِنَّمَا تَجِبُ عَلَى تَامِّ الْمِلْكِ .

فصل : ومن بَعْضِهِ حُرٌّ عَلَيْهِ زَكَاةُ مَالِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُهُ <sup>(٣)</sup> بِجُزْئِهِ الْحُرُّ ، وَيُورِثُ عَنْهُ ، وَمِلْكُهُ كَامِلٌ فِيهِ <sup>(٤)</sup> ، فَكَانَتْ زَكَاةُ عَلَيْهِ ، كَالْحُرِّ الْكَامِلِ . وَالْمُدَبَّرُ وَأُمُّ الْوَلَدِ كَالْقَرْنِ ؛ لِأَنَّهُ لَا حُرِّيَّةَ فِيهِمَا .

#### ٤١٨ - مسألة ؛ قال : ( وَلَا زَكَاةَ عَلَى مُكَائِبٍ )

فَإِنْ عَجَزَ اسْتَقْبَلَ سَيِّدُهُ بِمَا فِي يَدِهِ مِنَ الْمَالِ حَوْلًا وَزَكَاةً ، إِنْ كَانَ نِصَابًا ، وَإِنْ أَدَّى ، وَبَقِيَ فِي يَدِهِ نِصَابٌ لِلزَّكَاةِ ، اسْتَقْبَلَ بِهِ حَوْلًا . لَا نَعْلَمُ <sup>(١)</sup> بَخْلَافًا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي أَنَّهُ لَا زَكَاةَ عَلَى الْمُكَائِبِ ؛ وَلَا عَلَى سَيِّدِهِ فِي مَالِهِ ، إِلَّا قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ . ذَكَرَ ابْنُ الْمُنْذِرِ نَحْوَ هَذَا . وَاحْتَجَّ أَبُو ثَوْرٍ بِأَنَّ الْحَجَرَ مِنَ السَّيِّدِ لَا يَمْنَعُ وَجُوبَ الزَّكَاةِ ، كَالْحَجَرِ عَلَى الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ وَالْمَرْهُونِ . وَحُكِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ، أَنَّهُ أَوْجَبَ الْعُسْثَرَ فِي الْخَارِيجِ مِنْ أَرْضِهِ ، بِنَاءً عَلَى أَصْلِهِ فِي أَنَّ الْعُسْثَرَ مُوْتَنُ الْأَرْضِ ، وَلَيْسَ بِزَكَاةٍ . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ : « لَا زَكَاةَ فِي مَالِ الْمُكَائِبِ » <sup>(٢)</sup> . رَوَاهُ الْفُقَهَاءُ فِي كُتُبِهِمْ ، وَلِأَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ عَلَى طَرِيقِ الْمُوَاسَاةِ ،

(١) في م : « فَإِنْ » خطأ .

(٢) سورة البقرة ٢٩ .

(٣) في ا ، م : « يملك » .

(٤) سقط من : الأصل .

(١) في ا ، م : « أعلم » .

(٢) أخرجه البيهقي ، في : باب من قال زكاة ماله على ماله وإن العبد لا يملك ، من كتاب الزكاة . السنن -

فلم يُجِبْ في مَالِ الْمُكَاتِبِ ، كَنَفَقَةِ الْأَقَارِبِ ، وَفَارَقِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ ، فَإِنَّهُ مُنِعَ  
التَّصَرُّفَ لِتَقْصِي (تَصْرِفِهِ) ، لَا لِتَقْصِي (مَلِكِهِ) ، وَالْمَرْهُونُ مُنِعَ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهِ  
بِعَقْدِهِ ، فَلَمْ يَسْقُطْ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى ، وَمَتَى كَانَ مَنَعُ التَّصَرُّفِ فِيهِ لِذَيْنِ لَا يُمَكِّنُ<sup>(١)</sup>  
وَقَارَهُ مِنْ غَيْرِهِ ، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ . إِذَا ثَبِتَ هَذَا ، فَمَتَى عَجَزَ وَرُدُّ فِي الرُّقِّ ، صَارَ مَا  
كَانَ فِي يَدِهِ مِلْكًا لِسَيِّدِهِ ، فَإِنْ كَانَا نِصَابًا ، أَوْ يَتَلَعُ بَضْعُهُ / إِلَى مَا فِي يَدِهِ نِصَابًا ،  
اسْتَأْنَفَ لَهُ حَوْلًا مِنْ جِبْنَ مَلِكُهُ ، وَزَكَاةً ، كَالْمُسْتَفَادِ سَوَاءً . وَلَا أَعْلَمُ فِي هَذَا  
بِخِلَافٍ . فَإِنْ أَدَّى الْمُكَاتِبُ نُجُومَ كِتَابَتِهِ ، وَبَقِيَ فِي يَدِهِ نِصَابٌ ، فَقَدْ صَارَ حُرًّا  
كَأَمِلِ الْمَلِكِ ، فَيَسْتَأْنِفُ الْحَوْلَ مِنْ جِبْنِ عَتَقِهِ ، وَيُزَكِّيهِ إِذَا تَمَّ الْحَوْلُ ، وَاللَّهُ  
أَعْلَمُ .

ط ٧٨/٣

#### ٤١٩ - مسألة ؛ قال : ( وَلَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ )

وَرَوَى أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ مَاجَهَ ، فِي « السُّنَنِ »<sup>(١)</sup> بِإِسْنَادِهِ عَنْ عُمَرَ<sup>(٢)</sup> عَنْ  
عَائِشَةَ ، قَالَتْ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ  
عَلَيْهِ الْحَوْلُ » . وَهَذَا « اللَّفْظُ غَيْرٌ »<sup>(٣)</sup> مُبْقَى عَلَى عُمُومِهِ ، فَإِنَّ الْأَمْوَالَ الزَّكَاةَ  
خَمْسَةٌ : السَّائِمَةُ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ، وَالْأَنْثَمَانُ ؛ وَهِيَ الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ ، وَقِيمُ  
عُرُوضِ الثَّجَارَةِ ، وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْحَوْلُ شَرْطٌ فِي وُجُوبِ زَكَاةِهَا . لَا نَعْلَمُ فِيهِ  
بِخِلَافٍ ، سِوَى مَا اسْتَدْرَكُهُ فِي الْمُسْتَفَادِ . وَالرَّابِعُ : مَا يُكَالُ وَيُدْخَرُ مِنَ الزَّرْعِ وَالثَّمَارِ ،

= الكبرى ٤ / ١٠٩ . والدارقطني ، في : باب ليس في مال المكاتب زكاة حتى يعتق ، من كتاب الزكاة . سنن  
الدارقطني ٢ / ١٠٨ .

(٣-٣) سق : من : الأصل .

(٤) في ١ ، ب : ؛ يمكنه .

(١) تقدم تحريجه في صفحة ٤٦ .

(٢) في ١ ، ب ، م : ؛ عمر ؛ خطأ . وهي عمرة بنت عبد الرحمن بن سعد الأنصارية ، كانت في حجر عائشة  
رضي الله عنها . تهذيب التهذيب ١٢ / ٤٣٨ .

(٣-٣) في الأصل : ؛ الحديث .

والخامس : المعدن . وهذان لا يُعتبر لهما حول . والفرق بين ما اعتُبر له الحول وما لم يُعتبر له ، أن ما اعتُبر له الحول مُرصد للنماء ، فالمأشئة مُرصد للدر والنسل ، وغروض التجارة مُرصد للربح ، وكذا الأثمان ، فاعتُبر له الحول ؛ فإنه<sup>(٤)</sup> مِظَنَّة النماء ، ليكون إخراج الزكاة من الربح ، فإنه أسهل وأيسر ، ولأن الزكاة إنما وجبت مؤاساة ، ولم تُعتبر حقيقة النماء لكثرة اختلافه ، وعدم ضبطه ، ولأن ما اعتُبرت مِظَنَّتْه لم يُلتفت إلى حقيقته ، كالحكم مع الأسباب ، ولأن الزكاة تكرر في هذه الأموال ، فلا بُد لها من ضابط ، كيلا يُفضى إلى تعاقب الوجوب في الزمن الواحد مرات ، فينفد مال المالك . أما الزروع والثمار ، فهي نماء في نفسها ، تتكامل عند إخراج الزكاة منها ، فتؤخذ الزكاة منها حينئذ ، ثم تعود في النقص لا في النماء ؛ فلا تجب فيها زكاة ثانية ، لعدم إرسادها للنماء ، والخارج من المعدن مستفاد خارج من الأرض ، بمنزلة الزرع والشجر ، ألا أنه إن كان من جنس الأثمان ، ففيه الزكاة عند كل حول ، لأنه مِظَنَّة للنماء ، من<sup>(٥)</sup> حيث إن الأثمان قيم الأموال . ورأس مال التجارات<sup>(٦)</sup> ، وهذا تُحصل / المضاربة والشركة ، وهي مخلوقة لذلك ، فكانت بأصلها<sup>(٧)</sup> وخلقتها ، كمال التجارة المعد لها .

٧٩/٣

**فصل :** فإن استفاد مالا مما يُعتبر له الحول ، ولا مال له سواه ، وكان نصابا ، أو كان له مال من جنسه لا يتلغ نصابا ، فبلغ بالمستفاد نصابا ، انعقد عليه حول الزكاة من حينئذ ، فإذا تم حول<sup>(٨)</sup> وجبت الزكاة فيه ، وإن كان عنده نصاب ، لم يخل

(٤) في ١ ، م : د لأنه .

(٥) سقط من : الأصل .

(٦) في الأصل : د التجارة .

(٧) في الأصل : د أصلها .

(٨) سقط من : الأصل .

المُسْتَفَادُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : أَحَدُهَا ، أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَفَادُ مِنْ ثَمَائِهِ كَرَيْجٍ مَالٍ  
الْجَارَةِ وَنِتَاجِ السَّائِمَةِ ، فَهَذَا يَجِبُ ضَمُّهُ إِلَى مَا عِنْدَهُ مِنْ أَصْلِهِ ، فَيُغْتَبَرُ حَوْلُهُ<sup>(٩)</sup>  
بِحَوْلِهِ . لَا تَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ؛ لِأَنَّهُ تَبَعَ لَهُ مِنْ جَنْبِهِ ، فَأَشَبَهُ الثَّمَاءُ الْمُتَّصِلُ ، وَهُوَ  
زِيَادَةُ قِيَمَةِ غُرُوضِ الْجَارَةِ ، وَيُتَمَنَّى<sup>(١٠)</sup> الْعَيْدَ وَالْجَارِيَةَ . الثَّانِي ، أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَفَادُ  
مِنْ غَيْرِ جَنْبٍ مَا عِنْدَهُ ، فَهَذَا لَهُ حُكْمُ نَفْسِهِ ، لَا يُضْمُّ إِلَى مَا عِنْدَهُ فِي حَوْلٍ وَلَا  
نِصَابٍ ، بَلْ إِنْ كَانَ نِصَابًا اسْتَقْبَلَ بِهِ حَوْلًا وَزَكَاةً ، وَالْأَوَّلُ شَيْءٌ فِيهِ . وَهَذَا قَوْلُ  
جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَمُعَاوِيَةَ ، أَنَّ الزَّكَاةَ تُجِبُ  
فِيهِ جِئْنَ اسْتِفَادَةٍ . قَالَ أَحْمَدُ ، عَنْ<sup>(١١)</sup> غَيْرِ وَاحِدٍ : يُزَكِّيهِ حِينَ يَسْتَفِيدُهُ . وَرَوَى  
بِاسْتِنَادِهِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، قَالَ : كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُعْطِينَا وَيُزَكِّيهِ . وَعَنْ الْأَوْزَاعِيِّ فِي  
مَنْ بَاعَ عَبْدَهُ أَوْ دَارَهُ ، أَنَّهُ يُزَكِّي الثَّمَنَ حِينَ يَقَعُ فِي يَدِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ شَهْرٌ  
يَعْلَمُ ، فَيُؤَخَّرُهُ حَتَّى يُزَكِّيَهُ مَعَ مَالِهِ . وَجُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ عَلَى خِلَافِ هَذَا الْقَوْلِ ؛  
مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ ، وَعُمَرُ ، وَعُثْمَانُ ، وَعَلِيٌّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : عَلَى  
هَذَا جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ ، وَالْخِلَافُ فِي ذَلِكَ شَدِيدٌ ، وَلَمْ يُعْرَجْ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ ،  
وَلَا قَالَ بِهِ أَحَدٌ مِنْ أَيْمَةِ الْفَتَوَى . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ فِي مَنْ بَاعَ دَارَهُ بِعَشْرَةِ آلَافٍ  
دِرْهَمٍ إِلَى سَنَةٍ ، إِذَا قَبِضَ الْمَالُ يُزَكِّيهِ . وَإِنَّمَا تَرَى أَنَّ أَحْمَدَ قَالَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ مَلَكَ  
الدَّرَاهِمَ فِي أَوَّلِ الْحَوْلِ ، وَصَارَتْ دَيْنًا لَهُ عَلَى الْمُشْتَرِي ، فَإِذَا قَبِضَهُ زَكَاةُ لِلْحَوْلِ  
الَّذِي مَرَّ عَلَيْهِ فِي يَمْلِكِهِ ، كَسَائِرِ الدُّيُونِ . وَقَدْ صَرَّحَ بِهَذَا الْمَعْنَى فِي رِوَايَةِ بَكْرِ بْنِ  
عَمِيدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، فَقَالَ : إِذَا كَرَى دَارًا أَوْ عَبْدًا فِي سَنَةٍ بِالْفِ ، فَحَصَلَتْ لَهُ  
الدَّرَاهِمُ وَقَبِضَهَا ، زَكَاةَا إِذَا / خَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ ، مِنْ جِئْنَ قَبِضَهَا ، وَإِنْ كَانَتْ  
عَلَى الْمُكْتَرَى ، فَمَنْ يَوْمَ وَجَبَتْ لَهُ فِيهَا الزَّكَاةُ ، بِمَنْزِلَةِ الدَّيْنِ إِذَا وَجَبَ لَهُ عَلَى

٧٩/٣ ط

(٩) في ١ ، م : ١ : حولا .

(١٠) في ١ ، م : ١ : يشمل .

(١١) في الأصل ، م : ١ : من .

صَاحِبِهِ ، زَكَاةً مِنْ يَوْمٍ وَجَبَ لَهُ . الْقِسْمُ الثَّالِثُ ، أَنْ يَسْتَفِيدَ مَالًا مِنْ جِنْسِ نِصَابٍ عِنْدَهُ ، قَدْ الْعَقَدَ عَلَيْهِ حَوْلَ الزَّكَاةِ بِسَبَبٍ مُسْتَقْبَلٍ ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ لَهُ<sup>(١٢)</sup> أَرْبَعُونَ مِنَ الْعَتَمِ ، مَضَى عَلَيْهَا بَعْضُ حَوْلٍ<sup>(١٣)</sup> ، فَيَشْتَرِي أَوْ يَتَّهَبُ مِائَةً ، فَهَذَا لَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ حَتَّى يَمْضِيَ عَلَيْهِ حَوْلٌ أَيْضًا . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَضُمُّهُ إِلَى مَا عِنْدَهُ فِي الْحَوْلِ ، فَيَزَكِّيهِمَا<sup>(١٤)</sup> جَمِيعًا عِنْدَ تِمَامِ حَوْلِ الْمَالِ الَّذِي كَانَ عِنْدَهُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَوَضًا عَنْ مَالٍ مُزَكَّى ؛ لِأَنَّهُ يَضُمُّ إِلَى جِنْسِهِ فِي النِّصَابِ ، فَوَجَبَ ضَمُّهُ إِلَيْهِ فِي الْحَوْلِ كَالْتَنَاجِ ، وَلِأَنَّهُ إِذَا ضُمَّ فِي النِّصَابِ وَهُوَ سَبَبٌ ، فَضُمُّهُ إِلَيْهِ فِي الْحَوْلِ الَّذِي هُوَ شَرْطٌ أَوَّلَى . وَبَيَّانُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ عِنْدَهُ مِائَتًا ذَرَاهِمَ ، مَضَى عَلَيْهَا نِصْفُ الْحَوْلِ ، فَوَجِبَ لَهُ مِائَةٌ أُخْرَى ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فِيهَا إِذَا تَمَّ حَوْلُهَا ، بِغَيْرِ تَخْلَافٍ ، وَلَوْلَا الْمِائَتَانِ مَا وَجَبَ فِيهَا شَيْءٌ ، فَإِذَا ضُمَّتْ إِلَى الْمِائَتَيْنِ فِي أَصْلِ الْوُجُوبِ فَكَذَلِكَ فِي وَفْتِهِ ، وَلَآنَ إِفْرَادُهُ بِالْحَوْلِ يُفْضِي إِلَى تَشْقِيقِ الْوَاجِبِ فِي السَّائِمَةِ ، وَاخْتِلَافِ أَوْقَاتِ الْوَاجِبِ ، وَالْحَاجَةِ إِلَى ضَبْطِ مَوَاقِيتِ التَّمْلُكِ ، وَمَعْرِفَةِ قَدْرِ الْوَاجِبِ فِي كُلِّ جُزْءٍ مَلَكَهُ ، وَوُجُوبِ الْقَدْرِ الْيَسِيرِ الَّذِي لَا يَتِمَكَّنُ مِنْ إِخْرَاجِهِ ، ثُمَّ يَتَكَرَّرُ ذَلِكَ فِي كُلِّ حَوْلٍ وَوَفْتٍ ، وَهَذَا حَرَجٌ مَدْفُوعٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾<sup>(١٥)</sup> . وَقَدْ اعْتَبَرَ الشَّرْعُ ذَلِكَ بِإِجَابِ غَيْرِ الْجِنْسِ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ ، وَجَعَلَ الْأَوْقَاصَ فِي السَّائِمَةِ ، وَضَمَّ الْأَرْبَاحَ وَالتَّنَاجِ إِلَى حَوْلِ أَصْلِهَا مَقْرُونًا بِدَفْعِ هَذِهِ الْمَفْسَدَةِ ، فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ عِلَّةٌ لِلذَّكَ ، فَيَجِبُ تَعْدِيَةُ الْحُكْمِ إِلَى مَحَلِّ التَّرَاجُعِ . وَقَالَ مَالِكٌ تَكْفُؤُهُ فِي السَّائِمَةِ ؛ دَفْعًا لِلتَّشْقِيقِ فِي<sup>(١٦)</sup> الْوَاجِبِ ، وَكَقَوْلِنَا فِي الْأَثْمَانِ ؛

(١٢) فِي م : ٥ : عِنْدَهُ .

(١٣) فِي أ ، م : ٥ : الْحَوْلِ .

(١٤) فِي الْأَصْلِ : « فَيَزَكِّيهِمَا » .

(١٥) سُورَةُ الْحَجِّ ٧٨ .

(١٦) سَقَطَ مِنْ : أ ، ب ، م .



لَعَدِمَ ذَلِكَ فِيهَا . وَلَنَا ، حَدِيثُ عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ » (١٧) . / وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ (١٨) ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ ، أَنَّهُ قَالَ : مَنْ اسْتَفَادَ مَالًا ، فَلَا زَكَاةَ فِيهِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ . وَرَوَى مَرْفُوعًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، إِلَّا (١٩) أَنَّ التِّرْمِذِيَّ (٢٠) قَالَ : الْمَوْقُوفُ أَصَحُّ ، وَإِنَّمَا رَفَعَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ (٢١) ، بِنِ اسْلَمَ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ وَعَلِيٍّ ، وَابْنِ عَمْرٍ ، وَعَائِشَةَ ، وَعَطَاءٍ ، وَعَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَسَالِمٌ ، وَالنَّخَعِيُّ ، أَنَّهُ لَا زَكَاةَ فِي الْمُسْتَفَادِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ . وَلِأَنَّهُ مَمْلُوكٌ أَصْلًا ، فَيَعْتَبَرُ فِيهِ الْحَوْلُ شَرْطًا ، كَالْمُسْتَفَادِ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِيِّ ، وَلَا تُشْبِهُ هَذِهِ الْأَمْوَالُ الزُّرُوعَ وَالنَّمَارَ ، لِأَنَّهَا (٢٢) «تَتَكَامَلُ ثَمَارُهَا» دُفْعَةً وَاحِدَةً ، وَلِهَذَا لَا تَتَكَرَّرُ الزَّكَاةُ فِيهَا ، وَهَذِهِ ثَمَارُهَا يَنْقَلِبُهَا (٢٣) ، فَاحْتَاجَتْ إِلَى الْحَوْلِ . وَأَمَّا الْأَرْبَاحُ وَالنَّتَاجُ ، فَإِنَّمَا ضُمَّتْ إِلَى أَصْلِهَا ، لِأَنَّهَا تَتَّبِعُ لَهُ ، وَمُتَوَلِّدَةٌ مِنْهُ ، وَلَمْ (٢٤) يُوجَدْ ذَلِكَ فِي مَسْأَلَتِنَا ، وَإِنْ سَلَّمْنَا أَنَّ عِلَّةَ ضَمِّهَا ، مَا ذَكَرُوهُ مِنَ الْخَرَجِ ، فَلَا يُوجَدْ ذَلِكَ فِي مَسْأَلَتِنَا ؛ لِأَنَّ الْأَرْبَاحَ تَكْتَرُّ وَتَتَكَرَّرُ فِي الْأَيَّامِ وَالسَّاعَاتِ ، وَيَعْسُرُ ضَبْطُهَا ، وَكَذَلِكَ النَّتَاجُ ، وَقَدْ يُوجَدْ وَلَا يُشْعَرُ بِهِ ، فَالْمَشَقَّةُ فِيهِ أَثْمٌ ؛ لِكَثْرَةِ تَكَرُّرِهِ ، بِخِلَافِ هَذِهِ الْأَسْبَابِ الْمُسْتَقِلَّةِ ،

(١٧) تقدم غريبه في صفحة ٤٦ .

وفي الأصل بعد هذا زيادة : « وروى ذلك عن النبي ﷺ » .

(١٨) في : باب ما جاء لا زكاة على المال المستفاد حتى يحول عليه الحول ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ٣ / ١٢٥ . كما أخرجه البيهقي ، في : باب لا بعد عليهم بما استفادوه من غير نتائجها حتى يحول عليه الحول ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ٤ / ١٠٣ ، ١٠٤ . والدارقطني ، في : باب وجوب الزكاة بالحول ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ٢ / ٩٢ . والإمام مالك ، في : باب الزكاة في العين من الذهب والورق ، من كتاب الزكاة . الموطأ ١ / ٢٤٦ .

(١٩) في الأصل ، ب : « أنه » .

(٢٠) في م : « يزيد » خطأ .

(٢١) في ب : « يتكامل ثمارها » .

(٢٢) في الأصل : « ينقلبها » .

(٢٣) في م ، ١ : « ولا » .

فإن الميراث والاعتناء والاثهاب ونحو ذلك يندُر ولا يتكرَّر ، فلا يشقُّ ذلك فيه ، وإن شقَّ فهو دون المشقة في الأرباح والتناج ، فيمتنع قياسه عليه ، واليسر فيما ذكرنا أكثر ؛ لأنَّ الإنسان يتخير بين التأخير والتعجيل ، وما ذكروه يتعين عليه التعجيل ، ولا شك أنَّ التَّخِيرَ بين شيئين أيسر من تعيين أحدهما ، لأنَّه مع التَّخِيرِ ، فيختار أيسرها عليه ، وأحبُّهما إليه ، ومع التَّعْيِينِ يَفُوتُهُ ذلك . وأما ضمه إليه في النِّصَابِ ، فَلأنَّ النِّصَابَ مُعْتَبَرٌ لِحُصُولِ الْغَنَى ، وقد حَصَلَ الْغَنَى بِالنِّصَابِ الْأَوَّلِ ، وَالْحَوْلُ مُعْتَبَرٌ لِاسْتِنْمَاءِ<sup>(٢٤)</sup> الْمَالِ ؛ لِيَحْصَلَ أَدَاءُ الزَّكَاةِ مِنَ الرَّجْحِ ، وَلَا يَحْصُلُ ذَلِكَ بِمُرُورِ الْحَوْلِ عَلَى أَصْلِهِ ، فَوَجَبَ أَنْ يُعْتَبَرَ الْحَوْلُ لَهُ .

**فصل :** وَيُعْتَبَرُ وُجُودُ النِّصَابِ فِي جَمِيعِ الْحَوْلِ ، فَإِنْ نَقَصَ الْحَوْلُ نَقْصًا يَسِيرًا ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : بَيَّنْتُ أَنَّ نَقْصَ الْحَوْلِ سَاعَةً / أَوْ سَاعَتَيْنِ مَغْفُورٌ عَنْهُ .<sup>٨٠/٣</sup> وَظَاهِرُ كَلَامِ الْقَاضِي ، أَنَّ النِّقْصَ الْيَسِيرَ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ يَمْتَنَعُ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِي مَنْ لَهُ أَرْبَعُونَ شاةً ، فَمَاتَتْ مِنْهَا شاةٌ وَتَبَحَّتْ أُخْرَى : إِنَّ<sup>(٢٥)</sup> كَانَ التَّنَاجُ وَالْمَوْتُ حَصَلَا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ لَمْ تَسْقُطِ الزَّكَاةُ ؛ لِأَنَّ النِّصَابَ لَمْ يَنْقُصْ ، وَكَذَلِكَ إِنْ تَقَدَّمَ التَّنَاجُ الْمَوْتُ ، وَإِنْ تَقَدَّمَ الْمَوْتُ التَّنَاجُ سَقَطَتِ الزَّكَاةُ ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْحَوْلِ سَقَطَ بِنُقْصَانِ النِّصَابِ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّ كَلَامَ أَبِي بَكْرٍ أَرَادَ بِهِ النِّقْصَ فِي طَرَفِ الْحَوْلِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْقَاضِي أَرَادَ بِالْوَقْتِ الْوَاحِدِ الزَّمَنَ الْمُتَقَارِبَ ، فَلَا يَكُونُ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ اخْتِلَافٌ . وَحُكِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ النِّصَابَ إِذَا كَمَلَ فِي طَرَفِي الْحَوْلِ ، لَمْ يَضُرَّ نَقْصُهُ فِي وَسْطِهِ . وَلَنَا ، أَنَّ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ »<sup>(٢٦)</sup> . يَفْتَضِي مُرُورَ الْحَوْلِ عَلَى جَمِيعِهِ ، وَلَأَنَّ مَا اعْتَبِرَ فِي طَرَفِي الْحَوْلِ

(٢٤) فِي م : ١ وَلَا سِيبَا : تَحْرِيفٌ .

(٢٥) فِي م : ١ إِذَا .

(٢٦) تَقْدِمُ فِي صَفْحَةِ ٤٦ ، ٧٧ . مِنْ رَوَايَةِ عَائِشَةَ وَابْنِ عُمَرَ .

وَأُخْرِجَهُ عَنْ عَلِيٍّ ؛ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي زَكَاةِ السَّائِمَةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١ / ٣٦٢ .  
وَالْإِسْلَامُ أَحَدٌ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١ / ١٤٨ . وَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ مُوَفَّقًا ، فِي : بَابِ وَجُوبِ الزَّكَاةِ بِالْحَوْلِ ، مِنْ كِتَابِ -

اُعْتَبِرَ فِي وَسْطِهِ ، كَالْمِلِكِ وَالْإِسْلَامِ .

**فصل :** وإذا ادَّعى رَبُّ الْمَالِ أَنَّهُ مَا حَالَ الْحَوْلُ عَلَى الْمَالِ ، أَوْ لَمْ يَتِمَّ النُّصَابُ إِلَّا مِنْذُ شَهْرٍ ، أَوْ أَنَّهُ كَانَ فِي يَدَيَّ وَدِيعةً ، وَإِنَّمَا اشْتَرَيْتَهُ مِنْ قَرِيبٍ ، أَوْ قَالَ : يَعْنُهُ فِي الْحَوْلِ ، ثُمَّ اشْتَرَيْتَهُ . أَوْ رُدَّ عَلَيَّ . وَنَحْوَ هَذَا ، مِمَّا يَنْفِي وَجُوبَ الزَّكَاةِ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مِنْ غَيْرِ يَمِينٍ . قَالَ أَحْمَدُ ، فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ : لَا يُسْتَحْلَفُ النَّاسُ عَلَى صَدَقَاتِهِمْ . فَظَاهِرُ هَذَا أَنَّهُ لَا يُسْتَحْلَفُ وَجُوبًا وَلَا اسْتِحْبَابًا ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الزَّكَاةَ عِبَادَةٌ ، فَالْقَوْلُ قَوْلٌ مِنْ تَجِبُ عَلَيْهِ بِغَيْرِ يَمِينٍ ، كَالصَّلَاةِ وَالْكَفَّارَاتِ <sup>(١)</sup> .

٤٢٠ - مسألة : قال : ( وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ الزَّكَاةِ )

وَجُمْلَتُهُ أَنَّهُ مَتَى وَجَدَ سَبَبُ وَجُوبِ الزَّكَاةِ ، وَهُوَ النُّصَابُ الْكَامِلُ ، جَازَ تَقْدِيمُ الزَّكَاةِ . وَبِهَذَا قَالَ الْحَسَنُ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ . وَحَكِيٌّ عَنِ الْحَسَنِ : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ . وَبِهِ قَالَ رَبِيعَةُ ، وَمَالِكٌ ، وَدَاوُدُ ؛ لِأَنَّهُ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « لَا تُؤَدَّى زَكَاةٌ قَبْلَ حُلُولِ الْحَوْلِ » <sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّ الْحَوْلَ أَحَدُ شَرْطَيْ الزَّكَاةِ ، فَلَمْ يَجُزْ تَقْدِيمُ الزَّكَاةِ عَلَيْهِ كَالنُّصَابِ ، / وَلِأَنَّ لِلزَّكَاةِ وَقْتًا ، فَلَمْ يَجُزْ تَقْدِيمُهَا عَلَيْهِ ، كَالصَّلَاةِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَلِيُّ ، أَنَّ الْعَبَّاسَ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي تَعْجِيلِ صَدَقَتِهِ قَبْلَ أَنْ تَحِلَّ ، فَرُخِّصَ لَهُ فِي ذَلِكَ . <sup>(٣)</sup> وَفِي لَفْظٍ : فِي تَعْجِيلِ الزَّكَاةِ ، فَرُخِّصَ لَهُ فِي ذَلِكَ <sup>(٤)</sup> . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٥)</sup> .

٨١٣/١

= الزَّكَاةُ . سنن الدارقطني ٢ / ٩١ .

وأُخرج عن أنس؛ الدارقطني، في: باب وجوب الزكاة بالحول، من كتاب الزكاة. سنن الدارقطني ٢ / ٩١ .

(٧) في الأصل : « والكفارة » .

(١) انظر حديث عائشة وابن عمر ، وتقدم تفريجهما في صفحة ٤٦ ، ٧٧ .

(٢-٣) من : (١) ب . وهذا اللفظ عند الدارقطني .

(٣) في : باب في تعجيل الزكاة ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٧٦ . كما أخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء في تعجيل الزكاة ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحمدي ٣ / ١٩٠ . وابن ماجه ، في : باب تعجيل الزكاة قبل محلها ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٧٢ . والدارمي ، في : باب في تعجيل الزكاة ، من كتاب الزكاة . سنن الدارمي ١ / ٣٨٥ . والدارقطني ، في : باب تعجيل الصدقة قبل الحول ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ٢ / ١٢٣ . والبيهقي ، في : باب تعجيل الصدقة من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ٤ / ١١١ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ١٠٤ .

وقال يعقوب بن شيبة : هو أثبتها إسناده . وروى الترمذي<sup>(٤)</sup> ، عن علي ، عن النبي ﷺ : أنه قال لعمر : « إنا قد أخذنا زكاة العباس عام الأول للعلم » . وفي لفظ قال : « إنا كنا نعمل صدقة العباس لعامنا هذا عام أول<sup>(٥)</sup> » . رواه سعيد عن عطاء ، وابن أبي مليكة ، والحسن بن مسلم ، عن النبي ﷺ مرسلاً ، ولأنه تعجيل لمال وجد سبب وجوبه قبل وجوبه ، فجاز ، كتعجيل قضاء الدين قبل حلول أجله ، وأداء كفارة اليمين بعد الحليف وقبل الحنث ، وكفارة القتل بعد الجرح قبل الزهوق ، وقد سلم مالك تعجيل الكفارة ، وفارق تقديمها قبل<sup>(٦)</sup> النصاب ، لأنه تقديم لها على سببها ، فأشبه تقديم الكفارة على اليمين ، وكفارة القتل على الجرح ، ولأنه ثم<sup>(٧)</sup> قدمها على الشرطين ، وهاهنا قدمها على أحدهما . وقولهم : إن للزكاة وقتاً . قلنا : الوقت إذا دخل في الشيء وقتاً باللسان ، كان له أن يعجله ويترك الإفاق بنفسه ، كالدين المؤجل ، وكمن أدى زكاة مال غائب ، وإن لم يكن على يقين من وجوبها ، ومن الجائز أن يكون المال تأليفاً في ذلك الوقت ، وأما الصلاة والصيام فتعبد مخض ، والتوقيت فيهما غير معقول ، فيجب أن يقتصر عليه .

**فصل :** ولا يجوز تعجيل الزكاة قبل ملك النصاب ، بغير خلاف علمناه . ولو ملك بعض نصاب ، فعجل زكاته ، أو زكاة نصاب ، لم يجز ؛ لأنه تعجل الحكم قبل سببه . وإن ملك نصاباً فعجل زكاته وزكاة ما يستفيده ، وما ينتج منه ، أو يربحه فيه ، أجزأه عن النصاب دون الزيادة . وهذا قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : يجزئه ؛ لأنه تابع لما هو ماله . ولنا ، أنه عجل زكاة مال ليس في ملكه ، فلم / يجز كالنصاب الأول ، ولأن الزائد من الزكاة على زكاة النصاب إنما سببها الزائد في الملك ، وقد<sup>(٨)</sup> عجل الزكاة قبل وجود سببها ، فأشبه ما لو عجل

٨١ / ٣

(٤) في : باب ما جاء في تعجيل الزكاة ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ٣ / ١٩٠ .

(٥) أخرجه الدارقطني ، في : باب تعجيل الصدقة قبل الحلول ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني

٢ / ١٢٣ . والبيهقي ، في : باب تعجيل الصدقة ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ٤ / ١١١ .

(٦) في ١ : على ٤ .

(٧) في م : قد ٤ .

(٨) في م : فقد ٤ .

الزكاة قبل ملك النصاب . وقوله : إنه تابع . قلنا : إنما يتبع في الحول ، فأما في الإيجاب فإن الوجوب ثبت بالزيادة ، لا بالأصل ، ولأنه إنما يصير له حكم بعد الوجود ، فأما قبل ظهوره فلا حكم له في الزكاة .

**فصل :** وإن عجل زكاة نصاب من الماشية ، فتوالدت نصاباً ، ثم ماتت الأمهات وحال الحول على النجاج ، أجزأ المعجل عنها ؛ لأنها دخلت في حول الأمهات ، وقامت مقامها ، فأجزأت زكاتها عنها . فإذا كان عنده أنعمون من العنم ، فعجل عنها شاة ، ثم توالدت أربعين سخله ، وماتت الأمهات ، وحال الحول على السخال ، أجزأت المعجلة عنها ؛ لأنها كانت مجزئة عنها وعن أمهاتها لو بقيت ، فلأن تجزئ عن إحداهما أولى . وإن كان عنده ثلاثون من البقر ، فعجل عنها تبيعاً ، ثم توالدت ثلاثين عجلة ، وماتت الأمهات ، وحال الحول على العجول ، احتمل أن تجزئ عنها ؛ لأنها ثابتة لها في الحول . واحتمل<sup>(٩)</sup> أن لا تجزئ عنها ؛ لأنه لو عجل عنها تبيعاً مع بقاء الأمهات لم تجزئ عنها ، فلأن لا تجزئ عنها إذا كان التفعيل عن غيرها أولى . وهكذا الحكم في مائة شاة إذا عجل عنها شاة فتوالدت مائة ، ثم ماتت الأمهات ، وحال الحول على السخال . وإن توالدت نصفها ، ومات نصف الأمهات ، وحال الحول على الصغار ونصف الكبار ، فإن قلنا بالوجه الأول ، أجزأ المعجل عنهما جميعاً . وإن قلنا بالثاني ، فعليه في الخمسين سخله شاة ؛ لأنها نصاب لم تؤد زكاته . وليس عليه في العجول إذا كانت خمسة عشر شاة ؛ لأنها لم تبلغ نصاباً ، وإنما وجبت الزكاة فيها بناء على أمهاتها التي عجلت زكاتها . وإن ملك ثلاثين من البقر ، فعجل مسنة زكاة لها وليتناجها ، فتبعت عشراً ، أجزأته عن الثلاثين / دون العشر ، ووجب ٨٢ / ٣

(٩) في ١ : ٥ ويحمل .

عليه في العشر رُبْعُ مُسَيِّئَةٍ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تُجْزِئَهُ الْمُسَيِّئَةُ الْمُعَجَّلَةُ عَنِ الْجَمِيعِ ؛ لِأَنَّ الْعَشْرَ تَابِعَةً لِلثَّلَاثِينَ فِي الْوُجُوبِ وَالْحَوْلِ ، فَإِنَّهُ لَوْلَا مِلْكُهُ لِلثَّلَاثِينَ لَمَا وَجَبَ عَلَيْهِ فِي الْعَشْرِ شَيْءٌ . فَصَارَتْ الزِّيَادَةُ عَلَى النَّصَابِ مُنْقَسِمَةً أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ : أَحَدُهَا ، مَا لَا يَتَّبِعُ فِي وُجُوبٍ وَلَا حَوْلٍ ، وَهُوَ الْمُسْتَفَادُ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ ، <sup>(١٠)</sup> فَهَذَا لَا يُجْزِئُ تَعَجُّيلُ زَكَاتِهِ قَبْلَ وُجُودِهِ ، وَكَالِ نَصَابِهِ ، بِغَيْرِ خِلَافٍ . الثَّانِي ، مَا يَتَّبِعُ فِي الْوُجُوبِ دُونَ الْحَالِ ، وَهُوَ الْمُسْتَفَادُ مِنَ الْجِنْسِ بِسَبَبِ مُسْتَقْبَلٍ ، فَلَا يُجْزِئُ تَعَجُّيلُ زَكَاتِهِ أَيْضًا قَبْلَ وُجُودِهِ ، مَعَ الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ . الثَّالِثُ ، مَا يَتَّبِعُ فِي الْحَوْلِ دُونَ الْوُجُوبِ ، كَالنَّسَاجِ وَالرَّبِيعِ إِذَا بَلَغَ نَصَابًا ، فَإِنَّهُ يَتَّبِعُ أَصْلَهُ فِي الْحَوْلِ ، فَلَا يُجْزِئُ التَّعَجُّيلُ عَنْهُ قَبْلَ وُجُودِهِ ، كَالَّذِي قَبْلَهُ . الرَّابِعُ ، مَا يَتَّبِعُ فِي الْوُجُوبِ وَالْحَوْلِ ، وَهُوَ الرَّبْعُ وَالنَّسَاجُ إِذَا لَمْ يَتَّبِعْ نَصَابًا ، فَهَذَا يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهَا ، لَا يُجْزِئُ تَعَجُّيلُ زَكَاتِهِ قَبْلَ وُجُودِهِ ، كَالَّذِي قَبْلَهُ . وَالثَّانِي : يُجْزِئُ ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لَهُ <sup>(١١)</sup> فِي الْوُجُوبِ وَالْحَوْلِ ، فَأُشْبِهَ الْمَوْجُودَ .

**فصل :** إِذَا عَجَّلَ الزَّكَاءَ لِأَكْثَرِ مِنْ حَوْلٍ ، ففیه رِوَايَتَانِ ؛ أَحَدَاهُمَا ، لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ النَّصَّ لَمْ يَرِدْ بِتَعَجُّيلِهَا لِأَكْثَرِ مِنْ حَوْلٍ . وَالثَّانِيَةُ ، يَجُوزُ . وَرَوَى عَنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يُخْرِجَ الرَّجُلُ زَكَاتَ مَالِهِ قَبْلَ حِلِّهَا ، لِثَلَاثِ سِنِينَ ؛ لِأَنَّهُ تَعَجُّيلٌ لَهَا بَعْدَ وُجُودِ النَّصَابِ ، أَشْبَهَ تَقْدِيمَهَا عَلَى الْحَوْلِ الْوَاحِدِ . وَمَا لَمْ يَرِدْ بِهِ النَّصُّ يُقَاسُ عَلَى الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ ، وَلَا نَعْلَمُ لَهُ <sup>(١٢)</sup> مَعْنَى سِوَى أَنَّهُ تَقْدِيمٌ لِلْمَالِ الَّذِي وَجَدَ سَبَبُ وُجُوبِهِ عَلَى شَرْطِ وُجُوبِهِ ، وَهَذَا مُتَحَقِّقٌ فِي التَّقْدِيمِ فِي الْحَوْلَيْنِ ، كَنَحْوِهِ فِي الْحَوْلِ الْوَاحِدِ . فَعَلَى هَذَا إِذَا كَانَ عَنْده أَكْثَرُ مِنَ النَّصَابِ ، فَعَجَّلَ زَكَاتَهُ لِحَوْلَيْنِ ، جَازَ . وَإِنْ كَانَ قَلَرُ النَّصَابِ مِثْلَ مَنْ عَنْده

(١٠-١١) في م : ٥ ولا .

(١١) من : الأصل .

(١٢) سقط من : الأصل ، ب .

أَرْبَعُونَ شَاةً ، فَعَجَلْ شَاتَيْنِ لِحَوْلَيْنِ ، <sup>(١٣)</sup> فَإِنْ كَانَ <sup>(١٤)</sup> الْمُعَجَّلُ مِنْ غَيْرِهِ ، جَازَ .  
وإن أُخْرِجَ شَاةٌ مِنْهُ ، وَشَاةٌ مِنْ غَيْرِهِ ، جَازَ عَنْ الْحَوْلِ الْأَوَّلِ ، وَلَمْ يُجْزَ عَنْ  
الثَّانِي ؛ لِأَنَّ النِّصَابَ نَقَصَ . / فَإِنْ كَمَلَ <sup>(١٥)</sup> بَعْدَ ذَلِكَ ، صَارَ <sup>(١٦)</sup> إِخْرَاجُ زَكَاتِهِ  
وَتَعْجِيلُهُ لَهَا قَبْلَ كَمَالِ نِصَابِهَا ، وَإِنْ أُخْرِجَ الشَّاتَيْنِ جَمِيعًا مِنَ النِّصَابِ ، لَمْ  
تُجِبْ <sup>(١٧)</sup> الزَّكَاةُ فِي الْحَوْلِ الْأَوَّلِ ، إِذَا قُلْنَا : لَيْسَ لَهُ أَرْبَعَاةٌ مَا عَجَّلَهُ ؛ لِأَنَّهُ  
كَاتِلِيفٌ ، فَيَكُونُ النِّصَابُ نَاقِصًا . فَإِنْ كَمَلَ بَعْدَ ذَلِكَ ، اسْتَوْفَى الْحَوْلُ مِنْ  
جِهِنَ كَمَلَ النِّصَابِ ، وَكَانَ مَا عَجَّلَهُ سَابِقًا عَلَى كَمَالِ النِّصَابِ ، فَلَمْ يُجْزَ عَنْهُ .

**فصل :** وَإِنْ عَجَلَ زَكَاةَ مَالِهِ ، فَحَالَ الْحَوْلُ وَالنِّصَابُ نَاقِصَ مِقْدَارَ مَا عَجَّلَهُ ،  
أُجْزَأَتْ عَنْهُ ، وَيَكُونُ حُكْمُ مَا عَجَّلَهُ حُكْمَ الْمَوْجُودِ فِي مِلْكِهِ ، يَتِمُّ النِّصَابُ بِهِ ،  
فَلَوْ زَادَ مَالُهُ حَتَّى بَلَغَ النِّصَابَ أَوْ زَادَ عَلَيْهِ ، وَحَالَ الْحَوْلُ ، أُجْزَأَ الْمُعَجَّلُ عَنْ  
زَكَاتِهِ ؛ لَمَا ذَكَّرْنَا . فَإِنْ نَقَصَ أَكْثَرَ مِمَّا عَجَّلَهُ ، فَقَدْ خَرَجَ بِذَلِكَ عَنْ كَوْنِهِ سَبَبًا  
لِلزَّكَاةِ ، مِثْلَ مَنْ لَمْ يَرْبِعُونَ شَاةً فَعَجَلَ شَاةً ، ثُمَّ ثَلَاثَ أُخْرَى ، فَقَدْ خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ  
سَبَبًا لِلزَّكَاةِ ، فَإِنْ زَادَ بَعْدَ ذَلِكَ لِمَا يَنْتَاجُ أَوْ شَرَاءً مَا يَتِمُّ بِهِ النِّصَابُ ، اسْتَوْفَى  
الْحَوْلُ مِنْ جِهِنَ كَمَلَ <sup>(١٨)</sup> النِّصَابِ ، وَلَمْ يُجْزَ مَا عَجَّلَهُ عَنْهُ ؛ لَمَا ذَكَّرْنَا . وَإِنْ  
زَادَ بَحْثُ يَكُونُ انْضِمَامُهُ إِلَى مَا عَجَّلَهُ يَتَغَيَّرُ بِهِ الْفَرْضُ ، مِثْلَ مَنْ لَهُ مِائَةٌ وَعِشْرُونَ ،  
فَعَجَلَ زَكَاتَهَا شَاةً ، ثُمَّ حَالَ الْحَوْلُ وَقَدْ تُبْجَتْ <sup>(١٩)</sup> سَحْلَةً ، فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ إِخْرَاجُ شَاةٍ  
ثَانِيَةٍ . وَمَا ذَكَّرْنَاهُ قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : مَا عَجَّلَهُ فِي حُكْمِ التَّالِيفِ ،

(١٣-١٤) في ا ، ب ، م : « وكان » .

(١٤) في الأصل : « تكمل » .

(١٥) في م : « وصار » .

(١٦) في ا ، م : « تجز » .

(١٧) في الأصل : « كمال » .

(١٨) في ا ، ب : « كما » .

(١٩) في ا ، م : « أنتجت » .

فقال في المسألة الأولى : لا تجب الزكاة ، ولا يكون المخرج زكاة . وقال في هذه المسألة : لا يجب عليه زيادة ؛ لأن ما عجله زال ملكه عنه ، فلم يحسب من ماله ، كما لو تصدق به تطوعا . ولنا ، أن هذا نصاب تجب فيه الزكاة بحول الحول ، فجاز تعجيلها منه . كما لو كان أكثر من أربعين ، ولأن ما عجله بمنزلة الموجود في إجزائه عن ماله ، فكان بمنزلة الموجود في تعلق الزكاة به ، ولأنها لو لم تعجل كان عليه شاتان ، فكذلك إذا عجلت ؛ لأن التعجيل إنما كان رفقا بالمساكين ، فلا يصير سببا لتقصي حقوقهم ، والتبرع يخرج ما تبرع به عن حكم الوجوب<sup>(٢٠)</sup> في ماله ؛ وهذا في حكم الوجوب<sup>(٢١)</sup> / في الإجزاء عن الزكاة .

**فصل :** وكل موضع قلنا لا يجزئه ما عجله من<sup>(٢٢)</sup> الزكاة ، فإن كان دفعها إلى الفقراء مطلقا ، فليس له الرجوع فيها ، وإن كان دفعها بشرط أنها زكاة معجلة فهل له الرجوع ؟ على وجهين ، يأتي ثوبيهما .

**فصل :** فأما تعجيل العشر من الزرع والثمرة ، فظاهر كلام القاضي : أنه لا يجوز ؛ لأنه قال : كل ما تعلق الزكاة فيه بسببين<sup>(٢٣)</sup> ؛ حول ونصاب ، جاز تعجيل زكاته . فمفهوم هذا أنه لا يجوز تعجيل زكاة غيره ؛ لأن الزكاة معلقة بسبب واحد ، وهو إدراك الزرع والثمرة ، فإذا قدمها قبل وجود سببها ، لكن إن أداها بعد الإدراك ، وقبل يسي الثمرة وتصفية الحب ، جاز . وقال أبو الخطاب : يجوز إخراجها بعد وجود الطلوع والحصر<sup>(٢٤)</sup> ، وتبأت الزرع ، ولا يجوز قبل ذلك ؛ لأن وجود الزرع وإطلاع التحل بمنزلة النصاب ، والإدراك بمنزلة حلول الحول ؛ فجاز تقديمها عليه ، وتعلق الزكاة بالإدراك لا يمنع جواز التعجيل ،

(٢٠) في م : الموجود .

(٢١) في م : عن .

(٢٢) في الأصل : بشيين .

(٢٣) الحصر : أول العنب ما دام حامضا . وحصر كل شيء : حشفه .



بَدَلِيلٍ أَنَّ زَكَاةَ الْفِطْرِ يَتَعَلَّقُ وَجُوبُهَا بِهَلَالِ شَوَّالٍ ، وَهُوَ زَمَنُ الرُّجُوبِ . فَإِذَا ثَبِتَ هَذَا فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا قَبْلَ ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ يَكُونُ قَبْلَ وُجُودِ سَبَبِهَا .

**فصل :** وَإِنْ عَجَّلَ زَكَاةَ مَالِهِ ، ثُمَّ مَاتَ ، فَأَرَادَ الْوَارِثُ الْاِحْتِسَابَ بِهَا عَنْ زَكَاةِ حَوْلِهِ ، لَمْ يَجْزِ . وَذَكَرَ الْقَاضِي وَجْهًا فِي جَوَازِهِ ، بِنَاءً عَلَى مَا لَوْ عَجَّلَ زَكَاةَ عَامَيْنِ . وَلَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ تَعْجِيلٌ لِلزَّكَاةِ قَبْلَ وُجُودِ سَبَبِهَا ، أَشْبَهَ مَا لَوْ عَجَّلَ زَكَاةَ نِصَابٍ لِغَيْرِهِ ، ثُمَّ اشْتَرَاهُ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ سَبَبَ الزَّكَاةِ مِلْكُ النِّصَابِ ، وَمِلْكُ الْوَارِثِ حَادِثٌ ، وَلَا يَنْشِئُ الْوَارِثُ عَلَى حَوْلِ الْمَوْرُوثِ ، وَلِأَنَّهُ لَمْ يُخْرِجِ الزَّكَاةَ ، وَإِنَّمَا أَخْرَجَهَا غَيْرُهُ عَنْ نَفْسِهِ ، وَإِخْرَاجُ الْغَيْرِ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ وِلَايَةٍ وَلَا نِيَايَةٍ لَا يُجْزِئُ وَلَوْ نَوَى ، فَكَيْفَ إِذَا لَمْ يَتَوَّ . وَقَدْ قَالَ أَصْحَابُنَا : لَوْ أَخْرَجَ زَكَاتَهُ وَقَالَ : إِنْ كَانَ مَوْرُوثِي <sup>(٢٤)</sup> قَدْ مَاتَ فَهَذِهِ زَكَاةُ مَالِهِ ، فَبَانَ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ ، لَمْ يَقَعْ الْمَوْقِعُ . وَهَذَا أَبْلَغُ وَلَا يُشْبِهُ هَذَا تَعْجِيلُ زَكَاةِ لِعَامَيْنِ <sup>(٢٥)</sup> ؛ لِأَنَّهُ ثُمَّ <sup>(٢٦)</sup> عَجَّلَ بَعْدَ وُجُودِ السَّبَبِ ، / وَأَخْرَجَهَا بِنَفْسِهِ ، بِخِلَافِ هَذَا . فَإِنْ قِيلَ : فَإِنَّهُ لَمَّا مَاتَ الْمَوْرُوثُ قَبْلَ الْحَوْلِ ، كَانَ لِلْوَارِثِ ارْتِبَاعُهَا ، فَإِذَا لَمْ يَرْتَبِعْهَا اخْتَسَبَ بِهَا كَالَّذِينَ . قُلْنَا : فَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَخْتَسِبَ <sup>(٢٧)</sup> الَّذِينَ عَنْ زَكَاتِهِ لَمْ يَصِحَّ ، وَلَوْ كَانَ لَهُ عِنْدَ رَجُلٍ شَاةٌ مِنْ غَضَبٍ أَوْ قَرْضٍ ، فَأَرَادَ أَنْ يَخْتَسِبَهَا <sup>(٢٨)</sup> عَنْ زَكَاتِهِ ، لَمْ تُجْزِهِ .

٤٢١ — مسألة ؛ قَالَ : ( وَمَنْ قَدَّمَ زَكَاةَ مَالِهِ ، فَأَعْطَاهَا لِمُسْتَحِقِّهَا ، فَمَاتَ الْمُعْطَى قَبْلَ الْحَوْلِ ، أَوْ بَلَغَ الْحَوْلَ وَهُوَ غَنِيٌّ مِنْهَا ، أَوْ مِنْ غَيْرِهَا ، أُجْزَأَتْ عَنْهُ ) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا دَفَعَ الزَّكَاةَ الْمُعَجَّلَةَ إِلَى مُسْتَحِقِّهَا ، لَمْ يَخُلْ مِنْ ارْتَبَعَةٍ

(٢٤) فِي ب : مَوْرُوثِي .

(٢٥) فِي م : الْعَامَيْنِ .

(٢٦) سَقَطَ مِنْ : أ ، ب ، م .

(٢٧) فِي الْأَصْلِ : يَخْتَسِبُ .

(٢٨) فِي الْأَصْلِ : يَخْتَسِبُ .

أقسام : أحدها ، أن لا يتغير الحال ، فإن المدفوع يقع موقته ، ويُجزئ عن المُرْكِي ، ولا يلزمه بدله ، ولا له استرجاعه ، كما لو دفعها بعد وجوبها . الثاني ، أن يتغير حال الآخذ لها ، بأن يموت قبل الحول ، أو يستغني ، أو يرتد قبل الحول . فهذا في حكم القسم الذي قبله ، وبهذا قال أبو حنيفة . وقال الشافعي : لا يُجزئ ؛ لأن ما كان شرطاً للزكاة إذا عديم قبل الحول لم يُجز ، كما لو تلف المال ، أو مات ربه . ولنا ، أنه <sup>(١)</sup> أدى الزكاة إلى مستحقها ، فلم يمنع الإجزاء تغير حاله ، كما لو استغني بها ، ولأنه حتى أداه إلى مستحقه ، فبرئ منه ، كالدين يُعجله <sup>(٢)</sup> قبل أجله ، وما ذكره مقتضى بما إذا استغني بها ، والحكم في الأصل ممنوع ، ثم الفرق بينهما ظاهر ، فإن المال إذا تلف تبين عدم الوجوب ؛ فاشبه ما لو أدى إلى غريمه دrahم يظنها عليه ، فتبين أنها ليست عليه ، وكما لو <sup>(٣)</sup> أدى الضامن الدين ، فبان أن المضمون عنه قد قضا ، وفي مسائلنا الحق واجب ، وقد أخذه مستحقه . القسم الثالث ، أن يتغير حال رب المال قبل الحول بموته أو رده ، أو تلف النصاب ، أو نقصه <sup>(٤)</sup> ، أو بيعه ، فقال أبو بكر : لا يرجع بها على الفقير ، سواء أعلمه أنها زكاة معجلة أو لم يعلمه . قال <sup>(٥)</sup> القاضي : وهو المذهب عندي ؛ لأنها وصلت إلى الفقير فلم يكن له ارتجاعها ، كما لو لم يعلمه ، ولأنها زكاة دفعت إلى مستحقها ، / فلم يجوز استرجاعها ، كما لو تغير حال الفقير وحده . قال أبو عبد الله ابن حنبل : إن كان الدافع لها الساعي ، استرجعها بكل حال ، وإن كان الدافع رب المال ، وأعلمه أنها زكاة معجلة ، رجع بها ، وإن أطلق لم يرجع بها <sup>(٦)</sup> .

٨٤/٣

(١) في ا ، ب ، م نداء : « إذا » .

(٢) في م : « يتعجله » .

(٣) سقط من : م .

(٤) في م : « نفسه » .

(٥) في م : « وقال » .

(٦) سقط من : الأصل ، ب .

وهذا مذهب الشافعي ؛ لأنه مأل دَفَعَهُ عَمَّا يَسْتَحِقُّهُ الْقَابِضُ فِي الثَّانِي ؛ فَإِذَا طَرَأَ مَا يَمْنَعُ الِاسْتِحْقَاقَ ، وَحَبَّ رُدُّهُ ، كَالْأَجْرَةِ إِذَا انْهَدَمَتِ الدَّارُ قَبْلَ السُّكْنَى ، أَمَّا إِذَا لَمْ يُعْلَمْهُ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ تَطَوُّعًا ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هِبَةً ، فَلَمْ يَقْبَلْ قَوْلُهُ فِي الرُّجُوعِ ، فَعَلَى قَوْلِ ابْنِ حَامِدٍ ، إِنْ كَانَتِ الْعَيْنُ بَاقِيَةً لَمْ تَتَغَيَّرْ ، أَخَذَهَا ، وَإِنْ زَادَتْ زِيَادَةً مُتَّصِلَةً ، أَخَذَهَا بِزِيَادَتِهَا ؛ لِأَنَّهَا تَتَّبِعُ<sup>(٧)</sup> فِي الْفُسُوحِ ، وَإِنْ كَانَتْ مُتَفَصِّلَةً ، أَخَذَهَا دُونَ زِيَادَتِهَا ؛ لِأَنَّهَا حَدَثَتْ فِي مِلْكِ الْفَقِيرِ . وَإِنْ كَانَتْ نَاقِصَةً ، رَجَعَ عَلَى الْفَقِيرِ بِالنَّقْصِ ؛ لِأَنَّ الْفَقِيرَ قَدْ مَلَكَهَا بِالْقَبْضِ<sup>(٨)</sup> ؛ فَكَانَ نَقْصُهَا عَلَيْهِ ، كَالْمَبِيعِ إِذَا نَقَصَ فِي يَدِ الْمُشْتَرَى ، ثُمَّ عَلِمَ عَيْبُهُ . وَإِنْ كَانَتْ ثَالِفَةً أَخَذَ قِيَمَتَهَا يَوْمَ الْقَبْضِ ؛ لِأَنَّ مَا زَادَ بَعْدَ ذَلِكَ أَوْ نَقَصَ فَإِنَّمَا هُوَ مِلْكُ الْفَقِيرِ ، فَلَمْ يَضْمَنْهُ ، كَالصَّدَاقِ يَتَلَفُ فِي يَدِ الْمَرْأَةِ . الْقِسْمُ الرَّابِعُ ، أَنْ يَتَغَيَّرَ حَالُهُمَا جَمِيعًا ، فَحُكْمُهُمْ حُكْمُ الْقِسْمِ الَّذِي قَبْلَهُ سَوَاءٌ .

**فصل :** إِذَا قَالَ رَبُّ الْمَالِ : قَدْ أَغْلَمْتُهُ أَنَّهَا زَكَاةٌ مُعَجَّلَةٌ ، فَلْيَ الرُّجُوعُ . فَأُتِيَكَرَ الْإِخْدُ . فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْإِخْدِ ؛ لِأَنَّهُ مُنْكَرٌ ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ الْإِعْلَامِ ، وَعَلَيْهِ الْيَمِينُ . وَإِنْ مَاتَ الْإِخْدُ ، وَاخْتَلَفَ الْمُخْرِجُ وَوَارِثُ الْإِخْدِ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْوَارِثِ ، وَيَحْلِفُ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَنْ مُورَثَهُ<sup>(٩)</sup> أَغْلَمَ بِذَلِكَ . فَأَمَّا مَنْ قَالَ يَعْتَدِمُ الْاسْتِرْجَاعَ ، فَلَا يَمِينٌ وَلَا غَيْرُهَا .

**فصل :** إِذَا تَسَلَّفَ الْإِمَامُ الزَّكَاةَ ، فَهَلَكَتْ فِي يَدِهِ ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ، وَكَانَتْ مِنْ ضَمَانِ الْفُقَرَاءِ . وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَسْأَلَهُ ذَلِكَ رَبُّ الْمَالِ أَوْ الْفُقَرَاءُ أَوْ لَمْ يَسْأَلْهُ أَحَدٌ ؛ لِأَنَّ يَدَهُ كَيْدُ الْفُقَرَاءِ ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : إِنْ تَسَلَّفَهَا مِنْ غَيْرِ سُؤْلِ ضَمِنَهَا ؛

(٧) فِي ١ ، م : « تَتَّبِعُ » .

(٨) فِي ١ ، م : « بِالْقَبْضِ » .

(٩) فِي ب : « مُورَثُهُ » .

لأنَّ الْفُقَرَاءَ رُشِدٌ ، لَا يُؤَلَّى عَلَيْهِمْ ، فَإِذَا قَبِضَ بغيرِ إِذْنِهِمْ ضَمَنَ ، كَالْأَبِ إِذَا قَبِضَ لِإِنِّهِ / الْكَبِيرِ . وَإِنْ كَانَ يَسْأَلُهُمْ كَانَ مِنْ ضَمَانِهِمْ ؛ لِأَنَّهُ وَكَيْلُهُمْ . فَإِنْ<sup>(١٠)</sup> كَانَ يَسْأَلُ أَرْبَابَ الْأَمْوَالِ ، لَمْ يُعْزِئْهُمْ الدَّفْعُ ، وَكَانَ مِنْ ضَمَانِهِمْ ؛ لِأَنَّهُ وَكَيْلُهُمْ . وَإِنْ كَانَ يَسْأَلُهُمَا<sup>(١١)</sup> ففیه وَجْهَانِ ؛ أَصَحُّهُمَا ، أَنَّهُ مِنْ ضَمَانِ الْفُقَرَاءِ . وَلَنَا ، أَنَّ لِلْإِمَامِ وَلَايَةً عَلَى الْفُقَرَاءِ ، بِدَلِيلِ جَوَازِ قَبْضِ الصَّدَقَةِ لَهُمْ بغيرِ إِذْنِهِمْ سَلَفًا وَغَيْرِهِ ، فَإِذَا تَلَفَتْ فِي يَدِهِ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيطٍ ، لَمْ يَضْمَنْ ، كَوَلِيِّ الْيَتِيمِ إِذَا قَبِضَ لَهُ . وَمَا ذَكَرُوهُ يَبْطُلُ بِمَا إِذَا قَبِضَ الصَّدَقَةَ بَعْدَ وَجُوبِهَا ، وَفَارَقَ الْأَبَ فِي حَقِّ وَلَدِهِ الْكَبِيرِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ الْقَبْضُ لَهُ ؛ لِعَدَمِ وَلَايَتِهِ عَلَيْهِ ، وَلِهَذَا يَضْمَنْ مَا قَبَضَهُ لَهُ مِنَ الْحَقِّ بَعْدَ وَجُوبِهِ .

## ٤٢٢ - مسألة ؛ قال : ( وَلَا يُعْزِئُ<sup>(١)</sup> إِخْرَاجُ الزَّكَاةِ إِلَّا بِنِيَّةٍ ) .

<sup>(٢)</sup> «إِلَّا أَنْ يَأْخُذَهَا الْإِمَامُ مِنْ قَهْرًا» . مذهبُ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ أَنَّ النِّيَّةَ شَرْطٌ فِي أَداءِ الزَّكَاةِ ، إِلَّا مَا حَكِي عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ أَنَّهُ قَالَ : لَا تَجِبُ لَهَا النِّيَّةُ ؛ لِأَنَّهَا دَيْنٌ ، فَلَا تَجِبُ لَهَا النِّيَّةُ ، كَسَائِرِ الدِّيُونِ ، وَلِهَذَا يُخْرِجُهَا وَلِيُّ الْيَتِيمِ ، وَيَأْخُذُهَا السُّلْطَانُ مِنَ الْمُمْتَنِعِ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ »<sup>(٣)</sup> . وَأَدَاؤُهَا عَمَلٌ ، وَلَئِنْهَا عِبَادَةٌ تُتَنَوَّعُ إِلَى فَرْضٍ وَنَفْلِ ، فَافْتَقَرَتْ إِلَى النِّيَّةِ كَالصَّلَاةِ ، وَتُفَارِقُ قَضَاءَ الدَّيْنِ ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِعِبَادَةٍ ، وَلِهَذَا يَسْقُطُ بِإِسْقَاطِ مُسْتَحَقِّهِ ، وَلِيُّ الصَّبِيِّ وَالسُّلْطَانُ يَتَوَبَّانِ عِنْدَ الْحَاجَةِ . فَإِذَا ثَبَتَ

(١٠) فِي م : « فَإِذَا » .

(١١) فِي الْأَصْلِ ، م : « يَسْأَلُهُمْ » .

(١) فِي ١ م : « يَجُوزُ » .

(٢-٢) اسْتَعْمَلَ ابْنُ قِدَامَةَ نَصَ الْحَرْقِ الَّذِي بَاقَى فِي الْمَسْأَلَةِ ٤٢٣ .

(٣) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ فِي ١ / ١٥٦ .

هَذَا فَإِنَّ النَّيَّةَ أَنْ يَتَقَيَّدَ أَتَاهَا زَكَاتُهُ ، أَوْ زَكَاةُ مَنْ يُخْرِجُ عَنْهُ . كَالصَّيِّ وَالْمَجْنُونِ ، وَمَحَلُّهَا الْقَلْبُ ؛ لِأَنَّ مَحَلَّ الْاِغْتِقَادَاتِ كُلُّهَا الْقَلْبُ .

**فصل :** ويجوزُ تَقْدِيمُ النَّيَّةِ عَلَى الْأَدَاءِ بِالزَّمَنِ السَّيْرِ ، كَسَائِرِ الْعِبَادَاتِ ؛ وَلَئِنْ هَذِهِ تَجَوُّزُ النَّيَّةِ فِيهَا ، فَاعْتِبَارُ مُقَارَنَةِ النَّيَّةِ لِلْإِخْرَاجِ يُؤَدِّي إِلَى التَّغْيِيرِ بِمَالِهِ ، فَإِنْ دَفَعَ الزَّكَاةَ إِلَى وَكِيلِهِ ، وَتَوَيَّ هُوَ دُونَ الْوَكِيلِ ، جَازَ إِذَا لَمْ تَتَقَدَّمَ نِيَّتُهُ الدَّفْعَ بِزَمَنِ طَوِيلٍ . وَإِنْ تَقَدَّمَ بِزَمَنِ طَوِيلٍ لَمْ يَجْزُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ تَوَيَّ حَالَ الدَّفْعِ إِلَى الْوَكِيلِ ، وَتَوَيَّ الْوَكِيلُ عِنْدَ الدَّفْعِ إِلَى الْمُسْتَحَقِّ ، وَلَوْ تَوَيَّ الْوَكِيلُ وَلَمْ يَتَوَّ الْمَوْكَلُ لَمْ يَجْزُ ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ يَتَعَلَّقُ بِهِ ، وَالْإِجْرَاءُ يَقَعُ عَنْهُ . وَإِنْ دَفَعَهَا إِلَى الْإِمَامِ / نَائِبًا وَلَمْ يَتَوَّ الْإِمَامُ حَالَ دَفْعِهَا إِلَى الْفُقَرَاءِ ، جَازَ ، وَإِنْ طَالَ ؛ لِأَنَّهُ وَكَيْلُ الْفُقَرَاءِ . وَلَوْ تَصَدَّقَ الْإِنْسَانُ بِجَمِيعِ مَالِهِ تَطَوُّعًا وَلَمْ يَتَوَّ بِهِ الزَّكَاةَ ، لَمْ يُجْزِئْهُ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ : يُجْزِئُهُ اسْتِحْسَانًا<sup>(٤)</sup> . وَلَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَوَّ بِهِ الْفَرَضَ ، فَلَمْ يُجْزِئْهُ ، كَمَا لَوْ تَصَدَّقَ بِبَعْضِهِ ، وَكَأَنَّ لَوْ صَلَّى مِائَةَ رَكْعَةٍ وَلَمْ يَتَوَّ الْفَرَضَ بِهَا .

**فصل :** وَلَوْ كَانَ لَهُ مَالٌ غَائِبٌ فَشَكَ فِي سَلَامَتِهِ ، جَازَ لَهُ إِخْرَاجُ الزَّكَاةِ عَنْهُ ، وَكَانَتْ نِيَّةُ الْإِخْرَاجِ صَحِيحَةً ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاؤُهُ . فَإِنْ تَوَيَّ : إِنْ كَانَ مَالِي سَالِمًا فَهَذِهِ زَكَاتُهُ ، وَإِنْ كَانَ تَالِفًا فَهِيَ تَطَوُّعٌ . فَإِنْ سَالِمًا ، أُجْزِئَتْ نِيَّتُهُ ؛ لِأَنَّهُ أُخْلِصَ النَّيَّةَ لِلْفَرَضِ ، ثُمَّ رَتَّبَ عَلَيْهَا الثَّنْفَلَ ، وَهَذَا حُكْمُهَا كَمَا لَوْ لَمْ يَقُلْهُ ، فَإِذَا قَالَهُ لَمْ يَضُرَّ . وَلَوْ قَالَ : هَذَا زَكَاةُ مَالِي الْغَائِبِ أَوْ الْحَاضِرِ . صَحَّ ؛ لِأَنَّ التَّعْيِينَ لَيْسَ بِشَرْطٍ ، بِدَلِيلِ أَنَّ مَنْ لَهُ أَرْبَعُونَ دِينَارًا إِذَا أَخْرَجَ نِصْفَ دِينَارٍ عَنْهَا ، صَحَّ ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ يَقَعُ عَنْ عِشْرِينَ غَيْرِ مُعَيَّنَةٍ . وَإِنْ قَالَ : هَذَا زَكَاةُ مَالِي الْغَائِبِ أَوْ تَطَوُّعٌ . لَمْ يُجْزِئْهُ . ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ . لِأَنَّهُ لَمْ يُخْلِصِ النَّيَّةَ لِلْفَرَضِ . أَشْبَهَ مَا لَوْ قَالَ :

(٤) فِي ١ ، ب ، م ، ن : اسْتِحْسَانًا .

أَصْلَى فَرَضًا أَوْ تَطَوُّعًا . وَإِنْ قَالَ : هَذَا زَكَاةُ مَالِي الْغَائِبِ إِنْ كَانَ سَالِمًا وَإِلَّا فَهُوَ زَكَاةُ لِمَالِي <sup>(٥)</sup> الْحَاضِرِ . أَجْزَأُهُ عَنِ السَّالِمِ مِنْهُمَا . وَإِنْ كَانَا سَالِمَيْنِ فَعَنْ أَحَدِهِمَا ، لِأَنَّ التَّحْيِينَ لَيْسَ بِشَرْطٍ . وَإِنْ قَالَ : زَكَاةُ مَالِي الْغَائِبِ . وَأُطْلِقَ ، فَبِأَنَّ ثَالِفًا ، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَصْرِفَهُ إِلَى زَكَاةٍ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ عَيْنُهُ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ أَعْتَقَ عَبْدًا عَنْ كَفَّارَةِ عَيْنِهَا فَلَمْ يَقَعْ عَنْهَا ، لَمْ يَكُنْ لَهُ صَرْفُهُ إِلَى كَفَّارَةِ أُخْرَى . هَذَا التَّفْرِيعُ فِيمَا إِذَا كَانَتِ الْعَيْنَةُ <sup>(٦)</sup> مِمَّا لَا يَمْنَعُ إِخْرَاجَ زَكَاتِهِ فِي بَلَدِ رَبِّ الْمَالِ ؛ إِمَّا لِقُرْبِهِ ، أَوْ لِكَوْنِ الْبَلَدِ لَا يُوْجَدُ فِيهِ أَهْلُ السُّهُمَانِ ، أَوْ عَلَى الرِّوَايَةِ الَّتِي تَقُولُ بِإِخْرَاجِهَا فِي بَلَدٍ بَعِيدٍ مِنْ بَلَدِ الْمَالِ . وَإِنْ كَانَ لَهُ مُورَثٌ غَائِبٌ فَقَالَ : إِنْ كَانَ مُورَثِي قَدْ مَاتَ ، فَهَذِهِ زَكَاةُ مَالِهِ الَّذِي وَرِثْتُهُ مِنْهُ ، فَبِأَنَّ مَيِّتًا ، لَمْ يُجْزِئْهُ مَا أُخْرِجَ ؛ لِأَنَّهُ يَنْبِئُ عَلَى غَيْرِ أَصْلٍ ، فَهُوَ كَأَلَوْ قَالَ لَيْلَةَ الشُّكِّ : إِنْ كَانَ عَبْدًا مِنْ رَمَضَانَ فَهُوَ قَرْضِي / ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَهُوَ تَقْلٌ .

ط ٨٥/٣

#### ٤٢٣ - مسألة ، قال : ( إِلَّا أَنْ يَأْخُذَهَا الْإِمَامُ مِنْهُ قَهْرًا )

مُقْتَضَى كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، أَنَّ الْإِنْسَانَ مَتَى دَفَعَ زَكَاتَهُ طَوَّعًا لَمْ تُجْزِئْهُ إِلَّا بِنِيتِهِ ، سَوَاءً دَفَعَهَا إِلَى الْإِمَامِ أَوْ غَيْرِهِ ، وَإِنْ أَخَذَهَا الْإِمَامُ مِنْهُ قَهْرًا ، أَجْزَأَتْ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ ؛ لِأَنَّ تَعَذُّرَ النِّيَّةِ فِي حَقِّهِ أَسْقَطَ وَجُوبَهَا عَنْهُ كَالصَّغِيرِ وَالْمَجْنُونِ . وَقَالَ الْقَاضِي : مَتَى أَخَذَهَا الْإِمَامُ أَجْزَأَتْ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ ، سَوَاءً أَخَذَهَا طَوَّعًا أَوْ كَرْهًا . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ أَخْذَ الْإِمَامِ بِمَنْزِلَةِ الْقِسْمِ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ ، فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى نِيَّةٍ ، وَلِأَنَّ الْإِمَامَ وَلَايَةٌ فِي أَخْذِهَا ، وَلِذَلِكَ يَأْخُذُهَا مِنَ الْمُتَمَتِّعِ اتِّفَاقًا ، وَلَوْ لَمْ يُجْزِئْهُ لَمَّا أَخَذَهَا ، أَوْ لَأَخَذَهَا نَائِبًا وَثَلَاثًا حَتَّى يَنْفَدَ مَالُهُ ؛ لِأَنَّ أَخْذَهَا إِنْ كَانَ لِأَجْزَائِهَا فَلَا يَحْصُلُ الْإِجْزَاءُ بِدُونِ النِّيَّةِ ، وَإِنْ كَانَ لَوْجُوبِهَا فَالْوُجُوبُ بَاقٍ بَعْدَ أَخْذِهَا .

(٥) ف م : ١ مالى .

(٦) ف م : ١ العينة .

واختار أبو الخطاب وابن عقيل : أنها لا تُجزئ فيما بينه وبين الله تعالى إلا نيّة ربّ المال ؛ لأنّ الإمام إمّا وكيّله ، وإمّا وكيّل الفقراء ، أو وكيّلهما معاً ، وأى ذلك كان فلا تُجزئ نيّته عن نيّة ربّ المال ، ولأنّ الزكاة عبادة تُحبّ لها النيّة ، فلا تُجزئ عمّن وجبت عليه بغير نيّة ، إذا<sup>(١)</sup> كان من أهل النيّة كالصلاة ، وإمّا أخذت منه مع عدم الإجزاء جرّاسة للعالم الظاهر ، كالصلاة يُجبر عليها ليأتى بصورتها ، ولو صلى بغير نيّة لم يُجزئه عند الله تعالى . قال ابن عقيل : ومعنى قول الفقهاء : يُجزئ عنه . أى فى الظاهر ، بمعنى أنّه لا يطالب بأدائها ثانياً ، كما قلنا فى الإسلام ، فإنّ المرئى يطالب بالشهادة ، فمضى أنى بها حكم بإسلامه ظاهراً ، ومتى لم يكن معتقداً صحيحة ما يلفظ به ، لم يصح إسلامه باطناً . قال<sup>(٢)</sup> : وقول أصحابنا : لا تُقبل ثوبته الزنديق . معناه : لا يسقط عنه القتل الذى توجّه عليه ؛ لعدم علمنا بحقيقة<sup>(٣)</sup> توبته ؛ لأنّ أكثر ما فيه أنّه أظهر إيمانه ، وقد كان طول<sup>(٤)</sup> دهره يظهر إيمانه ، وسير<sup>(٥)</sup> كفره ، فأما عند الله عزّ وجلّ فإنّها تُصحّ إذا علم منه حقيقة الإنابة ، وصدق التوبة ، واعتقاد / الحق . ومن نصر قول الخرقى ، قال : إنّ للإمام ولاية على المُنْتَجِع ، فقامت نيّته مقام نيّته ، كولى اليتيم والمجنون ، وفارق الصلاة ؛ فإنّ النيابة فيها لا تُصحّ ، فلا بدّ من نيّة فاعيلها . وقوله : لا يحلّ من كونه وكيلاً له ، أو وكيلاً للفقراء ، أو لهما . قلنا : بل هو وإل على المالِك ، وأمّا إلحاق الزكاة بالقسمة فغير صحيح ، فإنّ القسمة ليست عبادة ، ولا يُعتبر لها نيّة ، بخلاف الزكاة .

و ٨٦/٣

(١) فى ١ : م : ٥ : إن .

(٢) سقط من : الأصل ، ١ .

(٣) فى الأصل ، ١ : ١ : لحقيقة .

(٤) سقط من : م .

(٥) فى ب ، م : ٥ : وسير .

**فصل : وَاسْتَحَبُّ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَلِيَّ تَفَرُّقَةَ الزَّكَاةِ بِنَفْسِهِ ؛ لِيَكُونَ عَلَى يَقِينٍ مِنْ وَصُولِهَا إِلَى مُسْتَحِقِّهَا ، سَوَاءَ كَانَتْ مِنَ الْأَمْوَالِ الظَّاهِرَةِ أَوِ الْبَاطِنَةِ . قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : أَعْجَبُ إِلَيَّ أَنْ يُخْرِجَهَا ، وَإِنْ دَفَعَهَا إِلَى السُّلْطَانِ .** بِغْنَى<sup>(٦)</sup> **فَهُوَ جَائِزٌ .** وَقَالَ الْحَسَنُ ، وَمَكْحُولٌ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَمَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ : يَضَعُهَا رَبُّ الْمَالِ فِي مَوَاضِعِهَا<sup>(٧)</sup> . وَقَالَ الثَّوْرِيُّ : أَخْلَفَ لَهُمْ ، وَكَذَّبَهُمْ ، وَلَا تُعْطِيهِمْ شَيْئًا ، إِذَا لَمْ يَضَعُوهَا مَوَاضِعَهَا ، وَقَالَ طَاوُوسُ<sup>(٨)</sup> : لَا تُعْطِيهِمْ . وَقَالَ عَطَاءٌ : أَعْطَاهُمْ إِذَا بَضَعُوهَا مَوَاضِعَهَا . فَفَهْمُهُمْ أَنَّهُ لَا يُعْطِيهِمْ إِذَا لَمْ يَكُونُوا كَذَلِكَ . وَقَالَ الشَّعْبِيُّ ، وَابِرٌ : إِذَا رَأَيْتَ الْوَلَاةَ لَا يَغْدِلُونَ ، فَضَعُوهَا فِي أَهْلِ الْحَاجَةِ مِنْ أَهْلِهَا . وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ : ضَعُوهَا فِي مَوَاضِعِهَا ، وَإِنْ أَخَذَهَا السُّلْطَانُ أَجْزَاكَ . وَقَالَ سَعِيدٌ : أُتْبَانَا أَبُو عَوَّانَةَ ، عَنْ مُهَاجِرٍ أَيْ الْحَسَنِ<sup>(٩)</sup> ، قَالَ : أُتَيْتُ أَبَا وَائِلٍ وَأَبَا بَرْدَةَ بِالزَّكَاةِ ، وَهِيَ عَلَى تَيْتِ الْمَالِ ، فَأَخَذَهَا ، ثُمَّ جِئْتُ مَرَّةً أُخْرَى ، فَزَايْتُ أَبَا وَائِلٍ وَحَدَّه . فَقَالَ لِي : رُدُّهَا فَضَعُوهَا مَوَاضِعَهَا . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ : أَمَّا صَدَقَةُ الْأَرْضِ فَيُعْجِبُنِي دَفْعُهَا إِلَى السُّلْطَانِ . وَأَمَّا زَكَاةُ الْأَمْوَالِ كَالْمَوَاشِي ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَضَعَهَا فِي الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ . فَظَاهِرُ هَذَا أَنَّهُ اسْتَحَبَّ دَفْعَ الْعُشْرِ<sup>(١٠)</sup> خَاصَّةً إِلَى الْإِئِمَّةِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعُشْرَ قَدْ ذَهَبَ قَوْماً إِلَى أَنَّهُ مَوْئِنَةُ الْأَرْضِ ، فَهُوَ كَالْخَرَجِ يَتَوَلَّاهُ الْإِئِمَّةُ ، بِخِلَافِ سَائِرِ الزَّكَاةِ . وَالَّذِي رَأَيْتُ فِي « الْجَامِعِ » قَالَ : أَمَّا صَدَقَةُ الْفِطْرِ ، فَيُعْجِبُنِي دَفْعُهَا إِلَى السُّلْطَانِ . ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : قِيلَ لِابْنِ عَمَرَ : إِنَّهُمْ يَقْلُدُونَ بِهَا

(٦) سقط من : م .

(٧) في ١ ، م : « موضعا » .

(٨) سقط من : م .

(٩) في الأصل : « وأى الحسين » .. وهو أبو الحسن النعماني مولاهم ، كوفي ثقة . تهذيب التهذيب

٣٢٤ / ١٠

(١٠) في الأصل : « الأعشار » .



الِكِلَابَ ، وَيَشْرَبُونَ بِهَا الْخُمُورَ ١٩ قال : ادفعها إليهم . وقال ابنُ أبي موسى ، وأبو الخطاب : دَفَعَ الزَّكَاةَ إِلَى الْإِمَامِ الْعَادِلِ أَفْضَلَ . وهو قولُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ . وَمِمَّنْ قال : يَدْفَعُهَا إِلَى الْإِمَامِ ؛ الشَّعْبِيُّ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ ، وَأَبُو زَيْنٍ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ أَعْلَمُ بِمَصَارِفِهَا ، وَدَفْعُهَا إِلَيْهِ يُبَيِّنُ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا ، وَدَفْعُهَا إِلَى الْفَقِيرِ لَا يُبَيِّنُ بَاطِنًا ، لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُسْتَحِقٍّ لَهَا ، وَلأنَّهُ يَخْرُجُ مِنَ الْخِلَافِ ، وَتُرْوَى عَنْهُ التَّهْمَةُ . وَكانَ ابْنُ عَمَرَ يَدْفَعُ زَكَاتَهُ إِلَى مَنْ جَاءَهُ مِنْ سَعَاءِ ابْنِ الزُّبَيْرِ ، أَوْ نَجْدَةَ الْحُرُورِيِّ . وَقَدْ رَوَى عَنْ سُهَيْلٍ<sup>(١١)</sup> ابْنُ أَبِي صَالِحٍ ، قال : أَتَيْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ ، فَقُلْتُ : عِنْدِي مَالٌ ، وَأُرِيدُ أَنْ أَخْرِجَ زَكَاتَهُ ، وَهَؤُلَاءِ الْقَوْمُ عَلَى مَا تَرَى ، فَمَا تَأْمُرُنِي ؟ قال : ادفعها إليهم . فَأَتَيْتُ ابْنَ عَمَرَ ، فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ ، فَأَتَيْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ ، فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ ، فَأَتَيْتُ أَبَا سَعِيدٍ ، فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ<sup>(١٢)</sup> . وَرَوَى<sup>(١٣)</sup> نَحْوَهُ عَنْ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ : لَا يُفَرِّقُ الْأَمْوَالَ الظَّاهِرَةَ إِلَّا الْإِمَامُ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ﴾<sup>(١٤)</sup> . وَلأنَّ أَبَا بَكْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، طَالَبُهُم بِالزَّكَاةِ ، وَقَاتَلَهُمْ عَلَيْهَا ، وَقَالَ : لَوْ مَنَعُونِي عَنَّا قَاتَلْنَا يُودُونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَفَاتَلْتُهُمْ عَلَيْهَا<sup>(١٥)</sup> . وَوَأَقْبَهُ الصَّحَابَةُ عَلَى هَذَا ، وَلأنَّ مَالِ الْإِمَامِ قَبْضُهُ بِحُكْمِ الْوِلَايَةِ ، لَا يَجُوزُ دَفْعُهُ إِلَى الْمُؤَلَّى عَلَيْهِ ، كَوَلِيِّ الْيَتِيمِ . وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ

(١١) في ب : سهل . وهو سهيل ابن أبي صالح ذكوان السمان ، ثبت في الحديث ، أرخ ابن قانع وفاته سنة ثمان وثلاثين ومائة . عذيب التهذيب ٤ / ٢٦٢-٢٦٥ .

(١٢) أخرجه البيهقي ، في : باب الاختيار في دفعها إلى الولي ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ٤ / ١١٥ . وعبد الرزاق ، في : باب موضع الصدقة ودفع الصدقة في مواضعها ، من كتاب الزكاة . المصنف ٤ / ٤٦ . وابن أبي شيبة ، في : باب من قال تدفع الزكاة إلى السلطان ، من كتاب الزكاة . المصنف ٣ / ١٥٦ .

(١٣) في ١ : م : ١ : هروى ٤ .

(١٤) سورة التوبة ١٠٣ .

(١٥) في الأصل : عليه ٤ .

وتقدم كلام أبي بكر في صفحة ٥ .

كالمذهبيين . ولنا ، على جواز دفعها بنفسه ، أنه دفع الحق إلى مستحقه الجائر  
نصرفه . فأجزأه ، كما لو دفع الدين إلى غريمه ، وكزكاة الأموال الباطنية ، ولأنه أخذ  
نوعي الزكاة ، فأشبه التوع الآخر ، والآية تدل على أن للإمام أخذها . ولا خلاف  
فيه ، ومطالبة أي بكر لهم بها ، لكونهم لم يؤدوها إلى أهلها ، <sup>(١٧)</sup> ولو أدوها إلى  
أهلها <sup>(١٨)</sup> لم يقابلهم عليها ؛ لأن ذلك مختلف في إجزائه ، فلا تجوز المقاتلة من  
أجله ، وإنما يطالب الإمام بحكم الولاية والنيابة عن مستحقها <sup>(١٩)</sup> ، فإذا دفعها  
إليهم جاز ؛ لأنهم أهل رشد ، فجاز الدفع إليهم ، بخلاف اليتيم . وأما وجه  
فضيلة دفعها بنفسه ، فلأنه يصل للحق <sup>(٢٠)</sup> إلى مستحقه ، مع توفير أجر العمالة ،  
وصيانة حقه ، عن خطر الحيانة ، ومباشرة / تفريع كربة مستحقها ، وإغنائها  
بها ، مع إعطائها للأولى بها ؛ من محايج أقاربه ، وذوي رحمه ، وصلة رحمه  
بها ، فكان أفضل ، كما لو لم يكن أخذها من أهل العدل . فإن قيل : فالكلام في  
الإمام العادل ، والحيانة <sup>(٢١)</sup> مأمونة في حقه . قلنا : الإمام لا يتولى ذلك بنفسه ،  
وإنما يفوضه إلى نوابه <sup>(٢٢)</sup> ، فلا تؤمن منهم الحيانة ، ثم ربما لا يصل إلى المستحق  
الذي قد علمه المالك من أهله وجيرانه شيء منها ، وهم أحق الناس بصلته وصدقته  
ومواساته . وقولهم : إن أخذ الإمام يبرئه <sup>(٢٣)</sup> ظاهراً وباطناً . قلنا : يتطل هذا  
يدفعها إلى غير العادل ؛ فإنه يبرئه أيضاً ، وقد سلموا أنه ليس بأفضل ، ثم إن  
البراءة الظاهرة تكفي . وقولهم : إنه تزول به التهمة . قلنا : متى أظهرها زالت  
التهمة ، سواء أخرجها بنفسه ، أو دفعها إلى الإمام ، ولا يختلف المذهب أن

٨٧/٣

(١٦-١٧) سقط من : الأصل .

(١٧) في الأصل ، ب : « مستحقها » .

(١٨) ل ١ ، م : « الحق » .

(١٩) في ١ ، م : « إذ الحيانة » .

(٢٠) في م : « سعته » .

(٢١) في الأصل : « يبرأ به » .

دَفَعَهَا إِلَى الْإِمَامِ جَائِزٌ<sup>(٢٢)</sup> ، سَوَاءٌ كَانَ عَادِلًا أَوْ غَيْرَ عَادِلٍ ، وَسَوَاءٌ كَانَتْ مِنَ الْأَمْوَالِ الظَّاهِرَةِ أَوْ الْبَاطِنَةِ ، وَيَبْرَأُ بِدَفْعِهَا سَوَاءٌ تَلَفَتْ فِي يَدِ الْإِمَامِ أَوْ لَمْ تَتَلَفْ ، أَوْ صَرَفَهَا فِي مَصَارِفِهَا أَوْ لَمْ يَصْرِفْهَا ؛ لَمَا ذَكَرْنَا عَنْ الصَّحَابَةِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، وَلَأنَّ الْإِمَامَ نَائِبَ عَنْهُمْ شَرْعًا فَبَرِيءٌ بِدَفْعِهَا إِلَيْهِ ، كَوَلِّيَ الْيَتِيمِ إِذَا قَبَضَهَا لَهُ ، وَلَا يَخْتَلِفُ الْمَذْهَبُ أَيْضًا فِي أَنَّ صَاحِبَ الْمَالِ يَجُوزُ أَنْ يُفَرِّقَهَا بِنَفْسِهِ .

**فصل :** إِذَا أَخَذَ الْخَوَارِجُ وَالْبَغَاةُ الزَّكَاةَ ، أُنْزَلَتْ عَنْ صَاحِبِهَا . وَحَكَى ابْنُ الْمُثَنَّى عَنْ أَحْمَدَ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، فِي الْخَوَارِجِ ، أَنَّهُ يُجْزَى . وَكَذَلِكَ كُلُّ مَنْ أَخَذَهَا مِنَ السَّلَاطِينِ ، أُنْزَلَتْ عَنْ صَاحِبِهَا ، سَوَاءٌ عَدَلَ فِيهَا أَوْ جَارَ ، وَسَوَاءٌ أَخَذَهَا قَهْرًا أَوْ دَفَعَهَا إِلَيْهِ اخْتِيَارًا . قَالَ أَبُو صَالِحٍ : سَأَلْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ ، وَابْنَ عَمْرٍ ، وَجَابِرًا ، وَأَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ ، وَأَبَا هُرَيْرَةَ ، فَقُلْتُ : هَذَا السُّلْطَانُ يَصْنَعُ مَا تَرَوْنَ ، أَفَادْفَعُ إِلَيْهِمْ زَكَاتِي ؟ فَقَالُوا كُلُّهُمْ : نَعَمْ . وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ : يُجْزَى عَنْكَ مَا أَخَذَ مِنْكَ الْعَشَارُونَ . وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ ، أَنَّهُ دَفَعَ صَدَقَتَهُ إِلَى نَجْدَةَ<sup>(٢٣)</sup> . وَعَنْ ابْنِ عَمْرٍ ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ مُصَدَّقِ ابْنِ الزُّبَيْرِ ، وَمُصَدَّقِ نَجْدَةَ ، فَقَالَ : إِلَى أَيُّهِمَا دَفَعْتَ أُجْزَأَ عَنْكَ<sup>(٢٤)</sup> . وَهَذَا قَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ فِيمَا غَلِبُوا عَلَيْهِ . وَقَالُوا : إِذَا / مَرَّ عَلَى الْخَوَارِجِ ، فَعَشَرُوهُ ، لَا يُجْزَى عَنْ زَكَاتِهِ . وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ فِي الْخَوَارِجِ يَأْخُذُونَ الزَّكَاةَ : عَلَى مَنْ أَخَذُوا مِنْهُ الْإِعَادَةَ ؛ لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا بِأَيْمَةٍ ، فَاشْتَبَهُوا قِطَاعَ الطَّرِيقِ<sup>(٢٥)</sup> . وَلَنَا ، قَوْلُ الصَّحَابَةِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، مِنْ غَيْرِ بِخِلَافٍ فِي عَصْرِهِمْ عِلْمَنَاهُ ، فَيَكُونُ إِجْمَاعًا ، وَلَأنَّهُ دَفَعَهَا إِلَى أَهْلِ الْوِلَايَةِ ،

٨٧/٣ ظ

(٢٢) سقط من : م .

(٢٣) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب موضع الصدقة ودفع الصدقة في مواضعها ، من كتاب الزكاة . المصنف ٤ / ٤٨ . وذكره أبو عبيد ، في : الأموال ٥٧٤ .

(٢٤) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب في الرايين يريدان الصدقة من الرجل ، من كتاب الزكاة . المصنف ٣ / ٢٢٣ .

(٢٥) الأموال ٥٧٥ .

فَأَشْبَهَ ذَنْفَهَا إِلَى أَهْلِ الْبَيْتِ .

**فصل :** وإذا ذَفَعَ الزَّكَاةَ اسْتَحَبَّ أَنْ يَقُولَ : اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا مَعْتَمًا ، وَلَا تَجْعَلْهَا مَقْرَمًا ، وَيَحْمَدُ اللَّهُ عَلَى التَّوْفِيقِ لِأَدَائِهَا . فَقَدْ رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا أُعْطِيتُمُ الزَّكَاةَ فَلَا تَسْتَوُوا بِهَا أَنْ تَقُولُوا : اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا مَعْتَمًا ، وَلَا تَجْعَلْهَا مَقْرَمًا » . أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ <sup>(٢٦)</sup> . وَاسْتَحَبَّ لِلْأَخِيذِ أَنْ يَدْعُو لِصَاحِبِهَا ، فيقول : آجَرَكَ اللَّهُ فِيمَا أَعْطَيْتَ ، وَبَارَكَ لَكَ فِيمَا أَنْفَقْتَ ، وَجَعَلَهُ لَكَ طَهُورًا . وَإِنْ كَانَ الدَّفْعُ إِلَى السَّائِي ، أَوْ الْإِمَامِ شُكْرَهُ وَدَعَا لَهُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلَّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾ <sup>(٢٧)</sup> . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى : كَانَ أَبِي مِنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ <sup>(٢٨)</sup> ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَتَاهُ قَوْمٌ بِصَدَقَتِهِمْ ، قَالَ : « اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ فُلَانٍ » . فَأَتَاهُ أَبِي بِصَدَقَتِهِ ، فَقَالَ : « اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢٩)</sup> . وَالصَّلَاةُ هَاهُنَا الدَّعَاءُ وَالتَّيْرِيكُ ، وَلَيْسَ هَذَا بِوَاجِبٍ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ ، قَالَ : « أَعْلِمُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَعْيَانِهِمْ ، فَتَرُدُّ فِي فُقَرَائِهِمْ » . مُتَّفَقٌ

(٢٦) في : باب ما يقال عند إخراج الزكاة ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٧٣ .

(٢٧) سورة التوبة ١٠٣ .

(٢٨) هذا لفظ أبي داود . وكان عبد الله أيضا من أصحاب الشجرة . انظر ترجمته وأبيه في : أسد الغابة ٣ / ١٨٢ ، ٤ / ٨٢ .

(٢٩) أخرجه البخاري ، في : باب صلاة الإمام ودعائه لصاحب الصدقة ، من كتاب الزكاة ، وفي : باب غزوة الحديبية ، من كتاب المغازي ، وفي : باب قول الله تعالى : ﴿ وَصَلَّ عَلَيْهِمْ ﴾ ، وباب هل يصل على غير النبي ﷺ ، من كتاب الدعوات . صحيح البخاري ٢ / ١٥٩ ، ٥ ، ١٥٩ ، ٨ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٦ . ومسلم ، في : الدعاء لمن أتى بصدقته ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٢ / ٧٥٦ ، ٧٥٧ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب دعاء المصدق لأهل الصدقة ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٦٨ . والنسائي ، في : باب صلاة الإمام على صاحب الصدقة ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ٢٢ . وابن ماجه ، في : باب ما يقال عند إخراج الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٧٢ . والبيهقي ، في : باب ما يقول المصدق إذا أخذ الصدقة لمن أخذها منه ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ٤ / ١٥٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٣٥٣-٣٥٥ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ .

عليه (٣٠) . فلم يأمره بالدعاء . ولأن ذلك لا يجب على الفقير المدفوع إليه ،  
فالنائب أولى .

**فصل :** ويجوز دفع الزكاة إلى الكبير والصغير ، سواء أكل الطعام أو لم يأكل .  
قال أحمد : يجوز أن يُعطى زكاته في أجر رضاع لقيط غيره ، هو فقير من الفقراء .  
وعنه : لا يجوز دفعها إلا إلى من أكل الطعام . قال المروزي : كان أبو عبد الله لا  
يرى أن يُعطى الصغير من الزكاة ، إلا أن يطعم الطعام . والأول أصح ؛ لأنه فقير ،  
فجاء الدفع إليه ، كالذي طعم ، ولأنه يحتاج إلى الزكاة لأجر (٣١) رضاعه وكسوته  
وسائر مؤنته (٣٢) ، فيدخل في عموم النصوص ، ويدفع الزكاة إلى / وليه ؛ لأنه  
يقبض حقوقه ، وهذا من حقوقه . فإن لم يكن له ولي ، دفعها إلى من يعنى بأمره ،  
ويقوم به ، من أمه أو غيرها . نص عليه أحمد . وكذلك المسجون ، قال هارون  
الحمال : قلت لأحمد : فكيف يصنع بالصغار ؟ قال : يُعطى أولياؤهم .  
فقلت : ليس لهم ولي . قال : فيعطى من يعنى بأمرهم من الكبار . فرخص في  
ذلك . وقال مهنا : سألت أبا عبد الله : يُعطى من الزكاة المسجون ، والذاهب  
عقله ؟ قال : نعم . قلت : من يقبضها له ؟ قال : وليه . قلت : ليس له ولي ؟  
قال : الذي يقوم عليه . وإن دفعها إلى الصبي العاقل ، فظاهر كلام أحمد أنه يجزيه .  
قال المروزي : قلت لأحمد : يُعطى غلاماً يتيماً من الزكاة ؟ قال : نعم . قلت :  
فإنني أخاف أن يضيعه . قال : يدفعه إلى من يقوم بأمره . وقد روى  
الدارقطني (٣٣) ، بإسناده عن أبي جحيفة ، قال : بعث رسول الله ﷺ فينا (٣٤)

(٣٠) تقدم ترجمته في صفحة ٥ .

(٣١) ق ب : لأجله .

(٣٢) ق ا م : حواتمه .

(٣٣) ق : باب الحث على إخراج الصدقة وبيان قسمتها ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ٢ / ١٣٦ .

كما أخرجه الترمذي ، ق : باب ما جاء أن الصدقة تؤخذ من الأغنياء فتدفع إلى الفقراء ، من أبواب الزكاة .

عارضه الأحوذى ٣ / ١٤٨ .

(٣٤) من : ب ، وسنن الدارقطني .

سَاعِيًا ، فَاتَّخَذَ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيَانَا قَرْدَهَا فِي فَقْرَانَا ، وَكُنْتُ غُلَامًا يَتِيمًا لَا مَالَ لِي ، فَأَعْطَانِي قَلُوصًا<sup>(٣٥)</sup> .

**فصل :** وَإِذَا دَفَعَ الزَّكَاةَ إِلَى مَنْ يَظُنُّهُ فَقِيرًا ، لَمْ يَحْتَجْ إِلَى إِعْلَامِهَا أَنَّهَا زَكَاةٌ . قَالَ الْحَسَنُ : أَتُرِيدُ أَنْ تُفَرِّعَهُ ، لَا تُحْبِرُهُ ؟ وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ : قُلْتُ لِأَحْمَدَ : يَدْفَعُ الرَّجُلُ الزَّكَاةَ إِلَى الرَّجُلِ ، فَيَقُولُ : هَذَا مِنَ الزَّكَاةِ . أَوْ يَسْكُتُ ؟ قَالَ : وَلِمَ يَسْكُتُهُ بِهَذَا الْقَوْلِ ؟ يُعْطِيهِ وَيَسْكُتُ ، وَمَا حَاجَتُهُ إِلَى أَنْ يُفَرِّعَهُ ؟

٤٢٤ - مسألة ؛ قَالَ : ( وَلَا يُعْطَى مِنَ الصَّدَقَةِ الْمَفْرُوضَةِ لِلْوَالِدَيْنِ ، وَإِنْ غَلَوْا ، وَلَا لِلْوَلَدِ ، وَإِنْ سَقَلَ )

قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّرِ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الزَّكَاةَ لَا يَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَى الْوَالِدَيْنِ ، فِي الْحَالِ الَّتِي يُجَبِّرُ الدَّافِعُ إِلَيْهِمْ عَلَى التَّفَقُّعِ عَلَيْهِمْ ، وَلَئِنْ دَفَعَ زَكَاتَهُ إِلَيْهِمْ تُغْنِيهِمْ عَنْ تَفَقُّعِهِ ، وَتُسْقِطُهَا عَنْهُ ، وَيُعَوِّدُ نَفْعَهَا إِلَيْهِ ، فَكَأَنَّهُ دَفَعَهَا إِلَى نَفْسِهِ ، فَلَمْ تُحْزَرْ ، كَمَا لَوْ قَضَى بِهَا دَيْنُهُ ، وَقَوْلُ الْخُرَقِيِّ : « لِلْوَالِدَيْنِ » يَعْنِي الْأَبَ وَالْأُمَّ . وَقَوْلُهُ : « وَإِنْ غَلَوْا » يَعْنِي آبَاءَهُمَا وَأُمَّهَاتُهُمَا ، وَإِنْ ارْتَفَعَتْ دَرَجَتُهُمْ مِنَ الدَّافِعِ ، كَأَبَوَيِ الْأَبِ ، وَأَبَوَيِ الْأُمِّ ، وَأَبَوَي كُلِّ / وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَإِنْ عَلَتْ دَرَجَتُهُمْ ، مَنْ يَرِثُ مِنْهُمْ وَمَنْ لَا يَرِثُ . وَقَوْلُهُ : « وَالْوَلَدِ وَإِنْ سَقَلَ » يَعْنِي وَإِنْ نَزَلَتْ دَرَجَتُهُ مِنْ أَوْلَادِهِ الْبَيْنِ وَالْبَنَاتِ ، الْوَارِثِ وَغَيْرِ الْوَارِثِ . نَصُّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، فَقَالَ : لَا يُعْطَى الْوَالِدَيْنِ مِنَ الزَّكَاةِ ، <sup>(١)</sup> « وَلَا الْوَلَدَ » وَلَا وَلَدَ الْوَلَدِ ، وَلَا الْجَدَّ وَلَا الْجَدَّةَ وَلَا وَلَدَ الْبَنَتِ ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « إِنْ أَبْنَى هَذَا سَيِّدٌ »<sup>(٢)</sup> . يَعْنِي الْحَسَنَ ، فَجَعَلَهُ ابْنَهُ ، وَلَأَنَّهُ مِنْ عَمُودِي

ظ ٨٨/٣

(٣٥) القلوص من الإبل : الفئحة المجتمعة الخلق .

(١-٢) سقط من : ١ ، م .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب قول النبي ﷺ للحسن ... ، من كتاب الصلح ، وفي : باب علامات النبوة في الإسلام ، من كتاب المناقب ، وفي : باب الحسن والحسين ، من كتاب فضائل الصحابة ، وفي : باب قول =

تَسْبِيهِ ، فَأَشْبَهَ الْوَارِثَ ، وَلَأنَّ بَيْنَهُمَا قَرَابَةً جُزْئِيَّةً وَبَعْضِيَّةً ، بِخِلَافِ غَيْرِهَا .

**فصل :** فَأَمَّا سَائِرُ الْأَقْرَابِ ، فَمَنْ لَا يُورَثُ مِنْهُمْ يَجُوزُ دَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَيْهِ ، سَوَاءً كَانَ انْتِفَاءُ الْإِرْثِ لِانْتِفَاءِ سَبَبِهِ ، لِكَوْنِهِ بَعِيدَ الْقَرَابَةِ مِمَّنْ لَمْ يُسَمَّ اللَّهُ تَعَالَى وَلَا رَسُولُهُ ﷺ لَهُ مِيرَاثًا ، أَوْ كَانَ لِمَانِعٍ ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ مَحْجُوبًا عَنِ الْمِيرَاثِ ، كَالأَخِ الْمَحْجُوبِ بِالْأَبْنِ أَوْ الْأَبِ<sup>(٣)</sup> ، وَالْعَمِّ الْمَحْجُوبِ بِالْأَخِ وَابْنِهِ وَإِنْ نَزَلَ ، فَيَجُوزُ دَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا قَرَابَةَ جُزْئِيَّةً بَيْنَهُمَا وَلَا مِيرَاثَ ، فَأَشْبَهَا الْأَجَانِبَ ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا مِيرَاثَ كَالْأَعْمُوَيْنِ اللَّذَيْنِ يَرِثُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْآخَرَ ، فَفِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا : يَجُوزُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا دَفْعُ زَكَاتِهِ إِلَى الْآخَرِ ، وَهِيَ الظَّاهِرَةُ عَنْهُ ، رَوَاهَا عَنْهُ الْجَمَاعَةُ ، قَالَ فِي رِوَايَةِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، وَقَدْ سَأَلَهُ : يُعْطَى الْأَعْمَى وَالْأَتَمُّ وَالْحَالَّةُ مِنَ الزَّكَاةِ ؟ قَالَ : يُعْطَى كُلُّ الْقَرَابَةِ إِلَّا الْأَبَوَيْنِ وَالزَّوْجَ . وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : هُوَ الْقَوْلُ عِنْدِي ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « الصَّدَقَةُ عَلَى الْمَسْكِينِ صَدَقَةٌ ، وَهِيَ لِذِي الرَّحِمِ اثْنَانِ ؛ صَدَقَةٌ وَصِلَةٌ »<sup>(٤)</sup> . فَلَمْ يَشْتَرِطْ نَافِلَةً وَلَا فَرِيضَةً ، وَلَمْ يَفَرِّقْ بَيْنَ الْوَارِثِ وَغَيْرِهِ . وَلَأنَّهُ لَيْسَ مِنْ عَمُودَى تَسْبِيهِ ، فَأَشْبَهَ الْأَجَنِيِّ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، لَا يَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَى الْمَوْرُوثِ . وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِ الْحَرَقَمِيِّ ، لِقَوْلِهِ : « وَلَا يَمَنْ تَلَزَمَهُ مَوْتُهُ »

---

= النسي ﷺ للحسن ... ، من كتاب الفتن . صحيح البخارى ٣ / ٢٤٤ ، ٤ / ٢٤٩ ، ٥ / ٣٢ ، ٩ / ٧١ . وأبو داود ، فى : أول كتاب المهدي ، وفى : باب ما يدل على ترك الكلام فى الفتنة ، من كتاب السنة . سنن أبى داود ٢ / ٤٢٣ ، ٥١٩ . والترمذى ، فى : باب مناقب الحسن والحسين عليهما السلام ، من أبواب المناقب . عارضة الأحوذى ١٣ / ١٩٤ . والنسائى ، فى : باب مخاطبة الإمام رعيته وهو على المنبر ، من كتاب الجمعة . المجتبى ٣ / ٨٨ .

(٣) فى الأصل : « والأب » . وفى ١ : « أو لأب » .

(٤) أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى الصدقة على ذى القرابة ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ٣ / ١٦٠ . والنسائى ، فى : باب الصدقة على الأقارب ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ٦٩ . وابن ماجه ، فى : باب فضل الصدقة ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٩١ . والدارمى ، فى : باب الصدقة على القرابة ، من كتاب الزكاة . سنن الدارمى ١ / ٣٩٧ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤ / ١٧ ، ١٨ ، ٢١٤ .

وعلى الوارث مؤنة الموروث ؛ لأنه يلزمه مؤنته ، فيغنيه بزكاته عن مؤنته ، ويعود  
 نفع زكاته إليه ، فلم يجز ، كدفعها إلى والده ، أو قضاء دينه بها . والحديث  
 يحتمل صدقة التطوع ، فيحمل عليها . فعلى هذا إن كان أحدهما يرث الآخر ، ولا  
 يرثه الآخر ، كالعمة / مع ابن أخيها ، والعقيق مع ابن<sup>(٥)</sup> مغيبة ، فعلى الوارث  
 منهما نفقة موروثه<sup>(٦)</sup> ، وليس له دفع زكاته إليه ، وليس على الموروث منهما نفقة  
 وارثه ، ولا يمنع من دفع زكاته إليه ، لإتفاء مقتضى المنع . ولو كان الأخوان  
 لأحدهما ابن ، والآخر لا ولد له ، فعلى أبن الابن نفقة أخيه ، وليس له دفع زكاته  
 إليه ، وللبدي<sup>(٧)</sup> لا ولد له ، له دفع زكاته إلى أخيه ، ولا يلزمه نفقته ؛ لأنه  
 محجوب عن ميراثه . ونحو هذا قول الثوري . فأما ذوو الأرحام في الحال التي  
 يرثون فيها ، فيجوز دفعها إليهم ، في ظاهر المذهب ؛ لأن قرابتهم ضعيفة ، لا يرث  
 بها مع عصبية ، ولا ذى فرض ، غير أحد الزوجين ، فلم تمنع دفع الزكاة ، كقرابة  
 سائر المسلمين ، فإن ماله يصير إليهم ، إذا لم يكن له وارث .

## ٤٢٥ - مسألة ؛ قال : ( ولا للزوج ، ولا للزوجة )

أما الزوجة فلا يجوز دفع الزكاة إليها إجماعاً . قال ابن المنذر : أجمع أهل  
 العلم على أن الرجل لا يعطى زوجته من الزكاة ؛ وذلك لأن نفقتها واجبة عليه ،  
 فستغني بها عن أخذ الزكاة ، فلم يجز دفعها إليها ، كما لو دفعها إليها على سبيل  
 الإنفاق عليها . وأما الزوج ، ففيه روايتان : إحداهما ، لا يجوز دفعها إليه . وهو  
 اختيار أبي بكر ، ومذهب أبي حنيفة ؛ لأنه أحد الزوجين ، فلم يجز للآخر دفع  
 زكاته إليه كالآخر ، لأنها تستغني بدفعها إليه ؛ لأنه إن كان عاجزاً عن الإنفاق عليها ،

(٥) سقط من : أ ، ب ، م .

(٦) في أ ، م : مورثه .

(٧) في أ ، م : ولدي .



تَمَكَّنَ بِأَخْذِ الزَّكَاةِ مِنَ الْإِنْفَاقِ ، فَيَلْزِمُهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَاجِزًا ، وَلَكِنَّهُ أَيْسَرَ بِهَا ، لَزِمَتْهُ نَفَقَةُ الْمُسِيرِينَ ، فَتَنْتَفِعُ بِهَا فِي الْحَالَيْنِ ، فَلَمْ يَجُزْ لَهَا ذَلِكَ ، كَمَا لَوْ دَفَعْتُهَا فِي أَجْرَةِ دَارٍ ، أَوْ نَفَقَةِ رَقِيقِهَا أَوْ بَهَائِمِهَا . فَإِنْ قِيلَ : فَيَلْزَمُ عَلَى هَذَا الْغَرِيمِ ؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ دَفْعُ زَكَاتِهِ إِلَى غَرِيبِهِ ، وَيَلْزَمُ الْإِجْدُ بِذَلِكَ وَفَاءَ ذَيْنِهِ ؛ فَيَنْتَفِعُ الدَّافِعُ بِدَفْعِهَا إِلَيْهِ . قُلْنَا : الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا مِنْ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا ، أَنَّ حَقَّ الزَّوْجَةِ فِي النَّفَقَةِ أَكْثَرُ مِنْ حَقِّ الْغَرِيمِ ، بِدَلِيلِ أَنَّ نَفَقَةَ الْمَرْأَةِ مُقَدَّمَةٌ فِي مَالِ الْمُفْلِسِ عَلَى آدَاءِ ذَيْنِهِ ، وَأُتَاهَا / تَمْلِكُ أَحَدَهَا مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ عِلْمِهِ ، إِذَا امْتَنَعَ مِنْ آدَائِهَا . وَالثَّانِي ، أَنَّ الْمَرْأَةَ تَنْتَبِضُ فِي مَالِ زَوْجِهَا بِحُكْمِ الْعَادَةِ ، وَيُعَدُّ مَالُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَالًا لِلْآخَرِ ، وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ ، فِي عَبْدٍ سَرَقَ مِرَاةَ امْرَأَةٍ سَيِّدِهِ : عَبْدُكُمْ سَرَقَ مَالَكُمْ . وَلَمْ يَقْطَعُهُ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَمْرِو . وَكَذَلِكَ لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِصَاحِبِهِ ، بِخِلَافِ الْغَرِيمِ مَعَ غَرِيبِهِ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، يَجُوزُ لَهَا دَفْعُ زَكَاتِهَا إِلَى زَوْجِهَا . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، وَابْنِ الْمُثَنِّبِ ، وَطَائِفَةٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ لِأَنَّ زَيْنَبَ امْرَأَةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَتْ : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ، إِنَّكَ أَمَرْتَ الْيَوْمَ بِالصَّدَقَةِ ، وَكَانَ عِنْدِي حُلِيٌّ لِي ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَصْذَقَ بِهِ ، فَرَعِمَ ابْنُ مَسْعُودٍ أَنَّهُ هُوَ وَوَلَدَهُ أَحَقُّ مَنْ تُصْذَقُ عَلَيْهِمْ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « صَدَقَ ابْنُ مَسْعُودٍ ، زَوْجُكِ وَوَلَدُكَ أَحَقُّ مَنْ تُصْذَقُ بِهِ عَلَيْهِمْ » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ <sup>(١)</sup> . وَرَوَى أَنَّ امْرَأَةَ عَبْدِ اللَّهِ سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ بَنِي أَخٍ لَهَا أَتَيَا فِي جِحْرٍ ، أَمَّا عَلَيْهِمْ زَكَاتُهَا ؟ قَالَ : « نَعَمْ » <sup>(٢)</sup> . وَرَوَى الْجَوْزْجَانِيُّ ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَطَاءٍ ، قَالَ : أَتَيْتِ النَّبِيَّ ﷺ امْرَأَةً ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ عَلَيَّ نَذْرًا أَنْ أَصْذَقَ بَعْشَرِينَ دِرْهَمًا ، وَإِنْ لِي زَوْجًا فَقِيرًا ، أَفِيَجْزِي عَنِّي أَنْ أُعْطِيَهُ ؟ قَالَ : « نَعَمْ ، لَكَ كِفْلَانِ » <sup>(٣)</sup> مِنْ

(١) في : باب الزكاة على الأقارب ، من كتاب الزكاة . صحيح البخاري ١٤٩ / ٢ .

(٢) أخرجه ابن ماجه ، في : باب الصدقة على ذى القرابة ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٨٧ .

(٣) الكفل : النصيب .

الآخر . ولأنه لا تجب نفقته ، فلا يمنع دفع الزكاة إليه ، كالأجنبي ، وفارق الزوجة ، فإن نفقتها واجبة عليه ، ولأن الأصل جواز الدفع ، لدخول الزوج في عموم الأصناف المسمين في الزكاة ، وليس في المنع نص ولا إجماع ، وقياسه على من ثبت المنع في حقه غير صحيح ؛ لوضوح الفرق بينهما ، فيبقى جواز الدفع ثابتاً ، والاستدلال بهذا أقوى من الاستدلال بالتصويص ، ليضعف دلالتها ، فإن الحديث الأول في صدقة التطوع ، لقولها : أرذت أن أتصدق بحلي لي . ولا تجب الصدقة بالحلي ، وقول النبي ﷺ : « زورك ولذك أحق من تصدقت به عليهم » . والولد لا تدفع إليه الزكاة . والحديث الثاني ، ليس فيه ذكر الزوج ، وذكر الزكاة فيه غير محفوظ . قال أحمد : من ذكر الزكاة فهو عندي غير محفوظ ، إنما ذاك صدقة من غير الزكاة ، كذا قال الأعمش ، فأما الحديث الآخر فهو مرسل ، وهو في التذير .

٩٠/٣

**فصل :** فإن كان في عائلته من لا يجب عليه الإنفاق عليه كتيبم أجنبي ، فظاهر كلام أحمد أنه لا يجوز له دفع زكاته إليه ؛ لأنه ينتفع بدفعها إليه ، لإغنائه بها عن مؤنته . والصحيح ، إن شاء الله ، جواز دفعها إليه ؛ لأنه داخل في أصناف المستحقين للزكاة ، ولم يرد في منعه نص ولا إجماع ولا قياس صحيح ، فلا يجوز إخراجها من عموم النص بغير دليل ، وإن توهم أنه ينتفع بدفعها إليه ، قلنا : قد لا ينتفع به ، فإنه يصرفها في مصالحه التي لا يقوم بها الدافع ، وإن قدر الانتفاع فإنه نفع لا يسقط به واجب عليه ، ولا يجتلب به مال إليه ، فلم يمنع ذلك الدفع ، كما لو كان يصله تبرعاً من غير أن يكون من عائلته .

**فصل :** وليس لمخرج الزكاة شراؤها ممن صارت إليه . وروى ذلك عن الحسن ، وهو قول قتادة ، ومالك . قال أصحاب مالك : فإن اشتراها لم ينقص البيع . وقال الشافعي وغيره : يجوز ؛ لقول النبي ﷺ : « لا تجل الصدقة لغني » ،

إِلَّا لِخَمْسَةٍ؛ رَجُلٍ ابْتِغَاءَ بِمَالِهِ<sup>(٤)</sup>. وَرَوَى سَعِيدٌ، فِي «سُنَنِهِ» أَنَّ رَجُلًا تَصَدَّقَ عَلَى أُمِّهِ بِصَدَقَةٍ ثَمَّ مَاتَتْ، فَسَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «قَدْ قَبِلَ اللَّهُ صَدَقَتَكَ، وَرَدَّهَا إِلَيْكَ الْغَيْرَاثُ»<sup>(٥)</sup>. وَهَذَا فِي مَعْنَى شِرَائِهَا. وَلَأنَّ مَا صَحَّ أَنْ يُمْلِكَ إِزْنًا، صَحَّ أَنْ يُمْلِكَ<sup>(٦)</sup> ابْتِغَاءًا، كَسَائِرِ الْأُمُوالِ. وَلَنَا، مَا رَوَى عُمَرُ، أَنَّهُ قَالَ: حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَضَاعَهُ الَّذِي كَانَ عِنْدَهُ، وَطَنَنْتُ أَنَّهُ بَائِعُهُ<sup>(٧)</sup> بِرُخْصٍ، فَأَزِدْتُ أَنْ أَشْتَرِيَهُ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «لَا تَبْتِعْهُ، وَلَا تُعَدِّ فِي صَدَقَتِكَ وَلَوْ أَعْطَاكَهُ / يَدْرَهُمْ، فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَالْكَلْبِ يُمُودُ فِي قَيْسِهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٨)</sup>. ٩٠/٣ ط

(٤) بَأَى الحديث بتمامه في أثناء مسألة ٤٢٧ .

وأخرجه أبو داود ، في : باب من يجوز له أخذ الصدقة وهو غني ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٨٠ . وابن ماجه ، في : باب من تحمل له الصدقة ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٩٠ . والإمام مالك ، في : باب أخذ الصدقة ومن يجوز له أخذها ، من كتاب الزكاة . الموطأ ١ / ٢٦٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٥٦ .

(٥) أخرج نحوه ؛ مسلم ، في : باب قضاء الصيام عن الميت ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٢ / ٨٠٥ . وأبو داود ، في : باب من تصدق بصدقة ثم ورثها ، من كتاب الزكاة ، وفي : باب ما جاء في الرجل يهب الهبة ثم يوصي له بها أو يرثها ، من كتاب الوصايا ، وفي : باب في قضاء النذر عن الميت ، من كتاب الأيمان . سنن أبي داود ١ / ٣٨٥ ، ٢ / ١٠٥ ، ٢١٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في المتصدق يرث صدقته ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ٣ / ١٧٣ . والبيهقي ، في : باب من قال يجوز الاتيان مع الكراهة ... ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ٤ / ١٥١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٣٤٩ ، ٣٥١ ، ٣٦١ .

(٦) في ب : «يملكه» .

(٧) في ١ ، م : «باعه» .

(٨) أخرجه البخاري ، في : باب هل يشتري صدقته ... ، من كتاب الزكاة ، وفي : باب لا يحل لأحد أن يرجع في هبته وصدقته ، وباب إذا حمل رجل على فرس فهو كالعمرى والصدقة ، من كتاب الهبة ، وفي : باب وقف الدواب والكرام والعروض والضعامت ، من كتاب الوصايا ، وفي : باب الجعائل والحملان في السبيل ، وباب إذا حمل على فرس فرأها يتابع ، من كتاب الجهاد . صحيح البخاري ٢ / ١٥٧ ، ٣ / ٢١٥ ، ٢١٨ ، ٤ / ١٥ ، ٦٤ ، ٧١ . ومسلم ، في : باب كراهية شراء الإنسان ما تصدق به من تصدق عليه ، من كتاب الهبات . صحيح مسلم ٣ / ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب الرجل يتابع صدقته ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٦٩ . والترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية العود في الصدقة ، من أبواب =

فإن قيل : يَحْتَمِلُ أَنَّهَا كَانَتْ حَيْسًا<sup>(٩)</sup> فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمَنَعَهُ لَذَلِكَ . قُلْنَا : لَوْ كَانَتْ حَيْسًا<sup>(٩)</sup> لَمَا بَاعَهَا الَّذِي<sup>(١٠)</sup> هِيَ<sup>(١١)</sup> فِي يَدِهِ ، وَلَا هُمْ عَمُرُ بِشِيرَائِهَا ، بَلْ كَانَ يَنْكِرُ عَلَى الْبَائِعِ وَيَمْنَعُهُ ، فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ يُعْرِئُ عَلَى مُنْكَرٍ ، فَكَيْفَ يَفْعَلُهُ ، وَيُعِينُ عَلَيْهِ . وَلَئِنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَا أَنْكَرَ بَيْعَهَا ، إِنَّمَا أَنْكَرَ عَلَى عَمَرِ الشَّرَاءِ ، مُعْلَلًا بِكَوْنِهِ عَائِدًا فِي الصَّدَقَةِ . الثَّانِي ، أَنَّنَا نَحْتَاجُ بِعُمُومِ اللَّفْظِ مِنْ غَيْرِ تَنْظُرٍ إِلَى خُصُوصِ السَّبَبِ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا تُعَدُّ فِي صَدَقَتِكَ » أَيْ بِالشَّرَاءِ « فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْتِهِ » . وَالْأَخْذُ بِعُمُومِ اللَّفْظِ أَوْلَى مِنَ التَّمَسُّكِ بِخُصُوصِ السَّبَبِ . فَإِنْ قِيلَ : فَإِنَّ اللَّفْظَ لَا يَتَنَاوَلُ الشَّرَاءَ ، فَإِنَّ الْعَوْدَ فِي الصَّدَقَةِ ارْتِجَاعُهَا<sup>(١٢)</sup> بِغَيْرِ عَوَضٍ ، وَفَسْخَ لِلْعَائِدِ ، كَالْعَوْدِ فِي الْهَبَةِ ، وَالذَّلِيلُ عَلَى هَذَا قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « الْعَائِدُ فِي هَبَتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْتِهِ »<sup>(١٣)</sup> . وَلَوْ وَهَبَ إِنْسَانًا شَيْئًا ، ثُمَّ اشْتَرَاهُ مِنْهُ ، جَارَ . قُلْنَا : النَّبِيُّ ﷺ ذَكَرَ ذَلِكَ جَوَابًا لِعَمَرٍ حِينَ سَأَلَهُ عَنْ شِرَاءِ الْفَرَسِ ، فَلَوْ لَمْ يَكُنِ اللَّفْظُ

---

= الزكاة . عارضة الأحوذى ٣ / ١٧٤ . والنسائي ، في : باب شراء الصدقة ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ٨٢ . وابن ماجه ، في : باب الرجوع في الصدقة ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ٢ / ٧٩٩ . والإمام مالك ، في : باب اشتراء الصدقة والعود فيها ، من كتاب الزكاة . للموطأ ١ / ٢٨٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٥٠ ، ٣٧٠ ، ٤٠٠ ، ٥٤٠ ، ٢ / ٣٤٠ ، ٥٥٠ ، ١٠٣٠ .

(٩) في ١ ، ب ، م ، ن : حيسا .

(١٠) في الأصل ، ا ، م ، ن : للذي .

(١١) سقط من : الأصل ، م .

(١٢) في ١ ، ب ، م ، ن : استرجاعها .

(١٣) أخرجه البخاري ، في : باب هبة الرجل لآلئته ، من كتاب الهبة ، وفي : باب في الهبة والشفعة ، من كتاب الحيل . صحيح البخاري ٣ / ٢٠٧ ، ٩٠ / ٣٥ . ومسلم ، في : باب تحريم الرجوع في الصدقة ... ، من كتاب الهبات . صحيح مسلم ٣ / ١٢٤١ . وأبو داود ، في : باب الرجوع في الهبة ، من كتاب البيوع . سنن أبي داود ٢ / ٢٦١ . والنسائي ، في : باب رجوع الوالد فيما يعطى ولده ، وباب ذكر الاختلاف لخبر عبد الله بن عباس فيه ، وباب ذكر الاختلاف على طائوس في الرجوع في هبته ، من كتاب الهبة ، وفي : باب ذكر الاختلاف على أبي الزبير ، من كتاب الرقي . المجتبى ٦ / ٢٢٢ ، ٢٢٥ ، ٢٢٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢١٧ ، ٢٥٠ ، ٢٨٠ ، ٢٩١ ، ٣٢٧ ، ٣٣٩ ، ٣٤٢ ، ٣٤٥ ، ٢ / ١٨٢ .

مُتَنَافِلًا لِلشِّرَاءِ الْمَسْئُولِ عَنْهُ لَمْ يَكُنْ مُجِيبًا لَهُ ، وَلَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ خُصُوصِ السَّبَبِ مِنْ عُمُومِ اللَّفْظِ ؛ لِئَلَّا يَحُلُوَ السُّؤَالُ عَنِ الْجَوَابِ ، وَقَدْ رَوَى عَنْ جَابِرٍ ، أَنَّهُ قَالَ : إِذَا جَاءَ الْمُصَدِّقُ فَأَذْفَعَ إِلَيْهِ صَدَقَتَكَ ، وَلَا تَشْتَرِهَا ، فَإِنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ : ابْتَعْهَا فَأَقُولُ : إِنَّمَا هِيَ لِلَّهِ<sup>(١٤)</sup> . وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ أَنَّهُ قَالَ : لَا تَشْتَرِ طَهُورَ مَالِكَ<sup>(١٥)</sup> . وَلَأنَّ فِي شِرَائِهِ لَهَا وَبِئِلَآءٍ إِلَى اسْتِزْجَاعِ شَيْءٍ مِنْهَا ؛ لِأَنَّ الْفَقِيرَ يَسْتَجِي مِنْهُ ، فَلَا يُمَآكِسُهُ فِي ثَمَنِهَا ، وَرُبَّمَا أَرْخَصَهَا<sup>(١٦)</sup> لَهُ طَمَعًا فِي أَنْ يَذْفَعَ إِلَيْهِ صَدَقَةٌ أُخْرَى ، وَرُبَّمَا عَلِمَ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَبْعَهُ إِثَابًا اسْتَرْجَعَهَا مِنْهُ أَوْ تَوَهَّمَ ذَلِكَ ، وَمَا هَذَا سَبِيلُهُ يَتَّبِعِي أَنْ يُجْتَنَبَ ، كَالْوِشْرَطِ عَلَيْهِ أَنْ يَبْعَهُ إِثَابًا . وَهُوَ أَيْضًا ذَرِيعَةٌ إِلَى / إِخْرَاجِ الْقِيَمَةِ ، وَهُوَ مَمْنُونٌ مِنْ ذَلِكَ . أَمَّا حَدِيثُهُمْ فَقَوْلُهُمْ ، وَأَنْهَا تَرْجِعُ إِلَيْهِ بِالْمِيرَاثِ وَلَيْسَ هَذَا مَحَلُّ التَّرَاجُعِ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : كُلُّ الْعُلَمَاءِ يَقُولُونَ : إِذَا رَجَعَتْ إِلَيْهِ بِالْمِيرَاثِ طَاهَتْ لَهُ ، إِلَّا ابْنُ عَمَرَ وَالْحَسَنُ بْنُ حُيٍّ . وَلَيْسَ التَّبِعُ فِي مَعْنَى الْمِيرَاثِ ؛ لِأَنَّ الْمِلْكَ ثَبَتَ<sup>(١٧)</sup> بِالْمِيرَاثِ حُكْمًا بَغِيرِ اخْتِيَارِهِ ، وَلَيْسَ بِوَسِيلَةٍ إِلَى شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرْنَا ، وَالْحَدِيثُ الْآخَرُ مُرْسَلٌ ، وَهُوَ عَامٌّ ، وَحَدِيثُنَا خَاصٌّ صَحِيحٌ ، فَالْعَمَلُ بِهِ أَوْلَى مِنْ كُلِّ وَجْهِ .

**فصل :** فَإِنْ دَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَى شِرَائِ صَدَقَتِهِ ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ الْفَرَضُ جُزْءًا مِنْ حَيَوَانٍ لَا يُمَكِّنُ الْفَقِيرَ الْإِنْتِفَاعَ بِعَيْنِهِ ، وَلَا يَجِدُ مِنْ يَشْتَرِيهِ مِوَى الْمَالِكِ لِبَاقِيهِ ، وَلَوْ اشْتَرَاهُ غَيْرُهُ لَتَضَرَّرَ الْمَالِكُ بِسُوءِ الْمُشَارَكَةِ ، أَوْ إِذَا كَانَ الْوَاجِبُ فِي ثَمَرَةِ النُّحْلِ

(١٤) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب بيع الصدقة قبل أن تحقل ، من كتاب الزكاة . المصنف ٤ / ٣٨ . وابن أبي شيبة ، في : باب في الرجل يصدق إله أو غنمه يشتريها من المصدق ، من كتاب الزكاة . المصنف ٣ / ١٨٨ .

(١٥) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب في الرجل يصدق إله أو غنمه يشتريها من المصدق ، من كتاب الزكاة . المصنف ٣ / ١٨٨ .

(١٦) في ١ ، م : ٢ رخصها ٤ .

(١٧) في ب : ٢ ثبت ٤ .

وَالْكَرْمَ عَيْنًا وَرُطْبًا ، فَاحْتَاجَ السَّاعِي إِلَى تَبِعِهَا قَبْلَ الْجَذَاذِ ، فَقَدْ ذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّهُ يَجُوزُ تَبِعُهَا مِنْ رَبِّ الْمَالِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ . وَكَذَلِكَ يَجِيءُ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى ، وَفِي كُلِّ مَوْضِعٍ دَعِيَ الْحَاجَةُ إِلَى شِرَائِهِ لَهَا ؛ لِأَنَّ الْمَنْعَ مِنَ الشَّرَاءِ فِي مَحَلِّ الْوِفَاقِ إِنَّمَا كَانَ لِذَفْعِ الضَّرَرِ عَنِ الْفَقِيرِ ، وَالضَّرَرُ عَلَيْهِ فِي مَنَعِ الْبَيْعِ هَاهُنَا أَعْظَمُ ، فَذَفَعَهُ بِجَوَازِ الْبَيْعِ أُولَى .

**فصل :** قال مُهَنَّاتُ : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ لَهُ عَلَى رَجُلٍ ذَيْنَ يَرَاهُنَّ وَلَيْسَ عِنْدَهُ قَضَاؤُهُ ، وَلِهَذَا الرَّجُلُ زَكَاةُ مَالٍ يُرِيدُ أَنْ يُفَرِّقَهَا عَلَى الْمَسَاكِينِ ، فَيَذْفَعُ إِلَيْهِ زَهْنَهُ وَيَقُولُ لَهُ : الدَّيْنُ الَّذِي لِي عَلَيْكَ هُوَ لَكَ . وَحَسْبُهُ مِنْ زَكَاةِ مَالِهِ . قَالَ : لَا يُجْزِيهِ ذَلِكَ . فَقُلْتُ لَهُ : فَيَذْفَعُ إِلَيْهِ <sup>(١٨)</sup> زَكَاتَهُ ، فَإِنْ رَدَّهُ إِلَيْهِ قَضَاءٌ <sup>(١٩)</sup> مِمَّا لَهُ ، لَهُ <sup>(٢٠)</sup> أَخْذُهُ ؟ فَقَالَ : نَعَمْ . وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ، وَقِيلَ لَهُ : فَإِنْ أَعْطَاهُ ، ثُمَّ رَدَّهُ إِلَيْهِ ؟ قَالَ : إِذَا كَانَ بِحِيلَةٍ فَلَا يُعْجِبُنِي . قِيلَ لَهُ : فَإِنْ اسْتَفْرَضَ الَّذِي عَلَيْهِ الدَّيْنُ ذَرَائِمَ ، فَقَضَاهُ لِإِيَّاهَا ثُمَّ رَدَّهَا عَلَيْهِ ، وَحَسَبَهَا مِنَ الزَّكَاةِ ؟ فَقَالَ : إِذَا أَرَادَ بِهَا إِحْيَاءَ مَالِهِ فَلَا يَجُوزُ . فَحَصَلَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ ذَفْعَ الزَّكَاةِ إِلَى الْغَرِيمِ جَائِزٌ ، سَوَاءً ذَفَعَهَا ابْتِدَاءً ، أَوْ اسْتَوْفَى حَقَّهُ ثُمَّ ذَفَعَ / مَا اسْتَوْفَاهُ إِلَيْهِ ، إِلَّا أَنَّهُ مَتَى قَصَدَ بِالذَّفْعِ إِحْيَاءَ مَالِهِ ، أَوْ اسْتِيفَاءَ دَيْنِهِ ، لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى ، فَلَا يَجُوزُ صَرْفُهَا إِلَى نَفْسِهِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَحْتَسِبَ <sup>(٢١)</sup> الدَّيْنُ الَّذِي لَهُ مِنَ الزَّكَاةِ قَبْلَ قَبْضِهِ ؛ لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِأَدَائِهَا وَإِيتَائِهَا ، وَهَذَا اسْتِقَاطٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ظ ٩١/٣

٤٢٦ - مسألة : قال ( وَلَا لِكَافِرٍ ، وَلَا لِمَمْلُوكٍ )

لَا تَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافًا فِي أَنَّ زَكَاةَ الْأَمْوَالِ لَا تُعْطَى لِكَافِرٍ وَلَا لِمَمْلُوكٍ .

(١٨) في ١ ، م : نَادَةٌ : ٥ من ٤ .

(١٩-٢٠) في ١ ، ب ، م : ٥ من ماله ٤ .

(٢٠) في الأصل : ٥ بحسب ٤ .

قال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن الذمى لا يعطى من زكاة الأموال شيئاً . ولأن النبي ﷺ قال لمعاذ : « أعلّمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم ، وترد في فقرائهم »<sup>(١)</sup> . فخصهم بصرفها إلى فقرائهم ، كما خصهم بوجوبها على أغنيائهم . وأما المملوك فلا يملكها يدفعها إليه ، وما يعطاه فهو لسيده ، فكأنه دفعها إلى سيده ، ولأن العبد يجب على سيده تفرقه ، فهو غنى بغيانه<sup>(٢)</sup> .

٤٢٧ - مسألة : قال : ( إلا أن يكونوا من العاملين عليها ، فيعطون بحق ما عملوا )

وجمليته أنه يجوز للعامل أن يأخذ عمالته من الزكاة ، سواء كان حراً أو عبداً . وظاهر كلام الجرجاني أنه يجوز أن يكون كافراً ، وهذه<sup>(٣)</sup> إحدى الروايتين عن أحمد ؛ لأن الله تعالى قال : ﴿ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا ﴾<sup>(٤)</sup> . وهذا لفظ عام يدخل فيه كل عامل على أى صفة كان . ولأن ما يأخذ على العمالة أجره لعماله<sup>(٥)</sup> ، فلم يمنع من أخذه كسائر الإجازات . والرواية الأخرى ، لا يجوز أن يكون العامل كافراً ؛ لأن من شرط العامل أن يكون أميناً ، والكفر ينافي الأمانة . ويجوز أن يكون غنياً ، وذو قرابة لرب المال . وقوله : « بحق ما عملوا » يعنى يعطيهم بقدر أجرتهم والإمام مخير إذا بعث عاملاً ؛ إن شاء استأجره إجازة صحيحة ، ويدفع إليه ما سمي له ، وإن شاء بعثه بغير إجازة ، ويدفع إليه أجر مثله . / وهذا كان المعروف على عهد رسول الله ﷺ ، فإنه لم يبلغنا أنه قاطع أحدًا من العمال على أجر ، وقد روى أبو داود<sup>(٦)</sup> ، بإسناده عن ابن الساعدي<sup>(٧)</sup> ، قال : استعملني عمر على الصدقة ،

(١) تقدم نثره في صفحة ٥ .

(٢) في ١ ، ب ، م : « بغيانه » .

(٣) في الأصل ، ب : « وهو » .

(٤) سورة التوبة ٦٠ .

(٥) في ١ ، م : « عمله » .

(٦) في : باب في الاستعفاف ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ٣٨٣ / ١ .

(٧) قال القاضي عياض : الصواب ابن السعدي ، كما في الرواية الأخرى ، واسمه قدامة . وقيل : عمرو ، وإنما قيل =

فلما فرغت منها وأدبها إليه ، أمر لى بِعَمَالَةٍ ، فقلتُ : إئتما عَمِلْتُ لَهِ ، وأجرى على الله . قال : خُذْ ما أُعْطِيتُ ، فإني قد عَمِلْتُ على عَهْدِ رسولِ اللهِ ﷺ فَعَمَلْنِي<sup>(٦)</sup> ، فقلتُ مِثْلَ قَوْلِكَ ، فقال لى رسولُ اللهِ ﷺ : « إِذَا أُعْطِيتَ شَيْئًا مِنْ غَيْرِ أَنْ تَسْأَلَهُ فَكُنْ وَتَصَدَّقْ »<sup>(٧)</sup> .

**فصل : ويُعطى منها أَجْرُ الحَاسِبِ والكَاتِبِ والحَاشِرِ<sup>(٨)</sup> والحَازِنِ والحَافِظِ والرَّاعِي ونَحْوِهِمْ ، فَكُلُّهُمْ مَعْدُودُونَ مِنَ العَامِلِينَ<sup>(٩)</sup> ، وَيَذْفَعُ إِلَيْهِمْ مِنْ حِصَّةِ العَامِلِينَ عَلَيْهَا ، فَأَمَّا أَجْرُ الوَزَّانِ والكَيْالِ لِيَقْبِضَ السَّاعِي الزَّكَاةَ فعَلَى رَبِّ المَالِ ؛ لَأنَّهُ مِنْ مَوْئِدَةِ دَفْعِ الزَّكَاةِ .**

**فصل : ولا يُعْطَى الكَافِرُ مِنَ الزَّكَاةِ ، إِلَّا لِيَكُونَ مَوْئِدًا ، على ما سَتَذْكُرُهُ ، ويجوزُ أَنْ يُعْطَى الإِنْسَانُ ذَا قَرَابَةٍ<sup>(١٠)</sup> مِنَ الزَّكَاةِ ؛ لِيَكُونَ غَازِيًا ، أو مَوْئِدًا ، أو غَارِمًا فى إِصْلَاحِ ذَاتِ البَيْنِ ، أو عَامِلًا ، ولا يُعْطَى لِغَيْرِ ذَلِكَ . وقد رَوَى أَبُو داودَ<sup>(١١)</sup>**

= له السعدى لأنه استرضع في بنى سعد بن بكر ، وأما الساعدى فلا يعرف له وجه . زهر الرى ٥ / ٧٧ ، عون المعبود ٢ / ٤٣ .

(٦) أى : أعطاني أَجْرَةَ عمل وجعل لى عمالة .

(٧) فى الأصل بعد هذا زيادة : « متفق عليه » .

والحديث أخرجه أبو داود ، كما سبق ، وأخرجه مسلم ، فى : باب إباحة الأخذ لمن أعطى من غير مسألة ولا إشراف ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٢ / ٧٢٣ ، ٧٢٤ . والنسائى ، فى : باب من آتاه الله عز وجل مالا من غير مسألة ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ٧٧ . كما أخرجه النسائى أيضا عن عبد الله بن السعدى ، فى الباب نفسه . المجتبى ٥ / ٧٧-٧٩ .

أما المتفق عليه ، فهو حديث عمر ، رضى الله عنه : كان رسول الله ﷺ يعطينى المِطَاءَ ، فأقول : أعطه أَفقرَ إليه منى ... الحديث . أخرجه البخارى ، فى : باب من أعطاه الله شيئا من غير مسألة ولا إشراف نفس ، من كتاب الزكاة . صحيح البخارى ٢ / ١٥٢ ، ١٥٣ . ومسلم ، فى الباب السابق . صحيح مسلم ٢ / ٧٢٣ . والنسائى ، فى الباب السابق . المجتبى ٥ / ٧٩ .

(٨) فى ١ ، ب ، م : « والحاشد » .

(٩) فى م زيادة : « عليها » .

(١٠) فى م : « قرابة » .

(١١) تقدم تخريجها فى صفحة ١٠٣ .



بِمُسْتَادِهِ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « لَا تَجُلُ الصَّدَقَةُ لِعَيْنِي ، إِلَّا لِخَمْسَةٍ : لِغَارِي فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، أَوْ لِعَامِلٍ عَلَيْهَا ، أَوْ لِغَارِمٍ ، أَوْ رَجُلٍ اتَّبَعَهَا بِمَالِهِ ، أَوْ لِرَجُلٍ كَانَ لَهُ جَارٌ مُسْكِينٌ ، فَتَصَدَّقَ عَلَى الْمُسْكِينِ ، فَأَهْدِي الْمُسْكِينُ إِلَى الْعَيْنِ » . وَرَوَاهُ <sup>(١٢)</sup> أَيْضًا عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ .

**فصل :** وَإِنْ اجْتَمَعَ فِي وَاحِدٍ أَسْبَابُ تَقْتَضِي الْأَخَذِ بِهَا ، جَازَ أَنْ يُعْطَى بِهَا ، فَالْعَامِلُ الْفَقِيرُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ عَمَلَهُ ، فَإِنْ لَمْ تُغْنِهِ فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ مَا يَتِمُّ بِهِ غِنَاهُ ، فَإِنْ كَانَ غَارِيًا فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ مَا يَكْفِيهِ لِعَزْوِهِ ، وَإِنْ كَانَ غَارِمًا أَخَذَ مَا يَقْضِي بِهِ غَرْمَهُ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَسْبَابِ يَثْبُتُ حُكْمُهُ بِانْفِرَادِهِ ، فَوُجُودُ غَيْرِهِ لَا يَمْنَعُ ثُبُوتَ حُكْمِهِ ، كَمَا لَمْ يَمْنَعْ وُجُودُهُ ، وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ / أَنَّهُ قَالَ : إِذَا كَانَ لَهُ مَالَتَانِ وَعَلَيْهِ مِثْلُهَا ، لَا يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ ؛ لِأَنَّ الْغِنَى <sup>(١٣)</sup> خَمْسُونَ دِرْهَمًا . وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ يُعْتَبَرُ فِي الدَّفْعِ إِلَى الْغَارِمِ أَنْ يَكُونَ فَقِيرًا ، فَإِذَا أُعْطِيَ لِأَجْلِ الْغَرَمِ وَجَبَ صَرْفُهُ إِلَى قَضَاءِ الدَّيْنِ ، وَإِنْ أُعْطِيَ لِلْفَقِيرِ جَازَ أَنْ يَقْضَى بِهِ دَيْنُهُ .

٤٢٨ - مسألة ؛ قال : ( وَلَا لِيَنِي هَاشِم )

لَا نَعْلَمُ خِلَافًا فِي أَنَّ بَنِي هَاشِمٍ لَا تَجُلُ لَهُمُ الصَّدَقَةُ الْمَفْرُوضَةُ ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « إِنْ الصَّدَقَةُ لَا تَنْبَغِي لِأَلِ مُحَمَّدٍ ، إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاطُ النَّاسِ » . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ <sup>(١٤)</sup> . وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : أَخَذَ الْحَسَنُ ثَمَرَةً مِنْ ثَمَرِ الصَّدَقَةِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « كَعْ كَعْ » . لِيَطْرَحَهَا ، وَقَالَ : « أَمَا شَعَرْتُ أَنَّا لَا نَأْكُلُ

(١٢) فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ .

(١٣) فِي ١ ، م : « الْغِنَى » .

(١٤) فِي : بَابُ تَرْكِ اسْتِعْمَالِ آلِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الصَّدَقَةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ

٢ / ٧٥٤-٧٥٥ .

كَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي بَيَانِ مَوَاضِعِ قِسْمِ الْخَمْسِ وَسَهْمِ ذِي الْقُرْبَى ، مِنْ كِتَابِ الْإِمَارَةِ . سَنَنَ =

الصَّدَقَةُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> .

## ٤٢٩ - مسألة ؛ قال : ( وَلَا لِمَوَالِيهِمْ )

يَعْنِي أَنَّ مَوَالِيَّ بَنِي هَاشِمٍ ، وَهُمْ مَنْ أَعْتَقَهُمْ هَاشِمِيٌّ ، لَا يُعْطَوْنَ مِنَ الزَّكَاةِ .  
وَقَالَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ : يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُمْ كَيْسُوا بِقَرَابَةِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَلَمْ يُنْتَعُوا الصَّدَقَةَ  
كَسَائِرِ النَّاسِ ، وَلَأَنَّهُمْ لَمْ يُعْضُوا عَنْهَا بِخُمْسِ الْخُمْسِ ، فَإِنَّهُمْ لَا يُعْطَوْنَ مِنْهُ ،  
فَلَمْ يَجُزْ أَنْ يُخْرَمُوا كَسَائِرِ النَّاسِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَبُو رَافِعٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
بَعَثَ رَجُلًا مِنْ بَنِي مَخْزُومٍ عَلَى الصَّدَقَةِ ، فَقَالَ لِأَبِي رَافِعٍ : أَصْحَبْنِي كَيْمَا تُصِيبَ  
مِنْهَا . فَقَالَ : لَا حَتَّى آتِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَاسْأَلَهُ . فَانْطَلَقَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ،  
فَسَأَلَهُ . فَقَالَ : « إِنَّا لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ ، وَإِنَّ مَوَالِيَّ <sup>(٢)</sup> الْقَوْمِ مِنْهُمْ » . أَخْرَجَهُ  
أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَالتَّحِيصِيُّ <sup>(٣)</sup> ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَلَأَنَّهُمْ مِنْ  
يَرْتَبُهُمْ <sup>(٤)</sup> . بَنُو هَاشِمٍ بِالتَّعْصِيبِ ، فَلَمْ يَجُزْ دَفْعُ الصَّدَقَةِ إِلَيْهِمْ كَبَنِي هَاشِمٍ .  
وَقَوْلُهُمْ : لِإِنَّهُمْ كَيْسُوا بِقَرَابَةِ . قُلْنَا : هُمْ بِمَنْزِلَةِ الْقَرَابَةِ ، بِدَلِيلِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ :  
« الْوَلَاءُ لِحِمَّةٍ كُلِّحِمَةٍ النَّسَبِ » <sup>(٥)</sup> . وَقَوْلُهُ : « مَوَالِيَّ الْقَوْمِ مِنْهُمْ » . وَثَبَتَ

---

= أَيْ دَاوُدَ ١٣٣ / ٢ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ اسْتِعْمَالِ آلِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الصَّدَقَةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمُجْتَبَى  
٨٠ / ٥ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ مَا يَكْرَهُ مِنَ الصَّدَقَةِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّدَقَةِ . الْمَوْطَأُ ١٠٠٠ / ٢ . وَالْإِمَامُ  
أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٦٦ / ٤ .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ مَا يَذْكُرُ فِي الصَّدَقَةِ لِلنَّبِيِّ ﷺ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ ، وَفِي : بَابِ مَنْ تَكَلَّمَ  
بِالْفَارَسِيَّةِ وَالرُّمَانِيَّةِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٥٧ / ٢ ، ٩٠ / ٤ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ  
غَرَمِ الزَّكَاةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ... ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٧٥١ / ٢ . كَمَا أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ ، فِي :  
بَابِ الصَّدَقَةِ لَا تَحِلُّ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَلَا لِأَهْلِ بَيْتِهِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سُنَنِ الدَّارِمِيِّ ٣٨٧ / ١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ،  
فِي : الْمُسْنَدِ ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤٤٤ ، ٤٧٦ .

(١) فِي ١ م : « مَوْلَى » .

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الصَّدَقَةِ عَلَى بَنِي هَاشِمٍ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٣٨٤ / ١ .  
وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمُجْتَبَى ٨٠ / ٥ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي  
كَرَاهِيَةِ الصَّدَقَةِ لِلنَّبِيِّ ﷺ ... ، مِنْ أَبْوَابِ الزَّكَاةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٥٨ / ٣ ، ١٥٩ . كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ  
أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٨ / ٦ ، ٩ ، ١٠ ، ٣٩٠ .

(٣) فِي ١ ب : « يَرْتَبُهُ » .

(٤) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ ، فِي : بَابِ الْوَلَاءِ لِحِمَّةٍ كُلِّحِمَةٍ النَّسَبِ ، مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ . الْمُسْتَدْرَكُ ٤ / ٣٤١ =

فهم حُكْمُ الْقَرَايَةِ مِنَ الْإِزْثِ وَالْعَقْلِ وَالنَّفَقَةِ ، فَلَا يَمْتَنِعُ ثُبُوتُ حُكْمِ تَحْرِيمِ الصَّدَقَةِ / فهم .

٩٣/٣ و

**فصل :** فَأَمَّا بَنُو الْمُطَّلِبِ ، فَهَلْ لَهُمُ الْأَخْذُ مِنَ الزَّكَاةِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ : إِحْدَاهُمَا ، لَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ . تَقْلَاهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ ، وَغَيْرُهُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنَّا وَبَنُو الْمُطَّلِبِ لَمْ نَفْتَرِقْ فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا إِسْلَامٍ ، إِنَّمَا نَحْنُ وَهُمْ شَيْءٌ وَاحِدٌ »<sup>(٥)</sup> . وَفِي لَفْظِ رِوَاةِ الشَّافِعِيِّ فِي « مُسْنَدِهِ »<sup>(٦)</sup> : « إِنَّمَا بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ شَيْءٌ وَاحِدٌ » . وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ . وَلَأَنَّهُمْ يَسْتَحِقُّونَ مِنْ خُمْسِ الْخُمْسِ ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُمُ الْأَخْذُ كِبْنِي هَاشِمٍ ، وَقَدْ أَكَّدَ مَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّلَ مَنَعَهُمُ الصَّدَقَةَ بِاسْتِغْنَائِهِمْ عَنْهَا بِخُمْسِ الْخُمْسِ ، فَقَالَ : « أَلَيْسَ فِي خُمْسِ الْخُمْسِ مَا يُغْنِيكُمْ ؟ »<sup>(٧)</sup> . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، لَهُمُ الْأَخْذُ مِنْهَا . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّهُمْ دَخَلُوا فِي عُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾<sup>(٨)</sup> . الْآيَةُ . لَكِنْ خَرَجَ بَنُو هَاشِمٍ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنْ الصَّدَقَةُ لَا تُتْبَنَى لَأَلِ مُحَمَّدٍ »<sup>(٩)</sup> ، فَيَجِبُ أَنْ يَحْتَصَّ الْمَنَعُ بِهِمْ ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُ بَنِي الْمُطَّلِبِ عَلَى

- 
- = والبيهقي ، في : باب من أعتق مملوكا له ، من كتاب الولاء . السنن الكبرى ١٠ / ٢٩٢ .  
 (٥) أخرجه أبو داود ، في : باب في بيان مواضع قسم الخمس وسهم ذوي القربى ، من كتاب الإمارة . سنن أبي داود ٢ / ١٣٢ ، والنسائي ، في : أول كتاب الفقه . المجتبى ٧ / ١١٩ .  
 (٦) المسند ٢ / ١٢٥ . كما أخرجه البخاري ، في : باب ومن الدليل على أن الخمس للإمام ... ، من كتاب الخمس ، وفي : باب مناقب قريش ، من كتاب المناقب ، وفي : باب غزوة خيبر ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ٤ / ١١١ ، ٣١٨ ، ١٧٤ / ٥ . وأبو داود ، في : باب في بيان مواضع قسم الخمس وسهم ذوي القربى ، من كتاب الإمارة . سنن أبي داود ٢ / ١٣١ . والنسائي ، في : أول كتاب الفقه . المجتبى ٧ / ١١٨ ، ١١٩ . وابن ماجه ، في : باب قسمة الخمس ، من كتاب الجهاد . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٦١ .  
 والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٨٥ .  
 (٧) أخرجه الميمني ، في : باب الصدقة لرسول الله ﷺ ولآله ولوالديه ، من كتاب الزكاة . مجمع الزوائد ٣ / ٩١ . وعزاه للطبراني في الكبير عن ابن عباس .  
 (٨) سورة التوبة ٦٠ .  
 (٩) تقدم تخريجه في صفحة ١٠٩ .

بنى هاشم ؛ لأن بنى هاشم أقرب إلى النبي ﷺ وأشرف ، وهم آل النبي ﷺ ؛ ومشاركة بنى المطلب لهم في خمس الخمس ما استحقوه بمجرّد القرابة ، بدليل أن بنى عبّيد شمس وبنى نوفل يسأونهم في القرابة ، ولم يقطوا شيئا ، وإنما شاركوهم بالنصرة ، أو بهما جميعا ، والنصرة لا تقتضى منع الزكاة .

**فصل :** وروى الخلال ، بإسناده عن ابن أبي مليكة ، أن خالد بن سعيد بن العاصي بعث إلى عائشة سفرة من الصدقة . فردتها ، وقالت : إنا آل محمد ﷺ لا نجل لنا الصدقة<sup>(١٠)</sup> . وهذا يدل على تحريمها على أزواج رسول الله ﷺ .

**فصل :** وظاهر قول الجرجي ههنا ، أن ذوى القرى يمنعون الصدقة ، وإن كانوا غاملين ، وذكر في باب قسم الفئ والصدقة ما يدل على إباحة الأخذ لهم عمالة<sup>(١١)</sup> . وهو قول أكثر أصحابنا ؛ لأن ما يأخذونه أجر ، فجاز لهم أخذه ، كالحمال وصاحب المحزن إذا أجرهم محزنه . ولنا ، حديث أبي رافع وقد ذكرناه<sup>(١٢)</sup> ، وما روى مسلم<sup>(١٣)</sup> بإسناده ، / أنه اجتمع أربعة بن الحارث ، والعباس بن عبد المطلب ، فقالوا : والله لو بعثنا هذين الغلامين إلى رسول الله ﷺ فكلماه ، فأمرهما على هذه الصدقات ، فأديا ما يؤدى الناس ، وأصابا ما يصيب الناس ؟ فبينما هما في ذلك إذ جاء علي بن أبي طالب ، فوقف عليهما ، فذكر له ذلك ، قال علي : لا تفعلوا . فوالله ما هو بفاعيل . فانتحاه أربعة بن الحارث فقال : والله ما صنعت هذا إلا نفاسة منك علينا . قال : فالقى علي رداءه ، ثم اضطجع ، ثم قال : أنا أبو حسن<sup>(١٤)</sup> القرم<sup>(١٥)</sup> . والله لا أريم مكانى حتى يرجع إليكما ابتكما

٩٣/٣

(١٠) وأخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب من قال لا تجل الصدقة على بنى هاشم ، من كتاب الزكاة . المصنف ٢١٤ / ٣ .

(١١) في ١ ، م : ١ عملة .

(١٢) تقدم تحريمه في صفحة ١١٠ .

(١٣) تقدم تحريمه في صفحة ١٠٩ .

(١٤) في ١ ، ب ، م : ١ أبو الحسن .

(١٥) سقط من ١ ، م . وفي الأصل ، ب : ١ القوم .

بَحْرٍ مَا بَعَثْنَاهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَذَكَرَ الْحَدِيثَ إِلَى أَنْ قُلَ: فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْتَ أَبُو النَّاسِ، وَأَوْصَلَ النَّاسِ، وَقَدْ بَلَّغْنَا النِّكَاحَ، فَجِئْنَا لِنُؤْمِنَنَّ عَلَى بَعْضِ هَذِهِ الصَّدَقَاتِ، فَنُؤَدِّي إِلَيْكَ كَمَا يُؤَدِّي النَّاسُ، وَنُصِيبُ كَمَا يُصِيبُونَ. فَسَكَتَ طَوِيلًا ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ هَذِهِ الصَّدَقَةَ لَا تَتَّبِعِي لِآلِ مُحَمَّدٍ، إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاحُ النَّاسِ». وَفِي لَفِظٍ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاحُ النَّاسِ، وَإِنَّهَا لَا تَجِلُ لِمُحَمَّدٍ وَلَا لِآلِ مُحَمَّدٍ».

**فصل:** وَيجوزُ لِلَّذِي الْقُرْبَى الْأَخْذَ مِنْ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ. قَالَ أَحْمَدُ، فِي رِوَايَةِ ابْنِ الْقَاسِمِ: إِنَّمَا لَا يُعْطَوْنَ مِنَ الصَّدَقَةِ الْمَعْرُوضَةِ، فَأَمَّا التَّطَوُّعُ، فَلَا. وَعَنْ أَحْمَدَ، رِوَايَةٌ أُخْرَى: أَنَّهُمْ يُمْنَعُونَ صَدَقَةَ التَّطَوُّعِ أَيْضًا؛ لِغُيُومِ قَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّا لَا نَجِلُ لَنَا الصَّدَقَةُ». وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْمَعْرُوفُ كُلُّهُ صَدَقَةٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١٦)</sup>. وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ نَصَّدَّقْ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ﴾<sup>(١٧)</sup>. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَنَظَرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾<sup>(١٨)</sup>. وَلَا خِلَافَ فِي إِبَاحَةِ الْمَعْرُوفِ إِلَى الْهَاشِمِيِّ، وَالْعَفْوِ عَنْهُ

---

= قَالَ النَّوَوِيُّ: وَأَمَّا الْقَوْمُ الْفِرَاءُ مَرْفُوعٌ، وَهُوَ السَّيِّدُ، وَأَصْلُهُ فَحْلُ الْإِبِلِ، قَالَ الْخَطَّابِيُّ: مَعْنَاهُ الْمُسْتَقْدَمُ فِي الْمَعْرِفَةِ بِالْأُمُورِ وَالرَّأْيِ كَالْفَحْلِ، هَذَا أَصَحُّ الْأَوْجُهَةِ فِي ضَبْطِهِ، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ فِي نَسْخِ بِلَادِنَا، وَالثَّانِي حِكَاةُ الْقَاضِي أَبُو الْحَسَنِ بِالْوَاوِ، بِإِضَافَةِ حَسَنِ إِلَى الْقَوْمِ، وَمَعْنَاهُ عَالِمُ الْقَوْمِ وَذُو رَأْيِهِمْ، وَالثَّالِثُ حِكَاةُ الْقَاضِي أَيْضًا أَبُو حَسَنِ بِالتَّوْنِينِ وَالْقَوْمُ بِالْوَاوِ مَرْفُوعٌ، أَيْ أَنَا مِنْ عِلْمِهِ رَأْيُهُ أَبْيَاهُ الْقَوْمِ، وَهَذَا ضَعِيفٌ لِأَنَّ حُرُوفَ النِّدَاءِ لَا تَحْذَفُ فِي نِدَاءِ الْقَوْمِ وَغَوَاهُ. شَرَحَ النَّوَوِيُّ لِمُسْلِمٍ ٧ / ١٨٠.

(١٦) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، فِي: بَابِ كُلِّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ، مِنْ كِتَابِ الْأَدَبِ. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٨ / ١٣. وَمُسْلِمٌ، فِي: بَابِ بَيَانِ أَنَّ اسْمَ الصَّدَقَةِ يَقَعُ عَلَى كُلِّ نَوْعٍ مِنَ الْمَعْرُوفِ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ. صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٦٩٧. كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ فِي الْمَعْرُوفَةِ لِلْمُسْلِمِ، مِنْ كِتَابِ الْأَدَبِ. سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٢ / ٥٨٤. وَالتِّرْمِذِيُّ، فِي: بَابِ مَا جَاءَ فِي طَلَاةِ الْوَجْهِ وَحَسَنِ الْبَشَرِ، مِنْ أَبْوَابِ الْبِرِّ. عَارِضَةُ الْأَحْوَدِيِّ ٨ / ١٤٦. وَإِسْنَامُ أَحْمَدَ، فِي: السَّنَدِ ٣ / ٣٤٤، ٣٦٠، ٤ / ٣٠٧، ٥ / ٣٨٣، ٣٩٧، ٣٩٨، ٤٠٥.

(١٧) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٤٥.

(١٨) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٨٠.

وإِنظَرَاهُ . وقال إِخْوَةُ يوسَفَ : ﴿ وَصَدَّقْ عَلَيْنَا ﴾ <sup>(١١)</sup> . والخَبَرُ أَرِيدَ بِهِ صَدَقَهُ  
الْفَرَضِي ؛ لِأَنَّ الطَّلَبَ كَانَ لَهَا ، وَالْأَلْفَ وَاللَّامُ تَعُودُ إِلَى الْمَعْهُودِ . وَرَوَى جَعْفَرُ بْنُ  
مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَشْرَبُ مِنْ / سِقَايَاتِ بَيْنِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ . فَقُلْتُ لَهُ :  
أَتَشْرَبُ مِنَ الصَّدَقَةِ ؟ فَقَالَ : إِنَّمَا حُرِّمَتْ عَلَيْنَا الصَّدَقَةُ الْمَفْرُوضَةُ <sup>(١٢)</sup> . وَيجوزُ أَنْ  
يَأْخُذُوا مِنَ الْوَصَايَا لِلْفُقَرَاءِ ، وَمِنَ التَّنْذِيرِ ؛ لِأَنَّهُمَا تَطَوُّعٌ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ وَصَّى  
لَهُمْ . وَفِي الْكُفَّارَةِ وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا ، يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَتْ بِزَكَاةٍ ، وَلَا هِيَ أَوْسَاخُ  
النَّاسِ ، فَأَشْبَهَتْ صَدَقَةَ التَّطَوُّعِ . وَالثَّانِي ، لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُمَا وَاجِبَةٌ ، أَشْبَهَتْ  
الزَّكَاةَ .

**فصل :** وَكُلُّ مَنْ حُرِّمَ عَلَيْهِ <sup>(١٣)</sup> صَدَقَةُ الْفَرَضِ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ وَقَرَابَةِ الْمُتَصَدِّقِ وَالْكَافِرِ  
وغيرِهِمْ ، يَجُوزُ دَفْعُ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ إِلَيْهِمْ ، وَلَهُمْ أَخْذُهَا ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :  
﴿ وَيُطْعَمُونَ الْطَّعَامَ عَلَى حُبِّ مَنْكِينَا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ﴾ <sup>(١٤)</sup> . وَلَمْ يَكُنِ الْأَسِيرُ يُؤْمِزُ  
إِلَّا كَافِرًا ، وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَتْ : قَدِمْتُ عَلَى أُمِّي  
وَهِيَ مُشْرِكَةٌ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ أُمِّي قَدِمَتْ عَلَيَّ وَهِيَ رَاغِبَةٌ ، أَفَأَصِلُهَا ؟  
قَالَ : نَعَمْ ، صِلِي أُمْلِكُ <sup>(١٥)</sup> . وَكَسَا عَمْرُ أُنْخَالَه مُشْرِكًا <sup>(١٦)</sup> حُلَّةً كَانَ النَّبِيُّ ﷺ

(١٩) سورة يوسف ٨٨ .

(٢٠) عزاه ابن حجر إلى الشافعي والبيهقي . تلخيص الحبير ٣ / ١١٥ .

(٢١) سقط من : أ ، ب ، م .

(٢٢) سورة الإنسان ٨ .

(٢٣) أخرجه البخاري ، في : باب الهدية للمشركين ، من كتاب الهبة ، وفي : باب حديثنا عبدان ، من كتاب  
الجزية ، وفي : باب صلة المرأة أمها ولها زوج ، وباب صلة الوالد المشرک ، من كتاب الأدب . صحيح البخاري  
٣ / ٢١٥ ، ٤ / ١٢٦ ، ٨ / ٥ . ومسلم ، في : باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين ... ، من كتاب  
الزكاة ٢ / ٦٩٦ . وأبو داود ، في : باب الصدقة على أهل الذمة ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود  
١ / ٣٨٨ . وإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٣٤٤ ، ٣٤٧ ، ٣٥٥ .

(٢٤) سقط من : م .

أَعْطَاهُ إِيَّاهَا<sup>(٢٥)</sup> . وعن أبي مسعود ، عن رسول الله ﷺ قال : « إِذَا أَتَيْتَ الْمُسْلِمَ عَلَى أَهْلِهِ ، وَهُوَ يَحْتَسِبُهَا ، فَهِيَ لَهُ صَدَقَةٌ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢٦)</sup> . وقال النبي ﷺ لِسَعْدٍ : « إِنْ نَفَقْتَكَ عَلَى أَهْلِكَ صَدَقَةٌ ، وَإِنْ مَا تَأْكُلُ امْرَأَتُكَ صَدَقَةٌ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢٧)</sup> .

**فصل : فَمَا النَّبِيُّ ﷺ ، فَالظَّاهِرُ أَنَّ الصَّدَقَةَ جَمِيعُهَا كَانَتْ مُحَرَّمَةً عَلَيْهِ ، فَرَضَهَا وَنَفَلَهَا ؛ لِأَنَّ اجْتِنَابَهَا كَانَ مِنْ دَلَائِلِ نُبُوَّتِهِ وَعَلَامَاتِهَا ، فَلَمْ يَكُنْ لِيُخْلَ بِذَلِكَ ، وَفِي حَدِيثِ إِسْلَامَ<sup>(٢٨)</sup> سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ ، أَنَّ الَّذِي أَخْبَرَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَوَصَفَهُ ، قَالَ : إِنَّهُ يَأْكُلُ الْهَدِيَّةَ ، وَلَا يَأْكُلُ الصَّدَقَةَ<sup>(٢٩)</sup> . وقال أبو هريرة : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أُتِيَ بِطَعَامٍ سَأَلَ عَنْهُ ؟ فَإِنْ قِيلَ : صَدَقَةٌ . قَالَ لِأَصْحَابِهِ : « كُلُوا » . وَلَمْ يَأْكُلْ ، وَإِنْ قِيلَ<sup>(٣٠)</sup> : هَدِيَّةٌ . ضَرَبَ بِيَدِهِ ، فَأَكَلَ مَعَهُمْ . أَخْرَجَهُ**

(٢٥) أخرجه البخاري ، في : باب ليس أحسن ما يجده ، من كتاب الجمعة ، وفي : باب هدية ما يكره لبسها ، من كتاب الحبة . صحيح البخاري ٢ / ٥٢٤ ، ٣ / ٢١٣ . ومسلم ، في : باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال ... ، من كتاب اللباس والزينة . صحيح مسلم ٣ / ١٦٣٨ . وأبو داود ، في : باب ليس للجمعة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٢٤٧ . والنسائي ، في : باب ذكر النبي عن ليس السراة ، من كتاب الزينة . المجتبى ٨ / ١٧٣ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في لبس الثياب ، من كتاب اللباس . الموطأ ٢ / ٩١٧ ، ٩١٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ١٠٣ .

(٢٦) أخرجه البخاري ، في : باب ما جاء أن الأعمال بالنية والحسنة ... ، من كتاب الإيمان ، وفي : باب فضل الصدقة على الأهل ، من كتاب النفقات . صحيح البخاري ١ / ٢١ ، ٢٢ ، ٧ / ٨٠ . ومسلم ، في : باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين ... ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٢ / ٦٩٥ . كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في النفقة على الأهل ، من أبواب البر والصلة . عارضة الأحوذي ٨ / ١٤٣ . والنسائي ، في : باب أي الصدقة أفضل ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ٥٢ .

(٢٧) أخرجه البخاري ، في : باب روى النبي ﷺ سعد بن خولة ، من كتاب الجنائز . صحيح البخاري ٢ / ١٠٣ ، ومسلم ، في : باب الوصية بالثلث ، من كتاب الوصايا . صحيح مسلم ٣ / ١٢٥٣ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١ / ١٦٨ .

(٢٨) سقط من : الأصل .

(٢٩) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٤٤٢ .

(٣٠) في ١ ، م نهادة : ٤ له .

البُخَارِيُّ<sup>(٣١)</sup> . وقال النَّبِيُّ ﷺ في لَحْمٍ تُصَدَّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ<sup>(٣٢)</sup> : « هُوَ عَلَيْهَا / صَدَقَةٌ ، وَهُوَ لَنَا هَدِيَّةٌ »<sup>(٣٣)</sup> ، وقال عليه السَّلَامُ : « إِنِّي لَأُنْقَلِبُ إِلَى أَهْلِي ، فَأَجِدُ الثَّمَرَ سَاقِطَةً عَلَى فِرَاشِي »<sup>(٣٤)</sup> فِي بَيْتِي ، فَأَرْفَعَهَا لَأَكْلَهَا ، ثُمَّ أُخْشَى أَنْ تُكُونَ صَدَقَةً ، فَأَلْقَيْهَا » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٣٥)</sup> . وقال : « إِنَّا لَا نَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةَ »<sup>(٣٦)</sup> . وَلَئِنْ النَّبِيُّ ﷺ كَانَ أَشْرَفَ الْخَلْقِ ، وَكَانَ لَهُ مِنَ الْمَعَانِمِ خُمْسُ

(٣١) في : باب قبول الهدية ، من كتاب الهبة . صحيح البخاري ٣ / ٢٠٣ . كما أخرجه مسلم ، في : باب قبول النبي ﷺ الهدية ورده الصدقة ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٢ / ٧٥٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٣٠٢ ، ٣٠٥ ، ٣٣٨ ، ٤٠٦ ، ٤٩٢ .

(٣٢) بريرة : مولاة عائشة أم المؤمنين ، رضى الله عنها .

(٣٣) أخرجه البخاري ، في : باب الصدقة على موالى أزواج النبي ﷺ ، وباب إذا تحولت الصدقة ، من كتاب الزكاة ، وفي : باب قبول الهدية ، من كتاب الهبة ، وفي : باب الهبة تحت العيد ، من كتاب النكاح ، وفي : باب لا يكون بيع الأمة طلاقاً ، وباب حللنا عبد الله بن رجاء ، من كتاب الطلاق ، وفي : باب الأثم ، من كتاب الأطعمة ، وفي : باب الولاء لمن أعتق وميراث اللقيط ، من كتاب الفرائض . صحيح البخاري ٢ / ١٥٨ ، ٣ / ٢٠٣ ، ٧ / ١١ ، ٦١ ، ٦٢ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٩١ . ومسلم ، في : باب إباحة الهدية للنبي ﷺ ، من كتاب الزكاة ، وفي : باب إنما الولاء لمن أعتق ، من كتاب العتق . صحيح مسلم ٢ / ٧٥٥ ، ١١٤٣-١١٤٥ . وأبو داود ، في : باب الفقير يُهدى للغني من الصدقة ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٨٥ . والنسائي ، في : باب إذا تحولت الصدقة ، من كتاب الزكاة ، وفي : باب خيار الأمة ، وباب خيار الأمة تعتق وزوجها مملوك ، من كتاب الطلاق ، وفي : باب عطية المرأة بغير إذن زوجها ، من كتاب العمري ، وفي : باب البيع يكون فيه الشرط الفاسد ، من كتاب البيوع . المجتبى ٥ / ٨١ ، ٦ / ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ، ٢٣٧ ، ٧ / ٢٦٤ . وابن ماجه ، في : باب خيار الأمة إذا أعتقت ، من كتاب الطلاق . سنن ابن ماجه ١ / ٦٧١ . والدارمي ، في : باب في تغيير الأمة تكون تحت العبد فصنت ، من كتاب الطلاق . سنن الدارمي ٢ / ١٦٩ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في الخيار ، من كتاب الطلاق . الموطأ ٢ / ٥٦٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٨١ ، ٣٦١ ، ١١٧ ، ١٣٠ ، ١٨٠ ، ٢٧٦ ، ٦ / ٤٦ ، ١١٥ ، ١٢٣ ، ١٥٠ ، ١٧٢ ، ١٧٥ ، ١٧٨ ، ١٨٠ ، ١٩١ ، ٢٠٧ .

(٣٤-٣٥) سقط من : الأصل .

(٣٥) في : باب تحريم الزكاة على رسول الله ﷺ ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٢ / ٧٥١ . كما أخرجه البخاري ، في : باب إذا وجد غمرة في الطريق ، من كتاب النقطة . صحيح البخاري ٣ / ١٦٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٣١٧ .

(٣٦) تقدم ترجمته في صفحة ١١٠ .



الْخُمْسِ وَالصُّفِيِّ ، فَحَرَّمَ تَوَعِّي الصَّدَقَةِ قَرْضَهَا وَتَقْلَهَا ، وَأَلَّ ذُوهُ فِي الشَّرَفِ ،  
وَلَهُمْ خُمْسُ الْخُمْسِ وَحَدَهُ ، فَحَرَّمُوا أَحَدَ تَوَعِّيَهَا ، وَهُوَ الْقَرْضُ . وَقَدْ رَوَى عَنْ  
أَحْمَدَ ، أَنَّ صَدَقَةَ التَّطَوُّعِ لَمْ تُكُنْ مُحَرَّمَةً عَلَيْهِ . قَالَ السَّيْمُونِيُّ : سَمِعْتُ أَحْمَدَ  
يَقُولُ : الصَّدَقَةُ الَّتِي (٣٧) لَا تُجَلُّ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَأَهْلِ بَيْتِهِ ؛ صَدَقَةُ الْفِطْرِ ، وَزَكَاةُ  
الْأَمْوَالِ ، وَالصَّدَقَةُ يَصْرِفُهَا الرَّجُلُ عَلَى مُحْتَاجٍ يُرِيدُ بِهَا وَجْهَ اللَّهِ تَعَالَى ، فَأَمَّا غَيْرُ  
ذَلِكَ فَلَا ، أَلَيْسَ يُقَالُ : كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ ؟ وَقَدْ كَانَ يُهْدَى لِلنَّبِيِّ ﷺ ،  
وَيَسْتَفْرَضُ ، فَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ جِنْسِ الصَّدَقَةِ عَلَى وَجْهِ الْحَاجَةِ . وَالصَّحِيحُ أَنَّ هَذَا  
لَا يَدُلُّ عَلَى إِبَاحَةِ الصَّدَقَةِ لَهُ ، إِنَّمَا أَرَادَ أَنَّ مَا لَيْسَ مِنْ صَدَقَةِ الْأَمْوَالِ عَلَى الْحَقِيقَةِ ،  
كَالْقَرْضِ وَالْهَدِيَّةِ وَفَعَلَ (٣٨) الْمَعْرُوفَ ، غَيْرَ مُحَرَّمٍ عَلَيْهِ ، لَكِنَّ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى  
التَّسْوِيَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ آلِهِ فِي تَحْرِيمِ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ عَلَيْهِمْ ، لِقَوْلِهِ بِأَنَّ الصَّدَقَةَ عَلَى  
الْمُحْتَاجِ يُرِيدُ بِهَا وَجْهَ اللَّهِ مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمَا . وَهَذَا هُوَ صَدَقَةُ التَّطَوُّعِ ، فَصَارَتْ  
الرَّوَايَتَانِ فِي تَحْرِيمِ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ عَلَى آلِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٤٣٠ - مسألة ؛ قال : ( وَلَا لِعَنِي ، وَهُوَ الَّذِي يَمْلِكُ خُمْسَيْنِ دِرْهَمًا ، أَوْ  
قِيمَتَهَا مِنَ الذَّهَبِ ) .

يَعْنِي لَا يُعْطَى مِنْ سَهْمِ الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ غَنًى ، وَلَا يَخْلَافُ فِي هَذَا بَيْنَ أَهْلِ  
الْعِلْمِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَهَا لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ ، وَالْعَنَى غَيْرُ دَاخِلٍ فِيهِمْ ،  
وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِمَعَاذٍ : « أَغْلِبُهُمْ أَنْ عَلَيْهِمْ صَدَقَةٌ تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ ، فَتُرَدُّ  
فِي فُقَرَائِهِمْ » (١) . وَقَالَ : « لَا حَظَّ فِيهَا لِعَنِي ، وَلَا لِقَوِي مُكْتَسِبٍ » (٢) . وَقَالَ :

(٣٧) سقط من : ١ ، م .

(٣٨) سقط من : ١ ، م .

(١) تقدم ترجمته في صفحة ٥٠ .

(٢) أخرجه أبو داود ، في : باب من يعطى من الصدقة وحد الغنى ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود =

« لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيِّ ، وَلَا لِذِي مِرَّةٍ سَوِيٍّ » . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(٣)</sup> ، وَقَالَ : / حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَلَئِنْ أَخَذَ الْغَنِيُّ مِنْهَا يَمْنَعُ وَصُولَهَا إِلَى أَهْلِهَا ، وَيُحِلُّ بِحِكْمَةٍ وَجُوبِهَا ، وَهُوَ لِإِغْنَاءِ الْفُقَرَاءِ بِهَا . وَاتَّخَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْغَنَى الْمَانِعِ مِنْ أَخْذِهَا . وَيُقَالُ عَنْ أَحْمَدَ فِيهِ رِوَايَتَانِ : أَظْهَرُهُمَا ، أَنَّهُ يَمْلِكُ خَمْسِينَ دِرْهَمًا ، أَوْ قِيمَتَهَا مِنَ الذَّهَبِ ، أَوْ وَجُودَ مَا تَحْصُلُ بِهِ الْكِفَايَةُ عَلَى الدَّوَامِ ؛ مِنْ كَسْبٍ<sup>(٤)</sup> ، أَوْ تِجَارَةٍ ،<sup>(٥)</sup> أَوْ أَجْرِ عَقَارٍ<sup>(٦)</sup> ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ . وَلَوْ مَلَكَ مِنَ الْعُرُوضِ ، أَوْ الْحُيُوبِ ، أَوْ السَّائِمَةِ ، أَوْ الْعَقَارِ ، مَا لَا تَحْصُلُ بِهِ الْكِفَايَةُ ، لَمْ يَكُنْ غَنِيًّا ، وَإِنْ مَلَكَ نِصَابًا ، هَذَا الظَّاهِرُ مِنْ مَذْهَبِهِ ، وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ ، وَالشَّعْبِيِّ ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ ، وَإِسْحَاقَ . وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، وَعَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّهُمَا قَالَا : لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِمَنْ لَهُ خَمْسُونَ دِرْهَمًا ، أَوْ عِدْلُهَا ، أَوْ قِيمَتُهَا مِنَ الذَّهَبِ<sup>(٧)</sup> . وَذَلِكَ لِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ سَأَلَ ، وَلَهُ مَا يُغْنِيهِ ، جَاءَتْ مَسْأَلَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ خُمُوشًا ، أَوْ خُلُوشًا ، أَوْ كُدُوشًا<sup>(٨)</sup> » ، فِي وَجْهِهِ . فَقِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا الْغَنَى ؟ قَالَ : « خَمْسُونَ دِرْهَمًا ، أَوْ قِيمَتُهَا مِنَ الذَّهَبِ » . رَوَاهُ

= ١ / ٣٧٩ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ مَسْأَلَةِ الْقَوَى الْمَكْتَسَبِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمَجْنِيُّ ٥ / ٧٥ . وَالدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي : بَابِ لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيٍّ وَلَا لِذِي مِرَّةٍ سَوِيٍّ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ ٢ / ١١٩ . وَإِلَامَامُ أَحْمَدَ ، فِي : الْمُسْتَدْرَكِ ٤ / ٢٢٤ ، ٥ / ٣٦٢ .

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي الْبَابِ السَّابِقِ وَالْمَوْضِعِ السَّابِقِ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ لَا تَحِلُّ لَهُ الصَّدَقَةُ ، مِنْ أَبْوَابِ الزَّكَاةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٣ / ١٥١ . كَمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ دِرَاهِمٌ وَكَانَ لَهُ عِدْلُهَا ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمَجْنِيُّ ٥ / ٧٤ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ مَنْ سَأَلَ عَنْ ظَهْرِ غَنِيٍّ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ١ / ٥٨٩ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ تَحِلُّ لَهُ الصَّدَقَةُ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ١ / ٣٨٦ . وَالدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي الْبَابِ السَّابِقِ . سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ ٢ / ١١٨ . وَإِلَامَامُ أَحْمَدَ ، فِي : الْمُسْتَدْرَكِ ٢ / ١٦٤ ، ١٩٢ ، ٣٧٧ ، ٣٨٩ ، ٤ / ٦٢ ، ٥ / ٣٧٥ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « مَكْسَبٌ » .

(٥-٥) فِي بَابِ م : « أَوْ عَقَارٌ » .

(٦) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ مَنْ قَالَ لَا تَحِلُّ لَهُ الصَّدَقَةُ إِذَا مَلَكَ خَمْسِينَ دِرْهَمًا ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمُصَنَّفِ ٣ / ١٨٠ .

(٧) الْحُمُوشُ وَالْخُدُوشُ وَالْكُدُوشُ : أَلْفَاظٌ مُتَقَارِبَةٌ ، بِمَعْنَى خَدَشَ الْوَجْهَ نَظَرَ أَوْ حَدِيدَةً أَوْ نَحْوَهَا .

أبو داود ، والترمذي<sup>(٨)</sup> ، وقال : حَدِيثٌ حَسَنٌ . فإن قِيلَ : هذا يرويه حَكِيمُ بن جُبَيْرٍ ، وكان شُعْبَةُ لا يَرَوِي عنه ، وليس بِقَوِيٍّ في<sup>(٩)</sup> الْحَدِيثِ . قُلْنَا : قد قال عبدُ اللَّهِ بنُ عثمانَ لِسُفْيَانَ : حَفِظَ أَنْ شُعْبَةُ لا يَرَوِي عن حَكِيمِ بن جُبَيْرٍ . فقال سُفْيَانُ : حَدَّثَنَا<sup>(١٠)</sup> زَيْدٌ<sup>(١١)</sup> عن محمد بن عبد الرحمن . وقد قال عليٌّ وعبدُ اللَّهِ مِثْلَ ذلك . والرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، أَنَّ الْعَنِيَّ ما تَحْصُلُ بِهِ الْكِفَايَةُ ، فإذا لم يَكُنْ مُحْتَاجًا حَرَمَتْ عَلَيْهِ الصَّدَقَةُ ، وإن لم يَمِلِكْ شَيْئًا ، وإن كان مُحْتَاجًا حَلَّتْ لَهُ الصَّدَقَةُ ، وإن مَلَكَ نَصَابًا ، وَالْأَثْمَانُ وَغَيْرُهَا فِي هَذَا سَوَاءٌ . وهذا اخْتِيَارُ أَبي الْخَطَّابِ ، وابنِ شِهَابٍ الْمُكَبَّرِيِّ ، وَقَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال لِقَبِيصَةَ بنِ الْمُخَارِقِ : « لا تَجْعَلِ الْمَسْأَلَةَ إِلَّا لِأَحَدٍ ثَلَاثَةَ : رَجُلٌ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ حَتَّى يَقُولَ<sup>(١٢)</sup> ثَلَاثَةَ مِنْ ذَوِي الْحِجَابِ مِنْ قَوْمِهِ : قَدْ أَصَابَتْ فَلَانًا فَاقَةٌ ، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قَوْمًا مِنْ عَيْشٍ ، أَوْ سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ » رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(١٣)</sup> . فَمَدَّ بِإِبَاحَةِ

٩٥/٣ ظ

(٨) أخرجه أبو داود ، في : باب من يعطى من الصدقة وحد الغنى ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٧٧ . والترمذي ، في : باب ما جاء من تحمل له الزكاة ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ٣ / ١٤٨ ، ١٤٩ . كما أخرجه النسائي ، في : باب حد الغنى ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ٧٢ ، ٧٣ . وابن ماجه ، في : باب من سأل عن ظهر غنى ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٨٩ . والدارمي ، في : باب من تحمل له الصدقة ، من كتاب الزكاة . سنن الدارمي ١ / ٣٨٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٤٤١ ، ٤٦٦ .

(٩) في ب زيادة : « هذا » .

(١٠) في م : « وحدثناه » .

(١١) هو زيد بن الحارث بن عبد الكريم البامي ، ثبت ثقة ، من أهل الكوفة ، توفي سنة اثنين وعشرين ومائة . تهذيب التهذيب ٣ / ٣١٠ ، ٣١١ .

(١٢) في صحيح مسلم : « يقوم » .

(١٣) في : باب من تحمل له المسألة ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٢ / ٧٢٢ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما يجوز فيه المسألة ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٨١ . والنسائي ، في : باب الصدقة لمن تحمل بمحالة ، وباب فضل من لا يسأل الناس شيئا ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ٦٧ ، ٧٢ . والدارمي ، في : باب من تحمل له الصدقة ، من كتاب الزكاة . سنن الدارمي ١ / ٣٩٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٤٧٧ ، ٥ / ٦٠ .

المسألة إلى وجود إصابتها القوام أو السداد ، ولأن الحاجة هي الفقر ، والغنى  
ضيقها ، فمن كان محتاجاً فهو فقير فيدخل<sup>(١٤)</sup> في عموم النص ، ومن استغنى  
دخل في عموم النصوصي المحرمة ، والحديث الأول فيه ضعف ، ثم يجوز أن تحرم  
المسألة ولا<sup>(١٥)</sup> يحرم أخذ الصدقة إذا جاءته من غير المسألة ، فإن المذكور فيه  
تحريم المسألة ، فنقتصر عليه . وقال الحسن وأبو عبيد : الغنى ملك أوقية ، وهي  
أربعون درهماً ؛ لما روى أبو سعيد الخدري ، قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ  
سَأَلَ وَلَهُ قِيَمَةُ أَوْقِيَةٍ فَقَدْ أَحْفَ » . وكانت الأوقية على عهد رسول الله ﷺ  
أربعين درهماً . رواه أبو داود<sup>(١٦)</sup> . وقال أصحاب الرأي : الغنى موجب للزكاة  
هو المانع من أخذها ، وهو ملك نصيب تجب فيه الزكاة ، من الأمان ، أو  
العروض المعدة للتجارة ، أو السائمة ، أو غيرها ؛ لقول النبي ﷺ لمعاذ :  
« أَغْنِيَهُمْ أَنْ عَلَيْهِمْ صَدَقَةٌ تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ ، فَتَرُدُّ فِي فَقَرَائِهِمْ »<sup>(١٧)</sup> ، فجعل  
الأغنياء من تجب عليهم الزكاة ، فيدل ذلك على أن من تجب عليه غنى ، ومن لا  
تجب عليه ليس بغنى ، فيكون فقيراً ، فتدفع الزكاة إليه ؛ لقوله : « فَتَرُدُّ فِي  
فَقَرَائِهِمْ » . ولأن موجب الزكاة الغنى<sup>(١٨)</sup> ، والأصل عدم الاشتراك ، ولأن من لا  
نصيب له لا تجب عليه الزكاة فلا يمنع منها ، كمن يملك دون الخمسين ، ولا له  
ما يكفي . فيحصل الخلاف بيننا وبينهم في أمور ثلاثة : أحدها ، أن الغنى المانع  
من الزكاة غير موجب لها عندنا . ودليل ذلك حديث ابن مسعود ، وهو أنحص  
من حديثهم . فيجب تقديمه ، ولأن حديثهم دل على الغنى موجب ، وحديثنا

(١٤) في م : يدخل .

(١٥) في الأصل : وما .

(١٦) في : باب من يعطى من الصدقة وحده الغنى ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٧٨ . كما أخرجه

النسائي ، في : باب من الملحف ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ٧٣ . والإمام أحمد ، في : المستدر ٣ / ٧ ، ٩ .

(١٧) تقدم تخريجه في صفحة ٥ .

(١٨) في الأصل ، ا ، ب : غنى .

دَلَّ عَلَى الْغِنَى الْمَانِعِ ، وَلَا تَعَارَضَ بَيْنَهُمَا . فَيَجِبُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا . وَقَوْلُهُمْ :  
 الْأَصْلُ عَدَمُ الْأَشْتِرَاكِ . قُلْنَا : قَدْ قَامَ دَلِيلُهُ بِمَا ذَكَرْتَاهُ ، فَيَجِبُ الْأَخْذُ بِهِ . الثَّانِي ،  
 أَنَّ مَنْ لَهُ مَا يَكْفِيهِ مِنْ مَالٍ غَيْرِ / زَكَائِيٍّ ، أَوْ مِنْ مَكْسَبِهِ ، أَوْ أُجْرَةِ عَقَارٍ <sup>(١٩)</sup> أَوْ  
 غَيْرِهِ ، لَيْسَ لَهُ الْأَخْذُ مِنَ الزَّكَاةِ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ ،  
 وَابْنُ الْمُثَنِّبِ . وَقَالَ أَبُو يَوْسَفَ : إِنْ دَفَعَ الزَّكَاةَ إِلَيْهِ فَهُوَ قَبِيحٌ ، وَأَرْجُو أَنْ يُجْزِيَهُ .  
 وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَسَائِرُ أَصْحَابِهِ : يَجُوزُ دَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِغَنِيٍّ ، لَمَّا  
 ذَكَرُوهُ فِي حُجَّتِهِمْ . وَلَنَا ، مَا رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ  
 هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ الْخِيَارِ ، عَنْ رَجُلَيْنِ مِنْ  
 أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُمَا أَتَيَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَسَأَلَاهُ الصَّدَقَةَ ، فَصَعَّدَ فِيهِمَا  
 الْبَصَرَ ، فَرَأَاهُمَا جُلْدَيْنِ ، فَقَالَ : « إِنْ شِئْتُمَا أُعْطِيَتْكُمَا ، وَلَا حَظٌّ فِيهَا لِغَنِيٍّ ،  
 وَلَا لِقَوِيٍّ مُكْتَسِبٍ » <sup>(٢٠)</sup> . قَالَ أَحْمَدُ : مَا أَجْوَدُهُ مِنْ حَدِيثٍ . وَقَالَ : هُوَ أَحْسَنُهَا  
 إِسْتِنَادًا . وَرَوَى عُمَرُو بْنُ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا  
 تُحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيٍّ ، وَلَا لِإِذَى مِرَّةٍ سَوِيٍّ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ <sup>(٢١)</sup> ، وَقَالَ :  
 حَدِيثٌ حَسَنٌ <sup>(٢٢)</sup> . إِلَّا أَنَّ أَحْمَدَ قَالَ : لَا أَعْلَمُ فِيهِ شَيْئًا يَصِحُّ . قِيلَ : فَحَدِيثُ  
 سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ <sup>(٢٣)</sup> ؟ قَالَ : سَالِمٌ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .  
 وَلَئِنْ لَهُ مَا يُغْنِيهِ عَنِ الزَّكَاةِ . فَلَمْ يَجْزِ الدَّفْعُ إِلَيْهِ ، كِلَالِكِ النَّصَابِ . الثَّالِثُ ، أَنَّ مَنْ  
 مَلَكَ نِصَابًا زَكَائِيًّا ، لَا تَثِمُّ بِهِ الْكِفَايَةُ مِنْ غَيْرِ الْأَثْمَانِ ، فَلَهُ الْأَخْذُ مِنَ الزَّكَاةِ . قَالَ  
 الْمَيْمُونِيُّ : ذَاكَرْتُ أَبَا عُبَيْدِ اللَّهِ ، فَقُلْتُ : قَدْ يَكُونُ لِلرَّجُلِ الْإِبِلُ وَالْعَنَمُ تُجِبُّ فِيهَا

(١٩) في ١ ، م : « عقارات » .

(٢٠) تقدم تخريجه في صفحة ١١٧ .

(٢١) تقدم تخريجه في صفحة ١١٨ .

(٢٢) في م نهادة : « صحيح » . وليس عند الترمذي .

(٢٣) هو الذي تقدم برواية عمرو بن شعيب ، وفي صفحة ١١٨ تخريج الحديث عن عمرو بن شعيب عن أبيه  
 عن جده ، عند أبي داود والترمذي والداري ، وعن سالم بن أبي الجعد عن أبي هريرة ، عند النسائي وابن ماجه  
 والدارقطني ، وعندهما عند الإمام أحمد .

الزكاة ، وهو فقيرٌ ، ويكون له أن يعونَ شاةً ، وتكون له الضيعة لا تكفيه ، فيعطى من الصدقة ؟ قال : نعم . وذكر قول عمر : أعطوهم ، وإن راحت عليهم من الإبل كذا وكذا<sup>(٢٤)</sup> . قلت : فهذا<sup>(٢٥)</sup> قدر من العدد أو الوقت ؟ قال : لم أسمع . وقال ، في رواية محمد بن الحَكَم : إذا كان له عَقَارٌ يَسْتَفِلُهُ<sup>(٢٦)</sup> أو ضيعةٌ تُساوي عشرة آلاف أو أقل أو أكثر لا يُقيمُه ، يأخذ من الزكاة . وهذا قول الشافعي . وقال أصحاب الرأي : ليس له أن يأخذ منها إذا مَلَكَ نَصَابًا زَكَايَا ؛ لأنه تجب عليه الزكاة ، فلم تجب له ؛ لِلْحَبْرِ . ولنا ، أنه لا يملك ما يُغنيه ، ولا يقدر على كَسْب / ما يكفيه ، فجاز له الأخذ من الزكاة ، كما لو كان ما يملكه<sup>(٢٧)</sup> لا تجب فيه الزكاة ، ولأن الفقر عبارة عن الحاجة ، قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا اللَّهَ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ ﴾<sup>(٢٨)</sup> . أى : المحتاجون إليه . وقال الشاعر :

فَيَارَبِّ إِلَهِي مُؤْمِنٌ بِكَ عَابِدٌ مُقِرٌّ بِزَلَاتِي إِلَيْكَ فَقِيرٌ  
وقال آخر :

هوأني إلى معروفها لفقيرٌ<sup>(٢٩)</sup>

وهذا محتاج ، فيكون فقيرًا غير غني ، ولأنه لو كان ما يملكه لا زكاة فيه لكان فقيرًا ، ولا فرق في دفع الحاجة بين المالكين ، وقد سَمَى الله تعالى الذين لهم سَفِينَةٌ

(٢٤) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب من قال ترد الصدقة في الفقراء إذا أخذت من الأغنياء ، من كتاب الزكاة . المصنف ٣ / ٢٠٥ .

(٢٥) كذا في النسخ .

(٢٦) في م : يستفله .

(٢٧) في ١ ، ب ، م : يملك .

(٢٨) سورة فاطر ١٥ .

(٢٩) عجز بيت للأحوص ، صدره :

فلقد منعتُ معروفها أم جعفر .

شعر الأحوص الأنصاري ١٢٥ .

في البحر مَسَاكِينَ ، فقال تعالى : ﴿ أَمَّا السُّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ ﴾ (٣٠) . وقد بَيَّنَّا بما ذَكَرْنَاهُ مِنْ قَبْلُ أَنَّ الْغِنَى يَخْتَلِفُ مُسَمَّاهُ ، فَيَقَعُ عَلَى مَا يُوجِبُ الزَّكَاةَ ، وَعَلَى مَا يَمْنَعُ مِنْهَا ، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِ أَحَدِهِمَا وُجُودُ الْآخَرِ ، وَلَا مِنْ غَدَمِهِ غَدَمُهُ ، فَمَنْ قَالَ : إِنْ الْغِنَى هُوَ الْكِفَايَةُ . سَوَّى بَيْنَ الْأَثْمَانِ وَغَيْرِهَا ، (٣١) وَجَوَّزَ الْأَخْذَ لِكُلِّ مَنْ لَا كِفَايَةَ لَهُ ، وَإِنْ مَلَكَ نَصَبًا مِنْ جَمِيعِ الْأَمْوَالِ . وَمَنْ قَالَ بِالرَّوَايَةِ الْأُخْرَى ، فَرَّقَ بَيْنَ الْأَثْمَانِ وَغَيْرِهَا (٣٢) ؛ لِخَبَرِ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَلَأَنَّ الْأَثْمَانَ آلَةُ الْإِنْفَاقِ الْمُعَدَّةُ لَهُ دُونَ غَيْرِهَا ، فَجَوَّزَ الْأَخْذَ لِمَنْ لَا يَمْلِكُ خَمْسِينَ دِرْهَمًا ، أَوْ قِيمَتَهَا مِنَ الذَّهَبِ ، وَلَا مَا تَحْصُلُ بِهِ الْكِفَايَةُ مِنْ مَكْسَبٍ (٣٣) أَوْ أُجْرَةِ عَقَارٍ (٣٤) ، أَوْ غَيْرِهِ ، أَوْ ثَمَاءٍ سَائِمَةٍ أَوْ غَيْرِهَا . وَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ مُعَدٌّ لِلْإِنْفَاقِ مِنْ غَيْرِ الْأَثْمَانِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ تُعْتَبَرَ الْكِفَايَةُ بِهِ فِي حَوْلِ كَامِلٍ ؛ لِأَنَّ الْحَوْلَ يَتَكَرَّرُ وَجُوبُ الزَّكَاةِ بِتَكَرُّرِهِ ، فَيَأْخُذُ مِنْهَا كُلُّ حَوْلٍ مَا يَكْفِيهِ إِلَى مِثْلِهِ ، وَيُعْتَبَرُ وُجُودُ الْكِفَايَةِ لَهُ وَلِعَائِلَتِهِ وَمَنْ يَمُوتُهُ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَقْصُودٌ دَفْعَ حَاجَتِهِ ، فَيُعْتَبَرُ لَهُ مَا يُعْتَبَرُ لِلْمُتَفَرِّدِ . وَإِنْ كَانَ لَهُ خَمْسُونَ دِرْهَمًا ، جَازَ أَنْ يَأْخُذَ لِعَائِلَتِهِ حَتَّى يَصِيرَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ خَمْسُونَ دِرْهَمًا (٣٥) . قَالَ أَحْمَدُ ، فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ ، فِي مَنْ يُعْطَى الزَّكَاةُ وَلَهُ عِيَالٌ : يُعْطَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ عِيَالِهِ خَمْسِينَ خَمْسِينَ . وَهَذَا لِأَنَّ الدَّفْعَ إِثْمًا هُوَ إِلَى الْعِيَالِ ؛ وَهَذَا نَائِبٌ عَنْهُمْ فِي الْأَخْذِ .

فصل : وإذا (٣٦) كَانَ لِلْمَرْأَةِ الْفَقِيرَةِ زَوْجٌ مُوسِرٌ يَنْفِقُ عَلَيْهَا ، لَمْ يَجُزْ دَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَيْهَا ؛ لِأَنَّ الْكِفَايَةَ حَاصِلَةً لَهَا بِمَا يَصِلُهَا مِنَ التَّفَقُّعِ (٣٧) الْوَاجِبَةِ . فَأَشْبَهَتْ

(٣٠) سورة الكهف ٧٩ .

(٣١-٣٢) سقط من : ١ .

(٣٢-٣٣) في ١ م : أَوْ أُجْرَةُ أَوْ عَقَارٍ .

(٣٣) سقط من : ١ ، ب ، م .

(٣٤) في م : وَإِنْ .

(٣٥) في ١ ، ب ، م : نَفَقَتِهَا .





كتاب الله <sup>(٦)</sup> «ولا سُنَّةٌ» رَسُوْلُهُ إِلَّا بِسُنْعٍ ، وَالتَّنْسُخُ لَا يَقْبُثُ بِالْإِجْمَالِ . ثُمَّ إِنَّ التَّنْسُخَ  
 إِنَّمَا يَكُونُ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ ، لِأَنَّ التَّنْسُخَ إِنَّمَا يَكُونُ بِنَصْرٍ ، وَلَا يَكُونُ التَّنَصُّرُ  
 بَعْدَ مَوْتِ النَّبِيِّ ﷺ / ، وَالتَّقْرَاضُ زَمَنُ الْوَحْيِ ، ثُمَّ إِنَّ الْقُرْآنَ لَا يَنْسَخُ إِلَّا  
 بِقُرْآنٍ ، وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ نَسْخٌ كَذَلِكَ وَلَا فِي السُّنَّةِ ، فَكَيْفَ يَتَرَكُ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ  
 بِمُجَرَّدِ الْآرَاءِ وَالتَّحْكُمِ ، أَوْ بِقَوْلِ صَحَابِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ ! عَلَى أَنَّهُمْ لَا يَرَوْنَ قَوْلَ  
 الصَّحَابِيِّ <sup>(٧)</sup> حُجَّةً يَتَرَكُهَا <sup>(٨)</sup> قِيَاسٌ ، فَكَيْفَ يَتَرَكُونَ بِهِ الْقُرْآنَ <sup>(٩)</sup> وَالسُّنَّةَ ! قَالَ  
 الزُّهْرِيُّ : لَا أَعْلَمُ شَيْئًا نَسَخَ حُكْمَ الْمُؤَلَّفَةِ . عَلَى أَنَّ مَا ذَكَرُوهُ مِنَ الْمَعْنَى لَا  
 يَخْلَافُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، فَإِنَّ الْغِنَى عَنْهُمْ لَا يُوجِبُ رَفْعَ حُكْمِهِمْ ، وَإِنَّمَا  
 يَمْنَعُ عَطِيَّتَهُمْ حَالُ الْغِنَى عَنْهُمْ ، فَمَتَى دَعَتِ الْحَاجَةُ <sup>(١٠)</sup> إِلَى إِعْطَائِهِمْ أُعْطُوا ،  
 فَكَذَلِكَ جَمِيعُ الْأَصْنَافِ ، إِذَا عَدِمَ مِنْهُمْ صِنْفٌ فِي بَعْضِ الزَّمَانِ ، سَقَطَ حُكْمُهُ فِي  
 ذَلِكَ الزَّمَنِ خَاصَّةً ، فَإِذَا وُجِدَ عَادَ حُكْمُهُ ، كَذَا هُنَا .

**فصل :** وَلَا يَجُوزُ صَرْفُ الزَّكَاةِ إِلَى غَيْرِ مَنْ ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى ، مِنْ بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ  
 وَالْفَنَائِطِ وَالسَّقَايَاتِ وَإِصْلَاحِ الطَّرِيقَاتِ ، وَسَدِّ الثُّغُورِ ، وَتُكْفِيهِنَ الْمَوْتَى ، وَالتَّوَسُّعَ  
 عَلَى الْأَصْيَافِ ، وَأَشْبَاءِ ذَلِكَ مِنَ الْقُرْبِ الَّتِي لَمْ يَذْكُرْهَا اللَّهُ تَعَالَى . وَقَالَ أَنَسٌ ،  
 وَالْحَسَنُ : مَا أُعْطِيَتْ فِي الْجُسُورِ وَالطَّرِيقِ فَهُوَ <sup>(١١)</sup> صَدَقَةٌ مَاضِيَّةٌ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ،  
 لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾ . « وَإِنَّمَا »  
 لِلْحَصْرِ وَالْإِثْبَاتِ ، ثَبِّتَ الْمَذْكُورَ ، وَتَنَفَّى مَا عَدَاهُ ، وَالْخَيْرُ الْمَذْكُورُ . قَالَ أَبُو

(٦-٦) في ا ، ب ، م : : وسنة .

(٧) في م زيادة : : في .

(٨) في م : : بها .

(٩) في م : : الكتاب .

(١٠) في ا ، م : : الحالة .

(١١) في ا ، ب ، م : : فهي .

ذَاوُدَ : سَمِعْتُ أَحْمَدَ ، وَسُئِلَ : يُكْفَرُ الْمَيْتُ مِنَ الزَّكَاةِ ؟ قَالَ : لَا ، وَلَا يُقْضَى مِنَ الزَّكَاةِ ذَيْنُ الْمَيْتِ . وَإِنَّمَا لَمْ يُجِزْ دَفْعُهَا فِي قَضَاءِ ذَيْنِ الْمَيْتِ ؛ لِأَنَّ الْغَارِمَ هُوَ الْمَيْتُ وَلَا يُمَكِّنُ الدَّفْعُ إِلَيْهِ ، وَإِنْ دَفَعَهَا إِلَى غَرِيمِهِ صَارَ الدَّفْعُ إِلَى الْغَرِيمِ لَا إِلَى الْغَارِمِ . وَقَالَ أَيْضًا : يُقْضَى مِنَ الزَّكَاةِ ذَيْنُ الْحَيِّ ، وَلَا يُقْضَى مِنْهَا ذَيْنُ الْمَيْتِ ؛ لِأَنَّ الْمَيْتَ لَا يَكُونُ غَارِمًا . قِيلَ : فَإِنَّمَا يُعْطَى أَهْلُهُ . قَالَ : إِنْ كَانَتْ عَلَى أَهْلِهِ فَتَنَمَ .

**فصل :** وَإِذَا أُعْطِيَ مَنْ يَظُنُّهُ فَقِيرًا فَبَانَ غَنِيًّا . فَعَنْ أَحْمَدَ فِيهِ رِوَايَتَانِ : إِحْدَاهُمَا ، يُجِزُّهُ . اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ . وَهَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُعْطِيَ الرَّجُلَيْنِ الْجَلْدَيْنِ ، وَقَالَ : « إِنْ شِئْتُمَا / أُعْطِيْتُكُمَا مِنْهَا ، وَلَا حَظَّ فِيهَا لِغَنِيِّي ، وَلَا لِقَوِيِّي مُكْتَسِبٍ » <sup>(١٢)</sup> . وَقَالَ لِلرَّجُلِ الَّذِي سَأَلَهُ الصَّدَقَةَ : « إِنْ كُنْتُ مِنْ تِلْكَ الْأَجْزَاءِ أُعْطِيْتُكَ حَقَّكَ » <sup>(١٣)</sup> . وَلَوْ اِعْتَبَرَ حَقِيقَةَ الْغَنَى لَمَا اكْتَفَى بِقَوْلِهِمْ . وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : « قَالَ رَجُلٌ : لَا تُصَدِّقَنَّ بِصَدَقَةٍ فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ ، فَوَضَعَهَا فِي يَدِ غَنِيٍّ ، فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ : تُصَدِّقُ عَلَى غَنِيٍّ . فَأَتَيْتُ فَقِيلَ لَهُ : أَمَّا صَدَقَتُكَ فَقَدْ قِيلَتْ <sup>(١٤)</sup> ، تَعَلَّ الْغَنَى أَنْ يُعْتَبَرَ فَيَنْفَقَ مِمَّا أُعْطَاهُ اللَّهُ » . « مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ » <sup>(١٥)</sup> . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، لَا يَجِزُّهُ ؛ لِأَنَّهُ دَفَعَ الْوَاجِبَ إِلَى غَيْرِ مُسْتَحِقِّهِ ، فَلَمْ يَخْرُجْ مِنْ عَهْدَتِهِ ، كَمَا لَوْ دَفَعَهَا

٩٨/٣

(١٢) تقدم ترجمته في صفحة ١١٧ .

(١٣) تقدم ترجمته في صفحة ١٢٤ .

(١٤) في الأصل ، ب : « تَقِيلَتْ » .

(١٥-١٥) في الأصل ، ١ ، ب : « رَوَاهُ النَّسَائِيُّ » .

وأخرجه البخاري ، في : باب إذا تصدق على غنى وهو لا يعلم ، من كتاب الزكاة ٢ / ١٣٧ ، ١٣٨ . ومسلم ، في : باب ثبوت أجر المتصدق وإن وقعت الصدقة في يد غير أهلها ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٢ / ٧٠٩ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب إذا أعطاهما غنيا وهو لا يشعر ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ٤٢ . والإمام- أحمد ، في : المستدرك ٢ / ٣٢٢ ، ٣٥٠ .

إلى كافر ، أو ذى "قربته ، وكذبيون" (١٦) الآدميين . وهذا قول الثوري ، والحسن بن صالح ، وأبي يوسف ، وابن المنذر . وللشافعي قولان كالروايتين . فأما إن بان (١٧) الأخذ عبداً ، أو كافراً ، أو هاشمياً ، أو قرابة للمعطي ممن لا يجوز الدفع إليه ، لم يجزه ، رواية واحدة ؛ لأنه ليس بمستحق ، ولا تحفى حاله غالباً ، فلم يجزه الدفع إليه ، كذبيون الآدميين ، وفارق من بان غنياً ؛ فإن (١٨) الفقر والغنى مما يفسر الأطلاق عليه والمعرفة بحقيقته ، قال الله تعالى : ﴿ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعْطِفِ نَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ ﴾ (١٩) . فاكْتَفَى بِظُهُورِ الْفَقْرِ ، ودَعَاؤُهُ بِخِلَافِ غَيْرِهِ .

٤٣٢ - مسألة ؛ قال : ( إِنْ أَنْ يَتَوَلَّى الرَّجُلُ إِخْرَاجَهَا بِنَفْسِهِ ، فَيَسْقُطُ الْعَامِلُ )

وجُمِلَتْهُ أَنْ الرَّجُلُ إِذَا تَوَلَّى إِخْرَاجَ زَكَاتِهِ بِنَفْسِهِ ، سَقَطَ حَقُّ الْعَامِلِ مِنْهَا ؛ لِأَنَّهُ إِذَا يَأْخُذُ أَجْرًا لِعَمَلِهِ ، فَإِذَا لَمْ يَعْمَلْ فِيهَا شَيْئًا فَلَا حَقَّ لَهُ ، فَيَسْقُطُ ، وَتَبْقَى سَبْعَةُ أَصْنَافٍ ، إِنْ وَجَدَ جَمِيعَهُمْ أَعْطَاهُمْ ، وَإِنْ وَجَدَ بَعْضَهُمْ اكْتَفَى بِعَطِيَّتِهِ ، وَإِنْ أَعْطَى الْبَعْضَ مَعَ إِمْكَانِ عَطِيَّةِ الْجَمِيعِ ، جَازَ أَيْضًا .

٤٣٣ - مسألة ؛ قال : ( وَإِنْ أَعْطَاهَا كُلَّهَا فِي صِنْفٍ وَاحِدٍ ، أَجْزَأُهُ إِذَا لَمْ يُخْرِجْهُ إِلَى الْغِنَى )

وجُمِلَتْهُ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَفْتَصِرَ عَلَى صِنْفٍ وَاحِدٍ مِنَ الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يُعْطِيَهَا شَخْصًا وَاحِدًا . وهذا (٢٠) قول عمر ، وحذيفة ، وابن عباس ، وبه قال سعيد

(١٦) - (١٦) في م : قرابة كذبيون .

(١٧) في ب : كان .

(١٨) في أ ، م : بان .

(١٩) سورة البقرة ٢٧٣ .

(٢٠) في أ ، م : وهو .

ابن جُبَيْرٍ ، والحسن ، والتخمي ، وعطاء ، وإليه ذهب الثوري ، وأبو عبيد وأصحاب الرأي . وروى عن التخمي أنه قال : إن كان المال كثيراً يَحْتَمِلُ الأصناف ، قَسَمَهُ عليهم ، وإن كان قليلاً ، جازَ وَضَعُهُ في صِنْفٍ واحدٍ . وقال مالك : يَتَحَرَّى مَوْضِعَ الْحَاجَةِ مِنْهُمْ ، وَيُقَدِّمُ الْأَوَّلَى فَالْأَوَّلَى . وقال عكرمة ، والشافعي : يَجِبُ أَنْ يَقْسِمَ زَكَاةَ كُلِّ صِنْفٍ مِنْ مَالِهِ ، عَلَى الْمَوْجُودِينَ <sup>(١)</sup> مِنَ الْأَصْنَافِ السَّيِّئَةِ الَّذِينَ سَهَمَانَهُمْ <sup>(٢)</sup> ثَابِتَةً ، قَسَمَةً عَلَى السَّوَاءِ ، ثُمَّ حِصَّةَ كُلِّ صِنْفٍ مِنْهُمْ ، لَا تُصَرَّفُ إِلَى أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثَةٍ مِنْهُمْ ، إِنْ <sup>(٣)</sup> وَجَدَ مِنْهُمْ ثَلَاثَةً أَوْ أَكْثَرَ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا وَاحِدًا ، صَرَفَ حِصَّةَ ذَلِكَ الصَّنْفِ إِلَيْهِ . وَرَوَى الْأَثَرُ عَنْ أَحْمَدَ كَذَلِكَ . وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ الصَّدَقَةَ لِجَبِيئِهِمْ ، وَشَرَكَ بَيْنَهُمْ فِيهَا ، فَلَا يَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى بَعْضِهِمْ كَأَهْلِ الْخُمْسِ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لِمُعَاذٍ : « أَعْلِمُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً ، تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ ، فَتُرَدُّ فِي فَقَرَائِهِمْ » <sup>(٤)</sup> . فَأَخْبَرَ أَنَّهُ مَأْمُورٌ بِرَدِّ جُمْلَتِهَا فِي الْفُقَرَاءِ ، وَهُمْ صِنْفٌ وَاحِدٌ ، وَلَمْ يَذْكُرْ سِوَاهُمْ ، ثُمَّ أَنَّهُ بَعْدَ ذَلِكَ مَالٌ ، فَجَعَلَهُ فِي صِنْفٍ ثَانٍ سِوَى الْفُقَرَاءِ ، وَهُمْ الْمُؤَلَّفَةُ ؛ الْأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ ، وَعُيَيْنَةُ بْنُ حِصْنٍ ، وَعَلَقَمَةُ بْنُ عَلَاثَةَ ، وَزَيْدُ الْخَيْلِ ، قَسَمَ فِيهِمُ الذَّهِيَّةَ <sup>(٥)</sup> الَّتِي بَعَثَ بِهَا إِلَيْهِ عَلِيٌّ مِنَ الْيَمَنِ <sup>(٦)</sup> . وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ

(٢) في ا ، ب ، م : : الموجود .

(٣) في م : : سهامهم .

(٤) في م : : وإن .

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ٥ .

(٦) تصغير الذهب .

(٧) أخرجه البخاري ، في : باب قول الله تعالى : ﴿ وَإِلَى عَادِ أَخَاهُمْ هُودَا ... ﴾ ، من كتاب الأنبياء ، وفي : باب بعث علي بن أبي طالب ... ، من كتاب المغازي ، وفي : باب قول الله تعالى : ﴿ تَمْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾ ، من كتاب التوحيد . صحيح البخاري ٤ / ١٦٦ ، ١٦٧ ، ٥ / ٢٠٧ ، ٩ / ١٥٥ . ومسلم ، في : باب ذكر الحوارج وصفاتهم ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٢ / ٧٤١ ، ٧٤٢ . وأبو داود ، في : باب في قتال الحوارج ، من كتاب السنة . سنن أبي داود ٢ / ٥٤٣ ، ٥٤٤ . والشافعي ، في : باب المؤلفة قلوبهم ، من كتاب الزكاة . وفي : باب من شهر سيفه ثم وضعه في الناس ، من كتاب الحرم . المجتبى ٥ / ٦٥ ، ٦٦ ، ٧ / ١٠٨ ، ١٠٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٦٨ ، ٧٢ ، ٧٣ .

من أهل اليمن الصدقة . ثم أتاه مال آخر ، فجعله في صنف آخر ؛ لقوله لقيصة ابن المخارق حين تحمّل حمالة<sup>(٨)</sup> ، فأتى النبي ﷺ يسأله ، فقال : « أقم بقايصة حتى تأتينا الصدقة ، فتأمر لك بها »<sup>(٩)</sup> . وفي حديث سلمة بن صححر البياضي ، أنه أمر له بصدقة قومه<sup>(١٠)</sup> . ولو وجب صرفها إلى جميع الأصناف لم يجز دفعها إلى واحد ، لأنها لا يجب صرفها إلى جميع الأصناف إذا أخذها الساعي ، فلم يجب دفعها إليهم إذا فرقها المالك ، كما لو لم يجد إلا صنفًا واحدًا ، ولأنه لا يجب عليه تميم أهل كل صنف بها ، فجاز الاقتصار على واحد ، كما لو وصى لجماعة لا يمكن حصرهم ، ويخرج على هذين / المعنيين الخمس ، فإنه يجب على الإمام تفريقه على جميع مستحقيه ، واستيعاب جميعهم به بخلاف الزكاة ، والآية أريد بها بيان الأصناف الذين يجوز الدفع إليهم ، دون غيرهم . إذا ثبت هذا ، فإن المستحب صرفها إلى جميع الأصناف ، أو إلى من أمكن منهم ؛ لأنه يخرج بذلك عن الخلاف ، ويحصل الأجزاء يقينًا ، فكان أولى .

٩٩/٣ و

**فصل : قول الخرقى :** « إذا لم يخرجهُ إلى الغنى » . يعنى به الغنى المانع من أخذ الزكاة ، وقد ذكرناه . وظاهر قول الخرقى أنه لا يدفع إليه ما يحصل به الغنى ، والمذهب أنه يجوز أن يدفع إليه ما يُغنيه من غير زيادة . نص عليه أحمد في مواضع . وذكره أصحابه ، فيتعين<sup>(١١)</sup> حمل كلام الخرقى على أنه لا يدفع إليه زيادة على ما يحصل به الغنى . وهذا قول الثوري ، ومالك ، والشافعي ، وأبي ثور . وقال أصحاب الرأي : يعطى ألفا وأكثر إذا كان محتاجًا إليها ، ويكره أن يزاد على

(٨) الحمالة : المال الذى يتحملة الإنسان ، أى يستدينه ويدفعه في إصلاح ذات البين .

(٩) تقدم ترجمته في صفحة ١١٩ .

(١٠) أخرجه أبو داود ، في : باب في الظهار ، من كتاب الطلاق . سنن أبي داود ١ / ٥١٣ . والترمذي ، في : باب ما جاء في كفارة الظهار ، من أبواب الطلاق ، وفي : سورة المجادلة ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذى ٥ / ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٢ / ١٨٥ ، ١٨٦ . وابن ماجه ، في : باب الظهار ، من كتاب الطلاق . سنن ابن ماجه ١ / ٦٦٥ . وأخرجه مختصر الإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٤٣٦ .

(١١) في م : ٥ فعين .

المائتين . ولنا ، أن الغنى لو كان سابقاً مَتَّع ، فَمَتَّعَ إِذَا قَارَنَ ، كَالْجَمْعِ بَيْنِ الْأُخْتَيْنِ فِي النِّكَاحِ .

**فصل :** وَكُلُّ صِنْفٍ مِنَ الْأَصْنَافِ يُدْفَعُ إِلَيْهِ مَا تُنْفَعُ بِهِ حَاجَتُهُ ، مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ ، فَالْعَارِمُ وَالْمُكَاتَّبُ يُعْطَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا يَقْضِي بِهِ ذَنْتَهُ وَإِنْ كَثُرَ ، وَإِنَّ السَّبِيلَ يُعْطَى مَا يُلْغِيهِ إِلَى بَلَدِهِ ، وَالْعَايِزُ يُعْطَى مَا يَكْفِيهِ لِعَزْوِهِ ، وَالْعَامِلُ يُعْطَى بِقَدْرِ<sup>(١٢)</sup> أَجْرِهِ عَلَيْهِ<sup>(١٣)</sup> . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : سَمِعْتُ أَحْمَدَ ، قِيلَ لَهُ : يَحْمِلُ فِي السَّبِيلِ بِأَلْفٍ مِنَ الزَّكَاةِ ؟ قَالَ : مَا أُعْطِيَ فَهُوَ جَائِزٌ ، وَلَا يُعْطَى أَحَدٌ مِنْ هَؤُلَاءِ زِيَادَةً عَلَى مَا تُنْفَعُ بِهِ الْحَاجَةُ ؛ لِأَنَّ الدَّفْعَ لَهَا ، فَلَا يُزَادُ عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ .

**فصل :** وَأَرْبَعَةُ أَصْنَافٍ يَأْخُذُونَ أَخْذًا مُسْتَقَرًّا ، فَلَا يُرَاعَى حَالُهُمْ بَعْدَ الدَّفْعِ ، وَهُمْ : الْفُقَرَاءُ ، وَالْمَسَاكِينُ ، وَالْعَامِلُونَ ، وَالْمَوْلُفَةُ ، فَمَتَى أَخَذَوْهَا مَلَكُوهَا مِلْكًا دَائِمًا<sup>(١٤)</sup> مُسْتَقَرًّا ، لَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ رَدُّهَا بِحَالٍ ، وَأَرْبَعَةٌ مِنْهُمْ ، وَهُمْ الْعَارِمُونَ ،<sup>(١٥)</sup> وَفِي الرِّقَابِ<sup>(١٦)</sup> ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَإِنَّ السَّبِيلَ ؛ فَإِنَّهُمْ يَأْخُذُونَ / أَخْذًا مُرَاعَى ، فَإِنْ صَرَفُوهُ فِي الْجِهَةِ الَّتِي اسْتَحَقُّوا الْأَخْذَ لِأَجْلِهَا ، وَإِلَّا اسْتَرْجِعَ مِنْهُمْ . وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذِهِ الْأَصْنَافِ وَالَّتِي قَبْلَهَا ، أَنَّ هَؤُلَاءِ أَخَذُوا لِمَعْنَى لَمْ يَحْصُلْ بِأَخْذِهِمْ لِلزَّكَاةِ ، وَالْأَوَّلُونَ حَصَلَ الْمَقْصُودُ بِأَخْذِهِمْ ، وَهُوَ غِنَى الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ ، وَتَأْلِيْفُ الْمُؤَلِّفِينَ ، وَأَدَاءُ أَجْرِ الْعَامِلِينَ . وَإِنْ قَضَى هَؤُلَاءِ حَاجَتَهُمْ بِهَا ، وَفَضَلَ مَعَهُمْ فَضْلٌ ، رَدُّوا الْفَضْلَ ، إِلَّا الْعَايِزَ ، فَإِنْ مَا فَضَلَ مَعَهُ<sup>(١٧)</sup> بَعْدَ عَزْوِهِ فَهُوَ لَهُ . ذَكَرَهُ الْجَرَجِيُّ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ . وَظَاهِرُ قَوْلِهِ فِي الْمُكَاتَّبِ أَنَّهُ لَا يُرَدُّ مَا فَضَلَ فِي يَدِهِ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ : وَإِذَا عَجَزَ الْمُكَاتَّبُ وَرُدَّ فِي الرَّقِّ ، وَكَانَ قَدْ تُصَدَّقَ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ ،

٩٩/٣ ط

(١٢-١٣) فِي ١ ، ب ، م : « أَجْرِهِ »

(١٣) فِي الْأَصْلِ ، ب : « صَغِيرٌ مَا » .

(١٤-١٥) فِي الْأَصْلِ ، ١ ، ب : « وَفِي الرِّقَابِ » .

(١٥) فِي م : « دَلَّ » .

فهو لِسَيِّدِهِ . وَنَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ أَيْضًا ، فِي رِوَايَةِ الْمُرُودِيِّ وَالْكَوَسَجِ . وَنَقَلَ <sup>(١٦)</sup> عَنْهُ حَنْبَلٌ : إِذَا عَجَزَ يَرُدُّ مَا فِي يَدَيْهِ فِي الْمُكَاتِبِينَ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ : إِنْ كَانَ بَاقِيًا بَعَيْنِهِ ، اسْتَرْجَعَ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا دُفِعَ إِلَيْهِ لِيُعْتَقَ بِهِ وَلَمْ يَقَعْ . وَقَالَ الْقَاضِي : كَلَامُ الْخِرَقِيِّ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ الَّذِي بَقِيَ فِي يَدِهِ لَمْ يَكُنْ عَيْنَ الزَّكَاةِ ، وَإِنَّمَا انْصَرَفَ فِيهَا ، وَحَصَلَ عَوَضُهَا وَقَائِدُهَا . وَلَوْ ثَلَفَ الْمَالُ الَّذِي فِي يَدِ هَؤُلَاءِ بَغِيرَ تَقْرِيطٍ ، لَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهِمْ شَيْءٌ .

٤٣٤ - مسألة ؛ قال : ( وَلَا يَجُوزُ نَقْلُ الصَّدَقَةِ مِنْ بَلَدِهَا إِلَى بَلَدٍ تَقْصُرُ فِي مِثْلِهِ الصَّلَاةُ )

المذهبُ على أَنَّهُ لَا يَجُوزُ نَقْلُ الصَّدَقَةِ مِنْ بَلَدِهَا إِلَى مَسَافَةِ الْقَصْرِ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : سَمِعْتُ أَحْمَدَ سُئِلَ عَنِ الزَّكَاةِ يُبْعَثُ بِهَا مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ ؟ قَالَ : لَا . قِيلَ : وَإِنْ كَانَ قَرَابَتُهُ بِهَا ؟ قَالَ : لَا . وَاسْتَحَبَّ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ لَا تُنْقَلَ مِنْ بَلَدِهَا . وَقَالَ سَعِيدٌ : حَدَّثَنَا سَفِيَانُ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ فِي كِتَابِ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ : مَنْ أَخْرَجَ مِنْ مِخْلَافٍ <sup>(١)</sup> إِلَى مِخْلَافٍ ، فَإِنَّ صَدَقَتَهُ وَعُشْرَهُ تُرَدُّ إِلَى مِخْلَافِهِ <sup>(٢)</sup> . وَرَوَى عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، أَنَّهُ رَدَّ زَكَاةَ ابْنَيْ بِلَالٍ مِنْ خُرَّاسَانَ إِلَى الشَّامِ ، إِلَى خُرَّاسَانَ <sup>(٣)</sup> . وَرَوَى عَنْ الْحَسَنِ وَالتَّحِيصِيِّ أَنَّهُمَا كَرِهَا نَقْلَ الزَّكَاةِ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ ، إِلَّا لِذِي قَرَابَةٍ <sup>(٤)</sup> . وَكَانَ أَبُو الْعَالِيَةِ يُبْعَثُ بِزَكَاتِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لِمُعَاذٍ : « أُخْبِرْهُمْ أَنْ عَلَيْهِمْ صَدَقَةٌ تُؤْخَذُ مِنْ أَغْيَانِهِمْ ، فَتُرَدُّ فِي

(١٦) في ١ ، م : ٥ وروى ٤ .

(١) المخلاف : الكورة ، وهي المدينة والصنع .

(٢) عزاه الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا إلى سعيد والأكرم ، انظر : الفتح الرباني ٩ / ٤٦ .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب في الصدقة يخرج بها من بلد إلى بلد من كرهه ، من كتاب الزكاة . المصنف ١٦٨ / ٣ .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ، في الباب السابق . المصنف ١٦٧ / ٣ . وأبو عبيد ، في : باب قسم الصدقة في بلدها . الأموال ٣٩٤ .

فَقَرَّائِهِمْ<sup>(٥)</sup> . وهذا يَخْتَصُّ بِفُقَرَاءِ بَلَدِهِمْ . وَلَمَّا بَعَثَ مُعَاذَ الصَّدَقَةِ مِنَ الْيَمَنِ إِلَى عَمْرٍ ، أَكْثَرَ عَلَيْهِ ذَلِكَ عَمْرٌ ، وَقَالَ : لَمْ أَبْعَثْكَ جَائِيًا ، وَلَا آخِذَ جِزْيَةٍ ، وَلَكِنْ بَعَثْتُكَ لِتَأْخُذَ مِنْ أَغْنِيَاءِ النَّاسِ ، فَتَرُدَّ فِي فَقَرَائِهِمْ . فَقَالَ مُعَاذٌ<sup>(٦)</sup> : مَا بَعَثْتُ إِلَيْكَ بِشَيْءٍ وَأَنَا أَجِدُ أَحَدًا يَأْخُذُهُ مِنِّي . رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي « الْأَمْوَالِ »<sup>(٧)</sup> . وَرَوَى أَيْضًا عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَطَاءٍ مَوْلَى عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ، أَنَّ زَيْدًا ، أَوْ بَعْضَ الْأَمْرَاءِ ، بَعَثَ عِمْرَانَ عَلَى الصَّدَقَةِ ، فَلَمَّا رَجَعَ قَالَ : أَيْنَ الْمَالُ ؟ قَالَ : أَلِلْمَالِ بَعَثْتَنِي ؟ أَخَذْتُهَا مِنْ حَيْثُ كُنَّا نَأْخُذُهَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَوَضَعْنَاهَا حَيْثُ كُنَّا نَضَعُهَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ<sup>(٨)</sup> . وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ إِغْنَاءَ الْفُقَرَاءِ بِهَا ، فَإِذَا أَبْخُنَا نَقَلْنَا أَفْضَى إِلَى بَقَاءِ فُقَرَاءِ ذَلِكَ الْبَلَدِ مُحْتَاجِينَ .

**فصل : فَإِنْ خَالَفَ وَنَقَلَهَا ، أَجْزَأَتْهُ فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ .** قَالَ الْقَاضِي : وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ يَقْتَضِي ذَلِكَ ، وَلَمْ أَجِدْ عَنْهُ نَصًّا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ فِيهَا رِوَايَتَيْنِ : إِحْدَاهُمَا ، يُجْزِئُهُ . وَاخْتَارَهَا ؛ لِأَنَّهُ دَفَعَ الْحَقَّ إِلَى مُسْتَحِقِّهِ ، فَبَرِئَ مِنْهُ كَالَّذَيْنِ ، وَكَأَنَّ لَوْ فَرَّقَهَا فِي بَلَدَيْهَا . وَالْأُخْرَى ، لَا تُجْزِئُهُ . اخْتَارَهَا ابْنُ حَامِدٍ ؛ لِأَنَّهُ دَفَعَ الزَّكَاةَ إِلَى غَيْرِ مَنْ أَمَرَ بِدَفْعِهَا إِلَيْهِ ، أَشْبَهَ مَالُو دَفْعَهَا إِلَى غَيْرِ الْأَصْنَافِ .

**فصل : فَإِنْ اسْتَعْنَى عَنْهَا فُقَرَاءُ أَهْلِ بَلَدِهَا ، جَازَ نَقْلُهَا .** نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، فَقَالَ : قَدْ تُحْمَلُ الصَّدَقَةُ إِلَى الْإِمَامِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا<sup>(٩)</sup> فُقَرَاءٌ أَوْ كَانَ فِيهَا فَضْلٌ عَنْ

(٥) تقدم تحريجه في صفحة ٥ .

(٦) في م نهادة : « أَنَا » .

(٧) في : باب قسم الصدقة في بلدها . الأموال ٥٩٦ .

(٨) في ١ ، ب نهادة : « رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ » .

وأخرجه أبو داود ، في : باب في الزكاة هل تحمل من بلد إلى بلد ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ٣٧٧ / ١ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في عمال الصدقة ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٧٩ .

(٩) سقط من : ١ ، ب ، م .



حَاجَتِهِمْ ، وقال أيضا : لا تُخْرِجُ صَدَقَةَ قَوْمٍ عَنْهُمْ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِيهَا فَضْلٌ عَنْهُمْ ؛ لِأَنَّ<sup>(١٠)</sup> الَّذِي كَانَ يَجِيءُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَأَبَى بَكْرٍ ، وَعَمَرَ مِنْ الصَّدَقَةِ ، إِذَا مَا كَانَ عَنْ فَضْلٍ مِنْهُمْ<sup>(١١)</sup> ، يُعْطَوْنَ مَا يَكْفِيهِمْ ، وَيُخْرِجُ الْفَضْلُ عَنْهُمْ . وَرَوَى / أَبُو عُبَيْدٍ ، فِي كِتَابِ « الْأَمْوَالِ »<sup>(١٢)</sup> ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عُمَرُو بْنِ شُعَيْبٍ ، أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ لَمْ يَزَلْ بِالْحَنْدِ<sup>(١٣)</sup> ، إِذْ بَعَثَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى مَاتَ النَّبِيُّ ﷺ ، ثُمَّ قَدِمَ عَلَى عَمَرَ ، فَرَدَّهُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ ، فَبَعَثَ إِلَيْهِ مُعَاذَ بْنَ ثَلَيْثٍ صَدَقَةَ النَّاسِ ، فَأَتَاكَ ذَلِكَ عَمَرُ ، وَقَالَ : لَمْ أَتُكِّمْ جَائِعًا ، وَلَا آخِذَ جُزْئِيَّةٍ ، لَكِنْ بَعَثْتُكَ لِتَأْخُذَ مِنْ أَغْنِيَاءِ النَّاسِ ، فَتَرُدَّ<sup>(١٤)</sup> عَلَى فَقَرَائِهِمْ . فَقَالَ مُعَاذٌ : مَا بَعَثْتُ إِلَيْكَ بِشَيْءٍ وَأَنَا أَجِدُ أَحَدًا يَأْخُذُهُ مِنِّي . فَلَمَّا كَانَ الْعَامُ الثَّانِي ، بَعَثَ إِلَيْهِ بِشَطْرِ الصَّدَقَةِ ، فَتَرَا جَعًا بِبَيْتِلِ ذَلِكَ ، فَلَمَّا كَانَ الْعَامُ الثَّالِثُ بَعَثَ إِلَيْهَا كُلَّهَا ، فَارْجَعَهُ عَمَرُ بِمِثْلِ مَا رَاجَعَهُ ، فَقَالَ مُعَاذٌ : مَا وَجَدْتُ أَحَدًا يَأْخُذُ مِنِّي شَيْئًا . وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ بِبَادِيَةٍ ، وَلَمْ يَجِدْ مَنْ يَذْفَعُهَا إِلَيْهِ ، فَرَفَقَهَا عَلَى فَقَرَاءِ أَقْرَبِ الْبِلَادِ إِلَيْهِ .

**فصل :** قال أحمدُ ، فِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَكَمِ : إِذَا كَانَ الرَّجُلُ فِي بَلَدٍ ، وَمَالُهُ فِي بَلَدٍ ، فَأَحَبُّ إِلَيْهِ أَنْ تُؤَدَّى حَيْثُ كَانَ الْمَالُ ، فَإِنْ كَانَ بَعْضُهُ حَيْثُ هُوَ ، وَبَعْضُهُ فِي مِصْرٍ ، يُؤَدَّى زَكَاةُ كُلِّ مَالٍ حَيْثُ هُوَ . فَإِنْ كَانَ غَائِبًا عَنْ مِصْرِهِ وَأَهْلِهِ ، وَالْمَالُ مَعَهُ ، فَأَسْهَلُ أَنْ يُعْطِيَ بَعْضُهُ فِي هَذَا الْبَلَدِ ، وَبَعْضُهُ فِي الْبَلَدِ الْآخَرِ . فَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمَالُ فِي الْبَلَدِ الَّذِي هُوَ فِيهِ حَتَّى يَمُوتَ فِيهِ حَوْلًا ثَامًا ، فَلَا يَبْعَثُ بِزَكَاتِهِ إِلَى بَلَدٍ

(١٠) فِي الْأَصْلِ ، ب : « لَكِنْ » .

(١١) فِي ١ ، م : « عَنْهُمْ » .

(١٢) تَقْدِمُ فِي صَفْحَةِ ١٣٢ .

(١٣) الْجَنْدُ : مَدِينَةُ كَبِيرَةٌ بِالْمِثْنِ تَتِمُّهَا مَخَالِيفُ ، وَبَيْنَ الْجَنْدِ وَصَنْعَاءِ ثَمَانِيَةٌ وَخَمْسُونَ فَرَسًا . مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ

١٢٧ / ٢ .

(١٤) فِي ١ ، ب : « فَرَدَّهَا » .

آخَر . فَإِنْ كَانَ الْمَالُ تِجَارَةً يُسَافِرُ بِهِ ، فَقَالَ الْقَاضِي : يُفَرَّقُ زَكَاتُهُ حَيْثُ حَالَ حَوْلُهُ ، فِي أَيِّ مَوْضِعٍ كَانَ . وَمِنْهُمْ كَلَامُ أَحْمَدَ فِي اغْتِبَارِهِ الْحَوْلَ التَّامَّ ، أَنَّهُ يَسْهُلُ فِي أَنْ يُفَرَّقَهَا فِي ذَلِكَ الْبَلَدِ ، وَغَيْرِهِ مِنَ الْبُلْدَانِ الَّتِي أَقَامَ بِهَا فِي ذَلِكَ الْحَوْلِ . وَقَالَ فِي الرَّجُلِ يَغِيبُ عَنْ أَهْلِهِ ، فَتَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ : يُزَكِّيهِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي كَثُرَ مُقَامُهُ فِيهِ . فَأَمَّا زَكَاةُ الْفِطْرِ فَإِنَّهُ يُفَرَّقُهَا فِي الْبَلَدِ الَّذِي وَجِبَتْ عَلَيْهِ فِيهِ ، سَوَاءً كَانَ مَالُهُ فِيهِ أَوْ لَمْ يَكُنْ ؛ لِأَنَّهُ سَبَبُ وَجُوبِ الزَّكَاةِ ، فَفُرِّقَتْ فِي الْبَلَدِ الَّذِي سَبَّبَهَا فِيهِ .

فصل : وَالْمُسْتَحَبُّ تَفْرِيقُ الصَّدَقَةِ فِي بَلَدِهَا ، ثُمَّ الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبِ مِنَ الْقَرْيِ وَالْبُلْدَانِ . قَالَ أَحْمَدُ / فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ : لَا بَأْسَ أَنْ يُعْطَى زَكَاتُهُ فِي الْقَرْيِ الَّتِي حَوْلَهُ مَا لَمْ تُقْصَرَ الصَّلَاةُ فِي أَثْنَائِهَا ، وَيَتَدَأُّ بِالْأَقْرَبِ فَلِأَقْرَبِ . وَإِنْ تَقَلَّهَا إِلَى الْبَعِيدِ لِقَحَرِي قَرَانِي ، أَوْ مَنْ كَانَ أَشَدَّ حَاجَةً ، فَلَا بَأْسَ ، مَا لَمْ يُجَاوِزَ مَسَافَةَ الْقَصْرِ .

فصل : وَإِذَا أَخَذَ السَّاعِي الصَّدَقَةَ ، وَاحْتَاجَ إِلَى تَبِعِهَا لِمَصْلَحَةٍ مِنْ كَلْفِهِ فِي تَقْلِيلِهَا أَوْ مَرَضِيهَا أَوْ نَحْوِهَا<sup>(١٥)</sup> ، فَلَهُ ذَلِكَ ؛ لِمَا رَوَى قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى فِي إِبِلِ الصَّدَقَةِ نَاقَةً كَوْمَاءً<sup>(١٦)</sup> ، فَسَأَلَ عَنْهَا ؟ فَقَالَ الْمُصَدِّقُ : إِنَّمَا ارْتَجَعْتُهَا بِإِبِلٍ . فَسَكَتَ . رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ ، فِي « الْأُمُومَالِ »<sup>(١٧)</sup> ، وَقَالَ : الرَّجْعَةُ أَنْ يَبِيعَهَا ، وَيَشْتَرِيَ بِتَمَنِهَا مِثْلَهَا أَوْ غَيْرَهَا . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَاجَةً إِلَى تَبِعِهَا ، فَقَالَ الْقَاضِي : لَا يَجُوزُ ، وَالتَّبِيعُ بَاطِلٌ ، وَعَلَيْهِ الضَّمَانُ . وَيَحْتَمِلُ الْجَوَازَ ؛ لِإِحْدِيثِ قَيْسٍ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَكَتَ حِينَ أَخْبَرَهُ الْمُصَدِّقُ بِارْتِجَاعِهَا ، وَلَمْ يَسْتَفْصِلْ .

(١٥) فِي الْأَصْلِ ، ب : « وَنَحْوِهَا » .

(١٦) نَاقَةُ كَوْمَاءَ : ضَخْمَةُ السِّنَامِ .

(١٧) بَلْ فَعَلَ ذَلِكَ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ ١ / ٢٢٢ .

وَأُخْرِجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ أَجَازَ أَخَذَ الْقِيمَ فِي الزُّكُوتِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ١١٤ / ٤ .

٤٣٥ - مسألة ؛ قال : ( وَإِذَا بَاعَ مَاشِيَةً قَبْلَ الْحَوْلِ بِمِثْلِهَا ، زَكَّاهَا إِذَا تَمَّ حَوْلٌ مِنْ وَقْتِ مِلْكِهِ الْأَوَّلِ )

وَجُمَلُهُ أَنَّهُ إِذَا بَاعَ نَصَابًا لِلزَّكَاةِ ، مِمَّا يُعْتَبَرُ فِيهِ الْحَوْلُ بِجَنْسِهِ ، كَالْإِبِلِ بِالْإِبِلِ ، أَوْ الْبَقَرِ بِالْبَقَرِ ، أَوْ الْغَنَمِ بِالْغَنَمِ ، أَوْ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ ، أَوْ الْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ ، لَمْ يَنْقَطِعِ الْحَوْلُ ، وَبَنَى حَوْلُ الثَّانِي عَلَى حَوْلِ الْأَوَّلِ . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَتَّبِعِي حَوْلُ نَصَابٍ عَلَى حَوْلٍ غَيْرِهِ بِحَالٍ ؛ لِقَوْلِهِ : « لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ »<sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّهُ أَصْلُ بِنَفْسِهِ ، فَلَمْ يَتَّبِعْ عَلَى حَوْلٍ غَيْرِهِ ، كَمَا لَوْ اخْتَلَفَ الْجِنْسَانِ . وَوَأَفَقْنَا أَبُو حَنِيفَةَ فِي الْأَثْمَانِ . وَوَأَفَقَ الشَّافِعِيُّ فِيهَا سِوَاهَا ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ إِثْمًا وَجَبَتْ فِي الْأَثْمَانِ لِكَوْنِهَا ثَمَنًا ، وَهَذَا الْمَعْنَى يَشْمَلُهَا ، بِخِلَافِ غَيْرِهَا . وَلَنَا ، أَنَّهُ نَصَابٌ يُضْمُّ إِلَيْهِ ثَمَانُوهُ فِي الْحَوْلِ ، فَيُنَى حَوْلٌ بَدَلَهُ مِنْ جَنْسِهِ عَلَى حَوْلِهِ ، كَالْعُرُوضِ ، وَالْخَدِيثِ مَحْصُوصٌ بِالثَّمَنِ وَالرَّيْبِ وَالْعُرُوضِ ، فَتَقِيسُ عَلَيْهِ مَحَلُّ التَّرَاجُعِ ، وَالْجِنْسَانِ لَا يُضْمُّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ مَعَ وَجُودِهِمَا . فَأَوَّلَى أَنْ لَا يُنَى حَوْلُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ .

فصل : / قال أحمد بن سعيد<sup>(٢)</sup> : سألتُ أحمدَ ، عن الرَّجُلِ يَكُونُ عِنْدَهُ غَنَمٌ ١٠١/٣ ظ  
سَائِمَةً ، فَيَبِيعُهَا بِضِعْفِهَا مِنَ الْغَنَمِ ، «أَعْلِيهِ أَنْ يُزَكِّيَهَا»<sup>(٣)</sup> كُلُّهَا ، أَمْ يُعْطَى زَكَاةُ الْأَصْلِ ؟ قَالَ : بَلْ يُزَكِّيهَا كُلُّهَا ، عَلَى خَدِيثِ عُمَرَ فِي السُّحْلَةِ يَرُوحُ بِهَا الرَّاعِي<sup>(٤)</sup> ؛ لِأَنَّ ثَمَاءَهَا مَعَهَا . قُلْتُ : فَإِنْ كَانَتْ لِلتَّجَارَةِ ؟ قَالَ : يُزَكِّيهَا كُلُّهَا

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٤٦ .

(٢) ممن نقل عن الإمام أحمد ، واسمه أحمد بن سعيد ثلاثة ؛ أبو العباس الحلياني ، وأبو عبد الله الرباطي ، وأبو جعفر الدارمي . انظر : طبقات الحنابلة ١ / ٤٥ .

(٣-٣) في ١ ، م : ؛ أُنزِكَهَا .

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ٤٦ .

على حديث حماس<sup>(٥)</sup> ، فأما إن باع النصاب بدون النصاب انقطع الحول ، وإن كان عنده مائتان فباعهما بمائة فعليه زكاة مائة وحدها .

٤٣٦ - مسألة : ( وكذلك إن أبدل عشرين دينارا بمائتي درهم ، أو مائتي درهم بعشرين دينارا ، لم تبطل الزكاة بالتقاليها )

وجملة ذلك أنه متى أبدل نصابا<sup>(١)</sup> من غير<sup>(٢)</sup> جنسه ، انقطع حول الزكاة واستأنف حولها ، إلا الذهب بالفضة ، أو عروض التجارة ؛ لكون الذهب والفضة كاللآل الواحد ، إذ هما أروش الجنائيات ، وقيم المتلفات ، ويضم أحدهما إلى الآخر في الزكاة . وكذلك إذا اشترى عرضا للتجارة ينصاب من الأثمان ، أو باع عرضا ينصاب ، لم يتقطع الحول ؛ لأن الزكاة تجب في قيمة العروض ، لا في نفسها ، والقيمة هي الأثمان ، فكانا جنسا واحدا . وإذا قلنا : إن الذهب والفضة لا يضم أحدهما إلى صاحبه ، لم يبن حول أحدهما على حول الآخر ؛ لأنهما مالا لا يضم أحدهما إلى الآخر ، فلم يبن حوله على حوله ، كالجنسين من الماشية . وأما عروض التجارة ، فإن حولها يبنى<sup>(٣)</sup> على حول الأثمان بكل حال .

٤٣٧ - مسألة : ( ومن كاث عنده ماشية ، فباعها قبل الحول بدراهم ، فزارا من الزكاة ، لم تسقط الزكاة عنه )

قد ذكرنا أن إبدال النصاب بغير جنسه يقطع الحول ، ويستأنف حول آخر . فإن فعل هذا فزارا من الزكاة ، لم تسقط عنه ، سواء كان المبدل ماشية أو غيرها من النصب<sup>(٤)</sup> ، وكذلك لو أئلف جزءا من النصاب ، قصدا للتقيص ، لتسقط عنه

(٥) يأتي حديث حماس وغيره في أول باب زكاة عروض التجارة .

(١-٢) في ب : بغير .

(٢) في الأصل : يبنى .

(٣) في أ ، ب : النصاب .

الزكاة ، لم تَسْقُطْ ، وَتُؤَخَذُ الزكاةُ منه في آخِرِ الحَوْلِ ، إِذَا كَانَ إِثْبَانُهُ وَإِثْلَانُهُ / عِنْدَ ١٠٢/٣ قُرْبِ الْوُجُوبِ . وَلَوْ فَعَلَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْحَوْلِ ، لَمْ تُجِبْ الزكاةُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِمِظْلَةٍ لِلْفِرَارِ . وَمَا ذَكَرْنَاهُ قَالَ مَالِكٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَابْنُ الْمَاجِشُونِ ، وَاسْحَاقُ ، وَأَبُو عُيَيْدٍ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ : تَسْقُطُ عَنْهُ الزكاةُ ؛ لِأَنَّهُ نَقَصَ قَبْلَ تِمَامِ حَوْلِهِ ، فَلَمْ تُجِبْ فِيهِ الزكاةُ ، كَمَا لَوْ أَتْلَفَهُ<sup>(١)</sup> لِحَاجَتِهِ . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّا بَلَوْنَاهُمْ كَمَا بَلَوْنَا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ إِذْ أَقْسَمُوا لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ • وَلَا يَسْتَتُونَ • فَطَافَ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِنْ رَبِّكَ وَهُمْ نَائِمُونَ • فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ ﴾<sup>(٢)</sup> . فَعَاقِبَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى بِذَلِكَ ، لِيَفْرِيَهُمْ مِنَ الصَّدَقَةِ ، وَلِأَنَّهُ قَصَدَ إِسْقَاطَ نَصِيبٍ مَنِ اتَّعَدَ سَبَبَ اسْتِحْقَاقِهِ ، فَلَمْ يَسْقُطْ ، كَمَا لَوْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ ، وَلِأَنَّهُ لَمَّا قَصَدَ قَصْدًا فَاسِدًا ، انْقَضَتْ الْحِكْمَةُ مُعَاقِبَتُهُ بِتَقْيِيزِ قَصْدِهِ ، كَمَنْ قَتَلَ مَوْرُوثَهُ<sup>(٣)</sup> لِاسْتِعْجَالِ مِيرَاثِهِ ، عَاقَبَهُ الشَّرْعُ بِالْجُرْمَانِ ، وَإِذَا أَتْلَفَهُ لِحَاجَتِهِ ، لَمْ يَقْصِدْ قَصْدًا فَاسِدًا .

**فصل :** وَإِذَا حَالَ الْحَوْلُ أُخْرِجَ الزكاةُ مِنْ جِنْسِ الْمَالِ الْمَبِيعِ ، دُونَ الْمَوْجُودِ ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي وَجِبَتْ الزكاةُ بِسَبَبِهِ ، لَوْلَاهُ<sup>(٤)</sup> لَمْ تُجِبْ فِي هَذَا زَكَاةً .

**فصل :** فَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ بِالتَّبْيِيعِ وَلَا بِالتَّقْيِيزِ الْفِرَارَ ، انْقَطَعَ الْحَوْلُ ، وَاسْتَأْنَفَ بِمَا اسْتَبْدَلَ بِهِ حَوْلًا ، إِنْ كَانَ مَحَلًّا لِلزكاةِ ، فَإِنْ وَجَدَ بِالثَّانِي عَيْنًا ، قَرَدَهُ أَوْ بَاعَهُ بِشَرْطِ الْخِيَارِ ، ثُمَّ اسْتَرَدَّهُ ، اسْتَأْنَفَ أَيْضًا حَوْلًا ؛ لِزَوَالِ مَلَكِهِ بِالتَّبْيِيعِ ، قُلُ الرُّمَانِ أَوْ كَثَرُ ، وَقَدْ ذَكَرَ<sup>(٥)</sup> الْخِرَقِيُّ هَذَا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ، فَقَالَ : وَالْبِمَاثِيَةُ إِذَا بَاعَتْ

(٢) في ١ ، م : ؛ أَتْلَفَ .

(٣) سورة القلم ١٧ - ٢٠ .

(٤) في ١ ، م : ؛ مَوْرُوثِهِ .

(٥) في م : ؛ وَلَوْلَاهُ .

(٦) في النسخ : ؛ ذَكَرَهُ .

بالخيار فلم ينقض الخيار حتى رُدَّتْ ، استقبلَ البائعُ بها حَوْلًا ، سواءً كان الخيارَ للبائع أو للمُشتري ؛ لأنه تجديدٌ يملك . وإن حال الحَوْل على النصاب الذي اشتراه وَجَبَتْ فيه الزكاة ، فإن وَجَدَ به عيبًا قبل إخراج زكاته فله الرُدُّ ، سواءً قلنا الزكاة تتعلّق بالعَيْن ، أو بالذمة ؛ لما بينا من أنَّ الزكاة لا تجب في العين بمعنى استحقاق الفقراء جزءًا منه ، بل بمعنى تعلّق حقٍّ به ، كتعلّق الأرض بالجانى ، فیردُّ النصاب ، وعليه إخراج / زكاته من مالٍ آخر . فإن أخرج الزكاة منه ، ثم أراد رَدُّه ، أثبتى على المعيب إذا حدّث به عيب آخر عند المشتري ، هل له رَدُّه ؟ على روايتين ، والثبوت<sup>(٧)</sup> أيضا على تفريق الصنفية ، فإن قلنا : يجوز . جاز الرُدُّ ههنا ، وإلا لم يجوز . ومتى رَدُّه فعليه عوض الشاة المخرجة ، تُحسب عليه بالحصّة من الثمن ، والقول قولُه في قيمتها مع يمينه ، إذا لم تكن يمينه ؛ لأنها تُلَفَّت في يده ، فهو أعرف بقيمتها ، ولأنّ القيمة مُدعاة عليه ، فهو غارم ، والقول في الأصول قول الغارم . وفيه وجه آخر ، أن القول قول البائع ؛ لأنه يقرم الثمن ، فیردُّه . والأوّل أصح ؛ لأنّ الغارم لثمن الشاة المُدعاة هو المشتري . فإن أخرج الزكاة من غير النصاب ، فله الرُدُّ وجهًا واحدًا .

**فصل :** فإن كان البيع فاسدًا ، لم ينقطع حَوْل الزكاة في النصاب ، وبقي على حوله الأول ؛ لأنّ المِلْك ما انتقل فيه إلّا أن يتعذر رَدُّه ، فيصير كالمعصوب ، على ما مضى .

**فصل :** ويجوز التصرف في النصاب الذي وجبت الزكاة فيه ، بالبيع والهبة وأنواع التصرفات ، وليس للساعي فسخ البيع . وقال أبو حنيفة : نصيح ، إلّا أنه إذا امتنع من أداء الزكاة نقض البيع في قدرها . وقال الشافعي : في صيحة البيع قولان ؛ أحدهما ، لا يصح ؛ لأننا إن قلنا إن الزكاة تتعلّق بالعَيْن ، فقد باع ما لا يملكه ، وإن

(٧) في الأصل ، ب : وبنى .

قُلْنَا تَتَعَلَّقُ بِالذِّمَّةِ ، فَفَعَدُرَ الزَّكَاةَ مُرْتَهَنَ بِهَا ، وَيَبِيعُ الرِّهْنَ غَيْرَ جَائِزٍ . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ : نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُو صَلَاحُهَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٨)</sup> . وَمَقْهُومُهُ صِحَّةُ بَيْعِهَا إِذَا بَدَا صَلَاحُهَا ، وَهُوَ عَامٌّ فِيمَا وَجَبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ وَغَيْرِهِ . وَنَهَى عَنْ بَيْعِ الْحَبِّ حَتَّى يَشْتَدَّ ، وَيَبِيعَ الْعَبَثَ حَتَّى يَسْوَدَ <sup>(٩)</sup> . وَهَذَا مِمَّا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهِ . وَلِأَنَّ الزَّكَاةَ وَجَبَتْ فِي الذِّمَّةِ ، وَالْمَالُ خَالٍ عَنْهَا ، فَصَحَّ بَيْعُهُ ، كَمَا لَوْ بَاعَ مَالَهُ ، وَعَلَيْهِ ذَيْنُ آدَمِيٍّ ، أَوْ زَكَاةَ فِطْرٍ . وَإِنْ تَعَلَّقَتْ بِالْعَيْنِ ، فَهُوَ تَعَلَّقٌ لَا يَمْنَعُ التَّصَرُّفَ / فِي جُزْءٍ مِنَ النَّصَابِ ، فَلَمْ يَمْنَعْ بَيْعَ جَمِيعِهِ ، كَأَرْضِ الْجَنَائَةِ . وَقَوْلُهُمْ : بَاعَ مَا لَا يَمْلِكُهُ . لَا يَصِحُّ ؛ فَإِنَّ الْمَلِكَ لَمْ يَثْبُتْ لِلْفُقَرَاءِ فِي النَّصَابِ ، بِذَلِيلٍ <sup>(١٠)</sup> لَهُ أَدَاءُ الزَّكَاةِ مِنْ غَيْرِهِ ، وَلَا يَتِمَّ كُنُ الْفُقَرَاءِ مِنْ إلْزَامِهِ أَدَاءُ الزَّكَاةِ مِنْهُ ، وَلَيْسَ بِرَهْنٍ ، فَإِنَّ

١٠٣/٣

(٨) أخرجه البخاري ، في : باب من باع ثماره أو نخله أو أرضه ... ، من كتاب الزكاة ، وفي : باب بيع المزانة ، وباب بيع الثمر على رهوس النخل بالذهب والفضة ، وباب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ، وباب بيع النخل قبل أن يبدو صلاحها ، وباب إذا باع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ، من كتاب البيوع ، وفي : باب الرجل يكون له عمر أو شرب في حائط أو في نخل ، من كتاب المساقاة . صحيح البخاري ٢ / ١٥٧ ، ٣ / ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١٥١ . ومسلم ، في : باب النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها ، وباب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العراق ، وباب النهي عن المخافلة والمزانة ... من كتاب البيوع . صحيح مسلم ٣ / ١١٦٥ - ١١٦٨ ، ١١٧٤ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ، من كتاب البيوع . سنن أبي داود ٢ / ٢٢٧ . والنسائي ، في : باب بيع التمر قبل أن يبدو صلاحه ، وباب العراق بالرطب ، من كتاب البيوع . المجتبى ٧ / ٢٣١ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ . وابن ماجه ، في : باب النهي عن بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ، من كتاب التجارات . سنن ابن ماجه ٢ / ٧٤٦ ، ٧٤٧ . والدارمي ، في : باب في النهي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها ، من كتاب البيوع . سنن الدارمي ٢ / ٢٥٢ . والإمام مالك ، في : باب النهي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها ، من كتاب البيوع . الموطأ ٢ / ٦١٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٤٦ ، ٥٦ ، ٥٩ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٧٥ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ١٢٣ ، ٣٦٣ ، ٣ / ٣٧٢ ، ٣٨١ ، ٥ / ١٨٥ ، ١٩٠ ، ١٩٢ ، ١٠٦ ، ٧٠ .

(٩) أخرجه أبو داود ، في : باب في بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ، من كتاب البيوع . سنن أبي داود ٢ / ٢٢٧ . والترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها ، من أبواب البيوع . عارضة الأحوذي ٥ / ٢٣٦ . وابن ماجه ، في : باب النهي عن بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ، من كتاب التجارات . سنن ابن ماجه ٢ / ٧٤٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٢٢١ ، ٢٥٠ . (١٠) في الأصل ، ١ : ٥ أنه .

أحكام الرهن غير ثابتة فيه ، فإذا تَصَرَّفَ في النِّصَابِ ثُمَّ<sup>(١١)</sup> أُنْخَرَجَ الزَّكَاةُ مِنْ غَيْرِهِ ، وَلَا كُفِّلَ إِخْرَاجُهَا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفْلٌ تَحْصِيلُهَا ، فَإِنْ عَجَزَ بِقِيَّتِ الزَّكَاةُ فِي ذِمَّتِهِ ، كَسَائِرِ الدُّيُونِ ، وَلَا يُؤْخَذُ مِنَ النِّصَابِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُفْسَخَ الْبَيْعُ فِي قَدْرِ الزَّكَاةِ ، وَتُؤْخَذَ مِنْهُ ، وَيَرْجِعُ الْبَائِعُ عَلَيْهِ بِقَدْرِهَا ؛ لِأَنَّ عَلَى الْفُقَرَاءِ ضَرَرًا فِي إِثْمَامِ الْبَيْعِ ، وَتَقْوِيَتِ لِحُقُوقِهِمْ ، فَوَجِبَ فَسْخُؤُهُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ »<sup>(١٢)</sup> . « وَهَذَا أَصَحُّ »<sup>(١٣)</sup> .

٤٣٨ - مسألة ؛ قال : ( وَالزَّكَاةُ تَجِبُ فِي الذِّمَّةِ بِخُلُوقِ الْخَوَلِ وَإِنْ كَلَّفَ الْمَالُ ، فَرُطَ أَوْ لَمْ يُفَرُطْ )

هذه الْمَسْأَلَةُ تُشْتَمِلُ عَلَى أَحْكَامٍ ثَلَاثَةٍ : أَحَدُهَا ، أَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فِي الذِّمَّةِ . وَهُوَ لِإِحْدَى الرَّوَائِيَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ ، وَأَخَذَ قَوْلِي الشَّافِعِيُّ ؛ لِأَنَّ إِخْرَاجَهَا مِنْ غَيْرِ النِّصَابِ جَائِزٌ ، فَلَمْ تُكُنْ وَاجِبَةً فِيهِ ، كَزَكَاةِ الْفِطْرِ ، وَلِأَنَّهَا لَوْ وَجِبَتْ فِيهِ ، لَامْتَنَعَ تَصَرُّفُ الْمَالِكِ فِيهِ ، وَلِتَمَكَّنَ الْمُسْتَجِقُونَ مِنْ إِنْزَائِهِ أَذَاءَ الزَّكَاةِ مِنْ عَيْنِهِ ، أَوْ ظَهَرَ شَيْءٌ مِنْ أَحْكَامِ ثُبُوتِهِ فِيهِ<sup>(١٤)</sup> ، وَلِسَقَطَتْ<sup>(١٥)</sup> الزَّكَاةُ بِتَلْفِ النِّصَابِ مِنْ غَيْرِ تَغْرِيطٍ ، كَسَقُوطِ أَرْضِ الْجِنَايَةِ بِتَلْفِ الْجَانِي . وَالثَّانِيَةُ ، أَنَّهَا تَجِبُ فِي الْعَيْنِ . وَهَذَا الْقَوْلُ الثَّانِي لِلشَّافِعِيِّ ، وَهَذِهِ الرَّوَايَةُ هِيَ الظَّاهِرَةُ عِنْدَ بَعْضِ أَصْحَابِنَا ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « فِي أَرْبَعِينَ شَاةً »<sup>(١٦)</sup> . وَقَوْلُهُ : « فِيمَا سَقَّتِ السَّمَاءُ الْعُشْرَ » ،

(١١) سقط من : م .

(١٢) أخرجه ابن ماجه ، في : باب من بنى في حقه ما يضر تجاره ، من كتاب الأحكام . سنن ابن ماجه ٢ / ٧٨٤ . وإمام مالك مرسلا ، في : باب القضاء في المرض ، من كتاب الأفضية . الموطأ ٢ / ٧٤٥ . وإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٣١٣ ، ٥ / ٣٢٧ .

(١٣) سقط من : الأصل .

(١٤) في م : « فيها » .

(١٥) في ١ ، ب ، م : « وأسقطت » .

(١٦) تقدم تخريجها في صفحة ١٠ .



وفيما سقى بِدَالِيَةٍ أَوْ تُصْنَعُ نِصْفُ الْعُشْرِ<sup>(٤)</sup> . وغير ذلك من الألفاظ الواردة بِحَرْفٍ في « وهى لِلطَّرِيفَةِ . وإِنَّمَا جَازَ الإِخْرَاجُ من غير النَّصَابِ رُخْصَةً . وَفَائِدَةُ الْخِلَافِ أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ فِي الذِّمَّةِ ، فَحَالَ عَلَى مَالِهِ حَوْلَانِ ، لَمْ يُؤَدَّ زَكَاتُهَا ، وَجَبَ عَلَيْهِ أَدَاؤُهَا لِمَا مَضَى ، وَلَا تَنْقُصُ<sup>(٥)</sup> عَنْهُ الزَّكَاةُ فِي الْحَوْلِ / ١٠٣/٣ ط

الثاني ، وكذلك إِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ نِصَابٍ ، لَمْ تَنْقُصِ الزَّكَاةُ ، وَإِنْ مَضَى عَلَيْهِ أَحْوَالٌ ، فَلَوْ كَانَ عِنْدَهُ أَرْبَعُونَ شَاةً مَضَى عَلَيْهَا ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ لَمْ يُؤَدَّ زَكَاتُهَا ، وَجَبَ عَلَيْهِ ثَلَاثُ شِيَاوٍ ، وَإِنْ كَانَتْ مِائَةً دِهْنًا ، فَعَلَيْهِ سَبْعَةُ دَنَابِيرٍ وَنِصْفٌ ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ وَجَبَتْ فِي ذِمَّتِهِ ، فَلَمْ يُؤَثِّرْ فِي تَثْقِيصِ<sup>(٦)</sup> النَّصَابِ . لَكِنْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ آخَرُ يُؤَدَّى الزَّكَاةَ مِنْهُ ، اخْتَمَلَ أَنْ تَسْقُطَ الزَّكَاةُ فِي قَدْرِهَا ؛ لِأَنَّ الَّذِينَ يَمْنَعُ وَجُوبَ الزَّكَاةِ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : لَا تَسْقُطُ الزَّكَاةُ بِهَذَا بِحَالٍ ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ لَا يَسْقُطُ نَفْسُهُ ، وَقَدْ يَسْقُطُ غَيْرُهُ ، بِدَلِيلِ أَنْ تُغَيَّرَ الْمَاءُ بِالنَّجَاسَةِ فِي مَحَلِّهَا لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ طَهَارَتِهَا وَإِلَّا لَيَئِهَا بِهِ ، وَيَمْنَعُ إِزَالَةَ نَجَاسَةٍ غَيْرِهَا . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ الثَّانِيَةَ غَيْرَ الْأُولَى . وَإِنْ قُلْنَا : الزَّكَاةُ تَتَعَلَّقُ بِالْعَيْنِ . وَكَانَ النَّصَابُ مِمَّا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي غَيْبِهِ ، فَحَالَ<sup>(٧)</sup> عَلَيْهِ أَحْوَالٌ لَمْ تُؤَدَّ زَكَاتُهَا ، تَعَلَّقَتْ الزَّكَاةُ فِي الْحَوْلِ الْأَوَّلِ مِنَ النَّصَابِ

(٤) أخرجه البخاري ، في : باب العشر فيما يسقى من ماء السماء ، من كتاب الزكاة . صحيح البخاري ١٥٥ / ٢ . ومسلم ، في : باب ما فيه العشر أو نصف العشر ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٦٧٥ / ٢ . وأبو داود ، في : باب في زكاة السائمة ، وباب صدقة الزرع ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ٣٦٢ / ١ ، والترمذي ، في : باب ما جاء في الصدقة فيما يسقى بالأهبار وغيره ، من أبواب الزكاة . ٣٧٠ ، والنسائي ، في : باب ما يوجب العشر وما يوجب نصف العشر ، من كتاب الزكاة . ١٣٤ ، ١٣٥ . والمجتبى ٣١ / ٥ . وابن ماجه ، في : باب صدقة الزروع والثمار ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ٥٨٠ / ١ . والدارمي ، في : باب العشر فيما سقت السماء وفيما تسقى بالنضح ، من كتاب الزكاة . سنن الدارمي ٣٩٣ / ١ . والإمام مالك مرسلًا ، في : باب زكاة ما يحرص من ثمار النخيل والأعناب ، من كتاب الزكاة . الموطأ ٢٧٠ / ١ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٤٥ / ١ ، ٣ ، ٣٤١ ، ٣٥٣ ، ٥ / ٢٣٣ .

(٥) في ١ : م ، ٥ : تنقضى .

(٦) في ١ : نقص .

(٧) في الأصل : فعال .

بَقْدَرِهِ<sup>(٨)</sup> ، فَإِنْ كَانَ نِصَابًا لَا زِيَادَةَ عَلَيْهِ ، فَلَا زَكَاةَ فِيهِ ، فِيمَا بَعْدَ الْحَوْلِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ النَّصَابَ تَقْصُّ فِيهِ ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ نِصَابٍ عَزَلَ قَدَّرَ فَرَضِي الْحَوْلِ الْأَوَّلِ ، وَعَلَيْهِ زَكَاةٌ مَا بَقِيَ . وَهَذَا هُوَ الْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ ، فِي رِوَايَةِ جَمَاعَةٍ . وَقَالَ ، فِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَكَمِ : إِذَا كَانَتِ الْعَنَمُ أَرْبَعِينَ ، فَلَمْ يَأْتِهِ الْمُصَدِّقُ عَامَتَيْنِ ، فَإِذَا أَخَذَ الْمُصَدِّقُ شَاةً ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْبَاقِي ، وَفِيهِ خِلَافٌ . وَقَالَ ، فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ : إِذَا كَانَ عِنْدَ الرَّجُلِ مَائَتًا دِرْهَمٍ ، فَلَمْ يُزَكِّهَا حَتَّى حَالَ عَلَيْهَا حَوْلٌ آخَرُ ، يُزَكِّهَا لِلْعَامِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ تُصِيرُ مَائَتَيْنِ غَيْرَ خَمْسَةِ دَرَاهِمٍ . وَقَالَ ، فِي رَجُلٍ لَهُ أَلْفُ دِرْهَمٍ ، فَلَمْ يُزَكِّهَا سِنَيْنِ : يُزَكِّي فِي أَوَّلِ سَنَةِ خَمْسَةَ وَعِشْرِينَ ، ثُمَّ فِي كُلِّ سَنَةٍ بِحِسَابِ مَا بَقِيَ . وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي عُبَيْدٍ . فَإِنْ كَانَ عِنْدَهُ أَرْبَعُونَ مِنَ الْعَنَمِ تُبَجَّتْ سَخْلَةً فِي كُلِّ حَوْلٍ ، وَجَبَ عَلَيْهِ فِي كُلِّ سَنَةٍ شَاةٌ ؛ لِأَنَّ النَّصَابَ كَمَلَ بِالسَّخْلَةِ الْحَادِثَةِ ، فَإِنْ كَانَ نِتَاجُ السَّخْلَةِ بَعْدَ وَجُوبِ الزَّكَاةِ عَلَيْهِ بِمُدَّةٍ ، اسْتَوْنَفَ الْحَوْلَ الثَّانِي مِنْ حِينَ تُبَجَّتْ ؛ لِأَنَّهُ جِئْتُهِ كَمَلَ .

١٠٤/٣ فصل : فَإِنْ مَلَكَ خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ ، فَلَمْ يُوَدِّ زَكَاةَهَا أَحْوَالًا ، فَعَلَيْهِ فِي / كُلِّ سَنَةٍ شَاةٌ . نَصُّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ الْأَثَرِمِ . قَالَ فِي رِوَايَةِ الْأَثَرِمِ : الْمَالُ غَيْرُ الْإِبِلِ إِذَا أَدَّى مِنَ الْإِبِلِ ، لَمْ يَنْقُصْ ، وَالْخَمْسُ بِحَالِهَا ، وَكَذَلِكَ مَا دُونَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ ، لَا تُنْقُصُ زَكَاةُهَا فِيمَا بَعْدَ الْحَوْلِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ يَجِبُ مِنْ غَيْرِهَا ، فَلَا يُمَكِّنُ تَعَلُّقَهُ بِالْعَيْنِ . وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ : أَحَدُهُمَا ، أَنَّ زَكَاةَهَا تُنْقُصُ ، كَسَائِرِ الْأَمْوَالِ ، فَإِذَا<sup>(٩)</sup> كَانَ عِنْدَهُ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ ، فَمَضَى عَلَيْهَا أَحْوَالٌ ، لَمْ تُجِبْ عَلَيْهِ<sup>(١٠)</sup> فِيهَا إِلَّا شَاةٌ وَاحِدَةٌ ؛ لِأَنَّهُا تَقْصَتْ بِوُجُوبِ الزَّكَاةِ فِيهَا فِي الْحَوْلِ الْأَوَّلِ

(٨) في ١ ، ب ، م : د بقدرها .

(٩) في ١ ، م : د فإن .

(١٠) سقط من : الأصل .

عن خَمْسٍ كَامِلَةٍ ، فلم يَجِبْ عليه فيها شيءٌ ، كما لو مَلَكَ أَرْبَعًا وَجُزْأًا من بَعِيرٍ .  
ولنا ، أَنَّ الواجِبَ من غَيْرِ النَّصَابِ ، فلم يَنْقُصْ به النَّصَابُ ، كما لو أَدَّاهُ ، وَفَارَقَ  
سَائِرَ المَالِ<sup>(١١)</sup> ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ تَعَلَّقَتْ وَجُوبُهَا بِعَيْنِهِ ، فَيَنْقُصُهُ ، كما لو أَدَّاهُ من  
النَّصَابِ ، فعَلَى هَذَا لو مَلَكَ خَمْسًا وَعِشْرِينَ ، فَحَالَتْ عَلَيْهَا<sup>(١٢)</sup> أَخْوَالٌ ، فعَلَيْهِ  
فِي الْحَوْلِ الْأَوَّلِ بَنْتٌ مَخَاضٍ ، وَعَلَيْهِ لِكُلِّ حَوْلٍ بَعْدَهُ أَرْبَعُ شِيَاهٍ . وَإِنْ بَلَغَتْ  
قِيَمَةُ الشَّاةِ الْوَاجِبَةِ أَكْثَرَ من خَمْسٍ من<sup>(١٣)</sup> الْإِبِلِ . فَإِنْ قِيلَ : فَإِذَا لم يَكُنْ فِي خَمْسٍ  
وَعِشْرِينَ بَنْتٌ مَخَاضٍ ، فَالْوَاجِبُ فِيهَا من غَيْرِ عَيْنِهَا ، فَيَجِبُ أَنْ لَا تَنْقُصَ زَكَاةُهَا  
أَيْضًا فِي الْأَخْوَالِ كُلِّهَا . قلْنَا : إِذَا أَدَّى عن خَمْسٍ وَعِشْرِينَ أَكْثَرَ من بَنْتٍ  
مَخَاضٍ ، جَازٌ ، فَقَدْ أَمَكَّنَ تَعَلُّقَ الزَّكَاةِ بِعَيْنِهَا ، لِإِمْكَانِ الْأَدَاءِ مِنْهَا ، بِخِلَافِ  
عِشْرِينَ من الْإِبِلِ ، فَإِنَّهُ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ وَاحِدَةً مِنْهَا ، فَافْتَرَقَا .

**فصل : الْحُكْمُ الثَّانِي ، أَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ بِحُلُولِ<sup>(١٤)</sup> الْحَوْلِ ، سَوَاءً تَمَكَّنَ من  
الأَدَاءِ أَوْ لم يَتَمَكَّنْ .** وَهَذَا قال أَبُو حَنِيفَةَ ، وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ فِي  
الْآخَرِ : التَّمَكُّنُ من الْأَدَاءِ شَرْطٌ ، فَيُشْتَرَطُ لِلْجُوبِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ : الْحَوْلُ ،  
وَالنَّصَابُ ، وَالتَّمَكُّنُ من الْأَدَاءِ . وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ . حَتَّى لو أَتَلَفَ الْمَاشِيَةَ بَعْدَ  
الْحَوْلِ قَبْلَ إِمْكَانِ الْأَدَاءِ لَا زَكَاةَ عَلَيْهِ ، إِذَا لم يَقْصِدِ الْفِرَارَ من الزَّكَاةِ ؛ لِأَنَّهَا  
عِبَادَةٌ ، فَيُشْتَرَطُ لُجُوبُهَا إِمْكَانُ أَدَائِهَا كَسَائِرِ الْعِبَادَاتِ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ :  
« لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ »<sup>(١٥)</sup> . فَمَعْفُوهُمُ ، وَجُوبُهَا عَلَيْهِ إِذَا  
حَالَ الْحَوْلُ ، وَلَئِنَّهُ لو لم يَتَمَكَّنْ من الْأَدَاءِ حَتَّى حَالَ عَلَيْهِ حَوْلَانِ ، وَجَبَتْ عَلَيْهِ  
زَكَاةُ الْحَوْلَيْنِ ، وَلَا يَجُوزُ / وَجُوبُ قَرْضَيْنِ فِي نِصَابٍ وَاحِدٍ فِي حَالٍ وَاحِدَةٍ ،

ظ ١٠٤/٣

(١١) فِي م : ١ : الْأَوَّلُ .

(١٢) فِي ١ ، ب ، م : ١ : عَلَيْهِ .

(١٣) سَقَطَ مِنْ ١ : م .

(١٤) فِي الْأَصْلِ : ١ : بِحَوْلٍ .

(١٥) تَقْدِيمُ تَحْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٤٦ .

وَقِيَّاسُهُمْ يَتَغَلَّبُ عَلَيْهِمْ ، فَإِنَّا نَقُولُ : هَذِهِ عِبَادَةٌ ، فَلَا يُشْتَرَطُ لُجُوبُهَا إِسْكَانُ أَذَانِهَا ، كَسَائِرِ الْعِبَادَاتِ ، فَإِنَّ الصَّوْمَ يَجِبُ عَلَى الْحَائِضِ وَالْمَرِيضِ الْعَاجِزِ عَنْ أَذَانِهِ ، وَالصَّلَاةُ تَجِبُ عَلَى الْمُعْمَى عَلَيْهِ وَالتَّائِمِ ، وَمَنْ أَذْرَكَ مِنْ (١٧) أَوَّلِ الْوَقْتِ جُزْءًا ثُمَّ جُنَّ أَوْ حَاضَتِ الْمَرْأَةُ ، وَالْحَجُّ يَجِبُ عَلَى مَنْ أَسْرَ فِي وَقْتٍ لَا يَتِمَّ كُنْ مِنْ الْحَجِّ فِيهِ ، أَوْ مَنَعَهُ مِنَ الْمَضِيِّ مَانِعٌ . ثُمَّ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا ، أَنَّ تِلْكَ عِبَادَاتٌ بَدِئَتْهُ ، يُكَلِّفُ فِعْلَهَا بِيَدِنِهِ ، فَأَسْقَطَهَا تَعَدُّرُ فِعْلِهَا ، وَهَذِهِ عِبَادَةٌ مَالِيَّةٌ ، يُمَكِّنُ ثُبُوتَ الشَّرِكَةِ لِلْمَسَاكِينِ فِي مَالِهِ وَالْوُجُوبِ فِي ذِمَّتِهِ مَعَ عَجْزِهِ عَنِ الْأَدَاءِ ، كَثُبُوتِ الدُّيُونِ فِي ذِمَّةِ الْمُفْلِسِ وَتَغْلِقِهَا بِمَالِهِ بِجَنَائِثِهِ .

**فصل : الثالث ، أَنَّ الزَّكَاةَ لَا تَسْقُطُ بِتَلَفِ الْمَالِ ، قَرَطَ أَوْ لَمْ يُقَرَطْ .** هَذَا الْمَشْهُورُ عَنْ أَحْمَدَ ، وَحَكَى عَنْهُ الْمُتِمُّونِيُّ أَنَّهُ إِذَا تَلَفَ النَّصَابُ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنَ الْأَدَاءِ ، سَقَطَتِ الزَّكَاةُ عَنْهُ ، وَإِنْ تَلَفَ بَعْدَهُ ، لَمْ تَسْقُطْ . وَحَكَاهُ ابْنُ الْمُثَنِّبِ مَذْهَبًا لِأَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَالْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَابْنِ الْمُثَنِّبِ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، إِلَّا فِي الْمَاشِيَةِ ، فَإِنَّهُ قَالَ : لَا شَيْءَ فِيهَا حَتَّى يَجِيءَ الْمُصَدَّقُ ، فَإِنْ هَلَكَتْ قَبْلَ مَجِيئِهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : تَسْقُطُ الزَّكَاةُ بِتَلَفِ النَّصَابِ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ قَدْ طَالَ بَهَا فَمَنَعَهَا ، لِأَنَّهُ تَلَفَ قَبْلَ مَحَلِّ الْاسْتِحْقَاقِ ، فَسَقَطَتِ الزَّكَاةُ ، كَمَا لَوْ تَلَفَتِ الثَّمَرَةُ قَبْلَ الْجَذَاذِ ، وَلَأَنَّهُ حَقٌّ يَتَعَلَّقُ بِالْعَيْنِ ، فَسَقَطَ بِتَلَفِهَا ، كَأَرْضِ الْجَنَائَةِ فِي الْعَبْدِ الْجَانِي . وَمَنْ اشْتَرَطَ التَّمَكُّنَ ، قَالَ : هَذِهِ عِبَادَةٌ يَتَعَلَّقُ وَجُوبُهَا بِالْمَالِ ، فَيَسْقُطُ (١٧) قَرْضُهَا بِتَلَفِهِ قَبْلَ إِسْكَانِ أَذَانِهَا ، كَالْحَجِّ . وَمَنْ نَصَرَ الْأَوَّلَ قَالَ : مَالٌ وَجَبَ فِي الذِّمَّةِ ، فَلَمْ يَسْقُطْ بِتَلَفِ النَّصَابِ ، كَالدَّيْنِ ، فَلَمْ (١٨) يُشْتَرَطْ فِي ضَمَانِهِ إِسْكَانُ الْأَدَاءِ ، كَثَمَنِ

(١٦) فِي ١ ، ب ، م : وَ فِي ٤ .

(١٧) فِي ١ ، م : فَسَقَطَ .

(١٨) فِي ١ ، م : أَوْ لَمْ .

المتبوع ، والتمرة لا تجب زكاتها في الذمة حتى تُخزَر ؛ لأنها في حكم غير المتبوع ، ولهذا لو تَلَفَتْ بِجَائِحَةٍ كَانَتْ فِي (١٩) ضَمَانِ الْبَائِعِ ، عَلَى مَا ذَلَّ عَلَيْهِ الْخَبَرُ . / وَإِذَا قُلْنَا بِوُجُوبِ الزَّكَاةِ فِي الْعَيْنِ ، فَلَيْسَ هُوَ بِمَعْنَى اسْتِحْقَاقِ جُزْءٍ مِنْهُ ، ١٠٥/٣  
ولهذا لَا يُنْتَعَى التَّصَرُّفُ فِيهِ ، وَالْحُجُّ لَا يَجِبُ حَتَّى يَتِمَّكَنَ مِنَ الْأَدَاءِ ، فَإِذَا وَجَبَ لَمْ يَسْقُطْ بِتَلْفِ الْمَالِ ، بِخِلَافِ الزَّكَاةِ ، فَإِنَّ التَّمَكَّنَ لَيْسَ بِشَرْطٍ لِوُجُوبِهَا ، عَلَى مَا قَدَّمَاهُ . وَالصَّحِيحُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، أَنَّ الزَّكَاةَ تَسْقُطُ بِتَلْفِ الْمَالِ ، إِذَا لَمْ يَقْرُطْ فِي الْأَدَاءِ ؛ لِأَنَّهَا تَجِبُ عَلَى سَبِيلِ الْمَوَاسَاةِ ، فَلَا تَجِبُ عَلَى وَجْهِ يَجِبُ أَدَاؤها مَعَ عَدَمِ الْمَالِ وَقَرَّرَ مِنْ تَجِبُ عَلَيْهِ ، وَمَعْنَى التَّفْرِيطِ ، أَنْ يَتِمَّكَنَ مِنْ إِخْرَاجِهَا فَلَا يُخْرِجُهَا ، وَإِنْ لَمْ يَتِمَّكَنَ مِنْ إِخْرَاجِهَا ، فَلَيْسَ بِمَقْرُطٍ ، سَوَاءً كَانَ ذَلِكَ لِعَدَمِ الْمُسْتَحَقِّ ، أَوْ لِبُعْدِ الْمَالِ عَنْهُ ، أَوْ لِكَوْنِ الْفَرْضِ لَا يُوجَدُ فِي الْمَالِ ، وَيَحْتَاجُ إِلَى شِرَائِهِ ، فَلَمْ يَجِدْ مَا يَشْتَرِيهِ ، أَوْ كَانَ فِي طَلَبِ الشَّرَاءِ ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ . وَإِنْ قُلْنَا بِوُجُوبِهَا بَعْدَ تَلْفِ الْمَالِ ، فَأَمَّا الْمَالِكُ أَدَاؤها ، أَدَاها ، وَإِلَّا أَنْظَرَ بِهَا إِلَى مَيْسَرَتِهِ ، وَتَمَكُّنِهِ مِنْ أَدَائِهَا مِنْ غَيْرِ مَضَرَّةٍ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَرِمَ إِنْظَارُهُ بِدَيْنِ الْآدَمِيِّ الْمُتَعَيَّنِ فِي الزَّكَاةِ الَّتِي هِيَ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى أَوَّلَى .

**فصل : ولا تسقط الزكاة بموت رب المال ، وتخرج من ماله ، وإن لم يوص** (٢٠)  
بها . هَذَا قَوْلُ عَطَاءٍ ، وَالْحَسَنِ ، وَالزُّهْرِيِّ ، وَقَتَادَةَ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ ، وَاللَّيْثُ ، ثَوَّخَذَ مِنَ الثَّلَاثِ ، مُقَدِّمَةً (٢١) عَلَى الْوَصَايَا ، وَلَا يُجَاوِزُ الثَّلَاثَ . وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَالتَّحِيصِيُّ ، وَحَمَّادُ بْنُ أَبِي (٢٢) سَلِيمَانَ ، وَدَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ (٢٣) ، وَحَمِيدُ الطَّوِيلِ ،

(١٩) فِي الْأَصْلِ ، ب : ١ : مِنْ ٢ .

(٢٠) فِي م : ١ : يَرْض ٥ .

(٢١) فِي الْأَصْلِ : ٥ : مُقَدِّمَةً .

(٢٢) سَقَطَ مِنْ : ١ : ٤ .

(٢٣) دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ وَاسِمٌ دِينَارُ بْنُ عَظَاةٍ الْقَشِيرِيُّ مَوْلَاهُ ، مِنْ فُقَهَاءِ النَّبَاتِيِّينَ بِالْبَصْرَةِ ، تَوَلَّى سِتَّةَ سِنِينَ وَثَلَاثِينَ وَارْبَعِينَ . طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ لِلشُّرَازِيِّ ٩٠ ، تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ٣ / ٢٠٤ .

وَالْمُتَى ، وَالْقَوْرَى : لَا تُخْرَجُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَوْصَى بِهَا . وَكَذَلِكَ قَالَ أَصْحَابُ  
الرَّأْيِ ، وَجَعَلُوهَا إِذَا أَوْصَى بِهَا وَصِيَّةً تُخْرَجُ مِنَ الثَّلَاثِ ، وَيُزَادُ بِهَا أَصْحَابُ  
الْوَصَايَا ، وَإِذَا لَمْ يُوصَ بِهَا سَقَطَتْ ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ مِنْ شَرْطِهَا النِّيَّةُ ، فَسَقَطَتْ  
بِمَوْتِ مَنْ هِيَ عَلَيْهِ ، كَالصَّوْمِ . وَلَنَا ، أَنَّهَا حَقٌّ وَاجِبٌ تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ بِهِ ، فَلَمْ  
تُسْقَطْ بِالْمَوْتِ ، كَذَيْنِ الْآدَمِيِّ ، وَلِأَنَّهَا حَقٌّ مَالِيٌّ وَاجِبٌ فَلَمْ يَسْقُطْ بِمَوْتِ مَنْ  
١٠٥/٣ ط هو عليه ، كَالذَّيْنِ ، وَيُقَارَقُ الصَّوْمُ وَالصَّلَاةُ ، فَإِنَّهُمَا عِبَادَتَانِ بَدَنِيَّتَانِ / لَا تَصِحُّ  
الْوَصِيَّةُ بِهِمَا ، وَلَا النِّيَابَةُ<sup>(٢٤)</sup> فِيهِمَا . ١ هـ .

**فصل :** وَنَجِبَ الزَّكَاةُ عَلَى الْفَقْرِ ، فَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ إِخْرَاجِهَا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ ،  
وَالْتِمُكُّنِ مِنْهُ ، إِذَا لَمْ يَخْشَ ضَرَرًا . وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَهُ  
التَّأْخِيرُ مَا لَمْ يُطَالَبْ ، لِأَنَّ الْأَمْرَ بِإِدَائِهَا مُطْلَقٌ ، فَلَا يَتَعَيَّنُ الزَّمَنُ الْأَوَّلُ لِأَدَائِهَا دُونَ  
غَيْرِهِ ، كَمَا لَا يَتَعَيَّنُ لِذَلِكَ مَكَانٌ دُونَ مَكَانٍ . وَلَنَا ، أَنَّ الْأَمْرَ الْمُطْلَقَ يَقْتَضِي  
الْفَوْرَ ، عَلَى مَا سَيَذْكَرُ<sup>(٢٥)</sup> فِي مَوْضِعِهِ ، وَلِلذَلِكَ يَسْتَحِقُّ الْمُؤَخَّرُ لِلَامْتِثَالِ<sup>(٢٦)</sup>  
الْعِقَابَ ، وَلِلذَلِكَ أَخْرَجَ اللَّهُ تَعَالَى لِإِبْلِيسَ ، وَسَخَطَ عَلَيْهِ وَوَبَّخَهُ ، بِامْتِنَاعِهِ عَنِ  
السُّجُودِ ، وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا أَمَرَ عَبْدَهُ أَنْ يَسْقِيَهُ ، فَأَخَّرَ ذَلِكَ ، امْتَحَقَّ الْعُقُوبَةُ ، وَلِأَنَّ  
جَوَازَ التَّأْخِيرِ يُتَأَفَى الْوُجُوبَ ، لِكَوْنِ الْوَاجِبِ مَا يُعَاقَبُ صَاحِبُهُ<sup>(٢٧)</sup> عَلَى تَرْكِهِ ،  
وَلَوْ جَازَ التَّأْخِيرُ ، لَجَازَ إِلَى غَيْرِ غَايَةٍ ، فَتَنَفَّى<sup>(٢٨)</sup> الْعُقُوبَةُ بِالتَّرْكِ ، وَلَوْ سَلَّمْنَا أَنَّ  
مُطْلَقَ الْأَمْرِ لَا يَقْتَضِي الْفَوْرَ ، لَاقْتَضَاهُ فِي مَسْأَلَتِنَا ، إِذْ لَوْ جَازَ التَّأْخِيرُ هَاهُنَا

(٢٤) فِي أ ، م : هـ الْوَصِيَّةُ .

(٢٥) فِي أ ، ب ، م : هـ يَذْكَرُ .

(٢٦) فِي الْأَصْلِ : وَ الْإِثْلَالِ .

(٢٧) سَقَطَ مِنْ أ : ب ، م .

(٢٨) فِي أ ، ب ، م : هـ فَتَنَفَّى .

لَأُخْرَهُ بِمُقْتَضَى طَبْعِهِ ، ثِقَّةٌ مِنْهُ بِأَنَّهُ لَا يَأْتُمُ بِالتَّأْخِيرِ ، فَيَسْقُطُ عَنْهُ بِالمَوْتِ ، أَوْ  
بِتَلَفِ مَالِهِ ، أَوْ بِعَجْزِهِ عَنِ الْأَدَاءِ ، فَيَتَضَرَّرُ الْفُقَرَاءُ ، وَلَأنَّ هَاهُنَا قَرِينَةٌ تَقْتَضِي  
الْقَوْرَ ، وَهُوَ أَنَّ الزَّكَاةَ وَجَبَتْ لِحَاجَةِ الْفُقَرَاءِ ، وَهِيَ نَاجِزَةٌ ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ  
الْوُجُوبُ ، نَاجِزًا<sup>(٢٩)</sup> ، وَلأنَّهَا عِبَادَةٌ تَتَكَرَّرُ ، فَلَمْ يَجْزِ تَأْخِيرُهَا إِلَى وَقْتٍ وَجُوبٍ  
يُثْلِهَا ، كَالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ . قَالَ الْأَثَرُ : سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ سُبْحَانَ اللَّهِ عَنْ الرَّجُلِ يَحُولُ  
الْحَوْلَ عَلَى مَالِهِ ، فَيُؤَخَّرُ عَنْ وَقْتِ الزَّكَاةِ ؟ فَقَالَ : لَا ، وَلَمْ يُؤَخَّرْ إِنْخِرَاجُهَا ؟  
وَشَدَّدَ<sup>(٣٠)</sup> فِي ذَلِكَ<sup>(٣١)</sup> . قِيلَ : فَأَبْتَدَأَ فِي إِنْخِرَاجِهَا ، فَجَعَلَ يُخْرِجُ أَوَّلًا فَأَوَّلًا .  
فَقَالَ : لَا ، بَلْ يُخْرِجُهَا كُلُّهَا إِذَا حَالَ الْحَوْلُ . فَأَمَّا إِنْ<sup>(٣٢)</sup> كَانَتْ عَلَيْهِ مَضَرَّةٌ فِي  
تَعْجِيلِ الْإِنْخِرَاجِ ، مِثْلَ مَنْ يَحُولُ حَوْلَهُ قَبْلَ مَجِيءِ السَّاعِي ، وَيَخْشَى إِنْ أَخْرَجَهَا  
بِنَفْسِهِ أَخَذَهَا السَّاعِي مِنْهُ مَرَّةً أُخْرَى ، فَلَمْ تَأْخِيرُهَا . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَكَذَلِكَ إِنْ  
خَشِيَ فِي إِنْخِرَاجِهَا ضَرَرًا فِي نَفْسِهِ أَوْ مَالٍ لَهُ سِوَاهَا ، فَلَمْ تَأْخِيرُهَا ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ  
ﷺ : « لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ »<sup>(٣٣)</sup> وَلأنَّهُ إِذَا جَارَ تَأْخِيرُ قَضَائِهِ / ذَيْنِ الْآدَمِيِّ لذلِكَ ،  
فَتَأْخِيرُ الزَّكَاةِ أَوَّلَى .

١٠٦/٣

**فصل :** فَإِنْ أَخْرَجَهَا لِيَذْفَعَهَا إِلَى مَنْ هُوَ أَحَقُّ بِهَا ، مِنْ ذِي قَرَابَةٍ ، أَوْ ذِي حَاجَةٍ  
شَدِيدَةٍ ، فَإِنْ كَانَ شَيْئًا يَسِيرًا ، فَلَا بَأْسَ ، وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا ، لَمْ يَجْزِ . قَالَ أَحْمَدُ :  
لَا يُجْزِئُ عَلَى أَقَارِبِهِ مِنَ الزَّكَاةِ فِي كُلِّ شَهْرٍ . يَعْنِي لَا يُؤَخَّرُ إِنْخِرَاجُهَا حَتَّى يَذْفَعَهَا  
إِلَيْهِمْ مُفْرَقَةً<sup>(٣٤)</sup> ، فِي كُلِّ شَهْرٍ شَيْئًا ، فَأَمَّا إِنْ عَجَّلَهَا فَذْفَعَهَا إِلَيْهِمْ ، أَوْ إِلَى غَيْرِهِمْ  
مُفْرَقَةً<sup>(٣٥)</sup> أَوْ مَجْمُوعَةً ، جَارَ ، لِأَنَّهُ لَمْ يُؤَخَّرْهَا عَنْ وَقْتِهَا ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ عِنْدَهُ

(٢٩) سقط من : م .

(٣٠-٣١) في الأصل : « فيه » .

(٣١) في أ ، م : « إذا » .

(٣٢) تقدم تخريجه في صفحة ١٤٠ .

(٣٣) في أ ، م : « متفرقة » .

مَالًا ، أَوْ أَمْوَالٍ ، زَكَاتُهَا وَاحِدَةٌ ، وَتُخْتَلَفُ أَحْوَالُهَا ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ نِصَابٌ ، وَقَدْ اسْتَفَادَ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ مِنْ جَنْسِهِ دُونَ النِّصَابِ ، لَمْ يَجُزْ تَأْخِيرُ الزَّكَاةَ لِيَجْمَعَهَا كُلُّهَا ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُهُ جَمْعُهَا بِتَعْجِيلِهَا فِي أَوَّلِ وَاجِبٍ مِنْهَا .

**فصل :** فَإِنْ أَخْرَجَ<sup>(٣٤)</sup> الزَّكَاةَ ، فَلَمْ يَذْفَعْهَا إِلَى الْفَقِيرِ حَتَّى صَاعَتْ ، لَمْ تُسْقَطْ عَنْهُ . كَذَلِكَ قَالَ الزُّهْرِيُّ ، وَالْحَكَمُ ، وَحَمَّادٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : إِنْ لَمْ يَكُنْ قَرِطٌ فِي إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ ، وَفِي حِفْظِ ذَلِكَ الْمُخْرَجِ ، رُجِعَ إِلَى مَالِهِ ، فَإِنْ كَانَ فِيهَا بَقِيَ زَكَاةٌ أَخْرَجَ<sup>(٣٥)</sup> ، وَإِلَّا فَلَا . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : يُزَكَّى مَا بَقِيَ ، إِلَّا أَنْ يَنْقُصَ عَنِ النِّصَابِ ، فَتُسْقَطُ الزَّكَاةُ ، قَرِطٌ أَوْ لَمْ يَقَرِطْ .<sup>(٣٦)</sup> وَقَالَ مَالِكٌ : إِنْ أَرَاهَا تُجْزَأُ إِذَا أَخْرَجَهَا فِي مَحَلِّهَا ، وَإِنْ أَخْرَجَهَا بَعْدَ ذَلِكَ ضَمِنَهَا<sup>(٣٧)</sup> . وَقَالَ مَالِكٌ : يُزَكَّى مَا بَقِيَ بِقِسْطِهِ ، وَإِنْ بَقِيَ عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ . وَلَنَا ، أَنَّهُ حَقٌّ مُتَعَيَّنٌ عَلَى رَبِّ الْمَالِ ، ثَلَاثٌ قَبْلَ وُصُولِهِ إِلَى مُسْتَحَقِّهِ ، فَلَمْ يَبْرَأْ مِنْهُ بِذَلِكَ ، كَذَبْنِ الْآدَبِيِّ . قَالَ أَحْمَدُ : وَلَوْ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ<sup>(٣٨)</sup> زَكَاتَهُ خُمُسَةَ دَرَاهِمٍ ، فَقَبِلَ أَنْ يَقْبِضَهَا مِنْهُ ، قَالَ : اشْتَرَى بِهَا ثَوْبًا أَوْ طَعَامًا . فَذَهَبَتِ الدَّرَاهِمُ ، أَوْ اشْتَرَى بِهَا مَا قَالَ فَضَاعَ مِنْهُ ، فَعَلَيْهِ أَنْ يُعْطِيَ مَكَانَهَا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْبِضْهَا مِنْهُ ، وَلَوْ قَبِضَهَا مِنْهُ ثُمَّ رَدَّهَا إِلَيْهِ ، وَقَالَ : اشْتَرَى بِهَا . فَضَاعَتْ ، أَوْ ضَاعَ مَا اشْتَرَى بِهَا ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ قَرِطًا . وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لِأَنَّ / الزَّكَاةَ لَا يَمْلِكُهَا الْفَقِيرُ إِلَّا بِقَبْضِهَا ، فَإِذَا وَكَّلَهُ فِي الشِّرَاءِ بِهَا كَانَ التَّوَكُّلُ فَاسِدًا ، لِأَنَّهُ وَكَّلَهُ فِي الشِّرَاءِ بِمَا لَيْسَ لَهُ ، وَبَعِثَ عَلَى مِلْكِ رَبِّ الْعَالِ ، فَإِذَا ثَلَفَتْ كَانَتْ مِنْ ضَمَانِهِ<sup>(٣٩)</sup> .

(٣٤) فِي ١ ، م : وَ أَخْرَجَ .

(٣٥) فِي م : وَ أَخْرَجَهَا .

(٣٦-٣٧) سَقَطَ مِنْ : ب .

(٣٧) فِي م : وَ أَحَدٌ .

(٣٨) فِي ١ ، م : وَ فِي ٤ .



**فصل :** ولو عَزَلَ قَدَرَ الزَّكَاةَ ، يَتَوَى<sup>(٣٩)</sup> أَنَّهُ زَكَاةٌ ، فَخِلَفَ ، فَهُوَ مِنْ<sup>(٤٠)</sup> صَمَانِ رَبِّ الْمَالِ ، وَلَا تُسْقَطُ الزَّكَاةُ عَنْهُ بِذَلِكَ ، سَوَاءً قَدَرَ عَلَى أَنْ يَدْفَعَهَا إِلَيْهِ أَوْ لَمْ يَقْدِرْ ، وَالْحُكْمُ فِيهِ كَالْمَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا . ا هـ .

**٤٣٩ -** مسألة ؛ قال : ( وَمَنْ رَهَنْ مَاشِيَةً ، فَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ ، أَذَى مِنْهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَا يُؤَدِّي عَنْهَا ، وَالْبَاقِي رَهْنٌ )

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا رَهَنْ مَاشِيَةً ، فَحَالَ الْحَوْلُ وَهِيَ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ ، وَجَبَتْ زَكَاةُهَا عَلَى الرَّاهِنِ ؛ لِأَنَّ مِلْكَهُ فِيهَا ثَامٌ ، فَإِنْ أَمَكَّنَهُ أَدَاؤُهَا مِنْ غَيْرِهَا ، وَجَبَتْ ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ مِنْ مُؤْتَاةِ الرُّهْنِ ، وَمُؤْتَاةُ الرُّهْنِ تَلْزُمُ الرَّاهِنِ ، كَتَفَقُّهُ النَّصَابِ ، وَلَا يُخْرِجُهَا مِنَ النَّصَابِ ، لِأَنَّ حَقَّ الْمُرْتَهِنِ مُتَعَلِّقٌ بِهِ تَعَلُّقًا يَمْنَعُ تَصَرُّفَ الرَّاهِنِ فِيهِ ، وَالزَّكَاةَ لَا يَتَعَيَّنُ إِخْرَاجُهَا مِنْهُ ، فَلَمْ يَمْلِكْ إِخْرَاجُهَا مِنْهُ كَزَكَاةِ مَالٍ<sup>(٤١)</sup> سِوَاهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَا يُؤَدِّي مِنْهُ سِوَى هَذَا الرُّهْنِ ، فَلَا يَحُلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَالٌ يُمَكِّنُ قَضَاءَ الدَّيْنِ مِنْهُ ، وَيَبْقَى بَعْدَ قَضَائِهِ نِصَابٌ كَامِلٌ ، مِثْلُ أَنْ تَكُونَ الْمَاشِيَةُ زَائِدَةً عَلَى النَّصَابِ قَلِيلًا يُمَكِّنُ قَضَاءَ الدَّيْنِ مِنْهُ ، وَيَبْقَى النَّصَابُ ، فَإِنَّهُ يُخْرِجُ الزَّكَاةَ مِنَ الْمَاشِيَةِ ، وَيَقْدَمُ حَقُّ الزَّكَاةِ عَلَى حَقِّ الْمُرْتَهِنِ ، لِأَنَّ الْمُرْتَهِنَ يَرْجِعُ إِلَى بَدَلٍ ، وَهُوَ اسْتِيفَاءُ الدَّيْنِ ، وَحُقُوقُ الْفُقَرَاءِ فِي الزَّكَاةِ لَا بَدَلَ لَهَا . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ يَقْضِي بِهِ الدَّيْنُ ، وَيَبْقَى بَعْدَ قَضَائِهِ نِصَابٌ ، فَفِيهِ رَوَايَتَانِ : إِحْدَاهُمَا ، تُجِبُ الزَّكَاةَ أَيْضًا . وَلَا يَمْنَعُ<sup>(٤٢)</sup> الدَّيْنُ وَجُوبَ<sup>(٤٣)</sup> الزَّكَاةِ فِي الْأَمْوَالِ الظَّاهِرَةِ ، وَهِيَ الْمَوَاشِي وَالْحُبُوبُ . قَالَهُ فِي رِوَايَةِ الْأَثَرِمِ . قَالَ<sup>(٤٤)</sup> : لِأَنَّ الْمُصَدَّقَ لَوْ جَاءَ فَوَجَدَ إِبِلًا وَغَنَمًا ، لَمْ يَسْأَلْ

(٣٩) في ١ ، م : ١ : ضوى ١ .

(٤٠) في ١ ، ب ، م : ١ : ١ .

(٤١) في ب زيادة : ١ ما ١ .

(٤٢) في م : ١ : وجوب الدين ١ .

(٤٣) سقط من : الأصل .

صَاحِبِهَا أَيْ شَيْءٍ عَلَيْكَ مِنَ الدِّينِ ، وَلَكِنَّهُ يُزَكِّيْهَا ، وَالْمَالُ لَيْسَ كَذَلِكَ ، وَهَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ الْخَزَرَجِيِّ هَاهُنَا ؛ لِأَنَّ كَلَامَهُ عَامٌّ فِي كُلِّ مَاشِيَةٍ ، / وَذَلِكَ لِأَنَّ وُجُوبَ الزَّكَاةِ فِي الْأَمْوَالِ الظَّاهِرَةِ أَكْثَرُ ؛ لِظُهُورِهَا ، وَتَعَلُّقِ قُلُوبِ الْفُقَرَاءِ بِهَا ، إِرْوَائِهِمْ . إِيَّاهَا ، وَلِأَنَّ الْحَاجَةَ إِلَى حِفْظِهَا أَشَدُّ ، وَلِأَنَّ السَّاعِيَ يَتَوَلَّى أَخْذَ الزَّكَاةِ مِنْهَا وَلَا يَسْأَلُ عَنْ دِينِ صَاحِبِهَا . وَالرُّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ؛ لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهَا . وَيَمْتَنَعُ الدِّينُ وَوُجُوبُ الزَّكَاةِ فِي الْأَمْوَالِ كُلِّهَا مِنَ الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ . قَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : الصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِهِ أَنَّ الدِّينَ يَمْتَنَعُ وَوُجُوبُ الزَّكَاةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ . وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ ، وَمَكْحُولٍ ، وَالثَّوْرِيِّ . وَحَكَى ذَلِكَ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْهُمْ فِي الزَّرْعِ إِذَا اسْتَدَّانَ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ ؛ لِأَنَّهُ أَحَدُ نَوْعِي الزَّكَاةِ ، فَيَمْتَنَعُ الدِّينُ وَوُجُوبُهَا ، كَالنَّوْعِ الْآخَرِ ، وَلِأَنَّ الْمَدِينِ مُحْتَاجٌ ، وَالصَّدَقَةُ إِنَّمَا تَجِبُ عَلَى الْأَغْنِيَاءِ ، بِقَوْلِهِ <sup>(٤)</sup> عَلَيْهِ السَّلَامُ : « أُمِرْتُ أَنْ أَخْذَ الصَّدَقَةَ مِنْ أَعْيَانِهِمْ ، فَأَرُدَّهَا فِي فَقَرَائِهِمْ » <sup>(٥)</sup> . وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَا صَدَقَةَ إِلَّا عَنْ ظَهْرِ غِنًى » <sup>(٦)</sup> . وَرَوَى أَبُو عُبَيْدٍ ، فِي كِتَابِ « الْأَمْوَالِ » <sup>(٧)</sup> ، عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ ، قَالَ : سَمِعْتُ عُمَانَ بْنَ عَفَّانَ

(٤) في م : « لقوله » .

(٥) تقدم في ١ / ٢٧٥ . وانظر تفريغ حديث معاذ المتقدم في صفحة ٥ .

(٦) أخرجه البخاري تعليقا ، في : باب تأويل قول الله تعالى : ﴿ من بعد وصية يوصون بها أو دين ﴾ ، من كتاب الوصايا . صحيح البخاري ٤ / ٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢٣٠ .

وأخرج نحوه ؛ البخاري ، في : باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى ، من كتاب الزكاة ، وفي : باب وجوب النفقة على الأهل والعيال ، من كتاب النفقات . صحيح البخاري ٢ / ١٣٩ ، ٧ / ٨١ . ومسلم ، في : باب بيان أن اليد العليا خير من اليد السفلى ... إلخ ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٢ / ٧١٧ . وأبو داود ، في : باب الرجل يخرج من ماله ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٨٩ ، ٣٩٠ . والنسائي ، في : باب الصدقة عن ظهر غنى ، وباب أي الصدقة أفضل ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ٤٦ ، ٥٢٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢٤٥ ، ٢٧٨ ، ٣٩٤ ، ٤٠٢ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٧٦ ، ٤٨٠ ، ٥٠١ ، ٥٢٤ ، ٥٢٧ .

(٧) الأموال ٤٣٧ . كما أخرجه الإمام مالك ، في : باب الزكاة في الدين ، من كتاب الزكاة . الموطأ ١ / ٢٥٣ . والبيهقي ، في : باب الدين مع الصدقة ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ١٨٤ . وابن أبي شيبة ، في : باب ما قالوا في الرجل يكون عليه الدين من قال لا يزكيه ، من كتاب الزكاة . المصنف ٣ / ١٩٤ . وعبد الرزاق ، في : باب لا زكاة إلا في فضل ، من كتاب الزكاة . المصنف ٤ / ٩٢ ، ٩٣ .

يقول : هذا شهر زكّاتكم فمن كان عليه دين فليؤده ، حتى تُخرجوا زكاة أموالكم ، ومن لم يكن عنده<sup>(٨)</sup> لم تُطلب منه ، حتى يأتي بها<sup>(٩)</sup> تطوعاً . قال إبراهيم النخعي : أراه يعني شهر رمضان .

**فصل :** ولو أسلم في دار الحرب ، وأقام بها سنيّن<sup>(١٠)</sup> لا يؤدى<sup>(١١)</sup> زكاة ، أو غلب الخوارج على بلدة ، فأقام أهلها سنيّن لا يؤدون الزكاة ، ثم غلب عليهم الإمام ، أدوا<sup>(١٢)</sup> لما مضى<sup>(١٣)</sup> . وهذا مذهب مالك ، والشافعي . وقال أصحاب الرأي : لا زكاة عليهم لما مضى في المسائلتين . ولنا ، أن الزكاة من أركان الإسلام ، فلم تسقط عمن هو في غير قبضة الإمام ، كالصلاة والصيام .

**فصل :** إذا تولى الرجل إخراج زكّاته ، فالمستحب أن يبدأ بأقاربه الذين يجوز دفع الزكاة إليهم ؛ فإن زنب<sup>(١٤)</sup> سألت النبي ﷺ : أيجزئ عني من الصدقة النفقة على زوجي<sup>(١٥)</sup> وأيتام في جبري<sup>(١٦)</sup> ؟ فقال النبي ﷺ : « لها أجران : أجر الصدقة ، وأجر القرابة » . رواه<sup>(١٧)</sup> البخاري ، وابن ماجه<sup>(١٨)</sup> . / وفي لفظ : **أيسعني أن أضع صدقتي في زوجي وبني أخ لى أيتام ؟** فقال : « نعم ، لها

(٨) في ١ ، م زيادة : « زكاة » .

(٩) سقط من : ١ ، م .

(١٠-١١) في م : « لم يؤد » .

(١١-١٢) في ١ ، ب ، م : « الماضي » .

(١٢) أي امرأة عبد الله بن مسعود .

(١٣-١٤) سقط من : م .

(١٤-١٥) في الأصل ، ١ ، ب : « ابن ماجه » .

وأخرجه البخاري في : باب الزكاة على الزوج والأيتام في الحجر ، من كتاب الزكاة . صحيح البخاري ٢ / ١٥٠ ، ١٥١ . وابن ماجه ، في : باب الصدقة على ذى القربى ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٨٧ . كما أخرجه مسلم ، في : باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٢ / ٦٩٤ ، ٦٩٥ . والدارمي ، في : باب أي الصدقة أفضل ، من كتاب الزكاة . سنن الدارمي ١ / ٣٨٩ . وإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٣٦٣ .

أَجْرَانِ : «<sup>(١٥)</sup> أَجْرُ الْقَرَابَةِ ، وَأَجْرُ الصَّدَقَةِ »<sup>(١٦)</sup> . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ<sup>(١٧)</sup> . وَلَمَّا تَصَدَّقَ أَبُو طَلْحَةَ بِحَاطِطِهِ ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « اجْعَلْهُ فِي قَرَابَتِكَ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١٨)</sup> . وَاسْتَحَبَّ أَنْ يَبْدَأَ بِالْأَقْرَبِ فَالْأَقْرَبُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْهُمْ مَنْ هُوَ أَشَدُّ حَاجَةً فَيَقْدَمُهُ ، وَلَوْ كَانَ غَيْرَ الْقَرَابَةِ أَحْوَجَ أَعْطَاهُ . قَالَ أَحْمَدُ : إِنْ كَانَتِ الْقَرَابَةُ مُحْتَاجَةً أَعْطَاهَا ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُمْ أَحْوَجَ أَعْطَاهُمْ ، وَيُعْطَى الْجِيرَانُ . وَقَالَ : إِنْ كَانَ قَدْ عَوَّدَ قَوْمًا بَرًّا فَيَجْعَلُهُ فِي مَالِهِ ، وَلَا يَجْعَلُهُ مِنَ الزَّكَاةِ ، وَلَا يُعْطَى مِنْ<sup>(١٩)</sup> الزَّكَاةِ مَنْ يَمُوتُ ، وَلَا مَنْ تُجْرَى عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ ، وَإِنْ أَعْطَاهُمْ لَمْ يَجُزْ . وَهَذَا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - إِذَا عَوَّدَهُمْ بَرًّا مِنْ غَيْرِ الزَّكَاةِ ، وَإِذَا أُعْطِيَ مَنْ تُجْرَى عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ شَيْئًا يَصْرِفُهُ فِي نَفَقَتِهِ ، فَأَمَّا إِنْ عَوَّدَهُمْ دَفَعَ زَكَاتِهِ إِلَيْهِمْ ، أَوْ أُعْطِيَ مَنْ تُجْرَى عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ تَطَوُّعًا شَيْئًا مِنَ الزَّكَاةِ يَصْرِفُهُ فِي غَيْرِ النِّفَقَةِ<sup>(٢٠)</sup> « مِنْ حَوَائِجِهِ »<sup>(٢١)</sup> ، فَلَا بَأْسَ . وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ : قُلْتُ لِأَحْمَدَ : يُعْطَى أَخَاهُ أَوْ أُخْتُهُ مِنَ الزَّكَاةِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، إِذَا لَمْ يَفِ<sup>(٢٢)</sup> بِهِ مَالُهُ ، أَوْ يَدْفَعُ بِهِ مَدْمَةً . قِيلَ لِأَحْمَدَ : فَإِذَا اسْتَوَى فَقَرَاءَتِي وَالْمَسَاكِينُ ؟ قَالَ : فَهَمْ كَذَلِكَ أَوَّلَى ، فَأَمَّا إِذَا<sup>(٢٣)</sup> كَانَ غَيْرُهُمْ أَحْوَجَ ، فَأَلَمَّا<sup>(٢٤)</sup> يُرِيدُ يُغْنِيهِمْ وَيَدْفَعُ غَيْرَهُمْ ،

(١٥-١٦) في م : « أجر الصدقة ، وأجر القرابة » .

(١٦) في : باب الصدقة على الأقارب ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ٦٩ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٥٠٢ .

(١٧) في : باب في صلة الرحم ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٩٢ .

كما أخرجه البخاري ، في : باب إذا وقف أو أوصى لأقارب ... ، من كتاب الوصايا . صحيح البخاري

٤ / ٧ . وسلم ، في : باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم

٢ / ٦٩٤ . والترمذي ، في : سورة آل عمران ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذي ١١ / ١٢٤ .

والنسائي ، في : باب كيف يكتب الحبس ٢ ، من كتاب الأحباس . المجتبى ٦ / ١٩٣ . والإمام أحمد ، في :

المسند ٣ / ٢٦٢ ، ٢٨٥ .

(١٨) سقط من : م .

(١٩-٢٠) في ١ ، ب ، م : « وحوائجه » .

(٢٠) في ١ ، م : « يبق » .

(٢١) في ١ ، م : « إن » .

(٢٢) في ١ : « كأنما » .

فَلَا . قِيلَ لَهُ : فَيُعْطَى امْرَأَةً مِنْ الزَّكَاةِ . قَالَ : إِنْ كَانَ لَا يُرِيدُ بِهِ<sup>(٢٣)</sup> كَذَا - شَيْئًا ذَكَرَهُ - فَلَا بَأْسَ بِهِ . كَأَنَّهُ أَرَادَ مَنَفْعَةً مِنْهُ . قَالَ أَحْمَدُ : كَانَ الْعُلَمَاءُ يَقُولُونَ فِي الزَّكَاةِ : لَا تُدْفَعُ بِهَا مَذْمُومَةٌ ، وَلَا يُحَايَى بِهَا قَرِيبٌ ، وَلَا يَتَّقَى<sup>(٢٤)</sup> بِهَا مَالًا . وَسُئِلَ أَحْمَدُ عَنْ رَجُلٍ لَهُ قَرَابَةٌ يُجْرَى عَلَيْهَا مِنَ الزَّكَاةِ ؟ قَالَ : إِنْ كَانَ عَدُوًّا مِنْ عِيَالِهِ ، فَلَا يُعْطِيهَا . قِيلَ لَهُ : إِنَّمَا يُجْرَى عَلَيْهَا شَيْئًا مَعْلُومًا فِي كُلِّ شَهْرٍ ، قَالَ : إِذَا كَفَّاهَا ذَلِكَ . وَفِي الْجُمْلَةِ ، مَنْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِتِّفَاقُ عَلَيْهِ ، فَلَهُ دَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَيْهِ ، وَيُقَدَّمُ الْأَخْوَجُ فَالْأَخْوَجُ ، فَإِنْ تَسَاوَوْا قَدَّمَ مَنْ هُوَ أَقْرَبُ إِلَيْهِ ، ثُمَّ مَنْ كَانَ أَقْرَبَ فِي الْجَوَارِ وَأَكْثَرَ دِينًا . وَكَيْفَ فَرَّقَهَا / ، بَعْدَ مَا يَضَعُهَا فِي الْأَصْنَافِ الَّذِينَ سَمَّاهُمْ اللَّهُ تَعَالَى ، جَازَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١٠٨/٣ و

(٢٣) سقط من : ب .

(٢٤) في ا ، م : لا يَتَّقَى .

## باب زكاة الزروع والثمار

والأصل فيها الكتاب ، والسنة ، والإجماع<sup>(٢٥)</sup> ؛ أما الكتاب فقول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾<sup>(٢٦)</sup> والزكاة تُسَمَّى نَفَقَةً ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْتِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾<sup>(٢٧)</sup> . وقال الله تعالى : ﴿ وَءَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾<sup>(٢٨)</sup> . قال ابن عباس : حَقُّهُ : الزكاة المفروضة . وقال مرة : العشر ، ونصف العشر . ومن السنة قول النبي ﷺ : « لَيْسَ فِيهَا دُونَ خُمُسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢٩)</sup> . وعن ابن عمر ، عن النبي ﷺ قال : « فِيهَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعِيُونُ وَكَانَ عَشْرًا<sup>(٣٠)</sup> العشر ، وَفِيهَا سَقَى بِالنَّضْجِ نِصْفُ الْعَشْرِ » . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(٣١)</sup> . وعن جابر ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : « فِيهَا سَقَتِ الْأَنْهَارُ وَالْعِشْمُ الْعَشْرُ ، وَفِيهَا سَقَى بِالسَّانِيَةِ<sup>(٣٢)</sup> نِصْفُ الْعَشْرِ » . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، وَأَبُو دَاوُدَ<sup>(٣٣)</sup> . وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الصَّدَقَةَ وَاجِبَةٌ فِي الْحِنْطَةِ ، وَالشَّعِيرِ ، وَالتَّمْرِ ، وَالتَّزْيِيبِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ ، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ .

(٢٥) سقط من : ١ ، م .

(٢٦) سورة البقرة ٢٦٧ .

(٢٧) سورة التوبة ٣٤ .

(٢٨) سورة الأنعام ١٤١ .

(٢٩) تقدم تخريجه ، في صفحة ١٢ .

(٣٠) العنبر : ما سقته السماء . وقال الجوهري : العنبر الزرع لا يستقى إلا ماء المطر .

(٣١) تقدم تخريجه في صفحة ١٤١ .

(٣٢) في ١ ، م : « بالساقية » . والساقية : البعير يسقى عليه ، أى يستقى من البئر .

(٣٣) انظر التخریج السابق

٤٤ - مسألة : قال أبو القاسم : ( وَكُلُّ مَا أُخْرِجَ اللَّهُ عَرَّ وَجَلَّ مِنَ الْأَرْضِ مِمَّا يَبْسُ وَيَقَى ، مِمَّا يُكَالُ وَيُلْعُ خَمْسَةٌ أَوْسُقٍ فَصَاعِدًا ، فِيهِ الْعُشْرُ ، إِنْ كَانَ سَقِيًّا مِنَ السَّمَاءِ وَالسَّيْحِ <sup>(١)</sup> ، وَإِنْ كَانَ يُسْقَى بِالذَّرَائِ وَالْتَّوَاصِحِ وَمَا فِيهِ الْكُلْفُ <sup>(٢)</sup> ، فَيُصْنَفُ الْعُشْرُ ) .

هذه المسألة تُشْتَبِلُ على أحكام : منها ، أَنَّ الزَّكَاةَ تُجِبُّ فيما جَمَعَ هذه الأوصاف : الكَيْلُ ، وَالتَّقَاةُ ، وَالبَيْسُ ، من الحُبُوبِ وَالنَّمَارِ ، مِمَّا يَنْبُتُهُ الْأَدْمِيُّونَ ، إِذَا تَبَّتْ فِي أَرْضِهِ ، سَوَاءً كَانَ قُوًّا ، كَالجَنْطَةِ ، وَالشَّعِيرِ ، وَالسَّلْتِ <sup>(٣)</sup> ، وَالْأَرَزِ ، وَالذَّرَّةِ ، وَالذُّخْنِ <sup>(٤)</sup> ، أَوْ من القَطِيبَاتِ <sup>(٥)</sup> ، كَالْبَاقِلَا ، وَالْعَدَسِ ، وَالْمَاشِ <sup>(٦)</sup> وَالْجَمَصِ ، أَوْ من الْأَبَارِيرِ / ، كَالْكُسْفَرَةِ <sup>(٧)</sup> ، وَالْكُمُونِ ، وَالْكَرَاوِيَا ، أَوْ الْبُزُورِ ، كَبَزْرِ الْكَنْثَانِ ، وَالْقَثَاءِ ، وَالْخِيَارِ ، أَوْ حَبِّ الْبُقُولِ ، كَالرَّشَادِ <sup>(٨)</sup> ، وَحَبِّ الْفَجْلِ ، وَالْقِرْطَمِ <sup>(٩)</sup> ، وَالثَّرْمَسِ ، وَالسَّمْسِمِ ، وَسَائِرِ الحُبُوبِ ، وَتُجِبُّ أَيْضًا فيما جَمَعَ هذه الأوصاف من النَّمَارِ ، كَالثَّمَرِ ، وَالزَّرْبِيبِ ، وَالْقَشْمَشِ <sup>(١٠)</sup> ، وَاللُّوزِ ، وَالْفُسْتِقِ ، وَالبُنْدُقِ . وَلَا زَكَاةَ فِي سَائِرِ الْفَوَاكِهِ ،

- 
- (١) في ا ، ب ، م : « والسوح » . ويقال للماء الجاري سِيح .  
(٢) الكلف : جمع الكلفة ، وهو ما ينفق على الشيء لتحصيله من مال أو جهد ، محنة .  
(٣) السلت : قيل ضرب من الشعير ليس له قشر ، وقيل ضرب منه رقيق القشر صغار الحب .  
(٤) الذخن : نبات عسقي ، حبه صغير كحبه السمسم .  
(٥) القطنية ، بالكسر ، حكاه ابن قتيبة بالتخفيف وأبو حنيفة بالشدديد : الحبوب التي تَدُخِرُ .  
اللسان ( ق ط ن ) . ثم حكاه صاحب اللسان بضم القاف ، ضبط فلم ، وقال : ما كان سوى الحنطة والشعير والزربيب والتمر ، أو هو اسم جامع للحبوب التي تطبخ .  
(٦) الماش : حب ، ذكر الفيرزبادي أنه معروف معتدل ، يتطبخ به .  
(٧) كذا ذكره المؤلف بالفاء ، وهو بالباء .  
(٨) الرشاد : بقلة سنوية ، لها حب حريف يسمى حب الرشاد .  
(٩) القرطم : حب العصفور .  
(١٠) في ا ، م : « والشمش » . وهو خطأ . وسيأتي ذكره .  
والقشمش : هو القشمش ، وهو زبيب صغير لا نوى له . الجامع لمفردات الألفية ٢١/٤ ، ٢٢ .

كالخوخ ، والإجاص<sup>(١١)</sup> ، والكمثرى ، والتفاح ، والشمش<sup>(١٢)</sup> ، والتين ، والجوز . ولا في الحُضْر ، كالقَيْثَاءِ ، والخِيَارِ ، والبَاذِئِجَانِ ، واللَّقَبِ ، والجَزْرِ . وهذا قال عطاء في الحُبُوبِ كُلِّهَا ، ونحوه قول أبي يوسف ومحمد ، فإنَّهما قالا : لا شيءَ فيما تُحْرِجُهُ الأرضُ ، إلَّا ما كانت له ثَمَرَةٌ بَاقِيَةٌ ، يَتَلَعَّ مَكِيلُهَا خَمْسَةَ أَوْسُقٍ . وقال أبو عبد الله بن حاتم : لا شيءَ في الأَبَايِرِ ، ولا البُرُورِ ، ولا حَبِّ البُقُولِ . وَلَعَلَّهُ لا يُوجِبُ الزَّكَاةَ إلَّا فيما كان قُوتًا أو أَذْمًا<sup>(١٣)</sup> ؛ لأنَّ ما عَدَاهُ لا نَصَّ فيه ، ولا هو في مَعْنَى المَنْصُوصِ عليه فَيَبْقَى على التَّفْيِ الأَصْلِيُّ . وقال مالك ، والشَّافِعِيُّ : لا زَكَاةَ في ثَمَرِ ، إلَّا الثَّمَرُ والزَّرِيبُ ، ولا في حَبِّ ، إلَّا ما كان قُوتًا في حَالَةِ الاختِيَارِ لذلك ، إلَّا في الزَّيْتُونِ ، على اخْتِلَافٍ . وحُكِيَ عن أحمد : إلَّا في الجَنْطَلَةِ ، والشَّعِيرِ ، والثَّمَرِ ، والزَّرِيبِ . وهذا قول ابنِ عمر ، وموسى بن طلحة<sup>(١٤)</sup> ، والحسن ، وابنِ سِيرِينَ ، والشَّعْبِيُّ ، والحسن بن صالح ، وابنِ أبي لَيْلَى ، وابنِ المُبَارَكِ ، وأبي عُبَيْدٍ . والسَّلْتُ : نَوْعٌ مِنَ الشَّعِيرِ . وَوَأَفَقَهُمْ إِبْرَاهِيمُ ، وَزَادَ الذَّرَّةَ . وَوَأَفَقَهُمْ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَزَادَ الزَّيْتُونَ ؛ لأنَّ ما عَدَا هذا لا نَصَّ فيه ولا إِجْمَاعٌ ، ولا هو في مَعْنَى المَنْصُوصِ عليه ، ولا المُجْمَعِ عليه ، فَيَبْقَى على الأَصْلِ . وقد رَوَى عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ ، عن أَبِيهِ ، عن عبد الله بن عمر ، أَنَّهُ قال : إِنَّمَا سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الزَّكَاةَ<sup>(١٥)</sup> في الجَنْطَلَةِ والشَّعِيرِ ، والثَّمَرِ والزَّرِيبِ . وفي رِوَايَةٍ ، عن أَبِيهِ ، عن جَدِّهِ ، عن النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قال : « وَالْعُسْثَرُ فِي الثَّمَرِ

(١١) الإِجَاصُ : يَطْلُقُ في سورَةِ وَفَلَسْطِينَ وسِنَاءِ على الكُمَثْرَى وشَجَرِهَا ، وَكَانَ يَطْلُقُ في مِصرَ على البِقَوقِ وَغَرِهِ .

(١٢) الشَّمَشُ ، مِثْلُ اللَّيْمِينِ .

(١٣) الأَذْمُ : مَا يَسْتَمَرُّ بِهِ الْحَبِيزُ .

(١٤) موسى بن طلحة بن عبد الله القرشي النخعي ، تابعي ثقة ، توفي سنة ثلاث ومائة . تهذيب التهذيب

١٠ / ٣٥٠ ، ٣٥١ .

(١٥) سَقَطَ مِنْ : الأَصْلِ ، ب .



والزَّيْبِ ، وَالْجَنْطَةَ وَالشَّعِيرَ . وعن موسى بن طلحة ، عن عمر ، أنه قال : إنما سنَّ رسول الله ﷺ الزَّكَاةَ في هذه الأربعة : الجَنْطَةَ ، والشَّعِيرَ ، والشَّعْرَ ، والزَّيْبِ . وعن أبي بردة ، عن أبي موسى / ومعاذ ، أن رسول الله ﷺ بعثهما إلى اليمنَ يُعلِّمانِ النَّاسَ أَمْرَ دِينِهِمْ ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ لَا يَأْخُذُوا الصَّدَقَةَ إِلَّا مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ : الْجَنْطَةِ ، وَالشَّعِيرِ ، وَالشَّعْرِ ، وَالزَّيْبِ . رَوَاهُ كُتُبُ الدَّارِقُطْنِيِّ (١٦) . وَلَأنَّ غَيْرَ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ لَا نَصَّ فِيهَا وَلَا إِجْمَاعٌ ، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَاهَا فِي غَلْبَةِ الْأَقْيَانِ بِهَا ، وَكَثَرَةِ نَفْيِهَا ، وَوُجُودِهَا ، فَلَمْ يَصِحَّ قِيَاسُهُ عَلَيْهَا ، وَلَا إلْحَاقُهَا بِهَا ، فَيَبْقَى عَلَى الْأَصْلِ . وقال أبو حنيفة : تُجِبُ الزَّكَاةُ فِي كُلِّ مَا يُقَصَّدُ بِزِرَاعَتِهِ نَمَاءُ الْأَرْضِ ، إِلَّا الْحَطَبَ ، وَالْقَصَبَ ، وَالْحَشِيشَ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرَ » (١٧) . وهذا عامٌّ ، وَلَأنَّ هَذَا يُقَصَّدُ بِزِرَاعَتِهِ نَمَاءُ الْأَرْضِ ، فَأَشْبَهَ الْحَبَّ . وَوَجَّهَ قَوْلَ الْخَرَقِيِّ ، أَنَّ عُمُومَ قَوْلِهِ ﷺ : « فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرَ » . وَقَوْلُهُ ﷺ لِمُعَاذٍ : « خُذِ الْحَبَّ مِنَ الْحَبِّ » (١٨) . يَمْتَضِي وَجُوبَ الزَّكَاةِ فِي جَمِيعِ مَا تَنَاقَلَتْ ، خَرَجَ مِنْهُ مَا لَا يَكْأَلُ ، وَمَا لَيْسَ بِحَبٍّ ، بِمَقْهُومِ قَوْلِهِ ﷺ : « لَيْسَ فِي حَبٍّ وَلَا ثَمَرٍ صَدَقَةٌ ، حَتَّى يَبْلُغَ خُمْسَةَ أَوْسُقٍ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالتَّسَائِيُّ (١٩) .

---

(١٦) أخرجه الأول ، في : باب ما يجب فيه الزكاة من الحب ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ٩٤ / ٢ . كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما تجب فيه الزكاة من الأموال ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ٥٨٠ / ١ والثاني ، في : باب وجوب زكاة الذهب والورق والماشية والثمار والحبوب ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ٩٣ / ٢ .

والثالث ، في : باب ليس في الخضروات صدقة ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ٩٦ / ٢ . والرابع ، في الباب نفسه . سنن الدارقطني ٩٨ / ٢ . كما أخرجه البيهقي ، في : باب الصدقة فيما يزرعه الأدميون ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ١٢٨ / ٤ ، ١٢٩ .

(١٧) تقدم نخرجه في صفحة ١٤١ . (١٨) أخرجه أبو داود ، في : باب صدقة الزرع ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ٣٧٠ / ١ . وابن ماجه ، في : باب ما تجب فيه الزكاة من الأموال ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ٥٨٠ / ١ . (١٩) أخرجه مسلم ، في : أول كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٦٧٤ / ٢ ، ٦٧٥ ، والتسائي ، في : باب زكاة الثمر ، وباب زكاة الحبوب ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٢٩ / ٥ ، ٣٠ . كما أخرجه الدارمي ، في : باب ما لا يجب فيه الصدقة من الحبوب والورق والذهب ، من كتاب الزكاة . سنن =

فَذَلَّ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى اثْتِفَاءِ الزَّكَاةِ مِمَّا لَا تَوْصِيْقَ فِيهِ ، وَهُوَ مِكْيَالٌ ، فَمَا هُوَ  
 مَكْيَالٌ يَتَّقَى عَلَى الْعُمُومِ ، وَالذَّلِيلُ عَلَى اثْتِفَاءِ الزَّكَاةِ مِمَّا سِوَى ذَلِكَ مَا ذَكَرْنَا مِنْ  
 اغْتِيَابِ التَّوْصِيْقِ . وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَيْسَ فِي  
 الْحَضْرَاوَاتِ صَدَقَةٌ » . وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَيْسَ فِيمَا أُتْبِتِ  
 الْأَرْضُ مِنَ الْحَضِرِ صَدَقَةٌ » . وَعَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، وَعَنْ أَنَسٍ ، عَنْ  
 رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِثْلَهُ . رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ<sup>(٢٠)</sup> . وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ<sup>(٢١)</sup> ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ  
 مُعَاذٍ ، أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَسْأَلُهُ عَنِ الْحَضْرَاوَاتِ ، وَهِيَ : الْبُقُولُ ، فَقَالَ :  
 « لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ » . وَقَالَ : يَرْوِيهِ الْحَسَنُ بْنُ عُمَارَةَ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ ، وَالصَّحِيحُ  
 أَنَّهُ عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلٌ . وَقَالَ مُوسَى بْنُ طَلْحَةَ : جَاءَ  
 الْأَثَرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي خَمْسَةِ أَشْيَاءَ : الشَّعِيرِ ، وَالْجَنْطَةِ ، وَالسُّلْبِ ،  
 وَالزَّرِيْبِ ، وَالشَّعْرِ ، وَمَا سِوَى / ذَلِكَ مِمَّا أُخْرِجَتْ الْأَرْضُ فَلَا عُشْرَ فِيهِ<sup>(٢٢)</sup> .  
 وَقَالَ : إِنَّ مُعَاذًا لَمْ يَأْخُذْ مِنَ الْحَضِرِ صَدَقَةً<sup>(٢٣)</sup> . وَرَوَى الْأَثَرُ ، بِإِسْنَادِهِ ، أَنَّ  
 غَامِلَ عَمْرٍ كَتَبَ إِلَيْهِ فِي كُرُومٍ ، فِيهَا مِنَ الْفَرْسِكِ<sup>(٢٤)</sup> وَالرُّمَانِ مَا هُوَ أَكْثَرُ غَلَّةً مِنَ  
 الْكُرُومِ أَضْعَافًا ، فَكَتَبَ عَمْرٌ : إِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهَا عُشْرٌ ، هِيَ مِنَ الْعِضَاءِ<sup>(٢٥)</sup> .

**فصل :** وَلَا شَيْءٌ فِيمَا يُتْبَتُّ مِنَ الْمُبَاجِ الَّذِي لَا يُمْلَكُ إِلَّا بِأَخْذِهِ ، كَالْبَطْمِ<sup>(٢٦)</sup> ،  
 وَالْعَفْصِ<sup>(٢٧)</sup> ، وَالزَّرْعِيلِ وَهُوَ شَجَرُ الْجَبَلِ ، وَبِزْرِ قَطُونَا<sup>(٢٨)</sup> ، وَبِزْرِ الْبَقْلَةِ ، وَحَبِّ

= الدارمي ١ / ٣٨٤ ، ٣٨٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٥٩ ، ٧٣ ، ٩٨ .

(٢٠) في : باب ليس في الحضرات صدقة ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ٢ / ٩٥ ، ٩٦ .

(٢١) في : باب ما جاء في زكاة الحضرات ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ٣ / ١٣٢ . كما أخرجه

الدارقطني ، في : باب ليس في الحضرات صدقة ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ٢ / ٩٧ .

(٢٢) رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ ، فِي : بَابٍ فِيمَا نَجِبَ فِيهِ الصَّدَقَةُ مِمَّا تَخْرُجُ الْأَرْضُ . الْأَمْوَالُ ٤٦٩ .

(٢٣) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب الحضرة ، من كتاب الزكاة . المصنف ٤ / ١٢٠ .

(٢٤) الفرسك : الخوخ أو ضرب منه أجرد أحر ، أو ما ينفلق عن نواه .

(٢٥) العضاء : جمع العضاة ، وهي الخمط أو كل ذات شوك .

(٢٦) البطم : شجرة الحبة الخضراء ، من الفصيلة البستاقية ، وغربتها تؤكل في بلاد الشام .

(٢٧) العفص : شجر البلوط .

(٢٨) بزر قطنونا : بذور نبات عشبي حول من فصيلة لسان الحمل ، يطبخ به .

الْقَامِ<sup>(٢٦)</sup> ، وَالْقَتَّ وَهُوَ بَزْرُ الْأَشْتَانِ إِذَا أُذِرَكَ وَتَنَاهَى نَفْسُهُ حَصَلَتْ فِيهِ مَرَارَةٌ<sup>(٢٧)</sup> وَمُلُوحَةٌ ، وَأَشْبَاهُ هَذَا . ذَكَرَهُ ابْنُ حَامِدٍ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُمْلِكُ بِجَيَّازَتِهِ ، وَأَخَذَ الزَّكَاةَ إِنَّمَا تَجِبُ فِيهِ إِذَا بَدَأَ صَلَاحَهُ ، وَفِي تِلْكَ الْحَالِ لَمْ يَكُنْ مَمْلُوكًا لَهُ ، فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْوُجُوبُ ، كَالَّذِي يَنْقِطُهِ اللَّقَاطُ مِنَ السَّنْبِيلِ ، فَإِنَّهُ لَا زَكَاةَ فِيهِ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَذَكَرَ الْقَاضِي فِي الْمُبَاجِ أَنْ فِيهِ الزَّكَاةُ إِذَا تَبَيَّنَتْ فِي أَرْضِهِ ، وَلَعَلَّهُ بَيَّنَّ<sup>(٢٨)</sup> عَلَى هَذَا<sup>(٢٩)</sup> أَنَّ مَا تَبَيَّنَ فِي أَرْضِهِ مِنَ الْكَلَالِ يَكُونُ مِلْكًا لَهُ ، وَالصَّحِيحُ خِلَافُهُ . فَأَمَّا إِنْ تَبَيَّنَ فِي أَرْضِهِ مَا يَزْرَعُهُ الْآدَمِيُّونَ ، مِثْلَ إِنْ سَقَطَ فِي أَرْضِ إِنْسَانٍ حَبٌّ مِنَ الْحِنْطَةِ أَوْ الشَّعِيرِ ، فَتَبَيَّنَ ، فَفِيهِ الزَّكَاةُ ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُهُ . وَلَوْ اشْتَرَى زَرْعًا بَعْدَ بُدْؤِ الصَّلَاحِ فِيهِ ، أَوْ ثَمَرَةً قَدْ<sup>(٣٠)</sup> بَدَأَ صَلَاحُهَا ، أَوْ مَلَكَهَا بِجَهَةٍ مِنْ جِهَاتِ الْمِلْكِ ، لَمْ تَجِبْ فِيهِ الزَّكَاةُ ؛ لَمَا ذَكَرْنَا .

**فصل : ولا تَجِبُ فيما ليس بِحَبٍّ ولا ثَمَرٍ ، سَوَاءٌ وَجَدَ فِيهِ الْكَيْلُ وَالْأَدْحَارُ أَوْ لَمْ يَوْجَدْ ، فَلَا تَجِبُ فِي وَرَقٍ مِثْلَ وَرَقِ السُّدْرِ وَالْعَطِيَّيْنِ <sup>(٣٢)</sup> وَالْأَشْتَانِ وَالصَّغْتَرِ <sup>(٣٣)</sup> وَالْأَسَى <sup>(٣٤)</sup> ؛ وَنَحْوَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْصُوصٍ عَلَيْهِ ، وَلَا فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ ، وَمَقْهُومُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَا زَكَاةَ فِي حَبٍّ وَلَا ثَمَرٍ <sup>(٣٥)</sup> حَتَّى يَبْلُغَ خُمْسَهُ أَوْسُقٍ <sup>(٣٦)</sup> » .**  
أَنَّ الزَّكَاةَ لَا تَجِبُ فِي غَيْرِهِمَا . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : <sup>(٣٧)</sup> لَا زَكَاةَ <sup>(٣٨)</sup> فِي ثَمَرِ السُّدْرِ ، فَزَوْقُهُ أَوَّلَى . وَلِأَنَّ الزَّكَاةَ لَا تَجِبُ فِي الْحَبِّ الْمُبَاجِ ، فَفِي الْوَرَقِ أَوَّلَى . وَلَا زَكَاةَ فِي

(٢٩) الثام : من الفصيلة النجيلية ، يرتفع ، وفروعه مزدهجة متجمعة .

(٣٠) في أ ، ب ، م : ممرورة .

(٣١-٣١) في ا، ب، م : وهذا على .

(٣٢) سقط من : ا، م .

(٣٣) الخطمي : نبات يذوق ورقه يابساً ويجعل غسلاً للرأس فينتقيه .

(٣٤) الصعتر هو السعتر بالسين ، وهو نبت إذا فرش في موضع طرد الحوام .

(٣٥) الآس : شجر دائم الخضرة عطري ، وتحفف ثماره فتكون من التوابل .

(٣٦-٣٦) سقط من الأصل . . . وتقدم تخريج الحديث في صفحة ١٥٧ .

(٣٧-٣٧) سقط من : ا، م .

الأزهار ، كالزُّعْفَرَانِ ، والمُصْفَرِ<sup>(٣٨)</sup> ، والقُطْنِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِحَبٍّ وَلَا نَمْرٍ ، وَلَا هُوَ بِمَكِيلٍ ، فَلَمْ تَجِبْ فِيهِ زَكَاةٌ ، كَالْحَضْرَاوَاتِ . قَالَ أَحْمَدُ : لَيْسَ فِي الْقُطْنِ شَيْءٌ .  
وَقَالَ ١١٠/٣ : لَيْسَ فِي الزُّعْفَرَانِ زَكَاةٌ . وَهَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، / وَاجْتِبَاءُ أُنَى بَكْرِ .  
وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ<sup>(٣٩)</sup> رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لَيْسَ<sup>(٤٠)</sup> فِي الْفَاكِهَةِ وَالْبَقْلِ وَالْتَوَائِلِ وَالزُّعْفَرَانِ زَكَاةٌ . وَعَنْ عَمْرِو أَنَّهُ قَالَ : إِنَّمَا سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الزَّكَاةَ فِي الْجَنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالتَّمْرِ وَالزَّرْبِيبِ . وَكَذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمَرَ<sup>(٤١)</sup> . وَحُكِيَ عَنْ أَحْمَدَ ، فِي الْقُطْنِ وَالزُّعْفَرَانِ زَكَاةٌ . وَخَرَجَ أَبُو الْحَطَّابِ فِي الْمُصْفَرِ وَالزَّرْبِيبِ<sup>(٤٢)</sup> وَجْهًا ، قِيَاسًا عَلَى الزُّعْفَرَانِ . وَالْأَوَّلَى مَا ذَكَرْنَاهُ ، وَهَذَا مُخَالَفٌ لِأُصُولِ أَحْمَدَ ؛<sup>(٤٣)</sup> فَإِنَّ الْمَرْوِيَّ<sup>(٤٤)</sup> عَنْهُ رَوَاتَيْنِ : إِحْدَاهُمَا ، أَنَّهُ لَا زَكَاةَ إِلَّا فِي الْأَرْبَعَةِ . وَالثَّانِيَةُ : أَنَّهَا إِنَّمَا تَجِبُ فِي الْجَنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالتَّمْرِ وَالزَّرْبِيبِ وَالذَّرَّةِ وَالسَّلْتِ وَالْأَرْزِ وَالْعَدَسِ ، وَكُلُّ شَيْءٍ يُقَوِّمُ مَقَامَ هَذِهِ حَتَّى يُدْخَرَ ، وَيَجْرَى فِيهِ الْقَفِيرُ ، مِثْلُ : اللَّوْبِيَا وَالْجَمْصِ وَالسَّمَامِ وَالْقُطَيَّاتِ ؛ فَبِهِ الزَّكَاةُ . وَهَذَا لَا يَجْرَى فِيهِ الْقَفِيرُ ، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَى مَا سَمَّاهُ .

**فصل : واختلفت الرواية في الزُّيْتُونِ .** فَقَالَ أَحْمَدُ ، فِي رِوَايَةِ ابْنِهِ صَالِحٍ : فِيهِ الْعُشْرُ إِذَا بَلَغَ - يَعْنِي خَمْسَةَ أَوْسُقٍ - وَإِنْ عَصِرَ قَوِّمَ ثَمَنُهُ ؛ لِأَنَّ الزَّيْتَ لَهُ بَقَاءٌ . وَهَذَا قَوْلُ الزُّهْرِيِّ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَاللَّيْثِ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَأُنَى تَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَءَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ

(٣٨) المصفر : نبات صيفي ، يستعمل زهره تابلًا ، ويستخرج منه صبغ أحمر يصغ به الحرير ونحوه .

(٣٩-٣٩) سقط من : م ، ١ .

(٤٠) تقدم نخرج حديث عمر رضي الله عنه وابنه عبد الله في صفحة ١٥٧ .

(٤١) الورس : نبت يستعمل لصبغ الحرير باللون الأحمر .

(٤٢-٤٢) م : قال المروزي . تحريف .

حَصَادِهِ ﴿١٣﴾ . في سِيَاقِ قَوْلِهِ : ﴿ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَانُ ﴾ (١٣) . وَلَئِنَّهُ يُمَكِّنُ ادِّخَارَ غَلَّتِهِ ، أَشْبَهَ الثَّمَرِ وَالزَّيْبِ . وَعَنْ أَحْمَدَ : لَا زَكَاةَ فِيهِ . وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ . وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ أَبِي لَيْلَى ، وَالْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ ، وَأَبِي عُبَيْدٍ (١٤) ، وَأَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُدْخَرُ يَابِسًا ، فَهُوَ كَالْحَضْرَاوَاتِ ، وَالْآيَةِ لَمْ يُرَدْ بِهَا الزَّكَاةُ ، لِأَنَّهَا مَكِّيَّةٌ ، وَالزَّكَاةُ إِنَّمَا فُرِضَتْ بِالْمَدِينَةِ ، وَهَذَا ذِكْرُ الرُّمَانِ وَلَا عَشْرَ فِيهِ . وَقَالَ مُجَاهِدٌ : إِذَا حَصَدَ زَرْعُهُ أَلْقَى لَهُمُ مِنَ السُّنْبُلِ ، وَإِذَا جَدَّ (١٥) نَحْلُهُ أَلْقَى لَهُمُ مِنَ الشَّمَائِخِ . وَقَالَ النَّحْجِيُّ وَأَبُو جَعْفَرٍ : هَذِهِ الْآيَةُ مَنْسُوخَةٌ ، عَلَى أَنَّهَا مَحْمُولَةٌ عَلَى مَا يَتَأْتَى حَصَادُهُ ، بِدَلِيلِ أَنَّ الرُّمَانَ مَذْكُورَ بَعْدِهِ ، وَلَا زَكَاةَ فِيهِ . ١ هـ .

فصل : الحكم الثاني ، أَنَّ الزَّكَاةَ لَا تَجِبُ فِي شَيْءٍ مِنَ الزُّرُوعِ وَالثَّمَارِ حَتَّى تَبْلُغَ / خُمُسَهُ أَوْسُقٍ . هَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ ابْنُ عَمْرٍ ، وَجَابِرٌ ، وَأَبُو أَمَامَةَ بْنُ سَهْلٍ ، وَعَمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ ، وَالْحَسَنُ ، وَعَطَاءٌ ، وَمَكْحُولٌ ، وَالْحَكَمُ ، وَالنَّحْجِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو يُونُسَ ، وَمُحَمَّدٌ ، وَسَائِرُ أَهْلِ الْعِلْمِ . لَا نَعْلَمُ أَحَدًا خَالَفَهُمْ ، إِلَّا مُجَاهِدًا ، وَأَبَا حَنِيفَةَ ، وَمَنْ تَابَعَهُ ، قَالُوا : تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي قَلِيلِ ذَلِكَ وَكَثِيرِهِ ؛ لِغُمُومِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرَ » . وَلَئِنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ لَهُ حَوْلٌ ، فَلَا يُعْتَبَرُ لَهُ نِصَابٌ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمُسَةٍ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١٦) . وَهَذَا خَاصٌّ يَجِبُ تَقْدِيمُهُ ، وَتَخْصِصُ عُمُومِ مَا رَوَوْهُ بِهِ ، كَمَا حَصَصْنَا قَوْلَهُ : « فِي سَائِمَةِ الْإِبِلِ الزَّكَاةُ » (١٧) بِقَوْلِهِ : « لَيْسَ فِيمَا

(٤٣) سورة الأنعام ١٤١ . وما روى عن ابن عباس أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب في الزيتون فيه الزكاة أم لا ، من كتاب الزكاة . المصنف ٣ / ١٤١ .

(٤٤) في ١ م : « وَأَبُو عُبَيْدَةٍ » .

(٤٥) في م : « وَجَدَ » خطأ .

(٤٦) تقدم تخريجه في صفحة ١١ .

(٤٧) تقدم تخريجه في صفحة ٧ .

دُونَ خُمْسِ دَوْدَ صَدَقَةً<sup>(٤٨)</sup> . وَقَوْلُهُ : « فِي الرِّقَّةِ<sup>(٤٩)</sup> رُبْعُ الْعَشْرِ<sup>(٥٠)</sup> » بِقَوْلِهِ : « لَيْسَ بِمَا دُونَ خُمْسٍ أَوْاقِ صَدَقَةٍ<sup>(٥١)</sup> » . وَلِأَنَّهُ مَالٌ تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ ، فَلَمْ تَجِبْ فِي تَسْمِيَةِ كَسَائِرِ الْأَمْوَالِ الزَّكَايَةِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يُعْتَبَرِ الْحَوْلُ ؛ لِأَنَّهُ يَكْمُلُ تَمَاضِيهِ بِاسْتِخْصَادِهِ لَا بِبَقَائِهِ ، وَاعْتَبِرَ الْحَوْلُ فِي غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّهُ مَظَنَّةٌ لِكَمَالِ التَّمَا فِي سَائِرِ الْأَمْوَالِ ، وَالتَّصَابُ اعْتَبَرَ لِيَتْلُعَ حَدًّا يَحْتَمِلُ الْمَوَاسَاةَ مِنْهُ ، فَلِهَذَا اعْتَبِرَ فِيهِ ، يُحَقِّقُهُ أَنَّ الصَّدَقَةَ إِنَّمَا تَجِبُ عَلَى الْأَغْنِيَاءِ ، بِمَا قَدْ ذَكَرْنَا فِيهَا تَقَدُّمًا ، وَلَا يَحْصُلُ الْغِنَى بِدُونِ التَّصَابِ ، كَسَائِرِ الْأَمْوَالِ الزَّكَايَةِ . ١ هـ .

**فصل :** وَتُعْتَبَرُ خُمْسَةُ الْأَوْسُقِ بَعْدَ التَّصْفِيَةِ فِي الْحُبُوبِ ، وَالْجَفَافِ فِي الثَّمَارِ ، فَلَوْ كَانَ لَهُ عَشْرَةُ أَوْسُقٍ عِنَبًا ، لَا يَجِيءُ مِنْهُ خُمْسَةُ أَوْسُقٍ رَبِيًّا ، لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ شَيْءٌ ، لِأَنَّهُ حَالٌ وَجُوبِ الْإِخْرَاجِ مِنْهُ ، فَاعْتَبَرَ التَّصَابُ بِحَالِهِ . وَرَوَى الْأَثَرُ عَنْهُ : أَنَّهُ يُعْتَبَرُ نِصَابُ النَّحْلِ وَالْكَرْمِ عِنَبًا وَرُطْبًا ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ مِثْلُ عَشْرِ الرُّطْبِ ثَمَرًا . اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ . وَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ يُؤْخَذُ عَشْرُ مَا يَجِيءُ<sup>(٥٢)</sup> مِنْهُ مِنَ الثَّمَرِ إِذَا بَلَغَ رُطْبُهَا خُمْسَةَ أَوْسُقٍ ؛ لِأَنَّ إِيْجَابَ قَدْرِ عَشْرِ الرُّطْبِ مِنَ الثَّمَرِ إِيْجَابٌ لَأَكْثَرِ مِنَ الْعَشْرِ ، وَذَلِكَ يُخَالِفُ النَّصَّ وَالْإِجْمَاعَ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ كَلَامُ / أَحْمَدَ ، وَلَا قَوْلُ إِمَامٍ . ١ هـ .

**فصل :** وَالْعَلَسُ : نَوْعٌ مِنَ الْجَنْطَةِ يُدْخَرُ فِي قَشَرِهِ ، وَيَزْعَمُ أَهْلُهُ أَنَّهُ إِذَا أُخْرِجَ مِنْ قَشَرِهِ لَا يَبْقَى بَقَاءٌ غَيْرُهُ مِنَ الْجَنْطَةِ ، وَيَزْعَمُونَ أَنَّهُ يُخْرَجُ عَلَى التَّصْفِ فَيُعْتَبَرُ

(٤٨) تقدم ترجمته في صفحة ١٢ .

(٤٩) الرقة : هي الدراهم المضروبة . انظر ما يأتي في أثناء مسألة ٤٥٠ .

(٥٠) أخرجه البخاري ، في : باب زكاة الغنم ، من كتاب الزكاة . صحيح البخاري ٢ / ١٤٦ . وأبو داود ،

في : باب في زكاة السائمة ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٦٠ . والنسائي ، في : باب زكاة الإبل ،

وباب زكاة الغنم ، من كتاب الزكاة ٥ / ١٤ ، ٢٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ١٢ .

(٥١) في ١ ، م زيادة : ٥ هـ .

نِصَابُهُ فِي قَشْرِهِ لِلضَّرَرِ فِي إِخْرَاجِهِ ، فَإِذَا بَلَغَ يَقْشِرُهُ عَشْرَةَ أُوسُقٍ ، فَفِيهِ الْعُشْرُ ؛ لِأَنَّ فِيهِ خُمُسَةَ أُوسُقٍ ، وَإِنْ شَكَّكْنَا فِي بُلُوغِهِ نِصَابًا ، خَيْرٌ صَاحِبُهُ بَيْنَ إِخْرَاجِ عَشْرِهِ وَبَيْنَ إِخْرَاجِهِ مِنْ قَشْرِهِ ، لِيُقَدَّرَهُ بِخُمُسَةِ أُوسُقٍ . كَقَوْلِنَا فِي مَعْشُوشِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، إِذَا شَكَّكْنَا فِي بُلُوغِ مَا فِيهِمَا<sup>(٥٢)</sup> نِصَابًا . وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيرُ غَيْرِهِ مِنَ الْحِنْطَةِ فِي قَشْرِهِ ، وَلَا إِخْرَاجَهُ قَبْلَ تَصْفِيَّتِهِ ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ لَا تَدْعُو إِلَى إِنْقَائِهِ<sup>(٥٣)</sup> فِي قَشْرِهِ ، وَلَا الْعَادَةَ جَارِيَةً بِهِ ، وَلَا يُعْلَمُ قَدْرُ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ .

**فصل :** وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّ نِصَابَ الْأُرْزِ مَعَ قَشْرِهِ عَشْرَةُ أُوسُقٍ ؛ لِأَنَّهُ يُدْخَرُ مَعَ قَشْرِهِ ، وَإِذَا أُخْرِجَ مِنْ قَشْرِهِ لَمْ يَبْقَ بَقَاءٌ مَا فِي الْقَشْرِ ، فَهُوَ كَالْعَلْسِ سَوَاءً فِيمَا ذَكَرْنَا . وَقَالَ غَيْرُهُ : لَا يُعْتَبَرُ نِصَابُهُ بِذَلِكَ ، إِلَّا أَنْ يَقُولَ ثِقَاتٌ مِنْ أَهْلِ الْخَبِيرَةِ إِنَّهُ يَخْرُجُ عَلَى التَّصْفِيفِ فَيَكُونُ كَالْعَلْسِ ، وَمَتَى لَمْ يُوجَدْ ثِقَاتٌ يُخْبِرُونَ بِهَذَا ، أَوْ شَكَّكْنَا<sup>(٥٤)</sup> فِي بُلُوغِهِ نِصَابًا ، خَيْرِنَا رَبُّهُ بَيْنَ إِخْرَاجِ عَشْرِهِ فِي قَشْرِهِ ، وَبَيْنَ تَصْفِيَّتِهِ لِيُعْلَمَ قَدْرُهُ مُصَفًى ، فَإِنْ بَلَغَ نِصَابًا أُخِذَ مِنْهُ ، وَإِلَّا فَلَا ؛ لِأَنَّ الْيَقِينَ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِذَلِكَ ، فَاعْتَبَرْنَا كَمَعْشُوشِ الْأَثْمَانِ . ا هـ .

**فصل :** وَنِصَابُ الزَّيْتُونِ خُمُسَةُ أُوسُقٍ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ . وَنِصَابُ الزُّعْفَرَانِ وَالْقُطْنِ وَمَا أَتَى مِنْهُمَا مِنَ الْمَوْزُونَاتِ ، أَلْفٌ وَسِتُّمِائَةِ رَطْلٍ بِالْعِرَاقِيِّ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَكِيلٍ ، فَيَقُومُ وَزْنُهُ مَقَامَ كَيْلِهِ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي ، فِي « الْمَجَرَّدِ » . وَحُكِيَ عَنْهُ : إِذَا بَلَغَتْ قِيمَتُهُ نِصَابًا مِنْ أَذْنَى مَا تُخْرِجُهُ الْأَرْضُ مِمَّا فِيهِ الزَّكَاءُ ، فَفِيهِ الزَّكَاءُ . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي يُونُسَ فِي الزُّعْفَرَانِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُمْكِنْ اغْتِيَابُهُ بِنَفْسِهِ فَاعْتَبَرَ بِغَيْرِهِ ، كَالْعَرُوضِ ثَقُومٌ بِأَذْنَى التَّصَابِيهِ مِنَ الْأَثْمَانِ . وَقَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ فِي الزُّعْفَرَانِ : تَجِبُ الزَّكَاءُ فِي قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ . وَلَا أَعْلَمُ / لِهَذِهِ الْأَقْوَالِ

١١١/٣ ط

(٥٢) فِي م : هـ فِيهَا .

(٥٣) فِي ا ، م : هـ بَقَائِهِ .

(٥٤) فِي الْأَصْلِ ، ب : هـ وَشَكَّكْنَا .

دَلِيلًا ، وَلَا أَصْلًا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ . وَيُرَدُّهَا قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « لَيْسَ فِيهَا دُونَ خُمْسَةٍ أُسْقِيَ صَدَقَةً »<sup>(٥٥)</sup> . وَإِيجَابُ الزَّكَاةِ فِي قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ مُخَالِفٌ لِجَمِيعِ أُمُودِ الزَّكَاةِ ، وَاعْتِبَارُهُ بغيرِهِ مُخَالِفٌ لِجَمِيعِ مَا يَجِبُ عَشْرُهُ ، وَاعْتِبَارُهُ بِأَقَلِّ مَا فِيهِ الزَّكَاةُ قِيَمَةً لَا يُظَاهِرُ لَهُ أَصْلًا ، وَقِيَاسُهُ<sup>(٥٦)</sup> عَلَى الْعُرُوضِ لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ الْعُرُوضَ لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي غَيْرِهَا ، وَإِنَّمَا تَجِبُ فِي قِيَمَتِهَا ، وَهُدًى مِنَ الْقِيَمَةِ الَّتِي اعْتَبِرَتْ بِهَا ، وَالْقِيَمَةُ يُرَدُّ إِلَيْهَا كُلُّ الْأُمُودِ<sup>(٥٧)</sup> الْمُتَقَوِّمَاتِ ، فَلَا يَلْزَمُ مِنَ الرَّدِّ إِلَيْهَا الرَّدُّ إِلَى مَا لَمْ يُرَدِّ إِلَيْهِ شَيْءٌ أَصْلًا ، وَلَا تُخْرَجُ الزَّكَاةُ مِنْهُ ، وَلَئِنْ هَذَا مَالٌ تُخْرَجُ الزَّكَاةُ مِنْ جَنْبِهِ ، فَاعْتَبِرْ نَصَابُهُ بِنَفْسِهِ ، كَالْحُبُوبِ ، وَلَئِنَّهُ خَارِجٌ مِنَ الْأَرْضِ يَجِبُ فِيهِ الْعَشْرُ أَوْ نِصْفُهُ ، فَأَشْبَهْ سَائِرَ مَا يَجِبُ فِيهِ ذَلِكَ ، وَلَئِنَّهُ مَالٌ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ ، فَلَمْ يَجِبْ فِي قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ ، كَسَائِرِ الْأُمُودِ ، وَلَئِنَّهُ لَا نَصَّ فِيهَا ذِكْرُهُ ، وَلَا إِجْمَاعَ ، وَلَا هُوَ فِي<sup>(٥٨)</sup> مَعْنَى وَاحِدٍ مِنْهَا<sup>(٥٩)</sup> . فَوَجِبَ أَنْ لَا يُقَالَ بِهِ ، لِعَدَمِ دَلِيلِهِ . ا هـ .

**فصل : الْحُكْمُ الثَّالِثُ ، أَنَّ الْعَشْرَ يَجِبُ فِيهَا سَقْيَ بغيرِ مُوْتَةٍ ، كَالَّذِي يَشْرَبُ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَنْهَارِ ، وَمَا يَشْرَبُ بِعُرُوقِهِ ، وَهُوَ الَّذِي يُغْرَسُ فِي أَرْضٍ مَأْوَاهَا قَرِيبٌ مِنْ وَجْهِهَا ، فَتَصِلُ إِلَيْهِ عُرُوقُ الشَّجَرِ ، فَيَسْتَعْنِي عَنْ سَقْيِ ، وَكَذَلِكَ مَا كَانَتْ عُرُوقُهُ تَصِلُ إِلَى نَهْرٍ أَوْ سَاقِيَةٍ . وَنِصْفُ الْعَشْرِ فِيهَا سَقْيَ بِالْمُؤْنِ ، كَالدَّوَالِي وَالتَّوَاضِيعِ ؛ لَا نَعْلَمُ فِي هَذَا إِخْلَافًا . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ، وَغَيْرِهِمْ . وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « فِيهَا سَقَتْ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ أَوْ كَانَ عَثَرِيَّا الْعَشْرُ ، وَمَا سَقَى بِالتَّضْجِ نِصْفُ الْعَشْرِ » .**

(٥٥) تقدم تخريجه في صفحة ١١ .

(٥٦) في الأصل : « وقياسها » .

(٥٧) في ١ ، م : « الأحوال » تعريف .

(٥٨-٥٩) في ١ ، ب ، م : « معانها » .



رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٥٩)</sup> ، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ<sup>(٦٠)</sup> : الْعَرَبِيُّ : مَا تَسْقِيهِ السَّمَاءُ ، وَتُسَمِّيهِ الْعَامَّةُ : الْعَذَى . وَقَالَ الْقَاضِي : هُوَ الْمَاءُ الْمُسْتَقْبَعُ فِي بَرَكَةٍ أَوْ نَحْوِهَا ، يَصُبُّ إِلَيْهِ مَاءُ الْمَطَرِ فِي سَوَاقٍ تُشَقُّ لَهُ ، فَإِذَا اجْتَمَعَ سَقِيَ مِنْهُ ، وَاشْتَقَّاهُ مِنَ الْعَاثُورِ ، وَهِيَ السَّاقِيَّةُ الَّتِي يَجْرِي فِيهَا الْمَاءُ ، لِأَنَّهَا يَغْتَرُّ بِهَا مَنْ يَمُرُّ بِهَا . وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ : / ١١٢/٣ وَفِيمَا يُسْقَى بِالسَّائِيَةِ نِصْفُ الْعُشْرِ<sup>(٦١)</sup> . وَالسَّوَانِي : هِيَ التَّوَاضُّعُ ، وَهِيَ الْإِبِلُ يُسْتَقَى بِهَا لِشَرَبِ الْأَرْضِ . وَعَنْ مُعَاذٍ ، قَالَ : بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ ، فَأَمَرَنِي أَنْ آخُذَ مِمَّا سَقَتْ السَّمَاءُ ، أَوْ سَقَى بَعْلًا ، الْعُشْرُ ، وَمَا سَقَى بِدَالِيَّةٍ ، نِصْفُ الْعُشْرِ<sup>(٦٢)</sup> . قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ<sup>(٦٣)</sup> : الْبَغْلُ ، مَا شَرِبَ بِعُرْوِقِهِ مِنْ غَيْرِ سَقَى . وَفِي الْجُمْلَةِ كُلُّ مَا سَقَى بِكُلْفَةٍ وَمُوتَةٍ ، مِنْ دَالِيَّةٍ أَوْ سَائِيَةٍ أَوْ دُولَابٍ أَوْ نَاعُورَةٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ، فَفِيهِ نِصْفُ الْعُشْرِ ، وَمَا سَقَى بِغَيْرِ مُوتَةٍ ، فَفِيهِ الْعُشْرُ ؛ لَمَّا رَوَيْنَا مِنَ الْحَبَرِ ، وَلَآنَ لِلْكُلْفَةِ تَأْثِيرًا فِي إِسْقَاطِ الزَّكَاةِ جُمْلَةً ، بِذَلِيلِ الْمَغْلُوفَةِ<sup>(٦٤)</sup> ، فَبِأَنْ يُؤَثَّرَ فِي تَخْفِيفِهَا أَوَّلَى ، وَلَآنَ الزَّكَاةُ إِنَّمَا تَجِبُ فِي الْمَالِ النَّامِي ، وَلِلْكُلْفَةِ تَأْثِيرٌ فِي تَقْلِيلِ<sup>(٦٥)</sup> النَّمَاءِ ، فَاتَّزَتْ فِي تَقْلِيلِ الْوَاجِبِ فِيهَا ، وَلَا يُؤَثَّرُ خَفَرُ الْأَنْهَارِ وَالسَّوَاقِي فِي نَقْصَانِ الزَّكَاةِ ؛ لِأَنَّ الْمُوتَةَ ثِقَلٌ ، لِأَنَّهَا تَكُونُ مِنْ جُمْلَةِ إِحْيَاءِ الْأَرْضِ وَلَا تَنْكَرُرُ كُلُّ عَامٍ ، وَكَذَلِكَ لَا يُؤَثَّرُ احْتِيَاجُهَا إِلَى سَاقٍ يَسْقِيهَا ، وَيُحَوَّلُ الْمَاءُ فِي<sup>(٦٦)</sup>

(٥٩) تقدم تخريجه في صفحة ١٤٠ .

(٦٠) في كتاب الأموال ٤٧٨ .

(٦١) تقدم تخريجه في صفحة ١٤٠ .

(٦٢) أخرجه النسائي ، في : باب ما يوجب العشر وما يوجب نصف العشر ، من كتاب الزكاة . المجتبى

٥ / ٣١ . وابن ماجه ، في : باب صدقة الزروع والثمار ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٨١ .

والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٢٣٣ .

(٦٣) في كتاب الأموال ٤٧٨ .

(٦٤) في ١ ، م : د المغلوفة .

(٦٥) في م : د تعليل .

(٦٦) في الأصل : د م .

تَوَاجِهَا ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَدُّ مِنْهُ فِي كُلِّ سَفْيٍ بِكُلْفَةٍ<sup>(٦٧)</sup> ، فَهُوَ زِيَادَةٌ عَلَى الْمُؤْتِيَةِ فِي التَّنْقِيسِ ، فَجَرَى<sup>(٦٨)</sup> مَجْرَى حَرْثِ الْأَرْضِ وَتَسْمِيَّتِهَا<sup>(٦٩)</sup> . وَإِنْ كَانَ الْمَاءُ يَجْرِي مِنَ النَّهْرِ فِي سَاقِيَةٍ إِلَى الْأَرْضِ ، وَيَسْتَقِرُّ فِي مَكَانٍ قَرِيبٍ مِنْ وَجْهِهَا ، لَا يَصْعَدُ إِلَّا بِغَرْفٍ أَوْ ذُلُوبٍ ، فَهُوَ مِنَ الْكُلْفَةِ الْمُسْقِطَةِ لِنَصِيفِ الزَّكَاءِ ، عَلَى مَا مَرَّ ؛ لِأَنَّ مِقْدَارَ الْكُلْفَةِ وَقُرْبَ الْمَاءِ وَبَعْدَهُ لَا يُعْتَبَرُ ، وَالضَّابِطُ لِذَلِكَ هُوَ أَنْ يَحْتَاجَ فِي تَرْقِيَةِ الْمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ بِأَلَةٍ مِنْ غَرْفٍ أَوْ نَضْجٍ أَوْ ذَالِيَةٍ وَغَوِ ذَلِكَ ؛ وَقَدْ وَجَدَ . ١ هـ .

**فصل :** فَإِنْ سَقَى نِصْفَ السَّنَةِ بِكُلْفَةٍ ، وَنِصْفَهَا بغيرِ كُلْفَةٍ ، ففِيهِ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْعُشْرِ . وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ، وَلَا تَعْلَمُ فِيهِ مُخَالَفًا ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَوْ وَجِدَ فِي جَمِيعِ السَّنَةِ لَأَوْجَبَ مُقْتَضَاهُ ، فَإِذَا وَجِدَ فِي نِصْفِهَا أَوْجَبَ نِصْفَهُ ، وَإِنْ سَقَى بِأَحَدِهِمَا أَكْثَرَ مِنَ الْآخَرِ اغْتَبَرَ أَكْثَرُهُمَا ، فَوَجَبَ مُقْتَضَاهُ ، وَسَقَطَ حُكْمُ الْآخَرِ . / نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ<sup>(٧٠)</sup> . وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ ، وَالْقَوْرِيِّ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ، وَأَخَذَ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : يُؤْخَذُ بِالْقِسْطِ . وَهُوَ الْقَوْلُ الثَّانِي لِلشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُمَا لَوْ كَانَا نِصْفَيْنِ أَحَدًا<sup>(٧١)</sup> بِالْحِصَّةِ ، فَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا أَكْثَرَ ، كَمَا لَوْ كَانَتِ الثَّمَرَةُ نَوْعَيْنِ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ أَنَّ اغْتِبَارَ مِقْدَارِ السَّقْيِ ، وَعَدَدِ مَرَاتِهِ ، وَقَدَرِ مَا يَشْرَبُ فِي كُلِّ سَفْيَةٍ يَشْقَى وَيَتَعَدَّرُ ، فَكَانَ الْحُكْمُ لِلْأَغْلَبِ مِنْهُمَا كَالسَّوْمِ فِي الْمَاشِيَةِ . وَإِنْ جُهِلَ الْمِقْدَارُ ، غَلَبَتْ إِيْجَابُ الْعُشْرِ اخْتِيَاظًا . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ وَجُوبُ الْعُشْرِ ، وَإِنَّمَا يَسْقُطُ بِوُجُودِ<sup>(٧٢)</sup> الْكُلْفَةِ ، فَمَا لَمْ يَتَحَقَّقِ الْمُسْقِطُ يَتَّقَى عَلَى الْأَصْلِ ، وَلِأَنَّ الْأَصْلَ

١١٢/٣ ط

(٦٧) فِي النسخ : « يَكْلِفُهُ » . وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَاهُ .

(٦٨) فِي ١ ، م : « يَجْرِي » .

(٦٩) فِي ١ ، ب ، م : « وَتَسْمِيَّتِهَا » . وَالتَّسْمِيَةُ هُنَا عَيْتَةُ الْأَرْضِ وَتَسْوِيَّتُهَا ، أَوْ جَعْلُ طَرَقِ فِيهَا .

(٧٠) سَقَطَ مِنْ : ١ ، م .

(٧١) فِي ١ ، م : « أَخَذَ » .

(٧٢) فِي ١ ، ب ، م : « بِوُجُوبِ » .

عَدَمُ الْكُلْفَةِ فِي الْآخِرِ ، فَلَا يَثْبُتُ وَجُودُهَا مَعَ الشُّكِّ فِيهِ ، وَإِنْ اخْتَلَفَ السَّاعِي وَرَبُّ الْمَالِ ، فِي أَيُّهُمَا سَقَى بِهِ أَكْثَرُ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ رَبِّ الْمَالِ بغيرِ يَمِينٍ ، فَإِنَّ النَّاسَ لَا يُسْتَحْلِفُونَ عَلَى صَدَقَاتِهِمْ . ١ هـ .

**فصل :** وإذا كان لِرَجُلٍ حَائِطَانِ ، سَقَى <sup>(٧٣)</sup> أَحَدَهُمَا بِمُؤْتِيَةٍ ، وَالْآخَرَ بغيرِ مُؤْتِيَةٍ ، ضَمَّ غَلَّةَ أَحَدِهِمَا إِلَى الْآخَرِ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ ، وَأَخْرَجَ <sup>(٧٤)</sup> مَنِ الذِي سَقَى بغيرِ مُؤْتِيَةٍ عَشْرَةَ ، وَمَنِ الْآخَرَ نِصْفَ عَشْرِهِ ، كَمَا يَضُمُّ أَحَدُ التَّوَعَيْنِ إِلَى الْآخَرِ ، وَيُخْرِجُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا وَجَبَ فِيهِ .

١٤٤ - مسألة ؛ قال : ( وَالْوَسْقُ سِتُونَ صَاعًا ، وَالصَّاعُ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثُ الْبِعْرَاقِيِّ )

أَمَّا كَوْنُ الْوَسْقِ سِتِينَ صَاعًا ، فَلَا يَخْلَافُ فِيهِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : هُوَ قَوْلُ كُلِّ مَنْ يُحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَدْ رَوَى الْأَثَرُمُ ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ صَحْرٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « الْوَسْقُ سِتُونَ صَاعًا » . وَرَوَى أَبُو سَعِيدٍ ، وَجَابِرٌ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ ذَلِكَ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ <sup>(١)</sup> . وَأَمَّا كَوْنُ الصَّاعِ خَمْسَةَ أَرْطَالٍ وَثُلُثًا فَفِيهِ اخْتِلَافٌ ذَكَرْنَاهُ فِي كِتَابِ الطَّهَارَةِ <sup>(٢)</sup> ، وَبَيْنَا أَنَّهُ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثُ الْبِعْرَاقِيِّ ، فَيَكُونُ مَبْلَغُ الْخَمْسَةِ الْأَوْسُقِ ثَلَاثِمِائَةَ صَاعٍ ، وَهُوَ أَلْفٌ وَسِتْمِائَةُ رَطْلٍ بِالْبِعْرَاقِيِّ ، وَالرَّطْلُ الْبِعْرَاقِيُّ : مِائَةٌ وَثَمَانِيَّةٌ وَعِشْرُونَ / دِرْهَمًا وَأَرْبَعَةُ أَسْبَاجٍ دِرْهَمٍ ، وَوَزَنُهُ بِالْمَنَاقِيلِ

١١٣/٣ و

(٧٣) فِي الْأَصْلِ : « يَسْقَى » .

(٧٤) فِي ١ ، م : « أَوْ أَخْرَجَ » .

(١) فِي : بَابِ الْوَسْقِ سِتُونَ صَاعًا ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ١ / ٥٨٦ ، ٥٨٧ .

كَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ ، فِي : بَابِ مَا نَجِبَ فِيهِ الزَّكَاةُ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١ / ٣٥٧ .

وَالدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي : بَابِ فِي قَدْرِ الصَّدَقَةِ فِيمَا أَخْرَجَتْ الْأَرْضُ وَخَرَصَ الثَّيَّارُ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ .

سَنَنَ الدَّارِقُطْنِيُّ ٢ / ١٢٩ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣ / ٥٩ ، ٨٣ .

(٢) تَقَدَّمَ فِي ١ / ٢٩٤ .

سَبْعُونَ مِثْقَالًا ، ثُمَّ يَزِيدُ فِي الرَّطْلِ مِثْقَالًا آخَرَ ، وَهُوَ دِرْهَمٌ وَثَلَاثَةُ أَسْبَاجٍ دِرْهَمٌ<sup>(٣)</sup> فَصَارَ إِحْدَى وَسِتِّينَ مِثْقَالًا ، وَكَمَلَتْ زَنْتُهُ بِالذَّرَاهِمِ مِائَةٌ وَثَلَاثِينَ دِرْهَمًا ، وَالِاغْتِبَارُ بِالْأَوَّلِ قَبْلَ الزِّيَادَةِ ، فَيَكُونُ الصَّاعُ بِالرَّطْلِ الدَّمَشَقِيِّ ، الَّذِي هُوَ سِتُّمِائَةِ دِرْهَمٍ ، رَطْلًا وَسِتِّمًا ، وَذَلِكَ أَوْقِيَّةٌ وَخَمْسَةُ أَسْبَاجٍ أَوْقِيَّةٌ ، وَمِثْلُ الْخَمْسَةِ<sup>(٤)</sup> الْأَوْسَقُ بِالرَّطْلِ الدَّمَشَقِيِّ ، ثَلَاثُمِائَةِ رَطْلٍ وَاثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ رَطْلًا وَعِشْرُونَ أَوْاقٍ وَسِتُّ أَوْقِيَّةٍ ، وَذَلِكَ سِتَّةُ أَسْبَاجٍ رَطْلٍ .

**فصل : والنصابُ مُعْتَبَرٌ بِالْكَيْلِ ، فَإِنَّ الْأَوْسَاقَ مَكِيلَةٌ ، وَإِنَّمَا نُقِلَتْ إِلَى الْوِزْنِ لِتَضَبُطٍ وَتُحْفَظَ وَتُنْقَلَ ، وَلِذَلِكَ تَعَلَّقَ وَجُوبُ الزَّكَاةِ بِالْمَكِيلَاتِ دُونَ الْمَوْزُونَاتِ ، وَالْمَكِيلَاتُ تَخْتَلِفُ فِي الْوِزْنِ ، فَمِنْهَا الثَّقِيلُ ، كَالْحِنْطَةِ وَالْعَدَسِ . وَمِنْهَا الْخَفِيفُ ، كَالشَّعِيرِ وَالذَّرَّةِ ، وَمِنْهَا الْمُتَوَسِّطُ . وَقَدْ نَصَّ أَحْمَدُ عَلَى أَنَّ الصَّاعَ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثَلَّثَ مِنَ الْحِنْطَةِ . وَرَوَى جَمَاعَةٌ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : الصَّاعُ وَزْنُهُ فَوْجَدُهُ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثَلَّثُ رَطْلٍ حِنْطَةٍ . وَقَالَ حَنْبَلٌ : قَالَ أَحْمَدُ : أَخَذْتُ الصَّاعَ مِنْ أَبِي النَّضْرِ<sup>(٥)</sup> ، وَقَالَ أَبُو النَّضْرِ : أَخَذْتُهُ مِنْ ابْنِ أَبِي ذَيْبٍ . وَقَالَ : هَذَا صَاعُ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي يُعْرَفُ بِالْمَدِينَةِ . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، فَأَخَذْنَا الْعَدَسَ ، فَغَبَرْنَا<sup>(٦)</sup> بِهِ ، وَهُوَ أَصْلَحُ مَا يُكَالُ بِهِ ، لِأَنَّهُ لَا يَتَجَافَى عَنْ مَوَاضِعِهِ ، فَكَلْنَا بِهِ<sup>(٧)</sup> ثُمَّ وَزَنَاهُ<sup>(٨)</sup> ، فَإِذَا هُوَ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثَلَّثَ .<sup>(٩)</sup> قَالَ : هَذَا أَصْلَحُ<sup>(١٠)</sup> مَا وَقَفْنَا عَلَيْهِ ، وَمَا بَيَّنَّ لَنَا مِنْ صَاعِ النَّبِيِّ ﷺ . وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْحَرَمَيْنِ عَلَى أَنَّ مَدَّةَ النَّبِيِّ**

(٣) سقط من : ١ ، ب ، م .

(٤) في الأصل : خمسة .

(٥) هو هاشم بن القاسم بن مسلم الليثي البغدادي الحافظ ، توفي سنة خمس أو سبع ومائتين . تهذيب التهذيب ١٨ / ١١ .

(٦) في ١ ، م : غبرنا .

(٧-٧) في ١ ، م : ووزناه .

(٨-٨) في ١ ، م : وهذا أصح .

عَلَيْهِ رَظْلٌ وَتِلْكَ قَمَحًا مِنْ أَوْسَطِ الْقَمْحِ ، فَمَتَى بَلَغَ الْقَمْحُ أَلْفًا وَسِمْئَاةَ رَظْلٍ ،  
ففيه الزكاة . وهذا يُدَلُّ على أَنَّهُمْ قَدَّرُوا الصَّاعَ بِالثَّقِيلِ ، فَأَمَّا الْخَفِيفُ فَتَجِبُ الزَّكَاةُ  
فيه ، إِذَا قَارَبَ هَذَا وَإِنْ لَمْ يَبْلُغْهُ . وَمَتَى شَكَّ فِي وُجُوبِ الزَّكَاةِ فِيهِ ، وَلَمْ يُوَجِّدْ  
مِكْيَالَ يُقَدَّرُ بِهِ ، فَلَاخِيَّاطُ الْإِخْرَاجِ ، وَإِنْ لَمْ يُخْرِجْ فَلَا حَرَجَ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ  
وُجُوبِ الزَّكَاةِ ، فَلَا تَجِبُ بِالشَّكِّ .

**فصل :** قال القاضي / : وهذا النَّصَابُ مُعْتَبَرٌ تَحْدِيدًا ، فَمَتَى نَقَصَ شَيْئًا ، لَمْ  
تَجِبْ الزَّكَاةُ ، لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خُمْسَةِ أَوْسُقٍ  
صَدَقَةٌ »<sup>(٩)</sup> . وَالنَّاقِصُ عَنْهَا لَمْ يَبْلُغْهَا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَقْصًا يَسِيرًا يَدْخُلُ فِي  
الْمَكَايِيلِ ، كَالْأَوْقِيَةِ وَنَحْوِهَا ، فَلَا عِبْرَةَ بِهِ ؛ لِأَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ فِي  
الْمَكَايِيلِ ، فَلَا يَنْصَبُطُ ، فَهُوَ كَنَقْصِ الْحَوْلِ سَاعَةً أَوْ سَاعَتَيْنِ .

**فصل :** وَلَا وَقَصَّ<sup>(١٠)</sup> فِي نِصَابِ الْحُبُوبِ وَالْتِمَارِ ، بَلْ مَهْمَا زَادَ عَلَى النَّصَابِ  
أَخْرَجَ مِنْهُ بِالْحِسَابِ ، فَيُخْرِجُ عَشْرَ جَمِيعٍ مَا عِنْدَهُ . فَإِنَّهُ لَا ضَرَرَ فِي تَبْعِيضِهِ ،  
بِخِلَافِ الْمَاشِيَةِ ، فَإِنَّ فِيهَا ضَرَرًا ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ .

**فصل :** وَإِذَا وَجَبَ عَلَيْهِ عَشْرُ مَرَّةٍ ، لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ عَشْرُ آخَرُ ، وَإِنْ خَالَ عِنْدَهُ  
أُخْوَالًا ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَمْوَالَ غَيْرُ مُرْصَدَةٍ لِلْتِمَاءِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، بَلْ هِيَ إِلَى النَّقْصِ  
أَقْرَبُ ، وَالزَّكَاةُ إِنَّمَا تَجِبُ فِي الْأَشْيَاءِ الثَّامِيَةِ ، لِيُخْرِجَ مِنَ التَّمَاءِ ، فَيَكُونَ أَسْهَلُ .  
فَإِنْ اشْتَرَى شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ لِلتَّجَارَةِ صَارَ غَرَضًا ، تَجِبُ فِيهِ زَكَاةُ التَّجَارَةِ إِذَا خَالَ  
عَلَيْهِ الْحَوْلُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

**فصل :** وَوَقْتُ وُجُوبِ الزَّكَاةِ فِي الْحَبِّ إِذَا اشْتَدَّ ، وَفِي الثَّمَرَةِ إِذَا بَدَأَ  
صَلَاحُهَا . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : تَجِبُ زَكَاةُ الْحَبِّ يَوْمَ حَصَادِهِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ

(٩) تقدم تحريمه في صفحة ١٢ .

(١٠) الوقص ، بفتحين وقد تشكن القاف : ما بين الفريضتين من نصب الزكاة .

تعالى : ﴿ وَءَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ <sup>(١١)</sup> . وفائدة الخلاف أنه لو نُصِرَفَ في الثَّمَرَةِ أو الحَبِّ قَبْلَ الوُجُوبِ ، لا شَيْءَ عليه ؛ لأنه نُصِرَفَ فيه قَبْلَ الوُجُوبِ ، فَأُشْبِهَ ما لو أَكَلَ السَّائِمَةَ أو بَاعَهَا قَبْلَ الحَوْلِ ، وإن نُصِرَفَ فيها بَعْدَ الوُجُوبِ لم تَسْقُطِ الزَّكَاةُ عنه ، كما لو فَعَلَ ذلك في السَّائِمَةِ ، ولا يَسْتَقِرُّ الوُجُوبُ على كَيْلَا القَوْلَيْنِ حَتَّى تَصِيرَ الثَّمَرَةُ في الجَرَيْنِ <sup>(١٢)</sup> ، والزَّرْعُ في البَيْدَرِ ، ولو ثَلَفَ قَبْلَ ذلك بغيرِ إِيْلَافِهِ أو تَقْرِيطٍ منه فيه ، فلا زَكَاةَ عليه . قال أحمدُ : إذا حُرِصَ وَتُرِكَ في رُءُوسِ الثَّخْلِ ، فَعَلِمَ حِفْظُهُ ، فإن أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ فَذَهَبَتِ الثَّمَرَةُ ، سَقَطَ عَنْهُمْ الحُرْصُ ، ولم يُؤْخَذُوا بِهِ . ولا نَعْلَمُ في هذا خِلَافًا . قال ابنُ المُنْذِرِ : أَجْمَعَ أَهْلُ العِلْمِ ، على أَنَّ الحَارِصَ إذا حُرِصَ الثَّمَرَةُ <sup>(١٣)</sup> ، ثم أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ ، فلا شَيْءَ عليه إذا كان / قَبْلَ الجَذَاذِ ، ولأنَّهُ قَبْلَ الجَذَاذِ في حُكْمٍ ما لا ثَبُتَ اليَدُ عليه ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ لو اشْتَرَى ثَمَرَةً فَتَلَفَتْ بِجَائِحَةٍ ، رَجَعَ بِهَا على الْبَائِعِ ، وإن ثَلَفَ بَعْضُ الثَّمَرَةِ ، فَقَالَ القَاضِي : إنَّ كان الْبَاقِي نِصَابًا ففِيهِ الزَّكَاةُ ، وإِلَّا فَلَا . وهذا الْقَوْلُ يُوَافِقُ قَوْلَ مَنْ قَالَ : لا تُجِبُ الزَّكَاةُ فِيهِ إِلَّا يَوْمَ حَصَادِهِ ؛ لِأَنَّ وَجُوبَ النِّصَابِ شَرْطُ فِي الوُجُوبِ ، فَمَتَى لم يُوجَدَ وَفَتِ الوُجُوبُ لم يَجِبْ . وَأَمَّا مَنْ قَالَ : إنَّ الوُجُوبَ يَثْبُتُ <sup>(١٤)</sup> إِذَا بَدَأَ الصَّلَاحَ واشْتَدَّ الحَبُّ ، فَمِيقَاسُ قَوْلِهِ : إن ثَلَفَ الْبَعْضُ . إنَّ كان قَبْلَ الوُجُوبِ ، فَهُوَ كَمَا قَالَ القَاضِي ، وإنَّ كان بَعْدَهُ ، وَجَبَ في الْبَاقِي بِقَدْرِهِ ، سَوَاءً كان نِصَابًا أو لم يَكُنْ نِصَابًا ؛ لِأَنَّ الْمُسْقِطَ اخْتَصَّ بِالْبَعْضِ ، فَاخْتَصَّ السَّقُوطُ بِهِ ، كَمَا لو ثَلَفَ بَعْضُ نِصَابِ السَّائِمَةِ

و ١١٤/٣

(١١) سورة الأنعام ١٤١ .

(١٢) في ١ ، ب ، م : الجرب .

(١٣) في الأصل : الثمر .

(١٤) في ١ ، م : ثبت .

بعد وجوب الزكاة فيها . وهذا فيما إذا تُلِفَ بغير تفريطه <sup>(١٥)</sup> ولا عُدوانه <sup>(١٦)</sup> . فإما إن أثْلَفَهَا ، أو ثَلَفَتْ بتفريطه أو عُدْوَانِهِ بعد الوجوب ، لم تُسْقَطْ عنه الزكاة ، وإن كان قبل الوجوب ، سَقَطَتْ ، إلا أن يقصد بذلك الفرار من الزكاة ، فيضمونها ، ولا تُسْقَطُ عنه . ومتى ادَّعى رَبُّ الْمَالِ ثَلَفَهَا بغير تفريطه ، قَبْلَ قَوْلِهِ من غير يمين ، سواء كان ذلك قبل الخرص أو بعده ، ويُقْبَلُ قَوْلُهُ أيضا في قدرها بغير يمين . وكذلك في سائر الدعاوى . قال أحمد : لا يُسْتَحْلَفُ النَّاسُ على صدقاتهم . وذلك لأنه حَقٌّ لله تعالى ، فلا يُسْتَحْلَفُ فيه ، كالصلاة والحد .

**فصل :** وإن جَدَّهَا وأَحْرَزَهَا <sup>(١٧)</sup> في الجرين ، أو جَعَلَ الزُّرْعَ في البَيْدَرِ ، اسْتَقَرَّ وجوب الزكاة عليه ، عند مَنْ لم يَرَ التَّمَكُّنَ من الأداء شَرْطًا في استيفار الوجوب . فإن ثَلَفَتْ بعد ذلك ، لم تُسْقَطْ الزكاة عنه ، وعليه ضماؤها ، كما لو ثَلَفَ نَصَابُ السَّائِمَةِ أو الأَثْمَانِ بعد الحَوْلِ . وعلى الرواية الأخرى ، في كَوْنِ التَّمَكُّنِ من الأداء مُعْتَبَرًا ، لا يَسْتَقَرُّ الوجوب فيها حتى تَجِفَّ الثَّمَرَةُ ، وَيُصَفَّى الْحَبُّ ، وَتَتَمَكَّنَ من أداء حَقِّهِ ، فلا يَفْعَلُ ، وإن ثَلَفَ قبل ذلك ، فلا شَيْءَ عليه ، على ما ذَكَرْنَا في غير هذا .

**فصل :** وَيَصِحُّ تَصَرُّفُ الْمَالِكِ فِي النُّصَابِ قَبْلَ الْخَرْصِ ، وبعده ، / بالبيع ١١٤/٣ ط  
والهبة وغيرهما . فإن بَاعَهُ أو وَهَبَهُ بعد بُدُوِّ صَلَاحِهِ ، فَصَدَّقْتَهُ على البائع والواهب . وبهذا قال الحسن ، ومالك ، والثوري ، والأوزاعي . وبه قال الليث ، إلا أن يَشْتَرِطَهَا على المُبْتَاعِ ، وإِنَّمَا وَجِبَتْ على البائع ؛ لأنها كانت وَاجِبَةً عليه قبل البيع فَبَقِيَ على ما كان عليه ، وعليه إخراج الزكاة من جنس المبيع والموهوب . وعن أحمد ، أنه مُحْخِرٌ بين أن يُخْرِجَ ثَمَرًا أو من الثمن . قال القاضي : والصحيح

(١٥) - (١٥) في ١ ، م : ١ وعُدوانه .

(١٦) في ١ ، م : ١ جعلها .

أَنْ عَلَيْهِ عُشْرُ الثَّمَرَةِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ الْقِيَمَةِ فِي الزَّكَاةِ ، عَلَى صَحِيحِ الْمَذْهَبِ ،  
وَلَاَنْ عَلَيْهِ الْقِيَامَ بِالثَّمَرَةِ حَتَّى يُودَى الْوَاجِبُ مِنْهَا ثَمَرًا ، فَلَا يَسْقُطُ ذَلِكَ عَنْهُ بِبَيْعِهَا  
وَلَا هَبِّهَا . وَيَخْرُجُ أَنْ تَجِبَ الزَّكَاةُ عَلَى الْمُشْتَرَى ، عَلَى قَوْلٍ مِنْ قَالَ : إِنَّ الزَّكَاةَ  
إِنَّمَا تَجِبُ يَوْمَ حَصَادِهِ ، لِأَنَّ الْوُجُوبَ إِنَّمَا تَعْلَقُ بِهَا فِي مِلْكِ الْمُشْتَرَى ، فَكَانَ  
عَلَيْهِ . وَلَوْ اشْتَرَى ثَمَرَةً قَبْلَ بُدْوِ صَلَاحِهَا ، ثُمَّ بَدَأَ صَلَاحُهَا فِي يَدِ الْمُشْتَرَى عَلَى  
وَجْهِ صَحِيحٍ ، مِثْلَ أَنْ يَشْتَرِيَ شَجَرَةً<sup>(١٧)</sup> ثَمَرَةً ، وَيَشْتَرِطُ ثَمَرَتَهَا ، أَوْ وَهَبَتْ<sup>(١٨)</sup>  
لَهُ ثَمَرَةً قَبْلَ بُدْوِ صَلَاحِهَا ، قَبْدًا صَلَاحُهَا فِي يَدِ<sup>(١٩)</sup> الْمُشْتَرَى أَوْ<sup>(٢٠)</sup> الْمُتَّهَبِ ، أَوْ  
وَصَّى لَهُ بِثَمَرَةٍ<sup>(٢١)</sup> فَقَبِلَهَا بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي ، ثُمَّ بَدَأَ صَلَاحُهَا ، فَالصَّدَقَةُ عَلَيْهِ ؛  
لِأَنَّ سَبَبَ الْوُجُوبِ وَجَدٌ فِي مَلِكِهِ ، فَكَانَ عَلَيْهِ ، كَمَا لَوْ اشْتَرَى سَائِمَةً أَوْ أَتَّهَبَهَا ،  
فَحَالَ الْحَوْلُ عَلَيْهَا عِنْدَهُ . ١ هـ .

**فصل :** وَإِذَا اشْتَرَى ثَمَرَةً<sup>(٢٢)</sup> قَبْلَ بُدْوِ صَلَاحِهَا ، فَتَرَكَهَا حَتَّى بَدَأَ صَلَاحُهَا ،  
فَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَرَطَ الْقَطْعَ ، فَالْبَيْعُ بَاطِلٌ ، وَهِيَ بَاقِيَةٌ عَلَى مِلْكِ الْبَائِعِ ، وَزَكَاتُهَا  
عَلَيْهِ ، وَإِنْ شَرَطَ الْقَطْعَ ، فَقَدْ رُوِيَ أَنَّ الْبَيْعَ يَبْطُلُ<sup>(٢٣)</sup> أَيْضًا ، وَيَكُونُ الْحُكْمُ فِيهَا كَمَا  
لَوْ لَمْ يَشْتَرِطْ الْقَطْعَ ، وَرُوِيَ أَنَّ الْبَيْعَ صَحِيحٌ ، وَيَشْتَرِكَانِ فِي الزِّيَادَةِ . فَعَلَى هَذَا  
يَكُونُ عَلَى الْمُشْتَرَى زَكَاةُ جِصَّتِهِ مِنْهَا إِنْ بَلَغَتْ نِصَابًا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُشْتَرَى مِنْ  
أَهْلِ الزَّكَاةِ ، كَالْمُكَاثِبِ وَالذَّمِّيِّ ، فَلَا زَكَاةَ<sup>(٢٤)</sup> فِيهَا<sup>(٢٥)</sup> ، وَإِنْ عَاذَ الْبَائِعُ فَاشْتَرَاهَا  
بَعْدَ بُدْوِ الصَّلَاحِ أَوْ غَيْرِهِ ، فَلَا زَكَاةَ فِيهَا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَصَدَ بَيْعِهَا الْفِرَارَ مِنَ الزَّكَاةِ ،

(١٧) فِي ١ ، م : : نَحْلَةٌ .

(١٨) فِي الْأَصْلِ : وَهَبَ .

(١٩-١٩) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ ، ب .

(٢٠) فِي الْأَصْلِ : : بِالثَّمَرَةِ .

(٢١) فِي ١ ، م : : بِاطِلٍ .

(٢٢) فِي الْأَصْلِ ، ب : : صَدَقَةٌ .

(٢٣) فِي الْأَصْلِ : : فِيهَا .



فلا تُسْقَطُ .

**فصل :** وإن تَلَفَتِ الثَّمَرَةُ قَبْلَ بُدْؤِ الصَّلَاحِ ، أَوْ الزَّرْعِ قَبْلَ اسْتِدَادِ الْحَبِّ ، فلا زكاةَ فيه . وكذلك إن أَتْلَفَهُ المَالِكُ ، إِلَّا أَن يَقْصِدَ الْفِرَارَ مِنَ الزَّكَاةِ ، وَسَوَاءَ قَطَعَهَا / لِلْأَكْلِ ، أَوْ لِلتَّخْفِيفِ عَنِ التَّخِيلِ لِتَحْسِينِ بَقِيَّةِ الثَّمَرَةِ ، أَوْ جَفِظَ الْأَصُولُ<sup>(٢٤)</sup> ، إِذَا خَافَ عَلَيْهَا الْعَطَشُ أَوْ ضَعُفَ الْجُمَارُ<sup>(٢٥)</sup> ، فَقَطَعَ الثَّمَرَةَ أَوْ بَعْضَهَا ، بَحِثْ نَقْصَ النَّصَابِ ، أَوْ قَطَعَهَا لغيرِ غَرَضٍ ، فلا زكاةَ عليه ؛ لأنها تَلَفَتْ قَبْلَ وُجُوبِ الزَّكَاةِ ، وَتَعْلَقُ حَقُّ الْفُقَرَاءِ بِهَا ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ هَلَكَتِ السَّائِمَةُ قَبْلَ الْحَوْلِ ، وَإِن قَصَدَ بَقْطَها الْفِرَارَ مِنَ الزَّكَاةِ ، لَمْ تُسْقَطْ عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ قَطْعَ حَقِّ مَنْ اتَّعَدَّ سَبَبَ اسْتِحْقَاقِهِ ، فَلَمْ تُسْقَطْ ، كَمَنْ<sup>(٢٦)</sup> طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فِي مَرَضٍ مُؤْتِيَةٍ .

**فصل :** وَيَتَبَيَّنُ أَنَّ يَتِمَّتْ الْإِمَامُ سَاعِيَهُ إِذَا بَدَأَ صَلَاحُ الثَّمَارِ ، لِيُحْرَصَهَا ، وَيُعْرِفَ قَدْرَ الزَّكَاةِ وَيُعْرِفَ الْمَالِكِ ذَلِكَ . وَمِمَّنْ كَانَ يَرَى الْخُرُصَ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، وَسَهْلُ بْنُ أَبِي حَثَمَةَ<sup>(٢٧)</sup> ، وَمَرْوَانُ<sup>(٢٨)</sup> ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، وَالْحَسَنُ ، وَعَطَاءٌ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَغَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ، وَعَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ أَبِي الْمُخَارِقِ<sup>(٢٩)</sup> ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَأَبُو تَوْرٍ ، وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَحُكِيَ عَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّ الْخُرُصَ بِذَعَةٍ . وَقَالَ أَهْلُ الرَّأْيِ : الْخُرُصُ ظَنٌّ وَنَحْوُهُ ، لَا يُلْزَمُ بِهِ حُكْمٌ ،

(٢٤) في ١ ، ب ، م : د الْأَوَّلُ .

(٢٥) الجمار : قلب النخل .

(٢٦) في ١ ، م : ه كَ لَوْ .

(٢٧) سهل بن أبي حثمة عبد الله الأنصاري ، ولد سنة ثلاث من الهجرة ، وحفظ عن النبي ﷺ ، وتوفى في أيام معاوية ، أسد الغابة ٢ / ٤٦٨ .

(٢٨) مروان بن الحكم بن أبي العاص الأموي ، ولد على عهد رسول الله ﷺ ، ولم يره ، وكان واليا في أيام معاوية ومن بعده من الأمويين ، واغتيل بعد ذلك ، أسد الغابة ٥ / ١٤٥ .

(٢٩) عبد الكريم بن أبي المخارق قيس المعلم البصري ، تابعي فقيه ، توفى سنة سبع وعشرين ومائة . تهذيب التهذيب ٦ / ٣٧٦-٣٧٩ .

وإنما كان الخرصُ تخويفاً للأكرَّة<sup>(٣٠)</sup> لئلا يحوُّنوا ، فأما أن يلزمَ به حُكْمٌ ، فلا . ولنا ، ما رَوَى الزُّهْرِيُّ ، عن سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عن عَتَّابِ بْنِ أَسِيدٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَبْعَثُ عَلَى النَّاسِ مَنْ يَخْرُصُ عَلَيْهِمْ كُرْومَهُمْ وَثِمَارَهُمْ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَهَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(٣١)</sup> . وَفِي لَفْظٍ عَنْ عَتَّابٍ ، قَالَ : أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُخْرَصَ الْعِنَبُ ، كَمَا يُخْرَصُ النَّخْلُ ، وَتُؤَخَذَ زَكَاتُهُ زَبِيئاً ، كَمَا تُؤَخَذُ زَكَاتُ النَّخْلِ ثَمَرًا<sup>(٣٢)</sup> . وَقَدْ عَمِلَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَخْرَصَ عَلَى امْرَأَةٍ بِوَادِي الْقُرَى<sup>(٣٣)</sup> حَدِيقَةً لَهَا . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي « مُسْتَدْرَكِهِ »<sup>(٣٤)</sup> . وَعَمِلَ بِهِ أَبُو بَكْرٍ<sup>(٣٥)</sup> وَالْخُلَفَاءُ بَعْدَهُ<sup>(٣٦)</sup> . وَقَالَتْ عَائِشَةُ ، وَهِيَ تُذَكِّرُ شَأْنَ خَبِيرٍ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَبْعَثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ إِلَى يَهُودَ ، فَيَخْرُصُ عَلَيْهِمُ النَّخْلَ حِينَ يَطِيبُ قَبْلَ أَنْ يُؤْكَلَ مِنْهُ<sup>(٣٧)</sup> . رَوَاهُ أَبُو

(٣٠) الأكرَّة : المَحْرُاث .

(٣١) أخرجه ابن ماجه ، في : باب غرص النخل والعنب ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٨٢ .  
والترمذی ، في : باب ما جاء في الخرص ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذی ٣ / ١٤٢ .  
كما أخرجه الدارقطني ، في : باب في قدر الصدقة فيما أخرجت الأرض ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ٢ / ١٣٣ .

(٣٢) أخرجه أبو داود ، في : باب في خرص العنب ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٧١ . والترمذی ، في : باب ما جاء في الخرص ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذی ٣ / ١٤٣ . والنسائي ، في : باب شراء الصدقة ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ٨٢ . والدارقطني ، في : باب في قدر الصدقة فيما أخرجته الأرض ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ٢ / ١٣٢ ، ١٣٣ .

(٣٣) وادي القرى : بين المدينة والشام ، من أعمال المدينة ، كثير القرى . معجم البلدان ٤ / ٨٧٨ .

(٣٤) المسند ٥ / ٤٢٤ .

كما أخرجه البخاری ، في : باب غرص الثمر ، من كتاب الزكاة . صحيح البخاری ٢ / ١٥٥ . ومسلم ، في : باب في معجزات النبي ﷺ ، من كتاب الفضائل . صحيح مسلم ٤ / ١٧٨٥ . وأبو داود ، في : باب في إحياء الموات ، من كتاب الحراج والقيء والإمارة . سنن أبي داود ٢ / ١٥٩ .

(٣٥-٣٥) في ١ ، م : بعدة والخلفاء .

(٣٦) في ١ ، م : زيادة : متفق عليه . ولم يخرج الشيخان ، انظر : تحفة الأشراف ١٢ / ١١٨ ، جامع الأصول لابن الأثير ٤ / ١١٦ ، الفتح الرباني ٩ / ١٢ .

ذَاوُدَ<sup>(٣٧)</sup> . وَقَوْلُهُمْ : هُوَ ظَنُّ . قُلْنَا : بَلْ هُوَ اجْتِهَادٌ فِي مَعْرِفَةِ قَدْرِ الثَّمَرِ وَإِذْرَاقِهِ بِالْخَرْصِ ، الَّذِي هُوَ نَوْعٌ مِنَ الْمَقَادِيرِ وَالْمَعَايِيرِ ، فَهُوَ كَتَقْوِيمِ الْمُتْلِفَاتِ . وَوَقْتُ الْخَرْصِ حِينَ يَبْدُو الصَّلَاحُ<sup>(٣٨)</sup> ، لِقَوْلِ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : كَانَ<sup>(٣٩)</sup> يَبْعَثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ ، / فَيَخْرُصُ عَلَيْهِمُ الثَّخْلَ حِينَ يَطِيبُ ، قَبْلَ أَنْ يُوَكَّلَ مِنْهُ . ١١٥/٣ ظ  
وَلَأَنَّ فَائِذَةَ الْخَرْصِ مَعْرِفَةُ الزَّكَاةِ ، وَإِطْلَاقُ أَرْبَابِ الثَّمَارِ فِي التَّصَرُّفِ فِيهَا ، وَالْحَاجَةُ إِنَّمَا تَدْعُو إِلَى ذَلِكَ حِينَ يَبْدُو الصَّلَاحُ ، وَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهِ<sup>(٤٠)</sup> .

**فصل :** وَيُجْزَى خَارِصٌ وَاحِدٌ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَبْعَثُ ابْنَ رَوَاحَةَ ، فَيَخْرُصُ ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَعَهُ غَيْرَهُ ، وَلَأَنَّ الْخَارِصَ يَفْعَلُ مَا يُؤَدِّيهِ اجْتِهَادُهُ إِلَيْهِ ، فَهُوَ كَالْحَاكِمِ وَالْقَائِفِ ، وَيُعْتَبَرُ فِي الْخَارِصِ أَنْ يَكُونَ أَمِينًا غَيْرَ مُتَمَهِّمٍ .

**فصل :** وَصِفَةُ الْخَرْصِ تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الثَّمَرَةِ<sup>(٤١)</sup> ، فَإِنْ كَانَ نَوْعًا وَاحِدًا ، فَإِنَّهُ يُطِيبُ بِكُلِّ ثَخْلَةٍ أَوْ شَجَرَةٍ ، وَيَنْظُرُ كَمْ فِي الْجَمِيعِ رُطْبًا أَوْ عَنَبًا ، ثُمَّ يَقْدُرُ مَا يَجِيءُ مِنْهَا<sup>(٤٢)</sup> ثَمَرًا ، وَإِنْ كَانَ أَنْوَاعًا خَرَصَ كُلَّ نَوْعٍ عَلَى حِدَّتِهِ ؛ لِأَنَّ الْأَنْوَاعَ تَخْتَلِفُ ، فَمِنْهَا مَا يَكْثُرُ رُطْبُهُ وَيَقِلُّ ثَمَرُهُ ، وَمِنْهَا مَا يَكُونُ بِالْعَكْسِ ، وَهَكَذَا الْعِنَبُ ، وَلِأَنَّهُ يَخْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَةِ قَدْرِ كُلِّ نَوْعٍ ، حَتَّى يُخْرِجَ عُشْرَهُ ، فَإِذَا خَرَصَ

(٣٧) في : باب متى يخرص الحر ، من كتاب الزكاة ، وفي : باب في الخرص ، من كتاب البيوع . سنن أبي داود ١ / ٣٧٢ ، ٢ / ٢٣٦ .

كما أخرجه الدارقطني ، في : باب في قدر الصدقة فيما أخرجت الأرض ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ٢ / ١٣٤ . وإلهام أحمد ، في : السند ٦ / ١٦٣ .

(٣٨) في أ ، م : ؛ صلاحه .

(٣٩) سقط من : أ ، ب ، م .

(٤٠) سقط من : أ ، م .

(٤١) في أ ، م : ؛ الثمر .

(٤٢) في الأصل : ؛ منه .

على المالك، وعرفه قدر الزكاة، خيره بين أن يضمّن قدر الزكاة، ويتصرف فيها بما شاء من أكل وغيره، وبين حفظها إلى وقت الجذاذ والجفاف، فإن اختار حفظها ثم أكلها أو تلفت بتفريطه، فعليه ضمان نصيب الفقراء بالخرص، وإن أكلها أجنبي، فعليه قيمة ما أكل. والفرق بينهما أن رب المال وجب عليه تجفيف هذا الرطب، بخلاف الأجنبي، ولهذا قلنا في من أكل أضحية المعينة<sup>(٤٣)</sup> : عليه أضحية مكانها. وإن أكلها أجنبي فعليه قيمتها. وإن تلفت بجائحة من السماء، سقط عنهم الخرص. نص عليه أحمد؛ لأنها تلفت قبل استقرار زكاتها، وإن ادعى تلفها بغير تفريطه، فالقول قوله بغير يمين،<sup>(٤٤)</sup> على ما تقدّم، وإن حفظها إلى وقت الإخراج، فعليه زكاة الموجود لا غير، سواء اختار الضمان، أو حفظها على سبيل الأمانة، وسواء كانت أكثر مما خرصه الخارص أو أقل. وهذا قال الشافعي. وقال مالك: يلزمه ما قال الخارص، زاد أو نقص، إذا كانت الزكاة متقاربة؛ لأن الحكم انتقل إلى ما قال الساعي، بدليل وجوب ما قال عند تلف المال. ولنا، أن الزكاة أمانة / ، فلا يصير مضئونة بالشرط كالوديعة، ولا نسلم أن الحكم انتقل إلى ما قال<sup>(٤٥)</sup> الساعي، وإنما يعمل بقوله إذا تصرف في الثمرة، ولم يعلم قدرها؛ لأن الظاهر إصابته. قال أحمد: إذا خرص على الرجل، فإذا فيه فضل كثير، مثل الضعيف، تصدق بالفضل؛ لأنه يخرص بالسوية. وهذه الرواية تدل على مثل قول مالك. وقال: إذا نجافى السلطان عن شيء من العشر، يخرجهُ فيؤديه. وقال: إذا حط من الخرص عن الأرض، يتصدق بقدر ما نقصوه من الخرص. وإن أخذ منهم أكثر من الواجب عليهم، فقال أحمد: يحتسب لهم من الزكاة لسنة أخرى. ونقل عنه أبو داود: لا يحتسب بالزيادة؛ لأن

١١٦/٣

(٤٣) في ١، م: «المعينة».

(٤٤-٤٥) في ١، م: «كا».

(٤٥) في ١، ب، م: «قاله».

هذا غاصِبٌ . وقال أبو بكرٍ : وهذا أقول . ويَحْتَمِلُ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ الرَّوَائِثَيْنِ ، فَيُحْتَسَبَ بِهِ إِذَا نَوَى صَاحِبُهُ بِهِ التَّعْجِيلَ ، وَلَا يُحْتَسَبَ بِهِ إِذَا لَمْ يَتَوَرَّكَ ذَلِكَ .

**فصل :** وإن ادَّعى رَبُّ الْمَالِ غَلَطَ الْخَارِصِ ، وَكَانَ مَا ادَّعَاهُ مُحْتَمِلًا ، قُبِلَ قَوْلُهُ بِغَيْرِ يَمِينٍ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُحْتَمِلًا ، مِثْلُ أَنْ يَدَّعِيَ<sup>(٤٦)</sup> غَلَطَ التَّصْنِيفِ وَنَحْوَهُ ، لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ ، فَيُعْلَمُ كَذِبُهُ . وَإِنْ قَالَ : لَمْ يَخْصُلْ فِي يَدِي غَيْرُ كَذَا<sup>(٤٧)</sup> . قُبِلَ مِنْهُ بِغَيْرِ يَمِينٍ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَتَلَفُ بَعْضُهَا بَاقِيَةً لَا نَعْلَمُهَا .

**فصل :** وعلى الْخَارِصِ أَنْ يَتَرَكَ فِي الْخَرْصِ الثُّلُثَ أَوْ الرَّبْعَ ، تَوْسِيعَةً عَلَى أَرْبَابِ الْأَمْوَالِ ؛ لِأَنَّهُمْ يَحْتَاجُونَ<sup>(٤٨)</sup> إِلَى الْأَكْمَلِ هُمْ وَأَضْيَافُهُمْ ، وَيُطْعَمُونَ جِيرَانَهُمْ وَأَهْلَهُمْ وَأَصْدِقَاءَهُمْ وَسُؤْلَاهُمْ . وَيَكُونُ فِي الثَّمَرَةِ السَّقَاطَةِ<sup>(٤٩)</sup> ، وَيَتَنَابُهَا الطَّيْرُ ، وَيَأْكُلُ مِنْهَا<sup>(٥٠)</sup> الْمَارَّةُ ، فَلَوْ اسْتَوْفَى الْكُلَّ مِنْهُمْ أَضَرَّ بِهِمْ . وَهَذَا قَالَ إِسْحَاقُ ، وَنَحْوَهُ قَالَ اللَّيْثُ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ . وَالْمَرْجِعُ فِي تَقْدِيرِ الْمَتْرُوكِ إِلَى السَّاعِي بِاجْتِهَادِهِ ، فَإِنْ رَأَى الْأَكْمَلَ كَثِيرًا تَرَكَ الثُّلُثَ ، وَإِنْ كَانُوا قَلِيلًا تَرَكَ الرَّبْعَ ؛ لِمَا رَوَى سَهْلُ بْنُ أَبِي حَظْمَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ : « إِذَا خَرَصْتُمْ فَخُذُوا وَدَعُوا الثُّلُثَ ، فَإِنْ لَمْ تَدَعُوا الثُّلُثَ فَدَعُوا الرَّبْعَ » . رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(٥١)</sup> . وَرَوَى أَبُو عُبَيْدٍ<sup>(٥٢)</sup> ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ مَكْحُولٍ ، قَالَ : كَانَ / رَسُولُ

١١٦/٣ ط

(٤٦) في الأصل ، ب : ادعى .

(٤٧) في ١ ، ب ، م : هذا .

(٤٨) في الأصل : يحتاجون .

(٤٩) في ١ ، ب ، م : الساقطة .

(٥٠) في ١ ، ب ، م : منه .

(٥١) أخرجه أبو عبيد ، في : الأموال ٤٨٥ . وأبو داود ، في : باب في الخرص ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٧٢ . والنسائي ، في : باب كم يترك الخارص ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ٣٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الخرص ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ٣ / ١٤٠ ، ١٤١ .

كما أخرجه الدارمي ، في : باب في الخرص ، من كتاب البيوع . سنن الدارمي ٢ / ٢٧٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٢ ، ٣ ، ٤٤٨ .

(٥٢) في : الأموال ٤٨٧ .

كما أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب ما ذكر في خرص النخل ، من كتاب الزكاة . المصنف ٣ / ١٩٥ .

الله ﷺ إذا بَعَثَ الْخُرَّاصَ قَالَ : « خَفُّوْا عَلَى النَّاسِ ، فَإِنَّ فِي الْمَالِ الْعَرِيَّةَ وَالْوَاطِئَةَ وَالْأَكْلَةَ » . قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : الْوَاطِئَةُ : السَّابِلَةُ سُمُّوا بِذَلِكَ لِوُطْئِهِمْ بِلَادَ الثَّمَارِ مُجْتَازِينَ . وَالْأَكْلَةُ : أَرْبَابُ الثَّمَارِ وَأَهْلُوْهُمْ ، وَمَنْ لَصِقَ بِهِمْ . وَمِنْهُ حَدِيثُ سَهْلٍ فِي مَالِ سَعْدِ بْنِ أَبِي سَعْدٍ ، حِينَ قَالَ : لَوْلَا أَنِّي وَجَدْتُ فِيهِ أَرْبَعِينَ عَرِيضًا ، لَخَرَصْتُهُ تِسْعَمَائَةِ وَسَقٍ ، وَكَانَتْ تِلْكَ الْعُرْشُ لِهَوَلَاءِ الْأَكْلَةِ<sup>(٥٣)</sup> . وَالْعَرِيَّةُ : النَّخْلَةُ أَوْ النَّخْلَاتُ يَهْبُ إِسْنَانًا تَمَرَّتْهَا . فَجَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « لَيْسَ فِي الْعَرَايَا صَدَقَةٌ »<sup>(٥٤)</sup> . وَرَوَى ابْنُ الْمُنْذِرِ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ رَضِيٍّ أَنَّ اللَّهَ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ لِسَهْلٍ بِنِ أَبِي حَتْمَةَ : « إِذَا أَتَيْتَ عَلَى نَخْلٍ قَدْ حَضَرَهَا<sup>(٥٥)</sup> قَوْمٌ ، فَذَعْ لَهُمْ مَا يَأْكُلُونَ »<sup>(٥٦)</sup> . وَالْحَكْمُ فِي الْعِنَبِ كَالْحَكْمِ فِي النَّخِيلِ سَوَاءٌ ، فَإِنْ لَمْ يَتْرُكْ لَهُمُ الْخَارِصَ شَيْئًا ، فَلَهُمُ الْأَكْلُ بِقَدْرِ ذَلِكَ ، وَلَا يُحْتَسَبُ عَلَيْهِمْ بِهِ . نَصَرَّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ لَهُمْ ، فَإِنْ لَمْ يُخْرِجِ الْإِمَامُ خَارِصًا ، فَاحْتِاجَ رَبِّ الْمَالِ إِلَى التَّصَرُّفِ فِي الثَّمَرَةِ ، فَأُخْرِجَ خَارِصًا ، جَازَ أَنْ يَأْخُذَ بِقَدْرِ ذَلِكَ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي . وَإِنْ خَرَصَ هُوَ وَأَخَذَ بِقَدْرِ ذَلِكَ ، جَازَ . وَيَحْتَاطُ فِي أَنْ لَا يَأْخُذَ أَكْثَرَ مِمَّا لَهُ أَخَذَهُ .

**فصل : وَيُخَرِّصُ النَّخْلُ وَالكَرْمُ ؛ لِمَا رَوَيْنَا مِنَ الْأَثَرِ فِيهِمَا ، وَلَمْ يُسْمَعْ بِالْخَرِصِ فِي غَيْرِهِمَا ، فَلَا يُخَرِّصُ الزَّرْعُ<sup>(٥٨)</sup> فِي سَنِيْلِهِ<sup>(٥٩)</sup> . وَبِهَذَا قَالَ عَطَاءٌ ، وَالزُّهْرِيُّ ،**

(٥٣) رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ ، فِي : الْأَمْوَالِ ٤٨٧ ، ٤٨٩ .

(٥٤) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِي ، فِي : بَابِ لَيْسَ فِي الْخَضِرَوَاتِ صَدَقَةٌ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ ٢ / ٩٥ .  
وَالْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ قَالَ يَتْرُكُ لِرَبِّ الْحَائِطِ قَدْرَ مَا يَأْكُلُ... مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . السَّنَنِ الْكِبَرِيِّ ٤ / ١٢٤ ، ١٢٥ .

(٥٥) سَقَطَ مِنْ : أ ، م .

(٥٦) فِي ب : « خَرَصَهَا » . خَطَأً .

(٥٧) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ قَالَ يَتْرُكُ لِرَبِّ الْحَائِطِ قَدْرَ مَا يَأْكُلُ... مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . السَّنَنِ الْكِبَرِيِّ ٤ / ١٢٤ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ مَا ذَكَرَ فِي خَرِصِ النَّخْلِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمُصَنَّفِ ٣ / ١٩٤ .  
وَأَبُو عُبَيْدَةَ ، فِي : الْأَمْوَالِ ٤٨٦ .

(٥٨-٥٩) فِي أ ، م : « بِسَنِيْلِهِ » .

وَمَالِكَ ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ لَمْ يَرِدْ بِالْخَرْصِ فِيهِ ، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ ، لِأَنَّ ثَمَرَةَ النَّخْلِ وَالكَرْمِ تُؤْكَلُ رَطْبًا ، فَيُخْرَصُ عَلَى أَهْلِهِ لِلتَّوَسُّعَةِ عَلَيْهِمْ ، لِيُخْلَى بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ أَكْلِ الثَّمَرَةِ وَالتَّصَرُّفِ فِيهَا ، ثُمَّ يُؤَدُّونَ الزَّكَاةَ مِنْهَا عَلَى مَا خُرِصَ ، وَلِأَنَّ ثَمَرَةَ الْكَرْمِ وَالنَّخْلِ ظَاهِرَةٌ مُجْتَمِعَةٌ ، فَيُخْرَصُهَا أَهْلُهَا مِنْ خَرْصٍ<sup>(٥٩)</sup> غَيْرِهَا ، وَمَا عَدَاهُمَا فَلَا يُخْرَصُ ، وَإِنَّمَا عَلَى أَهْلِهِ فِيهِ الْأَمَانَةُ إِذَا صَارَ مُصَنَّفِي يَابَسًا ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَأْكُلُوا مِنْهُ مَا جَرَبَتِ الْعَادَةُ بِأَكْلِهِ ، وَلَا يُحْتَسَبُ عَلَيْهِمْ .<sup>(٦٠)</sup> وَقَدْ سُئِلَ أَحْمَدُ عَمَّا يَأْكُلُ<sup>(٦١)</sup> أَرْبَابُ الزُّرُوعِ / مِنَ الْفَرِيكِ ؟ قَالَ : لَا بَأْسَ بِهِ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ صَاحِبُهُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ . وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعَادَةَ جَارِيَةٌ بِهِ ، فَأَشْبَهَ مَا يَأْكُلُهُ أَرْبَابُ الثَّمَارِ مِنْ ثَمَارِهِمْ ، فَإِذَا صُنِّيَ الْحَبُّ أُخْرِجَ زَكَاةُ الْمَوْجُودِ كُلِّهِ ، وَلَمْ يُتْرَكْ مِنْهُ شَيْءٌ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا تُرِكَ لَهُمْ فِي الثَّمَرَةِ شَيْءٌ لِكَوْنِ الثُّفُوسِ تَثَوُّقًا إِلَى أَكْلِهَا رَطْبَةً ، وَالْعَادَةُ جَارِيَةٌ بِهِ ، وَفِي الزُّرْعِ إِنَّمَا يُؤْكَلُ شَيْءٌ يَبِيرُ ، لَا وَقَعَ لَهُ .

١١٧/٣

**فصل :** وَلَا يُخْرَصُ الزَّيْتُونُ ، وَلَا غَيْرُ النَّخْلِ وَالكَرْمِ ؛ لِأَنَّ حَبَّهُ مُتَفَرِّقٌ فِي شَجَرِهِ ، مُسْتَوْدٍ بِوَرَقِهِ ، وَلَا حَاجَةَ بِأَهْلِهِ إِلَى أَكْلِهِ ، بِخِلَافِ النَّخْلِ وَالكَرْمِ ، فَإِنَّ ثَمَرَةَ النَّخْلِ مُجْتَمِعَةٌ فِي عُدُوقِهِ ، وَالْعِنَبِ فِي عَنَاقِيدِهِ ، فَيُمْكِنُ أَنْ يَأْتِيَ الْخَرْصُ عَلَيْهِ ، وَالْحَاجَةُ دَاعِيَةٌ إِلَى أَكْلِهِمَا فِي حَالِ رُطُوبَتِهِمَا . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ . وَقَالَ الزُّهْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَاللِّثِّي : يُخْرَصُ ؛ لِأَنَّهُ ثَمَرٌ نَجِبٌ فِيهِ الزَّكَاةُ ، فَيُخْرَصُ كَالرُّطْبِ وَالْعِنَبِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَا نَصَّ فِي خَرْصِهِ ، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ ، فَيَتَّقَى عَلَى الْأَصْلِ .

**فصل :** وَزُفَّتِ الْإِخْرَاجُ لِلزَّكَاةِ بَعْدَ التَّصْنِيفِ فِي الْحُبُوبِ وَالْجَفَافِ فِي الثَّمَارِ ؛ لِأَنَّهُ أَوَّانُ الْكَمَالِ وَحَالُ الْأَدْحَارِ . وَالْمُؤْنَةُ الَّتِي تَلْزَمُ الثَّمَرَةَ إِلَى حِينِ الْإِخْرَاجِ عَلَى رَبِّ الْمَالِ ؛ لِأَنَّ الثَّمَرَةَ كَالْمَاشِيَةِ ، وَمُؤْنَةُ الْمَاشِيَةِ وَحَفَظُهَا وَرَعْيُهَا ، وَالْقِيَامُ

(٥٩) سقط من : الأصل .

(٦٠-٦١) في ١ ، م : ؛ وسئل أحمد عما يأكل .

عليها<sup>(١١)</sup> إلى حين الإخراج ، على ربها ، كذا ها هنا . فإن أخذ الساعي الزكاة قبل التَّجْفِيف ، فقد أساء ، ويُرَدُّه إن كان رطبًا بحاله ، وإن ثَلَفَ رَدُّ مثله ، وإن جَفَّفَهُ وكان قَدَّرَ الزكاة ، فقد استوفى الواجب ، وإن كان دونه أخذ الباقي ، وإن كان زائدًا رَدُّ الفضل . وإن كان المخرج لها رب المال ، لم يُجْزئُهُ ، ولزمه إخراج الفضل بعد التَّجْفِيف ؛ لأنه أخرج غير القرض ، فلم يُجْزئُهُ ، كما لو أخرج الصَّغِيرَةَ<sup>(١٢)</sup> من الماشية عن الكبار .

**فصل :** وإن احتيج إلى قطع الثمرة قبل كمالها ، للخوف<sup>(١٣)</sup> من العطش ، أو لضعف الجمار ، جاز قطعها ؛ لأنَّ حقَّ الفقراء إنما يجب على طريق المؤاساة ، فلا يُكَلَّفُ الإنسان / من ذلك ما يهلك أصل ماله ، ولأنَّ حفظ الأصل أخفُّ للفقراء من حفظ الثمرة ، لأنَّ حقَّهم يتكرَّر بحفظها في كل سنة ، فهم شركاء رب<sup>(١٤)</sup> النخل . ثم إن كان يكفي تجفيف الثمرة دون قطع جميعها ، جففها ، وإن لم يكفي إلا قطع جميعها<sup>(١٥)</sup> ، جاز . وكذلك إن أراد قطع الثمرة لتحسين الباقي منها جاز . وإذا أراد ذلك ، فقال القاضي : يُخَيَّرُ الساعي بين أن يقاسم رب المال الثمرة قبل الجذاذ بالخرص ، ويُأخذ نصيبهم نخلة مفردة ، ويُأخذ ثمرتها ، وبين أن يجذها ، ويقاسمها إياها بالكتيل ، ويقسم الثمرة في الفقراء ، وبين أن يبيعها من رب المال أو من غيره قبل الجذاذ أو بعده ، ويقسم ثمنها في الفقراء . وقال أبو بكر : عليه الزكاة فيه بإيسا . وذكر أن أحمد نص عليه . وكذلك الحكم في العنب الذي لا يجيء منه زبيب ، كالخمرى ، والرطب الذي لا يجيء منه

(٦١) في الأصل ، ب : هـ هـ .

(٦٢) في ١ ، ب ، م : هـ الصغير .

(٦٣) في ١ ، م : هـ خفا .

(٦٤) في ١ ، م : هـ في ١ .

(٦٥) في الأصل ، ب : هـ جميعه .



تَمَرٌ جَيِّدٌ ، كَالْبُرْنِيا<sup>(٦٦)</sup> وَالْهَلْبَابِ<sup>(٦٧)</sup> . فَإِنْ قِيلَ : فَهَلَّا قُلْتُمْ لَا زَكَاةَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُدْخَرُ ، فَهُوَ كَالْحَضْرَوَاتِ ، وَطُلُعَ الْفَحَالِ<sup>(٦٨)</sup> . قُلْنَا : لِأَنَّهُ يُدْخَرُ فِي الْحُمْلَةِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يُدْخَرْ هَاهُنَا ، لِأَنَّهُ أَخَذَهُ رَطْبًا أَنْفَعُ ، فَلَمْ تُسْقَطْ مِنْهُ الزَّكَاةُ بِذَلِكَ ، وَلَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ حَتَّى يَتَلَعَّ حَذًا يَكُونُ مِنْهُ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ تَمَرًا أَوْ زَبِييًا ، إِلَّا عَلَى الرِّوَايَةِ الْآخَرَى . وَإِذَا أَثْلَفَ رَبُّ الْمَالِ هَذِهِ الثَّمَرَةَ ، فَقَالَ الْقَاضِي : عَلَيْهِ قِيَمَتُهَا ، كَمَا لَوْ أَثْلَفَهَا غَيْرُ رَبِّ الْمَالِ . وَعَلَى قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ : يَجِبُ فِي ذِمَّتِهِ الْعُسْرُ تَمَرًا ، أَوْ زَبِييًا ، كَمَا فِي غَيْرِ هَذِهِ الثَّمَرَةِ . قَالَ : فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الثَّمَرَ ، ففِيهِ قَوْلَانِ : أَحَدُهُمَا : يُؤْخَذُ مِنْهُ قِيَمَتُهُ . وَالثَّانِي : يَكُونُ فِي ذِمَّتِهِ ، وَعَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ .

**فصل :** فَأَمَّا كَيْفِيَّةُ الْإِخْرَاجِ ، فَإِنْ كَانَ الْمَالُ الَّذِي فِيهِ الزَّكَاةُ نَوْعًا وَاحِدًا ، أَخَذَ مِنْهُ جَيِّدًا كَانَ أَوْ رَدِيئًا ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْفُقَرَاءِ يَجِبُ عَلَى طَرِيقِ الْمَوَاسَاةِ ، فَهَمَّ بِمَنْزِلَةِ الشُّرَكَاءِ ، لَا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا . وَإِنْ كَانَ أَنْوَاعًا ، أَخَذَ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ مَا يَخْصُهُ . هَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ : يُؤْخَذُ / مِنَ الْوَسْطِ . وَكَذَلِكَ قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ ، إِذَا شَقَّ عَلَيْهِ إِخْرَاجُ زَكَاةِ كُلِّ نَوْعٍ مِنْهُ<sup>(٦٩)</sup> . قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّبِ : وَقَالَ غَيْرُهُمَا<sup>(٧٠)</sup> : يُؤْخَذُ عُسْرُ ذَلِكَ مِنْ كُلِّ بَقْدَرِهِ . وَهُوَ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ الْفُقَرَاءَ بِمَنْزِلَةِ الشُّرَكَاءِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَتَسَاوَوْا فِي كُلِّ نَوْعٍ مِنْهُ ، وَلَا مَشَقَّةَ فِي ذَلِكَ ، بِخِلَافِ الْمَاشِيَةِ إِذَا كَانَتْ أَنْوَاعًا ، فَإِنَّ إِخْرَاجَ حِصَّةِ كُلِّ نَوْعٍ مِنْهُ يُفْضِي إِلَى تَشْقِيقِ الْوَاجِبِ ، وَفِيهِ مَشَقَّةٌ بِخِلَافِ الثَّمَارِ ، وَلِهَذَا وَجَبَ فِي الزَّائِدِ بِحِسَابِهِ ، وَلَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ الرَّدِيِّ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَتِمَّمُوا أَلْهَبَيْتَ مِنْهُ تَنَفُّقُونَ ﴾<sup>(٧١)</sup> . قَالَ أَبُو

(٦٦) كَذَا فِي النسخ . وَلَعَلَّهُ « الْبُرْنِيا » . نَوْعٌ جَيِّدٌ مِنَ التَّمْرِ .

(٦٧) فِي النسخ : « وَالْمَلْبَاتِ » . وَانْظُرْ تَاجَ الْعُرُوسِ ( الْكُوَيْت ) ٥ / ٣٩٢ .

(٦٨) الْفَحَالُ : ذِكْرُ النَخْلِ .

(٦٩) فِي ١ ، ب ، م نَهَادَةٌ : « وَبِهِ » .

(٧٠) أَيُّ غَيْرِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ .

(٧١) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٦٧ .

أُمامة [ بن ] <sup>(٧١)</sup> سهل بن حنيف ، في هذه الآية : هو الجعور ولون حبيق <sup>(٧٢)</sup> ،  
 فنهى رسول الله ﷺ أن يؤخذ <sup>(٧٣)</sup> في الصدقة . رواه النسائي ، وأبو عبيد <sup>(٧٤)</sup> .  
 قال : وهما ضربان من الثمر . أحدهما إنما يصير قشرا على ثوى ، والآخر إذا أثمر  
 صار خشنا . ولا يجوز أخذ الجيد عن الردي ؛ لقول النبي ﷺ : « إياك  
 وكرائم أموالهم » <sup>(٧٥)</sup> . فإن تطوع رب المال بذلك ، جاز ، وله ثواب الفضل ،  
 على ما ذكرنا في فصل الماشية .

**فصل : فاما الزيتون ، فإن كان ممّا لا زيت له ، فإنه يخرج منه عشره جبا ،**  
**إذا بلغ النصاب <sup>(٧٦)</sup> ، لأنه حال كماله وأذخاره ، <sup>(٧٧)</sup> يخرج منه ، كما يخرص**  
**الرطب في حال رطوبته <sup>(٧٨)</sup> ، وإن كان له زيت أخرج منه زيتا ، إذا بلغ الحب**  
**خمس أوسق . وهذا قول الزهري ، والأوزاعي ، ومالك ، والليث . قالوا : يخرص**  
**الزيتون ، ويؤخذ زيتا صافيا . وقال مالك : إذا بلغ خمسة أوسق أخذ العشر من**  
**زيتيه بعد أن يعصر . وقال الثوري ، وأبو حنيفة : يخرج من حبه كسائر الثمار ،**  
**ولأنه الحالة التي تعتبر فيها الأوساق ، فكان إخراجها فيها كسائر الثمار . وهذا**  
**جائز ، والأول أولى ؛ لأنه يكفي الفقراء مؤنته ، فيكون أفضل ، كتجفيف**

(٧١) تكملة لازمة ، واسمه أسعد . انظر : تهذيب التهذيب ١ / ٢٦٣ .

(٧٢) في ١ ، ب ، م : الحيق .

(٧٣) في ١ ، ب ، م : يؤخذ .

(٧٤) أخرجه النسائي ، في : باب قوله عز وجل : ﴿ ولا تيمموا الخبز منه تفقون ﴾ ، من كتاب الزكاة .

المجتبى ٥ / ٣٢ . وأبو عبيد ، في : الأموال ٥٠٧ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما لا يجوز من الثمرة في الصدقة ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود

١ / ٣٧٢ .

(٧٥) تقدم تخريجه في صفحة ٥ في حديث بعث معاذ إلى اليمن .

(٧٦) في ١ ، م : نصاب .

(٧٧-٧٨) سقط من : الأصل .

التَّمْرِ ، ولأنَّه حال كَمَالِهِ وَاذْخَارِهِ ، فَيُخْرَجُ مِنْهُ ، كَمَا يَخْرُصُ الرُّطَبُ فِي حَالِ رُطُوبَتِهِ ، وَيُخْرَجُ مِنْهُ إِذَا يَبَسَ .

**فصل :** ومذهبُ أحمدَ أنَّ في العَسَلِ العُشْرَ . قال الأثرُمُ : سئل أبو عبد الله : **أَتَتْ تَذَهَبُ إِلَى أَنَّ فِي الْعَسَلِ زَكَاةً ؟** / قال : نعم . أَذْهَبَ إِلَى أَنَّ فِي الْعَسَلِ زَكَاةً ، **العُشْرُ** ، قَدْ أَخَذَ عَمْرُ مِنْهُمْ الزَّكَاةَ . قُلْتُ : ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُمْ تَطَوَّعُوا بِهِ ؟ قال : لا . بَلْ أَخَذَهُ مِنْهُمْ . وَيُرْوَى ذَلِكَ عَنْ عَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَمَكْحُولٍ ، وَالزُّهْرِيِّ ، وَسُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى ، وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ ، وَابْنُ الْمُثَنِّدِ : لَا زَكَاةَ فِيهِ ، لِأَنَّهُ مَائِعٌ خَارِجٌ مِنْ حَيَوَانٍ ، أَشَبَّهُ اللَّبَنَ . قال ابْنُ الْمُثَنِّدِ : لَيْسَ فِي وَجُوبِ الصَّدَقَةِ فِي الْعَسَلِ خَبَرٌ يَثْبُتُ وَلَا إِجْمَاعٌ ، فَلَا زَكَاةَ فِيهِ . وقال أبو حنيفة : إِنْ كَانَ فِي أَرْضِ الْعُشْرِ فِيهِ الزَّكَاةُ ، وَإِلَّا فَلَا زَكَاةَ فِيهِ . وَوَجْهُ الْأَوَّلُ مَا رَوَى عُمَرُو بْنُ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤْخَذُ فِي زَمَانِهِ مِنْ قَرَبِ الْعَسَلِ ، مِنْ كُلِّ <sup>(٧٨)</sup> عَشْرِ قَرَبٍ <sup>(٧٨)</sup> قَرِيَّةً مِنْ أَوْسَطِهَا . رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ ، وَالْأَثَرُمُ ، وَابْنُ مَاجَةٍ <sup>(٧٩)</sup> . وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى ، أَنَّ أَبَا سَيَّارَةَ الْمُتَمِّمِيَّ <sup>(٨٠)</sup> قَالَ : قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ : إِنْ لِي نَحْلًا . قَالَ : « أَدْ عَشْرَهَا » . قَالَ : فَأَحْمِ إِذَا جَبَلَهَا . فَحَمَاهُ لَهُ . رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ ، وَابْنُ مَاجَةٍ <sup>(٨١)</sup> . وَرَوَى الْأَثَرُمُ عَنْ ابْنِ أَبِي ذُبَابٍ <sup>(٨٢)</sup> ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ ،

(٧٨-٧٨) سقط من : ١ ، م .

(٧٩) أخرجه أبو عبيد ، في : الأموال ٤٩٧ . وابن ماجه ، في : باب زكاة العسل ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٨٤ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب زكاة العسل ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٧١ .

(٨٠) نسبة إلى متع ، بطن من فهم ، فيما يظن السمعاني ، وهو أبو سيارة عامر بن هلال . الباب ٣ / ٩٤ . وضبط ابن حجر « متع » بضم الميم وضع المثناة الفوقية ، وذكر الاختلاف في اسمه . الإصابة ٧ / ١٩٦ .

(٨١) أخرجه أبو عبيد ، في : الأموال ٤٩٧ . وابن ماجه ، في : باب زكاة العسل ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٨٤ .

كما أخرجه البيهقي ، في : باب ما ورد في العسل ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ٤ / ١٢٦ .

(٨٢) في النسخ : « ذئابة » . والتصويب من ترجمة عبد الله بن عبد الرحمن بن الحارث بن سعد بن أبي ذباب ، في عذب البهذيب ٥ / ٢٩٢ . وانظر ما رواه سعيد في الفصل الثال .

أَنَّ عَمْرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَمَرَهُ فِي الْعَسَلِ بِالْعَشْرِ . أَمَّا اللَّبَنُ فَإِنَّ الزَّكَاةَ وَجَعَتْ فِي أَصْلِهِ ، وَهِيَ السَّائِمَةُ ، بِخِلَافِ الْعَسَلِ . وَقَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ يَتَنَبَّيْ عَلَى أَنَّ الْعَشَرَ وَالْخَرَاجَ لَا يَجْتَمِعَانِ ، وَسَنَذْكُرُ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

**فصل : ونصابُ العسلِ عشرة أَفْزَاقٍ . وهذا قولُ الزُّهْرِيِّ . وقال أبو يوسف ، ومحمد : خُمُسُهُ أَوْسَاقٌ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمُسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ »<sup>(٨٣)</sup> . وقال أبو حنيفة : تَجِبُ<sup>(٨٤)</sup> فِي قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ ، بِنَاءً عَلَى أَصْلِهِ فِي الْحُبُوبِ وَالنَّمَارِ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ مَا رَوَى عَنْ عَمْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ نَاسًا سَأَلُوهُ ، فَقَالُوا : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَطَعَ لَنَا وَادِيًا بِالْبَحْرِ ، فِيهِ خَلَايَا مِنْ نَحْلٍ ، وَإِنَّا نَجِدُ نَاسًا يَسْرِقُونَهَا . فَقَالَ عَمْرٌ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِنْ أُدْبِثْتُمْ صَدَقَتُهَا ، مِنْ كُلِّ<sup>(٨٥)</sup> عَشْرَةِ أَفْزَاقٍ فَرَقًا ، حَمَيْنَاهَا لَكُمْ . رَوَاهُ الْجَوْزَجَانِيُّ<sup>(٨٦)</sup> . وهذا تَقْدِيرٌ مِنْ عَمْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَيَتَعَيَّنُ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِنَّ الْفَرَقَ سِتَّةَ عَشَرَ رَطَلًا بِالْعِرَاقِيِّ ، فَيَكُونُ نَصَابُهُ مِائَةً وَسِتِّينَ رَطَلًا . وقال أحمدُ ، فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ : قَالَ الزُّهْرِيُّ / ، فِي عَشْرَةِ أَفْزَاقٍ فَرَقٌ ، وَالْفَرَقُ سِتَّةَ عَشَرَ رَطَلًا . وقال ابنُ حَامِدٍ : الْفَرَقُ سِتُّونَ رَطَلًا ، فَيَكُونُ النَّصَابُ سِتِّمِائَةَ رَطَلٍ ، فَإِنَّهُ يُرْوَى أَنَّ الْخَلِيلَ بْنَ أَحْمَدَ ، قَالَ : الْفَرَقُ ، بِاسْتِكَانِ الرَّاءِ : مِكْيَالٌ ضَخْمٌ مِنْ مَكَايِلِ أَهْلِ الْعِرَاقِ . وَقِيلَ : هُوَ مِائَةٌ وَعِشْرُونَ رَطَلًا ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ نَصَابُهُ أَلْفَ رَطَلٍ ، لِجَدِيدِ غَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ ، أَنَّهُ كَانَ يُؤَخَذُ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ قَرَبِ الْعَسَلِ مِنْ كُلِّ عَشْرِ قَرِيبِ قُرْبَةٍ مِنْ أَوْسَطِهَا<sup>(٨٧)</sup> . وَالْقُرْبَةُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ مِائَةُ رَطَلٍ ، بِدَلِيلِ أَنَّ**

١١٩/٣

(٨٣) تقدم ترجمته في صفحة ١٢ .

(٨٤) سقط من : الأصل .

(٨٥) وأخرجه عبد الرزاق ، في : باب صدقة العسل ، من كتاب الزكاة . المصنف ٦٣ / ٤ .

(٨٦) هو الذي تقدم في الصفحة السابقة .

الْقُلْتَيْنِ خُمْسُ قَرِيبٍ ، وَهِيَ خُمْسُمَائِهِ رَطْلٍ . وَرَوَى سَعِيدٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ  
 الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ أَبِي ذُبَابٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ  
 جَدِّهِ ، أَنَّهُ قَالَ لِقَوْمِهِ : إِنَّهُ لَا خَيْرَ فِي مَالٍ لَا زَكَاةَ فِيهِ . قَالَ : فَأَخَذْتُ<sup>(٨٧)</sup> مِنْ كُلِّ  
 عَشْرِ قَرِيبٍ قَرْبَةً ، فَجِئْتُ بِهَا إِلَى عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ ، فَأَخَذَهَا ، فَجَعَلَهَا فِي  
 صَدَقَاتِ الْمُسْلِمِينَ<sup>(٨٨)</sup> . وَوَجَّهَ الْأَوَّلُ قَوْلَ عَمَرَ : مِنْ كُلِّ عَشْرَةِ أَفْرَاقٍ فَرَقًا  
 وَالْفَرْقُ ، بِتَحْرِيكِ الرَّاءِ : سِتَّةَ عَشَرَ رَطْلًا . قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ<sup>(٨٩)</sup> : لَا خِلَافَ بَيْنَ  
 النَّاسِ أَعْلَمُهُ ، فِي أَنَّ الْفَرْقَ ثَلَاثَةُ أَصْعٍ . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِكَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ :  
 « أَطْعِمُ سِتَّةَ مَسَاكِينَ فَرَقًا مِنْ طَعَامٍ »<sup>(٩٠)</sup> . فَقَدْ بَيَّنَّ أَنَّهُ ثَلَاثَةُ أَصْعٍ . وَقَالَتْ  
 عَائِشَةُ : كُنْتُ أَغْضِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ ، هُوَ الْفَرْقُ<sup>(٩١)</sup> . هَذَا هُوَ  
 الْمَشْهُورُ فَيَنْصَرِفُ الْإِطْلَاقُ إِلَيْهِ . وَالْفَرْقُ : هُوَ مِكْيَالٌ ضَخْمٌ لَا يَصِحُّ حَمْلُهُ  
 عَلَيْهِ ؛ لِوُجُوهٍ : أَحَدُهَا ، أَنَّهُ غَيْرُ مَشْهُورٍ فِي كَلَامِهِمْ ، فَلَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ الْمُطْلَقُ  
 مِنْ كَلَامِهِمْ . قَالَ ثَعْلَبٌ : قُلْ فَرْقٌ وَلَا تُقُلْ فَرْقٌ . قَالَ خِدَاشُ بْنُ زُهَيْرٍ<sup>(٩٢)</sup> :

يَأْخُذُونَ الْأَرْضَ فِي إِخْوَتِهِمْ فَرْقَ السَّمَنِ وَشَاةَ فِي الْعَنَمِ<sup>(٩٣)</sup>

الثَّانِي ، أَنَّ عَمَرَ ، قَالَ : مِنْ كُلِّ عَشْرَةِ أَفْرَاقٍ فَرْقٌ ، وَالْأَفْرَاقُ جَمْعُ فَرْقٍ ،  
 بِفَتْحِ الرَّاءِ ، وَجَمْعُ الْفَرْقِ<sup>(٩٤)</sup> ، بِاسْتِكَانِ الرَّاءِ ، فُرُوقٌ ، وَفِي الْقِلَّةِ أَفْرَاقٌ ؛ لِأَنَّ مَا

(٨٧) فِي ١ ، م : « فَأَخَذَ » .

(٨٨) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مَا وَدَّ فِي الْعَسَلِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . السَّنَنِ الْكِبَرَى ٤ / ١٢٧ . وَابْنُ أَبِي

شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ فِي الْعَسَلِ هَلْ فِيهِ زَكَاةٌ أَمْ لَا ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمُصَنَّفِ ٣ / ١٤٢ .

(٨٩) فِي : الْأَمْوَالِ ٢٠٠ .

(٩٠) تَقْدِمُ فِي : ١ / ٢٩٤ .

(٩١) تَقْدِمُ فِي : ١ / ٢٩٧ .

(٩٢) الْبَيْتُ لَهُ فِي : اللَّسَانِ ( فَرْقٌ ) ١٠ / ٣٠٥ ، وَالتَّاجِ ( فَرْقٌ ) ٧ / ٤٣ .

(٩٣) فِي ١ ، ب ، م : « فَرْقٌ فِي السَّمَنِ » .

(٩٤) فِي ١ ، م ، « فَرْقٌ » .

كان على وَزْنٍ فَعَلِ سَاكِنَ الْعَيْنِ غَيْرَ مُعْتَلٍّ ، فَجَمَعَهُ فِي الْقِلَّةِ أَنْعَمَ ، وَفِي الْكَثَرَةِ  
فَعَالَ أَوْ فَعُولٌ . والثالث ، أَنَّ الْفَرْقَ الَّذِي هُوَ مِكْيَالٌ ضَمُّهُمْ مِنْ مَكَايِلِ أَهْلِ  
الْعِرَاقِ لَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ كَلَامُ عَمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَإِنَّمَا يُحْمَلُ كَلَامُ عَمَرَ ،  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَلَى مَكَايِلِ أَهْلِ الْحِجَازِ ؛ لِأَنَّهُ بَهَا وَمِنْ أَهْلِهَا ، وَيُؤَكِّدُ مَا ذَكَرْنَا  
١١٩/٣ ط تفسير الزُّهْرِيِّ لَهُ فِي نِصَابِ الْعَسَلِ بِمَا / قَلَّتْهُ ، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ذَكَرَهُ فِي مَعْرِضِ  
الِاخْتِجَاعِ بِهِ ، فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ ذَهَبَ إِلَيْهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

#### ٤٤٢ - مسألة ؛ قال : ( وَالْأَرْضُ أَرْضَانِ <sup>(١)</sup> : صُلْحٌ ، وَغَنَوَةٌ )

وَجُمِلَتْهُ أَنَّ الْأَرْضَ قِسْمَانِ : صُلْحٌ وَغَنَوَةٌ ، فَأَمَّا الصُّلْحُ فَهُوَ كُلُّ أَرْضٍ صَالِحَ <sup>(٢)</sup>  
أَهْلِهَا عَلَيْهَا لِتَكُونَ لَهُمْ ، وَيُؤَدُّونَ عَنْهَا <sup>(٣)</sup> خَرَاجًا مَعْلُومًا ، فَهَذِهِ الْأَرْضُ مِلْكٌ  
لَأَرْبَابِهَا ، وَهَذَا الْخَرَاجُ فِي حُكْمِ الْجَزْيَةِ ، مَتَى اسْتَلَمُوا سَقَطَ عَنْهُمْ ، وَلَهُمْ يَتَعَمَّقُ  
وَهَيْئَتُهَا وَرَهْنُهَا ؛ لِأَنَّهَا مِلْكٌ لَهُمْ ، وَكَذَلِكَ إِنْ صَالَحُوا <sup>(٤)</sup> عَلَى أَدَاءِ شَيْءٍ غَيْرِ مَوْظُفٍ  
عَلَى الْأَرْضِ ، وَكَذَلِكَ كُلُّ أَرْضٍ اسْتَلَمَ عَلَيْهَا أَهْلُهَا ، كَأَرْضِ الْمَدِينَةِ وَشِبْهِهَا ،  
فَهَذِهِ مِلْكٌ لَأَرْبَابِهَا ، لَا خَرَاجَ عَلَيْهَا ، وَلَهُمْ التَّصَرُّفُ فِيهَا كَيْفَ شَاءُوا . وَأَمَّا  
الثَّانِي ، وَهُوَ مَا فُتِحَ غَنَوَةٌ ، فَهِيَ مَا أُجْلِيَ عَنْهَا أَهْلُهَا <sup>(٥)</sup> بِالسَّيْفِ ، وَلَمْ تُقَسِّمْ بَيْنَ  
الْقَانِيَيْنِ ، فَهَذِهِ تُصَيِّرُ وَقْفًا لِلْمُسْلِمِينَ ، يُضْرَبُ عَلَيْهَا خَرَاجٌ مَعْلُومٌ ، يُؤْخَذُ مِنْهَا  
فِي كُلِّ عَامٍ ، يَكُونُ أَجْرَةً لَهَا ، وَتُقَرُّ فِي أَيْدِي أَرْبَابِهَا ، مَا دَامُوا يُؤَدُّونَ خَرَاجَهَا ،  
سواءَ كَانُوا مُسْلِمِينَ أَوْ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ ، وَلَا يَسْقُطُ خَرَاجُهَا بِإِسْلَامِ أَرْبَابِهَا ، وَلَا  
بَانْتِقَالِهَا إِلَى مُسْلِمٍ ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ أَجْرَتِهَا ، وَلَمْ نَعْلَمْ أَنَّ شَيْئًا مِمَّا فُتِحَ غَنَوَةٌ قُسِمَ بَيْنَ

(١) فِي أ ، م ، نَادَةٌ : أَرْضٌ .

(٢) فِي أ ، م : صَوْلُجٌ .

(٣) سَقَطَ مِنْ : أ ، ب ، م .

(٤) فِي أ ، م : صَوْلُحُوا .

(٥) سَقَطَ مِنْ : أ ، ب ، م .

المُسْلِمِينَ إِلَّا خَيْرٌ ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَسَمَ نِصْفَهَا ، فَصَارَ ذَلِكَ لِأَهْلِهِ ، لَا خَرَجَ عَلَيْهِ ، وَسَائِرُ مَا فُتِحَ غَنَوَةٌ مِمَّا فَتَحَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَمَنْ بَعْدَهُ ، كَارِضِ الشَّامِ وَالْعِرَاقِ وَمِصْرَ وَغَيْرِهَا ، لَمْ يَقْسَمْ مِنْهُ شَيْءٌ ، فَرَوَى أَبُو عُبَيْدٍ ، فِي « الْأَمْوَالِ »<sup>(٦)</sup> أَنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَدَّمَ الْجَابِيَةَ<sup>(٧)</sup> ، فَأَرَادَ قِسْمَةَ الْأَرْضِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ ، فَقَالَ لَهُ مُعَاذٌ : وَاللَّهِ إِذَا لَيْكُونَنَّ مَا تَكْرَهُ ، إِنَّكَ إِنْ قَسَمْتَهَا الْيَوْمَ صَارَ الرَّيْعُ الْعَظِيمُ فِي أَيْدِي الْقَوْمِ ، ثُمَّ يَبِيدُونَ فَيَصِيرُ ذَلِكَ إِلَى الرَّجُلِ الْوَاحِدِ وَالْمَرْأَةِ ، ثُمَّ يَأْتِي مِنْ<sup>(٨)</sup> بَعْدِهِمْ قَوْمٌ<sup>(٩)</sup> يَسُدُّونَ مِنَ الْإِسْلَامِ مَسَدًا وَهُمْ لَا يَجِدُونَ شَيْئًا ، فَاظْطَرُّ أَمْرًا يَسْعُ أَوْلَهُمْ وَآخِرَهُمْ . فَصَارَ عُمَرُ إِلَى قَوْلِ مُعَاذٍ . وَرَوَى أَيْضًا<sup>(١٠)</sup> ، قَالَ : قَالَ الْمَاجِشُونُ : قَالَ بِلَالٌ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فِي الْقَرَى الَّتِي افْتَتَحُوهَا غَنَوَةٌ : أَقْسِمُهَا بَيْنَنَا ، وَتُحَذُّ حُمْسَهَا . فَقَالَ عُمَرُ : لَا ، هَذَا عَيْنُ الْمَالِ ، وَلَكِنِّي أَحِبُّهُ فَيُنَاقِضُ بَيْنِي وَبَيْنَ الْمُسْلِمِينَ . فَقَالَ / بِلَالٌ وَأَصْحَابُهُ لِعُمَرَ<sup>(١١)</sup> : أَقْسِمُهَا بَيْنَنَا . فَقَالَ عُمَرُ : اللَّهُمَّ اكْفِنِي بِلَالًا وَذَوِيهِ . قَالَ فَمَا حَالُ الْحَوْلِ وَمِنْهُمْ عَيْنٌ تَطْرِفُ . وَرَوَى<sup>(١٢)</sup> ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ وَهَبٍ الْحَوْلَانِيِّ ، قَالَ : لَمَّا افْتَتَحَ عُمَرُ بْنُ الْعَاصِي مِصْرَ ، قَامَ<sup>(١٣)</sup> الزُّبَيْرُ ، فَقَالَ : يَا عُمَرُ ابْنُ الْعَاصِي ، أَقْسِمُهَا . فَقَالَ عُمَرُ : لَا أَقْسِمُهَا . فَقَالَ<sup>(١٤)</sup> الزُّبَيْرُ : لَتَقْسِمَنَّهَا كَمَا قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْرٌ . فَقَالَ عُمَرُ : لَا أَقْسِمُهَا حَتَّى أَكْتُبَ إِلَى أَمِيرِ

(٦) الْأَمْوَالُ ٥٩ .

(٧) الْجَابِيَةُ : قَرْيَةٌ مِنْ أَعْمَالِ دِمَشْقَ ، مِنْ نَاحِيَةِ الْجَوْلَانِ . مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ٢ / ٣ .

(٨) سَقَطَ مِنْ : أ ، م .

(٩) فِي : أ ، ب ، م ، نِزَادَةٌ : وَ آخِرُ .

(١٠) فِي : الْأَمْوَالُ ٥٨ .

(١١) لَيْسَ فِي : الْأَصْلُ ، ب ، وَالْأَمْوَالُ .

(١٢) فِي : الْأَمْوَالُ ٥٨ .

(١٣) فِي : أ ، م ، نِزَادَةٌ : بِنْ هِ خَطَأً .

المؤمنين ، فكَتَبَ إِلَى عَمْرٍ ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عَمْرٌ : أَنْ دَعَهَا حَتَّى يَغْزَوْ<sup>(١٤)</sup> مِنْهَا حَبْلَ  
الْحَبَلَةِ<sup>(١٥)</sup> . قَالَ الْقَاضِي : وَلَمْ يُثَقَّلْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ أَنَّهُ  
قَسَمَ أَرْضًا عَنْوَةً إِلَّا خَيْرَ .

**فصل :** قَالَ أَحْمَدُ : وَمَنْ يَقُومُ عَلَى أَرْضِ الصُّلْحِ وَأَرْضِ الْعَنْوَةِ ، وَمِنْ أَيْنَ هِيَ ،  
وإلى أَيْنَ هِيَ ؟ وَقَالَ : أَرْضُ الشَّامِ عَنْوَةٌ ، إِلَّا جَمْعَ وَمَوْضِعًا آخَرَ . وَقَالَ : مَا  
دُونَ الثَّغْرِ صُلْحٌ ، وَمَا وَرَاءَ عَنْوَةٌ ، وَقَالَ : فَتَحَ الْمُسْلِمُونَ السَّوَادَ عَنْوَةً ، إِلَّا مَا  
كَانَ مِنْهُ صُلْحٌ ، وَهِيَ أَرْضُ الْحِجْرَةِ ، وَأَرْضُ<sup>(١٦)</sup> بَانِيْقَا<sup>(١٧)</sup> . وَقَالَ : أَرْضُ الرُّيِّ<sup>(١٨)</sup>  
خَلَطُوا فِي أَمْرِهَا ، فَأَمَّا مَا فَتَحَ عَنْوَةً فَمِنْ<sup>(١٩)</sup> نَهَاوَنْدَ<sup>(٢٠)</sup> إِلَى طَبْرِسْتَانَ<sup>(٢١)</sup> خَرَجَ .  
وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : أَرْضُ الشَّامِ عَنْوَةٌ ، مَا خَلَا مُدُنُهَا ، فَإِنَّهَا فُتِحَتْ صُلْحًا ، إِلَّا  
قَيْسَانِيَّةَ<sup>(٢٢)</sup> ، افْتُتِحَتْ عَنْوَةً ، وَأَرْضُ السَّوَادِ وَالْجَبَلِ<sup>(٢٣)</sup> وَنَهَاوَنْدَ وَالْأَهْوَازَ وَمِصْرَ  
وَالْمَغْرِبَ . قَالَ مُوسَى بْنُ عَلِيٍّ بْنِ رَبَاحٍ ، عَنْ أَبِيهِ : الْمَغْرِبُ كُلُّهُ عَنْوَةٌ . فَأَمَّا  
أَرْضُ الصُّلْحِ فَأَرْضُ هَجَرَ ، وَالْبَحْرَيْنِ<sup>(٢٤)</sup> ، وَأَيْلَةَ<sup>(٢٥)</sup> ، وَدُومَةَ الْجَنْدَلِ<sup>(٢٦)</sup> ،

(١٤) في ١ ، ب ، م : : يعزوا .

(١٥) قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ ، أَرَاهُ أَرَادَ : أَنْ تَكُونَ فِيهَا مَوْقُوفًا عَلَى الْمُسْلِمِينَ مَا تَنَاسَلُوا ، يَرِثُهُ قَرْنٌ عَنْ قَرْنٍ ، فَتَكُونَ قُوَّةَ لَهُمْ  
عَلَى عَدُوِهِمْ .

(١٦) سَقَطَتْ وَالْوِ الْعَطْفُ مِنْ : ١ ، م .

(١٧) في ١ ، م : : مَانِيْقَا : تَغْرِيف . وَبَانِيْقَا : نَاحِيَةٌ مِنْ نَوَاحِي الْكُوفَةِ .

(١٨) في ١ ، م : : الرُّيِّ : خَطَأً .

(١٩) في ١ ، م : : مِنْ .

(٢٠) نَهَاوَنْدَ : مَدِينَةٌ عَظِيمَةٌ ، فِي قِبْلَةِ هَمْدَانَ ، بَيْنَهُمَا ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ . مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ٤ / ٨٢٧ .

(٢١) طَبْرِسْتَانَ : بُلْدَانٌ وَاسِعَةٌ كَثِيرَةٌ ، مُجَاوِرَةٌ لَجِيلَانَ وَدِهْلَمَانَ ، بَيْنَ الرُّيِّ وَقَوْمِسَ وَالْبَحْرِ وَبِلَادِ الدَّيْلَمِ وَالْجَبَلِ .  
مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ٣ / ٥٠٢ .

(٢٢) قَيْسَانِيَّةٌ : بَلَدٌ عَلَى سَاحِلِ بَحْرِ الشَّامِ ، تُعَدُّ فِي أَعْمَالِ فَلَاسْطِينَ . مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ٤ / ٢١٤ .

(٢٣) في ١ ، م : : وَالْجَلِ : خَطَأً .

(٢٤) الْبَحْرَيْنِ : اسْمُ جَامِعٍ لِبِلَادٍ عَلَى سَاحِلِ بَحْرِ الْهِنْدِ بَيْنَ الْبَصْرَةِ وَعَمَانَ . مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ١ / ٥٠٦ .

(٢٥) أَيْلَةُ : مَدِينَةٌ عَلَى سَاحِلِ بَحْرِ الْقَلْزُومِ ، مِمَّا يَلِي الشَّامَ . مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ١ / ٤٢٢ .

(٢٦) في ١ ، م : : وَالْجَنْدَلُ : خَطَأً . وَدُومَةُ الْجَنْدَلِ عَلَى سَبْعِ مَرَاكِلٍ مِنْ دِمَشْقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَدِينَةِ الرَّسُولِ ﷺ .  
مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ٢ / ٦٢٥ .



وَأَذْرَحَ<sup>(٢٧)</sup> ، فهذه القرى التى أَدَّتْ إلى رسول الله ﷺ الجزية ، ومُذْنُ الشَّامِ ما خَلَا أَرْضَهَا إِلَّا قَيْسَارِيَّةَ وِيلَادَ الْجَزِيرَةِ كُلُّهَا ، وِيلَادُ خُرَّاسَانَ كُلُّهَا أو أَكْثَرُهَا<sup>(٢٨)</sup> صُلَحَ ، وكلُّ مَوْضِعٍ فَتِحَ عَتَوَةٌ فَإِنَّهُ وَقَفَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ .

**فصل :** وما اسْتَأْنَفَ الْمُسْلِمُونَ فَتَحَهُ ، فَإِنْ فَتِحَ عَتَوَةٌ ففیه ثَلَاثُ رِوَايَاتٍ :  
 إِحْدَاهُنَّ ، أَنَّ الْإِمَامَ مُحَيَّرَ بَيْنَ قِسْمَتَيْهَا عَلَى الْغَانِمِينَ ، وَبَيْنَ وَقْفِهَا<sup>(٢٩)</sup> عَلَى جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ ؛ لِأَنَّ كِلَا الْأَمْرَيْنِ قَدْ ثَبَتَ فِيهِ حُجَّةٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَسَمَ نِصْفَ خَيْبَرَ ، وَوَقَفَ نِصْفَهَا لِتَوَائِبِهِ<sup>(٣٠)</sup> . وَوَقَفَ عَمْرُ الشَّامِ وَالْعِراقَ وَمِصْرَ وَسَائِرَ / ما فَتَحَهُ ، وَأَقْرَهُ عَلَى ذَلِكَ عُلَمَاءُ الصَّحَابَةِ ، وَأَشَارُوا عَلَيْهِ بِهِ ، وَكَذَلِكَ فَعَلَ مَنْ بَعْدَهُ مِنَ الْخُلَفَاءِ ، وَلَمْ يُعْلَمْ أَحَدٌ مِنْهُمْ قَسَمَ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ الَّتِي اقْتَسَمُوهَا .  
 وَالثَّانِيَّةُ ، أَنَّهَا تَصِيرُ وَقْفًا بِنَفْسِ الْاِسْتِيعْلَاءِ عَلَيْهَا ؛ لِاتِّفَاقِ الصَّحَابَةِ عَلَيْهِ ، وَقِسْمَةُ النَّبِيِّ ﷺ خَيْبَرَ كَانَ فِي بَدْءِ الْإِسْلَامِ ، وَشِدَّةِ الْحَاجَةِ ، فَكَانَتِ الْمَصْلَحَةُ فِيهِ ، وَقَدْ تَعَيَّنَتِ الْمَصْلَحَةُ فِيمَا بَعْدَ ذَلِكَ فِي وَقْفِ الْأَرْضِ ، فَكَانَ ذَلِكَ هُوَ الْوَاجِبَ .  
 وَالثَّلَاثَةُ ، أَنَّ الْوَاجِبَ قِسْمَتُهَا . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَ ذَلِكَ ، وَفَعَلَهُ أَوَّلَى مَنْ فَعَلَ غَيْرَهُ ، مَعَ عُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ﴾<sup>(٣١)</sup> . الْآيَةُ . يُفْهَمُ مِنْهَا أَنَّ أَرْبَعَةَ أَحْكَاسِهَا لِلْغَانِمِينَ . وَالرَّوَايَةُ الْأُولَى أَوَّلَى ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَ الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا فِي خَيْبَرَ ، وَلَئِنْ عَمَرَ قَالَ : لَوْلَا آخِرُ النَّاسِ لَقَسَمْتُ الْأَرْضَ كَمَا قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ خَيْبَرَ<sup>(٣٢)</sup> . فَقَدْ وَقَفَ الْأَرْضَ مَعَ

(٢٧) أذرح : اسم بلد في أطراف الشام ، من أعمال البشارة ، ثم من نواحي البلقاء وعمان ، مجاورة لأرض الحجاز . معجم البلدان ١ / ١٧٤ .

(٢٨) في الأصل : « وأكبرها » .

(٢٩) في « م » : « وقفيها » .

(٣٠) رواه أبو عبيد ، في : الأموال ٥٦ .

(٣١) سورة الأنفال ٤١ . وسقط قوله : « الآية » من : الأصل ، ب .

(٣٢) أخرجه البخاري ، في : باب أوقاف أصحاب النبي ﷺ ، من كتاب الحرب والمراعاة ، وفي : باب غزوة =

عَلَيْهِ بِفِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَذَلَّ عَلَى أَنْ فَعَلَهُ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ مُتَعَبًا ، كَيْفَ وَالنَّبِيُّ ﷺ قَدْ وَقَفَ بِنَصْفِ خَيْبَرٍ ! وَلَوْ كَانَتْ لِلْعَانِمِينَ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَقْفُهَا . قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ (٣٣) : تَوَاتَرَتْ الْأَثَارُ فِي انْفِتَاحِ الْأَرْضِينَ عَنْهُ بِهَذَيْنِ الْحُكْمَيْنِ ؛ حُكْمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي خَيْبَرٍ حِينَ قَسَمَهَا ، وَهُوَ أَشَارَ بِلَالٍ وَأَصْحَابُهُ عَلَى عِمَرَ فِي أَرْضِ الشَّامِ ، وَأَشَارَ بِهِ الزُّبَيْرُ فِي أَرْضِ مِصْرَ ، وَحُكْمِ عِمَرَ فِي أَرْضِ السَّوَادِ وَغَيْرِهِ حِينَ وَقَفَهُ ، وَهُوَ أَشَارَ عَلَيَّ ، وَمُعَاذَ ، عَلَى عِمَرَ (٣٤) ، وَلَيْسَ فِعْلُ النَّبِيِّ ﷺ رَادًّا لِفِعْلِ عِمَرَ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا اتَّبَعَ آيَةَ مُحْكَمَةً ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ﴾ . وَقَالَ : ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى ﴾ (٣٥) .

الآيَةُ . فَكَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَمْرَيْنِ جَائِزًا ، وَالنَّظَرُ فِي ذَلِكَ إِلَى الْإِمَامِ ، فَمَا رَأَى مِنْ ذَلِكَ فَعَلَهُ . وَهَذَا قَوْلُ الثَّوْرِيِّ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِنَّ الْاِخْتِيَارَ الْمَفْرُوضَ إِلَى الْإِمَامِ اخْتِيَارُ (٣٦) مَصْلَحَةٍ ، لَا اخْتِيَارُ ثَنَةٍ ، فَيَلْزِمُهُ فِعْلُ مَا يَرَى الْمَصْلَحَةَ فِيهِ ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْعُدُولُ عَنْهُ ، / كَالْخِيَرَةِ بَيْنَ الْقَتْلِ وَالْاِسْتِزْقَاقِ ، وَالْفِدَاءِ وَالْمَنْ فِي الْأَمْرِ ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى التَّنْطِقِ بِالْوَقْفِ ، بَلْ تَرَكُهُ هَا (٣٧) مِنْ غَيْرِ قِسْمَةٍ هُوَ وَقَفَهُ هَا ، كَمَا أَنَّ قِسْمَهَا بَيْنَ الْعَانِمِينَ لَا يَحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى لَفْظٍ ؛ لِأَنَّ (٣٨) عِمَرَ وَغَيْرَهُ لَمْ يَنْتَقِلْ عَنْهُمْ فِي وَقْفِ الْأَرْضِ لَفْظُ الْوَقْفِ ، وَلَآنَ مَعْنَى وَقْفِهَا هُنَا ، أَنَّهَا بَاقِيَةٌ لِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ ، يُؤْخَذُ خَرَاجُهَا ، وَيُصْرَفُ فِي مَصَالِحِهِمْ ، وَلَا يُحْصَى أَحَدٌ بِمِلْكِ شَيْءٍ مِنْهَا ، وَهَذَا حَاصِلُ بَيِّنَاتِهَا .

= غير ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ٣ / ١٣٩ ، ٥ / ١٧٦ . وأبو داود ، في : باب ما جاء في حكم أرض خيبر ، من كتاب الحراج والفيء والإمارة . سنن أبي داود ٢ / ١٤٤ .

(٣٣) في : الأموال ٦٠ .

(٣٤) في ١ ، م : نفاة ؛ في أرض الشام . وليس في الأموال .

(٣٥) سورة الحشر ٧ .

(٣٦) في الأصل ، ب : غير .

(٣٧) في ١ ، م : له .

(٣٨) في ١ ، ب ، م : وإن .

**فصل :** فأما ما جلا عنها أهلها خوفاً من المسلمين ، فهذه نصير وفقاً بنفس الظهور عليها ؛ لأن ذلك متعين فيها ، إذ لم يكن لها غايم ، فكان حكمها حكم النقي يَكُونُ لِلْمُسْلِمِينَ كُلِّهِمْ . وقد روي أنها لا نصير وفقاً حتى يقفها الإمام ، وحكمها حكم العترة إذا وقفت . وما صولح<sup>(٣٩)</sup> عليه الكفار من أرضهم ، على أن الأرض لنا ، ونقرهم فيها بخراج معلوم ، فهو وقف أيضاً ، حكمه حكم ما ذكرناه ؛ لأن النبي ﷺ فتح خيبر ، وصالح أهلها على أن يعمرُوا أرضها ، ولم ينصف ثمرتها ، فكانت للمسلمين ذوتهم<sup>(٤٠)</sup> ، وصالح بيني النصير على أن يجلبهم من المدينة ، ولم ما أقلت الإبل من الأمتعة والأموال ، إلا الحلقة<sup>(٤١)</sup> - بمعنى السلاح - فكانت مما آفأ الله على رسوله . فأما ما صولحوا عليه ، على أن الأرض لهم ، ونقرهم فيها بخراج معلوم . فهذا الخراج في حكم الجزية ، تسقط بإسلامهم ، والأرض لهم لا خراج عليها ؛ لأن الخراج الذي ضرب عليهم إنما كان من أجل كفرهم ، بمنزلة الجزية المضروبة على رؤوسهم ، فإذا أسلموا سقط ، كما تسقط الجزية ، وتبقى الأرض ملكاً لهم ، لا خراج عليها . ولو انتقلت الأرض إلى مسلم ، لم يجب عليها خراج لذلك .

(٣٩) في ١ ، م : و صالح .

(٤٠) في ١ ، م : و منهم .

وأخرجه البخاري ، في : باب إذا استأجر أرضاً فمات أحدهما ، من كتاب الإجارة ، وفي : باب المزارعة مع اليهود ، وباب إذا لم يشترط السنين في المزارعة ، من كتاب الحرث والمزارعة ، وفي : باب الشروط في المعاملة ، من كتاب الشروط ، وفي : باب معاملة النبي ﷺ أهل خيبر ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ٣ / ١٢٣ ، ١٣٨ ، ٢٤٩ ، ٥ / ١٧٩ . وسلم ، في : باب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع ، من كتاب المساقاة . صحيح مسلم ٣ / ١٨٦ . وأبو داود ، في : باب في المساقاة ، من كتاب البيوع . سنن أبي داود ٢ / ٢٣٥ . والترمذي ، في : باب ما ذكر في المزارعة ، من أبواب المزارعة . عارضة الأحوذى ٦ / ١٣٥ . وابن ماجه ، في : باب معاملة النخل والكرم ، من كتاب الرهن . سنن ابن ماجه ٢ / ٨٢٤ ، ٨٢٥ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في المساقاة ، من كتاب المساقاة . الموطأ ٢ / ٧٠٣ .

(٤١) أخرجه أبو داود ، في : باب في خبر النصير ، من كتاب الخراج والنقي ، والإجارة . سنن أبي داود ٢ / ١٤٠ .

**فصل :** ولا يجوزُ شراءُ شيءٍ من الأرضِ الموقوفة ولا بيعُهُ ، في قول أكثر أهل العلم ؛ منهم عمر ، وعلي ، وابن عباس ، وعبد الله بن عمرو<sup>(٤٢)</sup> ، رضى الله عنهم . وروى ذلك عن عبد الله بن مغل<sup>(٤٣)</sup> ، وقبيصة بن ذؤيب ، ومسلم بن مشكّم<sup>(٤٤)</sup> ، وميمون بن مهران ، والأوزاعي ، ومالك ، وأبي إسحاق الفزاري<sup>(٤٥)</sup> . وقال الأوزاعي : لم يزل أئمة المسلمين يتهنون عن شراء أرض الجزية ، ويكرهه علماءهم . / وقال الأوزاعي : أجمع رأي عمر ، وأصحاب النبي ﷺ ، لما ظهرُوا على الشام ، على إقرار أهل القرى في قرأهم ، على ما كان بأيديهم من أرضهم ، يغمرونها ، ويؤثون خراجها إلى المسلمين ، ويرون أنه لا يصلح لأحد من المسلمين شراء ما في أيديهم من الأرض طوعاً ولا كرهاً . وكرهوا ذلك بما كان من اتفاق عمر وأصحابه في الأرضين<sup>(٤٦)</sup> المخبوسة على آخر هذه الأمة من المسلمين ، لا تباع ولا تُورث ، قوة على جهاد من لم تظهر عليه بعد من المشركين . وقال الثوري : إذا أقر الإمام أهل العترة في أرضهم ، توارثوها وتبايعوها . وروى نحو هذا عن ابن سيرين ، والقرطبي ؛ لما روى عبد الرحمن بن يزيد ، أن ابن مسعود اشتري من دهمقان أرضاً ، على أن يكفبه جزيتها<sup>(٤٧)</sup> . وروى

(٤٢) في ١ ، م : ٥ عمر .

(٤٣) عبد الله بن مغل بن عبد غنم المزني ، من أصحاب الشجرة ، وأحد العشرة الذين بعثهم عمر إلى البصرة يفتقون الناس ، وتوفى بها سنة تسع وخمسين . أسد الغابة ٣ / ٣٩٨ ، ٣٩٩ .

(٤٤) في ١ ، م : ٥ مسلم . تحريف .

وهو مسلم بن مشكّم الخزاعي الدمشقي ، كاتب أبي الدرداء ، تابعي ثقة . تهذيب التهذيب ١٠ / ١٣٨ ، ١٣٩ .

(٤٥) إبراهيم بن محمد بن الحارث ، الإمام الثقة المأمون ، توفى سنة خمس وثلاثين ومائة . تهذيب التهذيب ١ / ١٥١-١٥٣ .

(٤٦) في ١ ، م : ٥ الأرض .

(٤٧) الأموال ، لأبي عبيد ٧٨ .

عنه أنه قال : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ التَّبَقُّرِ<sup>(٤٨)</sup> فِي الْأَهْلِ<sup>(٤٩)</sup> وَالْمَالِ . ثم قال عبدُ الله : فَكَيْفَ بِمَالٍ بِرَازَانَ<sup>(٥٠)</sup> ، وبِكَذَا ، وبِكَذَا<sup>(٥١)</sup> ! وهذا يُدَلُّ عَلَى أَنَّ لَهُ مَالًا بِرَازَانَ<sup>(٥٢)</sup> . وَلَئِنْ أَرْضُ لَهُمْ ، فَجَازَ بَيْعُهَا . وقد رَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ قَالَ : إِنْ كَانَ الشَّرَاءُ أَهْضَلَ يَشْتَرِي الرَّجُلُ مَا يَكْفِيهِ وَيُغْنِيهِ عَنِ النَّاسِ ، هُوَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ . وَكَرِهَ الْبَيْعَ فِي أَرْضِ السَّوَادِ . وَإِنَّمَا رَخَّصَ فِي الشَّرَاءِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - لِأَنَّ بَعْضَ الصَّحَابَةِ اشْتَرَى ، وَلَمْ يُسْمَعْ عَنْهُمْ الْبَيْعُ ، وَلِأَنَّ الشَّرَاءَ اسْتِخْلَاصٌ لِلْأَرْضِ ، فَيَقُومُ فِيهَا مَقَامٌ مَنْ كَانَتْ فِي يَدِهِ ، وَالْبَيْعُ أَخْذُ عَوَاضٍ عَنْ مَا لَا يَمْلِكُهُ وَلَا يَسْتَحِقُّهُ ، فَلَا يَجُوزُ . وَلَنَا ، إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، فَإِنَّهُ رَوَى عَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : لَا تَشْتَرُوا رَقِيقَ أَهْلِ الذِّمَّةِ ، وَلَا أَرْضَهُمْ<sup>(٥٣)</sup> . وقال الشَّعْبِيُّ : اشْتَرَى عُتْبَةُ بْنُ فَرْقَدٍ أَرْضًا عَلَى شَاطِئِ الْفَرَاتِ ، لِيَتَّخِذَ فِيهَا قَصَبًا ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِعُمَرَ ، فَقَالَ : مِمَّنْ اشْتَرَيْتَهَا ؟ قَالَ : مِنْ أَرْبَابِهَا . فَلَمَّا اجْتَمَعَ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ ، قَالَ : هَؤُلَاءِ أَرْبَابُهَا ، فَهَلْ اشْتَرَيْتَ مِنْهُمْ شَيْئًا ؟ قَالَ : لَا . قَالَ : فَارْذُذْهَا عَلَى مَنْ اشْتَرَيْتَهَا مِنْهُ ، وَخُذْ مَالَكَ<sup>(٥٤)</sup> . وهذا قَوْلُ عُمَرَ فِي الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ بِمَحْضِ سَادَةِ الصَّحَابَةِ وَائِمَّتِهِمْ ، فَلَمْ يَنْكُرْ ، فَكَانَ إِجْمَاعًا ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى وُجُودِ إِجْمَاعٍ أَقْوَى مِنْ هَذَا / وَشِبْهِهِ ، إِذْ لَا سَبِيلَ إِلَى ثَقُلِ قَوْلِ جَمِيعِ

و ١٢٢/٣

(٤٨) في ١ ، ب ، م : السفر . خطأ .

والتبقر : التوسع والتفتح .

(٤٩) في الأصل ، م ، ١ ، ب : الأرض . والمثبت في : ب ، والمسنَد ، وغريب الحديث .

(٥٠) في النسخ : : براذان . والمثبت في : المسند والغريب .

وهي قرية بناوحي المدينة . ذكر ياقوت أنها جاءت في حديث عبد الله بن مسعود . معجم البلدان

٧٣٠ / ٢ .

(٥١) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٤٣٩ / ١ . وذكره أبو عبيد ، في غريب الحديث ٥١ / ٢ ، ٥٢ .

(٥٢) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب في شراء أرض الخراج ، من كتاب البيوع والأفضية . المصنف

٦ / ٢١١ . وعبد الرزاق ، في : باب كم يؤخذ منهم في الجزية ، وباب المسلم يشتري أرض اليهودي ثم يؤخذ منه

أو يسلم ، من كتاب أهل الكتابين . المصنف ١٠ / ٣٣٠ ، ٣٣٧ .

(٥٣) الأموال ٨٧ .

الصَّحَابَةِ فِي مَسْأَلَةٍ ، وَلَا إِلَى نَقْلِ قَوْلِ الْعَشْرَةِ ، وَلَا يُوجَدُ الْإِجْمَاعُ إِلَّا الْقَوْلُ الْمُتَشَبِّهِ . فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ خَالَفَهُ ابْنُ مَسْعُودٍ بِمَا ذَكَرْنَاهُ عَنْهُ . قُلْنَا : لَا نَسْلُمُ الْمُخَالَفَةَ . وَقَوْلُهُمْ : اشْتَرَى . قُلْنَا : الْمُرَادُ بِهِ : اكْتَرَى . كَذَلِكَ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ <sup>(٥٤)</sup> . وَالذَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ : عَلَى أَنْ يَكْفِيَهُ جِزْيَتُهَا . وَلَا يَكُونُ مُشْتَرِيًا لَهَا وَجِزْيَتُهَا عَلَى غَيْرِهِ . وَقَدْ رَوَى عَنْهُ الْقَاسِمُ <sup>(٥٥)</sup> أَنَّهُ قَالَ : مَنْ أَقَرَّ بِالطُّسُقِ <sup>(٥٦)</sup> فَقَدْ أَقَرَّ بِالصُّغَارِ وَالذَّلِ <sup>(٥٧)</sup> . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الشِّرَاءَ هَاهُنَا الْاِكْتِرَاءُ . وَكَذَلِكَ كُلُّ مَنْ رُوِيَ عَنْهُ الرُّحَصَةُ فِي الشِّرَاءِ فَمَحْمُولٌ عَلَى ذَلِكَ . وَقَوْلُهُ : فَكَيْفَ بِمَالِ بَرَادَانَ . فَلَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ الشِّرَاءِ ، <sup>(٥٨)</sup> وَلَا أَنَّ <sup>(٥٩)</sup> الْمَالَ أَرْضٌ ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ مَالًا مِنَ السَّائِمَةِ أَوْ التَّجَارَةِ أَوْ الزَّرْعِ أَوْ غَيْرِهِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرْضٌ اكْتَرَاهَا ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِذَلِكَ غَيْرَهُ ، وَقَدْ يَعْيبُ الْإِنْسَانُ الْفِعْلَ الْمَعْيَبَ مِنْ غَيْرِهِ . جَوَابٌ ثَانٍ ، أَنَّهُ تَنَاوَلَ <sup>(٦٠)</sup> الشِّرَاءَ ، وَبَقِيَ قَوْلُ عَمْرٍ فِي النُّهْيِ عَنِ الْبَيْعِ غَيْرِ مُعَارَضٍ ، وَأَمَّا الْمَعْنَى فَلِأَنَّهَا مَوْفُوقَةٌ ، فَلَمْ يَجْزِ بَيْعُهَا ، كَسَائِرِ الْأَحْبَاسِ وَالْوُقُوفِ ، وَالذَّلِيلُ عَلَى وَفْقِهَا النُّقْلُ وَالْمَعْنَى ؛ أَمَّا النُّقْلُ ، فَمَا نُقِلَ مِنَ الْأَخْبَارِ ، أَنَّ <sup>(٦١)</sup> عَمْرٍ لَمْ يَقْسِمِ الْأَرْضَ الَّتِي افْتَتَحَهَا ، وَتَرَكَهَا لِتَكُونَ مَادَّةً لِأَجْنَادِ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، وَقَدْ نَقَلْنَا بَعْضَ ذَلِكَ ، وَهُوَ مَشْهُورٌ تُغْنِي شُهْرَتُهُ عَنْ نَقْلِهِ . وَأَمَّا الْمَعْنَى ، فَلِأَنَّهَا لَوْ قُسِمَتْ لَكَانَتْ لِلَّذِينَ افْتَتَحُوهَا ، ثُمَّ لَوَزَّيْتَهُمْ ، أَوْ لَمَّا انْتَقَلَتْ إِلَيْهِ عَنْهُمْ ، وَلَمْ تُكُنْ مُشْتَرَكَةً بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ ، وَلِأَنَّهَا لَوْ قُسِمَتْ <sup>(٦٢)</sup> لَنُقِلَ ذَلِكَ <sup>(٦٣)</sup> ، وَلَمْ تُخَفَّ

(٥٤) في : الأموال ٧٨ .

(٥٥) أي ابن عبد الرحمن .

(٥٦) الطسق : ما يوضع من الخراج على الجربان .

(٥٧) الأموال ٧٨ .

(٥٨-٥٩) في ١ ، ب ، م : د ولأن .

(٥٩) في ١ ، م : د يتناول .

(٦٠) في الأصل : د وأن .

(٦١-٦٢) سقط من : ١ ، م .

بِالْكُلِّيَّةِ . فَإِنْ قِيلَ : فليس في هذا ما يلزم منه الوقف ؛ لَأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ تَرَكَهَا لِلْمُسْلِمِينَ عَامَّةً ، فَيَكُونُ قِيَّتًا لِلْمُسْلِمِينَ ، وَالْإِمَامُ نَائِبُهُمْ ، فَيَفْعَلُ مَا يَرَى فِيهِ الْمَصْلَحَةَ ، مِنْ بَيْعٍ أَوْ غَيْرِهِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ تَرَكَهَا لِأَرْبَابِهَا ، كَفِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَكَّةَ . قُلْنَا : أَمَّا الْأَوَّلُ فَلَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ عَمَرٌ إِنَّمَا تَرَكَ قِسْمَتَهَا لِتَكُونَ مَادَّةً لِلْمُسْلِمِينَ كُلِّهِمْ ، يَتَنَفَّعُونَ بِهَا ، مَعَ بَقَاءِ أَصْلِهَا ، وَهَذَا مَعْنَى الْوَقْفِ ، وَلَوْ جَازَ تَخْصِيصُ قَوْمٍ بِأَصْلِهَا لَكَانَ الَّذِينَ افْتَحَوْهَا أَحَقَّ بِهَا ، / فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَمْنَعَهَا أَهْلُهَا لِمُفْسَدَةٍ ، ثُمَّ يَخْصُصُ بِهَا غَيْرَهُمْ مَعَ وُجُودِ الْمَفْسَدَةِ الْمَانِعَةِ . وَالثَّانِي أَظْهَرُ فَسَادًا مِنَ الْأَوَّلِ ، فَإِنَّهُ إِذَا مَنَعَهَا الْمُسْلِمِينَ الْمُسْتَحِقِّينَ ، كَيْفَ يَخْصُصُ بِهَا أَهْلَ الذِّمَّةِ الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ لَا حَقَّ لَهُمْ وَلَا نَصِيبَ ؟

ط ١٢٢/٣

**فصل :** وَإِذَا قُلْنَا بِصِحَّةِ الشَّرَاءِ ، فَإِنَّهَا تَكُونُ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي عَلَى مَا كَانَتْ فِي يَدِ الْبَائِعِ ، يُؤَدَّى خَرَاجُهَا ، وَيَكُونُ مَعْنَى الشَّرَاءِ هَهُنَا نَقْلَ الْيَدِ مِنَ الْبَائِعِ إِلَى الْمُشْتَرِي بِعَوْضٍ . وَإِنْ شَرَطَ الْخَرَاجَ عَلَى الْبَائِعِ كَمَا فَعَلَ ابْنُ مَسْعُودٍ ، فَيَكُونُ اكْتِرَاءً لَا شِرَاءً ، وَيَتَبَيَّنُ أَنْ يَشْتَرِطَ بَيَانَ مُدَّتِهِ ، كَسَائِرِ الْإِجَارَاتِ .

**فصل :** وَإِذَا بِيَعْتَ هَذِهِ الْأَرْضَ ، فَحَكَمَ بِصِحَّةِ الْبَيْعِ حَاكِمٌ ، صَحَّ ؛ لِأَنَّهُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ ، فَصَحَّ بِحُكْمِ الْحَاكِمِ ، كَسَائِرِ الْمُجْتَهَدَاتِ . وَإِنْ بَاعَ الْإِمَامُ شَيْئًا لِمَصْلَحَةٍ رَأَاهَا ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَرْضِ مَا يَحْتَاجُ إِلَى عِمَارَةٍ لَا يَغْنَمُهَا إِلَّا مَنْ يَشْتَرِيهَا ، صَحَّ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ الْإِمَامُ كَحُكْمِ الْحَاكِمِ . وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ عَائِذٍ <sup>(٦٢)</sup> ، فِي كِتَابِ « فُتُوحِ الشَّامِ » ، قَالَ : قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ مَشَيْخِنَا : إِنْ النَّاسُ سَأَلُوا عَبْدَ الْمَلِكِ ، وَالْوَلِيدَ ، وَسُلَيْمَانَ <sup>(٦٣)</sup> ، أَنْ يَأْذَنُوا لَهُمْ فِي شِرَاءِ الْأَرْضِ مِنْ أَهْلِ

(٦٢) محمد بن عائذ بن عبد الرحمن الدمشقي الكاتب ، ولى خراج غوطة دمشق للمأمون ، وتوفى سنة ثلاث وثلاثين أو أربع وثلاثين ومائتين . الوافي بالوفيات ٣ / ١٨١ . تهذيب التهذيب ٩ / ٢٤١ ، ٢٤٢ .  
(٦٣) في أ ، ب ، م : وسلمان ؛ خطأ .

الذمة ، فأذِنُوا لهم على إدخال أثمانها في بيت المال ، فلما وَلَّى عمرُ بنُ عبد العزيز أَعْرَضَ عن تلك الأَشْرِيَةِ ؛ لِاخْتِلَافِ الْأُمُورِ فِيهَا ؛ لِمَا وَقَعَ فِيهَا مِنَ الْمَوَارِيثِ وَمُهِورِ النِّسَاءِ . وَقَضَاءِ الدُّيُونِ ، وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى تَحْلِيلِهِ وَلَا مَعْرِفَةِ ذَلِكَ ، وَكَتَبَ كِتَابًا قَرَأَ عَلَى النَّاسِ سَنَةَ الْمِائَةِ ، أَنَّ مَنْ اشْتَرَى شَيْئًا بَعْدَ سَنَةِ مِائَةٍ ، فَإِنْ بَيَّعَهُ مَرْدُودٌ . وَسُمِّيَ سَنَةَ مِائَةٍ سَنَةَ الْمُدَّةِ ، فَتَنَاهَى النَّاسَ عَنْ شِرَائِهَا ، ثُمَّ اشْتَرَوْا أَشْرِيَةً كَثِيرَةً كَانَتْ بِأَيْدِي أَهْلِهَا ، تُؤَدَّى الْعُسْرُ وَلَا جَزِيَّةٌ عَلَيْهَا ، فَلَمَّا أَقْضَى الْأَمْرُ إِلَى الْمَنْصُورِ رُفِعَتْ تِلْكَ الْأَشْرِيَةُ إِلَيْهِ ، وَأَنَّ ذَلِكَ أَضْرَّ بِالْحَرَاكِجِ وَكُسْرَهُ<sup>(٦٤)</sup> ، فَأَرَادَ رَدَّهَا إِلَى أَهْلِهَا . فَقِيلَ لَهُ : قَدْ وَقَعَتْ فِي الْمَوَارِيثِ وَالْمُهِورِ ، وَاخْتَلَطَ أَمْرُهَا . فَبَعَثَ الْمُعْدِلِينَ ، مِنْهُمْ : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ إِلَى حِمَصَ ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبَّاسٍ إِلَى بَغْلَبُكْ ، وَهَضَابُ بْنُ طَوْقٍ ، وَمُحَرَّرُ<sup>(٦٥)</sup> بْنُ زُرَيْقٍ إِلَى الْغُوطَةِ / . وَأَمَرَهُمْ أَنْ لَا يَضَعُوا عَلَى الْقَطَائِعِ وَالْأَشْرِيَةِ الْعَظِيمَةِ<sup>(٦٦)</sup> الْقَدِيمَةَ خَرَاكِجًا ، وَوَضَعُوا الْحَرَاكِجَ عَلَى مَا بَقِيَ بِأَيْدِي الْأَلْبَاطِ ، وَعَلَى الْأَشْرِيَةِ الْمُحَدَّثَةِ مِنْ بَعْدِ سَنَةِ مِائَةٍ إِلَى السَّنَةِ الَّتِي عَدَلَ فِيهَا . فَيَنْبَغِي أَنْ يَجْرِيَ مَا بَاعَهُ إِمَامٌ ، أَوْ بَيَّعَ بِإِذْنِهِ ، أَوْ تَعَدَّرَ رَدُّ<sup>(٦٧)</sup> بَيْعِهِ ، هَذَا الْمَجْرَى ، فِي أَنْ يُضْرَبَ عَلَيْهِ خَرَاكِجٌ بِقَدْرِ مَا يَحْتَمِلُهُ<sup>(٦٨)</sup> ، وَيَتْرَكَ فِي يَدِ مُشْتَرِيهِ ، أَوْ مِنْ التَّقَلُّ إِلَى ، إِلَّا مَا بَيَّعَ قَبْلَ الْمِائَةِ السَّنَةِ ، فَإِنَّهُ لَا خَرَاكِجَ عَلَيْهِ ، كَمَا نَقُلُ فِي هَذَا الْخَبَرِ .

**فصل : وَحُكْمُ إِقْطَاعِ هَذِهِ الْأَرْضِ حُكْمَ بَيْعِهَا فِي أَنْ مَا كَانَ مِنْ عَمَرٍ ، أَوْ مِمَّا كَانَ قَبْلَ مِائَةِ سَنَةٍ ، فَهُوَ لِأَهْلِهِ ، وَمَا كَانَ بَعْدَهَا ، ضُرِبَ عَلَيْهِ ، كَمَا فَعَلَ الْمَنْصُورُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَغْيِرٍ إِذْنِ الْإِمَامِ ، فَيَكُونُ بَاطِلًا ، وَذَكَرَ ابْنُ عَائِدٍ ، فِي**

(٦٤) سقط من : ا ، م .

(٦٥) في ا ، ب ، م : و محمد .

(٦٦) لم يرد في الأصل .

(٦٧) لم يرد في الأصل .

(٦٨) في ا ، م : و بحتمل .



كِتَابِهِ ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عُثَيْبَةَ<sup>(٦٩)</sup> ، أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدٍ - أَظَنَّهُ الْمَنْصُورَ - سَأَلَهُ فِي مَقَدِّمَةِ الشَّامِ ، سَنَةَ ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ ، عَنْ سَبَبِ الْأَرْضِينَ<sup>(٧٠)</sup> الَّتِي يَأْتِي أُنْبَاءُ الصَّحَابَةِ ، يَذْكُرُونَ أَنَّهَا قَطَائِعُ لِآبَائِهِمْ قَدِيمَةٌ . فَقُلْتُ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا أَظْهَرَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى بِلَادِ الشَّامِ ، وَصَالِحُوا<sup>(٧١)</sup> أَهْلَ دِمَشْقَ وَأَهْلَ حِمَصَ ، كَرِهُوا أَنْ يَدْخُلُوهَا دُونَ أَنْ يَتِمَّ ظُهُورُهُمْ ، وَإِنْخِائَهُمْ فِي عَدُوِّ اللَّهِ ، فَعَسَكُوا فِي مَرْجِ بَرْدَى ، بَيْنَ الْجَزَةِ إِلَى مَرْجِ شَعْبَانَ ، وَجَنَّبَتِي بَرْدَى مُرُوجٌ كَانَتْ مُبَاحَةً فِيمَا بَيْنَ أَهْلِ دِمَشْقَ وَقُرَاهَا ، لَيْسَتْ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ ، فَأَقَامُوا بِهَا حَتَّى أَوْطَأَ اللَّهُ بِهِمُ الْمُشْرِكِينَ فَهَرَّأَ وَذَلَّ ، فَأَخْبَا كُلُّ قَوْمٍ مَحَلَّتَهُمْ ، وَهَيَّئُوا فِيهَا<sup>(٧٢)</sup> بِنَاءً ،<sup>(٧٣)</sup> فَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى عَمْرِ<sup>(٧٤)</sup> ، فَأَمَضَاهُ لَهُمْ ، وَأَمَضَاهُ عُثْمَانُ مِنْ بَعْدِهِ إِلَى وِلَايَةِ<sup>(٧٥)</sup> أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ . قَالَ : وَقَدْ أَمَضَيْنَاهُ لَهُمْ . وَعَنِ الْأَخْوَصِ ابْنِ حَكِيمٍ ، أَنَّ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ فَتَحُوا حِمَصَ لَمْ يَدْخُلُوهَا ، وَعَسَكُوا<sup>(٧٦)</sup> عَلَى نَهْرِ الْأَرْتِدِ ، فَأَخْبِيُوهُ ، فَأَمَضَاهُ لَهُمْ عَمْرُ وَعُثْمَانُ ، وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ أَنَاسٌ تَعَدُّوا إِذْ ذَاكَ إِلَى جِمْرِ الْأَرْتِدِ ، الَّذِي عَلَى بَابِ الرُّسْتَنِ<sup>(٧٧)</sup> ، فَعَسَكُوا فِي مَرْجِهِ مُسْلَحَةً لِمَنْ خَلَفَهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، فَلَمَّا بَلَغَهُمْ مَا أَمَضَاهُ عَمْرُ لِلْمُعَسِكِينَ عَلَى نَهْرِ الْأَرْتِدِ ، سَأَلُوا أَنْ يُشْرِكُوهُمْ فِي تِلْكَ الْقَطَائِعِ ، وَكَتَبُوا إِلَى عَمْرِ فِيهِ ، فَكَتَبَ أَنْ يُعَوِّضُوا بِثَلْثَةِ مِنَ الْمُرُوجِ / الَّتِي كَانُوا عَسَكُوا فِيهَا عَلَى بَابِ الرُّسْتَنِ ، فَلَمْ تَزَلْ تِلْكَ الْقَطَائِعُ عَلَى

١٢٣/٣ ظ

(٦٩) فِي الْأَصْلِ : ع عِيد . وَلَعَلَّهُ سُلَيْمَانُ بْنُ عُبَيْة الدَّارَانِي . انظر : تهذيب التهذيب ٤ / ٢١٠ .

(٧٠) فِي الْأَصْلِ : ه الْأَرْض .

(٧١) سَقَطَ وَاوِ الْعَطْفُ مِنْ : الْأَصْلِ ، ب .

(٧٢) فِي أ ، م : ه بَهَا .

(٧٣-٧٢) فِي أ ، م : ه فَبَلَغَ ذَلِكَ عَمْر .

(٧٤) سَقَطَ مِنْ : أ ، م .

(٧٥) فِي أ ، م : ه بَلْ عَسَكُوا .

(٧٦) الرُّسْتَنِ : بَلَدَةٌ قَدِيمَةٌ كَانَتْ عَلَى نَهْرِ الْيَمَاسِ ، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ بِالْعَاصِي ، الَّذِي يَمُرُّ قَدَامَ حِمَاةَ ، وَالرُّسْتَنِ بَيْنَ

حِمَاةَ وَخَمَصَ .. مَعْجَمُ الْبِلَادَانِ ٢ / ٧٧٨ .

شاطئ الأريد ، وعلى باب حِمَص ، وعلى باب الرستن ، ماضيةً لأهلها ، لا خراج عليها ، تؤدى العشر .

**فصل :** وهذا الذى ذكرناه فى الأرض المغلة ، أما المساكين فلا بأس ببيعها وتبعا وشراؤها وسكنها . قال أبو عبيد<sup>(٧٧)</sup> : ما علمنا أحدا كره ذلك ، وقد اقتصمت الكوفة خططا فى زمن عمر ، رضى الله عنه بإذنه ، والبصرة ، وسكنهما أصحاب رسول الله ﷺ ، وكذلك الشام ومصر وغيرهما من البلدان ، فما غاب ذلك أخذ ولا أكره .

٤٤٣ - مسألة : قال : ( فَمَا كَانَ مِنَ الصَّلَاحِ ، فِيهِ الصَّدَقَةُ )

يعنى ما صولحوا عليه ، على أن ملكه لأهله ، ولنا عليهم خراج معلوم ، فهذا الخراج فى حكم الجزية ، متى أسلموا سقط عنهم . وإن انتقلت إلى مسلم لم يكن عليهم خراج . وفى مثله جاء عن العلاء بن الحضرمي ، قال : بعثنى رسول الله ﷺ إلى البحرين وإلى حجر ، فكنث آتى الحائط تكون بين الإخوة ، يسلم أخذهم ، فأخذ من المسلمين العشر ، ومن المشرك الخراج . رواه ابن ماجه<sup>(٧٨)</sup> . فهذا فى أحد هذين البلدين ؛ لأنهما فتحا صلحا ، وكذلك كل أرض أسلم أهلها عليها ، كأرض المدينة ، فهى ملك لهم ، ليس عليها خراج ولا شيء . أما الزكاة فهى واجبة على كل مسلم ، ولا خلاف فى وجوب العشر فى الخارج من هذه الأرض . قال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم ، على أن كل أرض أسلم أهلها عليها قبل قهرهم عليها ، أنها لهم ، وأن أحكامهم أحكام المسلمين ، وأن عليهم فيما زرعو فيها الزكاة .

(٧٧) فى : الأموال ٨٥ . وتصرف ابن قدامة فى عبارة أبى عبيد .

(١) فى : باب العشر والخراج ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٨٦ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، فى : المسند ٥ / ٥٢ .

٤٤٤ - مسألة ؛ قال : ( وَمَا كَانَ عَنْوَةً أَدَّى عَنْهَا الْحَرَجُ ، وَزَكَاةً مَا بَقِيَ  
إِذَا كَانَ خُمْسَةَ أَوْسُقٍ ، وَكَانَ لِمُسْلِمٍ )

يعنى ما فُتِحَ عَنْوَةً وَوُقِفَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، وَضُرِبَ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> حَرَجٌ مَغْلُومٌ ، فَإِنَّهُ  
يُودَى الْحَرَجُ مِنْ غَلَّتِهِ ، وَيَنْتَظَرُ فِي بَاقِيهَا ، فَإِنْ كَانَ نَصَابًا فِيهِ الزَّكَاةُ إِذَا كَانَ  
لِمُسْلِمٍ ، وَإِنْ لَمْ يَلْتَمِصْ نَصَابًا / ، <sup>(٢)</sup> (أَوْ بَلَغَ نَصَابًا) وَلَمْ يَكُنْ لِمُسْلِمٍ ، فَلَا زَكَاةَ فِيهِ ، <sup>و ١٢٤/٣</sup>  
فَإِنَّ الزَّكَاةَ لَا تَجِبُ عَلَى غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ . وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي كُلِّ أَرْضٍ حَرَجِيَّةٍ .  
وهذا قولُ عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ ، والزُّهْرِيِّ ، ويحيى الأَنْصَارِيِّ ، وَرَبِيعَةَ  
وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَمُغِيرَةَ ، وَالثَّيْبِيِّ ، وَالْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ ، وَابْنِ أَبِي  
لَيْلَى ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَبِي عُبَيْدٍ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ :  
لَا عُشْرٌ فِي الْأَرْضِ الْحَرَجِيَّةِ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَا يَجْتَمِعُ الْعُشْرُ وَالْحَرَجُ فِي  
أَرْضٍ مُسْلِمٍ » <sup>(٣)</sup> . وَلِأَنَّهَا حَقَانِ سَبَابِمَا مُتَنَافِيَانِ ، فَلَا يَجْتَمِعَانِ ، كَزَكَاةِ السُّومِ  
وَالْتَّجَارَةِ ، وَالْعُشْرِ ، وَزَكَاةِ الْقِيَمَةِ . وَبَيَّانُ تَنَافِيهِمَا أَنَّ الْحَرَجَ وَجَبَ عُقُوبَةً ؛ لِأَنَّهُ  
جَزِيَّةُ الْأَرْضِ ، وَالزَّكَاةُ وَجَبَتْ طَهْرَةً وَشُكْرًا . وَلَنَا : قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَمِمَّا  
أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ <sup>(٤)</sup> وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « فِيمَا سَقَتْ السَّمَاءُ  
الْعُشْرَ » <sup>(٥)</sup> . وَغَيْرُهُ مِنْ عُمُومَاتِ الْأَخْبَارِ . قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ : يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى :  
﴿ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ . ثُمَّ قَالَ : تَنَزَّكَ الْقُرْآنُ لِقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ !  
وَلِأَنَّهَا حَقَانِ يَجِبَانِ لِمُسْتَحَقِّينَ بِجَوْزٍ وَجُوبٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى الْمُسْلِمِ ،  
فَجَازَاجْتِمَاعُهُمَا كَالْكَفَّارَةِ وَالْقِيَمَةِ فِي الصَّيْدِ الْحَرَمِيِّ الْمَمْلُوكِ ، وَحَدِيثُهُمْ بِرُؤْيِهِ  
يُحْيِي بَنُ عَنَسَةَ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ ، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ، ثُمَّ نَحْمِلُهُ عَلَى الْحَرَجِ الَّذِي هُوَ

(١) في ١ ، ب ، م ؛ عليه .

(٢-٢) لم يرد في : الأصل .

(٣) ذكر الزيلعي في نصب الرأية ٣ / ٤٤٢ أن ابن عدى رواه ، وهو في الكامل ٧ / ٢٧١٠ .

(٤) سورة البقرة ٢٦٧ .

(٥) تقدم تخريجها في صفحة ١٤١ .

جَزِيَّةٌ . وَقَوْلُ الْخَرَقِيِّ : « وَكَانَ لِمُسْلِمٍ » يَعْنِي أَنَّ الزَّكَاةَ لَا تَجِبُ عَلَى صَاحِبِ الْأَرْضِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُسْلِمًا ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ فِي أَرْضِهِ سِوَى الْخَرَاجِ . قَالَ أَحْمَدُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ : لَيْسَ فِي أَرْضِ أَهْلِ الذِّمَّةِ صَدَقَةٌ ، إِنَّمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ صَدَقَةٌ تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ﴾ <sup>(١)</sup> . فَأَيُّ طَهْرَةٍ لِلْمُشْرِكِينَ ! وَقَوْلُهُمْ : إِنْ سَبَّيْهُمَا يَتَنَافَيَانِ . غَيْرُ صَحِيحٍ ؛ فَإِنَّ الْخَرَاجَ أَجْرَةُ الْأَرْضِ ، وَالْعُشْرُ زَكَاةُ الزَّرْعِ ، وَلَا يَتَنَافَيَانِ ، كَمَا لَوْ اسْتَأْجَرَ أَرْضًا فَرَزَعَهَا ، وَلَوْ كَانَ الْخَرَاجُ عُقُوبَةً لَمَا وَجِبَ عَلَى مُسْلِمٍ ، كَالْجَزِيَّةِ .

**فصل :** فَإِنْ كَانَ فِي غَلَّةِ الْأَرْضِ مَا لَا عُشْرَ فِيهِ ، كَالثَّمَارِ الَّتِي لَا زَكَاةَ فِيهَا ، وَالْخَضِرَاوَاتِ ، وَفِيهَا زَرْعٌ فِيهِ الزَّكَاةُ ، جُعِلَ مَا لَا زَكَاةَ فِيهِ فِي مُقَابَلَةِ الْخَرَاجِ ، وَزُكِّيَ مَا فِيهِ الزَّكَاةُ ، إِذَا كَانَ مَا لَا زَكَاةَ فِيهِ وَافِيًا بِالْخَرَاجِ . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا غَلَّةٌ <sup>(٢)</sup> ١٢٤/٣ ط إِلَّا مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ ، أَدَّى الْخَرَاجَ مِنْ غَلَّتِهَا / ، وَزُكِّيَ مَا بَقِيَ . وَهَذَا قَوْلُ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ <sup>(٣)</sup> . رَوَى أَبُو عُبَيْدٍ <sup>(٤)</sup> ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي عُبَلَةَ ، قَالَ : كَتَبَ عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَوْفٍ عَامِلِهِ عَلَى فَلَسْطِينِ ، فِي مَنْ كَانَتْ فِي يَدِهِ أَرْضٌ بِجَزْيَتِهَا <sup>(٥)</sup> مِنْ الْمُسْلِمِينَ ، أَنْ يَقْبِضَ مِنْهَا جَزْيَتَهَا ، ثُمَّ يَأْخُذَ مِنْهَا زَكَاةَ مَا بَقِيَ بَعْدَ الْجَزْيَةِ . قَالَ ابْنُ أَبِي عُبَلَةَ : أَنَا ابْتَلَيْتُ بِذَلِكَ ، وَمِنِّي <sup>(٦)</sup> أَخِذَ . وَذَلِكَ <sup>(٧)</sup> لِأَنَّ الْخَرَاجَ مِنْ مُوْتَنَةِ الْأَرْضِ ، فَيَمْتَنِعُ وَجُوبُ الزَّكَاةِ فِي قَدْرِهِ ، كَمَا قَالَ أَحْمَدُ : مَنْ اسْتَدَانَ مَا أَنْفَقَ عَلَى زَرْعِهِ ، وَاسْتَدَانَ مَا أَنْفَقَ عَلَى أَهْلِهِ ، يَحْتَسِبُ <sup>(٨)</sup> مَا أَنْفَقَ عَلَى

(٦) سورة التوبة ١٠٣ .

(٧) في ١ ، ب ، م : « عليه » تحريف .

(٨) بعد هذا في ١ ، م زيادة : « إذا كان ما لا زكاة فيه وافيًا بخراج ، وإن لم يكن فما غلة إلا ما تجب فيه الزكاة أدى

الخراج من غلته » . وهو تكرار لما سبق .

(٩) في الأموال ٨٨ .

(١٠) في النسخ : « يحرثها » . والمثبت في الأموال ، وفيه ما يعضده في صفحة ٨٩ .

(١١-١٢) في ١ ، ب ، م : « أخذوا ذلك » . والمثبت في : الأصل ، والأموال .

(١٢) في ١ ، م : « احسب » .

زَرْعِهِ دُونَ مَا اتَّفَقَ عَلَى أَهْلِهِ . <sup>(١٣)</sup> فَاحْتَسِبَ مِمَّا اتَّفَقَ عَلَى زَرْعِهِ <sup>(١٤)</sup> ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مُؤْتِيَةِ الزَّرْعِ . وَهَذَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ . وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ : يَحْتَسِبُ بِالذَّيْنَيْنِ جَمِيعًا ، ثُمَّ يُخْرِجُ مِمَّا بَعْدَهُمَا . وَقَدْ <sup>(١٥)</sup> حُكِيَ عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّ الذَّيْنَ كُلَّهُ يَنْتَعِ الزَّكَاةَ فِي الْأَمْوَالِ الظَّاهِرَةِ . فَعَلَى هَذِهِ الرُّوَايَةِ يَحْتَسِبُ كُلُّ ذَيْنٍ عَلَيْهِ ، ثُمَّ يُخْرِجُ الْعُشْرَ مِمَّا بَقِيَ إِنْ بَلَغَ نِصَابًا ، وَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ نِصَابًا فَلَا عُشْرَ فِيهِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذَا <sup>(١٦)</sup> الْوَاجِبَ زَكَاةٌ ، فَمَنْعَ الذَّيْنِ وَجُوبَهَا ، كَزَكَاةِ الْأَمْوَالِ الْبَاطِنَةِ ، وَلِأَنَّهُ ذَيْنَ ، فَمَنْعَ وَجُوبِ الْعُشْرِ ، كَالْخَرَاجِ ، وَمَا اتَّفَقَهُ عَلَى زَرْعِهِ . وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا عَلَى الرُّوَايَةِ الْأُولَى ، أَنَّ مَا كَانَ مِنْ مُؤْتِيَةِ الزَّرْعِ ، فَالْحَاصِلُ فِي مُقَابَلَتِهِ يَجِبُ صَرْفُهُ إِلَى غَيْرِهِ ، فَكَأَنَّهُ لَمْ يَحْصُلْ .

**فصل :** وَمِنْ اسْتِجَارِ أَرْضًا فَزَرَعَهَا ، فَالْعُشْرُ عَلَيْهِ دُونَ مَالِكِ الْأَرْضِ . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَشُرَيْكٌ ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : هُوَ عَلَى مَالِكِ الْأَرْضِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مُؤْتِيَتِهَا ، فَأَشْبَهَ الْخَرَاجَ . وَلَنَا ، أَنَّهُ وَاجِبٌ فِي الزَّرْعِ ، فَكَانَ عَلَى مَالِكِهِ ، كَزَكَاةِ الْقِيَمَةِ فِيمَا إِذَا أَعَدَّهُ لِلتَّجَارَةِ ، وَكَمُشْرِ زَرْعِهِ فِي مِلْكِهِ ، وَلَا يَصِحُّ قَوْلُهُمْ : إِنَّهُ مِنْ مُؤْتِيَةِ الْأَرْضِ . لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مِنْ مُؤْتِيَتِهَا لَوَجِبَ فِيهَا وَإِنْ لَمْ تُزْرَعْ ، كَالْخَرَاجِ ، وَلَوَجِبَ عَلَى الذَّمِّ كَالْخَرَاجِ ، وَلَتَقَدَّرَ بِقَدْرِ الْأَرْضِ لَا بِقَدْرِ الزَّرْعِ ، وَلَوَجِبَ صَرْفُهُ إِلَى مَصَارِفِ الْفَيْءِ دُونَ مَصْرِفِ الزَّكَاةِ . وَلَوْ اسْتَعَارَ أَرْضًا فَزَرَعَهَا ، فَالزَّكَاةُ عَلَى صَاحِبِ الزَّرْعِ ؛ لِأَنَّهُ مَالِكُهُ . وَإِنْ غَصَبَهَا فَزَرَعَهَا وَأَخَذَ الزَّرْعَ ، فَالْعُشْرُ عَلَيْهِ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ عَلَى مِلْكِهِ . وَإِنْ أَخَذَهُ / مَالِكُهَا قَبْلَ اسْتِدَادِ حَبِّهِ ، فَالْعُشْرُ عَلَيْهِ . وَإِنْ أَخَذَهُ بَعْدَ <sup>١٢٥/٣</sup> ذَلِكَ ، اخْتَمَلَ أَنْ يَجِبَ عَلَيْهِ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ أَخْذَهُ إِثَاءً اسْتَدَّ إِلَى أَوَّلِ زَرْعِهِ ، فَكَأَنَّهُ

(١٣) - سقط من : ١ ، م .

(١٤) سقطت وقد : من : ١ ، م .

(١٥) سقط من : ١ ، م .

أَخَذَهُ مِنْ تِلْكَ الْحَالِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ زَكَاتُهُ عَلَى الْغَاصِبِ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مِنْكُمْ لَهُ جَيْنٌ وَجُوبٌ عَشْرِهِ ، وَهُوَ حِينَ اسْتِئْذَانِ حَبِيٍّ . وَإِنْ زَارَعَ رَجُلًا مَزَارَعَةً فَامِذَّةً ، فَالْعُشْرُ عَلَى مَنْ يَجِبُ الزَّرْعُ لَهُ . وَإِنْ كَانَتْ صَحِيحَةً ، فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَشْرٌ حِصَّتِهِ . وَإِنْ بَلَغَتْ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ ، أَوْ كَانَ لَهُ مِنَ الزَّرْعِ مَا يَبْلُغُ بِضَمِّهِ إِلَيْهَا خَمْسَةُ أَوْسُقٍ ، وَإِلَّا فَلَا عَشْرَ عَلَيْهِ . وَإِنْ بَلَغَتْ حِصَّتُهُ أَحَدَهُمَا دُونَ صَاحِبِهِ النَّصَابِ <sup>(١٦)</sup> ، فَعَلَى مَنْ بَلَغَتْ حِصَّتُهُ النَّصَابَ عَشْرُهَا ، وَلَا شَيْءَ عَلَى الْآخَرِ ؛ لِأَنَّ الْخُلْطَةَ لَا تُؤَثِّرُ فِي غَيْرِ السَّائِمَةِ ، فِي الصَّحِيحِ . وَيُقَالُ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهَا تُؤَثِّرُ ، فَيَلْزَمُهَا الْعُشْرُ إِذَا بَلَغَ الزَّرْعُ جَمِيعُهُ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ ، وَيُخْرِجُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَشْرَ نَصِيبِهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مِمَّنْ لَا عَشْرَ عَلَيْهِ ، كَالْمُكَاتِبِ وَالذَّمِّيِّ ؛ فَلَا يَلْزَمُ شَرِيكَهُ عَشْرٌ <sup>(١٧)</sup> إِلَّا أَنْ تَبْلُغَ حِصَّتُهُ نَصَابًا ، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي الْمَسَاقَاةِ .

**فصل : وَيُكْرَهُ لِلْمُسْلِمِ بَيْعُ أَرْضِهِ مِنْ ذِمِّيٍّ وَإِجَارَتُهَا مِنْهُ ؛ لِإِفْضَائِهِ إِلَى إِسْقَاطِ عَشْرِ الْخَارِجِ مِنْهَا .** قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ الْمُسْلِمِ يُؤَاجِرُ <sup>(١٨)</sup> أَرْضَ الْخَرَاجِ مِنَ الذَّمِّيِّ ؟ قَالَ : لَا يُؤَاجِرُ <sup>(١٩)</sup> مِنَ الذَّمِّيِّ ، إِلَّا مَا عَلَيْهِ الْجِزْيَةُ ، وَهَذَا ضَرَرٌ . وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : لِأَنَّهُمْ لَا يُؤَدُّونَ الزَّكَاةَ . فَإِنْ آجَرَهَا مِنْهُ ذِمِّيٌّ ، أَوْ بَاعَ أَرْضَهُ الَّتِي لَا خَرَاجَ عَلَيْهَا ذِمِّيًّا ، صَحَّ الْبَيْعُ وَالْإِجَارَةُ . وَهَذَا مَذْهَبُ الثَّوْرِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَشَرِيكٍ ، وَأَبِي عُبَيْدٍ ، وَلَيْسَ عَلَيْهِمْ فِيهَا عَشْرٌ وَلَا خَرَاجٌ . قَالَ حَزْبٌ : سَأَلْتُ أَحْمَدَ عَنِ الذَّمِّيِّ يَشْتَرِي أَرْضَ الْعُشْرِ ؟ قَالَ : لَا أَعْلَمُ عَلَيْهِ شَيْئًا ، إِلَّا الصَّدَقَةَ كَهَيْئَةِ مَالِ الرَّجُلِ ، وَهَذَا الْمُشْتَرِي <sup>(٢٠)</sup> لَيْسَ عَلَيْهِ . وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ يَقُولُونَ فِي هَذَا قَوْلًا حَسَنًا ، يَقُولُونَ : لَا تَتْرُكُ الذَّمِّيُّ يَشْتَرِي أَرْضَ الْعُشْرِ .

(١٦) لم يرد في : الأصل .

(١٧) في م : عَشْرًا .

(١٨) في أ ، ب ، م : يُوْجِرُ .

(١٩) في الأصل : لِلْمُشْرِكِ .

وأَهْلُ الْبَصْرَةِ يَقُولُونَ قَوْلًا عَجَبِيًّا<sup>(٢٠)</sup> . يَقُولُونَ : يُضَاعَفُ عَلَيْهِمْ . وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَحْمَدَ : أَنَّهُمْ يُنْتَعَمُونَ مِنْ شِرَائِهَا . اخْتَارَهَا الْخَلَّالُ وَصَاحِبُهُ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَصَاحِبِهِ . فَإِنْ اشْتَرَوْهَا ضَوِّعَ عَلَيْهِمُ الْعُشْرُ ، وَأُخِذَ مِنْهُمْ الْخُمْسُ ؛ لِأَنَّ فِي إِسْفَاطِ / الْعُشْرِ مِنْ غَلَّةِ هَذِهِ الْأَرْضِ إِضْرَارًا بِالْفُقَرَاءِ ، وَتَقْلِيلًا لِحَقِّهِمْ ، فَإِذَا تَعَرَّضُوا لِذَلِكَ ضَوِّعَ عَلَيْهِمُ الْعُشْرُ ، كَمَا لَوْ اتَّجَرُوا بِأَمْوَالِهِمْ إِلَى غَيْرِ بَلَدِهِمْ ، ضَوِّعَتْ عَلَيْهِمُ الزَّكَاةُ ، فَأُخِذَ مِنْهُمْ نِصْفُ الْعُشْرِ . وَهَذَا قَوْلُ أَهْلِ الْبَصْرَةِ ، وَأَبُو يَوْسُفَ . وَيُرْوَى ذَلِكَ عَنْ الْحَسَنِ ، وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ الْعَنْبَرِيِّ . وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ : الْعُشْرُ بِحَالِهِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : تَصِيرُ أَرْضُ خَرَجٍ . وَلَنَا ، أَنَّ هَذِهِ أَرْضٌ لَا خَرَجَ عَلَيْهَا ، فَلَا يَلْزَمُ فِيهَا الْخَرَجُ بِبَيْعِهَا ، كَمَا لَوْ بَاعَهَا مُسْلِمًا ، وَلَئِنْهَا مَالٌ مُسْلِمٍ يَجِبُ الْحَقُّ فِيهِ لِلْفُقَرَاءِ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يُنْتَعَمَ مِنْ بَيْعِهِ لِلذَّمِيِّ كَالسَّائِمَةِ ، وَإِذَا مَلَكَهَا الذَّمِيُّ فَلَا عُشْرَ عَلَيْهِ فِيمَا يَخْرُجُ مِنْهَا ؛ لِأَنَّهَا زَكَاةٌ ، فَلَا تَجِبُ عَلَى الذَّمِيِّ ، كَزَكَاةِ السَّائِمَةِ ، وَمَا ذَكَرُوهُ<sup>(٢١)</sup> يَبْطُلُ بِالسَّائِمَةِ ؛ فَإِنَّ الذَّمِّ يَصِحُّ أَنْ يَشْتَرِيَهَا ، وَيُسْقَطُ الزَّكَاةُ مِنْهَا ، وَمَا ذَكَرُوهُ مِنْ تَضْعِيفِ الْعُشْرِ ، تَحْكَمُ لَا نَصَّ فِيهِ ، وَلَا قِيَاسَ .

٤٤٥ - مسألة ؛ قال : ( وَتُضَمُّ الْحِنْطَةُ إِلَى الشَّعِيرِ ، وَتُرَكَّى إِذَا كَانَتْ خُمْسَةَ أَوْسُقٍ ؛ وَكَذَلِكَ الْقَطْنِيَّاتُ ، وَكَذَلِكَ الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ )

وعن أبي عبيد الله ، رِوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّهَا لَا تُضَمُّ ، وَتُخْرَجُ مِنْ كُلِّ صِنْفٍ<sup>(٢٢)</sup> عَلَى اثْنَيْ عَشَرَ<sup>(٢٣)</sup> إِذَا<sup>(٢٤)</sup> كَانَ مُنْتَصِبًا لِلزَّكَاةِ . الْقَطْنِيَّاتُ ، بِكَسْرِ الْقَافِ<sup>(٢٥)</sup> : جَمْعُ

(٢٠) فِي الْأَصْلِ : عَجَبًا .

(٢١) فِي ١ ، ب ، م : ذَكَرَهُ .

(٢٢) ١ - ١) سَقَطَ مِنْ ١ ، ب ، م .

(٢٣) فِي ١ ، ب ، م : إِذَا .

(٢٤) وَتُضَمُّ الْقَافُ أَيْضًا .

قَطِئَةٌ ؛ وَيُجْمَعُ أَيْضًا قَطَائِي . قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ<sup>(٤)</sup> : هِيَ صِنُوفُ الْحُبُوبِ ، مِنْ الْعَدَسِ ، وَالْحَمْصِ ، وَالْأَرْزِ ، وَالْجُلْبَانِ ، وَالْجُلْجُلَانِ<sup>(٥)</sup> - يَعْنِي السَّمْسِمَ - وَزَادَ غَيْرُهُ : الدُّخْنَ ، وَاللُّوْيَا ، وَالْقَوْلَ ، وَالْمَاشَ . وَسُمِّيَتْ قَطِئَةً ، فِعْلِيَّةً ، مِنْ قَطَنَ يَفْطِنُ فِي الْبَيْتِ ، أَيْ يَمَكُثُ فِيهِ . وَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ ، فِي غَيْرِ الْحُبُوبِ وَالْأَثْمَانِ<sup>(٦)</sup> ، أَنَّهُ لَا يُضَمُّ جِنْسٌ إِلَى جِنْسٍ آخَرَ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ . فَلَمَّا شِئَتْ ثَلَاثَةُ أَجْنَاسٍ : الْإِبِلُ ، وَالْبَقَرُ ، وَالْعَنَمُ ، لَا يُضَمُّ جِنْسٌ مِنْهَا إِلَى آخَرَ . وَالثَّمَارُ لَا يُضَمُّ جِنْسٌ إِلَى غَيْرِهِ ، فَلَا يُضَمُّ الثَّمَرُ إِلَى الرَّيْبِ ، وَلَا إِلَى اللَّوْزِ ، وَالْفُسْتِقِ ، وَلَا يُضَمُّ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ إِلَى غَيْرِهِ ، وَلَا تُضَمُّ الْأَثْمَانُ<sup>(٧)</sup> إِلَى شَيْءٍ مِنَ السَّائِمَةِ ، وَلَا مِنْ الْحُبُوبِ وَالثَّمَارِ . وَلَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ ، فِي أَنَّ أَنْوَاعَ الْأَجْنَاسِ يُضَمُّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ فِي إِكْمَالِ النَّصَابِ . وَلَا<sup>(٨)</sup> تَعْلَمُ بَيْنَهُمْ / أَيْضًا خِلَافًا<sup>(٩)</sup> فِي أَنَّ الْعُرُوضَ تُضَمُّ إِلَى الْأَثْمَانِ ، وَتُضَمُّ الْأَثْمَانُ إِلَيْهَا ، إِلَّا أَنَّ الشَّافِعِيَّ لَا يُضَمُّهَا إِلَّا<sup>(١٠)</sup> إِلَى جِنْسٍ مَا اشْتَرَيْتَ بِهِ ، لِأَنَّ نِصَابَهَا مُعْتَبَرٌ بِهِ . وَاخْتَلَفُوا فِي ضَمِّ الْحُبُوبِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ ، وَفِي ضَمِّ أَحَدِ الثَّقَدَيْنِ إِلَى الْآخَرِ ، فَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ فِي الْحُبُوبِ ثَلَاثَ رَوَايَاتٍ ؛ إِحْدَاهُنَّ ، لَا يُضَمُّ جِنْسٌ مِنْهَا إِلَى غَيْرِهِ ، وَيُعْتَبَرُ النَّصَابُ فِي كُلِّ جِنْسٍ مِنْهَا مُنْفَرِدًا . هَذَا قَوْلُ عَطَاءٍ ، وَمَكْحُولٍ ، وَابْنِ أَبِي لَيْلَى ، وَالْأَوْزَاعِيِّ وَالثَّوْرِيِّ ، وَالْحَسَنِ ابْنِ صَالِحٍ ، وَشَرِيكَ ، وَالشَّافِعِيَّ ، وَأَبِي عُبَيْدٍ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ؛ لِأَنَّهَا أَجْنَاسٌ ، فَاعْتَبِرَ النَّصَابُ فِي كُلِّ جِنْسٍ مِنْهَا مُنْفَرِدًا ، كَالثَّمَارِ<sup>(١١)</sup>

(٤) فِي : الْأَمْوَالِ ٤٧١ ، ٤٧٢ .

(٥) فِي الْأَمْوَالِ : « أَوْ الْجُلْجُلَانِ » .

(٦) فِي ١ ، م : « وَالتَّارِ » . وَفِي ب : « الْأَثْمَارِ » .

(٧) فِي ١ ، ب ، م : « الْأَثْمَارِ » .

(٨-٨) فِي ١ ، م : « خِلَافَ بَيْنَهُمْ أَيْضًا » .

(٩) لَمْ يَرِدْ فِي : الْأَصْلِ .

(١٠) فِي ١ ، م نَهَادَةً : « أَيْضًا » .



والمَوَاشِي . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، أَنَّ الْحُبُوبَ كُلَّهَا تُضَمُّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ فِي إِكْمَالِ<sup>(١١)</sup> النَّصَابِ . اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ . وَهَذَا قَوْلُ عِكْرِمَةَ ، وَحَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ طَاوُسٍ . وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ<sup>(١٢)</sup> : لَا نَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الْمَاضِينَ جَمَعَ بَيْنَهُمَا إِلَّا عِكْرِمَةَ . وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا زَكَاةَ فِي حَبٍّ وَلَا تَمْرِ حَتَّى يَبْلُغَ خَمْسَةَ أُوسُقٍ »<sup>(١٣)</sup> . وَمَقْهُومُهُ وَجُوبُ الزَّكَاةِ فِيهِ إِذَا بَلَغَ خَمْسَةَ أُوسُقٍ . وَلِأَنَّهَا تَتَّفِقُ فِي النَّصَابِ وَقَدَّرِ الْمُحَرِّجُ ، وَالْمَنْبِتِ وَالْحَصَادِ<sup>(١٤)</sup> ، فَوَجَبَ ضَمُّ بَعْضِهَا إِلَى بَعْضٍ ، كَأَنْوَاعِ الْجِنْسِيِّ . وَهَذَا الدَّلِيلُ مُنْتَقِضٌ بِالْثَمَارِ . وَالثَّالِثَةُ ، أَنَّ الْجِنْتَ تُضَمُّ إِلَى الشَّعِيرِ ، وَتُضَمُّ الْقِطْعَانَتَانِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ . نَقَلَهَا أَبُو الْحَارِثِ ، عَنْ أَحْمَدَ ، وَحَكَاهَا الْخِرَقِيُّ . قَالَ الْقَاضِي : وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ . وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ ، وَاللُّبَيْثِ ، إِلَّا أَنَّهُ زَادَ ، فَقَالَ : السَّلْتُ ، وَالذَّرَةُ ، وَالذُّخْنُ ، وَالْأَرْزُ ، وَالْقَمْحُ ، وَالشَّعِيرُ ، صِنْفٌ وَاحِدٌ . وَلَعَلَّهُ يَحْتَجُّ بِأَنَّ هَذَا كُلَّهُ مُفْتَاتٌ ، فَيُضَمُّ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ ، كَأَنْوَاعِ الْجِنْتَ . وَقَالَ الْحَلَسَنُ ، وَالزُّهْرِيُّ : تُضَمُّ الْجِنْتَ إِلَى الشَّعِيرِ ؛ لِأَنَّهَا تَتَّفِقُ فِي الْأَقْيَاتِ وَالْمَنْبِتِ وَالْحَصَادِ وَالْمَنَافِعِ ، فَوَجَبَ ضَمُّهَا ، كَمَا يُضَمُّ الْعَلَسُ إِلَى الْجِنْتَ ، وَأَنْوَاعِ الْجِنْسِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ . وَالرَّوَايَةُ الْأُولَى أَوْلَى ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ؛ لِأَنَّهَا أَجْنَسٌ يَجُوزُ التَّفَاضُلُ فِيهَا ، فَلَمْ يُضَمَّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ كَالثَّمَارِ . وَلَا يَصِحُّ الْقِيَاسُ عَلَى الْعَلَسِ مَعَ الْجِنْتَ ؛ لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنْهَا ، وَلَا عَلَى أَنْوَاعِ الْجِنْسِ ؛ لِأَنَّ<sup>(١٥)</sup> أَنْوَاعَ الْجِنْسِ<sup>(١٥)</sup> كُلَّهَا جِنْسٌ وَاحِدٌ يَحْرُمُ / التَّفَاضُلُ فِيهَا ، وَبَيَّنَّ ١٢٦/٣ ط حُكْمَ الْجِنْسِ فِي جَمِيعِهَا ، بِخِلَافِ الْأَجْنَسِ . وَإِذَا انْقَطَعَ الْقِيَاسُ ، لَمْ يَجُزْ إِبْجَابُ الزَّكَاةِ بِالتَّحَكُّمِ ، وَلَا بِوَصْفٍ غَيْرِ مُعْتَبَرٍ ، ثُمَّ هُوَ بَاطِلٌ بِالثَّمَارِ<sup>(١٦)</sup> ، فَإِنَّهَا

(١١) فِي ١ ، م : « تَكْمِيلٌ » .

(١٢) فِي الْأُمُورِ ٤٧٣ .

(١٣) تَقْدِمُ نَحْوِيهِ فِي صَفْحَةِ ١٥٧ .

(١٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، ب .

(١٥-١٥) فِي ١ ، م : « الْأَنْوَاعُ » .

(١٦) فِي الْأَصْلِ : « السَّر » .

تَتَّفَقُ فيما ذَكَرُوهُ ، ولا يُضَمُّ بَعْضُها إلى بَعْضٍ ، ولأنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْوُجُوبِ ، فما لم يَرِدْ بالإِيجابِ نَصٌّ أو إجماعٌ أو مَعْنَاهُما ، لا يَثْبُتُ الإِيجابُ<sup>(١٧)</sup> ، واللهُ أَعْلَمُ . ولا خِلافٌ<sup>(١٨)</sup> فيما نَعْلَمُهُ<sup>(١٩)</sup> في ضَمِّ الْجِنْطَةِ إلى الْعَلْسِ ؛ لأنَّهُ نَوْعٌ منها . وعلى قِيَاسِهِ السَّلْتُ يُضَمُّ إلى الشَّعِيرِ ؛ لأنَّهُ منه .

**فصل :** ولا تُفَرِّعُ على الرَّوَاتِبَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ ؛ لِوُضُوحِهِما . فَأَمَّا الثَّالِثَةُ ، وهى ضَمُّ الْجِنْطَةِ إلى الشَّعِيرِ ، وَالْقَطْنِيَّاتِ بَعْضُها إلى بَعْضٍ ، فَإِنَّ الدَّرَةَ تُضَمُّ إلى الدُّخَنِ ، لِتَقَارُبِهِما في الْمَقْصِدِ ، فَإِنَّهُمَا يَتَّخِذَانِ خَبْرًا وَأَدَمًا ، وقد ذَكَرْنَا مِنْ جُمْلَةِ الْقَطْنِيَّاتِ أَيْضًا ، فَيُضَمَّانِ إليها . وَأَمَّا الْبُزُورُ فلا تُضَمُّ إلى الْقَطْنِيَّاتِ ، وَلَكِنَّ الْأَبَانِيرَ يُضَمُّ بَعْضُها إلى بَعْضٍ ؛ لِتَقَارُبِهِما في الْمَقْصِدِ ، فَأَشْبَهَتْ الْقَطْنِيَّاتِ . وَحُبُوبُ الْبُقُولِ لا تُضَمُّ إلى الْقَطْنِيَّاتِ ، ولا إلى الْبُزُورِ ، فما تَقَارَبَ منها ضَمُّ بَعْضُهُ إلى بَعْضٍ ، وما لا فلا ، وما شَكَكْنَا فيه لا يُضَمُّ ؛ لأنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْوُجُوبِ ، فلا يَجِبُ بِالشَّكِّ ، واللهُ أَعْلَمُ .

**فصل :** وَذَكَرَ الْخَرَقِيُّ في ضَمِّ الذَّهَبِ إلى الْفِضَّةِ رِوَايَتَيْنِ . وقد ذَكَرْنَاهُما فيما مَضَى ، واختارَ أَبُو بَكْرٍ ، أَنَّهُ لا يُضَمُّ أَحَدُهُما إلى الْآخَرِ ، مع اخْتِيَارِهِ الضَّمِّ في الْحُبُوبِ ؛ لِاخْتِلَافِ نِصَابِهِما ، واتَّفَاقِ نِصَابِ الْحُبُوبِ .

**فصل :** ومتى قُلْنَا بِالضَّمِّ ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ تُؤْخَذُ مِنْ كُلِّ جِنْسٍ على قَدَرٍ ما يَخْصُهُ ، ولا يُؤْخَذُ مِنْ جِنْسٍ عن غَيْرِهِ ، فَإِنَّا إِذَا قُلْنَا في أَنْوَاعِ الْجِنْسِ : يُؤْخَذُ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ ما يَخْصُهُ . فَأَوَّلَى أَنْ يُعْتَدَ<sup>(٢٠)</sup> ذَلِكَ في الْأَجْنَاسِ الْمُخْتَلِفَةِ ، مع تَفَاوُتِ مَقاصِدِها ، إِلَّا الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ ، فَإِنَّ في إِخْرَاجِ أَحَدِهِما عن الْآخَرِ رِوَايَتَيْنِ .

(١٧) في ١ ، م : ؛ إيجابه .

(١٨-١٩) لم يرد في : الأصل .

(١٩) في : الأصل : ؛ نعتقد .

**فصل :** وَيُضَمُّ زَرْعُ الْعَامِ الْوَاحِدِ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ ، سَوَاءً اتَّفَقَ وَقْتُ زَرْعِهِ وَإِدْرَاكِه ، أَوْ اخْتَلَفَ . وَلَوْ كَانَ مِنْهُ صَيِّئِي وَرَبِيئِي ، <sup>(٢٠)</sup> اُضْمُ الصَّيِّئِي إِلَى الرَّبِيئِي <sup>(٢١)</sup> . وَلَوْ حَصِدَتِ الذَّرَّةُ وَالذُّخْنُ ، ثُمَّ تَبَتْ أَصُولُهُمَا / <sup>١٢٧/٣</sup> لَاضْمُ <sup>(٢٢)</sup> أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ ؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ زَرْعُ عَامٍ وَاحِدٍ ، فَضَمُّ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ ، كَمَا لَوْ تَقَارَبَ زَرْعُهُ وَإِدْرَاكُهُ .

**فصل :** وَيُضَمُّ ثَمَرَةُ الْعَامِ الْوَاحِدِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ ، سَوَاءً اتَّفَقَ وَقْتُ إِطْلَاعِهَا وَإِدْرَاكِهَا ، أَوْ اخْتَلَفَ ، فَيُقَدَّمُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ فِي ذَلِكَ . وَلَوْ أَنَّ الثَّمَرَةَ جُدَّتْ ثُمَّ أُطْلِعَتِ الْآخَرَى وَجُدَّتْ ، ضُمَّتْ إِحْدَاهُمَا إِلَى الْآخَرَى . فَإِنْ كَانَ لَهُ تَحْلٌ يَحْمِلُ فِي السَّنَةِ حَمَلَيْنِ ، ضُمَّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ . وَقَالَ الْقَاضِي : لَا يُضَمُّ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ حَمْلٌ يَنْفَصِلُ عَنِ الْأَوَّلِ ، فَكَانَ حُكْمُهُ حُكْمَ حَمَلٍ عَامٍ آخَرَ . وَإِنْ كَانَ لَهُ تَحْلٌ يَحْمِلُ مَرَّةً ، وَتَحْلٌ يَحْمِلُ مَرَّتَيْنِ <sup>(٢٣)</sup> ، ضَمَمْنَا الْحَمْلَ الْأَوَّلَ إِلَى الْحَمْلِ الْمُتَفَرِّدِ ، وَلَمْ يَجِبْ فِي الثَّانِي شَيْءٌ ، إِلَّا أَنْ يَتْلُعَ بِمُفْرَدِهِ نَصَابًا . وَالصَّحِيحُ أَنْ أَحَدَ الْحَمَلَيْنِ يُضَمُّ إِلَى الْآخَرِ . ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ ، وَابْنُ عَقِيلٍ ؛ لِأَنَّهُمَا ثَمَرَةُ عَامٍ وَاحِدٍ ، فَيُضَمُّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ ، كَزَرْعِ الْعَامِ الْوَاحِدِ ، وَكَالذَّرَّةِ الَّتِي تُنْبِتُ مَرَّتَيْنِ ، وَلِأَنَّ الْحَمْلَ الثَّانِي يُضَمُّ إِلَى الْحَمْلِ الْمُتَفَرِّدِ لَوْ لَمْ يَكُنْ حَمْلٌ أَوَّلٌ ، فَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ ، فَإِنَّ وُجُودَ الْحَمْلِ الْأَوَّلِ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مَانِعًا ، بِتَدْلِيلِ حَمْلِ الذَّرَّةِ الْأَوَّلِ ، وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْإِنْفِصَالِ يَتَطَلَّلُ بِالذَّرَّةِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ <sup>(٢٤)</sup> .

(٢٠-٢١) فِي الْأَصْلِ ، ب : لُضْمُ الرَّبِيئِي إِلَى الصَّيِّئِي .

(٢١) فِي أ ، م : يَضْمُ .

(٢٢) فِي الْأَصْلِ ، ب : وَحَمَلَيْنِ .

(٢٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ ، ب .

## بَابُ زَكَاةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ

وهي واجبة بالكتاب ، والسنة ، والإجماع . أما الكتاب ، فقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْتِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا ينفقونها فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ <sup>(٢٤)</sup> . <sup>(٢٥)</sup> والآية الأخرى <sup>(٢٦)</sup> . ولا يتوعد بهذه العقوبة إلا على ترك واجب . وأما السنة ، فما روى أبو هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « مَا مِنْ صَاحِبِ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ لَا يُوْدِي مِنْهَا حَقَّهَا ، إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ ، صُفِّحَتْ لَهُ صَفَائِحُ مِنْ نَارٍ ، فَأُحْمِي عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ ، فَيَكْوِي بِهَا جَنْبَهُ وَجَبْهَتَهُ وَظَهْرَهُ ، كُلَّمَا بَرَدَتْ أُعِيدَتْ عَلَيْهِ ، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ، حَتَّى يَقْضِيَ اللَّهُ بَيْنَ الْعِبَادِ » . أخرجه مسلم <sup>(٢٧)</sup> . وروى البخاري وغيره <sup>(٢٨)</sup> ، في كتاب أنس : <sup>١٢٧/٣</sup> « وَفِي الزَّكَاةِ رُبْعُ الْعَشْرِ ، فَإِنْ لَمْ / يَكُنْ إِلَّا تِسْعِينَ وَمِائَةً ، فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا » . والزكاة : هي الدراهم المضروبة . وقال النبي ﷺ : « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ » . متفق عليه <sup>(٢٩)</sup> . وأجمع أهل العلم على أن في مائتي

(٢٤) سورة التوبة ٣٤ .

(٢٥) ٢٥-٢٥ في م : الآية ٤ .

ولعله يعني الآية الأخرى التالية للسابقة ، وهي قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَيَكْوِي بِهَا جَانِبُهُمْ وَجَوَاهُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْتِزُونَ ﴾ .

(٢٦) في : باب إثم مانع الزكاة ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٢ / ٦٨٠ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في حقوق المال ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٨٥ . وإلزام أحمد ، في : المستند ٢ / ٢٦٢ ، ٢٧٦ .

(٢٧) تقدم ترجمته في صفحة ١٠ .

(٢٨) تقدم ترجمته في صفحة ١٢ .

دِرْهَمِ خُمْسَةِ دَرَاهِمَ ، وعلى أَنَّ الذَّهَبَ إِذَا كَانَ عِشْرِينَ مِثْقَالًا ، وَفِيئَتُهُ مَائَتًا دِرْهَمِ ، أَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فِيهِ ، إِلَّا مَا اخْتَلَفَ فِيهِ عَنِ الْحَسَنِ .

٤٤٦ - مسألة ؛ قال أبو القاسم : ( وَلَا زَكَاةَ فِيمَا دُونَ «الْمَائَتِي دِرْهَمٍ» ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي مِلْكِهِ ذَهَبٌ أَوْ غُرُوضٌ لِلتَّجَارَةِ ، فَيُعْمَرُ بِهِ )

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ نِصَابَ الْفِضَّةِ مَائَتًا دِرْهَمِ ، لِاخْتِلَافٍ فِي ذَلِكَ بَيْنَ عُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ ، وَقَدْ بَيَّنَّتْهُ السُّنَّةُ الَّتِي رَوَّيْنَاهَا بِحَمْدِ اللَّهِ ، «وَالدَّرَاهِمُ الَّتِي يُعْتَبَرُ بِهَا النِّصَابُ هِيَ الدَّرَاهِمُ الَّتِي كُلُّ عَشْرَةٍ مِنْهَا وَزَنٌ سَبْعَةُ مِثْقَالٍ بِمِثْقَالِ الذَّهَبِ ، وَكُلُّ دِرْهَمٍ نِصْفُ مِثْقَالٍ وَخُمْسُهُ ، وَهِيَ الدَّرَاهِمُ الْإِسْلَامِيَّةُ الَّتِي تُقَدَّرُ بِهَا نِصَابُ الزَّكَاةِ ، وَمُقَدَّرُ الْجِزْيَةِ ، وَالذِّيَّاتُ ، وَنِصَابُ الْقَطْعِ فِي السَّرِقَةِ ، وَغَيْرُ ذَلِكَ ، وَكَانَتِ الدَّرَاهِمُ فِي صَنْدَرِ الْإِسْلَامِ صِنْفَيْنِ ، سُودًا ، وَطَبْرِئَةً ، وَكَانَتِ السُّودُ ثَمَانِيَةَ دَوَانِيقَ ، وَالطَّبْرِئَةُ أَرْبَعَةَ دَوَانِيقَ ، فَجُمِعَا فِي الْإِسْلَامِ ، وَجُعِلَا دِرْهَمَيْنِ مُتَسَاوَيْنَيْنِ ، فِي كُلِّ دِرْهَمٍ سِتُّ دَوَانِيقَ ، فَعَلَّ ذَلِكَ بَنُو أُمَيَّةَ ، فَاجْتَمَعَتْ فِيهَا<sup>(١)</sup> ثَلَاثَةُ أَوْجٍ : أَحَدُهَا ، أَنَّ كُلَّ عَشْرَةٍ وَزَنٌ سَبْعَةٌ . وَالثَّانِي ، أَنَّهُ عَدَّلَ بَيْنَ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ . وَالثَّالِثُ ، أَنَّهُ مُوَافَقٌ لِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَدِرْهَمِهِ الَّذِي قَدَّرَ بِهِ الْمَقَادِيرَ الشَّرْعِيَّةَ . وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الثَّبَرِ وَالْمَضْرُوبِ . وَتَمَى نَقْصَ النِّصَابِ عَنْ ذَلِكَ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ ، سِوَاءَ كَانَ النِّقْصُ<sup>(٢)</sup> كَثِيرًا أَوْ يَسِيرًا . هَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ الْجَرَقِيِّ ، وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ؛ لِظَاهِرِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسِي أَوَاقٍ صَدَقَةٌ »<sup>(٣)</sup> . وَالْأَوْقِيَةُ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا . بَغَيْرِ خِلَافٍ ، فَيَكُونُ ذَلِكَ مَائَتِي دِرْهَمٍ .

(١-١) في م : « المائتين » .

(٢) في الأصل ، ب : « فيه » .

(٣) سقط من : م .

(٤) تقدم ترجمته في صفحة ١٢ .

وقال غير الخِرْقِي من أصحابنا : إن كان النقص يسيرا ، كالحبة والحبتين ، وجبت الزكاة ؛ لأنه لا يضبط غالبا ، فهو كنقص الحول ساعة أو ساعتين ، وإن كان نقصا بينا ، كالذائق<sup>(٥)</sup> والذائقين ، فلا زكاة فيه . وعن أحمد ، / أن نصاب الذهب إذا نقص ثلث مثقال زكاة . وهو قول عمر بن عبد العزيز ، وسفيان . وإن نقص نصفنا لا زكاة فيه . وقال أحمد ، في موضع آخر : إذا<sup>(٦)</sup> نقص ثمننا لا زكاة فيه . واختاره أبو بكر . وقال مالك : إذا نقصت نقصا يسيرا يجوز جواز الوارثة ، وجبت الزكاة ، لأنها تجوز جواز الوارثة ، أشبهت الوارثة . والأول ظاهر الخبر ، فينبغي أن لا يعدل عنه . فأما قوله : « إلا أن يكون في ملكه ذهب أو عروض للنجارة فيم به » . فإن عروض النجارة تُضم إلى كل واحد من الذهب والفضة ، ويكمل به نصابه . لا نعلم فيه اختلافا . قال الخطابي : لا أعلم غائتهم اختلفوا فيه ؛ وذلك<sup>(٧)</sup> لأن الزكاة إنما تجب في قيمتها ، فتقوم بكل واحد منهما ، فتضم إلى كل واحد منهما . ولو كان له ذهب وفضة وعروض ، وجب ضم الجميع بفضه إلى بعض في تكميل النصاب ؛ لأن العروض<sup>(٨)</sup> مضمومة إلى كل واحد منهما ، فيجب ضمهما إليه ، وجمع الثلاث . فأما إن كان له من كل واحد من الذهب والفضة ما لا يبلغ نصابا بمفرده ، أو كان له نصاب من أحدهما وأقل من نصاب من الآخر ، فقد توقف أحمد عن ضم أحدهما إلى الآخر ، في رواية الأثرم وجماعة ، وقطع في رواية حنبل ، أنه لا زكاة عليه حتى يبلغ كل واحد منهما نصابا . وذكر الخِرْقِي فيه روايتين في الباب قبله ، إحداهما لا يضم . وهو قول ابن أبي ليلى ، والحسن بن صالح ، وشريك ، والشافعي ، وأبي عبيد ، وأبي ثور . واختاره أبو بكر عبد العزيز ؛

(٥) الذائق : سدس الدرهم .

(٦) في م : ١ : إن .

(٧) سقط من : الأصل .

(٨) في الأصل ، ب : ١ : العرض .

لَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسٍ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ »<sup>(٩)</sup> . ولأنهما مَالَانِ يَخْتَلِفُ نِصَابُهُمَا ، فَلَا يُضَمُّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ ، كَأَجْنَسِي الْمَاشِيَةِ . وَالثَّانِيَةُ ، يُضَمُّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ . وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَقَتَادَةَ ، وَمَالِكٍ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَالْقَوَيْرِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا يُضَمُّ إِلَى مَا يُضَمُّ إِلَيْهِ الْآخَرُ ، فَيُضَمُّ إِلَى الْآخَرِ . كَأَنْوَاعِ الْجِنْسِ ، وَلِأَنَّ نَفْعَهُمَا وَاحِدٌ ،<sup>(١٠)</sup> وَالْمَقْصُودُ مِنْهُمَا مُتَّحِدٌ<sup>(١١)</sup> ، فَإِنَّهُمَا قِيمُ الْمُتَلَفَاتِ ، وَأَرْوُشُ الْجِنَايَاتِ ، وَائْتِمَانُ الْبَيْعَاتِ ، وَحُلَى لِمَنْ يُرِيدُهَا لَذْلِكَ ، فَأَشْبَهَا<sup>(١٢)</sup> التَّوَعُّينَ ، وَالْحَدِيثُ مَخْصُوصٌ بِعَرَضِ التَّجَارَةِ ، / فَتَقْيَسُ عَلَيْهِ . فَإِذَا قُلْنَا بِالضَّمِّ ، فَإِنَّ أَحَدَهُمَا يُضَمُّ إِلَى الْآخَرِ بِالْأَجْزَاءِ ، يَعْنِي أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُحْتَسَبُ مِنْ نِصَابِهِ ، فَإِذَا كَمَلَتْ أَجْزَاؤُهُمَا نِصَابًا ، وَجَبَتْ الزَّكَاةُ ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ يَصْفُ نِصَابٍ مِنْ أَحَدِهِمَا ، وَيَنْصَفُ نِصَابٍ أَوْ أَكْثَرُ مِنَ الْآخَرِ ، أَوْ ثُلُثٌ مِنْ أَحَدِهِمَا ، وَثُلَاثَانِ أَوْ أَكْثَرُ مِنَ الْآخَرِ . فَلَوْ مَلَكَ مِائَةَ دِرْهَمٍ وَعَشْرَةَ دَنَانِيرَ ، أَوْ مِائَةَ وَخُمْسِينَ دِرْهَمًا وَخُمْسَةَ دَنَانِيرَ ، أَوْ مِائَةَ وَعِشْرِينَ دِرْهَمًا وَثَمَانِيَةَ دَنَانِيرَ ، وَجَبَتْ الزَّكَاةُ فِيهِمَا . وَإِنْ نَقَصَتْ أَجْزَاؤُهُمَا عَنْ نِصَابٍ فَلَا زَكَاةَ فِيهِمَا . سُئِلَ أَحْمَدُ ، عَنْ رَجُلٍ عِنْدَهُ ثَمَانِيَةُ دَنَانِيرَ وَمِائَةُ دِرْهَمٍ ؟ فَقَالَ : إِنْمَا قَالَ مَنْ قَالَ فِيهِمَا الزَّكَاةُ ، إِذَا كَانَ عِنْدَهُ عَشْرَةُ دَنَانِيرَ وَمِائَةُ دِرْهَمٍ . وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ، وَإِنِّي يَوْسُفَ ، وَعَمِيدُ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَا تُعْتَبَرُ قِيمَتُهُ فِي وُجُوبِ الزَّكَاةِ إِذَا كَانَ مُتَفَرِّدًا ، فَلَا تُعْتَبَرُ إِذَا كَانَ عِنْدَهُ<sup>(١٣)</sup> مَضْمُومًا<sup>(١٤)</sup> ،

١٢٨/٣ ظ

(٩) تقدم غريبه في صفحة ١٢ .

(١٠-١١) في م : « وَالْأَصُولُ فِيهِمَا مُتَّحِدَةٌ » .

(١١) في ب ، م : « فَأَشْبَهَ » .

(١٢) في م زيادة : « عِنْدَهُ عَشْرَةُ دَنَانِيرَ » .

(١٣) في م : « مَضْمُومَةٌ » .

كالحُبُوبِ وَالنَّمَارِ وَأَنْوَاعِ الْأَجْناسِ كُلِّهَا . وقال أَبُو الْحُطَّابِ : ظاهرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، في رِوَايَةِ الْمُرُودِيِّ ، أَنَّهَا تُضَمُّ بِالْأَحْوَطِ مِنَ الْأَجْزَاءِ وَالْقِيَمَةِ . وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ يُقَوِّمُ الْغَالِي مِنْهُمَا بِقِيَمَةِ الرَّخِيسِ ، فَإِذَا بَلَغَتْ قِيَمَتُهُمَا بِالرَّخِيسِ مِنْهُمَا نِصَابًا وَجَبَتْ الزَّكَاةُ فِيهِمَا ؛ فَلَوْ مَلَكَ مِائَةَ دِرْهَمٍ وَتِسْعَةً<sup>(١٤)</sup> دَنَانِيرَ قِيَمَتُهَا مِائَةُ دِرْهَمٍ ، أَوْ عَشْرَةَ دَنَانِيرَ وَتِسْعِينَ<sup>(١٥)</sup> دِرْهَمًا قِيَمَتُهَا عَشْرَةُ دَنَانِيرَ ، وَجَبَتْ الزَّكَاةُ فِيهَا . وَهَذَا قَوْلُ أُمِّي حَنِيفَةَ فِي ثَقُوبِ الدَّنَانِيرِ بِالْفِضَّةِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ نِصَابٍ وَجَبَ فِيهِ ضَمُّ الذَّهَبِ إِلَى الْفِضَّةِ ، ضَمُّ بِالْقِيَمَةِ ، كِنِصَابِ الْقَطْعِ فِي السَّرِقَةِ ، وَلِأَنَّ أَصْلَ الضَّمِّ لِيَتَحْصِيلَ حَظُّ الْفُقَرَاءِ ، فَكَذَلِكَ صِفَةُ الضَّمِّ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ الْأَثْمَانَ تُجِبُ الزَّكَاةُ فِي أَغْيَانِهَا ، فَلَا تُعْتَبَرُ قِيَمَتُهَا ، كَمَا لَوْ انْفَرَدَتْ . وَيُخَالِفُ نِصَابَ الْقَطْعِ ، فَإِنَّ<sup>(١٦)</sup> نِصَابَ الْقَطْعِ فِيهِ الْوَرَقُ خَاصَّةً فِي إِحْدَى الرُّوَايَتَيْنِ ، وَفِي الْأُخْرَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ فِي الذَّهَبِ حَتَّى يَبْلُغَ رَنْعَ دِينَارٍ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

#### ٤٤٧ - مسألة ؛ قال : ( وَكَذَلِكَ دُونَ الْعِشْرِينَ مِثْقَالًا )

يَعْنِي أَنَّ مَا دُونَ الْعِشْرِينَ لَا زَكَاةَ فِيهِ إِلَّا أَنْ يَتِمَّ بِوَرَقٍ أَوْ غُرُوضٍ تِجَارَةً . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الذَّهَبَ إِذَا كَانَ / عِشْرِينَ مِثْقَالًا قِيَمَتُهَا مِائَةُ دِرْهَمٍ ، أَنَّ الزَّكَاةَ تُجِبُ فِيهَا ، إِلَّا مَا حُكِيَ عَنِ الْحَسَنِ ، أَنَّهُ قَالَ : لَا شَيْءَ<sup>(١٧)</sup> فِيهَا حَتَّى تُبْلَغَ أَرْبَعِينَ ، وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ أَقَلَّ مِنْ عِشْرِينَ مِثْقَالًا وَلَا يَبْلُغُ مِائَتَيْ دِرْهَمٍ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ . وَقَالَ عَامَّةُ الْفُقَهَاءِ : نِصَابُ الذَّهَبِ عِشْرُونَ مِثْقَالًا مِنْ غَيْرِ

(١٤) في ب ، م : ٩ وسبعة .

(١٥) في ب ، م : ٩٠ وسبعين .

(١٦-١٧) في الأصل ، ب : ٩ النصاب .

(١٧) في م : ٩ زكاة .



اغْتِبَارِ قِيمَتِهَا ، إِلَّا مَا حُكِيَ عَنْ عَطَاءٍ ، وَطَاوُسٍ ، وَالزُّهْرِيِّ ، وَسُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ ، وَالْيُؤَبِّ السُّخْتِيَانِيَّ ، أَنَّهُمْ قَالُوا : هُوَ مُعْتَبَرٌ بِالْفِضَّةِ ، فَمَا كَانَ قِيمَتُهُ مِائَتِي دِرْهَمٍ ، فَفِيهِ الزَّكَاةُ ، وَإِلَّا فَلَا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُثْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ تَقْدِيرٌ فِي نَصَابِهِ ، فَثَبَّتَ أَنَّهُ حَمَلَهُ عَلَى الْفِضَّةِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « لَيْسَ فِي أَقْلٍ مِنْ عِشْرِينَ مِثْقَالًا مِنَ الذَّهَبِ ، وَلَا فِي أَقْلٍ مِنْ مِائَتِي دِرْهَمٍ صَدَقَةٌ » . رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ <sup>(١)</sup> . وَرَوَى ابْنُ مَاجَةٍ <sup>(٢)</sup> عَنْ [ ابْنِ ] <sup>(٣)</sup> عَمْرٍ ، وَعَائِشَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَأْخُذُ مِنْ كُلِّ عِشْرِينَ دِينَارًا فَصَاعِدًا نِصْفَ دِينَارٍ ، وَمِنَ الْأَرْبَعِينَ دِينَارًا [ دِينَارًا ] <sup>(٤)</sup> . وَرَوَى سَعِيدٌ ، وَالْأَثَرُمُ ، عَنْ عَلِيٍّ : « فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ دِينَارًا دِينَارًا ، وَفِي كُلِّ عِشْرِينَ دِينَارًا نِصْفَ دِينَارٍ » . وَرَوَاهُ غَيْرُهُمَا مَرْفُوعًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ <sup>(٥)</sup> . وَلِأَنَّهُ مَالٌ تَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهِ ، فَلَمْ يُعْتَبَرْ بِغَيْرِهِ ، كَسَائِرِ الْأَمْوَالِ الزَّكَوِيَّةِ <sup>(٦)</sup> .

**فصل : وَمَنْ مَلَكَ ذَهَبًا ، أَوْ فِضَّةً مَعْشُوشًا <sup>(٧)</sup> ، أَوْ مُخْتَلَطًا بِغَيْرِهِ ، فَلَا زَكَاةَ فِيهِ ، حَتَّى يَتَلَعَّ قَدْرُ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ نِصَابًا ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَيْسَ فِيهَا دُونَ**

(٢) في : الأموال . ٤٠٩ .

كما أخرجه الدارقطني ، في : باب وجوب زكاة الذهب والورق ... ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ٩٣ / ٢ .

(٣) في : باب زكاة الورق والذهب ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ٥٧١ / ١ .

كما أخرجه الدارقطني ، في : باب وجوب زكاة الذهب والورق ... ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ٩٢ / ٢ .

(٤) تكملة من سنن ابن ماجه .

(٥) انظر : نصب الراية ٢ / ٣٦٥ ، ٣٦٦ . وتلخيص الحبير ٢ / ١٧٣ ، ١٧٤ .

(٦) في الأصل : الزكائية .

(٧) في م : معشوشة .

خُمْسٍ أَوْاقٍ مِنَ الْوَرِقِ صَدَقَةً<sup>(٨)</sup> . فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ قَدْرَ مَا فِيهِ مِنْهَا ، وَشَكَّ هَلْ بَلَغَ نِصَابًا أَوْ لَا ، خَيْرٌ بَيْنَ سَبْكَيْهِمَا لِيَعْلَمَ قَدْرَ مَا فِيهِ مِنْهَا ، وَبَيْنَ أَنْ يَسْتَظْهَرَ وَيُخْرِجَ ، لِيَسْقُطَ الْفَرْضُ بَيِّقِينَ . فَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يُخْرِجَ اسْتَظْهَارًا ، فَأَرَادَ إِخْرَاجَ الزَّكَاةِ مِنَ الْمَغْشُوشَةِ ، نَظَرْتُ ، فَإِنْ كَانَ الْغِشُّ لَا يَخْتَلِفُ ، مَثَلُ أَنْ يَكُونَ الْغِشُّ فِي كُلِّ دِينَارٍ سُدُسَهُ ، وَعَلِمَ ذَلِكَ ، جَازَ أَنْ يُخْرِجَ مِنْهَا ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ مُخْرِجًا لِرُبْعِ الْغِشْرِ ، وَإِنْ اخْتَلَفَ قَدْرُ مَا فِيهَا ، أَوْ لَمْ يَعْلَمْ ، لَمْ يُجْزِهِ الْإِخْرَاجُ مِنْهَا ، إِلَّا أَنْ يَسْتَظْهَرَ<sup>(٩)</sup> ، بِحَيْثُ<sup>(١٠)</sup> يَتَيَقَّنُ أَنَّ مَا أَخْرَجَهُ مِنَ الذَّهَبِ مُحِيطٌ بِقَدْرِ الزَّكَاةِ . وَإِنْ أَخْرَجَ عَنْهَا ذَهَابًا لَا غِشَّ فِيهِ ، فَهُوَ أَفْضَلُ ، وَإِنْ أَرَادَ اسْتِغَاطَ الْغِشِّ ، وَإِخْرَاجَ الزَّكَاةِ عَنْ قَدْرِ مَا فِيهِ مِنَ الذَّهَبِ ، كَمَنْ مَعَهُ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ دِينَارًا ، سُدُسُهَا غِشٌّ ، فَأَسْقَطَ السُّدُسَ أَرْبَعَةً ، وَأَخْرَجَ نِصْفَ دِينَارٍ عَنْ عِشْرِينَ ، جَازَ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ سَبَكَهَا لَمْ يَلْزَمُهُ إِلَّا ذَلِكَ ، وَلَأنَّ غِشَّهَا لَا زَكَاةَ فِيهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِضَّةً ، وَلَهُ مِنَ الْفِضَّةِ مَا يَتِمُّ بِهِ النَّصَابُ ، أَوْ لَهُ نِصَابٌ سِوَاهُ ، فَيَكُونُ عَلَيْهِ زَكَاةُ الْغِشِّ جِزِيَّةً . وَكَذَلِكَ إِنْ قُلْنَا بِضَمِّ أَحَدِ الثَّقَدَيْنِ إِلَى الْآخَرِ . وَإِذَا ادَّعَى رَبُّ الْمَالِ أَنَّهُ عَلِمَ<sup>(١١)</sup> الْغِشَّ ، أَوْ أَنَّهُ اسْتَظْهَرَ<sup>(١٢)</sup> ، وَأَخْرَجَ الْفَرْضَ ، قُبِلَ مِنْهُ بِغَيْرِ يَمِينٍ . وَإِنْ زَادَتْ قِيَمَةُ الْمَغْشُوشِ بِالْغِشِّ ، فَصَارَتْ قِيَمَةُ الْعِشْرِينَ تُسَاوِي الثَّنِينَ وَعِشْرِينَ ، فَعَلِيهِ إِخْرَاجُ رُبْعِ عَشْرِيهَا مِمَّا قِيَمَتُهُ كَقِيَمَتِهَا ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ إِخْرَاجَ زَكَاةِ الْمَالِ الْحَيِّدِ مِنْ جِنْسِهِ ، بِحَيْثُ لَا يَنْقُصُ عَنْ قِيَمَتِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

#### ٤٤٨ - مسألة ؛ قال : ( فَإِذَا تَمَّتْ ، فَفِيهَا رُبْعُ الْغِشْرِ )

يَعْنِي إِذَا تَمَّتِ الْفِضَّةُ مَائَتِينَ ، وَالذَّنَانِيرُ عِشْرِينَ ، فَالوَاجِبُ فِيهَا رُبْعُ عَشْرِيهَا .

(٨) تقدم تحريكه في صفحة ١٢ .

(٩) في الأصل : « يستظهر » .

(١٠) في الأصل زيادة : « لا » .

(١١) في م : « يعلم » .

(١٢) في الأصل : « استظهر » .

وَلَا تَعْلَمُ خِلَافًا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي أَنَّ زَكَاةَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ رُبْعُ عَشْرَةٍ<sup>(١)</sup> ، فَقَدْ ثَبَتَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « فِي الرِّقَّةِ رُبْعُ الْعَشْرِ »<sup>(٢)</sup> . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « هَاتُوا رُبْعَ الْعَشْرِ »<sup>(٣)</sup> مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا ، وَلَيْسَ فِي تِسْعِينَ وَمِائَةٍ شَيْءٌ »<sup>(٤)</sup> . قَالَ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٥)</sup> : قَالَ الْبُخَارِيُّ ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ : هُوَ صَحِيحٌ عِنْدِي . وَرَوَاهُ سَعِيدٌ ، وَلَفْظُهُ : « فَهَاتُوا صَدَقَةَ الرِّقَّةِ مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا » . وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ فِي مِائَتَيْ دِرْهَمٍ خَمْسَةَ دَرَاهِمَ . وَرَوَى ابْنُ عَمْرٍ ، وَعَائِشَةُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَأْخُذُ مِنْ كُلِّ عَشْرِينَ دِينَارًا فَصَاعِدًا نِصْفَ دِينَارٍ ، وَمِنَ الْأَرْبَعِينَ دِينَارًا دِينَارًا<sup>(٦)</sup> .

#### ٤٤٩ - مسألة ؛ قال : ( وَفِي زِيَادَتِهَا وَإِنْ قُلْتُ )

رَوَى هَذَا عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَمْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . وَبِهِ قَالَ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَالتَّحَفِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو يُونُسَ ، وَحَمَدٌ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَعَطَاءٌ ، / وَطَاوُسٌ ، وَالْحَسَنُ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَمَكْحُولٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ : لَا شَيْءَ فِي زِيَادَةِ الدَّرَاهِمِ حَتَّى تُبْلَغَ أَرْبَعِينَ ، وَلَا فِي زِيَادَةِ الدَّنَانِيرِ حَتَّى تُبْلَغَ أَرْبَعَةُ دَّنَانِيرٍ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا »<sup>(١)</sup> . وَعَنْ مُعَاذٍ ، عَنِ النَّبِيِّ

(١) في م : « عشرين » .

(٢) تقدم ترجمته في صفحة ١٦٦ .

(٣) في م : « العشر » .

(٤) أخرجه أبو داود ، في : باب في زكاة السائمة ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٦٢ ، ٣٦٣ .  
والتِّرْمِذِيُّ ، في : باب ما جاء في زكاة الذهب والفضة ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ٣ / ١٠١ ،  
١٠٢ . وابن ماجه ، في : باب زكاة الورق والذهب ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٧٠ . والإمام  
أحمد ، في : المسند ١ / ٩٢ ، ١٣٢ ، ١٤٥ .

(٥) انظر : عارضة الأحوذى ٣ / ١٠٣ .

(٦) تقدم ترجمته في صفحة ٢١٣ .

(١) تقدم ترجمته قبل قليل .

عَلَيْهِ أَتَى قَالَ : « إِذَا بَلَغَ الْوَرُقُ مِائَتَيْنِ ، فَفِيهِ خُمْسَةُ ذَرَاهِمَ ، ثُمَّ لَا شَيْءَ فِيهِ حَتَّى يَبْلُغَ <sup>(٣)</sup> أَرْبَعِينَ ذِرْهَمًا <sup>(٤)</sup> . » وهذا نص . ولأنَّ له غَفْوًا فِي الْإِتْدَاءِ ، فَكَانَ لَهُ غَفْوٌ بَعْدَ النَّصَابِ ، كَالْمَاشِيَةِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « هَاتُوا زَنْعَ الْعُشُورِ <sup>(٥)</sup> مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ ذِرْهَمًا ذِرْهَمًا ، وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ شَيْءٌ حَتَّى يَتِمَّ مِائَتَيْنِ ، فَإِذَا كَانَتْ مِائَتَيْنِ ذِرْهَمَ ، فَفِيهَا خُمْسَةُ ذَرَاهِمَ ، فَمَا زَادَ فَبِحِسَابِ ذَلِكَ » . رَوَاهُ الْأَثَرُمُ ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ <sup>(٦)</sup> . وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٧)</sup> ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ ، وَالحَارِثِ <sup>(٨)</sup> ، عَنْ عَلِيٍّ ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : أَحْسَبُهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَمَرَ مَوْقُوفًا عَلَيْهِمَ <sup>(٩)</sup> ، وَلَمْ تُعْرِفْ لهما مُخَالَفًا مِنَ الصَّحَابَةِ ، فَيَكُونُ إِجْمَاعًا . وَلأنَّه مَالٌ مُتَجَرَّرٌ ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ غَفْوٌ بَعْدَ النَّصَابِ كَالْحُبُوبِ . وَمَا اخْتَجُّوا بِهِ مِنَ الْحَبْرِ الْأَوَّلِ فَهُوَ اخْتِجَاجٌ بِدَلِيلِ الْخِطَابِ ، وَالْمَنْطُوقُ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ . وَالحَدِيثُ الْآخَرُ يَرْوِيهِ أَبُو الْعَطُوفِ الْحَرَّاشُ بْنُ مِثَالٍ ، وَهُوَ مَثْرُوكُ الْحَدِيثِ . قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ ، وَقَالَ مَالِكٌ : هُوَ دَجَالٌ مِنَ الدَّجَاجِلَةِ . وَيَرْوِيهِ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ نُسَيٍّْ ، عَنْ مُعَاذٍ ، وَلَمْ يَلْقَ عُبَادَةَ مُعَاذًا ، فَيَكُونُ مُرْسَلًا . وَالمَاشِيَةُ يَشُقُّ تَشْقِيصُهَا ، بِخِلَافِ الْأَثْمَانِ .

(٢) فِي ب ، م نِهَادَةٌ : ه إِلَى ه .

(٣) أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ ، فِي : بَابِ لَيْسَ فِي الْكَسْرِ شَيْءٌ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ ٢ / ٩٣ .

وَالْبَهْقِيُّ ، فِي : بَابِ ذَكَرَ الْحَبْرَ الَّذِي رَوَى فِي وَقْصِ الْوَرَقِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . السَّنَنِ الْكِبَرِيِّ ٤ / ١٣٥ .

(٤) فِي م : ه الْعَشْرُ ه .

(٥) أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ ، فِي : بَابِ وَجُوبِ زَكَاةِ الذَّهَبِ وَالْوَرَقِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ ٢ / ٩٢ .

(٦) فِي : بَابِ فِي زَكَاةِ السَّائِمَةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٣٦٢ .

(٧) أَيُّ الْأَعْوَرِ .

(٨) أَخْرَجَ رِوَايَةً عَلَى الْمَوْقُوفَةِ ؛ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي زَكَاةِ السَّائِمَةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ

١ / ٣٦٣ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ مَنْ قَالَ فَمَا زَادَ عَلَى الْمِائَتَيْنِ فَبِالْحِسَابِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمُصَنَّفِ

٣ / ١١٨ . وَحَدَّثَ الرِّزَّاقُ ، فِي : بَابِ صَدَقَةِ الْعَيْنِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمُصَنَّفِ ٤ / ٨٨ .

وَأَخْرَجَ رِوَايَةَ ابْنِ عَمَرَ الْمَوْقُوفَةَ ؛ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : الْبَابِ السَّابِقِ . الْمُصَنَّفِ ١ / ١١٩ .

**فصل :** ويُخْرِجُ الزَّكَاةَ مِنْ جِنْسِ مَالِهِ ، فَإِنْ كَانَ أَنْوَاعًا مُتَسَاوِيَةً الْقِيَمِ ، جَازَ أَنْ يُخْرِجَ الزَّكَاةَ مِنْ أَحَدِهَا ، كَمَا تُخْرَجُ مِنَ أَحَدِ نَوْعِي الْغَنَمِ . وَإِنْ كَانَتْ مُخْتَلِفَةً الْقِيَمِ أَخَذَ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ مَا يَخْصُهُ . وَإِنْ أَخْرَجَ مِنْ أَوْسَطِهَا مَا يَفِي بِقَدْرِ الْوَاجِبِ وَقِيَمَتِهِ ، جَازَ . وَإِنْ أَخْرَجَ الْفَرَضَ مِنْ أَجْوَدِهَا بِقَدْرِ الْوَاجِبِ ، جَازَ ، وَلَهُ ثَوَابُ الرِّيَادَةِ . وَإِنْ أَخْرَجَهُ بِالْقِيَمَةِ ، مِثْلُ أَنْ يُخْرِجَ عَنْ نَصِيفِ دِينَارٍ ثَلَاثَ دِينَارٍ جَيِّدٍ ، لَمْ يَجْزَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَصَّ عَلَى نَصِيفِ دِينَارٍ ، فَلَمْ يَجْزِ التَّقْصُّ مِنْهُ . وَإِنْ أَخْرَجَ مِنَ الْأَذْنَى ، وَزَادَ / فِي الْمَخْرُجِ مَا يَفِي بِقِيَمَةِ الْوَاجِبِ ، مِثْلُ أَنْ يُخْرِجَ عَنْ دِينَارٍ دِينَارًا وَنِصْفًا يَفِي <sup>(٩)</sup> بِقِيَمَتِهِ ، جَازَ . وَكَذَلِكَ لَوْ أَخْرَجَ عَنِ الصَّحَّاحِ مُكَسَّرَةً ، وَزَادَ بِقَدْرِ مَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْفَضْلِ ، جَازَ ؛ لِأَنَّهُ أَدَّى الْوَاجِبَ عَلَيْهِ قِيَمَةً وَقَدْرًا . وَإِنْ أَخْرَجَ عَنْ كَثِيرِ الْقِيَمَةِ قَلِيلَ الْقِيَمَةِ ، فَكَذَلِكَ . فَإِنْ أَخْرَجَ بَهْرَجًا <sup>(١٠)</sup> عَنِ الْجَيِّدِ ، وَزَادَ بِقَدْرِ مَا يُسَاوِي قِيَمَةَ الْجَيِّدِ ، فَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يَجُوزُ . وَقَالَ الْقَاضِي : يَلْزُمُهُ إِخْرَاجُ جَيِّدٍ ، وَلَا يَرْجِعُ فِيمَا أَخْرَجَهُ مِنَ الْمَعِيبِ ؛ لِأَنَّهُ أَخْرَجَ مَعِيبًا فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى ، فَأُثْبِتَ مَا لَوْ أَخْرَجَ مَرِيضَةً عَنْ صِحَّاحٍ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ ، إِلَّا أَنْ أَصْحَابَهُ قَالُوا : لَهُ الرُّجُوعُ فِيمَا أَخْرَجَ مِنَ الْمَعِيبِ ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَجُوزُ إِخْرَاجُ الرَّدِيئَةِ عَنِ الْجَيِّدَةِ ، وَالْمُكَسَّرَةِ <sup>(١١)</sup> عَنِ الصَّحِيحَةِ ، مِنْ غَيْرِ جُبْرَانٍ ؛ لِأَنَّ الْجَوْدَةَ إِذَا لَاقَتْ جِنْسَهَا فِيمَا فِيهِ الرَّبَا لَا قِيَمَةَ لَهَا . وَلَنَا ، أَنَّ الْجَوْدَةَ مُتَقَوِّمَةٌ ، بِدَلِيلٍ مَا لَوْ أَتَلَفَ جَيِّدًا ، لَمْ يُجْزَ أَنْ يَدْفَعَ عَنْهُ رَدِيئًا ، وَلَئِنْ إِذَا لَمْ يُجْزَ بِهِ مَا يُتَمُّ بِهِ قِيَمَةُ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ ، دَخَلَ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ ﴾ <sup>(١٢)</sup> . وَلَئِنْ أَخْرَجَ رَدِيئًا عَنْ جَيِّدٍ بِقَدْرِهِ ، فَلَمْ يَجْزَ ، كَمَا فِي الْمَاشِيَةِ ،

١٣٠/٣ ط

(٩) سقط من : م .

(١٠) البهرج : الردى من الشيء .

(١١) في ب ، م ، هـ : والمكسرة .

(١٢) سورة البقرة ٢٦٧ .

ولأنَّ المُستَحَقَّ معلومُ القَدْرِ والصفَةِ ، فلم يَجُزْ التَّقْصُّ في الصفَةِ ، كما لا يجوزُ في القَدْرِ . وأما الرِّبَا فلا يَجْزِي هُنا ؛ لأنَّ المُخْرَجَ حَقُّ (١٣) الله تعالى (١٤) ، ولا رِبا بين العَبْدِ وسَيِّدِهِ ، ولأنَّ المُساوَاةَ في المعْيَارِ الشرعيِّ إثمًا اغْتَبِرَتْ في المُعَاوَضَاتِ ، والقَصْدُ من الزَّكَاةِ المُواساةُ ، وإغْنَاءُ الْفَقِيرِ ، وشُكْرُ نِعْمَةِ الله تعالى ، فلا يَدْخُلُ الرِّبَا فيها . فإن قِيلَ : فلو أخرجَ في الماشِيَةِ رَدِيئَتَيْنِ عن جَيِّدَةٍ ، أو أخرجَ قَفِيئَتَيْنِ رَدِيئَتَيْنِ عن قَفِيٍّ جَيِّدٍ ، لم يَجُزْ ، فلم أَجْزُئْمْ أَنْ يُخْرَجَ عن الصَّحِيحِ أَكْثَرُ منه مُكْسَرًا ؟ قلنا : يجوزُ ذلك إذا لم يَكُنْ (١٥) فيما أَخْرَجَهُ (١٦) غَيْبٌ سِوَى تَقْصِي الْقِيَمَةِ ، وإن (١٧) سَلَّمْنَا ثُمَّ (١٨) ، فالْفَرْقُ بينهما أَنَّ الْقَصْدَ من الأَثْمَانِ الْقِيَمَةُ لا غَيْرُ ، فإذا تَسَاوَى الواجِبُ والمُخْرَجُ في الْقِيَمَةِ والقَدْرِ ، جازَ ، وسائرُ الأموالِ يُقْصَدُ الِاتِّفَاعُ بِعَيْنِهَا ، فلا يَلْزَمُ من / التَّساوَى في الأَمْرَيْنِ الإِجْزَاءُ ؛ لِجَوَازِ أَنْ يَقُوتَ بَعْضُ الْمَقْصُودِ .

**فصل :** وهل يجوزُ إِخْرَاجُ أَحَدِ التَّقْدِيرَيْنِ عن الآخرِ ؟ فيه رِوَايَتَانِ . نَصَّ عليهما ؛ إِحْدَاهُمَا ، لا يجوزُ . وهو اخْتِيَارُ أبِي بَكْرٍ ؛ لأنَّ أَنْوَاعَ الْجِنْسِ لا يجوزُ إِخْرَاجُ أَحَدِهِمَا عن الآخرِ إذا كان أَقَلُّ في الْمِقْدَارِ ، فمع اخْتِلَافِ الْجِنْسِ أَوَّلَى . والثَّانِيَةِ ، يجوزُ ، وهو أَصَحُّ ، إن شاءَ اللهُ ؛ لأنَّ الْمَقْصُودَ من أَحَدِهِمَا يَحْصُلُ بِإِخْرَاجِ الْآخَرِ ، فَيُجْزَى ، كَأَنْوَاعِ الْجِنْسِ ، وذلك لَأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُمَا جَمِيعًا التَّمَنِّيَّةُ والتَّوَسُّلُ بِهِمَا (١٩) إلى الْمَقَاصِدِ ، وهما يَشْتَرِكَانِ فِيهِ عَلَى السَّوَاءِ ، فَأَشْبَهَ إِخْرَاجَ الْمُكْسَرَةِ عن الصَّحَاحِ ، بِإِخْلَافِ سَائِرِ الْأَجْنَاسِ والأنْوَاعِ ، مِمَّا يَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ ، فَإِنَّ لِكُلِّ جِنْسٍ مَقْصُودًا مُخْتَصًّا بِهِ ، لا يَحْصُلُ من الْجِنْسِ الْآخَرِ ، وكذلك أَنْوَاعُهَا ، فلا

(١٣-١٤) في م : ه ه .

(١٤-١٥) في م : ه ه في إِخْرَاجِهِ ه .

(١٥-١٦) في م : ه سلمناه ه .

(١٦) في م : ه ه ه .

يَحْصُلُ بِإِخْرَاجِ غَيْرِ الْوَاجِبِ مِنَ الْحِكْمَةِ مَا يَحْصُلُ <sup>(١٧)</sup> مِنْ إِخْرَاجِ <sup>(١٨)</sup> الْوَاجِبِ ،  
وَهُنَا الْمَقْصُودُ حَاصِلٌ ، فَوَجِبَ إِجْرَاؤُهُ ، إِذْ لَا فَايِدَةَ <sup>(١٩)</sup> فِي اخْتِصَاصِ <sup>(٢٠)</sup> الْإِجْرَاءِ  
بَعَيْنٍ ، مَعَ مُسَاوَاةِ غَيْرِهَا لَهَا فِي الْحِكْمَةِ ، وَكَوْنِ ذَلِكَ أَرْقَى بِالْمُعْطَى وَالْأَخِذِ ،  
وَأَنْفَعَ لَهَا ، وَيَنْدَفِعُ بِهِ الضَّرَرُ عَنْهَا ، فَإِنَّهُ لَوْ تَعَيَّنَ إِخْرَاجُ زَكَاةِ الدَّانِيَةِ مِنْهَا ، شَقٌّ  
عَلَى مَنْ يَمْلِكُ أَقْلٌ مِنْ أَرْبَعِينَ دِينَارًا إِخْرَاجُ جُزْءٍ مِنْ دِينَارٍ ، وَخِتَانُ إِلَى  
التَّشْقِيقِ ، وَمُسَارَكَةِ الْفَقِيرِ لَهُ فِي دِينَارٍ مِنْ مَالِهِ ، أَوْ بَيْعِ أَحَدِهِمَا نَصِيْبَهُ ،  
<sup>(٢١)</sup> فَيَسْتَضِرُّ الْمَالِكُ وَالْفَقِيرُ <sup>(٢٢)</sup> ، وَإِذَا جَازَ إِخْرَاجُ الدَّرَاهِمِ عَنْهَا ، دَفَعَ إِلَى الْفَقِيرِ مِنْ  
الدَّرَاهِمِ بِقَدْرِ الْوَاجِبِ ، فَيَسْتَهْلُ ذَلِكَ عَلَيْهِ ، وَيَتَنَفَّعُ الْفَقِيرُ مِنْ غَيْرِ كُلْفَةٍ وَلَا  
ضَرَرٍ <sup>(٢٣)</sup> . وَلَئِنْ إِذَا دَفَعَ إِلَى الْفَقِيرِ قِطْعَةً مِنَ الذَّهَبِ فِي مَوْضِعٍ لَا يُتَعَامَلُ بِهَا فِيهِ ،  
أَوْ قِطْعَةً مِنْ دِرْهَمٍ فِي مَكَانٍ لَا يُتَعَامَلُ بِهَا فِيهِ ، لَمْ يَقْدِرْ عَلَى قَضَاءِ حَاجَتِهِ بِهَا ، وَإِنْ  
أَرَادَ يَبْعُهَا بِجِنْسٍ <sup>(٢٤)</sup> مَا يُتَعَامَلُ بِهَا احتَاجَ إِلَى كُلْفَةِ الْبَيْعِ ، وَرَبَّمَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ ، وَلَا  
يُؤَيِّدُهُ شَيْئًا ، وَإِنْ أَمَكَنَ يَبْعُهَا احتَاجَ إِلَى كُلْفَةِ الْبَيْعِ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا تُنْقُصُ عَوَضُهَا  
عَنْ قِيَمَتِهَا ، فَقَدْ دَارَ بَيْنَ ضَرَرَيْنِ ، وَفِي جَوَازِ إِخْرَاجِ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ نَفْعٌ /  
مَحْضٌ ، وَدَفَعَ لِهَذَا الضَّرَرِ ، وَتَحْصِيلُ لِحِكْمَةِ الزَّكَاةِ عَلَى التَّمَامِ وَالْكَمَالِ ، فَلَا  
<sup>(٢٥)</sup> حَاجَةَ وَلَا <sup>(٢٦)</sup> وَجْهَ لِمَنْعِهِ ، وَإِنْ تَوَهَّسْتَ هَاهُنَا مَنَفَعَةً تُفُوتُ بِذَلِكَ ، فَهِيَ  
يَسِيرَةٌ مَعْمُورَةٌ ، فِيمَا يَحْصُلُ مِنَ النِّفْعِ الظَّاهِرِ ، وَيَنْدَفِعُ مِنَ الضَّرَرِ وَالْمَشَقَّةِ مِنَ  
الْجَانِبَيْنِ ، فَلَا يُعْتَبَرُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَعَلَى هَذَا لَا يَجُوزُ الْإِبْدَالُ فِي مَوْضِعٍ يَلْحَقُ الْفَقِيرَ  
ضَرَرٌ ، مِثْلَ أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهِ مَا لَا يَنْفَعُ عَوَضًا عما يُنْفَقُ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَجُزْ إِخْرَاجُ أَحَدٍ

١٣١/٣ ط

(١٧-١٨) في م : : بإخراج .

(١٨-١٩) في م : : باختصاص .

(١٩-٢٠) سقط من : ب .

(٢٠) في م : : مضرة .

(٢١) في م : : بحسب .

(٢٢-٢٣) سقط من : الأصل ، ب .

التَّوَعَّيْنِ عَنِ الْآخِرِ مَعَ الضَّرَرِ ، فَمَعَ غَيْرِهِ أَوَّلَى . وَإِنْ اخْتَارَ الْمَالِكُ <sup>(٢٣)</sup> الدَّفْعَ مِنَ الْجِنْسِ ، وَاخْتَارَ الْفَقِيرُ <sup>(٢٤)</sup> الْأَخْذَ مِنْ غَيْرِهِ ؛ لِضَرَرٍ يَلْحَقُهُ فِي اخْتِذِ الْجِنْسِ ، لَمْ يَلْزَمْ الْمَالِكُ إِبْجَاقَهُ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَدَّى مَا فَرَضَ <sup>(٢٥)</sup> عَلَيْهِ ، لَمْ يُكَلِّفْ سِوَاهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٤٥٠ - مسألة ؛ قال : ( وَلَيْسَ فِي خَلْيِ الْمَرْأَةِ زَكَاةٌ إِذَا كَانَ مِمَّا تَلْبَسُهُ أَوْ تُبْعِرُهُ )

هذا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، وَجَابِرٍ ، وَأَنْسَى ، وَعَائِشَةَ ، وَأَسْمَاءَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَبِهِ قَالَ الْقَاسِمُ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَقَتَادَةُ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ ، وَعُمَرَةُ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي مُوسَى <sup>(١)</sup> عَنْ أَحْمَدَ <sup>(٢)</sup> رِوَايَةً أُخْرَى ، أَنَّ <sup>(٣)</sup> فِيهِ الزَّكَاةَ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَمَرَ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِي ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَعَطَاءٌ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ شَدَّادٍ ، وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ ، وَابْنُ سِيرِينَ ، وَمِثْمُونُ بْنُ يَمْرَانَ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « فِي الرِّقَّةِ رُبْعُ الْعَشْرِ » ، وَ « وَلَيْسَ فِيهَا ذُونُ خُمْسٍ أَوْاقٍ صَدَقَةٌ » <sup>(٤)</sup> . مَفْهُومُهُ أَنَّ فِيهَا صَدَقَةٌ إِذَا بَلَغَتْ خُمْسَ أَوْاقٍ . وَعَنْ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، قَالَ : أَتَيْتُ امْرَأَةً مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، وَمَعَهَا ابْنَتُهُ لَهَا فِي يَدَيْهَا مَسَكَنَانِ <sup>(٥)</sup> مِنْ ذَهَبٍ ، فَقَالَ : « هَلْ تُعْطِينَ زَكَاةَ هَذَا ؟ » قَالَتْ : لَا . قَالَ : « أَيْسُرُكَ أَنْ يُسَوِّرَكَ اللَّهُ بِسَوَارَتَيْنِ مِنْ

(٢٣) سقط من : م .

(٢٤) سقط من : الأصل .

(٢٥) في الأصل : « فرض الله » .

(١-١) سقط من : م .

(٢) في ب ، م : « أنه » .

(٣) انظر للحديثين ما تقدم في صفحة ١٦٢ .

(٤) الواحدة مسكة ، وهي الأسورة والخلاخيل .



نار ؟ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٥)</sup> . وَلَئِنَّهُ مِنْ جَنْسِ الْأَثْمَانِ ، أَشْبَهَ التَّيْرَ . وَقَالَ مَالِكٌ : يُرْكَى غَامًا وَاحِدًا . وَقَالَ الْحَسَنُ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُتَيْبَةَ<sup>(٦)</sup> ، وَقَتَادَةُ : زَكَاتُهُ غَارِيَّتُهُ . قَالَ أَحْمَدُ : خُمْسَةٌ مِنْ / أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُونَ : لَيْسَ فِي الْحَلِيِّ زَكَاةٌ . وَيَقُولُونَ : زَكَاتُهُ غَارِيَّتُهُ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ ، مَا رَوَى عَافِيَةُ بْنُ أَيُّوبَ ، عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « لَيْسَ فِي الْحَلِيِّ زَكَاةٌ »<sup>(٧)</sup> . وَلَئِنَّهُ مُرْصَدٌ لِاسْتِعْمَالِ مُبَاجٍ ، فَلَمْ تَجِبْ فِيهِ الزَّكَاةُ ، كَالْعَوَامِلِ ، وَثِيَابِ الْفَتْنَةِ . وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ الَّتِي اخْتَجُّوا بِهَا ، فَلَا تَتَنَاوَلُ مَجْلُ النَّزَاجِ ، لِأَنَّ الرِّقَّةَ هِيَ الدَّرَاهِمُ الْمَضْرُوبَةُ . قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ<sup>(٨)</sup> : لَا نَعْلَمُ هَذَا الْاسْمَ فِي الْكَلَامِ الْمَعْفُولِ عِنْدَ الْعَرَبِ إِلَّا عَلَى الدَّرَاهِمِ الْمَنْقُوشَةِ ، ذَاتِ السَّكَّةِ السَّائِرَةِ فِي النَّاسِ . وَكَذَلِكَ الْأَوْاقِي لَيْسَ مَعْنَاهَا إِلَّا الدَّرَاهِمُ كُلُّ أُوقِيَّةٍ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا . وَأَمَّا حَدِيثُ الْمَسْكَنَتَيْنِ ، فَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ<sup>(٩)</sup> : لَا نَعْلَمُهُ إِلَّا مِنْ وَجْهِ قَدْ تَكَلَّمَ النَّاسُ فِيهِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا . وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ<sup>(١٠)</sup> : لَيْسَ يَصِحُّ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِالزَّكَاةِ إِعَارَتَهُ ، كَمَا فَسَّرَهُ بِهِ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ ، وَذَهَبَ إِلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ ، وَالتَّيْرُ غَيْرُ مُعَدٍّ لِلِاسْتِعْمَالِ ، بِخِلَافِ الْحَلِيِّ . وَقَوْلُ الْخِرَقِيِّ : « إِذَا كَانَ مِمَّا تَلْبَسُهُ أَوْ تُعِيرُهُ » . يَعْنِي أَنَّهُ إِنَّمَا تَسْقُطُ عَنْهُ الزَّكَاةُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، أَوْ مُعَدًّا لَهُ ، فَأَمَّا الْمُعَدُّ لِلْكِرَا أَوْ التَّفَقُّعِ إِذَا اخْتِيجَ إِلَيْهِ ، فَفِيهِ

- 
- (٥) في : باب الكنز ما هو ؟ وزكاة الحلّي ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٥٨ .  
 كما أخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء في زكاة الحلّي ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذی ٣ / ١٣١ .  
 والنسائي ، في : باب زكاة الحلّي ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ٢٨ .  
 (٦) عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي ، أدرك النبي ﷺ ورآه وروى عنه ، وكان ثقة رفيعا ، كثير الحديث والفتيا ، فقيها ، توفى سنة أربع وسبعين . تهذيب التهذيب ٥ / ٣١١ ، ٣١٢ .  
 (٧) أخرجه الدارقطني ، في : باب زكاة الحلّي ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ٢ / ١٠٧ .  
 (٨) في : الأموال ٤٤٤ .  
 (٩) في : الأموال ٤٤٥ .  
 (١٠) انظر : عارضة الأحوذی ٣ / ١٣١ .

الزكاة ؛ لأنها إنما تَسْقُطُ<sup>(١١)</sup> عَمَّا أُعِدَّ للاستِعمالِ ، لِصَرْفِهِ عن جِهَةِ التَّمَا ، ففِيمَا عَدَاهُ يَبْقَى على الْأَصْلِ ، وكذلك ما اتَّخَذَ حَلِيَّةً فَرَارًا من الزكاة لَا يَسْقُطُ عنه . ولا فَرْقٌ بين كَوْنِ الْحَلِيِّ الْمُبَاحِ مَمْلُوكًا لِامْرَأَةٍ تَلْبَسُهُ أو يُعِيرُهُ ، أو لِرَجُلٍ يُحَلِّي بِهِ أَهْلَهُ ، أو يُعِيرُهُ ، أو يُعْذُهُ لذلك ؛ لَأَنَّهُ مَصْرُوفٌ عن جِهَةِ التَّمَا إلى اسْتِعمالِ مُبَاحٍ ، أَشْبَهَ حَلِيَّ الْمَرْأَةِ .

**فصل :** وَقَلِيلُ الْحَلِيِّ وَكَثِيرُهُ سَوَاءٌ فِي الْإِبَاحَةِ وَالزَّكَاةِ . وقال ابنُ حَامِدٍ : يُبَاحُ ما لم يَبْلُغِ أَلْفَ دِينَارٍ ، فَإِنْ بَلَغَهَا حَرَّمَ ، وفيه الزكاة ؛ لما رَوَى أَبُو عُبَيْدٍ<sup>(١٢)</sup> ، وَالْأَثَرُ ، عن عُمَرُو بنِ دِينَارٍ ، قال : سُئِلَ جَابِرٌ عن الْحَلِيِّ ، هل فيه زكاة ؟ قال : لا . فَقِيلَ لَهُ : أَلْفَ دِينَارٍ ؟ فقال : إِنَّ ذَلِكَ لَكَثِيرٌ . وَلَأَنَّهُ يُخْرَجُ إلى السَّرْفِ وَالخِيَلِ ، / ولا يُخْتَانَجُ إليه في الاستِعمالِ ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ أَبَاحَ التَّحْلِيَّ مُطْلَقًا من غير تَقْيِيدٍ ، فلا يَجُوزُ تَقْيِيدُهُ بِالرَّأْيِ وَالتَّحْكُمِ ، وَحَدِيثُ جَابِرٍ ليس بِصَرِيحٍ في نَفْيِ الْوُجُوبِ ، وَإِنَّمَا يَدُلُّ على التَّوْقُفِ ، ثم قد رَوَى عنه خِلافَهُ ، فَرَوَى الْحُوزْجَانِيُّ ، بِاسْتِنَادِهِ عن أَبِي الزُّبَيْرِ ، قال : سألتُ جَابِرَ بنَ عَبْدِ اللَّهِ عن الْحَلِيِّ فيه زكاة ؟ قال : لا . قلتُ : إِنَّ الْحَلِيَّ قد<sup>(١٣)</sup> يَكُونُ فيه أَلْفُ دِينَارٍ . قال : وإن كان فيه ، يُعَارُ وَيُلْبَسُ<sup>(١٤)</sup> . ثم إِنَّ قَوْلَ جَابِرٍ قَوْلُ صَحَابِيٍّ قد<sup>(١٥)</sup> خَالَفَهُ غَيْرُهُ مِمَّنْ<sup>(١٦)</sup> أَبَاحَ التَّحْلِيَّ<sup>(١٧)</sup> مُطْلَقًا بغير تَقْيِيدٍ ، فلا يَبْقَى قَوْلُهُ حُجَّةً ، وَالتَّقْيِيدُ بِالرَّأْيِ الْمُطْلَقِ وَالتَّحْكُمِ غيرُ جَائِزٍ .

(١١) في الأصل : سقطت . وفي ب : أسقطت .

(١٢) في : الأموال ٤٤٢ .

(١٣) سقط من : ب ، م .

(١٤) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب من قال ليس في الحل زكاة ، من كتاب الزكاة . المصنف ٣ / ١٥٥ .

والبيهقي ، في : باب من قال لا زكاة في الحل ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ٤ / ١٣٨ .

(١٥) سقط من : م .

(١٦-١٧) في م : أباحه .

**فصل (١٧) :** وإذا انكسر الحلي كسرا لا يمنع الاستعمال واللبس ، فهو كالصحيح ، لا زكاة فيه ، إلا أن يتوى كسره وسبكه ، ففيه الزكاة جبيذ ، لأنه نوى صرفه عن الاستعمال . وإن كان الكسر يمنع الاستعمال ، فقال القاضي : عندي أن فيه الزكاة ؛ لأنه كان بمنزلة الثغور والتبر .

**فصل :** وإذا كان الحلي للبيس ، فتوث به المرأة التجارة ، انفق عليه حول الزكاة من جين . توث ؛ لأن الوجوب هو الأصل ، وإنما انصرف عنه لإعراضي الاستعمال ، فعاد إلى الأصل بمجرد التثية من غير استعمال ، فهو كما لو توى بعرض التجارة الفنية ، انصرف إليه من غير استعمال .

**فصل :** ويُعتبر في النصاب في الحلي الذي تجب فيه الزكاة بالوزن ، فلو ملك حليا قيمته مائتا درهم ، ووزنه دون المائتين ، لم يكن عليه زكاة . وإن بلغ مائتين وزنا ، ففيه الزكاة ، وإن نقص في القيمة ؛ لقوله عليه السلام : « ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة »<sup>(١٨)</sup> . اللهم إلا أن يكون الحلي للتجارة فيقوم ، فإذا بلغت قيمته بالذهب والفضة نصابا ، ففيه الزكاة ؛ لأن الزكاة متعلقة بالقيمة ، وما لم يكن للتجارة فالزكاة في عينه ، فيعتبر أن يبلغ بقيمته ووزنه نصابا ، وهو محير بين إخراج ربع عشر حليه مشاعا ، أو دفع ما يساوي ربع عشرها من جنسها ، وإن زاد في الوزن على ربع العشر ؛ لما بينا أن الربا لا يجري ههنا . ولو أراد كسرها ودفع ربع عشرها لم يكن منه ؛ لأنه ينقص قيمتها . وهذا مذهب الشافعي . وقال مالك : الاعتبار بالوزن ، وإذا كان وزن الحلي عشرين وقيمته ثلاثون ، فعليه نصف مثقال ، لا تزيد قيمته شيئا ؛ لأنه نصاب من جنس الأثمان ، فتعلقت الزكاة بوزنه ، لا بصفته ، كالدرهم المضرورية . ولنا ، أن الصناعة صارت صفة

(١٧) هذا الفصل والأربعة الفصول التالية له لم ترد في : الأصل ، ب .  
(١٨) تقدم ترجمته في حديث أبي بكر صفحة ١٠ . وانظر أيضا صفحة ١٢ .

لِلنَّصَابِ لَهَا قِيَمَةٌ مَقْصُودَةٌ ، فَوَجِبَ اِغْتِبَارُهَا كَالجَوْدَةِ فِي سَائِرِ أَمْوَالِ الزَّكَاةِ .  
وَدَلِيلُهُمْ يَقُولُ بِهِ ، وَأَنَّ الزَّكَاةَ تَتَعَلَّقُ بِوَزْنِهِ وَصِفَتِهِ جَمِيعًا ، كَالجَيِّدِ مِنَ الذَّهَبِ  
وَالْفِضَّةِ ، وَالْمَوَاشِيِّ ، وَالْحُبُوبِ ، وَالشَّامِ ، فَإِنَّهُ لَا يُجْزِئُهُ إِخْرَاجُ رَدِيءٍ عَنْ جَيِّدٍ ،  
كَذَلِكَ هُنَا . وَإِنْ أَرَادَ إِخْرَاجَ الْفِضَّةِ عَنْ حَلِيِّ الذَّهَبِ ، أَوِ الذَّهَبِ عَنْ الْفِضَّةِ ،  
أَخْرَجَ عَلَى الْوُجْهِينِ ، كَمَا قَدَّمْنَا فِي إِخْرَاجِ أَحَدِ الثَّقَدَيْنِ عَنِ الْآخَرِ . وَذَكَرَ ابْنُ عُقَيْلٍ  
أَنَّ الْاِغْتِبَارَ فِي قَدْرِ النَّصَابِ أَيْضًا بِالْقِيَمَةِ ، فَلَوْ مَلَكَ حَلِيًّا وَزَنَّهُ تِسْعَةَ عَشَرَ ،  
وَقِيَمَتُهُ عِشْرُونَ لِأَجْلِ الصَّنَاعَةِ ، فَفِيهِ الزَّكَاةُ ، وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ اِغْتِبَارُ الْوِزْنِ ، وَهُوَ  
ظَاهِرُ نَصِّهِ ، لِقَوْلِهِ : « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ » . وَلِأَنَّهُ مَالٌ تَجِبُ  
الزَّكَاةُ فِي عَيْنِهِ ، فَلَا تُعْتَبَرُ قِيَمَةُ الدَّنَائِبِ الْمَضْرُوبَةِ ، لِأَنَّ زِيَادَةَ الْقِيَمَةِ بِالصَّنَاعَةِ ،  
كَزِيَادَتِهَا بِتَفَاسِيَةِ جَوْهَرِهِ ، فَكَمَا لَا تَجِبُ الزِّيَادَةُ فِيمَا كَانَ يُقِيمَسُ الْجَوْهَرُ ، كَذَلِكَ  
الْآخَرُ .

**فصل :** فَإِنْ كَانَ فِي الْحَلِيِّ جَوْهَرٌ وَلِأَيِّ مُرْصَعَةٍ ، فَالزَّكَاةُ فِي الْحَلِيِّ مِنَ الذَّهَبِ  
وَالْفِضَّةِ دُونَ الْجَوْهَرِ ، لِأَنَّهُ لَا زَكَاةَ فِيهَا عِنْدَ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ . فَإِنْ كَانَ الْحَلِيُّ  
لِلتَّجَارَةِ ، قَوْمُهُ بِمَا فِيهِ مِنَ الْجَوَاهِرِ ؛ لِأَنَّ الْجَوَاهِرَ لَوْ كَانَتْ مُفْرَدَةً وَهِيَ لِلتَّجَارَةِ ،  
لَقُومَتْ وَزُكِّيَتْ ، فَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ فِي حَلِيِّ التَّجَارَةِ .

**فصل :** وَإِذَا اتَّخَذَتِ الْمَرْأَةُ حَلِيًّا لَيْسَ لَهَا اتِّخَاذُهُ ، كَمَا إِذَا اتَّخَذَتْ حِلْيَةَ الرِّجَالِ  
كَحِلْيَةِ السَّيْفِ وَالْمِنْطَقَةِ ، فَهُوَ مُحَرَّمٌ ، وَعَلَيْهَا الزَّكَاةُ ، كَمَا لَوْ اتَّخَذَ الرَّجُلُ حَلِيَّ  
الْمَرْأَةِ .

**فصل :** وَيُباحُ لِلنِّسَاءِ مِنْ حَلِيِّ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْجَوَاهِرِ كُلِّ مَا جَرَتْ عَادَتُهُنَّ  
بَلْبَسِهِ ، مِثْلَ السَّوَارِ وَالْخَلْخَالِ وَالْقُرْطِ وَالْخَائِمِ ، وَمَا يَلْبَسْنَهُ عَلَى وُجُوهِهِنَّ ، وَفِي  
أَعْنَاقِهِنَّ ، وَأَيْدِيهِنَّ ، وَأَرْجُلِهِنَّ ، وَأَذَانِهِنَّ وَغَيْرِهِ ، فَأَمَّا مَا<sup>(١٩)</sup> لَمْ تُجَرِّ

(١٩) مِنْ هُنَا إِلَى آخِرِ الْفَصْلِ ، سَبَقَ الْقَوْلُ فِيهِ فِي الْفَصْلِ السَّابِقِ .

عَادَتْهُنَّ بُلَيْسِهِ ، كَالْمِنْطَقَةِ وَشَبِيهَهَا مِنْ حَلْيِ الرِّجَالِ ، فَهُوَ مُحَرَّمٌ ، وَعَلَيْهَا زَكَاتُهُ ، كَمَا لَوْ اتَّخَذَ الرَّجُلُ لِنَفْسِهِ حَلْيَ الْمَرْأَةِ .

٤٥١ - مسألة ؛ قال : ( وَلَيْسَ فِي حَلْيَةِ سَيْفِ الرَّجُلِ وَمِنْطَقَتِهِ وَخَاتَمِهِ زَكَاةٌ )

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ مَا كَانَ مُبَاحًا مِنَ الْحَلْيِ ، فَلَا زَكَاةَ فِيهِ إِذَا كَانَ مُعَدًّا لِلِاسْتِعْمَالِ ، سَوَاءً كَانَ لِرَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ ؛ لِأَنَّهُ مَصْرُوفٌ عَنْ جِهَةِ الثَّمَاءِ إِلَى اسْتِعْمَالِ مُبَاجٍ ، فَأَشْبَهَ ثِيَابَ الْبِذَلَةِ وَعَوَامِلَ الْمَاشِيَةِ ، وَيُسَاحُ لِلرِّجَالِ مِنَ الْفِضَّةِ الْحَاتَمُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَحَلْيَةُ السَّيْفِ ، بَأَن تَجْعَلَ قَبِيْعَتَهُ <sup>(٢)</sup> فِضَّةً أَوْ تَحْلِيْثُهَا بِفِضَّةٍ ؛ فَإِنْ أُنْسَا قَالَ : كَانَتْ قَبِيْعَةُ سَيْفِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِضَّةً . وَقَالَ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ : كَانَ سَيْفُ الزُّبَيْرِ مُحَلًى بِالْفِضَّةِ .

(١) أخرجه البخاري ، في : باب ما يذكر في المناولة ... ، من كتاب العلم ، وفي : باب دعوة اليهودي والنصراني ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب الشهادة على الخط الختم ، من كتاب الأحكام ، وفي : باب خواتيم الذهب ، وباب خاتم الفضة ، وباب فص الحاتم ، وباب نقش الحاتم ، وباب اتخاذ الحاتم ليختم به الشيء ، وباب قول النبي ﷺ لا ينقش على نقش خاتم ، من كتاب اللباس . صحيح البخاري ١ / ٢٦ ، ٤ / ٥٤ ، ٨٤ ، ٧ / ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ . ومسلم ، في : باب لبس النبي ﷺ خاتماً من ورق ، وباب في طرح الخواتم ، من كتاب اللباس . صحيح مسلم ٣ / ١٦٥٦ ، ١٦٥٨ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب الحاتم يكون فيه ذكر الله يدخل به الحلاء ، من كتاب الطهارة ، وفي : باب ما جاء في اتخاذ الحاتم ، من كتاب الحاتم . سنن أبي داود ١ / ٥ ، ٢ / ٤٠٥ . والترمذي ، في : باب ما جاء في خاتم الفضة ، وباب ما جاء ما يستحب في فص الحاتم ، من أبواب اللباس . عارضة الأحوذى ٧ / ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ . والنسائي ، في : باب صفة خاتم النبي ﷺ ، وباب نزع الحاتم عند دخول الحلاء ، وباب صفة خاتم النبي ﷺ ونقشه ، وباب موضع الحاتم ، وباب طرح الحاتم وترك لبسه ، من كتاب الزينة . المجتبى ٨ / ١٥٠ ، ١٥٥ ، ١٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ . وابن ماجه ، في : باب نقش الحاتم ، من كتاب اللباس . سنن ابن ماجه ٢ / ١٢٠١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ١٨ ، ٢٢ ، ١٤١ ، ٣٠ ، ٢٠٦ ، ٢٢٥ ، ٢٠٩ .

(٢) قبعة السيف : طرف مقبضه .

رَوَاهُمَا الْأَثَرُ بِإِسْنَادِهِ<sup>(٣)</sup> . وَالْمِنْطَقَةُ ثُبَاحٌ تَحْلِيَّتُهَا بِالْفِضَّةِ ؛ لِأَنَّهَا حِلْيَةٌ مُتَعَادَةٌ لِلرَّجُلِ ، فَهِيَ كَالْحَاتِمِ ، وَقَدْ ثَقُلَ كَرَاهَةُ ذَلِكَ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْفَحْرِ وَالْخِلَاءِ ، فَهُوَ كَالطُّوقِ ، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ الطُّوقَ لَيْسَ بِمُعْتَادٍ<sup>(٤)</sup> فِي حَقِّ الرَّجُلِ ، بِخِلَافِ الْمِنْطَقَةِ . وَعَلَى قِيَاسِ الْمِنْطَقَةِ ، الْجَوْشَنُ<sup>(٥)</sup> / ، وَالْخُوْدَةُ ، وَالْحُفْ ، وَالرَّانُ<sup>(٦)</sup> ، وَالْحَمَائِلُ . وَثُبَاحُ الْفِضَّةِ فِي الْإِنَاءِ وَمَا أَشَبَّهَا ؛ لِلْحَاجَةِ ، وَنَعْنَى بِالْحَاجَةِ أَنَّهُ يُنْتَفَعُ بِهَا فِي ذَلِكَ ، وَإِنْ قَامَ غَيْرُهَا مَقَامَهَا . وَفِي « صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ »<sup>(٧)</sup> ، عَنْ أَنَسٍ ، أَنَّ قَدَاحَ النَّبِيِّ ﷺ انْكَسَرَ ، فَأَتَّخَذَ مَكَانَ الشَّعْبِ سِلْسِلَةً مِنْ فِضَّةٍ . وَقَالَ الْقَاضِي : يُبَاحُ السِّيَرُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِحَاجَةٍ . وَإِنَّمَا كَرِهَ أَحْمَدُ الْحَلْفَةَ فِي الْإِنَاءِ ؛ لِأَنَّهَا تُسْتَعْمَلُ . وَأَمَّا الذَّهَبُ ، فَيُبَاحُ مِنْهُ مَا دَعَتِ الضَّرُورَةُ إِلَيْهِ ، كَالْأَثِفِ فِي حَقِّ مَنْ قُطِعَ أُنْفُهُ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ طَرْقَةَ ، أَنَّ جَدَّهُ عَرَفَجَةَ بْنَ أَسْعَدَ<sup>(٨)</sup> . قُطِعَ أُنْفُهُ يَوْمَ الْكَلَابِ<sup>(٩)</sup> ، فَأَتَّخَذَ أُنْفًا مِنْ وَرِقٍ فَأَلْتَنَ عَلَيْهِ ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَأَتَّخَذَ أُنْفًا مِنْ ذَهَبٍ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١٠)</sup> . وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : رَبَطُ الْأَسْنَانِ

(٣) أَخْرَجَ الْأَوَّلُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي السِّيفِ يَحِلُّ ، مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٢ / ٢٩ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي السِّبُوفِ وَحَلْيَتِهَا ، مِنْ أَبْوَابِ الْجِهَادِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٧ / ١٨٥ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ حَلْيَةِ السِّيفِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّيْنَةِ . الْمَجْتَبَى ٨ / ١٩٤ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي قَبِيْعَةِ سَيْفِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، مِنْ كِتَابِ السَّرِّ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٢ / ٢٢١ .

وَأَخْرَجَ الثَّانِي الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ قَتَلَ أَيْ جَهَلَ ، مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٥ / ٩٧ . وَالبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مَا وَرَدَ فِيْمَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَّحِلَّ بِهِ ... ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . السَّنَنُ الْكُبْرَى ٤ / ١٤٤ . (٤) فِي م : مُعْتَادٌ . (٥) الْجَوْشَنُ : الدَّرْعُ .

(٦) الرَّانُ ؛ كَالْحُفِّ إِلَّا أَنَّهُ لَا قَدَمَ لَهُ ، وَهُوَ أَطْوَلُ مِنَ الْحُفِّ .

(٧) تَقْدِمُ فِي : ١ / ١٠٤ .

(٨) فِي م : سَعْدٌ ؛ خَطَأً .

(٩) يَوْمَ الْكَلَابِ الْأَوَّلُ يَوْمَ الْكَلَابِ الثَّانِي كَانَ بَيْنَ مُلُوكِ كِنْدَةَ وَبَنِي تَمِيمٍ .

(١٠) فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي رِبْطِ الْأَسْنَانِ بِالذَّهَبِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَتَمِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٢ / ٤٠٩ .

كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي شَدِّ الْأَسْنَانِ بِالذَّهَبِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْبَيَاسِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٧ / ٢٦٩ ، ٢٧٠ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ أَصِيبَ أُنْفُهُ هَلْ يَتَّخِذُ أُنْفًا مِنْ ذَهَبٍ ، مِنْ كِتَابِ الزَّيْنَةِ . الْمَجْتَبَى =

بالذهب إذا خشي عليها أن تسقط قد فعله الناس ، فلا بأس به عند الضرورة .  
وروى الأثرم ، عن موسى بن طلحة ، وأبي جمرة<sup>(١١)</sup> الضبي ، وأبي رافع ، وأبي  
البناني ، وإسماعيل بن زيد بن ثابت ، والمغيرة بن عبد الله ، أنهم شذوا أسنانهم  
بالذهب . وعن الحسن ، والزهرى ، والنخعي ، أنهم رخصوا فيه . وما عدا ذلك  
من الذهب ، فقد روى عن أحمد ، رحمه الله ، الرخصة فيه<sup>(١٢)</sup> في السيف . قال  
الأثرم ، قال أحمد : قد<sup>(١٣)</sup> روى أنه كان في سيف عثمان بن حنيف مسمار من  
ذهب ، قال أبو عبد الله : فذاك الآن في السيف . وقال : إنه كان لعمر سيف<sup>(١٤)</sup>  
فيه سبائك<sup>(١٥)</sup> من ذهب . من حديث إسماعيل بن أمية ، عن نافع . وروى  
الترمذي<sup>(١٦)</sup> ، بإسناده عن مزينة العصري ، أن النبي ﷺ دخل مكة وعلى سيفه  
ذهب وفضة . وروى عن أحمد رواية أخرى تدل على تحريم ذلك . قال الأثرم :  
قلت لأبي عبد الله : يخاف عليه أن يسقط يجعل فيه مسمارا من ذهب ؟ قال :  
إنما رخص في الأسنان ، وذلك إنما هو على الضرورة ، فأما المسمار ، فقد  
روى : « من تحلى بخربصيصة ،<sup>(١٧)</sup> كوى بها يوم القيامة »<sup>(١٨)</sup> . قلت : أي شيء  
خربصيصة ؟ قال : شيء صغير مثل الشعيرة . وروى الأثرم أيضا<sup>(١٩)</sup> ، بإسناده  
عن شهر بن حوشب ، عن عبد الرحمن بن غنم ، قال : « من / حلى ، أو  
تحلى ، بخربصيصة ، كوى بها يوم القيامة ، مغفورا له أو معذبا »<sup>(٢٠)</sup> . وحكى  
عن أبي بكر من أصحابنا ، أنه أباح يسيّر الذهب ، ولعله يحتج بما رويناه من

١٣٣/٣ ط

٨ = ١٤٢ / ٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٢٣ .

(١١) في الأصل : ه وأبو حمزة ه تحريف . وهو نصر بن عمران . انظر : تهذيب التهذيب ١٠ / ٤٣١ .

(١٢) سقط من : م .

(١٣-١٤) في م : ه سبائك ه .

(١٤) في : باب ما جاء في السيوف وحليتها ، من أبواب الجهاد . عارضة الأحوذى ٧ / ١٨٤ ، ١٨٥ .

(١٥-١٦) سقط من : الأصل ، ب .

وأخرج الحديث الإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٤٦٠ . والسيوطي في جمع الجوامع ٧٦١ عن أسماء بنت  
زيد .

(١٦) سقط من : الأصل ، ب .

(١٧) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٢٢٧ ، والسيوطي في الموضع السابق .

الأخبار ، وبقياس<sup>(١٨)</sup> الذهب على الفضة ، ولأنه أحد الثلاثة المحرمة على الذكور دون الإناث ، فلم يحرم سبيله<sup>(١٩)</sup> كسائرهما ، وكل ما أبيح من الحل ، فلا زكاة فيه ، إذا كان معداً للاستعمال .

## ٤٥٢ - مسألة ؛ قال : ( والمتخذ آية الذهب والفضة عاصر ، وفيها الزكاة )

وجملته ، أن اتخاذ آية الذهب والفضة حرام على النساء والرجال جميعاً ، وكذلك استعمالها<sup>(٢٠)</sup> . وقال الشافعي ، في أحد قوليه : لا يحرم اتخاذها ؛ لأن النص إنما ورد في تحريم الاستعمال ، فيبقى إباحة الاتخاذ على مقتضى الأصل في الإباحة . ولنا ، أن ما حرم استعماله حرم اتخاذهُ على هيئة الاستعمال كالملاهي ، ويستوى في ذلك الرجال ، والنساء ؛ لأن المعنى المقتضى للتحريم يعمهما ، وهو إفضاؤه<sup>(٢١)</sup> إلى السرف والخيلاء ، وكسر قلوب الفقراء ، فيستويان في التحريم ، وإنما أحل للنساء التحلي لحاجتهن إليه للترتيب للأزواج ، وليس هذا بموجود في الآية ، فيبقى على التحريم . إذا ثبت هذا ، فإن فيها الزكاة ، بغير خلاف بين أهل العلم ، ولا زكاة فيها حتى تبلغ نصاباً بالوزن ، أو يكون عنده ما يبلغ نصاباً بضمها إليه . وإن زادت قيمته لصياغته<sup>(٢٢)</sup> ، فلا عبث بها ؛ لأنها محرمة فلا قيمة لها في الشرع ، وله أن يخرج عنها قدر ربع عشرها بقيمته غير مصوغ . وإن أحب كسرها ، أخرج ربع عشرها مكسوراً ، وإن أخرج ربع عشرها مصوغاً ، جاز ؛ لأن

(١٨) في ب ، م ؛ ؛ وقياس ؛ .

(١٩) في م ؛ ؛ سبيلها ؛ .

(٢٠) في م ؛ ؛ استعماله ؛ .

(٢١) في م ؛ ؛ الإفضاء ؛ .

(٢٢) في ا ، ب ، م ؛ ؛ لصناعته ؛ .



الصَّيَاغَةُ<sup>(٤)</sup> لم تنقُصْها عن قِيَمَةِ الْمَكْسُورِ . وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ وَجْهًا فِي اغْتِبَارِ قِيَمَتِهَا . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

**فصل :** وَكُلُّ مَا كَانَ اتِّخَاذُهُ مُحَرَّمًا مِنَ الْأَثْمَانِ ، لَمْ تَنْقُطْ زَكَاتُهُ بِاتِّخَاذِهِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ وَجُوبُ الزَّكَاةِ فِيهَا ، لِكَوْنِهَا مَحْلُوقَةٌ لِلتَّجَارَةِ ، وَالتَّوَسُّلُ بِهَا إِلَى غَيْرِهَا ، وَلَمْ يُوجَدْ مَا يَمْنَعُ ذَلِكَ ، فَبَقِيََّتْ عَلَى أَصْلِهَا . / قَالَ أَحْمَدُ : مَا كَانَ عَلَى سَرِّجٍ أَوْ لِحْجَامٍ ، فَفِيهِ الزَّكَاةُ . وَنَصَّ عَلَى جِلْيَةِ الثَّقْرِ<sup>(٥)</sup> وَالرَّكَابِ وَاللِّجَامِ ، أَنَّهُ مُحَرَّمٌ . وَقَالَ ، فِي رِوَايَةِ الْأَثَرِ : أَكْرَهُ رَأْسَ الْمُكْحَلَةِ فِضَّةً . ثُمَّ قَالَ : وَهَذَا شَيْءٌ تَأَوَّلْتُهُ . وَعَلَى قِيَاسِ مَا ذَكَرَهُ<sup>(٦)</sup> ، جِلْيَةُ الذَّوَاةِ ، وَالْمَقْلَمَةِ ، وَالسَّرِّجِ ، وَغَوَاهُ مِمَّا عَلَى الذَّائِبَةِ . وَلَوْ مَوَّهُ سَقْفُهُ بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ ، فَهُوَ مُحَرَّمٌ ، وَفِيهِ الزَّكَاةُ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : يُبَاحُ ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لِلْمُبَاحِ ، فَيَتَّبَعُهُ فِي الْإِبَاحَةِ . وَلَنَا ، أَنَّ هَذَا سَرَفٌ<sup>(٧)</sup> ، وَيُفْضِي فِعْلُهُ<sup>(٨)</sup> إِلَى الْحَيْلَاءِ ، وَكَسَرِ قُلُوبِ الْفُقَرَاءِ ، فَحَرَّمَ ، كَاتِّخَاذِ الْآيَةِ ، وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ التَّحْتِمِ بِخَاتَمِ الذَّهَبِ لِلرَّجُلِ<sup>(٩)</sup> ، فَتَمْوِيهِ السَّقْفِ أَوَّلَى . وَإِنْ صَارَ التَّمْوِيهِ الَّذِي فِي

(٤) فِي ب ، م : ه الصَّانَعَةُ .

(٥) الثَّقَرُ ، بِالضَّمِّ ، السَّوْدُ فِي السَّوْدِ فِي مَوْخَرِ السَّرِّجِ .

(٦) فِي الْأَصْلِ : ه ذَكَرَهُ .

(٧) فِي م : ه إِسْرَافٌ .

(٨) مَقْطُوعٌ مِنَ الْأَصْلِ ، ب .

(٩) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ النَّبِيِّ عَنْ لِبْسِ الرَّجُلِ الثَّوْبَ الْمَصْفُورَ ، مِنْ كِتَابِ الْبِلَاسِ . صَحِيحٌ مُسْلِمٌ ٣ / ١٦٤٨ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَنْ كَرِهَ (أَي لِبْسَ الْحَرِيرِ) ، مِنْ كِتَابِ الْبِلَاسِ ، وَفِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي خَاتَمِ الذَّهَبِ ، مِنْ كِتَابِ الذَّهَبِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٢ / ٣٧١ ، ٤٠٦ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي النَّبِيِّ عَنْ الْقِرَاءَةِ فِي الزَّكَاةِ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ ، وَفِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ خَاتَمِ الذَّهَبِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْبِلَاسِ . عَارِضَةُ الْأَحْزَوِيِّ ٢ / ٦٥ ، ٧ / ٢٤٤ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ النَّبِيِّ عَنْ الْقِرَاءَةِ فِي الزَّكَاةِ ، وَبَابِ النَّبِيِّ عَنْ الْقِرَاءَةِ فِي السُّجُودِ ، مِنْ كِتَابِ التَّطْبِيقِ ، وَفِي : بَابِ خَاتَمِ الذَّهَبِ ، وَبَابِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَالْإِسْتِثْنَاءِ عَلَى قِتَادَةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّيْنَةِ . الْمُنْجَبِيُّ ٢ / ١٤٧ ، ١٧١ ، ١٤٦ / ٨ ، ١٤٨ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ الْعَمَلِ فِي الْقِرَاءَةِ ، مِنْ كِتَابِ النِّدَاءِ . الْمَوْطَأُ ١ / ٨٠ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْتَدْرَكِ ١ / ٩٢ ، ١١٤ ، ١٢٦ ، ٢ / ١٥٣ ، ٤ / ٢٨٧ ، ٤٤٣ .

السَّقْفِ مُسْتَهْلَكًا لَا يَجْتَمِعُ<sup>(١٠)</sup> مِنْهُ شَيْءٌ ، لَمْ تُحْرَمِ اسْتِدَامَتُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِي إِثْلَافِهِ وَإِزَالَتِهِ ، وَلَا زَكَاةَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ مَالِيَّتَهُ ذَهَبَتْ وَإِنْ لَمْ تَذْهَبْ مَالِيَّتُهُ ، وَلَمْ يَكُنْ مُسْتَهْلَكًا ، حُرِّمَتْ اسْتِدَامَتُهُ . وَقَدْ بَلَّغْنَا أَنَّ عَمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ لَمَّا وَلِيَ ، أَرَادَ جَمْعَ مَا فِي مَسْجِدِ دِمَشْقَ مِمَّا مَوَّهَ مِنَ الذَّهَبِ ، فَقِيلَ لَهُ : إِنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ مِنْهُ شَيْءٌ . فَتَرَكَهُ . وَلَا يَجُوزُ تَحْلِيَةُ الْمَصَاحِفِ وَلَا الْمَحَارِبِ ، وَلَا اتِّخَاذُ قَنَادِيلَ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْآيَةِ . وَإِنْ وَقَفَهَا عَلَى مَسْجِدٍ أَوْ نَحْوِهِ لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِبِرٍّ وَلَا مَعْرُوفٍ ، وَيَكُونُ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الصَّدَقَةِ ، فَيُكْسَرُ وَيُصَرَّفُ فِي مَصْلَحَةِ الْمَسْجِدِ وَعِمَارَتِهِ . وَكَذَلِكَ إِنْ حَبَسَ الرَّجُلُ قَرَسًا لَهُ لِجَامٍ مُفَضَّضٍ . وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ : فِي الرَّجُلِ يَقِفُ قَرَسًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَمَعَهُ لِجَامٌ مُفَضَّضٌ : فَهُوَ عَلَى مَا وَقَفَهُ ، وَإِنْ يَبْعَثُ الْفِضَّةَ مِنَ السَّرِّجِ وَاللِّجَامِ وَجُعِلَتْ<sup>(١١)</sup> فِي وَقِفٍ مِثْلِهِ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ ؛ لِأَنَّ الْفِضَّةَ لَا يَنْتَفَعُ بِهَا ، وَلَعَلَّهُ يَشْتَرِي بِذَلِكَ سَرَجًا وَلِجَامًا ، فَيَكُونُ أَنْفَعَ لِلْمُسْلِمِينَ . قِيلَ : فِتْبَاعُ الْفِضَّةِ ، وَيَنْفَعُ عَلَى الْفَرَسِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، وَهَذَا يُدُلُّ عَلَى إِبَاحَةِ حَلْيَةِ السَّرِّجِ وَاللِّجَامِ بِالْفِضَّةِ ، لَوْلَا ذَلِكَ لَمَا قَالَ : هُوَ عَلَى مَا وَقَفَ . وَهَذَا لِأَنَّ الْعَادَةَ جَارِيَةٌ بِهِ ، فَأَشْبَهَ حَلْيَةَ الْمِنْطَقَةِ . وَإِذَا قُلْنَا بِتَحْرِيمِهَا / فَصَارَ بِحَيْثُ لَا يَجْتَمِعُ<sup>(١٢)</sup> مِنْهُ شَيْءٌ ، لَمْ يُحْرَمِ اسْتِدَامَتُهُ ، كَقَوْلِنَا فِي تَمْوِيهِ السَّقْفِ ، وَأَبَاحِ الْقَاضِي عِلَاقَةَ الْمُصْحَفِ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً لِلنِّسَاءِ خَاصَّةً . وَلَيْسَ بِجَعِيدٍ ؛ لِأَنَّ حَلْيَةَ الْمَرْأَةِ مَا لَيْسَتْهُ ، وَتَحَلَّتْ بِهِ فِي بَدَنِهَا أَوْ ثِيَابِهَا ، وَمَا عَدَاهُ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْأَوَانِي ، لَا يُبَاحُ لِلنِّسَاءِ مِنْهُ إِلَّا مَا أُبِيحَ لِلرِّجَالِ . وَلَوْ أُبِيحَ لَهَا ذَلِكَ لِأُبْيَحِ عِلَاقَةِ الْأَوَانِي وَالْأَذْرَاجِ وَنَحْوِهَا . ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ .

(١٠) فِي الْأَصْلِ ، ب : « يَجْمَع » .

(١١) سَقَطَتْ وَאוּ الْمَطْفُ مِنْ : أ ، م .

(١٢) فِي الْأَصْلِ ، ب : « يَنْجَم » .

**فصل :** وكل ما يحرم اتخاذه ، ففيه الزكاة إذا كان نصاباً ، أو بلغ<sup>(١٣)</sup> يضمه إلى ما عنده نصاباً ، على ما ذكرناه .

**٤٥٣ -** مسألة ؛ قال : ( وَمَا كَانَ مِنَ الرِّكَازِ ، وَهُوَ دِفْنُ الْجَاهِلِيَّةِ ، قُلٌّ أَوْ كَثْرٌ ، فَفِيهِ الْخُمْسُ لِأَهْلِ الصَّدَقَاتِ ، وَبَاقِيهِ فَلَهُ<sup>(١٤)</sup> )

الدَّفْنُ ، بِكَسْرِ الدَّالِ : الْمَدْفُونُ . وَالرِّكَازُ : الْمَدْفُونُ فِي الْأَرْضِ . وَاشْتِاقَهُ مِنْ رَكَزَ يَرَكُزُ . مِثْلُ غَرَزَ يَغْرِزُ<sup>(١٥)</sup> : إِذَا أَنْخَفَى<sup>(١٦)</sup> . يُقَالُ : رَكَزَ الرُّمَحَ ، إِذَا غَرَزَ أَسْفَلَهُ<sup>(١٧)</sup> فِي الْأَرْضِ . وَمِنَ الرُّكَزِ ، وَهُوَ الصَّوْتُ الْحَفِيُّ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا ﴾<sup>(١٨)</sup> . وَالْأَصْلُ فِي صَدَقَةِ الرِّكَازِ ، مَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « الْعَجْمَاءُ جِبَارٌ<sup>(١٩)</sup> » ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ<sup>(٢٠)</sup> . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢١)</sup> .

(١٣) في الأصل : « يبلغ » .

(١٤) في م : « له » .

(١٥) كذا ضبطه ، وتضمن عنه في المضارع أيضا .

(١٦) في م : « خفي » .

(١٧) في الأصل : « أصله » .

(١٨) سورة مريم ٩٨

(١٩) جبار : أي هدر . ومعنى الحديث أن تنقلت البهيمة العجماء ، فتصيب في انقلاتها إنساناً أو شيئاً ، فجرحها هدر .

(٢٠) أخرجه البخاري ، في : باب من حفر بئراً في ملكه لم يضمن ، من كتاب المساقاة ، وفي : باب في الركاظ الخمس ، من كتاب الزكاة ، وفي : باب المعدن جبار واليثر جبار ، وباب العجماء جبار ، من كتاب الدييات . صحيح البخاري ٣ / ١٤٥ ، ٢ / ١٦٠ ، ٩ / ١٥ ، ١٦ . ومسلم ، في : باب جرح العجماء والمعدن واليثر جبار ، من كتاب الحدود . صحيح مسلم ٣ / ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء في الركاظ وما فيه ، من كتاب الخراج والفتى والإمارة ، وفي : باب العجماء والمعدن واليثر جبار ، من كتاب الدييات . سنن أبي داود ٢ / ١٦١ ، ٥٠٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء أن العجماء جرحها جبار ... ، من أبواب الزكاة ، وفي : باب ما جاء في العجماء جرحها جبار ، من أبواب الأحكام . عارضة الأحوذى ٣ / ١٣٨ ، ٦ / ١٤٥ . والنسائي ، في : باب المعدن ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ٣٣ . وابن ماجه ، في : باب من أصاب ركاظاً ، من كتاب اللقطة ، وفي : باب الجبار ، من كتاب الدييات . سنن ابن ماجه ٢ / ٨٣٩ ، ٨٩١ . والدارمي ، في : باب في الركاظ ، من كتاب الزكاة ، وفي : باب =

وهو أيضا مُجْمَع عليه . قال ابنُ المُنْذِرِ : لا تَعْلَمُ أَحَدًا خَالَفَ هذا الْحَدِيثَ ، إِلَّا الْحَسَنَ ، فَإِنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ مَا يُوجَدُ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ ، وَأَرْضِ الْعَرَبِ ، فَقَالَ : فِيمَا يُوجَدُ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ الْخُمْسُ ، وَفِيمَا يُوجَدُ فِي أَرْضِ الْعَرَبِ الزَّكَاةُ . وَأُوجِبَ<sup>(٨)</sup> الْخُمْسُ فِي الْحَجِيجِ الزُّهْرِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَصْحَابُهُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ، وَغَيْرُهُمْ . وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تُشْتَمِلُ عَلَى خَمْسَةِ فُصُولٍ :

الأوَّلُ ، أَنَّ الرُّكَازَ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ وَجُوبُ الْخُمْسِ مَا كَانَ مِنْ دِفْنِ الْجَاهِلِيَّةِ . هَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَالشَّعْبِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَيُعْتَبَرُ ذَلِكَ بِأَن تَرَى عَلَيْهِ عَلَامَتَهُمْ ، كَأَسْمَاءِ مُلُوكِهِمْ ، وَصُورِهِمْ وَصُلْبِهِمْ<sup>(٩)</sup> ، وَصُورِ أَصْنَانِهِمْ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ . فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ عِلَامَةُ الْإِسْلَامِ ، أَوْ اسْمُ النَّبِيِّ ﷺ ، أَوْ أَحَدٌ مِنْ خُلَفَاءِ الْمُسْلِمِينَ ، أَوْ وَالٍ لَهُمْ ، / أَوْ آيَةٌ مِنْ<sup>(١٠)</sup> الْقُرْآنِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، فَهُوَ لِقُطْعَةٍ ؛ لِأَنَّهُ مِلْكُ مُسْلِمٍ لَمْ يُعْلَمْ زَوَالُهُ عَنْهُ . وَإِنْ كَانَ عَلَى بَعْضِهِ عِلَامَةُ الْإِسْلَامِ ، وَعَلَى بَعْضِهِ عِلَامَةُ الْكُفْرِ<sup>(١١)</sup> ، فَكَذَلِكَ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَنْصُورٍ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ صَارَ إِلَى مُسْلِمٍ ، وَلَمْ يُعْلَمْ زَوَالُهُ عَنْ مِلْكِ الْمُسْلِمِينَ ، فَأُشْبِهَ مَا عَلَى جَمِيعِهِ عِلَامَةُ الْمُسْلِمِينَ .

الفصل الثاني ، فِي مَوْضِعِهِ ، وَلَا يَخْلُو مِنْ أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ : أَحَدُهَا ، أَنْ يَجِدَهُ فِي مَوَاتٍ ، أَوْ مَا لَا يُعْلَمُ لَهُ مَالِكٌ ، مِثْلَ الْأَرْضِ الَّتِي يُوجَدُ فِيهَا آثَارُ الْمُلْكِ ، كَالْأَيَّةِ

---

= المجموع جرحها جبار ، من كتاب الدييات . سنن الدارمي ١ / ٣٩٣ ، ٢ / ١٩٦ . والإمام مالك ، في : باب زكاة الركاظ ، من كتاب الزكاة ، وفي : باب جامع العقل ، من كتاب العقول . الموطأ ١ / ٢٤٩ ، ٢ / ٨٦٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٣١٤ ، ٢ / ٢٢٨ ، ٢٣٩ ، ٢٥٤ ، ٢٧٤ ، ٢٨٥ ، ٣١٩ ، ٣٨٢ ، ٣٨٦ ، ٤٠٦ ، ٤١١ ، ٤١٥ ، ٤٥٤ ، ٤٥٦ ، ٤٦٧ ، ٤٧٥ ، ٤٨٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٥ ، ٤٩٩ ، ٥٠١ ، ٥٠٧ ، ٣ / ٢٣٦ ، ٣٥٤ ، ٥ / ٣٢٦ ، ٣٢٧ .

(٨) في م : فصل أوجب .

(٩) في الأصل : وصلبهم .

(١٠-١٠) في م : قرآن أو نحو .

(١١) في الأصل : الكفار .

الْقَدِيمَةِ ، وَالتُّلُول ، وَجُذْرَانِ الْجَاهِلِيَّةِ ، وَقُبُورِهِمْ . فَهَذَا فِيهِ الْخُمْسُ بِغَيْرِ خِلَافٍ ، سِوَى مَا ذَكَرْنَاهُ . وَلَوْ وَجَدَهُ فِي هَذِهِ الْأَرْضِ عَلَى وَجْهِهَا ، أَوْ فِي طَرِيقٍ غَيْرِ مَسْلُوكٍ ، أَوْ قَرْيَةٍ خَرَابٍ ، فَهُوَ كَذَلِكَ فِي الْحُكْمِ ؛ لَمَّا رَوَى عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْقُطَيْعَةِ ؟ فَقَالَ : « مَا كَانَ فِي طَرِيقٍ مَاتِيٍّ ، أَوْ فِي قَرْيَةٍ غَائِمَةٍ ، فَعَرَفَهَا سَنَةً ، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا ، وَإِلَّا فَلَنْكَ ، وَمَا لَمْ يَكُنْ فِي طَرِيقٍ مَاتِيٍّ ، وَلَا فِي قَرْيَةٍ غَائِمَةٍ ، فَفِيهِ وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ » . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ<sup>(١٢)</sup> . الْقِسْمُ الثَّانِي ، أَنْ يَجِدَهُ فِي مِلْكِهِ الْمُنْتَقِلِ إِلَيْهِ ، فَهُوَ لَهُ فِي<sup>(١٣)</sup> إِمَّاخَذَى الرَّوَاتِينِ<sup>(١٤)</sup> ؛ لِأَنَّهُ مَالٌ كَافِرٍ مَظْهُورٌ عَلَيْهِ فِي الْإِسْلَامِ ، فَكَانَ لِمَنْ ظَهَرَ عَلَيْهِ كَالْفَنَائِمِ ، وَلَئِنْ الرِّكَازَ لَا يُمْلِكُ بِمِلْكِ الْأَرْضِ ، لِأَنَّهُ مُودَعٌ فِيهَا ، وَإِنَّمَا يُمْلِكُ بِالظُّهُورِ عَلَيْهِ ، وَهَذَا قَدْ ظَهَرَ عَلَيْهِ ، فَوَجَبَ أَنْ يُمْلِكَهُ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، هِيَ لِلْمَالِكِ قَبْلَهُ إِنْ اعْتَرَفَ بِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَعْتَرَفْ بِهِ فَهُوَ لِلَّذِي قَبْلَهُ كَذَلِكَ إِلَى أَوَّلِ مَالِكٍ . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ كَانَتْ يَدُهُ عَلَى الدَّارِ ، فَكَانَتْ عَلَى مَا فِيهَا . وَإِنْ انْتَقَلَتِ الدَّارُ بِالْمِيرَاثِ ، حُكِمَ بِأَنَّهُ مِيرَاثٌ ، فَإِنْ اتَّفَقَ الْوَرَثَةُ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِمَوْرُوئِهِمْ ، فَهُوَ لِأَوَّلِ مَالِكٍ ، فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ أَوَّلُ مَالِكٍ ، فَهُوَ كَالْمَالِ الضَّائِعِ الَّذِي لَا يَعْرِفُ لَهُ مَالِكٌ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ؛ لِأَنَّ الرِّكَازَ لَا يُمْلِكُ بِمِلْكِ الدَّارِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَجْزَائِهَا وَإِنَّمَا هُوَ مُودَعٌ فِيهَا ، فَيَنْزِلُ مَنْزِلَةَ الْمُبَاحَاتِ مِنَ الْحَشِيشِ وَالْحَطَبِ وَالصَّيْدِ يَجِدُهُ فِي أَرْضِ غَيْرِهِ ، فَيَأْخُذُهُ ، فَيَكُونُ أَحَقُّ بِهِ ، لَكِنْ إِنْ ادَّعَى الْمَالِكُ الَّذِي / انْتَقَلَ الْمِلْكُ عَنْهُ أَنَّهُ لَهُ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّ يَدَهُ كَانَتْ عَلَيْهِ ، لِكُونِهَا<sup>(١٥)</sup> عَلَى مَجْلِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَدَّعِهِ ، فَهُوَ لِوَالِدِهِ . وَإِنْ اخْتَلَفَ الْوَرَثَةُ ،

١٣٥/٣ ط

(١٢) فِي : بَابِ الْمَعْدِن ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْجُمُوعُ ٥ / ٣٣ .

كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : كِتَابِ الْقَطْعَةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٣٩٧ . وَإِلِإِمَامِ أَحْمَدَ ، فِي : الْمُسْتَدْرَكِ

٢ / ١٨٠ ، ١٨٦ ، ٢٠٣ .

(١٣-١٤) فِي م : هَذَا أَحَدُ الرَّوَاتِينِ .

(١٤) فِي الْأَصْلِ ، ب : هَذَا بِكُونِهَا .

فَأُنْكَرَ بَعْضُهُمْ أَنْ يَكُونَ لِمُورٍ بِهِمْ ، وَلَمْ يَنْكُرْهُ الْبَاقُونَ ، فَحُكِّمَ مِنْ أُنْكَرَ فِي نَصِيْبِهِ  
حُكْمَ الْمَالِكِ الَّذِي لَمْ يَعْتَرِفْ بِهِ ، وَحُكْمَ الْمُعْتَرِفِينَ حُكْمَ الْمَالِكِ الْمُعْتَرِفِ . الْقِسْمُ  
الثَّالِثُ ، أَنْ يَجِدَهُ فِي مِلْكِ أَدَمِيٍّ مُسْلِمٍ مَغْصُومٍ أَوْ ذِمِّيٍّ ، فَمَنْ أَحَدٌ مَا يُدُلُّ عَلَى أَنَّهُ  
لِصَاحِبِ الدَّارِ ؛ فَإِنَّهُ قَالَ ، فِي مَنْ اسْتَأْجَرَ حَفَّارًا لِيَحْفَرَ فِي دَارِهِ ، فَأَصَابَ فِي  
الدَّارِ كَنْزًا عَادِيًّا<sup>(١٥)</sup> : فَهُوَ لِصَاحِبِ الدَّارِ . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدِ بْنِ  
الْحَسَنِ . وَنُقِلَ عَنْ أَحْمَدَ مَا يُدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لِرَاجِدِهِ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِي مَسْأَلَةٍ مِنْ اسْتَأْجَرَ  
أَجِيرًا لِيَحْفَرَ لَهُ فِي دَارِهِ ، فَأَصَابَ فِي الدَّارِ كَنْزًا : فَهُوَ لِلْأَجِيرِ . نَقَلَ ذَلِكَ عَنْهُ  
مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْكَحْهَالُ . قَالَ الْقَاضِي . هُوَ الصَّحِيحُ . وَهَذَا يُدُلُّ عَلَى أَنَّ الرِّكَازَ  
لِرَاجِدِهِ . وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ ، وَأَبِي ثَوْرٍ . وَاسْتَحْسَنَهُ أَبُو يُونُسَ . وَذَلِكَ  
لِأَنَّ الْكَثْرَ لَا يُمْلِكُ بِمِلْكِ الدَّارِ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي الْقِسْمِ الَّذِي قَبْلَهُ ، فَيَكُونُ لِمَنْ  
وَجَدَهُ ، لَكِنْ إِنْ ادَّعَاهُ الْمَالِكُ . فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّ يَدَهُ عَلَيْهِ بِكَوْنِهَا عَلَى مَحَلِّهِ .  
وَإِنْ لَمْ يَدَّعِهِ ، فَهُوَ لِرَاجِدِهِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : هُوَ لِمَالِكِ الدَّارِ إِنْ اعْتَرَفَ بِهِ ، وَإِنْ  
لَمْ يَعْتَرَفْ بِهِ ، فَهُوَ لِأَوَّلِ مَالِكٍ ؛ لِأَنَّهُ فِي يَدِهِ . وَيُخْرَجُ لَنَا مِثْلُ ذَلِكَ ، لِمَا ذَكَرْنَاهُ  
مِنَ الرَّوَاةِ فِي الْقِسْمِ الَّذِي قَبْلَهُ . وَإِنْ اسْتَأْجَرَ حَفَّارًا لِيَحْفَرَ لَهُ طَلَبًا لِكَنْزٍ يَجِدُهُ ،  
فَوَجَدَهُ ، فَلَا شَيْءَ لِلْأَجِيرِ ، وَيَكُونُ الرَّاجِدُ لَهُ هُوَ الْمُسْتَأْجِرُ ؛ لِأَنَّهُ اسْتَأْجَرَهُ  
لِلذَلِكَ ، فَاشْتَبَهَ مَا لَوْ اسْتَأْجَرَهُ لِيَحْتَسِبَ<sup>(١٦)</sup> لَهُ أَوْ يَصْطَادَ ، فَإِنَّ الْحَاصِلَ مِنْ ذَلِكَ  
لِلْمُسْتَأْجِرِ دُونَ الْأَجِيرِ . وَإِنْ اسْتَأْجَرَهُ لِأَمْرٍ غَيْرِ طَلَبِ الرِّكَازِ ، فَالرَّاجِدُ لَهُ هُوَ  
الْأَجِيرُ . وَهَكَذَا قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : إِذَا اسْتَأْجَرْتُ أَجِيرًا لِيَحْفَرَ لِي فِي دَارِي ، فَوَجَدَ  
كَنْزًا ، فَهُوَ لَهُ . وَإِنْ قُلْتُ : اسْتَأْجَرْتُكَ لِيَحْفَرَ لِي هَهُنَا ، رَجَاءً أَنْ أَجِدَ كَنْزًا ،  
فَسَمِعْتُكَ لَهُ ، فَلَهُ أَجْرُهُ ، وَلِي مَا يُوْجَدُ .

فصل : وَإِنْ اكْتَرَى دَارًا ، فَوَجَدَ فِيهَا رِكَازًا ، فَهُوَ لِرَاجِدِهِ ، فِي أَحَدٍ

(١٥) عاديا : أى قديما ، من عهد عاد ونحوه .

(١٦) فِي الْأَصْلِ : « لِيَحْسِبَ » .

الْوَجْهَيْنِ ، وَالْآخِرِ ، هُوَ لِلْمَالِكِ ، بِنَاءٌ عَلَى الرَّوَابِيتَيْنِ ، فِي مَنْ وَجَدَ رِكَازًا فِي مِلْكٍ  
 انْتَقَلَ إِلَيْهِ ، وَإِنْ اخْتَلَفَا ، فَقَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا : / هَذَا كَانَ <sup>(١٧)</sup> لِي . فَعَلَى  
 وَجْهَيْنِ أَيْضًا <sup>(١٨)</sup> : أَحَدُهُمَا ، الْقَوْلُ قَوْلُ الْمَالِكِ ؛ لِأَنَّ الدَّفْنَ تَابِعٌ لِلْأَرْضِ .  
 وَالثَّانِي ، الْقَوْلُ قَوْلُ الْمُكْتَرِي ؛ لِأَنَّ هَذَا مُودَعٌ فِي الْأَرْضِ ، وَلَيْسَ مِنْهَا ، فَكَانَ  
 الْقَوْلُ قَوْلُ مَنْ يَدُهُ عَلَيْهَا ، كَالْقِمَاشِ . الْقِسْمُ الرَّابِعُ ، أَنْ يَجِدَهُ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ ،  
 فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ إِلَّا بِجَمَاعَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، فَهُوَ غَنِيمَةٌ لَهُمْ ، وَإِنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ  
 بِنَفْسِهِ ، فَهُوَ لَوَاحِدِهِ ، حُكْمُهُ حُكْمُ مَالِهِ وَجَدَهُ فِي مَوَاتٍ فِي أَرْضِ الْمُسْلِمِينَ . وَقَالَ أَبُو  
 حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ : إِنْ عَرَفَ مَالِكُ الْأَرْضِ ، وَكَانَ حَرَبِيًّا ، فَهُوَ غَنِيمَةٌ أَيْضًا ؛  
 لِأَنَّهُ فِي جِرَزِ مَالِكٍ مُعَيَّنٍ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ أَخَذَهُ مِنْ يَتِيمٍ أَوْ يَخْرَاجَةٍ . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَيْسَ  
 لِمَوْضِعِهِ مَالِكٌ مُحْتَرَمٌ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ لَمْ يُعْرِفْ مَالِكُهُ . وَيُخْرَجُ لَنَا مِثْلُ قَوْلِهِمْ ، بِنَاءً  
 عَلَى قَوْلِنَا إِنَّ الرِّكَازَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ يَكُونُ لِمَالِكِ الْأَرْضِ .

الفصل الثالث ، فِي صِفَةِ الرِّكَازِ الَّذِي فِيهِ الْخُمْسُ ، وَهُوَ كُلُّ مَا كَانَ مَالًا عَلَى  
 اخْتِلَافِ أَنْوَاعِهِ ، مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْحَدِيدِ وَالرُّصَاصِ وَالصُّفْرِ وَالنُّحَاسِ وَالْآيِنَةِ  
 وَغَيْرِ ذَلِكَ . وَهُوَ قَوْلُ إِسْحَاقَ ، وَأَبِي عُبَيْدٍ ، وَابْنِ الْمُثَنِّدِ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ،  
 وَإِخْدَى الرَّوَابِيتَيْنِ عَنْ مَالِكٍ ، وَأَحَدُ قَوْلَي الشَّافِعِيِّ ، وَالْقَوْلُ الْآخَرُ : لَا يَجِبُ إِلَّا فِي  
 الْأَثْمَانِ . وَلَنَا ، عُمُومُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « فِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ » <sup>(١٩)</sup> . وَلَأَنَّهُ  
 مَالٌ مَظْهُورٌ عَلَيْهِ مِنْ مَالِ الْكُفَّارِ ، فَوَجَبَ فِيهِ الْخُمْسُ مَعَ اخْتِلَافِ أَنْوَاعِهِ ،  
 كَالْغَنِيمَةِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِنَّ الْخُمْسَ يَجِبُ فِي قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ ، فِي قَوْلِ إِمَامِنَا ،  
 وَمَالِكٍ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ، وَالشَّافِعِيِّ فِي الْقَدِيمِ . وَقَالَ فِي الْجَدِيدِ :  
 يُعْتَبَرُ النَّصَابُ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ مَالِي يَجِبُ فِيمَا اسْتُخْرِجَ مِنَ الْأَرْضِ ، فَاعْتَبِرَ فِيهِ

(١٧) سقط من : م .

(١٨) تقدم تخريجه في صفحة ٢٣١ .

النَّصَابُ ، كَالْمَعْدِنِ وَالزَّرْعِ . وَلَنَا ، عُمُومُ الْحَدِيثِ ، وَلِأَنَّهُ مَالٌ مَحْمُوسٌ ، فَلَا يُعْتَبَرُ لَهُ نِصَابٌ ، كَالْغَنِيمَةِ ، وَلِأَنَّهُ مَالٌ كَافِرٌ مَظْهُورٌ عَلَيْهِ فِي الْإِسْلَامِ ، فَاشْتَبَهَ الْغَنِيمَةَ ، وَالْمَعْدِنُ وَالزَّرْعُ يَحْتَاجُ إِلَى عَمَلٍ وَتَوَلِّبٍ ، فَاعْتَبِرَ فِيهِ النَّصَابُ تَخْفِيفًا ، بِخِلَافِ الرِّكَازِ ، وَلِأَنَّ الْوَاجِبَ فِيهَا مُوَاسَاةٌ ، فَاعْتَبِرَ النَّصَابُ لِيُتْلَعَ حَدًّا يَحْتَجِلُ الْمُوَاسَاةُ مِنْهُ ، بِخِلَافِ مَسَائِلِنَا .

ط ١٣٦/٣ الفصل / الرابع ، فِي قَدْرِ الْوَاجِبِ فِي الرِّكَازِ ، وَمَصْرِفِهِ ، أَمَا قَدْرُهُ فَهُوَ الْخُمْسُ ؛ لِمَا قَدَّمَاهُ مِنَ الْحَدِيثِ وَالْإِجْمَاعِ ، وَأَمَا مَصْرِفُهُ فَاخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ فِيهِ ، "مع ما فيه"<sup>(١)</sup> مِنْ اخْتِلَافِ أَهْلِ الْعِلْمِ . فَقَالَ الْخِرَقِيُّ : هُوَ لِأَهْلِ الصَّدَقَاتِ . وَنَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، فِي رِوَايَةِ حَنْبَلٍ ، فَقَالَ : يُعْطَى الْخُمْسُ مِنَ الرِّكَازِ عَلَى مَكَانِهِ ، وَإِنْ تَصَدَّقَ بِهِ عَلَى الْمَسَاكِينِ أَجْزَأُهُ . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَمَرَ صَاحِبَ الْكَتْرِ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهِ عَلَى الْمَسَاكِينِ . حَكَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَقَالَ : حَدَّثَنَا سَعِيدٌ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَشْرِ الْخَثْعَمِيِّ ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ قَوْمِهِ يُقَالُ لَهُ : ابْنُ حُمَمَةَ ، قَالَ : سَقَطْتُ عَلَى جُرَّةٍ مِنْ دِيرٍ قَدِيمٍ بِالْكُوفَةِ ، عِنْدَ جَبَائِثَةِ بَشَرٍ ، فِيهَا أَرْبَعَةُ آلَافِ دِرْهَمٍ ، فَذَهَبْتُ بِهَا إِلَى عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . فَقَالَ : اقْسِمْهَا خُمُسَةَ أَخْمَاسٍ . فَاقْسَمْتُهَا ، فَأَخَذَ عَلِيٌّ مِنْهَا خُمُسًا ، وَأَعْطَانِي أَرْبَعَةَ أَخْمَاسٍ ، فَلَمَّا أَذْبَرْتُ دَعَانِي ، فَقَالَ : فِي جِيرَانِكَ فَقَرَاءُ وَمَسَاكِينُ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ . قَالَ : فَخُذْهَا فَاقْسِمْهَا بَيْنَهُمْ<sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّهُ مُسْتَفَادٌ مِنَ الْأَرْضِ ، أَشَبَّهَ الْمَعْدِنَ وَالزَّرْعَ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، مَصْرُفُهُ مَصْرُفُ الْفَيْءِ . نَقَلَهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَكَمِ ، عَنْ أَحْمَدَ . وَهَذِهِ الرَّوَايَةُ أَصَحُّ ، وَأَقْبَسُ عَلَى مَذْهَبِهِ . وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالْمُزْنِيُّ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو عُبَيْدٍ<sup>(٣)</sup> ، عَنْ هُشَيْمٍ ، عَنْ مُجَالِيدٍ ، عَنْ

(١٩-١٩) سقط من : الأصل .

(٢٠) أخرجه البيهقي ، في : باب ما روى عن علي رضي الله عنه في الرِّكَازِ ، من كتاب الزَّكَاةِ . السنن الكبرى

١٥٧ / ٤ .

(٢١) في : الأموال ٣٤٢ .



الشَّعْبِيُّ ، أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ أَلْفَ دِينَارٍ مَذْفُونَةً تَخَارِجًا مِنَ الْمَدِينَةِ ، فَأَتَى بِهِمَا عَمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ ، فَأَخَذَ مِنْهَا الْخُمْسَ مَا تَنَتَّى دِينَارٍ ، وَدَفَعَ إِلَى الرَّجُلِ بَقِيَّتَهَا ، وَجَعَلَ عَمْرُ يَقْسِمُ الْمَائَتَيْنِ بَيْنَ مَنْ حَضَرَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، إِلَى أَنْ فَضَلَ<sup>(٢٢)</sup> مِنْهَا فَضْلَةً ، فَقَالَ : أَيْنَ صَاحِبُ الدَّنَائِيرِ ؟ فَقَامَ إِلَيْهِ ، فَقَالَ عَمْرُ : تَخَذَ هَذِهِ الدَّنَائِيرَ فَهِيَ لَكَ . وَلَوْ كَانَ<sup>(٢٣)</sup> زَكَاةُ خَصٍّ<sup>(٢٤)</sup> بِهَا أَهْلُهَا ، وَلَمْ يَرُدَّهُ عَلَى وَاجِدِهِ ، وَلَئِنَّهُ يَجِبُ عَلَى الذَّمِّيِّ ، وَالزَّكَاةُ<sup>(٢٥)</sup> لَا تَجِبُ عَلَيْهِ ، وَلَئِنَّهُ مَالٌ مَحْمُوسٌ زَالَتْ عَنْهُ يَدُ الْكَافِرِ ، أَشَبَّهَ خُمْسَ الْعَيْنَةِ .

الفصل الخامس ، في مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْخُمْسُ . وَهُوَ كُلُّ مَنْ وَجَدَهُ ، مِنْ مُسْلِمٍ وَذِمِّيٍّ ، وَحُرٍّ وَعَبْدٍ وَمُكَاتِبٍ ، وَكَبِيرٍ وَصَغِيرٍ ، وَعَاقِلٍ وَمَجْنُونٍ ، إِلَّا أَنْ الْوَاجِدَ لَهُ إِذَا كَانَ عَبْدًا فَهُوَ لِسَيِّدِهِ ؛ لِأَنَّهُ كَسَبَ مَالًا ، فَأَشَبَّهَ الْاِحْتِشَاشَ وَالْاِضْطِیَادَ ، وَإِنْ كَانَ مُكَاتِبًا مَلَكَهُ / ، وَعَلَيْهِ خُمْسُهُ ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ كَسْبِهِ ، وَإِنْ كَانَ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا فَهُوَ لَهَا ، وَيُخْرِجُ عَنْهَا وَلِيِّهُمَا . وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْدَرِ : أَجْمَعَ كُلُّ<sup>(٢٦)</sup> مَنْ تَحَفَّظَ<sup>(٢٧)</sup> عَنْهُ مِنَ أَهْلِ الْعِلْمِ ، عَلَى أَنْ عَلَى الذَّمِّيِّ فِي الرِّكَازِ يَجِدُهُ الْخُمْسُ . قَالَه مَالِكٌ ، وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَأَهْلُ الْعِرَاقِ ،<sup>(٢٨)</sup> مِنْ أَصْحَابِ الرَّأْيِ ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَجِبُ الْخُمْسُ إِلَّا عَلَى مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ ؛ لِأَنَّهُ زَكَاةٌ . وَحَكِيٌّ عَنْهُ فِي الصَّبِيِّ وَالْمَرْأَةِ أَنَّهُمَا لَا يَمْلِكَانِ الرِّكَازَ . وَقَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ : إِذَا كَانَ الْوَاجِدُ لَهُ عَبْدًا ، يَرْضَخُ لَهُ مِنْهُ ، وَلَا يُعْطَاهُ كُلَّهُ . وَلَنَا ، عُمُومُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « فِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ » . فَإِنَّهُ يَدُلُّ بِعُمُومِهِ عَلَى وَجُوبِ الْخُمْسِ فِي كُلِّ رِكَازٍ

(٢٢) في م : أفضل .

(٢٣) في م : كانت .

(٢٤) في م : لخص .

(٢٥) في الأصل : الرِّكَاز .

(٢٦) سقط من : الأصل ، ب .

(٢٧) في الأصل ، ب : أحفظ .

(٢٨-٢٨) في م : وأصحاب خطأ .

يُوجَدُ ، وَبِمَقْهُومِهِ عَلَى أَنَّ بَاقِيَهُ لَوَاجِدِهِ مَنْ كَانَ ، وَلَئِنَّ مَالَ كَافِرٍ مَظْهُورٌ عَلَيْهِ ، فَكَانَ فِيهِ الْخُمْسُ عَلَى مَنْ وَجَدَهُ ، وَبَاقِيَهُ لَوَاجِدِهِ ، كَالْغَنِيمَةِ ، وَلَئِنَّ الْاِحْتِسَابَ مَالٍ ، فَكَانَ لِمُكْتَسِبِهِ إِنْ كَانَ حُرًّا ، أَوْ لِسَيِّدِهِ إِنْ كَانَ عَبْدًا ، كَالْاِحْتِسَابِ وَالْاِنْطِلَادِ . وَتَخْرُجُ لَنَا أَنْ لَا يَجِبُ الْخُمْسُ إِلَّا عَلَى مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ ، بِنَاءً عَلَى قَوْلِنَا إِنَّهُ زَكَاةٌ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ .

**فصل :** وَيَجُوزُ أَنْ يَتَوَلَّى الْإِنْسَانُ تَفْرِقَةَ الْخُمْسِ بِنَفْسِهِ . وَبِهِ قَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَابْنُ الْمُثَنِّبِ ؛ لِأَنَّ عَلِيًّا أَمَرَ وَاجِدَ الْكَثَرِ بِتَفْرِيقَتِهِ عَلَى الْمَسَاكِينِ . قَالَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ . وَلَئِنَّهُ أَدَّى الْحَقَّ إِلَى مُسْتَحِقِّهِ ، فَبَرِئَ مِنْهُ ، كَمَا لَوْ قَرَّقَ الزَّكَاةَ ، أَوْ أَدَّى<sup>(٢٩)</sup> الدُّيْنَ إِلَى رَبِّهِ . وَتَخْرُجُ أَنْ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ فَيءٌ ، فَلَمْ يَمْلِكْ تَفْرِقَتَهُ بِنَفْسِهِ ، كَخُمْسِ الْغَنِيمَةِ . وَهَذَا قَالَ أَبُو ثَوْرٍ . قَالَ : وَإِنْ فَعَلَ ضَمَّنَتْهُ الْإِمَامُ . قَالَ الْقَاضِي : وَلَيْسَ لِلْإِمَامِ رَدُّ خُمْسِ الرِّكَازِ<sup>(٣٠)</sup> عَلَى وَاجِدِهِ<sup>(٣١)</sup> ؛ لِأَنَّهُ حَقُّ مَالٍ ، فَلَمْ يَجَزْ رَدُّهُ عَلَى مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ ، كَالزَّكَاةِ ، وَخُمْسِ الْغَنِيمَةِ . وَقَالَ ابْنُ عُقَيْلٍ : يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ رَوَى عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ رَدَّ بَعْضَهُ عَلَى وَاجِدِهِ ، وَلَئِنَّهُ فَيءٌ ، فَجَازَ رَدُّهُ أَوْ رَدَّ بَعْضِهِ عَلَى وَاجِدِهِ ، كَخُرَاجِ الْأَرْضِ . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ .

**٤٥٤ -** مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : ( وَإِذَا أُخْرِجَ مِنَ الْمَعَادِنِ مِنَ الذَّهَبِ عِشْرِينَ<sup>١٣٧/٣</sup> مِثْقَالًا ، أَوْ مِنَ الْوَرِقِ مِائَتَانِ ذِرْهَمٍ ، أَوْ قِيمَةٌ ذَلِكَ مِنَ الزُّبُنِّ / وَالرُّصَاصِ وَالصُّفْرِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ بِمَا يُسْتَخْرَجُ مِنَ الْأَرْضِ ، فَعَلَيْهِ الزَّكَاةُ مِنْ وَفَيْهِ )

اشْتِغَاقُ الْمُعْدِنِ مِنْ عَدَنَ بِالْمَكَانِ<sup>(١)</sup> ، يَغْدُنُ : إِذَا أَقَامَ بِهِ . وَمِنْهُ سُمِّيَتْ الْجَنَّةُ<sup>(٢)</sup> جَنَّةَ عَدْنٍ ، لِأَنَّهَا دَارُ إِقَامَةٍ وَخُلُودٍ . قَالَ أَحْمَدُ : الْمَعَادِنُ : هِيَ الَّتِي تُسْتَنْبَطُ ، لَيْسَ هُوَ شَيْءٌ دُفِنَ . وَالْكَلَامُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي فُصُولِ أَرْبَعَةٍ : أَحَدُهَا ، فِي صِفَةِ الْمُعْدِنِ الَّذِي تَتَعَلَّقُ بِهِ وَجُوبُ الزَّكَاةِ . وَهُوَ كُلُّ مَا خَرَجَ مِنْ

(٢٩) ق م : ه وأدى ه .

(٣٠) سقط من : م .

(٣١) ق م : ه في المكان ه .

(٣٢) سقط من : م .

الأرض ، ممَّا يُخْلَقُ فِيهَا مِنْ غَيْرِهَا مِمَّا لَهُ قِيَمَةٌ ، كَالَّذِي ذَكَرَهُ الْجَزَقِيُّ وَغَوِيهِ مِنَ الْحَدِيدِ ، وَالْيَاقُوتِ ، وَالزُّهْرَجِدِ ، وَالْبَلُورِ ، وَالْعَقِيقِ ، وَالسَّيِّجِ ، وَالْكُنْخَلِ ، وَالزَّاجِ<sup>(٣)</sup> . وَالزُّرَيْخِ ، وَالْمَعْرَةِ<sup>(٤)</sup> . وَكَذَلِكَ الْمَعَادِنُ الْجَايِئَةُ ، كَالْقَارِ ، وَالنَّفْطِ ، وَالْكِبْرِيتِ ، وَغَوِي ذَلِكَ . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ : لَا تَتَعَلَّقُ الزَّكَاةُ إِلَّا بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا زَكَاةَ فِي حَجَرٍ »<sup>(٥)</sup> . وَلِأَنَّهُ مَالٌ مُقَوِّمٌ<sup>(٦)</sup> مُسْتَفَادٌ مِنَ الْأَرْضِ ، أَشَبَّهُ الطَّيْنَ الْأَحْمَرَ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْهُ : تَتَعَلَّقُ الزَّكَاةُ بِكُلِّ مَا يَنْطَبِعُ ، كَالرُّصَاصِ وَالْحَدِيدِ وَالتَّحَاسِ ، دُونَ غَيْرِهِ . وَلَنَا ، عُمُومُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَبِمَا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾<sup>(٧)</sup> . وَلِأَنَّهُ مَعْدِنٌ ، فَتَعَلَّقَتِ الزَّكَاةُ بِالخَارِجِ مِنْهُ كَالْأَثْمَانِ ، وَلِأَنَّهُ مَالٌ لَوْ غَنِمَهُ وَجَبَ عَلَيْهِ<sup>(٨)</sup> خُمْسُهُ ، فَإِذَا أَخْرَجَهُ مِنْ مَعْدِنٍ وَجَبَتْ<sup>(٩)</sup> فِيهِ الزَّكَاةُ<sup>(١٠)</sup> كَالذَّهَبِ . وَأَمَّا الطَّيْنُ فَلَيْسَ بِمَعْدِنٍ ؛ لِأَنَّهُ تُرَابٌ . وَالْمَعْدِنُ : مَا كَانَ فِي الْأَرْضِ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهَا .

الفصل الثاني ، فِي قَدْرِ الْوَاجِبِ وَصِفَتِهِ ، وَقَدْرُ الْوَاجِبِ فِيهِ رُبْعُ الْعُشْرِ . وَصِفَتُهُ أَنَّهُ زَكَاةٌ . وَهَذَا قَوْلُ عَمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَمَالِكٍ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : الْوَاجِبُ فِيهِ الْخُمْسُ ، وَهُوَ قِيَّةٌ . وَاخْتَارَهُ أَبُو عُبَيْدٍ<sup>(١١)</sup> ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : هُوَ زَكَاةٌ . وَاخْتَلَفَ قَوْلُهُ فِي قَدْرِهِ كَالْمَذْهَبَيْنِ . وَاحْتَجَّ مِنْ أَوْجَبِ الْخُمْسِ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَا لَمْ يَكُنْ فِي طَرِيقِ مَائِي ، وَلَا فِي قَرْيَةٍ غَامِرَةٍ ، فَفِيهِ وَفِي الرُّكَازِ

(٣) الزاج الأبيض : كبهنتات الحارصين . والزاج الأزرق : كبهنتات النحاس . والزاج الأخضر : كبهنتات الحديد .

(٤) المفرة : الطين الأحمر يصبغ به .

(٥) أخرجه البيهقي ، في : باب ما لا زكاة فيه من المجواهر غير الذهب والفضة ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ٤ / ١٤٦ . وابن عدي ، في : الكامل في ضعفاء الرجال ٥ / ١٦٨١ .

(٦) في م : « يقوم بالذهب والفضة » .

(٧) سورة البقرة ٢٦٧ .

(٨) سقط من : الأصل ، ب .

(٩-٩) في الأصل ، ب : « زكاته » .

(١٠) انظر : الأموال ٣٤٠ ، ٣٤١ .

الْخُمْسُ . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ ، وَالْجَوْزْجَانِيُّ ، وَغَيْرُهُمَا<sup>(١١)</sup> . وَفِي رِوَايَةٍ : « مَا كَانَ فِي الْخَرَابِ ، فِيهِ فِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ » . وَرَوَى سَعِيدٌ ، وَالْجَوْزْجَانِيُّ ، بِإِسْنَادِهِمَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ الْمُقْبِرِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ / ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الرِّكَازُ هُوَ الذَّهَبُ الَّذِي يَنْبُثُ مِنَ الْأَرْضِ »<sup>(١٢)</sup> . وَفِي حَدِيثٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ » ، قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَمَا الرِّكَازُ ؟ قَالَ : « هُوَ الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ الْمَخْلُوقَانِ فِي الْأَرْضِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ »<sup>(١٣)</sup> . وَهَذَا نَصٌّ . وَفِي حَدِيثٍ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، أَنَّهُ قَالَ : « وَفِي السُّيُوبِ الْخُمْسُ »<sup>(١٤)</sup> . قَالَ<sup>(١٥)</sup> : وَالسُّيُوبُ عُرُوقُ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ الَّتِي تَحْتَ الْأَرْضِ . وَلَئِنَّ مَالَ<sup>(١٦)</sup> مَظْهُورَ عَلَيْهِ فِي الْإِسْلَامِ ، أَشْبَهَ الرِّكَازَ . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَبُو عُبَيْدٍ<sup>(١٧)</sup> ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ عُلَمَائِهِمْ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقْطَعَ بِلَالُ بْنُ الْحَارِثِ الْمُزَنِيَّ مَعَادِنَ الْقَبِيلَةِ فِي نَاحِيَةِ الْفُرْعِ<sup>(١٨)</sup> ، قَالَ : فَتِلْكَ الْمَعَادِنُ لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا إِلَّا الزَّكَاةُ إِلَى الْيَوْمِ . وَقَدْ

(١١) تقدم ترجمته في صفحة ٢٣١ .

(١٢) وأخرجه البيهقي ، في : باب من قال المعدن ركاز فيه الخمس ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ١٥٢ / ٤ .

(١٣) أخرجه البيهقي ، في : باب من قال المعدن ركاز فيه الخمس ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ١٥٢ / ٤ .

(١٤) ذكر ابن منظور ، في اللسان ( س ي ب ) ١ / ٤٧٧ أن ذلك كان في كتاب النبي ﷺ لوائل بن حجر . ووائل بن حجر من أقبال اليمن ، وقد عل النبي ﷺ ، وكتب له كتابا ، ومات في خلافة معاوية . أسد الغابة ٥ / ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، الإصابة ٦ / ٥٩٦ ، ٥٩٧ .

(١٥) سقط من : ب .

(١٦) في : الأموال ٣٣٨ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في إقطاع الأراضين ، من كتاب الحراج والقيء والإمارة . سنن أبي داود ٢ / ١٥٤ . والإمام مالك ، في : باب الزكاة في المعادن ، من كتاب الزكاة . الموطأ ١ / ٢٤٨ ، ٢٤٩ . والبيهقي ، في : باب زكاة المعدن ومن قال المعدن ليس بركاز ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ٤ / ١٥٢ . (١٧) سقط من : م .

(١٨) الفرع : موضع بين غلّة والمدينة .

أُسْنَدُهُ<sup>(١٩)</sup> كَثِيرٌ بَنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَوْفٍ الْمُزَنِيِّ<sup>(٢٠)</sup> ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ  
جَدِّهِ<sup>(٢١)</sup> . وَرَوَاهُ الدَّرَاوَزْدِيُّ<sup>(٢٢)</sup> ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ بِلَالٍ بْنِ الْحَارِثِ  
الْمُزَنِيِّ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ مِنْهُ زَكَاةَ الْمَعَادِنِ الْقَبِيلَةِ<sup>(٢٣)</sup> . قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ<sup>(٢٤)</sup> :  
الْقَبِيلَةُ بِلَادٌ مَعْرُوفَةٌ بِالْحِجَازِ . وَلَأَنَّهُ حَقٌّ يَحْرُمُ عَلَى أَغْنِيَاءِ ذَوِي الْقُرْبَى ، فَكَانَ  
زَكَاةً ، كَالْوَاجِبِ فِي الْأَثْمَانِ الَّتِي كَانَتْ مَمْلُوكَةً لَهُ . وَحَدِيثُهُمُ الْأَوَّلُ لَا يَتَنَاوَلُ  
مَحَلَّ التَّرَاجُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا ذَكَرَ ذَلِكَ فِي جَوَابِ سُؤَالِهِ عَنِ اللَّقْطَةِ ، وَهَذَا  
لَيْسَ بِلَقْطَةٍ ، وَلَا يَتَنَاوَلُ اسْمَهَا ، فَلَا يَكُونُ مُتَنَاوَلًا لِمَجْلِ التَّرَاجِ . وَالْحَدِيثُ الثَّانِي  
بِرَوِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ . وَسَائِرُ أَحَادِيثِهِمْ لَا يُعْرَفُ صِحَّتُهَا ، وَلَا  
هِيَ مَذْكُورَةٌ فِي الْمَسَانِيدِ وَالذَّوَائِبِ . ثُمَّ هِيَ مَتْرُوكَةٌ الظَّاهِرِ ، فَإِنَّ هَذَا لَيْسَ هُوَ  
الْمُسَمَّى بِالرَّكَازِ . وَالسُّيُوبُ : هُوَ الرَّكَازُ ، لِأَنَّهُ مُسْتَقٌّ مِنَ السَّيْبِ ، وَهُوَ الْعَطَاءُ  
الْجَزِيلُ .

الفصل الثالث ، في نِصَابِ الْمُعْدِنِ<sup>(٢٥)</sup> . وَهُوَ مَا يَبْلُغُ مِنَ الذَّهَبِ عَشْرِينَ  
مِثْقَالًا ، وَمِنَ الْفِضَّةِ مِائَتَيْنِ دِرْهَمًا ، أَوْ قِيَمَةُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِهِمَا . وَهَذَا مَذْهَبُ  
الشَّافِعِيِّ ، وَأَوْجَبَ أَبُو حَنِيفَةَ الْخُمُسَ فِي قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ ، مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ نِصَابٍ ،  
بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ رِكَازٌ<sup>(٢٦)</sup> ؛ لِغُيُومِ الْأَحَادِيثِ / الَّتِي اخْتَجُّوا بِهَا عَلَيْهِ ، وَلَأَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ لَهُ

ظ ١٣٨/٣

(١٩-١٩) في م : عبد الله بن كثير بن عوف إلى النبي ﷺ .

(٢٠) أخرجه أبو داود ، في : باب في إقطاع الأرضين ، من كتاب الحراج والقيء والإمارة . سنن أبي داود

٢ / ١٥٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٣٠٦ .

(٢١) عبد العزيز بن محمد الدرلودى المدني ، كان فقيها ، صاحب حديث ، توفي سنة ست أو سبع ومائتين

ومائة . الباب ١ / ٤١٥ ، العبر ١ / ٢٩٧ .

(٢٢) انظر : تلخيص الحبير ٢ / ١٨١ .

(٢٣) في الموضوع السابق .

(٢٤) في م : المعادن .

(٢٥) في ب ، م : زكاة .

حَوْلٌ ، فلم يُعْتَبَرْ له نَصَابٌ كالرَّكَازِ . ولنا ، عُمُومُ قَوْلِهِ عليه السَّلَامُ : « لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خُمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ »<sup>(٢٦)</sup> . وقوله : « لَيْسَ فِي تِسْعِينَ وَمِائَةِ شَيْءٍ »<sup>(٢٧)</sup> . وقوله عليه السَّلَامُ : « لَيْسَ عَلَيْكُمْ فِي الذَّهَبِ شَيْءٌ ، حَتَّى يَبْلُغَ عِشْرِينَ مِثْقَالًا »<sup>(٢٨)</sup> . وقد يَنْبَغُ أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِرَّكَازٍ ، وَأَنَّهُ مُفَارِقٌ لِلرَّكَازِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الرَّكَازَ مَالٌ كَافِرٍ أُخِذَ فِي الْإِسْلَامِ ، فَأَشْبَهَ الْعَنِيَمَةَ . وَهَذَا وَجَبَ مُوَاسَاةً وَشُكْرًا لِنِعْمَةِ الْعِنَى ، فَأَعْتَبِرَ لَهُ النَّصَابُ كَسَائِرِ الزُّكُوتِ . وَإِنَّمَا لَمْ يُعْتَبَرْ لَهُ<sup>(٢٩)</sup> الْحَوْلُ ؛ لِحُصُولِهِ دُفْعَةً وَاحِدَةً ، فَأَشْبَهَ الزُّرُوعَ وَالشَّجَرِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ إِخْرَاجُ النَّصَابِ دُفْعَةً وَاحِدَةً أَوْ دَفْعَاتٍ ، لَا يَتْرَكَ الْعَمَلُ بَيْنَهُنَّ تَرْكٌ إِهْمَالٍ ، فَإِنْ خَرَجَ دُونَ النَّصَابِ ، ثُمَّ تَرَكَ الْعَمَلُ مُهْمَلًا لَهُ ، ثُمَّ أَخْرَجَ دُونَ النَّصَابِ ، فَلَا زَكَاةَ فِيهِمَا وَإِنْ بَلَغَا بِمَجْمُوعِهِمَا نِصَابًا . وَإِنْ بَلَغَ أَحَدُهُمَا نِصَابًا دُونَ الْآخَرِ ، زَكَّى النَّصَابَ ، وَلَا زَكَاةَ فِي الْآخَرِ . وَمَا<sup>(٣٠)</sup> زَادَ عَلَى النَّصَابِ بِحِسَابِهِ . فَأَمَّا تَرْكُ الْعَمَلِ لَيْلًا ، أَوْ لِلِاسْتِرَاحَةِ ، أَوْ لِعُذْرٍ مِنْ مَرَضٍ ، أَوْ لِإِصْلَاحِ الْأَذَاةِ ، أَوْ لِإِبَاقٍ<sup>(٣١)</sup> عِبِيدٍ ، أَوْ لِنَحْوِهِ<sup>(٣٢)</sup> ، فَلَا يَقْطَعُ حُكْمَ الْعَمَلِ ، وَيُضْمُّ مَا خَرَجَ فِي الْعَمَلَيْنِ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ فِي إِكْمَالِ النَّصَابِ . وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ مُشْتَغَلًا بِالْعَمَلِ ، فَخَرَجَ بَيْنَ الْمَعْدُوثَيْنِ تَرَابٌ ، لَا شَيْءَ فِيهِ . وَإِنْ اشْتَمَلَ الْمَعْدُونُ عَلَى أَجْنَاسٍ ، كَمَعْدُونٍ فِيهِ الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ . فَذَكَرَ الْقَاضِي : أَنَّهُ لَا يُضْمُّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ ، وَأَنَّهُ يُعْتَبَرُ النَّصَابُ فِي الْجِنْسِ بِإِثْرَائِهِ ؛ لِأَنَّهَا<sup>(٣٣)</sup> أَجْنَاسٌ ، فَلَا يُكْمَلُ نِصَابُ أَحَدِهَا<sup>(٣٤)</sup> بِالْآخَرِ ، كَغَيْرِ

(٢٦) تقدم تخريجه في صفحة ١٢ .

(٢٧) تقدم تخريجه في صفحة ١٠ ، من حديث كتاب الصدقات لأبي بكر .

(٢٨) تقدم تخريجه في صفحة ٢١٣ .

(٢٩) سقط من : الأصل .

(٣٠) في ب ، م ، هـ : وفيما هـ .

(٣١-٣٢) في م : هـ عبيده ونحوه هـ .

(٣٢) في م : هـ لأنه هـ .

(٣٣) في الأصل : هـ أحدهما هـ .

المَعْدِنِ . والصَّوَابُ ، إن شاء الله ، أنه إن كان المَعْدِنُ يَشْتَمِلُ عَلَى ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ فَمَيَّضُ ضَمِّ أَحَدِهِمَا إِلَى الْآخَرِ وَجِهَانِ ؛ بِنَاءٌ عَلَى الرَّوَاتِبَيْنِ فِي ضَمِّ أَحَدِهِمَا إِلَى الْآخَرِ فِي غَيْرِ الْمَعْدِنِ ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ أَجْنَسٌ مِنْ غَيْرِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، ضَمُّ<sup>(٣٤)</sup> بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ فِي قِيَمَتِهَا ، وَالْقِيَمَةُ وَاحِدَةٌ ، فَأُشْبِهَتْ غُرُوضُ التَّجَارَةِ . وَإِنْ كَانَ فِيهَا أَحَدُ الثَّقَدَيْنِ ، وَجِنْسٌ آخَرُ ، ضَمُّ أَحَدِهِمَا إِلَى الْآخَرِ ، كَمَا تُضَمُّ الْغُرُوضُ إِلَى الْأَثْمَانِ . وَإِنْ اسْتَحْرَجَ نَصَابًا مِنْ مَعْدِنَيْنِ ، وَجَبَتْ الزَّكَاةُ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ مَالُ رَجُلٍ وَاحِدٍ ، فَأُشْبِهَ الزَّرْعُ فِي مَكَائِنِهِ .

الفصل الرابع ، في وَقْتِ الْوُجُوبِ ، وَجِبُّ الزَّكَاةِ فِيهِ حِينَ يَتَنَاولُهُ وَيَكْمُلُ نَصَابُهُ ، وَلَا يُعْتَبَرُ لَهُ حَوْلٌ . وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَقَالَ إِسْحَاقُ ، وَابْنُ الْمُثَنِّبِ : لَا شَيْءَ فِي الْمَعْدِنِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « لَا زَكَاةُ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ »<sup>(٣٥)</sup> . وَلَنَا ، أَنَّهُ مَالٌ مُسْتَفَادٌ مِنَ الْأَرْضِ ، فَلَا يُعْتَبَرُ فِي وَجُوبِ حَقِّهِ حَوْلٌ ، كَالزَّرْعِ<sup>(٣٦)</sup> وَالشَّمَارِ وَالرَّكَازِ ، وَلِأَنَّ الْحَوْلَ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ فِي غَيْرِ هَذَا لِتَكْمِيلِ الثَّمَاءِ ، وَهَذَا<sup>(٣٧)</sup> يَتَكَامَلُ ثَمَاؤُهُ دَفْعَةً وَاحِدَةً ، فَلَا يُعْتَبَرُ لَهُ حَوْلٌ كَالزَّرْعِ ، وَالخَبَرُ مَحْصُوصٌ بِالزَّرْعِ وَالشَّمْرِ ، فَيُحْصَى مَجْلُ التَّرَاخِ بِالْقِيَاسِ عَلَيْهِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَلَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ زَكَاتِهِ إِلَّا بَعْدَ سَبْكِهِ ، وَتَصْفِيَّتِهِ ، كَعَشْرِ الْحَبِّ ، فَإِنْ أَخْرَجَ رُبْعَ عَشْرِ ثَرَاهِ قَبْلَ تَصْفِيَّتِهِ ، وَجَبَ<sup>(٣٨)</sup> زَكَاةُ إِنْ كَانَ بَاقِيًا ، أَوْ قِيَمَتُهُ إِنْ كَانَ ثَالِفًا . وَالْقَوْلُ فِي قَدْرِ الْمَقْبُوضِ قَوْلُ الْإِخِيذِ ؛ لِأَنَّهُ غَارِمٌ ، فَإِنْ صَفَّاهُ الْإِخِيذُ ، فَكَانَ قَدَرُ الزَّكَاةِ ، أَجْزَأُ .

(٣٤) فِي الْأَصْلِ : « يَضُمُّ » .

(٣٥) تَقْدِمُ تَحْرِيجَهُ فِي صَفْحَةِ ٧٣ .

(٣٦) فِي م : « كَالزَّرْعِ » .

(٣٧) فِي ب ، م : « وَهُوَ » .

(٣٨) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

وإن زَادَ ، رُدُّ الزَّيَادَةِ ، إِلَّا أَنْ يَسْمَحَ لَهُ الْمُخْرِجُ . وَإِنْ نَقَصَ فَعَلَى الْمُخْرِجِ . وَمَا أَتَّفَقَهُ الْآخِذُ عَلَى تَصْفِيَّتِهِ ، فَهُوَ مِنْ مَالِهِ ، لَا يَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْمَالِكِ ، وَلَا يَحْتَسِبُ الْمَالِكُ مَا أَتَّفَقَهُ عَلَى الْمَعْدِنِ فِي اسْتِخْرَاجِهِ مِنَ الْمَعْدِنِ ، وَلَا فِي تَصْفِيَّتِهِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا تَلْزِمُهُ الْمُؤَنَةُ مِنْ حَقِّهِ . وَشِبْهُهُ بِالْغَنِيمَةِ ، وَبَنَاهُ عَلَى أَصْلِهِ فِي (٣٩) أَنَّ هَذَا رِكَازٌ فِيهِ الْخُمْسُ . وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ . وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الْوَاجِبَ فِي هَذَا زَكَاةٌ ، فَلَا يَحْتَسِبُ بِمُؤَنَةِ اسْتِخْرَاجِهِ وَتَصْفِيَّتِهِ (٤٠) كَالْحَبِّ ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ ذَيْنَا عَلَيْهِ اخْتَسَبَ بِهِ ، كَمَا يَحْتَسِبُ بِمَا أَتَّفَقَ عَلَى الزَّرْعِ .

**فصل :** وَلَا زَكَاةَ فِي الْمُسْتَحْرَجِ مِنَ الْبَحْرِ ، كَاللُّؤلؤِ وَالْمَرْجَانِ وَالْعَنَبِ وَنَحْوِهِ ، فِي ظَاهِرِ قَوْلِ الْخَرِيقِيِّ ، وَاخْتِيَارِ أَبِي بَكْرٍ . وَرَوَى نَحْوَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَبِهِ قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَعَطَاءٌ ، وَمَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى ، وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ ١٣٩/٣ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَمُحَمَّدٌ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، / وَأَبُو عُبَيْدٍ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، رَوَايَةً أُخْرَى ، أَنَّ فِيهِ الزَّكَاةَ ؛ لِأَنَّهُ خَارِجٌ مِنْ مَعْدِنٍ ، فَأَشْبَهَ الْخَارِجَ مِنْ مَعْدِنٍ الْبَرِّ . وَيُحْكَمُ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، أَنَّهُ أَخَذَ مِنَ الْعَنَبِ الْخُمْسَ (٤١) . وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَالثَّوْرِيِّ . وَزَادَ الثَّوْرِيُّ فِي اللَّؤلؤِ يُخْرَجُ مِنَ الْبَحْرِ . وَلَنَا ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ ، قَالَ : لَيْسَ فِي الْعَنَبِ شَيْءٌ ، إِنَّمَا هُوَ شَيْءُ الْقَاهِ الْبَحْرِ . وَعَنْ جَابِرٍ نَحْوَهُ . رَوَاهُمَا أَبُو عُبَيْدٍ (٤٢) . وَلِأَنَّهُ قَدْ كَانَ يُخْرَجُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَخُلَفَائِهِ ،

(٣٩) سقط من : م .

(٤٠) في م : « تَصْفِيَّتِهِ » .

(٤١) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب من قال ليس في العنبر زكاة ، من كتاب الزكاة . المصنف ٣ / ١٤٣ . وعبد الرزاق ، في : باب العنبر ، من كتاب الزكاة . المصنف ٤ / ٦٤ ، ٦٥ .

(٤٢) في الأموال ٣٤٥ ، ٣٤٦ .

وأخرج الأول البخاري تعليقا ، في : باب ما يستخرج من البحر ، من كتاب الزكاة . صحيح البخاري ١٥٩ / ٢ . وابن أبي شيبة ، في : باب من قال ليس في العنبر زكاة ، من كتاب الزكاة . المصنف ٣ / ١٤٢ ، ١٤٣ . وعبد الرزاق ، في : باب العنبر ، من كتاب الزكاة . المصنف ٤ / ٦٥ .  
وأخرج الثاني ابن أبي شيبة ، في : باب من قال ليس في العنبر زكاة ، من كتاب الزكاة . المصنف ٣ / ١٤٣ .



فلم يَأْتِ فيه سُنَّةٌ عنه ، ولا عن أَحَدٍ من تُلَقَّاهِ من وَجِهٍ يَصِحُّ ، ولأنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ  
الْوُجُوبِ فيه ، ولا يَصِحُّ قِيَاسُهُ على مُعْدِنِ الْبَرِّ ؛ لَأَنَّ الْعَتَبَ إِذَا يُلْقِيهِ الْبَحْرُ ،  
فَيُوجَدُ مُلْقًى <sup>(١٣)</sup> فِي الْبَرِّ <sup>(١٤)</sup> على الْأَرْضِ من غير تَعَبٍ ، فَأَشْبَهَ الْمُبَاحَاتِ الْمَأْخُودَةَ  
من الْبَرِّ ، <sup>(١٥)</sup> مِنَ الْمَنْ <sup>(١٦)</sup> وَالزُّنْجِيلِ ، وَغَيْرِهَا . وَأَمَّا السَّمَكَ فَلَا شَيْءَ فِيهِ بِحَالٍ ، فِي  
قَوْلِ أَهْلِ الْعِلْمِ كَافَّةً ، إِلَّا شَيْءٌ رُوِيَ <sup>(١٧)</sup> عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ . رَوَاهُ أَبُو  
عُبَيْدٍ <sup>(١٨)</sup> عَنْهُ . وَقَالَ : لَيْسَ النَّاسُ على هَذَا ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا يَعْمَلُ بِهِ . وَقَدْ رُوِيَ  
ذَلِكَ عَنْ أَحْمَدَ أَيْضًا . وَالصَّحِيحُ أَنَّ هَذَا لاشيءَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ صَيِّدٌ ، فَلَمْ يَجِبْ فِيهِ  
زَكَاةُ كَصَيِّدِ الْبَرِّ ، وَلِأَنَّهُ لَا نَصَّ وَلَا إِجْمَاعَ على الْوُجُوبِ فِيهِ ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهُ على  
مَا فِيهِ الزَّكَاةُ ، فَلَا وَجْهَ لِإِجَابِهَا فِيهِ .

**فصل : والمعادن الجامة تملك بملك الأرض التي هي فيها ؛ لأنها جزءة <sup>(١٩)</sup>**  
من أجزاء الأرض ، فهي كالتراب والأحجار الثابتة ، بخلاف الركاز ، فإنه ليس  
من أجزاء الأرض ، وإنما هو مودع فيها . وقد روى أبو عبيد <sup>(٢٠)</sup> ، بإسناده عن  
عكرمة مولى بلال بن الحارث المزني ، قال : أقطع رسول الله ﷺ بلالاً أرضاً  
كذا ، من مكان كذا ، إلى كذا ، وما كان فيها من جبل أو معدن . قال : فباع بنو  
بلال من عمر بن عبد العزيز أرضاً ، فخرج فيها معدنان ، فقالوا : إنما بعناك أرضاً  
حرث ، ولم تبعك المعدن . وجاءوا بكتاب القطيعة التي قطعها رسول الله ﷺ  
لأبيهم ، في جريدته ، قال : فجعل عمر يمسحها على عينيه <sup>(٢١)</sup> ، وقال لقيمه : انظر

(٤٣-٤٣) سقط من : الأصل ، ب .

(٤٤-٤٤) في ب ، م ، د : كالم .

(٤٥) في م : د : يروي .

(٤٦) في : الأموال ٣٤٧ .

(٤٧) سقط من : الأصل ، ب .

(٤٨) في : الأموال ٣٣٨ ، ٣٣٩ .

(٤٩) في ب ، م ، د : عينه .

١٤٠/٣ ما اسْتَخْرَجْتَ مِنْهَا ، وما أَتَفَقَّتْ عَلَيْهَا ، / فَقَاصِمُهُمْ<sup>(٥٠)</sup> ، بِالتَّفَقَّةِ ، وَرُدَّ عَلَيْهِمُ الْفَضْلُ . فعَلَى هَذَا مَا يَجِدُهُ فِي مِلْكٍ<sup>(٥١)</sup> أَوْ فِي مَوَاتٍ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ ، فَإِنْ سَبَقَ اثْنَانِ إِلَى مَعْدِنٍ فِي مَوَاتٍ ، فَالسَّابِقُ أَوْلَى بِهِ مَا دَامَ يَعْمَلُ ، فَإِذَا تَرَكَهُ جَارَ لِغَيْرِهِ الْعَمَلُ فِيهِ . وما يَجِدُهُ فِي مَمْلُوكٍ يَعْرِفُ مَالِكَهُ ، فَهُوَ لِمَالِكِ الْمَكَانِ . فَمَا الْمَعَادِنُ الْجَارِيَةُ ، فَهِيَ مَبَاحَةٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ . إِلَّا أَنَّهُ يُكْرَهُ لَهُ دُخُولُ مِلْكٍ غَيْرِهِ<sup>(٥٢)</sup> بِغَيْرِ إِذْنِهِ<sup>(٥٣)</sup> . وَقَدْ رَوَى أَنَّهَا : تُمْلِكُ بِمِلْكِ الْأَرْضِ الَّتِي هِيَ فِيهَا ؛ لِأَنَّهَا مِنْ تَمَائِهَا وَتَوَابِعِهَا ، فَكَانَتْ لِمَالِكِ الْأَرْضِ ، كَفُرُوعِ الشَّجَرِ الْمَمْلُوكِ وَشَمَرَتِهِ .

**فصل :** وَيَجُوزُ بَيْعُ تُرَابِ الْمَعْدِنِ وَالصَّاعَةِ بِغَيْرِ جَنْبِهِ ، وَلَا يَجُوزُ بِجَنْبِهِ إِنْ كَانَ مِمَّا يَجْرِي فِيهِ الرِّبَا ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدَّى إِلَى الرِّبَا . وَالزَّكَاةُ عَلَى الْبَائِعِ ؛ لِأَنَّهَا وَجَبَتْ فِي يَدِهِ ، فَهُوَ<sup>(٥٤)</sup> كَمَا لَوْ بَاعَ الثَّمَرَةَ بَعْدَ بُدْوِ صَلَاحِهَا . وَقَدْ رَوَى أَبُو عُبَيْدٍ ، فِي الْأَمْوَالِ<sup>(٥٥)</sup> أَنَّ أَبَا الْحَارِثِ الْمُرَئِيَّ<sup>(٥٦)</sup> اشْتَرَى تُرَابَ مَعْدِنٍ بِمِائَةِ شَاةٍ مُتَبِيعٍ<sup>(٥٧)</sup> فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ثَمَنَ أَلْفِ شَاةٍ . فَقَالَ لَهُ الْبَائِعُ : رُدَّ عَلَيَّ الْبَيْعَ . فَقَالَ : لَا أَفْعَلُ . فَقَالَ : لَا تَبْنَ عِلِّيَّافَلَا تَبْنَ عَلَيَّكَ - يَعْنِي أَسْعَى بِكَ - فَأَتَى عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ، فَقَالَ : إِنْ أَبَا الْحَارِثِ أَصَابَ مَعْدِنًا . فَأَتَاهُ عَلِيٌّ . فَقَالَ : أَيْنَ الرِّكَازُ الَّذِي أَصَبْتَ ؟ فَقَالَ : مَا أَصَبْتُ رِكَازًا ، إِنَّمَا أَصَابَهُ هَذَا ، فَاشْتَرَيْتُهُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ<sup>(٥٨)</sup> مُتَبِيعٍ . فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ : مَا أَرَى الْخُمْسَ إِلَّا عَلَيْكَ . قَالَ : فَخُمْسُ الْمِائَةِ شَاةٍ . إِذَا

(٥٠) فِي الْأَمْوَالِ : « قَاضِيهِمْ » ، وَلَعَلَّهُ تَصْخُفُ .

(٥١) فِي الْأَصْلِ : « مَلِكُهُ » .

(٥٢-٥٣) فِي م : « إِلَّا بِإِذْنِهِ » .

(٥٣) سَقَطَ مِنْ : م .

(٥٤) الْأَمْوَالُ ٣٤٠ ، ٣٤١ .

(٥٥) فِي الْأَمْوَالِ : « الْأَرْضِ » .

(٥٦) مَنِيعٌ : يَتِمُّعُهَا وَلَدَهَا .

(٥٧) سَقَطَ مِنْ : م .

ثَبَّتَ هَذَا ، فَالْوَاجِبُ عَلَيْهِ زَكَاةُ الْمَعْدِينِ ، لَا زَكَاةُ الثَّمَنِ ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ إِنَّمَا تَعْلَقُ بِعَيْنِ الْمَعْدِينِ ، أَوْ بِقِيَمَتِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ جِنْسِ الْأَثْمَانِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ بَاعَ السَّائِمَةَ بَعْدَ حَوْلِهَا ، أَوْ الزَّرْعَ أَوْ الثَّمَرَةَ بَعْدَ بُدْوِ صَلَاحِهَا .

**فصل :** ومن أَجَرَ دَارَهُ ، فَقَبِضَ كِرَامَهَا ، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ فِيهِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ <sup>(٥٨)</sup> الْحَوْلُ ، وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ يُزَكِّيهِ إِذَا اسْتَفَادَهُ . وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ » <sup>(٥٩)</sup> . وَلَئِنَّهُ مَالٌ مُسْتَفَادٌ بِعَقْدِ مُعَاوَضَةٍ ، فَأَشْبَهَ ثَمَنَ الْمَبِيعِ . وَكَلَامُ أَحْمَدَ ، فِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى ، مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ أَجَرَ دَارَهُ سَنَةً ، وَقَبِضَ أَجْرَهَا فِي آخِرِهَا ، / فَأَوْجَبَ عَلَيْهَا زَكَاةَهَا ، لِأَنَّهُ قَدْ مَلَكَهَا مِنْ أَوَّلِ الْحَوْلِ ، فَصَارَتْ كَسَائِرِ الدُّيُونِ ، إِذَا قَبِضَهَا بَعْدَ حَوْلِ زَكَاةَهَا حِينَ يَقْبِضُهَا ، فَإِنَّهُ قَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي بَعْضِ الرَّوَايَاتِ عَنْهُ ، فَيُحْمَلُ مُطْلَقُ كَلَامِهِ عَلَى مُقَيِّدِهِ .

(٥٨) سقط من : الأصل ، ب .

(٥٩) تقدم تخريجه في صفحة ٧٣ .

## بَابُ زَكَاةِ التِّجَارَةِ

تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي قِيَمَةِ عُرُوضِ التِّجَارَةِ ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى<sup>(٦٠)</sup> أَنَّ فِي الْعُرُوضِ الَّتِي يُرَادُ بِهَا التِّجَارَةُ الزَّكَاةُ ، إِذَا حَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ عَمْرِ ، وَابْنِهِ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ . وَهَذَا قَالَ الْفُقَهَاءُ السَّبْعَةُ<sup>(٦١)</sup> ، وَالْحَسَنُ ، وَجَاهِرُ بْنُ نَيْدٍ ، وَمَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ ، وَطَاوُسٌ ، وَالتَّحِيصِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَحَكِيي عَنْ مَالِكٍ ، وَدَاوُدَ ، أَنَّهُ لَا زَكَاةَ فِيهَا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « عَفَوْتُ لَكُمْ عَنْ صَدَقَةِ الْحَيْلِ وَالرَّقِيقِ »<sup>(٦٢)</sup> . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ<sup>(٦٣)</sup> ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ سُرَّةِ ابْنِ جُنْدَبٍ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا أَنْ نُخْرِجَ الزَّكَاةَ مِمَّا نُعْذُّهُ لِلْبَيْعِ . وَرَوَى الدَّارِقُطْنِيُّ<sup>(٦٤)</sup> ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « فِي بَيْعِ الْإِبِلِ صَدَقَتُهَا ، وَفِي الْعَنَمِ صَدَقَتُهَا ، وَفِي الْبَرِّ صَدَقَتُهُ » . قَالَه بِالرَّأْيِ ، وَلَا

(٦٠) سقط من : الأصل ، ب .

(٦١) الفقهاء السبعة هم : سعيد بن المسيب ، وعروة بن الزبير ، والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ، وخارجة بن زيد بن ثابت ، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، وسليمان بن يسار ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف . الجواهر المضية ٤ / ٥٤٨ .

(٦٢) تقدم تخريجه في صفحة ٦٧ .

(٦٣) في : باب العروض إذا كانت للتجارة هل فيها زكاة ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٥٧ . كما أخرجه الدارقطني ، في : باب زكاة مال التجارة وسقوطها عن الحيل والرقيق ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ٢ / ١٢٨ . والبيهقي ، في : باب زكاة التجارة ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ٤ / ١٤٦ ، ١٤٧ . (٦٤) في : باب ليس في الخضروات صدقة ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ٢ / ١٠٢ . كما أخرجه البيهقي ، في : باب زكاة التجارة ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ٤ / ١٤٧ .  
وانظر : تعليق الزيلعي على كلمة « البر » نصب الزكاة ٢ / ٣٧٦-٣٧٨ .

خِلَافٌ فِي<sup>(٦٥)</sup> أَنَّهَا لَا تُجِبُّ فِي عَيْنِهِ ، وَبَيَّنَتْ أَنَّهَا تُجِبُّ<sup>(٦٦)</sup> فِي قِيَمَتِهِ . وَعَنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ حِمَاسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : أَمَرَنِي عَمْرٌ ، فَقَالَ : أَدِّ زَكَاةَ مَالِكَ . فَقُلْتُ : مَا لِي مَالٌ إِلَّا جَعَابٌ وَأَدَمٌ . فَقَالَ : قَوْمُهَا ثُمَّ أَدِّ زَكَاةَهَا . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ<sup>(٦٧)</sup> . وَهَذِهِ قِصَّةٌ يَشْتَهَرُ بِثُلُهَا وَلَمْ تُنْكَرْ ، فَيَكُونُ إِجْمَاعًا . وَخَبَرَهُمُ الْمُرَادُ بِهِ زَكَاةُ الْعَيْنِ ، لَا زَكَاةُ الْقِيَمَةِ ، بِذَلِيلٍ مَا ذَكَرْنَا ، عَلَى أَنَّ خَبَرَهُمْ عَامٌ وَحَدِيثُنَا<sup>(٦٨)</sup> نَحَاصٌّ ، فَيَجِبُ تَقْدِيمُهُ .

٤٥٥ - مسألة ؛ قَالَ : ( وَالْعَرُوضُ إِذَا كَانَتْ لِيَجَارَةَ قَوْمَهَا إِذَا خَالَ عَلَيْهَا<sup>(٦٩)</sup> الْحَوْلُ ، وَزَكَاةَا )

الْعَرُوضُ : جَمْعُ عَرَضٍ . وَهُوَ غَيْرُ الْأَثْمَانِ مِنَ الْمَالِ ، عَلَى اخْتِلَافِ أَنْوَاعِهِ ، مِنَ الثِّبَاتِ وَالْحَيَوَانِ وَالْعَقَارِ وَسَائِرِ الْمَالِ . فَمَنْ مَلَكَ عَرَضًا لِلتَّجَارَةِ ، فَحَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ<sup>(٧٠)</sup> ، وَهُوَ نِصَابٌ ، قَوْمُهُ فِي آخِرِ الْحَوْلِ ، فَمَا بَلَغَ أَخْرَجَ زَكَاةَهُ ، وَهُوَ رُبْعُ عَشْرِ قِيَمَتِهِ . / وَلَا نَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافًا فِي اخْتِيَارِ الْحَوْلِ . وَقَدْ ذَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُ

١٤١/٣ و

(٦٥) سقط من : ١ ، ب ، م .

(٦٦) سقط من : ١ ، م .

(٦٧) عزاه أيضا ابن حجر إلى الإمام أحمد ، في تلخيص الحبير ٢ / ١٨٠ . ولم نثر عليه ، وأخرجه أبو عبيد ، في الأموال ٤٢٥ .

كما أخرجه الدارقطني ، في : باب تعجيل الصدقة قبل الحول ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ٢ / ١٢٥ . والبيهقي ، في : باب زكاة التجارة ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ٤ / ١٤٧ . والإمام الشافعي ، انظر : باب الأمر بالزكاة ، من كتاب الزكاة . ترتيب مسند الشافعي ١ / ٢٢٩ ، ٣٣٠ . وعبد الرزاق ، في : باب الزكاة من العروض ، من كتاب الزكاة . المصنف ٤ / ٩٦ . وابن أبي شيبه ، في : باب ما قالوا في المتاع يكون عند الرجل يحول عليه الحول ، من كتاب الزكاة . المصنف ٣ / ١٨٣ .

(٦٨) في ١ ، م : ٥ وخبرنا ٥ .

(٦٩) سقط من : الأصل .

(٧٠) في الأصل : ٥ حول ٥ .

رسول الله ﷺ : « لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ »<sup>(٣)</sup> . إذا بَسَتْ هذا ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فِيهِ فِي كُلِّ حَوْلٍ . وبهذا قال الثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ مَالِكٌ : لَا يُزَكِّيهِ إِلَّا لِحَوْلٍ وَاجِدٍ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُدْبِرًا ؛ لِأَنَّ الْحَوْلَ الثَّانِي لَمْ يَكُنِ الْمَالُ عَيْنًا فِي أَحَدِ طَرَفَيْهِ ، فَلَمْ تَجِبْ فِيهِ الزَّكَاةُ ، كَالْحَوْلِ الْأَوَّلِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي أَوَّلِهِ عَيْنًا . وَلَنَا ، أَنَّهُ مَالٌ تَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهِ فِي الْحَوْلِ الْأَوَّلِ ،<sup>(٤)</sup> لَمْ يَنْقُصْ عَنِ النَّصَابِ ، وَلَمْ تَتَبَدَّلْ صِفَتُهُ ، فَوَجِبَتْ زَكَاةُ فِي الْحَوْلِ الثَّانِي<sup>(٥)</sup> ، كَمَا لَوْ نَقَصَ فِي أَوَّلِهِ . وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ أَوَّلُهُ عَيْنًا لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهِ . وَإِذَا اشْتَرَى عَرَضًا لِلتَّجَارَةِ ، يَعْزُضُ لِلْقَنِيِّ<sup>(٦)</sup> ، جَرَى فِي حَوْلِ الزَّكَاةِ مِنْ حِينَ اشْتَرَاهُ .

**فصل :** وَيُخْرِجُ الزَّكَاةَ مِنْ قِيَمَةِ الْعُرُوضِ دُونَ غَنِيِّهَا . وَهَذَا أَخَذَ قَوْلِي الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ فِي الْآخِرِ<sup>(٧)</sup> : هُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الْإِخْرَاجِ مِنْ قِيَمَتِهَا ، وَبَيْنَ الْإِخْرَاجِ مِنْ غَنِيِّهَا . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ . لِأَنَّهَا مَالٌ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ ، فَجَازَ إِخْرَاجُهَا مِنْ غَنِيِّهِ ، كَسَائِرِ الْأَمْوَالِ . وَلَنَا ، أَنَّ النَّصَابَ مُعْتَبَرٌ بِالْقِيَمَةِ ؛ فَكَانَتْ الزَّكَاةُ مِنْهَا كَالْغَنِيِّ فِي سَائِرِ الْأَمْوَالِ ، وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فِي الْمَالِ ، وَإِنَّمَا وَجِبَتْ فِي قِيَمَتِهِ .

**فصل :** وَلَا يَصِيرُ الْعَرَضُ لِلتَّجَارَةِ إِلَّا بِشَرْطَيْنِ ؛ أَنْ يَمْلِكَهُ بِفِعْلِهِ ، كَالْبَيْعِ ، وَالنَّكَاحِ ، وَالْخُلْعِ ، وَقَبُولِ الْهَبَةِ ، وَالْوَصِيَّةِ ، وَالْغَنِيمَةِ ، وَاكْتِسَابِ الْمُبَاحَاتِ ؛ لِأَنَّ مَا لَا يَثْبُتُ لَهُ حُكْمُ الزَّكَاةِ بِدُخُولِهِ فِي مِلْكِهِ لَا يَثْبُتُ بِمُجَرَّدِ النِّيَّةِ ، كَالسُّوْمِ<sup>(٨)</sup> . وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَمْلِكَهُ بِعَوَضٍ أَوْ بِغَيْرِ عَوَضٍ . ذَكَرَ ذَلِكَ أَبُو الْحَطَّابِ ، وَابْنُ

(٣) تقدم ترجمته في صفحة ٧٣ .

(٤-٤) سقط من : الأصل .

(٥) في الأصل : « القنية » .

(٦) في ب ، م ، : آخر » .

(٧) في ب ، م ، : « كالصوم » .

عَقِيل ؛ لِأَنَّهُ مَلَكَهْ بِفِعْلِهِ ، أَشْبَهَ <sup>(٨)</sup> مَا لَوْ مَلَكَهُ بَعْوَضٍ . وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّهُ لَا تَصِيرُ  
لِلتَّجَارَةِ إِلَّا أَنْ يَمْلِكَهُ بَعْوَضٌ ، فَإِنْ مَلَكَهُ بِغَيْرِ عَوَضٍ ، كَالْهَبَةِ وَالْاِخْتِشَاشِ  
وَالْغَنِيمَةِ ، لَمْ تَصِرْ لِلتَّجَارَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَمْلِكْهُ بَعْوَضٌ ، أَشْبَهَ <sup>(٩)</sup> الْمَوْرُوثَ . وَالثَّانِي ، أَنْ  
يَتَوَيَّعَ عِنْدَ تَمْلُكِهِ أَنَّهُ لِلتَّجَارَةِ ، فَإِنْ لَمْ يَتَوَيَّعْ عِنْدَ تَمْلُكِهِ أَنَّهُ لِلتَّجَارَةِ لَمْ يَصِرْ لِلتَّجَارَةِ ،  
وَأِنْ تَوَيَّعَ بَعْدَ ذَلِكَ . وَإِنْ مَلَكَهُ بِإِزْثٍ ، وَقَصَدَ أَنَّهُ لِلتَّجَارَةِ ، لَمْ يَصِرْ لِلتَّجَارَةِ ؛ لِأَنَّ  
الْأَصْلَ الْقَنِيَّةُ ، وَالتَّجَارَةُ عَارِضٌ ، فَلَمْ يَصِرْ إِلَيْهَا بِمُجَرَّدِ النِّيَّةِ ، كَمَا لَوْ تَوَيَّعَ الْحَاضِرُ  
السَّفَرُ ، لَمْ يَثْبُتْ لَهُ حُكْمُ السَّفَرِ بِدُونِ الْفِعْلِ . / وَعَنْ أَحْمَدَ ، رَوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّ  
الْعَرَضَ يَصِيرُ لِلتَّجَارَةِ بِمُجَرَّدِ النِّيَّةِ ؛ لِقَوْلِ سَمُرَةَ : أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ  
نُخْرِجَ الصَّدَقَةَ مِمَّا يُبْعَدُ لِلْبَيْعِ <sup>(١٠)</sup> . <sup>(١١)</sup> وَبِالنِّيَّةِ يَصِيرُ مَعْدًا لِلْبَيْعِ <sup>(١٢)</sup> ، فَعَلَى هَذَا لَا يُعْتَبَرُ  
أَنْ يَمْلِكْهُ بِفِعْلِهِ ، وَلَا أَنْ <sup>(١٣)</sup> يَكُونَ فِي مُقَابَلَتِهِ <sup>(١٤)</sup> عَوَضٌ ، بَلْ مَتَى تَوَيَّعَ بِهِ التَّجَارَةَ  
صَارَ لِلتَّجَارَةِ .

١٤١/٣ ظ

٤٥٦ - مسألة ؛ قال : ( وَمَنْ كَانَتْ لَهُ سِلْعَةٌ لِلتَّجَارَةِ ، وَلَا يَمْلِكُ غَيْرَهَا ،  
وَقِيمَتُهَا دُونَ مِائَتَيْ <sup>(١)</sup> دِرْهَمٍ ، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> الْحَوْلُ ، مِنْ  
يَوْمِ سَاوَتْ مِائَتَى دِرْهَمٍ )

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ الْحَوْلُ فِي وُجُوبِ الزَّكَاةِ فِي مَالِ التَّجَارَةِ ، وَلَا يُتَعَقَّدُ  
الْحَوْلُ حَتَّى يَتَلَعَّ نِصَابًا ، فَلَوْ مَلَكَ سِلْعَةً قِيمَتُهَا دُونَ النَّصَابِ ، فَمَضَى نِصْفُ

(٨-٨) سقط من : أ ، م .  
(٩) تقدم تخريجه في صفحة ٢٤٨ .  
(١٠-١٠) سقط من : م .  
(١١) سقط من : م .  
(١٢) في م : هـ مقابلة هـ .  
(١٣) في الأصل ، ب : هـ المائتي هـ .  
(١٤) سقط من : الأصل ، ب .

حَوْلٌ<sup>(٣)</sup> وهي كذلك ، ثم زادت<sup>(٤)</sup> قِيمَتُهَا بِالنَّمَاءِ ، أو تَغْيَرُ<sup>(٥)</sup> الأَسْعَارُ ، فَبَلَّغَتْ نِصَابًا ، أو بَاعَهَا بِنِصَابٍ ، أو مَلَكَ في أَثْنَاءِ الْحَوْلِ عَرْضًا آخَرَ ، أو أَثْمَانًا ثُمَّ بِهَا النَّصَابُ ، ابْتَدَأَ الْحَوْلُ مِنْ حَيْثُيْذٍ ، فَلَا يَخْتَسِبُ بِمَا مَضَى . وهذا قَوْلُ الثَّوْرِيِّ ، وَأَهْلُ الْعِرَاقِ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَبُو ثَوْبٍ ، وَابْنُ الْمُثَنِّبِ . وَلَوْ مَلَكَ لِلتَّجَارَةِ نِصَابًا ، فَتَقَصَّ عَنِ النَّصَابِ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ ، ثُمَّ زَادَ حَتَّى بَلَغَ نِصَابًا ، اسْتَأْنَفَ الْحَوْلُ عَلَيْهِ ، لِكُونِهِ انْقَطَعَ بِتَقْصِهِ فِي أَثْنَائِهِ . وَقَالَ مَالِكٌ : يَنْعَقِدُ الْحَوْلُ عَلَى مَا دُونَ النَّصَابِ ، فَإِذَا كَانَ فِي آخِرِهِ نِصَابًا زَكَاَهُ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يُعْتَبَرُ فِي طَرَفِي الْحَوْلِ دُونَ وَسْطِهِ ؛ لِأَنَّ التَّقْوِيمَ يَسْبِقُ فِي جَمِيعِ الْحَوْلِ ، فَعُمِيَ عَنْهُ إِلَّا فِي آخِرِهِ ، فَصَارَ الْاِعْتِبَارُ بِهِ ، وَلِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ تُعْرَفَ قِيمَتُهُ فِي كُلِّ وَقْتٍ ، لِيُعْلَمَ أَنَّ قِيمَتَهُ فِيهِ تَبْلُغُ نِصَابًا وَذَلِكَ يَشُقُّ . وَلَنَا ، أَنَّهُ مَالٌ يُعْتَبَرُ لَهُ الْحَوْلُ وَالنَّصَابُ ، فَيَجِبُ<sup>(٦)</sup> اِعْتِبَارُ كَمَالِ النَّصَابِ فِي جَمِيعِ الْحَوْلِ ، كَسَائِرِ الْأَمْوَالِ الَّتِي يُعْتَبَرُ لَهَا ذَلِكَ . وَقَوْلُهُمْ : يَشُقُّ التَّقْوِيمُ . لَا يَصِحُّ . فَإِنَّ غَيْرَ الْمُقَارِبِ لِلنَّصَابِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَقْوِيمٍ ، لِظُهُورِ مَعْرِفَتِهِ ، وَالْمُقَارِبِ لِلنَّصَابِ إِنْ سَهَّلَ عَلَيْهِ التَّقْوِيمُ ، وَإِلَّا فَلَهُ الْأَدَاءُ . وَالْأَخْذُ بِالْاِحْتِيَاطِ ، كَالْمُسْتَفَادِ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ / إِنْ سَهَّلَ عَلَيْهِ ضَبْطُ مَوَاقِيتِ التَّمْلُكِ ، وَإِلَّا فَلَهُ تَعْجِيلُ زَكَاتِهِ مَعَ الْأَصْلِ .

**فصل :** وَإِذَا مَلَكَ نِصَابًا<sup>(٧)</sup> لِلتَّجَارَةِ فِي أَوْقَاتٍ مُتَفَرِّقَةٍ ، لَمْ يَضُمَّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ ؛ لِمَا يَبَيَّنَّا مِنْ أَنَّ الْمُسْتَفَادَ لَا يُضْمُّ إِلَى مَا عِنْدَهُ فِي الْحَوْلِ . وَإِنْ كَانَ الْعَرْضُ الْأَوَّلُ لَيْسَ بِنِصَابٍ وَكَمَلَ بِالثَّانِي نِصَابًا ، فَحَوْلُهُمَا مِنْ حِينَ مَلَكَ الثَّانِي ، وَمَاوَاهُمَا تَابِعَ لَهَا ، وَلَا يُضْمُّ الثَّالِثُ إِلَيْهِمَا ، بَلْ ابْتِدَاءُ الْحَوْلِ مِنْ حِينَ مَلَكَهُ

(٣) في م : : الحول .

(٤-٤) في م : : قيمة النماء بها أو تغيرت .

(٥) في م : : فوجب .

(٦) في م : : نصابا .



تَجِبُ<sup>(٧)</sup> فِيهِ الزَّكَاةُ ، وَإِنْ كَانَ دُونَ النَّصَابِ ؛ لِأَنَّهُ قَبْلُهُ نَصَابًا ، وَلِهَذَا يُخْرَجُ عَنْهُ بِالْحَصَةِ ، وَمَاوُهُ تَبِعَ<sup>(٨)</sup> لَهُ .

٤٥٧ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : ( وَتَقْوَمُ السَّلْعُ إِذَا حَالَ الْحَوْلُ بِالْأَحْظِ<sup>(٩)</sup> )  
لِلْمَسَاكِينِ ، مِنْ عَيْنٍ أَوْ وَرِقٍ ، وَلَا يُعْتَبَرُ مَا اشْتَرَيْتَ بِهِ )

يَعْنِي إِذَا حَالَ الْحَوْلُ عَلَى الْعُرُوضِ وَقِيمَتُهَا بِالْفِضَّةِ نَصَابًا ، وَلَا تَبْلُغُ نَصَابًا بِالذَّهَبِ قَوْمَانَهَا بِالْفِضَّةِ ؛ لِيَحْصَلَ لِلْفُقَرَاءِ مِنْهَا حَظٌّ ، وَلَوْ كَانَتْ قِيمَتُهَا بِالْفِضَّةِ دُونَ النَّصَابِ وَبِالذَّهَبِ تَبْلُغُ نَصَابًا ، قَوْمَانَهَا بِالذَّهَبِ ؛ لِتَجِبَ الزَّكَاةُ فِيهَا . وَلَا فَرْقٌ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ اشْتَرَاهَا<sup>(١٠)</sup> بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ أَوْ عُرُوضٍ . وَهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : ثَقُومٌ بِمَا اشْتَرَاهُ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ ؛ لِأَنَّهُ نَصَابُ الْعَرْضِ<sup>(١١)</sup> مَبْنِيٌّ عَلَى مَا اشْتَرَاهُ بِهِ ، فَيَجِبُ أَنْ تَجِبَ الزَّكَاةُ فِيهِ ، وَتُعْتَبَرُ بِهِ كَمَا لَوْ لَمْ يَشْتَرِ بِهِ شَيْئًا . وَلَنَا ، أَنَّ قِيمَتَهُ بَلَغَتْ نَصَابًا فَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهِ ، كَمَا لَوْ اشْتَرَاهُ بِعَرْضٍ وَفِي الْبَلَدِ نَقْدَانِ مُسْتَعْمَلَيْنِ ، تَبْلُغُ قِيمَةُ الْعَرْضِ<sup>(١٢)</sup> بِأَحَدِهِمَا نَصَابًا ، وَلِأَنَّ ثَقْوِيَمَهُ لِحَظِّ الْمَسَاكِينِ ، فَيُعْتَبَرُ مَا لَهُمْ فِيهِ الْحَظُّ كَالْأَصْلِ . وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَشْتَرِ بِالنَّقْدِ شَيْئًا ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ فِي عَيْنِهِ ، لَا فِي قِيمَتِهِ ، بِخِلَافِ الْعَرْضِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ النَّقْدُ مُعَدًّا لِلتَّجَارَةِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ تَجِبَ الزَّكَاةُ فِيهِ إِذَا بَلَغَتْ قِيمَتُهُ بِالنَّقْدِ الْآخِرِ نَصَابًا ، وَإِنْ لَمْ تَبْلُغْ بِعَيْنِهِ نَصَابًا ؛ لِأَنَّهُ مَالٌ تَجَارَةً بَلَغَتْ قِيمَتُهُ نَصَابًا ، فَوَجَبَتْ زَكَاةُ كَالْعُرُوضِ ، فَأَمَّا إِذَا بَلَغَتْ قِيمَتُهُ الْعَرْضِ<sup>(١٣)</sup> نَصَابًا بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الثَّمَنَيْنِ ، قَوْمُهُ بِمَا شَاءَ مِنْهُمَا ، وَأَخْرَجَ رُبْعَ عَشْرِ

(٧) فِي ب : وَجِبَ .

(٨) فِي م : تَابِعَ .

(٩) فِي الْأَصْلِ ، ب : بِمَا هُوَ أَحْظُ .

(١٠) فِي م : اشْتَرَاهَا .

(١١) فِي م : الْعُرُوضُ .

(١٢) فِي ب ، م : الْعَرْضُ .

قِيمَتِهِ مِنْ أَىِّ النَّعْدَيْنِ شَاءَ ، لَكِنْ الْأَوَّلَى أَنْ يُخْرَجَ مِنَ النَّعْدِ الْمُسْتَعْمَلِ فِي الْبَلَدِ ،  
لَأَنَّهُ<sup>(٥)</sup> أَحْظُ / لِلْمَسَاكِينِ ، وَإِنْ كَانَا مُسْتَعْمَلَيْنِ أَخْرَجَ مِنَ الْغَالِبِ فِي الِاسْتِعْمَالِ  
لِلذَلِكَ ، فَإِنْ تَسَاوَيَا أَخْرَجَ مِنْ أَيهِمَا شَاءَ . وَإِذَا بَاعَ الْعُرُوضُ بِتَقْدِيرٍ ، وَحَالَ الْحَوْلُ  
عَلَيْهِ ، قَوِّمَ النَّعْدَ دُونَ الْعُرُوضِ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَقُومُ مَا حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ دُونَ غَيْرِهِ .

**فصل :** وَإِذَا اشْتَرَى عَرْضًا لِلتَّجَارَةِ ، يَنْصَابُ مِنَ الْأَثْمَانِ ، أَوْ بِمَا قِيمَتُهُ  
يَنْصَابُ مِنْ عُرُوضِ التَّجَارَةِ ، بَتَى حَوْلَ الثَّانِي عَلَى حَوْلِ<sup>(٦)</sup> الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ مَالَ  
التَّجَارَةِ إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ الزَّكَاةُ بِقِيمَتِهِ ، وَقِيمَتُهُ هِيَ : الْأَثْمَانُ نَفْسُهَا ، وَإِنَّمَا<sup>(٧)</sup> كَانَتْ  
ظَاهِرَةً فَخَفِيَتْ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ كَانَ لَهُ يَنْصَابُ فَأَقْرَضَهُ ، لَمْ يَنْقَطِعْ حَوْلُهُ بِذَلِكَ .  
وَهَكَذَا الْحُكْمُ إِذَا بَاعَ الْعَرْضَ يَنْصَابُ أَوْ يَعْزِضُ قِيمَتُهُ يَنْصَابُ ؛ لِأَنَّ الْقِيَمَةَ كَانَتْ  
خَفِيَّةً ، فَظَهَرَتْ ، أَوْ بَقِيَتْ عَلَى خَفَائِهَا ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ كَانَ لَهُ قَرْضٌ فَاسْتَوْفَاهُ ، أَوْ  
أَقْرَضَهُ إِنْسَانًا آخَرَ ، وَلِأَنَّ الثَّمَاءَ فِي الْغَالِبِ فِي التَّجَارَةِ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِالثَّقِيلِ ، وَلَوْ  
كَانَ ذَلِكَ يَنْقَطِعُ الْحَوْلُ لَكَانَ السَّبَبُ الَّذِي وَجَبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ لِأَجَلِهِ يَمْنَعُهَا ؛ لِأَنَّ  
الزَّكَاةَ لَا تَجِبُ إِلَّا فِي مَالٍ نَائِمٍ . وَإِنْ قَصَدَ بِالْأَثْمَانِ غَيْرَ التَّجَارَةِ لَمْ يَنْقَطِعْ الْحَوْلُ  
أَيْضًا . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يَنْقَطِعُ حَوْلُ<sup>(٨)</sup> وَاحِدًا ؛ لِأَنَّهُ مَالٌ تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي غَيْرِهِ  
دُونَ قِيمَتِهِ ، فَانْقَطَعَ الْحَوْلُ بِالْبَيْعِ بِهِ كَالسَّائِمَةِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ مِنْ جِنْسِ الْقِيَمَةِ الَّتِي  
تَتَعَلَّقُ الزَّكَاةُ بِهَا ، فَلَمْ يَنْقَطِعْ الْحَوْلُ بِبَيْعِهَا بِهِ ، كَمَا لَوْ قَصَدَ بِهِ التَّجَارَةَ ، وَفَارَقَ  
السَّائِمَةَ ، فَإِنَّهَا مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الْقِيَمَةِ ، فَأَمَّا إِنْ أَبْدَلَ عَرْضَ التَّجَارَةِ بِمَا تَجِبُ الزَّكَاةُ  
فِي غَيْرِهِ كَالسَّائِمَةِ ، وَلَمْ يَتَوَّ بِهَ التَّجَارَةَ ، لَمْ يَبْنِ حَوْلٌ أَحَدَهُمَا عَلَى الْآخَرِ ؛ لِأَنَّهُمَا  
مُخْتَلِفَانِ . وَإِنْ أَبْدَلَهُ يَعْزِضُ لِلْقُنْيَةِ ، بَطَلَ الْحَوْلُ . وَإِنْ اشْتَرَى عَرْضَ التَّجَارَةِ

(٥) فِي م : دَلَّهَا .

(٦) فِي م : دَلَّ الْحَوْلَ .

(٧) فِي م : دَلَّ وَكَذَا إِذَا .

(٨) ب ، م : دَلَّ قَوْلًا .

بِعَرْضِ الْفُتْيَةِ ، اِنْعَقَدَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ مِنْ حِينَ مَلَكَهٗ اِنْ كَانَ نِصَابًا ؛ لِأَنَّهُ اشْتَرَاهُ بِمَا لَا زَكَاةَ فِيهِ ، فَلَمْ يُمَكِّنْ بِنَاءَ الْحَوْلِ عَلَيْهِ . وَإِنْ اشْتَرَاهُ بِنِصَابٍ مِنَ السَّائِمَةِ ، لَمْ يَتَّيْنِ عَلَى حَوْلِهِ ؛ لِأَنَّهُمَا مُخْتَلِفَانِ . وَإِنْ اشْتَرَاهُ بِمَا دُونَ النَّصَابِ مِنَ الْأَتَمَانِ ، أَوْ مِنْ غُرُوضِ التِّجَارَةِ ، اِنْعَقَدَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ مِنْ حِينَ تَصِيرُ قِيَمَتُهُ نِصَابًا ؛ لِأَنَّ مُضَيَّ الْحَوْلِ عَلَى نِصَابٍ كَامِلٍ شَرْطٌ لَوْجُوبِ الزَّكَاةِ .

/ فصل : وإذا اشترى للتجارة نصاباً من السائمة، فحال الحول، والسوم وريته ١٤٣/٣ ر

التَّجَارَةِ مُوجُودَانِ ، زَكَاةُ زَكَاةِ التِّجَارَةِ . وَهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالثَّوْرِيُّ . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ فِي الْحَدِيدِ : يُزَكِّيهِمَا زَكَاةُ السَّوْمِ ؛ لِأَنَّهُمَا أَقْوَى ، لِاتِّعَاقِدِ الْإِجْمَاعِ عَلَيْهَا ، وَاتِّخَاصِهَا بِالْعَيْنِ ، فَكَانَتْ أَوَّلَى . وَلَنَا ، أَنَّ زَكَاةَ التِّجَارَةِ أَحْظَى لِلْمَسَاكِينِ ؛ لِأَنَّهُمَا تَجِبُ فِيمَا زَادَ بِالْحِسَابِ ، وَلَأنَّ الزَّائِدَ عَنِ النَّصَابِ قَدْ وَجَدَ سَبَبَ وَجُوبِ زَكَاةِهِ ، فَيَجِبُ كَمَا لَوْ لَمْ يَتَلَعَّ بِالسَّوْمِ<sup>(٩)</sup> نِصَابًا ، وَإِنْ سَبَقَ وَقْتُ وَجُوبِ زَكَاةِ السَّوْمِ وَقْتُ وَجُوبِ زَكَاةِ التِّجَارَةِ ، مِثْلُ أَنْ يَمْلِكَ أَرْبَعِينَ مِنْ الْعَنَمِ قِيَمَتُهَا دُونَ مِائَتَى دِرْهَمٍ ، فَقَالَ الْقَاضِي : يَتَأَخَّرُ وَجُوبُ الزَّكَاةِ حَتَّى يَتِمَّ حَوْلُ التِّجَارَةِ ؛ لِأَنَّهُ أَنْفَعُ لِلْفُقَرَاءِ ، وَلَا<sup>(١٠)</sup> يُفْضَى التَّأْخِيرُ إِلَى سُقُوطِهَا ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فِيهَا إِذَا تِمَّ حَوْلُ التِّجَارَةِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَجِبَ زَكَاةُ الْعَيْنِ عِنْدَ تِمَامِ حَوْلِهَا ؛ لِوُجُودِ مُقْتَضِيهَا مِنْ غَيْرِ مُعَارِضٍ . فَإِذَا تِمَّ حَوْلُ التِّجَارَةِ ، وَجَبَتْ زَكَاةُ الزَّائِدِ عَنِ النَّصَابِ ؛ لِوُجُودِ مُقْتَضِيهَا ، لِأَنَّ هَذَا مَالٌ لِلتِّجَارَةِ ، حَالُ الْحَوْلِ عَلَيْهِ وَهُوَ نِصَابٌ ، وَلَا يُمَكِّنُ إِبْجَابُ الزَّكَاةَيْنِ بِكَمَالِهِمَا ؛ لِأَنَّهُ يُفْضَى إِلَى إِبْجَابِ زَكَاةَيْنِ فِي حَوْلٍ وَاحِدٍ ، بِسَبَبٍ وَاحِدٍ ، فَلَمْ يَحْزُ ذَلِكَ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَا بَنَى<sup>(١١)</sup> فِي

(٩) فِي الْأَسْلِ : « السَّوْمُ » .

(١٠) فِي م : « وَإِلَّا » .

(١١) فِي م : « نَتَى » خَطَأً . وَالنَّبِيُّ : الْأَمْرُ يَعَادُ مَرَّتَيْنِ وَأَنْ يَفْعَلَ الشَّيْءُ مَرَّتَيْنِ .

الصَّدَقَةُ»<sup>(١٢)</sup> . وفَارَقَ هذا زَكَاةَ التِّجَارَةِ ، وَزَكَاةَ الْفِطْرِ ، فَإِنَّهُمَا يَجْتَمِعَانِ لِأَتَمِّهِمَا بِسَبْعِينَ ، فَإِنَّ زَكَاةَ الْفِطْرِ ، تَجِبُ عَنْ بَدَنِ الْإِنْسَانِ<sup>(١٣)</sup> الْمُسْلِمِ طَهْرَةً لَهُ ، وَزَكَاةَ التِّجَارَةِ تَجِبُ عَنْ قِيَمَتِهِ شُكْرًا لِنِعْمَةِ الْغِنَى وَمُوَسَّاسَةً لِلْفُقَرَاءِ . فَأَمَّا إِنْ وَجَدَ نِصَابَ السُّوْمِ دُونَ نِصَابِ التِّجَارَةِ ، مِثْلَ أَنْ يَمْلِكَ<sup>(١٤)</sup> ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ ، قِيَمَتُهَا مِائَةٌ وَعِخْمُسُونَ دِرْهَمًا ، وَحَالَ الْحَوْلِ عَلَيْهَا كَذَلِكَ ، فَإِنَّ زَكَاةَ الْغَنِيِّ تَجِبُ بِغَيْرِ خِلَافٍ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوَجَدْ لَهَا مُعَارِضٌ ، فَوَجِبَتْ ، كَمَا لَوْ لَمْ تُكُنْ لِلتِّجَارَةِ .

**فصل :** وَإِنْ اشْتَرَى تَحْلًا أَوْ أَرْضًا لِلتِّجَارَةِ ، فَرُزِعَتِ الْأَرْضُ وَأَنْزِمَتِ التَّحْلُ ، فَأَتَّفَقَ حَوْلُهُمَا ، بِأَنْ يَكُونَ بُدُوُ الصَّلَاحِ فِي الثَّمَرَةِ وَاشْتِدَادُ الْحَبِّ عِنْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ ، وَكَانَتْ قِيَمَةُ الْأَرْضِ وَالتَّحْلِ بِمُفْرَدِهَا نِصَابًا لِلتِّجَارَةِ ، فَإِنَّهُ يُزَكَّى / ١٤٣/٣ ظ الثَّمَرَةَ وَالْحَبَّ زَكَاةَ الْعُشْرِ ، وَيُزَكَّى الْأَصْلُ زَكَاةَ الْقِيَمَةِ . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَأَبِي ثَوْرٍ . وَقَالَ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ : يُزَكَّى الْجَمِيعُ زَكَاةَ الْقِيَمَةِ . وَذَكَرَ أَنَّ أَحْمَدَ أَوَّمَا إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ مَالٌ تِجَارَةٌ ، فَتَجِبُ فِيهِ زَكَاةُ التِّجَارَةِ ، كَالسَّائِمَةِ . وَلَنَا ، أَنَّ زَكَاةَ الْعُشْرِ أَحْظُ لِلْفُقَرَاءِ ، فَإِنَّ الْعُشْرَ أَحْظُ مِنْ رُبْعِ الْعُشْرِ ، فَيَجِبُ تَقْدِيمُ مَا فِيهِ الْحَظُّ ، وَلِأَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى رُبْعِ الْعُشْرِ قَدْ وَجَدَ سَبَبٌ وَجُوبُهَا فَتَجِبُ ، وَفَارَقَ السَّائِمَةَ الْمُعَدَّةَ لِلتِّجَارَةِ ، فَإِنَّ زَكَاةَ السُّوْمِ أَقْلُ مِنْ زَكَاةِ التِّجَارَةِ .

٤٥٨ — مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : ( وَإِذَا اشْتَرَاهَا لِلتِّجَارَةِ ، ثُمَّ نَوَاهَا لِلْإِفْتَاءِ ، ثُمَّ نَوَاهَا لِلتِّجَارَةِ ، فَلَا زَكَاةَ فِيهَا حَتَّى يَبِيعَهَا ، وَيَسْتَقْبِلَ بِثَمَنِهَا حَوْلًا )

لَا يَخْتَلِفُ الْمَذْهَبُ فِي أَنَّهُ إِذَا نَوَى بَعْضُ التِّجَارَةِ الْقُنْيَةَ ، أَنَّهُ يَصِيرُ لِلْقُنْيَةِ ،

(١٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابٍ مِنْ قَالَ لَا تَتَّخِذُ الصَّدَقَةَ فِي السَّنَةِ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمَصْنُفِ ٣ / ٢١٨ .

(١٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ ، ب .

(١٤) فِي الْأَصْلِ : « مَلِكٌ » .

وَسَقَطَ الزَّكَاةُ مِنْهُ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ مَالِكٌ فِي إِخْدَى  
الرَّوَابِئِينَ عَنْهُ : لَا يَسْقَطُ حُكْمُ التَّجَارَةِ بِمُجَرَّدِ النَّيَّةِ ، كَمَا لَوْ نَوَى بِالسَّائِمَةِ  
الْعَلْفَ . وَلَنَا ، أَنَّ الْقُنْيَةَ الْأَصْلَ ، وَيَكْفِي فِي الرُّدِّ إِلَى الْأَصْلِ مُجَرَّدُ النَّيَّةِ ، كَمَا لَوْ  
نَوَى بِالْحَلِيِّ التَّجَارَةَ ، أَوْ نَوَى الْمُسَافِرُ الْإِقَامَةَ ، وَلَأنَّ نِيَّةَ التَّجَارَةِ شَرْطُ لُجُوبِ  
الزَّكَاةِ فِي الْعُرُوضِ ، فَإِذَا نَوَى الْقُنْيَةَ زَالَتْ نِيَّةُ التَّجَارَةِ ، فَفَاتَ شَرْطُ الْوُجُوبِ ،  
وَفَارَقَ السَّائِمَةَ إِذَا نَوَى عُلْفَهَا ، لِأَنَّ الشَّرْطَ فِيهَا الْإِسَامَةُ دُونَ نِيَّتِهَا ، فَلَا يَنْتَفِي  
الْوُجُوبُ إِلَّا بِانْتِفَاءِ السَّوْمِ . وَإِذَا صَارَ الْعَرَضُ لِلْقُنْيَةِ يَنْتَفِيهَا ، فَتَوَى التَّجَارَةَ ، لَمْ  
يَصِرْ لِلتَّجَارَةِ بِمُجَرَّدِ النَّيَّةِ ، عَلَى مَا أَسْلَفْنَاهُ . وَهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٌ ،  
وَالشَّافِعِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ . وَذَهَبَ "ابْنُ عَقِيلٍ ، وَأَبُو بَكْرِ" ، إِلَى أَنَّهُ يَصِيرُ لِلتَّجَارَةِ  
بِمُجَرَّدِ النَّيَّةِ . وَحَكَوهُ<sup>(١)</sup> رِوَايَةً عَنْ أَحْمَدَ ، لِقَوْلِهِ : فِي مَنْ أُخْرِجَتْ أَرْضُهُ خُمُسَةً  
أَوْسُقٍ ، فَمَكَثَتْ عَنْدهُ سِنِينَ لَا يُرِيدُ بِهَا التَّجَارَةَ ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ زَكَاةٌ ، وَإِنْ كَانَ يُرِيدُ  
التَّجَارَةَ فَأَعْجَبُ إِلَيَّ أَنْ يُزَكِّيَهُ . قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : هَذَا عَلَى أَصَحِّ الرَّوَابِئِينَ ؛  
لَأنَّ نِيَّةَ الْقُنْيَةِ بِمُجَرَّدِهَا كَافِيَةٌ ، فَكَذَلِكَ نِيَّةُ التَّجَارَةِ ، بَلْ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ الْإِجَابَ  
يُغْلِبُ عَلَى الْإِسْقَاطِ اخْتِيَاطًا ، وَلَأنَّهُ أَحْظُ لِلْمَسَاكِينِ ، فَاغْتَبِرْ كَالْتَقْوِيمِ ، وَلَأنَّ  
سَمَرَةَ قَالَ : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُخْرِجَ الصَّدَقَةَ مِمَّا نَعُدُّهُ لِلْبَيْعِ<sup>(٢)</sup> . وَهَذَا  
دَاخِلٌ فِي عُمُومِهِ ، وَلَأنَّهُ نَوَى بِهِ التَّجَارَةَ ، فَوَجَبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ ، كَمَا لَوْ نَوَى حَالَ  
الْبَيْعِ . وَلَنَا ، أَنَّ كُلَّ مَا لَا يَثْبُتُ لَهُ الْحُكْمُ بِدُخُولِهِ فِي مِلْكِهِ ، لَا يَثْبُتُ بِمُجَرَّدِ  
النَّيَّةِ ، كَمَا لَوْ نَوَى بِالْمَعْلُوفَةِ السَّوْمَ ، وَلَأنَّ الْقُنْيَةَ الْأَصْلَ ، وَالتَّجَارَةَ قَرَعٌ عَلَيْهَا ، فَلَا  
يُنْصَرَفُ إِلَى الْفَرْعِ بِمُجَرَّدِ النَّيَّةِ ، كَالْمُقِيمِ يَتَوَى السَّفَرَ ، وَبِالْعَكْسِ مِنْ ذَلِكَ مَا لَوْ  
نَوَى الْقُنْيَةَ ، فَإِنَّهُ يُرَدُّهَا إِلَى الْأَصْلِ ، فَانْصَرَفَ إِلَيْهِ بِمُجَرَّدِ النَّيَّةِ ، كَمَا لَوْ نَوَى

١٤٤/٣ و

(١-١) فِي الْأَصْلِ ، ب : « أَبُو بَكْرٍ وَابْنُ عَقِيلٍ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « وَحَكَاهُ » .

(٣) تَقْدِمُ تَحْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٢٤٨ .

المُسَاوَرُ الإِفَامَةَ . فكذلك إذا نَوَى بِمَالِ التَّجَارَةِ الْقُنْيَةَ ، انْقَطَعَ حَوْلُهُ ، ثم إذا نَوَى به التَّجَارَةَ ، فلا شَيْءَ فِيهِ حَتَّى يَبْيَعَهُ ، وَيُسْتَقْبَلَ بِقَمْنِهِ حَوْلًا .

**فصل :** فَإِنْ كَانَتْ عِنْدَهُ مَاشِيَّةٌ لِلتَّجَارَةِ نَصَفَ حَوْلُ ، فَتَوَى بِهَا الْإِسَامَةَ ، وَقَطَعَ نِيَّةَ التَّجَارَةِ ، انْقَطَعَ حَوْلُ التَّجَارَةِ ، وَاسْتَأْنَفَ حَوْلًا . كَذَلِكَ قَالَ الْقَوْرِيُّ ، وَأَبُو نُوَيْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ؛ لِأَنَّ حَوْلَ التَّجَارَةِ انْقَطَعَ بِنِيَّةِ الْاِقْتِنَاءِ ، وَحَوْلُ السَّوْمِ لَا يَنْتَبِي عَلَى حَوْلِ التَّجَارَةِ . وَالْأَشْبَهُ بِالذَّلِيلِ أَنَّهَا مَتَى كَانَتْ سَائِمَةً مِنْ أَوَّلِ الْحَوْلِ ، وَجَبَتْ الزَّكَاةُ فِيهَا عِنْدَ ثَمَامِهِ . وَهَذَا يَرَوِي غَوْهَ عَنْ إِسْحَاقَ ؛ لِأَنَّ السَّوْمَ سَبَبٌ لَوْجُوبِ الزَّكَاةِ وَجَدَ فِي جَمِيعِ الْحَوْلِ خَالِيًا عَنْ مُعَارِضٍ ، فَوَجَبَتْ بِهِ الزَّكَاةُ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَنْوِ التَّجَارَةَ ، أَوْ كَمَا لَوْ كَانَتْ السَّائِمَةُ لَا تُبْلَغُ نِصَابًا بِالْقِيَمَةِ .

٤٥٩ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : ( وَإِذَا كَانَ فِي مِلْكِهِ نِصَابٌ <sup>(١)</sup> لِلزَّكَاةِ ، فَالْجَزَرُ <sup>(٢)</sup> فِيهِ ، فَمَتَى <sup>(٣)</sup> ، أَدَّى زَكَاةَ الْأَصْلِ مَعَ الثَّمَاءِ ، إِذَا حَالَ الْحَوْلُ )

وَجُمْلَتُهُ أَنَّ حَوْلَ الثَّمَاءِ مَبْنِيٌّ عَلَى حَوْلِ الْأَصْلِ ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لَهُ فِي الْمِلْكِ ، فَتَبِعُهُ فِي الْحَوْلِ ، كَالسَّخَالِ وَالنَّجَاجِ . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو يُونُسَ . وَأَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ ، فَإِنَّهُ بَنَى <sup>(٤)</sup> حَوْلَ كُلِّ مُسْتَفَادٍ عَلَى حَوْلِ جَنْسِهِ ثَمَاءً كَانَ أَوْ غَيْرَهُ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : إِنْ نَضَّ <sup>(٥)</sup> الْفَائِدَةُ قَبْلَ الْحَوْلِ لَمْ يَبَيِّنْ حَوْلُهَا عَلَى حَوْلِ النَّصَابِ ، وَاسْتَأْنَفَ بِهَا حَوْلًا ، لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ » <sup>(٦)</sup> . وَلِأَنَّهَا فَائِدَةٌ تَأْمُمُ لَمْ تَتَوَلَّدْ مِمَّا عِنْدَهُ ، فَلَمْ يَبَيِّنْ عَلَى حَوْلِهِ ، كَمَا لَوْ

(١) فِي الْأَصْلِ ، ب : « مَنْصَب »

(٢) فِي الْأَصْلِ ، ب : « فَجَر » . وَهِيَ بِمَعْنَى .

(٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ ، ب .

(٤) فِي الْأَصْلِ : « بَنَى » .

(٥) نَضَّ الشَّيْءُ : حَصَلَ وَتَسَّرَ .

(٦) تَقْدِمُ تَحْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٧٣ .

استفاد من غير الربح . وإن اشترى سلعة ينصاب ، فزادت قيمتها عند رأس الحول ، فإنه يضم الفائدة ، ويؤكى عن الجميع ، بخلاف / ما إذا باع السلعة قبل الحول بأكثر من نصاب ، فإنه يؤكى عند رأس الحول عن النصاب ، ويستأنف للزيادة حولا . ولنا ، أنه نماء جار في الحول ، تابع لأصله في الملك ، فكان مضموماً إليه في الحول ، كالنتاج ، وكأ لو لم ينض ، ولأنه ثمن عرضي نجب زكاة بغضه ، ويضم إلى ذلك البعوض قبل البيع ، فيضم إليه بعده كبعض النصاب ، ولأنه لو بقى عرضاً زكى جميع القيمة ، فإذا نض كان أولى ؛ لأنه يصير متحققاً ، ولأن هذا الربح كان تاباً للأصل في الحول ، (لو لم ينض ، فبنضه لا يتغير حوله . والحديث فيه مقال ، وهو مخصوص بالنتاج ، وبما لم ينض ، فتقيس عليه .

**فصل :** وإن اشترى للتجارة ما ليس ينصاب ، فتما حتى صار نصاباً ، انعقد عليه الحول من حين صار نصاباً . في قول أكثر أهل العلم . وقال مالك : إذا كانت له حسنة دنانير ، فأنجز<sup>(٨)</sup> فيها ، فحال عليها<sup>(٩)</sup> الحول وقد بلغت ما نجب فيه الزكاة ، يؤكها . ولنا ، أنه لم يحل الحول على نصاب ، فلم نجب فيه الزكاة ، كما لو نقص في آخره .

**فصل :** وإذا اشترى للتجارة شقصاً باللف ، فحال عليه<sup>(١٠)</sup> الحول وهو يساوي ألفين ، فعليه زكاة ألفين ، فإن جاء الشفيع أخذه باللف ، لأن الشفيع إنما يأخذ<sup>(١١)</sup> بالثمن لا بالقيمة ، والزكاة على المشتري ؛ لأنها وجبت وهو في ملكه . ولو لم يأخذ

(٧-٧) في ب ، م : « كما لو » .

(٨) في الأصل : « فجز » .

(٩) سقط من : الأصل .

(١٠) سقط من : الأصل ، ب .

(١١) في م : « يؤخذ » .

الشَّفِيعُ ، لكن وَجَدَ به عَيَّا فَرَدَّهُ ، فَإِنَّهُ يَأْخُذُ مِنَ الْبَائِعِ أَلْفًا . وَلَوْ انْعَكَسَتِ الْمَسْأَلَةُ ، فَاشْتَرَاهُ بِالْفَنَيْنِ ، وَحَالَ الْحَوْلُ وَقِيَمَتُهُ أَلْفٌ ، فَعَلَيْهِ زَكَاةُ أَلْفٍ ، وَيَأْخُذُهُ الشَّفِيعُ إِنْ أَخَذَهُ ، وَبَرَدُهُ بِالْعَيْبِ بِالْفَنَيْنِ ؛ لِأَنَّهُمَا التَّمَنُّ الذِي وَقَعَ التَّيْعُ بِهِ .

**فصل :** وَإِنْ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ أَلْفًا مُضَارَبَةً ، عَلَى أَنْ الرِّبَّحَ بَيْنَهُمَا يَنْصِفَانِ ، فَحَالَ الْحَوْلُ وَقَدْ صَارَ ثَلَاثَةَ آلَافٍ ، فَعَلَى رَبِّ الْمَالِ زَكَاةُ الْفَنَيْنِ ؛ لِأَنَّ رِبْحَ التَّجَارَةِ حَوْلُهُ حَوْلُ أَصْلِهِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ، فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ : عَلَيْهِ زَكَاةُ الْجَمِيعِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ لَهُ ، وَالرِّبْحَ نَمَاءً مَالِهِ . وَلَا يَصِحُّ ، لِأَنَّ حِصَّةَ الْمُضَارِبِ لَهُ ، وَلَيْسَتْ مِلْكًا لِرَبِّ الْمَالِ ، بِدَلِيلِ أَنْ لِلْمُضَارِبِ الْمُطَالَبَةَ بِهَا ، وَلَوْ أَرَادَ رَبُّ الْمَالِ دَفْعَ حِصَّتِهِ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْمَالِ ، لَمْ يَلْزَمُهُ قَبُولُهُ ، وَلَا تَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ زَكَاةُ مِلْكٍ غَيْرِهِ ، وَلَئِنْ رَبُّ الْمَالِ يَقُولُ : حِصَّتُكَ أَيُّهَا / الْعَامِلُ مُتَرَدِّدَةٌ بَيْنَ أَنْ تُسَلَّمَ فَتَكُونَ لَكَ ، أَوْ تُثَلَّفَ فَلَا تَكُونَ لِي وَلَا لَكَ ، فَكَيْفَ يَجِبُ<sup>(١٢)</sup> عَلَيَّ زَكَاةُ مَا لَيْسَ لِي بِوَجْهِ مَا ! وَقَوْلُهُ : إِنَّهُ نَمَاءٌ مَالِهِ . فَلَنَا ؛ لَكِنَّهُ لَغَيْرِهِ ، فَلَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ زَكَاةٌ ، كَمَا لَوْ وَهَبَ نِتَاجَ سَائِمَتِهِ لَغَيْرِهِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِنَّهُ يُخْرِجُ الزَّكَاةَ مِنَ الْمَالِ ، لِأَنَّهُ مِنْ مُؤْنَتِهِ ، فَكَانَ مِنْهُ ، كَمُؤْنَةِ حَمْلِهِ ، وَيُحْسَبُ مِنَ الرِّبْحِ ؛ لِأَنَّهُ وَقَايَةُ لِرَأْسِ الْمَالِ . وَأَمَّا الْعَامِلُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ زَكَاةٌ فِي حِصَّتِهِ حَتَّى يَقْتَسِمَا<sup>(١٣)</sup> ، وَيَسْتَأْنِفُ حَوْلًا مِنْ حَيْثُيذ . نَصُّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ ، وَابْنِ مَنْصُورٍ . فَقَالَ : إِذَا اخْتَسَبَا مُزَكَّى الْمُضَارِبِ إِذَا حَالَ الْحَوْلُ مِنْ حَيْثُ اخْتَسَبَا<sup>(١٤)</sup> ؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ مَالَهُ فِي الْمَالِ ، وَلَئِنَّهُ إِذَا انْقَضَعَ بَعْدَ ذَلِكَ كَانَتِ الْوُضِيعَةُ عَلَى رَبِّ<sup>(١٥)</sup> الْمَالِ . يَعْنِي إِذَا اقْتَسَمَا . لِأَنَّ الْقِسْمَةَ فِي الْغَالِبِ تَكُونُ

(١٢) فِي م : يَكُونُ .

(١٣) فِي الْأَصْلِ : يَفْسِمُهَا .

(١٤) فِي م : اخْتَسَبَ .

(١٥) فِي الْأَصْلِ ، ب : صَاحِبُ .



عند المحاسبية ، ألا تراه يقول : إن اقتضَعَ بعد ذلك كائنت الوضیعة على رب المال . وإثما يكون هذا بعد القسمة . وقال أبو الخطاب : يُخَسَّبُ حَوْلُهُ من حين ظهور الربح . يعنى إذا كَمَلَ نصاباً . إلا على قول من قال : إن الشَّرْكَه تَوَثَّرَ في غير الماشية ، قال : ولا يجب إخراج زكاته حتى يقبض المال ؛ لأنَّ العامل يملك الربح بظهوره ، فإذا ملكه جرى في حوله الزكاة ، ولأنَّ من أصلنا أنَّ في المال الضَّالَّ والمغصوب والَّذين على مَاطِلِ الزكاة ، وإن كان رُجوعه إلى ملك<sup>(١٦)</sup> يده مَطْنُونًا ، كذا ههنا . ولنا ، أنَّ ملك المضارب غير تامٍّ ، لأنَّه بعرض<sup>(١٧)</sup> أنَّ ينقص قيمة الأصل أو يخسر فيه ، وهذا وقاية له ، ولهذا منع من الاختصاص به ، والتصرف فيه لِحَقِّ<sup>(١٨)</sup> نفسه ، فلم يكن فيه زكاة ، كمال المكاتب ، يؤكِّد هذا أنه لو كان ملكاً تاماً لاختص بربحه ، فلو كان رأس المال عشرة فأتجر فيه فربح عشرين ، ثم أتجر فربح ثلاثين ، لكانت الخمسون التي ربحها بينهما نصفين ، ولو<sup>(١٩)</sup> ثمَّ ملكه بمجرّد ظهور الربح ، لملك من العشرين الأولى عشرة ، واختص بربحها ، وهى عشرة من الثلاثين ، وكانت العشرون الباقية بينهما نصفين ، فملك المضارب ثلاثين ، ورب المال ثلاثون ، كما لو اقتسم العشرين ثم تخلطأها . وفارق المغصوب والضَّالَّ ، فإنَّ الملك فيه ثابت تامٌّ إثمًا حيل بينه / وبينه ، بخلاف

١٤٥/٣ ط

(١٦) سقط من : الأصل ، ب .

(١٧) كذا ، ولعل صوابه : « بعرض » .

(١٨) في م : « بحق » .

(١٩) في الأصل نهاده : « لم » .

إِخْرَاجُهَا مِنْهُ قَبْلَ الْقِسْمَةِ لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّ الرِّيحَ وَقَايَةَ لِرَأْسِ الْمَالِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَجُوزَ ،  
لَا تُهْمَا دَخَلَا عَلَى حُكْمِ الْإِسْلَامِ ، وَمِنْ حُكْمِهِ وَجُوبُ الزَّكَاةِ ، وَإِخْرَاجُهَا مِنَ  
الْمَالِ .

**فصل :** وَإِذَا أُذِنَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ لِصَاحِبِهِ فِي إِخْرَاجِ زَكَاتِهِ ، أَوْ أُذِنَ  
رَجُلَانِ غَيْرِ شَرِيكَيْنِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِلآخَرِ فِي إِخْرَاجِ زَكَاتِهِ ، فَأَخْرَجَ كُلُّ وَاحِدٍ  
مِنْهُمَا زَكَاتَهُ وَزَكَاتَةَ صَاحِبِهِ مَعًا ، فِي حَالِ وَاحِدَةٍ ، ضَمِنَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نَصِيبَ  
صَاحِبِهِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا انْتَعَزَلَ مِنْ طَرِيقِ الْحُكْمِ عَنِ الْوَكَالَةِ ، لِإِخْرَاجِ مَنْ  
عَلَيْهِ الزَّكَاةُ زَكَاتَهُ بِنَفْسِهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَضْمَنَ ، إِذَا لَمْ يَعْلَمْ بِإِخْرَاجِ صَاحِبِهِ ، إِذَا  
قُلْنَا إِنَّ الْوَكِيلَ لَا يَنْتَعِزِلُ قَبْلَ الْعِلْمِ<sup>(٢٠)</sup> ، يَعْزِلُ الْمُوَكَّلُ أَوْ يَمُوتَ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا  
يَضْمَنَ ، وَإِنْ قُلْنَا إِنَّهُ يَنْتَعِزِلُ ؛ لِأَنَّهُ غَرَّهُ بِتَسْلِيطِهِ عَلَى الْإِخْرَاجِ ، وَأَمَرَهُ بِهِ ، وَلَمْ  
يُعْلِمْهُ بِإِخْرَاجِهِ ، فَكَانَ خَطَرُ التَّعْرِيرِ عَلَيْهِ ، كَمَا لَوْ غَرَّهُ بِحُرِّيَّةِ أَمَةٍ . وَهَذَا أَحْسَنُ إِنْ  
شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَعَلَى هَذَا ، إِنْ عِلِمَ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ ، فَعَلِيَ الْعَالِمُ الضَّمَانُ دُونَ  
الْآخَرِ . فَأَمَّا إِنْ أَخْرَجَهَا أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْآخَرِ ، فَعَلِيَ هَذَا الْوَجْهِ لَا ضَمَانَ عَلَى وَاحِدٍ  
مِنْهُمَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ ، وَعَلَى الثَّانِي<sup>(٢١)</sup> عَلَى الْأَوَّلِ<sup>(٢٢)</sup> الضَّمَانُ دُونَ الْأَوَّلِ .

(٢٠) فِي ب ، م : « الْحُكْم » .

(٢١-٢٢) سَقَطَ مِنْ : م .

## بَابُ زَكَاةِ الدِّينِ وَالصَّدَقَةِ

الصَّدَقَةُ : هِيَ الصَّدَاقُ ، وَجُمُعُهَا صَدَقَاتٌ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً ﴾ <sup>(٢٢)</sup> . وَهِيَ مِنْ جُمْلَةِ الدُّيُونِ ، وَحُكْمُهَا حُكْمُهَا <sup>(٢٣)</sup> ، وَإِنَّمَا أَفْرَدَهَا بِالذِّكْرِ لِإِشْبَاهِهَا بِاسْمِ خَاصٍّ .

٤٦٠ - مسألة ؛ قال ( وَإِذَا كَانَ مَعَهُ مِائَتًا دِرْهَمٍ ، وَعَلَيْهِ ذَنْنٌ ، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ )

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ الدِّينَ يَمْتَنِعُ وَجُوبُ الزَّكَاةِ فِي الْأَمْوَالِ الْبَاطِنَةِ ، رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ . وَهِيَ الْأَثْمَانُ ، وَعَرُوضُ التَّجَارَةِ . وَبِهِ قَالَ / عَطَاءٌ ، وَسَلِيمَانُ بْنُ يَسَّارٍ ، وَمَيْمُونُ بْنُ يَهْرَانَ ، وَالْحَسَنُ ، وَالتَّحْمِي ، وَاللَّيْثُ ، وَمَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ رَبِيعَةُ ، وَحَمَّادُ بْنُ أَبِي <sup>(٢٤)</sup> سَلِيمَانَ ، وَالشَّافِعِيُّ فِي جَدِيدِ قَوْلِهِ : لَا يَمْتَنِعُ الزَّكَاةُ ؛ لِأَنَّهُ حُرٌّ مُسْلِمٌ مَلَكٌ نَصَابًا حَوْلًا ، فَوَجَبَتْ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ ، كَمَنْ لَا ذَنْنَ عَلَيْهِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَبُو عُبَيْدٍ فِي « الْأَمْوَالِ » <sup>(٢٥)</sup> : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَثَانَ بْنَ عَفَّانَ يَقُولُ : هَذَا شَهْرُ زَكَاةِكُمْ ، فَمَنْ كَانَ عَلَيْهِ ذَنْنٌ فَلْيُؤَدِّهِ ، حَتَّى تُخْرِجُوا زَكَاةَ أَمْوَالِكُمْ . وَفِي لَفْظٍ <sup>(٢٦)</sup> : فَمَنْ كَانَ عَلَيْهِ ذَنْنٌ

(٢٢) سورة النساء ٤ .

(٢٣) في الأصل ، ب : ه : حكمه .

(١) مقط من : ب ، م .

(٢) تقدم في صفحة ١٥٠ .

(٣) في م : ه : رواية ١ .

فَلْيَقْضِ دَيْنَهُ ، وَلْيَرْكَ بَيْعَةَ مَالِهِ . قال ذلك بِمَحْضَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ، فلم يُكْرَهُهُ ، فَذَلَّ عَلَى اتِّفَاقِهِمْ عَلَيْهِ . وَرَوَى أَصْحَابُ مَالِكٍ ، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ شُجَاعٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إِذَا كَانَ لِرَجُلٍ أَلْفٌ دِرْهَمٍ ، وَعَلَيْهِ أَلْفٌ دِرْهَمٍ ، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ »<sup>(٤)</sup> . وهذا نص . ولأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال : « أَمَرْتُ أَنْ أَخْذَ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيَائِكُمْ ، فَأَرُدَّهَا فِي فُقَرَائِكُمْ »<sup>(٥)</sup> . فَذَلَّ عَلَى أَنَّهَا إِنَّمَا تَجِبُ عَلَى الْأَغْنِيَاءِ وَلَا تُدْفَعُ إِلَّا إِلَى الْفُقَرَاءِ ، وهذا مِمَّنْ يَجِلُّ لَهُ اخْذُ الزَّكَاةِ ، فيكونُ فقيرًا ، فلا تَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ ؛ لأنها لا تَجِبُ إِلَّا عَلَى الْأَغْنِيَاءِ ، لِلْخَبَرِ ، وَلِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَا صَدَقَةَ إِلَّا عَنْ ظَهْرِ غِنَى »<sup>(٦)</sup> . وَيُخَالِفُ مَنْ لَا دَيْنَ لَهُ عَلَيْهِ ، فَإِنَّهُ غِنَى يَمْلِكُ نِصَابًا<sup>(٧)</sup> ، يُحَقِّقُ هَذَا أَنَّ الزَّكَاةَ إِنَّمَا وَجِبَتْ مُوَاسَاةً لِلْفُقَرَاءِ ، وَشُكْرًا لِنِعْمَةِ الْغِنَى ، وَالْمَدِينُ مُحْتَاجٌ إِلَى قَضَاءِ دَيْنِهِ كحَاجَةِ الْفَقِيرِ أَوْ أَشَدَّ ، وليس من الْحِكْمَةِ تَعْطِيلُ حَاجَةِ الْمَالِكِ<sup>(٨)</sup> لِدَفْعِ حَاجَةِ غَيْرِهِ ، وَلَا حَصَلَ لَهُ مِنَ الْغِنَى مَا يَمْتَنِضِي الشُّكْرُ بِالْإِخْرَاجِ ، وقد قال النَّبِيُّ ﷺ : « ابْدَأْ بِنَفْسِكَ ، ثُمَّ بِمَنْ تَعُولُ »<sup>(٩)</sup> .

**فصل : فَمَا الْأَمْوَالُ الظَّاهِرَةُ وَهِيَ السَّائِمَةُ ، وَالْحُبُوبُ ، وَالشَّمَارُ ، فُرُوِي عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّ الدَّيْنَ يَمْنَعُ الزَّكَاةَ أَيْضًا فِيهَا ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْأَمْوَالِ الْبَاطِنَةِ . قال أَحْمَدُ ، فِي رِوَايَةِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ : يَتَدَيُّ بِالْدَّيْنِ فَيَقْضِيهِ ، ثُمَّ يَنْظُرُ مَا بَقِيَ عِنْدَهُ بَعْدَ**

(٤) لم نجد هذا الحديث .

وانظر : النقل عن مالك والليث وأهل الرأي في هذه المسألة ، في الأموال ٣٨ .

(٥) تقدم في ١ / ٢٧٥ .

(٦) تقدم تخريجه في صفحة ١٥٠ .

(٧) في الأصل ، ب : « النصاب » .

(٨-٨) في م : « الحاجة » .

(٩) انظر تعليق ابن حجر على هذا الحديث ، في تلخيص الحبير ٢ / ١٨٤ . وتقدم تخريج حديث : « ابدأ بمن

تعول » ، في صفحة ١٥٠ ، عند إيراد حديث : « لا صدقة إلا عن ظهر غنى » .

إخراج الثَّغَّةِ ، فَيُرَكَّى مَا بَقِيَ ، وَلَا يَكُونُ عَلَى أَحَدٍ ، ذَنْبُهُ أَكْثَرُ مِنْ مَالِهِ ، صَدَقَةٌ  
 فِي لَيْلٍ ، أَوْ بَقَرٍ ، أَوْ غَنَمٍ ، أَوْ زُرْعٍ ، وَلَا زَكَاةَ . / وهذا قولُ عطاءٍ ، والحسين ،  
 وسليمان ، ومُثَمُّونَ بْنِ مِهْرَانَ ، وَالتَّحْمِي ، وَالثَّوْرِي ، وَاللَّيْثُ ، وَإِسْحَاقُ ؛ لِعُمُومِ  
 مَا ذَكَرْنَا . وَرَوَى ، أَنَّهُ لَا يَمْنَعُ الزَّكَاةَ فِيهَا . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ،  
 وَالشَّافِعِيِّ . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ : قَدْ اخْتَلَفَ ابْنُ عَمْرٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ ، فَقَالَ ابْنُ  
 عَمْرٍ : يُخْرِجُ مَا اسْتَدَّانَ أَوْ أَنْفَقَ عَلَى ثَمَرَتِهِ وَأَهْلِهِ ، وَيُرَكَّى مَا بَقِيَ . وَقَالَ الْآخَرُ :  
 يُخْرِجُ مَا اسْتَدَّانَ<sup>(١٠)</sup> عَلَى ثَمَرَتِهِ ، وَيُرَكَّى مَا بَقِيَ<sup>(١١)</sup> . وَإِلَيْهِ أَذْهَبُ أَنْ لَا يُرَكَّى مَا  
 أَنْفَقَ عَلَى ثَمَرَتِهِ خَاصَّةً ، وَيُرَكَّى مَا بَقِيَ ؛ لِأَنَّ الْمُصَدَّقَ إِذَا جَاءَ فَوَجَدَ إِبِلًا ، أَوْ  
 بَقَرًا ، أَوْ غَنَمًا ، لَمْ يَسْأَلْ أُمَّ شَيْءٍ عَلَى صَاحِبِهَا مِنَ الدِّينِ ، وَلَيْسَ الْمَالُ هَكَذَا .  
 فَعَلَى هَذِهِ الرُّوَايَةِ ، لَا يَمْنَعُ الدِّينُ الزَّكَاةَ فِي الْأَمْوَالِ الظَّاهِرَةِ ، إِلَّا فِي الزُّرْعِ<sup>(١٢)</sup>  
 وَالثَّمَارِ ، فِيمَا اسْتَدَّانَهُ لِلْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا خَاصَّةً . وَهَذَا ظَاهِرُ قَوْلِ الْخِرَقِيِّ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ  
 فِي الْخَرَجِ : « يُخْرِجُهُ ، ثُمَّ يُرَكَّى مَا بَقِيَ » . جَعَلَهُ كَالَّذِينَ عَلَى الزُّرْعِ . وَقَالَ فِي  
 الْمَاشِيَةِ الْمَرْهُونَةِ : « يُؤَدَّى مِنْهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ يُؤَدَّى عَنْهَا » . فَأَوْجَبَ الزَّكَاةَ فِيهَا مَعَ  
 الدِّينِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : الدِّينُ الَّذِي تَتَوَجَّهُ فِيهِ الْمُطَابَقَةُ يَمْنَعُ فِي سَائِرِ الْأَمْوَالِ ،  
 إِلَّا الزُّرْعَ<sup>(١٣)</sup> وَالثَّمَارَ . بِنَاءً مِنْهُ عَلَى أَنَّ الْوَاجِبَ فِيهَا لَيْسَ بِصَدَقَةٍ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ  
 الْأَمْوَالِ الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ أَنَّ تَعْلُقَ الزَّكَاةِ بِالظَّاهِرَةِ آكَدُ ، لِظُهُورِهَا ، وَتَعْلُقُ قُلُوبِ  
 الْفُقَرَاءِ بِهَا ، وَلِهَذَا يُشْتَرَعُ إِزْسَالُ سَاعِ<sup>(١٤)</sup> يَأْخُذُ صَدَقَتَهَا مِنْ أَرْبَابِهَا ، وَكَانَ النَّبِيُّ  
 ﷺ يَبْعَثُ السَّعَاةَ ، فَيَأْخُذُونَ الصَّدَقَةَ مِنْ أَرْبَابِهَا ، وَكَذَلِكَ الْخُلَفَاءُ بَعْدَهُ ،  
 وَعَلَى مَنْبَهِهَا قَائِلُهُمْ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِّيقُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَلَمْ يَأْتِ عَنْهُمْ<sup>(١٥)</sup> أَنَّهُمْ

(١٠) فِي سَنَنِ الْبَيْهَقِيِّ : « أَنْفَقَ » .

(١١) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ الدِّينِ مَعَ الصَّدَقَةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . السَّنَنِ الْكَبِيرِ ٤ / ١٤٨ .

(١٢) فِي م : « الزُّرْعِ » .

(١٣) فِي م : « مِنْ » .

(١٤) فِي ب ، م : « عَنْهُ » .

اسْتَكْرَهُوا أَحَدًا عَلَى صَدَقَةِ الصَّامِتِ ، وَلَا طَالِبُوهُ بِهَا ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهَا بِهَا طَوْعًا ، وَلَئِنْ السَّعَاءُ يَأْخُذُونَ زَكَاةَ مَا يَجِدُونَ ، وَلَا يَسْأَلُونَ عَمَّا عَلَى صَاحِبِهَا مِنَ الدِّينِ ، فَذَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَمْنَعُ زَكَاةَهَا ، وَلَئِنْ تَعَلَّى أَطْمَاعُ الْفُقَرَاءِ بِهَا أَكْثَرَ ، وَالْحَاجَةُ إِلَى حِفْظِهَا أَزْفَرَ ، فَتَكُونُ الزَّكَاةُ فِيهَا أَوْكَدَ .

**فصل :** وَإِنَّمَا يَمْنَعُ الدِّينُ الزَّكَاةَ ، إِذَا كَانَ يَسْتَفْرِقُ النَّصَابَ أَوْ يَنْقُصُهُ ، وَلَا يَجُزُّ / مَا يَقْضِيهِ بِهِ سِوَى النَّصَابِ ، أَوْ مَا لَا يُسْتَفْتَى عَنْهُ ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ لَهُ عِشْرُونَ مِثْقَالًا ، وَعَلَيْهِ مِثْقَالٌ أَوْ أَكْثَرُ أَوْ أَقَلُّ ، مِمَّا يَنْقُصُ بِهِ النَّصَابُ إِذَا قَضَاهُ بِهِ ، وَلَا يَجُزُّ قَضَاءُ لَهُ مِنْ غَيْرِ النَّصَابِ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ ثَلَاثُونَ مِثْقَالًا ، وَعَلَيْهِ عَشْرَةٌ ، فَعَلَيْهِ زَكَاةُ الْعِشْرِينَ . وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْ عَشْرَةٍ ، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ . وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ خَمْسَةٌ ، فَعَلَيْهِ زَكَاةُ خَمْسَةِ وَعِشْرِينَ . وَلَوْ أَنَّ لَهُ مِائَةً مِنَ النِّعَمِ ، وَعَلَيْهِ مَا يُقَابِلُ سِتِّينَ ، فَعَلَيْهِ زَكَاةُ الْأَرْبَعِينَ . فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ مَا يُقَابِلُ إِحْدَى وَسِتِّينَ ، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ يَنْقُصُ النَّصَابَ ، وَإِنْ كَانَ لَهُ مِائَتَانِ مِنْ جِنْسَيْنِ ، وَعَلَيْهِ دِينَ جَعَلَهُ فِي مُقَابِلَةٍ مَا يَقْضِي مِنْهُ ، فَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ <sup>(١٥)</sup> خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ <sup>(١٦)</sup> وَلَهُ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ <sup>(١٧)</sup> وَمِائَتَانِ ذِرْهَمٍ ، فَإِنْ كَانَتْ عَلَيْهِ سَلَمًا أَوْ دِيَّةً ، وَغَوَّ ذَلِكَ مِمَّا يُقْضَى بِالْإِبِلِ ، جَعَلَتْ الدِّينَ فِي مُقَابِلَتِهَا ، وَوَجَبَتْ عَلَيْهِ زَكَاةُ الدَّرَاهِمِ . وَإِنْ كَانَ أَثْلَفَهَا أَوْ غَصَبَهَا ، جَعَلَتْ قِيَمَتَهَا فِي مُقَابِلَةِ الدَّرَاهِمِ ؛ لِأَنَّهُا تُقْضَى مِنْهَا . وَإِنْ كَانَتْ قَرْضًا ، خُرُجَ عَلَى الْوَجْهَيْنِ فِيمَا يُقْضَى مِنْهُ ، فَإِنْ كَانَتْ ، إِذَا جَعَلْنَاهَا فِي مُقَابِلَةِ أَحَدِ الْمَالَيْنِ ، فَضَلَّتْ مِنْهَا فَضْلَةٌ تَنْقُصُ النَّصَابَ الْآخَرَ ، وَإِذَا جَعَلْنَاهَا فِي مُقَابِلَةِ الْآخَرِ ، لَمْ يُفْضَلْ مِنْهَا شَيْءٌ ، كَرَجُلٍ لَهُ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ وَمِائَتَانِ ذِرْهَمٍ ، وَعَلَيْهِ سِتٌّ مِنَ الْإِبِلِ قِيَمَتُهَا مِائَتَانِ ذِرْهَمٍ ، إِذَا <sup>(١٨)</sup> جَعَلْنَاهَا فِي مُقَابِلَةِ الْمِائَتَيْنِ لَمْ يُفْضَلْ مِنَ الدِّينِ شَيْءٌ ، نَقَصَ نِصَابَ السَّائِمَةِ ، وَإِنْ <sup>(١٩)</sup> جَعَلْنَاهَا فِي مُقَابِلَةِ الْإِبِلِ فَضَلَّ مِنْهَا بَعِيرٌ ، يَنْقُصُ نِصَابَ

(١٥) فِي م : ٥ هـ .

(١٦) (١٦-١٧) سَقَطَ مِنْ : ١ هـ ، م .

(١٧) فِي م : ٥ هـ وَإِذَا هـ .

(١٨) فِي م : ٥ هـ وَإِذَا هـ .

الدَّرَاهِم ، أو كانت بالعكس ، مثل أن يكون عليه مائتان وخمسون درهماً ، وله من الإبل خمس أو أكثر تساوى الدين ، أو تفضل عليه ، جعلنا الدين في مقابلة الإبل هاهنا ، وفي مقابلة الدراهم في الصورة الأولى ؛ لأن له من المال ما يقضى به الدين سوى النصاب . وكذلك لو كان عليه مائة درهم ، وله مائتا درهم وتسع من الإبل ، فإذا جعلناها في مقابلة الإبل لم ينقص نصابها ، لكون الأربع الزائدة عنه تساوى المائة وأكثر منها ، وإن جعلناها في مقابلة الدراهم سقطت الزكاة منها ، فجعلناها<sup>(١٩)</sup> في مقابلة الإبل ، كما ذكرنا في التي قبلها ، / ولأن ذلك أحظ للفقراء .

وذكر القاضي نحو هذا ، فإنه<sup>(٢٠)</sup> قال : إذا كان النصابان زكويين ، جعلت الدين في مقابلة ما الحظ للمساكين في جعله في مقابله ، وإن كان من غير جنس الدين . فإن كان أحد المائتين لا زكاة فيه ، والآخر فيه الزكاة ، كرجل عليه مائتا درهم ، وله مائتا درهم ، وعروض للقنية تساوى مائتين ، فقال القاضي : يجعل الدين في مقابلة العروض . وهذا مذهب مالئ ، وأبو عبيد . قال أصحاب الشافعي : وهو مقتضى قوله ؛ لأنه مالئ للمائتين زائدة عن مبلغ دينه ، فوجب عليه زكاتها ، كما لو كان جميع ماله جنساً واحداً . وظاهر كلام أحمد ، رحمه الله ، أنه يجعل الدين في مقابلة ما يقضى منه ، فإنه قال في رجل عنده ألف وعليه ألف وله عروض بألف : إن كانت العروض للتجارة زكاهها ، وإن كانت لغير التجارة فليس عليه شيء . وهذا مذهب أبي حنيفة . ويحكى عن الليث بن سعد ؛ لأن الدين يقضى من جنسه عند التشاح ، فجعل الدين في مقابله أولى ، كما لو كان النصابان زكويين . ويحتمل أن يحتمل<sup>(٢١)</sup> كلام أحمد هاهنا على ما إذا كان العرض تتعلق به حاجته الأصلية ، ولم يكن فاضلاً عن حاجته ، فلا يلزمه صرفه في

(١٩) في الأصل ، ب : جعلناه .

(٢٠) في م : فإن .

(٢١) سقط من : الأصل .

وَقَاءِ الدِّينِ ؛ لِأَنَّهُ حَاجَتُهُ<sup>(٢٢)</sup> أَهْمُ ، وَلِذَلِكَ لَمْ تَجِبِ الزَّكَاةُ فِي الْحَلِيِّ الْمُعَدِّ لِلِاسْتِعْمَالِ ، وَيَكُونُ قَوْلُ الْقَاضِي مَحْمُولًا عَلَى مَنْ كَانَ الْعَرَضُ فَاضِلًا عَنْ حَاجَتِهِ ، وَهَذَا أَحْسَنُ ؛ لِأَنَّهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ مَالِكٌ لِنَصَابِ فَاضِلٍ عَنْ حَاجَتِهِ وَقَضَائِهِ ، فَلَزِمَتْهُ زَكَاتُهُ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ ذَيْنٌ . فَأَمَّا إِنْ كَانَ عِنْدَهُ نَصَابَانِ زَكَوِيَّانِ ، وَعَلَيْهِ ذَيْنٌ مِنْ غَيْرِ جَنْسِيهِمَا ، وَلَا يُقْضَى مِنْ أَحَدِهِمَا ، فَإِنَّكَ تَجْعَلُهُ فِي مُقَابَلَةِ مَا الْحَظُّ لِلْمَسَاكِينِ فِي جَعْلِهِ فِي مُقَابَلَتِهِ .

**فصل :** فَأَمَّا ذَيْنُ اللَّهِ تَعَالَى ، كَالْكَفَّارَةِ وَالتَّنْذِيرِ ، فَنَحْنُ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَمْنَعُ الزَّكَاةَ كَذَيْنِ الْآدَمِيِّ ؛ لِأَنَّهُ ذَيْنٌ يَجِبُ قَضَاؤُهُ ، فَهُوَ كَذَيْنِ الْآدَمِيِّ . يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « ذَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى »<sup>(٢٣)</sup> . وَالْآخَرُ : لَا يَمْنَعُ ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ آكَدُ مِنْهُ لِعَلَّاقَتِهَا بِالْعَيْنِ ، فَهُوَ كَأَرْشِ الْجَنَائَةِ / ، وَيُقَارِقُ ذَيْنَ الْآدَمِيِّ ، لِتَأْكِيدِهِ ، وَتَوَجُّهِهِ الْمُطَالَبَةِ بِهِ . فَإِنْ نَذَرَ الصَّدَقَةَ بِمَعْنٍ ، فَقَالَ : اللَّهُ عَلَيَّ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهَذِهِ الْمِائَةِ دِرْهَمٍ إِذَا حَالَ الْحَوْلُ . فَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يُخْرِجُهَا فِي التَّنْذِيرِ ، وَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ التَّنْذِيرَ أَكْثَرُ لِعَلَّاقَتِهِ بِالْعَيْنِ ، وَالزَّكَاةُ مُخْتَلَفٌ فِيهَا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَلْزِمَهُ زَكَاتُهَا ، وَتُجْزِئُهُ الصَّدَقَةُ بِهَا ، إِلَّا أَنَّهُ<sup>(٢٤)</sup> يَتَوَيَّ الزَّكَاةَ بِقَدْرِهَا ، وَيَكُونُ ذَلِكَ صَدَقَةً مُجْزِئَةً<sup>(٢٥)</sup> عَنْ الزَّكَاةِ وَالتَّنْذِيرِ<sup>(٢٦)</sup> ؛ لِكَوْنِ الزَّكَاةِ صَدَقَةً ، وَسَائِرُهَا يَكُونُ صَدَقَةً لِتَنْذِيرِهِ ، وَلَيْسَ بِزَكَاةٍ . وَإِنْ نَذَرَ الصَّدَقَةَ بِبَعْضِهَا ، وَكَانَ ذَلِكَ الْبَعْضُ قَدَرِ الزَّكَاةِ أَوْ أَكْثَرَ ، فَعَلَى هَذَا الْاِحْتِمَالِ يُخْرِجُ الْمَنْذُورَ ، وَيَتَوَيَّ الزَّكَاةَ بِقَدْرِهَا مِنْهُ . وَعَلَى قَوْلِ ابْنِ عَقِيلٍ ، يَحْتَمِلُ أَنْ تَجِبَ الزَّكَاةُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ التَّنْذِيرَ إِنَّمَا تَعَلَّقَ بِالْبَعْضِ بَعْدَ وُجُودِ<sup>(٢٧)</sup> سَبَبِ

(٢٢) فِي م : ه : الْحَاجَةُ .

(٢٣) تَقْدِيمُ فِي ٣ / ٥٢٠ .

(٢٤) فِي م : ه : أَنْ .

(٢٥) فِي م : ه : تُجْزِئُهُ .

(٢٦) سَقَطَ مِنْ : م .

(٢٧) فِي الْأَصْلِ : دَعْوَلُ .



الرَّكَاءَ وَشَمَامَ شَرْطِهِ ، فَلَا يَمْنَعُ الْوُجُوبُ ، لِكَوْنِ الْمَحَلِّ مُتَّعِيًا لهما جميعا . وإن كان المُنْدُورُ أَقْلَ من قَدْرِ الزَّكَاةِ ، وَجَبَ قَدْرُ الزَّكَاةِ ، وَدَخَلَ التَّنْذِيرُ فِيهِ ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ، وَفِي الْآخَرِ يَجِبُ إِخْرَاجُهُمَا جَمِيعًا .

**فصل :** إذا قلنا : لَا يَمْنَعُ الدَّيْنُ وَجُوبَ الزَّكَاةِ فِي الْأَمْوَالِ الطَّاهِرَةِ . فَحَجَرَ الْحَاكِمُ عَلَيْهِ بَعْدَ وَجُوبِ الزَّكَاةِ ، لَمْ يَمْلِكْ إِخْرَاجَهَا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ انْقَطَعَ تَصَرُّفُهُ فِي مَالِهِ . وَإِنْ أَقْرَبَهَا بَعْدَ الْحَجَرِ ، لَمْ يُقْبَلْ إِقْرَارُهُ ، وَكَانَتْ عَلَيْهِ فِي ذِمَّتِهِ كَذِبٌ الْآدَمِيُّ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَسْقُطَ إِذَا حُجِرَ عَلَيْهِ قَبْلَ إِمْكَانِ أَدَائِهَا ، كَمَا لَوْ تَلَفَ مَالُهُ . فَإِنْ أَقْرَبَ الْغُرَمَاءُ بوجوب الزَّكَاةِ عَلَيْهِ ، أَوْ تَبَتَّ بَيِّنَةٌ ، أَوْ كَانَ قَدْ أَقْرَبَهَا قَبْلَ الْحَجَرِ عَلَيْهِ ، وَجَبَ إِخْرَاجُهَا مِنَ الْمَالِ ، فَإِنْ لَمْ يُخْرِجُوهَا فَعَلَيْهِمْ إِثْمُهَا .

**فصل :** وإذا جَنَى الْعَبْدُ الْمُعْتَدُّ لِلتَّجَارَةِ جَنَايَةً تَعَلَّقَ أَرْضُهَا بِرَقَبَتِهِ ، مَنَعَ وَجُوبَ الزَّكَاةِ فِيهِ ، إِنْ كَانَ يَنْقُصُ النِّصَابَ ؛ لِأَنَّهُ دَيْنٌ . وَإِنْ لَمْ يَنْقُصِ النِّصَابَ ، مَنَعَ الزَّكَاةَ فِي قَدْرِ مَا يَقَابِلُ الْأَرْضَ .

٤٦١ - مسألة : قال : ( وَإِذَا كَانَ لَهُ دَيْنٌ عَلَى مَلِيٍّ ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ زَكَاةٌ حَتَّى يَقْبِضَهُ . فَيُودَى<sup>(١)</sup> لِمَا مَضَى )

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ الدَّيْنَ عَلَى ضَرَفَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، دَيْنٌ عَلَى مُعْتَرِفٍ بِهِ بِإِذِلِّهِ ، فَعَلَى صَاحِبِهِ زَكَاةٌ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ إِخْرَاجُهَا حَتَّى يَقْبِضَهُ ، فَيُودَى لِمَا مَضَى ، رُويَ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَهَذَا قَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ<sup>(٢)</sup> ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ عَثْمَانُ ، وَابْنُ عَمْرٍ ، وَجَابِرٌ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، وَطَاوُسٌ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ ، وَالْحَسَنُ ، وَمَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَقَتَادَةُ ، وَحَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ ،

(١) فِي م : ٥ وَيُودَى .

(٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

والشَّافِعِيُّ ، وإِسْحَاقُ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ : عَلَيْهِ إِخْرَاجُ الزَّكَاةِ فِي الْحَالِ ، وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْهُ ؛  
لَأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى اخْتِيْذِهِ وَالتَّصَرُّفِ فِيهِ ، فَلَزِمَهُ إِخْرَاجُ زَكَاتِهِ ، كَالْوَدِيعَةِ . وَقَالَ  
عِكْرِمَةُ : لَيْسَ فِي الدَّيْنِ زَكَاةٌ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَائِشَةَ ، وَابْنِ عَمْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهُمَا ؛ لَأَنَّهُ غَيْرُ نَائِمٍ ، فَلَمْ تَحِبْ زَكَاتُهُ ، كَمَعْرُوضٍ <sup>(٣)</sup> الْفَتْنَةِ . وَرَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ  
الْمُسَيَّبِ ، وَعَطَاءِ بْنِ أَبِي رِيَاحٍ ، وَعَطَاءِ الْخُرَّاسَانِيِّ ، وَأَبِي الزُّنَادِ : يُزَكِّيهِ إِذَا قَبِضَهُ  
لِسَنَةِ وَاحِدَةٍ . وَلَنَا ، أَنَّهُ دَيْنٌ ثَابِتٌ فِي الذَّمَّةِ ، فَلَمْ يَلْزِمُهُ الْإِخْرَاجُ قَبْلَ قَبْضِهِ ، كَمَا لَوْ  
كَانَ عَلَى مُعْسِرٍ ، وَلَأنَّ الزَّكَاةَ تَحِبُّ عَلَى طَرِيقِ <sup>(٤)</sup> الْمُوَاسَاةِ ، وَلَيْسَ مِنَ الْمُوَاسَاةِ أَنْ  
يُخْرِجَ زَكَاةَ مَالٍ لَا يَتَقَبَّعُ بِهِ . وَأَمَّا الْوَدِيعَةُ ، فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ مَا فِي يَدِهِ ؛ لِأَنَّ  
الْمُسْتَوْدَعَ نَائِبٌ عَنْهُ فِي حِفْظِهِ ، وَيَدُهُ كِيْدُهُ ، وَإِنَّمَا يُزَكِّيهِ لِمَا مَضَى ؛ لَأَنَّهُ مَمْلُوكٌ  
لَهُ يَقْدِرُ عَلَى الْإِثْقَاعِ بِهِ ، فَلَزِمَتْهُ زَكَاتُهُ ، كَسَائِرِ أَمْوَالِهِ . الضَّرْبُ الثَّانِي ، أَنْ يَكُونَ  
عَلَى مُعْسِرٍ ، أَوْ جَاهِدٍ ، أَوْ مُطَاطِلٍ لَهُ <sup>(٥)</sup> . فَهَذَا هَلْ تَحِبُّ فِيهِ الزَّكَاةُ ؟ عَلَى  
رِوَايَتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا تَحِبُّ ، وَهُوَ قَوْلُ قَتَادَةَ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَأَهْلِ  
الْعِرَاقِ ؛ لَأَنَّهُ غَيْرُ مُقْدُورٍ عَلَى الْإِثْقَاعِ بِهِ ، أَشَبَّهُ مَالَ الْمَكَائِبِ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ،  
يُزَكِّيهِ إِذَا قَبِضَهُ لِمَا مَضَى . وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَبِي عُبَيْدٍ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ  
اللَّهُ عَنْهُ ، فِي الدَّيْنِ الْمَطْنُونِ ، قَالَ : إِنْ كَانَ صَادِقًا ، فَلْيُزَكِّهِ إِذَا قَبِضَهُ لِمَا مَضَى .  
وَرَوَى نَحْوَهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . رَوَاهُمَا أَبُو عُبَيْدٍ <sup>(٦)</sup> . وَلَأَنَّهُ مَمْلُوكٌ يَجُوزُ التَّصَرُّفُ فِيهِ ،  
فَوَجِبَتْ زَكَاتُهُ لِمَا مَضَى ، كَالَّذِينَ عَلَى الْمَلِيَّةِ . وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ كَالرَّوَايَتَيْنِ ، وَعَنْ  
عَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَالْحَسَنِ ، وَاللَّيْثِ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَمَالِكٍ : يُزَكِّيهِ إِذَا قَبِضَهُ لِغَايِمٍ

(٣) فِي الْأَصْلِ ، ب : كَعْرُضٍ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : سَبِيلٌ .

(٥) فِي ب ، م ، ن : هـ .

(٦) فِي : الْأُمُودِ ٤٣١ ، ٤٣٢ .

وَأُخْرِجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدِيثَ عَلَى ، فِي : بَابِ وَمَا كَانَ لَا يَسْتَقِرُّ بِعَطْفِهِ الْيَوْمَ وَيَأْخُذُهُ إِلَى يَوْمَيْنِ فَلْيُزَكِّهِ ، مِنْ  
كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمُصَنَّفُ ٣ / ١٦٣ .

واحد . ولنا ، أن هذا المال في جميع الأغوام<sup>(٧)</sup> على حال واحد ، فوجب أن يتساوى في وجوب الزكاة أو سقوطها ، كسائر الأموال ، ولا فرق بين كونه الغريم يجحده في الظاهر دون الباطن ، أو فيهما .

**فصل :** وظاهر كلام أحمد ، / أنه لا فرق بين الحال والمؤجل ؛ لأن البراءة تصح من المؤجل ، ولولا أنه مملوك لم تصح البراءة منه ، لكن يكون في حكم الدين على المفسر ، لأنه لا<sup>(٨)</sup> يمكن قبضه في الحال .

**فصل :** ولو أجز داره سنتين بأربعين ديناراً ، ملك الأجرة من حين العقد ، وعليه زكاة جميعها إذا حال عليه<sup>(٩)</sup> الحول ؛ لأن ملك المكري عليه ثأماً بدليل جواز التصرف فيها بأنواع التصرفات . ولو كانت جارية كان له وطؤها ، وكونها بعرضي الرجوع لإفساخ العقد ، لا يمنع وجوب الزكاة ، كالصداق قبل الدحول . ثم إن كان قد قبض الأجرة أخرج الزكاة منها ، وإن كانت ديناً فهي كالدين ، معجلاً كان أو مؤجلاً . وقال مالك ، وأبو حنيفة : لا يزكها حتى يقبضها ، ويحول عليه حول<sup>(١٠)</sup> ؛ بناء على أن الأجرة لا تستحق بالعقد ، وإنما تستحق بانقضاء مدة الإجارة . وهذا يذكر في موضعه ، إن شاء الله تعالى . وعن أحمد ، رحمه الله رواية أخرى ، في من قبض من أجر عقار نصاباً ، يزكيه في الحال . وقد ذكرناه في غير هذا الموضع ، وحملناه على أنه حال عليه حول<sup>(١١)</sup> قبل قبضه .

**فصل :** ولو اشتري شيئاً بعشرين ديناراً ، أو أسلم نصاباً في شيء ، فحال الحول قبل أن يقبض المشتري المبيع ، أو يقبض المسلم فيه والعقد باق ، فعلى

(٧) في م : : الأحوال .

(٨) سقط من : م .

(٩) سقط من : الأصل .

(١٠) في م : : الحول .

البائع والمُسلم إليه زكاة الثمن ؛ لأنَّ ملكه ثابت فيه ، فإن انفسخ العقد لتلف المبيع ، أو تعذر المسلم فيه ، وجب ردُّ الثمن ، وزكاته على البائع .

**فصل :** والغنيمة يُملِكُ الغانِمون أربعة أحماسيها بإيقضاء الحرب ، فإن كانت جنساً واحداً تجب فيه الزكاة ، كالأثمان والسائمة ، وتصيب كل واحد منهم منها نصيباً ، فعليه زكاته إذا انقضى الحول ، ولا يلزمه إخراج زكاته قبل قبضه ؛ لما ذكرنا في الدُّن على المَلِيء . وإذا<sup>(١١)</sup> كان دون النصاب ، فلا زكاة فيه ، إلا أن تكون سائمة أربعة أحماسيها تبلغ النصاب ، فتكون خلطة ، ولا تُضم إلى الخمس ؛ لأنه لا زكاة فيه . فإن كانت الغنيمة أجناساً ، كإبل وبقر وغنم ، فلا زكاة على واحد منهم ؛ لأنَّ للإمام أن يقسم بينهم قسمة يحكم ، فيعطى كل واحد منهم من أى أصناف المال شاء ، فما تم ملكه على شيء معين / بخلاف الميراث .

ظ ١٤٩/٣

٤٦٢ - مسألة ؛ قال : ( وإذا غصب مالا ، زكاه إذا قبضه لما مضى ، في إحدَى الروايتين عن أبي عبد الله ، والرواية الأخرى ، قال : ليس هو كاللدين الذي متى قبضه زكاه ، وأحبُّ إليَّ أن يزكَّيه )

قوله : « إذا غصب مالا » . أى إذا غصب الرجل مالا ، فالمفعول الأول المرفوع مُستتر في الفعل ، والمال هو المفعول الثانى ، فلذلك نصَّبه<sup>(١٢)</sup> ، وفي بعض النسخ : « وإذا غصب ماله » . وكلاهما صحيح ، والحكم في المعصوب والمسروق والمجذوذ والضالَّ واحد ، وفي جميعه روايتان ؛ إحداهما ، لا زكاة فيه . نقلها الأثرم ، والميموني . ومتى عاد صار كالمستفاد ، يستقبل به حولا . وهذا قال أبو حنيفة ، والشافعي في قديم قوله ؛ لأنه مال خرج عن يده ونصرفه ، وصار ممنوعاً منه ، فلم يلزمه زكاته ، كإل المكاتب . والثانية ، عليه زكاته ؛ لأنَّ

(١١) في الأصل ، ب : هـ وإن .

(١٢) في ب ، م : نصبه خطأ .

مِلْكُهُ عَلَيْهِ تَامٌ ، فَلَزِمَتْهُ زَكَاتُهُ ، كَمَا لَوْ تَسَيَّ عَنْدَ مَنْ أَوْدَعَهُ ، أَوْ كَمَا لَوْ أُسِيرَ ، أَوْ حُبِسَ ، وَجِبِلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَالِهِ ، وَعَلَى كِلْتَا الرَّاوَتَيْنِ لَا يَلْزَمُهُ إِخْرَاجُ زَكَاتِهِ قَبْلَ قَبْضِهِ . وَقَالَ مَالِكٌ : إِذَا قَبَضَهُ زَكَاتُهُ لِحَوْلٍ وَاحِدٍ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ فِي ابْتِدَاءِ الْحَوْلِ فِي يَدِهِ ، ثُمَّ حَصَلَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي يَدِهِ ، فَوَجِبَ أَنْ لَا تَسْقُطَ الزَّكَاةُ عَنْ حَوْلٍ وَاحِدٍ . وَلَيْسَ هَذَا بِصَحِيحٍ ؛ لِأَنَّ الْمَانِعَ مِنْ وُجُوبِ الزَّكَاةِ إِذَا وُجِدَ فِي بَعْضِ الْحَوْلِ ، يَمْنَعُ<sup>(٢)</sup> ، كَتَقْصِ النَّصَابِ .

**فصل :** وَإِنْ كَانَ الْمَقْصُوبُ سَائِمَةً ، فَكَانَتْ<sup>(٣)</sup> مَعْلُوفَةً عِنْدَ صَاحِبِهَا وَغَاصِبِهَا ، فَلَا زَكَاتَ فِيهَا ؛ لِفَقْدَانِ الشَّرْطِ . وَإِنْ كَانَتْ سَائِمَةً عِنْدَهُمَا ففِيهَا الزَّكَاةُ ، عَلَى الرِّوَايَةِ الَّتِي تَقُولُ بِوُجُوبِهَا فِي الْمَقْصُوبِ . وَإِنْ كَانَتْ مَعْلُوفَةً عِنْدَ صَاحِبِهَا ، سَائِمَةً عِنْدَ غَاصِبِهَا ، ففِيهَا وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا زَكَاتَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ صَاحِبَهَا لَمْ يَرْضَ بِإِسَامَتِهَا ، فَلَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ بِفِعْلِ الْغَاصِبِ ، كَمَا لَوْ رَعَتْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُسَيِّمَهَا . وَالثَّانِي ، عَلَيْهِ الزَّكَاةُ ؛ لِأَنَّ السَّوْمَ يُوجِبُ الزَّكَاةَ مِنَ الْمَالِكِ ، فَأَوْجَبَهَا مِنَ الْغَاصِبِ ، كَمَا لَوْ / كَانَتْ سَائِمَةً عِنْدَهُمَا ، وَكَأَنَّ لَوْ غَصَبَ بَذْرًا ، فَرَزَعَهُ ، وَجَبَ الْعُشْرُ فِيمَا أَخْرَجَ مِنْهُ . وَإِنْ كَانَتْ سَائِمَةً عِنْدَ مَالِكِهَا ، مَعْلُوفَةً عِنْدَ غَاصِبِهَا ، فَلَا زَكَاتَ فِيهَا ؛ لِفَقْدَانِ الشَّرْطِ . وَقَالَ الْقَاضِي : فِيهِ وَجْهٌ آخَرُ ، أَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فِيهَا ؛ لِأَنَّ الْعَلْفَ مُحَرَّمٌ ، فَلَمْ يُؤَثِّرْ فِي الزَّكَاةِ ، كَمَا لَوْ غَصَبَ اثْمَانًا فَصَاعَغَهَا حَلِيًّا ، لَمْ تَسْقُطِ الزَّكَاةُ عَنْهَا بِصِيَاعَتِهِ . قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَمِيدِيُّ : هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ ؛ لِأَنَّ الْعَلْفَ إِنَّمَا اسْقَطَ الزَّكَاةَ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمُؤَنَةِ ، وَهَهُنَا لَا مُؤَنَةَ عَلَيْهِ . وَلَنَا ، أَنَّ السَّوْمَ شَرْطٌ لَوُجُوبِ الزَّكَاةِ وَلَمْ يُوجَدْ ، فَلَمْ تَجِبِ الزَّكَاةُ ، كَتَقْصِ النَّصَابِ وَالْمِلْكِ . وَقَوْلُهُ : إِنَّ الْعَلْفَ مُحَرَّمٌ . غَيْرُ صَحِيحٍ ، وَإِنَّمَا الْمُحَرَّمُ الْغَصْبُ ، وَإِنَّمَا الْعَلْفُ تَصَرَّفٌ مِنْهُ فِي مَالِهِ بِإِطْعَامِهَا إِيَّاهُ ، وَلَا تَحْرِيمَ فِيهِ ، وَلِهَذَا لَوْ عَلَفَهَا عَنْدَ

(٢) فِي الْأَصْلِ : مَنَعٌ .

(٣) سَقَطَ مِنْ : م .

مَالِكِهَا ، لَمْ يُحَرِّمَ عَلَيْهِ . وَمَا ذَكَرَهُ الْآمِدِيُّ مِنْ خِيفَةِ الْمُؤْتَةِ غَيْرُ صَحِيحٍ ، فَإِنَّ  
الْخِيفَةَ لَا تُعْتَبَرُ بِنَفْسِهَا ، وَإِنَّمَا تُعْتَبَرُ بِمِطْلَقِهَا ، وَهُوَ <sup>(٤)</sup> السَّوْمُ ، ثُمَّ يَمِطُّ مَا ذَكَرَهُ  
بِمَا إِذَا كَانَتْ مَعْلُوفَةً عِنْدَهُمَا جَمِيعًا ، وَيَمِطُّ مَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي بِمَا إِذَا عُلِفَتْهَا مَالِكُهَا  
عُلْفًا مُحَرَّمًا ، أَوْ أُلْتُفَ شَاةٌ مِنَ النَّصَابِ ، فَإِنَّهُ مُحَرَّمٌ ، وَتَسْقُطُ بِهِ الزَّكَاةُ . وَأَمَّا إِذَا  
غَصَبَ ذَهَبًا فَصَاغَهُ حَلِيًّا ، فَلَا يُشْبِهُ مَا اخْتَلَفْنَا فِيهِ ، فَإِنَّ الْعُلْفَ قَاتٌ بِهِ شَرْطُ  
الْوُجُوبِ ، وَالصِّيَاغَةُ لَمْ يُفْتِ بِهَا شَيْءٌ ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفَ فِي كَوْنِهَا مُسْقِطَةً بِشَرْطِ  
كَوْنِهَا مُبَاحَةً ، إِذَا كَانَتْ مُحَرَّمَةً لَمْ يُوْجَدْ شَرْطُ الْإِسْقَاطِ ، وَلَئِنْ الْمَالِكُ لَوْ عُلِفَهَا عُلْفًا  
مُحَرَّمًا لَسَقَطَتِ الزَّكَاةُ ، وَلَوْ صَاغَهَا صِيَاغَةً مُحَرَّمَةً ، لَمْ تَسْقُطْ ، فَافْتَرَقَا ، وَلَوْ  
غَصَبَ حَلِيًّا مُبَاحًا ، فَكَسَرَهُ ، أَوْ ضَرَبَهُ دَرَاهِمَ ، أَوْ دَنَابِيرَ ، وَجَبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ ؛  
لَأَنَّ الْمُسْقِطَ لِلزَّكَاةِ زَالَ . فَوَجَبَتْ الزَّكَاةُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا تَجِبَ ، كَمَا لَوْ غَصَبَ  
مَعْلُوفَةً فَأَسَامَهَا . وَلَوْ غَصَبَ غَرُوضًا ، فَاتَّجَرَ فِيهَا ، لَمْ تَجِبْ فِيهَا الزَّكَاةُ ؛ لِأَنَّ نِيَّةَ  
التَّجَارَةِ شَرْطٌ ، وَلَمْ تُوجَدْ مِنَ الْمَالِكِ ، وَسَوَاءٌ كَانَتْ لِلتَّجَارَةِ عِنْدَ مَالِكِهَا ، أَوْ لَمْ  
تَكُنْ ؛ لِأَنَّ بَقَاءَ النِّيَّةِ شَرْطٌ ، وَلَمْ يَتَوَّجَّهْ التَّجَارَةَ بِهَا عِنْدَ الْغَاصِبِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَجِبَ  
فِيهَا <sup>(٥)</sup> الزَّكَاةُ إِذَا كَانَتْ لِلتَّجَارَةِ عِنْدَ مَالِكِهَا ، وَاسْتَدَامَ النِّيَّةَ ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تُخْرِجْ عَنْ  
مِلْكِهِ بِغُصْبِهَا ، وَإِنْ تَوَّيَ بِهَا الْغَاصِبُ الْقَنِيَّةَ . وَكُلُّ مُوْضِعٍ أَوْجَبَنَا الزَّكَاةَ ، فَعَلَى  
الْغَاصِبِ ضَمَانُهَا ؛ لِأَنَّهُ نَقَصَ حَصَلَ فِي يَدِهِ ، فَوَجَبَ عَلَيْهِ ضَمَانُهُ ، كَتَلَفِهِ .

**فصل :** إِذَا ضَلَّتْ وَاحِدَةٌ مِنَ النَّصَابِ ، أَوْ أَكْثَرُ ، أَوْ غُصِبَتْ ، فَتَنَقَّصَ  
النَّصَابُ ، فَالْحُكْمُ فِيهِ كَمَا لَوْ ضَلَّ جَمِيعُهُ أَوْ غُصِبَ . لَكِنْ إِنْ قَلْنَا يَوْجُوبُ  
الزَّكَاةُ <sup>١٥٠/٣</sup> ، فَعَلِيهِ الْإِخْرَاجُ عَنِ الْمَوْجُودِ / عِنْدَهُ . وَإِذَا رَجَعَ الضَّالُّ أَوْ الْمَغْصُوبُ ،  
أُخْرِجَ عَنْهُ ، كَمَا لَوْ رَجَعَ جَمِيعُهُ .

(٤) ق م : هـ وهى .

(٥) سقط من : م .

**فصل :** وإن أسير المالك لم تسقط عنه الزكاة ، سواء جيل بينه وبين ماله ، أو لم يحل ؛ لأن تصرفه في ماله نافذ ، يصح بيعه ، وهبته ، وتوكله فيه .

**فصل :** وإن ارتد قبل مضي الحول ، وحال الحول وهو مرتد ، فلا زكاة عليه . نص عليه . لأن الإسلام شرط لوجوب الزكاة ، فعدمه في بعضي الحول يسقط الزكاة ، كالملك والتصاب . وإن رجع إلى الإسلام قبل مضي الحول ، استأنف حولا ؛ لما ذكرنا . قال أحمد : إذا أسلم المرتد ، وقد حال على ماله الحول ، فإن المال له ، ولا يزكيه حتى يستأنف به الحول ؛ لأنه كان منوعا منه ، فأما إن ارتد بعد الحول ، لم تسقط الزكاة عنه . وهذا قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة : تسقط ؛ لأن من شرطها التبة ، فسقطت بالردة ، كالصلاة . ولنا ، أنه حق مالي ، فلا يسقط بالردة كالدين ، وأما الصلاة فلا تسقط أيضا ، لكن لا يطالب بفعلها ؛ لأنها لا تصح منه ، ولا تَدْخُلُهَا التَّيَابَةُ ، فإذا عَادَ وَجَبَتْ عَلَيْهِ ، والزكاة تَدْخُلُهَا التَّيَابَةُ ، <sup>(١)</sup> ولا تسقط بالردة كالدين ، وتأخذها الإمام من الممتنع ، وكذا ههنا تأخذها الإمام من ماله ، كما تأخذها من المسلم الممتنع . فإن أسلم بعد أخذها ، لم يلزمه أدائها <sup>(٢)</sup> ؛ لأنها سقطت عنه بأخذها ، كما تسقط بأخذها من المسلم الممتنع . ويحتمل أن لا تسقط ؛ لأن الزكاة عبادة ، فلا تحصل من غير نية . وأصل هذا ما لو أخذها الإمام من المسلم الممتنع ، وقد ذكر في غير هذا . وإن أخذها غير الإمام ، أو نائبه ، لم تسقط عنه ؛ لأنه لا ولاية له عليه ، فلا يقوم مقامه بخلاف نائب الإمام . وإن أداها في حال ردته ، لم تجز له ؛ لأنه كافر ، فلا تصح منه كالصلاة .

(٦-٦) سقط من : ب .

(٧) في م : أدائها .

٤٦٣ - مسألة ؛ قال : ( واللَّقْطَةُ إِذَا صَارَتْ بَعْدَ الْحَوْلِ كَسَائِرِ مَالِ الْمُتَّقِطِ ، اسْتَقْبَلَهَا حَوْلًا ، ثُمَّ زَكَّاهَا ، فَإِنْ جَاءَ رُبُّهَا زَكَّاهَا لِلْحَوْلِ الَّذِي كَانَ الْمُتَّقِطُ مَمْنُوعًا مِنْهَا )

ظاهرُ المذهب أن اللَّقْطَةَ تَمْلِكُ بِمُضِيِّ حَوْلِ التَّعْرِيفِ ، واختارَ أبو الحُطَّابِ ١٥١/٣ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُهَا / حتى يختار . وهو مذهبُ الشَّافِعِيِّ ، ويُذَكَّرُ في موضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تعالى . ومتى مَلَكَهَا اسْتَأْنَفَ حَوْلًا ، فَإِذَا مَضَى وَجَبَتْ عَلَيْهِ زَكَاةُهَا . وَحَكَّى القَاضِي في موضِعِ ، أَنَّهُ إِذَا مَلَكَهَا وَجَبَ عَلَيْهِ مِثْلُهَا إِنْ كَانَتْ مِثْلِيَّةً ، أَوْ يَمِثُّهَا إِنْ لَمْ تَكُنْ مِثْلِيَّةً . وهذا مذهبُ الشَّافِعِيِّ . ويُذَكَّرُ في موضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تعالى . ومُقْتَضَى هَذَا أَنْ لَا تَجِبَ عَلَيْهِ زَكَاةُهَا ؛ لِأَنَّهُ ذَيْنٌ ، فَمَنْعَ الزَّكَاةِ ، كَسَائِرِ الدُّيُونِ . وقال ابنُ عَقِيلٍ : يَحْتَمِلُ أَنْ لَا تَجِبَ الزَّكَاةُ فِيهَا لِمَعْنَى آخَرٍ ، وَهُوَ أَنَّ مِلْكَهُ غَيْرُ مُسْتَقَرٍّ عَلَيْهَا ، وَلِصَاحِبِهَا أُخْذُهَا مِنْهُ مَتَى وَجَدَهَا . والمذهبُ مَا ذَكَرَهُ الْخِرَقِيُّ ، وَمَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي يُفْضِي إِلَى بُتُورِ مُعَاوَضَةٍ فِي حَقِّ مَنْ لَا وَلَايَةَ عَلَيْهِ ، بِغَيْرِ فِعْلِهِ ، وَلَا اخْتِيَارِهِ ، وَيَقْتَضِي ذَلِكَ أَنْ يَمْنَعَ الدَّيْنُ الَّذِي عَلَيْهِ الْبَيْرَاتُ وَالْوَصِيَّةُ ، كَسَائِرِ الدُّيُونِ ، وَالْأَمْرُ بِخِلَافِهِ . وَمَا ذَكَرَهُ ابنُ عَقِيلٍ : يَبْطُلُ بِمَا وَهَبَهُ الْأَبُ لِوَلَدِهِ ، وَنَصَبَ الصَّدَاقِ ، فَإِنْ لهما اسْتِرْجَاعُهُ ، وَلَا يَمْنَعُ وَجُوبُ الزَّكَاةِ ، فَأَمَّا رَبُّهَا إِذَا جَاءَ فَأُخْذَهَا ، فَذَكَرَ الْخِرَقِيُّ أَنَّهُ يَزْكِيهَا لِلْحَوْلِ الَّذِي كَانَ الْمُتَّقِطُ مَمْنُوعًا مِنْهَا ، وَهُوَ حَوْلُ التَّعْرِيفِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي الضَّأَلِ رَوَاتَيْنِ وَهَذَا مِنْ جُمْلَتِهِ . وَعَلَى مُقْتَضَى قَوْلِ الْخِرَقِيِّ أَنَّ الْمُتَّقِطَ لَوْ لَمْ يَمْلِكْهَا مِثْلُ مَنْ لَمْ يَعْرِفْهَا ، فَإِنَّهُ لَا زَكَاةَ عَلَى مُتَّقِطِهَا ، وَإِذَا جَاءَ رَبُّهَا زَكَّاهَا لِلزَّمَانِ كُلِّهِ ، وَإِنَّمَا تَجِبُ عَلَيْهِ زَكَاةُهَا إِذَا<sup>(١)</sup> كَانَتْ مَاشِيَةً بِشَرْطِ<sup>(٢)</sup> (أَنْ تَكُونَ<sup>(٣)</sup> سَائِمَةً عِنْدَ الْمُتَّقِطِ ، فَإِنْ غَلَفَهَا فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ ، عَلَى مَا

(١) فِي الْأَصْلِ : إِنْ هـ .

(٢-٣) فِي م : كُنْهَا هـ .



ذَكَرْنَا فِي الْمَعْصُوبِ .

#### ٤٦٤ - مسألة ؛ قال : ( وَالْمَرْأَةُ إِذَا قَبِضَتْ صَدَاقَهَا زَكَّاهُ لِمَا مَضَى )

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ ، أَنَّ الصَّدَاقَ فِي الذِّمَّةِ ذَيْنَ لِلْمَرْأَةِ ، حُكْمُهُ حُكْمُ الدُّيُونِ ، عَلَى مَا مَضَى ، إِنْ كَانَ عَلَى مَلِيٍّ بِهِ فَالزَّكَاةُ وَاجِبَةٌ فِيهِ ، إِذَا قَبِضَتْهُ أَذْتُهَا لِمَا مَضَى ، وَإِنْ كَانَ عَلَى مُعْسِرٍ أَوْ جَاهِدٍ فَعَلَى الرَّوَائِثِ . وَاخْتَارَ الْخَرَقِيُّ وَجُوبَ الزَّكَاةِ فِيهِ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَا قَبْلَ الدُّخُولِ أَوْ بَعْدَهُ ؛ لِأَنَّهُ ذَيْنَ فِي الذِّمَّةِ ، فَهُوَ كَثَمَنِ مَبِيعِهَا ، فَإِنْ سَقَطَ نِصْفُهُ بِطَلَاقِهَا قَبْلَ الدُّخُولِ ، وَأَخَذَتِ النِّصْفَ ، فَعَلَيْهَا زَكَاةُ مَا قَبِضَتْهُ ، دُونَ مَا لَمْ تَقْبِضْهُ ؛ لِأَنَّهُ ذَيْنَ لَمْ تَتَعَوَّضْ عَنْهُ ، وَلَمْ تَقْبِضْهُ ، فَأَشْبَهَ مَا تَعَدَّرَ قَبْضُهُ لِفَلَسِي أَوْ جَحِيدٍ . / وَكَذَلِكَ لَوْ سَقَطَ "الصَّدَاقُ كُلُّهُ" قَبْلَ قَبْضِهِ ، لِإِنْفِسَاخِ النِّكَاحِ بِأَمْرِ مِنْ جِهَتِهَا ، فَلَيْسَ عَلَيْهَا زَكَاةُهُ <sup>(١)</sup> لِمَا ذَكَرْنَا . وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي كُلِّ ذَيْنَ يَسْقُطُ قَبْلَ قَبْضِهِ مِنْ غَيْرِ إِسْقَاطِ صَاحِبِهِ ، أَوْ أَيْسَ <sup>(٢)</sup> صَاحِبِهِ مِنْ اسْتِيفَائِهِ . وَالْمَالُ الصَّالُّ ، إِذَا يَسَّ مِنْهُ ، فَلَا زَكَاةَ عَلَى صَاحِبِهِ ؛ فَإِنَّ الزَّكَاةَ مُوَاسَاةٌ ، فَلَا تَلَزُّمَ <sup>(٣)</sup> الْمُوَاسَاةِ إِلَّا فِيمَا <sup>(٤)</sup> حَصَلَ لَهُ . وَإِنْ كَانَ الصَّدَاقُ نِصَابًا ، فَحَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ ، ثُمَّ سَقَطَ نِصْفُهُ ، وَقَبِضَتِ النِّصْفَ ، فَعَلَيْهَا زَكَاةُ النِّصْفِ الْمَقْبُوضِ ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ وَجَبَتْ فِيهِ ، ثُمَّ سَقَطَتْ مِنْ نِصْفِهِ لِمَعْنَى اخْتِصَرَّ بِهِ ، فَاخْتَصَرَّ السُّقُوطُ بِهِ . وَإِنْ مَضَى عَلَيْهِ حَوْلٌ قَبْلَ قَبْضِهِ ، ثُمَّ قَبِضَتْهُ كُلُّهُ ، زَكَّاهُ لِذَلِكَ الْحَوْلِ . وَإِنْ مَضَتْ عَلَيْهِ أَحْوَالٌ قَبْلَ قَبْضِهِ ، ثُمَّ قَبِضَتْهُ ، زَكَّاهُ لِمَا مَضَى كُلُّهُ ، مَا لَمْ يَنْقُصْ عَنِ النِّصَابِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا تَجِبُ عَلَيْهَا الزَّكَاةُ مَا لَمْ تَقْبِضْهُ ؛ لِأَنَّهُ يَدَّلُ عَمَّا لَيْسَ

(١-١) ن م : كل الصدقات .

(٢) في الأصل : زكاة .

(٣) في ب ، م : يس .

(٤) في ب ، م : تلزم .

(٥) في ب ، م : مما .

بمالٍ ، فلا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ ، كَذَيْنِ الْكِتَابَةِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ دَيْنٌ يُسْتَحَقُّ قَبْضُهُ ، وَيُجْبَرُ الْمَدِينُ عَلَى أَدَائِهِ ، فَوَجَبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ ، كَتَمَنِ الْمَيْع . وَفَارَقَ دَيْنَ الْكِتَابَةِ ، فَإِنَّهُ لَا يُسْتَحَقُّ قَبْضُهُ ، وَلِلْمُكَاتِبِ الْاِمْتِنَاعُ مِنْ أَدَائِهِ ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهُ عَلَيْهِ ، فَإِنَّهُ عَوَضٌ عَنْ مَالٍ .

**فصل :** فَإِنْ قَبِضَتْ صَدَاقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ ، وَمَضَى عَلَيْهِ حَوْلٌ ، فَرَكْنَتْهُ ، ثُمَّ طَلَّقَهَا الزَّوْجُ قَبْلَ الدُّخُولِ ، رَجَعَ عَلَيْهَا<sup>(٦)</sup> يَنْصِفُهُ ، وَكَانَتْ الزَّكَاةُ مِنَ النُّصْفِ الْبَاقِي لَهَا . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ أَقْوَالِهِ : يَرْجِعُ الزَّوْجُ يَنْصِفُ الْمَوْجُودَ وَيَنْصِفُ قِيمَةَ الْمُخْرَجِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ تَلَفَ الْكُلَّ رَجَعَ عَلَيْهَا يَنْصِفُ قِيمَتَهُ ، فَكَذَلِكَ إِذَا تَلَفَ الْبَعْضُ . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَيَنْصِفُ مَا قَرَضْتُمْ ﴾<sup>(٧)</sup> . وَلِأَنَّهُ يُمَكِّنُهُ الرُّجُوعُ فِي الْعَيْنِ ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ الرُّجُوعُ إِلَى الْقِيمَةِ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَتَلَفْ مِنْهُ شَيْءٌ . وَيُخْرِجُ عَلَى هَذَا مَا لَوْ تَلَفَ كُلُّهُ ، فَإِنَّهُ مَا أُمَكِّنُهُ الرُّجُوعُ فِي الْعَيْنِ . وَإِنْ طَلَّقَهَا بَعْدَ الْحَوْلِ وَقَبْلَ الْإِخْرَاجِ ، لَمْ يَكُنْ لَهَا<sup>(٨)</sup> الْإِخْرَاجُ مِنَ النِّصَابِ ؛ لِأَنَّ حَقَّ الزَّوْجِ تَعَلَّقَ بِهِ عَلَى وَجْهِ الشَّرِكَةِ ، وَالزَّكَاةُ لَمْ تَتَعَلَّقْ بِهِ عَلَى وَجْهِ الشَّرِكَةِ ، لَكِنْ تُخْرِجُ الزَّكَاةَ مِنْ غَيْرِهِ ، أَوْ يَقْتَسِمَانِهِ<sup>(٩)</sup> ، ثُمَّ تُخْرِجُ الزَّكَاةَ مِنْ حِصَّتِهَا . فَإِنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الْحَوْلِ مَلَكَ النُّصْفَ مُشَاعًا ، وَكَانَ حُكْمُ ذَلِكَ / كَمَا لَوْ بَاعَ نِصْفَهُ قَبْلَ الْحَوْلِ مُشَاعًا ، وَقَدْ بَيَّنَّا حُكْمَهُ . ١٥٢/٣

**فصل :** فَإِنْ كَانَ الصَّدَاقُ دَيْنًا ، فَأَتَرَبَّاتِ الزَّوْجِ مِنْهُ بَعْدَ مَضِيِّ الْحَوْلِ ، فَفِيهِ رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، عَلَيْهَا الزَّكَاةُ ؛ لِأَنَّهَا تَصَرَّفَتْ فِيهِ ، فَأُثْبِتَهُ مَا لَوْ قَبِضَتْهُ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، زَكَاتُهُ عَلَى الزَّوْجِ ؛ لِأَنَّهُ مَلَكَ مَا مَلَكَ عَلَيْهِ ، فَكَأَنَّهُ لَمْ يُزَلْ مِلْكُهُ

(٦) فِي ب ، م ، هـ : فِيهَا .

(٧) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٣٧ .

(٨) فِي الْأَصْلِ ، م : وَ لَهُ .

(٩) فِي ب ، م : هـ : يَقْسِمَانَهُ .

عنه . والأوّل أصحّ ، وما ذكرنا هذه الرواية لا يصحّ ؛ فإنّ<sup>(١٠)</sup> الزوج لم يملك شيئاً ، وإنما سقط الدين عنه ، ثم لو ملك في الحال لم يقتضي هذا وجوب زكاة ما مضى . ويحتمل أن لا تجب الزكاة على واحد منهما ؛ لما ذكرنا في الزوج ، والمراة لم تقيض الدين ، فلم تلزمها زكاته ، كما لو سقط بغير إسقاطها ، وهذا إذا كان الدين مما تجب فيه الزكاة إذا قبضته<sup>(١١)</sup> ، فأمّا إن كان ممّا لا زكاة فيه ، فلا زكاة عليها بحال . وكلّ دين على إنسان أبرأه صاحبه منه بعد مضى الحول عليه ، فحكمه حكم الصدّاق فيما ذكرنا . قال أحمد : إذا وهبت المرأة مهرها لزوجها ، وقد مضى له عشر سنين ، فإنّ الزكاة<sup>(١٢)</sup> على المرأة ؛ لأنّ المال كان لها . وإذا وهب رجل لرجل مالاً ، فحال الحول ، ثم ارتجع الواهب ، فليس له أن يرتجعه ، فإن ارتجعه فالزكاة على الذي كان عنده . وقال في رجل باع شريكه نصيبه من داره ، فلم يعطه شيئاً ، فلما كان بعد سنة ، قال : ليس عندي دراهم فأقلى ، فأقاله ، قال : عليه أن يزكّي ؛ لأنّه قد ملكه حوّل .

٤٦٥ - مسألة ؛ قال : ( والماشية إذا بيعت بالخيار ، فلم ينقض الخيار حتى ردّت ، استقبل بها البائع حوّل ، سواء كان الخيار للبائع أو للمشتري ؛ لأنّه تجديده ملك )

ظاهر المذهب ، أن البيع بشرط الخيار يتقلّ الملك إلى المشتري عقيبته ، ولا يقف على انقضاء الخيار ، سواء كان الخيار لهما أو لأحدهما . وعن أحمد ، أنّه لا يتقلّ حتى ينقض الخيار . وهو قول مالك . وقال أبو حنيفة : لا يتقلّ إن كان للبائع ، وإن كان للمشتري خرّج عن البائع ، ولم يدخل في ملك المشتري . وعن الشافعيّ ثلاثة أقوال ، قولان كالروايتين ، وقول ثالث ، وهو<sup>(١)</sup> أنّه مراعى ، فإنّ

(١٠) في ب ، م : لأن .

(١١) في ب ، م : قبضه .

(١٢) في م : زكاته .

(١) سقط من : ب ، م .

١٥٢/٣ ظ فَسَحَاهُ تَبَيَّنَا أَنَّهُ لَمْ يَتَّقِلْ ، وَإِنْ أَمْضَيَاهُ / تَبَيَّنَا أَنَّهُ اتَّقَلَ . وَلَنَا ، أَنَّهُ بَيْعٌ صَحِيحٌ فَنُقِلَ الْمَلِكُ عَقِيْبَهُ ، كَمَا لَوْ لَمْ يُشْتَرَطِ الْخِيَارُ . وَإِنْ كَانَ الْمَالُ زَكَائِيًّا انْقَطَعَ الْحَوْلُ بِبَيْعِهِ ، لِزَوَالِ مِلْكِهِ عَنْهُ ، فَإِنْ اسْتَرَدَّهُ أَوْ رُدَّ عَلَيْهِ اسْتَأْنَفَ حَوْلًا ؛ لِأَنَّهُ مِلْكٌ مُتَجَدِّدٌ حَدَثَ بَعْدَ زَوَالِهِ ، فَوَجَبَ أَنْ يَسْتَأْنِفَ لَهُ حَوْلًا ، كَمَا لَوْ كَانَ الْبَيْعُ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ خِيَارٍ . وَهَكَذَا الْحُكْمُ لَوْ فَسَحَا الْبَيْعَ فِي مُدَّةِ الْمَجْلِسِ بِخِيَارِهِ ؛ لِأَنَّهُ (٢) لَا يَمْنَعُ نَقْلَ الْمَلِكِ أَيْضًا ، فَهُوَ كَخِيَارِ الشَّرْطِ . وَلَوْ مَضَى الْحَوْلُ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ ، ثُمَّ فَسَحَا الْبَيْعَ ، كَانَتْ زَكَائِهِ عَلَى الْمُشْتَرِي ؛ لِأَنَّهُ مِلْكُهُ . وَإِنْ قُلْنَا بِالرُّوَايَةِ الْأُخْرَى ، لَمْ يَنْقَطِعِ الْحَوْلُ بِبَيْعِهِ ؛ (٣) لِأَنَّ مِلْكَ الْبَائِعِ لَمْ يَزُلْ عَنْهُ . وَلَوْ حَالَ الْحَوْلُ عَلَيْهِ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ ، كَانَتْ زَكَائِهِ عَلَى الْبَائِعِ ، فَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنْ غَيْرِهِ ، فَالْبَيْعُ بِحَالِهِ ، وَإِنْ أَخْرَجَهَا مِنْهُ بَطَلَ الْبَيْعُ فِي الْمُخْرَجِ ، وَهَلْ يَبْطُلُ فِي الْبَاقِي ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ، بِنَاءً عَلَى تَفْرِيقِ الصُّفَقَةِ . وَإِنْ لَمْ يُخْرِجْهَا حَتَّى سَلَّمَهُ إِلَى الْمُشْتَرِي ، وَانْقَضَتْ مُدَّةُ الْخِيَارِ ، لَزِمَ الْبَيْعُ فِيهِ ، وَكَانَ عَلَيْهِ الْإِخْرَاجُ مِنْ غَيْرِهِ ، كَمَا لَوْ بَاعَ مَا وَجَبَتْ الزَّكَاةُ فِيهِ . وَلَوْ اشْتَرَى عَبْدًا ، فَهَلْ هَلَالُ سُؤَالِ ، فَيُطْرَقُ عَلَى الْمُشْتَرِي ، وَإِنْ كَانَ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ ؛ لِأَنَّهُ مِلْكُهُ ، وَعَلَى الرُّوَايَةِ الْأُخْرَى ، هِيَ عَلَى الْبَائِعِ ، إِنْ كَانَ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ ؛ (٤) لِأَنَّهُ مِلْكُهُ ، وَلَأَنَّهُ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ .

(٢) سقط من : م .

(٣-٢) في ب ، م : ؛ لِأَنَّهُ مِلْكُ الْبَائِعِ وَلَمْ .

(٤-٤) سقط من : الأصل ، ب .

## باب زكاة الفطر<sup>(٥)</sup>

قال ابن المنذر : أجمع<sup>(٦)</sup> كل من تحفظ عنه من أهل العلم ، على أن صدقة الفطر فرض . وقال إسحاق : هو كالإجماع من أهل العلم . ورغم ابن عبد البر أن بعض المتأخرين من أصحاب مالك وداود ، يقولون : هي سنة مؤكدة . وسائر العلماء على أنها واجبة ؛ لما روى ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس ، صاعاً من تمر<sup>(٧)</sup> ، أو صاعاً من شعير ، على كل حر وعبد ، ذكر وأنثى من المسلمين . متفق عليه<sup>(٨)</sup> . وللبخاري : والصغير والكبير من المسلمين . وعنه ، أن رسول الله ﷺ أمر بزكاة الفطر أن تؤدى قبل خروج

(٥) في م : صدقة .

(٦-٦) سقط من : الأصل ، ب .

(٧) في م زيادة : أو صاعاً من أقط ؛ وانظر ما يأتي في حديث أبي سعيد .

(٨) أخرجه البخاري ، في : باب فرض صدقة الفطر ، وباب صدقة الفطر على العبد وغيره من المسلمين ، وباب صدقة الفطر على الحر والمملوك ، وباب صدقة الفطر على الصغير والكبير ، من كتاب الزكاة . صحيح البخاري ٢ / ١٦١ ، ١٦٢ . ومسلم ، في : باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٢ / ٦٧٧ ، ٦٧٨ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب كم يؤدى في صدقة الفطر ؟ ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٧٣ ، ٣٧٤ . والترمذي ، في : باب ما جاء في صدقة الفطر ، من أبواب الزكاة عارضة الأحوذى ٣ / ١٨٢-١٨٤ . والنسائي ، في : باب فرض زكاة رمضان ، وباب فرض زكاة رمضان على المملوك ، وباب فرض زكاة رمضان على الصغير ، وباب فرض زكاة رمضان على المسلمين دون المعاهدين ، وباب كم فرض ، وباب السلت ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ٣٤-٣٦ ، ٤١ . وابن ماجه ، في : باب صدقة الفطر ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٨٤ . والدارمي ، في : باب في زكاة الفطر ، من كتاب الزكاة . سنن الدارمي ١ / ٣٩٢ . والإمام مالك ، في : باب ملكية زكاة الفطر ، من كتاب الزكاة . الموطأ ١ / ٢٨٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٥٥ ، ٦٣ ، ٦٦ ، ١١٤ ، ١٣٧ .

الناس إلى الصَّلَاة . وعن أبي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ<sup>(٩)</sup> قال : كنا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا من طَعَامٍ ، أو صَاعًا من شَعِيرٍ ، أو صَاعًا من تَمْرٍ ، أو صَاعًا من أُقِطٍ<sup>(١٠)</sup> ، أو صَاعًا من / زَبِيبٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا<sup>(١١)</sup> . قال سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وعمرُ بن عبد العزيز في قَوْلِهِ تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى ﴾<sup>(١٢)</sup> : هو زَكَاةُ الْفِطْرِ . وَأُضِيفَتْ هذه الزَّكَاةُ إلى الْفِطْرِ ؛ لِأَنَّهَا تَجِبُ بِالْفِطْرِ من رمضان . قال ابنُ قُتَيْبَةَ<sup>(١٣)</sup> : وَقِيلَ لها فِطْرَةٌ ؛ لِأَنَّ الْفِطْرَةَ الْخِلْقَةُ ، قال اللهُ تعالى : ﴿ فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ

١٥٣/٣

(٩) سقط من : الأصل ، ب .

(١٠) الْأُقِطُ يتخذ من اللبن الخفيض ، يطبخ ثم يترك حتى يَمُصَل .

(١١) أخرجه الأَوَّلُ البخاري ، في : باب فرض صدقة الفطر ، وباب الصدقة قبل العيد ، من كتاب الزكاة . صحيح البخاري ٢ / ١٦١ ، ١٦٢ . ومسلم ، في : باب الأمر بإخراج زكاة الفطر قبل الصلاة ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٢ / ٦٧٩ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب متى تؤدى ، وباب كم يؤدى في صدقة الفطر ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٧٣ . والترمذي ، في : باب ما جاء في تقديمها قبل الصلاة ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ٣ / ١٨٧ . والنسائي ، في : باب فرض زكاة رمضان على المسلمين دون المعاهدين ، وباب الوقت الذي يستحب أن تؤدى صدقة الفطر فيه ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ٣٦ ، ٤١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٦٧ ، ١٥١ ، ١٥٥ ، ١٥٧ .

والثاني أخرجه البخاري ، في : باب صدقة الفطر صاع من طعام ، وباب صاع من زبيب ، من كتاب الزكاة . صحيح البخاري ٢ / ١٦١ ، ١٦٢ . ومسلم ، في : باب زكاة الفطر على المسلمين من الحر والعبد ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٢ / ٦٧٨ ، ٦٧٩ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب كم يؤدى في صدقة الفطر ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٧٤ ، ٣٧٥ . والترمذي ، في : باب ما جاء في صدقة الفطر ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ٣ / ١٧٩ . والنسائي ، في : باب الحر في زكاة الفطر ، وباب الزبيب ، وباب الدقيق ، وباب الشعير ، وباب الأقط ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ٣٨ - ٤٠ . وابن ماجه ، في : باب صدقة الفطر ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٨٥ . والدارمي ، في : باب في زكاة الفطر ، من كتاب الزكاة . سنن الدارمي ١ / ٣٩٢ ، ٣٩٣ . والإمام مالك ، في : باب ملكية زكاة الفطر ، من كتاب الزكاة . الموطأ ١ / ٢٨٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٢٣ ، ٧٣ ، ٩٨ .

(١٢) سورة الْأَعْلَى ١٤ .

(١٣) في غريب الحديث ١ / ١٨٤ .

عَلَيْهَا ﴿١٤﴾ . أَى جِبَلْتَهُ الَّتِي جَبَلَ النَّاسَ عَلَيْهَا ، وَهَذِهِ يُرَادُ بِهَا الصَّدَقَةُ عَنْ الْبَدَنِ وَالنَّفْسِ ، كَمَا كَانَتْ الْأَوَّلَى صَدَقَةً عَنِ الْمَالِ . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : وَهَل تُسَمَّى قَرْضًا مَعَ الْقَوْلِ بِوُجُوبِهَا ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا قَرْضٌ ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَمَرَ : قَرْضَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ . وَلِاجْتِمَاعِ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّهَا قَرْضٌ ؛ وَلِأَنَّ الْقَرْضَ إِنْ كَانَ الْوَاجِبَ فَهِيَ وَاجِبَةٌ ، وَإِنْ كَانَ الْوَاجِبَ الْمُتَأَكَّدَ فَهِيَ مُتَأَكَّدَةٌ مُجْمَعٌ عَلَيْهَا .

٤٦٦ - مسألة ؛ قال : ( وَزَكَاةُ الْفِطْرِ عَلَى كُلِّ حُرٍّ وَعَبْدٍ ، ذَكَرٍ وَأُنْثَى ، مِنَ الْمُسْلِمِينَ )

وَجُمِلَتْهُ أَنْ زَكَاةَ الْفِطْرِ تَجِبُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ ، مَعَ «الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ» ، وَالذَّكُورِيَّةِ وَالْأُنْثَوِيَّةِ ، فِي قَوْلِ أَهْلِ الْعِلْمِ عَامَّةً ، وَتَجِبُ عَلَى الْيَتِيمِ ، وَيُخْرِجُ عَنْهُ وَرِثَتُهُ مِنْ مَالِهِ ، لَا نَعْلَمُ أَحَدًا خَالَفَ فِي هَذَا ، إِلَّا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ ، قَالَ : لَيْسَ فِي مَالِ الصَّغِيرِ «مِنَ الْمُسْلِمِينَ» صَدَقَةٌ . وَقَالَ الْحَسَنُ ، وَالشَّعْبِيُّ : صَدَقَةُ الْفِطْرِ عَلَى مَنْ صَامَ مِنَ الْأَحْرَارِ ، وَعَلَى الرِّقِيِّ . وَعُمُومُ قَوْلِهِ قَرْضَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَلَى كُلِّ حُرٍّ وَعَبْدٍ ، وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى ، وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ ، مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، يَقْتَضِي وَجُوبَهَا عَلَى الْيَتِيمِ ، وَلِأَنَّهُ مُسْلِمٌ فَوَجِبَتْ فِطْرَتُهُ كَمَا لَوْ كَانَ لَهُ أَبٌ .

فصل : وَلَا تَجِبُ عَلَى كَافِرٍ حُرًّا كَانَ أَوْ عَبْدًا . وَلَا نَعْلَمُ بَيْنَهُمْ خِلَافًا فِي الْحُرِّ الْبَالِغِ . وَقَالَ إِمَامُنَا ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ : لَا تَجِبُ عَلَى الْعَبْدِ أَيْضًا ، وَلَا عَلَى الصَّغِيرِ . وَيُرْوَى عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَعَطَاءٍ ، وَمُجَاهِدٍ ، وَسَعِيدِ بْنِ

(١٤) سورة الروم ٣٠ .

(١-١) في م : الصغير والكبير .

(٢-٢) سقط من : الأصل ، ب .

جُبَيْرٌ ، وَالتَّحِيْمِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَإِسْحَاقُ<sup>(٣)</sup> ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، أَنَّ عَلَى السَّيِّدِ الْمُسْلِمِ أَنْ يُخْرِجَ الْفِطْرَةَ عَنْ عَبْدِهِ الذَّمَّى . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يُخْرِجُ عَنْ ابْنِهِ الصَّغِيرِ إِذَا ارْتَدَّ . وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « أَذُوا عَنْ كُلِّ حُرٍّ وَعَبْدٍ ، صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ ، / يَهُودِيٍّ أَوْ نَصْرَانِيٍّ ، أَوْ مَجُوسِيٍّ ، نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ »<sup>(٤)</sup> . وَلَئِنْ كُلَّ زَكَاةٍ وَجَبَتْ بِسَبَبِ عَبْدِهِ الْمُسْلِمِ ، وَجَبَتْ بِسَبَبِ عَبْدِهِ الْكَافِرِ ، كَزَكَاةِ التَّجَارَةِ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ : « مِنَ الْمُسْلِمِينَ »<sup>(٥)</sup> . وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ<sup>(٦)</sup> ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : قَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ طَهْرَةً لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ ، وَطَعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ ، مَنْ آذَاهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ ، فَهِيَ زَكَاةٌ مَقْبُولَةٌ ، وَمَنْ آذَاهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ ، فَهِيَ صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ . إِسْنَادُهُ حَسَنٌ<sup>(٧)</sup> . وَحَدِيثُهُمْ لَا نَعْرِفُهُ ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ أَصْحَابُ الدَّوَابِّينِ وَجَامِعُو السُّنَنِ . وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ يُخَالِفُهُ ، وَهُوَ زَاوِي حَدِيثِهِمْ . وَزَكَاةُ التَّجَارَةِ تُجِبُّ عَنْ الْقِيَمَةِ ، وَلِلذَلِكَ تُجِبُّ فِي سَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ وَسَائِرِ الْأَمْوَالِ ، وَهَذِهِ طَهْرَةٌ لِلْبَدَنِ ، وَلِهَذَا اخْتَصَرَّ بِهَا الْأَدَمِيُّونَ ، بِخِلَافِ زَكَاةِ التَّجَارَةِ .

**فصل :** فَإِنْ كَانَ لِكَافِرٍ عَبْدٌ مُسْلِمٌ ، وَهَلْ هَلَالُ شَوَّالٍ وَهُوَ فِي مِلْكِهِ ، فَحُكْمِي عَنْ أَحْمَدَ أَنَّ عَلَى الْكَافِرِ إِخْرَاجَ صَدَقَةِ الْفِطْرِ عَنْهُ . وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يَحْتَمِلُ أَنْ لَا تُجِبُّ . وَهُوَ<sup>(٨)</sup> قَوْلُ أَكْثَرِهِمْ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ كُلُّ

(٣) سقط من : الأصل .

(٤) أخرجه الدارقطني بدون لفظ « مجوسي » ، في : باب زكاة الفطر ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ١٥٠ / ٢ .

وانظر كلام الدارقطني عقبه ، وكلام الزيلعي في وضعه . نصب الرأية ٢ / ٤١٢ .

(٥) في لفظ البخاري ، في صفحة ٢٨١ .

(٦) في : باب زكاة الفطر ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٧٣ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب صدقة الفطر ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ١ / ٥٨٥ .

(٧) في الأصل : « جيد » .

(٨) في م : « وهذا » .



من نَحْفَظُ عنه من أهل العلم أن لا صدقة على الذمى في عبده المسلم ؛ لقوله عليه السلام : « من المسلمين » . ولأنه كافر ، فلا تجب عليه الفطرة كسائر الكفار ، ولأن الفطرة زكاة فلا تجب على الكافر ، كزكاة المال . ولنا ، أن العبد من أهل الطهارة ، فوجب أن تؤدى عنه الفطرة ، كما لو كان سيده مسلماً ، وقوله : « من المسلمين » يَحْتَمِلُ أن يراد به المؤدى عنه ، بدليل أنه لو كان للمسلم عبداً كافر لم تجب فطرته ، ولأنه ذكر في الحديث كل عبداً وصغير ، وهذا يدل على أنه أراد المؤدى عنه ، لا المؤدى ، ولأصحاب الشافعى في هذا وجهان كالمذهبتين .

٤٦٧ - مسألة ؛ قال : ( صاعاً بصاع النبي ﷺ ، وهو خمسة أرطال وثلاث )

وجعلته أن الواجب في صدقة الفطر صاع عن كل إنسان ، لا يُجزئ أقل من ذلك من جميع أجناس المخرج . وبه قال مالك ، والشافعى ، وإسحاق . وروى ذلك عن أبى سعيد الخدرى ، والحسن ، وأبى العالىة ، / وروى عن عثمان بن عفان ، وابن الزبير ، ومعاوية ، أنه يُجزئ نصف صاع من البر خاصة . وهو مذهب سعيد بن المسيب ، وعطاء ، وطاوس ، ومجاهد ، وعمر بن عبد العزيز ، « وعروة بن الزبير » ، وأبى سلمة بن عبد الرحمن ، وسعيد بن جبيرة ، وأصحاب الرأي . واختلفت الرواية عن أبى ، وابن عباس ، والشافعى ، فروى صاع ، وروى نصف صاع . وعن أبى حنيفة في الزبيب روايتان ؛ إحداهما ، صاع ، والأخرى ، نصف صاع . واحتجوا بما روى ثعلبة بن أبى (١) صغير ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ

(١-١) في الأصل : « وعروة والزبير » .

(٢) سقط من : ب ، م .

أنه قال : « صَاعٌ مِنْ قَمْحٍ بَيْنَ كُلِّ اثْنَيْنِ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٣)</sup> . وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مُنَادِيًا فِي فِجَاجٍ مَكَّةَ : « أَلَا إِنَّ صَدَقَةَ الْفِطْرِ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ ، ذَكَرٌ أَوْ أُنْثَى ، حُرٌّ أَوْ عَبْدٌ ، صَغِيرٌ أَوْ كَبِيرٌ ، مُدَّانٍ مِنْ قَمْحٍ أَوْ سِوَاهُ » <sup>(٤)</sup> صَاعًا مِنْ طَعَامٍ » <sup>(٥)</sup> . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : هَذَا حَدِيثٌ <sup>(٦)</sup> حَسَنٌ غَرِيبٌ . وَقَالَ سَعِيدٌ : حَدَّثَنَا هُثَيْمٌ ، عَنْ عَبْدِ الْحَالِقِ الشَّيْبَانِيِّ ، قَالَ : سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنِ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ : كَانَتْ الصَّدَقَةُ تُدْفَعُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبَى بَكْرٍ ، نِصْفُ صَاعٍ بَرٌّ . وَقَالَ هُثَيْمٌ : أَخْبَرَنِي سَفْيَانُ بْنُ حَسِينٍ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، قَالَ : حَاطَبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ ذَكَرَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ ، فَحَضَّ عَلَيْهَا وَقَالَ : « نِصْفُ صَاعٍ مِنْ بَرٍّ ، أَوْ صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ ، عَنْ كُلِّ <sup>(٧)</sup> حُرٍّ وَعَبْدٍ ، ذَكَرٍ وَأُنْثَى » <sup>(٨)</sup> . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ ، قَالَ : كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ إِذْ كَانَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِيطٍ ، فَلَمْ تَزَلْ نُخْرِجُهُ حَتَّى قَدِمَ مُعَاوِيَةُ الْمَدِينَةَ ، فَتَكَلَّمْنَا ، فَكَانَ فِيهَا <sup>(٩)</sup> كَلِمَةُ النَّاسِ : إِنِّي لَأَرَى مُدَّانِينَ مِنْ سَمَرَاءِ الشَّامِ تُعْدِلُ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ <sup>(١٠)</sup> . فَأَخَذَ النَّاسُ بِذَلِكَ . قَالَ أَبُو سَعِيدٍ : فَلَا أَرَأَى أَنْ أُخْرِجَهُ كَمَا كُنْتُ أُخْرِجُهُ . وَرَوَى ابْنُ عَمْرٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَضَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ ، صَاعًا مِنْ تَمْرٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ ، قَالَ <sup>(١١)</sup> فَعَدَّلَ النَّاسُ إِلَى

(٣) في : باب من روى نصف صاع من قمح ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٧٥ .

(٤) في م : « سواها » .

(٥) أخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء في صدقة الفطر ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذی ٣ / ١٨١ .

(٦) في م زيادة : « صحيح » . وليس عند الترمذی .

(٧) سقط من : الأصل ، ب .

(٨) في الأصل زيادة : « واحد » .

(٩) أخرجه ابن أبي شبة ، في : باب في صدقة الفطر من قال نصف صاع بر ، من كتاب الزكاة . المصنف

٣ / ١٧٠ ، ١٧١ .

(١٠) في م : « مما » .

(١١) سقط من : ١ ، م .

يَصِفُ صَاعَ مِنْ بُرٍّ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا<sup>(١٢)</sup> ، وَلَئِنَّهُ جِنْسٌ يُخْرَجُ فِي صَدَقَةِ / الْفِطْرِ ، ١٥٤/٣ ط  
فَكَانَ قَدْرُهُ صَاعًا كَسَائِرِ الْأَجْنَاسِ . وَأَحَادِيثُهُمْ لَا تُثَبِّتُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ . قَالَ ابْنُ  
الْمُنْذِرِ . وَحَدِيثُ ثَعْلَبَةَ تَفَرَّدَ<sup>(١٣)</sup> بِهِ التُّعْمَانُ بْنُ رَاشِدٍ . قَالَ الْبُخَارِيُّ : هُوَ يَهُمُّ  
كَثِيرًا ، وَهُوَ صَدُوقٌ فِي الْأَصْلِ . وَقَالَ مُهَنَّأٌ : ذَكَرْتُ لِأَحْمَدَ حَدِيثَ ثَعْلَبَةَ بْنِ أَبِي  
صُعَيْرٍ ، فِي صَدَقَةِ الْفِطْرِ يَصِفُ صَاعَ مِنْ بُرٍّ . فَقَالَ : لَيْسَ بِصَحِيحٍ ، إِنَّمَا هُوَ  
مُرْسَلٌ ، يَرْوِيهِ<sup>(١٤)</sup> مَعْمَرُ بْنُ جَرِيحٍ<sup>(١٥)</sup> ، عَنِ الزُّهْرِيِّ مُرْسَلًا . قُلْتُ : مِنْ قَبْلِ مَنْ  
هَذَا ؟ قَالَ : مِنْ قَبْلِ التُّعْمَانِ بْنِ رَاشِدٍ ، لَيْسَ هُوَ بِقَوِيٍّ فِي الْحَدِيثِ . وَضَعَفَ  
حَدِيثَ ابْنِ أَبِي صُعَيْرٍ . وَسَأَلْتُهُ عَنْ ابْنِ أَبِي صُعَيْرٍ ، أَمْعُرُوفٌ هُوَ ؟ قَالَ : مَنْ يَعْرِفُ  
ابْنَ أَبِي صُعَيْرٍ ، لَيْسَ هُوَ بِمَعْرُوفٍ . وَذَكَرَ أَحْمَدُ ، وَعَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ ، ابْنَ أَبِي  
صُعَيْرٍ ، فَضَعَّفَاهُ جَمِيعًا . وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : لَيْسَ دُونَ الزُّهْرِيِّ مَنْ يَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ .  
وَرَوَاهُ أَبُو إِسْحَاقَ الْجَوْرَجَانِيُّ : حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ،  
عَنِ التُّعْمَانِ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنِ ثَعْلَبَةَ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :  
« أَدُّوا صَدَقَةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ قَمْحٍ » أَوْ قَالَ : « بُرٌّ » ، عَنْ كُلِّ إِنْسَانٍ ، صَغِيرٍ أَوْ  
كَبِيرٍ<sup>(١٦)</sup> . وَهَذَا حُجَّةٌ لَنَا ، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ . قَالَ الْجَوْرَجَانِيُّ : وَالنَّصْفُ  
صَاعٌ ، ذَكَرَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَرِوَايَتُهُ لَيْسَ تُثَبِّتُ . وَلَئِنْ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ اخْتِطَاطًا  
لِلْفَرَضِ ، وَمُعَاضَدَةً لِلْقِيَاسِ .

**فصل :** وَقَدْ دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ الصَّاعَ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثٌ بِالْعِراقِ ، فِيمَا مَضَى ،  
وَالْأَصْلُ فِيهِ الْكَفْلُ ، وَإِنَّمَا قَدْرُهُ الْعُلَمَاءُ بِالْوَزْنِ ، لِيُحْفَظَ وَيُنْقَل . وَقَدْ رَوَى  
جَمَاعَةٌ عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ قَالَ : الصَّاعُ وَزْنُهُ ، فَوَجَدْتُهُ خَمْسَةَ أَرْطَالٍ وَثُلُثًا حِنْطَةً .

(١٢) تقدم تخريجهما في صفحة ٢٨١ ، ٢٨٢ .

(١٣) في الأصل : ب تفرد .

(١٤-١٥) ق ب ، م : م معمر بن جريح خطأ .

(١٥) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٤٣٢ .

وقال حَنْبَلٌ . قال أحمدُ : أَخَذْتُ الصَّاعَ مِنْ أَبِي النَّضْرِ<sup>(١٦)</sup> . وقال أبو النَّضْرِ :  
أَخَذْتُهُ عَنْ أَبِي ذُؤَيْبٍ<sup>(١٧)</sup> ، وقال : هَذَا صَاعُ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي يُعْرَفُ بِالْمَدِينَةِ .  
قال أبو عبد الله : فَأَخَذْنَا الْعَدَسَ ، فَعَيَّرْنَا بِهِ ، وَهُوَ أَصْلَحُ مَا<sup>(١٨)</sup> يُكَالُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا  
يَتَجَافَى عَنْ مَوْضِعِهِ ، فَكَلْنَا بِهِ ، ثُمَّ وَزَّئَاهُ ، فَإِذَا هُوَ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثٌ . وقال :  
هَذَا أَصْلَحُ مَا وَقَفْنَا عَلَيْهِ ، وَمَا تَبَيَّنَ لَنَا مِنْ صَاعِ النَّبِيِّ ﷺ . وَإِذَا كَانَ / الصَّاعُ  
خَمْسَةَ أَرْطَالٍ وَثُلُثًا مِنَ الْجَنْطَةِ<sup>(١٩)</sup> وَالْعَدَسِ ، وَهُمَا مِنْ أَثْقَلِ الْحُبُوبِ ، فَمَا عَدَاهُمَا  
مِنْ أَجْناسِ الْفِطْرَةِ أَخْفُ مِنْهُمَا ، فَإِذَا أَخْرَجَ مِنْهَا<sup>(٢٠)</sup> خَمْسَةَ أَرْطَالٍ وَثُلُثًا ، فَهِيَ  
أَكْثَرُ مِنْ صَاعٍ . وقال محمد بن الحسين : إِنْ أَخْرَجَ خَمْسَةَ أَرْطَالٍ وَثُلُثًا بَرًّا ، لَمْ  
يُجْزِهِ . لِأَنَّ الْبَرَّ يَخْتَلِفُ ، فَيَكُونُ<sup>(٢١)</sup> فِيهِ الثَّقِيلُ وَالْخَفِيفُ<sup>(٢٢)</sup> . وقال الطَّحَاوِيُّ :  
يُخْرِجُ ثَمَانِيَةَ<sup>(٢٣)</sup> أَرْطَالٍ مِمَّا يَسْتَوِي<sup>(٢٤)</sup> كَيْلُهُ وَوَزْنُهُ ، وَهُوَ الزَّرْبِيبُ وَالْمَأْشُ .  
وَمُقْتَضَى كَلَامِهِ أَنَّهُ إِذَا أَخْرَجَ ثَمَانِيَةَ أَرْطَالٍ مِمَّا هُوَ أَثْقَلُ مِنْهَا<sup>(٢٥)</sup> لَمْ يُجْزِهِ ، حَتَّى  
يَزِيدَ شَيْئًا ، يَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ بَلَغَ صَاعًا . وَالْأَوَّلَى لِمَنْ أَخْرَجَ مِنَ الثَّقِيلِ بِالْوَزْنِ أَنْ يَخْطَأَ ،  
فَيَزِيدَ شَيْئًا يَعْلَمُ بِهِ<sup>(٢٥)</sup> أَنَّهُ<sup>(٢٦)</sup> قَدْ بَلَغَ صَاعًا ، وَقَدَّرَ الصَّاعُ<sup>(٢٦)</sup> بِالرُّطِيلِ الدَّمَشَقِيِّ ،

١٥٥/٣

(١٦) هو هاشم بن القاسم بن مسلم الليثي البغدادي الحافظ ، شيخ الإمام أحمد ، المتوفى سنة خمس أو سبع  
وماثنتين . تهذيب التهذيب ١٠ / ١٨ ، ١٩ .

(١٧) في الأصل : ابن أبي ذؤيب . وهو إسماعيل بن عبد الرحمن بن ذؤيب ، وقيل : ابن أبي ذؤيب  
الأسدی ، تابعي ثقة . تهذيب التهذيب ١ / ٣١٢ ، ٣١٣ .

(١٨) في م زيادة : وَقَفْنَا عَلَيْهِ . ويأتي .

(١٩) في م : البر .

(٢٠) في ب ، م : مِنْهَا .

(٢١-٢٢) في الأصل : خَفِيفًا وَثَقِيلًا .

(٢٣) في م : خَمْسَةٌ .

(٢٤) في م : سِوَاهُ .

(٢٥) في م : مِنْهَا .

(٢٥) سقط من : الأصل .

(٢٦-٢٦) في م : لِمَنْ أَخْرَجَ صَاعًا .

الذى هو سِتُّمَائَةٌ دِرْهَمٍ رِطْلٌ<sup>(٢٧)</sup> وَسَبْعٌ ، وَالسَّبْعُ أَوْقِيَّةٌ وَخَمْسَةُ أَسْبَاجٍ أَوْقِيَّةٌ ، وَقَدَّرَ ذَلِكَ بِالذَّرَاهِمِ سِتُّمَائَةٌ دِرْهَمٍ<sup>(٢٨)</sup> وَخَمْسَةٌ وَثَمَانُونَ دِرْهَمًا وَخَمْسَةُ أَسْبَاجٍ دِرْهَمٍ<sup>(٢٩)</sup> ، وَيُجْزَى إِخْرَاجُ مُدٍّ<sup>(٣٠)</sup> بِالذَّمْشَقِيِّ مِنْ جَمِيعِ الْأَجْنَاسِ ؛ لِأَنَّهُ أَكْبَرُ مِنَ الصَّاعِ ، وَقَدْ رَأَيْتُ مُدًّا ذَكَرَ لَنَا أَنَّهُ مُدُّ النَّبِيِّ ﷺ فَقَدَّرَ الْمُدُّ الذَّمْشَقِيُّ بِهِ ، فَكَانَ الْمُدُّ الذَّمْشَقِيُّ يَسَعُ<sup>(٣١)</sup> قَرِيْبًا مِنْ خَمْسَةِ<sup>(٣٢)</sup> بِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

#### ٤٦٨ - مسألة ؛ قال : ( مِنْ كُلِّ حَبَّةٍ وَثَمَرَةٍ ثَقَاتٌ )

يَعْنِي عِنْدَ عَدَمِ الْأَجْنَاسِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا ، يُجْزَى كُلُّ مُقْتَاتٍ مِنَ الْحُبُوبِ وَالْثَمَارِ . وَظَاهِرُ هَذَا أَنَّهُ لَا يُجْزَى الْمُقْتَاتُ مِنْ غَيْرِهَا ، كَاللَّحْمِ وَاللَّبَنِ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : يُعْطَى مَا قَامَ مَقَامَ الْأَجْنَاسِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا عِنْدَ عَدَمِهَا . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : يُجْزَى عِنْدَ عَدَمِهَا الْإِخْرَاجُ مِمَّا يَقْتَاتُهُ ، كَالذَّرَةِ وَالذُّخْنِ ، وَلُحُومِ الْحَيَّاتِ وَالْأَنْعَامِ ، وَلَا يُرَدُّونَ إِلَى أَقْرَبِ قُوْتِ الْأَمْصَارِ .

#### ٤٦٩ - مسألة ؛ قال : ( وَإِنْ أُعْطِيَ أَهْلُ الْبَادِيَةِ الْأَقْطَ صَاعًا ، أَجْزَأُ إِذَا كَانَ قَوْلُهُمْ )

أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ يُوجِبُونَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ عَلَى أَهْلِ الْبَادِيَةِ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ ، وَبِهِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَالْحَسَنُ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ عَطَاءٌ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَرَبِيعَةُ : لَا صَدَقَةٌ عَلَيْهِمْ . وَلَنَا ، غَمُومُ الْحَدِيثِ ، وَلِأَنَّهَا زَكَاةٌ ، فَوَجَبَتْ عَلَيْهِمْ كَزَكَاةِ / الْمَالِ ، وَلِأَنَّهُمْ

١٥٥/٣ ط

(٢٧) في م : ٥ مد .

(٢٨-٢٨) سقط من : ١ ، م .

(٢٩) في م : ٥ رطل .

(٣٠) سقط من : ١ ، م .

(٣١-٣١) في م : ٥ أمداد .

مُسْلِمُونَ ، فَيَجِبُ عَلَيْهِمْ صَدَقَةُ الْفِطْرِ كَثِيرِهِمْ . إِذَا تَبَيَّنَ هَذَا ، فَإِنَّهُ يُجْزَى أَهْلُ  
الْبَادِيَةِ إِخْرَاجُ الْأَقِطِ إِذَا كَانَ قُوَّتُهُمْ . وَكَذَلِكَ مِنْ لَمْ يَجِدْ مِنَ الْأَصْنَافِ الْمَنْصُوصِ  
عَلَيْهَا سِوَاهُ . فَأَمَّا مَنْ وَجَدَ سِوَاهُ فَهَلْ يُجْزَى ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ : إِحْدَاهُمَا ، يُجْزَى  
أَيْضًا ؛ لِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ<sup>(١)</sup> ، وَفِي بَعْضِ أَقَاظِهِ قَالَ : فَرَضَ رَسُولُ  
اللَّهِ ﷺ صَدَقَةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ ، أَوْ  
صَاعًا مِنْ أَقِطٍ . أَخْرَجَهُ التَّنَائِي . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يُجْزَى ؛ لِأَنَّهُ جِنْسٌ لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ  
فِيهِ ، فَلَا يُجْزَى إِخْرَاجُهُ لِمَنْ يَقْدِرُ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْأَجْنَاسِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا ،  
كَاللَّحْمِ . وَيُحْمَلُ الْحَدِيثُ عَلَى مَنْ هُوَ قُوَّتٌ لَهُ ، أَوْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى غَيْرِهِ ، فَإِنْ قَدَّرَ  
عَلَى غَيْرِهِ مَعَ كَوْنِهِ قُوَّتًا لَهُ ، فَظَاهِرُ كَلَامِ الْجَرَفِيِّ جَوَازُ إِخْرَاجِهِ . وَإِنْ قَدَّرَ عَلَى غَيْرِهِ  
سِوَاهُ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ أَوْ لَمْ يَكُنْ ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ لَمْ يُقَرَّفْ . وَقَوْلُ أَبِي سَعِيدٍ :  
كُنَّا نُخْرِجُ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ ، وَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْأَمْصَارِ ، وَإِنَّمَا خَصَّ أَهْلَ الْبَادِيَةِ  
بِالذِّكْرِ ؛ لِأَنَّ الْعَالِبَ أَنَّهُ لَا يَفْتَنَانَهُ غَيْرُهُمْ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : لَا يُجْزَى إِخْرَاجُ  
الْأَقِطِ ، مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى مَا سِوَاهُ فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ . وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ يُدَلُّ عَلَى  
بِحَالِهِ . وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّهُ إِذَا عَدِمَ الْأَقِطُ ، وَقُلْنَا لَهُ إِخْرَاجُهُ ، جَازَ إِخْرَاجُ اللَّبَنِ ؛  
لَأَنَّهُ اكْتَمَلَ مِنَ الْأَقِطِ ، لِأَنَّهُ يَجِيءُ مِنْهُ الْأَقِطُ وَغَيْرُهُ . وَحَكَاهُ أَبُو نُوَيْرٍ ، عَنْ  
الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ الْحَسَنُ : إِنْ لَمْ يَكُنْ بَرٌّ وَلَا شَعِيرٌ أَخْرَجَ صَاعًا مِنْ لَبَنِ . وَظَاهِرُ قَوْلِ  
الْجَرَفِيِّ يَفْتَنُضِي أَنَّهُ لَا يُجْزَى اللَّبَنُ بِحَالٍ ؛ لِقَوْلِهِ : « مِنْ كُلِّ حَبَّةٍ أَوْ ثَمَرَةٍ  
تُفْتَنَاتُ » . وَقَدْ حَمَلْنَا ذَلِكَ عَلَى حَالَةِ الْعَدَمِ . وَلَا يَصِحُّ مَا ذَكَرُوهُ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ  
اُكْتَمَلَ مِنَ الْأَقِطِ ، لَجَازَ إِخْرَاجُهُ مَعَ وُجُودِهِ ، وَلَئِنْ الْأَقِطُ اكْتَمَلَ مِنَ اللَّبَنِ مِنْ  
وَجْهِ ؛ لِأَنَّهُ بَلَغَ حَالَةَ الْإِدْخَارِ وَهُوَ بَجَائِدٌ ، بِخِلَافِ اللَّبَنِ ، لَكِنْ يَكُونُ حُكْمُ اللَّبَنِ  
حُكْمَ اللَّحْمِ ، يُجْزَى إِخْرَاجُهُ عِنْدَ عَدَمِ الْأَصْنَافِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا عَلَى قَوْلِ

(١) تقدم ترجمته في صفحة ٢٨٢ .

ابن حاتم ، ومن واقفه . وكذلك الجبن وما أشبهه .

١٥٦/٣

٤٧٠ - مسألة ؛ قال : ( والحيار أبي عبيد الله / إخراج الثمر )

وهذا قال مالك . قال ابن المنذر : واستحب مالك إخراج العجوة منه . واختار الشافعي ، وأبو عبيد ، لإخراج البر . وقال بعض أصحاب الشافعي : يحتمل أن يكون الشافعي قال ذلك ؛ لأن البر كان أغلى في وقته ومكانه ، لأن المستحب أن يخرج أغلاها ثمناً وأنفسها ، لقول النبي ﷺ ، وقد سئل عن أفضل الرقاب ، فقال : « أغلاها ثمناً ، وأنفسها عند أهلها »<sup>(١)</sup> . وإنما اختار أحمد لإخراج الثمر اقتداءً بأصحاب رسول الله ﷺ ، وأتباعاً لهم<sup>(٢)</sup> . وروى بإسناده ، عن أبي مجلز ، قال : قلت لابن عمر<sup>(٣)</sup> : إن الله قد أوسع ، والبر أفضل من الثمر . قال : إن أصحابي سلكوا طريقاً ، وأنا أحب أن أسلكه . وظاهر هذا أن جماعة<sup>(٤)</sup> الصحابة كانوا يخرجون الثمر ، فأحب ابن عمر موافقتهم ، وسلكوا طريقهم ، وأحب أحمد أيضاً الاقتداء بهم وأتباعهم . وروى البخاري<sup>(٥)</sup> ، عن ابن عمر ، أنه قال : فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر ، صاعاً من تمر ، أو صاعاً من شعير ، فعدّل الناس به نصف صاع<sup>(٦)</sup> من بر . فكان ابن عمر يخرج الثمر ،

(١) أخرجه البخاري ، في : باب أي الرقاب أفضل ، من كتاب العتق . صحيح البخاري ١٨٨ / ٣ .  
ومسلم ، في : باب بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال ، من كتاب الإيمان . صحيح مسلم ٦٩ / ١ .  
وابن ماجه ، في : باب العتق ، من كتاب العتق . سنن ابن ماجه ٨٤٣ / ٢ . والإمام مالك ، في : باب فضل عتق الرقاب وعتق الزانية وابن الزنا ، من كتاب العتق . الموطأ ٧٧٩ / ٢ ، ٧٨٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٨٨ / ٥ ، ١٥٠ ، ١٧١ ، ٢٦٥ .

(٢) في ب ، م ، له .

(٣) في م زيادة : إن رسول الله ﷺ قال .

(٤) في م زيادة : من .

(٥) تقدم تخرج الحديث في صفحة ٣٨١ . وهذه الرواية عند البخاري : باب صدقة الفطر على الحر والمملوك ، من كتاب الزكاة . صحيح البخاري ١٦٢ / ٢ .

(٦) في النسخ : صاعاً . والصواب من : صحيح البخاري .

فَأَعَزَّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ مِنَ الثَّمَرِ ، فَأَعْطَى شَعِيرًا . وَلَأنَّ الثَّمَرَ فِيهِ قُوَّةٌ <sup>(٧)</sup> وَخَلَاوَةٌ ، وَهُوَ أَقْرَبُ تَنَاوُلًا ، وَأَقْلُ كُلْفَةً ، فَكَانَ أَوْلَى .

**فصل :** والأفضل بعد الثمر البر . وقال بعض أصحابنا : الأفضل بعده الزبيب ؛ لأنه أقرب تناوُلًا وأقل كلفة فأشبه الثمر . ولنا ، أنَّ البر أنفع في الاقبيات ، وأبلغ في دفع حاجة الفقير . وكذلك قال أبو مجلز لابن عمر : البر أفضل من الثمر . يعني أنفع وأكثر قيمة . ولم يذكره ابن عمر ، وإنما عدل عنه اتباعاً لأصحابه ، وسلوكاً لطريقتهم . ولهذا عدل نصف صاع منه بصاع من غيره . وقال معاوية : إني لأرى مدني من سمر الشام يعدل صاعاً من الثمر . فأخذ الناس به ، وتفضيل الثمر إنما كان لاتباع الصحابة ، ففيما عداه يبقى على مقتضى الدليل في تفضيل البر . ويحتمل / أن يكون الأفضل بعد الثمر ما كان أعلى قيمة وأكثر نفعاً .

٤٧١ - مسألة ؛ قال : ( وَمَنْ قَدَرَ عَلَى الثَّمَرِ ، أَوِ الزَّبِيبِ ، أَوِ الْبَرِّ ، أَوِ الشَّعِيرِ ، أَوِ الْأَقِيطِ ، فَأَخْرَجَ غَيْرَهُ لَمْ يُجْزِهِ )

ظاهر المذهب أنه لا يجوز له العدول عن هذه الأصناف ، مع القدرة عليها ، سواء كان العدول إليه قوت بلده أو لم يكن . وقال أبو بكر : يتوجه قول آخر ، أنه يعطى ما قام مقام <sup>(٨)</sup> الخمسة ، على ظاهر الحديث ، صاعاً من طعام ، والطعام قد يكون البر والشعير وما دخل في الكيل . قال : وكلا القولين محتمل ، وأقربهما أنه لا يجوز غير الخمسة ، إلا أن يعدلها ، فيعطى ما قام مقامها . وقال مالك : يخرج من غالب قوت البلد . وقال الشافعي : أي قوت كان الأغلب على الرجل ، أدى الرجل <sup>(٩)</sup> زكاة الفطر منه . واختلف أصحابه ؛ فمنهم من قال بقول

(٧) في ب ، م ؛ قوة .

(٨) في م نهادة ؛ من .

(٩) سقط من : الأصل ، ب .



مالِك، ومنهم مَنْ قال : الاِغْتِيَارُ بِغَالِبِ قُوْتِ الْمُخْرِجِ ، ثم إنَّ عَدَلَ عن الواجب إلى أعلى منه ، جائز ، وإنَّ عَدَلَ إلى دُونِهِ ، ففيهِ قَوْلَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَجُوزُ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « اغْنَوْهُمْ عَنِ الطَّلَبِ » (٣) . وَالغِنَى يَحْصُلُ بِالْقُوْتِ . وَالثَّانِي ، لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ عَدَلَ عَنِ الْوَاجِبِ إِلَى أَذْنَى مِنْهُ ، فَلَمْ يُجْزِئْهُ ، كَمَا لو عَدَلَ عَنِ الْوَاجِبِ فِي زَكَاةِ الْمَالِ إِلَى أَذْنَى مِنْهُ . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَضَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ أَجْنَسًا مَعْدُودَةً ، فَلَمْ يُجْزِ الْعُدُولُ عَنْهَا ، كَمَا لو أَخْرَجَ الْقِيَمَةَ ، وَذَلِكَ (٤) لِأَنَّ ذِكْرَ الْأَجْنَسِ بَعْدَ ذِكْرِ (٥) الْفَرْضِ تَفْسِيرٌ لِلْمَفْرُوضِ ، فَمَا أَضْيَفَ إِلَى الْمَفْسَرِ يَتَعَلَّقُ بِالتَّفْسِيرِ ، فَتَكُونُ هَذِهِ الْأَجْنَسُ مَفْرُوضَةً فَيَتَعَيَّنُ الْإِخْرَاجُ مِنْهَا ، وَلِأَنَّهُ إِذَا أَخْرَجَ غَيْرَهَا عَدَلَ عَنِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يُجْزِ ، كَمَا أَخْرَاجَ الْقِيَمَةِ ، وَكَأ لو أَخْرَجَ عَنِ زَكَاةِ الْمَالِ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِ ، وَالْإِغْنَاءُ يَحْصُلُ بِالْإِخْرَاجِ مِنَ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ ، فَلَا مُتَأَفَاتٍ بَيْنَ الْحَبَرَيْنِ ؛ لِكَوْنِهِمَا جَمِيعًا يَدُلُّانِ عَلَى وَجُوبِ الْإِغْنَاءِ ، بِأَذَايَ أَحَدِ الْأَجْنَسِ الْمَفْرُوضَةِ .

**فصل :** وَالسُّلْتُ نَوْعٌ مِنَ الشَّعِيرِ ، فَيَجُوزُ إِخْرَاجُهُ ؛ لِذُخُولِهِ فِي الْمَنْصُوصِ / ١٥٧/٣  
عَلَيْهِ ، وَقَدْ صَرَّحَ بِذِكْرِهِ فِي بَعْضِ الْأَفَاطِ حَدِيثُ ابْنِ عَمْرٍ ، قَالَ : كَانَ النَّاسُ يُخْرِجُونَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ ، (٦) أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ (٧) ، أَوْ صَاعًا مِنْ سُلْتٍ . وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، قَالَ : لَمْ تُخْرَجْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا صَاعًا مِنْ ثَمَرٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ دَقِيقٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ ، أَوْ صَاعًا مِنْ سُلْتٍ . قَالَ : ثُمَّ شَكَّ فِيهِ سَفِيَانٌ بَعْدَ ،

(٣) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي : بَابِ زَكَاةِ الْفِطْرِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ ١٥٢ / ٢ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ وَثْقِ إِخْرَاجِ زَكَاةِ الْفِطْرِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . السَّنَنِ الْكَبِيرِ ١٧٥ / ٤ .  
(٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .  
(٥) فِي ب ، م : ١ ذَكَرَهُ .  
(٦-٧) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ ، ب .

فقال : ذَقِيقٌ أَوْ سُلَيْبٌ . رَوَاهُمَا التَّسَائِيُّ<sup>(٧)</sup> .

**فصل :** ويجوزُ إخراجُ الذَّقِيقِ . نَصُّ عليه أحمدُ . وكذلك السُّويْقُ ، قال أحمدُ : وقد رَوَى عن ابنِ سيرينَ سَوِيْقٌ أَوْ ذَقِيقٌ . وقال مالكٌ ، والشَّافِعِيُّ : لا يُجْزِئُ إخراجُهُما ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ ، ولأنَّ مَنَافِعَهُ تَقَصَّصَتْ ، فهو كالخُبْزِ . ولنا ، حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ ، وَقَوْلُهُ فِيهِ : « أَوْ صَاعًا مِنْ ذَقِيقٍ » . ولأنَّ الذَّقِيقَ والسُّويْقَ أَجْزَاءُ الْحَبِّ بَحْتًا يُمَكِّنُ كَيْلَهُ وَادِّخَارَهُ ، فَجَازَ إِخْرَاجُهُ ، كما قَبَلَ الطَّلْحِيُّ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الطَّلْحَنَ إِنَّمَا فُرِّقَ أَجْزَاؤُهُ ، وَكَفَى الْفَقِيرَ مُوْتَنَهُ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ نَزَعَ نَوَى الثَّمَرِ ثُمَّ أَخْرَجَهُ . وَيُقَارِقُ الْخُبْزَ<sup>(٨)</sup> وَالْهَرِيسَةَ وَالْكَبُولَ<sup>(٩)</sup> ؛ لِأَنَّ مَعَ أَجْزَاءِ الْحَبِّ فِيهَا مِنْ غَيْرِهِ ، وَقَدْ خَرَجَ عَنْ حَالِ الْإِدِّخَارِ وَالْكَيْلِ ، وَالْمَأْمُورُ بِهِ صَاعٌ ، وَهُوَ مَكِيلٌ ، وَحَدِيثُ ابْنِ عَمَرَ لَمْ يَقْتَضِ مَا ذَكَرُوهُ ، وَلَمْ يَعْمَلُوا بِهِ .

**فصل :** ولا يجوزُ إخراجُ الخُبْزِ ؛ لِأَنَّهُ خَرَجَ عَنِ الْكَيْلِ وَالْإِدِّخَارِ . ولا الهَرِيسَةُ وَالْكَبُولُ وَأَشْبَاهُهُمَا ؛ لِذَلِكَ ، وَلَا الْخَلُّ وَلَا الدُّبْسُ ؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَا قَوِيًّا . ولا يجوزُ أَنْ يُخْرَجَ حَبًّا مَعِيًّا ، كَالْمُسُوسِ وَالْمَبْلُولِ ، وَلَا قَدِيمًا تَغَيَّرَ طَعْمُهُ ، لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَتِمَّمُوا الْحَبِيبَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ ﴾<sup>(١٠)</sup> ، فَإِنْ كَانَ الْقَدِيمُ لَمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ ، إِلَّا أَنْ الْحَدِيثُ أَكْثَرَ قِيَمَةً مِنْهُ ، جَازَ إِخْرَاجُهُ ؛ لِغَدَمِ الْعَيْبِ فِيهِ ، وَالْأَفْضَلُ إِخْرَاجُ الْأَجْوَدِ . قال أحمدُ : كَانَ ابْنُ سِيرِينَ يُحِبُّ أَنْ يَنْقَى الطَّعَامَ ، وَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ لِيَكُونَ عَلَى الْكَمَالِ ، وَيَسَلَّمَ مَا يُخَالِطُهُ مِنْ غَيْرِهِ . فَإِنْ كَانَ الْمُخَالِطُ لَهُ يَأْخُذُ حَظًّا<sup>١٥٧/٣</sup> مِنَ الْمَكِّيَالِ ، وَكَانَ كَثِيرًا بَحِثَ يُعَدُّ / عَيْنًا فِيهِ ، لَمْ يُجْزِئْهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَثُرَ ، جَازَ إِخْرَاجُهُ إِذَا زَادَ عَلَى الصَّاعِ قَدْرًا يَزِيدُ عَلَى مَا فِيهِ مِنْ غَيْرِهِ ، حَتَّى يَكُونَ الْمُخْرَجُ

(٧) تقدم تخريجهما في صفحة ٢٨١ ، ٢٨٢ .

(٨) في النسخ : « الخير » .

(٩) الكبولاء : العصيدة .

(١٠) سورة البقرة ٢٦٧ .

صَاعًا كَامِلًا .

**فصل :** ومن أى الأصناف المنصوص عليها أخرج جاز ، وإن لم يكن قوتًا له ، وقال مالك : يخرج من غالب قوت البلد ، وذكرنا قول الشافعى . ولنا ، أن خبر الصدقة ورد بحرف التحيير بين هذه الأصناف ، فوجب التحيير فيه ، ولأنه عدل إلى منصوص عليه ، فجاز ، كما لو عدل إلى الأعلى ، والغنى يحصل بدفع قوت من الأجناس ، ويدل على ما ذكرنا أنه خير بين التمر والزبيب والأقيط ، ولم يكن الزبيب والأقيط قوتًا لأهل المدينة ، فدل على أنه لا يعتبر أن يكون قوتًا للمخرج .

٤٧٢ - مسألة : قال : ( ومن أعطى القيمة ، لم تجزئته )

قال أبو داود : قيل لأحمد وأنا أسمع : أعطى ذراهم - يعنى فى صدقة الفطر - قال : أخاف أن لا تجزئته بخلاف سنة رسول الله ﷺ . وقال أبو طالب ، قال لى أحمد : لا يعطى قيمته ، قيل له : قوم يقولون : عمر بن عبد العزيز كان يأخذ بالقيمة ، قال : يدعون قول رسول الله ﷺ ، ويقولون : قال فلان ! قال ابن عمر : فرض رسول الله ﷺ (١) . وقال الله تعالى : ﴿ أُطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا أَرْسُولَهُ ﴾ (٢) . وقال قوم يردون السنن : قال فلان ، قال فلان . وظاهر مذهبه أنه لا يجوز (٣) إخراج القيمة فى شيء من الزكوات . وبه قال مالك ، والشافعى . وقال الثوري ، وأبو حنيفة : يجوز . وقد (٤) روى ذلك عن عمر بن عبد العزيز ، والحسن ، وقد روى عن أحمد مثل قولهم ، فيما عدا الفطرة . قال أبو داود : سئل أحمد ، عن رجل باع تمر (٥) نخله . قال : عشره على الذى باعه . قيل له :

(١) هو الحديث المتقدم فى صفحة ٢٨١ .

(٢) سورة النساء ٥٩ .

(٣) فى ب ، م : : يجوزته .

(٤) سقط من : الأصل ، ب .

(٥) فى ب ، م : : ثمرة .

فِيخْرِجُ ثَمَرًا<sup>(٦)</sup> ، أَوْ ثَمَنَهُ ؟ قَالَ : إِنْ شَاءَ أَخْرَجَ ثَمَرًا<sup>(٧)</sup> ، وَإِنْ شَاءَ أَخْرَجَ مِنْ الثَّمَنِ . وَهَذَا ذَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ إِخْرَاجِ الْقِيمِ . وَوَجْهُهُ قَوْلُ مُعَاذٍ لِأَهْلِ الْيَمَنِ : ائْتُونِي بِخَمِيسٍ<sup>(٨)</sup> أَوْ لَيْسٍ<sup>(٩)</sup> أَخْذُهُ مِنْكُمْ ، فَإِنَّهُ أُتِيَ عَنْكُمْ ، وَأَنْفَعُ لِلْمُهَاجِرِينَ بِالْمَدِينَةِ<sup>(١٠)</sup> . وَقَالَ سَعِيدٌ : حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ عَمْرٍو ، وَعَنْ طَاوُسٍ ، قَالَ : لَمَّا قَدِمَ مُعَاذُ الْيَمَنِ ، قَالَ : ائْتُونِي بِفَرَسٍ يُنَاقِ أَخْذُهُ / مِنْكُمْ مَكَانَ الذَّرَةِ وَالشَّعِيرِ ، فَإِنَّهُ أَهْوَنُ عَلَيْكُمْ ، وَخَيْرٌ لِلْمُهَاجِرِينَ بِالْمَدِينَةِ . قَالَ : وَحَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ<sup>(١١)</sup> ثَابِتٍ ، عَنْ<sup>(١٢)</sup> عَطَاءٍ ، قَالَ : كَانَ عَمْرٌو بْنُ الْخَطَّابِ يَأْخُذُ الْعُرُوضَ فِي الصَّدَقَةِ مِنَ الدَّرَاهِمِ<sup>(١٣)</sup> . وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ دَفْعَ الْحَاجَةِ ، وَلَا يَخْتَلِفُ ذَلِكَ بَعْدَ اتِّحَادِ قَدْرِ الْمَالِيَةِ بِاخْتِلَافِ صُورِ الْأَمْوَالِ . وَلَنَا ، قَوْلُ ابْنِ عَمْرٍو : فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَدَقَةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ ، وَصَاعًا مِنْ شَعِيرٍ<sup>(١٤)</sup> . فَإِذَا عَدَلَ عَنْ ذَلِكَ فَقَدْ تَرَكَ الْمَفْرُوضَ . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « فِي أَرْبَعِينَ شَاةً شَاةً »<sup>(١٥)</sup> وَ « فِي مِائَتَيْنِ دِرْهَمٍ خَمْسَةٌ دِرَاهِمٌ »<sup>(١٦)</sup> . وَهُوَ وَارِدٌ بَيِّنَانَا لِمُجْمَلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ فَكَوْنُ الشَّاةِ الْمَذْكُورَةِ هِيَ الزَّكَاةُ الْمَأْمُورُ بِهَا ، وَالْأَمْرُ يَفْتَضِي الْوُجُوبَ . وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَرَضَ الصَّدَقَةَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ ، وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى ، فَفِي كِتَابِ أَبِي بَكْرٍ<sup>(١٧)</sup> الَّذِي كَتَبَهُ فِي

١٥٨/٣

(٦) في ب ، م : « ثَمَرًا » .

(٧) ثوب خميس : طوله خمسة أذرع .

(٨) الليس : الثوب قد أكثر ليسه فأخلق .

(٩) أخرجه الدارقطني ، في : باب ليس في الخضروات صدقة ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ١٠٠ / ٢ .

والبيهقي ، في : باب من أجاز أخذ القيم في الزكوات ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ١١٣ / ٤ .

(١٠-١٠) سقط من : الأصل .

(١١) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب ما قالوا في أخذ العروض في الصدقة ، من كتاب الزكاة . المصنف

١٨١ / ٣ .

(١٢) تقدم ترجمته في صفحة ٢٨١ .

(١٣) تقدم ترجمته في صفحة ٤١ .

(١٤) تقدم ترجمته في صفحة ٢١٦ .

(١٥) تقدم ترجمته في صفحة ١٠ .

الصَّدَقَاتِ ، أَنَّهُ قَالَ : هَذِهِ الصَّدَقَةُ الَّتِي قَرَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى . وَكَانَ فِيهِ : « فِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ بِنْتُ مَخَاضٍ ، فَإِنْ لَمْ تُكُنْ بِنْتُ مَخَاضٍ ، فَابْنُ كَبُونٍ ذَكَرٌ » ، وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ عَيْنَهَا ، لِتَسْمِيَةِ إِبِلِهَا . وَقَوْلُهُ : « فَإِنْ لَمْ تُكُنْ بِنْتُ مَخَاضٍ »<sup>(١٦)</sup> « فَابْنُ كَبُونٍ ذَكَرٌ »<sup>(١٧)</sup> . وَلَوْ أَرَادَ الْمَالِيَّةَ أَوْ الْقِيَمَةَ لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّ خَمْسًا وَعِشْرِينَ لَا تَحُلُّو عَنْ مَالِيَّةٍ بِنْتِ مَخَاضٍ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ : « فَابْنُ كَبُونٍ ذَكَرٌ » فَإِنَّهُ لَوْ أَرَادَ الْمَالِيَّةَ لَلَزِمَهُ مَالِيَّةُ بِنْتِ مَخَاضٍ ، دُونَ مَالِيَّةِ ابْنِ كَبُونٍ . وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَهَ ، بِإِسْنَادِهِمَا ، عَنْ مُعَاذٍ<sup>(١٨)</sup> ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ ، فَقَالَ : « اخْذِ الْحَبَّ مِنَ الْحَبِّ ، وَالشَّاةَ مِنَ الْغَنَمِ ، وَالْبَعِيرَ مِنَ الْإِبِلِ ، وَالْبَقَرَ مِنَ الْبَقَرِ » . وَلِأَنَّ الزَّكَاةَ وَجَبَتْ لِذَفْعِ حَاجَةِ الْفَقِيرِ ، وَشُكْرًا لِنِعْمَةِ الْمَالِ ، وَالْحَاجَاتُ مُتَنَوِّعَةٌ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَتَنَوَّعَ الْوَاجِبُ لِيَصِلَ إِلَى الْفَقِيرِ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ مَا تَنْدَفِعُ بِهِ حَاجَتُهُ ، وَيَحْصُلَ شُكْرُ النِّعْمَةِ بِالمُؤَاسَاةِ مِنْ جِنْسِ مَا أُنْعِمَ اللَّهُ عَلَيْهِ بِهِ ، وَلِأَنَّ مُخْرِجَ الْقِيَمَةِ قَدْ عَدَلَ عَنِ الْمَنْصُوصِ ، فَلَمْ يُجْزِئِهِ ، كَمَا لَوْ أَخْرَجَ الرَّدِّيَّ مَكَانَ الْجَدِّ ، وَحَدِيثُ مُعَاذٍ ، الَّذِي رَوَاهُ فِي الْجِزْيَةِ<sup>(١٩)</sup> ، بِدَلِيلٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ بِتَفْرِيقِ الصَّدَقَةِ فِي فُقَرَائِهِمْ ، وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِحَمْلِهَا إِلَى / الْمَدِينَةِ . وَفِي حَدِيثِهِ

١٥٨/٣ ظ

هَذَا : فَإِنَّهُ أُلْفِعَ لِلْمُهَاجِرِينَ بِالْمَدِينَةِ .

٤٧٣ - مسألة ؛ قَالَ : ( وَيُخْرِجُهَا إِذَا خَرَجَ إِلَى الْمُصَلَّى )

الْمُسْتَحَبُّ ، إِخْرَاجُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ . فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ<sup>(٢٠)</sup> ، وَفِي حَدِيثِ

(١٦-١٧) سقط من : الأصل ، ب .

(١٧) تقدم تخريجه في صفحة ١٥٧ .

(١٨) تقدم تخريجه في ١ / ٢٧٥ .

(١٩) تقدم تخريجه في صفحة ٢٨١ .

ابن عباس : « مَنْ أَدَّاهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ فَهِيَ زَكَاةٌ مَقْبُولَةٌ ، وَمَنْ أَدَّاهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ فَهِيَ صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ »<sup>(٢)</sup> . فَإِنْ أَخَّرَهَا عَنِ الصَّلَاةِ تَرَكَ الْأَفْضَلَ ، لَمَّا ذَكَّرْنَا مِنَ السَّنَةِ ، وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهَا الْإِغْنَاءُ عَنِ الطَّوَائِفِ وَالطَّلَبِ فِي هَذَا الْيَوْمِ ، فَمَتَى أَخَّرَهَا لَمْ يَخْصُلْ إِغْنَاؤُهُمْ فِي جَمِيعِهِ ، لَا سَيِّمًا فِي وَقْتِ الصَّلَاةِ . وَمَالَ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ ، عَطَاءٌ ، وَمَالِكٌ ، وَمُوسَى بْنُ وَزْدَانَ<sup>(٣)</sup> ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ الْقَاضِي : إِذَا أَخَّرَجَهَا فِي بَقِيَّةِ الْيَوْمِ لَمْ يَكُنْ فَعَلٌ مَكْرُوهًا ؛ لِحُصُولِ الْإِغْنَاءِ<sup>(٤)</sup> بِهَا فِي الْيَوْمِ . قَالَ سَعِيدٌ : حَدَّثَنَا أَبُو مَعْشَرٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ ، قَالَ : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُخْرِجَ . وَذَكَرَ الْحَدِيثُ<sup>(٥)</sup> . قَالَ : فَكَانَ يُؤْمَرُ أَنْ يُخْرِجَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ ، فَإِذَا انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَسَمَهُ بَيْنَهُمْ ، وَقَالَ : « أَغْنَوْهُمْ عَنِ الطَّلَبِ فِي هَذَا الْيَوْمِ » . وَقَدْ ذَكَّرْنَا مِنَ الْخَيْرِ وَالْمَعْنَى مَا يَفْتَضِي الْكَرَاهَةَ ؛ فَإِنْ أَخَّرَهَا عَنْ يَوْمِ الْعِيدِ أَيْتَمَ ، وَلَزِمَهُ الْقَضَاءُ . وَحُكِيَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ ، وَالنَّحَعِيِّ ، الرُّخَصَةَ فِي تَأْخِيرِهَا عَنْ يَوْمِ الْعِيدِ . وَرَوَى عُمَدُ بْنُ يَحْيَى الْكَحَّالُ ، قَالَ : قُلْتُ لَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : فَإِنْ أَخْرَجَ الزَّكَاةَ ، وَلَمْ يُعْطِهَا . قَالَ : نَعَمْ ، إِذَا أَعَدَّهَا لِقَوْمٍ . وَحَكَاهُ ابْنُ الْمُثَنَّبِ عَنْ أَحْمَدَ ، وَاتِّبَاعِ السَّنَةِ أَوَّلَى .

**فصل : فَأَمَّا وَقْتُ الرُّجُوبِ فَهُوَ وَقْتُ غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنْ آخِرِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ ، فَإِنَّهَا تَجِبُ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ مِنْ آخِرِ شَهْرِ رَمَضَانَ . فَمَنْ تَزَوَّجَ أَوْ مَلَكَ عَبْدًا ، أَوْ وَلَدَ لَهُ وَلَدٌ ، أَوْ أَسْلَمَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ ، فَعَلِيهِ الْفِطْرَةُ . وَإِنْ كَانَ**

(٢) تقدم تحريجه في صفحة ٢٨٤ .

(٣) أبو عمرو موسى بن وزدان القرشي العامري مولاهم ، تابعي كان قاصداً بمصر ، وتوفى سنة سبع عشرة ومائة . تهذيب التهذيب ١٠ / ٣٧٦ ، ٣٧٧ .

(٤) في ١ ، ب ، م : « الغناء » .

(٥) تقدم تحريجه في صفحة ٢٨١ .

(٦) سقط من : الأصل ، ب .

بعد الغروب ، لم تَلَزَمُهُ . ولو كان جِينَ الْوُجُوبِ مُعْسِرًا ، ثم أَيْسَرَ فِي لَيْلَتِهِ تِلْكَ أَوْ فِي يَوْمِهِ ، لم يَجِبْ عَلَيْهِ شَيْءٌ . ولو كان فِي وَقْتِ الْوُجُوبِ مُوسِرًا ، ثم أَعْسَرَ ، لم تَسْقُطْ عَنْهُ اعْتِبَارًا بِحَالَةِ الْوُجُوبِ . ومن مات بعد غُرُوبِ الشَّمْسِ لَيْلَةَ الْفِطْرِ ، / ١٥٩/٣ فعليه صَدَقَةُ الْفِطْرِ . نصَّ عليه أَحْمَدُ . وبما ذَكَرْنَا فِي وَقْتِ الْوُجُوبِ قَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَمَالِكٌ ، فِي إِحْدَى الرَّوَابِيتَيْنِ عَنْهُ ، وَالشَّافِعِيُّ ، فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ . وَقَالَ اللَّيْثُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ : تَجِبُ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ يَوْمَ الْعِيدِ . وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ مَالِكٍ ؛ لِأَنَّهَا قُرْبَةٌ تَتَعَلَّقُ بِالْعِيدِ ، فَلَمْ يَتَقَدَّمْ وَقْتُهَا <sup>(٧)</sup> يَوْمَ الْعِيدِ <sup>(٨)</sup> ، كَالْأَضْحِيَّةِ . وَلَنَا ، قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ طَهْرَةً لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّعْوِ وَالرَّفَثِ <sup>(٩)</sup> . وَلِأَنَّهَا تُضَافُ إِلَى الْفِطْرِ ، فَكَانَتْ وَاجِبَةً بِهِ ، كَزَكَاةِ الْمَالِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ دَلِيلُ الْإِخْتِصَاصِ ، وَالسَّبَبُ أَخْصَصُ بِحُكْمِهِ مِنْ غَيْرِهِ ، وَالْأَضْحِيَّةُ لَا تَتَعَلَّقُ <sup>(١٠)</sup> بِطُلُوعِ الْفَجْرِ ، وَلَا هِيَ وَاجِبَةٌ ، وَلَا تُشْبِهُ مَا نَحْنُ فِيهِ . فَعَلَى هَذَا إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ ، وَالْعَبْدُ الْمَبِيعُ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ ، أَوْ وَهَبَ لَهُ عَبْدٌ فَقَبِلَهُ وَلَمْ يَقْبِضْهُ ، أَوْ اشْتَرَاهُ وَلَمْ يَقْبِضْهُ ، فَالْفِطْرَةُ عَلَى الْمُشْتَرَى وَالْمُتَّهِبِ ؛ لِأَنَّ الْمِلْكَ لَهُ ، وَالْفِطْرَةُ عَلَى الْمَالِكِ . وَلَوْ أَوْصَى لَهُ بِعَبْدٍ ، وَمَاتَ الْمُوصِي قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ ، فَلَمْ يَقْبَلِ الْمُوصَى لَهُ حَتَّى غَرَبَتْ <sup>(١١)</sup> ، فَالْفِطْرَةُ عَلَيْهِ ، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ ، وَالْآخَرِ عَلَى وَرَثَةِ الْمُوصَى ، بِنَاءً عَلَى الْوَجْهَيْنِ فِي الْمُوصَى بِهِ هَلْ يَنْتَقِلُ بِالْمَوْتِ أَوْ مِنْ جِينِ الْقَبُولِ ؟ وَلَوْ مَاتَ <sup>(١٢)</sup> الْمُوصَى لَهُ قَبْلَ الرَّدِّ وَقَبْلَ الْقَبُولِ ، فَقَبِلَ وَرَثَتُهُ ، وَقُلْنَا بِصِحَّةِ قَبُولِهِمْ ، فَهَلْ تَكُونُ فِطْرَتُهُ عَلَى وَرَثَةِ الْمُوصَى ، أَوْ فِي تَرِكَةِ الْمُوصَى لَهُ ؟

(٧) فِي م : : وَجِبَهَا .

(٨) فِي م نَهَادَ : : وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ مَالِكٍ تَكَرَّرَ .

(٩) تَقْدِمُ تَحْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٢٨٤ .

(١٠) فِي م : : تَعَلَّقَ لَهَا .

(١١) فِي أ ، م : : غَابَتْ .

(١٢) مِنْ هُنَا إِلَى قَوْلِهِ : : وَقَبْلَ الْقَبُولِ : : الْآخَى ، سَقَطَ مِنْ : أ ، م .

وَجِهَانٍ<sup>(١٣)</sup> ؛ وقال القاضي : فِطْرَتُهُ فِي تَرْكِهَ الْمُوصَى لَهُ ؛ لِأَنَّا حَكَمْنَا بِالتَّغَالُ  
 الْيَلِكِ مِنْ جِهَيْنِ<sup>(١٤)</sup> الْقَبُولِ . وَلَوْ مَاتَ قَبْلَ الرَّدِّ وَقَبْلَ الْقَبُولِ ، فَإِنْ كَانَ مَوْتُهُ بَعْدَ  
 هَلَالِ شَوَّالٍ ، فِطْرَتُهُ الْعِيدِ فِي تَرْكِهَ ؛ لِأَنَّ الْوَرْتَةَ إِنَّمَا قَبِلُوهُ لَهُ . وَإِنْ كَانَ مَوْتُهُ قَبْلَ  
 هَلَالِ شَوَّالٍ ، فِطْرَتُهُ عَلَى الْوَرْتَةِ . وَلَوْ أَوْصَى لِرَجُلٍ بِرَقَبَةِ عَبِيدٍ ، وَلِأَخَرٍ  
 بِمَنْفَعَةٍ<sup>(١٥)</sup> ، فَقَبِيلًا ، كَانَتِ الْفِطْرَةُ عَلَى مَالِكِ الرَّقَبَةِ ؛ لِأَنَّ الْفِطْرَةَ تَجِبُ بِالرَّقَبَةِ لَا  
 بِالْمَنْفَعَةِ ، وَلِهَذَا تَجِبُ عَلَى مَنْ لَا نَفْعَ فِيهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ حُكْمُهَا حُكْمَ  
 نَفَقَتِهِ ، وَفِيهَا ثَلَاثَةُ أَجْزَاءَ ؛ أَحَدُهَا ، أَلْهَا عَلَى مَالِكِ نَفَقِهِ . وَالثَّانِي ، عَلَى مَالِكِ  
 رَقَبَتِهِ . وَالثَّلَاثُ ، فِي كَسْبِهِ .

١٥٩/ ظ ٤٧٤ - / مسألة ؛ قال : ( وَإِنْ قَدَّمَهَا قَبْلَ ذَلِكَ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ ، أَجْزَأُ )

وَجُمْلَتُهُ أَنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْفِطْرَةِ قَبْلَ الْعِيدِ يَوْمَيْنِ ، لَا يَجُوزُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ . وَقَالَ  
 ابْنُ عَمْرٍ : كَانُوا يُعْطُونَهَا قَبْلَ الْفِطْرِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ<sup>(١)</sup> . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : يَجُوزُ  
 تَعْجِيلُهَا مِنْ بَعْدِ نَصِيفِ الشَّهْرِ ، كَمَا يَجُوزُ تَعْجِيلُ أَذَانِ الْفَجْرِ وَالذَّفْعُ مِنْ مُؤَدَّلَفَةٍ  
 بَعْدَ نَصِيفِ اللَّيْلِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَجُوزُ تَعْجِيلُهَا مِنْ أَوَّلِ الْحَوْلِ ؛ لِأَنَّهَا زَكَاةٌ ،  
 فَأَشْبَهَتْ زَكَاةَ الْمَالِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يَجُوزُ مِنْ أَوَّلِ شَهْرِ رَمَضَانَ ؛ لِأَنَّ سَبَبَ  
 الصَّدَقَةِ الصَّوْمُ وَالْفِطْرُ عَنْهُ ، فَإِذَا وَجَدَ أَحَدُ السَّبَبَيْنِ ، جَازَ تَعْجِيلُهَا ، كَزَكَاةِ  
 الْمَالِ بَعْدَ مِلْكِ النَّصَابِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى الْجَوْزَجَانِيُّ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ

(١٣) فِي الْأَصْلِ ، ب : وَجِهَيْنِ .

(١٤) مِنْ هُنَا إِلَى آخِرِ السَّاقِطِ فِي ١ ، م . جَاءَ فِي ب هَكَذَا : « مَوْتُ الْمُوصَى لَهُ » .

(١٥) فِي الْأَصْلِ ب : بِمَنْفَعَةٍ .

(١) تَقْدِيمُ تَخْرِيجِ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍ فِي صَفْحَةِ ٢٨١ ، وَإِعْطَاءُ زَكَاةِ الْفِطْرِ قَبْلَ الْفِطْرِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ ، عِنْدَ الْبُخَارِيِّ  
 وَأَبِي دَاوُدَ ، وَفِيهَا أَنَّهُ مِمَّا فَعَلَ ابْنُ عَمْرٍ ، لَا مِنْ قَوْلِهِ .



هَارُونَ . قَالَ <sup>(٢)</sup> : أَخْبَرَنَا أَبُو مَعْشَرٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ بِهِ ، فَيُقَسِّمُ - قَالَ يَزِيدُ : أَظُنُّ هَذَا <sup>(٣)</sup> يَوْمَ الْفِطْرِ - وَيَقُولُ : « أَغْنَوْهُمْ عَنِ الطَّوَافِ فِي هَذَا الْيَوْمِ » <sup>(٤)</sup> . وَالْأَمْرُ لِلْجُوبِ ، وَمتى قَدَّمَهَا بِالزَّمَانِ الْكَثِيرِ لَمْ يَحْصُلْ إِغْنَاؤُهُمْ بِهَا يَوْمَ الْعِيدِ ، وَسَبَبُ وَجُوبِهَا الْفِطْرُ ؛ بِدَلِيلِ إِضَافَتِهَا إِلَيْهِ ، وَزَكَاةُ الْمَالِ سَبَبُهَا مِلْكُ النَّصَابِ ، وَالْمَقْصُودُ إِغْنَاءُ الْفَقِيرِ بِهَا فِي الْحَوْلِ كُلِّهِ <sup>(٥)</sup> ، فَجَازَ إِخْرَاجُهَا فِي جَمِيعِهِ ، وَهَذِهِ الْمَقْصُودُ مِنْهَا الْإِغْنَاءُ فِي وَقْتٍ مَخْصُوصٍ ، فَلَمْ يُجَزَّ تَقْدِيمُهَا قَبْلَ الْوَقْتِ . فَأَمَّا تَقْدِيمُهَا يَوْمَ أَوْ يَوْمَيْنِ فَجَائِزٌ ؛ لَمَا رَوَى الْبُخَارِيُّ ، بِإِسْتِادِهِ عَنْ ابْنِ عَمَرَ <sup>(٦)</sup> ، قَالَ : فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَدَقَةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ . وَقَالَ فِي آخِرِهِ : وَكَانُوا يُعْطُونَ قَبْلَ الْفِطْرِ يَوْمَ أَوْ يَوْمَيْنِ . وَهَذَا إِشَارَةٌ إِلَى جَمِيعِهِمْ ، فَيَكُونُ إِجْمَاعًا ، وَلأنَّ تَعْجِيلَهَا بِهَذَا الْقَدْرِ لَا يُخْلُ بِالْمَقْصُودِ مِنْهَا ، فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهَا تَبْقَى أَوْ بَعْضُهَا إِلَى يَوْمِ الْعِيدِ ، فَيُسْتَعْتَى بِهَا عَنِ الطَّوَافِ وَالطَّلَبِ فِيهِ ، وَلأنَّهَا زَكَاةٌ ، فَجَازَ تَعْجِيلُهَا قَبْلَ وَجُوبِهَا ، كَزَكَاةِ الْمَالِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٤٧٥ - مسألة ؛ قَالَ : ( وَيَلْزَمُهُ أَنْ يُخْرِجَ عَنْ نَفْسِهِ ، وَعَنْ عِيَالِهِ ، إِذَا كَانَ عِنْدَهُ فَضْلٌ عَنْ قُرْبِ يَوْمِهِ وَلَيْلَتِهِ )

عِيَالُ الْإِنْسَانِ : مَنْ يُعُولُهُ . أَيْ يَمُونُهُ فَتَلْزَمُهُ فِطْرَتُهُمْ ، كَمَا تَلْزَمُهُ مَوْتُهُمْ ، إِذَا وَجَدَ مَا يُؤَدِّي / عَنْهُمْ ؛ لِإِحْدِيثِ ابْنِ عَمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَضَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ ، عَنْ كُلِّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ ، حُرٍّ وَعَبْدٍ ، مِمَّنْ تَمُونُونَ <sup>(١)</sup> . وَالَّذِينَ يَلْزَمُ الْإِنْسَانُ

(٢) سقط من : الأصل ، ب .

(٣) تقدم تحريكه في صفحة ٢٩٣ .

(٤) سقط من : الأصل .

(٥) تقدم الكلام على حديث ابن عمر هذا قبل قليل .

(٦) أخرجه الدارقطني ، في : باب زكاة الفطر ، من كتاب الزكاة . سنن الدارقطني ٢ / ١٤١ . والبيهقي ،

في : باب إخراج زكاة الفطر عن نفسه وغيره ، من كتاب الزكاة . السنن الكبرى ٤ / ١٦١ .

تَفَقَّهَتْهُمْ وَفَطَّرْتَهُمْ ثَلَاثَةَ أَصْنَافٍ : الزَّوْجَاتُ ، وَالْعَبِيدُ ، وَالْأَقَارِبُ . فَأَمَّا الزَّوْجَاتُ فَعَلِيهِ فِطْرَتُهُنَّ . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَابْنُ الْمُثَنِّ : لَا تَجِبُ عَلَيْهِ فِطْرَةُ امْرَأَتِهِ . وَعَلَى الْمَرْأَةِ فِطْرَةُ نَفْسِهَا ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « صَدَقَةُ الْفِطْرِ عَلَى كُلِّ ذَكَرٍ وَأُنْثَى »<sup>(١)</sup> . وَلَئِنْهَا زَكَاةٌ ، فَوَجَبَتْ عَلَيْهَا ، كَزَكَاةِ مَالِهَا . وَلَنَا ، الْحَبَرُ ، وَلَأَنَّ التَّكَاحَّ سَبَبٌ تَجِبُ بِهِ التَّفَقُّةُ ، فَوَجَبَتْ بِهِ الْفِطْرَةُ ، كَالْمِلْكِ وَالْقَرَابَةِ ، بِخِلَافِ زَكَاةِ الْمَالِ ، فَإِنَّهَا لَا تَتَحَمَّلُ بِالْمِلْكِ وَالْقَرَابَةِ ، فَإِنْ كَانَ لِامْرَأَتِهِ مَنْ يَخْدُمُهَا بِأَجْرَةٍ ، فَلَيْسَ عَلَى الزَّوْجِ فِطْرَتُهُ ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ الْأَجْرَ دُونَ التَّفَقُّةِ . وَإِنْ كَانَ لَهَا نَظَرَتٌ ، فَإِنْ كَانَتْ مِنْ لَدُنِّهِ لَا يَجِبُ لَهَا خَادِمٌ ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ تَفَقُّةٌ خَادِمِهَا ، وَلَا فِطْرَتُهُ ، وَإِنْ كَانَتْ مِنْ يَخْدُمُ مِثْلَهَا ، فَعَلَى الزَّوْجِ أَنْ يُخْدِمَهَا ، ثُمَّ هُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَنْ يَشْتَرِيَ لَهَا خَادِمًا ،<sup>(٢)</sup> أَوْ يَسْتَأْجِرَ<sup>(٣)</sup> ، أَوْ يَتَّفِقَ عَلَى خَادِمِهَا ،<sup>(٤)</sup> فَإِنْ اشْتَرَى<sup>(٥)</sup> لَهَا خَادِمًا أَوْ<sup>(٦)</sup> اخْتَارَ الْإِنْفَاقَ عَلَى خَادِمِهَا فَعَلِيهِ فِطْرَتُهُ ، وَإِنْ اسْتَأْجَرَ لَهَا خَادِمًا فَلَيْسَ عَلَيْهِ تَفَقُّةٌ وَلَا فِطْرَتُهُ ، سَوَاءً شَرَطَ عَلَيْهِ مُوْتَتَهُ أَوْ لَمْ يَشْرُطْ ؛ لِأَنَّ الْمُوْتَةَ إِذَا كَانَتْ أُجْرَةً فَهِيَ مِنْ مَالِ الْمُسْتَأْجِرِ . وَإِنْ تَبَرَّعَ بِالْإِنْفَاقِ عَلَى مَنْ لَا تَلْزَمُهُ تَفَقُّةٌ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَنْ تَبَرَّعَ بِالْإِنْفَاقِ عَلَى أَجْنَبِيٍّ ، وَسَنَدُّكَرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى<sup>(٧)</sup> . وَإِنْ تَشَرَّتِ الْمَرْأَةُ فِي وَقْتِ الْوُجُوبِ ، فَفِطْرَتُهَا عَلَى نَفْسِهَا دُونَ زَوْجِهَا ؛ لِأَنَّ تَفَقُّةَهَا لَا تَلْزَمُهُ . وَاخْتَارَ أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّ عَلَيْهِ فِطْرَتُهَا ؛ لِأَنَّ الزَّوْجِيَّةَ ثَابِتَةٌ عَلَيْهَا فَلَزِمَتْهُ فِطْرَتُهَا ، كَالْمَرِيضَةِ الَّتِي لَا تَحْتَاجُ إِلَى تَفَقُّةٍ . وَالْأَوَّلُ : أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ مِنْ لَدُنِّهِ مُوْتَتُهُ ، فَلَا تَلْزَمُهُ فِطْرَتُهُ ،

(٢) تقدم ترجمته في صفحة ٢٨١ من حديث ابن عمر ، وفي ٢٨٦ من حديث عبد الله بن عمرو ، ومن حديث سعيد بن المسيب .

(٣-٣) سقط من : الأصل ، ب .

(٤-٤) في الأصل ، ب : « أَوْ يَكْتَرَى » .

(٥) في الأصل : « فَإِنْ » .

(٦) بعد أربعة فصول .

كَالْأَجْنَبِيَّةِ ، وفَارَقَ الْمَرِيضَةَ ؛ لِأَنَّ عَدَمَ الْإِثْقَاقِ عَلَيْهَا لَعَدَمِ الْحَاجَةِ ، لَا لِخُلْفٍ فِي الْمُقْتَضَى لَهَا ، فَلَا يَمْتَنِعُ ذَلِكَ مِنْ ثُبُوتِ تَبَعِهَا ، بِخِلَافِ النَّاسِرِ . وكذلك كُلُّ امْرَأَةٍ لَا تَلْزُمُهُ تَفَقُّهُهَا ، كَعَبْدٍ الْمَذْخُولِ بِهَا إِذَا لَمْ تُسَلِّمْ إِلَيْهِ ، وَالصَّغِيرَةِ / الَّتِي لَا يُمَكِّنُ الْاسْتِمْتَاعُ بِهَا ، فَإِنَّهُ لَا تَلْزُمُهُ تَفَقُّهُهَا وَلَا فِطْرَتُهَا ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ مَمُونٍ .

١٦٠/٣ ط

**فصل :** وَأَمَّا الْعَبْدُ فَإِنْ كَانُوا لَغَيْرِ التَّجَارَةِ ، فَعَلَى سَيِّدِهِمْ فِطْرَتُهُمْ . لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا . وَإِنْ كَانُوا لِلتَّجَارَةِ ، فَعَلَيْهِ أَيْضًا فِطْرَتُهُمْ . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ ، وَاللَّيْثُ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَقَالَ عَطَاءٌ ، وَالتَّحْمِي ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ : لَا تَلْزُمُهُ فِطْرَتُهُمْ ؛ لِأَنَّهَا زَكَاةٌ ، وَلَا تَجِبُ فِي مَالٍ وَاحِدٍ زَكَاتَيْنِ ، وَقَدْ وَجَبَتْ فِيهِمْ زَكَاةُ التَّجَارَةِ ، فَيَمْتَنِعُ وَجُوبُ الزَّكَاةِ الْأُخْرَى ، كَالسَّائِمَةِ إِذَا كَانَتْ لِلتَّجَارَةِ . وَلَنَا ، عُمُومُ الْأَحَادِيثِ وَقَوْلُ ابْنِ عَمَرَ : فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَلَى الْحُرِّ وَالْعَبْدِ <sup>(٧)</sup> . وَفِي حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ شُعَيْبٍ : « أَلَا إِنَّ صَدَقَةَ الْفِطْرِ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ ، ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى ، حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ ، صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ » <sup>(٨)</sup> . وَلِأَنَّ تَفَقُّهُهُمْ وَاجِبَةٌ فَوَجَبَتْ فِطْرَتُهُمْ ، كَعَبِيدِ الْقَتَنِيةِ . أَوْ نَقُولُ : مُسْلِمٌ تَجِبُ مُؤْتَتُهُ ، فَوَجَبَتْ فِطْرَتُهُ ، كَالْأَصْلِ ، وَزَكَاةُ الْفِطْرِ تَجِبُ عَلَى الْبَدَنِ ، وَهَذَا تَجِبُ عَلَى الْأَحْرَارِ ، وَزَكَاةُ التَّجَارَةِ تَجِبُ عَنِ الْقِيَمَةِ ، وَهِيَ الْمَالُ ، بِخِلَافِ السَّوْمِ وَالتَّجَارَةِ ، فَإِنَّهُمَا يَجْبَانِ بِسَبَبِ مَالٍ وَاحِدٍ ، وَمَتَى <sup>(٩)</sup> كَانَ عَبِيدُ التَّجَارَةِ فِي يَدِ الْمُضَارِبِ وَجَبَتْ فِطْرَتُهُمْ مِنْ مَالِ الْمُضَارِبَةِ ؛ لِأَنَّ مُؤْتَتَهُمْ مِنْهَا . وَحَكَى ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنِ الشَّافِعِيِّ ، أَنَّهَا عَلَى رَبِّ الْمَالِ . وَلَنَا ، أَنَّ الْفِطْرَةَ تَابِعَةٌ لِلتَّفَقُّهِ ، وَهِيَ مِنْ مَالِ الْمُضَارِبَةِ ، فَكَذَلِكَ الْفِطْرَةُ .

(٧) تقدم تخريجه في صفحة ٢٨١ .

(٨) تقدم تخريجه في صفحة ٢٨٦ .

(٩) سقطت وارو العطف من : ب ، م .

**فصل :** وَتَجِبُ فِطْرَةُ الْعَبِيدِ الْحَاضِرِ وَالْغَائِبِ الَّذِي ثَلَعَهُ حَيَاتُهُ ، وَالْآبِقِ ، وَالصَّغِيرِ ، وَالْكَبِيرِ ، وَالْمَرْهُونِ ، وَالْمَعْصُوبِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ عَوَامُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ عَلَى الْمَرْءِ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَنْ مَمْلُوكِهِ الْحَاضِرِ غَيْرِ الْمَكَاتِبِ ، وَالْمَعْصُوبِ ، وَالْآبِقِ ، وَعَبِيدِ التَّجَارَةِ . فَأَمَّا الْغَائِبُ ، فَعَلَيْهِ فِطْرَتُهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ حَيٌّ ، سَوَاءً رَجَا رَجَعَتَهُ أَوْ أَيْسَ (١٠) مِنْهَا ، وَسَوَاءً كَانَ مُطْلَقًا أَوْ مَخْبُوسًا ، كَالْأَسِيرِ وَغَيْرِهِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَوْنَ أَنَّ تَوَدَّى زَكَاةَ الْفِطْرِ عَنِ الرَّقِيقِ ، غَائِبِهِمْ وَحَاضِرِهِمْ . لِأَنَّهُ مَالِكٌ لَهُمْ ، فَوَجِبَتْ فِطْرَتُهُمْ / عَلَيْهِ كَالْحَاضِرِينَ . وَمَنْ أَوْجَبَ فِطْرَةَ الْآبِقِ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَأَوْجَبَهَا الزُّهْرِيُّ إِذَا عَلِمَ مَكَانَهُ . وَالْأَوْزَاعِيُّ إِنْ كَانَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ . وَمَالِكٌ إِنْ كَانَتْ غَيْبَتُهُ قَرِيبَةً . وَلَمْ يُوجِبْهَا عَطَاءٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الْإِنْفَاقُ عَلَيْهِ ، فَلَا تَجِبُ فِطْرَتُهُ ، كَالْمَرْأَةِ النَّاشِئِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ مَالٌ لَهُ ، فَوَجِبَتْ زَكَاةُ فِي حَالِ غَيْبَتِهِ ، كَالِ التَّجَارَةِ . وَبَحْتَمِلُ أَنَّ لَا يَلْزَمُهُ إِخْرَاجُ زَكَاةِهِ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى يَدِهِ ، كَزَكَاةِ الدِّينِ وَالْمَعْصُوبِ . ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ . وَوَجَّهَ الْقَوْلَ الْأَوَّلَ ، أَنَّ زَكَاةَ الْفِطْرِ تَجِبُ تَابِعَةً لِلتَّنْفِقِ ، وَالتَّنْفِقُ تَجِبُ مَعَ الْغَيْبَةِ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ مَنْ رَدَّ الْآبِقَ رَجَعَ بِتَنْفِقِهِ . وَأَمَّا مَنْ شَكَّ فِي حَيَاتِهِ مِنْهُمْ ، وَانْقَطَعَتْ أَخْبَارُهُ (١١) ، لَمْ تَجِبْ فِطْرَتُهُ ، نَصٌّ عَلَيْهِ ، فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ بَقَاءَ مِلْكِهِ عَلَيْهِ ، وَلَوْ أُعْتَقَهُ فِي كَفَّارَتِهِ لَمْ يُجْزِئَهُ ، فَلَمْ تَجِبْ فِطْرَتُهُ كَالْمَيِّتِ . فَإِنْ مَضَتْ عَلَيْهِ سِنُونَ ، ثُمَّ عَلِمَ حَيَاتَهُ ، لَزِمَهُ الْإِخْرَاجُ لِمَا مَضَى ؛ لِأَنَّهُ بَانَ لَهُ وَجُودُ سَبَبِ الْوُجُوبِ فِي الزَّمَنِ الْمَاضِي ، فَوَجِبَ عَلَيْهِ الْإِخْرَاجُ لِمَا مَضَى ، كَمَا لَوْ سَمِعَ بِهَلَاكِ مَالِهِ الْغَائِبِ ، ثُمَّ بَانَ أَنَّهُ كَانَ سَالِمًا . وَالْحُكْمُ فِي الْقَرِيبِ الْغَائِبِ ، كَالْحُكْمِ فِي الْعَبِيدِ (١٢) ؛ لِأَنَّهُمْ مِمَّنْ تَجِبُ فِطْرَتُهُمْ

(١٠) فِي الْأَصْلِ : « يَس » . وَهَذَا بِمَعْنَى .

(١١) فِي الْأَصْلِ : « أَخْبَارُهُ » .

(١٢) فِي النِّسْخِ : « الْبَعِيد » .

مع الحضور ، فكذاك مع الغيبة كالعبيد<sup>(١٣)</sup> . وَخَيَلُ أَنْ لَا تَجِبَ فِطْرَتُهُمْ مع الغيبة ؛ لأنه لَا يَلْزَمُهُ بَعَثُ نَفَقَتِهِمْ إِلَيْهِمْ ، وَلَا يَرْجِعُونَ بِالنَّفَقَةِ الْمَاضِيَةِ .

**فصل :** فَأَمَّا عَيْدُ عِيْدِهِ ؛ فَإِنْ قُلْنَا إِنَّ الْعَيْدَ لَا يَمْلِكُهُم بِالتَّمْلِيكِ ، فَالْفِطْرَةُ عَلَى السَّيِّدِ ، لِأَنَّهُمْ مِلْكُهُ . وَهَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ الْحَرَقَمِيِّ . وَقَوْلُ أَبِي الزُّنَادِ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَإِنْ قُلْنَا يَمْلِكُ بِالتَّمْلِيكِ ، فَقَدْ قِيلَ : لَا تَجِبُ فِطْرَتُهُمْ عَلَى أَحَدٍ ؛ لِأَنَّ السَّيِّدَ لَا يَمْلِكُهُمْ ، وَمِلْكُ الْعَيْدِ نَاقِصٌ . وَالصَّحِيحُ وَجُوبُ فِطْرَتِهِمْ ؛ لِأَنَّ فِطْرَتَهُمْ تَتَّبِعُ النَّفَقَةَ ، وَنَفَقَتُهُمْ وَاجِبَةٌ ، فَكَذَلِكَ فِطْرَتُهُمْ . وَلَا يُعْتَبَرُ فِي وَجُوبِهَا كَمَالُ الْمِلْكِ ، بِذَلِيلِ وَجُوبِهَا عَلَى الْمُكَائِبِ عَنْ نَفْسِهِ وَعِيْدِهِ ، مع نقص مِلْكِهِ .

**فصل :** وَأَمَّا زَوْجَةُ الْعَيْدِ ، فَذَكَرَ أَصْحَابُنَا الْمُتَأَخَّرُونَ أَنَّ فِطْرَتَهَا عَلَى نَفْسِهَا إِنْ كَانَتْ حُرَّةً ، وَعَلَى سَيِّدِهَا إِنْ كَانَتْ أَمَةً . وَقِيَاسُ الْمَذْهَبِ عِنْدِي وَجُوبُ فِطْرَتِهَا عَلَى سَيِّدِ الْعَيْدِ / ؛ لِوُجُوبِ نَفَقَتِهَا عَلَيْهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ تَجِبُ عَلَيْهِ فِطْرَةُ خَادِمِ أَمْرَاتِهِ ، مع أنه لَا يَمْلِكُهَا ؛ لِوُجُوبِ نَفَقَتِهَا ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « أَدُّوا صَدَقَةَ الْفَطْرِ عَمَّنْ تُمُونُونَ »<sup>(١٤)</sup> . وَهَذِهِ مِمَّنْ يُمُونُ<sup>(١٥)</sup> . وَقَدْ ذَكَرَ أَصْحَابُنَا أَنَّهُ لَوْ تَبَرَّعَ بِمُؤَيَّةٍ شَخْصٍ ، لَزِمَتْهُ فِطْرَتُهُ ، فَمَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ أُولَى . وَهَكَذَا لَوْ زَوَّجَ الْإِبْنُ أَبَاهُ ، وَكَانَ مِمَّنْ تَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ وَنَفَقَةُ أَمْرَاتِهِ ، فَعَلَيْهِ فِطْرَتُهُمَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١٣) فِي الْأَصْلِ : « كَالْعَبِيدِ » .

(١٤) تَقْدِمُ تَحْرِيجِهِ عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، فِي صَفْحَةِ ٣٠٦ ، وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، عَنْ عَلِيٍّ ، بِلَفْظٍ ، فَضَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفَطْرِ عَلَى الْخَرِّ وَالْعَدِّ ، وَالذِّكْرِ وَالْأُنْثَى ، مِمَّنْ تُمُونُونَ . فِي : بَابِ إِخْرَاجِ زَكَاةِ الْفَطْرِ عَنْ نَفْسِهِ وَغَيْرِهِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٤ / ١٦١ . كَمَا أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي : بَابِ زَكَاةِ الْفَطْرِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ ٢ / ١٤٠ .

(١٥) فِي ب ، م ، « يُمُونُونَ » .

**فصل :** وإن تَبَرَّعَ بِمُوتَةِ إِنْسَانٍ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ ، فَأَكْثَرُ أَصْحَابِنَا يَخْتَارُونَ  
وُجُوبَ الْفِطْرَةِ عَلَيْهِ . وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ ، فِي مَنْ ضَمَّ إِلَى  
نَفْسِهِ يَتِيمَةً يُودَىٰ عَنْهَا ؛ وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « أَذُوا صَدَقَةِ الْفِطْرِ عَمَّنْ  
تُمُوتُونَ » . وَهَذَا يَمُنُّ بِمَوْنٍ<sup>(١٦)</sup> ، وَلَأَنَّهُ شَخْصٌ يَتَفَقَّحُ عَلَيْهِ ، فَلَزِمَتْهُ فِطْرَتُهُ كَعَبْدِهِ .  
وَاخْتَارَ أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّهُ<sup>(١٧)</sup> لَا تَلْزَمُهُ فِطْرَتُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا تَلْزَمُهُ مُوتُهُ ، فَلَمْ تَلْزَمُهُ  
فِطْرَتُهُ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَمُتْهُ . وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ  
تَعَالَى . وَكَلَامُ أَحْمَدَ فِي هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى الْاسْتِحْيَابِ ، لَا عَلَى الْإِجْبَابِ ، وَالْحَدِيثُ  
مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ تَلْزَمُهُ مُوتُهُ ، لَا عَلَى حَقِيقَةِ الْمُوتَةِ ، بِذَلِيلِ أَنَّهُ تَلْزَمُهُ فِطْرَةُ الْآبِقِ  
وَلَمْ<sup>(١٨)</sup> يَمُتْهُ ، وَلَوْ مَلَكَ عَبْدًا عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ ، أَوْ تَزَوَّجَ ، أَوْ وُلِدَ لَهُ وَلَدٌ ،  
لَزِمَتْهُ فِطْرَتُهُمْ ؛ لِوُجُوبِ مُوتِهِمْ عَلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يَمُتْهُمْ ، وَلَوْ بَاعَ عَبْدُهُ ، أَوْ طَلَّقَ  
امْرَأَتَهُ ، أَوْ مَاتَا ، أَوْ مَاتَ وَلَدُهُ ، لَمْ تَلْزَمُهُ فِطْرَتُهُمْ ، وَإِنْ مَاتَهُمْ ؛ وَلَئِنْ قَوْلُهُ :  
« مِمَّنْ تُمُوتُونَ » فِعْلٌ مُضَارِعٌ ، فَيَقْتَضِي الْحَالُ أَوِ الْاسْتِقْبَالَ دُونَ الْمَاضِي ، وَمَنْ  
مَاتَ فِي رَمَضَانَ إِنَّمَا وَجَدَتْ مُوتُهُ<sup>(١٩)</sup> فِي الْمَاضِي ، فَلَا يَدْخُلُ فِي الْخَبَرِ ، وَلَوْ دَخَلَ  
فِيهِ لَأَقْتَضَى وَجُوبَ الْفِطْرَةِ عَلَى مَنْ مَاتَ لَيْلَةً وَاحِدَةً ، وَلَيْسَ فِي الْخَبَرِ مَا يُفِيدُهُ  
بِالشَّهْرِ وَلَا بِغَيْرِهِ ، فَالْتَّفِيدُ بِمُوتَةِ الشَّهْرِ تَحَكُّمٌ . فَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ تَكُونُ فِطْرَةُ هَذَا  
الْمُخْتَلَفِ فِيهِ عَلَى نَفْسِهِ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَمُتْهُ . وَعَلَى قَوْلِ أَصْحَابِنَا الْمُعْتَبَرِ الْإِتْفَاقُ فِي  
جَمِيعِ الشَّهْرِ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : قِيَاسُ مَذْهَبِنَا أَنَّهُ إِذَا مَاتَ آخِرَ لَيْلَةٍ ، وَجَبَتْ  
فِطْرَتُهُ ، قِيَاسًا عَلَى مَنْ مَلَكَ عَبْدًا عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ . وَإِنْ<sup>(٢٠)</sup> مَاتَ جَمَاعَةٌ فِي  
الشَّهْرِ كُلِّهِ ، أَوْ مَاتَ إِنْسَانٌ بَعْضَ الشَّهْرِ ، فَعَلَى تَحْرِيجِ<sup>(٢١)</sup> / ابْنِ عَقِيلٍ هَذَا تَكُونُ

و ١٦٢/٣

(١٦) فِي ب ، م : « يَمُوتُونَ » .

(١٧) سَقَطَ مِنْ : أ ، ب ، م .

(١٨) فِي ب ، م : « وَلَوْ لَمْ » .

(١٩) فِي الْأَصْلِ : « مِنْهُ الْمُوتَةُ » .

(٢٠) فِي م : « وَإِذَا » .

(٢١) فِي م : « قِيَاسُ قَوْلِ » .

فَطَرْتُهُ عَلَى مَنْ مَاتَ آخِرَ لَيْلَةٍ ، وَعَلَى قَوْلِ غَيْرِهِ يَحْتَمِلُ أَنْ لَا تَجِبَ فِطْرَتُهُ عَلَى أَحَدٍ مِنْ مَاتَ ؛ لِأَنَّ سَبَبَ الْوُجُوبِ الْمَوْتُ فِي جَمِيعِ الشَّهْرِ وَلَمْ يُوْجَدْ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَجِبَ عَلَى الْجَمِيعِ فِطْرَةً وَاحِدَةً بِالْحَصَصِ ؛ لِأَنَّهُمْ اشْتَرَكُوا فِي سَبَبِ الْوُجُوبِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ اشْتَرَكُوا فِي مِلْكٍ عَبْدٍ .

٤٧٦ - مسألة ؛ قال : ( إِذَا كَانَ عِنْدَهُ فَضْلٌ عَنْ قَوْتِ يَوْمِهِ وَلَيْلِيهِ )

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ صَدَقَةَ الْفِطْرِ وَاجِبَةٌ عَلَى مَنْ قَدَرَ عَلَيْهَا ، وَلَا يُعْتَبَرُ فِي وَجُوبِهَا نِصَابٌ . وَهَذَا قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ ، وَأَبُو الْعَالِيَةِ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَعَطَاءٌ ، وَابْنُ سِيرِينَ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : لَا تَجِبُ إِلَّا عَلَى مَنْ يَمْلِكُ<sup>(١)</sup> مَائَتِي دِرْهَمٍ ، أَوْ مَا يَمِثُّهُ نِصَابٌ فَاضِلًا<sup>(٢)</sup> عَنْ مَسْكِنِهِ ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « لَا صَدَقَةٌ إِلَّا عَنْ ظَهْرِ غِنًى »<sup>(٣)</sup> . وَالْفَقِيرُ لَا غِنًى لَهُ ، فَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ ، وَلَئِنَّ تَجَلُّلَ لَهُ الصَّدَقَةُ ، فَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ ، كَمَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهَا . وَلَنَا ، مَا رَوَى ثَعْلَبَةُ بْنُ أَبِي صَعْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « أَدُّوا صَدَقَةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ قَمْحٍ » أَوْ قَالَ : « بُرٌّ ، عَنْ كُلِّ إِنْسَانٍ ، صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ ، حُرٍّ أَوْ مَمْلُوكٍ ، غَنِيٍّ أَوْ فَقِيرٍ ، ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى ، أَمَّا غَنِيُّكُمْ فَيَزَكِّيهِ اللَّهُ ، وَأَمَّا فَقِيرُكُمْ فَيَرُدُّ اللَّهُ عَلَيْهِ أَكْثَرَ مِمَّا أُعْطِيَ »<sup>(٤)</sup> . وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ<sup>(٥)</sup> : « صَاعٌ مِنْ بُرٍّ أَوْ قَمْحٍ عَنْ كُلِّ أَنْثَى » . وَلَئِنَّ حَقَّ مَالٍ لَا يَزِيدُ بَرِيَادَةَ الْمَالِ ، فَلَا يُعْتَبَرُ وَجُوبُ النَّصَابِ فِيهِ . كَالْكَفَّارَةِ ، وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْهُ وَيُعْطَى ،

(١) فِي الْأَصْلِ : « مَلِكٌ » .

(٢) لِي ١ ، ب ، م : « فَاضِلٌ » .

(٣) تَقْدِمُ تَحْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ١٥٠ .

(٤) تَقْدِمُ تَحْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٢٨٧ .

(٥) أَخْرَجَهَا لِي : بَابٌ مِنْ رَوَى نِصْفَ صَاعٍ مِنْ قَمْحٍ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١ / ٣٧٥ .

كَمَنْ<sup>(٦)</sup> وَجَبَ عَلَيْهِ الْعُشْرُ ، وَالَّذِي قَاسُوا عَلَيْهِ عَاجِزٌ ، فَلَا يَصِحُّ الْقِيَاسُ عَلَيْهِ ، وَحَدِيثُهُمْ مَحْمُولٌ عَلَى زَكَاةِ الْمَالِ .

**فصل :** وَإِذَا لَمْ يُفَضَّلْ إِلَّا صَاعٌ أَخْرَجَهُ عَنْ نَفْسِهِ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « ائْتِدُوا بِنَفْسِكُمْ ثُمَّ يَمَنْ تَعُولُ »<sup>(٧)</sup> . وَلَأنَّ الْفِطْرَةَ تُتَيْنِي عَلَى التَّفَقُّةِ ، فَكَمَا يَتَدَأُ بِنَفْسِهِ فِي التَّفَقُّةِ فَكَذَلِكَ فِي الْفِطْرَةِ . فَإِنْ فَضَّلَ آخَرَ أَخْرَجَهُ عَنْ امْرَأَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ تَفَقَّهَهَا آكَدٌ ، فَإِنَّهَا<sup>(٨)</sup> تَجِبُ عَلَى سَبِيلِ الْمُعَاوَضَةِ مَعَ الْيَسَارِ وَالْإِعْسَارِ ، وَتَفَقُّةُ الْأَقَارِبِ صِلَةٌ تَجِبُ مَعَ الْيَسَارِ دُونَ الْإِعْسَارِ . فَإِنْ فَضَّلَ آخَرَ ، أَخْرَجَهُ عَنْ رَقِيقِهِ ؛ لِوُجُوبِ تَفَقُّهِهِمْ فِي الْإِعْسَارِ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يَحْتَمِلُ تَقْدِيمُ الرَّقِيقِ عَلَى الزَّوْجَةِ ؛ لِأَنَّهُ فِطْرَتُهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا ، وَفِطْرَتُهَا مُخْتَلَفٌ فِيهَا . فَإِنْ فَضَّلَ آخَرَ أَخْرَجَهُ عَنْ وَلَدِهِ الصَّغِيرِ ، لِأَنَّهُ تَفَقَّهَ مَنْصُوصٌ عَلَيْهَا وَمُجْمَعٌ عَلَيْهَا . وَفِي الْوَالِدِ وَالْوَلَدِ الْكَبِيرِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُقَدِّمُ الْوَلَدَ ؛ لِأَنَّهُ كَبُغْضِهِ . وَالثَّانِي ، الْوَالِدُ ؛ لِأَنَّهُ كَبُغْضِ وَالِدِهِ . وَتُقَدِّمُ فِطْرَةُ الْأُمِّ عَلَى فِطْرَةِ الْأَبِ ، لِأَنَّهَا مُقَدِّمَةٌ فِي الْبِرِّ ، بِدَلِيلِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِلْأَعْرَابِيِّ لَمَّا سَأَلَهُ : مَنْ أَيْرُ ؟ قَالَ : « أُمُّكَ » . قَالَ : ثُمَّ مَنْ ؟ قَالَ : « أُمُّكَ »<sup>(٩)</sup> . قَالَ : ثُمَّ مَنْ ؟ قَالَ : « أُمُّكَ »<sup>(١٠)</sup> . وَلِأَنَّهَا ضَعِيفَةٌ عَنِ الْكَسْبِ . وَيَحْتَمِلُ تَقْدِيمُ فِطْرَةِ الْأَبِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ

(٦) فِي ب ، م : « لَمْ » .

(٧) انظر ما تقدم في حاشية صفحة ١٥٠ ، وحاشية صفحة ٢٦٤ .

(٨) فِي أ ، ب ، م : « فَإِنْ تَفَقَّهَهَا » .

(٩) فِي الْأَسْلِ : « ثُمَّ أُمُّكَ » ، وَهِيَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ .

(١٠) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ أَحَقُّ النَّاسَ بِحَسَنِ الصَّحْبَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَدَبِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٨ / ٢ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ بَرِّ الْوَالِدَيْنِ وَأَنْتَ أَحَقُّ بِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْبِرِّ وَالصَّلَةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٤ / ١٩٧٤ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي بَرِّ الْوَالِدَيْنِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَدَبِ . سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٢ / ٦٢٩ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي بَرِّ الْوَالِدَيْنِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْبِرِّ وَالصَّلَةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٨ / ٩٢ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ بَرِّ الْوَالِدَيْنِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَدَبِ . سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ٢ / ١٢٠٧ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْتَدْرَكِ ٢ / ٤٠٢ ، ٥ / ٣٠٥ .

وَرَوَاةُ النَّسَبِ هَذِهِ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَابْنِ مَاجَةَ .



عَلَيْكَ : « أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ »<sup>(١١)</sup> . ثم الْحَدَّ<sup>(١٢)</sup> ، ثم الْأَقْرَبَ<sup>(١٣)</sup> فَلَا اقْرَبَ ، على ترتيب<sup>(١٤)</sup> الميراث . وَيَحْتَمِلُ تَقْدِيمَ فِطْرَةِ الْوَلَدِ عَلَى فِطْرَةِ الْمَرْأَةِ ؛ لَمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، قَالَ : أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالصَّدَقَةِ ، فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ : عِنْدِي دِينَارٌ . قَالَ : « تُصَدِّقُ بِهِ عَلَى نَفْسِكَ » . قَالَ : عِنْدِي آخَرُ . قَالَ : « تُصَدِّقُ بِهِ عَلَى وَلَدِكَ » . قَالَ : عِنْدِي آخَرُ ، قَالَ : « تُصَدِّقُ بِهِ عَلَى زَوْجِكَ »<sup>(١٥)</sup> . قَالَ : عِنْدِي آخَرُ ، قَالَ : « تُصَدِّقُ بِهِ عَلَى خَادِمِكَ » . قَالَ : عِنْدِي آخَرُ ، قَالَ : « أَنْتَ أَبْصَرُ »<sup>(١٦)</sup> . فَقَدَّمَ الْوَلَدَ فِي الصَّدَقَةِ عَلَيْهِ ، فَكَذَلِكَ فِي<sup>(١٧)</sup> الصَّدَقَةِ عَنْهُ . وَلَأَنَّ الْوَلَدَ كَبَعْضِهِ ، فَيُقَدَّمُ كَتَقْدِيمِ نَفْسِهِ ، وَلأنَّهُ إِذَا ضَيَّعَ وَلَدَهُ لَمْ يَجِدْ مَنْ يَتَّقُوهُ عَلَيْهِ ، فَيُضَيِّعُ ، وَالزَّوْجَةُ إِذَا لَمْ يَتَّقُ عَلَيْهَا فُرْقَ بَيْنَهُمَا ، وَكَانَ لَهَا مَنْ يَمُونُهَا ، مِنْ زَوْجٍ أَوْ ذِي رَحِمٍ . وَلأنَّ نَفَقَةَ الزَّوْجَةِ عَلَى سَبِيلِ الْمُعَاوَضَةِ ، فَكَانَتْ أَضْعَفُ فِي اسْتِبَاحِ الْفِطْرَةِ مِنَ النَّفَقَةِ الْوَاجِبَةِ عَلَى سَبِيلِ الصَّلَةِ ؛ لِأَنَّ وُجُوبَ الْعِوضِ الْمُقَدَّرِ لَا يَفْتَضِي وَجُوبَ زِيَادَةِ عَلَيْهِ يَتَصَدَّقُ بِهَا عَمَّنْ لَهُ الْعِوضُ ، وَلِهَذَا لَمْ تَجِبْ فِطْرَةُ الْآخَرِ<sup>(١٨)</sup> الْمَشْرُوطُ<sup>(١٩)</sup> لَهُ مُؤْتَنَةً ، بِخِلَافِ الْقَرَابَةِ ، فَإِنَّهَا كَمَا اقْتَضَتْ صِلَتَهُ بِالْإِلْفَاقِ عَلَيْهِ ، اقْتَضَتْ صِلَتَهُ بِتَطْهِيرِهِ بِإِخْرَاجِ الْفِطْرَةِ عَنْهُ .

(١١) أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما للرجل من مال ولده ، من كتاب التجارات . سنن ابن ماجه ٢ / ٧٦٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ١٧٩ ، ٢٠٤ ، ٢١٤ .

(١٢) في م : بالجد .

(١٣) سقط من : ١ .

(١٤) في م زيادة : « العصبات في » .

(١٥) في ب ، م : « زوجتك » . وهما بمعنى .

(١٦) أخرجه أبو داود ، في : باب في صلة الرحم ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٩٣ . والنسائي ،

في : باب تفسير الصدقة عن ظهر غنى ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ٤٧ . والإمام أحمد ، في : المسند

٢ / ٢٥١ ، ٤٧١ .

(١٧) سقط من : ١ .

(١٨) في ا ، ب ، م : « الأخر » .

(١٩) في ا : « المشروط » .

**فصل :** فَإِنْ لَمْ يَفْضُلْ إِلَّا بَعْضُ صَاعٍ ، فَهَلْ يَلْزَمُهُ إِخْرَاجُهُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ؛  
 إِحْدَاهُمَا ، لَا يَلْزَمُهُ . اخْتَارَهَا ابْنُ عَقِيلٍ ؛ لِأَنَّهَا طَهْرَةٌ ، فَلَا تَجِبُ عَلَى مَنْ لَا  
 يَمْلِكُ جَمِيعَهَا ، كَالْكُفَّارَةِ . وَالثَّانِيَةُ ، يَلْزَمُهُ إِخْرَاجُهُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِذَا  
 أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ » (١٠) . / وَلِأَنَّهَا طَهْرَةٌ ، فَوَجِبَ مِنْهَا مَا قَدَّرَ  
 عَلَيْهِ ، كَالطَّهَارَةِ بِالْمَاءِ ، وَلِأَنَّ الْجُزْءَ مِنَ الصَّاعِ يُخْرَجُ عَنِ الْعَبْدِ الْمُشْتَرَكِ ، فَجَازَ  
 أَنْ يُخْرَجَ عَنْ غَيْرِهِ ، كَالصَّاعِ .

**فصل :** وَإِنْ أَعْسَرَ بِفِطْرَةِ زَوْجَتِهِ ، فَعَلَيْهَا فِطْرَةُ نَفْسِهَا ، أَوْ عَلَى سَيِّدِهَا إِنْ كَانَتْ  
 مَمْلُوكَةً ؛ لِأَنَّهَا تَتَحَمَّلُ إِذَا كَانَ ثَمَّ مُحْتَمَلٌ ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ عَادَ إِلَيْهَا ، كَالْتَّفَقَةِ .  
 وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَجِبَ عَلَيْهَا شَيْءٌ ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَجِبْ عَلَى مَنْ وَجِدَ سَبَبَ الْوُجُوبِ فِي  
 حَقِّهِ لِعُسْرَتِهِ ، فَلَمْ تَجِبْ عَلَى غَيْرِهِ ، كَفِطْرَةِ نَفْسِهِ . وَتَفَارِقُ التَّفَقُّعَ ، فَإِنْ وَجُوبُهَا  
 أَكْدٌ ؛ لِأَنَّهَا مِمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ ، وَتَجِبُ عَلَى الْمُغْسِرِ ، وَالْعَاجِزِ ، وَيُرْجَعُ عَلَيْهَا بِهَا عِنْدَ  
 يَسَارِهِ ، وَالْفِطْرَةُ بِخِلَافِهَا .

**فصل :** وَمَنْ وَجَبَتْ نَفَقَتُهُ (١١) عَلَى غَيْرِهِ ، كَالْمَرْأَةِ وَالنَّسِيبِ الْفَقِيرِ ، إِذَا أُخْرِجَ  
 عَنْ نَفْسِهِ بِإِذْنٍ مَنْ تَجِبَ عَلَيْهِ ، صَحَّ بغيرِ خِلَافٍ نَعْلَمُهُ ؛ لِأَنَّهُ نَائِبٌ عَنْهُ . وَإِنْ  
 أُخْرِجَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ؛ يُجْزِئُهُ ؛ لِأَنَّهُ أُخْرِجَ فِطْرَتُهُ فَأُجْزَأَ ،  
 كَالثَلَاثِ وَجَبَتْ عَلَيْهِ . وَالثَّانِي ؛ لَا يُجْزِئُهُ ؛ لِأَنَّهُ أَدَّى مَا وَجَبَ عَلَى غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ،  
 فَلَمْ يَصِحَّ ، كَمَا لَوْ أَدَّى عَنْ غَيْرِهِ .

**فصل :** وَمَنْ لَهُ ذَارٌّ يَحْتَاجُ إِلَيْهَا لِسُكْنَاهُ (١٢) ، أَوْ إِلَى أَجْرِهَا لَتَفَقُّعِهِ ، أَوْ يَنَابُ  
 بِذَلَّةٍ لَهُ ، أَوْ لِمَنْ تَلْزَمُهُ مُوَلَّتُهُ ، أَوْ رَقِيقٌ يَحْتَاجُ إِلَى خِدْمَتِهِمْ ، هُوَ أَوْ مَنْ

(٢٠) تقدم ترجمته في ١ / ٣١٥ .

(٢١) في ب ، م : فِطْرَتُهُ .

(٢٢) في ا ، ب ، م : لِسُكْنَاهَا .

يُمُونَهُمْ<sup>(٢٣)</sup> ، أَوْ يَهَائِمُ يَحْتَاجُونَ<sup>(٢٤)</sup> إِلَى رُكُوبِهَا أَوْ الْإِنْفَاجِ<sup>(٢٥)</sup> بِهَا فِي حَوَائِجِهِمْ<sup>(٢٦)</sup> الْأَصْلِيَّةِ ، أَوْ سَائِمَةً يَحْتَاجُ<sup>(٢٧)</sup> إِلَى نَمَائِهَا كَذَلِكَ ، أَوْ بِضَاعَةً يَحْتَثُلُ بِنَحْمِهَا الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَيْهِ بِالْغَرَجِ الْفِطْرَةِ مِنْهَا ، فَلَا فِطْرَةَ عَلَيْهِ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ هَذَا مَا تَتَعَلَّقُ بِهِ حَاجَتُهُ الْأَصْلِيَّةُ ، فَلَمْ يَلْزَمْهُ يَتَّعِهِ ، كَمَوْنَةِ نَفْسِهِ . وَمَنْ لَهُ كُتْبٌ يَحْتَاجُ إِلَيْهَا لِلنَّظَرِ فِيهَا أَوْ لِلْحِفْظِ<sup>(٢٨)</sup> مِنْهَا ، لَا<sup>(٢٩)</sup> يَلْزَمُهُ يَتَّعُهَا . وَالْمَرْأَةُ إِذَا كَانَ لَهَا حَلْيٌ لِلْبَيْسِ أَوْ لِكِرَاءِ الْمُحْتَاجِ<sup>(٣٠)</sup> إِلَيْهِ ، لَمْ يَلْزَمْهَا يَتَّعُهُ فِي الْفِطْرَةِ . وَمَا فَضَّلَ مِنْ ذَلِكَ كُلُّهُ<sup>(٣١)</sup> عَنْ حَوَائِجِهِ الْأَصْلِيَّةِ ، وَأَمَكَّنَ يَتَّعُهُ أَوْ صَرَّفَهُ<sup>(٣٢)</sup> فِي الْفِطْرَةِ ، وَجَبَتْ الْفِطْرَةُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَمَكَّنَ أَذَاهَا مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ أَصْلِيٍّ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ مَلَكَ مِنَ الطَّعَامِ مَا يُؤَدِّيهِ فَاضِلًا عَنْ حَاجَتِهِ .

#### ٤٧٧ - مسألة ؛ قال : ( وَلَيْسَ عَلَيْهِ فِي مُكَائِبِهِ زَكَاةٌ )

وعلى المُكَائِبِ أَنْ يُخْرِجَ عَنْ نَفْسِهِ زَكَاةَ الْفِطْرِ / ، وَمَنْ قَالَ : لَا تَجِبُ فِطْرَةُ  
المُكَائِبِ عَلَى سَيِّدِهِ ، أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ  
الرَّأْيِ . وَأَوْجَبَهَا عَلَى السَّيِّدِ عَطَاءٌ ، وَمَالِكٌ<sup>(١)</sup> ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ؛ لِأَنَّهُ عَبْدٌ ، فَأَشْبَهَ سَائِرَ

(٢٣) فِي أ ، ب ، م : يُمُونَهُ .

(٢٤) فِي م : يَحْتَاجُ .

(٢٥) فِي أ ، ب ، م : الْإِنْفَاجُ .

(٢٦) فِي م : حَوَائِجِهِ .

(٢٧) فِي م : يَحْتَاجُونَ .

(٢٨) فِي أ ، ب ، م : وَلِلْحِفْظِ .

(٢٩) فِي الْأَصْلِ : أ ، ب : لَمْ .

(٣٠) فِي م : يَحْتَاجُ .

(٣١) سَقَطَ مِنْ أ ، ب ، م .

(٣٢) فِي م : وَصَرَّفَهُ .

(١) سَقَطَ مِنْ الْأَصْلِ .

عبيده . ولنا ، قوله عليه السلام : « يَمَنْ تَمَوَّنَ »<sup>(١)</sup> . وهذا لا يُمَوُّهُ ، ولأنه لا تَلَزُمُهُ مَوْنَتُهُ ، فلم تَلَزُمُهُ فِطْرَتُهُ ، كَالْأَجْنَبِيِّ ، وبهذا فَارَقَ سَائِرَ عِبِيدِهِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّ عَلَى الْمَكَاثِبِ فِطْرَةَ نَفْسِهِ ، وَفِطْرَةَ مَنْ تَلَزَمَهُ نَفَقَتُهُ<sup>(٢)</sup> ، كَزَوْجَتِهِ ، وَرَقِيقِهِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ : لَا تَجِبُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ نَاقِصُ الْمِلْكِ ، فَلَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ الْفِطْرَةُ ، كَالْقَيْنِ ، وَلِأَنَّهَا زَكَاةٌ ، فَلَمْ تَجِبْ<sup>(٣)</sup> عَلَى الْمَكَاثِبِ<sup>(٤)</sup> كَزَكَاةِ الْمَالِ . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَرَضَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ عَلَى الْحُرِّ وَالْعَبْدِ ، وَالذَّكْرِ وَالْأُنْثَى . وَهَذَا عِبْدٌ ، وَلَا يَخْلُو مِنْ كَوْنِهِ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى ، وَلَأنَّهُ يَلَزُمُهُ نَفَقَةُ نَفْسِهِ ، فَلَزِمَتْهُ فِطْرَتُهَا ، كَالْحُرِّ الْمُؤَسَّرِ ، وَيُفَارِقُ زَكَاةَ الْمَالِ ؛ لِأَنَّهُ<sup>(٥)</sup> يُعْتَبَرُ لَهَا الْغِنَى وَالنِّصَابَ وَالْحَوْلَ ، وَلَا يَحْمِلُهَا أَحَدٌ عَنْ غَيْرِهِ ، بِخِلَافِ الْفِطْرَةِ .

**فصل :** وَلَزِمَ الْمَكَاثِبُ فِطْرَةَ مَنْ يُمَوُّهُ ، كَالْحُرِّ ؛ لِذُخُولِهِمْ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « أَذُوا صَدَقَةِ الْفِطْرِ عَمَّنْ تَمَوَّنُونَ »<sup>(٦)</sup> .

٤٧٨ - مسألة ؛ قال : ( وَإِذَا مَلَكَ جَمَاعَةٌ عَبْدًا أَخْرَجَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ صَاعًا ، وَعَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ<sup>(١)</sup> رِوَايَةً أُخْرَى<sup>(٢)</sup> ، صَاعًا عَنْ<sup>(٣)</sup> الْجَمِيعِ )

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ فِطْرَةَ الْعَبْدِ الْمُشْتَرَكِ وَاجِبَةٌ عَلَى مَوَالِيهِ . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ ، وَ مُحَمَّدٌ بْنُ مَسْلَمَةَ<sup>(٤)</sup> ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ ، وَالشَّافِعِيُّ<sup>(٥)</sup> ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ ، وَأَبُو

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٣٠١ .

(٣) في م : ٥ مؤنثه .

(٤-٤) في ب ، م : ٥ عليه .

(٥) في م : ٥ لأنها .

(٦) تقدم تخريجه في صفحة ٣٠١ .

(١-١) سقط من : ١ ، ب ، م .

(٢) في الأصل : ٥ على .

(٣-٣) سقط من : الأصل .

(٤) في م : ٥ سلمة ، والثلث في : ١ ، ب ، وتقدم في ١ / ٦٥ .

ثور . وقال الحسن ، وعكرمة ، والثوري ، وأبو حنيفة ، وأبو يوسف : لا فِطْرَةٌ على واحدٍ منهم ؛ لأنه ليس عليه لأحدٍ منهم ولايةٌ تامّةٌ ، أشبه المكاتب . ولنا ، عمومُ الأحاديث ، ولأنّه عبْدٌ مُسْلِمٌ مَمْلُوكٌ لمن يَقْدِرُ على الفِطْرَةِ ، وهو من أهلها فلزمته كَمَمْلُوكٍ<sup>(٥)</sup> الواحد ، وفارق المكاتب ، فإنّه لا تَلْزَمُ سيّدُهُ موثته ، ولأنّ المكاتب يُخْرِجُ عن نفسه زكاةَ الفِطْرِ ، بخلاف القنّ ، والولايةُ غيرُ مُغْتَبَرَةٍ في وجوب الفِطْرَةِ ، بِذَلِيلِ عِبْدِ الصَّبِيِّ ، ثم إنّ ولايةَ الجميع ، فتكون فِطْرَتُهُ عليهم . واختلفت الروايةُ في قَدْرِ الواجبِ على كُلِّ واحدٍ منهم ، ففى إحداهما على كُلِّ واحدٍ صاعٌ ؛ لأنها طهْرَةٌ ، فوجبَ تكميلُها على كُلِّ واحدٍ من الشركاء ، ككفارة القتل . / ١٦٤/٣ والثانية ، على الجميع ، صاعٌ واحدٌ على كُلِّ واحدٍ منهم بِقَدْرِ مِلْكِهِ فيه . وهذا الظاهرُ عن أحمد . قال فوزان<sup>(٦)</sup> : رَجَعَ أحمدُ عن هذه المسألة ، وقال : يُعْطَى كُلُّ واحدٍ منهم<sup>(٧)</sup> نصفُ صاع . يعنى رَجَعَ عن إيجابِ صاعٍ كاملٍ على كُلِّ واحدٍ . وهذا قولٌ سائرٌ من أَوْجَبَ فِطْرَتَهُ على سادته ؛ لأنّ النَّبِيَّ ﷺ أَوْجَبَ صَاعًا عن<sup>(٨)</sup> كُلِّ واحدٍ . وهذا عامٌ في المُشْتَرَكِ وغيره ، ولأنّ تَفَقُّهَهُ تُقَسَّمُ عليهم ، فكذلك فِطْرَتُهُ التَّابِعَةُ لها ، ولأنّه شَخْصٌ واحدٌ ، فلم تَجِبْ عنه صِيْعَانِ كسائر الناس ، ولأنّها طهْرَةٌ فوجبَتْ على سادته بالحصص ، كإِغْسَالِ من الجنابة إذا احتججَ إليه ، وهذا يَنْتَقِضُ ما ذَكَرْنَاهُ لِلرَّوَايَةِ الْأُولَى .

**فصل : ومن بَعْضُهُ حُرٌّ ، ففِطْرَتُهُ عليه وعلى سيّده .** وهذا قال الشافعي ، وأبو ثور ، وقال مالك : على الحُرِّ بِحَصَّتِهِ ، وليس على العبدِ شيءٌ . ولنا ، أنّه عبْدٌ مُسْلِمٌ<sup>(٩)</sup> تَلْزَمُ موثته<sup>(٩)</sup> شَخْصَيْنِ من أهل الفِطْرَةِ ، فكأنّ فِطْرَتَهُ عليهما

(٥) في ١ ، ب ، م : مملوك .

(٦) هو عبد الله بن محمد بن المهاجر ، كان الإمام أحمد يجله ، وكان من أصحابه الذين يقدمهم ، ويأمن بهم ، ويخلو إليهم ، ويستقرض منهم ، توفى سنة ست وخمسين ومائتين . طبقات الخنابلة ١ / ١٩٥ ، ١٩٦ .

(٧) في الأصل ، ١ : منها .

(٨) في ب ، م : على .

(٩) ٩-١ في م : تلزمه فطرته .

كالمُشْتَرَكِ ، ثم هل يَلْزَمُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاعٌ أَوْ بِالْحَصَصِ ؟ يَتَنَبَّهُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي الْعَبْدِ الْمُشْتَرَكِ ، فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مُعْسِرًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَعَلَى الْآخَرِ الْقَدْرُ<sup>(١٠)</sup> الْوَاجِبُ عَلَيْهِ ، وَلَوْ كَانَ<sup>(١١)</sup> بَيْنَ السَّيِّدِ وَالْعَبْدِ مُهَيَّاتٌ ، أَوْ كَانَ الْمُشْتَرَكُونَ فِي الْعَبْدِ قَدْ تَهَايَاوَا عَلَيْهِ ، لَمْ تَدْخُلِ الْفِطْرَةُ فِي الْمُهَيَّاتَةِ ؛ لِأَنَّ الْمُهَيَّاتَةَ مُعَاوَضَةٌ كَسَبِ بِكَسَبٍ ، وَالْفِطْرَةُ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى ، فَلَا تَدْخُلُ فِي ذَلِكَ ، كَالصَّلَاةِ .

**فصل :** وَلَوْ أَلْحَقَتِ الْقَافَةُ وَلَدًا بِرَجُلَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ ، فَالْحُكْمُ فِي فِطْرَتِهِ كَالْحُكْمِ فِي الْعَبْدِ الْمُشْتَرَكِ . وَلَوْ أَنَّ شَخْصًا حُرًّا لَهُ<sup>(١٢)</sup> قَرَابَتَانِ أَوْ أَكْثَرَ<sup>(١٣)</sup> عَلَيْهِمْ نَفَقَتُهُ بَيْنَهُمْ ، كَانَتْ فِطْرَتُهُ عَلَيْهِمْ ، كَالْعَبْدِ الْمُشْتَرَكِ ، عَلَى مَا ذَكَرَ فِيهِ .

٤٧٩ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : ( وَيُعْطَى صَدَقَةُ الْفِطْرِ لِمَنْ يَجُوزُ أَنْ يُعْطَى صَدَقَةُ الْأَمْوَالِ )

إِذَا كَانَ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ صَدَقَةَ الْفِطْرِ زَكَاةٌ ، فَكَانَ مَصْرُفُهَا مَصْرُفَ سَائِرِ الزَّكَاوَاتِ ، وَلِأَنَّهَا صَدَقَةٌ ، فَتَدْخُلُ فِي عُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾<sup>(١٤)</sup> . الْآيَةُ ، وَلَا يَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَى مَنْ لَا يَجُوزُ دَفْعُ زَكَاةِ الْمَالِ إِلَيْهِ ، وَلَا يَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَى ذِمِّيٍّ . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ ، وَاللَّيْثُ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَجُوزُ . وَعَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ ، وَعَمْرِو بْنِ شَرْحِبِيلٍ أَيْ مَيْسِرَةَ الْهَمْدَانِيِّ<sup>(١٥)</sup> ،  
١٦٤/٣ ظ أَنَّهُمْ كَانُوا يُعْطَوْنَ مِنْهَا / الرُّهْيَانُ . وَلَنَا ، أَنَّهَا زَكَاةٌ ، فَلَمْ يَجَزْ دَفْعُهَا إِلَى غَيْرِ

(١٠) فِي م : « بِقَدْرِ » .

(١١-١٢) فِي م : « بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ السَّيِّدِ » .

(١٢-١٣) فِي م : « قَرَابَتَانِ فَأَكْثَرَ » .

(١) سُورَةُ التَّوْبَةِ ٦٠ .

(٢) فِي النَّسَخِ : « وَعَمْرِو بْنِ شَرْحِبِيلٍ ، وَثَمَرَةُ الْهَمْدَانِيِّ » .

المُسْلِمِينَ<sup>(٣)</sup> ، <sup>(٤)</sup> كَزَاةِ الْمَالِ ، وَلَا جِلَافَ فِي أَنْ زَكَاةَ الْمَالِ لَا يَجُوزُ دَفْعُهَا إِلَى غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ<sup>(٥)</sup> ، قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنْ لَا يُجْزَى أَنْ يُعْطَى مِنْ زَكَاةِ الْمَالِ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ .

**فصل :** وَيَجُوزُ أَنْ يُعْطَى مِنْ أَقَارِبِهِ مَنْ يَجُوزُ أَنْ يُعْطَى مِنْ زَكَاةِ مَالِهِ ، وَلَا يُعْطَى مِنْهَا غَنِيًّا ، وَلَا ذَا قُرْبَى ، وَلَا أَحَدًا مِنْ مَنِعٍ أُخِذَ زَكَاةُ الْمَالِ . وَيَجُوزُ صَرْفُهَا فِي الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ ؛ لِأَنَّهَا صَدَقَةٌ ، فَأَشْبَهَتْ صَدَقَةَ الْمَالِ .

**فصل :** وَإِنْ دَفَعَهَا إِلَى مُسْتَحِقِّهَا ، فَأَخْرَجَهَا آخِذُهَا إِلَى دَافِعِهَا ، أَوْ جُمِعَتْ الصَّدَقَةُ عِنْدَ الْإِمَامِ ، ففَرَّقَهَا عَلَى أَهْلِ السُّهُمَانِ ، فَعَادَتْ إِلَى إِنْسَانٍ صَدَقْتَهُ ، فَاخْتَارَ الْقَاضِي ، جَوَازَ ذَلِكَ ، قَالَ : لِأَنَّ أَحْمَدَ قَدْ نَصَّ فِي مَنْ لَهُ نِصَابٌ مِنَ الْمَاشِيَةِ وَالزُّرُوعِ<sup>(٦)</sup> ، أَنَّ الصَّدَقَةَ تُؤْخَذُ مِنْهُ ، وَتُرَدُّ إِلَيْهِ<sup>(٧)</sup> ، إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ قَدْرُ كِفَايَتِهِ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، لِأَنَّ<sup>(٨)</sup> قَبْضَ الْإِمَامِ أَوْ الْمُسْتَحِقِّ أَزَالَ مِلْكَ الْمُخْرِجِ ، وَعَادَتْ إِلَيْهِ بِسَبَبٍ آخَرَ ، فَجَازَ كَمَا لَوْ عَادَتْ بِمِيرَاثٍ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : مَذْهَبُ أَحْمَدَ أَنَّهُ لَا يَجِلُّ لَهُ أَخْذُهَا ؛ لِأَنَّهَا طَهْرَةٌ لَهُ ، فَلَمْ يَجْزَ لَهُ أَخْذُهَا كَثِيرًا لَهَا ؛ وَلِأَنَّ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَ الْفَرَسَ الَّذِي حَمَلَ عَلَيْهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ . فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : « لَا تَشْتَرِهَا ، وَلَا تُعَدَّ فِي صَدَقَتِكَ ، فَإِنْ أَلْعَانِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَالْعَانِدِ فِي قَتْلِهِ »<sup>(٩)</sup> ، فَأَمَّا إِنْ اشْتَرَاهَا لَمْ يَجْزَ لَهُ ذَلِكَ ؛ لِلنَّخْبِ . وَإِنْ وَرِثَهَا فَلَهُ أَخْذُهَا ؛ لِأَنَّهَا رَجَعَتْ إِلَيْهِ بِغَيْرِ فِعْلٍ مِنْهُ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : الْمُسْلِمِ .

(٤-٤) سَقَطَ مِنْ ١ . نَقْلًا نَظَرُ .

(٥) فِي م : وَالزُّرْعِ .

(٦) فِي م : عَلَيْهِ .

(٧) فِي م : وَلِأَنَّ .

(٨) تَقْدِيمُ تَحْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ١٠٤ .

٤٨٠ - مسألة ؛ قال : ( وَيَجُوزُ أَنْ يُعْطَى الْوَاحِدَ مَا يَلْزَمُ الْجَمَاعَةَ ،  
وَالْجَمَاعَةَ مَا يَلْزَمُ الْوَاحِدَ )

أما<sup>(١)</sup> إعطاء الجماعة الواحد فلا تعلّم فيه خلافاً ؛ لأنه صَرَفَ الصَّدَقَةَ<sup>(٢)</sup> إلى  
مُسْتَحِقِّهَا ، فَبَرِئَ مِنْهَا ، كَمَا لَوْ دَفَعَهَا إِلَى وَاحِدٍ ؛ وَأَمَّا إِعْطَاءُ الْوَاحِدِ صَدَقَةَ  
الْجَمَاعَةِ ، فَإِنَّ الشَّافِعِيَّ وَمَنْ وَافَقَهُ ، أَوْجَبُوا تَفْرِقَةَ الصَّدَقَةِ عَلَى سِتَّةِ أَصْنَافٍ ،  
وَدَفَعَ حَصَّةَ كُلِّ صِنْفٍ إِلَى ثَلَاثَةِ مِنْهُمْ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ قَبْلَ هَذَا<sup>(٣)</sup> . وقد ذَكَرْنَا  
الدُّبَيْلَ عَلَيْهِ ، وَلَأَنَّهَُا صَدَقَةٌ لِغَيْرِ مُعَيَّنٍ ، فَجَازَ صَرَفُهَا إِلَى وَاحِدٍ كَالْتَطَوُّعِ . وَهَذَا  
قَالَ مَالِكٌ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُثَنِّيرِ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ .

٤٨١ - / مسألة ؛ قال : ( وَمَنْ أَخْرَجَ عَنِ الْجَنِينِ ، فَحَسَنَ . وَكَانَ عُثْمَانُ  
ابْنُ عَفَّانَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، يُخْرِجُ عَنِ الْجَنِينِ )

المذهبُ أَنَّ الْفِطْرَةَ غَيْرُ وَاجِبَةٍ عَلَى الْجَنِينِ . وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . قَالَ ابْنُ  
الْمُثَنِّيرِ : كُلُّ مَنْ تَحَفَظَ عَنْهُ مِنْ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ لَا يُوجِبُ<sup>(١)</sup> عَلَى الرَّجُلِ زَكَاةَ  
الْفِطْرِ عَنِ الْجَنِينِ فِي بَطْنِ أُمِّهِ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، رِوَايَةً أُخْرَى ، أَنَّهَا تَجِبُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ  
أَدَمِيٌّ ، تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ لَهُ ، وَبِهِ ، وَيَرِثُ فَيَدْخُلُ فِي عُمُومِ الْأَخْبَارِ ، وَيُقَاسُ عَلَى  
الْمَوْلُودِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ جَنِينٌ ، فَلَمْ تَتَعَلَّقْ الزَّكَاةُ بِهِ ، كَأَجَنَةِ الْبَهَائِمِ ، وَلِأَنَّهُ لَمْ تُثَبِّثْ لَهُ  
أَحْكَامُ الدُّنْيَا إِلَّا فِي الْإِرْثِ وَالْوَصِيَّةِ ، بِشَرْطِ أَنْ يُخْرُجَ حَيًّا . إِذَا نَبَتْ هَذَا ، فَإِنَّهُ  
يُسْتَحَبُّ إِخْرَاجُهَا عَنْهُ ؛ لِأَنَّ عُثْمَانَ كَانَ يُخْرِجُهَا عَنْهُ ، وَلِأَنَّهُهَا صَدَقَةٌ عَنْ مَنْ لَا تَجِبُ  
عَلَيْهِ ، فَكَانَتْ مُسْتَحَبَّةً ، كَسَائِرِ صَدَقَاتِ التَّطَوُّعِ .

(١) سقط من : م .

(٢) في م : صدقته .

(٣) تقدم في صفحات ١٢٧-١٢٩ .

(١) في م : يوجبون .



٤٨٢ - مسألة ؛ قال : ( وَمَنْ كَانَ فِي يَدِهِ مَا يُخْرِجُ<sup>(١)</sup> صَدَقَةَ الْفِطْرِ ، وَعَلَيْهِ ذَنْبٌ بِطَلِّهِ ، لَزِمَهُ أَنْ يُخْرِجَ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُطَالَبًا بِالذَّيْنِ ، فَعَلَيْهِ قَضَاءُ الذَّيْنِ ، وَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ )

إنما لم يمنع الذَّيْنُ الْفِطْرَةَ ؛ لأنها آكدٌ وجوبًا ، بدليل وجوبها على الفقير ، وشمولها لكلٍّ مسلمٍ قدر على إخراجها ، ووجوب تحمُّلها عمن وجبت نفقته على غيره ، ولا تتعلق بقدر من المال ، فجزت مجرى الثقة ، ولأن زكاة المال تجب بالملك ، والذَّيْنُ يؤثر في الملك ، فائر فيها ، وهذه تجب على البدن ، والذَّيْنُ لا يؤثر فيه ، وتسقط الفطرة عند المطالبة بالذَّيْنِ ، لوجوب أدائه عند المطالبة ، وتأكيده بكونه حقٍّ آدميٍّ معين لا يسقط بالإعسار ، وكونه أسبق سببًا وأقدم وجوبًا يائمه بتأخيريه ، فإنه يسقط غير الفطرة ، وإن لم يطالب به<sup>(٢)</sup> ؛ لأن تأثير المطالبة إنما هو في<sup>(٣)</sup> إلزام الأداء ، وتحريم التأخير .

فصل : وإن مات من وجبت عليه الفطرة قبل أدائها ، أخرجت من ماله<sup>(٤)</sup> فإن كان عليه ذَيْن ، وله مال يفي بهما ، قضيتا جميعًا ، وإن لم يَفِ بهما ، قُسِمَ بين الذَّيْنِ والصَّدَقَةِ بالحصص . نصَّ عليه أحمد في زكاة المال ، أن التركة تقسم بينهما ، كذا ههنا . فإن كان عليه زكاة مالٍ ، وصَدَقَةُ الْفِطْرِ<sup>(٥)</sup> ، وذَيْن ، فزكاة الفطر والمال كالشيء الواحد ، لا اتحاد مَصْرِفِهِما ، فيحاصن الذَّيْنِ ، وأصل هذا / ١٦٥/٣ ط  
أن حقَّ الله سبحانه ، وحقَّ الآدميِّ ، إذا تعلَّقا بمحلٍّ واحد ، فكأن في الذَّمة ، أو كأن في العين ، تساويًا في الاستيفاء .

(١) في م : « يخرج عن » .

(٢) سقط من : الأصل ، ١ ، ب .

(٣) سقط من : م .

(٤) في م : « تركته » .

(٥) في م : « فطر » .

**فصل :** وإذا مات المُفلسُ ، وله عبيد ، فهل سُؤال قبل قِسْمَتِهِمْ بين الغُرَماءِ ، ففطرتُهُمْ على الزَّوْثَةِ ؛ لِأَنَّ الدَّيْنَ لَا يَمْتَنِعُ ثَقْلُ التَّرِكَةِ ، بل غَايَتُهُ أَنْ<sup>(٦)</sup> يَكُونَ رَهْنًا بِالَّذِينَ ، وفِطْرَةُ الرُّهْنِ عَلَى مَالِكِهِ .

**فصل :** ولو مات عبيده ، أو من يمونه ، بعد وجوب الفِطْرَةِ ، لم تُسْقَطْ ؛ لِأَنَّهَا دَيْنٌ نَبَتْ فِي ذِمَّتِهِ بِسَبَبِ عَيْدِهِ ، فلم تُسْقَطْ بِمَوْتِهِ ، كما لو اسْتَدَانَ الْعَبْدُ بِإِذْنِهِ ذِمَّتًا وَجَبَ فِي ذِمَّتِهِ ، وَلِأَنَّ زَكَاةَ الْمَالِ لَا تُسْقَطُ بِتَلْفِهِ ، فالفِطْرَةُ أَوْلَى ، فإن زَكَاةَ الْمَالِ تَتَعَلَّقُ بِالْعَيْنِ ، فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ ، وَزَكَاةُ الْفِطْرِ بِخِلَافِهِ .

**فُصُولٌ فِي صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ :** وهى مُسْتَحَبَّةٌ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يَفْرِضُ اللَّهُ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفُهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً ﴾<sup>(٧)</sup> . وَأَمَرُ بِالصَّدَقَةِ فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ ، وَحُثُّ عَلَيْهَا ، وَرَغَبٌ فِيهَا . وَرَوَى أَبُو صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ تُصَدَّقَ بِعِدْلِ ثَمَرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ ، وَلَا يَصْعَدُ إِلَى اللَّهِ إِلَّا الطَّيِّبُ ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقْبَلُهَا يَبْسِمُ بِهِ ، ثُمَّ يُرِيهَا لِصَاحِبِهَا ، كَمَا يَرِي أَحَدُكُمْ فَلَوْنَهُ<sup>(٨)</sup> ، حَتَّى تُكَوْنَ مِثْلَ الْجَبَلِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٩)</sup> . وَصَدَقَةُ السَّرِّ

(٦) فِي ١ ، ب : وَ أَنَّهُ .

(٧) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٤٥ .

(٨) الْفُلُو : الْمُهْرُ يَفْصَلُ عَنْ أُمِّهِ .

(٩) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَنِيرٍ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ ، وَفِي : بَابِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ نَعْرِجُ الْمَلَائِكَةَ وَالرُّوحَ إِلَيْهِ ﴾ ، مِنْ كِتَابِ التَّوْحِيدِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢ / ١٣٤ ، ٥ / ١٥٤ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ قَبُولِ الصَّدَقَةِ مِنَ الْكَسْبِ الطَّيِّبِ وَتَرْتِيبِهَا ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٧٠٢ . كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الصَّدَقَةِ ، مِنْ أَبْوَابِ الزَّكَاةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَدِيِّ ٣ / ١٦٣ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الصَّدَقَةِ مِنْ غُلُولٍ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . الْمُجْتَبَى ٥ / ٤٣ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ فَضْلِ الصَّدَقَةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ١ / ٥٩٠ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي فَضْلِ الصَّدَقَةِ ، مِنْ كِتَابِ الزَّكَاةِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ١ / ٣٩٥ . وَإِلَامُ مَالِكٍ ، فِي : بَابِ التَّرْغِيبِ فِي الصَّدَقَةِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّدَقَةِ . الْمُوطَأُ ٢ / ٩٩٥ . وَإِلَامُ أَحْمَدَ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢ / ٣٣١ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٣١ ، ٥٣٨ ، ٥٤١ ، ٣٨١ : ٤٧١ ، ٤٠٤ ، ٣٨٢ .

أَفْضَلُ مِنْ صَدَقَةِ الْعَلَانِيَةِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ إِن تَبَدَّلُوا الصَّدَقَاتِ فَعِنَّمَا هِيَ وَلَا تُخْفَوْهَا وَتُوْتَوْهَا الْفُقَرَاءُ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ <sup>(١٠)</sup> . وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّ عَرْشِهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ » وَذَكَرَ مِنْهُمْ رَجُلًا « تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا ، حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ بِيَمِينِهِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١١)</sup> . وَرَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ : « أَنَّ صَدَقَةَ السَّرِّ تُطْفِئُ غَضَبَ الرَّبِّ » <sup>(١٢)</sup> . وَتُسْتَحَبُّ الْإِكْتَارُ مِنْهَا فِي أَوْقَاتِ الْحَاجَاتِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴾ <sup>(١٣)</sup> . وَفِي شَهْرِ رَمَضَانَ ؛ لِأَنَّ الْحَسَنَاتِ تُضَاعَفُ فِيهِ ، وَلَأنَّ فِيهَا <sup>(١٤)</sup> إِعَانَةٌ عَلَى آدَاءِ الصَّوْمِ الْمَفْرُوضِ . وَمَنْ فَطَرَ صَائِمًا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ . وَتُسْتَحَبُّ الصَّدَقَةُ عَلَى ذِي الْقَرَابَةِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ بَيْنَمَا ذَا مَقَرَّةٍ ﴾ <sup>(١٥)</sup> . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « الصَّدَقَةُ عَلَى الْمِسْكِينِ صَدَقَةٌ ، وَهِيَ عَلَى ذِي الرَّحِمِ اثْنَتَانِ ، / صَدَقَةٌ وَصِلَةٌ » <sup>(١٦)</sup> . وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَسَأَلْتُ زَيْنَبَ امْرَأَةَ عَبْدِ اللَّهِ <sup>(١٧)</sup> بِنِ مَسْعُودٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، هَلْ يَسْمَعُهَا <sup>(١٨)</sup> أَنْ تُضَعَ صَدَقَتُهَا فِي

١٦٦/٣

(١٠) سورة البقر ٢٧١ .

(١١) أخرجه البخارى ، فى : باب من جلس فى المسجد ينتظر الصلاة ، من كتاب الأذان ، وفى : باب الصدقة باليمين ، من كتاب الزكاة . وفى : باب البكاء من خشية الله ، من كتاب الرقاق ، وفى : باب فضل من ترك الفواحش ، من كتاب الحدود . صحيح البخارى ١ / ١٦٨ ، ٢ / ١٣٨ ، ٨ / ١٢٦ ، ٢٠٣ . ومسلم ، فى : باب فضل إخفاء الصدقة ، من كتاب الزكاة . صحيح مسلم ٢ / ٧١٥ .

كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى الحب فى الله ، من كتاب الزهد . عارضة الأحوذى ٩ / ٢٣٦ ، ٢٣٧ . والنسائى ، فى : باب الإمام العادل ، من كتاب القضاة . المنجى ٨ / ١٩٦ . والإمام مالك ، فى : باب ما جاء فى التحابين فى الله ، من كتاب الشعر . الموطأ ٢ / ٩٥٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٤٣٩ .

(١٢) أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى فضل الصدقة ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ٣ / ١٦٨ .

(١٣) سورة البلد ١٤ .

(١٤) فى م : ٥ ؛ فيه ٤ .

(١٥) سورة البلد ١٥ .

(١٦) تقدم ترجمته فى صفحة ٩٩ .

(١٧) سقط من : أ ، ب ، م .

(١٨) فى م : ٥ ؛ ينفعها ٤ .

رُؤُجَهَا وَبَنَىٰ لَهَا يَتَامَىٰ ؟ قَالَ : « نَعَمْ ، لَهَا أَجْرَانِ ؛ أَجْرُ الْقَرَاةِ ، وَأَجْرُ الصَّدَقَةِ » . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ <sup>(١٩)</sup> . وَاسْتَحَبَّ الصَّدَقَةَ عَلَىٰ مَنْ اشْتَدَّتْ حَاجَتُهُ ؛ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتَرَةٍ ﴾ <sup>(٢٠)</sup> .

**فصل : والأولى أن يتصدق من الفاضل عن كفايته ، وكفاية من يُمُونُهُ على الدوام ؛ يَقُولُ النَّبِيُّ ﷺ : « خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنَى ، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢١)</sup> . فَإِنْ تَصَدَّقَ بِمَا يَنْقُصُ مِنْ <sup>(٢٢)</sup> كِفَايَةِ مَنْ تَلَزَّمَهُ مُوْنُهُ ، وَلَا كَسْبَ لَهُ ، أَيْمَ ؛ يَقُولُ النَّبِيُّ ﷺ : « كَفَىٰ بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُضَيِّعَ مَنْ يَتَعُولُ » <sup>(٢٣)</sup> . وَلَأَنَّ نَفَقَةَ مَنْ يُمُونُهُ وَاجِبَةٌ ، وَالتَّطَوُّعُ نَافِلَةٌ ، وَتَقْدِيمُ الثَّقَلِ عَلَى الْوَاجِبِ <sup>(٢٤)</sup> غَيْرُ جَائِزٍ . فَإِنْ كَانَ الرَّجُلُ وَحْدَهُ ، أَوْ كَانَ لِمَنْ يُمُونُ <sup>(٢٥)</sup> كِفَايَتُهُمْ فَأَرَادَ الصَّدَقَةَ بِجَمِيعِ مَالِهِ ، وَكَانَ ذَا مَكْسَبٍ ، أَوْ كَانَ وَائِقًا مِنْ نَفْسِهِ ، يُحْسِنُ التَّوَكُّلَ وَالصَّبْرَ عَلَى الْفَقْرِ ، وَالتَّعَقُّفَ عَنِ الْمَسْأَلَةِ ، فَحَسَنٌ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَيَّلَ عَنْ أَفْضَلِ الصَّدَقَةِ ، فَقَالَ : « جُهِدْ مِنْ مُقِلٍّ إِلَىٰ فَقِيرٍ فِي السَّرِّ » <sup>(٢٦)</sup> . وَرَوَى عَنْ**

(١٩) تقدم تخريجه في صفحة ١٥١ .

(٢٠) سورة البلد ١٦ .

(٢١) انظر ما تقدم في حاشية صفحة ٢٦٤ .

(٢٢) في م : « عن » .

(٢٣) في م : « يمون » .

والحديث أخرجه أبو داود ، في : باب في صلة الرحم ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٩٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ١٦٠ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ .

(٢٤) في م : « الغرض » .

(٢٥) في الأصل : « يمونه » .

(٢٦) أخرجه أبو داود ، في : باب طول القيام ، من كتاب البوتر ، وفي : باب الرخصة في ذلك ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١ / ٣٣٤ ، ٣٩٠ . والنسائي ، في : باب جهد المقل ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥ / ٤٤ ، والدارمي ، في : باب أي الصلاة أفضل ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١ / ٣٣١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٣٥٨ ، ٤١٢ / ٣ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ٢٦٥ .

عمر ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، قال : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَتَصَدَّقَ ، فَوَافَقَ ذَلِكَ مَا لَا عِنْدِي ، فَقُلْتُ : الْيَوْمَ أَسْبِقُ أَبَا بَكْرٍ إِنْ سَبَقْتَهُ يَوْمًا ، فَجِئْتُ<sup>(٢٧)</sup> بِنِصْفِ مَالِي ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا أَبْقَيْتَ لِأَهْلِكَ ؟ » قُلْتُ : أَبْقَيْتُ لَهُمْ مِثْلَهُ ، فَأَتَى<sup>(٢٨)</sup> أَبُو بَكْرٍ بِكُلِّ مَا عِنْدَهُ ، فَقَالَ لَهُ : « مَا أَبْقَيْتَ لِأَهْلِكَ ؟ » قَالَ : اللَّهُ وَرَسُولُهُ فَقُلْتُ : لَا أَسَابِقُكَ إِلَى شَيْءٍ بَعْدَهُ<sup>(٢٩)</sup> أَبَدًا<sup>(٣٠)</sup> . فهذا كان فَضِيلَةً فِي حَقِّ<sup>(٣١)</sup> أَبِي بَكْرٍ<sup>(٣٢)</sup> الصَّدِّيقِ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، لِقُوَّةِ يَقِينِهِ<sup>(٣٣)</sup> ، وَكَمَالِ إِيْمَانِهِ ، وَكَانَ أَيْضًا تَاجِرًا ذَا مَكْسَبٍ ، فَإِنَّهُ قَالَ جِبْنَ وَلِيَّ : قَدْ عَلِمَ النَّاسُ أَنَّ كَسْبِي لَمْ يَكُنْ لِيَعْجِزَ عَنِ مُؤْتَةِ عِيَالِي . أَوْ كَمَا قَالَ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ . وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ فِي الْمُتَصَدِّقِ أَحَدٌ هَذَيْنِ ، كَرِهَ ، لَمَا رَوَى أَبُو دَاوُدَ<sup>(٣٤)</sup> ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، إِذْ جَاءَ رَجُلٌ بِمِثْلِ بَيْضَةٍ مِنْ ذَهَبٍ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَصَبْتُ هَذِهِ مِنْ مَعْدِنٍ ، فَخُذْهَا فَهِيَ صَدَقَةٌ ، مَا أَمْلِكُ غَيْرَهَا . فَأَعْرَضَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ / ، ثُمَّ أَنَاهُ مِنْ قِبَلِ رُكْنِهِ الْأَيْمَنِ ، فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ ، ثُمَّ أَنَاهُ مِنْ قِبَلِ رُكْنِهِ الْأَيْمَنِ ،<sup>(٣٥)</sup> فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ<sup>(٣٦)</sup> ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ أَنَاهُ مِنْ خَلْفِهِ ، فَأَخَذَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَحَدَفَهُ بِهَا ، فَلَوْ أَصَابَتْهُ لَأَوْجَعَتْهُ ، أَوْ لَعَقَرَتْهُ ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَا أَيُّ أَحَدُكُمْ بِمَا يَمْلِكُ ، وَيَقُولُ : هَذِهِ

١٦٦/٣ ظ

(٢٧) في م : « فجيئته » .

(٢٨) في م : « فَأَتَاهُ » .

(٢٩) سقط من : الأصل ، ا .

(٣٠) أخرجه أبو داود ، في : باب الرخصة في ذلك [ أي في الرجل يخرج من ماله ] ، من كتاب الزكاة . سنن

أبي داود ١ / ٣٩٠ . والترمذي ، في : باب في مناقب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، من أبواب المناقب

١٣ / ١٣٨ ، ١٣٩ . والدارمي ، في : باب الرجل يتصدق بجميع ما عنده ، من كتاب الزكاة . سنن الدارمي

١ / ٣٩١ ، ٣٩٢ .

(٣١) سقط من : ا ، ب ، م .

(٣٢) في الأصل : « نفسه » .

(٣٣) تقدم نثرجه في صفحة ١٥٠ .

(٣٤) سقط من : ا ، ب ، م .

صَدَقَهُ ، ثُمَّ يَقْعُدُ يَسْتَكْبِفُ النَّاسَ ، خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنًى . فقد نبّه النبي ﷺ على المعنى الذي كرهه لأجله<sup>(٣٥)</sup> الصدقة بجميع ماله ، وهو أن يستكف الناس ، أى يتعرّض لهم للصدقة ، أى يأخذها ببطن كفه يقال : تَكْفَفُ ، وَاسْتَكْفَ . إذا فَعَلَ ذَلِكَ<sup>(٣٦)</sup> . وَرَوَى النَّسَائِيُّ<sup>(٣٧)</sup> ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَى رَجُلًا ثَوْبَيْنِ مِنَ الصَّدَقَةِ ، ثُمَّ حَثَّ عَلَى الصَّدَقَةِ ، فَطَرَحَ الرَّجُلُ أَحَدَ ثَوْبَيْهِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « أَلَمْ تَرَوْا إِلَى هَذَا ، دَخَلَ بِهِيْئَةً بَذَّةً<sup>(٣٨)</sup> فَأَعْطَيْتَهُ ثَوْبَيْنِ ، ثُمَّ قُلْتُ : تَصَدَّقُوا . فَطَرَحَ أَحَدَ ثَوْبَيْهِ ، خُذْ ثَوْبَكَ » . وَانْتَهَرَهُ . وَلَأنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا أَخْرَجَ جَمِيعَ مَالِهِ ، لَا يَأْمَنُ فِتْنَةَ الْفَقْرِ ، وَشِدَّةَ نِزَاجِ النَّفْسِ إِلَى مَا خَرَجَ مِنْهُ ، فَيَنْدَمُ ، فَيَذْهَبُ مَالُهُ وَيَبْطُلُ أَجْرُهُ ، وَيَصِيرُ كَلًّا عَلَى النَّاسِ . وَيُكْرَهُ لِمَنْ لَا صَبْرَ لَهُ عَلَى الْإِضَافَةِ أَنْ يَنْقُصَ نَفْسَهُ مِنَ الْكِفَايَةِ الثَّامَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٣٥) فى م : « من أجله » .

(٣٦) هذا نقل عن الخطائى ، فى معالم السنن ٢ / ٧٧ .

(٣٧) فى : باب حث الإمام على الصدقة يوم الجمعة فى خطبته ، من كتاب الجمعة ، وفى : باب إذا تصدق وهو محتاج إليه هل يرد عليه ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٣ / ٨٧ ، ٤٧ / ٥ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب الرجل يخرج من ماله ، من كتاب الزكاة . سنن أبى داود ١ / ٣٨٩ .  
(٣٨) أى تدل على الفقر

## كتاب الصيام

الصَّيَّامُ فِي اللَّغَةِ : الإِمْسَاكُ ، يُقَالُ : صَامَ النَّهَارُ . إِذَا وَقَفَ سَيْرُ الشَّمْسِ .  
قال الله تعالى إِنْخِرَازًا عَنْ مَرْيَمَ : ﴿ إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا ﴾<sup>(١)</sup> . أَيْ  
صَمْتُاً<sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّهُ إِمْسَاكٌ عَنِ الْكَلَامِ ، وَقَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٣)</sup> :

حَيْلُ صِيَامٍ وَغَيْلُ غَيْرِ صَائِمَةٍ    نَحْتُ الْعَجَاجِ وَأُخْرَى ثَغْلُكُ اللَّجْمَا

يَعْنِي بِالصَّائِمَةِ : الْمُتَمَسِّكَةَ عَنِ الصَّهِيلِ . وَالصَّوْمُ فِي الشَّرْعِ : عِبَارَةٌ عَنِ  
الإِمْسَاكِ عَنْ أَشْيَاءَ مَحْضُوصَةٍ ، فِي وَقْتٍ مَحْضُوصٍ ، يَأْتِي بَيَانُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ  
تعالى . وَصَوْمُ رَمَضَانَ وَاجِبٌ ، وَالْأَصْلُ فِي وُجُوبِهِ الْكِتَابُ ، وَالسُّنَّةُ ،  
وَالْإِجْمَاعُ ؛ أَمَّا الْكِتَابُ فَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ  
الصَّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ  
فَلْيَصُمْهُ ﴾<sup>(٤)</sup> . وَأَمَّا السُّنَّةُ ، فَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : / « بَنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ » . ١٦٧/٣

ذَكَرَ مِنْهَا صَوْمَ رَمَضَانَ ، وَعَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ، أَنَّ أَعْرَابِيًّا<sup>(٥)</sup> جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ  
ثَائِرَ الرَّأْسِ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْبِرْنِي مَاذَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ مِنَ الصَّيَامِ ؟ قَالَ :  
« شَهْرُ رَمَضَانَ » . قَالَ : هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهُ ؟ قَالَ : « لَا ، إِلَّا أَنْ تَطْوَعَ شَيْئًا » . قَالَ :  
فَأَخْبِرْنِي مَاذَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ مِنَ الزَّكَاةِ ؟ فَأَخْبَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَرَائِعِ

(١) سورة مريم ٢٦ .

(٢) في م : صمنا .

(٣) هو النابغة الذبياني . ديوانه ( صنعة ابن السكيت ) ٢١٢ .

(٤) سورة البقرة ١٨٣ - ١٨٥ .

(٥) في م : رجل .

الإسلام . قال : والذى أكرمك لا أطوِّع شيئاً ، ولا أنقصُ ممَّا قرَضَ الله على شيئاً . فقال النبي ﷺ : « أفلح إن صدَّق » أو « دخل الجنة إن صدَّق » . مُتَّفَقٌ عليهما<sup>(٦)</sup> . وأجمع المسلمون على وجوب صيام شهر رمضان .

**فصل :** روى عن النبي ﷺ أنه قال : « إذا جاء رمضان فتحت أبواب الجنة » . مُتَّفَقٌ عليه<sup>(٧)</sup> . وروى عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، أنه قال : « لا تقولوا جاء رمضان ، فإن رمضان اسم من أسماء الله تعالى »<sup>(٨)</sup> . فيتعين حمل هذا على أنه لا يقال ذلك غير مُقْتَرِن بما يدل على إرادة الشهر ، لئلا يخالف الأحاديث الصحيحة . والمستحب مع ذلك أن يقول : شهر رمضان ، كما قال الله تعالى : ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾<sup>(٩)</sup> . واختلف في المعنى الذى لأجله سُمِّيَ رمضان ، فروى أنس عن النبي ﷺ ، أنه قال : « إنما سُمِّيَ رَمَضَانُ ؛ لِأَنَّهُ يَحْرِقُ الذُّنُوبَ »<sup>(١٠)</sup> . فيحتمل أنه أراد به<sup>(١١)</sup> شرع صومه دون غيره ، ليوافق اسمه معناه . وقيل : هو اسم موضوع لغير معنى ، كسائر الشهور ، وقيل غير ذلك .

(٦) تقدم الأول في ٢ / ٥ ، والثاني في ٢ / ٧ .

(٧) أخرجه البخارى ، في : باب هل يقال رمضان أو شهر رمضان ، من كتاب الصوم ، وفي : باب صفة إبليس وجنوده ، من كتاب بدء الخلق . صحيح البخارى ٣ / ٣٢ ، ٤ / ١٥٠ . ومسلم ، في : باب فضل شهر رمضان ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٢ / ٧٥٨ .

كما أخرجه السنن ، في : باب فضل شهر رمضان ، وفي : باب ذكر الاختلاف على الزهري فيه ، من كتاب الصيام . المجتبى ٤ / ١٠١-١٠٣ . والدارمي ، في : باب في فضل شهر رمضان ، من كتاب الصوم . سنن الدارمي ٢ / ٢٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٣٥٧ .

(٨) أخرجه البيهقي ، في : باب ما روى في كراهية قول القائل جاء رمضان وذهب رمضان ، من كتاب الصيام . السنن الكبرى ٤ / ٢٠١ . وابن عدى ، في : الكامل ٧ / ٢٥١٧ .

(٩) سورة البقرة ١٨٥ .

(١٠) ذكره السيوطي في الجامع الصغير ، وفيه : « يمرض الذنوب » بدل : « يحرق الذنوب » . وعزاه همد بن منصور والسمعاني وأبو زكريا يحيى بن منده ، ورمز له بالضعف . وذكر المناوي أن أبا الشيخ رواه أيضا . فيض القدير ٣ / ٢ .

(١١) في م : « أنه » .



**فصل :** والصَّوْمُ الْمَشْرُوعُ هُوَ الْإِمْسَاكُ عَنِ الْمَقْفُورَاتِ ، مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ  
 الثَّانِي إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ . رَوَى مَعْنَى ذَلِكَ عَنْ عَمْرِ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَهَذَا قَالَ  
 عَطَاءٌ ، وَعَوَّامٌ أَهْلُ الْعِلْمِ . وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ لَمَّا صَلَّى الْفَجْرَ  
 قَالَ : الْآنَ حِينَ تَبَيَّنَ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ . وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ نَحْوَهُ .  
 وَقَالَ مَسْرُوقٌ : لَمْ يَكُونُوا يَعُدُّونَ الْفَجْرَ فَجْرَكُمْ ، إِنَّمَا كَانُوا يَعُدُّونَ الْفَجْرَ الَّذِي يَمْلَأُ  
 الثُّبُوتَ وَالطَّرْقَ . وَهَذَا قَوْلُ الْأَعْمَشِ . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ  
 الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ <sup>(١٢)</sup> . يَعْنِي بَيَاضَ النَّهَارِ مِنْ سَوَادِ  
 اللَّيْلِ . وَهَذَا يَحْصُلُ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ ، فِي قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنْ  
 بَلَغَ الْيُودُ بَلِيلٌ ، فَكَلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى / يُؤَدِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ » <sup>(١٣)</sup> . دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ  
 الْخَيْطَ الْأَبْيَضَ هُوَ الصَّبَاحُ ، وَأَنَّ السُّحُورَ لَا يَكُونُ إِلَّا قَبْلَ الْفَجْرِ . وَهَذَا إِجْمَاعٌ لَمْ  
 يُخَالَفْ فِيهِ إِلَّا الْأَعْمَشُ وَخَدَهُ ، فَشَدَّ وَلَمْ يُعْرِجْ أَحَدٌ عَلَى قَوْلِهِ . وَالنَّهَارُ الَّذِي  
 يَجِبُ صِيَامُهُ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ . قَالَ : هَذَا قَوْلُ جَمَاعَةِ عُلَمَاءِ  
 الْمُسْلِمِينَ .

١٦٧/٣ ط

**٤٨٣ -** مسألة ؛ قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ ، رَحِمَهُ اللَّهُ : ( وَإِذَا مَضَى مِنْ شَعْبَانَ تِسْعَةٌ  
 وَعِشْرُونَ يَوْمًا ، طَلَبُوا الْهَلَالَ ، فَإِنْ كَانَتْ السَّمَاءُ مُصْحِيحَةً لَمْ يَصُومُوا ذَلِكَ  
 الْيَوْمَ )

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِلنَّاسِ تَرَائِي الْهَلَالِ لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ ، وَطَلَبُهُ  
 لِيَحْتَاطُوا بِذَلِكَ لِصِيَامِهِمْ ، وَيَسْلَمُوا مِنَ الْاِخْتِلَافِ . وَقَدْ رَوَى  
 التِّرْمِذِيُّ <sup>(١)</sup> ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « أَحْصُوا هَلَالَ شَعْبَانَ

(١٢) سورة البقرة ١٨٧ -

(١٣) تقدم في ٢ / ٦٣ .

(١) في : باب ما جاء في إحصاء هلال شعبان لرمضان ، من أبواب الصوم . عارضة الأحمدى ٣ / ٢٠٣ .  
 كما أخرجه الحاكم ، في : المستدرک ١ / ٤٢٥ .

لِرَمَضَانَ . فإذا رَأَوْهُ وَجَبَ عليهم الصَّيَامُ إِجْمَاعًا ، وإن لم يَرَوْهُ وكانت السَّمَاءُ مُصْحِيحَةً ، لم يَكُنْ لهم صِيَامُ ذَلِكَ الْيَوْمِ ، إِلَّا أَنْ يُوَافِقَ صَوْمًا كانوا يَصُومُونَهُ ، مثل مَنْ عَادَتْهُ صَوْمُ يَوْمٍ وإِفْطَارُ يَوْمٍ ، أو صَوْمُ يَوْمِ الْحَمِيسِ ، أو صَوْمُ آخِرِ يَوْمٍ مِنَ الشَّهْرِ ، وشِبْهُ ذَلِكَ إِذَا وَافَقَ صَوْمُهُ ، أو مَنْ صَامَ قَبْلَ ذَلِكَ بِأَيَّامٍ ، فلا بَأْسَ بِصَوْمِهِ ؛ لما رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا يَتَقَدَّمَنَّ أَحَدُكُمْ رَمَضَانَ بِصِيَامِ يَوْمٍ أو يَوْمَيْنِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ صِيَامًا فَلْيَصُمْهُ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وقال عُمَارُ : مَنْ صَامَ الْيَوْمَ الَّذِي يُشْكُ فِيهِ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ . قال التِّرْمِذِيُّ <sup>(٢)</sup> : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَكَرِهَ أَهْلُ الْعِلْمِ صَوْمَ يَوْمِ الشُّكِّ ، وَاسْتِقْبَالَ رَمَضَانَ بِالْيَوْمِ وَالْيَوْمَيْنِ ؛ لِنَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْهُ <sup>(٣)</sup> . وَحَكِيَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَمِيدٍ ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ صِيَامِ آخِرِ يَوْمٍ مِنْ شَعْبَانَ ، هَلْ يُكْرَهُ ؟ قَالَ : لَا ، إِلَّا أَنْ يُعْمَ <sup>(٤)</sup> الْهَلَالُ . وَاتَّبَعَ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوَّلَى . فَأَمَّا اسْتِقْبَالُ الشَّهْرِ بِأَكْثَرِ مِنْ

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب لا يتقدم رمضان بصوم يوم ولا يومين ، من كتاب الصوم . صحيح البخاري ٣ / ٣٥ ، ٣٦ . ومسلم ، في : باب لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٢ / ٧٦٢ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في من يصل شعبان برمضان ، من كتاب الصوم . سنن أبي داود ١ / ٥٤٥ . والترمذي ، في : باب ما جاء لا تقدموا الشهر بصوم ، من أبواب الصوم . عارضة الأحوذى ٣ / ٢٠٠ ، ٢٠١ . والنسائي ، في : باب التقدم قبل شهر رمضان ، باب ذكر الاختلاف على يحيى بن أبي كثير ومحمد ابن عمرو على أبي سلمة فيه ، من كتاب الصيام . المجتبى ٤ / ١٢٢ ، ١٢٣ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في النبي أن يتقدم رمضان بصوم ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ١ / ٥٢٨ . والدارمي ، في : باب النبي عن التقدم في الأصيام قبل الرؤية ، من كتاب الصوم . سنن الدارمي ٢ / ٤ . وإتمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢٣٤ ، ٢٨١ ، ٣٤٧ ، ٤٠٨ ، ٤٣٨ ، ٤٧٧ ، ٤٩٧ ، ٥١٣ ، ٥٢١ ، ٤ / ٣١٤ .

(٣) في : باب ما جاء في كراهية صوم يوم الشك ، من أبواب الصوم . عارضة الأحوذى ٣ / ٢٠٢ . كما أخرجه البخاري ، في : باب قول النبي ﷺ إذا رأيتم الهلال فصوموا ، من كتاب الصوم . صحيح البخاري ٣ / ٣٤ . وأبو داود ، في : باب كراهية صوم يوم الشك ، من كتاب الصيام . سنن أبي داود ١ / ٥٤٥ . والنسائي ، في : باب صيام يوم الشك ، من كتاب الصيام . المجتبى ٤ / ١٢٦ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في صيام يوم الشك ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ١ / ٥٢٧ .

(٤) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(٥) في م : ٥ يعني ا .

يُؤْمِنِينَ فَغَيْرُ مَكْرُوهٍ ، فَإِنَّ مَفْهُومَ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ غَيْرُ مَكْرُوهٍ ؛ لِتَخْصِيصِهِ  
النَّهْيَ بِالْيَوْمِ وَالْيَوْمَيْنِ . وَقَدْ رَوَى الْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي  
هُرَيْرَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا كَانَ النُّصْفُ مِنْ شَعْبَانَ ، فَأَمْسِكُوا عَنِ الصِّيَامِ ،  
حَتَّى يَكُونَ رَمَضَانٌ » . قَالَ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٦)</sup> : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . إِلَّا أَنَّ  
أَحْمَدَ قَالَ : لَيْسَ هُوَ بِمَحْفُوظٍ . قَالَ : وَسَأَلْنَا عَنْهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ / ابْنَ مَهْدِيٍّ ، فَلَمْ  
يُصَحِّحْهُ ، وَلَمْ يُحَدِّثْنِي بِهِ ، وَكَانَ يَتَوَقَّاهُ . قَالَ أَحْمَدُ : وَالْعَلَاءُ ثَقَّةٌ لَا يَنْكَرُ مِنْ  
حَدِيثِهِ إِلَّا هَذَا ؛ لِأَنَّهُ خِلَافٌ مَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ كَانَ يَصِلُ شَعْبَانَ  
بِرَمَضَانَ<sup>(٧)</sup> . « وَيُمْكِنُ حَمْلُ<sup>(٨)</sup> هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى نَفْيِ اسْتِحْبَابِ الصِّيَامِ فِي حَقِّ مَنْ  
لَمْ يَصُمْ قَبْلَ نِصْفِ الشَّهْرِ ، وَحَدِيثِ عَائِشَةَ فِي صِلَةِ شَعْبَانَ بِرَمَضَانَ فِي حَقِّ مَنْ  
صَامَ الشَّهْرَ كُلَّهُ<sup>(٩)</sup> ، فَإِنَّهُ قَدْ جَاءَ ذَلِكَ فِي سِيَاقِ الْحَبْرِ ، فَلَا تَعَارُضُ بَيْنَ الْحَبْرَيْنِ  
إِذَا ، وَهَذَا أَوْلَى مِنْ حَمْلِهِمَا عَلَى التَّعَارُضِ ، وَرَدَّ أَحَدُهُمَا بِصَاحِبِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١٦٨/٣

(٦) في : باب في كراهية الصوم في النصف الثاني من شعبان ، من أبواب الصوم . عارضة الأحمدي  
٢٧٤ / ٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في كراهية وصل شعبان برمضان ، من كتاب الصوم . سنن أبي داود  
٥٤٦ / ١ . والدارمي ، في : باب النبي عن الصوم بعد اتصاف شعبان ، من كتاب الصوم . سنن الدارمي  
١٧ / ٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٤٢ / ٢ .

(٧) أخرجه أبو داود ، في : باب في من يصل شعبان برمضان ، من كتاب الصيام . سنن أبي داود ٥٤٥ / ١ .  
والنسائي ، في : باب ذكر حديث أبي سلمة في ذلك ، وباب الاختلاف على محمد بن إبراهيم فيه ، من كتاب  
الصيام . المجتبى ١٢٣ / ٤ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في وصل شعبان برمضان ، من كتاب الصيام .  
سنن ابن ماجه ٥٢٨ / ١ . والدارمي ، في : باب وصل شعبان برمضان ، من كتاب الصيام . سنن الدارمي  
١٧ / ٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٠٠ / ٦ ، ٣١١ .  
(٨-٨) في م : ٥ . ويجعل ٥ .

(٩) أخرجه النسائي ، في : باب الاختلاف على محمد بن إبراهيم في حديث أبي سلمة ، وباب ذكر اختلاف  
اللفاظ الناقلين لخبر عائشة فيه ، وباب ذكر الاختلاف على خالد بن معدان في هذا الحديث ، وباب صوم النبي  
ﷺ بأبي هو وأمي ، من كتاب الصيام . المجتبى ١٢٣-١٢٦ ، ١٦٩ ، ١٧٠ . وابن ماجه ، في : باب  
ما جاء في وصل شعبان برمضان ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ٥٢٨ / ١ . والإمام أحمد ، في : المسند  
١٨٨ / ٦ .

وفي كلام الجَرْقِيّ اختِصَارٌ ، وتَقْدِيرُهُ : طَلَبُوا الْهِلَالَ ، فَإِنْ رَأَوْهُ صَامُوا ، وَإِنْ لَمْ يَرَوْهُ وَكَانَتْ السَّمَاءُ مُصْجِحَةً لَمْ يَصُومُوا . فَحَذَفَ بَعْضُ الْكَلَامِ لِيُعْلَمَ بِهِ اخْتِصَارًا .

**فصل :** وَاسْتَحَبُّ لِمَنْ رَأَى الْهِلَالَ أَنْ يَقُولَ مَا رَوَى ابْنُ عَمْرٍ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَأَى الْهِلَالَ قَالَ : « اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُمَّ أَهْلُهُ عَلَيْنَا بِالْأَمْنِ وَالْإِيمَانِ ، وَالسَّلَامَةِ وَالْإِسْلَامِ ، وَالتَّوْفِيقِ لِمَا تُحِبُّ وَتَرْضَى ، رَبِّي وَرَبُّكَ اللَّهُ » . رَوَاهُ الْأَثَرُمُ <sup>(١٠)</sup> .

**فصل :** وَإِذَا رَأَى الْهِلَالَ أَهْلُ بَلَدٍ ، لَزِمَ جَمِيعَ الْبِلَادِ الصَّوْمُ . وَهَذَا قَوْلُ اللَّيْثِ ، وَبَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : إِنْ كَانَ بَيْنَ الْبَلَدَيْنِ مَسَافَةٌ قَرِيبَةٌ ، لَا تُحْتَلَفُ الْمَطَالِعُ لِأَجْلِهَا كِبَادُ الْبَصَرَةِ ، لَزِمَ أَهْلُهُمَا الصَّوْمُ بِرُؤْيَا الْهِلَالِ فِي أَحَدِهِمَا ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا بُعْدٌ ، كَالْعِرَاقِ وَالْحِجَازِ وَالشَّامِ ، فَلِكُلِّ أَهْلٍ بَلَدٍ رُؤْيَاهُمْ . وَرَوَى عَنْ عِكْرِمَةَ ، أَنَّهُ قَالَ : لِكُلِّ أَهْلٍ بَلَدٍ رُؤْيَاهُمْ . وَهُوَ مَذْهَبُ الْقَاسِمِ ، وَسَالِمِ ، وَإِسْحَاقَ ؛ لَمَّا رَوَى كُرَيْبٌ ، قَالَ : قَدِمْتُ الشَّامَ ، وَاسْتَهْلُ عَلَى هِلَالٍ رَمَضَانَ ، وَأَنَا بِالشَّامِ ، فَرَأَيْتَا الْهِلَالَ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ ، ثُمَّ قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فِي آخِرِ الشَّهْرِ ، فَسَأَلَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ ، ثُمَّ ذَكَرَ الْهِلَالَ ، فَقَالَ : مَتَى رَأَيْتُمَا الْهِلَالَ ؟ قُلْتُ : رَأَيْتَاهُ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ . فَقَالَ : أَنْتَ رَأَيْتَهُ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ ، وَرَأَاهُ النَّاسُ ، وَصَامُوا ، وَصَامَ مُعَاوِيَةُ . فَقَالَ : لَكِنْ رَأَيْتَاهُ لَيْلَةَ السَّبْتِ ، فَلَا تَزَالُ نَصُومُ حَتَّى تُكْمَلَ ثَلَاثَيْنِ أَوْ تَرَاهُ . فَقُلْتُ : أَلَا تُكْتَفَى بِرُؤْيَا مُعَاوِيَةَ وَصِيَامِهِ ؟ فَقَالَ : لَا ، هَكَذَا أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . <sup>(١١)</sup> رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(١٢)</sup> قَالَ التِّرْمِذِيُّ : هَذَا حَدِيثٌ

(١٠) وَأَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ مَا يُقَالُ عِنْدَ رُؤْيَا الْهِلَالِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّوْمِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٢ / ٣ ، ٤ .  
(١١-١٢) جَاءَ هَذَا فِي مَعْنَى كَلَامِ التِّرْمِذِيِّ ، وَفِيهِ زِيَادَةٌ : « أَبْضَاءُ » . وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي : بَابِ بَيَانِ أَنَّ لِكُلِّ بَلَدٍ رُؤْيَاهُمْ ... ، مِنْ كِتَابِ الصَّيَامِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٧٦٥ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ لِكُلِّ أَهْلٍ بَلَدٍ رُؤْيَاهُمْ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّوْمِ . عَارِضَةُ الْأَحْمَدِيِّ ٣ / ٢١٣ .  
كَمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ اخْتِلَافِ أَهْلِ الْأَفَاقِ فِي الرُّيَا ، مِنْ كِتَابِ الصَّيَامِ . الْمَجْمَعِيُّ ٤ / ١٠٥ ، ١٠٦ . وَالْإِسْلَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١ / ٣٠٦ .

حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ . وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لِلْأَعْرَابِيِّ لَمَّا قَالَ لَهُ : اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تَصُومَ هَذَا الشَّهْرَ مِنَ السَّنَةِ ؟ قَالَ : « نَعَمْ »<sup>(١٢)</sup> . وَقَوْلُهُ / لِلْآخِرِ لَمَّا قَالَ لَهُ : مَاذَا قَرَضَ اللَّهُ عَلَىكَ مِنَ الصَّوْمِ ؟ قَالَ : « شَهْرَ رَمَضَانَ »<sup>(١٣)</sup> . وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى وَجُوبِ صَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ هَذَا الْيَوْمَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ ، بِشَهَادَةِ الثَّقَاتِ ، فَوَجِبَ صَوْمُهُ عَلَى جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ ، وَلَئِنْ شَهَرَ رَمَضَانَ مَا بَيْنَ الْهِلَالَيْنِ ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ هَذَا الْيَوْمَ مِنْهُ فِي سَائِرِ الْأَحْكَامِ ، مِنْ حُلُولِ الدِّينِ ، وَوُقُوعِ الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ ، وَوُجُوبِ النَّدْوَرِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ ، فَيَجِبُ صِيَامُهُ بِالنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ ، وَلَئِنْ الْبَيِّنَةُ الْعَادِلَةُ شَهِدَتْ بِرُؤْيَا الْهِلَالِ ، فَيَجِبُ الصَّوْمُ ، كَمَا لَوْ تَقَارَّيَتِ الْبُلْدَانُ . فَأَمَّا حَدِيثُ كُرَيْبٍ فَإِنَّمَا دَلَّ عَلَى أَنَّهُمْ لَا يُفْطِرُونَ بِقَوْلِ كُرَيْبٍ وَحْدَهُ ، وَنَحْنُ نَقُولُ بِهِ ، وَإِنَّمَا مَحَلُّ الْخِلَافِ وَجُوبُ قَضَاءِ الْيَوْمِ الْأَوَّلِ ، وَلَيْسَ هُوَ فِي الْحَدِيثِ . فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ قُلْتُمْ إِنَّ النَّاسَ إِذَا صَامُوا بِشَهَادَةِ وَاحِدٍ ثَلَاثِينَ يَوْمًا ، وَلَمْ يَرَوْا الْهِلَالَ ، أَفْطَرُوا فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ . قُلْنَا : الْجَوَابُ عَنْ هَذَا مِنْ وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّنَا إِنَّمَا قُلْنَا يُفْطِرُونَ إِذَا صَامُوا بِشَهَادَتِهِ ، فَيَكُونُ فِطْرُهُمْ مَبْنِيًّا عَلَى صَوْمِهِمْ بِشَهَادَتِهِ ، وَهَهُنَا لَمْ يَصُومُوا بِقَوْلِهِ ، فَلَمْ يُوجَدْ مَا يَجُوزُ بِنَاءُ الْفِطْرِ عَلَيْهِ . الثَّانِي ، أَنَّ الْحَدِيثَ دَلَّ عَلَى صِحَّةِ الْوَجْهِ الْآخَرِ .

(١٢) أخرجه البخاري ، في : باب ما جاء في العلم ، من كتاب العلم . صحيح البخاري ١ / ٢٤ ، ٢٥ .  
 ومسلم ، في : باب السؤال عن أركان الإسلام ، من كتاب الإيمان . صحيح مسلم ١ / ٤١ ، ٤٢ .  
 والترمذي ، في : باب ما جاء إذا أدبت الزكاة فقد قضيت ما عليك ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ٣ / ٩٨ ، ٩٩ . والنسائي ، في : باب وجوب الصيام ، من كتاب الصيام . المجتبى ٤ / ٩٨ - ١٠٠ .  
 والدارمي ، في : باب فرض الرضوء والصلاة ، من كتاب الطهارة . سنن الدارمي ١ / ١٦٤ .  
 (١٣) تقدم في ٢ / ٧ .

٤٨٤ - مسألة ؛ قال : ( وَإِنْ خَالَ دُونَ مَنْظَرِهِ غَيْمٌ ، أَوْ قَرَّ وَجَبَ صِيَامُهُ ، وَقَدْ أَجْزَأُ إِذَا كَانَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ )

اختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في هذه المسألة ، فروى عنه مثل ما نقل البخاري ، اختارها أكثر شيوخ أصحابنا ، وهو مذهب عمر ، وإليه ، وعمر بن العاص ، وأبو هريرة ، وأبي بصير ، ومعاوية ، وعائشة ، وأسما بنت أبي بكر . وبه قال بكر بن عبد الله ، وأبو عثمان التَّهْدِيُّ<sup>(١)</sup> ، وابن أبي مريم<sup>(٢)</sup> ، ومطرف ، وميمون بن مهران ، وطاوس ، ومجاهد . وروى عنه أن الناس تبع للإمام ، فإن صام صاموا ، وإن أفطر أفطروا . وهذا قول الحسن ، وابن سيرين ، لقول النبي ﷺ : « الصَّوْمُ يَوْمَ تَصُومُونَ ، وَالْفِطْرُ يَوْمَ تُفْطِرُونَ ، وَالْأَضْحَى يَوْمَ تُضْحُونَ »<sup>(٣)</sup> . قيل معناه أن الصَّوْمَ وَالْفِطْرَ مع الجماعة وعظم<sup>(٤)</sup> الناس . قال الترمذي : هذا حديث حسن غريب . وعن أحمد ، رواية ثالثة : لا يجب صومه ، ولا يجزئه عن رمضان إن صامه . وهو قول أكثر أهل العلم ؛ منهم أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي / ، ومن تبعهم ؛ لما روى أبو هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ ، وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ ، فَإِنْ غُيِبَ »<sup>(٥)</sup> عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ » رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٦)</sup> . وعن ابن عمر ، أن النبي ﷺ قال : « صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ ، وَأَفْطِرُوا

١٦٩/٣

(١) أبو عثمان عبد الرحمن بن مَلْ بن عمرو التَّهْدِيُّ ، أدرك الجاهلية ، وأسلم على عهد رسول الله ﷺ ، ولم يلقه ، وكان ثقة ، توفي سنة خمس وتسعين ، وهو ابن ثلاثين ومائة سنة بهذب التهذيب ٦ / ٢٧٧ ، ٢٧٨ .  
(٢) بُرَيْد بن أبي مريم مالك بن ربيعة السلولي البصري ، تابعي ثقة ، توفي سنة أربع وأربعين ومائة . بهذب التهذيب ١ / ٤٣٢ .  
(٣) تقدم في ٣ / ٢٨٦ . ويضاف إلى تخريجه : كما أخرجه الدارقطني ، في : كتاب الصيام . سنن الدارقطني ١٦٤ / ٢ .

(٤) في م : « ومعظم » . وعظم الشيء : أكثره .

(٥) في الأصل : « غم » وفي م : « غمى » . والمثبت في صحيح البخاري ، والنقل عنه .

(٦) في : باب قول النبي ﷺ إذا رأيتم الهلال فصوموا ... ، من كتاب الصوم . صحيح البخاري ٣ / ٣٥ .  
كما أخرجه مسلم ، في : باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم =

رُؤْيَاهُ ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدِرُوا لَهُ ثَلَاثِينَ <sup>(٧)</sup> . رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٨)</sup> . وَقَدْ صَحَّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الشُّكِّ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٩)</sup> . وَهَذَا يَوْمُ شُكِّ . وَلِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ شُعْبَانَ ، فَلَا يَنْتَقِلُ عَنْهُ بِالشُّكِّ . وَلَنَا ، مَا رَوَى نَافِعٌ ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّمَا الشَّهْرُ تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ ، فَلَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهِلَالَ ، وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدِرُوا لَهُ » . قَالَ نَافِعٌ : كَانَ عَبْدُ اللَّهِ <sup>(١٠)</sup> بْنُ عَمَرَ إِذَا مَضَى مِنْ شُعْبَانَ تِسْعَةَ وَعِشْرُونَ يَوْمًا ، بَعَثَ مَنْ يَنْظُرُ لَهُ الْهِلَالَ ، فَإِنْ رَأَى فِذَاكَ ، وَإِنْ لَمْ يَرَوْهُ يَحُلْ دُونَ مَنْظَرِهِ سَحَابٌ وَلَا قَتَرٌ أَصْبَحَ مُفْطِرًا ، وَإِنْ حَالَ دُونَ مَنْظَرِهِ سَحَابٌ أَوْ قَتَرٌ أَصْبَحَ صَائِمًا . <sup>(١١)</sup> رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(١٢)</sup> . وَمَعْنَى

= ٧٦٢ / ٢ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ لَا تَقْدِمُوا الشَّهْرَ بِصَوْمٍ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّوْمِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٠٠ / ٣ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ إِكَالِ شُعْبَانَ ثَلَاثِينَ إِذَا كَانَ غَيْمٌ ، مِنْ كِتَابِ الصِّيَامِ . الْمَجْنِيُّ ١٠٧ / ٤ ، ١٠٨ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ الصَّوْمِ لِرُؤْيَا الْهِلَالَ ، مِنْ كِتَابِ الصَّوْمِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٣ / ٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢ / ٢٥٩ ، ٢٦٣ ، ٢٨١ ، ٢٨٧ ، ٤١٥ ، ٤٢٢ ، ٤٣٠ ، ٤٣٨ ، ٤٥٤ ، ٤٥٦ ، ٤٦٩ ، ٤٩٧ .

(٧) فِي : الْبَابِ السَّابِقِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٧٥٩ ، ٧٦٠ .

كَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ ذِكْرِ الْإِخْتِلَافِ عَلَى الزُّهْرِيِّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ، مِنْ كِتَابِ الصِّيَامِ . الْمَجْنِيُّ ١٠٨ / ٤ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : الْبَابِ السَّابِقِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٣ / ٢ .

(٨) وَذَلِكَ مَا رَوَى أَنَّ عُمَارَ بْنَ بَاسِرٍ قَالَ : مِنْ صَامِ الْيَوْمِ الَّذِي شُكِّ فِيهِ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِذَا رَأَيْتُمُ الْهِلَالَ فَصُومُوا ... » ، مِنْ كِتَابِ الصَّوْمِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٣ / ٣٤ ، وَلَمْ نَجِدْهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ . وَتَقْدِيمُ تَحْرِيجهِ فِي صَفْحَةِ ٣٢٦ .

(٩) سَقَطَ مِنْ : م .

(١٠-١١) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، ب ، وَفِي حَاشِيَتِهِمَا : « صَوَابُهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ » وَفِي حَاشِيَةِ ب : الْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ عَنْ ابْنِ عَمَرَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ إِلَى قَوْلِهِ : « فَأَقْدِرُوا لَهُ » . وَرَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ أَيْضًا ، وَزَادَ فَعَلَ ابْنُ عَمَرَ . قَالَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ . وَذَكَرَهُ الْجَوْزِيُّ الْفَرَجَ [ كَذَا ] عَلَى الصَّحِيحَيْنِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَالْحَدِيثُ بِهَذَا اللَّفْظِ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ . فِي : بَابِ الشَّهْرِ يَكُونُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ ، مِنْ كِتَابِ الصِّيَامِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٥٤٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢ / ٥ ، ١٣ .

كَأَخْرَجَهُ دُونَ ذِكْرِ فَعَلَ ابْنُ عَمَرَ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِذَا رَأَيْتُمُ الْهِلَالَ فَصُومُوا ... » ، مِنْ كِتَابِ الصَّوْمِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٣ / ٣٤ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ وَجُوبِ صَوْمِ رَمَضَانَ لِرُؤْيَا الْهِلَالَ ... ، مِنْ =

أَقْدِرُوا<sup>(١١)</sup> له : أَى ضَيِّقُوا لَهُ الْعَدَدَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَمَنْ قُدِّرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ﴾<sup>(١٢)</sup> . أَى ضَيِّقَ عَلَيْهِ . وَقَوْلُهُ : ﴿يَسْطُرُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾<sup>(١٣)</sup> . وَالتَّضْيِيقُ لَهُ أَنْ يُجْعَلَ شَعْبَانُ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا . وَقَدْ فَسَّرَهُ ابْنُ عَمَرَ بِفَعْلِهِ ، وَهُوَ رَأْيُهُ ، وَأَعْلَمُ بِمَعْنَاهُ ، فَيَجِبُ الرُّجُوعُ إِلَى تَفْسِيرِهِ ، كَمَا رُجِعَ إِلَيْهِ فِي تَفْسِيرِ التَّفَرُّقِ فِي خِيَارِ الْمُتَبَايَعِينَ . وَرَوَى عَنْ عِمْرَانَ<sup>(١٤)</sup> ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ : « هَلْ صُمْتَ مِنْ سَرَرِ شَعْبَانَ شَيْئًا ؟ » قَالَ : لَا . وَفِي لَفْظٍ : « أَصُمْتَ مِنْ سَرَرِ هَذَا الشَّهْرِ شَيْئًا ؟ » قَالَ : لَا ، قَالَ : « فَإِذَا أَفْطَرْتَ فَصُمْ يَوْمَيْنِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١٥)</sup> . وَسَرَرُ الشَّهْرِ : آخِرُهُ لَيَالِي<sup>(١٦)</sup> يَسْتَسِيرُ الْهَلَالَ فَلَا يَظْهَرُ . وَلِأَنَّهُ شَكَّ فِي أَحَدِ<sup>(١٧)</sup> طَرَفَيْ الشَّهْرِ لَمْ يَظْهَرْ<sup>(١٨)</sup> فِيهِ أَنَّهُ مِنْ غَيْرِ رَمَضَانَ ، فَوَجِبَ الصَّوْمُ كَالطَّرَفِ

---

= كتاب الصيام . صحيح مسلم ٢ / ٧٦٠ . والنسائي ، في : باب إكمال شعبان ثلاثين إذا كان غيم ، من كتاب الصيام . المجتبى ٤ / ١٠٨ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ١ / ٥٢٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٦٣ ، ١٤٥ .

(١١) الفعل من باب ضرب ونصر .

(١٢) سورة الطلاق ٧ .

(١٣) سورة الرعد ٢٦ .

(١٤) في النسخ : ٤ عمر ٤ . والاصواب من مصادر التخریج ، وهو عمران بن حصين .

(١٥) أخرجه البخاري ، في : باب الصوم آخر الشهر ، من كتاب الصوم . صحيح البخاري ٣ / ٥٤ .

ومسلم ، في : باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر ... ، وباب صوم سرر شعبان ، من كتاب الصيام .

صحيح مسلم ٢ / ٨١٨ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في التقديم ، من كتاب الصوم . سنن أبي داود ١ / ٥٤٤ . والدارمي ، في :

باب الصوم من سرر الشهر ، من كتاب الصوم . سنن الدارمي ٢ / ١٨ . والإمام أحمد ، في : المسند

٤ / ٤٢٨ ، ٤٣٢ ، ٤٣٤ ، ٤٣٩ ، ٤٤٢ - ٤٤٤ ، ٤٤٦ .

(١٦) في ب ، م : ٥ ليال ٥ .

(١٧-١٨) في الأصل : ٥ طرفه ٥ .



الآخر . قال علي ، وأبو هريرة ، وعائشة : لأنَّ أصومَ يوماً من شعبان ، أحبُّ إليَّ من أن أفطرَ يوماً من رمضان . ولأنَّ الصَّومَ يُحْتَاطُ له ، ولذلك وَجِبَ الصَّومُ بِخَيْرِ واحدٍ ، ولم يُفطرَ إلَّا بشهادةِ اثنين . فأما خَيْرُ أَى هُرَيْرَةَ الذى احتجُّوا به ، فإنه يرويه محمد بن زياد ، وقد خالفه سعيد بن المسيب ، فرواهُ عن أَى هُرَيْرَةَ : « فَإِنْ غُمَ عَلَيْكُمْ فَصُومُوا ثَلَاثِينَ » . وروايته أُوْلَى بالتَّقديم ، لإمامته ، واشتِهاَرُ عَدَالَتِهِ ، وثِقَتِهِ ، ومُوافِقَتِهِ لِرَأَى أَى هُرَيْرَةَ / ومذهبه ، ولخيرِ ابنِ عمرَ الذى رَوَيْتَاهُ . ١٦٩/٣ ظ

وروايةُ ابنِ عمرَ : « فَأَقْدَرُوا لَهُ ثَلَاثِينَ » مُخَالَفَةٌ لِلرَّوَايَةِ الصَّحِيحَةِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهَا ، ولمذهبِ ابنِ عمرَ ورأيه . والتَّهْمَى عن صَوْمِ الشُّكِّ مَحْمُولٌ عَلَى حَالِ الصَّحَابِ ، بِدَلِيلِ مَا ذَكَرْنَاهُ ، وَفِي الْجُمْلَةِ لَا يَجِبُ الصَّومُ إِلَّا بِرُؤْيَةِ الْهَلَالِ ، أَوْ كَمَالِ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا ، أَوْ يَحُولُ دُونَ مَنْظَرِ الْهَلَالِ غَيْمٌ أَوْ قَتَرٌ ، عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْخِلَافِ فِيهِ .

٤٨٥ - مسألة ؛ قال : ( وَلَا يُعْزِزُهُ صِيَامُ قَرْضٍ حَتَّى يَنْوِيَهُ أَى وَقَيْتَ كَانَ مِنْ اللَّيْلِ )

وَجُمْلَتُهُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ صَوْمٌ إِلَّا بِنِيَّةٍ . إجماعاً ، قَرْضًا كَانَ أَوْ تَطَوُّعًا ، لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ مَحْضَةٌ ، فَافْتَقَرَ إِلَى النِّيَّةِ ، كَالصَّلَاةِ ، ثُمَّ إِنْ كَانَ فَرِيضَةً <sup>(١)</sup> كَصِيَامِ رَمَضَانَ فِى أَذَاتِهِ أَوْ قَضَائِهِ ، وَالنَّذْرِ وَالْكَفَّارَةِ ، اشْتَرَطَ أَنْ يَنْوِيَهُ مِنَ اللَّيْلِ عِنْدَ إِمَامَتَا ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يُجْزِئُ صِيَامُ رَمَضَانَ وَكُلُّ صَوْمٍ مُتَعَيَّنٍ بِنِيَّةٍ مِنَ النَّهَارِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرْسَلَ غَدَاةَ عَاشُورَاءَ إِلَى قُرَى الْأَنْصَارِ الَّتِي حَوْلَ الْمَدِينَةِ : « مَنْ كَانَ أَصْبَحَ صَائِمًا فَلْيَتِمَّ صَوْمُهُ ، وَمَنْ كَانَ أَصْبَحَ مُفْطِرًا فَلْيَصُمْ بِقِيَّةِ يَوْمِهِ ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ أَكَلَ فَلْيَصُمْ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . وَكَانَ صَوْمًا وَاجِبًا مُتَعَيَّنًا ، وَلِأَنَّهُ غَيْرُ ثَابِتٍ

(١) فِى م : « فَرَضًا » .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ؛ فِى : بَابِ صِيَامِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ ، وَبَابِ إِذَا نَوَى بِالنَّهَارِ صَوْمًا ، وَبَابِ صَوْمٍ =

في الدُّمَّةِ ، فهو كالتَّلْوُجِ . ولنا ، ما رَوَى ابنُ جُرَيْجٍ ، وعبدُ اللَّهِ بنُ أبي بكرٍ بن محمد بن عمرو بن حَزْمٍ ، عن الزُّهْرِيِّ ، عن سَالِمٍ ، عن أَبِيهِ ، عن حَفْصَةَ ، عن النَّبِيِّ ﷺ قال : « مَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصَّيَّامَ مِنَ اللَّيْلِ ، فَلَا صِيَّامَ لَهُ » . وفي لَفْظِ ابنِ حَزْمٍ : « مَنْ لَمْ يُجْمِعِ الصَّيَّامَ قَبْلَ الْفَجْرِ ، فَلَا صِيَّامَ لَهُ » . أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، وأبو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(١)</sup> . وَرَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ<sup>(٢)</sup> بِإِسْنَادِهِ ، عن عَمْرَةَ عن عائشة ، عن النَّبِيِّ ﷺ ، قال : « مَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصَّيَّامَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ ، فَلَا صِيَّامَ لَهُ » ، وقال : إسناده كلُّهُم ثِقَاتٌ . وقال في حَدِيثِ حَفْصَةَ : رَفَعَهُ عَبْدُ اللَّهِ بنُ أَبِي بَكْرٍ ، عن الزُّهْرِيِّ ، وهو من الثَّقَاتِ الرَّفْعَاءِ . ولأنَّه صَوَّمُ قَرْضٍ ، فافتقرَ إلى النَّيَّةِ مِنَ اللَّيْلِ ، كالتَّقْضَاءِ . فَأَمَّا صَوْمُ عَاشُورَاءَ ، فلم يَثْبُتْ وَجُوهُهُ ، فَإِنْ مُعَاوَيَْةَ قال : سمعتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ يقولُ : « هَذَا يَوْمُ عَاشُورَاءَ ، وَلَمْ يَكُنْبِ اللَّهُ عَلَيْكُمْ صِيَّامَهُ ، وَأَنَا صَائِمٌ ، فَمَنْ شَاءَ فَلْيَصُمْ ، وَمَنْ شَاءَ فَلْيُفْطِرْ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> . فلو

---

= الصبيان ، من كتاب الصوم ، وفي : باب ما كان يبعث النبي ﷺ من الأمراء والرسول ... ، من كتاب الآحاد . صحيح البخاري ٣ / ٣٨ ، ٤٨ ، ٥٨ ، ١١١ / ٩ . ومسلم ، في : باب من أكل في عاشوراء فليكيف بقية يومه ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٢ / ٧٩٨ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب إذا لم يجمع من الليل ... ، من كتاب الصيام . المجتبى ٤ / ١٦٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٣٢ ، ٣ / ٤٨٤ ، ٤ / ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ٦ / ٣٥٩ ، ٤٦٧ . (٣) أخرجه النسائي ، في : باب ذكر اختلاف التابعين لحيز حفصة في النية في الصيام ، من كتاب الصيام . المجتبى ٤ / ١٦٦-١٦٨ . وأبو داود ، في : باب النية في الصيام ، من كتاب الصيام . سنن أبي داود ١ / ٥٧١ . والترمذي ، في : باب ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل ، من أبواب الصوم . عارضة الأحوذى ٣ / ٢٦٣ .

كما أخرجه الدارمي ، في : باب من لم يجمع الصيام من الليل ، من كتاب الصوم . سنن الدارمي ٢ / ٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٢٨٧ .

(٤) في : باب الشهادة على رؤية الهلال ، من كتاب الصيام . سنن الدارقطني ٢ / ١٧٢ . (٥) أخرجه البخاري ، في : باب صيام يوم عاشوراء ، من كتاب الصوم . صحيح البخاري ٣ / ٥٦ . ومسلم ، في : باب صوم يوم عاشوراء ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٢ / ٧٩٥ . كما أخرجه الإمام مالك ، في : باب صيام يوم عاشوراء ، من كتاب الصيام . الموطأ ١ / ٢٩٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٩٥ .

كان واجباً<sup>(٦)</sup> لم يُنَحْ فطرته<sup>(٧)</sup> ، فإنما سُمِيَ الإمساك صِيَامًا تَجَوُّزًا ، بدليل قوله : « وَمَنْ كَانَ أَصْبَحَ مُفْطَرًا ، فَلْيَصُمْ بِقِيَّةِ يَوْمِهِ » . / ولم يُفَرَّقْ بين المُفْطِرِ بالأكل وغيره . وقد رَوَى البخاري<sup>(٨)</sup> ، أن رسول الله ﷺ أمر رجلاً : « أَنْ أَذْنَ فِي النَّاسِ أَنْ مَنْ كَانَ أَكَلَ فَلْيَصُمْ بِقِيَّةِ يَوْمِهِ » . وإمساك بقية اليوم بعد الأكل ليس بصيام شرعي ، وإنما سَمَّاهُ صِيَامًا تَجَوُّزًا . ثم لو ثَبَتَ أَنَّهُ صِيَامٌ فَالْفَرْقُ بين ذلك وبين رمضان ، أَنَّ وُجُوبَ الصِّيَامِ تَجَدَّدَ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ ، فَأَجْزَأُهُ النَّيَّةُ حِينَ تَجَدَّدَ الْوُجُوبُ ، كَمَنْ كَانَ صَائِمًا تَطَوُّعًا ، فَتَذَرَّ إِتِمَامَ صَوْمِ بَقِيَّةِ يَوْمِهِ ، فَإِنَّ تَجَرُّهُ نِيَّتَهُ عِنْدَ تَذَرِّهِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ التَّذَرُّ مُتَقَدِّمًا . والفرق بين التَّطَوُّعِ وَالْفَرْضِ مِنْ وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّ التَّطَوُّعَ يُمَكِّنُ الْإِثْنَانِ بِهِ فِي بَعْضِ النَّهَارِ ، بِشَرْطِ عَدَمِ الْمُفْطَرَاتِ فِي أَوَّلِهِ ، بدليل قوله عليه السلام في حديث عَاشُورَاءَ : « فَلْيَصُمْ بِقِيَّةِ يَوْمِهِ » ، فإذا نَوَى صَوْمَ التَّطَوُّعِ مِنَ النَّهَارِ كَانَ صَائِمًا بِقِيَّةِ النَّهَارِ دُونَ أَوَّلِهِ ، وَالْفَرْضُ يَجِبُ<sup>(٩)</sup> فِي جَمِيعِ النَّهَارِ ، وَلَا يَكُونُ صَائِمًا بِغَيْرِ النَّيَّةِ . والثاني ، أَنَّ التَّطَوُّعَ سُومِحَ فِي نِيَّتِهِ مِنَ اللَّيْلِ تَكْثِيرًا لَهُ ، فَإِنَّهُ قَدْ يَتَذَوَّلُهُ الصَّوْمُ فِي النَّهَارِ ، فَاشْتِرَاطُ النَّيَّةِ فِي اللَّيْلِ يَمْنَعُ ذَلِكَ ، فَسَامَحَ الشَّرْعُ فِيهَا ، كَمُسَامَحَتِهِ فِي تَرْكِ الْقِيَامِ فِي صَلَاةِ التَّطَوُّعِ ، وَتَرْكِ الاسْتِيقْبَالِ فِيهِ فِي السَّفَرِ تَكْثِيرًا لَهُ ، بِخِلَافِ الْفَرْضِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَمَى أَى جُزْءٍ مِنَ اللَّيْلِ نَوَى أَجْزَأَهُ ، وَسَوَاءَ فَعَلَ بَعْدَ النَّيَّةِ مَا يُنَافِي الصَّوْمَ مِنَ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالْجِمَاعِ ، أَوْ<sup>(١٠)</sup> لَمْ يَفْعَلْ . وَاشْتَرَطَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ أَنَّ لَا يَأْتِيَ بَعْدَ النَّيَّةِ بِمُنَافٍ لِلصَّوْمِ . وَاشْتَرَطَ بَعْضُهُمْ وَجُودَ النَّيَّةِ فِي النَّصْفِ الْأَخِيرِ مِنَ اللَّيْلِ ، كَمَا اخْتَصَرَ أَذَانُ الصُّبْحِ وَالذَّفْعُ مِنْ مُزْدَلِفَةٍ بِهِ . وَلَنَا ، مَقْهُومُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ

(٦-٦) سقط من : الأصل .

(٧) تقدم تخريجه في صفحة ٣٣٣ .

(٨) في م : يكون واجباً .

(٩) في م : أم .

السَّلَامُ : « لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَبْيِثِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ »<sup>(١٠)</sup> . من غير تفصيل ، ولأنه نَوَى من اللَّيْلِ ، فَصَحَّ صَوْمُهُ ، كما لو نَوَى في النِّصْفِ الْأَخِيرِ ولم يَفْعَلْ ما يُنَافِي الصَّوْمَ ، وَلَأنَّ تَحْصِيصَ النِّيَّةِ بِالنِّصْفِ الْأَخِيرِ يُفْضِي إِلَى تَغْيِيبِ الصَّوْمِ ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ النَّوْمِ ، وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ لَا يَتَّبِعُهُ فِيهِ ، وَلَا يَذْكُرُ الصَّوْمَ ، وَالشَّارِعُ إِنَّمَا رَخَّصَ فِي تَقْدِيمِ النِّيَّةِ عَلَى ائْتِدَائِهِ ، لِخُرُوجِ<sup>(١١)</sup> اِغْتِيَارِهَا عَنْهُ ، فَلَا يَحْصِيهَا بِمَحَلٍّ لَا تُدْفَعُ الْمَشَقَّةُ بِتَحْصِيصِهَا بِهِ ، وَلَأنَّ تَحْصِيصَهَا بِالنِّصْفِ الْأَخِيرِ تَحْكُمُ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ ، وَلَا يَصِحُّ / اِغْتِيَارُ الصَّوْمِ بِالْأَذَانِ وَالِدَفْعِ مِنْ مُزْدَلِفَةٍ ؛ لِأَنَّهُمَا يُجَوِّزَانِ بَعْدَ الْفَجْرِ ، فَلَا يُفْضِي مَتْنُهُمَا فِي النِّصْفِ الْأَوَّلِ إِلَى فَوَاتِهِمَا ، بِخِلَافِ نِيَّةِ الصَّوْمِ ، وَلَأنَّ اخْتِصَاصَهُمَا بِالنِّصْفِ الْأَخِيرِ بِمَعْنَى تَجْوِيزِهِمَا فِيهِ ، وَاشْتِرَاطُ النِّيَّةِ بِمَعْنَى الْإِجَابِ وَالْتَحْتِمِ ، وَفَوَاتِ الصَّوْمِ بِفَوَاتِهِمَا فِيهِ ، وَهَذَا فِيهِ مَشَقَّةٌ وَمَضَرَّةٌ ، بِخِلَافِ التَّجْوِيزِ ، وَلَأنَّ مَتْنَهُمَا فِي النِّصْفِ الْأَوَّلِ لَا يُفْضِي إِلَى اخْتِصَاصِهِمَا بِالنِّصْفِ الْأَخِيرِ ، لِجَوَازِهِمَا بَعْدَ الْفَجْرِ ، وَالنِّيَّةُ بِخِلَافِهِ ، فَأَمَّا إِنْ فَسَخَ النِّيَّةَ ، مِثْلُ إِنْ نَوَى الْفِطْرَ بَعْدَ نِيَّةِ الصِّيَامِ ، لَمْ تُجْزِئْهُ تِلْكَ النِّيَّةُ الْمَفْسُوخَةُ ، لِأَنَّهَا زَالَتْ حُكْمًا وَحَقِيقَةً .

ط ١٧٠/٣

**فصل :** وَإِنْ نَوَى مِنَ النَّهَارِ صَوْمَ الْعِدَّةِ ، لَمْ تُجْزِئْهُ تِلْكَ النِّيَّةُ ، إِلَّا أَنْ يَسْتَصْحِبَهَا إِلَى جُزْءٍ مِنَ اللَّيْلِ . وَقَدْ رَوَى ابْنُ مَنْصُورٍ ، عَنْ أَحْمَدَ ، فِي<sup>(١٢)</sup> مَنْ نَوَى الصَّوْمَ عَنْ قَضَاءِ رَمَضَانَ بِالنَّهَارِ ، وَلَمْ يَتَوَّعِدْ مِنَ اللَّيْلِ ، فَلَا بَأْسَ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فَسَخَ النِّيَّةَ بَعْدَ ذَلِكَ . فَظَاهِرُ هَذَا حُصُولُ الْإِجْزَاءِ بَيْنَهُ مِنَ النَّهَارِ ، إِلَّا أَنَّ الْقَاضِيَ قَالَ : هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ اسْتَصْحَبَ النِّيَّةَ إِلَى جُزْءٍ مِنَ اللَّيْلِ . وَهَذَا صَحِيحٌ ؛

(١٠) تقدم ترجمته في صفحة ٣٣٤ .

(١١) في م : ٥ : لخرج .

(١٢) سقط من : أ ، ب ، م .

(١٣) لظَاهِرِ قَوْلِهِ (١٢) عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُبَيِّنِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ » (١٤) .  
ولأنّه لم يَنْوِ عند اِثْتِدَاءِ الْعِبَادَةِ ، وَلَا قَرِيْبًا مِنْهَا ، فَلَمْ يَصِحَّ ، كَمَا لَوْ نَوَى مِنَ اللَّيْلِ  
صَوْمَ بَعْدَ غَدٍ .

**فصل :** وَتُعْتَبَرُ النِّيَّةُ لِكُلِّ يَوْمٍ . وَبِهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ .  
وَعَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ تُجْزِئُهُ نِيَّةٌ وَاحِدَةٌ لِجَمِيعِ الشَّهْرِ ، إِذَا نَوَى صَوْمَ جَمِيعِهِ . وَهُوَ (١٥)  
مَذْهَبُ مَالِكٍ ، وَإِسْحَاقَ ؛ لِأَنَّهُ نَوَى فِي زَمَنٍ يَصْلُحُ جِنْسُهُ لِنِيَّةِ الصَّوْمِ ، فَجَازَ ،  
كَأَنَّهُ نَوَى كُلَّ يَوْمٍ فِي لَيْلَتِهِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ صَوْمٌ وَاجِبٌ ، فَجَبَّ أَنْ يَنْوَى كُلَّ يَوْمٍ مِنْ  
لَيْلَتِهِ ، كَالْقَضَاءِ . وَلَآنَ هَذِهِ الْأَيَّامُ عِبَادَاتٌ لَا يَفْسُدُ بَعْضُهَا بِفَسَادِ بَعْضٍ ،  
وَيَتَحَلَّلُهَا مَا يُتَابِعُهَا ، فَأُشَبِّهَتِ الْقَضَاءُ ، وَبِهَذَا فَارْقَبَتِ الْيَوْمَ الْأَوَّلَ . وَعَلَى قِيَاسِ  
رَمَضَانَ إِذَا نَذَرَ صَوْمَ شَهْرٍ بِعَيْنِهِ ، فُيُخْرَجُ فِيهِ مِثْلُ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي رَمَضَانَ .

**فصل :** وَمَعْنَى النِّيَّةِ الْقَصْدُ ، وَهُوَ اغْتِقَادُ الْقَلْبِ فِعْلَ شَيْءٍ ، وَعَزْمُهُ عَلَيْهِ ، مِنْ  
غَيْرِ تَرَدُّدٍ ، فَهَتَى خَطَرَ بَقَايِهِ فِي اللَّيْلِ أَنَّ غَدًا مِنْ رَمَضَانَ ، وَأَنَّهُ صَائِمٌ فِيهِ ، فَقَدْ  
نَوَى . وَإِنْ شَكَّ فِي أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَصْلٌ يَبْنِي عَلَيْهِ ، / مِثْلُ أَنْ يَكُونَ لَيْلَةَ  
الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ ، وَلَمْ يَحُلْ دُونَ مَطْلَعِ الْهَلَالِ غَيْمٌ وَلَا قَطَرٌ ، فَعَزَمَ أَنْ يَصُومَ غَدًا  
مِنْ رَمَضَانَ ، لَمْ تَصِحَّ النِّيَّةُ ، وَلَا يُجْزِئُهُ صِيَامُ ذَلِكَ الْيَوْمِ ، لِأَنَّ النِّيَّةَ قَصْدٌ يَتَّبِعُ  
الْعِلْمَ ، وَمَا لَا يَعْلَمُهُ وَلَا دَلِيلَ عَلَى وُجُودِهِ وَلَا هُوَ عَلَى ثِقَةٍ مِنْ اغْتِقَادِهِ لَا يَصِحُّ  
قَصْدُهُ . وَبِهَذَا قَالَ حَمَّادٌ ، وَرَبِيعَةُ ، وَمَالِكٌ ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى ، وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ ،  
وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَقَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ : يَصِحُّ إِذَا نَوَاهُ مِنَ اللَّيْلِ ؛ لِأَنَّهُ نَوَى  
الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ ، فَصَحَّ كَالْيَوْمِ الثَّانِي ، وَعَنْ الشَّافِعِيِّ كَالْمَذْهَبَيْنِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَمْ

(١٣-١٢) ق م : ظاهر لقوله .

(١٤) تقدم تخريجه في صفحة ٣٣٤ .

(١٥) ق م : وهذا .

يَجْزِمُ النَّبِيَّ بِصَوْمِهِ مِنْ رَمَضَانَ ، فَلَمْ يَصِحَّ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَعْلَمْ إِلَّا بَعْدَ خُرُوجِهِ .  
وكذلك لو بَنَى عَلَى قَوْلِ الْمُنْجِمِينَ وَأَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِالْحِسَابِ ، فَوَافَقَ الصَّوَابَ ، لَمْ  
يَصِحَّ صَوْمُهُ ، وَإِنْ كَثُرَتْ إِصَابَتُهُمْ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ يَجُوزُ الْبِنَاءُ عَلَيْهِ ،  
وَلَا الْعَمَلُ بِهِ ، فَكَانَ وَجُودُهُ كَعَدَمِهِ ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ ، وَأَفْطِرُوا  
لِرُؤْيَيْهِ » . وَفِي رِوَايَةٍ : « لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ ، وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ »<sup>(١١)</sup> . فَأَمَّا  
لَيْلَةُ الثَّلَاثِينَ مِنْ رَمَضَانَ ، فَتَصِحُّ نَيْتُهُ ، وَإِنْ اخْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ مِنْ شَوَّالٍ ؛ لِأَنَّ  
الْأَصْلَ بَقَاءُ رَمَضَانَ ، وَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِصَوْمِهِ بِقَوْلِهِ : « وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ » .  
لَكِنْ إِنْ قَالَ : إِنْ كَانَ غَدًا مِنْ<sup>(١٢)</sup> رَمَضَانَ ، فَأَنَا صَائِمٌ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ شَوَّالٍ فَأَنَا  
مُفْطِرٌ . فَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : لَا يَصِحُّ صَوْمُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْزِمِ<sup>(١٣)</sup> « بَيْنَهُ الصَّوْمُ »<sup>(١٤)</sup> ، وَالنَّبِيُّ  
اعْتِقَادَ جَائِزٍ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّ هَذَا شَرْطٌ وَاقِعٌ ، وَالْأَصْلُ بَقَاءُ رَمَضَانَ .

**فصل :** وَيَجِبُ تَعْيِينُ النَّبِيِّ فِي كُلِّ صَوْمٍ وَاجِبٍ ، وَهُوَ أَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّهُ يَصُومُ غَدًا  
مِنْ رَمَضَانَ ، أَوْ مِنْ قَضَائِهِ ، أَوْ مِنْ كَفَّارَتِهِ ، أَوْ نَذْرِهِ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، فِي رِوَايَةٍ  
الْأَثَرِ ، فَإِنَّهُ قَالَ : قُلْتُ لِأَيِّ عِيدِ اللَّهِ : أُسَيِّرُ صَائِمًا فِي أَرْضِ الرُّومِ شَهْرَ رَمَضَانَ ،  
وَلَا يَعْلَمُ أَنَّهُ رَمَضَانُ ، يَنْتَوِي التَّطَوُّعُ ؟ قَالَ : لَا يُجْزِئُهُ إِلَّا بِعَزِيمَةٍ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ .  
وَلَا يُجْزِئُهُ فِي يَوْمِ الشُّكِّ إِذَا أَصْبَحَ صَائِمًا ، وَإِنْ كَانَ مِنْ رَمَضَانَ إِلَّا بِعَزِيمَةٍ مِنَ اللَّيْلِ  
أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، رِوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّهُ لَا  
يَجِبُ تَعْيِينُ النَّبِيِّ لِرَمَضَانَ . فَإِنَّ الْمَرْوُذِيَّ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ قَالَ : يَكُونُ يَوْمُ  
الشُّكِّ يَوْمَ غَيْمٍ إِذَا أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّنَا نَصْبِحُ صَائِمًا يُجْزِئُنَا مِنْ رَمَضَانَ ، وَإِنْ لَمْ نَعْتَقِدْ /  
١٧١/٣ ظ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قُلْتُ : فَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ

(١٦) تقدم ترجمته في صفحة ٣٣٠ ، ٣٣١ .

(١٧) في م : منه ٤ .

(١٨-١٩) في م : بنية الصيام ٥ .

بِالنِّيَّاتِ<sup>(١٩)</sup> . أليس يُرِيدُ أَنْ يَتَوَيَّ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ ؟ قال : لا ، إِذَا تَوَيَّ مِنَ اللَّيْلِ أَنَّهُ صَائِمٌ أَجْزَأُهُ . وَحَكَى أَبُو حَفْصٍ الْعُكْبَرِيُّ ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ قَالَ : وَلَوْ تَوَيَّ<sup>(٢٠)</sup> أَنْ يَصُومَ نَطَوُّعًا لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ مِنْ رَمَضَانَ ، فَوَافَقَ رَمَضَانَ ، أَجْزَأُهُ . قَالَ الْقَاضِي : وَجَدْتُ هَذَا الْكَلَامَ اخْتِيَارًا لِأَبِي الْقَاسِمِ ، ذَكَرَهُ فِي «شَرْحِهِ» . وَقَالَ أَبُو حَفْصٍ : لَا يُجْزِئُهُ ، إِلَّا أَنْ يَتَعَقَّدَ مِنَ اللَّيْلِ بِمَا شَكَ وَلَا تَلَوُّمٌ<sup>(٢١)</sup> . فَعَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي : لَوْ تَوَيَّ فِي رَمَضَانَ الصَّوْمَ مُطْلَقًا ، أَوْ تَوَيَّ ثَفْلًا ، وَقَعَ عَنْ رَمَضَانَ ، وَصَحَّ صَوْمُهُ . وَهَذَا قَوْلٌ أَيْ حَنِيفَةٌ إِذَا كَانَ مُقِيمًا ؛ لِأَنَّهُ قَرَضَ مُسْتَحَقٌّ فِي زَمَنِ بَعِيْنِهِ ، فَلَا يَجِبُ تَعْيِينُ النِّيَّةِ لَهُ ، كَطَوَافِ الزِّيَارَةِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ صَوْمٌ وَاجِبٌ ، فَوَجِبَ تَعْيِينُ النِّيَّةِ لَهُ ، كَالْقَضَاءِ وَطَوَافِ الزِّيَارَةِ ، كَمَسْأَلَتِنَا فِي انْفِتَاقِهِ إِلَى التَّعْيِينِ ، فَلَوْ طَافَ يَتَوَيَّ بِهِ الْوَدَاعَ ، أَوْ طَافَ بِنِيَّةِ الطَّوَافِ مُطْلَقًا ، لَمْ يُجْزِئْهُ عَنْ طَوَافِ الزِّيَارَةِ . ثُمَّ الْحُجُّ<sup>(٢٢)</sup> يُخَالِفُ الصَّوْمَ<sup>(٢٣)</sup> ، وَهَذَا يَتَعَقَّدُ مُطْلَقًا ، وَيَنْصَرِفُ إِلَى الْفَرْضِ . وَلَوْ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ ، وَلَمْ يَكُنْ حَجٌّ عَنْ نَفْسِهِ ، وَقَعَ عَنْ نَفْسِهِ . وَلَوْ تَوَيَّ الْإِحْرَامَ بِمَثَلِ مَا أَخْرَمَ بِهِ فَلَانَ ، صَحَّ ، وَيَتَعَقَّدُ فَاسِيْدًا ، بِخِلَافِ الصَّوْمِ .

**فصل :** وَلَوْ تَوَيَّ لَيْلَةَ الشُّكِّ ، إِنْ كَانَ غَدًا مِنْ رَمَضَانَ فَأَنَا صَائِمٌ قَرَضًا ، وَإِلَّا فَهُوَ نَفْلٌ . لَمْ يُجْزِئْهُ ، عَلَى الرَّوَايَةِ الْأُولَى ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُعَيِّنِ الصَّوْمَ مِنْ رَمَضَانَ جَزْمًا ، وَيُجْزِئُهُ عَلَى الْأُخْرَى ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَوَيَّ الصَّوْمَ . وَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ صَوْمٌ مِنْ سَنَةِ حُمْسٍ ، فَتَوَيَّ أَنَّهُ يَصُومُ عَنْ سَنَةِ مِثْ ، أَوْ تَوَيَّ الصَّوْمَ عَنْ يَوْمِ الْأَحَدِ ، وَكَانَ الْاِثْنَيْنِ ، أَوْ ظَنَّ أَنَّ غَدًا الْأَحَدَ ، فَتَوَاهُ ، وَكَانَ الْاِثْنَيْنِ ، صَحَّ صَوْمُهُ ؛ لِأَنَّ نِيَّةَ الصَّوْمِ لَمْ تُحْتَثَلْ ،

(١٩) تقدم تخريجه في : ١ / ١٥٦ .

(٢٠) في م زيادة : «فلا وقع عنه رمضان وصح صومه وهذا قول أبي حنيفة . وقال بعض أصحابنا : ولو توى .»

وهو تكرار لا سباق بعد قليل .

(٢١) في الأصل : « تلام » .

(٢٢-٢٣) في ١ ، ب ، م : « مخالف للصوم » .

وَلَمَّا أَخْطَأَ<sup>(٢٣)</sup> فِي الْوَقْتِ .

**فصل :** وإذا عَيَّنَ النَّيَّةَ عَنْ صَوْمِ رَمَضَانَ ، أَوْ قَضَائِهِ أَوْ<sup>(٢٤)</sup> كَفَّارَةِ ، أَوْ نَذْرٍ ، لَمْ يَحْتَجْ أَنْ يَتَوَيَّ كَوْنُهُ قَرْضًا . وقال ابنُ حَامِدٍ : يَجِبُ ذَلِكَ . وقد مرَّ بَيَانُ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ<sup>(٢٥)</sup> .

٤٨٦ - مسألة ؛ قال : ( وَمَنْ نَوَى صِيَامَ التَّطَوُّعِ مِنَ النَّهَارِ ، وَلَمْ يَكُنْ طَعِمَ ، أَجْزَأُهُ )

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ صَوْمَ التَّطَوُّعِ يَجُوزُ بِنِيَّةٍ مِنَ النَّهَارِ ، عِنْدَ إِمَامِنَا ، وَأَيِّ حَنِيفَةٍ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ ، وَأَيِّ طَلْحَةَ / وَابْنِ مَسْعُودٍ ، وَحُذَيْفَةَ ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، وَالتَّحْمِيَّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وقال مَالِكٌ ، وَدَاوُدُ : لَا يَجُوزُ إِلَّا بِنِيَّةٍ مِنَ اللَّيْلِ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ »<sup>(٢٦)</sup> . وَلِأَنَّ الصَّلَاةَ يَتَفَقُّ وَقْتُ النَّيَّةِ لِقَرْضِهَا وَتَقْلِيلِهَا ، فَكَذَلِكَ الصَّوْمُ . وَلَمَّا مَارَوْتَ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ ، فَقَالَ : « هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ شَيْءٍ ؟ » قُلْنَا : لَا . قَالَ : « فَإِنِّي إِذَا صَائِمٌ » . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(٢٧)</sup> . وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا حَدِيثُ

(٢٣) . في تم : « أَخْطَأَتْ » .

(٢٤) سقط من : أ ، ب ، م .

(٢٥) تقدم في ٢ / ١٣٢ - ١٣٤ .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٣٣٤ .

(٢) سقط من : الأصل ، أ .

(٣) أخرجه مسلم ، في : باب جواز صوم النافلة بنية من النهار ... ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم

٢ / ٨٠٨ ، ٨٠٩ . وأبو داود ، في : باب الرخصة في ذلك ، من كتاب الصيام . سنن أبي داود ١ / ٥٧١ .

والتنصيف ، في : باب النية في الصيام . من كتاب الصيام . المجتبى ٤ / ١٦٣ .

كما أخرجه الترمذی ، في : باب صيام التطوع بغير تبييت ، من أبواب الصوم . عارضة الأحوذی

٣ / ٢٦٩ ، ٢٧٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٢٠٧ .



عَاشُورَاءَ<sup>(٤)</sup> . وَلَأنَّ الصَّلَاةَ يُخَفَّفُ ثَقْلُهَا عَنْ فَرَضِهَا ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ الْقِيَامُ لِقِلَّتِهَا ، وَيَجُوزُ فِي السُّجُرِّ عَلَى الرَّاحِلَةِ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ ، فَكَذَا الصَّيَامُ . وَحَدِيثُهُمْ نَحْصُهُ بِحَدِيثِنَا ، عَلَى أَنَّ حَدِيثَنَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِهِمْ ، فَإِنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ لَهِيْعَةَ ، وَيَحْيَى بْنِ أَبِيبٍ ، قَالَ الْمَيْمُونِيُّ : سَأَلْتُ أَحْمَدَ عَنْهُ ، فَقَالَ : أَخْبَرَكُمَا أَنَّهُ عِنْدِي ذَلِكَ<sup>(٥)</sup> الْإِسْنَادُ ، إِلَّا أَنَّهُ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ وَحَفْصَةَ ، إِسْنَادَانِ جَيِّدَانِ . وَالصَّلَاةُ يَتَّفِقُ<sup>(٦)</sup> وَقْتُ النَّيَّةِ لِقِلَّتِهَا وَفَرَضِهَا ؛ لِأَنَّ اشْتِرَاطَ النَّيَّةِ فِي أَوَّلِ الصَّلَاةِ لَا يُفْضِي إِلَى ثَقُلِهَا ، بِخِلَافِ الصَّوْمِ ، فَإِنَّهُ يَحْتَاجُ<sup>(٧)</sup> لَهُ الصَّوْمُ مِنَ النَّهَارِ ، فَعُمِيَ عَنْهُ ، كَمَا<sup>(٨)</sup> جَوَزْنَا التَّنْفُلَ قَاعِدًا وَعَلَى الرَّاحِلَةِ ، لِهَذِهِ الْعِلَّةِ .

**فصل :** وَأَيُّ وَقْتٍ مِنَ النَّهَارِ نَوَى أَجْزَأُهُ ، سَوَاءٌ فِي ذَلِكَ مَا قَبْلَ الزَّوَالِ وَبَعْدَهُ . هَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، وَالْخَرَقِيُّ . وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ ، فَإِنَّهُ قَالَ : أَحَدُكُمْ بِأَخْيَرِ النَّظَرَيْنِ ، مَا لَمْ يَأْكُلْ أَوْ يَشْرَبْ . وَقَالَ رَجُلٌ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ : إِنِّي لَمْ أَكُلْ إِلَى الظُّهْرِ ، أَوْ إِلَى الْعَصْرِ ، أَفَأَصُومُ بَقِيَّةَ يَوْمِي ؟ قَالَ : نَعَمْ . وَاخْتَارَ الْقَاضِي ، فِي « الْمُجَرَّدِ »<sup>(٩)</sup> أَنَّهُ لَا تُجْزِئُهُ النَّيَّةُ بَعْدَ الزَّوَالِ . وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَالْمَشْهُورُ مِنْ قَوْلِي<sup>(١٠)</sup> الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ مُعْظَمَ النَّهَارِ مَضَى<sup>(١١)</sup> مِنْ غَيْرِ<sup>(١٢)</sup> نِيَّةٍ ، بِخِلَافِ النَّوَإِ قَبْلَ الزَّوَالِ ، فَإِنَّهُ قَدْ أَذْرَكَ مُعْظَمَ الْعِبَادَةِ ، وَهَذَا تَأْثِيرٌ فِي الْأَصُولِ ، بِدَلِيلِ أَنَّ مِنْ أَذْرَكَ الْإِمَامَ قَبْلَ الرَّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ أَذْرَكَ الرُّكْعَةَ ؛

(٤) تقدم تحريجه في صفحة ٣٣٤ .

(٥) في ١ ، ب ، م : « ذَلِكَ » .

(٦) في الأصل نأداة : « فِي » .

(٧) في ب ، م : « يَحِين » .

(٨) في ب ، م : نأداة : « لَوْ » .

(٩) في ١ ، ب ، م : « الْمَرَر » . وانظر : طبقات الحنابلة ٢ / ٢٠٥ .

(١٠) في الأصل : « قَوْل » .

(١١-١٢) في الأصل : « بَعْد » .

لَا ذَرَاكِهِ مُعْظَمَهَا، وَلَوْ أَذْرَكَهُ بَعْدَ الرُّفْعِ، لَمْ يَكُنْ مُذْرِكًا لَهَا، وَلَوْ أَذْرَكَهُ مَعَ الْإِمَامِ مِنَ الْجُمُعَةِ رُكْعَةً، كَانَ مُذْرِكًا لَهَا؛ لِأَنَّهَا تَزِيدُ بِالتَّشْهِيدِ، وَلَوْ أَذْرَكَ أَقْلٌ مِنْ رُكْعَةٍ، لَمْ يَكُنْ مُذْرِكًا لَهَا. وَلَنَا، أَنَّهُ نَوَى فِي جُزْءٍ مِنَ النَّهَارِ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ نَوَى فِي أَوَّلِهِ، وَلَئِنْ جَمِيعَ اللَّيْلِ وَقَتِ لِنِيَّةِ الْفَرْضِ، فَكَذَا جَمِيعُ النَّهَارِ / وَقَتِ لِنِيَّةِ النَّفْلِ. إِذَا بَيَّنَّتْ هَذَا فَإِنَّهُ يُحْكَمُ لَهُ بِالصَّوْمِ الشَّرْعِيِّ الْمُتَابِعِ عَلَيْهِ مِنْ وَقْتِ النِّيَّةِ، فِي الْمَنْصُوصِ عَنْ أَحْمَدَ، فَإِنَّهُ قَالَ: مَنْ نَوَى فِي التَّطَوُّعِ مِنَ النَّهَارِ، كَتَبَ لَهُ بِقِيَّةِ يَوْمِهِ، وَإِذَا أَجْمَعَ مِنَ اللَّيْلِ كَانَ لَهُ يَوْمُهُ. وَهَذَا قَوْلُ بَعْضِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ. وَقَالَ أَبُو الْحَطَّابِ، فِي «الْهِدَايَةِ»: يُحْكَمُ لَهُ بِذَلِكَ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ. وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ لَا يَتَّبِعُ<sup>(١٢)</sup> فِي الْيَوْمِ<sup>(١٣)</sup>، بِدَلِيلِ مَا لَوْ أَكَلَ فِي بَعْضِهِ، لَمْ يَجُزْ لَهُ صِيَامُ بَاقِيهِ، فَإِذَا وَجَدَ فِي بَعْضِ الْيَوْمِ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ صَائِمٌ مِنْ أَوَّلِهِ، وَلَا يَمْتَنِعُ<sup>(١٤)</sup> الْحُكْمُ بِالصَّوْمِ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ حَقِيقَةٍ<sup>(١٥)</sup>، كَمَا لَوْ نَسِيَ الصَّوْمَ بَعْدَ نِيَّتِهِ، أَوْ غَفَلَ عَنْهُ، وَلَئِنْ لَوْ أَذْرَكَ بَعْضَ الرُّكْعَةِ أَوْ بَعْضَ الْجَمَاعَةِ كَانَ مُذْرِكًا لِجَمِيعِهَا. وَلَنَا، أَنَّ مَا قَبْلَ النِّيَّةِ لَمْ يَتَوَّ صِيَامَهُ، فَلَا يَكُونُ صَائِمًا فِيهِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا<sup>(١٦)</sup> لِكُلِّ امْرِئٍ<sup>(١٧)</sup> مَا نَوَى<sup>(١٨)</sup>». وَلَئِنْ الصَّوْمُ عِبَادَةٌ مَحْضَةٌ، فَلَا تُوجَدُ بِغَيْرِ نِيَّةٍ، كَسَائِرِ الْعِبَادَاتِ الْمَحْضَةِ. وَدَعَوَى أَنْ الصَّوْمَ لَا يَتَّبِعُ<sup>(١٩)</sup> دَعَوَى مَحَلِّ التَّرَاجُعِ، وَإِنَّمَا يُشْتَرَطُ لِصَّوْمِ الْبَعْضِ أَنْ لَا تُوجَدَ الْمُفْطَرَاتُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْيَوْمِ، وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ، فِي حَدِيثِ عَاشُورَاءَ: «فَلْيَصُمْ بِقِيَّةِ يَوْمِهِ<sup>(٢٠)</sup>». وَأَمَّا إِذَا نَسِيَ النِّيَّةَ بَعْدَ وَجُودِهَا، فَإِنَّهُ يَكُونُ مُسْتَصْحَبًا

(١٢-١٣) سقط من: الأصل.

(١٣) في ١، ب، م: «يَمْنَعُ».

(١٤) في ١، ب، م: «حَقِيقَةٍ».

(١٥-١٥) في الأصل، ١، ب: «لَا يَرَى».

(١٦) تقدم تحريجه في ١ / ١٥٦.

(١٧) تقدم تحريجه لصفحة ٣٢٤.

لِحُكْمِهَا ، بِخِلَافِ مَا قَبْلَهَا ، فَإِنَّهَا لَمْ تُوجَدْ حُكْمًا ، وَلَا حَقِيقَةً ، وَلِهَذَا لَوْ نَوَى  
 الْفَرَضَ مِنَ اللَّيْلِ ، وَنَيْسَهُ فِي النَّهَارِ ، صَحَّ صَوْمُهُ ، وَلَوْ لَمْ يَتَوَّ مِنَ اللَّيْلِ ، لَمْ يَصِحَّ  
 صَوْمُهُ . وَأَمَّا إِذْ رَأَى الرُّكْعَةَ وَالْجَمَاعَةَ ، فَإِنَّمَا مَغْنَاهُ أَنَّهُ لَا يَخْتِاجُ إِلَى قَضَاءِ رُكْعَةٍ ،  
 وَيَتَوَّي أَنَّهُ مَأْمُومٌ ، وَلَيْسَ هَذَا مُسْتَحِيلًا ، أَمَّا أَنْ يَكُونَ مَا صَلَّى الْإِمَامُ قَبْلَهُ مِنَ  
 الرُّكْعَاتِ مَحْسُوبًا لَهُ ، بِحَيْثُ يُجْزِيهِ عَنْ فِعْلِهِ فَكَلَّا ، لِأَنَّ مُدْرِكَ الرُّكُوعِ مُدْرِكُ  
 لِجَمِيعِ أَرْكَانِ الرُّكْعَةِ ، لِأَنَّ الْقِيَامَ وَجَدَ حِينَ كَبَّرَ وَقَعَلَ سَائِرَ الْأَرْكَانِ مَعَ الْإِمَامِ .  
 وَأَمَّا الصَّوْمُ فَإِنَّ النَّبِيَّ شَرَطَ أَنْ يَكُونَ طَعِمَ قَبْلَ النَّبِيِّ ، وَلَا فَعَلَ / مَا يُفْطِرُهُ ، فَإِنْ  
 إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِنَّ مِنْ شَرْطِهِ أَنْ لَا يَكُونَ طَعِمَ قَبْلَ النَّبِيِّ ، وَلَا فَعَلَ / مَا يُفْطِرُهُ ، فَإِنْ  
 فَعَلَ (١٨) شَيْئًا مِنْ (١٩) ذَلِكَ ، لَمْ يُجْزِئِهِ الصَّيَامُ ، بَغَيْرِ خِلَافٍ نَعْلَمُهُ .

و ١٧٣/٣

٤٨٧ - مسألة ؛ قال : ( وَمَنْ نَوَى مِنَ اللَّيْلِ ، فَأَغْمَى عَلَيْهِ قَبْلَ طُلُوعِ  
 الْفَجْرِ ، فَلَمْ يُفِقْ حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ ، لَمْ يُجْزِهِ صِيَامُ ذَلِكَ الْيَوْمِ )

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ مَتَى أُغْمِيَ عَلَيْهِ جَمِيعُ النَّهَارِ ، فَلَمْ يُفِقْ فِي شَيْءٍ مِنْهُ ، لَمْ يَصِحَّ  
 صَوْمُهُ ، فِي قَوْلِ إِمَامِنَا ، وَالشَّافِعِيِّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ؛ يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ قَدْ  
 صَحَّحَ ، وَزَوَّلَ الْإِسْتِشَارَةَ بَعْدَ ذَلِكَ لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ الصَّوْمِ ، كَالنَّوْمِ . وَلَنَا ، أَنَّ  
 الصَّوْمَ هُوَ الْإِمْسَاكُ مَعَ النَّبِيِّ . قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى : كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ  
 آدَمَ لَهُ إِلَّا الصَّيَامَ ، فَإِنَّهُ لِي ، وَأَنَا أُجْزِي بِهِ ، يَدْعُ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ مِنْ أَجْلِي » مُتَّفَقٌ  
 عَلَيْهِ (١) . فَأُضَافَ تَرْكُ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ إِلَيْهِ ، وَإِذَا كَانَ مُغْمًى عَلَيْهِ ، فَلَا يُضَافُ

(١٨-١٨) سقط من : الأصل .

(١) أخرجه البخاري ، في : باب فضل الصوم ، من كتاب الصوم . وفي : باب قول الله تعالى : يريدون أن يدلوا  
 كلام الله ، من كتاب التوحيد . وفي : باب ما يفكر في المسك ، من كتاب اللباس . صحيح البخاري  
 ٣ / ٣١ ، ٧ / ٢١١ ، ٩ / ١٧٥ . ومسلم ، في : باب فضل الصيام ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم  
 ٢ / ٨٠٦ ، ٨٠٧ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب فضل الصيام ، من كتاب الصيام . المجتبى ٤ / ١٣٢ - ١٣٦ . وابن ماجه ،  
 في : باب ما جاء في فضل الصيام ، كتاب الصيام . وفي : باب فضل العمل ، من كتاب الأدب . =

الإمساك إليه ، فلم يُجزئته . ولأنَّ النِّيةَ أخذَ رُكني الصَّومِ ، فلا تُجزئ وَحدها ، كالإمساك وَحده ، أمَّا التَّوَمُ فَإِنَّهُ عَادَةٌ ، ولا يُزيل الإخساسَ بالكُلِّيَّةِ ، ومتى نَبَّهَ النَّبَّهَ ، والإغماءُ عارضٌ يُزيلُ العقلَ ، فأشبهَ الجُنُونُ . إذا ثَبَتَ هذا ، فزَوَّلَ العقلَ يَحْصُلُ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ ؛ أَحدها ، الإغماءُ وقد ذَكَرْنَاهُ ، ومتى فَسَدَ الصَّوْمُ به فعلى الْمُعْتَمَى عليه الْقَضَاءُ ، بِغَيْرِ خِلَافٍ عَلِمْنَاهُ ؛ لَأَنَّ مُدَّتَهُ لَا تَتَطَاوَلُ غَالِبًا ، ولا ثَبُتَ الْوَلَايَةُ عَلَى صَاحِبِهِ ، فلم يُزَلْ به التَّكْلِيفُ وَقَضَاءُ الْعِبَادَاتِ ، كالتَّوَمِ ، ومتى أَفَاقَ الْمُعْتَمَى عليه فِي جُزْءٍ مِنَ النَّهَارِ ، صَحَّ صَوْمُهُ ، سواءَ كَانَ فِي أَوَّلِهِ أَوْ آخِرِهِ . وقال الشَّافِعِيُّ ، فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ : تُعْتَبَرُ الْإِفَاقَةُ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ ، لِيَحْصُلَ حُكْمُ النِّيةِ فِي أَوَّلِهِ . وَلَنَا ، أَنَّ الْإِفَاقَةَ حَصَلَتْ فِي جُزْءٍ مِنَ النَّهَارِ ، فَأَجْزَأُ ، كما لو وَجَدَتْ فِي أَوَّلِهِ ، وما ذَكَرُوهُ لَا يَصِحُّ ؛ فَإِنَّ النِّيةَ قَدْ حَصَلَتْ مِنَ اللَّيْلِ ، فَيُسْتَعْنَى عَنْ ذِكْرِهَا فِي النَّهَارِ ، كما لو نَامَ أَوْ غَفَلَ عَنِ الصَّوْمِ ، ولو كَانَتِ النِّيةُ إِنَّمَا تَحْصُلُ بِالْإِفَاقَةِ فِي النَّهَارِ ، لَمَا صَحَّ مِنْهُ صَوْمُ الْقَرَضِيِّ بِالْإِفَاقَةِ ، لِأَنَّهُ لَا يُجْزئُ نِيَّتُهُ مِنَ النَّهَارِ . الثَّانِي ، التَّوَمُ ، فلا يُؤَثِّرُ فِي الصَّوْمِ ، سواءَ وَجَدَ فِي جَمِيعِ النَّهَارِ أَوْ بَعْضِهِ . الثَّالِثُ ، الْجُنُونُ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْإِغْمَاءِ ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا وَجَدَ فِي جَمِيعِ النَّهَارِ ، لَمْ يَجِبْ قَضَاؤُهُ . وقال أَبُو حَنِيفَةَ : متى أَفَاقَ الْمَجْنُونُ فِي جُزْءٍ مِنْ رَمَضَانَ ، لَزِمَهُ قَضَاءُ مَا مَضَى مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ أَذْرَكَ جُزْءًا مِنْ رَمَضَانَ / وَهُوَ عَاقِلٌ ، فَلَزِمَهُ صِيَامُهُ ، كما لو أَفَاقَ فِي جُزْءٍ مِنَ الْيَوْمِ . وقال الشَّافِعِيُّ : إِذَا وَجَدَ الْجُنُونُ فِي جُزْءٍ مِنَ النَّهَارِ أَفْسَدَ الصَّوْمَ ؛ لِأَنَّهُ مَعْنَى يَمْنَعُ وَجُوبَ الصَّوْمِ ، فَأَفْسَدَهُ وَجُودُهُ فِي بَعْضِهِ ، كالحَيْضِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ مَعْنَى

= سنن ابن ماجه ١ / ٥٢٥ ، ٢ / ١٢٥٦ . والدارمي ، في : باب في فضل الصوم ، من كتاب الصوم .  
سنن الدارمي ٢ / ٢٤ ، ٢٥ . وإمام مالك ، في : باب جامع الصيام ، من كتاب الصيام . الموطأ  
١ / ٣١٠ . وإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٤٤٦ ، ٢ / ٢٣٢ ، ٢٣٤ ، ٢٥٧ ، ٢٦٦ ، ٢٧٣ ،  
٢٨١ ، ٣١٣ ، ٣٩٥ ، ٤١١ ، ٤١٤ ، ٤٤٣ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٦٥ ، ٤٦٧ ، ٤٧٧ ،  
٤٨٠ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ ، ١٣٠٧ ، ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٠ ، ١٣١١ ، ١٣١٢ ، ١٣١٣ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، ١٣٣٨ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٣ ، ١٣٤٤ ، ١٣٤٥ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٧ ، ١٣٤٨ ، ١٣٤٩ ، ١٣٥٠ ، ١٣٥١ ، ١٣٥٢ ، ١٣٥٣ ، ١٣٥٤ ، ١٣٥٥ ، ١٣٥٦ ، ١٣٥٧ ، ١٣٥٨ ، ١٣٥٩ ، ١٣٦٠ ، ١٣٦١ ، ١٣٦٢ ، ١٣٦٣ ، ١٣٦٤ ، ١٣٦٥ ، ١٣٦٦ ، ١٣٦٧ ، ١٣٦٨ ، ١٣٦٩ ، ١٣٧٠ ، ١٣٧١ ، ١٣٧٢ ، ١٣٧٣ ، ١٣٧٤ ، ١٣٧٥ ، ١٣٧٦ ، ١٣٧٧ ، ١٣٧٨ ، ١٣٧٩ ، ١٣٨٠ ، ١٣٨١ ، ١٣٨٢ ، ١٣٨٣ ، ١٣٨٤ ، ١٣٨٥ ، ١٣٨٦ ، ١٣٨٧ ، ١٣٨٨ ، ١٣٨٩ ، ١٣٩٠ ، ١٣٩١ ، ١٣٩٢ ، ١٣٩٣ ، ١٣٩٤ ، ١٣٩٥ ، ١٣٩٦ ، ١٣٩٧ ، ١٣٩٨ ، ١٣٩٩ ، ١٤٠٠ ، ١٤٠١ ، ١٤٠٢ ، ١٤٠٣ ، ١٤٠٤ ، ١٤٠٥ ، ١٤٠٦ ، ١٤٠٧ ، ١٤٠٨ ، ١٤٠٩ ، ١٤١٠ ، ١٤١١ ، ١٤١٢ ، ١٤١٣ ، ١٤١٤ ، ١٤١٥ ، ١٤١٦ ، ١٤١٧ ، ١٤١٨ ، ١٤١٩ ، ١٤٢٠ ، ١٤٢١ ، ١٤٢٢ ، ١٤٢٣ ، ١٤٢٤ ، ١٤٢٥ ، ١٤٢٦ ، ١٤٢٧ ، ١٤٢٨ ، ١٤٢٩ ، ١٤٣٠ ، ١٤٣١ ، ١٤٣٢ ، ١٤٣٣ ، ١٤٣٤ ، ١٤٣٥ ، ١٤٣٦ ، ١٤٣٧ ، ١٤٣٨ ، ١٤٣٩ ، ١٤٤٠ ، ١٤٤١ ، ١٤٤٢ ، ١٤٤٣ ، ١٤٤٤ ، ١٤٤٥ ، ١٤٤٦ ، ١٤٤٧ ، ١٤٤٨ ، ١٤٤٩ ، ١٤٥٠ ، ١٤٥١ ، ١٤٥٢ ، ١٤٥٣ ، ١٤٥٤ ، ١٤٥٥ ، ١٤٥٦ ، ١٤٥٧ ، ١٤٥٨ ، ١٤٥٩ ، ١٤٦٠ ، ١٤٦١ ، ١٤٦٢ ، ١٤٦٣ ، ١٤٦٤ ، ١٤٦٥ ، ١٤٦٦ ، ١٤٦٧ ، ١٤٦٨ ، ١٤٦٩ ، ١٤٧٠ ، ١٤٧١ ، ١٤٧٢ ، ١٤٧٣ ، ١٤٧٤ ، ١٤٧٥ ، ١٤٧٦ ، ١٤٧٧ ، ١٤٧٨ ، ١٤٧٩ ، ١٤٨٠ ، ١٤٨١ ، ١٤٨٢ ، ١٤٨٣ ، ١٤٨٤ ، ١٤٨٥ ، ١٤٨٦ ، ١٤٨٧ ، ١٤٨٨ ، ١٤٨٩ ، ١٤٩٠ ، ١٤٩١ ، ١٤٩٢ ، ١٤٩٣ ، ١٤٩٤ ، ١٤٩٥ ، ١٤٩٦ ، ١٤٩٧ ، ١٤٩٨ ، ١٤٩٩ ، ١٥٠٠ ، ١٥٠١ ، ١٥٠٢ ، ١٥٠٣ ، ١٥٠٤ ، ١٥٠٥ ، ١٥٠٦ ، ١٥٠٧ ، ١٥٠٨ ، ١٥٠٩ ، ١٥١٠ ، ١٥١١ ، ١٥١٢ ، ١٥١٣ ، ١٥١٤ ، ١٥١٥ ، ١٥١٦ ، ١٥١٧ ، ١٥١٨ ، ١٥١٩ ، ١٥٢٠ ، ١٥٢١ ، ١٥٢٢ ، ١٥٢٣ ، ١٥٢٤ ، ١٥٢٥ ، ١٥٢٦ ، ١٥٢٧ ، ١٥٢٨ ، ١٥٢٩ ، ١٥٣٠ ، ١٥٣١ ، ١٥٣٢ ، ١٥٣٣ ، ١٥٣٤ ، ١٥٣٥ ، ١٥٣٦ ، ١٥٣٧ ، ١٥٣٨ ، ١٥٣٩ ، ١٥٤٠ ، ١٥٤١ ، ١٥٤٢ ، ١٥٤٣ ، ١٥٤٤ ، ١٥٤٥ ، ١٥٤٦ ، ١٥٤٧ ، ١٥٤٨ ، ١٥٤٩ ، ١٥٥٠ ، ١٥٥١ ، ١٥٥٢ ، ١٥٥٣ ، ١٥٥٤ ، ١٥٥٥ ، ١٥٥٦ ، ١٥٥٧ ، ١٥٥٨ ، ١٥٥٩ ، ١٥٦٠ ، ١٥٦١ ، ١٥٦٢ ، ١٥٦٣ ، ١٥٦٤ ، ١٥٦٥ ، ١٥٦٦ ، ١٥٦٧ ، ١٥٦٨ ، ١٥٦٩ ، ١٥٧٠ ، ١٥٧١ ، ١٥٧٢ ، ١٥٧٣ ، ١٥٧٤ ، ١٥٧٥ ، ١٥٧٦ ، ١٥٧٧ ، ١٥٧٨ ، ١٥٧٩ ، ١٥٨٠ ، ١٥٨١ ، ١٥٨٢ ، ١٥٨٣ ، ١٥٨٤ ، ١٥٨٥ ، ١٥٨٦ ، ١٥٨٧ ، ١٥٨٨ ، ١٥٨٩ ، ١٥٩٠ ، ١٥٩١ ، ١٥٩٢ ، ١٥٩٣ ، ١٥٩٤ ، ١٥٩٥ ، ١٥٩٦ ، ١٥٩٧ ، ١٥٩٨ ، ١٥٩٩ ، ١٦٠٠ ، ١٦٠١ ، ١٦٠٢ ، ١٦٠٣ ، ١٦٠٤ ، ١٦٠٥ ، ١٦٠٦ ، ١٦٠٧ ، ١٦٠٨ ، ١٦٠٩ ، ١٦١٠ ، ١٦١١ ، ١٦١٢ ، ١٦١٣ ، ١٦١٤ ، ١٦١٥ ، ١٦١٦ ، ١٦١٧ ، ١٦١٨ ، ١٦١٩ ، ١٦٢٠ ، ١٦٢١ ، ١٦٢٢ ، ١٦٢٣ ، ١٦٢٤ ، ١٦٢٥ ، ١٦٢٦ ، ١٦٢٧ ، ١٦٢٨ ، ١٦٢٩ ، ١٦٣٠ ، ١٦٣١ ، ١٦٣٢ ، ١٦٣٣ ، ١٦٣٤ ، ١٦٣٥ ، ١٦٣٦ ، ١٦٣٧ ، ١٦٣٨ ، ١٦٣٩ ، ١٦٤٠ ، ١٦٤١ ، ١٦٤٢ ، ١٦٤٣ ، ١٦٤٤ ، ١٦٤٥ ، ١٦٤٦ ، ١٦٤٧ ، ١٦٤٨ ، ١٦٤٩ ، ١٦٥٠ ، ١٦٥١ ، ١٦٥٢ ، ١٦٥٣ ، ١٦٥٤ ، ١٦٥٥ ، ١٦٥٦ ، ١٦٥٧ ، ١٦٥٨ ، ١٦٥٩ ، ١٦٦٠ ، ١٦٦١ ، ١٦٦٢ ، ١٦٦٣ ، ١٦٦٤ ، ١٦٦٥ ، ١٦٦٦ ، ١٦٦٧ ، ١٦٦٨ ، ١٦٦٩ ، ١٦٧٠ ، ١٦٧١ ، ١٦٧٢ ، ١٦٧٣ ، ١٦٧٤ ، ١٦٧٥ ، ١٦٧٦ ، ١٦٧٧ ، ١٦٧٨ ، ١٦٧٩ ، ١٦٨٠ ، ١٦٨١ ، ١٦٨٢ ، ١٦٨٣ ، ١٦٨٤ ، ١٦٨٥ ، ١٦٨٦ ، ١٦٨٧ ، ١٦٨٨ ، ١٦٨٩ ، ١٦٩٠ ، ١٦٩١ ، ١٦٩٢ ، ١٦٩٣ ، ١٦٩٤ ، ١٦٩٥ ، ١٦٩٦ ، ١٦٩٧ ، ١٦٩٨ ، ١٦٩٩ ، ١٧٠٠ ، ١٧٠١ ، ١٧٠٢ ، ١٧٠٣ ، ١٧٠٤ ، ١٧٠٥ ، ١٧٠٦ ، ١٧٠٧ ، ١٧٠٨ ، ١٧٠٩ ، ١٧١٠ ، ١٧١١ ، ١٧١٢ ، ١٧١٣ ، ١٧١٤ ، ١٧١٥ ، ١٧١٦ ، ١٧١٧ ، ١٧١٨ ، ١٧١٩ ، ١٧٢٠ ، ١٧٢١ ، ١٧٢٢ ، ١٧٢٣ ، ١٧٢٤ ، ١٧٢٥ ، ١٧٢٦ ، ١٧٢٧ ، ١٧٢٨ ، ١

يَمْنَعُ الْوُجُوبَ إِذَا وُجِدَ فِي جَمِيعِ الشَّهْرِ ، فَمَنْعُهُ إِذَا وُجِدَ فِي جَمِيعِ النَّهَارِ ، كَالصَّيَا وَالْكُفْرِ ، وَأَمَّا إِنْ أَفَاقَ فِي بَعْضِ الْيَوْمِ فَلَمَّا مَنَعَ فِي وُجُوبِهِ ، وَإِنْ سَلِمَتْهُ فَإِنَّهُ قَدْ أَذْرَكَ بَعْضَ وَقْتِ الْعِبَادَةِ ، فَلَزِمَتْهُ<sup>(١)</sup> ، كَالصَّيْبِ إِذَا بَلَغَ ، وَالْكَافِرِ إِذَا أَسْلَمَ فِي بَعْضِ النَّهَارِ ، وَكَأَنَّهُ لَوْ أَذْرَكَ بَعْضَ وَقْتِ الصَّلَاةِ . وَلَنَا ، عَلَى الشَّافِعِيِّ ، أَنَّهُ زَوَّالٌ عَقِلٌ فِي بَعْضِ النَّهَارِ ، فَلَمْ يَمْنَعْ صِحَّةَ الصَّوْمِ ، كَالْإِغْمَاءِ وَالتَّوْبِ ، وَيُفَارِقُ الْحَيْضَ ؛ فَإِنَّ الْحَيْضَ لَا يَمْنَعُ الْوُجُوبَ ، وَإِنَّمَا يُجَوِّزُ تَأْخِيرَ الصَّوْمِ ، وَيُحَرِّمُ فِعْلَهُ ، وَيُوجِبُ الْغُسْلَ ، وَيُحَرِّمُ الصَّلَاةَ وَالْقِرَاءَةَ وَاللُّبْتَ فِي الْمَسْجِدِ وَالْوُطْءَ ، فَلَا يَصِحُّ قِيَاسُ الْجُنُونِ عَلَيْهِ .

٤٨٨ - مسألة ؛ قال : ( وَإِذَا سَافَرَ مَا يَقْصُرُ فِيهِ الصَّلَاةُ ، فَلَا يُفْطِرُ حَتَّى يَتْرَكَ الثَّبُوتَ وَرَاءَ ظَهْرِهِ )

وَجُمْلَتُهُ<sup>(١)</sup> أَنَّ لِلْمُسَافِرِ أَنْ يُفْطِرَ فِي رَمَضَانَ وَغَيْرِهِ ، بِذَلَالَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ ؛ أَمَّا الْكِتَابُ فَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾<sup>(٢)</sup> ، وَأَمَّا السُّنَّةُ فَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنْ اللَّهُ وَضَعَ عَنِ الْمُسَافِرِ الصَّوْمَ » . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ ، وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(٣)</sup> ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ . فِي أَخْبَارٍ كَثِيرَةٍ سِوَاهُ . وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى إِبَاحَةِ الْفِطْرِ لِلْمُسَافِرِ فِي الْجُمْلَةِ ، وَإِنَّمَا يُبَاحُ الْفِطْرُ فِي السَّفَرِ الطَّوِيلِ ، الَّذِي يُبَيِّحُ الْقَصْرَ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا قَدْرَهُ فِي الصَّلَاةِ<sup>(٤)</sup> . ثُمَّ لَا يَحِلُّو الْمُسَافِرُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ : أَحَدُهَا ، أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهِ شَهْرُ رَمَضَانَ فِي السَّفَرِ ، فَلَا تَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافًا فِي إِبَاحَةِ الْفِطْرِ لَهُ . الثَّانِي ، أَنْ يُسَافِرَ فِي أَثْنَاءِ الشَّهْرِ لَيْلًا ، فَلَهُ الْفِطْرُ فِي صَبِيحَةِ اللَّيْلَةِ الَّتِي يَخْرُجُ فِيهَا ، وَمَا

(٢) في ب ، م : « فلزمه » .

(١) في م : « جملة ذلك » .

(٢) سورة البقرة ١٨٥ .

(٣) تقدم تخريجهم في ٣ / ١١٩ .

(٤) تقدم في ٣ / ١٠٥ - ١١٠ .

بَعْدَهَا ، فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَالَ عُبَيْدَةُ السَّلْمَانِيُّ ، وَأَبُو مِجْلَزٍ ، وَسُوَيْدُ بْنُ غَفَلَةَ : لَا يُفْطَرُ مَنْ سَافَرَ بَعْدَ دُخُولِ الشَّهْرِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ <sup>(٥)</sup> . وَهَذَا قَدْ شَهِدَهُ . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ <sup>(٦)</sup> . وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، / ١٧٤/٣  
 قَالَ : خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ ، فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ الْكَدِيدَ <sup>(٧)</sup> ، ثُمَّ أَفْطَرَ وَأَفْطَرَ النَّاسُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٨)</sup> . وَلَأَنَّهُ مُسَافِرٌ فَأَبِيحَ لَهُ الْفِطْرُ ، كَمَا لَوْ سَافَرَ قَبْلَ الشَّهْرِ ، وَالْآيَةُ تَنَاوَلَتْ الْأَمْرَ بِالصَّوْمِ لِمَنْ شَهِدَ الشَّهْرَ كُلَّهُ ، وَهَذَا لَمْ يَشْهَدْهُ كُلَّهُ . الثَّالِثُ ، أَنَّ يُسَافِرَ فِي أَثْنَاءِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ ، فَحُكْمُهُ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي كَمَنْ سَافَرَ لَيْلًا ، وَفِي إِبَاحَةِ فِطْرِ الْيَوْمِ الَّذِي سَافَرَ فِيهِ ، عَنْ أَحْمَدَ وَرِثَانٍ ؛ إِخْدَاهُمَا ، لَهُ أَنَّ يُفْطَرُ . وَهُوَ قَوْلُ عَمْرِو بْنِ شَرْحِبِيلَ ، وَالشَّعْبِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَدَاوُدَ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ ؛ لَمَا رَوَى عُبَيْدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، قَالَ : رَكِبْتُ مَعَ أَبِي بَصْرَةَ الْغِفَارِيِّ فِي <sup>(٩)</sup> سَقِينَةٍ مِنَ الْمُسْتَطَاطِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ ، فَدَفَعَ ، ثُمَّ قَرَّبَ غَدَاءَهُ ، فَلَمْ يُجَازِزِ الْبُيُوتَ حَتَّى دَعَا بِالسَّفَرَةِ ، ثُمَّ قَالَ : اقْتَرَبَ . قُلْتُ : أَلَسْتَ تَرَى الْبُيُوتَ ؟ قَالَ أَبُو بَصْرَةَ : أَتُرْغَبُ عَنْ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ فَأَكَلْتُ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(١٠)</sup> . وَلَأَنَّ

(٥) سورة البقرة ١٨٥ .

(٦) سورة البقرة ١٨٤ .

(٧) الكديد : موضع على اثنين وأربعين ميلا من مكة . معجم البلدان ٤ / ٢٤٥ .

(٨) أخرجه البخاري ، في : باب إذا صام أياما من رمضان ثم سافر ، من كتاب الصوم . وفي : باب الخروج في رمضان ، من كتاب الجهاد . وفي : باب غزوة الفتح في رمضان ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ٣ / ٤٣ ، ٤ / ٦٠ ، ٥ / ١٨٥ . وسلم ، في : باب جواز الصوم والافطر في شهر رمضان للمسافر ... ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٢ / ٧٨٤ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب الرخصة للمسافر أن يصوم بعضا ويفطر بعضا ، من كتاب الصيام . المجتبى ٤ / ١٦٠ . والدارمي ، في : باب الصوم في السفر ، من كتاب الصوم . سنن الدارمي ٢ / ٨ ، ٩ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في الصيام في السفر ، من كتاب الصيام . الموطأ ١ / ٢٩٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢١٩ ، ٢٦١ ، ٢٦٦ ، ٣٣٤ ، ٣٤٤ ، ٥ / ٣٧٦ .

(٩) سقط من : أ ، ب ، م .

(١٠) تقدم تحريكه في ٣ / ١١١ . ويضاف إليه : والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٣٩٨ .

السَّفَرُ معْنَى لَوْ وُجِدَ لَيْلًا وَاسْتَمَرَ فِي النَّهَارِ لِأَبَاحِ الْفِطْرِ ، فَإِذَا وَجِدَ فِي أَثْنَائِهِ أَبَاحَهُ كَالْمَرَضِ ، وَلَئِنَّهُ أَخَذَ الْأَمْرَيْنِ الْمَنْصُوصِي عَلَيْهِمَا فِي إِبَاحَةِ الْفِطْرِ بِنِهَايَةِ ، فَأَبَاحَهُ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ كَالْآخَرِ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، لَا يَتَأَخَّرُ لَهُ فِطْرٌ <sup>(١١)</sup> ذَلِكَ الْيَوْمَ ، وَهُوَ قَوْلُ مَكْحُولٍ ، وَالزُّهْرِيِّ ، وَيَحْيَى الْأَنْصَارِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ عِبَادَةٌ تَخْتَلِفُ بِالسَّفَرِ وَالْحَضَرِ ، فَإِذَا اجْتَمَعَ فِيهَا غَلَبَ حُكْمُ الْحَضَرِ ، كَالصَّلَاةِ ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِلخَبَرِ ، وَلِأَنَّ الصَّوْمَ يُعَارِقُ الصَّلَاةَ فَإِنَّ الصَّلَاةَ يَلْزَمُ إِتِمَامُهَا بِنَيْتِهِ ، بِخِلَافِ الصَّوْمِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِنَّهُ لَا يَتَأَخَّرُ لَهُ الْفِطْرُ حَتَّى يُخْلَفَ الْبُيُوتُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ ، يَعْنِي أَنَّهُ يُجَاوِزُهَا وَيَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ بُيُوتَانِهَا . وَقَالَ الْحَسَنُ : يُفْطِرُ فِي بَيْتِهِ ، إِنْ شَاءَ ، يَوْمَ يُرِيدُ أَنْ يَخْرُجَ . وَرَوَى نَحْوَهُ عَنْ عَطَاءٍ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : قَوْلُ الْحَسَنِ قَوْلٌ شَذَذَ ، وَلَيْسَ الْفِطْرُ لِأَحَدٍ فِي الْحَضَرِ فِي نَظَرٍ وَلَا آخَرٍ . وَقَدْ رَوَى عَنْ الْحَسَنِ بِخِلَافِهِ . وَقَدْ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ ، قَالَ : أَتَيْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ فِي رَمَضَانَ ، وَهُوَ يُرِيدُ السَّفَرَ ، وَقَدْ رُحِلَتْ لَهُ رَاحِلَتُهُ ، وَلَيْسَ ثِيَابُ السَّفَرِ ، فَدَعَا بِطَعَامٍ فَأَكَلَ ، فَقُلْتُ لَهُ : سَنَةٌ ؟ فَقَالَ : سَنَةٌ . ثُمَّ رَكِبَ . قَالَ التِّرْمِذِيُّ <sup>(١٢)</sup> : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ . وَهَذَا شَاهِدٌ ، وَلَا يُوصَفُ بِكَوْنِهِ مُسَافِرًا حَتَّى يَخْرُجَ / مِنَ الْبَلَدِ ، وَمَهْمَا كَانَ فِي الْبَلَدِ فَلَهُ أَحْكَامُ الْحَاضِرِينَ ، وَلِذَلِكَ لَا يَقْصُرُ الصَّلَاةَ . فَأَمَّا أَنَسٌ فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ قَدْ كَانَ بَرَزَ مِنَ الْبَلَدِ خَارِجًا مِنْهُ ، فَأَتَاهُ مُحَمَّدُ ابْنُ كَعْبٍ فِي مَنْزِلِهِ ذَلِكَ .

١٧٤/٣ ط

**فصل :** وَإِنْ تَوَيَّ الْمُسَافِرُ الصَّوْمَ فِي سَفَرِهِ ، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يُفْطِرَ ، فَلَهُ ذَلِكَ . وَاخْتَلَفَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِيهِ ، فَقَالَ مَرَّةً : لَا يَجُوزُ لَهُ الْفِطْرُ ، وَقَالَ مَرَّةً أُخْرَى : إِنْ

(١١) فِي م : ه الْفِطْرُ .

(١٢) فِي : بَابُ مَنْ أَكَلَ ثُمَّ خَرَجَ يُرِيدُ سَفَرًا ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّوْمِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَدِيِّ ٤ / ١٢ ، ١٣ .

صَحَّ حَدِيثُ الْكَدِيدِ<sup>(١٣)</sup> لَمْ أَرْ بِهِ بَأْسًا أَنْ يُفِطَرَ . وَقَالَ مَالِكٌ : إِنْ أَفْطَرَ فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ ؛ لِأَنَّهُ أَفْطَرَ فِي صَوْمِ رَمَضَانَ ، فَلَزِمَهُ ذَلِكَ ، كَمَا لَوْ كَانَ حَاضِرًا . وَلَنَا ، حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ<sup>(١٤)</sup> ، وَهُوَ حَدِيثٌ<sup>(١٥)</sup> صَحِيحٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَرَوَى جَابِرٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ عَامَ الْفَتْحِ ، فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ كُرَاعَ الْغَمِيمِ<sup>(١٦)</sup> ، وَصَامَ النَّاسُ مَعَهُ ، فَقِيلَ لَهُ : إِنَّ النَّاسَ قَدْ شَقُّوا عَلَيْهِمُ الصِّيَامَ ، وَإِنَّ النَّاسَ يَنْظُرُونَ مَا فَعَلْتَ ، فَدَعَا بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ بَعْدَ الْعَصْرِ ، فَشَرِبَ وَالنَّاسُ يَنْظُرُونَ ، فَأَفْطَرَ بَعْضُهُمْ ، وَصَامَ بَعْضُهُمْ ، فَقِيلَ لَهُ : أَنْ تَأْكُلَ صَائِمًا ، فَقَالَ : « أُولَئِكَ الْعَصَاةُ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(١٧)</sup> . وَهَذَا نَصٌّ صَرِيحٌ لَا يُعْرَجُ عَلَى مَنْ<sup>(١٨)</sup> خَالَفَهُ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِنَّ لَهُ أَنْ يُفِطَرَ بِمَا شَاءَ مِنْ أَكْلٍ وَشَرِبٍ وَغَيْرِهِمَا ، إِلَّا الْجِمَاعَ ، هَلْ لَهُ أَنْ يُفِطَرَ بِهِ أَمْ لَا ؟ فَإِنْ أَفْطَرَ بِالْجِمَاعِ فَقِيَ الْكَفَّارَةُ رَوَاتَيْنِ ؛ الصَّحِيحُ مِنْهُمَا أَنَّهُ لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَالثَّانِيَةِ ، يَلْزِمُهُ كَفَّارَةٌ ؛ لِأَنَّهُ أَفْطَرَ بِجِمَاعٍ فَلَزِمَتْهُ كَفَّارَةٌ ، كَالْحَاضِرِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ صَوْمٌ لَا يَجِبُ الْمُضِيُّ فِيهِ ، فَلَمْ تَجِبِ الْكَفَّارَةُ بِالْجِمَاعِ فِيهِ ، كَالْمُطَوَّعِ ، وَفَارَقَ الْحَاضِرُ الصَّحِيحَ ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْمُضِيُّ فِي الصَّوْمِ ، وَإِنْ كَانَ مَرِيضًا يُبَاحُ لَهُ الْفِطْرُ فَهُوَ كَالْمُسَافِرِ ، وَلِأَنَّهُ يُفِطِرُ بَيْنَةَ الْفِطْرِ ، فَيَقَعُ الْجِمَاعُ بَعْدَ حُصُولِ الْفِطْرِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ أَكَلَ ثُمَّ جَامَعَ . وَمَتَى أَفْطَرَ الْمُسَافِرُ فَلَهُ فِعْلُ جَمِيعِ

(١٣) الذى تقدم فى الصفحة قبل السابقة .

(١٤) تقدم تحريجه فى صفحة ٣٤٦ .

(١٥) سقط من : الأصل ، ١ ، ب .

(١٦) كراع الغميم : بين مكة والمدينة ، وهو واد أمام عسفان بثنائية أميال ، وهذا الكراع جبل أسود فى طرف الحرة يمتد إليه . معجم البلدان ٤ / ٢٤٧ .

(١٧) فى : باب جواز الصوم والقطر فى شهر رمضان للمسافر ... ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٢ / ٧٨٥ ، ٧٨٦ . كما أخرجه النسائى ، فى : باب ما يكره من الصيام ، من كتاب الصيام . المجتبى ٤ / ١٤٨ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى كراهية الصوم فى السفر ، ومن أبواب الصوم . عارضة الأحوذى ٣ / ٢٣٠ .

(١٨) فى الأصل : ما .



ما يُتَأْفَى الصَّوْمَ، مِنَ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَالْجِمَاعِ وَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّ حُرْمَتَهَا بِالصَّوْمِ، فَتُرْوَلُ بِرَوَالِهِ، كَمَا لَوْ زَالَ بِمَجِيءِ اللَّيْلِ .

**فصل :** وليس لِلْمُسَافِرِ أَنْ يَصُومَ فِي رَمَضَانَ عَنْ غَيْرِهِ ، كَالْتَذَرِ وَالْقَضَاءِ ؛ لِأَنَّ الْفِطْرَ أُبِيحَ رُحْصَةً وَتَخْفِيفًا عَنْهُ ، فَإِذَا لَمْ يُرِدِ التَّخْفِيفَ عَنْ نَفْسِهِ ، لَزِمَهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْأَصْلِ . فَإِنْ تَوَى صَوْمًا غَيْرَ رَمَضَانَ ، لَمْ يَصِحَّ صَوْمُهُ ، لَا عَنْ رَمَضَانَ ، وَلَا عَنْ مَا تَوَاهُ . هَذَا / الصَّحِيحُ فِي الْمَذْهَبِ ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَقَعُ مَا تَوَاهُ <sup>(١)</sup> إِذَا كَانَ وَاجِبًا <sup>(٢)</sup> ؛ لِأَنَّهُ زَمَنُ أُبِيحَ لَهُ فِطْرُهُ ، فَكَانَ لَهُ صَوْمُهُ عَنْ وَاجِبٍ عَلَيْهِ ، كَغَيْرِ شَهْرِ رَمَضَانَ . وَلَنَا ، أَنَّهُ أُبِيحَ لَهُ الْفِطْرُ لِلْعُذْرِ ، فَلَمْ يَجْزُ لَهُ <sup>(٣)</sup> أَنْ يَصُومَهُ عَنْ غَيْرِ رَمَضَانَ ، كَالْمَرِيضِ ، وَهَذَا يَنْتَقِضُ مَا ذَكَرُوهُ ، وَيَنْقُضُ أَيْضًا بِصَوْمِ التَّطَوُّعِ ، فَإِنَّهُمْ سَلَّمُوهُ . قَالَ صَالِحٌ : قِيلَ لِأَيِّ : مَنْ صَامَ شَهْرَ رَمَضَانَ ، وَهُوَ يَتَوَى بِهِ تَطَوُّعًا ، يُجْزِيهِ ؟ قَالَ : أَوْ يَفْعَلْ هَذَا مُسْلِمٌ !

٤٨٩ - مسألة : قَالَ : ( وَمَنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ ، أَوْ اخْتَجَمَ ، أَوْ اسْتَعْطَى ، أَوْ أَدْخَلَ إِلَى خَوْفِهِ شَيْئًا مِنْ أَى مَوْضِعٍ كَانَ ، أَوْ قَبَلَ فَأَمْنَى ، أَوْ أَمْدَى ، أَوْ كَرَّرَ التَّنَظَّرَ فَأَنْزَلَ ، أَى ذَلِكَ فَعَلَ غَامِدًا ، وَهُوَ ذَاكِرٌ لِمَنْعِهِ ، فَعَلَّيْهِ الْقَضَاءُ بِلَا كَفَّارَةٍ ، إِذَا كَانَ صَوْمًا وَاجِبًا )

فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فُصِّلَ . أَحَدُهَا ، أَنَّهُ يُفْطَرُ بِالْأَكْلِ وَالشَّرْبِ بِالْإِجْمَاعِ ، وَبِدَلَالَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، أَمَّا الْكِتَابُ : فَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ <sup>(١)</sup> مَدَّ الْأَكْلَ وَالشَّرْبَ إِلَى تَبَيُّنِ <sup>(٢)</sup> الْفَجْرِ ، ثُمَّ أَمَرَ بِالصِّيَامِ عَنْهُمَا . وَأَمَّا

(١٩-١٩) سقط من : الأصل .

(٢٠) سقط من : الأصل .

(١) سورة البقرة ١٨٧ .

(٢) في الأصل : تبين .

السنة ، فقول النبي ﷺ : « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ ، أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ » يَتَرَكُ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ وَشَهْوَتَهُ<sup>(٣)</sup> مِنْ أَجْلِ<sup>(٤)</sup> . وَأَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى الْفِطْرِ بِالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ لِمَا<sup>(٥)</sup> يَتَغَذَى بِهِ ، فَأَمَّا مَا لَا يَتَغَذَى بِهِ ، فَعَامَّةُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْفِطْرَ يَحْصُلُ بِهِ . وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ : لَا يُفْطَرُ بِمَا لَيْسَ بِطَعَامٍ وَلَا شَرَابٍ ، وَحُكِيَ عَنْ أَبِي طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيِّ ، أَنَّهُ كَانَ يَأْكُلُ الْبَرَدَ فِي الصَّوْمِ ، وَيَقُولُ : لَيْسَ بِطَعَامٍ وَلَا شَرَابٍ . وَلَقُلَّ مَنْ يَذْهَبُ إِلَى ذَلِكَ يَحْتَجُّ بِأَنَّ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ إِنَّمَا حَرَّمَا الْأَكْلَ وَالشُّرْبَ ، فَمَا عَذَاهُمَا يَبْقَى عَلَى أَصْلِ الْإِبَاحَةِ . وَلَنَا ، دَلَالَةُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَلَى تَحْرِيمِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ عَلَى الْعُمومِ ، فَيَذْهَبُ فِيهِ مَحَلُّ التَّرَاجُعِ ، وَلَمْ يَثْبُتْ عِنْدَنَا مَا نُقِلُ عَنْ أَبِي طَلْحَةَ ، فَلَا يُعَدُّ خِلَافًا .

**الفصل الثاني ، أَنَّ الْحِجَامَةَ يُفْطَرُ بِهَا الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ .** وَهَذَا قَالَ إِسْحَاقُ ، وَابْنُ الْمُثَنِّبِ ، وَمُحَمَّدُ<sup>(٦)</sup> بْنُ إِسْحَاقَ<sup>(٧)</sup> بْنِ حُزَيْمَةَ . وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ ، وَعَبِيدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ مُهْدِيٍّ . وَكَانَ الْحَسَنُ ، وَمُسْرُوقٌ ، وَابْنُ سِيرِينَ ، لَا يَرَوْنَ لِلصَّائِمِ أَنْ يَحْتَجِمَ . وَكَانَ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ / يَحْتَجِمُونَ كَثِيرًا فِي الصَّوْمِ ، مِنْهُمْ ابْنُ عَمْرٍ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَأَبُو مُوسَى ، وَأَنَسُ<sup>(٨)</sup> بْنُ مَالِكٍ<sup>(٩)</sup> ، وَرَخَّصَ فِيهَا أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ ، وَابْنُ مَسْعُودٍ ، وَأُمُّ سَلَمَةَ ، وَحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ ، وَغُرَّةٌ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَالتَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ : يَجُوزُ لِلصَّائِمِ أَنْ يَحْتَجِمَ ، وَلَا يُفْطَرُ ؛ لِمَا رَوَى الْبُخَارِيُّ<sup>(١٠)</sup> ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ . وَلَئِنَّ دَمَ تَحَارِجٍ

(٣) سقط من : الأصل .

(٤) تقدم تحريجه في ١ / ١٣٨ .

(٥) في ب ، م : ٥ ؛ بما .

(٦-٧) سقط من : الأصل .

(٧-٧) سقط من : م .

(٨) في : باب الحجامة والقيء للصائم ، من كتاب الصوم . صحيح البخاري ٣ / ٤٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الرخصة في ذلك ، من كتاب الصوم . سنن أبي داود ١ / ٥٥٣ .  
والترمذي ، في : باب ما جاء في الرخصة في ذلك ، من أبواب الصوم . عارضة الأحوذى ٣ / ٣٠٥ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الحجامة للصائم ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ١ / ٥٣٧ .

من البدن، أشبه الفصد. ولنا، قول النبي ﷺ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ»<sup>(٩)</sup>.  
 رواه عن النبي ﷺ أحد عشر نفساً، قال أحمد: حديث شاذ من أوس من أصح  
 حديث يروى في هذا الباب، وإستاذ حديث رافع إستاذ جيد. وقال: حديث  
 شاذ وثوبان صحيحان، وعن علي بن النديني، أنه قال: أصح شيء في هذا  
 الباب حديث شاذ وثوبان. وحديثهم منسوخ بحديثنا، يذليل ما روى ابن  
 عباس، أنه قال: احتجهم رسول الله ﷺ بالقاحية<sup>(١٠)</sup> بقرن وثاب، وهو مُحَرَّم  
 صائم، فوجد لذلك ضعفًا شديدًا، فنهى رسول الله ﷺ أن يحتجهم الصائم.  
 رواه أبو إسحاق الجوزجاني في «المترجم»<sup>(١١)</sup>، وعن الحكم، قال: احتجهم  
 رسول الله ﷺ وهو صائم فضعف، ثم كرهت الحجامة للصائم. وكان ابن  
 عباس، وهو راوي حديثهم، يُعَدُّ الحجامة والمَحْجَم، فإذا غابت الشمسُ

(٩) أخرجه البخاري، في: باب الحجامة والقيء للصائم، من كتاب الصوم. صحيح البخاري ٣ / ٤٢.  
 وأبو داود، في: باب في الصائم يحتجم، من كتاب الصوم. سنن أبي داود ١ / ٥٥٢، ٥٥٣. والترمذي،  
 في: باب كراهية الحجامة للصائم، من أبواب الصوم. عارضة الأحوذى ٣ / ٣٠٣. وابن ماجه، في: باب  
 ما جاء في الحجامة للصائم، من كتاب الصيام. سنن ابن ماجه ١ / ٥٣٧. والدارمي، في: باب الحجامة  
 تغفر الصائم، من كتاب الصوم. سنن الدارمي ٢ / ١٤. والإمام أحمد، في: المسند ٢ / ٣٦٤،  
 ٣ / ٤٦٥، ٤٧٤، ٤٨٠، ٤ / ١٢٣-١٢٥، ٥ / ٢١٠، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٣،  
 ٦ / ١٢، ١٥٧، ٢٥٨.

(١٠) القاحية: على ثلاث مراحل من المدينة، قبل السقيا بنحو ميل. معجم البلدان ٤ / ٥.  
 (١١) حديث ابن عباس في احتجام رسول الله ﷺ وهو صائم بالقاحية، أخرجه الإمام أحمد، في: المسند  
 ١ / ٢٤٤، ٣٤٤، والبيهقي، في كشف الأستار عن زوائد البرار ١ / ٤٧٨. أما الرواية التي لم تذكر المكان،  
 وذكرت احتجامه وهو صائم، أو وهو عزم صائم، فقد أخرجه البخاري، في: باب الحجامة والقيء للصائم،  
 من كتاب الصوم، وفي: باب أي ساعة يحتجم، من كتاب الطب. صحيح البخاري ٣ / ٤٢، ٤٣،  
 ٧ / ١٦١. وأبو داود، في: باب الرخصة في الاحتجام للصائم، من كتاب الصوم. سنن أبي داود  
 ١ / ٥٥٣، ٥٥٤. والترمذي، في: باب ما جاء في الرخصة في الحجامة للصائم، من أبواب الصوم.  
 عارضة الأحوذى ٣ / ٣٠٥. والبيهقي، في: باب الصائم يحتجم لا يبطل صومه، من كتاب الصوم. السنن  
 الكبرى ٤ / ٢٦٣. والبيهقي، في: باب الحجامة للصائم، من كتاب الصوم. مجمع الزوائد ٣ / ١٦٩،  
 ١٧٠.

اِحتَجَمَ بِاللَّيْلِ . كَذَلِكَ رَوَاهُ الْجَوْزَجَانِيُّ . وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ عَلِمَ نَسْخَ الْحَدِيثِ  
الَّذِي رَوَاهُ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اِحتَجَمَ فَأَفْطَرَ ، كَمَا رَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ  
قَاءَ فَأَفْطَرَ<sup>(١٢)</sup> . فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى الْحَاجِمَ وَالْمُحْتَجِمَ  
يُعْتَابِرَانِ ، فَقَالَ ذَلِكَ ، قُلْنَا : لَمْ تُثَبِّتْ صِحَّةَ هَذِهِ الرَّوَايَةِ ، مَعَ أَنَّ اللَّفْظَ أَعْمُ مِنْ  
السَّبَبِ ، فَيَجِبُ الْأَخْذُ<sup>(١٣)</sup> بِعُمُومِ اللَّفْظِ<sup>(١٤)</sup> دُونَ خُصُوصِ<sup>(١٥)</sup> السَّبَبِ ، عَلَى أَنَّنَا  
قَدْ ذَكَرْنَا الْحَدِيثَ الَّذِي فِيهِ بَيَانُ عِلَّةِ النَّهْيِ عَنِ الْحِجَامَةِ ، وَهِيَ الْخَوْفُ مِنَ  
الضَّعِيفِ ، فَيُظَلُّ التَّغْلِيلُ بِسِوَاهُ<sup>(١٦)</sup> ، أَوْ يَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عِلَّةً مُسْتَقِلَّةً . عَلَى  
أَنَّ الْغِيَّةَ لَا تُفْطَرُ الصَّائِمَ إِجْمَاعًا ، فَلَا يَصِحُّ حَمْلُ الْحَدِيثِ عَلَى مَا يُخَالِفُ  
الإِجْمَاعَ . قَالَ أَحْمَدُ : لِأَنَّهُ يَكُونُ الْحَدِيثُ كَمَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « أَفْطَرَ  
الْحَاجِمُ وَالْمُحْجُومُ »<sup>(١٧)</sup> أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْغِيَّةِ ؛ لِأَنَّ / مِنْ أَرَادَ أَنْ  
يَمْتَنِعَ مِنَ الْحِجَامَةِ امْتَنَعَ ، وَهَذَا أَشَدُّ عَلَى النَّاسِ ، مَنْ يَسْلَمُ مِنَ الْغِيَّةِ إِذَا قِيلَ :  
فَإِذَا كَانَتْ عِلَّةُ النَّهْيِ ضَعْفُ الصَّائِمِ بِهَا فَلَا يَقْتَضِي ذَلِكَ الْفِطْرَ ، وَإِنَّمَا يَقْتَضِي  
الْكِرَاهَةَ ، وَمَعْنَى قَوْلِهِ : « أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمُحْجُومُ » أَيْ قَرَّبَا مِنَ الْفِطْرِ . قُلْنَا :  
هَذَا ثَابِتٌ يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ ، عَلَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ ذَلِكَ فِي حَقِّ الْحَاجِمِ ، فَإِنَّهُ لَا ضَعْفَ  
فِيهِ<sup>(١٨)</sup> .

**الفصل الثالث ، أَنَّهُ يُفْطَرُ بِكُلِّ مَا أَدْخَلَهُ إِلَى جَوْفِهِ ، أَوْ مُجَوِّفٍ فِي جَسَدِهِ ،**

(١٢) أخرجه أبو داود ، في : باب الصائم يستقيء عامداً ، من كتاب الصيام . سنن أبي داود ١ / ٥٥٥ .  
والدارمي ، في : باب القيء للصائم ، من كتاب الصوم . سنن الدارمي ٢ / ١٤ . والإمام أحمد ، في : المسند  
٥ / ١٩٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٨٣ ، ٦ / ٤٤٣ .

(١٣) في م : العمل .

(١٤-١٥) في م : لا بخصوص .

(١٥) في م : بما سواه .

(١٦) تقدم تحريكه في الصفحة السابقة .

(١٧) في الأصل بعد هذا زيادة : ونحو ذلك .

كِدْمَاغِهِ وَحَلْقِهِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يَنْفَعُ إِلَى مَعِدَّتِهِ ، إِذَا وَصَلَ بِاخْتِيَارِهِ ، وَكَانَ مِمَّا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزَ مِنْهُ ، سَوَاءً وَصَلَ مِنَ الْفَمِّ عَلَى الْعَادَةِ ، أَوْ غَيْرِ الْعَادَةِ كَالْوَجُورِ<sup>(١٨)</sup> وَاللُّدُودِ<sup>(١٩)</sup> ، أَوْ مِنَ الْأَثْفِ كَالسَّعُوطِ ، أَوْ مَا يَدْخُلُ مِنَ الْأُذُنِ إِلَى الدِّمَاغِ ، أَوْ مَا يَدْخُلُ مِنَ الْعَيْنِ إِلَى الْحَلْقِ كَالْكُحْلِ ، أَوْ مَا يَدْخُلُ إِلَى الْجَوْفِ مِنَ الدُّبُرِ بِالْحَقِيقَةِ ، أَوْ مَا يَصِلُ مِنْ مُدَاوَاةِ الْجَائِفَةِ<sup>(٢٠)</sup> إِلَى جَوْفِهِ ، أَوْ مِنْ دَوَاءِ الْمَأْمُومَةِ<sup>(٢١)</sup> إِلَى دِمَاغِهِ ، فَهَذَا كُلُّهُ يُفْطِرُهُ ؛ لِأَنَّهُ وَاصِلٌ إِلَى جَوْفِهِ بِاخْتِيَارِهِ ، فَاشْتَبَهَ الْأَكْلَ ، وَكَذَلِكَ لَوْ جَرَحَ نَفْسَهُ ، أَوْ جَرَحَهُ غَيْرُهُ بِاخْتِيَارِهِ ، فَوَصَلَ إِلَى جَوْفِهِ ، سَوَاءً اسْتَقَرَّ فِي جَوْفِهِ ، أَوْ عَادَ فَمَحَرَجَ مِنْهُ ، وَهَذَا كُلُّهُ قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ مَالِكٌ : لَا يُفْطِرُ بِالسَّعُوطِ ، إِلَّا أَنْ يَنْزِلَ إِلَى حَلْقِهِ ، وَلَا يُفْطِرُ إِذَا ذَاوَى الْمَأْمُومَةَ وَالْجَائِفَةَ . وَاخْتَلَفَ عَنْهُ<sup>(٢٢)</sup> فِي الْحَقِيقَةِ ، وَاحْتَجَّ لَهُ بِأَنَّهُ لَمْ يَصِلْ إِلَى الْحَلْقِ مِنْهُ شَيْءٌ ، أَشْبَهَ مَا لَمْ يَصِلْ إِلَى الدِّمَاغِ وَلَا الْجَوْفِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ وَاصِلٌ إِلَى جَوْفِ الصَّائِمِ بِاخْتِيَارِهِ ، فَيُفْطِرُهُ ، كَالْوَصِلِ إِلَى الْحَلْقِ ، وَالدِّمَاغِ جَوْفٌ ، وَالْوَصِلُ إِلَيْهِ يُعَدُّ بِهِ ، فَيُفْطِرُهُ ، كَجَوْفِ الْبَدَنِ<sup>(٢٣)</sup> .

**فصل : فَأَمَّا الْكُحْلُ ، فَمَا وَجَدَ طَعْمَهُ فِي حَلْقِهِ ، أَوْ عِلْمَ وَصُولِهِ إِلَيْهِ ، فَطَرُهُ ، وَإِلَّا لَمْ يُفْطِرْهُ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مَوْسَى : مَا يَجِدُ طَعْمَهُ كَالدَّرُورِ وَالصَّبِيرِ وَالْقَطُورِ ، أَفْطَرَ . وَإِنْ اكْتَحَلَ بِالْيَسِيرِ مِنَ الْإِنْمِدِ غَيْرِ الْمُطْيَبِ ،**

(١٨) الوجور : الدواء يصب في الحلق .

(١٩) اللدود : ما يصبب بالمُسْعَطِ مِنَ الدَّوَاءِ فِي أَحَدِ شَقَى الْفَمِّ .

(٢٠) الجائفة : المراحة تصل للجوف .

(٢١) المأمومة : التي تصل إلى أم الدماغ ، وهي أشد الشجاج .

(٢٢) أي : واختلف النقل عنه .

(٢٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية ، بعد أن ذكر تنازع أهل العلم في أمر الكحل والحقنة وما يقطر في الإحليل ومدلواة المأمومة والجائفة : والأظهر أنه لا يفطر بشيء من ذلك . واستدل لقوله هذا بكلام طهيل ، راجعه في الفتاوى ٢٥ / ٢٣٣ - ٢٣٧ .

كالجبل ونحوه ، لم يُفطر . نصَّ عليه أحمد . وقال ابن عَقِيل : إن كان الكُحْلُ حَادًا ، فطَرَهُ ، وإلا فلا . ونحو ما ذَكَرْنَاهُ قال أصحابُ مالِك . وعن ابن أبي لَيْلَى ، وابنِ شَبْرَمَةَ ، أَنَّ الكُحْلَ يُفطرُ الصَّائِمُ . وقال أبو حنيفة ، والشَّافِعِيُّ : لا يُفطرُهُ ؛ لما رَوَى عن النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ اكْتَحَلَ في رمضان / وهو صَائِمٌ <sup>(٢٤)</sup> . ولأنَّ العَيْنَ لَيْسَتْ مَنفَذًا ؛ فلم يُفطرْ بالذَّاحِلِ منها ، كما لو دَهَنَ رَأْسَهُ . ولنا ، أَنَّهُ أَوْصَلَ إلى حَلْقِهِ ما هو مَمْنُوعٌ من تَنَاوُلِهِ فِيهِ فافطَر به ، كما لو أَوْصَلَ من أَنْفِهِ ، وما رَوَوْهُ لم يَصِحَّ ، قال التِّرْمِذِيُّ <sup>(٢٥)</sup> : لم يَصِحَّ عن النَّبِيِّ ﷺ في بَابِ الكُحْلِ لِلصَّائِمِ شَيْءٌ . ثم يَحْمِلُهُ على أَنَّهُ اكْتَحَلَ بما لا يَصِلُ . وقَوْلُهُم : لَيْسَتْ العَيْنُ مَنفَذًا . لا يَصِحُّ ، فَإِنَّهُ يُوجَدُ طَعْمُهُ في الحَلْقِ ، وَيَكْتَحِلُ بِالْإِنْمِيدِ فَيَتَنَحَّضُهُ . قال أحمد : حَدَّثَنِي إِنْسَانٌ أَنَّهُ اكْتَحَلَ بِاللَّيْلِ فَتَنَحَّضَهُ بِالنَّهَارِ . ثم لا يُعْتَبَرُ في الوَاصِلِ أَنْ يَكُونَ من مَنفَذٍ ، بِذَلِيلِ أَنَّهُ <sup>(٢٦)</sup> لو جَرَحَ نَفْسَهُ جَائِفَةً ، فَإِنَّهُ يُفطرُ .

**فصل :** وما لا يُمكنُ التَّحَرُّزُ منه ، كاتِّلَاعِ الرِّيقِ ، لا يُفطرُهُ ، لأنَّ اتِّقَاءَ ذَلِكَ يَشُقُّ ، فَأَشْبَهَ غُبَارَ الطَّرِيقِ ، وَغَرَبَلَةَ الدَّقِيقِ . فَإِنْ جَمَعَهُ ثُمَّ ابْتَلَعَهُ قَصْدًا لم يُفطرُهُ ؛ لِأَنَّهُ يَصِلُ إلى جَوْفِهِ من مَعِدَتِهِ ، أَشْبَهَ ما إِذَا لم يَجْمَعُهُ . وفيهِ وَجْهٌ آخَرٌ ، أَنَّهُ يُفطرُهُ ؛ لِأَنَّهُ أَمَكَنَهُ التَّحَرُّزُ منه ، أَشْبَهَ ما لو قَصَدَ اتِّلَاعَ غُبَارِ الطَّرِيقِ . والأوَّلُ أَصَحُّ ؛ فَإِنَّ الرِّيقَ لا يُفطرُ إِذَا لم يَجْمَعُهُ ، وَإِنْ قَصَدَ اتِّلَاعَهُ ، فَكَذَلِكَ إِذَا جَمَعَهُ ، بِخِلَافِ غُبَارِ الطَّرِيقِ ، فَإِنْ خَرَجَ رِيْقُهُ إلى ثَوْبِهِ ، أَوْ بَيْنَ أَصَابِعِهِ ، أَوْ بَيْنَ شَفَتَيْهِ ، ثُمَّ عَادَ فَاَبْتَلَعَهُ ، أَوْ بَلَغَ رِيْقَ غَيْرِهِ ، أَفطَرَ ؛ لِأَنَّهُ ابْتَلَعَهُ من غيرِ فَمِهِ ، فَأَشْبَهَ

(٢٤) أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في السواك والكحل للصائم ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ٥٣٦ / ١ . والبيهقي ، في : باب الصائم يكحل ، من كتاب الصيام . السنن الكبرى ٤ / ٢٦٢ . وليس فيها أنه كان في رمضان .  
(٢٥) في سننه . انظر : عارضة الأحوذى ٣ / ٢٥٨ .  
(٢٦) في ١ ، ب ، م : ١٤٤ .

ما لو بَلَغَ غَيْرَهُ . فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ رَوَتْ عَائِشَةُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُقْبِلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ ، وَيُمَصُّ لِسَانَهَا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢٧)</sup> . قلنا : قد رَوَى عَنْ أَبِي دَاوُدَ أَنَّهُ قَالَ : هَذَا إِسْنَادٌ لَيْسَ بِصَحِيحٍ . وَيَجُوزُ<sup>(٢٨)</sup> أَنْ يَكُونَ<sup>(٢٩)</sup> يُقْبَلُ فِي الصَّوْمِ ، وَيُمَصُّ لِسَانَهَا فِي غَيْرِهِ . وَيَجُوزُ أَنْ يُمَصَّهُ ، ثُمَّ لَا يَتَلَعَّهُ ، وَلأنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ انفصالُ ما على لِسَانِهَا مِنَ اللَّبَلِ إِلَى فَمِهِ ، فَأَشْبَهَ ما لو تَرَكَ حَصَاةً مَبْلُوءَةً فِي فِيهِ ، أَوْ لو تَمَضَّمَصَ بِمَاءٍ ثُمَّ مَجَّهَ . وَلَوْ تَرَكَ فِي فَمِهِ حَصَاةً أَوْ ذَرْهَمًا ، فَأَخْرَجَهُ وَعَلِيهِ بَلَّةٌ مِنَ الرِّيقِ ، ثُمَّ أَعَادَهُ فِي فِيهِ ، نَظَرْتُ ؛ فَإِنْ كَانَ ما عَلَيْهِ مِنَ الرِّيقِ كَثِيرًا فَأَتَلَعَهُ أَفْطَرَ ، وَإِنْ كَانَ يَسِيرًا لَمْ يُفْطِرْ بِاتِّتِلَاجِ رِيْقِهِ . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : يُفْطِرُ لِاتِّتِلَاجِهِ ذَلِكَ اللَّبَلُ الَّذِي كَانَ عَلَى الْجِسْمِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَا يَتَحَقَّقُ انفصالُ ذَلِكَ اللَّبَلِ ، وَذُخُولُهُ إِلَى حَلْفِهِ ، فَلَا يُفْطِرُهُ ، كَالْمَضْمَضَةِ وَالسُّوْكِ بِالسُّوْكِ الرُّطْبِ / وَالْمَبْلُورِ . وَيُقَوَّى ذَلِكَ حَدِيثُ عَائِشَةَ فِي مَصِّ لِسَانِهَا . وَلَوْ أَخْرَجَ لِسَانَهُ وَعَلِيهِ بَلَّةٌ ، ثُمَّ عَادَ فَادْخَلَهُ وَاتَّلَعَ رِيْقَهُ ، لَمْ يُفْطِرْ .

١٧٧/٣

**فصل :** وَإِنْ اتَّيَلَعَ النَّحَامَةَ فِيهَا رِوَاتَانِ ، إِحْدَاهُمَا ، يُفْطِرُ . قَالَ حَنْبَلٌ : سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : إِذَا تَنَحَّيْتُ ، ثُمَّ اذْذَرَدَهُ ، فَقَدْ أَفْطَرَ . لِأَنَّ النَّحَامَةَ مِنَ الرَّأْسِ تُنْزَلُ ، وَالرِّيقُ مِنَ الْفَمِ . وَلَوْ تَنَحَّيْتُ مِنْ جَوْفِهِ ، ثُمَّ اذْذَرَدَهُ ، أَفْطَرَ . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ أَمَكَّنَ التَّحَرُّرُ مِنْهَا ، أَشْبَهَ الدَّمَ ، وَلأنَّهَا مِنْ غَيْرِ الْفَمِ ، أَشْبَهَ الْقَيْءَ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، لَا يُفْطِرُ . قَالَ ، فِي رِوَايَةِ الْعَرُودِيِّ : لَيْسَ عَلَيْكَ قَضَاءُ إِذَا اتَّيَلَعْتَ النَّحَامَةَ وَأَلْتَصَّ صَائِمٌ . لِأَنَّهُ مُعْتَادٌ فِي الْفَمِ ، غَيْرُ وَاصِلٍ مِنْ خَارِجٍ ، أَشْبَهَ الرِّيقَ .

**فصل :** فَإِنْ سَالَ فَمُهُ دَمًا ، أَوْ خَرَجَ إِلَيْهِ قَلَسٌ<sup>(٣٠)</sup> أَوْ قَيْءٌ ، فَازْذَرَدَهُ أَفْطَرَ ،

(٢٧) فِي : بَابِ الصَّامِ يَلْعُقُ الرِّيقَ ، مِنْ كِتَابِ الصِّيَامِ . سَنَنْ أَيْ دَاوُدَ ١ / ٥٥٦ .

كَأَخْرَجِهِ الْإِسْلَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٦ / ١٢٣ ، ٢٣٤ .

(٢٨-٢٩) فِي م : هُوَ أَنَّهُ كَانَ ه .

(٢٩) الْقَلَسُ : مَا خَرَجَ مِنَ الْبِطْنِ إِلَى الْفَمِ وَلَيْسَ بِقَيْءٍ .

وإن كان يسيرًا ؛ لأنَّ الفَمَ في حُكْمِ الظَّاهِرِ ، والأَصْلُ حُصُولُ الْفِطْرِ بِكُلِّ وَاصِلٍ مِنْهُ ، لكنْ عُفِيَ عَنِ الرَّيْقِ ؛ لِعَدَمِ إِمْكَانِ التَّحَرُّزِ مِنْهُ ، فَمَا عَدَاهُ يَتَّقَى عَلَى الْأَصْلِ ، وَإِنْ أَلْقَاهُ مِنْ فِيهِ ، وَيَقَى فَمُهُ نَجَسًا ، أَوْ تَنَجَّسَ فَمُهُ بِشَيْءٍ مِنْ خَارِجٍ ، فَابْتَلَعَ رِيْقَهُ ، فَإِنْ كَانَ مَعَهُ جُزْءٌ مِنَ الْمُنْجَسِ أَفْطَرَ بِذَلِكَ الْجُزْءِ ، وَإِلَّا فَلَا .

**فصل :** وَلَا يُفْطَرُ بِالْمَضْمَضَةِ ، بغيرِ خِلَافٍ ، سَوَاءَ كَانَ فِي الطَّهَارَةِ أَوْ غَيْرِهَا ، وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّ عَمْرَ سَأَلَهُ عَنِ الْقُبْلَةِ لِلصَّائِمِ ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « أَرَأَيْتَ لَوْ تَمَضَّمْتَ مِنْ إِبَاءٍ وَأَنْتَ صَائِمٌ ؟ » قُلْتُ : لَا بَأْسَ . قَالَ : « فَمَهْ ؟ » (٣٠) . وَلَأنَّ الفَمَ فِي حُكْمِ الظَّاهِرِ ، فَلَا يَبْطُلُ الصَّوْمُ بِالْوَاصِلِ إِلَيْهِ ، كَالْأُثْفِ وَالْعَيْنِ . وَإِنْ تَمَضَّمَصَ ، أَوْ اسْتَشَقَّ فِي الطَّهَارَةِ ، فَسَبَقَ الْمَاءُ إِلَى حَلْقِهِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ وَلَا إِسْرَافٍ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وَبِهِ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَالشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ . وَرُوِيَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ : يُفْطَرُ ؛ لِأَنَّهُ أَوْصَلَ الْمَاءَ إِلَى جَوْفِهِ ذَاكِرًا لَصَوْمِهِ ، فَأَفْطَرَ ، كَمَا لَوْ تَعَمَّدَ شَرْبُهُ . وَلَنَا ، أَنَّهُ وَصَلَ إِلَى حَلْقِهِ مِنْ غَيْرِ إِسْرَافٍ وَلَا قَصْدٍ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ طَارَتْ ذُبَابَةٌ إِلَى حَلْقِهِ ، وَهَذَا فَارَقَ الْمُتَعَمِّدَ . فَأَمَّا إِنْ أَسْرَفَ فَرَادَ عَلَى الثَّلَاثِ ، أَوْ بَالَعَ فِي الْاسْتِشْنَاقِ ، فَقَدْ فَعَلَ مَكْرُوهًا ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِلْقَيْطِ بْنِ صَبْرَةَ : « وَبَالِغٌ فِي الْاسْتِشْنَاقِ ، إِلَّا أَنْ تُكُونَ صَائِمًا » (٣١) . حَدِيثٌ صَحِيحٌ . وَلَأنَّهُ يَتَعَرَّضُ / بِذَلِكَ ١٧٧/٣ إِلَى صِلَالِ الْمَاءِ إِلَى حَلْقِهِ ، فَإِنْ وَصَلَ إِلَى حَلْقِهِ . فَقَالَ أَحْمَدُ : يُعْجِبُنِي أَنْ يُعِيدَ الصَّوْمَ . وَهَلْ يُفْطَرُ بِذَلِكَ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُفْطَرُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى

(٣٠) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْقُبْلَةِ لِلصَّائِمِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّيَامِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١ / ٥٥٦ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ الرِّخَصَةِ فِي الْقُبْلَةِ لِلصَّائِمِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّوْمِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٢ / ١٣ . وَإِسْنَامُ أَحْمَدَ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١ / ٢١ .

قَوْلُهُ ﷺ : « فَمَهْ » . أَيْ : فَمَاذَا . لِلِاسْتِفْهَامِ ، فَأَبْدَلَ الْأَلْفَ هَاءً لِلْوَقْفِ وَالسَّكْتِ . (٣١) تَقْدِيمُ تَحْرِيجِهِ فِي ١ / ١٤٧ .



عن المُبَالِغَةِ حِفْظًا لِلصَّوْمِ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ يُفْطِرُ بِهِ ، وَلَآئِهٖ وَصَلَ بِفَعْلٍ مِنْهُيْ عَنْهُ ، فَأَشْبَهَ الْمُتَعَمَّدُ<sup>(٣٢)</sup> . وَالثَّانِي ، لَا يُفْطِرُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ وَصَلَ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ ، فَأَشْبَهَ غُبَارَ الدَّقِيقِ إِذَا تَحَلَّاهُ . فَأَمَّا الْمَضْمَنَةُ لِغَيْرِ الطَّهَّارَةِ ؛ فَإِنْ كَانَتْ لِحَاجَةٍ ، كَغَسَلٍ فِيهِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ وَنَحْوِهِ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمَضْمَنَةِ لِلطَّهَّارَةِ ، وَإِنْ كَانَ عَيْنًا<sup>(٣٣)</sup> ، أَوْ تَمْتَضٍ مِنْ أَجْلِ الْعَطَشِ ، كَرَّةٍ . وَسُئِلَ أَحْمَدُ عَنِ الصَّائِمِ يَغْتَسِلُ<sup>(٣٤)</sup> تَمْتَضٍ ثُمَّ يَمُجُّهُ<sup>(٣٥)</sup> . قَالَ : يَمُجُّ عَلَى صَدْرِهِ أَحَبُّ إِلَيَّ . فَإِنْ فَعَلَ ، فَوَصَلَ الْمَاءُ إِلَى حَلْقِهِ ، أَوْ تَرَكَ الْمَاءَ فِي فِيهِ عَابِقًا ، أَوْ لِلتَّبَرُّدِ ، فَالْحُكْمُ فِيهِ كَالْحُكْمِ فِي الزَّائِدِ عَلَى الثَّلَاثِ ؛ لِأَنَّهُ مَكْرُوهٌ . وَلَا بَأْسَ أَنْ يَصُبَّ الْمَاءُ عَلَى رَأْسِهِ مِنَ الْحَرِّ وَالْعَطَشِ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْفَرْجِ<sup>(٣٦)</sup> يَصُبُّ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهِ وَهُوَ صَائِمٌ مِنَ الْعَطَشِ ، أَوْ مِنَ الْحَرِّ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٣٧)</sup> .

**فصل : وَلَا بَأْسَ أَنْ يَغْتَسِلَ الصَّائِمُ ؛ فَإِنْ عَائِثَةً ، وَأَمَّ سَلَمَةَ ، قَالَتَا : نَشْهَدُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنْ كَانَ لَيَصْبِحُ جُنْبًا مِنْ غَيْرِ احْتِلَامٍ ، ثُمَّ يَغْتَسِلُ ، ثُمَّ يَصُومُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣٨)</sup> . وَرَوَى أَبُو بَكْرِ ، بِإِسْنَادِهِ ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ دَخَلَ الْحَمَّامَ ، وَهُوَ صَائِمٌ هُوَ وَأَصْحَابُ لَهُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ . فَأَمَّا الْغَوْصُ فِي الْمَاءِ ، فَقَالَ أَحْمَدُ فِي الصَّائِمِ يَتَغَمَّسُ فِي الْمَاءِ : إِذَا لَمْ يَخَفْ أَنْ يَدْخُلَ فِي مَسَامِعِهِ . وَكَرِهَ الْحَسَنُ وَالشَّعْبِيُّ أَنْ**

(٣٢) في م : التعمد .

(٣٣) في ب ، م : عابثا .

(٣٤-٣٥) في الأصل : تمتمض ثم مجه .

(٣٥) العرج : قرية جامعة من عمل الفرع على أيام من المدينة .

(٣٦) في : باب الصائم يصب عليه الماء من العطش ... ، من كتاب الصيام . سنن أبي داود ١ / ٥٥٢ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٩٦ ، ١٤٣ ، ٢٥٢ .

(٣٧) أخرجه البخاري ، في : باب اغتسال الصائم ، من كتاب الصوم . صحيح البخاري ٣ / ٣٩ ، ٤٠ .

ومسلم ، في : باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم

٢ / ٧٨٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢١١ .

يَتَغَمَّسَ فِي الْمَاءِ ، خَوْفًا أَنْ يَدْخُلَ فِي مَسَامِيْعِهِ ، فَإِنْ دَخَلَ فِي مَسَامِيْعِهِ ، فَوَصَلَ إِلَى دِمَاقِهِ مِنَ الْغُسْلِ الْمَشْرُوعِ ، مِنْ غَيْرِ اسْتِرَافٍ وَلَا قَصْدٍ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، كَمَا لَوْ دَخَلَ إِلَى خَلْقِهِ مِنَ الْمَضْمُضَةِ فِي الْوُضُوءِ<sup>(٣٨)</sup> . وَإِنْ غَاصَ فِي الْمَاءِ ، أَوْ اسْتَرَفَ ، أَوْ كَانَ غَائِبًا ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ الدَّاخِلِ إِلَى الْخَلْقِ مِنَ الْمُبَالِغَةِ فِي الْمَضْمُضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ وَالزَّائِدِ عَلَى الثَّلَاثِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

**فصل :** قال إسحاق بن منصور : قلت لأحمد : الصائم يَمَضُغُ الْعِلْكَ . قال : لا . قال أصحأبنا : العلك / ضربان ؛ أحدهما ، مَا يَتَحَلَّلُ مِنْهُ أَجْزَاءٌ ، وَهُوَ الرَّدِيُّ الَّذِي إِذَا مَضَغَهُ يَتَحَلَّلُ ، فَلَا يَجُوزُ مَضْغُهُ ،<sup>(٣٩)</sup> إِلَّا أَنْ لَا يَتَلَعَّ بِقَهْ<sup>(٤٠)</sup> ، فَإِنْ فَعَلَ فَتَزَلَّ<sup>(٤١)</sup> إِلَى خَلْقِهِ مِنْ شَيْءٍ ، أَنْفَطَرَ بِهِ ، كَمَا لَوْ تَعَمَّدَ أَكَلَهُ . وَالثَّانِي ، الْعِلْكَ الْقَوِيُّ الَّذِي كُلَّمَا مَضَغَهُ صَلَبَ وَقَوِيَ ، فَهَذَا يُكْرَهُ مَضْغُهُ وَلَا يَحْرُمُ . وَمِمَّنْ كَرِهَهُ الشَّعْبِيُّ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَحَمْدُ بْنُ عَلِيٍّ ، وَقَتَادَةُ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ<sup>(٤٢)</sup> ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَخْلُبُ الْفَمَ ، وَيَجْمَعُ الرِّيقَ ، وَيُورِثُ الْعَطَشَ . وَرَخِصَتْ عَائِشَةُ فِي مَضْغِهِ . وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِلُ<sup>(٤٣)</sup> مِنْهُ شَيْءٌ إِلَى الْجَوْفِ ، فَهُوَ كَالْحَصَاةِ يَضَعُهَا<sup>(٤٤)</sup> فِي فِيهِ ، وَمَتَى مَضَغَهُ وَلَمْ يَجِدْ طَعْمَهُ فِي خَلْقِهِ ، لَمْ يُفْطَرْ . وَإِنْ وَجَدَ طَعْمَهُ فِي خَلْقِهِ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُفْطَرُهُ ، كَالْكُحْلِ إِذَا وَجَدَ طَعْمَهُ فِي خَلْقِهِ . وَالثَّانِي ، لَا يُفْطَرُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْزِلْ مِنْهُ شَيْءٌ ، وَمُجَرَّدُ الطَّعْمِ لَا يُفْطَرُ ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ قَدْ قِيلَ : مَنْ لَطَخَ بَاطِنَ قَدَمِهِ بِالْحَنْظَلِ ، وَجَدَ طَعْمَهُ ، وَلَا يُفْطَرُ ، بِخِلَافِ الْكُحْلِ ، فَإِنَّ أَجْزَاءَهُ تُصِلُ إِلَى الْخَلْقِ ، وَيُشَاهَدُ إِذَا تَنَحَّجَ . قَالَ

(٣٨) فِي الْأَصْلِ : « الرَّجْمَةُ » .

(٣٩-٣٩) سَقَطَ مِنْ الْأَصْلِ .

(٤٠) فِي الْأَصْلِ : « فَدَخَلَ » .

(٤١) سَقَطَ مِنْ : أ ، ب ، م .

(٤٢-٤٢) سَقَطَ مِنْ : ب ، م .

(٤٣) سَقَطَ مِنْ : أ .

أحمد : مَنْ وَضَعَ فِي فِيهِ دِينَارًا وَهُوَ صَائِمٌ ، مَا لَمْ يَجِدْ طَعْمَهُ فِي حَلْقِهِ ، فَلَا بَأْسَ بِهِ ، وَمَا يَجِدْ طَعْمَهُ فَلَا يُعْجِبُنِي . وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : سَأَلْتُ أَبِي عَنِ الصَّائِمِ يَفْتُلُ الْخُبُوطَ ، قَالَ : يُعْجِبُنِي أَنْ يَبْرُقَ .

**فصل :** قَالَ أَحْمَدُ : أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَجْتَنِبَ ذَوَقَ الطَّعَامِ ، فَإِنْ فَعَلَ لَمْ يَضُرَّهُ ، وَلَا بَأْسَ بِهِ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : لَا بَأْسَ أَنْ يَذُوقَ الطَّعَامَ الْخُلَّ ، وَالشَّيْءَ يُرِيدُ شِرَاءَهُ . وَالْحَسَنُ كَانَ يَمَضْغُ الْجَوْزَ لِابْنِ ابْنِهِ وَهُوَ صَائِمٌ . وَرَخَّصَ فِيهِ إِبْرَاهِيمُ . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يُكْرَهُ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ ، وَلَا بَأْسَ بِهِ مَعَ الْحَاجَةِ ، فَإِنْ فَعَلَ فَوَجَدَ طَعْمَهُ فِي حَلْقِهِ أَفْطَرَ ، وَإِلَّا لَمْ يُفْطِرْ .

**فصل :** قَالَ أَحْمَدُ : لَا بَأْسَ بِالسَّوَاكِ لِلصَّائِمِ . قَالَ عَائِضُ بْنُ رَبِيعَةَ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ ، مَا لَا أَحْصِي ، يَتَسَوَّكُ وَهُوَ صَائِمٌ . قَالَ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٤٤)</sup> : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَقَالَ زَيْدُ بْنُ حَدَّادٍ : مَا رَأَيْتُ أَحَدًا كَانَ أَذْوَمَ لِسَوَاكِ رَطْبٍ وَهُوَ صَائِمٌ ، مِنْ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ ، وَلَكِنَّهُ يَكُونُ عَوْدًا ذَاوِيًا . وَلَمْ يَرِ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالسَّوَاكِ أَوَّلَ النَّهَارِ بَأْسًا ، إِذَا كَانَ الْعُودُ يَابَسًا . وَاسْتَحَبَّ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ تَرْكَ السَّوَاكِ بِالْعَشِيِّ . قَالَ أَحْمَدُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « خُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ بَيْحِ الْمِسْكِ الْأَذْفَرِ »<sup>(٤٥)</sup> / لِنَتْلِكَ الرَّائِحَةِ لَا يُعْجِبُنِي لِلصَّائِمِ أَنْ يَسْتَاكَ بِالْعَشِيِّ . وَاخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ عَنْهُ فِي التَّسَوُّكِ بِالْعُودِ الرُّطْبِ ، فَرَوَيْتُ عَنْهُ الْكَرَاهَةَ . وَهُوَ قَوْلُ قَتَادَةَ ، وَالشَّعْبِيِّ ، وَالْحَكَمِيِّ<sup>(٤٦)</sup> ، وَإِسْحَاقُ ، وَمَالِكٌ فِي رِوَايَةٍ ؛ لِأَنَّهُ مُفَرَّرٌ بِصَوْمِهِ ، لِاحْتِمَالِ أَنْ يَتَحَلَّلَ مِنْهُ أَجْزَاءُ إِلَى حَلْقِهِ ، فَيُفْطِرَهُ . وَرَوَى عَنْهُ لَا يُكْرَهُ . وَبِهِ قَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، وَابْنِ عَمْرٍ ، وَعُرْوَةَ ، وَمُجَاهِدٍ ؛ لِمَا رَوَيْتَاهُ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِ وَغَيْرِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ .

١٧٨/٣ ط

(٤٤) تقدم في ١ / ١٣٩ .

(٤٥) تقدم في ١ / ١٣٨ .

(٤٦) سقط من : الأصل .

**فصل :** وَمَنْ أَصْبَحَ بَيْنَ أَسْنَانِهِ طَعَامٌ ؛ لَمْ يَحُلْ مِنْ حَالَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنْ يَكُونَ يَسِيرًا لَا يُمَكِّنُهُ لَفْظُهُ ، فَازْدَرَدَهُ ، فَإِنَّهُ لَا يُفْطِرُ بِهِ <sup>(٤٧)</sup> ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ ، فَاشْتَبَهَ الرِّيْقُ . قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّبِ : أَجْمَعَ عَلَى ذَلِكَ أَهْلُ الْعِلْمِ . الثَّانِي ، أَنْ يَكُونَ كَثِيرًا يُمَكِّنُهُ <sup>(٤٨)</sup> لَفْظُهُ ، فَإِنْ لَفْظُهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ اازْدَرَدَهُ غَائِمِدًا ، فَسَدَ صَوْمُهُ فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يُفْطِرُ ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ لَهُ أَنْ يَتَقَى بَيْنَ أَسْنَانِهِ شَيْءٌ مِمَّا يَأْكُلُهُ ، فَلَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ ، فَاشْتَبَهَ مَا يَجْرِي بِهِ الرِّيْقُ . وَلَنَا ، أَنَّهُ بَلَغَ طَعَامًا يُمَكِّنُهُ لَفْظُهُ بِاخْتِيَارِهِ ، ذَاكِرًا لَصَوْمِهِ ، فَافْطَرَ بِهِ ، كَمَا لَوْ ابْتَدَأَ الْأَكْلَ ، وَيُخَالِفُ مَا يَجْرِي بِهِ الرِّيْقُ ، فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ لَفْظُهُ . فَإِنْ قِيلَ : يُمَكِّنُهُ أَنْ يَنْصُقَ . قُلْنَا : لَا يَخْرُجُ جَمِيعُ الرِّيْقِ بِبُصَاقِهِ ، وَإِنْ مُنِعَ مِنْ ابْتِلَاعِ بَقِيَّةِ كُلِّهِ لَمْ يُمَكِّنُهُ .

**فصل :** فَإِنْ قَطَرَ فِي إِخْلِيلِهِ دُهْنًا ، لَمْ يُفْطِرْ بِهِ ، سِوَاءَ وَصَلٍ إِلَى الْمَنَانَةِ ، أَمْ لَمْ يَصِلْ ، وَهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يُفْطِرُ ؛ لِأَنَّهُ أَوْصَلَ الدَّهْنَ إِلَى جَوْفٍ فِي جَسَدِهِ ، فَافْطَرَ ، كَمَا لَوْ نَوَى الْجَائِفَةَ ، وَلَأَنَّ الْمَنَى يَخْرُجُ مِنَ الذَّكَرِ فَيَفْطَرُهُ ، وَمَا افْطَرَ بِالْخَارِجِ مِنْهُ جَائِزٌ أَنْ يُفْطَرَ بِالْدَّخِيلِ مِنْهُ ، كَالْفَمِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَ بَاطِنِ الذَّكَرِ وَالْجَوْفِ مَنَقَعٌ ، وَإِنَّمَا يَخْرُجُ الْبَوْلُ رَشْحًا ، فَالَّذِي يَتْرُكُهُ فِيهِ لَا يَصِلُ إِلَى الْجَوْفِ ، فَلَا يُفْطِرُهُ ، كَالَّذِي يَتْرُكُهُ فِي فِيهِ وَلَمْ يَتَلْعَهُ .

**الفصل الرابع :** إِذَا قَبَّلَ فَاَتَمَّنَى أَوْ أَمَدَى ، وَلَا يَحُلُو الْمُقَبَّلُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ لَا يَنْزِلَ ، فَلَا يَفْسُدُ صَوْمُهُ بِذَلِكَ ، لَا تَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُقَبِّلُ وَهُوَ صَائِمٌ ، وَكَانَ أَمْلَكَكُمْ لِإِرْبِهِ . رَوَاهُ

(٤٧) سقط من : الأصل .

(٤٨) في م : يمكن .

البخاري، ومسلم<sup>(١٩)</sup>. ويروى بتحريك الراء وسكونها، / قال الخطابي: ١٧٩/٣  
 معناهما واحد وهو حاجة النفس ووطرها. وقيل بالتسكين: العضو. وبالفتح:  
 الحاجة. وروى عن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، أنه قال: هَشَشْتُ  
 قَبْلْتُ وأنا صائِمٌ، فقلت: يا رسول الله، صنعتُ اليومَ أمراً عظيماً، قَبْلْتُ وأنا  
 صائِمٌ. فقال: «أَرَأَيْتَ لو تَمَضَّمْتَ مِن إِيَّائِي وَأَنْتَ صَائِمٌ؟» قلتُ: لا بَأْسَ  
 به، قال: «فَمَهْ؟» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢٠)</sup>. شَبَّهَ الْقَبْلَةَ بِالْمَضْمَضَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّمَا مِنْ  
 مُقَدَّمَاتِ الشَّهْوَةِ، وَإِنَّ الْمَضْمَضَةَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهَا نُزُولُ الْمَاءِ لَمْ يُفِطَرْ، وَإِنْ كَانَ  
 مَعَهَا نُزُولُهُ أَفْطَرَ. إِلَّا أَنْ أَحْمَدَ ضَعَّفَ هَذَا الْحَدِيثَ، وَقَالَ: هَذَا يَبَحُّ، لَيْسَ مِنْ  
 هَذَا شَيْءٍ. الْحَالُ الثَّانِي، أَنْ يُعْنَى فَيُفِطَرَ بِغَيْرِ بَخْلَافٍ تَعَلَّمَهُ، لَمَّا ذَكَرْنَاهُ مِنْ إِيْمَاءِ  
 الْحَبْرَيْنِ، وَلَئِنَّهُ إِتْرَالَ بِمُبَاشَرَةٍ، فَاشْتَبَهَ الْإِتْرَالَ بِالْجِمَاعِ دُونَ الْفَرْجِ. الْحَالُ  
 الثَّالِثُ، أَنْ يُعْنَى فَيُفِطَرَ عِنْدَ إِمَامِنَا وَمَالِكٍ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ: لَا  
 يُفِطَرْ. وَرَوَى ذَلِكَ عَنِ الْحَسَنِ، وَالشَّعْبِيِّ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، لِأَنَّهُ خَارِجٌ لَا يُوجِبُ  
 الْغُسْلَ، أَشْبَهَ الْبَوْلَ. وَلَنَا، أَنَّهُ خَارِجٌ تَحْلُلُهُ الشَّهْوَةُ، خَرَجَ بِالْمُبَاشَرَةِ، فَافْسَدَ  
 الصَّوْمَ، كَالنِّسْيِ، وَفَارَقَ الْبَوْلَ بِهَذَا، وَاللَّمْسُ لِشَّهْوَةِ كَالْقَبْلَةِ فِي هَذَا. إِذَا ثَبَتَ هَذَا،  
 فَإِنَّ الْمُقْبَلَ إِنَّ<sup>(٢١)</sup> كَانَ ذَا شَهْوَةٍ مُفْرِطَةٍ، بَحِثْ يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ إِذَا قَبَّلَ أُنْزَلَ، لَمْ  
 تَحِلَّ لَهُ الْقَبْلَةُ؛ لِأَنَّهُ مُفْسِدَةٌ لِصَوْمِهِ، فَحُرِّمَتْ، كَالْأَكْلِ. وَإِنْ كَانَ ذَا شَهْوَةٍ،

(٤٩) سقط من: ١، ب، م. والحديث أخرجه البخاري، في: باب المباشرة للصائم، من كتاب الصوم.  
 صحيح البخاري ٣ / ٣٩. ومسلم، في: باب بيان أن القبلة على الصوم ليست محرمة ...، من كتاب  
 الصيام. صحيح مسلم ٢ / ٧٧٧.

كما أخرجه الترمذي، في: باب ما جاء في المباشرة للصائم، من أبواب الصوم. عارضة الأحوذى  
 ٣ / ٢٦٠. وابن ماجه، في: باب ما جاء في المباشرة للصائم، من كتاب الصيام. سنن ابن ماجه  
 ١ / ٥٣٨. وإمام مالك، في: باب ما جاء في التشديد في القبلة للصائم، من كتاب الصيام. الموطأ  
 ١ / ٢٩٣. وإمام أحمد، في: للسند ٦ / ٤٠، ٤٢، ٤٤، ٩٨، ١١٣، ١٢٦، ١٢٨، ١٥٦،  
 ٢٠١، ٢١٦، ٢٣٠، ٢٦٦.

(٥٠) تقدم ترجمته في صفحة ٣٥٦.

(٥١) في ب، م: إذا ٤.

لكنه لا يغلب على ظنه ذلك ، كره له التقييل ؛ لأنه يُعرض صومه للنفط ، ولا يأمن عليه الفساد . وقد روى عن عمر ، أنه قال : رأيت رسول الله ﷺ في المنام ، فأعرض عني ، فقلت له : مالي ؟ فقال : «إِنَّكَ تُقْبَلُ وَأَنْتَ صَائِمٌ»<sup>(٥٢)</sup> . ولأن العبادة إذا منعت الوطء منعت القبلة ، كالإحرام . ولا تحرم القبلة في هذه الحال ؛ لما روى أن رجلاً قبل وهو صائم ، فأرسل امرأته ، فسألت النبي ﷺ ، فأخبرها النبي ﷺ أنه يقبل وهو صائم ، فقال الرجل : إن رسول الله ﷺ ليس مثلنا ، قد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر . فغضب النبي ﷺ ، وقال : « إِنِّي لَأُحْشَاكُمُ اللَّهُ ، وَأَعْلَمُكُمْ بِمَا أَتَقَى » . رواه مسلم بمعناه<sup>(٥٣)</sup> . ولأن إفضاءه إلى إفساد الصوم مشكوك فيه ، ولا يثبت التحريم بالشك ، / فأما إن كان ممن لا تحرك القبلة شهوته ، كالشيخ الهيم<sup>(٥٤)</sup> ، فقيه روايتان ؛ إحداهما ، لا يكرهه له ذلك . وهو مذهب أبي حنيفة ، والشافعي ؛ لأن النبي ﷺ كان يقبل وهو صائم لما كان مالمكا لأربه ، وغير ذى الشهوة في معناه . وقد روى أبو هريرة أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن المباشرة للصائم ، فرخص له ، فأثأه آخر ، فسأله ، فنهأه ، فإذا الذي رخص له شيخ ، وإذا الذي نهأه شاب . أخرجه أبو داود<sup>(٥٥)</sup> . ولأنها مباشرة لغير شهوة ، فأشبهت لمس اليد لحاجة . والثانية ، يكرهه ؛ لأنه لا يأمن حدوث الشهوة ، ولأن الصوم عبادة تمنع الوطء ، فاستوى في القبلة فيها من تحرك شهوته ، وغيره ، كالإحرام . فأما اللمس لغير شهوة ، كلَّمس يدها يُعرف

ط ١٧٩/٣

(٥٢) أخرجه البيهقي ، في : باب كراهية القبلة لمن حركت شهوته ، من كتاب الصيام . السنن الكبرى ٢٣٢ / ٤ . وابن أبي شبة ، في : باب من رخص في القبلة للصائم ، من كتاب الصيام . المصنف ٦٢ / ٣ . (٥٣) في : باب بيان أن القبلة في الصوم ليست محرمة ... ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٧٧٩ / ٢ . كما أخرجه الإمام مالك ، في : باب ما جاء في الرخصة في القبلة للصائم ، من كتاب الصيام . الموطأ ٢٩١ ، ٢٩٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٣٤ / ٥ . (٥٤) في ب ، م : « الحرم » . والهم : الكبير القاني . (٥٥) في : باب كراهيته للشباب ، من كتاب الصيام . سنن أبي داود ٥٥٦ / ١ .

مَرَضَهَا ، فليس بمَكْرُوهٍ بحال ؛ لأنَّ ذلك لا يُكْرَهُ في الإحرام ، فلا يُكْرَهُ في الصَّيَامِ ، كلَّمَسِي ثَوْبَهَا .

**فصل :** ولو اسْتَمْنَى بِيَدِهِ ، فقد فَعَلَ مُحَرَّمًا ، ولا يَفْسُدُ صَوْمُهُ به إِلَّا أَنْ يَنْزِلَ ، فَإِنْ أُنْزِلَ فَسَدَ صَوْمُهُ ؛ لَأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْقُبْلَةِ فِي إِثَارَةِ الشَّهْوَةِ . فَأَمَّا إِنْ أُنْزِلَ لغيرِ شَهْوَةٍ ، كالذی يَخْرُجُ مِنَ الْمَنِيِّ أَوْ الْمَذْيِ لِمَرَضٍ ، فلا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لَأَنَّهُ خَارِجٌ لغيرِ شَهْوَةٍ ، أَشْبَهَ الْبَوْلَ ، وَلَأَنَّهُ يَخْرُجُ مِنْ غَيْرِ اخْتِيَارٍ مِنْهُ ، وَلَا تَسْبَبُ إِلَيْهِ ، فَأَشْبَهَ الْاِحْتِلَامَ . وَلَوْ اخْتَلَمَ لَمْ يَفْسُدْ صَوْمُهُ ، لَأَنَّهُ عَنْ غَيْرِ اخْتِيَارٍ مِنْهُ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ دَخَلَ حَلَقَهُ شَيْءٌ وَهُوَ نَائِمٌ . وَلَوْ جَامَعَ فِي اللَّيْلِ ، فَأَنْزَلَ بَعْدَ مَا أَصْبَحَ ، لَمْ يُفْطِرْ ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَتَسَبَّبْ إِلَيْهِ فِي النَّهَارِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ أَكَلَ شَيْئًا فِي اللَّيْلِ ، فَذَرَعَهُ الْقَيُّ فِي النَّهَارِ .

**الفصل الخامس :** إِذَا كَرَّرَ النَّظَرَ<sup>(٥٦)</sup> فَأَنْزَلَ ، وَلِتَكَرَّرِ النَّظَرُ أَيْضًا ثَلَاثَةً أَحْوَالٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ لَا يَقْتَرِنَ بِهِ إِنْزَالٌ ، فَلَا يَفْسُدُ الصَّوْمُ بِغَيْرِ اخْتِلَافٍ . الثَّانِي ، أَنْ يَقْتَرِنَ بِهِ إِنْزَالُ الْمَنِيِّ ، فَيَفْسُدُ الصَّوْمُ فِي قَوْلِ إِمَامَيْنَا ، وَعَطَاءٍ ، وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَالْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ . وَقَالَ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ : لَا يَفْسُدُ ؛ لَأَنَّهُ إِنْزَالٌ عَنْ غَيْرِ مُبَاشَرَةٍ ، أَشْبَهَ الْإِنْزَالَ بِالْفِكْرِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ إِنْزَالٌ بِفِعْلِ يَتَلَدَّدُ بِهِ ، وَيُمْكِنُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ ، فَأَفْسَدَ الصَّوْمَ ، كَالْإِنْزَالِ بِاللَّمْسِ ، وَالْفِكْرِ لَا يُمْكِنُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ ، بِخِلَافِ تَكَرُّارِ النَّظَرِ .  
الثَّالِثُ : مَذْيُ تَكَرُّارِ النَّظَرِ . فظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، / أَنَّهُ لَا يُفْطِرُ بِهِ ؛ لَأَنَّهُ لَا نَصَّ فِي الْفِطْرِ ، وَلَا يُمْكِنُ قِيَاسُهُ عَلَى إِنْزَالِ الْمَنِيِّ ، لِتَخَالَفِهِ إِيَّاهُ فِي الْأَحْكَامِ ، فَيَبْقَى عَلَى الْأَصْلِ . فَأَمَّا إِنْ نَظَرَ ، فَصَرَفَ بَصَرَهُ ، لَمْ يَفْسُدْ صَوْمُهُ ، سَوَاءً أُنْزِلَ أَوْ لَمْ يَنْزِلَ .

١٨٠/٣

(٥٦) سقط من : ١ ، ب .

وقال مَالِكٌ : إِنْ أُنْزِلَ فَسَدَ صَوْمُهُ ؛ لِأَنَّهُ أُنْزِلَ بِالنَّظَرِ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ كَرَّرَهُ . وَلَنَا ، أَنَّ النُّظْرَةَ الْأُولَى لَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزَ مِنْهَا ، فَلَا يُفْسِدُ الصَّوْمَ مَا أَفْضَتْ إِلَيْهِ ، كَالْفِكْرَةِ ، وَعَلَيْهِ يُحَرِّجُ التَّكْرَارُ ، فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّ تَكَرُّرَ النَّظَرِ مَكْرُوهٌ لِمَنْ يُحَرِّكُ شَهْوَتَهُ ، غَيْرَ مَكْرُوهٍ لِمَنْ لَا يُحَرِّكُ شَهْوَتَهُ ، كَالْقَبْلَةِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يُكْرَهُ بِحَالٍ ؛ لِأَنَّ إِفْضَاءَهُ إِلَى الْإِنْزَالِ الْبُفْطِرِ بَعِيدٌ جِدًّا ، بِخِلَافِ الْقَبْلَةِ ، فَإِنَّ حُصُولَ الْمَنَى بِهَا لَيْسَ بِبَعِيدٍ .

**فصل :** فَإِنْ فَكَّرَ فَأُنْزِلَ ، لَمْ يَفْسُدْ صَوْمُهُ . وَحُكِيَ عَنْ أَبِي حَفْصٍ الْبَرْمَكِيِّ ، أَنَّهُ يَفْسُدُ . وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ ؛ لِأَنَّ الْفِكْرَةَ تُسْتَحْضَرُ ، فَتَدْخُلُ تَحْتَ الْاِخْتِيَارِ ، بِدَلِيلِ تَأْيِيدِ صَاحِبِهَا فِي مُسَاكِنِهَا<sup>(٥٧)</sup> ، فِي بَدْعَةٍ وَكَفَرٍ ، وَمَدَحِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ الَّذِينَ يَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ، وَنَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ التَّفَكُّرِ فِي ذَاتِ اللَّهِ ، وَأَمَرَ<sup>(٥٨)</sup> بِالتَّفَكُّرِ فِي آيَاتِهِ ، وَلَوْ كَانَتْ غَيْرَ مَقْدُورٍ عَلَيْهَا لَمْ يَتَعَلَّقْ ذَلِكَ بِهَا ، كَالْاِحْتِلَامِ . فَأَمَّا إِنْ حَطَرَ بِقَلْبِهِ صُورَةَ الْفِعْلِ ، فَأُنْزِلَ ، لَمْ يَفْسُدْ صَوْمُهُ ؛ لِأَنَّ الْخَاطِرَ لَا يُمْكِنُ دَنْعُهُ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « عَفَى لِأُمْتِي عَنِ الْخَطَا وَالنَّسْيَانِ ، وَمَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا ، مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَكَلِّمْ »<sup>(٥٩)</sup> . وَلَأَنَّهُ لَا نَصَّ فِي الْفِطْرِ بِهِ وَلَا إِجْمَاعَ ، وَلَا يُمَكِّنُ قِيَاسُهُ عَلَى الْمُبَاشَرَةِ ، وَلَا تَكَرُّرِ النَّظَرِ ، لِأَنَّهُ دُونُهُمَا فِي اسْتِدْعَاءِ الشَّهْوَةِ ، وَإِفْضَائِهِ إِلَى الْإِنْزَالِ ، وَبُخَالِفُهُمَا فِي التَّحْرِيمِ إِذَا تَعَلَّقَ ذَلِكَ بِأَجْنَبِيَّةٍ ، أَوْ الْكَرَاهَةِ إِنْ كَانَ فِي زَوْجَةٍ ، فَيَبْقَى عَلَى الْأَصْلِ .

**الفصل السادس :** أَنَّ الْمُفْسِدَ لِلصَّوْمِ مِنْ هَذَا كُلِّهِ مَا كَانَ عَنْ غَمَدٍ وَقَصْدٍ ، فَأَمَّا مَا حَصَلَ مِنْهُ عَنْ غَيْرِ قَصْدٍ ، كَالْعُبَارِ الَّذِي يَدْخُلُ حَقْلَهُ مِنَ الطَّرِيقِ ، وَنَحْلٍ

(٥٧) فِي ١ ، ب ، م ، : « مُسَاكِنَا » .

(٥٨) فِي الْأَصْلِ ، ١ : « وَأَمَرَهُ » .

(٥٩) تَقْدِمُ تَحْرِيجَهُ فِي ١ / ١٤٦ .



الدَّقِيقِ ، وَالذُّبَابِ<sup>(٦٠)</sup> تَدْخُلُ حَلْقَهُ ، أَوْ يَرْسُ عَلَيْهِ الْمَاءُ فَيَدْخُلُ مَسَامِعَهُ ، أَوْ أَنْفَهُ أَوْ حَلْقَهُ ، أَوْ يُلْقَى فِي مَاءٍ فَيَصِلُ إِلَى جَوْفِهِ ، أَوْ يَسْبِقُ إِلَى حَلْقِهِ مِنْ مَاءٍ الْمَضْمَضَةِ ، أَوْ يُصَبُّ فِي حَلْقِهِ أَوْ أَنْفِهِ / شَيْءٌ كَرَّهَا ، أَوْ تَدَاوَى مَأْمُومَتُهُ أَوْ جَائِفَتُهُ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ ، أَوْ يُخْجَمُ كَرَّهَا ، أَوْ تُقْبَلُهُ امْرَأَةٌ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ فَيَنْزِلُ ، أَوْ مَا أَشْبَهَ هَذَا ، فَلَا يَفْسُدُ صَوْمُهُ ، لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ؛ لِأَنَّهُ لَا فِعْلَ لَهُ فَلَا يُفْطَرُ ، كَالاخْتِلَامِ . وَأَمَّا إِنْ أَكْرَهَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ بِالرَّعِيدِ ، فَفَعَلَهُ ، فَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : قَالَ أَصْحَابُنَا : لَا يُفْطَرُ بِهِ أَيْضًا ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « عَفَى لِأُمِّي عَنِ الْخَطَا وَالنِّسْيَانِ ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ » . قَالَ : وَيَخْتِمِلُ عِنْدِي أَنْ يُفْطَرُ ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ الْمُفْطِرَ لِدَفْعِ الضَّرَرِ عَنْ نَفْسِهِ ، فَأَشْبَهَ الْمَرِيضَ يُفْطِرُ لِدَفْعِ الْمَرَضِ ، وَمَنْ يَشْرَبُ لِدَفْعِ الْعَطَشِ ، وَيُفَارِقُ الْمُلْجَأَ ؛ لِأَنَّهُ خَرَجَ بِذَلِكَ عَنْ حَيْزِ الْفِعْلِ ، وَلِذَلِكَ لَا يُضَافُ إِلَيْهِ ، وَلِذَلِكَ افْتَرَقَا فِيمَا لَوْ أَكْرَهَ عَلَى قَتْلِ آدَمِيٍّ ، وَالْقَى عَلَيْهِ .

الفصل السابع : أَنَّهُ مَتَى أَفْطَرَ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ ، لَا نَعْلَمُ فِي ذَلِكَ خِلَافًا ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ كَانَ ثَابِتًا فِي الذِّمَّةِ ، فَلَا تَبَرُّ مِنْهُ إِلَّا بِأَدَائِهِ ، وَلَمْ يُؤَدِّهِ ، فَبَقِيَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ ؛ وَلَا كَفَّارَةَ فِي شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ ، فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ . وَهُوَ قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، وَالنَّخَعِيِّ ، وَابْنِ سِيرِينَ ، وَحَمَّادٍ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَنَعْنُ أَحْمَدُ أَنَّ الْكَفَّارَةَ تَجِبُ عَلَى مَنْ أَنْزَلَ يَلْمَسُ أَوْ قُبِّلَ أَوْ تَكَرَّرَ نَظَرُهُ ؛ لِأَنَّهُ انْزَالٌ عَنْ مُبَاشَرَةٍ ، أَشْبَهَ الْإِنْزَالَ بِالْجَمَاعِ . وَعَنْهُ فِي الْمُحْتَجِمِ ، إِنْ كَانَ عَالِمًا بِالنَّهْيِ ، فَعَلِيهِ الْكَفَّارَةُ . وَقَالَ عَطَاءٌ فِي الْمُحْتَجِمِ : عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ . وَقَالَ مَالِكٌ : تَجِبُ الْكَفَّارَةُ بِكُلِّ مَا كَانَ هَتَكًا لِلصَّوْمِ ، إِلَّا الرَّدَّةُ ؛ لِأَنَّهُ إِفْطَارٌ فِي رَمَضَانَ أَشْبَهَ الْجَمَاعِ .<sup>(٦١)</sup> وَحَكِيٌّ عَنْ عَطَاءٍ ، وَالْحَسَنِ ، وَالْأَنْصَارِيِّ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ<sup>(٦٢)</sup> ، أَنَّ الْفِطْرَ بِالْأَكْلِ وَالشَّرْبِ يُوجِبُ مَا يُوجِبُهُ الْجَمَاعُ<sup>(٦٣)</sup> . وَهَذَا قَالَ

(٦٠) فِي ب ، م ، نَادَةُ : « الَّتِي » .

(٦١) - (٦٢) سَقَطَ مِنْ : ١ .

(٦٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

أَبْرَحْنِفَةً ، إِلَّا أَنَّهُ اعْتَبَرَ مَا يُتَعَذَّى بِهِ أَوْ يُتَدَاوَى بِهِ ، فَلَوْ اِبْتَلَعَ حَصَاةً أَوْ ثَوَاةً أَوْ فُسْتَقَّةً بِقَشْرِهَا ، فَلَا كُفَّارَةَ عَلَيْهِ . وَاحْتَجُّوا بِأَنَّهُ أَفْطَرَ بِأَعْلَى مَا فِي الْبَابِ مِنْ جَنْسِهِ ، فَوَجَبَتْ عَلَيْهِ الْكُفَّارَةُ كَالْمُجَامِيعِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ أَفْطَرَ بِغَيْرِ جِمَاعٍ ، فَلَمْ تُوجِبِ الْكُفَّارَةُ ، كَبَلْعِ الْحَصَاةِ أَوْ التُّرَابِ ، أَوْ كَالرُّدَّةِ عِنْدَ مَالِكٍ ، وَلَأنَّهُ لَا نَصَّ فِي إِيْجَابِ الْكُفَّارَةِ بِهَذَا وَلَا إِجْمَاعٍ ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهُ عَلَى الْجِمَاعِ ، لِأَنَّ الْحَاجَةَ إِلَى الرَّجْرِ عَنْهُ أَمْسُ ، وَالْحُكْمُ فِي التَّعَذُّي بِهِ آكَدُ ، وَلِهَذَا يَجِبُ بِهِ <sup>(٦٢)</sup> الْحَدُّ إِذَا كَانَ مُحَرَّمًا ، وَيُخْتَصُّ بِإِفْسَادِ الْحَقِّ دُونَ سَائِرِ مَحْظُورَاتِهِ ، / وَوُجُوبِ الْبَدَنَةِ ، وَلَأنَّهُ فِي الْعَالِيَةِ يُفْسِدُ صَوْمَ اثْنَيْنِ ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ .

**فصل : والواجب في القضاء عن كل يوم يوم ، في قول عامة الفقهاء .** وقال أحمد : قال إبراهيم ، ووكيع : يصوم ثلاثة آلاف يوم . وعجب أحمد من قولهما . وقال سميذ بن المسيب : من أفطر يوماً متعمداً يصوم شهراً . وحكى عن ربيعة أنه قال : يجب مكان كل يوم اثنا عشر يوماً ؛ لأن رمضان يُجزئ عن جميع السنة ، وهي اثنا عشر شهراً . ولنا ، قول الله تعالى : ﴿ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ <sup>(٦١)</sup> . وقال النبي ﷺ في قصة المُجَامِيعِ : « صُمْ يَوْماً مَكَانَهُ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٦٥)</sup> . وَلَأنَّ الْقَضَاءَ يَكُونُ عَلَى حَسَبِ الْأَذَاءِ ، بِذَلِيلِ سَائِرِ الْعِبَادَاتِ ، وَلَأنَّ الْقَضَاءَ لَا يَحْتَلِفُ بِالْعَذْرِ وَعَدَمِهِ ، بِذَلِيلِ الصَّلَاةِ وَالْحَجِّ ، وَمَا ذَكَرُوهُ تَحَكُّمًا لَا ذَلِيلَ عَلَيْهِ ، وَالتَّقْدِيرُ لَا يُصَارُ إِلَيْهِ إِلَّا بِنَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا .

(٦٢) سقط من : ١ .

(٦٤) سورة البقرة ١٨٥ .

(٦٥) في : باب كفارة من أتى أهله في رمضان ، من كتاب الصيام . سنن أبي داود ١ / ٥٥٨ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في كفارة من أفطر يوماً من رمضان ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ١ / ٥٣٤ . وإمام مالك ، في : باب كفارة من أفطر في رمضان ، من كتاب الصيام . الموطأ ١ / ٢٩٧ . والبيهقي ، في : باب رواية من روى الأمر بقضاء يوم مكانه في هذا الحديث ، من كتاب الصيام . السنن الكبرى ٤ / ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

وقول ربيعة يُطَّل بالمعدور . وذكر لأحمد حديث أبي هريرة : « مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ مُتَعَمِّدًا ، لم يَقْضِهِ ، ولو صَامَ الدَّعْر »<sup>(٦٦)</sup> . فقال : ليس يصح هذا الحديث .

٤٩٠ - مسألة : قال : ( وإن فَعَلَ ذَلِكَ نَاسِيًا ، فَهُوَ عَلَى صَوْمِهِ ، وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ )

وجملته أن جميع ما ذكره الخرقى في هذه المسألة لا يُفطر الصائم بفعله ناسيًا . وروى عن علي رضي الله عنه : لا شيء على من أكل ناسيًا . وهو قول أبي هريرة ، وابن عمر ، وعطاء ، وطاوس ، وابن أبي ذئب ، والأوزاعي ، والثوري ، والشافعي ، وأبي حنيفة ، وإسحاق . وقال ربيعة ، ومالك : يُفطر ؛ لأن ما لا يصح الصوم مع شيء من جنسه عمدًا ، لا يجوز مع سهوه ، كالجماع ، وترك النية . ولنا ، ما روى أبو هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ أَوْ شَرِبَ نَاسِيًا ، فَلَيْتَمَ صَوْمُهُ ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٦٧)</sup> وفي لفظ : « مَنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ نَاسِيًا ، فَلَا يُفطر ، فَإِنَّمَا هُوَ رِزْقُ رَزَقَهُ اللَّهُ »<sup>(٦٨)</sup> . ولأنها عبادة ذات

---

(٦٦) أخرجه البخاري معلقا ، قال : ويذكر عن أبي هريرة رفعه ، في : باب إذا جامع في رمضان ، من كتاب الصوم . صحيح البخاري ٣ / ٤١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب التغليظ في من أفطر عمدا ، من كتاب الصيام . سنن أبي داود ١ / ٥٥٩ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الإفطار متعمدا ، من أبواب الصوم . عارضة الأحوذي ٣ / ٢٤٩ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في كفارة من أفطر يوما من رمضان ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ١ / ٥٣٤ . والدارمي ، في : باب من أفطر يوما من رمضان متعمدا ، من كتاب الصوم . سنن الدارمي ٢ / ١٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٣٨٦ ، ٤٤٢ ، ٤٥٨ ، ٤٧٠ .

(٦٧) أخرجه البخاري ، في : باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسيا . من كتاب الصوم . صحيح البخاري ٣ / ٤٠ . ومسلم ، في : باب أكل الناسي وشربه وجماعه لا يفطر . من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٢ / ٨٠٩ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب من أكل ناسيا ، من كتاب الصيام . سنن أبي داود ١ / ٥٥٩ . والدارمي ، في : باب من أكل ناسيا ، من كتاب الصوم . سنن الدارمي ٢ / ١٣ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في من أفطر ناسيا ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ١ / ٥٣٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٤٢٥ ، ٤٨٩ ، ٤٩١ ، ٤٩٣ .

(٦٨) أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في الصائم يأكل أو يشرب ناسيا ، من أبواب الصوم . عارضة الأحوذي =

تَحْلِيلٍ وَتَحْرِيمٍ ، فَكَانَ فِي مَخْطُورَاتِهَا مَا يَخْتَلِفُ عَمْدُهُ وَسَهْوُهُ ، كَالصَّلَاةِ وَالْحَجِّ . وَأَمَّا النَّيَّةُ فَلَيْسَ تَرْكُهَا فِعْلًا ، وَلَآئِذَا شَرَطَ ، وَالشَّرْطُ لَا تَسْقُطُ بِالسَّهْوِ ، بِخِلَافِ الْمُطْلَاقِ ، وَالْجَمَاعُ حُكْمُهُ أَغْلَظُ ، وَتُمْكِينُ التَّحَرُّزِ عَنْهُ .

فصل : / وَإِنْ فَعَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ ، وَهُوَ نَائِمٌ ، لَمْ يَفْسُدْ صَوْمُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا قَصْدَ لَهُ ، وَلَا عِلْمَ بِالصَّوْمِ ، فَهُوَ أَعْدَرُ مِنَ النَّاسِي . وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ ، أَنَّ مَنْ فَعَلَ مِنْ هَذَا شَيْئًا جَاهِلًا بِتَحْرِيمِهِ ، لَمْ يُفْطِرْ ، وَلَمْ أَرَهُ عَنْ غَيْرِهِ . وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ »<sup>(١)</sup> . فِي حَقِّ الرَّجُلَيْنِ اللَّذَيْنِ رَأَاهُمَا يَحْجُمُ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ ، مَعَ جَهْلِهِمَا بِتَحْرِيمِهِ ، يُدَلُّ عَلَى أَنَّ الْجَهْلَ لَا يُعْذَرُ بِهِ ، وَلَآئِذَا نَوَّعَ جَهْلُ ، فَلَمْ يَنْتَعِ الْفِطْرُ ، كَالْجَهْلِ بِالْوَقْتِ فِي حَقِّ مَنْ يَأْكُلُ يَظُنُّ أَنَّ الْفَجْرَ لَمْ يَطْلُعْ ، وَقَدْ كَانَ طَلَعَ .

٤٩١ - مسألة ؛ قال : ( وَمَنْ اسْتَقَاءَ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ ، وَمَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ )

مَعْنَى اسْتَقَاءَ : ثَقِيًّا مُسْتَدْعِيًّا لِلْقَيْءِ . وَذَرَعَهُ : خُرُوجٌ مِنْ غَيْرِ<sup>(٢)</sup> اخْتِيَارٍ مِنْهُ ، فَكَانَ اسْتَقَاءَ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ ؛ لِأَنَّ صَوْمَهُ يَفْسُدُ بِهِ . وَمَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ<sup>(٣)</sup> فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ وَهَذَا قَوْلُ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ . قَالَ الْخَطَّابِيُّ : لَا أَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِيهِ اخْتِلَافًا . وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى إِبْطَالِ صَوْمٍ مِنْ اسْتَقَاءَ عَامِدًا ، وَحُكِيَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ الْقَيْءَ لَا يُفْطِرُ . وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « ثَلَاثٌ لَا يُفْطِرُنَ الصَّائِمُ : الْحِجَامَةُ ، وَالْقَيْءُ ، وَالْإِخْلَامُ »<sup>(٤)</sup> . وَلِأَنَّ الْفِطْرَ بِمَا يَدْخُلُ لَا بِمَا

٣ / ٢٤٦ ، ٢٤٧ .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٣٥١ .

(١) سقط من : ب ، م .

(٢) سقط من : أ ، ب ، م .

(٣) أخرجه الترمذی ، في : باب في الصائم يلذعه القيء ، من أبواب الصوم . عارضة الأحوذی ٣ / ٢٤٣ .

والبيهقي ، في : باب من ذرعه القيء لم يفطر ... ، من كتاب الصيام . السنن الكبرى ٤ / ٢٢٠ .

يَخْرُجُ . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ ، وَمَنْ اسْتَقَاءَ عَمْدًا <sup>(٤)</sup> فَلْيَقْضِ » . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ . وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٥)</sup> . وَحَدِيثُهُمْ غَيْرُ مَحْفُوظٍ ، يَرْوِيهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ فِي الْحَدِيثِ ، قَالَهُ التِّرْمِذِيُّ . وَالْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرَ لَهُمْ يَبْطُلُ بِالْحَيْضِ وَالْمَعْنَى .

**فصل : وَقِيلَ الْقَيْءُ وَكَثِيرُهُ سَوَاءٌ ، فِي ظَاهِرِ قَوْلِ الْخِرَقِيِّ ، وَهُوَ إِخْدَى الرُّوَايَاتِ عَنْ أَحْمَدَ ، وَالرُّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ؛ لَا يُفْطَرُ إِلَّا بِجِلِّ الْفَمِ .** لِأَنَّهُ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « وَلَكِنْ دَسَعَةً ثَمَلًا الْفَمِ » <sup>(٦)</sup> . وَلِأَنَّ السَّيْرَ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ ، فَلَا يُفْطَرُ كَالْبَلْعِ . وَالثَّلَاثَةُ ، يَصِفُ الْفَمَ ، لِأَنَّهُ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ ، فَأَفْطَرَ بِهِ كَالْكَبِيرِ . وَالْأَوَّلَى أَوْلَى لِظَاهِرِ الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَيْنَاهُ ، وَلِأَنَّ سَائِرَ الْمُفْطَرَاتِ لَا فَرَقَ بَيْنَ قَلِيلِهَا وَكَثِيرِهَا ، وَحَدِيثُ الرُّوَايَةِ الثَّانِيَةِ لَا نَعْرِفُ لَهُ أَصْلًا . وَلَا فَرَقَ بَيْنَ كَوْنِ الْقَيْءِ طَعَامًا ، أَوْ مُرَارًا <sup>(٧)</sup> / ، أَوْ بَلْعًا ، أَوْ دَمًا ، أَوْ غَيْرَهُ ؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ دَاخِلٌ تَحْتَ عُمُومِ الْحَدِيثِ وَالْمَعْنَى ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ .

## ٤٩٢ - مسألة ؛ قَالَ : ( وَمَنْ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ ، فَقَدْ أَفْطَرَ )

لَا نَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافًا فِي أَنَّ مَنْ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ فِي أَثْنَاءِ الصَّوْمِ ، أَنَّهُ

(٤) فِي ب ، م ؛ « عَامِدًا » .

(٥) فِي : بَابِ الصَّامِ يَسْتَقِيءُ عَامِدًا ، مِنْ كِتَابِ الصَّوْمِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١ / ٥٥٥ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِيهِ مِنْ اسْتِقَاءِ عَمْدًا ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّوْمِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٣ / ٢٤٤ .

كَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الصَّامِ يَقِيءُ ، مِنْ كِتَابِ الصِّيَامِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ١ / ٥٣٦ . وَالْإِسْلَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢ / ٤٩٨ .

(٦) انْظُرْ : الْفَاتِي فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ ١ / ٤٢٣ ، النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ ٢ / ١١٧ . نَصَبَ الرَّايَةَ ١ / ٤٤ . وَعَزَاهُ الزَّيْلَعِيُّ لِلْبَيْهَقِيِّ فِي « الْخَلَائِقَاتِ » عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .

(٧) الْمَرَارُ : شَجَرٌ مَرٌّ ، وَاسْتَعْمَلَ هُنَا لِما يَقِيئُهُ مَرًّا .

يُفْسِدُ صَوْمَهُ ، وعليه قضاء ذلك اليوم ، إذا عادَ إلى الإسلام . سَوَاءَ أَسْلَمَ فِي أَثْنَاءِ  
اليوم ، أو بعد انقضاءه ، وسواءَ كانت رِدَّتُهُ باعْتِقَادِهِ ما يَكْفُرُ بِهِ ، أو بِشَكِّهِ <sup>(١)</sup> فيما  
يَكْفُرُ بِالشُّكِّ فِيهِ ، أو بِالنُّطْقِ بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ ، مُسْتَهْزِئًا أو غَيْرَ مُسْتَهْزِئٍ ، قال الله  
تعالى : ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ  
كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ۚ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ۚ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وذلك لِأَنَّ الصَّوْمَ  
عِبَادَةٌ مِنْ شَرْطِهَا النِّيَّةُ ، فَأَبْطَلَتْهَا الرَّدَّةُ ، كالصَّلَاةِ وَالْحَجِّ ، ولأنَّه عِبَادَةٌ مُخَصَّصَةٌ ،  
فَنَافَاها الْكُفْرُ ، كالصَّلَاةِ .

#### ٤٩٣ - مسألة ؛ قال : ( وَمَنْ نَوَى الْإِفْطَارَ فَقَدْ أَفْطَرَ )

هذا الظاهر من المذهب . وهو قول الشافعي ، وأبي ثور ، وأصحاب الرأي ،  
إلا أن أصحاب الرأي قالوا : إن عاد فتوى قبل أن يتتصف النهار أجزاء . بناء على  
أصلهم أن الصوم يجزئ بنية من النهار . وحكى عن ابن حاتم أن الصوم لا  
يفسد بذلك ؛ لأنها عبادة يلزم المضى في فاسيدها ، فلم يفسد بنية الخروج منها ،  
كالحج . ولنا ، أنها عبادة من شرطها النية ، ففسدت بنية الخروج منها ،  
كالصلاة ، ولأن الأصل اعتبار النية في جميع أجزاء العبادة ، ولكن لما شق اعتبار  
حقيقتها اغتبر بقاء حكمها ، وهو أن لا ينوى قطعها ، فإذا نواه زالت حقيقة  
وحكمها ، ففسد الصوم لزوال شرطه . وما ذكره ابن حاتم لا يطرد في غير  
رمضان ، ولا يصح القياس على الحج ، فإنه يصح بالنية المطلقة والمبهمه ، وبالنية عن  
غيره إذا لم يكن حج عن نفسه ، فافترقا .

فصل : فأما صوم التأجيل ، فإن نوى الإفطر ، ثم لم ينو الصوم بعد ذلك ، لم  
يصح صومه ؛ لأن النية انقطعت ، ولم توجد نية غيرها ، فاشبه من لم ينو أصلاً .

(١) في ١ ، ب ، م : « شك » .

(٢) سورة التوبة ٦٥ ، ٦٦ .

وإن عَادَ فَنَوَى الصَّوْمَ ، صَحَّ صَوْمُهُ ، كما لو أَصْبَحَ غَيْرَ نَاوٍ لِلصَّوْمِ ؛ لِأَنَّ نِيَّةَ الْفِطْرِ  
إِنَّمَا أَبْطَلَتِ الْفَرْضَ لما فيه من قَطْعِ النِّيَّةِ الْمُشْتَرِطَةِ فِي جَمِيعِ النَّهَارِ حُكْمًا ، / وَخُلُوْ  
بعض أَجْزَاءِ النَّهَارِ عنها ، وَالتَّغْلُفُ مُخَالَفٌ لِلْفَرْضِ فِي ذَلِكَ ، فَلَمْ تَمْنَعْ صِحَّتَهُ نِيَّةُ  
الْفِطْرِ فِي زَمَنِ لَا يُشْتَرِطُ وُجُودُ نِيَّةِ الصَّوْمِ فِيهِ ، وَلِأَنَّ نِيَّةَ الْفِطْرِ لَا تَزِيدُ عَلَى عَدَمِ النِّيَّةِ  
فِي ذَلِكَ الزَّمَنِ ، وَعَدَمُهَا لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ الصَّوْمِ إِذَا نَوَى بَعْدَ ذَلِكَ ، فَكَذَلِكَ إِذَا  
نَوَى الْفِطْرَ ، ثُمَّ نَوَى الصَّوْمَ بَعْدَهُ ، بِخِلَافِ الْوَاجِبِ ، فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ بِنِيَّةٍ مِنْ  
النَّهَارِ . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ قَالَ : إِذَا أَصْبَحَ صَائِمًا ، ثُمَّ عَزَمَ عَلَى الْفِطْرِ ، فَلَمْ  
يُفْطِرْ حَتَّى بَدَأَ لَهُ ، ثُمَّ قَالَ : لَا ، بَلْ أَتَمُّ صَوْمِي مِنَ الْوَاجِبِ . لَمْ يُجْزِئْهُ حَتَّى  
يَكُونَ عَازِمًا عَلَى الصَّوْمِ <sup>(١)</sup> يَوْمَهُ كُلَّهُ ، وَلَوْ كَانَ تَطَوُّعًا كَانَ أَسْهَلَ . وَظَاهِرُ هَذَا  
مُؤَافَقٌ لِمَا ذَكَرْنَاهُ . وَقَدْ ذُلَّ عَلَى صِحَّتِهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَسْأَلُ أَهْلَهُ : « هَلْ مِنْ  
غَدَاءٍ ؟ » فَإِنْ قَالُوا : لَا . قَالَ : « إِنِّي إِذَا صَائِمٌ » <sup>(٢)</sup> .

**فصل :** وإن نَوَى أَنَّهُ سَيُفْطِرُ سَاعَةً أُخْرَى . فَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : هُوَ كِنْيَةُ الْفِطْرِ  
فِي وَقْتِهِ ، وَإِنْ تَرَدَّدَ فِي الْفِطْرِ ، فَعَلَى وَجْهَيْنِ ، كَمَا ذَكَرْنَا فِي الصَّلَاةِ <sup>(٣)</sup> ، وَإِنْ نَوَى  
أَنَّنِي إِنْ وَجَدْتُ طَعَامًا أَفْطَرْتُ ، وَإِنْ لَمْ أَجِدْ أَتَمَمْتُ صَوْمِي . خُرَّجَ فِيهِ وَجْهَانِ ؛  
أَحَدُهُمَا ، يُفْطِرُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّقْ جَازِمًا بِنِيَّةِ الصَّوْمِ ، وَكَذَلِكَ لَا يَصِحُّ اِبْتِدَاءُ النِّيَّةِ بِعَمَلٍ  
هَذَا . وَالثَّانِي : لَا يُفْطِرُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّقِ الْفِطْرَ نِيَّةً <sup>(٤)</sup> صَحِيحَةً ، فَإِنَّ النِّيَّةَ لَا يَصِحُّ  
تَغْلِيْقُهَا عَلَى شَرْطٍ ، وَلِذَلِكَ لَا يَتَعَيَّدُ الصَّوْمُ بِعَمَلٍ هَذِهِ النِّيَّةِ .

(١) في م : صوم .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٣٤٠ .

(٣) انظر ٢ / ١٣٣ ، ١٣٤ .

(٤) في ١ ، ب ، م : نية .

٤٩٤ - مسألة ؛ قال : ( وَمَنْ جَامَعَ فِي الْفَرْجِ ، فَأُنْزِلَ ، أَوْ لَمْ يُنْزَلْ ، أَوْ دُونَ الْفَرْجِ فَأُنْزِلَ غَائِداً أَوْ سَاهِياً ، فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ ، إِذَا كَانَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ )

لا نَعْلَمُ بين أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافاً ، فِي أَنَّ مَنْ جَامَعَ فِي الْفَرْجِ فَأُنْزِلَ<sup>(١)</sup> أَوْ لَمْ يُنْزَلْ ، أَوْ دُونَ الْفَرْجِ فَأُنْزِلَ ، أَنَّهُ يَفْسُدُ صَوْمُهُ<sup>(٢)</sup> ، وَقَدْ ذَلَّتِ الْأَخْبَارُ الصَّحِيحَةُ عَلَى ذَلِكَ ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِيهَا مَسَائِلُ أَرْبَعٌ ؛ إِحْدَاهَا ، أَنَّ مَنْ أَفْسَدَ صَوْمًا وَاجِبًا بِجَمَاعٍ ، فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ ، سِوَاءَ كَانَ فِي رَمَضَانَ أَوْ غَيْرِهِ ، وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ، فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ : مَنْ لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَأْمُرِ الْأَعْرَابِيَّ بِالْقَضَاءِ . وَحُكِيَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ أَنَّهُ قَالَ : إِنْ كَفَرَ بِالصَّيَامِ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ صَامٌ<sup>(٣)</sup> شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ . وَلَنَا ، / أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِلْمَجَامِيعِ : « وَصُمُّ يَوْمًا مَكَانَهُ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادِهِ ، وَابْنُ مَاجَةَ ، وَالْأَثَرُ<sup>(٤)</sup> . وَلَأَنَّهُ أَفْسَدَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ ، فَلَزِمَتْهُ قَضَاؤُهُ ، كَمَا لَوْ أَفْسَدَهُ بِالْأَكْلِ ، أَوْ أَفْسَدَ صَوْمَهُ الْوَاجِبَ بِالْجَمَاعِ<sup>(٥)</sup> ، فَلَزِمَتْهُ قَضَاؤُهُ ، كَغَيْرِ رَمَضَانَ . الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ ، أَنَّ الْكَفَّارَةَ تُلْزَمُ مَنْ جَامَعَ فِي الْفَرْجِ فِي رَمَضَانَ غَائِداً ، أُنْزِلَ أَوْ لَمْ يُنْزَلْ ، فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَحُكِيَ عَنِ الشَّعْبِيِّ ، وَالتَّحِيْمِيِّ ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ : لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ عِبَادَةٌ لَا تُجِبُ الْكَفَّارَةَ بِإِفْسَادِ قَضَائِهَا ، فَلَا تُجِبُ فِي أَذَائِهَا ، كَالصَّلَاةِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى الزُّهْرِيُّ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : بَيْنَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ، إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هَلَكْتُ . قَالَ

(١) فِي الزَّيَادَةِ : غَائِداً أَوْ سَاهِياً فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ .

(٢) فِي أ ، ب ، م زِيَادَةٌ : إِذَا كَانَ عَامِداً .

(٣) فِي م : صِيَامٌ .

(٤) تَقْدِيمُ تَحْرِيكِهِ فِي صَفْحَةِ ٣٦٦ .

(٥) فِي النُّسخِ : بِالْإِجْمَاعِ .



« ما لك ؟ » . قال : وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي وَأَنَا صَائِمٌ . فقال رسول الله ﷺ : « هل تَجِدُ رَقَبَةً تُعْتِقُهَا ؟ » قال : لا ، قال : « فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ ؟ » قال : لا ، قال : « فَهَلْ تَجِدُ إِطْعَامَ سِتِّينَ مِسْكِينًا ؟ » قال : لا ، قال : فَمَكَتِ النَّبِيُّ ﷺ ، فَبَيَّنَّا نَحْنُ عَلَى ذَلِكَ آتَى النَّبِيُّ ﷺ بِعَرَقٍ فِيهِ ثَمَرٌ . وَالْعَرَقُ : الْجِثْلُ<sup>(٦)</sup> ، فقال : « أَيْنَ السَّائِلُ ؟ » فقال : أَنَا ، قال : « خُذْ هَذَا ، فَتَصَدَّقْ بِهِ » فقال الرَّجُلُ : عَلَى أَفْقَرٍ مِنِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ فَوَاللَّهِ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا أَهْلٌ يَتَبَّ أَفْقَرُ مِنِّي أَهْلٍ يَتَبَّى . فَضَحَكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ أَنْيَابُهُ ، ثُمَّ قَالَ : « أَطْعِمُهُ أَهْلَكَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٧)</sup> . وَلَا يَجُوزُ اعْتِبَارُ الْأَذَاءِ فِي ذَلِكَ بِالْقَضَاءِ ؛ لِأَنَّ الْأَذَاءَ يَتَعَلَّقُ بِزَمَنِ مَخْصُوصٍ يَتَعَيَّنُ بِهِ ، وَالْقَضَاءُ مَحَلُّهُ الذَّمُّ ، وَالصَّلَاةُ لَا يَدْخُلُ فِي جُبْرَانِهَا الْمَالُ ، بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا . الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ ، أَنَّ الْجِمَاعَ دُونَ الْفَرْجِ ، إِذَا اقْتَرَنَ بِهِ الْإِنْتِزَالُ ، فِيهِ عَنْ أَحْمَدَ رَوَاتَانِ ، إِحْدَاهُمَا ، عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ ، وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ، وَعَطَاءٍ ، وَالْحَسَنِ ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ ، وَإِسْحَاقَ ؛ لِأَنَّهُ فِطْرٌ بِجِمَاعٍ ، فَأَوْجَبَ الْكَفَّارَةَ ، كَالْجِمَاعِ فِي الْفَرْجِ ، وَالثَّانِيَةِ ، لَا كَفَّارَةَ فِيهِ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ،

(٦) المكنل : زنبيل يعمل من الخوص .

(٧) أخرجه البخارى ، فى : باب إذا جامع فى رمضان ... ، وفى : باب الجامع فى رمضان هل يطعم ... ، من كتاب الصوم . وفى : باب إذا وهب هبة فقبضها الآخر ولم يقل : قبلت ، من كتاب الهبة . وفى : باب نفقة المعسر على أهله ، من كتاب النفقات . وفى : باب التيسم والضحك ، وفى : باب ما جاء فى قول الرجل : ويحك ، من كتاب الأدب . وفى : باب قوله تعالى : قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم ... ، وفى : باب من أعان المعسر فى الكفارة ، وفى : باب معطى فى الكفارة عشرة ... من كتاب الكفارات . وفى : باب من أصاب ذنباً ... ، من كتاب الحدود . صحيح البخارى ٣ / ٤١ ، ٤٢ ، ٢١٠ ، ٧ / ٨٦ ، ٨ / ٢٩ ، ٤٧ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ٨ / ٢٠٦ . ومسلم ، فى : باب تحريم الجماع فى نهار رمضان ... ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٢ / ٧٨١ ، ٧٨٢ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى كفارة من أتى أهله فى رمضان ، من كتاب الصوم . سنن أبى داود ١ / ٥٥٧ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى كفارة الفطر فى رمضان ، من كتاب الصيام . عارضة الأحوذى ٣ / ٢٥٠ . والإمام مالك ، فى : باب كفارة من أفطر فى رمضان ، من كتاب الصيام . الموطأ ١ / ٢٩٦ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ٢٠٨ ، ٢٤١ ، ٢٧٣ ، ٥١٦ .

وَأَيُّ حَنِيفَةٍ ؛ لِأَنَّهُ فِطْرٌ بِغَيْرِ جِمَاعٍ تَامٍ ، فَأَشْبَهَ الْقُبْلَةَ ، وَلَأنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ وَجُوبِ  
الْكُفَّارَةِ ، وَلَا نَصٌّ فِي وَجُوبِهَا وَلَا إِجْمَاعٌ وَلَا قِيَاسٌ ، وَلَا يَصِحُّ الْقِيَاسُ عَلَى الْجِمَاعِ  
فِي الْفَرْجِ ؛ لِأَنَّهُ أَتْلَعُ ، بِدَلِيلٍ أَنَّهُ يُوجِبُهَا مِنْ غَيْرِ إِنْزَالٍ ، وَيَجِبُ بِهِ الْحَدُّ إِذَا كَانَ  
مُحَرَّمًا ، / وَيَتَعَلَّقُ بِهِ اثْنَا عَشَرَ حُكْمًا . وَلَأنَّ الْعِلَّةَ فِي الْأَصْلِ الْجِمَاعُ بِدُونِ  
الْإِنْزَالِ ، وَالْجِمَاعُ هُنَا غَيْرُ مُوجِبٍ ، فَلَمْ يَصِحَّ اعْتِبَارُهُ بِهِ . الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ ، أَنَّهُ  
جَامِعٌ نَاسِيًا ، فَظَاهِرُ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ كَالْعَامِدِ . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ ، وَابْنِ  
الْمَاجْشُونِ . وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ ، عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ تَوَقَّفَ عَنِ الْجَوَابِ ، وَقَالَ : أَجِبْنِي  
أَنْ أَقُولَ فِيهِ شَيْئًا ، وَأَنْ أَقُولَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ . قَالَ : سَمِعْتُهُ غَيْرَ مَرَّةٍ لَا يَنْفَعُ لَهُ فِيهِ  
قَوْلٌ . وَنَقَلَ أَحْمَدُ بْنُ الْقَاسِمِ عَنْهُ : كُلُّ أَمْرٍ غَلِبَ عَلَيْهِ الصَّائِلُ ، لَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ  
وَلَا غَيْرُهُ . قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : هَذَا يَدُلُّ عَلَى إِسْقَاطِ الْقَضَاءِ وَالْكُفَّارَةِ مَعَ الْإِكْرَاهِ  
وَالنَّسْيَانِ . وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَمُجَاهِدٍ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ؛  
لِأَنَّهُ مَعْنَى حَرَمِهِ الصَّوْمُ ، فَإِذَا وَجَدَ مِنْهُ مَكْرَهًا أَوْ نَاسِيًا ، لَمْ يُفْسِدْهُ كَالْأَكْلِ . وَكَانَ  
مَالِكٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَاللَّيْثُ ، يُوجِبُونَ الْقَضَاءَ دُونَ الْكُفَّارَةِ ؛ لِأَنَّ الْكُفَّارَةَ لِرَفْعِ  
الْإِنِّيمِ ، وَهُوَ مَحْظُوطٌ عَنِ النَّاسِيِ . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ الَّذِي قَالَ : وَقَعْتُ  
عَلَى أَمْرَاتِي . بِالْكُفَّارَةِ ، وَلَمْ يَسْأَلْهُ عَنِ الْعَمْدِ ، وَلَوْ افْتَرَقَ الْحَالُ لَسَأَلَ وَاسْتَفْصَلَ ،  
وَلِأَنَّهُ يَجِبُ التَّغْلِيلُ بِمَا تَنَازَلَهُ لَفْظُ الْمَسَائِلِ ، وَهُوَ الْوُقُوعُ عَلَى الْمَرْأَةِ فِي الصَّوْمِ ، وَلَأنَّ  
السُّؤَالَ كَالْمُعَادِ فِي الْجَوَابِ ، فَكَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : مَنْ وَقَعَ عَلَى أَهْلِهِ فِي رَمَضَانَ  
فَتَنِيَّتِي رَقَبَةٌ . فَإِنْ قِيلَ : فَفِي الْحَدِيثِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْعَمْدِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ :  
هَلَكْتُ<sup>(٨)</sup> . وَرَوَى : اخْتَرَقْتُ . قُلْنَا : يَجُوزُ أَنْ يُحْبَرَ عَنْ هَلَكْتِهِ لِمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ فِي  
الْجِمَاعِ مَعَ النَّسْيَانِ مِنْ إِفْسَادِ الصَّوْمِ<sup>(٩)</sup> ، وَخَوَفِهِ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ ، وَلَأنَّ الصَّوْمَ عِبَادَةٌ

(٨) فِي الْأَصْلِ نِهَادَةٌ : « وَأَهْلَكْتُ » .

(٩) فِي أ نِهَادَةٌ : « وَوَجُوبُ الْكُفَّارَةِ » .

تَحَرَّمَ الْوُطْءُ ، فَاسْتَوَى فِيهَا عَمْدُهُ وَسَهْوُهُ ، كَالْحَجِّ ، وَلَأَن إِنْ سَادَ الصَّوْمُ وَوُجُوبُ الْكَفَّارَةِ حُكْمَانِ يَتَعَلَّقَانِ بِالْجَمَاعِ ، لَا تُسْقِطُهُمَا الشُّبْهَةُ ، فَاسْتَوَى فِيهِمَا الْعَمْدُ وَالسَّهْوُ ، كَسَائِرِ أَحْكَامِهِ .

**فصل :** لَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ الْفَرْجِ قُبْلًا أَوْ دُبْرًا ، مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، فِي أَشْهَرِ الرَّوَاتِبَيْنِ عَنْهُ : لَا كَفَّارَةَ فِي الْوُطْءِ فِي الدُّبْرِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْصُلُ بِهِ الْإِحْلَالُ وَلَا الْإِحْصَانُ ، فَلَا يُوجِبُ الْكَفَّارَةَ ، كَالْوُطْءِ دُونَ الْفَرْجِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ أَمْسَدَ صَوْمَ رَمَضَانَ بِجَمَاعٍ فِي الْفَرْجِ ، فَأَوْجَبَ الْكَفَّارَةَ ، كَالْوُطْءِ ، وَأَمَّا الْوُطْءُ دُونَ الْفَرْجِ ، فَلَنَا فِيهِ مَنْعٌ ، وَإِنْ سَلَّمْنَا ، فَلَا نَجَمَاعَ دُونَ / ١٨٤/٣ الْفَرْجِ لَا يُفْسِدُ الصَّوْمَ بِمَجْرَدِهِ ؛ بِخِلَافِ الْوُطْءِ فِي الدُّبْرِ .

**فصل :** فَأَمَّا الْوُطْءُ فِي فَرْجِ الْبَهِيمَةِ . فَذَكَرَ الْقَاضِي ، أَنَّهُ مُوجِبٌ لِلْكَفَّارَةِ ؛ لِأَنَّهُ وَطْءٌ فِي فَرْجٍ مُوجِبٌ لِلْعَمَلِ ، مُفْسِدٌ لِلصَّوْمِ ، فَأُشْبِهَ وَطْءَ الْآدَمِيَّةِ . وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرٌ ، لَا تَجِبُ بِهِ الْكَفَّارَةُ . وَذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ ؛ لِأَنَّهُ لَا نَصَّ فِيهِ ، وَلَا هُوَ فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ ، فَإِنَّهُ مُخَالَفٌ لَوْطِءِ الْآدَمِيَّةِ فِي إِبْجَابِ الْحَدِّ عَلَى إِحْدَى الرَّوَاتِبَيْنِ ، وَفِي كَثِيرٍ مِنْ أَحْكَامِهِ . وَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ الْمَوْطُوءَةِ زَوْجَةً أَوْ أُجْنَبِيَّةً ، أَوْ كَبِيرَةً أَوْ صَغِيرَةً ؛ لِأَنَّهُ إِذَا وَجَبَ بِوُطْءِ الزَّوْجَةِ ، فَبِوُطْءِ الْأُجْنَبِيَّةِ أُولَى .

**فصل :** وَيَفْسُدُ صَوْمُ الْمَرْأَةِ بِالْجَمَاعِ ، بِغَيْرِ خِلَافٍ نَعْلَمُهُ فِي الْمَذْهَبِ ؛ لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ الْمُفْطِرَاتِ ، فَاسْتَوَى فِيهِ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ ، كَالَأَنْكَلِ ، وَهَلْ يَلْزَمُهَا الْكَفَّارَةُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَلْزَمُهَا . وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ ، وَقَوْلُ مَالِكٍ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ . وَلَأَنَّهُمَا هَتَكَتْ صَوْمَ رَمَضَانَ بِالْجَمَاعِ ، فَوَجَبَتْ عَلَيْهَا الْكَفَّارَةُ كَالرَّجُلِ . وَالثَّانِيَةِ ، لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهَا . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : سُئِلَ أَحَدُ عَنْ مَنْ أُنْثَى أَهْلُهُ فِي رَمَضَانَ ، أَعَلَيْهَا كَفَّارَةٌ ؟ قَالَ : مَا سَمِعْنَا أَنَّ عَلَى امْرَأَةٍ كَفَّارَةَ . وَهَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ كَالرَّوَاتِبَيْنِ . وَوَجْهُ ذَلِكَ ، أَنَّ النَّبِيَّ

عليه السلام ، أَمَرَ الزَّوَاطِي فِي رَمَضَانَ أَنْ يُعْتَقَ رَقَبَةٌ . وَلَمْ يَأْتِرْ فِي الْمَرْأَةِ بِشَيْءٍ ، مَعَ عَلَيْهِ بِوُجُودِ ذَلِكَ مِنْهَا ، وَلَئِنَّهُ حَتَّى مَالٍ يَتَعَلَّقُ بِالْوَطْءِ مِنْ بَيْنِ جَنْسِهِ ، فَكَانَ عَلَى الرَّجُلِ كَالْمَهْرِ .

**فصل :** وَإِنْ أَكْرَهَتِ الْمَرْأَةُ عَلَى الْجِمَاعِ ، فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهَا ، رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَعَلَيْهَا الْقَضَاءُ . قَالَ مُهْنًا : سَأَلْتُ أَحْمَدَ عَنْ امْرَأَةٍ غَصَبَهَا رَجُلٌ نَفْسَهَا ، فَجَاءَهَا ، أَعْلَيْهَا الْقَضَاءُ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قُلْتُ : وَعَلَيْهَا كَفَّارَةٌ ؟ قَالَ : لَا . وَهَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ . وَنَحْوُ ذَلِكَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَعَلَى قِيَاسِ ذَلِكَ ، إِذَا وَطَّئَهَا نَائِمَةً . وَقَالَ مَالِكٌ فِي النَّائِمَةِ : عَلَيْهَا الْقَضَاءُ بِلَا كَفَّارَةٍ ، وَالْمُكْرَهَةُ عَلَيْهَا الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ : إِنْ كَانَ الْإِكْرَاهُ بِوَعِيدٍ حَتَّى فَعَلَتْ ، كَقَوْلِنَا<sup>(١٠)</sup> . وَإِنْ كَانَ الْجَاءُ لَمْ تُفْطِرْ . وَكَذَلِكَ إِنْ وَطَّئَهَا وَهِيَ<sup>(١١)</sup> نَائِمَةٌ . وَيُخْرَجُ مِنْ قَوْلِ أَحْمَدَ - فِي رِوَايَةِ ابْنِ الْقَاسِمِ - : كُلُّ أَمْرٍ غُلِبَ عَلَيْهِ الصَّائِمُ ، لَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ وَلَا غَيْرُهُ . أَنَّهُ لَا قَضَاءَ عَلَيْهَا إِذَا كَانَتْ مُلْجَأَةً<sup>١٨٤/٣</sup> أَوْ نَائِمَةً ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ / يُوجِدْ مِنْهَا فِعْلٌ ، فَلَمْ تُفْطِرْ ، كَمَا لَوْ صَبَّ فِي حَلْقِهَا مَاءٌ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهَا . وَوَجَّهَ الْأَوَّلُ ، أَنَّهُ جِمَاعٌ فِي الْفَرْجِ ، فَأَفْسَدَ الصَّوْمَ ، كَمَا لَوْ أَكْرَهَتْ بِالْوَعِيدِ ، وَلَئِنْ الصَّوْمَ عِبَادَةٌ يُفْسِدُهَا الْوَطْءُ ، فَفَسَدَتْ بِهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، كَالصَّلَاةِ وَالْحَجِّ . وَيُفَارِقُ الْأَكْلَ ، فَإِنَّهُ يُعَذَّرُ فِيهِ بِالنِّسْيَانِ ، بِخِلَافِ الْجِمَاعِ .

**فصل :** فَإِنْ تَسَاخَقَتِ امْرَأَتَانِ ، فَلَمْ يَنْزِلَا ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمَا . وَإِنْ أُنْزِلَتَا ، فَسَدَ صَوْمُهُمَا . وَهَلْ يَكُونُ حُكْمُهُمَا حُكْمَ الْمُجَامِعِ دُونَ الْفَرْجِ إِذَا أُنْزِلَ ، أَوْ لَا يَلْزَمُهُمَا كَفَّارَةٌ بِحَالٍ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ، مَبْنِيَّانِ عَلَى أَنَّ الْجِمَاعَ مِنَ الْمَرْأَةِ هَلْ يُوجِبُ الْكَفَّارَةَ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ، وَأَصَحُّ الْوَجْهَيْنِ ، أَنَّهُمَا لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِمَا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ

(١٠) فِي م : هَذَا فَكَقَوْلُنَا .

(١١) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

بِمَنْصُوصٍ عَلَيْهِ ، وَلَا فِي مَعْنَى الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ ، فَيَبْقَى عَلَى الْأَصْلِ . وَإِنْ سَاحَقَ الْمَجْبُوبُ فَأُنْزِلَ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَنْ جَامَعَ دُونَ الْفَرْجِ فَأُنْزِلَ .

**فصل :** وَإِنْ جَامَعَتِ الْمَرْأَةُ نَاسِيَةً لِلصَّوْمِ . فَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : حُكْمُ النِّسْيَانِ حُكْمُ الْإِكْرَاهِ ، وَلَا كَفَّارَةٌ عَلَيْهَا فِيهَا ، وَعَلَيْهَا الْقَضَاءُ ؛ لِأَنَّ الْجَمَاعَ يَحْصُلُ بِهِ الْفِطْرُ فِي حَقِّ الرَّجُلِ مَعَ النِّسْيَانِ ، فَكَذَلِكَ فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَلْزَمُهَا الْقَضَاءُ ؛ لِأَنَّهُ مُفْسِدٌ لَا يُوجِبُ الْكَفَّارَةَ ، فَأَشْبَهَ الْأَكْلَ .

**فصل :** وَإِنْ أَكْرَهَ الرَّجُلُ عَلَى الْجَمَاعِ ، فَسَدَ صَوْمُهُ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَفْسَدَ صَوْمَ الْمَرْأَةِ فَصَوْمُ الرَّجُلِ أَوْلَى . وَأَمَّا الْكَفَّارَةُ ، فَقَالَ الْقَاضِي : عَلَيْهَا الْكَفَّارَةُ ؛ لِأَنَّ الْإِكْرَاهَ عَلَى الْوَطْءِ لَا يُمَكِّنُ ، لِأَنَّهُ لَا يَطَأُ حَتَّى يَنْتَشِرَ ، وَلَا يَنْتَشِرُ إِلَّا عَنْ شَهْوَةٍ ، فَكَانَ كَغَيْرِ الْمُكْرَهِ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : فِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ الْكَفَّارَةَ إِمَّا أَنْ تَكُونَ عُقُوبَةً ، أَوْ مَاجِيَةً لِلذُّلْبِ ، وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهَا مَعَ الْإِكْرَاهِ ، لِعَدَمِ الْإِثْمِ فِيهِ ، وَلِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : «عُقُوبَةُ الْأُمْنَى عَنِ الْخَطَا وَالنِّسْيَانِ ، وَمَا اسْتَكْرَهَا عَلَيْهِ»<sup>(١٢)</sup> . وَلِأَنَّ الشَّرْعَ لَمْ يَرِدْ بِوُجُوبِ الْكَفَّارَةِ فِيهِ ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهُ عَلَى مَا وَرَدَ الشَّرْعُ فِيهِ ، لِاخْتِلَافِهِمَا فِي وُجُودِ الْعُذْرِ وَعَدَمِهِ . فَأَمَّا إِنْ كَانَ نَائِمًا ، مِثْلُ أَنْ كَانَ عُضْوُهُ مُنْتَشِرًا فِي حَالِ نَوْمِهِ ، فَاسْتَدْعَلَتْهُ امْرَأَتُهُ . فَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَلَا كَفَّارَةَ . وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ إِنْجَاءً ، / مِثْلُ أَنْ<sup>(١٣)</sup> غَلَبَتْهُ فِي حَالِ يَقْظَتِهِ عَلَى نَفْسِهِ . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ

١٨٥/٣

مَعْنَى حَرَمِهِ الصَّوْمَ حَصَلَ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ ، فَلَمْ يُفْطَرْ بِهِ ، كَمَا لَوْ أَطَارَتْ الرِّيحُ إِلَى حَلْقِهِ ذُبَابَةً . وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، أَنَّ عَلَيْهِ الْقَضَاءَ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِي الْمَرْأَةِ إِذَا غَضَبَهَا رَجُلٌ نَفْسَهَا فَجَامَعَهَا : عَلَيْهَا الْقَضَاءُ . فَالرَّجُلُ أَوْلَى . وَلِأَنَّ الصَّوْمَ عِبَادَةٌ يُفْسِدُهَا

(١٢) تقدم ترجمته في ١ / ١٤٦ .

(١٣) سقط من : ب ، م .

الجماع ، فاستوى في ذلك حالة الاختيار والإكراه ، كالحنج ، ولا يصح قياس الجماع على غيره في عدم الإفساد ، لتأكيد بل يجب الكفارة ، وإفساده للحنج من بين سائر محظوراته ، وإيجاب الحد به إذا كان زنا .

**فصل :** ولا تجب الكفارة بالفطر في غير رمضان ، في قول أهل العلم وجمهور الفقهاء . وقال قتادة : تجب على من وطئ في قضاء رمضان ؛ لأنه عبادة تجب الكفارة في أدائها ، فوجب في قضائها ، كالحنج . ولنا ، أنه جامع<sup>(١١)</sup> في غير رمضان ، فلم تلزمه كفارة ، كما لو جامع في صيام الكفارة ، ويفارق القضاء الأداء ؛ لأنه متعين بزمان محترم<sup>(١٢)</sup> ، فالجماع فيه هنك له ، بخلاف القضاء .

**فصل :** وإذا جامع في أول النهار ، ثم مرض أو جن ، أو كانت امرأة فحاضت أو نفست في أثناء النهار ، لم تسقط الكفارة . وبه قال مالك ، والليث ، وابن الماجشون ، وإسحاق . وقال أصحاب الرأي : لا كفارة عليهم . وللشافعي قولان كالمذممين . واحتجوا بأن صوم هذا اليوم خرج عن كونه مستحقا ، فلم يجب بالوطء فيه كفارة ، كصوم المسافر ، أو كما لو قامت البيئة أنه من شوال . ولنا ، أنه معنى طرا بعد وجوب الكفارة ، فلم يسقطها ، كالسفر ، لأنه أفسد صوما واجبا في رمضان بجماع تام ، فاستقرت الكفارة عليه ، كما لو لم يطرأ عذر ، والوطء<sup>(١٣)</sup> في صوم المسافر ممتنع ، وإن سلم فالوطء ثم لم يوجب أصلا ، لأنه وطء مباح ،<sup>(١٤)</sup> في سفر أبيح<sup>(١٥)</sup> الفطر فيه ، بخلاف مسألينا ، وكذا إذا تبين أنه من شوال ، فإن الوطء غير موجب ، لأننا تبين أن الوطء لم يصادف رمضان ، والموجب إنما هو الوطء المفيد لصوم رمضان .

(١٤) في ١ : جماع .

(١٥) في ١ : صوم .

(١٦) في الأصل : والوطئ .

(١٧-١٧) في الأصل ، ب : في صوم أباح .

**فصل :** إذا طَلَعَ الفَجْرُ وهو مُجَامِعٌ ، فاستَدَامَ الجَمَاعُ ، فعليه القَضَاءُ والكُفَّارَةُ . / وبه قال مالِكٌ ، والشافِعِيُّ . وقال أبو حنيفة : يَجِبُ القَضَاءُ دُونَ الكُفَّارَةِ ؛ لِأَنَّ طَلْعَهُ لم يُصَادِفْ صَوْتًا صَحِيحًا ، فلم يُوجِبِ الكُفَّارَةَ ، كما لو تَرَكَ النِّيَّةَ وَجَامَعَ . ولنا ، أَنَّهُ تَرَكَ صَوْمَ رَمَضَانَ بِجَمَاعٍ ائْتَمَ بِهِ لِحُرْمَةِ الصَّوْمِ ، فَوَجِبَتْ بِهِ الكُفَّارَةُ ، كما لو وَطِئَ بعد طُلُوعِ الفَجْرِ ، وَعَكْسُهُ إِذَا لم يَتَوَ ، فَإِنَّهُ يَتْرُكُهُ لِتَرْكِ النِّيَّةِ لَا لِلْجَمَاعِ <sup>(١٨)</sup> ، ولنا فِيهِ مَنَعٌ أَيْضًا . وَأَمَّا إِنْ تَرَغَ فِي الْحَالِ مع أَوَّلِ طُلُوعِ الفَجْرِ ، فَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ ، وَالْقَاضِي : عَلَيْهِ الكُفَّارَةُ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ التَّرَغَّ جَمَاعٌ يُلْتَذُّ بِهِ ، فَتَعَلَّقَ بِهِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالِاسْتِدَامَةِ ، كَالِإِبْلَاجِ . وَقَالَ أَبُو حَفْصٍ : لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَلَا كُفَّارَةَ . وهو قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ لِلْجَمَاعِ ، فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْجَمَاعِ ، كَمَا لو خَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارًا وهو فِيهَا ، فَخَرَجَ مِنْهَا ، كَذَلِكَ هُنَا . وَقَالَ مَالِكٌ : يَبْتَطِلُ صَوْمُهُ ، وَلَا كُفَّارَةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى أَكْثَرِ مِمَّا فَعَلَهُ فِي تَرْكِ الْجَمَاعِ ، فَأَشْبَهَ الْمُكْرَةَ . وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تَقْرُبُ مِنَ الْإِسْتِحَالَةِ ، إِذْ لَا يَكَادُ يَعْلَمُ أَوَّلَ طُلُوعِ الفَجْرِ عَلَى وَجْهِ يَتَعَقَّبُهُ التَّرَغُّ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ قَبْلَهُ شَيْءٌ مِنَ الْجَمَاعِ ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى قَرْضِهَا ، وَالْكَلَامِ فِيهَا .

**فصل :** وَمَنْ جَامَعَ يَظُنُّ أَنَّ الفَجْرَ لم يَطْلُعْ ، فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ كَانَ قد طَلَعَ ، فعليه القَضَاءُ والكُفَّارَةُ . وَقَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ : لَا كُفَّارَةَ عَلَيْهِ . وَلَوْ عَلِمَ فِي أَثْنَاءِ الْوُطْءِ فَاسْتَدَامَ ، فَلَا كُفَّارَةَ عَلَيْهِ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لم يَعْلَمْ لم يَأْتُمْ ، فَلَا يَجِبُ بِهِ كُفَّارَةُ ، كَوُطْءِ النَّاسِي ، وَإِنْ عَلِمَ فَاسْتَدَامَ فَقَدْ حَصَلَ الْوُطْءُ الَّذِي يَأْتُمْ بِهِ فِي غَيْرِ صَوْمٍ . وَلَنَا ، حَدِيثُ الْمُجَامِعِ ، إِذْ أَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِالتَّكْفِيرِ ، مِنْ غَيْرِ تَفْرِيقٍ وَلَا تَفْصِيلٍ <sup>(١٩)</sup> . وَلَئِنْ أَفْسَدَ صَوْمَ رَمَضَانَ بِجَمَاعٍ ثَامٌ ، فَوَجِبَتْ عَلَيْهِ الكُفَّارَةُ ، كَمَا لو

(١٨) في ب ، م : : الجماع .

(١٩) تقدم ترجمته في صفحة ٣٧٣ .

عَلِمَ ، وَوُطِّئَ الثَّانِي مَمْنُوعٌ . ثُمَّ لَا يَخْصُلُ بِهِ الْفِطْرُ عَلَى الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى ، بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا .

٤٩٥ - مسألة : قال : ( وَالْكَفَّارَةُ عِتْقُ رَقَبَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا )

المشهور من مذهب أى عبد الله ، أَنَّ كَفَّارَةَ الْوُطْءِ فِي رَمَضَانَ كَكَفَّارَةِ الظَّهَارِ فِي التَّرْتِيبِ ، يَلْزَمُهُ الْعِتْقُ إِنْ أُمِكَتْهُ ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْهُ انْتَقَلَ إِلَى الصَّيَامِ ، فَإِنْ عَجَزَ انْتَقَلَ إِلَى إِطْعَامِ سِتِّينَ / مِسْكِينًا . وَهَذَا قَوْلُ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ . وَهَذَا يَقُولُ (١) الثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، رَوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّهَا عَلَى التَّخْيِيرِ بَيْنَ الْعِتْقِ وَالصَّيَامِ وَالْإِطْعَامِ ، وَبِأَيِّهَا كَفَّرَ أَجْزَأَهُ . وَهِيَ رَوَايَةٌ عَنْ مَالِكٍ ؛ لَمَّا رَوَى مَالِكٌ وَابْنُ جُرَيْجٍ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَى هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَجُلًا أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَكْفَرَ بِعِتْقِ رَقَبَةٍ ، أَوْ صِيَامِ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ ، أَوْ إِطْعَامِ سِتِّينَ مِسْكِينًا . (٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣) . وَ « أَوْ » حَرْفُ تَخْيِيرٍ . وَلِأَنَّهَا تَجِبُ بِالْمُخَالَفَةِ ، فَكَانَتْ عَلَى التَّخْيِيرِ ، كَكَفَّارَةِ الْيَمِينِ . وَرَوَى عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ قَالَ : الَّذِي نَأْخُذُ بِهِ فِي الَّذِي يُصِيبُ أَهْلَهُ فِي نَهَارِ (٤) رَمَضَانَ ، إِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ، (٥) أَوْ صِيَامُ ذَلِكَ الْيَوْمِ ، وَلَيْسَ التَّخْيِيرُ وَالصَّيَامُ مِنْ كَفَّارَةِ رَمَضَانَ فِي شَيْءٍ . وَهَذَا الْقَوْلُ لَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لِمُخَالَفَتِهِ الْحَدِيثَ الصَّحِيحَ ، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ يَتَّبَعُ عَلَيْهِ ، وَلَا شَيْءٌ يَسْتَنْدُ إِلَيْهِ ، وَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحَقُّ أَنْ تُتَّبَعَ . وَأَمَّا الدَّلِيلُ عَلَى وَجُوبِ التَّرْتِيبِ فَالْحَدِيثُ الصَّحِيحُ ، رَوَاهُ

(١) فِي الْأَصْلِ : « قَالَ » .

(٢-٣) سَقَطَ مِنْ الْأَصْلِ . وَتَقَدَّمَ تَحْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٣٧٣ .

(٣) فِي ١ ، ب ، م : « شَهْرٍ » .

(٤-٥) فِي الْأَصْلِ ، ١ ، ب : « وَصِيَامٌ » .



مَعْمَرٌ ، وَيُونُسُ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَاللَّيْثُ ، وَمُوسَى بْنُ عُقْبَةَ ، وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمَرَ ،  
وَعِرَاكُ بْنُ مَالِكٍ ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَتِيقٍ ، وَغَيْرُهُمْ ، عَنْ  
الرُّهْرِيِّ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ  
لِلْوَاقِعِ عَلَى أَهْلِهِ : « هَلْ تَجِدُ رَقَبَةً تُعْتِقُهَا ؟ » قَالَ : لَا . قَالَ : « فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ  
تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ؟ » قَالَ : لَا . قَالَ : « فَهَلْ تَجِدُ إِطْعَامَ سِتِّينَ مَسْكِينًا ؟ »  
قَالَ : لَا . وَذَكَرَ سَائِرُ الْحَدِيثِ<sup>(٥)</sup> ، وَهَذَا لَفْظُ التَّرْتِيبِ ، وَالْأَخْذُ بِهَذَا أَوْلَى مِنْ  
رِوَايَةِ مَالِكٍ ؛ لِأَنَّ أَصْحَابَ الرُّهْرِيِّ اتَّفَقُوا عَلَى رِوَايَتِهِ هَكَذَا ، سِوَى مَالِكٍ وَابْنِ  
جُرَيْجٍ ، فِيمَا عَلِمْنَا ، وَاحْتِمَالُ الْفَلْطِ فِيهَا أَكْثَرُ مِنْ احْتِمَالِهِ فِي سَائِرِ أَصْحَابِهِ .  
وَلَاَنَّ التَّرْتِيبَ زِيَادَةً ، وَالْأَخْذَ بِالزِّيَادَةِ مُتَعَيَّنٌ . وَلِأَنَّ حَدِيثَنَا لَفْظُ النَّبِيِّ ﷺ ،  
وَحَدِيثُهُمْ لَفْظُ الرَّاويِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ رَوَاهُ بـ « أَوْ » لِإِعْتِقَادِهِ أَنَّ مَعْنَى اللَّفْظَيْنِ  
سَوَاءٌ ، وَلِأَنَّهَا كَفَّارَةٌ فِيهَا صَوْمُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ، فَكَانَتْ عَلَى التَّرْتِيبِ ، كَكَفَّارَةِ  
الظَّهَارِ وَالْقَتْلِ .

**فصل :** فَإِذَا عَدِمَ الرَّقَبَةَ ، انْتَقَلَ إِلَى صِيَامِ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ، وَلَا نَعْلَمُ خِلَافًا فِي  
دُخُولِ الصِّيَامِ فِي كَفَّارَةِ الْوُطْءِ ، إِلَّا شُدُودًا لَا يُعْرَجُ عَلَيْهِ ، لِمُخَالَفَةِ<sup>(٦)</sup> السُّنَّةِ  
الثَّابِتَةِ . وَلَا خِلَافَ بَيْنَ مَنْ أَوْجَبَهُ أَنَّهُ شَهْرَانِ مُتَتَابِعَانِ ، لِلخَبَرِ أَيْضًا . / فَيَنْ  
لَمْ يَشْرَعْ فِي الصِّيَامِ حَتَّى وَجَدَ الرَّقَبَةَ لَزِمَهُ الْعَشَقُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ  
الْمَوَاقِعَ عَمَّا يَقْدِرُ عَلَيْهِ ، حِينَ أَخْبَرَهُ بِالْعَشَقِ ، وَلَمْ يَسْأَلْهُ عَمَّا كَانَ يَقْدِرُ  
عَلَيْهِ حَالَهُ<sup>(٧)</sup> الْمَوَاقِعَةَ ، وَهِيَ حَالَةُ الْوُجُوبِ ، وَلِأَنَّهُ وَجَدَ الْمُبْدَلَ قَبْلَ التَّلَبُّسِ  
بِالْبَدَلِ ، فَلَزِمَهُ ، كَمَا لَوْ كَانَ وَاجِدًا لَهُ حَالَ الْوُجُوبِ . وَإِنْ شَرَعَ فِي الصَّوْمِ قَبْلَ

(٥) تقدم تحريجه في صفحة ٣٧٣ .

(٦) في الأصل : « يخالف » . ولى : « مخالفته » .

(٧) في ب ، م : « حال » .

الْقُدْرَةَ عَلَى الْإِعْتِقَاقِ ، ثُمَّ قَدَّرَ عَلَيْهِ ، لَمْ يَلْزِمُهُ الْخُرُوجُ إِلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْعِتْقُ فَيُخْرِجُهُ ، وَيَكُونُ قَدْ فَعَلَ الْأَوَّلَى . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَلْزِمُهُ الْخُرُوجُ ؛ لِأَنَّهُ قَدَّرَ عَلَى الْأَصْلِ قَبْلَ أَدَاءِ قَرْضِهِ بِالْبَدْلِ ، فَبَطَلَ حُكْمُ الْمُبْدَلِ <sup>(٨)</sup> ، كَالْمَتِّمِ يَرَى الْمَاءَ . وَلَنَا ، أَنَّهُ شَرَعَ فِي الْكَفَّارَةِ الْوَاجِبَةِ عَلَيْهِ ، فَأَجْزَأُهُ ، كَمَا لَوْ اسْتَمَرَ الْعَجْزُ إِلَى فَرَاغِهَا . وَفَارَقَ الْعِتْقُ التَّيْمَمَ لِوَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّ التَّيْمَمَ لَا يَرْفَعُ الْحَدَّثَ ، وَإِنَّمَا يَسْتُرُهُ ، فَإِذَا وَجِدَ الْمَاءَ ظَهَرَ حُكْمُهُ ، بِخِلَافِ الصَّوْمِ ، فَإِنَّهُ يَرْفَعُ حُكْمَ الْجَمَاعِ بِالْكُلِّيَّةِ . الثَّانِي ، أَنَّ الصَّيَامَ تَطَوُّلُ مُدَّتِهِ ، فَيُشَقُّ لِرِزَامِهِ الْجَمْعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعِتْقِ ، بِخِلَافِ الْوُضوءِ وَالتَّيْمَمِ .

٤٩٦ - مسألة : قال : ( فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَأُطْعَمَ سِتِينَ مِسْكِينًا ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ مُدٌّ مِنْ <sup>(١)</sup> بُرٍّ ، أَوْ نِصْفُ صَاعٍ مِنْ <sup>(٢)</sup> تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ )

لَا تَعْلَمُ خِلَافًا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي دُخُولِ الْإِطْعَامِ فِي كَفَّارَةِ الْوُطْءِ فِي رَمَضَانَ فِي الْجُمْلَةِ ، وَهُوَ مَذْكُورٌ فِي الْحَبْرِ ، وَالْوَاجِبُ فِيهِ إِطْعَامُ سِتِينَ مِسْكِينًا ، فِي قَوْلِ عَامِيهِمْ ، وَهُوَ فِي الْحَبْرِ أَيْضًا ، وَلِأَنَّهُ إِطْعَامٌ فِي كَفَّارَةِ فِيهَا صَوْمٌ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ ، فَكَانَ إِطْعَامُ سِتِينَ مِسْكِينًا ، كَكَفَّارَةِ الظَّهَارِ . وَاخْتَلَفُوا فِي قَدْرِ مَا يُطْعَمُ كُلُّ مِسْكِينٍ ، فَذَهَبَ أَحْمَدُ إِلَى أَنَّ لِكُلِّ مِسْكِينٍ مُدٌّ بُرٍّ ، وَذَلِكَ خَمْسَةُ عَشَرَ صَاعًا أَوْ نِصْفُ صَاعٍ مِنْ تَمْرٍ ، أَوْ شَعِيرٍ ، فَيَكُونُ الْجَمِيعُ ثَلَاثِينَ صَاعًا . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : مِنَ الْبُرِّ لِكُلِّ مِسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ ، وَمِنْ غَيْرِهِ صَاعٌ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثِ سَلَمَةَ بْنِ صَخْرٍ : « فَأُطْعِمَ وَسَقَا مِنْ تَمْرٍ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٣)</sup> . وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ :

(٨) فِي ١ ، ب : « الْبَدْل » .

(١) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، ١ .

(٢) سَقَطَ مِنْ : ١ .

(٣) فِي : بَابُ فِي الظَّهَارِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٥١٣ .

يُطْعَمُ مُدًّا مِنْ أَى الْأَنْوَاعِ شَاءَ . وَهَذَا قَالَ عَطَاءٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، فِي حَدِيثِ الْمُجَامِيعِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِمَكْتَلٍ مِنْ تَمْرٍ ، قَدَرُهُ خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا ، فَقَالَ / : « خُذْ هَذَا ، فَأَطْعِمْهُ عَنْكَ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤) .  
وَلَنَا ، مَا رَوَى أَحْمَدُ (٥) ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ ، عَنْ أَى يَزِيدَ (٦) الْمَدَنِيُّ قَالَ : جَاءَتْ امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي بَيَاضَةَ بِنَصِيفٍ وَسَقِي شَعِيرٍ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْمُظَاهِرِ : « أَطْعِمْ هَذَا ، فَإِنَّ مُدِّي شَعِيرٍ مَكَانَ مُدِّ بَرٍّ » . وَلِأَنَّ فِذْيَةَ الْأَذَى نَصِيفُ صَاعٍ مِنَ التَّمْرِ وَالشَّعِيرِ ، بِلَا خِلَافٍ ، فَكَذَا هَذَا . وَالْمُدُّ مِنَ الْبَرِّ يَقُومُ مَقَامَ نَصِيفِ صَاعٍ مِنْ غَيْرِهِ ، بِدَلِيلِ حَدِيثِنَا ، وَلِأَنَّ الْإِجْزَاءَ بِمُدٍّ مِنْهُ قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَأَى هُرَيْرَةَ ، وَزَيْدٍ ، وَلَا مُخَالَفَ لَهُمْ فِي الصُّحَابَةِ . وَأَمَّا حَدِيثُ سَلَمَةَ بْنِ صَخْرٍ ، فَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ ، وَحَدِيثُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الَّذِي أَتَى بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَاصِرًا عَنِ الْوَاجِبِ ، فَاجْتَنَزَى بِهِ لِعَجْزِ الْمُكْفَرِ عَمَّا سِوَاهُ .

**فصل :** فَإِنْ أَخْرَجَ مِنَ الدَّقِيقِ أَوْ السَّوِيقِ أَجْزَاءً ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ فِيمَا تَقَدَّمَ . وَإِنْ غَدَى الْمَسْكِينِ أَوْ عَشَاءَهُمْ ، لَمْ يُجْزِئْهُ ، فِي أَظْهَرِ الرَّوَابِيتَيْنِ عَنْهُ (٧) . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْحَرْقِيِّ ؛ لِأَنَّهُ قَدَّرَ مَا يُجْزِئُ فِي الدَّفْعِ بِمُدٍّ أَوْ نَصِيفِ صَاعٍ ، وَإِذَا أَطْعَمَهُمْ لَا يَعْلَمُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ اسْتَوْفَى الْوَاجِبَ لَهُ ، وَوَجَّهَ ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَيَّنَّ قَدَّرَ مَا يُطْعَمُهُ كُلُّ مُسْكِينٍ بِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْأَحَادِيثِ ، وَهِيَ مُقَيَّدَةٌ لِمُطْلَقِ الْإِطْعَامِ الْمَذْكُورِ ، وَالْمُطْلَقُ يُحْمَلُ عَلَى الْمُقَيَّدِ ، وَلَا يَعْلَمُ أَنَّ كُلَّ مُسْكِينٍ اسْتَوْفَى مَا

(٤) تقدم تحريكه في صفحة ٣٦٦ .

(٥) أخرجه البيهقي ، في : باب لا يجزئ أن يطعم أقل من ستين ... ، من كتاب الظهار . السنن الكبرى ٣٩٢ / ٧ .

(٦) في النسخ : « أَى زيد » . والمتب في السنن الكبرى ، وهو من أهل البصرة ، يروى عن أَى هُرَيْرَةَ ، وعنه أيوب . انظر تهذيب التهذيب ٢ / ٢٨٠ .

(٧) سقط من : ١ ، ب ، م .

يَجِبُ لَهُ ، وَلَئِنْ الْوَاجِبُ تَمْلِيكَ الْمُسْكِينِ طَعَامَهُ ، وَالْإِطْعَامُ إِبَاحَةٌ ، وَلَيْسَ بِتَمْلِيكَ . فَعَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ ؛ إِنْ أَفْرَدَ لِكُلِّ مُسْكِينٍ قَدْرَ الْوَاجِبِ لَهُ ، فَأَطْعَمَهُ إِيَّاهُ ، نَظَرْتُ ؛ فَإِنْ قَالَ (٨) : هَذَا لَكَ تَتَصَرَّفُ فِيهِ كَيْفَ شِئْتَ . أَجْزَأُهُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ مَلَكَهُ إِيَّاهُ . وَإِنْ لَمْ يَقُلْ لَهُ شَيْئًا ، اخْتَمَلَ أَنْ يُجْزِئَهُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَطْعَمَهُ مَا يَجِبُ لَهُ ، فَاشْتَبَهَ مَا لَوْ مَلَكَهُ إِيَّاهُ (٩) ، وَاخْتَمَلَ أَنْ لَا يُجْزِئَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُمْلِكْهُ إِيَّاهُ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، يُجْزِئُهُ أَنْ يَجْمَعَ سِتِينَ مُسْكِينًا فَيُطْعِمَهُمْ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : سَمِعْتُ أَحْمَدَ يُسْأَلُ عَنْ امْرَأَةٍ أَفْطَرَتْ رَمَضَانَ ، ثُمَّ أَذْرَكَهَا رَمَضَانَ آخَرَ ، ثُمَّ مَاتَتْ . قَالَ : كَمْ أَفْطَرَتْ ؟ قَالَ : ثَلَاثِينَ يَوْمًا . قَالَ : فَاجْمَعْ ثَلَاثِينَ مُسْكِينًا ، وَأَطْعِمْهُمْ مَرَّةً وَاحِدَةً ، وَأَشْبِعْهُمْ . وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِلْمُجَامِيعِ : « أَطْعِمِ سِتِينَ مُسْكِينًا » (١٠) . وَهَذَا قَدْ أَطْعَمَهُمْ ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَأَطْعِمُوا سِتِينَ مُسْكِينًا ﴾ (١١) . وَقَالَ فِي كَفَّارَةِ الْبَيْمَنِ : ﴿ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ / مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ (١٢) . وَهَذَا قَدْ أَطْعَمَهُمْ . وَرَوَى عَنْ أَنَسٍ ، أَنَّهُ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ ، فَجَمَعَ الْمَسَاكِينَ ، وَوَضَعَ جِفَانًا ، فَأَطْعَمَهُمْ . وَلَئِنْ أَطْعَمَ سِتِينَ مُسْكِينًا فَأَجْزَأُهُ ، كَمَا لَوْ مَلَكَهُ إِيَّاهُ . فَعَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ ، إِنْ أَطْعَمَهُمْ قَدْرَ الْوَاجِبِ لَهُمْ أَجْزَأُهُ ، وَإِنْ أَطْعَمَهُمْ دُونَ ذَلِكَ فَاشْتَبَعَهُمْ ، فَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُ يُجْزِئُهُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَطْعَمَهُمْ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يُجْزِئَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُطْعِمَهُمْ مَا وَجَبَ لَهُمْ .

**فصل :** وَيُجْزِئُ فِي الْكُفَّارَةِ مَا يُجْزِئُ فِي الْفِطْرَةِ ، مِنَ الْبُرِّ وَالشَّعِيرِ وَذَقِيقِهِمَا ، وَالتَّمْرِ وَالزَّرِيرِ ، وَفِي الْأَقِيطِ وَخِجَانٍ ، وَفِي الْخُبْزِ رَوَاتَيْنِ ، وَكَذَلِكَ يُخْرِجُ فِي

(٨) ق م نهادة : و له ٤ .

(٩) سقط من : الأصل ، ب ، م .

(١٠) تقدم حديث الجامع صفحة ٣٦٦ ، ٣٧٣ .

(١١) سورة المجادلة ٤ .

(١٢) سورة المائدة ٨٩ .

السَّوِيقِ فَإِنْ كَانَ قُوَّتُهُ غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْحُبُوبِ ، كَالذُّخْنِ ، وَالذَّرَّةِ ، وَالْأَرَزِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يُجْزَى . ذَكَرَهُ الْقَاضِي ؛ لِأَنَّهُ لَا يُجْزَى فِي الْفِطْرَةِ . وَالثَّانِي ، يُجْزَى . اخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ ، وَلَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِالْإِطْعَامِ مُطْلَقًا ، وَلَمْ يَرِدْ تَقْيِيدُهُ بِشَيْءٍ مِنَ الْأَجْنَاسِ ، فَوَجَبَ إِنْقَاؤُهُ عَلَى إِطْلَاقِهِ ، وَلِأَنَّهُ أَطْعَمَ الْمَسْكِينِ مِنْ طَعَامِهِ ، فَأَجْزَأُهُ ، كَمَا لَوْ كَانَ طَعَامُهُ بَرًّا فَأَطْعَمَهُ مِنْهُ ، وَهَذَا أَظْهَرُ .

**فصل :** وَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْعَتَقِ وَالصَّيَامِ وَالْإِطْعَامِ ، سَقَطَتِ الْكَفَّارَةُ عَنْهُ ، فِي إِحْدَى الرَّوَائِعِ ، بِذَلِيلٍ أَنَّ الْأَعْرَابِيَّ لَمَّا دَفَعَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ التَّمْرَ ، وَأَخْبَرَهُ بِحَاجَتِهِ إِلَيْهِ ، قَالَ : « أَطْعِمْنِي أَهْلَكَ » . وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِكَفَّارَةٍ أُخْرَى . وَهَذَا قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ . وَقَالَ الزُّهْرِيُّ : لَا يَدُّ مِنَ التَّكْفِيرِ ، وَهَذَا خَاصٌّ لِذَلِكَ الْأَعْرَابِيِّ ، لَا يَتَعَدَّاهُ ، بِذَلِيلٍ أَنَّهُ أَخْبَرَ النَّبِيَّ ﷺ بِإِعْسَارِهِ قَبْلَ أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهِ التَّمْرَ ، وَلَمْ يُسْقِطْهَا عَنْهُ ، وَلِأَنَّهَا كَفَّارَةٌ وَاجِبَةٌ ، فَلَمْ تَسْقُطْ بِالْعَجْزِ عَنْهَا ، كَسَائِرِ الْكَفَّارَاتِ . وَهَذَا رِوَايَةٌ ثَانِيَةٌ عَنْ أَحْمَدَ ، وَهُوَ قِيَاسُ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَأَبِي ثَوْرٍ . وَعَنِ الشَّافِعِيِّ كَالْمَذْهَبَيْنِ . وَلَنَا ، الْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ ، وَدَعَاؤُ التَّخْصِيصِ لَا تُسْمَعُ بِغَيْرِ دَلِيلٍ . وَقَوْلُهُمْ : إِنَّهُ أَخْبَرَ النَّبِيَّ ﷺ بِعَجْزِهِ فَلَمْ يُسْقِطْهَا . قُلْنَا : قَدْ اسْقَطَهَا عَنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَهَذَا آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَلَا يَصِحُّ الْقِيَاسُ عَلَى سَائِرِ الْكَفَّارَاتِ ؛ لِأَنَّهُ اطَّرَأَ لِلنَّصِّ بِالْقِيَاسِ ، وَالنَّصُّ أَوْلَى ، وَالْإِعْتِبَارُ بِالْعَجْزِ فِي حَالَةِ الْوُجُوبِ ، وَهِيَ حَالَةُ الْوُطْءِ .

٤٩٧ - / مسألة ؛ قَالَ : ( وَإِنْ جَامَعَ ، فَلَمْ يُكْفَرْ حَتَّى جَامَعَ ثَانِيَةً ، فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ )

وَجُمْلَتُهُ أَنَّهُ إِذَا جَامَعَ ثَانِيًا قَبْلَ التَّكْفِيرِ عَنِ الْأَوَّلِ ، لَمْ يَخُلْ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ ، أَوْ فِي يَوْمَيْنِ ، فَإِنْ كَانَ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ ، فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ تُجْزَى ، بِغَيْرِ خِلَافٍ

بين أهل العلم ، وإن كان في يومين من رمضان ، ففيه وجهان ؛ أحدهما ، تُجزئهُ كفارة واحدة . وهو ظاهر إطلاق الخبرين ، واختيار أبي بكر ، ومذهب الزهري ، والأوزاعي ، وأصحاب الرأي ؛ لأنها جزاء عن جناية تُكرَّر سببها قبل استيفائها ، فيجب أن تتداخل كالحمد . الثاني : لا تُجزئ واحدة ، يلزمه كفارتان . اختاره القاضي ، وبعض أصحابنا . وهو قول مالك ، والليث ، والشافعي ، وابن المنذر . ورؤي ذلك عن عطاء ، ومكحول ؛ لأن كل يوم عبادة منفردة ، فإذا وجبت الكفارة بإفساده لم تتداخل ، كرمضاتين ، وكالحجتين .

#### ٤٩٨ - مسألة ؛ قال : ( وإن كفر ، ثم جامع ثانية ، فكفارة ثانية )

وجملته أنه إذا كفر ، ثم جامع ثانية ، لم يحل من أن يكون في يوم واحد ، أو في يومين ، فإن كان في يومين ، فعليه كفارة ثانية ، بغير خلاف نعلمه ، وإن كان في يوم واحد . فعليه<sup>(١)</sup> كفارة ثانية . نص عليه أحمد . وكذلك يخرج في كل من لزمه الإمامك وحرّم عليه الجماعة في نهار رمضان . وإن لم يكن صائماً ، مثل من لم يعلم بروية الهلال إلا بعد طلوع الفجر ، أو نسي النية ، أو أكمل غامداً ، ثم جامع ، فإنه يلزمه كفارة . وقال أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعي : لا شيء عليه بذلك الجماعة ؛ لأنه لم يصادف الصوم ، ولم يمنع صحته ، فلم يوجب شيئا ، كالجماع في الليل . ولنا ، أن الصوم في رمضان عبادة تجب الكفارة بالجماع فيها ، فتكررت بتكرّر الوطء إذا كان بعد التكفير ، كالخج ، ولأنه وطء مُحَرَّم لحرمة رمضان ، فأوجب الكفارة كالأول<sup>(٢)</sup> ، وفارق الوطء في الليل ، فإنه غير مُحَرَّم . فإن قيل : الوطء الأول تضمن هتك الصوم ، وهو مؤثر في الإيجاب ، فلا يصح إلحاق غيره به . قلنا : هو ملغى بمن طلع عليه الفجر وهو مجامع فاستدام ، فإنه

(١) سقط من : م .

(٢) في ب ، م : كالأول .

تَلَزُمُهُ الْكَفَّارَةُ ، مع أَنَّهُ لم يَهْتَلِكِ الصَّوْمَ .

فصل : إذا أَصْبَحَ مُفْطِرًا يَتَقَعَّدُ أَنَّهُ من شِعْبَانَ ، فَقَامَتِ الْبَيِّنَةُ بِالرُّوْيَةِ ، لَزِمَهُ الْإِمْسَاكُ وَالْقَضَاءُ فِي قَوْلٍ / غَامِةِ الْفَقَهَاءِ ، إِلَّا مَا رَوَى عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ قَالَ : يَا كُلُّ بَقِيَّةِ يَوْمِهِ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : لَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَالَهُ غَيْرَ عَطَاءٍ . وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ ذَلِكَ رِوَايَةً عَنْ أَحْمَدَ ، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا ذَكَرَهَا غَيْرَهُ ، وَأَظُنُّ هَذَا غَلَطًا ؛ فَإِنَّ أَحْمَدَ قد نَصَّ عَلَى إِبْجَابِ الْكَفَّارَةِ عَلَى مَنْ وَطِئَ ثُمَّ كَفَّرَ ثُمَّ عَادَ فَوَطِئَ فِي يَوْمِهِ ؛ لِأَنَّ حُرْمَةَ الْيَوْمِ لَمْ تَذْهَبْ ، فَإِذَا أُوجِبَ الْكَفَّارَةُ عَلَى غَيْرِ الصَّائِمِ لِحُرْمَةِ الْيَوْمِ ، فَكَيْفَ يُبَيِّحُ الْأَكْلَ ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُ هَذَا عَلَى الْمُسَافِرِ إِذَا قَدِمَ وَهُوَ مُفْطِرٌ وَأَشْبَاهُهُ ؛ لِأَنَّ الْمُسَافِرَ كَانَ لَهُ الْفِطْرُ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا ، وَهَذَا لم يَكُنْ لَهُ الْفِطْرُ فِي الْبَاطِنِ مُبَاحًا ، فَأَشْبَهَ مَنْ أَكَلَ يَطْنُ أَنَّ الْفَجْرَ لم يَطْلُعْ وَقَدْ كَانَ طَلَعَ . فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا ، فَإِنَّ جَامِعَ فِيهِ ، فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ ، كَالَّذِي أَصْبَحَ لَا يَتَوَى الصِّيَامَ ، أَوْ أَكَلَ ثُمَّ جَامَعَ . وَإِنْ كَانَ جَمَاعُهُ قَبْلَ قِيَامِ الْبَيِّنَةِ فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَنْ جَامَعَ يَطْنُ أَنَّ الْفَجْرَ لم يَطْلُعْ وَقَدْ كَانَ طَلَعَ ، عَلَى مَا مَضَى فِيهِ .

فصل : وَكُلٌّ مِنْ أَفْطَرِ وَالصَّوْمِ لَازِمٌ لَهُ ، كَالْمُفْطِرِ بِغَيْرِ عُدْرِ ، وَالْمُفْطِرُ يَطْنُ أَنَّ الْفَجْرَ لم يَطْلُعْ وَقَدْ كَانَ طَلَعَ ، أَوْ يَطْنُ أَنَّ الشَّمْسَ قد غَابَتْ وَلَمْ تُغِبْ ، أَوْ النَّاسِي لِنِيَّةِ الصَّوْمِ ، وَنَحْوِهِمْ ، يَلْزِمُهُمُ الْإِمْسَاكُ . لَا نَعْلَمُ بَيْنَهُمْ فِيهِ<sup>(٣)</sup> اخْتِلَافًا . إِلَّا أَنَّهُ يُخْرِجُ عَلَى قَوْلِ عَطَاءٍ فِي الْمَعْدُورِ فِي الْفِطْرِ ، إِبَاحَةَ فِطْرِ بَقِيَّةِ يَوْمِهِ ، قِيَاسًا عَلَى قَوْلِهِ فِيمَا إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ بِالرُّوْيَةِ . وَهُوَ قَوْلُ شَاذٍ ، لم يُعْرَجْ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ .

فصل : فَأَمَّا مَنْ يَبَاحُ لَهُ الْفِطْرُ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا ، كَالْحَائِضِ وَالتَّنَفَّاسِ وَالْمُسَافِرِ ، وَالصَّبِيِّ ، وَالمَجْنُونِ ، وَالكَافِرِ ، وَالمَرِيضِ ، إِذَا زَالَتْ أَعْدَاؤُهُمْ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ ، فَطَهَّرَتِ الْحَائِضُ وَالتَّنَفَّاسُ ، وَأَقَامَ الْمُسَافِرُ ، وَبَلَغَ الصَّبِيُّ ، وَأَفَاقَ

(٣) سقط من : ١ ، ب .

الْمَجْنُونُ ، وَأُسْلِمَ الْكَافِرُ ، وَصَحَّ الْمَرِيضُ الْمُفْطِرُ ، فَيُفْطِرُ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ،  
يَلْزِمُهُمُ الْإِمْسَاكُ فِي بَقِيَّةِ الْيَوْمِ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ،  
وَالْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ ، وَالْعَتَبِيِّ ؛ لِأَنَّهُ مَعْنَى لَوْ وُجِدَ قَبْلَ الْفَجْرِ أَوْجَبَ الصِّيَامَ ،  
فَإِذَا طَرَأَ بَعْدَ الْفَجْرِ أَوْجَبَ الْإِمْسَاكَ ، كَقِيَامِ الْبَيْتَةِ بِالرُّوْيَةِ . وَالثَّانِيَةِ ، لَا يَلْزِمُهُمُ  
الْإِمْسَاكُ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ ، وَرَوَى عَنْ  
أَبِي مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ : مَنْ أَكَلَ أَوَّلَ النَّهَارِ فَلْيَاكُلْ آخِرَهُ . وَلِأَنَّهُ أُبِيحَ لَهُ فِطْرُ أَوَّلِ  
النَّهَارِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا ، فَإِذَا أَفْطَرَ كَانَ لَهُ أَنْ يَسْتَدِيمَهُ إِلَى آخِرِ النَّهَارِ ، كَمَا لَوْ دَامَ الْعَذْرُ .

و ١٨٩/٣ فَإِذَا / جَامِعٌ أَحَدُ هَوْلَاءِ ، بَعْدَ زَوَالِ عَذْرِهِ ، ابْتَنَى عَلَى الرَّوَايَتَيْنِ فِي وَجُوبِ  
الْإِمْسَاكِ ؛ فَإِنْ قُلْنَا : يَلْزِمُهُ الْإِمْسَاكُ . فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَنْ قَامَتِ الْبَيْتَةُ بِالرُّوْيَةِ فِي  
حَقِّهِ إِذَا جَامِعَ . وَإِنْ قُلْنَا : لَا يَلْزِمُهُ الْإِمْسَاكُ . فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . فَإِنْ كَانَ أَحَدُ  
الرَّوْجَيْنِ مِنْ أَحَدِ هَوْلَاءِ ، وَالْآخَرُ لَا عَذْرَ لَهُ ، فَلِكُلِّ وَاحِدٍ حُكْمٌ نَفْسِهِ ، عَلَى مَا  
مَضَى . وَإِنْ كَانَا جَمِيعًا مَعْدُورَتَيْنِ فَحُكْمُهُمَا مَا ذَكَرْنَاهُ ، سَوَاءً اتَّفَقَ عَذْرُهُمَا ،  
مِثْلُ أَنْ يَقْدَمَا مِنْ سَفَرٍ ، أَوْ يَصِحَّاحًا مِنْ مَرَضٍ ، أَوْ اخْتَلَفَ ، مِثْلُ أَنْ يَقْدَمَ الرِّوْجُ  
مِنْ سَفَرٍ وَتَطْهَرُ الْمَرْأَةُ مِنَ الْحَيْضِ ، فَيُصِيبُهَا . وَقَدْ رَوَى عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ قَدِمَ  
مِنْ سَفَرٍ ، فَوَجَدَ امْرَأَتَهُ قَدْ طَهَّرَتْ مِنْ حَيْضٍ ، فَأَصَابَهَا . فَأَمَّا إِنْ تَوَى الصَّوْمَ فِي  
سَفَرِهِ أَوْ مَرَضِهِ أَوْ صِغَرِهِ ، ثُمَّ زَالَ عَذْرُهُ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ ، لَمْ يَجُزْ لَهُ الْفِطْرُ ، رِوَايَةٌ  
وَاحِدَةٌ ، وَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ إِنْ وَطِئَ . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ ، فِي الْمُسَافِرِ  
خَاصَّةً : وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَهُ الْفِطْرُ ؛ لِأَنَّهُ أُبِيحَ لَهُ الْفِطْرُ فِي (٤) أَوَّلِ النَّهَارِ ظَاهِرًا  
وَبَاطِنًا ، فَكَانَتْ لَهُ اسْتِدْمَاتُهُ ، كَمَا لَوْ قَدِمَ مُفْطِرًا . وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ ؛ فَإِنْ سَبَبَ  
الرُّخْصَةَ زَالَ قَبْلَ التَّرْخُصِ ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ ، كَمَا لَوْ قَدِمَتْ بِهِ السَّيِّئَةُ قَبْلَ قَصْرِ  
الصَّلَاةِ ، وَكَالْمَرِيضِ يَتَرَأً ، وَالصَّبِيِّ يَتَلْعُ . وَهَذَا يَنْقُضُ مَا ذَكَرُوهُ . وَلَوْ عَلِمَ الصَّبِيُّ

(٤) سقط من : الأصل ، ا .



أَنَّهُ يَنْلُغُ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ بِالسَّنِّ ، أَوْ عَلِمَ الْمُسَافِرُ أَنَّهُ يَقْدَمُ ، لَمْ يَلْزِمَهُمَا الصَّيَّامُ قَبْلَ زَوَالِ عَذْرِهِمَا ؛ لِأَنَّ سَبَبَ الرُّخْصَةِ مَوْجُودٌ ، فَيُثْبِتُ حُكْمَهَا ، كَمَا لَوْ لَمْ يَعْلَمَا ذَلِكَ .

**فصل :** وَيَلْزَمُ الْمُسَافِرَ وَالْحَائِضَ وَالْمَرِيضَ الْقَضَاءُ ، إِذَا أَفْطَرُوا ، بِغَيْرِ إِخْلَافٍ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَالتَّقْدِيرُ : فَافْطَر . وَقَالَتْ عَائِشَةُ : كُنَّا نَحْيِضُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَتَوَمَّرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ <sup>(٢)</sup> . وَإِنْ أَفَاقَ الْمَجْنُونُ ، أَوْ بَلَغَ الصَّبِيُّ ، أَوْ أَسْلَمَ الْكَافِرُ ، فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ ، وَالصَّبِيُّ مُفْطِرٌ ، فَفِي وَجُوبِ الْقَضَاءِ رَوَاتَانِ ؛ لِإِحْدَاهُمَا ، لَا يَلْزِمُهُمْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُدْرِكُوا وَقْتًا يُمَكِّنُهُمُ التَّلَبُّسُ بِالْعِبَادَةِ فِيهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ زَالَ عَذْرُهُمْ بَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ . وَالثَّانِيَةُ : يَلْزِمُهُمُ الْقَضَاءُ ؛ لِأَنَّهُمْ أَذْرَكُوا بَعْضَ وَقْتِ الْعِبَادَةِ ، فَلَزِمَهُمُ الْقَضَاءُ ، كَمَا لَوْ أَذْرَكُوا بَعْضَ وَقْتِ الصَّلَاةِ .

٤٩٩ - مسألة ؛ قال : ( وَإِنْ أَكَلَ يَظُنُّ أَنَّ الْفَجْرَ لَمْ يَطْلُعْ ، وَقَدْ كَانَ طَلَعَ ، أَوْ أَفْطَرَ يَظُنُّ أَنَّ الشَّمْسَ قَدْ غَابَتْ ، وَلَمْ تَغِبْ ، فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ )

/ هذا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَغَيْرِهِمْ . وَحَكِيٌّ عَنْ عُرْوَةَ ، وَمُجَاهِدٍ ، ١٨٩/٣ ط  
وَالْحَسَنِ ، وَإِسْحَاقَ : لَا قَضَاءَ عَلَيْهِمْ ؛ لَمَا رَوَى زَيْدُ بْنُ وَثْقٍ ، قَالَ : كُنْتُ جَالِسًا فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ ، فِي زَمَنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، فَأَتَيْنَا بِعِصَاسٍ <sup>(١)</sup> فِيهَا شَرَابٌ مِنْ بَيْتِ حَفْصَةَ ، فَشَرَبْنَا ، وَنَرَى أَنَّهُ مِنَ اللَّيْلِ ، ثُمَّ انْكَشَفَ السُّحَابُ ، فَإِذَا الشَّمْسُ طَالَعَةً . قَالَ : فَجَعَلَ النَّاسُ يَقُولُونَ : تَقْضِي يَوْمًا مَكَانَهُ . فَقَالَ عُمَرُ : وَاللَّهِ لَا تَقْضِيهِ ، مَا تَجَانَفْنَا <sup>(٢)</sup> لِأَيِّهِ <sup>(٣)</sup> . وَلَئِنْ لَمْ يَقْصِدِ

(٥) سورة البقرة ١٨٥ .

(٦) تقدم في ١ / ٣٨٧ .

(١) جمع العِصَى ، وهو القِدَحُ الْكَبِيرُ .

(٢) تَجَانَفْنَا : تَعَاهَدْنَا .

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ مَا قَالُوا فِي الرَّجُلِ يَرَى أَنَّ الشَّمْسَ قَدْ غَرَبَتْ ، مِنْ كِتَابِ الصِّيَامِ .

المصنف ٢٤ / ٣ .

الأكل في الصوم ، فلم يلزمه القضاء ، كالتأسي . ولنا ، أنه أكل مُحْتَارًا ، ذَاكِرًا للصوم ، فأفطر ، كما لو أكل يَوْمَ الشُّكِّ ، ولأنه جهل بِوَقْتِ الصَّيَامِ ، فلم يُعَذَّر به ، كالجهل بِأَوَّلِ رمضان ، ولأنه يُمكنُ التَّحَرُّرُ منه<sup>(٤)</sup> ، فأشبهه أكل العامد ، وفارق النَّاسِي ، فإنه لا يُمكنُ التَّحَرُّرُ منه . وأما الحَبَرُ ، فرواه الأثرم ، أن عمر قال : مَنْ أَكَلَ فَلْيَقْضِ يَوْمًا مَكَانَهُ . ورواه مالك في «الموطأ»<sup>(٥)</sup> ، أن عمر قال : الحَظْبُ يَسِيرُ . يَعْنِي حِفْظَ الْقَضَاءِ . وَرَوَى إِسْهَامُ بْنُ عُرْوَةَ ، عَنْ فَاطِمَةَ امْرَأَتِهِ ، عَنْ أُمِّهَا قَالَتْ : أَفْطَرْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي يَوْمٍ غَيْمٍ ، ثُمَّ طَلَعَتِ الشَّمْسُ . قِيلَ لِهَاشِمٍ : أُمِرُوا بِالْقَضَاءِ ؟ قَالَ<sup>(٦)</sup> : بَدَأَ مِنْ قَضَاءٍ ؟ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٧)</sup> .

**فصل : وإن أكل شاكًا في طُلُوعِ الْفَجْرِ ، ولم يَتَبَيَّنِ الْأَمْرُ ، فليس عليه قضاء ، وله الأكلُ حتى يَتَبَيَّنَ طُلُوعُ الْفَجْرِ .** نصُّ عليه أحمد . وهذا<sup>(٨)</sup> قولُ ابنِ عَبَّاسٍ ، وَعُطَايَ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَرَوَى مَعْنَى ذَلِكَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ، وَابْنِ عَمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . وَقَالَ مَالِكٌ : يَجِبُ الْقَضَاءُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الصَّوْمِ فِي ذِمَّتِهِ ، فَلَا يَسْقُطُ بِالشُّكِّ ، وَلأنَّهُ أَكَلَ شَاكًا فِي النَّهَارِ وَاللَّيْلِ ، فَلَزِمَهُ

(٤) سقط من : ب ، م .

(٥) في : باب ما جاء في قضاء رمضان والكفارات ، من كتاب الصيام . الموطأ ١ / ٣٠٣ .

(٦) في ب ، م زيادة : « لا » .

والمعنى : أى هل بد من قضاء . فحرف الاستفهام مقدر . وفي رواية أبي ذر لصحيح البخاري لا بد من قضاء . عون المعبود ٢ / ٢٧٩ .

(٧) في : باب إذا أفطر في رمضان ثم طلعت الشمس ، من كتاب الصوم . صحيح البخاري ٣ / ٤٧ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب الفطر قبل غروب الشمس ، من كتاب الصوم . سنن أبي داود ١ / ٥٥١ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في من أفطر ناسيا ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ١ / ٥٣٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٣٤٦ .

(٨) في ب ، م : « وهو » .

الْقَضَاءُ ، كَمَا لَوْ أَكَلَ شَاكًا فِي غُرُوبِ الشَّمْسِ . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ (٩) . مَدَّ الْأَكْلَ إِلَى غَايَةِ النَّبِيِّ ، وَقَدْ يَكُونُ شَاكًا قَبْلَ النَّبِيِّ ، فَلَوْ لَزِمَهُ الْقَضَاءُ لَحَرَّمَ عَلَيْهِ الْأَكْلَ ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « فَكُلُوا ، وَاشْرَبُوا ، حَتَّى يُؤْذَنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ » (١٠) . وَكَانَ رَجُلًا أَعْمَى ، لَا يُؤْذَنُ حَتَّى يُقَالَ لَهُ : أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ . وَلِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ اللَّيْلِ ، فَيَكُونُ زَمَانُ الشُّكِّ مِنْهُ مَا لَمْ يُعْلَمَ يَقِينُ زَوَالِهِ ، بِخِلَافِ غُرُوبِ الشَّمْسِ ، فَإِنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ النَّهَارِ ، فَبَيَّنَّا عَلَيْهِ .

**فصل :** وَإِنْ أَكَلَ / شَاكًا فِي غُرُوبِ الشَّمْسِ ، وَلَمْ يَتَبَيَّنْ ، فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ النَّهَارِ . وَإِنْ كَانَ جِئَ الْأَكْلَ طَائِفًا أَنَّ الشَّمْسَ قَدْ غَرَبَتْ ، أَوْ أَنَّ الْفَجَرَ لَمْ يَطْلُعْ ، ثُمَّ شَكَّ بَعْدَ الْأَكْلِ ، وَلَمْ يَتَبَيَّنْ ، فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ يَقِينٌ أَزَالَ ذَلِكَ الظَّنَّ الَّذِي بَنَى عَلَيْهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ صَلَّى بِالْاجْتِهَادِ ، ثُمَّ شَكَّ فِي الْإِصَابَةِ بَعْدَ صَلَاتِهِ .

٥٥٥ - مسألة ؛ قال : ( وَمُبَاحٌ لِمَنْ جَامَعَ بِاللَّيْلِ أَنْ لَا يَغْتَسِلَ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ ، وَهُوَ عَلَى صَوْمِهِ )

وَجُمْلَتُهُ ، أَنَّ الْجُنُبَ لَهُ أَنْ يُؤَخَّرَ الْغُسْلَ حَتَّى يُصْبِحَ ، ثُمَّ يَغْتَسِلَ ، وَيَتِمَّ صَوْمُهُ ، فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، مِنْهُمْ عَلِيٌّ ، وَابْنُ مَسْعُودٍ ، وَزَيْدٌ ، وَأَبُو الدَّرْدَاءِ ، وَأَبُو ذَرٍّ ، وَابْنُ عَمْرٍ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَعَائِشَةُ ، وَأُمُّ سَلَمَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، فِي أَهْلِ الْحِجَازِ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَالثَّوْرِيُّ ، فِي أَهْلِ الْعِرَاقِ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ فِي أَهْلِ الشَّامِ ، وَاللَّيْثُ ، فِي أَهْلِ مِصْرَ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ ، فِي

(٩) سورة البقرة ١٨٧ .

(١٠) تقدم ترجمته في ٢ / ٦٣ .

أَهْلُ الْحَدِيثِ ، وَدَاوُدُ ، فِي أَهْلِ الظَّاهِرِ . وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَقُولُ : لَا صَوْمَ لَهُ .  
وَيُرَوَّى ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ <sup>(١)</sup> ، قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ : رَجَعَ أَبُو  
هُرَيْرَةَ عَنْ قُتَيْبَةَ . وَحَكِي عَنْ الْحَسَنِ ، وَسَلِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَا <sup>(٢)</sup> : يُتِمُّ صَوْمَهُ  
وَيَقْضِي . وَعَنِ الشَّعْبِيِّ فِي رِوَايَةٍ : أَنَّهُ <sup>(٣)</sup> يَقْضِي فِي الْفَرْضِ دُونَ التَّطَوُّعِ . وَعَنِ  
عُرْوَةَ ، وَطَاوُسٍ : إِنْ عَلِمَ بِجَنَابَتِهِ فِي رَمَضَانَ ، فَلَمْ يَقْتَسِلْ حَتَّى أَصْبَحَ ، فَهُوَ  
مُفْطِرٌ ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ ، فَهُوَ صَائِمٌ . وَحُجَّتُهُمْ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ، الَّذِي رَجَعَ  
عَنْهُ . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ ، قَالَ : ذَهَبَتْ  
أَنَا وَأُمِّي حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى عَائِشَةَ ، فَقَالَتْ : أَشْهَدُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنْ كَانَ  
لَيَصْبِحُ جُنْبًا ، مِنْ جَمَاعٍ ، مِنْ غَيْرِ اخْتِلَامٍ ، ثُمَّ يَصُومُ . ثُمَّ دَخَلْنَا عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ ،  
فَقَالَتْ مِثْلَ ذَلِكَ ، ثُمَّ أَتَيْنَا أَبَا هُرَيْرَةَ ، فَأَخْبَرَنَا بِذَلِكَ ، فَقَالَ : هُمَا أَعْلَمُ بِذَلِكَ ،  
إِنَّمَا حَدَّثَنِيهِ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٤)</sup> . قَالَ الْخَطَّابِيُّ <sup>(٥)</sup> : أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ  
فِي خَبَرِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ ؛ لِأَنَّ الْجَمَاعَ كَانَ مُحَرَّمًا عَلَى الصَّائِمِ بَعْدَ النَّوْمِ ،  
فَلَمَّا أَبَاحَ اللَّهُ الْجَمَاعَ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ ، جَازَ لِلْجُنُبِ إِذَا أَصْبَحَ قَبْلَ أَنْ يَقْتَسِلَ أَنْ  
يَصُومَ . وَرَوَتْ عَائِشَةُ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ : إِنِّي أَصْبِحُ جُنْبًا ، وَأَنَا أُرِيدُ  
الصَّيَامَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « وَأَنَا أَصْبِحُ جُنْبًا ، وَأَنَا أُرِيدُ الصَّيَامَ » ، فَقَالَ لَهُ  
١٩٠/٣ ظ الرُّجُلُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّكَ لَسْتَ مِثْلَنَا ، قَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا /  
تَأَخَّرَ . فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ : « إِنِّي لَا رُجُوَ أَنْ أَكُونَ أُنْحَشَاكُمْ لِلَّهِ ،

(١) انظر : ما ذكره مسلم ، في : باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب ، من كتاب الصيام .  
صحیح مسلم ٢ / ٧٧٩ . وابن ماجه : في : باب ما جاء في الرجل يصبح جنباً وهو يريد الصيام ، من كتاب  
الصيام . سنن ابن ماجه ١ / ٥٤٣ .  
(٢) في الأصل ، م : قال .  
(٣) سقط من : ١ ، ب ، م .  
(٤) تقدم تخريجه في صفحة ٣٥٧ .  
(٥) في : معالم السنن ٣ / ١١٥ .

وَأَعْلَمَكُمْ بِمَا أَتَيْتُ . رَوَاهُ مَالِكٌ ، فِي « مُوطَّأِهِ » ، وَمُسْلِمٌ فِي « صَحِيحِهِ » (٦) .

٥٠١ - مسألة : قال : ( وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ إِذَا انْقَطَعَ خَيْضُهَا مِنَ اللَّيْلِ ، فَهِيَ صَائِمَةٌ إِذَا تَوَتِ الصَّوْمَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ ، وَتُعْتَمِلُ إِذَا أَصْبَحَتْ )

وجُمِلَتْ ذَلِكَ أَنَّ الْحُكْمَ فِي الْمَرْأَةِ إِذَا انْقَطَعَ خَيْضُهَا مِنَ اللَّيْلِ ، كَالْحُكْمِ فِي الْجُنْبِ ، سَوَاءً ، وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَنْقَطِعَ خَيْضُهَا قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ ؛ لِأَنَّهُ إِنْ وَجَدَ جُزْءًا مِنْهُ فِي النَّهَارِ أَفْسَدَ الصَّوْمَ ، وَيُشْتَرَطُ أَنْ تَتَوَيَّ الصَّوْمَ أَيْضًا مِنَ اللَّيْلِ بَعْدَ انْقِطَاعِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَتَيَّ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ . قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ ، وَالْحَسَنُ بْنُ أَبِي حَتَّى ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ الْمَاجِشُونِ ، وَالْعَنْبَرِيُّ : تَقْضَى ، قَرِطٌ فِي الْأَغْسَالِ أَوْ لَمْ تُقَرِّطْ ؛ لِأَنَّ حَدَّثَ (١) الْخَيْضِ يَمْنَعُ الصَّوْمَ ، بِخِلَافِ الْجَنَابَةِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ حَدَّثَ يُوجِبُ الْغُسْلَ ، فَتَأْخِيرُ الْغُسْلِ مِنْهُ إِلَى أَنْ يُصْبِحَ لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ الصَّوْمِ ، كَالْجَنَابَةِ ، وَمَا ذَكَرُوهُ لَا يَصِحُّ ، فَإِنْ مَنَ طَهَّرَتْ مِنَ الْخَيْضِ لَيْسَتْ خَائِضًا ، وَإِنَّمَا عَلَيْهَا حَدَّثٌ مُوجِبٌ لِلْغُسْلِ ، فَهِيَ كَالْجُنْبِ ، فَإِنَّ الْجِمَاعَ الْمَوْجِبَ لِلْغُسْلِ لَوْ وَجَدَ فِي الصَّوْمِ أَفْسَدَهُ ، كَالْخَيْضِ ، وَبَقَاءُ وَجُوبِ الْغُسْلِ مِنْهُ كِبَاءُ وَجُوبِ الْغُسْلِ مِنَ الْخَيْضِ . وَقَدْ اسْتَدَلَّ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَالْآنَ بَاشِرُوهُمْ وَأَنْبَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ الْحَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْحَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ (٢) . فَلَمَّا أَبَاهُ الْمُبَاشَرَةُ إِلَى تَبْيِينِ الْفَجْرِ ، عَلِمَ أَنَّ الْغُسْلَ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَهُ .

٥٠٢ - مسألة : قال : ( وَالْحَامِلُ إِذَا خَافَتْ عَلَى جَنِينِهَا ، وَالْمَرْضِعُ عَلَى وَلَدِهَا ، أَفْطَرَا ، وَقَضَتَا ، وَأَطْعَمَتَا عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِنًا )

وجُمِلَتْ ذَلِكَ أَنَّ الْحَامِلَ وَالْمَرْضِعَ ، إِذَا خَافَتَا عَلَى أَنْفُسِهِمَا ، فَلَهُمَا الْفِطْرُ ،

(٦) تقدم تخريجه في صفحة ٣٦٢ .

(١) سقط من : ب ، م .

(٢) سورة البقرة ١٨٧ .

وعليهما القضاء فحسب . لا نعلم فيه بين أهل العلم اختلافاً ؛ لأنهما بمنزلة المريض الخائف على نفسه . وإن خافنا على ولديهما أفطرنا ، وعليهما القضاء وإطعام مسكين عن كل يوم . وهذا يروى عن ابن عمر . وهو المشهور من مذهب الشافعي . وقال الليث : الكفارة على المريض دون الحامل . وهو إحدى الروايتين عن مالك ، لأن المريض يُمكنها أن تسترضع لولدها ، بخلاف الحامل ، ولأن الحمل مُتَّصِلٌ بالحامل ، فالخوف عليه كالخوف على بعض أعضائها . وقال عطاء ، والزهرى ، والحسن ، وسعيد بن جبيرة ، والنخعي ، وأبو حنيفة : لا كفارة عليهما ؛ لما روى أنس بن مالك هو <sup>(١)</sup> رجل <sup>(٢)</sup> من بنى كعب <sup>(٣)</sup> ، عن النبي ﷺ ، أنه قال : « إن الله وضع عن المسافر شطر الصلاة ، وعن الحامل والمريض الصوم » أو - الصيام » والله لقد قالهما رسول الله ﷺ أحدهما أو كليهما . رواه النسائي ، والترمذي <sup>(٤)</sup> . وقال : هذا حديث حسن . ولم يأمر <sup>(٥)</sup> بكفارة ، ولأنه فطر أبيع لعذر ، فلم يجب به كفارة ، كالفطر للمريض <sup>(٦)</sup> . ولنا ، قول الله تعالى : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينَ ﴾ <sup>(٧)</sup> . وهما داحِلَتَانِ في عموم الآية . قال ابن عباس : كانت رخصة للشيخ الكبير ، والمرأة الكبيرة ، وهما يطيقان الصيام ، أن يفطرا ، ويطعما مكان كل يوم مسكيناً ، والمبلى والمريض إذا خافا على أولادهما ، أفطرنا ، وأطعمنا . رواه أبو داود <sup>(٨)</sup> . وروى ذلك عن ابن عمر ، ولا مخالف لهما في <sup>(٩)</sup> الصحابة .

(١) سقط من : أ ، ب ، م .

(٢-٣) في سنن الترمذي : « من بنى عبد الله بن كعب » .

(٣) تقدم تحريجه في ١٩ / ١١٩ .

(٤) في ب ، م : « يأمره » .

(٥) في الأصل : « للمريض » .

(٦) سورة البقرة ١٨٤ .

(٧) في : باب من قال هي مثبته للشيخ والحليل ، من كتاب الصوم . سنن أبي داود ١ / ٥٤١ .

(٨) في انباه : « عصر » .

ولأنه فطر بسبب نفس عاجزة عن طريق الخلقة ، فوجبت به الكفارة ، كالشئح  
 بهم<sup>(٩)</sup> ، وغيرهم لم يتعرض للكفارة ، فكانت موقوفة على الدليل ، كالقضاء ،  
 فإن الحديث لم يتعرض له ، والمريض أخف حالا من هاتين ؛ لأنه يفطر بسبب  
 نفسه . إذا ثبت هذا ، فإن الواجب في إطعام المسكين مائة ، أو نصف صاع  
 من تمر ، أو شعير . والخلاف فيه ، كالخلاف في إطعام المساكين في كفارة  
 الجماع ، إذا ثبت هذا ، فإن القضاء لازم لهما . وقال ابن عمر ، وابن عباس : لا  
 قضاء عليهما ؛ لأن الآية تناولتهما ، وليس فيها إلا الإطعام ، ولأن النبي ﷺ قال :  
 « إن الله وضع عن الحامل والمرضع الصوم »<sup>(١٠)</sup> . ولنا ، أنهما يطبقان القضاء ،  
 فلزمهما ، كالحائض والنفساء ، والآية أوجبت الإطعام ، ولم تتعرض للقضاء ،  
 فأخذناه من دليل آخر . والمراد بوضع الصوم وضعه في مدة عذرهما ، كما جاء في  
 حديث عمرو بن أمية ، عن النبي ﷺ : « إن الله وضع عن المسافر  
 الصوم »<sup>(١١)</sup> . ولا يشبهان الشئح بهم ، لأنه عاجز عن القضاء ، وهما يقدران  
 عليه . قال أحمد : أذهب إلى حديث أبي هريرة . / يعني لا أقول بقول ابن عباس  
 وابن عمر في منع القضاء .

١٩١/٣ ط

٥٠٣ - مسألة ، قال : ( وإذا عجز عن الصوم لكبر أفتّر ، وأطعم لكل يوم  
 مسكينا )

وجملة ذلك أن الشئح الكبير ، والعجوز ، إذا كان يجهدهما الصوم ، ويشق  
 عليهما مشقة شديدة ، فلهما أن يفطرا ويطعما لكل يوم مسكينا . وهذا قول

(٩) سقط من : م .

(١٠) تقدم تخريجه في ٣ / ١١٩ .

(١١) تقدم تخريجه في حاشية ٣ / ١١٩ عند الناس .

على ، وابن عباس ، وأبي هريرة ، وأنس ، وسعيد بن جبير ، وطائس ، وأبي حنيفة ، والثوري ، والأوزاعي . وقال مالك : لا يجب عليه شيء ؛ لأنه ترك الصوم لعجزه ، فلم تجب فدية ، كما لو تركه لمرض انفصل به الموت . وللشافعي قولان كالمذهبين . ولنا ، الآية ، وقول ابن عباس في تفسيرها : نزلت رخصة للشيخ الكبير . ولأن الأداء صوم واجب ، فجاز أن يسقط إلى الكفارة بالقضاء . وأما المريض إذا مات ، فلا يجب الإطعام ؛ لأن ذلك يؤدي إلى أن يجب على الميت ابتداء ، بخلاف ما إذا أمكنه الصوم ، فلم يفعل حتى مات ، لأن وجوب الإطعام يستند إلى حال الحياة ، والشيخ اليهم له ذمة صحيحة ، فإن كان عاجزا عن الإطعام أيضا فلا شيء عليه ، و ﴿ لَا يَكُلْفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾<sup>(١)</sup> .

**فصل : والمريض الذي لا يرجى برؤه ، يفطر ، ويطعم لكل يوم مسكينا ؛**  
لأنه في معنى الشيخ . قال أحمد ، رحمه الله ، في من به شهوة الجماع غالبية ، لا يملك نفسه ، ويخاف أن تشق أنثياه : أطعم . أباح له الفطر ؛ لأنه يخاف على نفسه ، فهو كالمريض ، ومن يخاف على نفسه الهلاك لعطش أو نحو ، وأوجب الإطعام بدلا عن الصيام ، وهذا محمول على من لا يرجو إمكان القضاء ، فإن رجا ذلك فلا فدية عليه ، والواجب انتظار القضاء وفعله إذا قدر عليه ، لقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾<sup>(٢)</sup> . وإنما يصار إلى الفدية عند اليأس من القضاء ، فإن أطعم مع إياسه<sup>(٣)</sup> ، ثم قدر على الصيام ، احتمل أن لا يلزمه ؛ لأن ذمته قد برئت بأداء الفدية التي كانت هي الواجب<sup>(٤)</sup>

(١) سورة البقرة ٢٨٦ .

(٢) سورة البقرة ١٨٥ .

(٣) في ب ، م : د يأسه .

(٤) في ا ، ب ، م : الواجب .



عليه ، فلم يعد<sup>(٥)</sup> إلى الشغل بما برئت منه ، ولهذا قال الخرقي : فمن كان مريضاً لا يرجي برؤه ، أو شيئاً لا يستمسك على الرأجلية ، أقام من يحج عنه ويغتيمر ، وقد أجزأ عنه ، وإن عوفي . / وإحتمل أن يلزمه القضاء ؛ لأن الإطعام بدل إياسي<sup>(٦)</sup> ، وقد ثبتا ذهاب الإياسي<sup>(٧)</sup> ، فأشبهه من اعتدت بالشهور عند اليأسي من الحيض ، ثم حاضت .

٥٠٤ - مسألة ؛ قال : ( وَإِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ ، أَوْ نَفَسَتْ ، أَفْطَرَتْ وَقَصَّتْ<sup>(٨)</sup> ) ؛ فَإِنْ صَامَتْ ، لَمْ يُجْزَئْهَا )

أجمع أهل العلم على أن الحائض والنفساء لا يحل لهما الصوم ، وأنهما يفطران رمضان ، ويقضيان ، وأنهما إذا صامتا لم يجزئهما الصوم . وقد قالت عائشة : كنا نحيض على عهد رسول الله ﷺ ، فنؤمر بقضاء الصوم ، ولا نؤمر بقضاء الصلاة . متفق عليه<sup>(٩)</sup> . والأمر إنما هو للنبي ﷺ . وقال أبو سعيد : قال النبي ﷺ : « أليس إحدكن إذا حاضت لم تصل ولم تصم ، فذلك من نقصان دينها » . رواه البخاري<sup>(١٠)</sup> . والحائض والنفساء سراء ؛ لأن دم النفاس هو دم الحيض ، وحكمه حكمه . ومتى وجد الحيض في جزء من النهار فسد صوم ذلك اليوم ، سواء وجد في أوله أو في آخره ، ومتى نوبت الحائض الصوم ، وأمسكت ، مع عليها بتحريم ذلك ، أتمت ، ولم يجزئها .

(٥) في ب ، م : يعدل .

(٦) في ا ، ب ، م : يأس .

(٧) في ب ، م : اليأس .

(٨) سقط من : ا ، ب .

(٩) تقدم تخريجه في ١ / ٣٨٧ .

(١٠) تقدم تخريجه في ١ / ٣٨٦ .

٥٠٥ - مسألة ؛ قال : ( فَإِنْ أَمَكَّنَهَا الْقَضَاءُ فَلَمْ تَقْضِ حَتَّى مَاتَ ، أُطْعِمَ عَنْهَا لِكُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينَ )

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ مِنْ رَمَضَانَ ، لَمْ يَحُلْ مِنْ حَالَتَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنْ يَمُوتَ قَبْلَ إِمْكَانِ الصِّيَامِ ، إِمَّا لِضَيْقِ الْوَقْتِ ، أَوْ لِغُدْرٍ مِنْ مَرَضٍ أَوْ سَفَرٍ ، أَوْ عَجْزٍ عَنِ الصَّوْمِ ، فَهَذَا لَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَحِكْمِي عَنْ طَاوُسٍ وَقَتَادَةَ أَنَّهُمَا قَالَا : يَجِبُ الْإِطْعَامُ عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ صَوْمٌ وَاجِبٌ سَقَطَ بِالْعَجْزِ عَنْهُ ، فَجَبَّ الْإِطْعَامُ عَنْهُ ، كَالشَّيْخِ الْهَمِّ إِذَا تَرَكَ الصِّيَامَ ، لِعَجْزِهِ عَنْهُ . وَلَنَا ، أَنَّهُ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى وَجَبَ بِالْشَّرْعِ ، مَاتَ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ قَبْلَ إِمْكَانِ فِعْلِهِ ، فَسَقَطَ إِلَى غَيْرِ بَدَلٍ ، كَالْحَجِّ . وَيُقَارَقُ الشَّيْخُ الْهَمُّ ؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ ابْتِدَاءُ الْوُجُوبِ عَلَيْهِ ، بِخِلَافِ الْمَيِّتِ . الْحَالُ الثَّانِي ، أَنْ يَمُوتَ بَعْدَ إِمْكَانِ الْقَضَاءِ ، فَالْوَاجِبُ أَنْ يُطْعَمَ عَنْهُ لِكُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينَ . وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ عَائِشَةَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَاللَّيْثُ ، / وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ <sup>(١)</sup> ، وَالشَّافِعِيُّ ، <sup>(٢)</sup> وَالْحَسَنُ بْنُ حَيٍّ <sup>(٣)</sup> ، وَابْنُ عُثَيْمٍ ، فِي الصَّحِيحِ عَنْهُمْ . وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ : يُصَامُ عَنْهُ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ ، صَامَ عَنْهُ وَرِثَهُ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٤)</sup> . وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ عَنْهُ <sup>(٥)</sup> . وَلَنَا ، مَا رَوَى ابْنُ مَاجَةَ <sup>(٦)</sup> ، عَنْ ابْنِ عُمرَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

(١) سقط من : الأصل .

(٢-٣) في م : : والخزرجي « تحريف .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب من مات وعليه صوم ، من كتاب الصوم . صحيح البخاري ٤٦ / ٣ .

ومسلم ، في : باب قضاء الصيام عن الميت ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٨٠٣ / ٢ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في من مات وعليه صيام ، من كتاب الصيام . سنن أبي داود ٥٥٩ / ١ .

والإمام أحمد ، في : المسند ٦٩ / ٦ .

(٤-٥) في ١ ، ب ، م : : وروى عن ابن عباس .

وحدث ابن عباس أخرجه البخاري في الموضوع السابق . ومسلم ، في الباب السابق . صحيح مسلم

٨٠٤ / ٢ .

(٥) في : باب من مات وعليه صيام رمضان قد فرط فيه ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ٥٥٨ / ١ .

قال : « مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامُ شَهْرٍ ، فَلْيُطْعَمْ عَنْهُ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا » . قال التِّرْمِذِيُّ<sup>(٦)</sup> : الصَّحِيحُ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ مَوْقُوفٌ . وعن عائشةَ أيضًا ، قالت : يُطْعَمُ عَنْهُ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ ، وَلَا يُصَامُ عَنْهُ<sup>(٧)</sup> . وعن ابنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ مَاتَ وَعَلَيْهِ نَذْرٌ ؟ يَصُومُ شَهْرًا ، وَعَلَيْهِ صَوْمُ رَمَضَانَ . قال : أَمَّا رَمَضَانُ فَلْيُطْعَمْ عَنْهُ ، وَأَمَّا النَّذْرُ ، فَيُصَامُ عَنْهُ . رَوَاهُ الْأَثَرُمُ فِي « السُّنَنِ » . وَلَأنَّ الصَّوْمَ لَا تُدْخِلُهُ النَّبَايَةُ حَالَ الْحَيَاةِ ، فَكَذَلِكَ بَعْدَ الْوَفَاةِ ، كَالصَّلَاةِ ، فَأَمَّا حَدِيثُهُمْ فَهُوَ فِي النَّذْرِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ مُصَرِّحًا بِهِ فِي بَعْضِ الْفَاظِلِ ، كَذَلِكَ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قال : قَالَتِ امْرَأَةٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمُ نَذْرٍ ، فَأَقْضِيهِ عَنْهَا ؟ قال : « أَزَأْبَتِ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ ذَيْنِ فَقَضَيْتِيهِ ، أَوْ كَانَ يُؤَدِّي ذَلِكَ عَنْهَا ؟ » قالت : نعم . قال : « فَصُومِي عَنْ أُمِّكَ »<sup>(٨)</sup> . وقالت عائشةُ ، وابنُ عَبَّاسٍ كَقَوْلِنَا ، وهما رَاوِيَا حَدِيثِهِمْ ، فَدَلَّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ .

**فصل : فَأَمَّا صَوْمُ النَّذْرِ فَيَفْعَلُهُ الْوَلِيُّ عَنْهُ ، وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَاللَّيْثِ ، وَأَبِي عُبَيْدٍ ، وَأَبِي ثَوْرٍ .** وقال سَائِرُ مَنْ ذَكَرْنَا مِنَ الْفُقَهَاءِ : يُطْعَمُ عَنْهُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي صَوْمِ رَمَضَانَ . وَلَنَا ، الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ الَّتِي رَوَيْنَاهَا قَبْلَ هَذَا ، وَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحَقُّ بِالْإِتْبَاعِ ، وَفِيهَا غُنْيَةٌ عَنْ كُلِّ قَوْلٍ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ النَّذْرِ وَغَيْرِهِ أَنَّ النَّبَايَةَ تُدْخِلُ الْعِبَادَةَ بِحَسَبِ خِفَتِهَا ، وَالنَّذْرُ أَحْفَ حُكْمًا ؛ لِكَوْنِهِ لَمْ يَجِبْ بِأَصْلِ الشَّرْعِ ، وَإِنَّمَا أُوجِبَهُ النَّاذِرُ عَلَى نَفْسِهِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّ الصَّوْمَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَى الْوَلِيِّ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَبَّهَ بِالذَّيْنِ ، وَلَا يَجِبُ عَلَى الْوَلِيِّ قَضَاءُ ذَيْنِ الْمَيِّتِ ، وَإِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِتَرْكِهِ إِنْ كَانَتْ لَهُ تَرْكَةٌ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ تَرْكَةٌ ، فَلَا شَيْءَ عَلَى

(٦) في : باب ما جاء في الكفارة ، من كتاب الصوم . عارضة الأحوذى ٣ / ٢٤١ .

(٧) سقط من : الأصل ، ا .

(٨) انظر تخریج حديث ابن عباس في حاشية ٤ المتقدمة .

وَأَرَبَهُ ، لَكِنْ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْضَى عَنْهُ ، لِتَفْرِيقِ ذِمَّتِهِ ، وَكَفِّ رَهَائِهِ ، كَذَلِكَ هُنَا ،  
وَلَا يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِالْوَلِيِّ ، بَلْ كُلُّ مَنْ صَامَ عَنْهُ قَضَى ذَلِكَ عَنْهُ ، / وَأَجْزَأُ ؛ لِأَنَّهُ  
تَبَرَّعَ ، فَأَشْبَهَ قَضَاءَ الدِّينِ عَنْهُ<sup>(٩)</sup> .

٥٠٦ - مسألة ؛ قال : ( فَإِنْ لَمْ تُمْتِ الْمُفْرَطَةَ حَتَّى أَطْلَمَهَا شَهْرَ رَمَضَانَ  
آخِرُ ، صَامَتْهُ ، ثُمَّ قَضَتْ مَا كَانَ عَلَيْهَا ، ثُمَّ أَطْعَمَتْ لِكُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا ،  
وَكَذَلِكَ حُكْمُ الْمَرِيضِ وَالْمُسَافِرِ فِي الْمَوْتِ وَالْحَيَاةِ ، إِذَا قَرَطَا فِي  
الْقَضَاءِ )

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ ، أَنَّ مَنْ عَلَيْهِ صَوْمٌ مِنْ رَمَضَانَ ، فَلَهُ تَأْخِيرُهُ مَا لَمْ يَدْخُلْ رَمَضَانُ  
آخِرُ ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ قَالَتْ : كَانَ يَكُونُ عَلَى الصَّيَامِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ ، فَمَا  
أَقْضِيهِ حَتَّى يَجِيءَ شَعْبَانُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١٠)</sup> . وَلَا يَجُوزُ لَهُ<sup>(١١)</sup> تَأْخِيرُ الْقَضَاءِ إِلَى رَمَضَانَ  
آخِرٍ مِنْ غَيْرِ غُذْرِ ؛ لِأَنَّ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، لَمْ تُؤَخِّرْ إِلَى ذَلِكَ ، وَلَوْ أُمَكَّنَهَا  
لَأَخَّرَتْهُ ، وَلَئِنْ الصَّوْمَ عِبَادَةً مُتَكَرِّرَةً ، فَلَمْ يَجْزِ تَأْخِيرُ الْأُولَى عَنْ الثَّانِيَةِ ،  
كَالصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ . فَإِنْ أَخَّرَهُ عَنْ رَمَضَانَ آخِرَ نَظَرْنَا ؛ فَإِنْ كَانَ لِعُذْرِ فَلَيْسَ  
عَلَيْهِ إِلَّا الْقَضَاءُ ، وَإِنْ كَانَ لَغَيْرِ غُذْرِ ، فَعَلَيْهِ مَعَ الْقَضَاءِ إِطْعَامُ مَسْكِينٍ لِكُلِّ يَوْمٍ .  
وَبِهَذَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَابْنُ عُمَرَ ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ،  
وَمَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ . وَقَالَ الْحَسَنُ ، وَالتَّحِيْمِيُّ ،  
وَأَبُو حَنِيفَةَ : لَا فِدْيَةٌ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ صَوَّمَ وَاجِبٌ ، فَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ فِي تَأْخِيرِهِ كَفَّارَةٌ ،

(٩) سقط من : الأصل .

(١٠) أخرجه البخاري ، في : باب متى يقضى قضاء رمضان ، من كتاب الصوم . صحيح البخاري ٤٥ / ٣ .  
ومسلم ، في : باب قضاء رمضان في شعبان ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٨٠٢ / ٢ ، ٨٠٣ .  
كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب ما جاء في قضاء رمضان ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ١ / ٥٣٣ .  
والنسائي ، في : باب وضع الصيام عن الحائض ، من كتاب الصيام . المجتبى ١٦٢ / ٤ .  
(١١) سقط من : الأصل .

كما لو أخر الأداء والتذرع . ولنا ، ما روى عن ابن عمر ، وابن عباس ، وأبي هريرة ، أنهم قالوا : أطعم من كل يوم مسكينا . ولم يرد<sup>(٣)</sup> عن غيرهم من الصحابة بخلافهم . وروى مُسنداً من طريق ضعيف ، ولأن تأخير صوم رمضان عن وقته إذا لم يوجب القضاء ، أوجب الفدية ، كالشيخ الهيم<sup>(٤)</sup> .

**فصل :** فإن أخره لغير عذر حتى أذركه رمضان أو أكثر ، لم يكن عليه أكثر من فدية مع القضاء ؛ لأن كثرة التأخير لا يزداد بها الواجب ، كما لو أخر الحج الواجب سنيين ، لم يكن عليه أكثر من فعله .

**فصل :** وإن مات المفطر بعد أن أذركه رمضان آخر ، أطعم عنه لكل يوم مسكين واحد . نص عليه أحمد ، فيما روى عنه أبو داود ، أن رجلاً سأل عن امرأة أفطرت رمضان ، ثم أذركها رمضان آخر ، ثم ماتت ؟ قال : يُطعم عنها . قال له السائل : كم أطعم ؟ قال : كم أفطرت ؟ قال : ثلاثين يوماً . قال اجتمع ثلاثين مسكينا ، وأطعمهم مرة واحدة ، وأشيعهم . / قال : ما أطعمهم ؟ قال خبزاً ولحمًا إن قدرت من أوسط طعامكم . وذلك لأنه بإخراج كفارة واحدة ، أزال تفريطه بالتأخير ، فصار كما لو مات من غير تفريط . وقال أبو الخطاب : يُطعم عنه لكل يوم فقيران ؛ لأن الموت بعد التفريط بدون التأخير عن رمضان آخر يوجب كفارة ، والتأخير بدون الموت يوجب كفارة ، فإذا اجتمعا وجبت كفارتان ، كما لو فرط في يومين .

**فصل :** واختلفت الرواية عن أحمد في جواز التطوع بالصوم ، ممن عليه صوم فرض ، فتقل عنه حنبل أنه قال : لا يجوز له أن يتطوع بالصوم ، وعليه صوم من الفرض حتى يقضيه ، يبدأ بالفرض ، وإن كان عليه نذر صامه يعنى بعد

(٣) في ١ ، ب ، م : ١١٠١٠ .

(٤) في ب ، م : ١١٠١٠ .

الْفَرَضِ . وَرَوَى حَنْبَلٌ ، عَنْ أَحْمَدَ<sup>(٥)</sup> بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ صَامَ تَطَوُّعًا ، وَعَلَيْهِ مِنْ رَمَضَانَ شَيْءٌ لَمْ يَقْضِهِ ، فَإِنَّهُ لَا يُتَقَبَّلُ مِنْهُ حَتَّى يَصُومَهُ » . وَلأنَّهُ عِبَادَةٌ يَدْخُلُ فِي جُزَائِنِهَا الْمَالُ ، فَلَمْ يَصِحَّ التَّطَوُّعُ بِهَا قَبْلَ آدَاءِ فَرَضِهَا ، كَالْحَجِّ . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ التَّطَوُّعُ ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ تَتَعَلَّقُ بِوَقْتِ مُوسِمٍ ، فَجَازَ التَّطَوُّعُ فِي وَقْتِهَا قَبْلَ فِعْلِهَا ، كَالصَّلَاةِ يَتَطَوُّعُ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا ، وَعَلَيْهِ يُخْرَجُ الْحَجُّ . وَلأنَّ التَّطَوُّعَ بِالْحَجِّ يَمْنَعُ فِعْلَ رَاجِبِهِ الْمُتَعَيِّنِ<sup>(٦)</sup> ، فَاشْتَبَهَ صَوْمَ التَّطَوُّعِ فِي رَمَضَانَ ، بِخِلَافِ مَسَائِلِنَا . وَالْحَدِيثُ يُرْوَاهُ ابْنُ كَهْمَةَ ، وَفِيهِ ضَعْفٌ ، وَفِي سِيَاقِهِ<sup>(٧)</sup> مَا هُوَ مَتْرُوكٌ ، فَإِنَّهُ قَالَ فِي آخِرِهِ : « وَمَنْ أَذْرَكَهُ رَمَضَانُ ، وَعَلَيْهِ مِنْ رَمَضَانَ شَيْءٌ لَمْ يُتَقَبَّلْ مِنْهُ » . وَيُخْرَجُ فِي التَّطَوُّعِ بِالصَّلَاةِ فِي حَقِّ مَنْ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ مِثْلُ مَا ذَكَرْتَاهُ فِي الصَّوْمِ .

**فصل :** وَاخْتَلَفَتْ الرُّوَايَةُ فِي كَرَاهِيَةِ<sup>(٨)</sup> الْقَضَاءِ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ ، فَرَوَى أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ . وَهُوَ قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ كَانَ يَسْتَحِبُّ قَضَاءَ رَمَضَانَ فِي الْعَشْرِ . وَلأنَّهُ أَيَّامُ عِبَادَةٍ ، فَلَمْ يُكْرَهُ الْقَضَاءُ فِيهِ ، كَعَشْرِ الْمُحَرَّمِ . وَالثَّانِيَةِ ، يُكْرَهُ الْقَضَاءُ فِيهِ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ الْحَسَنِ ، وَالزُّهْرِيِّ ؛ لِأَنَّهُ يُرْوَى عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ كَرِهَهُ ، وَلأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَا مِنْ أَيَّامٍ الْعَمَلُ الصَّالِحُ فِيهَا أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ » يَعْنِي أَيَّامَ الْعَشْرِ . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ؟ قَالَ : « وَلَا الْجِهَادُ / فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، إِلَّا رَجُلٌ<sup>(٩)</sup> خَرَجَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ ، فَلَمْ

(٥) في : المسند ٢ / ٣٥٢ .

وانظر الميشتي ، في : باب في من أذركه رمضان وعليه رمضان آخر ، وفي : باب قضاء الغائت من شهر رمضان ، من كتاب الصيام . مجمع الزوائد ٣ / ١٤٩ ، ١٧٩ . حيث عراه إلى الطبراني في الأوسط .

(٦) في ١ ، ب ، م : « المعين » .

(٧) في ب ، م : « ساقية » خطأ .

(٨) في م : « كراهة » .

(٩) في الأصل ، ١ : « رجلا » .

يَرْجِعُ بِشَيْءٍ <sup>(١٠)</sup> مِنْ ذَلِكَ <sup>(١١)</sup> . فاستَحَبَّ إِخْلَافُهَا لِلتَّطَوُّعِ ، لِيَنَالَ فَضِيلَتَهَا .  
وَيَجْعَلُ الْقَضَاءُ فِي غَيْرِهَا . وقال بعضُ أَصْحَابِنَا : هَاتَانِ الرَّوَايَتَانِ مَبْنِيَّتَانِ عَلَى  
«الرَّوَايَتَيْنِ فِي <sup>(١٢)</sup> إِبَاحَةِ التَّطَوُّعِ قَبْلَ صَوْمِ النَّهْضِ وَتَحْرِيمِهِ <sup>(١٣)</sup>» ، فَمَنْ أَبَاحَهُ كَرِهَ  
الْقَضَاءَ فِيهَا ، لِيُؤَقِّرَهَا <sup>(١٤)</sup> عَلَى التَّطَوُّعِ ، لِيَنَالَ فَضْلَهُ <sup>(١٥)</sup> فِيهَا مَعَ فِعْلِ الْقَضَاءِ ، وَمَنْ  
حَرَّمَهُ لَمْ يَكْرَهُهُ فِيهَا ، بَلِ اسْتَحَبَّ فِعْلَهُ فِيهَا ، لِأَنَّهُ يَحْلُو مِنَ الْعِبَادَةِ بِالْكُلِّيَّةِ .  
وَيَقْوَى عِنْدِي أَنَّ هَاتَيْنِ الرَّوَايَتَيْنِ قَرَعٌ عَلَى إِبَاحَةِ التَّطَوُّعِ قَبْلَ الْفَرَضِ ، أَمَّا عَلَى رَوَايَةِ  
التَّحْرِيمِ ، فَيَكُونُ صَوْمُهَا تَطَوُّعًا قَبْلَ الْفَرَضِ مُحَرَّمًا ، وَذَلِكَ أَهْلُغُ مِنَ الْكَرَاهَةِ .  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٥٠٧ - مسألة ؛ قال : ( وَلِلْمَرِيضِ أَنْ يُفْطِرَ إِذَا كَانَ الصَّوْمُ يَزِيدُ فِي مَرَضِهِ ،  
فَإِنْ تَحَمَّلَ وَصَامَ ، كَرِهَ لَهُ ذَلِكَ ، وَأَجْزَأُهُ )

أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى إِبَاحَةِ الْفِطْرِ لِلْمَرِيضِ فِي الْجُمْلَةِ . وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى :  
﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ <sup>(١)</sup> وَالْمَرَضُ الْمُبِيحُ لِلْفِطْرِ هُوَ  
الشَّدِيدُ الَّذِي يَزِيدُ بِالصَّوْمِ أَوْ يُخَشِّي تَبَاطُؤَ بَرِّهِ . قِيلَ لِأَحْمَدَ : مَتَى يُفْطِرُ الْمَرِيضُ ؟

(١٠-١١) سقط من : ١ ، ب ، م .

والحديث أخرجه البخاري ، في : باب فضل العمل في أيام التشريق ، من كتاب الصلاة . صحيح البخاري  
٢ / ٢٤ ، ٢٥ . وأبو داود ، في : باب في صوم العشر ، من كتاب الصيام . سنن أبي داود ١ / ٥٦٨ .  
والترمذي ، في : باب ما جاء في العمل في أيام العشر ، من أبواب الصوم . عارضة الأحوذي ٣ / ٢٨٩ . وابن  
ماجه ، في : باب صيام العشر ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ١ / ٥٥٠ . والدارمي ، في : باب في  
فضل العمل في العشر ، من كتاب الصوم . سنن الدارمي ٢ / ٢٥ .

(١١-١٢) سقط من : الأصل .

(١٢) سقط من : الأصل .

(١٣) في الأصل : لتوفيها .

(١٤) في ب ، م : فضيلته .

(١٥) سورة البقرة ١٨٧ .

قال : إذا لم يَسْتَطِيع . قيل : مثل الحُمَى ؟ قال : وأى مَرَضٍ أَشدُّ من الحُمَى !  
وَحَكِي عن بَعْضِ السَّلَفِ أَنَّهُ أَبَاحَ الْفِطْرَ بِكُلِّ مَرَضٍ ، حَتَّى مِنْ وَجَعِ الْإِصْبَعِ  
وَالضَّرْسِ ؛ لِعُمُومِ الْآيَةِ فِيهِ ، وَلِأَنَّ الْمُسَافِرَ يُبَاحُ لَهُ الْفِطْرُ وَإِنْ لَمْ يَحْتَاجْ إِلَيْهِ ، فَكَذَلِكَ  
الْمَرِيضُ . وَلَنَا ، أَنَّهُ شَاهِدٌ لِلشَّهْرِ ، لَا يُؤْذِيهِ الصَّوْمُ ، فَلَزِمَهُ ، كَالصَّحِيحِ ، وَالْآيَةُ  
مَخْصُوصَةٌ فِي الْمُسَافِرِ وَالْمَرِيضِ جَمِيعًا ، بِدَلِيلِ أَنَّ الْمُسَافِرَ لَا يُبَاحُ لَهُ الْفِطْرُ فِي  
السَّفَرِ الْقَصِيرِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمُسَافِرِ وَالْمَرِيضِ ، أَنَّ السَّفَرَ اغْتَبِرَتْ فِيهِ الْمَظَنَّةُ ،  
وَهُوَ السَّفَرُ الطَّوِيلُ ، حَيْثُ لَمْ يُمَكِّنْ اغْتِبَارُ الْحِكْمَةِ بِنَفْسِهَا ، فَإِنَّ قَلِيلَ الْمَشَقَّةِ لَا  
يُبِيحُ ، وَكَثِيرُهَا لَا ضَائِبَ لَهُ فِي نَفْسِهِ ، فَاعْتَبِرَتْ بِمَظَنَّتِهَا ، وَهُوَ السَّفَرُ الطَّوِيلُ ،  
فَدَارَ الْحُكْمُ مَعَ الْمَظَنَّةِ وَجُودًا وَعَدَمًا ، وَالْمَرَضُ لَا ضَائِبَ لَهُ ؛ فَإِنَّ الْأَمْرَاضَ  
تَحْتَلِفُ ، مِنْهَا مَا يَضُرُّ صَاحِبَهُ الصَّوْمَ ، وَمِنْهَا مَا لَا أَثَرَ لِلصَّوْمِ فِيهِ ، كَوَجَعِ  
الضَّرْسِ ، وَخُرُوجِ فِي الْإِصْبَعِ ، وَالدُّمْلِ ، وَالْقَرَحَةِ الْيَسِيرَةِ ، وَالْجَرَبِ ، وَأَشْبَاهِ  
ذَلِكَ ، فَلَمْ يَصْلَحِ الْمَرَضُ ضَائِبًا ، وَأَمَكْنَ اغْتِبَارُ الْحِكْمَةِ ، وَهُوَ مَا يُخَافُ مِنْهُ  
١٩٤/٣ ظ الضَّرُّ ، / فَوَجَبَ اغْتِبَارُهُ بِذَلِكَ <sup>(٢)</sup> . فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنْ تَحَمَّلَ الْمَرِيضُ وَصَامَ  
مَعَ هَذَا ، فَقَدْ فَعَلَ مَكْرُوهًا ؛ لِمَا يَتَضَمَّنُهُ مِنَ الْإِضْرَارِ بِنَفْسِهِ ، وَتَرْكِه تَخْفِيفَ اللَّهِ  
تَعَالَى ، وَقَبُولِ رُخْصَتِهِ <sup>(٣)</sup> ، وَيَصِيحُ صَوْمُهُ وَيُجْزئُهُ ؛ لِأَنَّهُ عَزِيمَةٌ تَرْكُهَا رُخْصَةٌ ،  
فَإِذَا تَحَمَّلَهُ أَجْزَأَهُ ، كَالْمَرِيضِ الَّذِي يُبَاحُ لَهُ تَرْكُ الْجُمُعَةِ إِذَا حَضَرَهَا ، وَالَّذِي يُبَاحُ  
لَهُ تَرْكُ الْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ إِذَا قَامَ فِيهَا .

**فصل : والصَّحِيحُ <sup>(٤)</sup> الَّذِي يَحْتَسِي الْمَرَضَ بِالصَّيَامِ ، كَالْمَرِيضِ الَّذِي يَخَافُ**  
**زِيَادَتَهُ فِي إِبَاحَةِ الْفِطْرِ ؛ لِأَنَّ الْمَرِيضَ إِثْمًا أُبِيحَ لَهُ الْفِطْرُ خَوْفًا مِمَّا يَتَجَدَّدُ بِصِيَامِهِ ،**

(٢) سقط من : ب ، م .

(٣) في الأصل : رخصه .

(٤) في م زيادة : أن .



من زيادة المَرَضِ وَطَأُولِهِ ، فَالْخَوْفُ مِنْ تَجَدُّدِ الْمَرَضِ فِي مَعْنَاهُ . قَالَ أَحْمَدُ فِي مَنْ بِهِ شَهْوَةٌ غَالِبَةٌ لِلْجِمَاعِ ، يَخَافُ أَنْ تُنْشَقَّ أَثْيَاهُ<sup>(٥)</sup> ، فَهُوَ الْفِطْرُ . وَقَالَ فِي الْجَائِيَةِ : تَصُومُ إِذَا حَاضَتْ ، فَإِنْ جَهَّذَا الصَّوْمُ فَلْتَفْطِرْ ، وَلْتَقْضِ . يَعْنِي إِذَا حَاضَتْ وَهِيَ صَغِيرَةٌ لَمْ تَبْلُغْ عَحْمَسَ عَشْرَةِ سَنَةٍ . قَالَ الْقَاضِي : هَذَا إِذَا كَانَتْ تَخَافُ الْمَرَضَ بِالصَّبَامِ ، أُبَيِّحُ لَهَا الْفِطْرَ ، وَإِلَّا فَلَا .

**فصل :** وَمَنْ أُبَيِّحَ لَهُ الْفِطْرُ لِشِدَّةِ شَبَبِهِ ، إِنْ أَمَكَّنَهُ اسْتِدْفَاعُ الشَّهْوَةِ بِغَيْرِ الْجِمَاعِ<sup>(٦)</sup> ، كَالِاسْتِمْنَاءِ بِيَدِهِ ، أَوْ بِيَدِ امْرَأَتِهِ أَوْ جَارِيَتِهِ ، لَمْ يَجُزْ لَهُ الْجِمَاعُ ؛ لِأَنَّهُ فِطْرٌ لِلضَّرُورَةِ ، فَلَمْ تُبَحِّ لَهُ الزَّيَادَةُ عَلَى مَا تُنْذِفُ بِهِ الضَّرُورَةُ ، كَأَكْلِ الْمَيْتَةِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ . وَإِنْ جَامَعَ فَعَلِيهِ الْكَفَّارَةُ . وَكَذَلِكَ إِنْ أَمَكَّنَهُ دَفْعُهَا بِمَا لَا يُفْسِدُ صَوْمَ غَيْرِهِ ، كَوَطْءِ زَوْجَتِهِ أَوْ أَمْتِهِ الصَّغِيرَةِ ، أَوْ الْكِتَابِيَةِ ، أَوْ<sup>(٧)</sup> الْمُبَاشَرَةِ لِلْكَبِيرَةِ الْمُسْلِمَةِ دُونَ الْفَرْجِ ، أَوْ الْاسْتِمْنَاءِ بِبَيْدِهَا أَوْ بِيَدِهِ ، لَمْ يُبَحِّ لَهُ إِفْسَادُ صَوْمٍ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّ الضَّرُورَةَ إِذَا انْدَفَعَتْ لَمْ يُبَحِّ لَهُ مَا وَرَاءَهَا ، كَالشَّعْبِ مِنَ الْمَيْتَةِ إِذَا انْدَفَعَتْ الضَّرُورَةُ بِسَدِّ الرَّمْقِ . وَإِنْ لَمْ تُنْذِفِ الضَّرُورَةُ إِلَّا بِإِفْسَادِ صَوْمٍ غَيْرِهِ ، أُبَيِّحُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا تُدْعَوُ الضَّرُورَةُ إِلَيْهِ ، فَأُبَيِّحُ كِفْطَرَهُ ، وَكَالْحَامِلِ وَالْمَرْضِعِ يُفْطِرَانِ خَوْفًا عَلَى وَلَدَيْهِمَا . فَإِنْ كَانَ لَهُ امْرَأَتَانِ ؛ حَائِضٌ ، وَطَاهِرٌ صَائِمَةٌ ، وَدَعَتْهُ الضَّرُورَةُ إِلَى وَطْءِ إِحْدَاهُمَا ، اخْتَمَلَ وَجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا ، وَطْءُ الصَّائِمَةِ أَوَّلَى ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى نَصَّ عَلَى التَّنْهِاءِ عَنِ وَطْءِ الْحَائِضِ فِي كِتَابِهِ ، وَلَئِنْ وَطَّأَهَا فِيهِ أَذَى لَا يَزُولُ بِالْحَاجَةِ إِلَى الْوَطْءِ . وَالثَّانِي : يَتَخَيَّرُ ؛ لِأَنَّ وَطْءَ الصَّائِمَةِ يُفْسِدُ صِيَامَهَا ، / فَتَعَارَضُ الْمَفْسَدَتَانِ ، فَيَتَسَوَّانِ .

١٩٥/٣ و

(٥) أَثْيَاهُ : خَصِيئَتُهُ .

(٦) فِي مَنْ : فِي جِمَاعِ .

(٧-٧) فِي مَنْ : فِي مُبَاشَرَةِ الْكَبِيرَةِ .

## ٥٠٨ - مسألة ؛ قال : ( وَكَذَلِكَ الْمُسَافِرُ )

يَعْنِي أَنَّ الْمُسَافِرَ يُبَاحُ لَهُ الْفِطْرُ ، فَإِنْ صَامَ كُرْهًا لَهُ ذَلِكَ ، وَأَجْزَأَهُ . وَجَوَّازُ الْفِطْرِ لِلْمُسَافِرِ ثَابِتٌ بِالنَّصِّ وَالْإِجْمَاعِ ، وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّهُ إِنْ صَامَ أَجْزَأَهُ . وَيُرْوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّهُ لَا يَصِحُّ صَوْمُ الْمُسَافِرِ . قَالَ أَحْمَدُ : كَانَ عَمْرٌ وَأَبُو هُرَيْرَةَ يَأْتُرَانِهِ بِالْإِعَادَةِ . وَرَوَى الزُّهْرِيُّ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، أَنَّهُ قَالَ : الصَّائِمُ فِي السَّفَرِ كَالْمُفِطِرِ فِي الْحَضَرِ <sup>(١)</sup> . وَقَالَ بِهَذَا قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّوْمُ فِي السَّفَرِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> . وَلَئِنْ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَفْطَرَ فِي السَّفَرِ ، فَلَمَّا بَلَغَهُ أَنَّ قَوْمًا صَامُوا ، قَالَ : « أُولَئِكَ <sup>(٣)</sup> الْمُصَافَةُ » <sup>(٤)</sup> . وَرَوَى ابْنُ مَاجَهٍ <sup>(٥)</sup> ، بِإِسْنَادِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « الصَّائِمُ فِي رَمَضَانَ فِي السَّفَرِ ، كَالْمُفِطِرِ فِي الْحَضَرِ » . وَعَامَّةُ أَهْلِ الْعِلْمِ

(١) أخرجه النسائي موفقا ، في : باب ذكر قوله : « الصائم في السفر كالْمُفِطِر في الحضر » ، من كتاب الصوم . المجتبى ٤ / ١٥٤ .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب قول النبي ﷺ لمن ظلل عليه واشتد الحر ... ، من كتاب الصوم . صحيح البخاري ٣ / ٤٤ . ومسلم ، في : باب جواز الصوم والْفِطْر في شهر رمضان ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٢ / ٩٢ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب اختيار الفطر ، من كتاب الصوم . سنن أبي داود ١ / ٥٦١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية الصوم في السفر ، من أبواب الصوم . عارضة الأحوذى ٣ / ٢٣١ . والنسائي ، في : باب ما يكره من الصيام في السفر ، من كتاب الصيام . المجتبى ٤ / ١٤٦-١٤٨ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الإفطار في السفر ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ١ / ٥٣٢ . والدارمي ، في : باب الصوم في السفر ، من كتاب الصوم . سنن الدارمي ٢ / ٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٢٩٩ ، ٣١٧ ، ٣١٩ ، ٣٩٩ ، ٤٣٤ / ٥ .

(٣) في م نهادة : « هم » .

(٤) أخرجه مسلم ، في : باب جواز الصوم والْفِطْر في شهر رمضان للمسافر ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٢ / ٢٣٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية الصوم في السفر ، من أبواب الصوم . عارضة الأحوذى ٣ / ٢٣٠ . والنسائي ، في : باب ذكر اسم الرجل ، من كتاب الصوم . المجتبى ٤ / ١٤٨ .

(٥) في : باب ما جاء في الإفطار في السفر ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ١ / ٥٣٢ .

على خلاف هذا القول ، قال ابن عبد البر : هذا قول يروى عن عبد الرحمن بن عوف ، هجره الفقهاء كلهم ، والسنة ترويه ، وحجتهم ما روى عن حمزة بن عمرو الأسلمي ، أنه قال للنبي ﷺ أصوم في السفر ؟ وكان كثير الصيام ، قال : « إن شئت فصم ، وإن شئت فافطر » (متفق عليه) . وفي لفظ زواه النسائي ، أنه قال لرسول الله ﷺ : أجد قوة على الصيام في السفر ، فهل علي جناح ؟ قال : « هي رخصة الله » (١) ، فمن أخذ بها فحسن ، ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه . وقال أنس : كنا نساغر مع النبي ﷺ ، فلم يعيب الصائم على المفطر ، ولا المفطر على الصائم . متفق عليه (٢) . وكذلك روى أبو سعيد (٣) . وأحاديثهم محمولة على تفضيل الفطر على الصيام .

**فصل : والأفضل عند إمامنا ، رحمه الله ، الفطر في السفر ، وهو مذهب ابن**

(٦-٦) سقط من : م .

وأخرجه البخاري ، في : باب الصوم في السفر والإفطار ، من كتاب الصوم . صحيح البخاري ٤٣ / ٣ .  
ومسلم ، في : باب التخيير في الصوم والفطر في السفر ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٧٨٩ / ٢ ، ٧٩٠ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب الصوم في السفر ، من كتاب الصوم . سنن أبي داود ١ / ٥٦٠ . والنسائي ، في : باب الصيام في السفر ، وباب ذكر الاختلاف عن عروة في حديث حمزة فيه ، من كتاب الصيام . المجتبى ٤ / ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الرخصة في الصوم في السفر ، من أبواب الصوم . غارضة الأحوذي ٣ / ٢٣٢ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الصوم في السفر ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ١ / ٥٣١ . والدارمي ، في : باب الصوم في السفر ، من كتاب الصوم . سنن الدارمي ٢ / ٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٤٦ ، ١٩٣ ، ٢٠٢ ، ٢٠٧ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في الصيام في السفر ، من كتاب الصيام . الموطأ ١ / ٢٩٥ .  
(٧) في المجتبى : « من الله » .

(٨) أخرجه البخاري ، في : باب لم يعيب أصحاب النبي ﷺ بعضهم بعضا في الصوم والإفطار ، من كتاب الصوم . صحيح البخاري ٣ / ٤٤ . ومسلم ، في : باب جواز الصوم والفطر في شهر رمضان ... ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٢ / ٧٨٧ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في الصيام في السفر ، من كتاب الصيام . الموطأ ١ / ٢٩٥ .

(٩) أخرجه مسلم ، في الموضع السابق .

عمر ، وابن عَبَّاسٍ ، وسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، والشَّعْبِيُّ ، والأَوْزَاعِيُّ ، وإِسْحَاقُ .  
 وقال أبو حنيفة ، ومَالِكٌ ، والشَّافِعِيُّ : الصَّوْمُ أَفْضَلُ لِمَنْ قَوَّى عَلَيْهِ . وَيُرْوَى ذَلِكَ  
 عَنْ أَنَسٍ ، وَعَثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِي . وَاسْتَحْجُوا بِمَا رَوَى عَنْ سَلَمَةَ<sup>(١١)</sup> بْنِ الْمُحَبِّقِ ، أَنَّ  
 النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ : « مَنْ كَانَتْ لَهُ حَمُولَةٌ يَأْوِي إِلَى شَيْعٍ ، فَلْيَصُمْ رَمَضَانَ حَيْثُ  
 أَذْرَكَهُ » . رَوَاهُ / أَبُو دَاوُدَ<sup>(١٢)</sup> ، وَلَئِنْ مَنْ خَيْرٌ بَيْنَ الصَّوْمِ وَالْفِطْرِ ، كَانَ الصَّوْمُ  
 لَهُ<sup>(١٣)</sup> أَفْضَلَ كَالْتَطَوُّعِ . وقال عمرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَقَتَادَةُ : أَفْضَلُ  
 الْأَمْرَيْنِ أُيْسَرُهُمَا ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ ﴾<sup>(١٤)</sup> . ولما رَوَى أَبُو  
 دَاوُدَ<sup>(١٥)</sup> ، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ عَمْرٍو ، قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي صَاحِبُ ظَهْرٍ ،  
 أُعَالِجُهُ وَأَسَافِرُ عَلَيْهِ ، وَأُكْرِيه ، وَإِنَّهُ رُبَّمَا صَادَفَنِي هَذَا الشَّهْرُ - يَعْنِي  
 رَمَضَانَ - وَأَنَا أَجِدُ الْقُوَّةَ ، وَأَنَا شَابٌّ ، وَأَجِدُنِي أَنْ أَصُومَ ، يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَهْوَنَ  
 عَلَيَّ مِنْ أَنْ أُوَخَّرَ ، فَيَكُونُ دَيْنًا عَلَيَّ ، أَفَأَصُومُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَعْظَمَ لِأُجْرِي ، أَوْ<sup>(١٦)</sup>  
 أَفْطِرُ ؟ قَالَ : « أَيُّ ذَلِكَ شِئْتَ يَا حَمْزَةُ » . وَلَنَا ، مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَخْبَارِ فِي الْفَصْلِ  
 الَّذِي قَبْلَهُ ، وَرَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « خَيْرُكُمْ الَّذِي يُفْطِرُ فِي السَّفَرِ  
 وَيَقْصِرُ »<sup>(١٧)</sup> . وَلَئِنْ فِي الْفِطْرِ خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ ، فَكَانَ أَفْضَلَ ، كَالْقَصْرِ .  
 وَقِيَاسُهُمْ يَنْتَقِضُ بِالْمَرِيضِ وَيَصُومُ الْأَيَّامَ الْمَكْرُوهَ صَوْمُهَا .

**٥٠٩ -** مسألة ؛ قال : ( وَقَضَاءُ شَهْرِ رَمَضَانَ مُتَّفَقًا يُجْزَى ، وَالْمُتَابِعُ  
 أَحْسَنُ )

هذا قولُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَأَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَابْنِ مُحَيْرِيزٍ ، وَأَبِي قَلَابَةَ ،

(١٠) في م : د مسلمة ؛ تحريف .

(١١) في : باب من اختار الصيام ، من كتاب الصيام . سنن أبي داود ١ / ٥٦٢ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٤٧٦ .

(١٢) سقط من : الأصل .

(١٣) سورة البقرة ١٨٥ .

(١٤) في : باب الصوم في السفر ، من كتاب الصيام . سنن أبي داود ١ / ٥٦٠ .

(١٥) في م : أم ؛ .

(١٦) تقدم ترجمته في ٣ / ١٢٦ .

ومجاهيد ، وأهل المدينة ، والحسن ، وسعيد بن المسيب ، وعبيد الله بن عبد الله ابن عتبة . وإليه ذهب مالك ، وأبو حنيفة ، والثوري ، والأوزاعي ، والشافعي ، وإسحاق . وحكى وجوب التتابع عن علي ، وابن عمر ، والنخعي ، والشعبي . وقال داود : يجب ، ولا يشترط ؛ لما روى ابن المنذر ، بإسناده عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : « مَنْ كَانَ عَلَيْهِ صَوْمُ رَمَضَانَ ، فَلْيَسْرُدْهُ ، وَلَا يَفْطَعْهُ »<sup>(١)</sup> . ولنا ، إطلاق قول الله تعالى : ﴿ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرٍ ﴾<sup>(٢)</sup> . غير مقيد بالتتابع . فإن قيل : قد روى عن عائشة ، أنها قالت : نزلت « فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرٍ مُتَتَابِعَاتٍ » فسقطت « مُتَتَابِعَاتٍ »<sup>(٣)</sup> . قلنا : هذا لم يثبت عندنا صحته ، ولو صح فقد سقطت اللفظة المحتج بها . وأيضا قول الصحابة ، قال ابن عمر : إن سافر ، فإن شاء فرق ، وإن شاء تابع . وروى مرفوعا إلى النبي ﷺ<sup>(٤)</sup> . وقال أبو عبيدة بن الجراح ، في قضاء رمضان : إن الله لم يرخص لكم في فطره ، وهو يريد أن يشق عليكم في قضاؤه . وروى الأثرم ، بإسناده عن محمد بن المنكدر ، أنه قال : .: بلغني أن رسول الله ﷺ / سئل عن تقطيع قضاء رمضان ؟ فقال رسول الله ﷺ : « لَوْ كَانَ عَلَى أَحَدِكُمْ دَيْنٌ ، فَقَضَاهُ مِنَ الدَّرْهِمِ والدَّرْهِمَيْنِ ، حَتَّى يَقْضِي مَا عَلَيْهِ مِنَ الدَّيْنِ ، هَلْ كَانَ ذَلِكَ قَاضِيًا دَيْنَهُ ؟ » قالوا : نعم ، يا رسول الله . قال : « فَاللهُ أَحَقُّ بِالْعَفْوِ والتَّجَاوُزِ مِنْكُمْ »<sup>(٥)</sup> . ولأنه صوم لا يتعلق بزمان<sup>(٦)</sup> بعينه . فلم يجب فيه التتابع ، كالنذر المطلق ، وخبرهم لم يثبت صحته ، فإن أهل السنن لم

و ١٩٦/٣

- 
- (١) أخرجه الدارقطني ، في : باب القبلة للصائم . من كتاب الصيام . سنن الدارقطني ٢ / ١٩١ ، ١٩٢ . والبيهقي ، في : باب قضاء شهر رمضان ... من كتاب الصيام . السنن الكبرى ٤ / ٢٥٩ .  
(٢) سورة البقرة ١٨٥ .  
(٣) أخرجه الدارقطني ، في الباب السابق . سنن الدارقطني ٢ / ١٩٢ . وانتظر : تفسير القرطبي ٢ / ٢٨١ .  
(٤) أخرجه الدارقطني ، في : الباب السابق . سنن الدارقطني ٢ / ١٩٣ .  
(٥) أخرجه الدارقطني ، في : الباب السابق . سنن الدارقطني ٢ / ١٩٤ . والبيهقي ، في : باب قضاء شهر رمضان . من كتاب الصيام . السنن الكبرى ٤ / ٢٥٩ .  
(٦) في ب ، م : « بزمام » تحريف .

يَذْكُرُوهُ ، ولو صحَّ حَمَلْنَاهُ عَلَى الْاسْتِجَابِ ، فَإِنَّ الْمُتَابِعَ أَحْسَنُ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ مُوَافَقَةِ الْخَبَرِ ، وَالْخُرُوجِ مِنَ الْخِلَافِ وَشِبْهِهِ بِالْإِذَاءِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٥١٠ - مسألة ؛ قال : ( وَمَنْ دَخَلَ فِي صِيَامٍ تَطَوُّعٍ ، فَخَرَجَ مِنْهُ ، فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ قَضَاهُ فَحَسَنٌ )

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ دَخَلَ فِي صِيَامٍ تَطَوُّعٍ ، اسْتَجَبَ لَهُ إِثْمَانُهُ ، وَلَمْ يَجِبْ ، فَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ ، فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ ، رَوَى عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ . أَنَّهُمَا أَصْبَحَا صَائِمِينَ ، ثُمَّ أَفْطَرَا ، وَقَالَ ابْنُ عَمَرَ : لَا بَأْسَ بِهِ ، مَا لَمْ يَكُنْ نَذْرًا أَوْ قَضَاءَ رَمَضَانَ . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : إِذَا صَامَ الرَّجُلُ تَطَوُّعًا ، ثُمَّ شَاءَ أَنْ يَقْطَعَهُ قَطْعَهُ ، وَإِذَا دَخَلَ فِي صَلَاةٍ تَطَوُّعًا ، ثُمَّ شَاءَ أَنْ يَقْطَعَهَا قَطْعَهَا<sup>(١)</sup> . وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ : مَنِ أَصْبَحَتْ تُرِيدُ الصَّوْمَ ، فَأُتِيَ عَلَى أَحَدِ النَّظَرَيْنِ ، إِنْ شِئْتَ صُمْتَ ، وَإِنْ شِئْتَ أَفْطَرْتَ<sup>(٢)</sup> . هَذَا مَذْهَبُ أَحْمَدَ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ . وَقَدْ رَوَى حَنْبَلٌ ، عَنْ أَحْمَدَ ، إِذَا أَجْمَعَ عَلَى الصِّيَامِ ، فَأَوْجِبَهُ عَلَى نَفْسِهِ ، فَأَفْطَرَ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ ، أَعَادَ يَوْمًا مَكَانَ ذَلِكَ الْيَوْمِ . وَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ اسْتَحَبَّ ذَلِكَ ، أَوْ نَذَرَهُ لِيَكُونَ مُوَافِقًا لِسَائِرِ الرُّوَايَاتِ عَنْهُ . وَقَالَ النَّخَعِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٌ : يَلْزَمُ بِالشُّرُوعِ<sup>(٣)</sup> فِيهِ وَلَا يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَّا بِعُذْرٍ ، فَإِنْ خَرَجَ قَضَى . وَعَنْ مَالِكٍ : لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ . وَاجْتَنَعَ مَنْ أَوْجَبَ الْقَضَاءَ بِمَا رَوَى عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّهَا قَالَتْ : أَصْبَحْتُ أَنَا وَحَفْصَةُ صَائِمَتَيْنِ مُتَطَوِّعَتَيْنِ ، فَأَهْدَيْ لَنَا حَيْسًا<sup>(٤)</sup> ، فَأَفْطَرْنَا ، ثُمَّ سَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : « أَقْضِيَا يَوْمًا مَكَانَهُ »<sup>(٥)</sup> . وَلَئِنْهَا عِبَادَةٌ تَلْزَمُ بِالنَّذْرِ فَلَزِمَتْ

(١) أخرجه البيهقي ، في : باب صيام التطوع والخروج منه قبل تمامه ، من كتاب الصيام . السنن الكبرى ٤ / ٢٧٧ . وأخرج نحوه عبد الرزاق ، في : باب في إفطار التطوع وصومه إذا لم يبيته ، من كتاب الصوم . المصنف ٤ / ٢٧١ .

(٢) أخرجه البيهقي ، في الموضع السابق .

(٣) في م : بالشرع ؛ خطأ .

(٤) الحيس : تمر يخلط بسمن وأقط ، فيعجن شديداً ، ثم يندر منه نواه ، وربما جعل فيه سويق .

(٥) أخرجه أبو داود ، في : باب من رأى عليه القضاء ، من كتاب الصيام . سنن أبي داود ١ / ٥٧٢ . =

بِالشُّرُوعِ فِيهَا ، كَالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى مُسْلِمٌ ، وَأَبُو دَاوُدَ ،  
وَالنَّسَائِيُّ<sup>(٦)</sup> ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا ، فَقَالَ : « هَلْ  
عِنْدَكُمْ شَيْءٌ ؟ » . فَقُلْتُ : لَا . قَالَ : « فَأَيْنِ صَائِمٌ » . ثُمَّ مَرَّتِي<sup>(٧)</sup> بَعْدَ ذَلِكَ  
الْيَوْمِ ، وَقَدْ أَهْدَى / إِلَيَّ حَيْسٌ ، فَخَبَأْتُ لَهُ مِنْهُ ، وَكَانَ يُحِبُّ الْحَيْسَ . قُلْتُ : يَا  
رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّهُ أَهْدَى لَنَا حَيْسٌ ، فَخَبَأْتُ لَكَ مِنْهُ ، قَالَ : « أَذْنِيهِ ، أَمَا إِنِّي قَدْ  
أَصْبَحْتُ وَأَنَا صَائِمٌ » . فَأَكَلَ مِنْهُ ، ثُمَّ قَالَ لَنَا : « إِنَّمَا مَثَلُ صَوْمِ التَّطَوُّعِ مَثَلُ  
الرَّجُلِ يُخْرِجُ مِنْ مَالِهِ الصَّدَقَةَ ؛ فَإِنْ شَاءَ أَمْضَاهَا ، وَإِنْ شَاءَ حَبَسَهَا » . هَذَا لَفْظُ  
رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ ، وَهُوَ أَثَمٌ مِنْ غَيْرِهِ . وَرَوَتْ أُمُّ هَانِيَةَ ، قَالَتْ : دَخَلْتُ<sup>(٨)</sup> عَلَى  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَأَتَنِي بِشَرَابٍ ، فَتَأَوَّلَنِيهِ فَشَرِبْتُ مِنْهُ ، ثُمَّ قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ،  
لَقَدْ أَفْطَرْتُ وَكُنْتُ صَائِمَةً . فَقَالَ لَهَا : « أَكُنْتِ تَقْضِينَ شَيْئًا ؟ » قَالَتْ : لَا .  
قَالَ : « فَلَا يَضُرُّكَ إِنْ كَانَ تَطَوُّعًا » . رَوَاهُ سَعِيدٌ ، وَأَبُو دَاوُدَ<sup>(٩)</sup> ، وَالْأَثَرُمُ . وَفِي  
لَفْظٍ قَالَتْ : قُلْتُ ، إِنِّي صَائِمَةٌ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ الْمُتَطَوِّعَ أَمِيرُ  
نَفْسِهِ ، فَإِنْ شِئْتَ فَصُومِي ، وَإِنْ شِئْتَ فَأَنْفَطِرِي »<sup>(١٠)</sup> . وَلَئِنْ كُلَّ صَوْمٍ لَوْ أَثَمُهُ

---

= والترمذى ، ق : باب ما جاء في إيجاب القضاء عليه ، من أبواب الصوم . عارضة الأحوذى ٣ / ٢٧٠ .  
والإمام مالك ، ق : باب قضاء التطوع ، من كتاب الصيام . الموطأ ١ / ٣٠٦ .

(٦) أخرجه مسلم ، ق : باب جواز صوم النافلة بينة من النهار ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم  
٢ / ٨٠٨ ، ٨٠٩ . وأبو داود ، ق : باب في الرخصة في ذلك ، من كتاب الصيام . سنن أبي داود  
١ / ٥٧١ . والنسائي ، ق : باب النية في الصيام . من كتاب الصيام . المجتبى ٤ / ١٦٣ .

(٧) سقط من : ب ، م .

(٨) في الأصل : « دخل » .

(٩) ق : باب الرخصة في ذلك ، من كتاب الصيام . سنن أبي داود ١ / ٥٧٢ .

كما أخرجه الترمذى ، ق : باب ما جاء في إفتطار الصائم المتطوع ، من أبواب الصوم . عارضة الأحوذى  
٣ / ٢٦٧ ، ٢٦٨ . والداريمى ، ق : باب في من يصبح صائما تطوعا ثم يفطر ، من كتاب الصوم . سنن  
الداريمى ٢ / ١٦ . والإمام أحمد ، ق : المسند ٦ / ٤٢٤ .

(١٠) أخرجه الترمذى ، ق : باب ما جاء في إفتطار الصائم المتطوع ، من أبواب الصوم . عارضة الأحوذى  
٣ / ٢٦٨ ، ٢٦٩ . والإمام أحمد ، ق : المسند ٦ / ٣٤٣ ، ٤٢٤ .

كان تَطَوُّعًا إِذَا خَرَجَ مِنْهُ لَمْ يَجِبْ قَضَاؤُهُ ، كَمَا لَوْ اعْتَقَدَ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ فَبَانَ مِنْ شَعْبَانَ أَوْ مِنْ شَوَّالٍ . فَأَمَّا غَيْرُهُمْ ، فَقَالَ أَبُو دَاوُدَ : لَا يَثْبُتُ . وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ : فِيهِ مَقَالٌ . وَضَعَفَهُ الْجَوَزْجَانِيُّ وَغَيْرُهُ ، ثُمَّ هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّهُ يُسْتَحَبُّ لَهُ إِتِمَامُهُ ، وَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ اسْتَحَبَّ قَضَاؤُهُ ؛ لِلْخُرُوجِ مِنَ الْخِلَافِ ، وَعَمَلًا بِالْخَيْرِ الَّذِي رَوَّاهُ .

**فصل :** وسائر التَّوَاتُفُلِ مِنَ الْأَعْمَالِ حُكْمُهَا حُكْمُ الصَّيَامِ ، فِي أَنَّهَا لَا تَلْزَمُ بِالشَّرُوعِ ، وَلَا يَجِبُ قَضَاؤُهَا إِذَا خَرَجَ مِنْهَا ، إِلَّا الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ ، فَإِنَّهُمَا يُخَالِفَانِ سَائِرَ الْعِبَادَاتِ فِي هَذَا ، لِتَأْكِيدِ إِحْرَامِهِمَا ، وَلَا يَخْرُجُ مِنْهُمَا بِإِفْسَادِهِمَا . وَلَوْ اعْتَقَدَ أَنَّهَا وَاجِبَانِ ، وَلَمْ يَكُونَا وَاجِبَيْنِ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ الْخُرُوجُ مِنْهُمَا . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ فِي الصَّلَاةِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا تَلْزَمُ بِالشَّرُوعِ ، فَإِنَّ الْأَثَرَمَ قَالَ : قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : الرَّجُلُ يُصْبِحُ صَائِمًا مُتَطَوِّعًا ، أَيْكُونُ بِالْخِيَارِ ؟ وَالرَّجُلُ يَدْخُلُ فِي الصَّلَاةِ أَلَّهُ أَنْ يَقْطَعَهَا ؟ فَقَالَ : الصَّلَاةُ أَشَدُّ ، أَمَا الصَّلَاةُ فَلَا يَقْطَعُهَا . قِيلَ لَهُ : فَإِنْ قَطَعَهَا قَضَاهَا ؟ قَالَ : إِنْ قَضَاهَا فَلَيْسَ فِيهِ اخْتِلَافٌ . وَمَالَ أَبُو إِسْحَاقَ الْجَوَزْجَانِيُّ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ ، وَقَالَ : الصَّلَاةُ ذَاتُ إِحْرَامٍ وَإِخْلَالٍ ، فَلَزِمَتْ بِالشَّرُوعِ فِيهَا ، كَالْحَجِّ . وَأَكْثَرُ أَصْحَابِنَا عَلَى أَنَّهَا لَا تَلْزَمُ أَيْضًا . وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ لِأَنَّ مَا جَازَ تَرْكَ جَمِيعِهِ جَازَ تَرْكَ بَعْضِهِ ، كَالصَّدَقَةِ ، وَالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ يُخَالِفَانِ غَيْرَهُمَا .

**فصل :** ومن دَخَلَ فِي وَاجِبٍ ، / كَقَضَاءِ رَمَضَانَ ، أَوْ نَذَرَ مُعَيَّنٍ أَوْ مُطْلَقٍ ، أَوْ صِيَامٍ كَقَارَةِ ، لَمْ يَجُزْ لَهُ الْخُرُوجُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ الْمُتَعَيَّنَ وَجَبَ عَلَيْهِ الدُّخُولُ فِيهِ ، وَغَيْرُ الْمُتَعَيَّنِ تَعَيَّنَ بِدُخُولِهِ فِيهِ ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ الْفَرْضِ الْمُتَعَيَّنِ ، وَلَيْسَ فِي هَذَا خِلَافٌ بِحَمْدِ اللَّهِ .

٥١١ - مسألة ؛ قَالَ : ( وَإِذَا كَانَ لِلْعَلَامِ عَشْرُ سِنِينَ ، وَأُطْلِقَ الصَّيَامُ ، أُخِلَّ بِهِ )

يَعْنِي أَنَّهُ يَلْزَمُ الصَّيَامَ ، يُؤْمَرُ بِهِ وَيُضْرَبُ عَلَى تَرْكِهِ ، لِيَتِمَّرَنَ عَلَيْهِ ، وَيَتَعَوَّدَهُ ، كَمَا



يُتْرَمُ الصَّلَاةَ وَيُؤْمَرُ بِهَا ، وَمِمَّنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ يُؤْمَرُ بِالصَّيَامِ إِذَا أَطَاقَهُ ، عَطَاءُ ،  
والْحَسَنُ ، وَابْنُ سِيرِينَ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَقَتَادَةُ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : إِذَا أَطَاقَ  
صَوْمَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ تَبَاعًا ، لَا يَحْزُرُ فِيهِمْ وَلَا يَضَعُفُ ، حُمِلَ صَوْمُ شَهْرِ رَمَضَانَ . وَقَالَ  
إِسْحَاقُ : إِذَا بَلَغَ بَنَتِي عَشْرَةَ أَحَبُّ أَنْ يُكَلَّفَ الصَّوْمَ لِلْعَادَةِ . وَاعْتِبَارُهُ بِالْعَشْرِ  
أَوَّلَى ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِالضَّرْبِ عَلَى الصَّلَاةِ عِنْدَهَا<sup>(١)</sup> ، وَاعْتِبَارُ الصَّوْمِ  
بِالصَّلَاةِ أَحْسَنُ لِقُرْبِ إِحْدَاهُمَا مِنَ الْأُخْرَى ، وَاجْتِمَاعُهُمَا فِي أَنَّهُمَا عِبَادَتَانِ  
بَدَنِيَّتَانِ مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ ، إِلَّا أَنَّ الصَّوْمَ أَشَقُّ فَاعْتَبِرَتْ لَهُ الطَّاقَةُ ، لِأَنَّهُ قَدْ يُطِيقُ  
الصَّلَاةَ مَنْ لَا يُطِيقُ .

**فصل :** وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الصَّوْمُ حَتَّى يَتَلْعَ . قَالَ أَحْمَدُ فِي غُلَامٍ اخْتَلَمَ : صَامَ وَلَمْ  
يَتْرُكْ ، وَالْجَاوِزَةُ إِذَا حَاضَتْ . وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَذَهَبَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا إِلَى  
إِجَابِهِ عَلَى الْغُلَامِ الْمُطِيقِ لَهُ إِذَا بَلَغَ عَشْرًا ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ جُرَيْجٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ  
الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْبَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا أَطَاقَ الْغُلَامُ  
صِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، وَجَبَ عَلَيْهِ صِيَامُ شَهْرِ رَمَضَانَ »<sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّهُ عِبَادَةٌ بَدَنِيَّةٌ ، أَشْبَهَ  
الصَّلَاةَ ، وَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِأَنْ يُضْرَبَ عَلَى الصَّلَاةِ مَنْ بَلَغَ عَشْرًا . وَالْمَذْهَبُ  
الأَوَّلُ . قَالَ الْقَاضِي : الْمَذْهَبُ عِنْدِي ، رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ ، أَنَّ الصَّلَاةَ وَالصَّوْمَ لَا يَجِبُ  
حَتَّى يَتَلْعَ ، وَمَا قَالَهُ أَحْمَدُ فِي مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ يَقْضِيهَا . نَحْمِلُهُ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ ؛  
وَذَلِكَ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ ؛ عَنْ الصَّبِيِّ حَتَّى يَتَلْعَ ، وَعَنِ

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب متى يؤمر الغلام بالصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ١١٥ .  
والترمذي ، في : باب ما جاء متى يؤمر الصبي بالصلاة ، من أبواب الصلاة . عارضة الأخوي ٢ / ١٩٨ .  
والدارمي ، في : باب متى يؤمر الصبي بالصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١ / ٣٣٣ . والحاكم في :  
باب في مواقيت الصلاة ، وباب في فضل الصلوات الخمس ، من كتاب الصلاة . المستدرك ١ / ١٩٧ ،  
٢٠١ . والدارقطني ، في : باب الأمر بتعليم الصلوات والضرب عليها ، من كتاب الصلاة . سنن الدارقطني  
١ / ٢٣٠ . والبيهقي ، في : باب الصبي يبلغ في صلاته ... ، وباب ما على الآباء والأمهات من تعليم الصبيان  
أمر الطهارة والصلاة ، من كتاب الصلاة . السنن الكبرى ٢ / ١٤ ، ٣ / ٨٤ . وابن أبي شيبة ، في : باب  
متى يؤمر الصبي بالصلاة ، من كتاب الصلاة . المصنف ١ / ٣٤٧ . وإمام أحمد ، في : المسند  
٢٠١ / ٣ .

(٢) ذكره السيوطي ، في جمع الجوامع ١ / ٤٢ . وعزاه إلى أبي نعيم في المعرفة ، وإلى الدليمي .

الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيقَ ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ <sup>(٣)</sup> . وَلَئِنَّ عِبَادَةَ بَدَنِيَّةً ، فَلَمْ تَجِبْ عَلَى الصَّبِيِّ ، كَالْحَجِّ . وَحَدِيثُهُمْ مُرْسَلٌ ، ثُمَّ تَحْمِيلُهُ عَلَى الِاسْتِخْبَابِ ، وَسَمَاءُ وَاجِبًا ، تَأْكِيدًا لِاسْتِخْبَابِهِ ، كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « غُسْلُ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَظِمٍ » <sup>(٤)</sup> .

١٩٧/٣ **فصل :** إِذَا نَوَى الصَّبِيُّ الصَّوْمَ / مِنَ اللَّيْلِ ، فَلَبَّغَ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ بِالِاخْتِلَامِ أَوْ السَّنِّ ، فَقَالَ الْقَاضِي : يُتِمُّ صَوْمَهُ ، وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ . لِأَنَّ نِيَّةَ صَوْمِ رَمَضَانَ حَصَلَتْ لَيْلًا يُجْزِئُهُ كَالْبَالِغِ . وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ أَوَّلُ الصَّوْمِ نَفْلًا وَبَاقِيَهُ فَرَضًا ، كَمَا لَوْ شَرَعَ فِي صَوْمِ يَوْمٍ تَطَوُّعًا ، ثُمَّ نَذَرَ إِتْمَامَهُ . وَاخْتَارَ أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ ؛ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ بَدَنِيَّةٌ بَلَغَ فِي أَثْنَائِهَا بَعْدَ مُضِيِّ بَعْضِ أَرْكَانِهَا ، فَلَزِمَتْ إِعَادَتُهَا ، كَالصَّلَاةِ ، وَالْحَجِّ إِذَا بَلَغَ بَعْدَ الْوُقُوفِ ، وَهَذَا لِأَنَّهُ يَبْلُوغُهُ يَلْزَمُهُ صَوْمُ جَمِيعِهِ ، وَالْمَاضِي قَبْلَ بُلُوغِهِ نَفْلٌ ، فَلَمْ يُجْزِ عَنِ الْفَرَضِ ، وَلِهَذَا لَوْ نَذَرَ صَوْمَ يَوْمٍ يَقْدَمُ فَلَانَ فَقَدِمَ وَالتَّأَذَّرُ صَائِمٌ لَزِمَهُ الْقَضَاءُ ، فَأَمَّا مَا مَضَى مِنَ الشَّهْرِ قَبْلَ بُلُوغِهِ ، فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ ، وَسَوَاءٌ كَانَ قَدْ صَامَهُ أَوْ أَفْطَرَهُ ، هَذَا قَوْلُ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : يَقْضِيهِ إِنْ كَانَ أَفْطَرَهُ وَهُوَ مُطِيقٌ لِصِيَامِهِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ زَمَنٌ مَضَى فِي حَالِ صِبَاهٍ ، فَلَمْ يَلْزَمَهُ قَضَاءُ الصَّوْمِ فِيهِ ، كَمَا لَوْ بَلَغَ بَعْدَ انْسِلَاخِ رَمَضَانَ . وَإِنْ بَلَغَ الصَّبِيُّ وَهُوَ مُفْطِرٌ ، فَهَلْ يَلْزَمُهُ إِسْأَاكُ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَقَضَاؤُهُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ .

٥١٢ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : ( وَإِذَا أَسْلَمَ الْكَافِرُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ ، صَامَ مَا يَسْتَقْبِلُ مِنْ بَقِيَّةِ شَهْرِهِ )

أَمَّا صَوْمٌ مَا يَسْتَقْبِلُهُ مِنْ بَقِيَّةِ شَهْرِهِ ، فَلَا خِلَافَ فِيهِ ، وَأَمَّا قَضَاءُ مَا مَضَى مِنْ

(٣) تقدم ترجمته في ٢ / ٥٠ .

(٤) تقدم ترجمته في ٣ / ٢٢٥ .

الشَّهْرَ قَبْلَ إِسْلَامِهِ ، فَلَا يَجِبُ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ<sup>(١)</sup> ، وَقَتَادَةُ ، وَمَالِكٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ عَطَاءٌ : عَلَيْهِ قَضَاؤُهُ . وَعَنِ الْحَسَنِ كَالْمَذْهَبَيْنِ . وَلَنَا ، أَنَّ مَا مَضَى عِبَادَةَ حَرَجَتْ فِي حَالِ كُفْرِهِ ، فَلَمْ يَلْزِمُهُ قَضَاؤُهُ ، كَالرِّمَاضِ الْمَاضِي .

**فصل :** فَأَمَّا الْيَوْمُ الَّذِي أَسْلَمَ فِيهِ ، فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ إِمْسَاكُهُ وَيَقْضِيهِ . هَذَا الْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ . وَبِهِ قَالَ ابْنُ<sup>(٢)</sup> الْمَاجِشُونِ ، وَإِسْحَاقُ . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ : لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُدْرِكْ فِي زَمَنِ الْعِبَادَةِ مَا يُمْكِنُهُ التَّلَبُّسُ بِهَا فِيهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ أَسْلَمَ بَعْدَ خُرُوجِ الْيَوْمِ ، وَقَدْ رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ أَحْمَدَ . وَلَنَا ، أَنَّهُ أَذْرَكَ جُزْءًا مِنْ وَقْتِ الْعِبَادَةِ فَلَزِمَتْهُ ، كَمَا لَوْ أَذْرَكَ جُزْءًا مِنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ .

**فصل :** فَأَمَّا الْمَجْثُونُ إِذَا أَفَاقَ فِي أَثْنَاءِ الشَّهْرِ ، فَعَلَيْهِ صَوْمُ مَا بَقِيَ مِنَ الْأَيَّامِ ، بغيرِ خِلَافٍ . وَفِي قَضَاءِ الْيَوْمِ الَّذِي أَفَاقَ فِيهِ وَإِمْسَاكِهِ رِوَايَتَانِ . وَلَا / يَلْزِمُهُ قَضَاءُ مَا مَضَى . وَهَذَا قَالَ أَبُو ثَوْرٍ ، وَالشَّافِعِيُّ فِي الْجَدِيدِ . وَقَالَ مَالِكٌ : يَقْضَى ، وَإِنْ مَضَى عَلَيْهِ سِتُونَ . وَعَنِ أَحْمَدَ مِثْلُهُ ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي<sup>(٣)</sup> الْقَدِيمِ ؛ لِأَنَّهُ مَعْنَى يُزِيلُ الْعَقْلَ ، فَلَمْ يَمْتَنِعْ وَجُوبَ الصَّوْمِ ، كَالْإِغْمَاءِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : إِنْ جُنَّ جَمِيعَ الشَّهْرِ ، فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ أَفَاقَ فِي أَثْنَائِهِ قَضَى ، مَا مَضَى ؛ لِأَنَّ الْجُنُونَ لَا يُنَافِي الصَّوْمَ ، بِدَلِيلٍ مَا لَوْ جُنَّ فِي أَثْنَاءِ الصَّوْمِ لَمْ يَفْسُدْ ، فَإِذَا وَجَدَ فِي بَعْضِ الشَّهْرِ ، وَجَبَ الْقَضَاءُ ، كَالْإِغْمَاءِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ مَعْنَى يُزِيلُ التَّكْلِيفَ ، فَلَمْ يَجِبِ الْقَضَاءُ فِي زَمَانِهِ ، كَالصَّغَرِ وَالْكُفْرِ . وَنَحْصُ<sup>(٤)</sup> أَبَا حَنِيفَةَ بِأَنَّهُ مَعْنَى ، لَوْ وَجَدَ فِي جَمِيعِ الشَّهْرِ<sup>(٥)</sup> اسْقَطَ الْقَضَاءَ ، فَإِذَا وَجَدَ فِي بَعْضِهِ اسْقَطَهُ ، كَالصَّغَرِ وَالْكُفْرِ ،

(١) فِي م : د : الشَّافِعِيُّ .

(٢) سَقَطَ مِنْ : أ ، ب ، م .

(٣) سَقَطَ مِنْ : أ ، ب ، م .

(٤) فِي م : د : وَيُخْصِ .

(٥) فِي ب ، م : د : الْأَشْهُرِ .

وَيُفَارِقُ الْإِنْعَاءَ فِي ذَلِكَ .

٥١٣ - مسألة ؛ قال : ( وَإِذَا رَأَى هِلَالَ شَهْرِ رَمَضَانَ وَخَدَهُ ، صَامَ )

الْمَشْهُورُ فِي الْمَذْهَبِ أَنَّهُ مَتَى رَأَى الْهِلَالَ وَاحِدًا لَزِمَهُ الصِّيَامُ ، غَدَلًا كَانَ أَوْ غَيْرَ  
غَدَلٍ ، شَهِدَ عِنْدَ الْحَاكِمِ أَوْ لَمْ يَشْهَدْ ، قِيلَتْ شَهَادَتُهُ أَوْ رُدَّتْ . وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ،  
وَاللُّيْثِ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ، وَابْنُ الْمُثَنِّيرِ . وَقَالَ عَطَاءٌ ، وَإِسْحَاقُ : لَا  
يَصُومُ . وَقَدْ رَوَى حَنْبَلٌ عَنْ أَحْمَدَ : لَا يَصُومُ إِلَّا فِي جَمَاعَةِ النَّاسِ . وَرَوَى نَحْوَهُ عَنْ  
الْحَسَنِ وَابْنِ سِيرِينَ ؛ لِأَنَّهُ يَوْمٌ مَحْكُومٌ بِهِ مِنْ شَعْبَانَ ، فَأَشْبَهَ التَّاسِعَ وَالْعِشْرِينَ .  
وَلَنَا ، أَنَّهُ تَيَقَّنَ<sup>(١)</sup> أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ فَلَزِمَهُ صَوْمُهُ ، كَمَا لَوْ حَكَّمَ بِهِ الْحَاكِمُ . وَكَوْنُهُ  
مُحْكُومًا بِهِ مِنْ شَعْبَانَ ظَاهِرٌ فِي حَقِّ غَيْرِهِ ، وَأَمَّا فِي الْبَاطِنِ فَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ مِنْ  
رَمَضَانَ ، فَلَزِمَهُ صِيَامُهُ كَالْعَدَلِ .

**فصل :** فَإِنْ أَفْطَرَ ذَلِكَ الْيَوْمَ بِجَمَاعٍ ، فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا  
تَجِبُ ؛ لِأَنَّهَا عُقُوبَةٌ ، فَلَا تَجِبُ بِفَعْلٍ مُخْتَلِفٍ فِيهِ ، كَالْحَدِّ . وَلَنَا ، أَنَّهُ أَفْطَرَ يَوْمًا  
مِنْ رَمَضَانَ بِجَمَاعٍ ، فَوَجِبَتْ<sup>(٢)</sup> عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ ، كَمَا لَوْ قِيلَتْ شَهَادَتُهُ ، وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ  
الْكَفَّارَةَ عُقُوبَةٌ ، ثُمَّ قِيَاسُهُمْ يَنْتَقِضُ بِوُجُوبِ الْكَفَّارَةِ فِي السَّفَرِ الْقَصِيرِ ، مَعَ وَقُوعِ  
الْخِلَافِ فِيهِ .

٥١٤ - مسألة ؛ قال : ( وَإِنْ كَانَ غَدَلًا ، صَوَّمَ النَّاسُ بِقَوْلِهِ )

الْمَشْهُورُ عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ يُقْبَلُ فِي هِلَالِ رَمَضَانَ قَوْلُ وَاحِدٍ غَدَلٍ ، وَيَلْزَمُ النَّاسَ  
الصِّيَامَ بِقَوْلِهِ . وَهُوَ قَوْلُ عَمْرٍ ، وَعَلِيٍّ ، وَابْنِ عَمْرٍ ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ ، وَالشَّافِعِيِّ فِي

(١) فِي الْأَصْلِ : « يَتَقَنَّ » .

(٢) فِي مَزِيدٍ : « وَجِبَتْ » .

الصَّحِيح عنه . وَرَوَى عَنْ أَحَدٍ ، أَنَّهُ قَالَ : اثْنَيْنِ أَعَجَبُ إِلَيَّ . قَالَ أَبُو بَكْرٍ : إِنْ رَأَاهُ / وَخَذَهُ ، ثُمَّ قَدِمَ الْمَصْرَ ، صَامَ النَّاسُ يَقُولُهُ ، عَلَى مَا رَوَى فِي الْحَدِيثِ <sup>(١)</sup> ، وَإِنْ كَانَ الْوَاحِدُ فِي جَمَاعَةِ النَّاسِ ، فَذَكَرَ أَنَّهُ رَأَاهُ دُونَهُمْ ، لَمْ يُقْبَلْ إِلَّا قَوْلُ اثْنَيْنِ ؛ لِأَنَّهُمْ يُعَايِنُونَ مَا عَيْنَ . وَقَالَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَانَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لَا يُقْبَلُ إِلَّا شَهَادَةُ اثْنَيْنِ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَاللَّيْثِ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ؛ لِمَا رَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدٍ بْنُ الْخَطَّابِ ، أَنَّهُ خَطَبَ النَّاسَ فِي <sup>(٢)</sup> الْيَوْمِ الَّذِي يَشْكُ فِيهِ . فَقَالَ : إِنِّي جَالَسْتُ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَسَأَلْتُهُمْ ، وَإِنَّهُمْ حَدَّثُونِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « صُومُوا لِرُؤْيَاهُ ، وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَاهُ ، وَانْسُكُوا ، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَتِمُّوا ثَلَاثِينَ ، وَإِنْ شَهِدَ شَاهِدَانِ ذَوْا عَدْلٍ ، فَصُومُوا وَأَفْطِرُوا » . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ <sup>(٣)</sup> . وَلَئِنْ هَذِهِ شَهَادَةٌ عَلَى رُؤْيَا الْهِلَالِ ، فَأَشْتَبِهَتِ الشَّهَادَةُ عَلَى هِلَالِ شَوَّالٍ ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي الْغَيْمِ كَقَوْلِنَا ، فِي الصَّخْرِ : لَا يُقْبَلُ إِلَّا الْاِسْتِيفَاضَةُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَنْظُرَ الْجَمَاعَةُ إِلَى مَطْلَعِ الْهِلَالِ ، وَأَبْصَارُهُمْ صَحِيحَةٌ ، وَالْمَوَاقِعُ مُرْتَفَعَةٌ ، فَيَرَاهُ وَاحِدٌ دُونَ الْبَاقِينَ . وَلَنَا ، مَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ : جَاءَ أَغْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : رَأَيْتُ الْهِلَالَ . قَالَ ، « أَتَشْهَدُ <sup>(٤)</sup> أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ » <sup>(٥)</sup> وَرَسُولُهُ ؟ » قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : « يَا بَلَاءُ أَذْنُ فِي النَّاسِ ، فَلْيَصُومُوا غَدًا » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالنَّسَائِيُّ ، وَالتِّرْمِذِيُّ <sup>(٦)</sup> . وَرَوَى ابْنُ عَمَرَ ، قَالَ : تَرَأَى النَّاسُ الْهِلَالَ ،

(١) الْآتَى مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَحَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ الْآتَى أَيْضًا .

(٢) فِي مِ نَ زِيَادَةٍ : « ذَلِكَ » .

(٣) فِي : بِأَبْ قَبُولِ شَهَادَةِ الرَّجُلِ الْوَاحِدِ عَلَى هِلَالِ شَهْرِ رَمَضَانَ ، مِنْ كِتَابِ الصِّيَامِ . الْمَجْتَبَى ٤ / ١٠٧ .

كَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِي ، فِي : بَابِ الشَّهَادَةِ عَلَى رُؤْيَا الْهِلَالِ ، مِنْ كِتَابِ الصِّيَامِ . سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ

٢ / ١٦٧ .

(٤) فِي مِ : « أَشْهَدُ » خَطَأً .

(٥) فِي مِ : « عَبْدًا » .

(٦) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي شَهَادَةِ الْوَاحِدِ عَلَى رُؤْيَا هِلَالِ رَمَضَانَ ، مِنْ كِتَابِ الصَّوْمِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ =

فَأَخْبَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنِّي رَأَيْتُهُ . فَصَامَ وَأَمَرَ النَّاسَ بِصِيَامِهِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٧)</sup> . وَلَئِنَّهُ خَيْرٌ عَنْ وَقْتِ الْفَرِيضَةِ فِيمَا طَرِيقُهُ الْمُشَاهَدَةُ ، فَقُبِلَ مِنْ وَاحِدٍ ، كَالْخَبَرِ بِدُخُولِ وَقْتِ الصَّلَاةِ ، وَلَئِنَّهُ خَيْرٌ دِينِي يَشْتَرِكُ فِيهِ الْمُخْبِرُ وَالْمُخْبَرُ ، فَقُبِلَ مِنْ وَاحِدٍ عَذْلٍ ، كَالرَّوَايَةِ ، وَخَبَرُهُمْ إِنَّمَا يَدُلُّ بِمَفْهُومِهِ ، وَخَبَرُنَا أَشْهُرُ مِنْهُ ، وَهُوَ يَدُلُّ بِمَنْطُوقِهِ ، فَيَجِبُ تَقْدِيمُهُ ، وَيُفَارِقُ الْخَبَرَ عَنْ هِلَالِ شَوَّالٍ ، فَإِنَّهُ خُرُوجٌ مِنَ الْعِبَادَةِ ، وَهَذَا دُخُولٌ فِيهَا ، وَخَدِثُهُمْ فِي هِلَالِ شَوَّالٍ يُخَالِفُ مَسْأَلَتَنَا ، وَمَا ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ انْفِرَادُ الْوَاحِدِ بِهِ مَعَ لَطَافَةِ الْمَرْئِي وَبُعْدِهِ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَخْتَلِفَ مَعْرِفَتُهُم بِالْمَطْلِعِ وَمَوَاضِعُ قَصْدِهِمْ وَجِدَّةُ نَظَرِهِمْ ، وَهَذَا لَوْ حَكَمَ بِرُؤْيَاهُ حَاكِمٌ بِشَهَادَةِ وَاحِدٍ ، جَازٌ ، وَلَوْ شَهِدَ شَاهِدَانِ ، وَجَبَ قَبُولُ شَهَادَتِهِمَا ، وَلَوْ كَانَ مُتَتَبِعًا عَلَى مَا قَالُوهُ لَمْ يَصِحَّ فِيهِ حُكْمُ حَاكِمٍ ، وَلَا يُبَيِّتُ بِشَهَادَةِ<sup>(٨)</sup> اثْنَيْنِ ، وَمَنْ مَنَعَ / ثُبُوتَهُ بِشَهَادَةِ اثْنَيْنِ ، رَدَّ عَلَيْهِ الْخَبَرُ الْأَوَّلُ ، وَقِيَاسُهُ عَلَى سَائِرِ الْحَقُوقِ وَسَائِرِ الشُّهُورِ ، وَلَوْ أَنَّ جَمَاعَةً فِي مَحْفِلٍ ، فَشَهِدَ اثْنَانِ مِنْهُمْ أَنَّهُ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ ، أَوْ أَعْتَقَ عَبْدَهُ ، قُبِلَتْ شَهَادَتُهُمَا دُونَ مَنْ أَكْثَرَ ، وَلَوْ أَنَّ اثْنَيْنِ مِنْ أَهْلِ الْجُمُعَةِ شَهِدَا عَلَى الْحَطِيبِ أَنَّهُ قَالَ عَلَى الْمِنْبَرِ فِي الْخُطْبَةِ شَيْئًا ، لَمْ يَشْهَدْ بِهِ غَيْرُهُمَا ، لَقُبِلَتْ شَهَادَتُهُمَا ، وَكَذَلِكَ لَوْ شَهِدَا عَلَيْهِ بِفِعْلٍ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُمَا

= ١ / ٥٤٧ . وَالتَّرْمِذِيُّ : فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الصَّوْمِ بِالشَّهَادَةِ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّوْمِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٣ / ٢٠٦ . وَالنَّسَائِيُّ : فِي : بَابِ قَبُولِ شَهَادَةِ الرَّجُلِ الْوَاحِدِ عَلَى هِلَالِ شَهْرِ رَمَضَانَ ، مِنْ كِتَابِ الصِّيَامِ . الْمَجْنَبِيُّ ٤ / ١٠٦ .

كَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الشَّهَادَةِ عَلَى رُؤْيَةِ الْهِلَالِ ، مِنْ كِتَابِ الصِّيَامِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ١ / ٥٢٩ . وَالدَّارِمِيُّ : فِي : بَابِ الشَّهَادَةِ عَلَى رُؤْيَةِ هِلَالِ رَمَضَانَ ، مِنْ كِتَابِ الصَّوْمِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٢ / ٥ .

(٧) فِي : بَابِ فِي شَهَادَةِ الْوَاحِدِ عَلَى رُؤْيَةِ هِلَالِ رَمَضَانَ ، مِنْ كِتَابِ الصَّوْمِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٥٤٧ . كَأَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ الشَّهَادَةِ عَلَى رُؤْيَةِ هِلَالِ رَمَضَانَ ، مِنْ كِتَابِ الصِّيَامِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٢ / ٤ .

(٨) فِي م : « شَهَادَةُ » . خَطَأً .

يُشَارِكُهُمَا فِي سَلَامَةِ السَّمْعِ وَصِحَّةِ الْبَصَرِ ، كَذَا هُنَا .

**فصل :** وَإِنْ أَخْبَرَهُ مُخْبِرٌ بِرُؤْيَا الْهِلَالِ يَتَّقِي بِقَوْلِهِ ، لَزِمَهُ الصَّوْمُ . وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ عِنْدَ الْحَاكِمِ ؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ بِوَقْتِ الْعِبَادَةِ ، يَشْتَرِكُ فِيهِ الْمُخْبِرُ وَالْمُخْبَرُ ، أَشْبَهَ الْخَبَرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَالْخَبَرَ عَنْ دُخُولِ وَقْتِ الصَّلَاةِ . ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ عَقِيلٍ . وَمُقْتَضَى هَذَا أَنَّهُ يَلْزَمُهُ قَبُولُ الْخَبَرِ ، وَإِنْ رَدَّهُ الْحَاكِمُ ؛ لِأَنَّهُ رَدُّ الْحَاكِمِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِعَدَمِ عَلَيْهِ بِحَالِ الْمُخْبِرِ ، وَلَا يَتَعَيَّنُ ذَلِكَ فِي عَدَمِ الْعَدَالَةِ ، وَقَدْ يَجْهَلُ الْحَاكِمُ عَدَالَةَ مَنْ يَعْلَمُ غَيْرَهُ عَدَالَتَهُ .

**فصل :** فَإِنْ كَانَ الْمُخْبِرُ امْرَأَةً فَمِيقَاسُ الْمَذْهَبِ قَبُولُ قَوْلِهَا . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَأَحَدُ الرَّجْهَيْنِ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ دِينِيٌّ . فَأَشْبَهَ الرَّوَايَةَ وَالْخَبَرَ عَنِ الْقِبْلَةِ ، وَدُخُولِ وَقْتِ الصَّلَاةِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا تُقْبَلَ ؛ لِأَنَّهُ شَهَادَةُ بِرُؤْيَا الْهِلَالِ ، فَلَمْ يُقْبَلْ فِيهِ قَوْلُ امْرَأَةٍ ، كِهَلَالِ شَوَّالٍ .

٥١٥ - مسألة ؛ قال : ( وَلَا يُفْطَرُ إِلَّا بِشَهَادَةِ اثْنَيْنِ )

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ فِي هِلَالِ شَوَّالٍ إِلَّا شَهَادَةُ اثْنَيْنِ عَدْلَيْنِ . فِي قَوْلِ الْفُقَهَاءِ جَمِيعِهِمْ ، إِلَّا أَبَا ثَوْرٍ ، فَإِنَّهُ قَالَ : يُقْبَلُ قَوْلُ وَاحِدٍ ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَ طَرَفِي شَهْرِ رَمَضَانَ ، أَشْبَهَ الْأَوَّلِ ، وَلَأَنَّهُ خَبَرٌ يَسْتَوِي فِيهِ الْمُخْبِرُ وَالْمُخْبَرُ ، أَشْبَهَ الرَّوَايَةَ وَأَخْبَارَ الدِّيَانَاتِ . وَلَنَا ، خَبَرٌ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ بِنِ الْحَطَّابِ<sup>(١)</sup> ، وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ أَجَازَ شَهَادَةَ رَجُلٍ وَاحِدٍ عَلَى رُؤْيَا الْهِلَالِ ، وَكَانَ لَا يُجِيزُ عَلَى شَهَادَةِ الْإِفْطَارِ إِلَّا شَهَادَةَ رَجُلَيْنِ<sup>(٢)</sup> . وَلِأَنَّهَا شَهَادَةٌ عَلَى هِلَالٍ لَا يَدْخُلُ بِهَا فِي الْعِبَادَةِ ، فَلَمْ تُقْبَلْ فِيهِ إِلَّا شَهَادَةُ اثْنَيْنِ كَسَائِرِ الشُّهُودِ ، وَهَذَا يُفَارِقُ الْخَبَرَ ؛ لِأَنَّ

(١) الذي تقدم في صفحة ٤١٧ .

(٢) أخرجه الدارقطني . في : أول كتاب الصيام . من الدارقطني ١٥٦ / ٢ . والبيهقي ، في : باب الشهادة على رؤية هلال رمضان ، من كتاب الصيام . السنن الكبرى ٢١٢ / ٤ .

الْخَبَرُ يُقْبَلُ فِيهِ قَوْلُ الْمُخْبِرِ مَعَ وُجُودِ الْمُخْبِرِ عَنْهُ ، وَقُلَانٌ عَنْ فُلَانٍ ، وَهَذَا لَا يُقْبَلُ فِيهِ ذَلِكَ ، فَافْتَرَقَا .

فصل : وَلَا يُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ ، وَلَا شَهَادَةُ / النِّسَاءِ الْمُتَفَرِّدَاتِ وَإِنْ كَثُرْنَ ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الشُّهُورِ ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يَطَّلِعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ ، وَلَيْسَ بِمَالٍ ، وَلَا يُقَصِّدُ بِهِ الْمَالُ ، فَاشْتَبَهَ الْقِصَاصَ ، وَكَانَ الْقِيَاسُ يَقْتَضِي مِثْلَ ذَلِكَ فِي رَمَضَانَ ، لَكِنْ تَرَكْنَاهُ اخْتِيَاطًا لِلْعِبَادَةِ .

فصل : وَإِذَا صَامُوا بِشَهَادَةِ اثْنَيْنِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا ، وَلَمْ يَرَوْا هِلَالَ شَوَّالٍ ، أَفْطَرُوا وَجْهًا وَاحِدًا . وَإِنْ صَامُوا بِشَهَادَةِ وَاحِدٍ ، فَلَمْ يَرَوْا الْهِلَالَ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يُفْطَرُونَ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « وَإِنْ شَهِدَ اثْنَانِ فَصُومُوا وَأَفْطَرُوا » (٣) . وَلِأَنَّهُ فُطِرَ ، فَلَمْ يَجْزِ أَنْ يَسْتَبَدَّ إِلَى شَهَادَةِ وَاحِدٍ ، كَمَا لَوْ شَهِدَ بِهِلَالَ شَوَّالٍ . وَالثَّانِي ، يُفْطَرُونَ . وَهُوَ مَنْصُوصُ الشَّافِعِيِّ ، وَيُحْكَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ إِذَا وَجِبَ ، وَجِبَ الْفِطْرُ لِاسْتِكْمَالِ الْعِدَّةِ ، لَا (٤) بِالشَّهَادَةِ ، وَقَدْ يَثْبُتُ تَبَعًا مَا لَا يَثْبُتُ أَصْلًا ، بِدَلِيلِ أَنَّ النَّسَبَ لَا يَثْبُتُ بِشَهَادَةِ النِّسَاءِ ، وَثَبُتَ بِهَا الْوِلَادَةُ ، فَإِذَا ثَبَّتَ الْوِلَادَةَ ثَبَّتَ النَّسَبَ عَلَى وَجْهِ الشَّبَعِ لِلْوِلَادَةِ ، كَذَا هُنَا . وَإِنْ صَامُوا لِأَجْلِ الْغَنِيمِ لَمْ يُفْطَرُوا وَجْهًا وَاحِدًا ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ إِنَّمَا كَانَ عَلَى وَجْهِ الْاِخْتِيَاطِ ، فَلَا يَجُوزُ الْخُرُوجُ مِنْهُ بِمِثْلِ ذَلِكَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٥١٦ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : ( وَلَا يُفْطَرُ إِذَا رَأَاهُ وَخَدَهُ )

وَرَوَى هَذَا عَنْ مَالِكٍ ، وَالثَّلِيثِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يَجِلُّ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ حَيْثُ لَا يَرَاهُ أَحَدٌ ؛ لِأَنَّهُ يَتَقَيَّنُهُ مِنْ شَوَّالٍ ، فَجَازَ لَهُ الْأَكْلُ ، كَمَا لَوْ قَامَتْ بِهِ بَيِّنَةٌ . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَبُو رَجَاءٍ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ ، أَنَّ رَجُلَيْنِ قَدِمَا الْمَدِينَةَ ، وَقَدْ رَأَيَا الْهِلَالَ ، وَقَدْ

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٤١٧ .

(٤) سقط من : م .



أَصْبَحَ النَّاسُ صِيَامًا . فَأَتَىاَ عَمَرَ . فَذَكَرَا ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ لِأَحَدِهِمَا : أَصَابْتُمْ أَمْتُ ؟ قَالَ : بَلْ مُفْطِرٌ . قَالَ : مَا حَمَلَكَ عَلَى هَذَا ؟ قَالَ : لَمْ أَكُنْ لِأَصُومُ وَقَدْ رَأَيْتُ الْهَلَالَ . وَقَالَ لِلْآخَرِ ، قَالَ : أَنَا صَائِمٌ . قَالَ : مَا حَمَلَكَ عَلَى هَذَا ؟ قَالَ : لَمْ أَكُنْ لِأَفْطِرُ وَالنَّاسُ صِيَامٌ . فَقَالَ لِلَّذِي أَفْطَرَ : لَوْلَا مَكَانُ هَذَا لِأَوْجَعْتُ رَأْسَكَ . ثُمَّ نُوْدِيَ فِي النَّاسِ : أَنْ اخْرُجُوا . أَخْرَجَهُ سَعِيدٌ ، عَنْ ابْنِ عُثَيْمٍ عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ أَبِي رَجَاءَ <sup>(٥)</sup> . وَإِنَّمَا أَرَادَ ضَرْبَهُ لِإِفْطَارِهِ بِرُؤْيَيْهِ ، وَدَفَعَ عَنْهُ الضَّرْبَ لِكَمَالِ الشَّهَادَةِ بِهِ وَبِصَاحِبِهِ . وَلَوْ جَازَ لَهُ الْفِطْرُ لَمَّا أَكْثَرَ عَلَيْهِ ، وَلَا تَوَعَّدَهُ . وَقَالَتْ عَائِشَةُ : إِنَّمَا يُفْطِرُ يَوْمَ الْفِطْرِ الْإِمَامُ وَجَمَاعَةُ الْمُسْلِمِينَ . وَلَمْ يُعْرِفْ لَهَا مُحَالِفٌ فِي عَصْرِهَا ، فَكَانَ إِجْمَاعًا ، وَلَآكُنَّ يَوْمَ مَحْكُومٍ بِهِ مِنْ رَمَضَانَ ، فَلَمْ يُجْزِ الْفِطْرُ فِيهِ كَالْيَوْمِ الَّذِي قَبْلَهُ ، / وَفَارَقَ مَا إِذَا قَامَتِ الْبَيْتَةُ ، فَإِنَّهُ مَحْكُومٌ بِهِ مِنْ شَوَّالٍ ، بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا . ٢٠٠/٣ وَقَوْلُهُمْ : إِنَّهُ يَتَيَقَّنُ أَنَّهُ مِنْ شَوَّالٍ . قُلْنَا : لَا يَثْبُتُ الْيَقِينُ ؛ فَإِنَّهُ <sup>(٦)</sup> يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الرَّائِي خُيِّلَ إِلَيْهِ ، كَمَا رُوِيَ أَنَّ رَجُلًا فِي زَمَنِ عَمَرَ ، قَالَ : لَقَدْ رَأَيْتُ الْهَلَالَ . فَقَالَ لَهُ : اْمْسَحْ عَيْنَكَ . فَمَسَحَهَا ، ثُمَّ قَالَ لَهُ : تَرَاهُ ؟ قَالَ : لَا . قَالَ : لَعَلَّ شَعْرَةً مِنْ حَاجِبِكَ تَقُوسُ عَلَى عَيْنِكَ ، فَظَنَنْتَهَا هَلَالًا . أَوْ مَا هَذَا مَعْنَاهُ .

**فصل :** فَإِنْ رَأَاهُ اثْنَانِ ، وَلَمْ يَشْهَدَا عِنْدَ الْحَاكِمِ ، جَازَ لِمَنْ سَمِعَ شَهَادَتَهُمَا الْفِطْرَ ، إِذَا عَرَفَ عَدَالَتَهُمَا ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْفِطْرُ بِقَوْلِهِمَا ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « وَإِذَا شَهِدَا اثْنَانِ فَصُومُوا وَأَفْطِرُوا » <sup>(٧)</sup> . وَإِنْ شَهِدَا عِنْدَ الْحَاكِمِ ، فَرُدُّ شَهَادَتُهُمَا ؛ لِجَهْلِهِ بِحَالِهِمَا ، فَلِمَنْ عَلِمَ عَدَالَتَهُمَا الْفِطْرُ بِقَوْلِهِمَا ؛ لِأَنَّ رَدُّ الْحَاكِمِ هُنَا لَيْسَ تَحَكُّمٌ مِنْهُ ، وَإِنَّمَا هُوَ تَوَقُّفٌ لِعَدَمِ عِلْمِهِ . فَهُوَ كَالْوُقُوفِ

(٥) وأخرجه عبد الرزاق ، في : باب أصبح الناس صياما وقد رُئِيَ الهلال ، من كتاب الصيام . المصنف ١٦٥ / ٤ .

(٦) في م : « لأنه » .

(٧) تقدم ترجمته في صفحة ٤١٧ .

عن<sup>(٨)</sup> الحَكَمِ انْظَرَا لِلْيَمِينَةِ ، وَلِهَذَا لَوْ بَيَّنَّتْ عَدَالَتُهُمَا بَعْدَ ذَلِكَ حُكْمَ بَهَا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا عَدَالَةً صَاحِبِهِ ، لَمْ يَجْزْ لَهُ الْفِطْرُ ، إِلَّا أَنْ يَحْكُمَ بِذَلِكَ الْحَاكِمُ ، لَفَلَا يُفْطِرُ بِرُؤْيَيْهِ وَحْدَهُ .

٥١٧ - مسألة ؛ قال : ( وَإِذَا اشْتَبَهَتِ الْأَشْهُرُ عَلَى الْأَمِيرِ ، فَإِنْ صَامَ شَهْرًا يُرِيدُ بِهِ شَهْرَ رَمَضَانَ ، فَوَافَقَهُ ، أَوْ مَا بَعْدَهُ ، أَجْزَأُهُ ، وَإِنْ وَافَقَ مَا قَبْلَهُ ، لَمْ يُجْزِهِ )

وَحُكْمُهُ أَنْ مَنْ كَانَ مَحْبُوسًا أَوْ مَطْمُورًا ، أَوْ فِي بَعْضِ التَّوَاجِيهِ النَّائِيَةِ عَنْ الْأَمْصَارِ لَا يُمْكِنُهُ تَعَرُّفُ الْأَشْهُرِ بِالْحَبْرِ ، فَاشْتَبَهَتْ عَلَيْهِ الْأَشْهُرُ ، فَإِنَّهُ يَتَحَرَّى وَيُجْتَهِدُ ، فَإِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ عَنْ أَمَارَةٍ تَقُومُ فِي نَفْسِهِ دُخُولُ شَهْرِ رَمَضَانَ صَامَهُ ، وَلَا يَحُلُّو مِنْ أَرْبَعَةِ أَحْوَالٍ : أَحَدُهَا ، أَنْ لَا يَنْكَشِفَ لَهُ الْحَالُ ، فَإِنْ صَوَّمَهُ صَاحِبُهَا ، وَيُجْزِيهِ ؛ لِأَنَّهُ أَدَّى فَرَضَهُ بِاجْتِهَادِهِ . فَأَجْزَأُهُ ، كَمَا لَوْ صَلَّى فِي يَوْمِ الْغَيْمِ بِالْاجْتِهَادِ . الثَّانِي ، أَنْ يَنْكَشِفَ لَهُ أَنَّهُ وَافَقَ الشَّهْرَ أَوْ مَا بَعْدَهُ ، فَإِنَّهُ يُجْزِيهِ فِي قَوْلِ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ . وَحُكِيَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ ، أَنَّهُ لَا يُجْزِيهِ فِي هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ صَامَهُ عَلَى الشُّكِّ ، فَلَمْ يُجْزِيهِ ، كَمَا لَوْ صَامَ يَوْمَ الشُّكِّ فَإِنْ مِنْ رَمَضَانَ . وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ ؛ لِأَنَّهُ أَدَّى فَرَضَهُ بِالْاجْتِهَادِ فِي مَحَلِّهِ ، فَإِذَا أَصَابَ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ الْحَالُ ظ ٢٠٠/٣ أَجْزَأُهُ ، كَالْقَبْلَةِ إِذَا اشْتَبَهَتْ ، أَوْ الصَّلَاةِ فِي يَوْمِ الْغَيْمِ إِذَا اشْتَبَهَتْ / وَقْتُهَا ، وَفَارَقَ يَوْمَ الشُّكِّ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِمَحَلٍّ لِلْاجْتِهَادِ<sup>(٩)</sup> ، فَإِنَّ الشَّرْعَ أَمَرَ بِصَوْمِهِ<sup>(١٠)</sup> عِنْدَ أَمَارَةٍ غَيْبِهَا ، فَمَا لَمْ تَوْجَدْ لَمْ يَجْزِ الصَّوْمُ . الْحَالُ الثَّالِثُ ، وَافَقَ قَبْلَ الشَّهْرِ ، فَلَا يُجْزِيهِ ، فِي قَوْلِ عَامَّةِ الْفُقَهَاءِ . وَقَالَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ : يُجْزِيهِ فِي أَحَدِ التَّوَجُّهَيْنِ<sup>(١١)</sup> ، كَمَا لَوْ

(٨) فِي ب : : عِنْدَ .

(٩) فِي ب ، م : : الْاجْتِهَادُ .

(١٠) فِي ب ، م : : بِالصَّوْمِ .

(١١) فِي الْأَصْلِ ، أ : : الْقَوْلَيْنِ .

اشْتَبَهَ يَوْمَ عَرَفَةَ فَوَقَّفُوا قَبْلَهُ . وَلَنَا ، أَنَّهُ أُتِيَ بِالْعِبَادَةِ قَبْلَ وَقْفِهَا ، فَلَمْ يُجْزِئْهُ ، كَالصَّلَاةِ فِي يَوْمِ الْقِيَمِ . وَأَمَّا الْحُجُّ فَلَا تُسَلَّمُهُ إِلَّا فِيمَا إِذَا أَغْطَى النَّاسُ كُلَّهُمْ ، لِعَظَمِ الْمَشَقَّةِ عَلَيْهِمْ ، وَإِنْ وَقَعَ ذَلِكَ لَنَفَرٍ مِنْهُمْ لَمْ يُجْزِئْهُمْ . وَلَئِنْ ذَلِكَ لَا يُؤْمِنُ بِمِثْلِهِ فِي الْقَضَاءِ ، بِخِلَافِ الصَّوْمِ . الْحَالُ الرَّابِعُ ، أَنْ يُؤَافِقَ بَعْضُهُ رَمَضَانَ دُونَ بَعْضٍ ، فَمَا وَافَقَ رَمَضَانَ أَوْ بَعْدَهُ أَجْزَأُهُ ، وَمَا وَافَقَ قَبْلَهُ لَمْ يُجْزِئْهُ .

**فصل :** وَإِذَا وَافَقَ صَوْمُهُ بَعْدَ الشَّهْرِ ، اعْتَبِرَ أَنْ يَكُونَ مَا صَامَهُ بَعْدَهُ أَيَّامَ شَهْرِهِ الَّذِي فَاتَهُ ، سَوَاءً وَافَقَ مَا بَيْنَ هِلَالَيْنِ أَوْ لَمْ يُؤَافِقْ ، وَسَوَاءً كَانَ الشَّهْرَانِ ثَامِنَيْنِ أَوْ نَاقِصَيْنِ . وَلَا يُجْزِئُهُ أَقَلُّ مِنْ ذَلِكَ . وَقَالَ الْقَاضِي : ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ : أَنَّهُ إِذَا وَافَقَ شَهْرًا بَيْنَ هِلَالَيْنِ أَجْزَأُهُ ، سَوَاءً كَانَ الشَّهْرَانِ ثَامِنَيْنِ أَوْ نَاقِصَيْنِ ، أَوْ أَحَدُهُمَا ثَامِنًا وَالْآخَرُ نَاقِصًا . وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ <sup>(١)</sup> . وَلَئِنْ فَاتَهُ شَهْرُ رَمَضَانَ ، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ صِيَامُهُ بَعْدَهُ مَا فَاتَهُ ، كَالْمَرِيضِ وَالْمُسَافِرِ . وَلَيْسَ فِي كَلَامِ الْخِرَقِيِّ تَعَرُّضٌ لِهَذَا التَّفْصِيلِ ، فَلَا يَجُوزُ حَمْلُ كَلَامِهِ عَلَى مَا يُخَالِفُ الْكِتَابَ وَالصَّوَابَ . فَإِنْ قِيلَ : أَلَيْسَ إِذَا نَذَرَ صَوْمَ شَهْرٍ يُجْزِئُهُ مَا بَيْنَ هِلَالَيْنِ ؟ قُلْنَا : الْإِطْلَاقُ يُحْمَلُ عَلَى مَا ثَنَّاوَلَهُ الْاسْمُ ، وَالْاسْمُ يَتَنَاقَلُ مَا بَيْنَ الْهِلَالَيْنِ ، وَهَهُنَا يَجِبُ قَضَاءُ مَا تَرَكَ ، فَيَجِبُ أَنْ يُرَاعَى فِيهِ عِدَّةُ الْمَتْرُوكِ ، كَمَا أَنَّ مَنْ نَذَرَ صَلَاةَ أَجْزَأَهُ رَكَعَتَانِ ، وَلَوْ تَرَكَ صَلَاةً وَجِبَ قَضَاؤُهَا بِعِدَّةِ رَكَعَاتِهَا ، كَذَلِكَ هَهُنَا الْوَاجِبُ بِعِدَّةٍ مَا فَاتَهُ مِنَ الْإَيَّامِ ، سَوَاءً كَانَ مَا صَامَهُ بَيْنَ هِلَالَيْنِ أَوْ مِنْ شَهْرَيْنِ ، فَإِنْ دَخَلَ فِي صِيَامِهِ يَوْمَ عِيدٍ لَمْ يُعْتَدَ بِهِ ، وَإِنْ وَافَقَ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ ، فَهَلْ يُعْتَدُ بِهَا ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ، بِنَاءً عَلَى صِحَّةِ صَوْمِهَا عَلَى الْفَرْضِ .

**فصل :** وَإِنْ لَمْ يَغْلِبْ عَلَى ظَنِّ الْأَمِيرِ دُخُولُ رَمَضَانَ فَصَامَ ، لَمْ يُجْزِئْهُ ، وَإِنْ

وَأَفَقَ الشَّهْرُ ؛ لِأَنَّهُ صَامَهُ عَلَى الشُّكِّ ، فَلَمْ يُجْزِئْهُ ، كَمَا لَوْ تَوَى لَيْلَةَ الشُّكِّ ، إِنْ كَانَ غَدًا مِنْ رَمَضَانَ / فَهُوَ فَرَضِي . وَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ مِنْ غَيْرِ أَمَارَةٍ ، فَقَالَ الْقَاضِي : عَلَيْهِ الصِّيَامُ ، وَيَقْضَى إِذَا عَرَفَ الشَّهْرَ ، كَالَّذِي خَفِيَثَ عَلَيْهِ دَلَالُ الْقِبْلَةِ وَيُصَلِّي عَلَى حَسَبِ حَالِهِ وَيُعِيدُ . وَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ فِي مَنْ خَفِيَثَ عَلَيْهِ دَلَالُ الْقِبْلَةِ هَلْ يُعِيدُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ . كَذَلِكَ يُخْرِجُ عَلَى قَوْلِهِ هُنَا . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْجَرَفِيِّ أَنَّهُ يَتَحَرَّى ، فَمَتَى غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ دُخُولُ الشَّهْرِ صَحَّ صَوْمُهُ ، وَإِنْ لَمْ يَتَّحِزْ عَلَى دَلِيلٍ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي وَسْعِهِ مَعْرِفَةُ الدَّلِيلِ ، وَلَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا . وَقَدْ ذَكَرْنَا مِثْلَ هَذَا فِي الْقِبْلَةِ .

**فصل :** وَإِذَا صَامَ تَطَوُّعًا ، فَوَافَقَ شَهْرَ رَمَضَانَ ، لَمْ يُجْزِئْهُ . نَصُّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : يُجْزِئُهُ . وَهَذَا يَنْبَغِي عَلَى تَعْيِينِ النَّيَّةِ لِرَمَضَانَ ، وَقَدْ مَضَى الْقَوْلُ فِيهِ <sup>(١٣)</sup> .

٥١٨ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : ( وَلَا يُصَامُ 'يَوْمُ الْعِيدِ' ) ، وَلَا أَيَّامُ التَّشْرِيقِ ، لَا عَنْ فَرَضٍ ، وَلَا عَنْ تَطَوُّعٍ . فَإِنْ قَصَدَ لِيَصِيَامَهَا كَانَ غَاصِيًا ، وَلَمْ يُجْزِئْهُ عَنْ ( الْفَرَضِ )

أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ 'صَوْمَ يَوْمِي' الْعِيدَيْنِ مِنْهُي عَنْهُ ، مُحَرَّمٌ فِي التَّطَوُّعِ وَالتَّنَدُّرِ الْمُطْلَقِ وَالْقَضَاءِ وَالْكَفَّارَةِ . وَذَلِكَ لَمَا رَوَى أَبُو عُبَيْدٍ مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ ، قَالَ : شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ ، فَجَاءَ فَصَلَّى ، ثُمَّ انْصَرَفَ ، فَخَطَبَ النَّاسَ ، فَقَالَ : إِنَّ هَذَيْنِ يَوْمَيْنِ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صِيَامِهِمَا ؛ يَوْمَ فِطْرِكُمْ مِنْ صِيَامِكُمْ ، وَالْآخَرُ يَوْمَ تَأْكُلُونَ فِيهِ مِنْ تُسْكِيكُمْ <sup>(١٤)</sup> . وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ

(١٣) فِي صَفْحَةِ ٣٣٨ .

(١-١) فِي م : ١ يَوْمَا الْعِيدَيْنِ .

(٢-٢) فِي م : ١ صَوْمِي .

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ صَوْمِ يَوْمِ الْفِطْرِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّوْمِ . وَفِي : بَابِ مَا يُؤْكَلُ مِنْ لَحْمِ الْأَصْحَى =

الله ﷺ نَهَى عَنْ صِيَامِ يَوْمَيْنِ ؛ يَوْمِ فِطْرٍ ، وَيَوْمِ أَضْحَى . وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ مِثْلَهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا<sup>(١)</sup> . وَالنَّهْيُ يَقْتَضِي فَسَادَ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ وَتَحْرِيمَهُ . وَأَمَّا صَوْمُهُمَا عَنْ النَّذْرِ الْمُعَيَّنِ فَفِيهِ خِلَافٌ . نَذَرُهُ بَعْدَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

٥١٩ - مسألة ؛ قال : ( وَفِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ عَنْ أَبِي عُبَيْدِ اللَّهِ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، رِوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّهُ يَصُومُهَا عَنِ الْفَرَضِ )

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ مَنِيَّةٌ عَنْ صِيَامِهَا أَيْضًا ؛ لِمَا رَوَى ثُبَيْثَةُ الْهَذَلِيُّ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيَّامُ أَكْلٍ وَشَرْبٍ ، وَذَكَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ » .  
(رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup> . وَرَوَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ حُدَافَةَ ، قَالَ : بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ / أَيَّامَ مِنَى أَنَادِي : « أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّهَا أَيَّامُ أَكْلٍ وَشَرْبٍ وَبِعَالٍ »<sup>(٣)</sup> . إِلَّا أَنَّهُ مِنْ رِوَايَةٍ

= وما يتردد منها ، من كتاب الأضاحي . صحيح البخاري ٣ / ٥٥ ، ٧ / ١٣٤ . ومسلم ، في : باب النهي عن صوم يوم الفطر ويوم الأضحي ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٢ / ٧٩٩ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء في كراهية صوم يوم الفطر والنحر ، من أبواب الصوم . عارضة الأخوذ ٣ / ٣٠٠ . وابن ماجه ، في : باب في النهي عن صيام يوم الفطر والأضحي ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ١ / ٥٤٩ . والإمام مالك ، في : باب الأمر بالصلاة قبل الخليفة في العيدين ، من كتاب العيدين . الموطأ ١ / ١٧٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٤ ، ٣٤ ، ٤٠ .

(٤) أخرجه البخاري ، في : باب الصوم يوم النحر ، من كتاب الصوم . صحيح البخاري ٣ / ٥٦ ، ٥٥ . ومسلم ، في : باب النهي عن صوم يوم الفطر ويوم الأضحي ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٢ / ٧٩٩ . كما أخرج حديث أبي هريرة ، الإمام مالك ، في : باب صيام يوم الفطر والأضحي والدهر ، من كتاب الصيام . وفي : باب ما جاء في صيام أيام منى ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٣٠٠ ، ٣٧٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٥١١ ، ٥٢٩ .  
(١-١) في ٣ . متفق عليه .

وحديث نبيشة لم يخرجه البخاري ، انظر تحفة الأشراف ٩ / ٦ . وأخرجه مسلم ، في : باب تحريم صوم أيام التشريق ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٢ / ٨٠٠ .  
كما أخرجه البيهقي ، في : باب الأيام التي نهى عن صومها ، من كتاب الصيام . السنن الكبرى ٤ / ٢٩٧ .  
والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٧٥ .  
(٢) البعالم : الجامع وملاعبة الرجل أهله .

الزَّاقِدِيُّ ، وهو ضَعِيفٌ . وعن عُمَرُو بن العاص ، أَنَّهُ قال : هَذِهِ الْأَيَّامُ الَّتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ بِإِفْطَارِهَا ، وَيَنْتَهَى عَنْ صِيَامِهَا . قال مَالِكٌ : وَهِيَ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٣)</sup> . وَلَا يَجُلُّ صِيَامُهَا تَطَوُّعًا ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَعَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ كَانَ يَصُومُهَا . وَرَوَى نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، وَالْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ . وَعَنْ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّهُ كَانَ لَا يُقْطِرُ إِلَّا يَوْمَيِ الْعِيدَيْنِ . وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَؤُلَاءِ لَمْ يَبْلُغْهُمْ نَهْيُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ صِيَامِهَا ، وَلَوْ بَلَّغَهُمْ لَمْ يَغْدُوهُ إِلَى غَيْرِهِ . وَقَدْ رَوَى أَبُو مُرَّةَ مَوْلَى أُمِّ هَانِيَةَ ، أَنَّهُ دَخَلَ مَعَ عَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَلَى أَبِيهِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ ، فَقَرَّبَ إِلَيْهَا طَعَامًا ، فَقَالَ : كُلْ . فَقَالَ : إِنِّي صَائِمٌ . فَقَالَ عَمْرٍو : كُلْ ، فَهَذِهِ الْأَيَّامُ الَّتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ بِإِفْطَارِهَا ، وَيَنْتَهَى عَنْ صِيَامِهَا<sup>(٤)</sup> . وَالظَّاهِرُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو أَفْطَرَ لَمَّا بَلَغَهُ نَهْيُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَأَمَّا صَوْمُهَا لِلْفَرَضِ ، ففِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا : لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ مَنَّهُ عَنْ صَوْمِهَا ، فَأَشْبَهَتْ يَوْمَيِ الْعِيدِ . وَالثَّانِيَةِ ، يَصِحُّ صَوْمُهَا لِلْفَرَضِ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَمْرٍو ، وَعَائِشَةَ ، أَنَّهُمَا قَالَا : لَمْ يُرَخَّصْ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَنْ يُصَمَّنَ إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ . أَيْ الْمُتَمَتِّعُ إِذَا عَدِمَ الْهَدْيَ ، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٥)</sup> . وَيُقَاسُ عَلَيْهِ كُلُّ مَقْرُوضٍ .

**فصل : وَيُكْرَهُ إِفْرَادُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ بِالصَّوْمِ ، إِلَّا أَنْ يُوَافِقَ ذَلِكَ صَوْمًا كَانَ**

---

« والحدِيث أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِي ، فِي : بَابِ طُلُوعِ الشَّمْسِ بَعْدَ الْإِفْطَارِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّوْمِ . سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ ٢ / ٢١٢ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي صِيَامِ أَيَّامٍ مِنْهُ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . الْمَوْطَأُ ١ / ٣٧٦ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : السَّنَدِ ٥ / ٣٢٤ .

(٣) فِي : بَابِ صِيَامِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، مِنْ كِتَابِ الصِّيَامِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٥٦٣ ، ٥٦٤ .  
 كَمَا أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ النَّهْيِ عَنْ صِيَامِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّوْمِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٢ / ٢٤ .  
 وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي صِيَامِ أَيَّامٍ مِنْهُ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . الْمَوْطَأُ ١ / ٣٧٧ .  
 (٤) هُوَ الْحَدِيثُ الَّذِي تَقْدَمُ تَحْرِيمُهُ .

(٥) فِي : بَابِ صِيَامِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّوْمِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٣ / ٥٦ .  
 كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ صِيَامِ الْمُتَمَتِّعِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . الْمَوْطَأُ ١ / ٤٢٦ .

يَصُومُهُ، مثل مَنْ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا فَيُؤَافِقُ صَوْمَهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَمَنْ عَادَتْهُ صَوْمُ  
أَوَّلِ يَوْمٍ مِنَ الشَّهْرِ، أَوْ آخِرِهِ، أَوْ يَوْمٍ يَنْصِفُهُ، وَنَحْوِ ذَلِكَ. نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ، فِي  
رِوَايَةِ الْأَثَرِ. قَالَ: قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: صِيَامُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ؟ فَذَكَرَ حَدِيثَ النَّبِيِّ  
أَنْ يُفْرَدَ، ثُمَّ قَالَ: إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي صِيَامٍ كَانَ يَصُومُهُ، وَأَمَّا أَنْ يُفْرَدَ فَلَا. قَالَ:  
قُلْتُ: رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا، فَوَقَعَ فِطْرُهُ يَوْمَ الْحَمِيسِ، وَصَوْمُهُ يَوْمَ  
الْجُمُعَةِ، وَفِطْرُهُ يَوْمَ السَّبْتِ، فَصَامَ الْجُمُعَةَ مُفْرَدًا؟ فَقَالَ: هَذَا الْآنَ لَمْ يَتَعَمَّدْ  
صَوْمَهُ نَحَاصَةً، إِنَّمَا كَرِهَ أَنْ يَتَعَمَّدَ الْجُمُعَةَ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَمَالِكٌ: لَا يُكْرَهُ  
إِفْرَادُ الْجُمُعَةِ؛ لِأَنَّهُ يَوْمٌ، فَأَشْبَهَ سَائِرَ الْأَيَّامِ. وَلَنَا، مَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ، قَالَ:  
سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَصُومُ مَنْ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، إِلَّا يَوْمًا قَبْلَهُ أَوْ  
بَعْدَهُ». وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ: سَأَلْتُ جَابِرًا، أَنْتَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ  
الْجُمُعَةِ؟ قَالَ: نَعَمْ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا<sup>(٦)</sup>. وَعَنْ جُوَيْرِيَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ، أَنَّ النَّبِيَّ  
ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَهِيَ صَائِمَةٌ، فَقَالَ: «أَصُمْتَ أَمْسِي؟» قَالَتْ:  
لَا. قَالَ: «أَتُرِيدِينَ أَنْ تَصُومِي غَدًا؟» قَالَتْ: لَا. قَالَ: «فَأَفْطِرِي». رَوَاهُ  
الْبُخَارِيُّ<sup>(٧)</sup>. وَفِيهِ أَحَادِيثُ سِوَى هَذِهِ، وَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحَقُّ أَنْ تُتَّبَعَ. وَهَذَا

(٦) الأول أخرجه البخاري، في: باب صوم يوم الجمعة...، من كتاب الصوم. صحيح البخاري ٥٤ / ٣.  
ومسلم، في: باب كراهة صيام يوم الجمعة منفردا، من كتاب الصيام. صحيح مسلم ٨١ / ٢. كما أخرجه  
أبو داود، في: باب النبي أن يخص يوم الجمعة بصوم. من كتاب الصيام. سنن أبي داود ٥٦٤ / ١.  
والترمذي، في: باب ما جاء في كراهة صوم يوم الجمعة وحده. من أبواب الصوم. عارضة الأحوذي  
٣ / ٢٧٩. وابن ماجه، في: باب في صيام يوم الجمعة، من كتاب الصيام. سنن ابن ماجه ٥٤٩ / ١.  
والإمام أحمد، في: المسند ٢ / ٣٠٣، ٤٢٢، ٤٥٨، ٤٩٥، ٥٢٦، ٥٣٢.

والثاني أخرجه البخاري، في: الباب السابق. ومسلم، في: الباب الذي سبق ذكره. كما أخرجه الدارمي،  
في: باب في النبي عن الصيام يوم الجمعة، من كتاب الصوم. سنن الدارمي ١٩ / ٢.  
(٧) في: باب صوم يوم الجمعة...، من كتاب الصوم. صحيح البخاري ٥٤ / ٣.  
كما أخرجه أبو داود، في: باب الرخصة في ذلك، من كتاب الصيام. سنن أبي داود ٥٦٤ / ١. والإمام  
أحمد، في: المسند ٦ / ٣٢٤، ٤٣٠.

الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ<sup>(٨)</sup> الْمَكْرُوهَ إِفْرَادُهُ ؛ لِأَنَّهُ نَهَى مُعَلَّلٌ بِكَوْنِهَا لَمْ تَصُمْ أَمْسٍ وَلَا غَدًا .

**فصل :** قال أصحابنا : يُكْرَهُ إِفْرَادُ يَوْمِ السَّبْتِ بِالصَّوْمِ ؛ لِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُسْرِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : « لَا تَصُومُوا يَوْمَ السَّبْتِ ، إِلَّا فِيمَا افْتَرَضَ عَلَيْكُمْ » . أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٩)</sup> ، وَقَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَرَوَى أَيْضًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرِ ، عَنْ أُخْتِهِ الصَّمَاءِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا تَصُومُوا يَوْمَ السَّبْتِ ، إِلَّا فِيمَا افْتَرَضَ عَلَيْكُمْ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَحَدُكُمْ إِلَّا لِحَاءَ عَنَبٍ ، أَوْ عُودَ شَجَرَةٍ ، فَلْيَمْضُغْهُ » . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١٠)</sup> . وَقَالَ : اسْمُ أُخْتِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرِ هُجَيْمَةٌ<sup>(١١)</sup> ، أَوْ جُهَيْمَةٌ . قَالَ الْأَثَرِيُّ : قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : أَمَّا صِيَامُ يَوْمِ السَّبْتِ يَفْتَرِدُ<sup>(١٢)</sup> بِهِ فَقَدْ جَاءَ فِيهِ حَدِيثُ الصَّمَاءِ ، وَكَانَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ يَتَّقِيهِ ، أَيْ أَنَّ يُحَدِّثُنِي بِهِ ، وَسَمِعْتُهُ مِنْ أَبِي عَاصِمٍ . وَالْمَكْرُوهُ إِفْرَادُهُ ، فَإِنْ صَامَ مَعَهُ غَيْرُهُ لَمْ يُكْرَهُ ؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَجُوَيْرِيَةَ . وَإِنْ وَافَقَ صَوْمًا لِإِنْسَانٍ ، لَمْ يُكْرَهُ ، لِمَا قَدْ مَنَاهُ . وَقَالَ أَصْحَابُنَا : وَيُكْرَهُ إِفْرَادُ يَوْمِ التِّسْرَةِ<sup>(١٣)</sup> وَيَوْمِ الْمِهْرَجَانِ<sup>(١٤)</sup>

(٨) سقط من : ب ، م .

(٩) لم نجد هذا عند الترمذى ، وإنما روى الحديث الآتى عن عبد الله بن بسر ، عن أخته الصماء . والحديث أخرجه ابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى صيام يوم السبت ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ١ / ٥٥٠ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٤ / ١٨٩ .

(١٠) فى : باب النبى أن يخص يوم السبت بصوم ، من كتاب الصيام . سنن أبى داود ١ / ٥٦٤ . كما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى صوم يوم السبت ، من أبواب الصوم . غارضة الأحوذى ٣ / ٢٧٩ . وابن ماجه ، فى : باب ما جاء فى صيام يوم السبت ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ١ / ٥٥٠ . والداريمى ، فى : باب فى صيام يوم السبت ، من كتاب الصيام . سنن الداريمى ٢ / ١٩ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٦ / ٣٦٨ .

(١١) ذكره ابن حجر ، فى الإصابة ٨ / ١٤٦ . وقال : قيل هو اسم الصماء أخت عبد الله بن بسر . وذكر ابن حجر أيضا ، فى الإصابة ٧ / ٥٣٩ أن اسمها بية ، بالتشديد مصغرة ، ويقال : بيهمة . بالميم .

(١٢) كذا ، أى يصومه منفردا .

(١٣) التيسر : أول يوم من السنة الشمسية الفارسية ، وأكبر أعيادهم ، ويوافق الحادى والعشرين من شهر مارس من السنة الميلادية .

(١٤) يوم المهرجان : عيد تقيمه الفرس احتفالاً بالاعتدال الخريفي .



بِالصَّوْمِ ؛ لِأَنَّهَا يَوْمَانِ يُعَظَّمُهُمَا الْكُفَّارُ ، فَيَكُونُ تَخْصِيصُهُمَا بِالصَّيَّامِ دُونَ غَيْرِهِمَا مُوَافَقَةً لَهُمْ فِي تَعْظِيمِهِمَا ، فَكُرَّةٌ كَثِيرٌ السَّبَبِ . وَعَلَى قِيَاسِ هَذَا ، كُلُّ عِيدٍ لِلْكَفَّارِ ، أَوْ يَوْمٌ يُفْرَدُ وَهُوَ بِالتَّعْظِيمِ <sup>(١٥)</sup> .

**فصل :** وَيُكْرَهُ إِفْرَادُ رَجَبٍ بِالصَّوْمِ . قَالَ أَحْمَدُ : وَإِنْ صَامَهُ <sup>(١٦)</sup> رَجُلٌ ، أَفْطَرَ فِيهِ يَوْمًا أَوْ أَيَّامًا ، بِقَدَرِ مَا لَا يَصُومُهُ كُلَّهُ . وَوَجْهُ ذَلِكَ ، مَا رَوَى أَحْمَدُ <sup>(١٧)</sup> ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ حَرِثَةَ بْنِ الْحَرِّ ، قَالَ : رَأَيْتُ عَمَرَ يَضْرِبُ أَكْفَ الْمُتَرْجِّبِينَ ، حَتَّى يَضَعُوهَا فِي الطَّعَامِ . وَيَقُولُ : كُلُّوا ، فَإِنَّمَا هُوَ شَهْرٌ / كَانَتْ <sup>(١٨)</sup> تَعْظُمُهُ الْجَاهِلِيَّةُ <sup>(١٩)</sup> . وَبِإِسْنَادِهِ عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، أَنَّهُ كَانَ إِذَا رَأَى النَّاسَ ، وَمَا يُعْلُونَ لِرَجَبٍ ، كَرِهَهُ ، وَقَالَ : صُومُوا مِنْهُ ، وَأَفْطِرُوا . وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ نَحْوَهُ ، وَبِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ ، أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى أَهْلِهِ ، وَعِنْدَهُمْ سِلَالٌ جُدَّدٌ وَكِيزَانٌ ، فَقَالَ : مَا هَذَا ؟ فَقَالُوا : رَجَبٌ نَصُومُهُ . قَالَ : أَجَعَلْتُمْ رَجَبَ رَمَضَانَ ، فَأَكْفَأَ السِّلَالَ ، وَكَسَرَ الْكِيزَانَ . قَالَ أَحْمَدُ : مَنْ كَانَ يَصُومُ السَّنَةَ صَامَهُ ، وَإِلَّا فَلَا يَصُومُهُ مُتَوَالِيًا ، يُفْطِرُ فِيهِ ، وَلَا يُشَبِّهُهُ بِرَمَضَانَ .

**فصل :** وَرَوَى أَبُو قَتَادَةَ ، قَالَ : قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَكَيْفَ بَيْنَ صَامِ الدَّهْرِ ؟ قَالَ : «لَا صَامَ وَلَا أَفْطَرَ ، أَوْ لَمْ يَصُمْ وَلَمْ يَفْطَرْ» . قَالَ التِّرْمِذِيُّ <sup>(٢٠)</sup> : هَذَا

(١٥) أفرد شيخ الإسلام ابن تيمية فصلا في الأمر بمخالفة أعياد المشركين ، في كتابه اقتضاء الصراط المستقيم ، صفحة ١٧٧ وما بعدها .

(١٦) في الأصل ، ١ ، ب : صام .

(١٧) ذكره الهيثمي ، في : باب في صيام رجب ، من كتاب الصيام ، وعزاه للطبراني في الأوسط . مجمع الزوائد ٣ / ١٩١ . وانظر : حاشية الفتح الرباني ١٠ / ١٩٣ .

(١٨) في الأصل ، ١ : كان .

(١٩) في حاشية اتقييد يذكر أن سعيد بن منصور رواه في سننه ، وأن إسناده على شرط الشيخين .

(٢٠) في : باب ما جاء في صوم الدهر ، من أبواب الصوم . عارضة الأحوذى ٣ / ٢٩٧ .

كما أخرجه مسلم ، في : باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر .... من كتاب الصيام . صحيح =

حَدِيثٌ حَسَنٌ . وعن أبي موسى ، عن النَّبِيِّ ﷺ ، قال : « مَنْ صَامَ الدَّهْرَ ضَيِّقَتْ عَلَيْهِ جَهَنَّمُ »<sup>(٢١)</sup> . قال الأثرُم : قيل لأبي عبد الله : فَرَسَ مُسَدَّدٌ قَوْلَ أَبِي موسى : « مَنْ صَامَ الدَّهْرَ ضَيِّقَتْ عَلَيْهِ جَهَنَّمُ » . فلا يَدْخُلُهَا . فَضَحِكَ وقال : مَنْ قال هذا ؟ فَأَتَيْنِ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَرِهَ ذَلِكَ<sup>(٢٢)</sup> ، وما فيه من الأحاديث ؟ قال أبو الحُطَّابِ : إِنَّمَا يُكْرَهُ إِذَا دَخَلَ فِيهِ يَوْمِي الْعِيدَيْنِ وَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ ، لِأَنَّ أَحْمَدَ قال : إِذَا أَفْطَرَ يَوْمِي الْعِيدَيْنِ وَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ رَجَوْتُ أَنْ لَا يَكُونَ بِذَلِكَ بَأْسٌ . وَرَوَى نَحْوُ هَذَا عَنْ مَالِكٍ . وهو قولُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّ جَمَاعَةً مِنَ الصُّحَابَةِ كَانُوا يَسْرُدُونَ الصَّوْمَ ، مِنْهُمْ : أَبُو طَلْحَةَ . قيل : إِنَّهُ صَامَ بَعْدَ مَوْتِ النَّبِيِّ ﷺ أَرْبَعِينَ سَنَةً . وَيَقْوَى<sup>(٢٣)</sup> عِنْدِي ، أَنَّ صَوْمَ الدَّهْرِ مَكْرُوهٌ ، وَإِنْ لَمْ يَصُمْ هَذِهِ الْأَيَّامَ ، فَإِنْ صَامَهَا قَدْ فَعَلَ مُحَرَّمًا ، وَإِنَّمَا كُرِهَ صَوْمُ الدَّهْرِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَشَقَّةِ ، وَالضَّعْفِ ، وَشِبْهِ التَّبَلِّ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو : « إِنَّكَ لَتَصُومُ الدَّهْرَ وَتَقُومُ اللَّيْلَ ؟ » فَقُلْتُ : نَعَمْ . قال : « إِنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ هَجَمْتَ<sup>(٢٤)</sup> لَهُ عَيْنُكَ ، وَنَفِهْتَ<sup>(٢٥)</sup> لَهُ النَّفْسُ ، لَا صَامَ مَنْ صَامَ الدَّهْرَ ، صَوْمٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ صَوْمُ الدَّهْرِ كُلُّهُ » . قلتُ : فَإِنِّي أُطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ . قال : « فَصُمْ صَوْمَ دَاوُدَ ، كَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا ، وَلَا يَقْرَأُ إِذَا لَاقَى » . وفي

---

= مسلم ٢ / ٨١٨ ، ٨١٩ . وأبو داود ، في : باب صوم الدهر تطوعا ، من كتاب الصيام . سنن أبي داود ١ / ٥٦٥ . والنسائي ، في : باب انتهى عن صيام الدهر ، من كتاب الصيام . المجتبى ٤ / ١٧٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٢٩٧ ، ٣١١ .

(٢١) أخرجه الباقى ، في : باب من لم يرسد الصيام بأسا ، من كتاب الصيام . السنن الكبرى ٤ / ٣٠٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٤١٤ .

(٢٢) انظر حديث عبد الله بن عمرو التال .

(٢٣) في م : « والذي يقوى » .

(٢٤) هجمت : غارت .

(٢٥) نفهت : أعيت .

رَوَايَةٌ : « وَهُوَ أَفْضَلُ الصَّيَامِ » . فَقُلْتُ : إِنِّي أُطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ . قَالَ : « لَا أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٢٦)</sup> .

٥٢٠ - / مسألة ؛ قال : ( وَإِذَا رُؤِيَ الْهَلَالُ نَهَارًا ، قَبْلَ الزَّوَالِ أَوْ بَعْدَهُ ، فَهُوَ لِلَّيْلَةِ الْمُقْبِلَةِ )

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ الْمَشْهُورَ عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّ الْهَلَالَ إِذَا رُؤِيَ نَهَارًا قَبْلَ الزَّوَالِ أَوْ بَعْدَهُ ، وَكَانَ ذَلِكَ فِي آخِرِ رَمَضَانَ ، لَمْ يُفْطَرُوا بِرُؤْيَيْهِ . وَهَذَا قَوْلُ عَمَرَ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ، وَابْنِ عَمَرَ ، وَأَنَسٍ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَاللَّيْثِ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ . وَقَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو يَوْسَفَ : إِنْ رُؤِيَ قَبْلَ الزَّوَالِ فَهُوَ لِلَّيْلَةِ الْمَاضِيَةِ ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ فَهُوَ لِلَّيْلَةِ الْمُقْبِلَةِ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . رَوَاهُ سَعِيدٌ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ ، وَأَنْفِطَرُوا لِرُؤْيَيْهِ »<sup>(٢٧)</sup> . وَقَدْ رَأَوْهُ ، فَيَجِبُ الصَّوْمُ وَالْفِطْرُ ، وَلَئِنْ مَا قَبْلَ الزَّوَالِ أَقْرَبَ إِلَى الْمَاضِيَةِ . وَحُكِيَ هَذَا رَوَايَةً عَنْ أَحْمَدَ . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَبُو وَائِلٍ ، قَالَ : جَاءَنَا كِتَابُ عَمَرَ ، وَنَحْنُ بِخِزَانَتَيْنِ<sup>(٢٨)</sup> ، أَنَّ الْأَهْلَةَ بَعْضُهَا أَكْبَرُ مِنْ بَعْضٍ ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ الْهَلَالَ نَهَارًا فَلَا تُفْطَرُوا حَتَّى تُنْسُوا ، إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ رَجُلَانِ أَنَّهُمَا رَأَيَاهُ بِالْأَمْسِ عَشِيَّةً<sup>(٢٩)</sup> . وَلَئِنَّهُ قَوْلُ ابْنِ

(٢٦) في : باب صوم الدهر ، وباب حق الأهل في الصوم ، وباب صوم داود عليه السلام ، من كتاب الصوم . صحيح البخاري ٣ / ٥٢ ، ٥٣ . كما أخرجه مسلم ، في : باب النبي عن صوم الدهر ... ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٢ / ٨١٢-٨١٨ . وأبو داود ، في : باب في صوم الدهر تطوعاً ، من كتاب الصيام . سنن أبي داود ١ / ٥٦٥ ، ٥٦٦ . والنسائي ، في : باب صوم النبي ﷺ ... ، وباب صوم عشرة أيام من الشهر ، من كتاب الصيام . المجتبى ٤ / ١٨٣ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في صيام الدهر ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ١ / ٥٤٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ١٥٨ ، ١٦٠ ، ١٦٤ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩٥ ، ١٩٨-٢٠١ ، ٢٠٥ ، ٢١٢ ، ٢٢٥ .

(١) تقدم ترجمته في صفحة ٣٣٠ .

(٢) خاتمتين : بلدة من نواحي السواد ، في طريق همدان من بغداد .

(٣) أخرجه البيهقي ، في : باب الهلال يرى بالنهار ، من كتاب الصيام . السنن الكبرى ٤ / ٢١٣ . وعبد الرزاق ، في : باب أصبح الناس صياماً وقد روى الهلال ، من كتاب الصوم . المصنف ٤ / ١٦٢ ، ١٦٣ . وابن أبي شيبه ، في : باب في الهلال يرى نهاراً فيفطر أم لا ، من كتاب الصيام . المصنف ٣ / ٦٧ .

مسعود ، وابن عباس ، ومن سَمَّيْنَا من الصَّحَابَةِ ، وَخَيَّرَهُمْ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا رُؤِيَ عَشِيَّةً ، بِدَلِيلٍ مَا لَوْ رُؤِيَ بعد الزَّوَالِ . ثم إِنَّ الْخَبَرَ إِنَّمَا يَقْتَضِي الصَّوْمَ وَالْفِطْرَ من الغَدِ ، بِدَلِيلٍ مَا لَوْ رَأَاهُ عَشِيَّةً . فَأَمَّا إِنْ كَانَتِ الرُّؤْيَةُ فِي أَوَّلِ رَمَضَانَ ، فَالصَّحِيحُ أَيْضًا ، أَنَّهُ لِلَّيْلَةِ الْمُقْبِلَةِ . وهو قولُ مَالِكٍ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيِّ . وعن أحمدَ رَوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّهُ لِلْمَاضِيَةِ ، فَيَلْزَمُ قَضَاءُ ذَلِكَ الْيَوْمِ ، وَإِمْسَاكُ بَقِيَّتِهِ اخْتِيَاطًا لِلْعِبَادَةِ ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّ مَا كَانَ لِلَّيْلَةِ الْمُقْبِلَةِ فِي آخِرِهِ ، فَهُوَ لَهَا فِي أَوَّلِهِ ، كَمَا لَوْ رُؤِيَ بعد العَصْرِ .

## ٥٢١ - مسألة : قال : ( والاختيارُ تأخيرُ السُّحُورِ ، وتغجيلُ الفِطْرِ )

الكلامُ في هذه المسألةِ في فصلَيْنِ : أحدهما ، في السُّحُورِ ، والكلامُ فيه في ثلاثة أشياء ؛ أحدها ، في استحبابِهِ . ولا نَعْلَمُ فيه بين الْعُلَمَاءِ إِخْلَافًا . وقد رَوَى أَنَسُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « تَسَحَّرُوا ؛ فَإِنَّ فِي السُّحُورِ بَرَكَةً » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> . وعن عَمْرِو بنِ الْعَاصِ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « فَضْلُ مَا بَيْنَ صِيَامِنَا وَصِيَامِ أَهْلِ الْكِتَابِ أَكْلَةُ السَّحْرِ » . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(٢)</sup> ، وَقَالَ :

(١) أخرجه البخاري ، في : باب بركة السحور من غير إيجاب ، من كتاب الصوم . صحيح البخاري ٣ / ٣٨ . ومسلم ، في : باب فضل السحور وتأكيده استحبابه ... ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٢ / ٧٧٠ .

كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في فضل السحور ، من أبواب الصوم . عارضة الأخوذي ٣ / ٢٢٧ . والنسائي ، في : باب الحث على السحور ، من كتاب الصيام . المجتبى ٤ / ١١٥ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في السحور ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ١ / ٥٤٠ . والدارمي ، في : باب في فضل السحور ، من كتاب الصوم . سنن الدارمي ٢ / ٦ . والإمام أحمد ، في : المستند ٣ / ٢١٥ ، ٢٢٩ ، ٢٤٣ ، ٢٥٨ ، ٢٨١ .

(٢) أخرجه مسلم ، في : باب فضل السحور ... ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٢ / ٧٧١ . وأبو داود ، في : باب في توكيد السحور ، من كتاب الصيام . سنن أبي داود ١ / ٥٤٧ . والترمذي ، في : باب ما جاء في فضل السحور ، من أبواب الصوم . عارضة الأخوذي ٣ / ٢٢٨ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب ، من كتاب الصيام . المجتبى =

حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ<sup>(١)</sup> ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، قَالَ :  
 قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « السُّحُورُ بَرَكَةٌ ، فَلَا تَدْعُوهُ ، وَلَوْ أَنَّ يَجْرَعَ أَحَدُكُمْ  
 جُرْعَةً مِنْ مَاءٍ ، فَإِنَّ اللَّهَ / وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الْمُتَسَحِّرِينَ » . الثَّانِي ، فِي وَقْتِهِ . ط ٢٠٣/٣  
 قَالَ أَحْمَدُ : يُعْجِبُنِي تَأْخِيرُ السُّحُورِ ؛ لَمَا رَوَى زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ ، قَالَ : تَسَحَّرْنَا مَعَ  
 رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، ثُمَّ قُمْنَا إِلَى الصَّلَاةِ . قُلْتُ : كَمْ كَانَ قَدْرُ ذَلِكَ ؟ قَالَ : عَحْمِسِينَ  
 آيَةً . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> . وَرَوَى الْعِرْبَانُ بْنُ سَارِيَةَ ، قَالَ : دَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى  
 السُّحُورِ ، فَقَالَ : هَلُمُّ إِلَى الْعَدَاءِ الْمُبَارِكِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتَّسَائِيُّ<sup>(٣)</sup> . سَمَّاهُ  
 غَدَاءً لِقُرْبِ وَقْتِهِ مِنْهُ . وَلَئِنْ الْمَقْصُودُ بِالسُّحُورِ التَّقْوَى عَلَى الصَّوْمِ ، وَمَا كَانَ  
 أَقْرَبَ إِلَى الْفَجْرِ كَانَ أَغْوَى عَلَى الصَّوْمِ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : إِذَا شَلْتُ  
 فِي الْفَجْرِ يَأْكُلُ حَتَّى يَسْتَيْقِنَ طُلُوعَهُ . وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَعَطَاءٍ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ .  
 قَالَ أَحْمَدُ : يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ الْخَبْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ  
 الْخَبْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾<sup>(٤)</sup> . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « لَا يَمْنَعُكُمْ مِنْ سَحُورِكُمْ

= ٤ / ١٢٠ . والدارمي ، في : باب في فضل السحور ، من كتاب الصوم . سنن الدارمي ٢ / ٦ . والإمام  
 أحمد ، في : المسند ٤ / ١٩٧ ، ٢٠٣ .

(٣) في : المسند ٣ / ١٢ ، ٤٤ .

(٤) أخرجه البخاري ، في : باب قدر كم بين السحور وصلاة الفجر ، من كتاب الصوم ، صحيح البخاري  
 ٣ / ٣٧ . ومسلم ، في : باب فضل السحور ... ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٢ / ٧٧١ .

كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في تأخير السحور ، من أبواب الصوم . عارضة الأحوذى  
 ٣ / ٢٢١ . والنسائي ، في : باب قدر ما بين السحور وبين صلاة الصبح ، من كتاب الصيام . المجتبى  
 ٤ / ١١٧ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في تأخير السحور ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه  
 ١ / ٥٤٠ ، والدارمي ، في : باب ما يستحب من تأخير السحور ، من كتاب الصوم . سنن الدارمي  
 ٢ / ٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ١٨٢ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٨ .

(٥) أخرجه أبو داود ، في : باب من سمى السحور الغداء ، من كتاب الصيام . سنن أبي داود . والنسائي ، في :  
 باب دعوة السحور ، من كتاب الصيام . المجتبى ٤ / ١١٩ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ١٢٦ ، ١٢٧ .

(٦) سورة البقرة ١٨٧ .

أَذَانُ بِلَالٍ ، وَلَا الْفَجْرُ الْمُسْتَطِيلُ ، وَلَكِنَّ الْفَجْرَ الْمُسْتَطِيلُ فِي الْأَفْقِ . قال التِّرْمِذِيُّ<sup>(٧)</sup> : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَرَوَى أَبُو قَلَابَةَ قَالَ : قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَهُوَ يَتَسَحَّرُ : يَا غُلَامَ ، أَيْحِفَ الْبَابَ ، لَا يَفْجَأُنَا الصُّبْحُ . وقال رجل لابن عَبَّاسٍ : إِنِّي أَتَسَحَّرُ ؛ فَإِذَا شَكَنْتُ أَمْسَكْتُ . فقال ابنُ عَبَّاسٍ : كُلْ مَا شَكَنْتَ ، حَتَّى لَا تَشْكُ . فَأَمَّا الْجِمَاعُ فَلَا يُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِمَّا يُتَّقَوِي بِهِ ، وَفِيهِ خَطَرٌ وَجُوبُ الْكُفَّارَةِ ، وَحُصُولُ الْفِطْرِ بِهِ . الثالث ، فيما يُتَسَحَّرُ بِهِ . وَكُلُّ مَا حَصَلَ مِنْ أَكْلٍ وَشَرْبٍ<sup>(٨)</sup> حَصَلَ بِهِ فَضِيلَةُ السُّحُورِ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « وَلَوْ أَنْ يَجْرَعَ أَحَدُكُمْ جُرْعَةً مِنْ مَاءٍ » . وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : « نِعَمَ سَحُورُ الْمُؤْمِنِ الثَّمَرُ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٩)</sup> . الفصل الثاني ، فِي تَعْجِيلِ الْفِطْرِ . وَفِيهِ أُمُورٌ ثَلَاثَةٌ ؛ أَحَدُهَا ، فِي اسْتِحْبَابِهِ . وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ لِمَا رَوَى سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ السَّاعِدِيُّ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ : « لَا يَزَالُ النَّاسُ<sup>(١٠)</sup> يَخْتَرُ مَا عَجَلُوا الْفِطْرَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١١)</sup> . وَعَنْ أَبِي عَطِيَّةٍ ، قَالَ : دَخَلْتُ أَنَا وَمَسْرُوقٌ عَلَى عَائِشَةَ ، فَقَالَ مَسْرُوقٌ : رَجُلَانِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَحَدُهُمَا يُعَجِّلُ الْإِفْطَارَ وَيُعَجِّلُ الْمَغْرِبَ ، وَالْآخَرُ يُؤَخِّرُ الْإِفْطَارَ وَيُؤَخِّرُ

(٧) فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي بَيَانِ الْفَجْرِ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّوْمِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٣ / ٢٢٥ .

(٨) فِي ب ، م : « أَوْ شَرِبَ » .

(٩) فِي : بَابِ مِنْ سَمَى السُّحُورَ الْغَدَاءَ ، مِنْ كِتَابِ الصِّيَامِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٥٤٨ .

(١٠) فِي الْأَصْلِ ، ب ، م : « أَمْنَى » . وَمَا هُنَا فِي : ١ ، وَمَصَادِرُ التَّخْرِيجِ الْآيَةِ .

(١١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ تَعْجِيلِ الْإِفْطَارِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّوْمِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٣ / ٤٧ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ فَضْلِ السُّحُورِ ... ، مِنْ كِتَابِ الصِّيَامِ . صَحِيحُ مُسْلِمَ ٢ / ٧٧١ .

كَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي تَعْجِيلِ الْإِفْطَارِ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّوْمِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٣ / ٢١٨ . وَابْنُ مَاجَةٍ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي تَعْجِيلِ الْإِفْطَارِ ، مِنْ كِتَابِ الصِّيَامِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةٍ ١ / ٥٤١ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي تَعْجِيلِ الْإِفْطَارِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّوْمِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٢ / ٧ . وَالْإِسْنَامُ

مَالِكٌ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي تَعْجِيلِ الْفِطْرِ ، مِنْ كِتَابِ الصِّيَامِ . الْمَوْطَأُ ١ / ٢٨٨ . وَالْإِسْنَامُ أَحْمَدٌ ، فِي :

الْمُسْنَدُ ٥ / ٣٣٤ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٩ .

المَغْرِبُ ؟ قالت : مَنْ الذي يُعَجِّلُ الْإِنْفَاطَارَ / وَيعَجِّلُ الْمَغْرِبَ ؟ قال : عبدُ  
الله<sup>(١١)</sup> . قالت : هكذا كان رسولُ الله ﷺ يَصْنَعُ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(١٢)</sup> . وعن أبي  
هُرَيْرَةَ قال : قال رسولُ الله ﷺ : « يَقُولُ اللهُ تَعَالَى : أَحَبُّ عِبَادِي إِلَيَّ أَسْرَعُهُمْ  
فُطْرًا » . قال التِّرْمِذِيُّ<sup>(١٣)</sup> : هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ . وقال أَنَسٌ : ما رَأَيْتُ  
رسولَ الله ﷺ يَصَلِّي حَتَّى يُفْطِرَ ، وَلَوْ عَلَى شَرْبَةٍ مِنْ مَاءٍ . رَوَاهُ ابْنُ عِيَدٍ  
الْبَرُّ<sup>(١٤)</sup> . الثاني ، فيما يُفْطِرُ عَلَيْهِ . يُسْتَحَبُّ أَنْ يُفْطِرَ عَلَى رُطَبَاتٍ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ  
فَعَلَى تَمَرَاتٍ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَلَى الْمَاءِ ؛ لَمَا رَوَى أَنَسٌ ، قال : كان رسولُ الله ﷺ  
يُفْطِرُ عَلَى رُطَبَاتٍ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَلَى تَمَرَاتٍ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَمَرَاتٍ  
حَسَنًا حَسَوَاتٍ<sup>(١٥)</sup> مِنْ<sup>(١٦)</sup> مَاءٍ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالْأَثَرُمُ ، وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(١٧)</sup> ، وقال :  
حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ . وعن سَلْمَانَ<sup>(١٨)</sup> بنِ عَامِرٍ ، قال : قال رسولُ الله ﷺ : « إِذَا  
أَفْطَرْتُمْ أَحَدَكُمْ فَلْيُفْطِرْ عَلَى تَمْرٍ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيُفْطِرْ عَلَى الْمَاءِ ، فَإِنَّهُ طَهُورٌ » .

(۱۲) یعنی ابن مسعود .

(١٣) في : باب فضل السحور ... ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٢ / ٧٧١ ، ٧٧٢ .

کا أخرجه أبو داود، فی: باب ما يستحب من تعجيل الفطر، من كتاب الصيام. سنن أبي داود

١ / ٥٥٠ . والترمذى ، في : باب ما جاء في تعجيل الإفطار ، من أبواب الصوم . عارضة الأحوذى

٣ / ٢٢٠ . والنسائي ، في : باب قدر ما بين السحور وبين صلاة الصبح ، من كتاب الصيام . المجتبى

٤ / ١١٧ ، ١١٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٤٨ ، ١٧٣ .

(١٤) في : باب ما جاء في تعجيل الإفطار ، من أبواب الصوم . عارضة الأحوذى ٣ / ٢١٩ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٣٢٩ .

(١٥) انظر الهيثمي، في: باب تعجيل الإفطار وتأخير السحور، من كتاب الصيام. مجمع الزوائد

٣ / ١٥٥ . وعزاه لأنى بعل واليزار والطيراني فى الأوسط .

(١٦) أى شرب ثلاث مرات . وقال ابن الأثير : الحسوة ، بالضم : الجرعة من الشراب بقدر ما يجسي مرة

واحدة . والحسوة بالفتح : المرة . انظر : عون المعبود ٢ / ٢٧٨ .

(١٧) سقط من : م .

(١٨) أخرجه أبو داود ، في : باب ما يفطر عليه ، من كتاب الصيام . سنن أبي داود ١ / ٥٥٠ . والترمذي ،

في : باب ما جاء ما يستحب عليه الإفطار ، من أبواب الصوم . عارضة الأحوذى ٣ / ٢١٤ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ١٦٤ .

(١٩) في النسخ : « سليمان » . وهو الضمى . انظر : تهذيب التهذيب ٤ / ١٣٧ .

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(٢٠)</sup> ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . الثَّالِثُ ، فِي الْوَصَالِ ، وَهُوَ أَنْ لَا يُفْطِرَ بَيْنَ الْيَوْمَيْنِ بِأَكْلٍ وَلَا شَرْبٍ . وَهُوَ مَكْرُوهٌ فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ كَانَ يُوَاصِلُ اقْتِدَاءً بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَلَنَا ، مَا رَوَى ابْنُ عَمَرَ ، قَالَ : وَاصَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ ، فَوَاصَلَ النَّاسُ ، فَتَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْوَصَالِ ، فَقَالُوا : إِنَّكَ تُوَاصِلُ . قَالَ : « إِنِّي لَسْتُ بِمِثْلِكُمْ ، إِنِّي أَطْعَمُ وَأُسْقِي » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢١)</sup> . وَهَذَا يَقْتَضِي اخْتِصَاصَهُ بِذَلِكَ ، وَمَنْعَ الْحَاقِ غَيْرِهِ بِهِ . وَقَوْلُهُ : « إِنِّي أَطْعَمُ وَأُسْقِي » . يَحْتَمِلُ أَنَّهُ يُرِيدُ أَنَّهُ يُعَانُ عَلَى الصِّيَامِ ، وَيُعِينُهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ الشَّرَابِ وَالطَّعَامِ ، بِمَنْزِلَةِ مَنْ طَعِمَ وَشَرِبَ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ ، إِنِّي أَطْعَمُ حَقِيقَةً ، وَأُسْقِي حَقِيقَةً ، حَمَلًا لِلْفِطْرِ عَلَى حَقِيقَتِهِ . وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ ، لِوُجْهَيْنِ : أَحَدُهُمَا ، أَنَّهُ لَوْ طَعِمَ وَشَرِبَ حَقِيقَةً لَمْ يَكُنْ مُوَاصِلًا ، وَقَدْ أَفْرَمَهُمْ عَلَى قَوْلِهِمْ : إِنَّكَ تُوَاصِلُ . وَالثَّانِي ، أَنَّهُ قَدْ رَوَى أَنَّهُ قَالَ : « إِنِّي أَظَلُّ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي »<sup>(٢٢)</sup> . وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُ فِي النَّهَارِ ، وَلَا يَحُوزُ الْأَكْلَ فِي

---

(٢٠) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا يَفْطَرُ عَلَيْهِ ، مِنْ كِتَابِ الصِّيَامِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١ / ٥٥٠ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الصَّدَقَةِ عَلَى ذِي الْقَرَابَةِ ، مِنْ أَبْوَابِ الزَّكَاةِ . وَفِي : بَابِ مَا جَاءَ مَا يَسْتَحِبُّ عَلَيْهِ الْإِنْفَاطَارَ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّوْمِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٣ / ١٦٠ ، ٢١٥ .

كَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ عَلَى مَا يَسْتَحِبُّ الْفِطْرَ ، مِنْ كِتَابِ الصِّيَامِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ١ / ٥٤٢ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ مَا يَسْتَحِبُّ الْإِنْفَاطَارَ عَلَيْهِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّوْمِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٢ / ٧ . وَإِلَامُ أَحْمَدَ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٤ / ١٧-١٩ ، ٢١٣ ، ٢١٤ .

(٢١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ بَرَكَةِ السَّحُورِ مِنْ غَيْرِ إِبْجَابٍ ، مِنْ كِتَابِ الصَّوْمِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٣ / ٣٧ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ النَّهْيِ عَنِ الْوَصَالِ فِي الصَّوْمِ ، مِنْ كِتَابِ الصِّيَامِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٧٧٤ . كَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْوَصَالِ ، مِنْ كِتَابِ الصِّيَامِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١ / ٥٥١ . وَإِلَامُ مَالِكٍ ، فِي : بَابِ النَّهْيِ عَنِ الْوَصَالِ فِي الصِّيَامِ ، مِنْ كِتَابِ الصِّيَامِ . الْمَوْطَأُ ١ / ٣٠٠ . وَإِلَامُ أَحْمَدَ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢ / ٢١ ، ٢٣ ، ١٠٢ ، ١١٢ ، ١٤٣ ، ١٥٣ .

(٢٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ مَا يَحُوزُ مِنَ اللَّوْ ، مِنْ كِتَابِ الْجَنَى . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٩ / ١٠٦ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ النَّهْيِ عَنِ الْوَصَالِ فِي الصَّوْمِ . مِنْ كِتَابِ الصِّيَامِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٧٧٦ . وَإِلَامُ أَحْمَدَ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢ / ٢٣ ، ٢٥٣ ، ٢٥٧ ، ٣٧٧ ، ٤٩٦ .



النَّهَارِ لَهُ وَلَا لَيْلِهِ . إِذَا قَبِتَ هَذَا ، فَإِنَّ الْوَصَالَ غَيْرُ مُحَرَّمٍ . / وَظَاهِرُ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ مُحَرَّمٌ ، تَقْرِيرًا لِظَاهِرِ النَّهْيِ فِي التَّحْرِيمِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ تَرَكَ الْأَكْلَ وَالشَّرْبَ الْمُبَاحَ ، فَلَمْ يَكُنْ مُحَرَّمًا ، كَمَا لَوْ تَرَكَهُ فِي حَالِ الْفِطْرِ . فَإِنْ قِيلَ : فَصَوْمُ يَوْمِ الْعِيدِ مُحَرَّمٌ ، مَعَ كَوْنِهِ تَرْكًا لِلْأَكْلِ وَالشَّرْبِ الْمُبَاحِ . قُلْنَا : مَا حَرَّمَ تَرْكُ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ بِنَفْسِهِ ؛ وَإِنَّمَا حَرَّمَ بِنَيَّْةِ الصَّوْمِ ، وَلِهَذَا لَوْ تَرَكَهُ مِنْ غَيْرِ نِيَّةِ الصَّوْمِ لَمْ يَكُنْ مُحَرَّمًا . وَأَمَّا النَّهْيُ فَإِنَّمَا أَتَى بِهِ رَحْمَةً لَهُمْ ، وَرِقًّا بِهِمْ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَشَقَّةِ عَلَيْهِمْ . كَمَا نَهَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ صِيَامِ النَّهَارِ ، وَقِيَامِ اللَّيْلِ ، وَعَنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثٍ . قَالَتْ عَائِشَةُ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْوَصَالِ ، رَحْمَةً لَهُمْ <sup>(٢٣)</sup> . وَهَذَا لَا يَنْتَضِي التَّحْرِيمَ ، وَلِهَذَا لَمْ يَفْهَمُ مِنْهُ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ التَّحْرِيمَ ، بِدَلِيلِ أَنَّهُمْ وَاصَلُوا بَعْدَهُ ، وَلَوْ فَهِمُوا مِنْهُ التَّحْرِيمَ لَمَا اسْتَجَازُوا فِعْلَهُ . قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْوَصَالِ ، فَلَمَّا أَبْهَوُا أَنْ يَنْتَهُوْا ، وَاصَلَّ بِهِمْ يَوْمًا وَيَوْمًا ، ثُمَّ رَأَوْا الْهَلَالَ . فَقَالَ : « لَوْ تَأَخَّرَ لَزِدْتُكُمْ » . كَالْمُنْكَلِ لَهُمْ حِينَ أَبْهَوُا أَنْ يَنْتَهُوْا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢٤)</sup> . فَإِنْ وَاصَلَّ مَنْ سَحَرٍ إِلَى سَحَرٍ جَازَ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو سَعِيدٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَا تُوَاصِلُوا ، فَإِيَّكُمْ أَرَادَ أَنْ يُوَاصِلَ فَلْيُوَاصِلْ حَتَّى السَّحَرِ » أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ <sup>(٢٥)</sup> . وَتَعْجِيلُ الْفِطْرِ أَفْضَلُ ، لِمَا قَدَّمْنَاهُ .

(٢٣) أخرجه البخاري ، في : باب الوصال ومن قال ليس في الليل صيام ، من كتاب الصوم . صحيح البخاري ٤٨ / ٣ . ومسلم ، في : باب النهي عن الوصال في الصوم ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٧٧٦ / ٢ . (٢٤) أخرجه البخاري ، في : باب كم التعزير والأدب ، من كتاب الحدود . وفي : باب ما يجوز من اللو ، من كتاب القنى . وفي : باب ما يكره من التعصق ... ، من كتاب الاعتصام . صحيح البخاري ٢١٦ / ٨ ، ١٠٦ / ٩ ، ١١٩ . ومسلم ، في : باب النهي عن الوصال في الصوم ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٧٧٤ / ٢ .

كما أخرجه الدارمي ، في : باب النهي عن الوصال في الصوم ، من كتاب الصوم . سنن الدارمي ٨ / ٢ . والإمام أحمد ، في : للمسنن ٢ / ٢٨١ ، ٥١٦ .

(٢٥) في : باب الوصال ومن قال ليس في الليل صيام ، من كتاب الصوم . صحيح البخاري ٤٨ / ٣ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الوصال ، من كتاب الصيام . سنن أبي داود ٥٥١ / ١ . والدارمي ، =

**فصل :** وَتُسْتَحَبُّ تَقْطِيرُ الصَّائِمِ ؛ لما رَوَى تَزْدُ بْنُ خَالِدٍ الْجُهَنِيُّ ، عن النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ فَطَرَ صَائِمًا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجْرِ الصَّائِمِ شَيْءٌ » . قال التِّرْمِذِيُّ (٢٦) : هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

**فصل :** رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، قال : كان النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَفْطَرَ ، قال : « اللَّهُمَّ لَكَ صُغْنًا ، وَعَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْنَا ، فَتَقَبَّلْ مِنَّا ، إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ » . وعن ابْنِ عَمَرَ قال : كان رسولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَفْطَرَ ، يقول : « ذَهَبَ الظَّمَأُ ، وَابْتَلَّتِ الْعُرُوقُ ، وَبَثَّتِ الْأَجْرُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ » . وإِسْنَادُهُ حَسَنٌ ، ذَكَرَهَا الدَّارَقُطْنِيُّ (٢٧) .

٥٢٢ - مسألة ؛ قال : ( وَمَنْ صَامَ شَهْرَ رَمَضَانَ ، وَاتَّبَعَهُ بِسِتٍّ مِنْ شَوَّالٍ ، وَإِنْ فَرَّقَهَا ، فَكَأَنَّمَا صَامَ الدَّهْرَ )

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ صَوْمَ سِتَّةِ أَيَّامٍ مِنْ شَوَّالٍ مُسْتَحَبٌّ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ كَعْبِ الْأَخْبَارِ ، وَالشَّعْبِيِّ ، وَمِثْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَكَرِهَهُ مَالِكٌ . وقال : مَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْفَقْهِ يَصُومُهَا ، وَلَمْ يَتْلُغْنِي ذَلِكَ عَنْ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ ، وَأَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ يَكْرَهُونَ ذَلِكَ ، وَيَحَافُونَ بِدَعْوَتِهِ ، وَأَنْ يُلْحَقَ بِرَمَضَانَ مَا لَيْسَ مِنْهُ . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَبُو أَيُّوبَ ، قال : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ، وَاتَّبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ ، فَكَأَنَّمَا صَامَ الدَّهْرَ » . رَوَاهُ أَبُو

= في : باب النبی عن الرضا في الصوم . من كتاب الصوم . سنن الدارمی ٢ / ٨ . وإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٨ ، ٨٧ ، ٩٦ .

(٢٦) في : باب ما جاء في فضل من فطر صائما ، من أبواب الصوم . عارضة الأحوذی ٤ / ٢٠ . وابن ماجه ، في : باب في ثواب من فطر صائما ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ١ / ٥٥٥ . والدارمی ، في : باب الفضل لمن فطر صائما ، من كتاب الصوم . سنن الدارمی ٢ / ٧ . وإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ١١٤-١١٦ ، ٥ ، ١٩٢ .

(٢٧) أخرجهما الدارقطني ، في : كتاب الصيام . سنن الدارقطني ٢ / ٨٥ .

كما أخرج الثاني أبو داود ، في : باب القول عند الإفطار ، من كتاب الصيام . سنن أبي داود ١ / ٥٥٠ .

دَاوُدَ ، وَالتَّرْمِذِيُّ<sup>(١)</sup> ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَقَالَ أَحْمَدُ : هُوَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ . وَرَوَى سَعِيدٌ ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ ثَوْبَانَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ، شَهْرَ بَعْشَرَةِ أَشْهُرٍ ، وَصَامَ سِتَّةَ أَيَّامٍ بَعْدَ الْفِطْرِ ، وَذَلِكَ ثَمَامُ سِتَّةٍ »<sup>(٢)</sup> . يَعْنِي أَنَّ الْحَسَنَةَ بَعْشَرَ أَمْثَالِهَا ، فَالشَّهْرُ بَعْشَرَةُ وَالسِتَّةُ بِسِتِّينَ يَوْمًا . فَذَلِكَ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ، وَهُوَ سِتَّةٌ كَامِلَةٌ ، وَلَا يَجْرِي هَذَا مَجْرَى التَّقْدِيمِ لِرَمَضَانَ ، لِأَنَّ يَوْمَ الْفِطْرِ فَاصِلٌ . فَإِنْ قِيلَ : فَلَا دَلِيلٌ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى فَضِيلَتِهِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَبَّهَ صِيَامَهَا بِصِيَامِ الدَّهْرِ ، وَهُوَ مَكْرُوهٌ . قُلْنَا : إِنَّمَا كَرِهَ صَوْمَ الدَّهْرِ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الضَّعْفِ وَالتَّشْبِيهِ بِالتَّبْتُلِ ، لَوْلَا ذَلِكَ لَكَانَ<sup>(٣)</sup> فَضْلًا عَظِيمًا ، لِاسْتِعْرَافِهِ الزَّمَانَ بِالْعِبَادَةِ وَالطَّاعَةِ ، وَالْمُرَادُ بِالْحَبْرِ التَّشْبِيهُ بِهِ فِي حُصُولِ الْعِبَادَةِ بِهِ ، عَلَى وَجْهِ عَرِيٍّ عَنِ الْمَشَقَّةِ ، كَمَا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « مَنْ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ، كَانَ كَمَنْ صَامَ الدَّهْرَ »<sup>(٤)</sup> . ذَكَرَ ذَلِكَ حَتَّى عَلَى صِيَامِهَا ، وَيَبَانُ فَضْلُهَا ، وَلَا يَخْلَافُ فِي اسْتِحْبَابِهَا . وَنَهَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو عَنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثٍ<sup>(٥)</sup> .

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب في صوم ستة أيام من شوال ، من كتاب الصيام . سنن أبي داود ١ / ٥٦٧ .  
والترمذى ، في : باب ما جاء في صيام ستة أيام من شوال ، من أبواب الصوم . عارضة الأحوذى ٣ / ٢٩٠ .  
كما أخرجه مسلم ، في : باب استحباب صوم ستة أيام من شوال ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٢ / ٨٢٢ .  
وابن ماجه ، في : باب صيام ستة أيام من شوال ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ١ / ٥٤٧ .  
والدارى ، في : باب صيام الستة من شوال ، من كتاب الصوم . سنن الدارمى ٢ / ٢١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٤١٧ ، ٤١٩ .

وفي حاشية ب : « ورواه مسلم والنسائى وابن ماجه » .

(٢) أخرجه ابن ماجه ، في : باب صيام ستة أيام من شوال ، من كتاب الصوم . سنن ابن ماجه ١ / ٥٤٧ .  
والدارى ، في : باب صيام الستة من شوال ، من كتاب الصوم . سنن الدارمى ٢ / ٢١ .  
(٣) في ب ، م : زيادة : « ذلك » .

(٤) أخرجه الترمذى ، في : باب ما جاء في صوم ثلاثة أيام من كل شهر ، من أبواب الصوم . عارضة الأحوذى ٣ / ٢٩٢ . والنسائى ، في : باب صوم ثلاثة أيام من الشهر ، من كتاب الصيام . المجتبى ٤ / ١٨٨ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في صيام ثلاثة أيام من كل شهر ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ١ / ٥٤٤ .  
(٥) تقدم تخريجه في ٢ / ٦١٢ .

وقال : « مَنْ قَرَأَ ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ فَكَأَنَّمَا قَرَأَ ثُلُثَ الْقُرْآنِ »<sup>(٦)</sup> . أَرَادَ التَّشْبِيهَ بِثُلُثِ الْقُرْآنِ فِي الْفَضْلِ ، لَا فِي كَرَاهَةِ الزِّيَادَةِ عَلَيْهِ . إِذَا ثَبَّتَ هَذَا ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِهَا مُتَابِعَةً أَوْ مُفَرَّقَةً ، فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ أَوْ فِي آخِرِهِ ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ وَرَدَّ بِهَا مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ تَقْسِيدٍ ، وَلِأَنَّ فَضِيلَتَهَا لِكَوْنِهَا تُصِيرُ مَعَ الشَّهْرِ سِتَّةً وَثَلَاثِينَ / يَوْمًا ، وَالْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا ؛ فَيَكُونُ ذَلِكَ كَثَلًا ثَمَانِيَةً وَسِتِّينَ يَوْمًا ، وَهِيَ<sup>(٧)</sup> السَّنَةُ كُلُّهَا ، فَإِذَا وَجِدَ ذَلِكَ فِي كُلِّ سَنَةٍ صَارَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ كُلِّهِ<sup>(٨)</sup> ، وَهَذَا الْمَعْنَى يَحْصُلُ مَعَ التَّفَرِيقِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٥٢٣ - مسألة ؛ قال : ( وَصِيَامُ يَوْمٍ<sup>(٩)</sup> عَاشُورَاءَ كَفَّارَةٌ سَنَةٍ ، وَيَوْمَ عَرَفَةَ كَفَّارَةٌ سِتِّينَ )

وَجُمِلَتْهُ أَنَّ صِيَامَ هَذَيْنِ الْيَوْمَيْنِ مُسْتَحَبٌّ ؛ لَمَا رَوَى أَبُو قَتَادَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ<sup>(١٠)</sup> قَالَ فِي<sup>(١١)</sup> صِيَامِ<sup>(١٢)</sup> عَرَفَةَ : « إِنِّي أُحْسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يَكْفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي

(٦) أخرجه مسلم ، في : باب فضل قراءة قل هو أحد ، من كتاب المسافرين . صحيح مسلم ١ / ٥٥٦ . وأبو داود ، في : باب في سورة العنكبوت ، من كتاب الوتر . سنن أبي داود ١ / ٣٣٧ . والترمذي ، في : باب ما جاء في سورة الإخلاص ، من أبواب ثواب القرآن . عارضة الأحوذى ١١ / ٢٤-٢٦ . والنسائي ، في : باب الفضل في قراءة قل هو الله أحد ، من كتاب الانتاح . المجتبى ٢ / ١٣٣ . وابن ماجه ، في : باب ثواب القرآن ، من كتاب الأدب . سنن ابن ماجه ٢ / ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ . والدارمي ، في : باب فضل قل هو الله أحد ، من كتاب فضائل القرآن . سنن الدارمي ٢ / ٤٥٩ ، ٤٦٠ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في قراءة قل هو الله أحد ... ، من كتاب القرآن . الموطأ ١ / ٢٠٨ ، ٢٠٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ١٧٣ ، ٣ / ٨ ، ٢٣ ، ٤ / ١٢٢ ، ٥ / ١٤١ ، ١٤٨ ، ٦ / ٤٠٤ ، ٤٤٧ .

(٧) في ب ، م : « وهو » .

(٨) سقط من : الأصل ، أ .

(٩) سقط من : ب ، م .

(١٠) سقط من : الأصل .

(١١) سقط من : أ ، ب ، م .

(١٢) في الإنشاد : « يوم » .

قَبْلَهُ وَالسَّنَةَ الَّتِي بَعْدَهُ<sup>(٥)</sup> . وقال في صِيَامِ عَاشُورَاءَ : « إِنْ أَخْتَمِبْتُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكْفَرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ » . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ<sup>(٦)</sup> . إِذَا ثَبِتَ هَذَا فَإِنَّ عَاشُورَاءَ هُوَ الْيَوْمُ الْعَاشِرُ مِنَ الْمَحْرَمِ . وَهَذَا قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَالْحَسَنِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، قَالَ : أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ الْعَاشِرِ مِنَ الْمَحْرَمِ . أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٧)</sup> ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ قَالَ : الثَّاسِعُ . وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصُومُ الثَّاسِعَ . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِمَعْنَاهُ<sup>(٨)</sup> . وَرَوَى عَنْهُ عَطَاءٌ ، أَنَّهُ قَالَ : « صُومُوا الثَّاسِعَ وَالْعَاشِرَ ، وَلَا تُشَبِّهُوا بِالْيَهُودِ »<sup>(٩)</sup> . إِذَا ثَبِتَ هَذَا فَإِنَّهُ يُسْتَحَبُّ صَوْمُ الثَّاسِعِ وَالْعَاشِرِ لَذَلِكَ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَهُوَ قَوْلُ إِسْحَاقَ . قَالَ أَحْمَدُ : فَإِنْ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ أَوَّلُ الشَّهْرِ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ . وَإِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ لِتَيَقُّنِ صَوْمِ الثَّاسِعِ وَالْعَاشِرِ .

**فصل : واخْتَلَفَ فِي صَوْمِ عَاشُورَاءَ ، هَلْ كَانَ وَاجِبًا ؟ فَذَهَبَ الْقَاضِي إِلَى أَنَّهُ لَمْ**

(٥) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ اسْتِحْبَابِ صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ... ، مِنْ كِتَابِ الصِّيَامِ . صَحِيحٌ مُسْلِمٌ ٢ / ٨١٩ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي صَوْمِ الدَّهْرِ تَطَوُّعًا ، مِنْ كِتَابِ الصِّيَامِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٥٦٥ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّوْمِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٣ / ٢٨٢ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ صِيَامِ يَوْمِ عَرَفَةَ ، مِنْ كِتَابِ الصِّيَامِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَةَ ١ / ٥٥١ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْتَدْرَكِ ٥ / ٢٩٥ ، ٣٠٤ ، ٣٠٧ .

(٦) فِي : بَابِ اسْتِحْبَابِ صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ... ، مِنْ كِتَابِ الصِّيَامِ . صَحِيحٌ مُسْلِمٌ ٢ / ٨١٩ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي صَوْمِ الدَّهْرِ تَطَوُّعًا ، مِنْ كِتَابِ الصِّيَامِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٥٦٥ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْحَثِّ عَلَى صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّوْمِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٣ / ٢٨٤ . (٧) فِي م : ٥ رَوَاهُ ٤ .

(٨) فِي : بَابِ مَا جَاءَ عَاشُورَاءَ أَيُّ يَوْمٍ هُوَ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّوْمِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٣ / ٢٨٦ . (٩) فِي : بَابِ أَيُّ يَوْمٍ يَصَامُ فِي عَاشُورَاءَ ، مِنْ كِتَابِ الصِّيَامِ . صَحِيحٌ مُسْلِمٌ ٢ / ٧٩٧ . (١٠) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي عَاشُورَاءَ أَيُّ يَوْمٍ هُوَ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّوْمِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٣ / ٢٨٧ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ صَوْمِ يَوْمِ الثَّاسِعِ ، مِنْ كِتَابِ الصِّيَامِ . السَّنَنُ الْكُبْرَى ٤ / ٢٨٧ . وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : بَابِ صِيَامِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ ، مِنْ كِتَابِ الصِّيَامِ . ائْتِصَفَ ٤ / ٢٨٧ .

يَكُنْ وَاجِبًا . وقال : هذا قِيَامُ الْمَذْهَبِ . وَاسْتَدَلَّ بِشَيْئَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، أَمَرَ مَنْ لَمْ يَأْكُلْ بِالصَّوْمِ ، وَالثَّانِي فِي اللَّيْلِ شَرْطُ الْوَاجِبِ . وَالثَّانِي ، أَنَّهُ لَمْ يَأْمُرْ مَنْ أَكَلَ بِالْقَضَاءِ ، وَيَشْهَدُ لِهَذَا مَا رَوَى مُعَاوِيَةُ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « إِنْ هَذَا يَوْمُ عَاشُورَاءَ ، لَمْ يَكُتِبِ اللَّهُ عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ ، فَمَنْ شَاءَ فَلْيَصُمْ ، وَمَنْ شَاءَ فَلْيُفِطِرْ »<sup>(١١)</sup> . وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ كَانَ مَفْرُوضًا ؛ لِمَا رَوَتْ عَائِشَةُ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ / صَامَهُ وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ ، فَلَمَّا اقْتَرَضَ رَمَضَانُ كَانَ هُوَ الْفَرِيضَةَ ، وَتَرَكَ عَاشُورَاءَ ، فَمَنْ شَاءَ صَامَهُ وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ<sup>(١٢)</sup> . وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ . وَحَدِيثُ مُعَاوِيَةَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ ، لَيْسَ هُوَ مَكْتُوبًا عَلَيْكُمْ الْآنَ . وَأَمَّا تَصْحِيحُهُ بِنَيْتِهِ مِنَ النَّهَارِ ، وَتَرْكُ الْأَمْرِ بِقَضَائِهِ ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ نَقُولَ : مَنْ لَمْ يَذْكُرِ الْيَوْمَ بِكَمَالِهِ لَمْ يَلْزِمَهُ قَضَاؤُهُ . كَمَا قُلْنَا فِي مَنْ أَسْلَمَ وَبَلَغَ فِي أَثْنَاءِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ . عَلَى أَنَّهُ قَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ<sup>(١٣)</sup> ، أَنَّ أَسْلَمَ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ ، فَقَالَ : « صُئِمْتُ يَوْمَكُمْ هَذَا ؟ » قَالُوا : لَا . قَالَ : « فَاتِمُوا بِقِيَّةِ يَوْمِكُمْ ، وَاقْضُوهُ » .

٢٠٦/٣

**فصل : فَأَمَّا يَوْمُ عَرَفَةَ : فَهُوَ الْيَوْمُ التَّاسِعُ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ ، سُمِّيَ بِذَلِكَ ، لِأَنَّ**

(١١) أخرجه البخاري ، في : باب صيام يوم عاشوراء ، من كتاب الصوم . صحيح البخاري ٥٧ / ٣ . ومسلم ، في : باب صوم يوم عاشوراء ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٧٩٥ / ٢ . والإمام مالك ، في : باب صيام يوم عاشوراء ، من كتاب الصيام . الموطأ ١ / ٢٩٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٩٥ / ٤ . (١٢) أخرجه البخاري ، في : باب وجوب صوم رمضان ، وباب صيام يوم عاشوراء ، من كتاب الصوم . وفي : باب أيام الجاهلية ، من كتاب المناقب . وفي : باب سورة البقرة ، من كتاب التفسير . صحيح البخاري ٣ / ٣١ ، ٥٧ ، ٥١ / ٥ ، ٢٩ / ٦ . ومسلم ، في : باب صوم يوم عاشوراء ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٢ / ٧٩٢ ، ٧٩٣ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الرخصة في ترك صوم يوم عاشوراء ، من أبواب الصوم . عارضة الأحمدي ٣ / ٢٨٥ . والإمام مالك ، في : باب صيام يوم عاشوراء ، من كتاب الصيام . الموطأ ١ / ٢٩٩ . والدارمي ، في : باب في صيام يوم عاشوراء ، من كتاب الصوم . سنن الدارمي ٢٣ / ٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٣٠ ، ٥٠ ، ١٦٢ ، ٢٤٤ ، ٢٤٨ . (١٣) في : باب في فضل صومه ، من كتاب الصيام . سنن أبي داود ١ / ٥٧٠ .

الْوُقُوفَ بِعَرَفَةَ فِيهِ . وَقِيلَ : سُمِّيَ يَوْمَ عَرَفَةَ ، لِأَنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَرَى فِي الْمَنَامِ لَيْلَةَ التَّرْوِيَةِ أَنَّهُ يُؤْمَرُ بِذَبْحِ ابْنِهِ ، فَأَصْبَحَ يَوْمَهُ يَتَرَوَّى ، هَلْ هَذَا مِنْ اللَّهِ أَوْ حُلُمٌ ؟ فَسُمِّيَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ ، فَلَمَّا كَانَتِ اللَّيْلَةُ الثَّانِيَةَ رَأَاهُ أَيْضًا فَأَصْبَحَ يَوْمَ عَرَفَةَ ، فَعَرَفَ أَنَّهُ مِنَ اللَّهِ ، فَسُمِّيَ يَوْمَ عَرَفَةَ . وَهُوَ يَوْمٌ شَرِيفٌ عَظِيمٌ ، وَعِيدٌ كَرِيمٌ ، وَفَضْلُهُ كَبِيرٌ . وَقَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ صِيَامَهُ يُكَفِّرُ سِتِّينَ<sup>(١٤)</sup> .

**فصل : وَأَيَّامُ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ كُلُّهَا شَرِيفَةٌ مُفَضَّلَةٌ يُضَاعَفُ الْعَمَلُ فِيهَا ، وَيُسْتَحَبُّ الْجِهَادُ فِي الْعِبَادَةِ فِيهَا ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا مِنْ أَيَّامٍ الْعَمَلُ الصَّالِحُ فِيهِنَّ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ الْعَشْرِ » . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، إِلَّا رَجُلًا خَرَجَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ ، فَلَمْ يَرْجِعْ مِنْ ذَلِكَ بِشَيْءٍ »<sup>(١٥)</sup> . وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يُتَعَبَّدَ لَهُ فِيهَا ، مِنْ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ ، يُعَدَّلُ صِيَامُ كُلِّ يَوْمٍ مِنْهَا بِصِيَامِ سَنَةٍ ، وَقِيَامُ كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْهَا بِقِيَامِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ » . وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ ، أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(١٦)</sup> . وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ<sup>(١٧)</sup> ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ تِسْعَ ذِي الْحِجَّةِ ، وَيَوْمَ عَاشُورَاءَ .**

(١٤) تقدم تخريجه في صفحة ٤٤١ .

(١٥) تقدم تخريجه في صفحة ٤٠٣ .

(١٦) سقط من : ب ، م .

(١٧) في : باب ما جاء في العمل في أيام العشر ، من أبواب الصوم . عارضة الأحوذى ٣ / ٢٨٩ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب صيام العشر ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ١ / ٥٥١ .

(١٨) في : باب في صوم العشر ، من كتاب الصيام . سنن أبي داود ١ / ٥٦٨ . كما أخرجه النسائي ، في :

باب كيف يصوم ثلاثة أيام من كل شهر ، من كتاب الصيام . سنن النسائي ٤ / ١٨٩ . وإمام أحمد ، في :

المستند ٥ / ٢٧١ ، ٦ / ٢٨٨ ، ٤٢٣ .

٢٠٦/٣ ظ ٥٢٤ - / مسألة ؛ قال : ( وَلَا يُسْتَحَبُّ لِمَنْ كَانَ بِعَرَفَةَ أَنْ يَصُومَ ، لِيَتَقَوَّى عَلَى الدُّعَاءِ )

أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَسْتَحِبُّونَ الْفِطْرَ يَوْمَ عَرَفَةَ بِعَرَفَةَ . وكانت عائشة ، وابن الزبير ، يَصُومَانِهِ . وقال قتادة : لا بأس به إذا لم يضعف عن الدعاء . وقال عطاء : أصوم في الشتاء ولا أصوم في الصيف . لأن كراهة صومه إنما هي مُعَلَّلَةٌ<sup>(١)</sup> بالضعف عن الدعاء ، فإذا قَوِيَ عليه ، أو كان في الشتاء ، لم يضعف ، فتزول الكراهة . ولنا ، ما روى عن أم الفضل بنت الحارث ، أن ناساً تمارزوا بين يديها يوم عرفة في رسول الله ﷺ ، فقال بعضهم : صائم . وقال بعضهم : ليس بصائم . فأرسلت إليه بفدح من لبن ، وهو واقف على بعيره بعرفات ، فشربه النبي ﷺ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> . وقال ابن عمر : حَجَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، فلم يصُمه - يَعْنِي يَوْمَ عَرَفَةَ - ومع أبي بكر فلم يصُمه ، ومع عمر فلم يصُمه ، ومع عثمان فلم يصُمه ، وأنا لا أصومه ، ولا أُمُرُ بِهِ ، ولا أَنْهَى عَنْهُ . أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٣)</sup> ، وقال : حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ<sup>(٤)</sup> ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ صِيَامِ يَوْمِ عَرَفَةَ بِعَرَفَةَ .

(١) في م : معلقة .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب الوقوف على الدابة بعرفة ، من كتاب الحج . وفي : باب صوم يوم عرفة ، من كتاب الصوم . وفي : باب الشرب في الأضلاع ، من كتاب الأشربة . صحيح البخاري ٢ / ١٩٨ ، ٣ / ٥٥ ، ٧ / ١٤٧ . ومسلم ، في : باب استحباب الفطر للحاج يوم عرفة ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٢ / ٧٩١ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في صوم يوم عرفة بعرفة ، من كتاب الصيام . سنن أبي داود ١ / ٥٦٩ . والإمام مالك ، في : باب صيام يوم عرفة ، من كتاب الصيام . الموطأ ١ / ٣٧٥ .

(٣) في : باب كراهية صوم يوم عرفة بعرفة ، من أبواب الصوم . عارضة الأحوذى ٣ / ٢٨٣ . كما أخرجه الدارمي ، في : باب في صيام يوم عرفة ، من كتاب الصوم . سنن الدارمي ٢ / ٢٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٧٣ .

(٤) في : باب في صوم يوم عرفة بعرفة ، من كتاب الصيام . سنن أبي داود ١ / ٥٦٨ . كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب صيام يوم عرفة ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ١ / ٥٥١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٣٠٤ ، ٤٤٦ .



ولأنَّ الصَّوْمَ يُضْعِفُهُ ، وَيَمْنَعُهُ الدُّعَاءَ فِي هَذَا الْيَوْمِ الْمُعْظَمِ ، الَّذِي يُسْتَجَابُ فِيهِ الدُّعَاءُ ، فِي ذَلِكَ الْمَوْقِفِ الشَّرِيفِ ، الَّذِي يَقْصَدُ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ ، رَجَاءَ فَضْلِ اللَّهِ فِيهِ ، وَإِجَابَةِ دُعَائِهِ بِهِ ، فَكَانَ ثَرَكُهُ أَفْضَلَ .

**فصل :** رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَفْضَلُ الصَّيَامِ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ شَهْرُ اللَّهِ الْمُحَرَّمِ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ <sup>(٥)</sup> ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ .

**فصل :** وَأَفْضَلُ الصَّيَامِ أَنْ تَصُومَ يَوْمًا وَتُفْطِرَ يَوْمًا ؛ لَمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ : « صُمْ يَوْمًا ، وَافْطِرْ يَوْمًا » ، فَذَلِكَ صِيَامُ دَاوُدَ ، وَهُوَ أَفْضَلُ الصَّيَامِ » . فَقُلْتُ : إِنِّي أَطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « لَا أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٦)</sup> .

**فصل :** وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ <sup>(٨)</sup> ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَصُومُ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَالْحَمِيسِ ، فُسِّيلٌ عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ : « إِنَّ أَعْمَالَ النَّاسِ تُعْرَضُ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَالْحَمِيسِ » .

**٥٢٥ -** مسألة ؛ قَالَ : ( وَأَيَّامُ الْبَيْضِ الَّتِي حَضَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى صِيَامِهَا ، هِيَ الثَّالِثُ عَشَرَ وَالرَّابِعُ عَشَرَ وَالْخَامِسُ عَشَرَ )

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ صِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ مُسْتَحَبٌّ ، لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا .

(٥) أخرجه أبو داود ، في : باب في صوم المحرم ، من كتاب الصيام . سنن أبي داود ١ / ٥٦٦ . والترمذي ، في : باب ما جاء في فضل صلاة الليل ، من أبواب الصلاة ، وفي : باب ما جاء في صوم المحرم ، من كتاب أبواب الصوم . عارضة الأحوذى ٢ / ٢٢٧ ، ٣ / ٢٧٦ .

كما أخرجه مسلم ، في : باب فضل صوم المحرم . من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٢ / ٨٢١ . والنسائي ، في : باب فضل صلاة الليل ، من كتاب قيام الليل . المجتبى ٣ / ١٦٨ . والداري ، في : باب في صيام المحرم ، من كتاب الصوم . سنن الدارمي ٢ / ٢١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٣٤٢ ، ٣٤٤ ، ٥٣٥ . (٦-٦) سقط من : الأصل ، م .

(٧) تقدم تخريجه في صفحة ٤٣١ .

(٨) في : باب في صوم الاثنين والخميس ، من كتاب الصيام . سنن أبي داود ١ / ٥٦٨ .

كما رواه الإمام أحمد ، في : ٥ / ٢٠٠ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

وقد رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، قَالَ : أَوْصَانِي خَلِيلِي بِثَلَاثٍ ؛ صِيَامٍ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ، وَرَكَعَتَيْنِ الصُّحَى ، وَأَنْ أُوتِرَ قَبْلَ أَنْ أَنَامَ . وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ : « صُمْ مِنْ الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ؛ فَإِنَّ الْحَسَنَةَ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا ، وَذَلِكَ مِثْلُ صِيَامِ الدَّهْرِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا <sup>(١)</sup> . وَاسْتَحَبَّ أَنْ يَجْعَلَ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ أَيَّامَ الْبَيْضِ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو ذَرٍّ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَا أَبَا ذَرٍّ ، إِذَا صُمْتَ مِنْ الشَّهْرِ فَصُمْ ثَلَاثَ عَشْرَةٍ ، وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ ، وَخَمْسَ عَشْرَةَ » . أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ <sup>(٢)</sup> ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَرَوَى النَّسَائِيُّ <sup>(٣)</sup> ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِأَعْرَابِيٍّ : « كُلْ » . قَالَ : إِنِّي صَائِمٌ . قَالَ : « صَوْمٌ مَاذَا ؟ » . قَالَ : صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنَ الشَّهْرِ . قَالَ : « إِنْ كُنْتَ صَائِمًا فَعَلَيْكَ بِالْعُرِّ الْبَيْضِ ؛ ثَلَاثَ عَشْرَةٍ ، وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ ، وَخَمْسَ عَشْرَةَ » . وَعَنْ مِلْحَانَ الْقَيْسِيِّ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا أَنْ نَصُومَ الْبَيْضَ ؛ ثَلَاثَ عَشْرَةٍ ، وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ ، وَخَمْسَ عَشْرَةٍ . وَقَالَ : « هُوَ كَهَيْئَةِ الدَّهْرِ » . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٤)</sup> . وَسُمِّيَتْ أَيَّامُ الْبَيْضِ لِإِبْيَاضِ لَيْلِهَا كُلِّهَا بِالْقَمَرِ ، وَالتَّقْدِيرِ : أَيَّامُ اللَّيَالِي الْبَيْضِ . وَقِيلَ : لِأَنَّ اللَّهَ تَابَ عَلَى آدَمَ فِيهَا ، وَبَيْضَ صَحِيفَتِهِ . ذَكَرَهُ أَبُو الْحَسَنِ التَّمِيمِيُّ .

**فصل : وَجِبُ عَلَى الصَّائِمِ أَنْ يُنَزَّهَ صَوْمُهُ عَنِ الْكَذِبِ وَالْغِيَةِ وَالشَّتَمِ . قَالَ**

- 
- (١) الأول تقدم تخريجه في ٢ / ٥٤٩ . والثاني تقدم تخريجه في صفحة ٤٣١ .  
 (٢) في : باب ما جاء في صوم ثلاثة أيام من كل شهر ، من أبواب الصوم . عارضة الأحوذى ٣ / ٢٩٢ . كما أخرجه النسائي ، في : باب كيف يصوم ثلاثة أيام من كل شهر ، من كتاب الصيام . المجتبى ٤ / ١٩٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ١٦٢ .  
 (٣) في : باب كيف يصوم ثلاثة أيام من كل شهر ، من كتاب الصيام . المجتبى ٤ / ١٩٢ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٣٣٦ ، ٣٤٦ .  
 (٤) في : باب في صوم الثلاث من كل شهر ، من كتاب الصيام . سنن أبي داود ١ / ٥٧٠ .  
 كما أخرجه النسائي ، في : باب كيف يصوم ثلاثة أيام من كل شهر ، من كتاب الصيام . المجتبى ٤ / ١٩٤ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في صيام ثلاثة أيام من كل شهر ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ١ / ٥٤٤ ، ٥٤٥ .

أَحَدٌ : يَتَّبِعِي لِلصَّائِمِ أَنْ يَتَعَاهدَ صَوْمَهُ مِنْ لِسَانِهِ ، وَلَا يُمَارِي ، وَيَصُونَ صَوْمَهُ ،  
 كَانُوا إِذَا صَامُوا قَعَدُوا فِي الْمَسَاجِدِ ، وَقَالُوا : نَحْفَظُ صَوْمَنَا . وَلَا يُغْتَابُ أَحَدًا ، وَلَا  
 يَفْعَلُ عَمَلًا يَجْرُحُ بِهِ صَوْمَهُ . وقال رسول الله ﷺ : « مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ ،  
 وَالْعَمَلَ بِهِ ، فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ فِي أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشِرَاءَهُ » . وقال أَبُو هُرَيْرَةَ : قال  
 رسول الله ﷺ : « قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ لَهُ ، إِلَّا الصَّيَّامَ ، / ط ٢٠٧/٣  
 فَإِنَّهُ لِي ، وَأَنَا أَجْزِي بِهِ ، الصَّيَّامُ جُنَّةٌ ، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ صَوْمِ أَحَدِكُمْ فَلَا يَرْفُثْ ، وَلَا  
 يَصْخَبْ ، فَإِنْ سَاءَ أَحَدٌ أَوْ قَاتَلَهُ ، فَلْيَقُلْ : إِنِّي امْرُؤٌ صَائِمٌ . وَالَّذِي نَفْسُ  
 مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ ، لَخُلُوفٌ فِيهِمُ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ ، لِلصَّائِمِ  
 فَرْحَتَانِ يَفْرَحُهُمَا ، إِذَا أَفْطَرَ فَرِحَ ، وَإِذَا لَقِيَ رَبَّهُ فَرِحَ بِصَوْمِهِ » . مُتَّفَقٌ  
 عَلَيْهِمَا<sup>(٥)</sup> .

**فصل : فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ :** وَهِيَ لَيْلَةٌ شَرِيفَةٌ مُبَارَكَةٌ مُعَظَّمَةٌ مُفَضَّلَةٌ ، قَالَ اللَّهُ  
 تَعَالَى : ﴿ لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ ﴾<sup>(٦)</sup> . قِيلَ : مَعْنَاهُ الْعَمَلُ فِيهَا خَيْرٌ مِنْ  
 الْعَمَلِ فِي أَلْفِ شَهْرٍ لَيْسَ فِيهَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ . وقال النبي ﷺ : « مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ  
 إِمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٧)</sup> . وقيل : إِنَّمَا سُمِّيَتْ لَيْلَةُ

(٥) الأول أخرجه البخاري ، في : باب من لم يدع قول الزور ، والعمل به في الصوم ، من كتاب الصوم . وفي :  
 باب قول الله تعالى : واجتنبوا قول الزور ، من كتاب الأدب . صحيح البخاري ٣ / ٣٣ ، ٨ / ٢١ . ولم نجده  
 عند مسلم ، انظر : تحفة الأشراف ١٠ / ٣٠٧ ، ٣٠٨ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب الغيبة للصائم ، من كتاب الصيام . سنن أبي داود . والترمذي ، في : باب ما  
 جاء في التشديد في الغيبة للصائم ، من أبواب الصوم . عارضة الأحوذي ٣ / ٢٢٦ . وابن ماجه ، في : باب ما  
 جاء في الغيبة والرفث للصائم ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ١ / ٥٣٩ . والإمام أحمد ، في : المسند  
 ٢ / ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٥٥٥ .

والثاني تقدم تخريجه في ١ / ١٣٨ .

(٦) سورة القدر ٣ .

(٧) أخرجه البخاري ، في : باب قيام ليلة القدر من الإيمان ، من كتاب الإيمان . وفي : باب فضل ليلة القدر ،  
 من كتاب ليلة القدر . صحيح البخاري ١ / ١٥ ، ٣ / ٥٩ . ومسلم ، في : باب الترغيب في قيام رمضان =

الْقَدْرِ؛ لَأَنَّهُ يُقَدَّرُ فِيهَا مَا يَكُونُ فِي تِلْكَ السَّنَةِ مِنْ خَيْرٍ وَمُصِيبَةٍ، وَرِزْقٍ وَبَرَكََةٍ. يُرْوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾<sup>(٨)</sup>. وَسَمَّاَهَا مُبَارَكَةً، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أُنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾<sup>(٩)</sup>. وَهِيَ لَيْلَةُ الْقَدْرِ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ سَبَّحَانَهُ: ﴿إِنَّا أُنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾<sup>(١٠)</sup>. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾<sup>(١١)</sup>. يُرْوَى أَنَّ جِبْرِيلَ نَزَلَ بِهِ مِنْ بَيْتِ الْعِزَّةِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ، ثُمَّ نَزَلَ بِهِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ نُجُومًا فِي ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ سَنَةً<sup>(١٢)</sup>. وَهِيَ بَاقِيَةٌ لَمْ تَرْفَعْ؛ لَمَا رَوَى أَبُو ذَرٍّ قَالَ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَيْلَةُ الْقَدْرِ رُفِعَتْ مَعَ الْأَنْبِيَاءِ، أَوْ هِيَ بَاقِيَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ: «بَاقِيَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ». قُلْتُ: فِي رَمَضَانَ أَوْ فِي غَيْرِهِ؟ فَقَالَ: «فِي رَمَضَانَ». فَقُلْتُ: فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ، أَوِ الثَّانِي، أَوِ الْآخِرِ؟ فَقَالَ: «فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ»<sup>(١٣)</sup>. وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّهَا فِي رَمَضَانَ. وَكَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ يَقُولُ: مَنْ يَقِمِ الْحَوْلَ يُصِيبَهَا. يُشِيرُ إِلَى أَنَّهَا فِي السَّنَةِ كُلِّهَا. وَفِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى مَا يَبَيِّنُ أَنَّهَا فِي رَمَضَانَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ أَخْبَرَ أَنَّهُ أُنزَلَ الْقُرْآنُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ، وَأَنَّهُ أُنزِلَ فِي رَمَضَانَ، فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ لَيْلَةُ الْقَدْرِ فِي رَمَضَانَ؛ لِتَلَا يَتَنَاقَضَ الْخَبْرَانِ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَ أَنَّهَا فِي رَمَضَانَ فِي حَدِيثٍ أَيْ ذَرٍّ، وَقَالَ: / ٢٠٨/٣ «الْتِمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ، فِي كُلِّ وَتَرٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١٤)</sup>. وَقَالَ أَبُو بَرٍّ

= وهو التراوح، من كتاب صلاة المسافرين. صحيح مسلم ١ / ٥٢٤.

(٨) سورة الدخان ٤.

(٩) سورة الدخان ٣.

(١٠) سورة القدر ١.

(١١) سورة البقرة ١٨٥.

(١٢) انظر تفسير القرطبي ٢٠ / ١٣٠.

(١٣) أخرجه البيهقي، في: باب الدليل على أنها في كل رمضان، من كتاب الصيام. السنن الكبرى

٣٠٧ / ٤.

(١٤) أخرجه البخاري، في: باب التماس ليلة القدر في السبع الأواخر، من كتاب ليلة القدر، وفي: باب

الاعتكاف وخرج النبي ﷺ صحيحة عشرين، من كتاب الاعتكاف. صحيح البخاري ٣ / ٦٠، ٦٤ =.

كَعَبَ : وَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمَ ابْنُ مَسْعُودٍ أَنَّهَا فِي رَمَضَانَ ، وَلَكِنَّهُ كَرِهَ أَنْ يُحْبِرَكُمْ ، فَتَكَلَّمُوا . إِذَا تَبَتَّ هَذَا فَإِنَّهُ يُسْتَحَبُّ طَلَبُهَا فِي جَمِيعِ لَيَالِي رَمَضَانَ ، وَفِي الْعَشْرِ الْأَوَّخِرِ آكُذُ ، وَفِي لَيَالِي الْوُثْرِ مِنْهُ آكُذُ . وَقَالَ أَحْمَدُ : هِيَ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّخِرِ ، وَفِي وَثْرٍ مِنَ اللَّيَالِي ، لَا يُحْطَى إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، كَذَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : « اظْلُبُوهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَّخِرِ ، فِي ثَلَاثِ بَقِيْنَ ، أَوْ سَبْعِ بَقِيْنَ ، أَوْ تِسْعِ بَقِيْنَ »<sup>(١٥)</sup> . وَرَوَى سَالِمٌ عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَأَتْ عَلَى أَنَّهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَّخِرِ ، فَالْتَمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَّخِرِ ، فِي الْوُثْرِ مِنْهَا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١٦)</sup> . وَقَالَتْ عَائِشَةُ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ<sup>(١٧)</sup> الْعَشْرَ الْأَوَّخِرُ مِنْ رَمَضَانَ ، أَحْيَا اللَّيْلَ ، وَأَيْقَظَ أَهْلَهُ ، وَشَدَّ الْمِئْزَرَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١٨)</sup> . قَالَتْ : وَكَانَ يَجْتَنِبُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّخِرِ مَا لَا يَجْتَنِبُ فِي غَيْرِهَا<sup>(١٩)</sup> . وَقَالَ عَلِيٌّ ، رَضِيَ اللَّهُ

= ومسلم ، في : باب فضل ليلة القدر ... ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٢ / ٨٢٤ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب في ليلة القدر ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ١ / ٥٦١ .

(١٥) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب ما قالوا في ليلة القدر واختلافهم فيها ، من كتاب الصيام . المصنف ٣ / ٧٥ ، ٧٦ .

(١٦) أخرجه البخاري عن نافع عن ابن عمر ، ولفظه : « السبع » بدل « العشر » ، في : باب القياس ليلة القدر في السبع الأواخر ، من كتاب ليلة القدر . صحيح البخاري ٣ / ٦٠ . ومسلم ، في : باب فضل ليلة القدر ... ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٢ / ٨٢٣ .

(١٧) في م زيادة : « في » .

(١٨) أخرجه البخاري ، في : باب العمل في العشر الأواخر من رمضان ، من كتاب ليلة القدر . صحيح البخاري ٣ / ٦١ . ومسلم ، في : باب الاجتهاد في العشر الأواخر من شهر رمضان ، من كتاب الاعتكاف . صحيح مسلم ٢ / ٨٣٢ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في قيام شهر رمضان ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٣١٧ . والنسائي ، في : باب إحياء الليل ، من كتاب قيام الليل وتطوع النهار . المجتبى ٣ / ١٧٧ . وابن ماجه ، في : باب في فضل العشر الأواخر من شهر رمضان ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ١ / ٥٦٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٤١ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ١٤٦ .

(١٩) أخرجه مسلم ، في : باب الاجتهاد في العشر الأواخر من شهر رمضان ، من كتاب الاعتكاف . صحيح مسلم ٢ / ٨٣٢ . وابن ماجه ، في : باب في فضل العشر الأواخر من شهر رمضان ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ١ / ٥٦٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٨٢ ، ٢٥٦ .

عنه : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُوقِطُ أَهْلَهُ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ<sup>(٢٠)</sup> . وقالت عائشة : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجَاوِرُ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ<sup>(٢١)</sup> . وَفِي لَفْظٍ لِلْبُخَارِيِّ : « تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْوَتْرِ ، فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ »<sup>(٢٢)</sup> . وَكُلُّ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ صَحِيحَةٌ .

**فصل : واختلف أهل العلم في أرجح هذه الليالي ، فقال أبو بن كعب ، وعبد الله بن عباس : هي ليلة سبع وعشرين .**<sup>(٢٣)</sup> قال زر بن حبیش : قلت لأبي بن كعب : أما علمت أبا المُنْذِر ، أنها ليلة سبع وعشرين<sup>(٢٤)</sup> ؟ قال : بلى أخبرنا رسول الله ﷺ أنها ليلة صبيحتها تطلع الشمس ليس لها شعاع . فعَدَدْنَا ، وَحَفِظْنَا ، وَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمَ ابْنُ مَسْعُودٍ أَنَّهَا فِي رَمَضَانَ ، وَأَنَّهَا لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ ، وَلَكِنَّهُ كَرِهَ أَنْ يُخْبِرَكُمْ ، فَتَكَلَّمُوا . قال الترمذی<sup>(٢٥)</sup> : هذا حديث حسن صحيح . وروى أبو ذر في حديث فيه طول ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم يَقَمْ في رمضان حتى بَقِيَ سَبْعٌ ، فَقَامَ بِهِمْ ، حَتَّى مَضَى نَحْوُ مِنْ ثَلَاثِ اللَّيْلِ ، ثُمَّ قَامَ بِهِمْ فِي لَيْلَةِ خَمْسِ

(٢٠) أخرجه الترمذی ، في : باب منه [ ما جاء في ليلة القدر ] ، من أبواب الصوم . عارضة الأحوذی ٤ / ١٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٩٨ ، ١٢٨ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٧ .  
(٢١) أخرجه البخاری ، في : باب تحرى ليلة القدر في الوتر من العشر الآخر ، من كتاب ليلة القدر . صحيح البخاری ٣ / ٦١ . والترمذی ، في : باب ما جاء في ليلة القدر ، من أبواب الصوم . عارضة الأحوذی ٤ / ٦ .

(٢٢) أخرجه البخاری ، في الباب السابق . صحيح البخاری ٣ / ٦٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦٣ / ٦ .  
(٢٣-٢٤) سقط من : ١ .

(٢٤) في : باب ما جاء في ليلة القدر ، من أبواب الصوم . وفي : باب من سورة القدر ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوذی ٤ / ٩ ، ١٢ / ٢٥٤ .

كما أخرجه مسلم ، في : باب فضل ليلة القدر ... ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٢ / ٨٢٨ ، وأبو داود ، في : باب في ليلة القدر ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٣١٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٣٠-١٣٢ / ٥ .

وعِشْرِينَ ، حَتَّى مَضَى نَحْوُ مِنْ شَطْرِ اللَّيْلِ ، / حَتَّى كَانَتْ لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ ، ٢٠٨/٣ ط  
فَجَمَعَ نِسَاءَهُ وَأَهْلَهُ ، واجْتَمَعَ النَّاسُ ، قَالَ : فَقَامَ بِهِمْ حَتَّى تَحْشِينَا أَنْ يَفُوتَنَا الْفَلَاحُ .  
يَعْنِي السَّحُورَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢٥)</sup> . وَحُكِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ قَالَ : سُورَةُ الْقَدْرِ  
ثَلَاثُونَ كَلِمَةً ، السَّابِعَةُ وَالْعِشْرُونَ مِنْهَا ﴿ هِيَ ﴾<sup>(٢٦)</sup> . وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢٧)</sup> ،  
بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُعَاوِيَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ، قَالَ : « لَيْلَةُ سَبْعٍ  
وَعِشْرِينَ » . وَقِيلَ : آكَدَهَا لَيْلَةُ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ ؛ لِأَنَّهُ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّ  
عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أُتَيْسٍ ، سَأَلَهُ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أَكُونُ بِبَادِيَةِ يُقَالُ لَهَا  
الْوُطَاةُ<sup>(٢٨)</sup> ، وَإِنِّي بِحَمْدِ اللَّهِ أَصَلَّى بِهِمْ ، فَمُرْنِي بِلَيْلَةٍ مِنْ هَذَا الشَّهْرِ أَنْزِلَ فِيهَا  
الْمَسْجِدَ ، فَأُصَلِّيَ فِيهِ . فَقَالَ : « أَنْزِلْ لَيْلَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ ، فَصَلِّ فِيهِ ، وَإِنْ  
أُخْبِتَ أَنْ تُسْتَيْمَ آخِرَ هَذَا الشَّهْرِ فَأَقْلُ ، وَإِنْ أُخْبِتَ فَكُفْ » . فَكَانَ إِذَا صَلَّى  
الْعَصْرَ دَخَلَ الْمَسْجِدَ ، فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَّا فِي حَاجَةٍ ، حَتَّى يُصَلِّيَ الصُّبْحَ ، فَإِذَا  
صَلَّى الصُّبْحَ كَانَتْ ذَابَتْهُ بِيَابُ الْمَسْجِدِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مُحْتَضِرًا<sup>(٢٩)</sup> . وَقِيلَ :  
آكَدَهَا لَيْلَةُ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ ؛ لِأَنَّهُ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « لَيْلَةُ الْقَدْرِ أَوَّلُ  
لَيْلَةٍ مِنَ السَّبْعِ الْآخِرِ »<sup>(٣٠)</sup> . وَرَوَى عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ ، أَنَّهُ قَالَ : لَمْ تَكُنْ نَعُدُّ

(٢٥) تقدم تحريجه في ٢ / ٦٠٣ ولم نجده عند البخاري ولا مسلم كما ذكره المصنف . انظر تحفة الأشراف  
١٥٧ / ٩ .

(٢٦) أشار ابن حجر إلى هذا بقوله : « وزعم ابن قدامة أن ابن عباس استنبط ذلك من عدد كلمات السورة ،  
وقد وافق قوله فيها هي سبع كلمة بعد العشرين ، وهذا نقله ابن حزم عن بعض المالكية ، وبالحق في إنكاره . نقله  
ابن عطية في تفسيره ، وقال : إنه من ملح التفسير وليس من متين العلم » في كلام كثير . انظره في : فتح الباري  
٢٦٥ / ٤ .

(٢٧) في : باب من قال : سبع وعشرون ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٣٢٠ .

(٢٨) في عون المعبود ١ / ٥٢٣ أنه يقال لها الوطاة . ولم يحدد موضعها .

(٢٩) في : باب في ليلة القدر ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٣١٨ .

كما أخرجه البيهقي ، في : باب الترغيب في طلبها ليلة ثلاث وعشرين ، من كتاب الصيام . السنن الكبرى  
٣١٠ / ٤ .

(٣٠) أخرجه البيهقي معناه ، في : باب الترغيب في طلبها ليلة ثلاث وعشرين ، من كتاب الصيام . السنن  
الكبرى ٣١٠ / ٤ .

عَدَدَكُمْ هذا ، وإنما<sup>(٣١)</sup> تُعَدُّ من آخِرِ الشَّهْرِ . يعنى أَنَّ السَّابِعَةَ وَالْعِشْرِينَ هِيَ أَوَّلُ لَيْلَةٍ مِنَ السَّبْعِ الْآخِرَةِ . وَرَوَى أَبُو ذَرٍّ ، قَالَ : صُمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَهْرَ رَمَضَانَ ، فَلَمْ يَقُمْ بِنَا حَتَّى كَانَتْ لَيْلَةُ سَبْعِ يَقِيَّتْ ، فَقَامَ بِنَا نَحْوًا مِنْ ثَلَاثِ اللَّيْلِ ، ثُمَّ لَمْ يَقُمْ لَيْلَةَ سَبْتٍ ، فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ حَمْسٍ قَامَ بِنَا النَّبِيُّ ﷺ نَحْوًا مِنْ نِصْفِ اللَّيْلِ ، فَقُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، لَوْ ثَقُلْنَا قِيَامَ هَذِهِ اللَّيْلَةِ ؟ فَقَالَ : « إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا صَلَّى مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ ، كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ » . فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ ثَلَاثٍ ، قَامَ بِنَا حَتَّى خَشِينَا أَنْ يَفُوتَنَا الْفَلَاحُ . فَقُلْتُ : وَمَا الْفَلَاحُ ؟ قَالَ : السَّحُورُ . وَاقْفُظْ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ أَهْلَهُ وَنِسَاءَهُ وَبَنَاتِهِ . رَوَاهُ سَعِيدٌ<sup>(٣٢)</sup> . وَقِيلَ : أَكْذَبُهَا لَيْلَةٌ إِحْدَى وَعِشْرِينَ ؛ لَمَّا رَوَى أَبُو سَعِيدٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « رَأَيْتُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ ، ثُمَّ أُنْسِيْتُهَا ، فَالْتَمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ » ، فِي الْوُتْرِ ، وَإِنِّي رَأَيْتُ أَنِّي أَسْجُدُ فِي صَبِيحَتِهَا فِي مَاءٍ وَطِينٍ » . قَالَ : فَجَاءَتْ سَحَابَةٌ / ، فَمَطَرَتْ حَتَّى سَالَ سَقْفُ الْمَسْجِدِ ، وَكَانَ مِنْ جَرِيدِ النَّخْلِ ، فَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ ، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْجُدُ فِي الْمَاءِ وَالطِّينِ ، حَتَّى رَأَيْتُ أَثَرَ الْمَاءِ وَالطِّينِ فِي جَبْهَتِهِ . وَفِي حَدِيثٍ : « فِي صَبِيحَةِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣٣)</sup> . قَالَ التِّرْمِذِيُّ<sup>(٣٤)</sup> : قَدْ رَوَى أَنَّهَا لَيْلَةُ

٢٠٩/٣

(٣١) في م نهادة : « كما » .

(٣٢) تقدم تحريجه في ٢ / ٦٠٣ .

(٣٣) أخرجه البخاري ، في : باب الاعتكاف في العشر الأواخر ... ، وباب الاعتكاف وخرج النبي ﷺ صبيحة عشرين ، وباب من خرج من اعتكافه عند الصبح ، من كتاب الاعتكاف . وفي : باب التماس ليلة القدر في السبع الأواخر ، وباب تحري ليلة القدر في الوتر من العشر الأواخر فيه ، من كتاب ليلة القدر . صحيح البخاري ٣ / ٥٩ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٤-٦٦ . ومسلم ، في : باب فضل ليلة القدر والحث على طلبها وبيان عملها وأرجى أوقات طلبها ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٢ / ٨٢٤ ، ٨٢٥ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في من قال : ليلة إحدى وعشرين ، من باب تفرع أبواب شهر رمضان ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ١ / ٣١٩ . والنسائي ، في : باب ترك مسح الجبهة بعد التسليم ، من كتاب السجود ٣ / ٦٧ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في ليلة القدر ، من كتاب الاعتكاف . الموطأ ١ / ٣١٩ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٧ ، ٢٤ ، ٦٠ .

(٣٤) في : باب ما جاء في ليلة القدر ، من أبواب الصوم ٤ / ٧ ، ٨ . وفيه كلام أبي قلابة والشافعي .



إِخْدَى وَعِشْرِينَ ، وَلَيْلَةُ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ ، وَلَيْلَةُ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ ، وَلَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ ، وَلَيْلَةُ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ ، وَآخِرُ لَيْلَةٍ . قَالَ أَبُو قَلَابَةَ : إِنَّهَا تَنْتَقِلُ فِي لَيْلِیِ الْعَشْرِ . قَالَ الشَّافِعِيُّ : كَانَ هَذَا عِنْدِي - وَاللَّهِ أَغْلَمُ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُجِيبُ عَلَى نَحْوِ مَا يُسْأَلُ . فَعَمِلَ هَذَا كَانَتْ فِي السَّنَةِ الَّتِي رَأَى أَبُو سَعِيدٍ النَّبِيَّ ﷺ يَسْجُدُ فِي الْمَاءِ وَالطِّينِ لَيْلَةَ إِخْدَى وَعِشْرِينَ ، وَفِي السَّنَةِ الَّتِي أَمَرَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَنَسٍ لَيْلَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ ، وَفِي السَّنَةِ الَّتِي رَأَى أَبِي بَنُ كَعْبٍ عَلَامَتَهَا لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ ، وَقَدْ تَرَى عَلَامَتَهَا فِي غَيْرِ هَذِهِ اللَّيَالِي . قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : أَنَّهُمْ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ اللَّيْلَةَ عَلَى الْأُمَمَةِ لِيَجْتَهِدُوا فِي طَلِبِهَا ، وَيَجِدُوا فِي الْعِبَادَةِ فِي الشَّهْرِ كُلِّهِ طَمَعًا فِي إِذْرَاقِهَا ، كَمَا أَخْفَى سَاعَةَ الْإِجَابَةِ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، لِيُكْثِرُوا مِنَ الدُّعَاءِ فِي الْيَوْمِ كُلِّهِ ، وَأَخْفَى اسْمَهُ الْأَعْظَمَ فِي الْأَسْمَاءِ وَرِضَاهُ فِي الطَّاعَاتِ ، لِيَجْتَهِدُوا فِي جَمْعِهَا ، وَأَخْفَى الْأَجَلَ وَوَقَاتِ السَّاعَةِ ، لِيَجِدَ النَّاسُ فِي الْعَمَلِ ، حَذَرًا مِنْهَا .

**فصل : فَأَمَّا عَلَامَتُهَا ، فَالْمَشْهُورُ فِيهَا مَا ذَكَرَهُ أَبِي بَنُ كَعْبٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّ « الشَّمْسُ تَطْلُعُ مِنْ صَبِيحَتِهَا بَيَضَاءً لِأَشْعَاعِهَا » (٣٥) . وَفِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ : « بَيَضَاءٌ مِثْلُ الطُّسْتِ » (٣٦) . وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهَا (٣٧) : لَيْلَةُ (٣٨) (٣٩) بَلَجَةٍ سَمْحَةٍ (٤٠) ، لَا حَارَّةَ وَلَا بَارِدَةَ ، تَطْلُعُ الشَّمْسُ صَبِيحَتَهَا لِأَشْعَاعِ لَهَا (٤١) .**

(٣٥) تقدم تخريجه في صفحة ٤٥٠ .

(٣٦) هي رواية أبي داود ، في التخریج السابق .

(٣٧) في م : « أنه قال » .

(٣٨) سقط من م .

(٣٩-٣٩) في حاشية ب : « بلجة : أي مشرقة . سمحة : أي سهلة » .

(٤٠) انظر : مجمع الزوائد ٣ / ١٧٨ ، ١٧٩ ، في : باب في ليلة القدر ، من كتاب الصيام . وعزاه الميمني

إلى الطبراني في الكبير . وانظر : الفتح الرباني ١٠ / ٢٨٦ .

**فصل :** يُسْتَحَبُّ أَنْ يَجْتَهِدَ فِيهَا فِي الدُّعَاءِ ، وَيَدْعُوَ فِيهَا بِمَا رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ ،  
أَنَّهَا قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ وَافَقَتْهَا بِمِ ادْعُو ؟ قَالَ : « قُولِي : اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفُوٌّ  
تُحِبُّ الْعَفْوَ ، فَأَعْفُ عَنِّي » .<sup>(١)</sup> رواه التِّرْمِذِيُّ<sup>(٢)</sup> .

---

(٤١-٤١) سقط من : أ ، ب ، م .

وأخرجه الترمذی ، في : باب حدثنا يوسف بن عيسى ، من أبواب الدعوات . عارضة الأحوذی  
١٣ / ٤٥ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب الدعاء بالعفو والعافية ، من كتاب الدعاء . سنن ابن ماجه ٢ / ١٢٦٥ .  
والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ١٧١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ٢٠٨ ، ٢٥٨ .

## كتاب الاعتكاف

الاعتكاف في اللغة : لزوم الشيء ، وخسب النفس عليه ، برأ كان أو غيره ، ومنه قوله تعالى : ﴿ / مَا هَذِهِ كَتَمَائِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ ﴾<sup>(١)</sup> . وقال : ٢٠٩/٣ ط  
﴿ يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> . قال الخليل : عَكَفَ يَعْكُفُ وَيَعْكُفُ . وهو في الشرع : الإقامة في المسجد ، على صفةٍ تذكُّرها ، وهو قُرْبَةٌ وَطَاعَةٌ . قال الله تعالى : ﴿ أَنْ طَهَّرْنَا بَيْتَنَا لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ ﴾<sup>(٣)</sup> . وقال : ﴿ وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾<sup>(٤)</sup> . وقالت عائشة : كان النبي ﷺ يَعْتَكِفُ العَشْرَ الْأَوَاخِرَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup> . ورَوَى ابنُ مَاجَه ، في « سُنَنِه »<sup>(٦)</sup> ، عن ابنِ عَبَّاسٍ ، عن النبي ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ فِي الْمُعْتَكِفِ : « هُوَ يَعْكِفُ الذُّنُوبَ ، وَيُجَرِّى لَهُ مِنَ الْحَسَنَاتِ كَمَا يَمِلُ الْحَسَنَاتِ كُلُّهَا » . وهذا الحديثُ ضَعِيفٌ . وفي إسناده فَرَقْدُ السَّبَّحِيُّ<sup>(٧)</sup> قال أبو داود : قلت لأحمد ، رَجَمَهُ اللهُ : نَعْرِفُ فِي فَضْلِ

(١) سورة الأنبياء ٥٢ .

(٢) سورة الأعراف ١٣٨ .

(٣) سورة البقرة ١٢٥ .

(٤) سورة البقرة ١٨٧ .

(٥) أخرجه البخاري ، في : باب الاعتكاف في العشر الأواخر والاعتكاف في المساجد كلها ، وباب اعتكاف النساء ، من كتاب الاعتكاف . صحيح البخاري ٣ / ٦٣ . ومسلم ، في : باب اعتكاف العشر الأواخر من رمضان ، من كتاب الاعتكاف . صحيح مسلم ٢ / ٨٣٠ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب الاعتكاف ، من كتاب الصيام . سنن أبي داود ١ / ٥٧٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٥٠ ، ٩٢ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ٢٣٢ ، ٢٧٩ .

(٦) في : باب في ثواب الاعتكاف ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ١ / ٥٦٧ .

(٧) في النسخ : « السنجي » خطأ . وانظر ترجمته في : تهذيب التهذيب ٨ / ٢٦٢ ، ٢٦٣ .

الاعتكاف شيئاً ؟ قال : لا ، إلا شيئاً ضعيفاً . ولا تعلم بين العلماء خلافاً في أنه مسنون .

٥٢٦ - مسألة : قال أبو القاسم ، رحمه الله : ( والإعتكاف سنة ، إلا أن يكون نذراً ، فيلزم الوفاء به )

لا خلاف في هذه الجملة بحمد الله . قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن الاعتكاف<sup>(١)</sup> لا يجب على الناس قرضاً ، إلا أن يوجب المرأة على نفسها الاعتكاف نذراً ، فيجب عليه . ومما يدل على أنه سنة ، فعل النبي ﷺ ، ومداومته عليه ، تقررنا إلى الله تعالى ، وطلبنا لتوابعه ، واعتكاف أزواجه معه وبعده ، ويدل على أنه غير واجب أن أصحابه لم يعتكفوا ، ولا أمرهم النبي ﷺ به ، إلا من أَرَادَهُ . وقال عليه السلام : « مَنْ أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ ، فَلْيَعْتَكِفِ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ » . ولو كان واجباً لما علقه بالإرادة . وأما إذا نذر ، فليزمه ؛ لقول النبي ﷺ : « مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعه » . رواه البخاري<sup>(٢)</sup> . وعن عمر ، أنه قال : يا رسول الله ، إني نذرت أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام . فقال النبي

(١) في م زيادة : سنة .

(٢) أخرجه الإمام مالك ، في : باب ما جاء في ليلة القدر ، من كتاب الاعتكاف . بلفظ : « من اعتكف معي ... » الموطأ ١ / ٣١٩ .

(٣) في : باب النذر في الطاعة وما أتفق من نفقة ، وباب النذر فيما لا يملك ولا معصية ، من كتاب الأيمان . صحيح البخاري ٨ / ١٧٧ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء في النذر في المعصية ، من كتاب الأيمان . سنن أبي داود ٢ / ٢٠٨ . والترمذي ، في : باب من نذر أن يطيع الله فليطعه ، من أبواب النذور . عارضة الأحوذى ٧ / ٥ . والنسائي ، في : باب النذر في الطاعة ، وباب النذر في المعصية ، من كتاب الأيمان . المجتبى ٧ / ١٦ ، ١٧ . وابن ماجه ، في : باب النذر في المعصية ، من كتاب الكفارات . سنن ابن ماجه ١ / ٦٨٧ . والدارمي ، في : باب لا نذر في معصية الله ، من كتاب النذور . سنن الدارمي ٢ / ١٨٤ . والإمام مالك ، في : باب ما لا يجوز من النذور في معصية الله ، من كتاب النذور . الموطأ ٢ / ٤٧٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٣٦ ، ٤١ ، ٢٢٤ .

ﷺ : « أَوْفَ بِذِكِّكَ » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ، وَمُسْلِمٌ <sup>(٤)</sup> .

**فصل :** وإن تَوَى اعْتِكَافٌ <sup>(٥)</sup> مُدَّةٌ لم تُلْزَمُهُ ، فَإِنْ شَرَعَ فِيهَا فَلَهُ إِشَامُهَا ، وَلَهُ الْخُرُوجُ مِنْهَا مَتَى شَاءَ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ مَالِكٌ : تُلْزَمُهُ بِالنِّيَّةِ مَعَ الدُّخُولِ فِيهِ ، فَإِنْ قَطَعَهُ لَزِمَهُ قَضَاؤُهُ . وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : لَا يَخْتَلِفُ فِي ذَلِكَ الْفُقَهَاءُ ، وَيُلْزَمُهُ / الْقَضَاءُ عِنْدَ جَمِيعِ الْعُلَمَاءِ . وَقَالَ : وَإِنْ لم يَدْخُلْ فِيهِ فَاَلْقِضَاءُ مُسْتَحَبٌّ . ٢١٠/٣ و  
وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ أَوْجَبَهُ وَإِنْ لم يَدْخُلْ فِيهِ ، وَاحْتَجَّ بِمَا رَوَى عَنْ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَاخِرَ مِنْ رَمَضَانَ ، فَاسْتَأْذَنَتْهُ عَائِشَةُ ، فَأَذِنَ لَهَا ، فَأَمَرَتْ بَيْنَائِهَا فَضْرِبَ ، وَسَأَلَتْ حَفْصَةَ أَنْ تَسْتَأْذِنَ لَهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَفَعَلَتْ ، فَأَمَرَتْ بَيْنَائِهَا فَضْرِبَ ، فَلَمَّا رَأَتْ ذَلِكَ زَيْنُ بْنُ جَحْشٍ أَمَرَتْ بَيْنَائِهَا فَضْرِبَ ، قَالَتْ : وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى الصُّبْحَ دَخَلَ مُعْتَكِفَهُ ، فَلَمَّا صَلَّى الصُّبْحَ انْصَرَفَ ، فَبَصُرَ بِالْأَيْتَةِ ، فَقَالَ : « مَا هَذَا ؟ » ، فَقَالُوا : بِنَاءُ عَائِشَةَ ، وَحَفْصَةَ ، وَزَيْنَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الْبِرُّ أَرْدُنْ ! مَا أَنَا بِمُعْتَكِفٍ » فَرَجَعَ . فَلَمَّا أَفْطَرَ اعْتَكَفَ عَشْرًا مِنْ شَوَّالٍ . مُتَّفَقٌ عَلَى مَعْنَاهُ <sup>(٦)</sup> . وَلَأَنَّهُمَا عِبَادَةٌ

(٤) ق ١ : « متفق عليه » . وما بمعنى . وأخرجه البخاري ، ق : باب الاعتكاف ليلا ، وباب من لم ير عليه صوما إذا اعتكف ، وباب إذا نذر في الجاهلية أن يعتكف ثم أسلم . من كتاب الاعتكاف . صحيح البخاري ٣ / ٦٣ ، ٦٦ ، ٦٧ . ومسلم ، ق : باب نذر الكافر وما يفعله فيه إذا أسلم ، من كتاب الأيمان . صحيح مسلم ٣ / ١٢٧٧ .

كما أخرجه أبو داود ، ق : باب من نذر في الجاهلية ثم أدرك الإسلام . من كتاب الأيمان . سنن أبي داود ٢ / ٢١٧ . والترمذي ، ق : باب ما جاء في وفاة النذر ، من أبواب النذور . عارضة الأحوذى ٧ / ٢٢ ، ٢٣ . وابن ماجه ، ق : باب الوفاء بالنذر ، من كتاب الكفارات . سنن ابن ماجه ١ / ٦٨٧ . والدارمي ، ق : باب الوفاء بالنذر ، من كتاب النذور . سنن الدارمي ٢ / ١٨٣ .  
(٥) ق الأصل : « الاعتكاف » .

(٦) أخرجه البخاري ، ق : باب من أراد أن يعتكف ثم بدا له أن يخرج ، من كتاب الاعتكاف . صحيح البخاري ٣ / ٦٧ . ومسلم ، ق : باب متى يدخل من أراد الاعتكاف في معتكفه ، من كتاب الاعتكاف . صحيح مسلم ٢ / ٨٣١ .

كما أخرجه أبو داود ، ق : باب الاعتكاف ، من كتاب الصيام . سنن أبي داود ١ / ٥٧٣ . والنسائي ، =

تَعَلَّقَ بِالمَسْجِدِ ، فَلَزِمَتْ بالدُّخُولِ فِيهَا ، كَالْحَجِّ . وَلَمْ يَصْنَعْ ابنُ عَبْدِ البرِّ شَيْعًا ، وَهَذَا لَيْسَ بِإِجْمَاعٍ ، وَلَا نَعْرِفُ هَذَا الْقَوْلَ عَنْ أَحَدٍ سِوَاهُ ، وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ : كُلُّ عَمَلٍ لَكَ أَنْ لَا تَدْخُلَ فِيهِ ، فَإِذَا دَخَلْتَ فِيهِ فَخَرَجْتَ مِنْهُ ، فَلَيْسَ عَلَيْكَ أَنْ تُقْضَى ، إِلَّا الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ . وَلَمْ يَقَعْ الإِجْمَاعُ عَلَى لُزُومِ تَأْفِيلِهِ بِالشَّرُوعِ فِيهَا سِوَى الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ . وَإِذَا كَانَتِ الْعِبَادَاتُ الَّتِي لَهَا أَصْلٌ فِي الْوُجُوبِ لَا تُلْزَمُ بِالشَّرُوعِ ، فَمَا لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ فِي الْوُجُوبِ أَوَّلَى ، وَقَدْ اتَّعَقَدَ الإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ لَوْ تَوَى الصَّدَقَةَ بِمَالٍ مُقَدَّرٍ ، وَشَرَعَ فِي الصَّدَقَةِ بِهِ ، فَأَخْرَجَ بَعْضُهُ ، لَمْ تُلْزَمُهُ الصَّدَقَةُ بِبَاقِيهِ ، وَهُوَ نَظِيرُ الْإِعْتِكَافِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُقَدَّرٍ بِالشَّرْعِ ، فَأَشْبَهَ الصَّدَقَةَ . وَمَا ذَكَرَهُ حُجَّةٌ عَلَيْهِ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَرَكَ إِعْتِكَافَهُ ، وَلَوْ كَانَ وَاجِبًا لَمَا تَرَكَهُ ، وَأَزْوَاجُهُ تَرَكَنَ الْإِعْتِكَافَ بَعْدَ نَيْتِهِ وَضَرْبِ أَيْتِنِهِنَّ لَهُ ، وَلَمْ يُوجَدْ عُذْرٌ يَمْنَعُ فِعْلَ الْوَاجِبِ ، وَلَا أَمْرٌ بِالْقَضَاءِ ، وَقَضَاءُ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا عَلَيْهِ ، وَإِنَّمَا فَعَلَهُ تَطَوُّعًا ؛ لِأَنَّهُ كَانَ إِذَا عَمِلَ عَمَلًا أَتْبَعَهُ ، وَكَانَ فِعْلُهُ لِقَضَائِهِ كِفَعْلِهِ لِأَدَائِهِ ، عَلَى سَبِيلِ التَّطَوُّعِ بِهِ ، لَا عَلَى سَبِيلِ الْإِجْبَابِ ، كَمَا قَضَى السَّنَةُ الَّتِي فَاتَتْهُ بَعْدَ الظُّهْرِ وَقَبْلَ الْفَجْرِ ، فَتَرَكَهُ لَهُ دَلِيلٌ عَلَى <sup>(٧)</sup> عَدَمِ الْوُجُوبِ ، لِتَحْرِيمِ تَرْكِ الْوَاجِبِ ، وَفِعْلُهُ لِلْقَضَاءِ لَا يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ ؛ لِأَنَّ قَضَاءَ / السَّنَةِ مَشْرُوعٌ . فَإِنْ قِيلَ : إِنَّمَا جَازَ تَرْكُهُ ، وَلَمْ يُؤْمَرْ تَارِكُهُ مِنَ النَّسَاءِ بِقَضَائِهِ ، لِتَرْكِهِنَّ إِيَّاهُ قَبْلَ الشَّرُوعِ . قُلْنَا : فَقَدْ سَقَطَ الْإِحْتِجَاجُ ؛ لِإِنْفَاقِنَا عَلَى أَنَّهُ لَا يُلْزَمُ قَبْلَ شُرُوعِهِ فِيهِ ، فَلَمْ يَكُنْ الْقَضَاءُ دَلِيلًا عَلَى الْوُجُوبِ ، مَعَ الْأَتْفَاقِ عَلَى انْتِفَائِهِ . وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهُ عَلَى الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ؛ لِأَنَّ الْوُصُولَ إِلَيْهِمَا لَا

= ق : باب ضرب الخباء في المساجد ، من كتاب المساجد . المجتبى ٢ / ٣٥ . وابن ماجه ، ق : باب ما جاء في من يتدعى الاعتكاف وقضاء الاعتكاف ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ١ / ٥٦٣ . والإمام مالك ، ق : باب قضاء الاعتكاف ، من كتاب الاعتكاف . الموطأ ١ / ٣١٦ . والإمام أحمد ، ق : المسند ٦ / ٨٤ ، ٢٢٦ .  
(٧) سقط من : م .

يَحْصُلُ فِي الْعَالِبِ إِلَّا بَعْدَ كُلْفَةٍ عَظِيمَةٍ<sup>(٨)</sup> ، وَمَشَقَّةٍ شَدِيدَةٍ ، وَإِنْفَاقٍ مَالٍ كَثِيرٍ ،  
فَمَنْ إِبْطَأَ لِهَما تَضْيِيعَ لِمَالِهِ ، وَإِبْطَأَ لِأَعْمَالِهِ الْكَثِيرَةِ ، وَقَدْ تُهِنَانِ عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ ،  
وإِبْطَأَ الْأَعْمَالِ ، وَلَيْسَ فِي تَرْكِ الْاِغْتِكَافِ بَعْدَ الشَّرُوعِ فِيهِ مَالٌ يَضْيِيعُ ، وَلَا عَمَلٌ  
يُتَطَّلُ ، فَإِنْ مَا مَضَى مِنْ اِغْتِكَافِهِ ، لَا يَتَطَّلُ بِتَرْكِ اِغْتِكَافِ الْمُسْتَقْبَلِ ، وَلَئِنْ  
الْتَمَسْتَ يَتَعَلَّقُ بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ عَلَى الْخُصُوصِ ، وَالْاِغْتِكَافِ بِخِلَافِهِ .

٥٢٧ - مسألة : قال : ( وَيَجُوزُ بِلَا صَوْمٍ ، إِلَّا أَنْ يَقُولَ فِي نَذْرِهِ بِصَوْمٍ )

الْمَشْهُورُ فِي الْمَذْهَبِ أَنَّ الْاِغْتِكَافَ يَصِحُّ بِغَيْرِ صَوْمٍ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ،  
وَابْنِ مَسْعُودٍ ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَعَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَالْحَسَنِ ، وَعَطَاءٍ ،  
وِطَاوُسٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، رَوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّ الصَّوْمَ شَرْطٌ فِي  
الْاِغْتِكَافِ . قَالَ : إِذَا اِغْتَكَفَ يَجِبُ عَلَيْهِ الصَّوْمُ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَمَرَ ،  
وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَعَائِشَةَ . وَهَذَا قَالَ الزُّهْرِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَاللَّيْثُ ،  
وَالثَّوْرِيُّ ، وَالْحَسَنُ بْنُ يَحْيَى ؛ لَمَّا رَوَى عَنْ عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « لَا  
اِغْتِكَافَ إِلَّا بِصَوْمٍ » . رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ<sup>(١)</sup> . وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ ، أَنَّ عَمَرَ جَعَلَ عَلَيْهِ أَنْ  
يَعْتَكِفَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَسَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ ، فَقَالَ : « اِغْتَكِفْ ، وَصُمْ » . رَوَاهُ أَبُو  
دَاوُدَ<sup>(٢)</sup> . وَلَأَنَّهُ لَبِثَ فِي مَكَانٍ مَخْصُوصٍ . فَلَمْ يَكُنْ بِمَجْرَدِهِ قُرْبَةً ، كَالْوُقُوفِ .  
وَلَنَا ، مَا رَوَى ابْنُ عَمَرَ ، عَنْ عَمَرَ ، أَنَّهُ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي نَذَرْتُ فِي  
الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « أَوْفِ  
بِنَذْرِكَ » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٣)</sup> . وَلَوْ كَانَ الصَّوْمُ شَرْطًا لَمَا صَحَّ اِغْتِكَافُ اللَّيْلِ ، لِأَنَّهُ

(٨) في م : « عظمى » .

(١) في : باب الاعتكاف . من كتاب الصيام . سنن الدارقطني ٢ / ٢٠٠ .

كما أخرجه البيهقي ، في : باب المعتكف يصوم ، من كتاب الصيام . السنن الكبرى ٤ / ٣١٧ .

(٢) في : باب المعتكف يعود المريض ، من كتاب الصيام . سنن أبي داود ١ / ٥٧٦ .

(٣) تقدم تخريجهم في صفحة ٤٥٧ .

لا صِيَامَ فِيهِ ، وَلَئِنَّ عِبَادَةَ نَصِيحُ فِي اللَّيْلِ ، فَلَمْ يُشْتَرَطْ لَهُ الصِّيَامُ كَالصَّلَاةِ ، وَلَئِنَّ عِبَادَةَ نَصِيحُ فِي اللَّيْلِ ، فَأَشْبَهَ سَائِرَ الْعِبَادَاتِ ، وَلَآنَ إِيحَابُ / الصَّوْمِ حُكْمٌ لَا يَتَّبَعُ إِلَّا بِالشَّرْعِ ، وَلَمْ يَصِحَّ فِيهِ نَصٌّ ، وَلَا إِجْمَاعٌ . قَالَ سَعِيدٌ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِي سَهْلٍ ، قَالَ : كَانَ عَلَى امْرَأَةٍ مِنْ أَهْلِى اغْتِكَافٌ ، فَسَأَلْتُ عَمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ . فَقَالَ : لَيْسَ عَلَيْهَا صِيَامٌ ، إِلَّا أَنْ تُجْعَلَ عَلَى نَفْسِهَا . فَقَالَ الزُّهْرِيُّ : لَا اغْتِكَافٌ إِلَّا بِصَوْمٍ . فَقَالَ لَهُ عَمَرٌ : عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ؟ قَالَ : لَا . قَالَ : فَعَنِ أَبِي بَكْرٍ ؟ قَالَ : لَا . قَالَ : فَعَنِ عَمَرَ ؟ قَالَ : لَا . قَالَ : وَأُظْنُّهُ قَالَ : فَعَنِ عُمَانَ ؟ قَالَ : لَا . فَخَرَجْتُ مِنْ عِنْدِهِ ، فَلَقِيْتُ عَطَاءَ وَطَاوُسًا ، فَسَأَلْتُهُمَا ، فَقَالَ طَاوُسٌ : كَانَ فَلَانٌ لَا يَرَى عَلَيْهَا صِيَامًا ، إِلَّا أَنْ تُجْعَلَ عَلَى نَفْسِهَا<sup>(٤)</sup> ، وَأَحَادِيثُهُمْ لَا تَصِحُّ . أَمَّا حَدِيثُهُمْ عَنْ عَمَرَ ، فَتَفَرَّدَ بِهِ ابْنُ بُذَيْلٍ<sup>(٥)</sup> ، وَهُوَ ضَعِيفٌ ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ التَّيْسَابُورِيُّ : هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ . وَالصَّحِيحُ مَا رَوَيْنَاهُ<sup>(٦)</sup> ، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، وَالنَّسَائِيُّ ، وَغَيْرُهُمَا . وَحَدِيثُ عَائِشَةَ مَوْقُوفٌ عَلَيْهَا ، وَمِنْ رَفَعَهُ فَقَدْ وَهَمَ<sup>(٧)</sup> ، وَلَوْ صَحَّ فَالْمُرَادُ بِهِ الِاسْتِحْبَابُ ؛ فَإِنَّ الصَّوْمَ فِيهِ أَفْضَلُ ، وَقِيَاسُهُمْ يَنْقَلِبُ عَلَيْهِمْ ؛ فَإِنَّهُ لُبُثٌ فِي مَكَانٍ مَخْصُوصٍ ، فَلَمْ يُشْتَرَطْ لَهُ الصَّوْمُ كَالْوُقُوفِ ، ثُمَّ نَقُولُ بِمَوْجِبِهِ ، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ قُرْبَةً بِمَجْرَدِهِ ، بَلْ بِالنِّيَّةِ . إِذَا بُتَّ هَذَا فَإِنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَصُومَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَغْتَكِفُ وَهُوَ صَائِمٌ ، وَلَآنَ الْمُغْتَكِفُ يُسْتَحَبُّ لَهُ الشُّغْلُ بِالْعِبَادَاتِ وَالْقُرْبِ ، وَالصَّوْمُ مِنْ أَفْضَلِهَا ، وَيَتَفَرَّغُ بِهِ مِمَّا<sup>(٨)</sup> يَشْغُلُهُ عَنْ

(٤) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابٍ مِنْ رَأْيِ الْإِعْتِكَافِ بِغَيْرِ صَوْمٍ ، مِنْ كِتَابِ الصِّيَامِ . السَّنَنِ الْكَبِيرِ . ٣١٩ / ٤ .

(٥) وَاسَمُهُ عَبْدُ اللَّهِ . انْظُرْ : تَهْذِيبُ التَهْذِيبِ ١٥٥ / ٥ .

(٦) هُوَ الَّذِي تَقْدِمُ مِنْ نَذْرِ عَمَرَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ الْإِعْتِكَافَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ .

(٧) وَهَمٌ : غَلَطٌ .

(٨) أَيْ ، مَا : مَا .



العبادات ، ويخرجُ به من الخلاف .

**فصل :** إذا قلنا : إن الصومَ شرطٌ . لم يصحَّ اعتكافٌ ليلةً مفردةً ، ولا بعض يوم ، ولا ليلةً وبعض يوم ؛ لأنَّ الصومَ المُشترطَ لا يصحُّ في أقلَّ من يوم . ويختلِّمُ أن يصحَّ في بعض اليوم ، إذا صامَ اليومَ كله ؛ لأنَّ الصومَ المشروطَ وجدَّ في زمن الاعتكاف ، ولا يُعتَبَرُ وجودُ المشروطِ في زمن الشرطِ كله .

٥٢٨ - مسألة ؛ قال : ( وَلَا يَجُوزُ الْإِعْتِكَافُ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ يُجْمَعُ فِيهِ )

يعني ثِقَامُ الجماعةِ فيه . وإنَّما اشترطَ ذلك ؛ لأنَّ الجماعةَ واجبةٌ ، واعتكافُ الرُّجُلِ في مسجدٍ لا ثِقَامُ فيه الجماعةُ يُفْضَى إلى أَحَدِ أَمْرَيْنِ : إمَّا تركُ الجماعةِ الواجبةِ ، وإمَّا خُرُوجُهُ إليها ، فَيَتَكَرَّرُ ذلك منه <sup>(١)</sup> / كَثِيرًا مع إِمكَانِ التَّحَرُّرِ مِنْهُ ، وذلك مُنَافٍ لِلْإِعْتِكَافِ ، إِذْ هُوَ لَزُومُ الْمُعْتَكِفِ وَالْإِقَامَةُ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ فِيهِ . وَلَا يَصِحُّ الْإِعْتِكَافُ فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ إِذَا كَانَ الْمُعْتَكِفُ رَجُلًا . لَا نَعْلَمُ فِي هَذَا بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافًا ، وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ <sup>(٢)</sup> . فَحَصَّهَا بِذَلِكَ ، وَلَوْ صَحَّ الْإِعْتِكَافُ فِي غَيْرِهَا ، لَمْ يَخْتَصُّ تَحْرِيمُ الْمُبَاشَرَةِ فِيهَا ؛ فَإِنَّ الْمُبَاشَرَةَ مُحَرَّمَةٌ فِي الْإِعْتِكَافِ مُطْلَقًا . وَفِي حَدِيثٍ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : إِنَّ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَدْخُلَ عَلَى رَأْسِهِ ، وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ ، فَأَرْجُلُهُ ، وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةٍ إِذَا كَانَ مُعْتَكِفًا <sup>(٣)</sup> . وَرَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ <sup>(٤)</sup> بِإِسْنَادِهِ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ

(١) في الأصل : فيه .

(٢) سورة البقرة ١٨٧ .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب لا يدخل البيت إلا لحاجة ، من كتاب الاعتكاف . صحيح البخاري ٣ / ٦٣ . ومسلم ، في : باب جواز غسل الخائض رأس زوجها ... ، من كتاب الحيض ١ / ٢٤٤ . والترمذي ، في : باب المعتكف يدخل البيت لحاجته ، من أبواب الصوم . عارضة الأحوذي ٤ / ١٦ . والإمام مالك ، في : باب ذكر الاعتكاف ، من كتاب الاعتكاف . الموطأ ١ / ٣١٢ .

(٤) في : باب الاعتكاف ، من كتاب الصيام . سنن الدارقطني ٢ / ٢٠١ .

عائشة ، في حديث : وَأَنَّ السُّنَّةَ لِلْمُعْتَكِفِ أَنْ لَا يَخْرُجَ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ ، وَلَا اغْتِكَافٌ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ جَمَاعَةٍ . فَذَهَبَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ إِلَى أَنَّ كُلَّ مَسْجِدٍ ثِقَامٌ فِيهِ الْجَمَاعَةُ يَجُوزُ الْاِغْتِكَافُ فِيهِ ، وَلَا يَجُوزُ فِي غَيْرِهِ . وَرَوَى عَنْ حُذَيْفَةَ ، وَعَائِشَةَ ، وَالزُّهْرِيِّ ، مَا يُدَلُّ عَلَى هَذَا . وَاعْتَكَفَ أَبُو قَلَابَةَ وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ فِي مَسْجِدٍ حَيْثُمَا . وَرَوَى عَنْ عَائِشَةَ ، وَالزُّهْرِيِّ ، أَنَّهُ لَا يَصِحُّ إِلَّا فِي مَسَاجِدِ الْجَمَاعَاتِ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، إِذَا كَانَ اغْتِكَافُهُ يَتَحَلَّلُهُ جُمُعَةٌ ، لِأَنَّهُ يَلْتَزِمُ الْخُرُوجَ مِنْ مُعْتَكِفِهِ ، لِمَا يُمَكِّنُهُ التَّحَرُّزُ مِنَ الْخُرُوجِ إِلَيْهِ . وَرَوَى عَنْ حُذَيْفَةَ ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ : لَا يَجُوزُ الْاِغْتِكَافُ إِلَّا فِي مَسْجِدِ نَبِيِّ . وَحُكِيَ عَنْ حُذَيْفَةَ ، أَنَّ الْاِغْتِكَافَ لَا يَصِحُّ إِلَّا فِي أَحَدِ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ . قَالَ سَعِيدٌ : حَدَّثَنَا مُغِيرَةُ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : دَخَلَ حُذَيْفَةُ مَسْجِدَ الْكُوفَةِ ، فَإِذَا هُوَ بِأَيِّنَةٍ مُضْرُوبَةٍ ، فَسَأَلَ عَنْهَا . فَقِيلَ : قَوْمٌ مُعْتَكِفُونَ . فَانْطَلَقَ إِلَى ابْنِ مَسْعُودٍ ، فَقَالَ : أَلَا تَعْجَبُ مِنْ قَوْمٍ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ مُعْتَكِفُونَ بَيْنَ دَارِكَ وَدَارِ الْأَشْعَرِيِّ ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : فَلَعَلَّهُمْ أَصَابُوا وَأَخْطَأَتْ ، وَحَفِظُوا وَنَسِيَتْ . فَقَالَ حُذَيْفَةُ : لَقَدْ عَلِمْتُ مَا الْاِغْتِكَافُ إِلَّا فِي ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ : الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ، وَمَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .<sup>(٥)</sup>

وَقَالَ مَالِكٌ : / يَصِحُّ الْاِغْتِكَافُ فِي كُلِّ مَسْجِدٍ ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾<sup>(٦)</sup> . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ إِذَا لَمْ يَكُنْ اغْتِكَافُهُ يَتَحَلَّلُهُ جُمُعَةٌ . وَلَنَا ، قَوْلُ عَائِشَةَ : مِنْ<sup>(٧)</sup> السُّنَّةِ لِلْمُعْتَكِفِ ، أَنْ لَا يَخْرُجَ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ ، وَلَا اغْتِكَافٌ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ جَمَاعَةٍ . وَقَدْ قِيلَ : إِنَّ هَذَا مِنْ قَوْلِ الزُّهْرِيِّ . وَهُوَ

(٥) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب لا جوار إلا في مسجد جماعة ، من كتاب الاعتكاف ، المصنف ٣٤٧ / ٤ ، وابن أبي شيبة ، في : باب من قال لا اعتكاف إلا في مسجد يجمع فيه ، من كتاب الصيام . المصنف ٩١ / ٣ .

(٦) سورة البقرة ١٨٧ .

(٧) في ب : ٥ في ١ .

يَتَصَرَّفُ إِلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَيْفَمَا كَانَ . وَرَوَى سَعِيدٌ : حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، حَدَّثَنَا <sup>(٨)</sup> جُوَيْرٌ <sup>(٩)</sup> ، عَنْ الضَّحَّاكِ ، عَنْ حَذِثَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « كُلُّ مَسْجِدٍ لَهُ إِمَامٌ وَمُؤَدِّنٌ ، فَلَا غَيْكَافَ فِيهِ يَصْلُحُ » <sup>(١٠)</sup> . وَلَأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ <sup>(١١)</sup> يَقْتَضِي إِبَاحَةَ الْاِغْتِكَافِ فِي كُلِّ مَسْجِدٍ ، إِلَّا أَنَّهُ يُقَيَّدُ بِمَا تُقَامُ فِيهِ الْجَمَاعَةُ بِالْأَخْبَارِ ، وَالْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرْنَاهُ ، فَيَمَّا عَدَاهُ يَتَّقَى عَلَى الْعُمُومِ . وَقَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي اشْتِرَاطِهِ مَوْضِعًا تُقَامُ فِيهِ الْجُمُعَةُ ، لَا يَصِحُّ ؛ لِلْأَخْبَارِ ، وَلَأَنَّ الْجُمُعَةَ لَا تَتَكَرَّرُ ، فَلَا يَضُرُّ وَجُوبُ الْخُرُوجِ إِلَيْهَا ، كَمَا لَوْ اغْتَنَكَفَتْ الْمَرْأَةُ مَدَّةً يَتَحَلَّلُهَا أَيَّامٌ خِيْضُهَا . وَلَوْ كَانَ الْجَامِعُ تُقَامُ فِيهِ الْجُمُعَةُ وَحْدَهَا ، وَلَا يُصَلِّي فِيهِ غَيْرُهَا ، لَمْ يَجُزِ الْاِغْتِكَافُ فِيهِ . وَيَصِحُّ عِنْدَ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَمَبْنَى الْخِلَافِ عَلَى أَنَّ الْجَمَاعَةَ وَاجِبَةٌ عِنْدَنَا ، فَيُلْتَزَمُ الْخُرُوجُ مِنْ مُعْتَكِفِهِ إِلَيْهَا ، فَيُفْسَدُ اِغْتِكَافُهُ ، وَعِنْدَهُمْ لَيْسَتْ وَاجِبَةً .

**فصل :** وَإِنْ كَانَ اِغْتِكَافُهُ مَدَّةً غَيْرَ وَقْتِ الصَّلَاةِ ؛ كَلَيْلَةٍ أَوْ بَعْضِ يَوْمٍ ، جَازَ فِي كُلِّ مَسْجِدٍ ؛ لِعَدَمِ الْمَانِعِ . وَإِنْ كَانَتْ تُقَامُ فِيهِ فِي بَعْضِ الزَّمَانِ ، جَازَ الْاِغْتِكَافُ فِيهِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ دُونَ غَيْرِهِ . وَإِنْ كَانَ الْمُعْتَكِفُ مِمَّنْ لَا تُلْزَمُهُ الْجَمَاعَةُ ، كَالْمَرِيضِ ، وَالْمَعْدُورِ ، وَمَنْ هُوَ فِي قَرْبَةٍ لَا يُصَلِّي فِيهَا سِوَاهُ ، جَازَ اِغْتِكَافُهُ فِي كُلِّ مَسْجِدٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا تُلْزَمُهُ الْجَمَاعَةُ ، فَأَشَبَّ الْمَرْأَةَ . وَإِنْ اِغْتَنَكَفَ اِثْنَانِ فِي مَسْجِدٍ لَا تُقَامُ فِيهِ جَمَاعَةٌ ، فَأَقَامَا الْجَمَاعَةَ فِيهِ ، صَحَّ اِغْتِكَافُهُمَا ؛ لِأَنَّهُمَا أَقَامَا الْجَمَاعَةَ ، فَأَشَبَّ مَا لَوْ أَقَامَهَا فِيهِ غَيْرُهُمَا .

(٨) فِي ب ، م : هُ أَنبَانَا .

(٩) فِي النسخ : جَوَيْرٌ . وَالتصويب من حاشية ب ، وسنن الدارقطني . وهو جُوَيْرٌ بن سعيد الأزدي . انظر ترجمته في : تهذيب التهذيب ٢ / ١٢٣ .

(١٠) أخرجه الدارقطني ، في : باب الاعتكاف ، من كتاب الصيام . سنن الدارقطني ٢ / ٢٠٠ . وانظر فيض القدير ٥ / ٣٠ .

(١١) سورة البقرة ١٨٧ .

**فصل :** وَلِلْمَرْأَةِ أَنْ تَعْتَكِفَ فِي كُلِّ مَسْجِدٍ . وَلَا يُشْتَرَطُ إِقَامَةُ الْجَمَاعَةِ فِيهِ ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ وَاجِبَةٍ عَلَيْهَا . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَلَيْسَ لَهَا الْاِعْتِكَافُ فِي بَيْتِهَا . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالتَّوْرِيُّ<sup>(١٢)</sup> : لَهَا الْاِعْتِكَافُ / فِي مَسْجِدِ بَيْتِهَا ، وَهُوَ الْمَكَانُ الَّذِي جَعَلَتْهُ لِلصَّلَاةِ مِنْهُ ، وَاعْتِكَافُهَا فِيهِ أَفْضَلُ ؛ لِأَنَّ صَلَاتَهَا فِيهِ أَفْضَلُ . وَحُكِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ، أَنَّهَا لَا يَصِحُّ اعْتِكَافُهَا فِي مَسْجِدِ الْجَمَاعَةِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَرَكَ الْاِعْتِكَافَ فِي الْمَسْجِدِ ، لَمَّا رَأَى أَيْبَةَ أَزْوَاجِهِ فِيهِ ، وَقَالَ : « أَلْبَرُ تُرْدُنَ ! »<sup>(١٣)</sup> . وَلِأَنَّ مَسْجِدَ بَيْتِهَا مَوْضِعُ فَضِيلَةٍ صَلَاتِهَا ، فَكَانَ مَوْضِعُ اعْتِكَافِهَا ، كَالْمَسْجِدِ فِي حَقِّ الرَّجُلِ . وَلَمَّا ، قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ . وَالْمُرَادُ بِهِ الْمَوَاضِعُ الَّتِي يُنْبِتُ لِلصَّلَاةِ فِيهَا ، وَمَوْضِعُ صَلَاتِهَا فِي بَيْتِهَا لَيْسَ بِمَسْجِدٍ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُبَيِّنْ لِلصَّلَاةِ فِيهِ ، وَإِنْ سُمِّيَ مَسْجِدًا كَانَ مَجَازًا ، فَلَا يَثْبُتُ لَهُ أَحْكَامُ الْمَسَاجِدِ الْحَقِيقَةِ ، كَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا »<sup>(١٤)</sup> . وَلِأَنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ اسْتَأْذَنَهُ فِي الْاِعْتِكَافِ فِي الْمَسْجِدِ ، فَأَذِنَ لَهُنَّ ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مَوْضِعًا لِاِعْتِكَافِهِنَّ ، لَمَّا أَذِنَ فِيهِ ، وَلَوْ كَانَ الْاِعْتِكَافُ فِي غَيْرِهِ أَفْضَلَ لَدَلُّهُنَّ عَلَيْهِ ، وَبَيَّهَهُنَّ عَلَيْهِ ، وَلِأَنَّ الْاِعْتِكَافَ قُرْبَةً يُشْتَرَطُ لَهَا الْمَسْجِدُ فِي حَقِّ الرَّجُلِ ، فَيُشْتَرَطُ فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ ، كَالطَّوَّافِ ، وَحَدِيثُ عَائِشَةَ حُجَّةٌ لَنَا ؛ لَمَّا ذَكَرْنَا ، وَإِلْمَا كَرِهَ اعْتِكَافَهُنَّ فِي تِلْكَ الْحَالِ ، حَيْثُ كَثُرَتْ أَيْبَتُهُنَّ ، لِمَا رَأَى مِنْ مُنَافَسَتِهِنَّ ، فَكَرِهَهُ مِنْهُنَّ ، نَحْشِيَةً عَلَيْهِنَّ مِنْ فُسَادِ بَيْتِهِنَّ ، وَسُوءِ الْمَقْصِدِ بِهِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ : « أَلْبَرُ تُرْدُنَ ! » . مُتَّكِرًا لِذَلِكَ ، أَيْ لَمْ تَفْعَلْنَ ذَلِكَ تَبَرُّرًا ، وَلِذَلِكَ تَرَكَ الْاِعْتِكَافَ ، لِظَنِّهِ أَنَّهِنَّ يَتَنَافَسْنَ فِي الْكُؤُونِ مَعَهُ ، وَلَوْ كَانَ لِلْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرْتُهُ ، لِأَمْرُهُنَّ بِالْاِعْتِكَافِ

(١٢) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(١٣) تَقْدِيمُ تَحْرِيمِهِ فِي صَفْحَةِ ٤٥٧ .

(١٤) فِي الزِّيَادَةِ : « وَطَهْرًا » .

وَتَقْدِيمُ تَحْرِيجِ الْحَدِيثِ فِي ١٣ / ١ .

في يَبُوتِهِنَّ ، ولم يَأْذَنْ لَهُنَّ في المسجد . وَأَمَّا الصَّلَاةُ فَلَا يَصِحُّ اغْتِبَارُ الْاِغْتِكَافِ بها ، فَإِنَّ صَلَاةَ الرَّجُلِ في بَيْتِهِ أَفْضَلُ ، وَلَا يَصِحُّ اغْتِكَافُهُ فِيهِ .

**فصل :** وَمَنْ سَقَطَتْ عَنْهُ الْجَمَاعَةُ مِنَ الرِّجَالِ ، كَالْمَرِيضِ إِذَا أَحَبَّ أَنْ يَغْتَكِفَ فِي مَسْجِدٍ لَا تَقَامُ فِيهِ الْجَمَاعَةُ ، يَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ لَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ سَاقِطَةٌ عَنْهُ ، فَأَشْبَهَ الْمَرْأَةَ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَجُوزَ لَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَمَاعَةِ ، فَأَشْبَهَ مَنْ تَجَبُّ عَلَيْهِ ، وَلِأَنَّهُ إِذَا تَزَمَّ الْاِغْتِكَافَ ، وَكَلَّفَهُ نَفْسُهُ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَجْعَلَهُ فِي مَكَانٍ تُصَلَّى فِيهِ الْجَمَاعَةُ . / وَلِأَنَّ مَنْ التَزَمَ مَا لَا يَلْزُمُهُ ، لَا يَصِحُّ <sup>(١٥)</sup> إِلَّا بِشَرْطِهِ <sup>(١٥)</sup> ، كَالْمُتَطَوِّعِ بِالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ .

**فصل :** وَإِذَا اغْتَكَفَتِ الْمَرْأَةُ فِي الْمَسْجِدِ ، اسْتَحَبَّ لَهَا أَنْ تُسْتَبَرَّ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ لَمَّا أُرْذِنَ الْاِغْتِكَافَ أَمَرْنَ بِأَنْ يَنْتَبِهْنَ فَضُرِبْنَ فِي الْمَسْجِدِ ، وَلِأَنَّ الْمَسْجِدَ يَحْضُرُهُ الرِّجَالُ ، وَغَيْرُهُمْ وَلِلنِّسَاءِ أَنْ لَا يَرَوْنَهُنَّ وَلَا يَرَيْنَهُنَّ . وَإِذَا ضَرَبَتْ بِنَاءَ جَعَلَتْهُ فِي مَكَانٍ لَا يُصَلَّى فِيهِ الرِّجَالُ ، لِكَلَّا تَقْطَعَ صُفُوفُهُمْ ، وَيُضَيَّقُ عَلَيْهِمْ . وَلَا بَأْسَ أَنْ يَسْتَبَرَّ الرَّجُلُ أَيْضًا ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِبَنَائِهِ فَضُرِبَ ، وَلِأَنَّهُ أَسْتُرَ لَهُ ، وَأُخْفِيَ لِعَمَلِهِ . وَرَوَى ابْنُ مَاجَهَ <sup>(١٦)</sup> ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اغْتَكَفَ فِي قُبَّةِ ثَرْكِيَّةَ ، عَلَى سُدُنِهَا <sup>(١٧)</sup> قِطْعَةً حَصِيرٍ . قَالَ : فَأَخَذَ الْحَصِيرَ بِيَدِهِ ، فَتَحَاهَا فِي نَاحِيَةِ الْقِبْلَةِ ، ثُمَّ أَطْلَعَ رَأْسَهُ ، فَكَلَّمَ النَّاسَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٥٢٩ - مسألة ؛ قَالَ : ( وَلَا يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ ، أَوْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ )

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ الْمُغْتَكِفَ لَيْسَ لَهُ الْخُرُوجُ مِنْ مُغْتَكِفِهِ ، إِلَّا لِمَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ ،

(١٥-١٥) في ١ ، ب ، م ؛ بدون شروطه .

(١٦) في : باب الاغتكا في حجة المسجد ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ١ / ٥٦٤ .

كما أخرجه مسلم ، في : باب فضل ليلة القدر ... ، من كتاب الصيام . صحيح مسلم ٢ / ٨٢٥ .

(١٧) السدة : باب الدار .

قالت عائشة، رَضِيَ اللهُ عَنْهَا : السُّنَّةُ لِلْمُعْتَكِفِ أَنْ لَا يَخْرُجَ إِلَّا مَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ .  
رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup> . وقالت أيضا : كان رسولُ اللهِ ﷺ إذا اعتكفَ يُدْنِي إِلَى رَأْسِهِ  
فَأَرْجُلَهُ ، وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> . وَلَا خِلَافَ فِي  
أَنَّ لَهُ الْخُرُوجَ لِمَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ . قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّ<sup>(٣)</sup> : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ  
لِلْمُعْتَكِفِ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ مُعْتَكِفِهِ لِلْعَائِطِ وَالْبَوْلِ . وَلَأنَّ هَذَا مِمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ ، وَلَا  
يُمْكِنُ فِعْلُهُ فِي الْمَسْجِدِ ، فَلَوْ بَطَلَ الْاِعْتِكَافُ بِخُرُوجِهِ إِلَيْهِ ، لَمْ يَصِحَّ لِأَحَدٍ  
الْاِعْتِكَافُ ، وَلَأنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَعْتَكِفُ ، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ كَانَ يَخْرُجُ لِقَضَاءِ  
حَاجَتِهِ ، وَالْمُرَادُ بِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ الْبَوْلُ وَالْعَائِطُ ، كُنِيَ بِذَلِكَ عَنْهَا ؛ لِأَنَّ كُلَّ  
إِنْسَانٍ يَخْتَاجُ إِلَى فِعْلِهِمَا ، وَفِي مَعْنَاهِ الْحَاجَةُ إِلَى الْمَأْكُولِ وَالْمَشْرُوبِ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ  
لَهُ مَنْ يَأْتِيهِ بِهِ ، فَلَهُ الْخُرُوجُ إِلَيْهِ إِذَا اخْتَاجَ إِلَيْهِ ، وَإِنْ بَعَثَهُ الْقَيُّ ، فَلَهُ أَنْ يَخْرُجَ  
لِيَتَقَيَّ خَارِجَ الْمَسْجِدِ ، وَكُلُّ مَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ ، وَلَا يُمْكِنُ فِعْلُهُ فِي الْمَسْجِدِ ، فَلَهُ  
الْخُرُوجُ / إِلَيْهِ ، وَلَا يَفْسُدُ اِعْتِكَافُهُ وَهُوَ عَلَيْهِ ، مَا لَمْ يُطْلَ . وَكَذَلِكَ لَهُ الْخُرُوجُ إِلَى  
مَا أَوْجَبَهُ اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ ، مِثْلَ مَنْ يَعْتَكِفُ فِي مَسْجِدٍ لَا جُمُعَةَ فِيهِ ، فَيَخْتَاجُ إِلَى  
خُرُوجِهِ لِيُصَلِّيَ الْجُمُعَةَ ، وَيَلْزُمُهُ السَّعْيُ إِلَيْهَا ، فَلَهُ الْخُرُوجُ إِلَيْهَا ، وَلَا يَبْطُلُ  
اِعْتِكَافُهُ . وَهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَعْتَكِفُ فِي غَيْرِ الْجَامِعِ ، إِذَا  
كَانَ اِعْتِكَافُهُ يَتَحَلَّلُهُ جُمُعَةٌ . فَإِنْ تَذَرَّ اِعْتِكَافًا مُتَتَابِعًا ، فَخَرَجَ مِنْهُ لِصَلَاةِ  
الْجُمُعَةِ ، بَطَلَ اِعْتِكَافُهُ ، وَعَلَيْهِ الْاِمْتِنَانُ ؛ لِأَنَّهُ أَمَكَّنَهُ قَرْضُهُ بِحَيْثُ لَا يَخْرُجُ  
مِنْهُ ، فَيَطْلُ بِالْخُرُوجِ ، كَالْمُكْفَرِ إِذَا ابْتَدَأَ صَوْمَ الشَّهْرَيْنِ الْمُتَتَابِعَيْنِ فِي شَعْبَانَ أَوْ  
ذِي الْحِجَّةِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ خَرَجَ لِوَاجِبٍ ، فَلَمْ يَبْطُلِ اِعْتِكَافُهُ ، كَالْمُعْتَكِفِ تَخْرُجُ  
لِقَضَاءِ الْعِدَّةِ ، وَكَالْخَارِجِ لِإِنْقَاذِ غَرِيقٍ ، أَوْ إِطْفَاءِ حَرِيقٍ ، أَوْ أَذَاءِ شَهَادَةِ تَعَيَّنَتْ

(١) في : باب المعتكف يعرد المريض ، من كتاب الصيام . سنن أبي داود ١ / ٥٧٥ .

(٢) تقدم تحريكه في صفحة ٤٦١ .

(٣) في ١ : ابن عبد البر .

عليه ، ولأنه إذا نذر أياماً فيها جماعة ، فكأنه استثنى الجماعة بلفظه . ثم تبطل بما إذا نذرت المرأة أياماً فيها عادةً خيضيها ، فإنه يصح مع إمكان فرضها في غيرها ، والأصل غير مسلم . إذا ثبت هذا ، فإنه إذا خرج لواجب ، فهو على اعتكافه ، ما لم يطل ؛ لأنه خروج لما لا بد له منه ، أشبه الخروج لحاجة الإنسان . فإن كان خروجه لصلاة الجماعة ، فله أن يتعجل . قال أحمد : أرجو أن له ذلك ؛ لأنه خروج جائز ، فجاز تعجيله ، كالخروج لحاجة الإنسان . فإذا صلى الجماعة ، فإن أحب أن يعتكف في الجامع ، فله ذلك ؛ لأنه محل للاعتكاف ، والمكان لا يتعين للاعتكاف بنذره وتعيينه ، فمع عدم ذلك أولى . وكذلك إن دخل في طريقه مسجداً ، فأنم اعتكافه فيه ، جاز لذلك . وإن أحب الرجوع إلى معتكفه ، فله ذلك ؛ لأنه خرج من معتكفه ، فكان له الرجوع إليه ، كما لو خرج إلى غير جمعة . قال بعض أصحابنا : يستحب له الإسراع إلى معتكفه . وقال أبو داود : قلت لأحمد : يركع - أعني المعتكف - يوم الجمعة بعد الصلاة في المسجد ؟ قال : نعم ، بقدر ما كان يركع . / ويحتمل أن يكون الخيرة إليه في تعجيل الركوع وتأخيرها ؛ لأنه في مكان يصلح للاعتكاف ، فأشبه ما لو نوى الاعتكاف فيه . فأما إن خرج ابتداءً إلى مسجد آخر ، أو إلى الجامع من غير حاجة ، أو كان المسجد أبعد من موضع حاجته فمضى إليه ، لم يجز له ذلك ؛ لأنه خروج لغير حاجة ، أشبه ما لو خرج إلى غير المسجد . فإن كان المسجدان متلاصقين ، يخرج من أحدهما فيصير في الآخر ، فله الانتقال من أحدهما إلى الآخر ؛ لأنهما كمسجد واحد ، ينتقل من إحدى زوايته إلى الأخرى . وإن كان يمشي بينهما في غيرهما ، لم يجز له الخروج وإن قرب ؛ لأنه خروج من المسجد لغير حاجة واجبة .

**فصل :** وإذا خرج لما لا بد منه ، فليس عليه أن يستعجل في مشيه ، بل يمشي على عادته ، لأن عليه مشقة في إزايه غير ذلك ، وليس له الإقامة بعد قضاء حاجته

لأَكْلٍ وَلَا لغيرِهِ . وقال أبو عبد الله بن حامد : يجوزُ أَنْ يَأْكُلَ الْيَسِيرَ فِي بَيْتِهِ ، كَاللَّقَمَةِ وَاللَّقَمَتَيْنِ ، فَأَمَّا جَمِيعُ أَكْلِهِ فَلَا . وقال القاضي : يَتَوَجَّهُ أَنَّ لَهُ الْأَكْلَ فِي بَيْتِهِ ، وَالخُرُوجَ إِلَيْهِ ابْتِدَاءً ؛ لِأَنَّ الْأَكْلَ فِي الْمَسْجِدِ ذَنَاءَةٌ وَتَرْكُ الْمَرْوَةِ ، وَقَدْ يُخْفَى جَنْسَ قُوَّتِهِ عَلَى النَّاسِ ، وَقَدْ يَكُونُ فِي الْمَسْجِدِ غَيْرُهُ فَيَسْتَحْيِي أَنْ يَأْكُلَ دُونَهُ ، وَإِنْ أَطْعَمَهُ مَعَهُ لَمْ يَكْفِهِمَا . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةٍ الْإِنْسَانِ ، وَهَذَا كِتَابَةٌ عَنِ الْحَدِيثِ ، وَلأنَّهُ خُرُوجٌ لِمَالِهِ مِنْهُ بُدٌّ ، أَوْ بُثٌّ فِي غَيْرِ مُعْتَكِفِهِ لِمَا لَهُ مِنْهُ بُدٌّ ، فَأَبْطُلَ الْاِغْتِكَافُ ، كُمُحَادَثَةِ أَهْلِهِ ، وَمَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي لَيْسَ بِعُذْرٍ يُبِيحُ الْإِقَامَةَ وَلَا الْخُرُوجَ ، وَلَوْ سَاعَ ذَلِكَ لَسَاعَ الْخُرُوجِ لِلنَّوْمِ وَأَشْبَاهِهِ .

**فصل :** وَإِنْ خَرَجَ لِحَاجَةٍ الْإِنْسَانِ ، وَبَقِيَ الْمَسْجِدُ سِقَايَةً أَقْرَبَ مِنْ مَنْزِلِهِ لَا يَحْتَشِمُ مِنْ دُخُولِهَا<sup>(٤)</sup> ، وَيُمْكِنُهُ التَّنَظُّفُ فِيهَا ، لَمْ يَكُنْ لَهُ الْمَضْيُ إِلَى مَنْزِلِهِ ، لِأَنَّ لَهُ مِنْ ذَلِكَ بُدٌّ . وَإِنْ كَانَ يَحْتَشِمُ مِنْ دُخُولِهَا ، أَوْ فِيهِ تَقْيِصَةٌ عَلَيْهِ ، أَوْ مُخَالَفَةٌ لِإِعَادَتِهِ ، أَوْ لَا يُمْكِنُهُ التَّنَظُّفُ / فِيهَا ، فَلَهُ (أَنْ يَمْضِيَ) إِلَى مَنْزِلِهِ ؛ لِمَا عَلَيْهِ مِنْ الْمَشَقَّةِ فِي تَرْكِ الْمَرْوَةِ . وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ لَهُ مَنْزِلَانِ أَحَدُهُمَا أَقْرَبُ مِنَ الْآخَرِ ، يُمْكِنُهُ الْوُضُوءُ فِي الْأَقْرَبِ بِلَا ضَرَرٍ ، فَلَيْسَ لَهُ الْمَضْيُ إِلَى الْأَبْعَدِ . وَإِنْ بَدَّلَ لَهُ صَدِيقُهُ أَوْ غَيْرُهُ الْوُضُوءَ فِي مَنْزِلِهِ الْقَرِيبِ ، لَمْ يَلْزَمُهُ ؛ لِمَا عَلَيْهِ مِنَ الْمَشَقَّةِ بِتَرْكِ الْمَرْوَةِ وَالْاِحْتِشَامِ مِنْ صَاحِبِهِ . قَالَ الْمَرْوُذِيُّ : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ، عَنِ الْاِغْتِكَافِ فِي الْمَسْجِدِ الْكَبِيرِ أَعَجَبُ إِلَيْكَ أَوْ مَسْجِدِ الْحَيِّ ؟ قَالَ : الْمَسْجِدُ الْكَبِيرُ . وَأَرَحَصَ لِي أَنْ أَعْتَكِفَ فِي غَيْرِهِ . قُلْتُ : فَأَيْنَ تَرَى أَنْ أَعْتَكِفَ فِي هَذَا الْجَانِبِ ، أَوْ فِي ذَاكِ الْجَانِبِ ؟ قَالَ : فِي ذَاكِ الْجَانِبِ هُوَ أَصْلَحُ مِنْ أَجْلِ السَّفَايَةِ . قُلْتُ : فَمَنْ اِعْتَكَفَ فِي هَذَا الْجَانِبِ تَرَى أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الشُّطِّ يَتَهَيَّأُ ؟

(٤) مِنْ هُنَا إِلَى قَوْلِهِ : « مِنْ دُخُولِهَا » الْآتَى سَقَطَ مِنْ : ١ . نَقْلَةً نَظَر .

(٥-٥) فِي الْأَصْلِ ، ١ : الْمَضْيُ .



قال : إذا كان له حَاجَةٌ لَا بُدَّ له من ذلك . قلت : يَتَوَضَّأُ الرَّجُلُ فِي الْمَسْجِدِ ؟  
قال : لَا يُعْجِبُنِي أَنْ يَتَوَضَّأَ فِي الْمَسْجِدِ .

**فصل :** إذا خَرَجَ لما له منه بُدٌّ ، بَطَلَ اعْتِكَافُهُ وَإِنْ قُلَّ . وبه قال أبو حنيفة ،  
ومالك ، والشافعي . وقال أبو يوسف ، ومحمد بن الحسن : لَا يَفْسُدُ حَتَّى يَكُونَ  
أَكْثَرُ مِنْ نَصِيفِ يَوْمٍ ؛ لِأَنَّ الْيَسِيرَ مَغْفُوفٌ عَنْهُ ، بِذَلِيلِ أَنْ صَفِيَّةُ أُمِّ النَّبِيِّ ﷺ تَزُورُهُ  
فِي مُعْتَكِفِهِ ، فَلَمَّا قَامَتْ لِتَنْقَلِبَ خَرَجَ مَعَهَا لِتَقْبِلَهَا<sup>(٦)</sup> . وَلِأَنَّ الْيَسِيرَ مَغْفُوفٌ عَنْهُ ،  
بِذَلِيلِ مَا لَوْ تَأَنَّى فِي مَسْنِيهِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ خُرُوجٌ مِنْ مُعْتَكِفِهِ لِغَيْرِ حَاجَةٍ ، فَأَبْطَلَهُ ، كَمَا  
لَوْ أَقَامَ أَكْثَرُ مِنْ نَصِيفِ يَوْمٍ ، وَأَمَّا خُرُوجُ النَّبِيِّ ﷺ ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنْهُ<sup>(٧)</sup>  
بُدٌّ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ لَيْلًا ، فَلَمْ يَأْمَنْ عَلَيْهَا ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ لِكُونِ اعْتِكَافِهِ  
تَطَوُّعًا ، لَهُ تَرْكُ جَمِيعِهِ ، فَكَانَ لَهُ تَرْكُ بَعْضِهِ ، وَلِذَلِكَ<sup>(٨)</sup> تَرَكَهُ لَمَّا أَرَادَ نِسَاؤُهُ  
الاعْتِكَافَ مَعَهُ . وَأَمَّا الْمَسْنَى فَتَحْتَلِفُ فِيهِ طِبَاعُ النَّاسِ ، وَعَلَيْهِ فِي تَغْيِيرِ مَسْنِيهِ  
مَشَقَّةٌ ، وَلَا كَذَلِكَ هُنَا ، فَإِنَّهُ لَا حَاجَةَ بِهِ إِلَى الْخُرُوجِ .

٥٣٠ - مسألة : قال : ( وَلَا يَعُودُ مَرِيضًا ، وَلَا يَشْهَدُ جِنَازَةً ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ  
ذَلِكَ )

الكلامُ في هذه المسألة في فصلَيْن : أَحَدُهُمَا ، فِي الْخُرُوجِ لِعِبَادَةِ الْمَرِيضِ  
وَشُهُودِ الْجِنَازَةِ ، مَعَ عَدَمِ الْأَشْتِرَاطِ . / وَاخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ فِي ذَلِكَ ،

٢١٥/٣

(٦) أخرجه البخاري ، في : باب هل يخرج المعتكف لحوائجه إلى باب المسجد ، من كتاب الاعتكاف . وفي :  
باب صفة إبليس وجنوده ، من كتاب بدء الخلق . صحيح البخاري ٣ / ٦٤ ، ٤ / ١٥٠ . وأبو داود ، في :  
باب المعتكف يدخل البيت لحاجته ، من كتاب الصيام . وفي : باب في حسن الظن ، من كتاب الأدب . سنن  
أبي داود ١ / ٥٧٥ ، ٢ / ٥٩٥ . وابن ماجه ، في : باب في المعتكف يزوره أهله في المسجد ، من كتاب  
الصيام . سنن ابن ماجه ١ / ٥٦٦ . والدارمي ، في : باب اعتكاف النبي ﷺ ، من كتاب الصوم . سنن  
الدارمي ٢ / ٢٧ . وإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٣٣٧ .

(٧) سقط من : ب ، م .

(٨) في ١ : وكان كذلك .

فَرَوَى عَنْهُ : لَيْسَ لَهُ فِعْلُهُ . وَهُوَ قَوْلُ غَطَاءٍ ، وَعُرْوَةَ ، وَمُجَاهِدٍ ، وَالزُّهْرِيِّ ، وَمَالِكٍ ،  
وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَرَوَى عَنْهُ الْأَثَرُ ، وَحَمَدُ بْنُ الْحَكَمِ ، أَنَّ لَهُ أَنْ  
يَعُودَ الْمَرِيضَ ، وَيَشْهَدَ الْجَنَازَةَ ، وَيَعُودَ إِلَى مُعْتَكِفِهِ . وَهُوَ قَوْلُ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهُ . وَبِهِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَالتَّحِيْمِيُّ ، وَالْحَسَنُ ؛ لَمَّا رَوَى عَاصِمُ بْنُ ضَمْرَةَ ،  
عَنْ عَلِيٍّ قَالَ : إِذَا اغْتَكَفَ الرَّجُلُ فَلْيَشْهَدْ الْجُمُعَةَ ، وَلْيَعُدِّ الْمَرِيضَ ، وَلْيَحْضُرِ  
الْجَنَازَةَ ، وَلْيَأْتِ أَهْلَهُ ، وَلْيَأْمُرْهُمْ بِالْحَاجَةِ وَهُوَ قَائِمٌ . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَالْأَثَرُ .  
وَقَالَ أَحْمَدُ : عَاصِمُ بْنُ ضَمْرَةَ عِنْدِي حُجَّةٌ . قَالَ أَحْمَدُ : يَشْهَدُ الْجَنَازَةَ ، وَيَعُودُ  
الْمَرِيضَ ، وَلَا يَجْلِسُ ، وَيَقْضِي الْحَاجَةَ ، وَيَعُودُ إِلَى مُعْتَكِفِهِ . وَجْهُ الْأَوَّلِ ، مَا  
رَوَى عَنْ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَكَفَ لَا  
يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> . وَعَنْهَا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّهَا  
قَالَتْ : السُّنَّةُ عَلَى الْمُعْتَكِفِ أَنْ لَا يَعُودَ مَرِيضًا ، وَلَا يَشْهَدَ جَنَازَةً ، وَلَا يَمَسُّ  
امْرَأَةً ، وَلَا يَبْشِيرَهَا ، وَلَا يَخْرُجَ لِحَاجَةٍ إِلَّا مَا لَا بُدَّ مِنْهُ . وَعَنْهَا قَالَتْ : كَانَ النَّبِيُّ  
ﷺ يَمَسُّ بِالْمَرِيضِ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ ، فَيَمُرُّ كَمَا هُوَ ، فَلَا يُعْرَجُ يَسْأَلُ عَنْهُ . رَوَاهُمَا<sup>(٢)</sup>  
أَبُو دَاوُدَ<sup>(٣)</sup> . وَلَئِنْ هَذَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ ، فَلَا يَجُوزُ تَرْكُ الْاِغْتِكَافِ الْوَاجِبِ مِنْ  
أَجْلِهِ ، كَالْمَشْيِ مَعَ أَخِيهِ فِي حَاجَةٍ لِيَقْضِيَهَا لَهُ . وَإِنْ تَعَيَّنَتْ عَلَيْهِ صَلَاةُ الْجَنَازَةِ ،  
وَأَمَكَّنَتْ فِعْلَهَا فِي الْمَسْجِدِ ، لَمْ يَجْزِ الْخُرُوجُ إِلَيْهَا . وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ ذَلِكَ ، فَلَهُ الْخُرُوجُ  
إِلَيْهَا . وَإِنْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ ذَفْنُ الْمَيِّتِ ، أَوْ تَغْسِيلُهُ ، جَازَ أَنْ يَخْرُجَ لَهُ ؛ لِأَنَّ هَذَا  
وَاجِبٌ مُتَعَيَّنٌ ، فَيُقَدِّمُ عَلَى الْاِغْتِكَافِ ، كَصَلَاةِ الْجُمُعَةِ ، فَأَمَّا إِنْ كَانَ الْاِغْتِكَافُ  
تَطَوُّعًا ، وَأَحَبُّ الْخُرُوجِ مِنْهُ لِعِيَادَةِ مَرِيضٍ ، أَوْ شُهُودِ جَنَازَةٍ ، جَازَ ؛ لِأَنَّ كُلَّ

(١) تقدم ترجمته في صفحة ٤٦٦ .

(٢) في الأصل ، ١ ؛ ب : « رواه » . والأوّل متفق عليه كما مر .

(٣) الأوّل تقدم ترجمته في صفحة ٤٦٦ ، والثاني أخرجه أبو داود ، في : باب المعتكف يعود المريض ، من  
كتاب الصيام . سنن أبي داود ١ / ٥٧٥ .

واحد منهما نَطُوعٌ ، فلا يَتَحَتَّمُ واحدُ منهما ، لكنَّ الأفضَلَ المُقامُ على اغتِكَافِهِ ؛  
لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم يَكُنْ يُعَرِّجُ على المَرِيضِ ولم يَكُنْ وَاجِبًا عليه . فأما إن عَرَجَ لِمَا لَا  
بُدَّ منه ، فسَأَلَ عن المَرِيضِ في طَرِيقِهِ ، ولم يُعَرِّجْ ، جازَ ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَ  
ذلك . الفصل / الثاني ، إذا اشْتَرَطَ فَعَلَ ذلك في اغتِكَافِهِ ، فله فَعَلُهُ ، وَاجِبًا كان  
الاعتِكَافُ أو غيرَ وَاجِبٍ . وكذلك ما كان قُرْبَةً ، كزِيَارَةِ أَهْلِهِ ، أو رَجُلٍ صَالِحٍ أو  
عَالِمٍ ، أو شُهُودِ جِنَازَةٍ ، وكذلك ما كان مُبَاحًا مِمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ ، كالعِشَاءِ في  
مَنْزِلِهِ ، والمَبِيتِ فِيهِ ، فله فَعَلُهُ . قال الأَثَرُمُ : سمعتُ أبا عبيد الله يُسألُ عن  
المُتَكَيِّفِ يَشْتَرِطُ أن يَأْكُلَ في أَهْلِهِ ؟ قال : إذا اشْتَرَطَ فَنَعَمْ . قِيلَ له : وَتُجِيزُ  
الشَّرْطَ في الاعتِكَافِ ؟ قال : نعم . قلتُ له : فَيُبَيِّتُ في أَهْلِهِ ؟ فقال : إذا كان  
نَطُوعًا ، جازَ . ومِمَّنْ أجازَ أن يَشْتَرِطَ العِشَاءَ في أَهْلِهِ الحَسَنُ ، والعلاءُ بنُ زيَادٍ ،  
والنَّخَعِيُّ ، وَقَتَادَةُ . ومنعَ منه أَبُو مِجْلَزٍ ، ومَالِكٌ ، والأَوْزَاعِيُّ . قال مَالِكٌ : لا  
يَكُونُ في الاعتِكَافِ شَرْطٌ . ولنا ، أَنَّهُ يَجِبُ بَعْدَهُ ، فكان الشَّرْطُ إِلَيْهِ فِيهِ  
كالقُوفِ ، ولأنَّ الاعتِكَافَ لَا يَحْتَصُّ بِقَدَرٍ ، فإذا شَرَطَ الخُرُوجَ فَكَأَنَّهُ نَذَرَ القَدَرِ  
الَّذِي أَقَامَهُ . وإن قال : متى مَرَضْتُ أو عَرَضَ لِي عَارِضٌ ، عَرَجْتُ . جازَ  
شَرْطُهُ .

**فصل :** وإن شَرَطَ الوُطْءَ في اغتِكَافِهِ ، أو الفَرْجَةَ ، أو التَّهْمَةَ ، أو البَيْعَ  
لِلتَّجَارَةِ ، أو التَّكْسِبَ بالصَّنَاعَةِ في المسجدِ ، لم يَجُزْ ؛ لأنَّ الله تعالى قال : ﴿ وَلَا  
تَبَاشِيرُوهُنَّ وَأَتَمُّنَّ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ <sup>(١)</sup> . <sup>(٢)</sup> فإذا شَرَطَ ذلك فاشترطه شَرْطٌ  
لِمَعْصِيَةِ الله تعالى . والصَّنَاعَةُ في المَسْجِدِ مَنَهْيٌ عنها في غيرِ الاعتِكَافِ ، ففي  
الاعتِكَافِ أَوْلَى ، وسائرُ ما ذَكَرْنَاهُ يُشْبِهُ ذلك ، ولا حَاجَةَ إِلَيْهِ ، فإن احتَاجَ إِلَيْهِ ،

(٤) سورة البقرة ١٨٧ .

(٥-٥) في ١ ، ب ، م : « فاشترط ذلك اشتراطاً » .

فلا يَغْتَكِفُ ؛ لِأَن تَرَكَ الِاغْتِكَافَ أَرْزَى مِنْ فِعْلِ الْمَنَهَى عَنْهُ . قَالَ أَبُو طَالِبٍ :  
سَأَلْتُ أَحْمَدَ عَنِ الْمُعْتَكِفِ يَعْمَلُ عَمَلَهُ مِنَ الْحَيَاطِ وَغَيْرِهِ ؟ قَالَ : مَا يَعْجِزُنِي أَنْ  
يَعْمَلَ . قُلْتُ : إِنْ كَانَ يَحْتَاجُ ؟ قَالَ : إِنْ كَانَ يَحْتَاجُ لَا يَغْتَكِفُ .

**فصل :** إِذَا خَرَجَ لِمَا لَهُ مِنْهُ بُدُّ عَامِدًا ، بَطَلَ اغْتِكَافُهُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ اشْتَرَطَ .  
وَأَنْ خَرَجَ نَاسِيًا ، فَقَالَ الْقَاضِي : لَا يَفْسُدُ اغْتِكَافُهُ ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ الْمَنَهَى عَنْهُ نَاسِيًا ،  
فَلَمْ تُفْسِدِ الْعِبَادَةُ ، كَالْأَكْلِ فِي الصَّوْمِ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يَفْسُدُ ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ  
لِلِاغْتِكَافِ ، وَهُوَ لُزُومُ الْمَسْجِدِ<sup>(٦)</sup> ، وَتَرَكَ الشَّيْءَ عَمْدًا وَسَهْوًا سَوَاءً ، كَتَرَكَ النَّيَّةَ  
فِي الصَّوْمِ . فَإِنْ أَخْرَجَ بَعْضَ جَسَدِهِ ، لَمْ يَفْسُدْ / اغْتِكَافُهُ ، عَمْدًا كَانَ أَوْ سَهْوًا ؛  
لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُخْرِجُ رَأْسَهُ مِنَ الْمَسْجِدِ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ إِلَى عَائِشَةَ فَتَغْسِلُهُ وَهِيَ  
حَائِضٌ ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٧)</sup> .

**فصل :** وَيَجُوزُ لِلْمُعْتَكِفِ صُعُودُ سَطْحِ الْمَسْجِدِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ جُمْلَتِهِ ، وَلِهَذَا يُمْنَعُ  
الْجُنُبُ مِنَ اللَّبَثِ فِيهِ . وَهَذَا قَوْلُ أَيْ حَنِيفَةٍ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ  
مُخَالَفًا . وَيَجُوزُ أَنْ يَبِيتَ فِيهِ . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ أَنَّ رَحْبَةَ الْمَسْجِدِ لَيْسَتْ  
مِنْهُ ، وَلَيْسَ لِلْمُعْتَكِفِ الْخُرُوجُ إِلَيْهَا ، لِقَوْلِهِ فِي الْحَائِضِ : يُضْرَبُ لَهَا خِבَاءٌ فِي

(٦) فِي ب ، م : د لِلْمَسْجِدِ .

(٧) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ مِائِثَةِ الْحَائِضِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ . وَفِي : بَابِ غَسْلِ الْمُعْتَكِفِ ، وَبَابِ  
الْمُعْتَكِفِ يَدْخُلُ عَلَى رَأْسِهِ الْبَيْتَ لِلْغَسْلِ ، مِنْ كِتَابِ الْإِعْتِكَافِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١ / ٨٢ ، ٣ / ٦٣ ،  
٦٧ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ جَوَازِ غَسْلِ الْحَائِضِ رَأْسَ زَوْجِهَا ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ  
١ / ٢٤٤ .

كَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ غَسْلِ الْحَائِضِ رَأْسَ زَوْجِهَا ، مِنْ كِتَابِ الْحَيْضِ . الْمُجْتَمِعُ ١ / ١٥٩ . وَابْنُ  
مَاجَةَ ، فِي : بَابِ الْحَائِضِ تَنَاوَلَ الشَّيْءَ مِنَ الْمَسْجِدِ ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . وَفِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْمُعْتَكِفِ  
يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَبَرَجَلَهُ ، مِنْ كِتَابِ الصِّيَامِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ١ / ٢٠٨ ، ٥٦٥ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ الْحَائِضِ  
تَمَشُّطِ زَوْجِهَا ، مِنْ كِتَابِ الطَّهَارَةِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ١ / ٢٤٦ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٦ / ٣٢ ، ١٨٩ ،  
٢٠٤ .

الرَّحْبَةِ . وَالْحَائِضُ مَمْنُوعَةٌ مِنَ الْمَسْجِدِ . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ مَا يُدَلُّ عَلَى هَذَا . وَرَوَى عَنْهُ الْمَرْوُذِيُّ أَنَّ الْمُعْتَكِفَ يَخْرُجُ إِلَى رَحْبَةِ الْمَسْجِدِ ، هِيَ مِنَ الْمَسْجِدِ . قَالَ الْقَاضِي : إِنْ كَانَ عَلَيْهَا حَائِطٌ وَبَابٌ فَهِيَ كَالْمَسْجِدِ ؛ لِأَنَّهَا مَعَهُ ، وَثَابِقَةٌ لَهُ ، وَإِنْ لَمْ تُكُنْ مُحَوَّطَةً ، لَمْ يُثَبِّتْ لَهَا حُكْمُ الْمَسْجِدِ . فَكَأَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الرَّوَابِثَيْنِ ، وَحَمَلَهُمَا عَلَى اخْتِلَافِ الْحَالَيْنِ . فَإِنْ خَرَجَ إِلَى مَنَارَةِ خَارِجِ الْمَسْجِدِ لِلأَذَانِ ، بَطُلَ اغْتِكَافُهُ . قَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَبْطُلَ ؛ لِأَنَّ مَنَارَةَ الْمَسْجِدِ كَالْمُتَّصِلَةِ . ٥٤

٥٣١ - مسألة ؛ قال : ( وَمَنْ وَطِئَ فَقَدْ أَفْسَدَ اغْتِكَافَهُ ، وَلَا قُضَاءَ عَلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا )

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ الْوُطْءَ فِي الْاِغْتِكَافِ مُحَرَّمٌ بِالْإِجْمَاعِ ، وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا ﴾ <sup>(١)</sup> . فَإِنْ وَطِئَ فِي الْفَرْجِ مُتَعَمِّدًا أَفْسَدَ اغْتِكَافَهُ ، بِالْإِجْمَاعِ أَهْلُ الْعِلْمِ . حَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْهُمْ . وَلِأَنَّ الْوُطْءَ إِذَا حُرِّمَ فِي الْعِبَادَةِ أَفْسَدَهَا ، كَالْحَجِّ وَالصَّوْمِ . وَإِنْ كَانَ نَاسِيًا ، فَكَذَلِكَ عِنْدَ إِمَائِنَا ، وَأَيُّ حَنِيفَةٍ ، وَمَالِكٍ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَفْسُدُ اغْتِكَافُهُ ؛ لِأَنَّهَا مُبَاشَرَةٌ لَا تُفْسِدُ الصَّوْمَ ، فَلَمْ تُفْسِدِ الْاِغْتِكَافَ ، كَالْمُبَاشَرَةِ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ . وَلَنَا ، أَنَّ مَا حُرِّمَ فِي الْاِغْتِكَافِ اسْتَوَى عَمْدُهُ وَسَهْوُهُ فِي إِفْسَادِهِ ، كَالْخُرُوجِ مِنَ الْمَسْجِدِ ، وَلَا يُسَلَّمُ أَنَّهَا لَا تُفْسِدُ الصَّوْمَ . وَلِأَنَّ الْمُبَاشَرَةَ دُونَ الْفَرْجِ لَا تُفْسِدُ الْاِغْتِكَافَ ، إِلَّا إِذَا اقْتَرَنَ بِهَا الْإِثْرَالُ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَلَا كُفَّارَةَ بِالْوُطْءِ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ . وَقَوْلُ عَطَاءٍ ، وَالتَّحْمِي ، / وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ ، وَمَالِكٍ ، وَأَهْلُ الْعِرَاقِ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَأَهْلُ الشَّامِ ،

ظ ٢١٦/٣

(١) سورة البقرة ١٨٧ .

والأوزاعي . ونَقَلَ حَنْبَلٌ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ . وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَالزُّهْرِيِّ ، وَاخْتِيَارُ الْقَاضِي ؛ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ <sup>(٢)</sup> يُفْسِدُهَا الْوَطْءُ لِعَيْنِهِ ، فَوَجِبَتْ الْكَفَّارَةُ بِالْوَطْءِ فِيهَا ، كَالْحَجِّ وَصَوْمِ رَمَضَانَ . وَلَنَا ، أَنَّهَا عِبَادَةٌ لَا تَجِبُ بِأَصْلِ الشَّرْعِ ، فَلَمْ تَجِبْ بِإِفْسَادِهَا كَفَّارَةٌ ، كَالنَّوَائِلِ ، وَلِأَنَّهَا عِبَادَةٌ لَا يَدْخُلُ الْمَالُ فِي جُبْرَانِهَا ، فَلَمْ تَجِبْ الْكَفَّارَةُ بِإِفْسَادِهَا ، كَالصَّلَاةِ ، وَلِأَنَّ وَجُوبَ الْكَفَّارَةِ إِنَّمَا يَثْبُتُ بِالشَّرْعِ ، وَلَمْ يَرِدِ الشَّرْعُ بِإِجْبَائِهَا ، فَتَبَقِيَ عَلَى الْأَصْلِ . وَمَا ذَكَرُوهُ يَنْتَقِضُ بِالصَّلَاةِ وَصَوْمِ غَيْرِ رَمَضَانَ . وَالْقِيَاسُ عَلَى الْحَجِّ لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ مُبَايِنٌ لِسَائِرِ الْعِبَادَاتِ ، وَهَذَا يَمْنَعُنِي فِي فَاسِيدِهِ ، وَيَلْزَمُ بِالشَّرْعِ فِيهِ ، وَيَجِبُ بِالْوَطْءِ فِيهِ بَدَنَةً ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ . وَلِأَنَّهُ لَوْ وَجِبَتْ الْكَفَّارَةُ هُنَا بِالْقِيَاسِ عَلَيْهِ ، لَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ بَدَنَةً ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ فِي الْفَرْعِ يَثْبُتُ عَلَى صِفَةِ الْحُكْمِ فِي الْأَصْلِ ، إِذَا كَانَ الْقِيَاسُ إِنَّمَا هُوَ تَوْسِيعَةٌ مَجْرَى الْحُكْمِ فَيَصِيرُ النَّصُّ الْوَاردُ فِي الْأَصْلِ وَارِدًا فِي الْفَرْعِ ، فَيَثْبُتُ فِيهِ الْحُكْمُ الثَّابِتُ فِي الْأَصْلِ بِعَيْنِهِ . وَأَمَّا الْقِيَاسُ عَلَى الصَّوْمِ ، فَهُوَ ذَالٌّ عَلَى نَفْيِ الْكَفَّارَةِ ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ كُلَّهُ لَا يَجِبُ بِالْوَطْءِ فِيهِ كَفَّارَةٌ سِوَى رَمَضَانَ ، وَالِاعْتِكَافُ أَشْبَهُ بِغَيْرِ رَمَضَانَ ؛ لِأَنَّهُ نَافِلَةٌ لَا يَجِبُ إِلَّا بِالنَّذْرِ ، ثُمَّ لَا يَصِحُّ قِيَاسُهُ عَلَى رَمَضَانَ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ الْوَطْءَ فِيهِ إِنَّمَا أُوجِبَ الْكَفَّارَةُ لِحُرْمَةِ الزَّمَانِ ، وَلِذَلِكَ يَجِبُ عَلَى كُلِّ مَنْ لَزِمَهُ الْإِمْسَاكُ ، وَإِنْ لَمْ يُفْسِدْ بِهِ صَوْمًا . وَاخْتَلَفَ مُوجِبُو الْكَفَّارَةِ فِيهَا ، فَقَالَ الْقَاضِي : يَجِبُ كَفَّارَةُ الظَّهَارِ . وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَالزُّهْرِيِّ ، وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، فِي رِوَايَةِ حَنْبَلٍ ؛ فَإِنَّهُ رَوَى عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ : مَنْ أَصَابَ فِي اعْتِكَافِهِ ، فَهُوَ كَهَيْئَةِ الْمُظَاهِرِ . ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : إِذَا كَانَ نَهَارًا وَجِبَتْ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ إِنَّمَا أُوجِبَ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ فِي رَمَضَانَ ؛ لِأَنَّهُ اعْتَبَرَ ذَلِكَ فِي النَّهَارِ لِأَجْلِ الصَّوْمِ ، وَلَوْ كَانَ لِمَجَرَّدِ الْاعْتِكَافِ لَمَا اخْتَصَّ الْوُجُوبُ بِالنَّهَارِ ، كَمَا لَمْ يَخْتَصَّ

(٢) فِي م : عَادَةٌ . خَطَأً .

الفساد به . وحكى عن أبى بكر أن عليه كفارة يمين . ولم أر هذا / عن أبى بكر في كتاب « الشافى » ، ولعل أبى بكر إنما أوجب عليه كفارة في موضع تضمن الإفساد الإخلال بالنذر ، فوجب لمخالفته<sup>(٣)</sup> نذره ، وهى كفارة يمين ، فأما في غير ذلك فلا ؛ لأن الكفارة إنما تجب بنص أو إجماع أو قياس ، وليس هاهنا نص ولا إجماع ولا قياس ، فإن نظير الاعتكاف الصوم ، ولا يجب بإفساده كفارة إذا كان طوعاً ولا مندوراً<sup>(٤)</sup> ، ما لم يتضمن الإخلال بنذره ؛ فيجب به كفارة يمين ، كذلك هذا .

**فصل :** فأما المباشرة دون الفرج ، فإن كانت لغير شهوة ، فلا بأس بها ، مثل أن تغسل رأسه ، أو ثقلبه ، أو ثنائه شيئاً ؛ لأن النبى ﷺ كان يذنى رأسه إلى عائشة وهو معتكف فرجله<sup>(٥)</sup> . وإن كانت عن شهوة ، فهى محرمة ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾<sup>(٦)</sup> . ولقول عائشة : السنة للمعتكف أن لا يعوده مريضاً ، ولا يشهد جنازة ، ولا يمس امرأة ، ولا يباشرها . رواه أبو داود<sup>(٧)</sup> . ولأنه لا يأمن إفضاءها إلى إفساد الاعتكاف ، وما أفضى إلى الحرام كان حراماً . فإن فعل ، فأنزل ، فسد اعتكافه ، وإن لم ينزل ، لم يفسد . وهذا قال أبو حنيفة ، والشافعى ، فى أخذ قوله . وقال فى الآخر : يفسد فى الحالتين . وهو قول مالك ؛ لأنها مباشرة محرمة ، فأفسدت الاعتكاف ، كما لو أنزل . ولنا ، أنها مباشرة لا تفسد صوماً ولا حجاً ، فلم تفسد الاعتكاف ، كالمباشرة لغير شهوة . وفارق التى أنزل بها ؛ لأنها تفسد الصوم ، ولا كفارة عليه ، إلا على رواية حنبل .

(٣) فى ١ ، م : مخالفة .

(٤) أى : ولا يجب بإفساده كفارة إذا كان مندوراً .

(٥) تقدم تخريجه فى صفحة ٤٦١ .

(٦) سورة البقرة ١٨٧ .

(٧) تقدم تخريجه فى صفحة ٤٦٦ .

**فصل :** وإن اِزْتَدَ ، فَسَدَ اغْتِكَافُهُ ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ ﴾ <sup>(٨)</sup> . وَلِأَنَّهُ خَرَجَ بِالرَّذَةِ عَنْ كَوْنِهِ مِنْ أَهْلِ الْاِغْتِكَافِ ، وَإِنْ شَرِبَ مَا اسْتَكْرَهُ فَسَدَ اغْتِكَافُهُ ، لِخُرُوجِهِ عَنْ كَوْنِهِ مِنْ أَهْلِ الْمَسْجِدِ .

**فصل :** وكلّ <sup>(٩)</sup> مَوْضِعٍ فَسَدَ اغْتِكَافُهُ ، فَإِنْ كَانَ تَطَوُّعًا ، فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ التَّطَوُّعَ لَا يَلْزَمُ بِالشَّرْعِ <sup>(١٠)</sup> فِيهِ فِي غَيْرِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ . وَإِنْ كَانَ نَذْرًا نَظَرْنَا ، فَإِنْ كَانَ نَذْرَ أَيَّامًا مُتَابِعَةً ، فَسَدَ مَا مَضَى مِنْ اغْتِكَافِهِ ، وَاسْتَأْنَفَ ؛ لِأَنَّ التَّابِعَ وَصَفَ <sup>٢١٧/٣</sup> فِي الْاِغْتِكَافِ ، وَقَدْ أَمَكَّنَهُ الْوَفَاءُ بِهِ ، فَلَزِمَهُ ، وَإِنْ كَانَ / نَذْرَ أَيَّامًا مُعَيَّنَةً ، كَالْعَشْرَةِ <sup>(١١)</sup> الْأَوَاخِرِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ ، فَقِيهِ وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا ، يَبْطُلُ مَا مَضَى ، وَيَسْتَأْنَفُهُ ؛ لِأَنَّهُ نَذَرَ اغْتِكَافًا مُتَابِعًا ، فَبَطَلَ بِالْخُرُوجِ مِنْهُ ، كَمَا لَوْ قَبَّضَهُ بِالتَّابِعِ بِلَفْظِهِ . وَالثَّانِي ، لَا يَبْطُلُ ؛ لِأَنَّ مَا مَضَى مِنْهُ قَدْ أَدَّى الْعِبَادَةَ فِيهِ أَذَاءً صَحِيحًا ، فَلَمْ يَبْطُلْ بِتَرْكِهَا فِي غَيْرِهِ ، كَمَا لَوْ أَفْطَرَ فِي أَثْنَاءِ شَهْرِ رَمَضَانَ ، وَالتَّابِعُ هَهُنَا حَصَلَ ضَرُورَةُ التَّعْيِينِ ، وَالتَّعْيِينُ مُصَرَّحٌ بِهِ ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنَ الْإِخْلَالِ بِأَحَدِهِمَا فَيَقِيمَا حَصَلَ ضَرُورَةُ أَوَّلِي ، وَلِأَنَّ وَجُوبَ التَّابِعِ مِنْ حَيْثُ الْوَقْتُ ، لَا مِنْ حَيْثُ النَّذْرُ ، فَالْخُرُوجُ فِي بَعْضِهِ لَا يَبْطُلُ مَا مَضَى مِنْهُ ، كَصَوْمِ رَمَضَانَ إِذَا أَفْطَرَ فِيهِ ، فَعَلِيَ هَذَا يَقْضَى مَا أُنْفَسَدَ فِيهِ حَسَبُ . وَعَلِيهِ الْكُفَّارَةُ عَلَى الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا ؛ لِأَنَّهُ تَارِكٌ لِبَعْضِ مَا نَذَرَهُ . وَأَصْلُ الْوَجْهَيْنِ فِي مَنْ نَذَرَ صَوْمًا مُعَيَّنًا ، فَأَفْطَرَ فِي بَعْضِهِ ، فَإِنَّ فِيهِ رِوَايَتَيْنِ ، كَالْوَجْهَيْنِ <sup>(١٢)</sup> اللَّذَيْنِ ذَكَرْنَاهُمَا .

**فصل :** إِذَا نَذَرَ اغْتِكَافَ أَيَّامٍ مُتَابِعَةٍ بِصَوْمٍ ، فَأَفْطَرَ يَوْمًا ، أُنْفَسَدَ تَتَابُعُهُ ،

(٨) سورة الزمر ٦٥ .

(٩) عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ .

(١٠) ق م : « الشَّرْعُ » .

(١١) ق الْأَصْلُ ، أ ، ب : « كَالْعَشْرِ » عَلَى أَنَّهَا اللَّيَالِ .

(١٢) ق م : « كَالْمَذْهَبَيْنِ » .



وَوَجِبَ اسْتِثْنَاءُ الْاِعْتِكَافِ ، لِإِغْلَالِهِ بِالْإِيمَانِ بِمَا نَذَرَهُ عَلَى صِفَتِهِ .

٥٣٢ - مسألة ؛ قال : ( وَإِذَا وَقَعَتْ فِتْنَةٌ خَافَ مِنْهَا تَرْكَ اِعْتِكَافِهِ ، فَإِذَا أَمِنَ بَنَى عَلَى مَا مَضَى ، إِذَا كَانَ نَذْرٌ أَتِيًّا مَعْلُومَةً ، وَقَضَى مَا تَرَكَ ، وَكَفَّرَ كَفَّارَةً يَمِينٍ ، وَكَذَلِكَ فِي التَّيْمِيرِ إِذَا اخْتِجَ إِلَيْهِ )

وَجُمِلَتْهُ أَنَّهُ إِذَا وَقَعَتْ فِتْنَةٌ خَافَ مِنْهَا عَلَى نَفْسِهِ إِنْ قَعَدَ فِي الْمَسْجِدِ ، أَوْ عَلَى مَالِهِ نَهْبًا أَوْ حَرْبًا ، فَلَهُ تَرْكُ الْاِعْتِكَافِ وَالْخُرُوجُ ؛ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا أَبَاحَ اللَّهُ تَعَالَى لِأَجْلِهِ تَرْكَ الْوَاجِبِ بِأَصْلِ الشَّرْعِ ، وَهُوَ الْجُمُعَةُ وَالْجَمَاعَةُ ، فَأَوَّلَى أَنْ يُبَاحَ لِأَجْلِهِ تَرْكُ مَا أَوْجَبَهُ عَلَى نَفْسِهِ ، وَكَذَلِكَ إِنْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ الْمَقَامُ فِي الْمَسْجِدِ ؛ لِمَرْضَى لَا يُسْكِنُهُ الْمَقَامُ مَعَهُ فِيهِ ، كَالْقِيَامِ الْمُتَذَارِكِ ، أَوْ سَلَسِ التَّوَلُّدِ ، أَوْ الْإِغْمَاءِ ، أَوْ لَا يُسْكِنُهُ الْمَقَامُ إِلَّا بِمَشَقَّةٍ شَدِيدَةٍ ، مِثْلَ أَنْ يَخْتَنَجَ إِلَى خِدْمَةِ وَفَرَّاشٍ ، فَلَهُ الْخُرُوجُ . وَإِنْ كَانَ الْمَرَضُ خَفِيفًا ، كَالصُّدَاعِ ، وَوَجَعَ الضَّرْسِ ، وَغَوِيهِ ، فَلَيْسَ لَهُ الْخُرُوجُ . فَإِنْ خَرَجَ بَطَلٌ / اِعْتِكَافَهُ . وَلَهُ الْخُرُوجُ إِلَى مَا يَتَعَيَّنُّ عَلَيْهِ مِنَ الْوَاجِبِ ، مِثْلَ الْخُرُوجِ فِي التَّيْمِيرِ إِذَا عَمَّ ، أَوْ حَضَرَ عَدُوٌّ يَخَافُونَ كَلْبَهُ<sup>(١)</sup> ، وَاخْتِجَ إِلَى خُرُوجِ الْمُعْتَكِفِ ، لَزِمَهُ الْخُرُوجُ ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ مُتَعَيَّنٌ ، فَلَزِمَ الْخُرُوجُ إِلَيْهِ ، كَالْخُرُوجِ إِلَى الْجُمُعَةِ . وَإِذَا خَرَجَ ثُمَّ زَالَ عُدُوُّهُ ، نَظَرْنَا ؛ فَإِنْ كَانَ تَطَوُّعًا فَهُوَ مُخَيَّرٌ ، إِنْ شَاءَ رَجَعَ إِلَى مُعْتَكِفِهِ ، وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَرْجِعْ ، وَإِنْ كَانَ وَاجِبًا رَجَعَ إِلَى مُعْتَكِفِهِ ، فَبَنَى عَلَى مَا مَضَى مِنْ اِعْتِكَافِهِ . ثُمَّ لَا يَخْلُو النَّذْرُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ : أَحَدُهَا ، أَنْ يَكُونَ نَذْرٌ اِعْتِكَافًا فِي أَيَّامٍ غَيْرِ مُتَابِعَةٍ وَلَا مُعَيَّنَةٍ ، فَهَذَا لَا يَلْزِمُهُ قَضَاءٌ ، بَلْ يَتِمُّ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ ، لَكِنَّهُ يَتَبَدَّى الْيَوْمَ الَّذِي خَرَجَ فِيهِ مِنْ أَوَّلِهِ ، لِيَكُونَ مُتَابِعًا ، وَلَا كَفَّارَةً عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِمَا نَذَرَ عَلَى وَجْهِهِ ، فَلَا يَلْزِمُهُ كَفَّارَةٌ كَمَا لَوْ لَمْ يَخْرُجْ . الثَّانِي ، نَذْرٌ أَتِيًّا

(١) كَلْبُهُ : أَفَاهُ وَشَرُّهُ .

مُعِينَةً ، كَشَهْرِ رَمَضَانَ ، فَعَلِيهِ قَضَاءُ مَا تَرَكَ ، وَكَفَّارَةُ يَمِينٍ ، بِمَنْزِلَةِ تَرْكِهِ الْمَنْدُورَ فِي وَقْتِهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يُلْزَمُهُ كَفَّارَةٌ ، عَلَى مَا سَنَذْكُرُهُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ . الثَّالِثُ ، نَذَرٌ أَيْمَانًا مُتَتَابِعَةً ، فَهُوَ مُحَرِّيرٌ بَيْنَ الْبِنَاءِ وَالْقَضَاءِ وَالْكَفِيرِ ، وَبَيْنَ الْإِثْدَاءِ ، وَلَا كَفَّارَةٌ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ يَأْتِي بِالْمَنْدُورِ عَلَى وَجْهِهِ ، فَلَمْ يُلْزَمْهُ كَفَّارَةٌ ، كَمَا لَوْ أَتَى بِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْبِقَهُ<sup>(٢)</sup> الْاِغْتِكَافُ الَّذِي قَطَعَهُ . وَذَكَرَ الْخِرَقِيُّ مِثْلَ هَذَا فِي الصَّيَامِ ، فَقَالَ : وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ شَهْرًا مُتَتَابِعًا ، وَلَمْ يُسَمِّهِ ، فَمَرَضَ فِي بَعْضِهِ ، فَإِذَا غُوفِيَ بَنَى عَلَى مَا مَضَى مِنْ صِيَامِهِ ، وَقَضَى مَا تَرَكَ ، وَكَفَّرَ كَفَّارَةَ يَمِينٍ ، وَإِنْ أَحَبَّ أَتَى بِشَهْرِ مُتَتَابِعٍ ، وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ ، فِي مَنْ تَرَكَ الصَّيَامَ الْمَنْدُورَ لِعُذْرٍ : فَعَنْ أَحْمَدَ فِيهِ ، رَوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّهُ لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي عُبَيْدٍ ؛ لِأَنَّ الْمَنْدُورَ كَالْمَشْرُوعِ إِنْثِدَاءً ، وَلَوْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ لِعُذْرٍ ، لَمْ يُلْزَمْهُ شَيْءٌ ، فَكَذَلِكَ الْمَنْدُورُ . وَقَالَ الْقَاضِي : إِنْ خَرَجَ لِوَجِبٍ ، كَجِهَادٍ تَعَيَّنَ ، أَوْ أَذَاءٍ شَهَادَةٍ وَاجِبَةٍ ، فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ خُرُوجٌ / وَاجِبٌ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى ، فَلَمْ يَجِبْ بِهِ شَيْءٌ ، كَالْمَرْأَةِ تَخْرُجُ لِحَيْضِهَا أَوْ نَفْسِهَا . وَحَمَلَ كَلَامَ الْخِرَقِيِّ عَلَى أَنَّهُ يَتَنَبَّى عَلَى مَا مَضَى ، دُونَ إِبْجَابِ الْكَفَّارَةِ . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، أَنَّ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةَ ؛ لِأَنَّ النَّذَرَ كَالْيَمِينِ ، وَمَنْ حَلَفَ عَلَى فِعْلٍ شَيْءٍ ، فَحَيْثُ لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ ، سَوَاءً كَانَ لِعُذْرٍ أَوْ غَيْرِهِ ، وَسَوَاءً كَانَتْ الْمُخَالَفَةُ وَاجِبَةً أَوْ لَمْ تُكُنْ ، وَيُفَارِقُ صَوْمَ رَمَضَانَ ، فَإِنَّ الْإِثْلَالَ بِهِ وَالْفِطْرَ فِيهِ لَغَيْرِ عُذْرٍ لَا يُوجِبُ الْكَفَّارَةَ ، وَيُفَارِقُ الْحَيْضَ ، فَإِنَّهُ يَتَكَرَّرُ ، وَيُظَنُّ وَجُودُهُ فِي زَمَنِ النَّذْرِ ، فَيَصِيرُ كَالْخُرُوجِ لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ ، وَكَالْمُسْتَنْتَقَى بِلَفْظِهِ .

٥٣٣ - مسألة : قال : ( وَالْمُعْتَكِفُ لَا يَتَجَرَّ ، وَلَا يَتَكَسَّبُ بِالصَّغَةِ )

وَجُمْلَتُهُ أَنَّ الْمُعْتَكِفَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَبِيعَ وَلَا يَشْتَرِيَ ، إِلَّا مَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ . قَالَ

(٢) فِي ١ : ٥ يَتَقَدَّمُهُ .

حَبْلٌ : سمعتُ أبا عبد الله يقول : الْمُعْتَكِفُ لَا يَبِيعُ وَلَا يَشْتَرِي إِلَّا مَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ ، طَعَامٌ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ ، فَأَمَّا التَّجَارَةُ ، وَالْأَخْذُ وَالْعَطَاءُ ، فَلَا يَجُوزُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ . وقال الشَّافِعِيُّ : لَا بَأْسَ أَنْ يَبِيعَ وَيَشْتَرِيَ ، وَيَخِيطَ ، وَيَتَحَدَّثَ ، مَا لَمْ يَكُنْ مَأْتِمًا . ولَنَا ، مَا رَوَى عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ فِي الْمَسْجِدِ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ <sup>(١)</sup> ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَرَأَى عِمْرَانُ الْقَصِيرُ رَجُلًا يَبِيعُ فِي الْمَسْجِدِ ، فَقَالَ : يَا هَذَا ، إِنَّ هَذَا سُوقُ الْآخِرَةِ ، فَإِنْ أَرَدْتَ الْبَيْعَ فَاخْرُجْ إِلَى سُوقِ الدُّنْيَا . وَإِذَا مُنِعَ مِنَ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ فِي غَيْرِ حَالٍ الْاِغْتِكَافِ ، فَفِيهِ أَوَّلَى . فَأَمَّا الصَّنْعَةُ ، فَظَاهِرُ كَلَامِ الْحَرْقِيِّ ، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ مِنْهَا مَا يَكْتَسِبُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ التَّجَارَةِ بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ . وَجُوزَ مَا يَعْمَلُهُ لِتَفْسِيهِ ، كَخِيَاطَةِ قَمِيصِهِ وَنَحْوِهِ . وَقَدْ رَوَى الْمُرُودِيُّ قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ، عَنِ الْمُعْتَكِفِ ، تَرَى لَهُ أَنْ يَخِيطَ ؟ قَالَ : لَا يَتَنَبَّيْ لَهُ أَنْ يَعْتَكِفَ إِذَا كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَفْعَلَ . وَقَالَ الْقَاضِي : لَا نَجُوزُ الْخِيَاطَةَ فِي الْمَسْجِدِ ، سَوَاءً كَانَ مُحْتَاجًا إِلَيْهَا أَوْ لَمْ يَكُنْ ، قُلُّ أَوْ كَثْرٌ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَعِيشَةٌ أَوْ تَشْغَلُ عَنِ الْاِغْتِكَافِ ، فَاشْتَبَهَ / الْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ فِيهِ . وَالْأَوَّلَى أَنْ يَسَاحَ لَهُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ ، إِذَا كَانَ يَسِيرًا ، مِثْلَ أَنْ يَنْشَقَّ قَمِيصُهُ فَيَخِيطَهُ ، أَوْ يَنْحَلَّ شَيْءٌ يَحْتَاجُ إِلَى رِبْطٍ فَيَرْبِطُهُ ؛ لِأَنَّ هَذَا يَسِيرٌ تَدْعُو الْحَاجَةُ إِلَيْهِ ، فَجَرَى مَجْرَى لُبْسِ قَمِيصِهِ وَعِمَامَتِهِ وَخَلْعِهِمَا .

**فصل : يُسْتَحَبُّ لِلْمُعْتَكِفِ التَّشَاغُلُ بِالصَّلَاةِ وَتِلَاوَةِ الْقُرْآنِ ، وَذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى**

(١) في : باب ما جاء في كراهية البيع والشراء وإنشاد الشعر في المسجد ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ١١٨ / ٢ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب التعلق يوم الجمعة قبل الصلاة ، من كتاب الصلاة . سنن أبي داود ٢٤٨ / ١ . والنسائي ، في : باب النهي عن البيع والشراء في المسجد ، من كتاب المساجد . المجتبى ٣٧ / ٢ . وابن ماجه ، في : باب ما يكره في المساجد ، من كتاب المساجد . سنن ابن ماجه ٢٤٧ / ١ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٧٩ / ٢ ، ٢١٢ .

وغو ذلك من الطاعات المَحْضَةِ ، وَيَجْتَنِبُ مَا لَا يَغْنِيهِ مِنَ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ ، وَلَا يُكْثِرُ الْكَلَامَ ؛ لِأَنَّ مَنْ كَثَرَ كَلَامُهُ كَثُرَ سَقَطُهُ . وَفِي الْحَدِيثِ : « مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَغْنِيهِ »<sup>(١)</sup> . وَيَجْتَنِبُ الْجِدَالَ وَالْمِرَاءَ ، وَالسَّبَابَ وَالْفُحْشَ ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ مَكْرُوهٌ فِي غَيْرِ الْإِعْتِكَافِ ، فَفِيهِ أَوَّلَى . وَلَا يَبْطُلُ الْإِعْتِكَافُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْمَ أَنْ يَبْطُلْ بِمُجَاجِ الْكَلَامِ لَمْ يَبْطُلْ بِمَحْظُورِهِ ، وَعَكْسُهُ الْوُطْءُ . وَلَا بَأْسَ بِالْكَلَامِ لِحَاجَتِهِ ، وَمُحَادَثَةِ غَيْرِهِ ، فَإِنَّ صَفِيَّةَ زَوْجَةَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُتَعَكِّفًا ، فَأَتَيْتُهُ أَزُورُهُ لَيْلًا ، فَحَدَّثْتُهُ ، ثُمَّ قُمْتُ ، فَأَنْقَلَبْتُ ، فَقَامَ مَعِيَ لِيَقْلِبَنِي - وَكَانَ مَسْكُنُهَا فِي دَارِ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ - فَمَرَّ رَجُلَانِ مِنَ الْأَنْصَارِ ، فَلَمَّا رَأَى النَّبِيُّ ﷺ أَسْرَعَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « عَلَى رِسْلِكُمَا ، إِنَّهَا صَفِيَّةُ بِنْتُ حُصَيْنٍ » . فَقَالَا : سُبْحَانَ اللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ! فَقَالَ : « إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنَ الْإِنْسَانِ مَجْرَى الدَّمِ ، وَإِنِّي خَشِيتُ أَنْ يَقْدَفَ فِي قُلُوبِكُمَا شَرٌّ » . أَوْ قَالَ : « شَيْئًا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup> . وَقَالَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَيُّمَا رَجُلٍ اعْتَكَفَ ، فَلَا يُسَابُّ ، وَلَا يَرْفُثُ فِي الْحَدِيثِ ، وَيَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالْحَاجَةِ - أَى وَهُوَ يَمْشِي - وَلَا يَجْلِسُ عِنْدَهُمْ . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ .

**فصل :** فَأَمَّا إِقْرَاءُ الْقُرْآنِ ، وَتَدْرِيسُ الْعِلْمِ وَدَرْسُهُ<sup>(٣)</sup> ، وَمُنَاطَرَةُ الْفُقَهَاءِ وَمُجَالَسَتُهُمْ ، وَكِتَابَةُ الْحَدِيثِ ، وَغَوُ ذَلِكَ مِمَّا يَتَعَدَّى نَفْعُهُ ، فَأَكْثَرُ أَصْحَابِنَا عَلَى أَنَّهُ لَا يُسْتَحَبُّ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ . وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَمِيدِيُّ : فِي

(٢) أخرجه الترمذی ، فی : باب حدثنا سليمان بن عبد الجبار ... ، من أبواب الزهد ، عارضة الأحوذی ٩ / ١٩٦ ، وابن ماجه ، فی : باب كف اللسان فی الفتنة ، من كتاب الفتن . سنن ابن ماجه ٢ / ١٣١٦ . والإمام مالك ، فی : باب ما جاء فی حسن الخلق ، من كتاب حسن الخلق . الموطأ ٢ / ٩٠٣ . والإمام أحمد ، فی : المسند ١ / ٢٠١ .

(٣) تقدم غريبه فی صفحة ٤٦٩ .

(٤) سقط من : ١ .

استحبَّ ذلك رَوَاتَانِ . واختار أبو الخطاب أنه مُستحبٌّ ، إذا قصدَ به طاعةَ الله تعالى ، لا المُباهاةَ . وهذا مذهبُ الشافعي ؛ لأنَّ ذلك أفضلُ العباداتِ ، ونفعُهُ يتعدى ، فكان أولى من تركه كالصلاة . واحتجَّ أصحابنا / بأنَّ النَّبيَّ ﷺ كان يعتكفُ ، فلم يُنقل عنه الاشتغالُ بغيرِ العباداتِ المُحتضمةِ به ، ولأنَّ الاعتكافَ عبادةً من شرطها المسجدُ ، فلم يُستحبَّ فيها ذلك ، كالطواف ، وما ذكره يُطلُّ بعبادةِ المَرْضَى ، وشهودِ الجنائزِ ، فعلى هذا القولُ فَعَلُهُ لهذه الأفعالِ أفضلُ من الاعتكافِ . قال المروزيُّ : قلتُ لأبي عبد الله : إنَّ رجلاً يقرأُ<sup>(٥)</sup> في المسجدِ ، وهو يريدُ أن يعتكفَ ، ولَعَلَّهُ أن يحْتِمَ في كُلِّ يَوْمٍ ؟ فقال : إذا فَعَلَ هذا كان لِنَفْسِهِ ، وإذا قَعَدَ في المسجدِ كان له ولغيره ، يقرأُ أحبُّ إليَّ . وسُئِلَ : أيُّما أحبُّ إليك ؛ الاعتكافُ ، أو الخروجُ إلى عبادان<sup>(٦)</sup> ؟ قال : ليس بِعَدَلٍ ، الجهادُ عندى شيءٌ . يعني أنَّ الخروجَ إلى عبادان أفضلُ من الاعتكافِ .

**فصل :** وليس من شريعةِ الإسلامِ الصُّمْتُ عن الكلامِ ، وظاهرُ الأخبارِ تحريمُهُ . قال قيسُ بن مسلم<sup>(٧)</sup> : دَخَلَ أبو بكرٍ الصِّدِّيقُ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، على امرأةٍ من أحمسَ ، يُقال لها زَيْنَبُ ، فَرَأَاهَا لَا تَتَكَلَّمُ ، فقال : ما لها لَا تَتَكَلَّمُ ؟ قالوا : حَجَّتْ مُصِمَّةً . فقال لها : تَكَلَّمِي ، فَإِنَّ هذا لَا يَحِلُّ ، هذا من عَمَلِ الجاهليَّةِ . فَتَكَلَّمَتْ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٨)</sup> . وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ<sup>(٩)</sup> بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، قال : حَفِظْتُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « لَا صُمَاتَ يَوْمٍ إِلَى

(٥) في ١ ، ب : يقرأ .

(٦) عبادان : تحت البصرة قرب البحر ، وكانت رباطا . انظر : معجم البلدان ٣ / ٥٩٧ ، ٥٩٨ .

(٧) كذا ورد ، وفي البخاري أنه قيس بن أبي حازم . واسم أبي حازم حصين بن عوف . انظر : تهذيب التهذيب ٨ / ٣٧٦ .

(٨) في م : أعمال .

(٩) في : باب أيام الجاهلية ، من كتاب مناقب الأنصار . صحيح البخاري ٥ / ٥٢ .

(١٠) في : باب ما جاء متى ينقطع اليَمِّ ، من كتاب الوصايا . سنن أبي داود ٢ / ١٠٤ .

الليل . وروى عن النبي ﷺ ، أنه نهى عن صوم الصَّمت<sup>(١١)</sup> . فإن نذر ذلك في اغتيابه أو غيره لم يلزمه الوفاء به . وهذا قال الشافعي ، وأصحاب الرأي ، وابن المنذر . ولا نعلم فيه مخالفاً ؛ لما روى ابن عباس ، قال : بينا النبي ﷺ يحطُّب ، إذا هو يرجل قائم ، فسأل عنه ؟ فقالوا : أبو إسرائيل ، نذر أن يقوم في الشمس ولا يقعد ، ولا يستظل ولا يتكلم ، ويصوم . فقال النبي ﷺ : « مرؤه فليتكلم ، وليستظل ، وليقعد ، وليتم صومه » . رواه البخاري<sup>(١٢)</sup> . ولأنه نذر فعل منهى عنه ، فلم يلزمه ، كنذر المباشرة في المسجد . وإن أراد فعله لم يكن له ذلك ، سواء نذره أو لم ينذره . وقال أبو ثور ، وابن المنذر : له فعله إذا كان أسلم . ولنا ، النهي عنه ، وظاهره التحريم ، والأمر بالكلام ، ومقتضاه الوجوب ، وقول أبي بكر الصديق ، رضي الله عنه / : إن هذا لا يحل ، هذا من عمل الجاهلية<sup>(١٣)</sup> . وهذا صريح ، ولم يخالفه أحد من الصحابة فيما علمناه ، وأبناغ ذلك أولى .

**فصل :** ولا يجوز أن يجعل القرآن بدلاً من الكلام ؛ لأنه استعمل له في غير ما هو له ، فأشبه استعمال المصحف في التوسيد ونحوه ، وقد جاء : لا تناظروا بكتاب الله<sup>(١٤)</sup> . قيل : معناه لا تتكلم به عند الشيء تراه ، كأن ترى رجلاً قد جاء في

(١١) انظر ما يأتي في قصة أبي إسرائيل .

(١٢) في : باب النذر فيما لا يملك وفي معصية ، من كتاب الأيمان . صحيح البخاري ١٧٧ / ٨ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء في النذر في المعصية ، من كتاب الأيمان . سنن أبي داود ٢ / ٢٠٨ . وابن ماجه ، في : باب من خلط في نذره طاعة بمعصية ، من كتاب الكفارات . سنن ابن ماجه . والإمام مالك ، في : باب ما لا يجوز من النذور في معصية الله ، من كتاب النذور . الموطأ ٢ / ٤٧٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ١٦٨ .

(١٣) تقدم في صفحة ٢٠٤ .

(١٤) في غريب الحديث ٤ / ٤٧٥ زيادة تدل على أنه من كلام الزهري . وهو أيضا في الفائق ٣ / ٤٤٦ .

وَقِيهِ ، فَتَقُولُ : ﴿ جِئْتُ عَلَى قَدَرٍ يَا مُوسَى ﴾ <sup>(١٥)</sup> . أَوْ نَحْوَهُ . ذَكَرَ أَبُو عُبَيْدٍ <sup>(١٦)</sup> نَحْوَ هَذَا الْمَعْنَى .

٥٣٤ - مسألة ؛ قال : ( وَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَزَوَّجَ فِي الْمَسْجِدِ ، وَيَنْتَهِدَ التَّكَاخُ )

وَأَمَّا كَانَ كَذَلِكَ ، لِأَنَّ الْاِغْتِكَافَ عِبَادَةً لَا تُحَرِّمُ الطَّيِّبَ ، فَلَمْ تُحَرِّمِ التَّكَاخُ كَالصَّوْمِ ، وَلِأَنَّ التَّكَاخَ طَاعَةً ، وَحُضُورَهُ قُرْبَةً ، وَمُدَّتُهُ لَا تَتَطَاوَلُ ، فَيَتَشَاغَلُ بِهِ عَنِ الْاِغْتِكَافِ ، فَلَمْ يُكْرَهْ فِيهِ ، كَتَشْيِيمِ الْعَاطِسِ ، وَرَدِّ السَّلَامِ .

فصل : وَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَنَتَّفِظَ بِأَنْوَاعِ التَّنَتُّظِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُرْجُلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُتَعَتِّكٌ <sup>(١٧)</sup> . وَلَهُ أَنْ يَتَطَيَّبَ ، وَيَلْبَسَ الرَّفِيعَ مِنَ الثِّيَابِ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمُسْتَحَبٍّ . قَالَ أَحْمَدُ : لَا يُعْجِبُنِي أَنْ يَتَطَيَّبَ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْاِغْتِكَافَ عِبَادَةٌ تُخْتَصُّ مَكَانًا ، فَكَانَ تَرْكُ الطَّيِّبِ فِيهَا مَشْرُوعًا كَالْحَجِّ . وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمُحَرَّمٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُحَرِّمُ اللَّبَاسَ وَلَا التَّكَاخَ ، فَأَشَبَّهُ الصَّوْمَ .

فصل : وَلَا بَأْسَ أَنْ يَأْكُلَ الْمُتَعَتِّكُ فِي الْمَسْجِدِ ، وَيَضَعُ سَفْرَةَ ، يَسْقُطُ عَلَيْهَا مَا يَقَعُ مِنْهُ ، كَيْلًا يُلَوِّثَ الْمَسْجِدَ ، وَيَغْسِلَ يَدَهُ فِي الطُّسْتِ ، يُفَرِّغَ خَارِجَ الْمَسْجِدِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَخْرُجَ لِيَغْسِلَ يَدَهُ ؛ لِأَنَّ لَهُ مِنْ ذَلِكَ بُدًّا . وَهَلْ يُكْرَهُ تَجْدِيدُ الطَّهَّارَةِ فِي الْمَسْجِدِ ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ : إِحْدَاهُمَا ، لَا يُكْرَهُ ؛ لِأَنَّ أَبَا الْعَالِيَةِ قَالَ : حَدَّثَنِي مَنْ كَانَ يُحَدِّثُ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : أَمَّا مَا حَفِظْتُ لَكُمْ مِنْهُ ، أَنَّهُ كَانَ يَتَوَضَّأُ فِي الْمَسْجِدِ <sup>(١٨)</sup> . وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ ، أَنَّهُ قَالَ : كَانَ يَتَوَضَّأُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ عَلَى عَهْدِ

(١٥) سورة طه ٤٠ .

(١٦) في النسخ : أبو عبيدة . وهو في غريب الحديث ، كما مر .

(١٧) تقدم ترجمته في صفحة ٤٦١ .

(٢) ذكره الميمني ، في : باب الوضوء في المسجد . وعزاه إلى الإمام أحمد . مجمع الزوائد ٢ / ٢١ .

رسول الله ﷺ ، الرجال والنساء . وعن ابن سيرين ، قال : كان أبو بكر وعمر ،  
 ٢٢٠/٣ ط والخلفاء / يتوضؤون في المسجد . وروى ذلك عن ابن عمر ، وابن عباس ،  
 وعطاء ، وطاوس ، وابن جريج . والأخرى ، يُكْرَهُ ؛ لأنه لا يَسْلَمُ مِنْ أَنْ يَصُقَّ فِي  
 المسجدِ أَوْ يَتَمَحَّطَ ، والبصاقُ في المسجدِ خطيئةٌ ، ويئُلُ من المسجدِ مكانًا يَنْتَعِ  
 الْمُصَلِّينَ مِنَ الصَّلَاةِ فِيهِ . وَإِنْ خَرَجَ عَنْ<sup>(٣)</sup> المسجدِ لِلْوُضوءِ ، وَكَانَ تَجْدِيدًا ،  
 بَطُلٌ ؛ لَأَنَّهُ خُرُوجٌ لِمَا لَهُ مِنْهُ بُدٌّ ، وَإِنْ كَانَ وضوءًا مِنْ حَدَثٍ ، لَمْ يَبْطُلْ ؛ لِأَنَّ  
 الْحَاجَةَ دَاعِيَةً إِلَيْهِ ، سَوَاءَ كَانَ فِي وَقْتِ الصَّلَاةِ أَوْ قَبْلَهَا ؛ لَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْوُضوءِ  
 لِلْمُعْدِيهِ ، وَإِنَّمَا يَتَقَدَّمُ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ لِمَصْلَحَةٍ ، وَهُوَ كَوْنُهُ عَلَى وضوءٍ ،  
 وَرُبَّمَا يَحْتَاجُ إِلَى صَلَاةٍ ثَانِيَةٍ بِهِ .

**فصل :** إذا أراد أن يبول في المسجد في طسيت ، لم يبيح له ذلك ؛ لأن المساجد  
 لم تكن لهذا ، وهو مما يَفْبَحُ وَيَفْحَشُ وَيُسْتَحْفَى بِهِ ، فَوَجَبَ صِيَانَةُ المسجدِ عَنْهُ ، كَمَا  
 لو أراد أن يبول في أرضه ثم يغسله ، وَإِنْ أَرَادَ الْفَصْدَ أَوْ الْحِجَامَةَ فِيهِ ، فَكَذَلِكَ .  
 ذَكَرَهُ الْقَاضِي ؛ لَأَنَّهُ إِرَاقَةٌ نَجَاسَةٍ فِي الْمَسْجِدِ ، فَأَشْبَهَ الْبَوْلَ فِيهِ . وَإِنْ دَعَتْ إِلَيْهِ  
 حَاجَةٌ كَبِيرَةٌ ، خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ فَعَلَّهُ ، وَإِنْ اسْتَعْنَى عَنْهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ الْخُرُوجُ  
 إِلَيْهِ ، كَالْمَرَضِيِّ الَّذِي يُمَكِّنُ احْتِمَالَهُ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يَحْتَمِلُ أَنْ يَجُوزَ الْفَصْدُ فِي  
 الْمَسْجِدِ فِي طَسِيَةٍ ، بِدَلِيلِ أَنْ الْمُسْتَحَاضَةَ يَجُوزُ لَهَا الْإِعْيَكَافُ ، وَيَكُونُ تَحْتَهَا  
 شَيْءٌ يَقَعُ فِيهِ الدَّمُ ، قَالَتْ عَائِشَةُ : اغْتَسَفْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً مِنْ أَرْوَاجِهِ  
 مُسْتَحَاضَةً ، فَكَانَتْ تَرَى الْحُمْرَةَ وَالْبَصْفَرَةَ ، وَرُبَّمَا وَضَعَتِ الطُّسْتَ تَحْتَهَا وَهِيَ  
 تُصَلِّي . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٤)</sup> . وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْمُسْتَحَاضَةَ لَا يُمَكِّنُهَا التَّحَرُّرُ مِنْ  
 ذَلِكَ ، إِلَّا بِتَرْكِ الْإِعْيَكَافِ ، بِخِلَافِ الْفَصْدِ .

(٣) في م : من ٤ .

(٤) تقدم تخريجه في ١ / ٢٠١ .



٥٣٥ - مسألة ؛ قال : ( والمتوفى عنها زوجها وهي معتكفة تخرج لِقضاء العدة ، وتُفعل كما فعل الذي خرج لِفَتنة )

وجُمِلته أن المعتكفة إذا توفى زوجها لزمها الخروج لِقضاء العدة ، وهذا قال الشافعي . وقال ربيعة ، ومالك ، وابن المنذر : تمضي في اعتكافها ، حتى تُفرغ منه ، ثم ترجع إلى بيت زوجها فتغتد فيه ؛ لأن الاعتكاف المندور واجب ، والاعتداد في البيت واجب ، فقد تعارض واجبان فيقدم أسبقهما . ولنا ، أن الاعتداد في بيت زوجها واجب ، فلزمها الخروج إليه ، كالجمعة في حق الرجل . ودليلهم يقتض بالخروج إلى الجمعة وسائر الواجبات ، وظاهر كلام الخرقي أنها كالذي خرج لِفَتنة ، وأنها ثبني وتقصي وكُفّر . وقال القاضي : لا كفارة عليها ؛ لأن خروجها واجب . وقد مضى القول فيه<sup>(١)</sup> .

**فصل :** وليس للزوجة أن تعتكف إلا بإذن زوجها ، ولا للمملوك أن يعتكف إلا بإذن سيده ؛ لأن منافعهما مملوكة لغيرهما ، والاعتكاف يُفوتها ، ويمنع استيفاءها ، وليس يوجب عليهما بالشرع ، فكان لهما المنع منه . وأم الولد والمُدبر كالقن في هذا ؛ لأن الملك باق فيهما ، فإن أذن السيد والزوج لهما ، ثم أراد إخراجهما منه بعد شروعهما فيه ، فلهما ذلك في التطوع . وبه قال الشافعي . وقال أبو حنيفة في العبد كقولنا ، وفي الزوجة : ليس لزوجها إخراجها ؛ لأنها تملك بالتُمليك ، فالإذن أسقط حقه من منافعها ، وأذن لها في استيفائها ، فلم يكن له الرجوع فيها ، كما لو أذن لها في الحج فأحرمت به ، بخلاف العبد ؛ فإنه لا يملك بالتُمليك . وقال مالك : ليس له تحليها ؛ لأنها عَقْدًا على أنفسهما تُمليك منافع كانا يملكانها لحق الله تعالى ، فلم يجز الرجوع

(١) تقدم لي صفحة ٤٧٧ .

فيها ، كما لو أحرَمَا بالْحَجِّ بإِذْنِهما . ولنا ، أن لهما الْمَنْعُ منه <sup>(٢)</sup> اِبْتِدَاءً ، فكان لهما الْمَنْعُ منه دَوَامًا ، كَالْعَارِيَةِ ، وَيُخَالِفُ <sup>(٣)</sup> الْحَجُّ ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ بِالشَّرُوعِ فِيهِ ، بِخِلَافِ الْاِغْتِكَافِ ، عَلَى مَا مَضَى مِنَ الْخِلَافِ فِيهِ . فَإِنْ كَانَ مَا أَذِنَا فِيهِ مَنذُورًا ، لَمْ يَكُنْ لهما تَحْلِيلُهُمَا مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ يَتَعَيَّنُ بِالشَّرُوعِ فِيهِ ، وَيَجِبُ اِثْمَامُهُ ، فَيَصِيرُ كَالْحَجِّ إِذَا أُحْرَمَا بِهِ . فَأَمَّا إِنْ نَذَرَا الْاِغْتِكَافَ ، فَأَزَادَ السَّيِّدُ وَالزَّوْجُ مَنَعَهُمَا الدُّخُولَ فِيهِ نَظَرَتْ ، فَإِنْ كَانَ النَّذْرُ بِإِذْنِهما ، وَكَانَ مُعَيَّنًا ، لَمْ يَمْلِكَا مَنَعَهُمَا مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ وَجَبَ بِإِذْنِهما ، وَإِنْ كَانَ بغيرِ إِذْنِهما ، فَلهما مَنَعُهُمَا مِنْهُ ؛ لِأَنَّ نَذْرَهُمَا تَضَمَّنَ تَقْرِيبَ حَقِّ غَيْرِهما بِغيرِ إِذْنِهِ ، / فَكَانَ لِصَاحِبِ الْحَقِّ الْمَنْعُ مِنْهُ . وَإِنْ كَانَ النَّذْرُ الْمَآذُونُ فِيهِ غَيْرَ مُعَيَّنٍ ، فَهَلْ لهما مَنَعُهُمَا ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لهما مَنَعُهُمَا <sup>(٤)</sup> ؛ لِأَنَّ حَقَّهُمَا ثَابِتٌ فِي كُلِّ زَمَنِ ، فَكَانَ تَعْيِينُ زَمَنِ سُقُوطِهِ إِلَيْهما كَالدَّيْنِ . وَالثَّانِي ، لَيْسَ لهما ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ وَجَبَ اِلْتِزَامُهُ بِإِذْنِهما ، فَأَشْبَهَ الْمُعَيَّنَ . وَأَمَّا الْمُعْتَقُ بَعْضُهُ ، فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَيِّدِهِ مُهَابَاةٌ <sup>(٥)</sup> ، فَلَهُ أَنْ يَعْتَكِفَ فِي يَوْمِهِ بِغيرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ ؛ لِأَنَّ مَنَافِعَهُ غَيْرَ مَمْلُوكَةٍ لِسَيِّدِهِ فِي هَذَا الْيَوْمِ ، وَحُكْمُهُ فِي يَوْمِ سَيِّدِهِ حُكْمُ الْقَرْنِ . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا مُهَابَاةٌ ، فَلِسَيِّدِهِ مَنَعُهُ ؛ لِأَنَّ لَهُ مِلْكًا فِي مَنَافِعِهِ فِي كُلِّ وَقْتٍ .

**فصل :** وَأَمَّا الْمَكَائِبُ ، فَلَيْسَ لِسَيِّدِهِ مَنَعُهُ مِنْ وَاجِبٍ وَلَا تَطَوُّعٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ مَنَافِعَهُ ، وَلَيْسَ لَهُ إِجْبَارُهُ عَلَى الْكَسْبِ ، وَإِنَّمَا لَهُ ذَيْنِ فِي ذِمَّتِهِ ، فَهُوَ كَالْحُرِّ الْمَدِينِ .

(٢) سقط من : ب ، م .

(٣) في ا ، ب : : وخالف .

(٤) في ا : : ذلك .

(٥) المهابة أن يكون لسيده يوما لنفسه يوما .

٥٣٦ - مسألة ؛ قال : ( وَإِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ ، خَرَجَتْ مِنَ الْمَسْجِدِ ، وَصَرَّتْ خَبَاءً فِي الرَّحْبَةِ )

أما خُرُوجُهَا مِنَ الْمَسْجِدِ ، فَلَا خِلَافَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ الْحَيْضَ حَدَّثَ بِمَنْعِ الْبُتِّ فِي الْمَسْجِدِ ، فَهُوَ كَالْجَنَابَةِ ، وَآكَدُ مِنْهُ ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « لَا أَجِلُ الْمَسْجِدَ لِخَائِضٍ ، وَلَا جُنُبٍ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup> . وَإِذَا بُتَّ هَذَا فَإِنَّ الْمَسْجِدَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ رَحْبَةٌ ، رَجَعَتْ إِلَى بَيْتِهَا ، فَإِذَا طَهَّرَتْ رَجَعَتْ فَأَتَمَّتْ اعْتِكَافَهَا ، وَقَضَتْ مَا فَاتَهَا ، وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهَا . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ؛ لِأَنَّهُ خُرُوجٌ مُعْتَادٌ وَاجِبٌ ، أَشْبَهَ الْخُرُوجَ لِلْجَمْعَةِ ، أَوْ لَمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ . وَإِنْ كَانَتْ لَهُ رَحْبَةٌ خَارِجَةٌ مِنَ الْمَسْجِدِ ، يُمَكِّنُ أَنْ تَضْرِبَ فِيهَا خَبَاءَهَا ، فَقَالَ الْخِرَقِيُّ : تَضْرِبُ خَبَاءَهَا فِيهَا مُدَّةَ حَيْضِهَا . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي قِلَابَةَ . وَقَالَ النَّحَّيْ : تَضْرِبُ فُسْطَاطَهَا فِي دَارِهَا ، فَإِذَا طَهَّرَتْ قَضَتْ تِلْكَ الْأَيَّامَ ، وَإِنْ دَخَلَتْ بَيْتًا أَوْ سَقْفًا اسْتَأْنَفَتْ . وَقَالَ الزُّهْرِيُّ ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ، وَرَبِيعَةُ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ : تَرْجِعُ إِلَى مَنْزِلِهَا ، فَإِذَا طَهَّرَتْ فَلْتَرْجِعْ ؛ لِأَنَّهُ وَجِبَ عَلَيْهَا الْخُرُوجُ مِنَ الْمَسْجِدِ ، فَلَمْ يَلْزَمْهَا الْإِقَامَةُ فِي رَحْبَتِهِ ، كَالْخَارِجَةِ لِعِدَّةٍ ، أَوْ خَوْفِ فِتْنَةٍ . / وَوَجْهُ قَوْلِ الْخِرَقِيِّ مَا رَوَى الْمُقَدَّمُ بْنُ شَرِيحٍ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : كُنُ الْمُعْتَكِفَاتُ<sup>(٢)</sup> إِذَا حِضْنَ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِإِخْرَاجِهِنَّ مِنَ الْمَسْجِدِ ، وَأَنْ يَضْرِبْنَ الْأُخْبِيَةَ فِي رَحْبَةِ الْمَسْجِدِ ، حَتَّى يَطْهَرْنَ . رَوَاهُ أَبُو حَفْصٍ<sup>(٣)</sup> بِإِسْنَادِهِ . وَفَارَقَ الْمُعْتَدَّةَ ، فَإِنَّ خُرُوجَهَا لِتُقِيمَ فِي بَيْتِهَا وَتُعْتَدَّ فِيهِ ، وَلَا يَحْصُلُ ذَلِكَ مَعَ الْكُونِ فِي الرَّحْبَةِ ، وَكَذَلِكَ الْخَائِفَةُ مِنَ الْفِتْنَةِ خُرُوجُهَا لِتُسَلِّمَ مِنَ الْفِتْنَةِ ، فَلَا تُقِيمُ فِي مَوْضِعٍ لَا تَحْصُلُ السَّلَامَةُ بِالْإِقَامَةِ فِيهِ . وَالظَّاهِرُ أَنَّ إِقَامَتَهَا فِي

٢٢٢/٣

(١) تقدم غريبه في ١ / ٢٠٠ .

(٢) في م : ٥ : معكفات .

(٣) لعله يعني ابن شاهين ، انظر ترجمته في ٢ / ١٤٩ .

الرُّحْبَى مُسْتَحَبٌّ وليس بِوَاجِبٍ . وإن لم يُقِمَّ في الرُّحْبَى ، وَرَجَعَتْ إلى مَنْزِلِهَا أو غيره ، فلا شيء عليها ؛ لأنها خَرَجَتْ بِإِذْنِ الشَّرْعِ . ومتى طَهَّرَتْ رَجَعَتْ إلى المسجد ، فَقَضَتْ وَيَنْتَ ، ولا كَفَّارَةَ عليها . لا تَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ؛ لأنه خُرُوجٌ لِعُذْرِ مُعْتَادٍ ، أَشْبَهَ الْخُرُوجَ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ ، وَقَوْلُ إِبْرَاهِيمَ تَحْكُمُ لَا ذَلِيلَ عَلَيْهِ .

**فصل :** فَأَمَّا الْاسْتِحَاضَةُ فَلَا تَمْنَعُ الْاِغْتِكَافَ ؛ لأنها لا تَمْنَعُ الصَّلَاةَ وَلَا الطَّوَافَ ، وقد قالت عائشة : اعْتَكَفْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً مِنْ أَزْوَاجِهِ مُسْتَحَاضَةً ، فَكَانَتْ تَرَى الْحُمْرَةَ وَالصُّفْرَةَ ، وَرُبَّمَا وَضَعْنَا الطُّسْتَ تَحْتَهَا وَهِيَ تُصَلِّي . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٤)</sup> . إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِنَّهَا تَتَحَفَّظُ وَتَتَلَبَّسُ ، لِئَلَّا تُلَوِّثَ الْمَسْجِدَ ، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ صِبَاثُهُ مِنْهَا خَرَجَتْ مِنَ الْمَسْجِدِ ؛ لأنه عُذْرٌ وَخُرُوجٌ لِحِفْظِ الْمَسْجِدِ مِنْ نَجَاسَتِهَا ، فَأَشْبَهَ الْخُرُوجَ لِقَضَاءِ حَاجَةِ الْإِنْسَانِ .

**فصل :** الْخُرُوجُ الْمُبَاحُ فِي الْاِغْتِكَافِ الْوَاجِبِ يَنْقَسِمُ أَرْبَعَةً أَقْسَامٍ : أَحَدُهَا ، مَا لَا يُوجِبُ قَضَاءً وَلَا كَفَّارَةَ ، وَهُوَ الْخُرُوجُ لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ ، وَشِبْهُهُ مِمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ . وَالثَّانِي ، مَا يُوجِبُ قَضَاءً بَلَا كَفَّارَةَ ، وَهُوَ الْخُرُوجُ لِلْخِيْضِ . وَالثَّالِثُ ، مَا يُوجِبُ قَضَاءً وَكَفَّارَةَ ، وَهُوَ الْخُرُوجُ لِفَتْتَةٍ ، وَشِبْهُهُ مِمَّا يَخْرُجُ لِحَاجَةِ نَفْسِهِ . وَالرَّابِعُ ، مَا يُوجِبُ قَضَاءً وَفِي الْكَفَّارَةِ وَجْهَانِ ، وَهُوَ الْخُرُوجُ لَوَاجِبٍ<sup>(٥)</sup> ، كَالْخُرُوجِ فِي التَّيْبِيرِ ، أَوِ الْعُدَةِ . فَفِي قَوْلِ الْقَاضِي ، لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ ؛ لأنه وَاجِبٌ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى ، أَشْبَهَ الْخُرُوجَ لِلْخِيْضِ . / وَظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ وَجُوبُهَا ؛ لأنه خُرُوجٌ غَيْرُ مُعْتَادٍ ، فَأَوْجَبَ الْكَفَّارَةَ كَالْخُرُوجِ لِفَتْتَةٍ .

**٥٣٧ -** مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : ( وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَغْتَكِفَ شَهْرًا بِعَيْنِهِ ، دَخَلَ الْمَسْجِدَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ )

وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالثَّانِفِيُّ . وَحَكَى ابْنُ أَبِي مُوسَى عَنْ أَحْمَدَ رَوَايَةً أُخْرَى ، أَنَّهُ

(٤) تقدم ترجمته في ١ / ٢٠١ .

(٥) في ب ، م ؛ الواجب .

يَدْخُلُ مُعْتَكِفَهُ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ أَوَّلِهِ . وَهُوَ قَوْلُ اللَّيْلِ ، وَزُفَرٌ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ صَلَّى الصُّبْحَ ، ثُمَّ دَخَلَ مُعْتَكِفَهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> . وَلِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وَلَا يَنْزِمُ الصَّوْمَ إِلَّا مِنْ قَبْلِ طُلُوعِ الْفَجْرِ . وَلِأَنَّ الصَّوْمَ شَرَطُ فِي الْاِغْتِكَافِ ، فَلَمْ يَجْزِ اِيتِدَاؤُهُ قَبْلَ شَرْطِهِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ نَذَرَ الشَّهْرَ ، وَأَوَّلُهُ غُرُوبُ الشَّمْسِ ، وَلِهَذَا تَجِلُّ الدُّيُونُ الْمُعْلَقَةُ بِهِ ، وَيَقَعُ الطَّلَاقُ وَالْعَتَاقُ الْمُعْلَقَانِ بِهِ ، وَوَجَبَ أَنْ يَدْخُلَ قَبْلَ الْغُرُوبِ لِيَسْتَوِفِيَ جَمِيعَ الشَّهْرِ ، فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ إِلَّا بِذَلِكَ ، وَمَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ ، كَأَمْسَاكِ جُزْءٍ مِنَ اللَّيْلِ مَعَ النَّهَارِ فِي الصَّوْمِ . وَأَمَّا الصَّوْمُ فَإِنَّ مَحَلَّهُ النَّهَارَ ، فَلَا يَدْخُلُ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ اللَّيْلِ فِي أَثْنَائِهِ وَلَا اِيتِدَائِهِ ، إِلَّا مَا حَصَلَ ضَرُورَةٌ ، بِخِلَافِ الْاِغْتِكَافِ . وَأَمَّا الْحَدِيثُ فَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : لَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الْفُقَهَاءِ قَالَ بِهِ . عَلَى أَنَّ الْحَبَرَ إِنَّمَا هُوَ فِي التَّطَوُّعِ ، فَمَتَى شَاءَ دَخَلَ ، وَفِي مَسْأَلَتِنَا نَذَرَ شَهْرًا ، فَيَنْزِمُهُ اِغْتِكَافَ شَهْرٍ كَامِلٍ ، وَلَا يَحْصُلُ إِلَّا أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنْ أَوَّلِهِ ، وَيَخْرُجَ بَعْدَ غُرُوبِهَا مِنْ آخِرِهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ نَذَرَ اِغْتِكَافَ يَوْمٍ ، فَإِنَّهُ يَنْزِمُهُ الدُّخُولَ فِيهِ قَبْلَ طُلُوعِ فَجْرِهِ ، وَيَخْرُجَ بَعْدَ غُرُوبِ شَمْسِهِ .

**فصل :** وَإِنْ أَحَبَّ اِغْتِكَافَ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ تَطَوُّعًا ، فَقِيهِ رِوَايَتَانِ : إِحْدَاهُمَا ، يَدْخُلُ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنْ لَيْلَةٍ إِحْدَى وَعِشْرِينَ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَعْتَكِفُ الْعَشَرَ الْأَوْسَطَ <sup>(٣)</sup> مِنْ رَمَضَانَ ، حَتَّى إِذَا كَانَ لَيْلَةُ إِحْدَى وَعِشْرِينَ ، وَهِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي يَخْرُجُ فِي صَبِيحَتِهَا مِنْ اِغْتِكَافِهِ ، قَالَ : « مَنْ كَانَ <sup>(٤)</sup> اِغْتَكَفَ مَعِيَ ، فَلْيَعْتَكِفِ الْعَشَرَ الْأَوَاخِرَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٥)</sup> . / ٢٢٣/٣

(١) تقدم نَحْوُهُ فِي صَفْحَةِ ٤٥٦ .

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ١٨٥ .

(٣) فِي ب ، م ، : الْأَوْسَطُ .

(٤) سَقَطَ مِنْ : ١ .

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ اِغْتِكَافِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ ، مِنْ كِتَابِ اِغْتِكَافِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ =

ولأنَّ العَشْرَ بغيرِ هاءِ عَدَدُ اللَّيَالِي ، فَإِنَّهَا عَدَدُ الْمُؤَنِّثِ ، قال اللهُ تعالى : ﴿ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴾ <sup>(٦)</sup> . وَأَوَّلُ اللَّيَالِي العَشْرِ لَيْلَةُ إِحْدَى عَشْرِينَ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، يَدْخُلُ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ . قالَ حَنْبَلٌ ، قالَ أَحْمَدُ : أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَدْخُلَ قَبْلَ اللَّيْلِ ، وَلَكِنْ حَدِيثُ عَائِشَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الفَجْرَ ، ثُمَّ يَدْخُلُ مُعْتَكِفَهُ . وَهَذَا قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ . وَوَجْهُهُ مَا رَوَتْ عَمْرَةُ ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى الصُّبْحَ دَخَلَ مُعْتَكِفَهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٧)</sup> . وَإِنْ نَذَرَ اعْتِكَافَ العَشْرِ ، فَفِي وَقْتِ دُخُولِهِ الرُّوَايَتَانِ جَمِيعًا .

**فصل :** وَمَنْ اعْتَكَفَ العَشْرَ الْأَوَّخَرَ مِنْ رَمَضَانَ ، اسْتَحَبَّ أَنْ يَبِيتَ لَيْلَةَ الْعِيدِ فِي مُعْتَكِفِهِ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَرَوَى عَنْ النَّخَعِيِّ ، وَأَبِي مِجَلٍّ ، وَأَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَالْمُطَّلِبِ ابْنَ حَنْطَلٍ <sup>(٨)</sup> ، وَأَبِي قِلَابَةَ ، <sup>(٩)</sup> أَنَّهُمْ كَانُوا يَسْتَحِبُّونَ ذَلِكَ . وَرَوَى الْأَثَرُمُ ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي ثَوْبٍ ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ <sup>(١٠)</sup> ، أَنَّهُ كَانَ يَبِيتُ فِي الْمَسْجِدِ لَيْلَةَ الْفِطْرِ ، ثُمَّ يَغْدُو كَمَا هُوَ إِلَى الْعِيدِ ، وَكَانَ - يَعْنِي فِي اعْتِكَافِهِ - لَا يُلْقَى لَهُ حَصِيرٌ وَلَا مُصَلًى يَجْلِسُ عَلَيْهِ ، كَانَ يَجْلِسُ كَأَنَّهُ بَعْضُ الْقَوْمِ . قَالَ : فَأَتَيْتُهُ فِي يَوْمِ الْفِطْرِ ، فَإِذَا فِي حِجْرِهِ جُوبَرِيَّةٌ مُزَيَّنَةٌ مَا ظَنَنْتُهَا إِلَّا بَعْضَ بَنَاتِهِ ، فَإِذَا هِيَ أُمَةٌ لَهُ ، فَأَعْتَقَهَا ، وَغَدَا كَمَا هُوَ إِلَى الْعِيدِ . وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ : كَانُوا يُجِبُّونَ لِمَنْ اعْتَكَفَ الْعَشْرَ الْأَوَّخَرَ مِنْ

= ٣ / ٦٢ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ فَضْلِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ ، مِنْ كِتَابِ الْاِعْتِكَافِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٢ / ٨٢٤ ، ٨٢٥ .

كَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ، مِنْ كِتَابِ الْاِعْتِكَافِ ، الْمَوْطَأُ ١ / ٣١٩ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣ / ٧ .

(٦) سُورَةُ الْفَجْرِ ٢ .

(٧) تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٤٥٧ .

(٨) الْمُطَّلِبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ حَنْطَلٍ الْخَزَوِيُّ ، تَابَعِي . انْظُرِ الْكَلَامَ فِي تَوْثِيقِهِ فِي : تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ ١٠ / ١٧٨ ، ١٧٩ .

(٩-٩) سَقَطَ مِنْ : ١ . نَقْلُهُ نَظَرٌ .

رمضان ، أن يَبِيتَ لَيْلَةَ الْفِطْرِ في المسجد ، ثم يَقْدُوا إِلَى الْمُصَلَّى من المسجد .

**فصل :** وإذا نَذَرَ اغْتِكَافَ شَهْرٍ ، لَزِمَهُ شَهْرٌ بِالْأَهْلَةِ ، أو ثَلَاثُونَ يَوْمًا . وهل يَلْزِمُهُ التَّابِعُ ؟ على وَجْهَيْنِ ؛ بِنَاءً على الرَّوَاتِبَيْنِ في نَذْرِ الصَّوْمِ . أحدهما ، لا يَلْزِمُهُ . وهو مذهبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ مَعْنَى يَصِحُّ فِيهِ التَّفْرِيقُ ، فلا يَجِبُ فِيهِ التَّابِعُ بِمُطْلَقِ النَّذْرِ ، كالصَّيَامِ . والثاني ، يَلْزِمُهُ التَّابِعُ . وهو قولُ أَيْ حَنِيفَةٍ ، وَمَالِكٍ . وقال القاضي : يَلْزِمُهُ التَّابِعُ قَوْلًا وَاحِدًا ؛ لِأَنَّهُ مَعْنَى يَحْصُلُ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ، فإذا أَطْلَقَهُ اقْتَضَى التَّابِعُ ، كما لو حَلَفَ لا يُكَلِّمُ زَيْدًا شَهْرًا ، وَكَمَدَةَ الْإِبِلَاءِ وَالْعَنَةِ وَالْبَعْدَةِ . وهذا فَارَقَ الصَّيَامَ ، فإنَّ أَيْ شَهْرٍ بَيْنَ هِلَالَيْنِ / ، أَجْزَأُهُ ذَلِكَ ، وإن كَانَ نَاقِصًا . وإن اغْتَكَفَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا من شَهْرَيْنِ ، جازَ ، وَتَدْخُلُ فِيهِ اللَّيَالِي ؛ لِأَنَّ الشَّهْرَ عِبَارَةٌ عَنْهُمَا ، ولا يُعْجِزُهُ أَقَلُّ من ذَلِكَ . وإن قال : اللَّهُ عَلَيَّ أَنْ أُغْتَكِفَ أَيَّامَ هَذَا الشَّهْرِ ، أو لَيَالِي هَذَا الشَّهْرِ . لَزِمَهُ ما نَذَرَ ، ولم يَدْخُلْ فِيهِ غَيْرُهُ . وكذلك إن قال : شَهْرًا فِي النَّهَارِ ، أو فِي اللَّيْلِ .

**فصل :** وإن قال : اللَّهُ عَلَيَّ أَنْ أُغْتَكِفَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا . فعلى قول القاضي ، يَلْزِمُهُ التَّابِعُ . وقال أَبُو الْحَطَّابِ : لا يَلْزِمُهُ ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ يَقْتَضِي ما تَنَاقَلَهُ ، وَالْأَيَّامَ الْمُطْلَقَةَ تُوجَدُ بِدُونِ التَّابِعِ ، فلا يَلْزِمُهُ ، كما لو قال : اللَّهُ عَلَيَّ أَنْ أَصُومَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا . فعلى قول القاضي : يَدْخُلُ فِيهِ اللَّيَالِي الدَّاخِلَةُ فِي الْأَيَّامِ الْمُنْدَوْرَةِ ، كما لو نَذَرَ شَهْرًا . وَمَنْ لم يُوجِبِ التَّابِعَ لا يَقْتَضِي أَنْ تَدْخُلَ اللَّيَالِي فِيهِ ، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَهُ . فإن نَوَى التَّابِعَ ، أو شَرَطَهُ ، لَزِمَهُ ، وَدَخَلَ اللَّيْلُ فِيهِ ، وَيَلْزِمُهُ ما بَيْنَ الْأَيَّامِ مِنَ اللَّيَالِي . وبه قال مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ . وقال أَبُو حَنِيفَةَ : يَلْزِمُهُ مِنَ اللَّيَالِي بَعْدَ الْأَيَّامِ ، إذا كان على وَجْهِ الْجَمْعِ أو التَّثْنِيَةِ<sup>(١٠)</sup> ، يَدْخُلُ فِيهِ مِثْلُهُ مِنَ اللَّيَالِي ، وَاللَّيَالِي تَدْخُلُ مَعَهَا الْأَيَّامُ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ هَذِهِ نَفْسُ الْإِنْسَانِ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ

(١٠) في م : ١ والشية .

لَيَالٍ سَوِيًّا ﴿١١﴾ . وقال في مَوْضِعٍ آخَرَ : ﴿ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ إِلَّا رَمَزًا﴾ (١١) . ولَنَا ، أَنَّ الْيَوْمَ اسْمٌ لِبَاضِ النَّهَارِ ، وَالتَّيْنَةُ وَالْجَمْعُ تَكَرَّرَ لِلوَاحِدِ ، وَإِنَّمَا تَدْخُلُ اللَّيَالِي تَبَعًا لَوُجُوبِ التَّابِعِ ضِمْنًا ، وَهَذَا يَحْصُلُ بَيْنَ الْأَيَّامِ خَاصَّةً ، فَاتَّخِذْنِي بِهِ . وَأَمَّا الْآيَةُ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى نَصَّ عَلَى اللَّيْلِ فِي مَوْضِعِ النَّهَارِ فِي مَوْضِعٍ ، فَصَارَ مَنْصُوصًا عَلَيْهِمَا . فَإِنْ نَذَرَ اغْتِكَافَ يَوْمَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ، لَزِمَهُ يَوْمَانِ وَلَيْلَةٌ بَيْنَهُمَا . وَإِنْ نَذَرَ اغْتِكَافَ يَوْمَيْنِ مُطْلَقًا ، فَعَلَى قَوْلِ الْقَاضِي ، هُوَ كَمَا لَوْ نَذَرَهُمَا مُتَتَابِعَيْنِ . وَكَذَلِكَ لَوْ نَذَرَ لَيْتَيْنِ ، لَزِمَهُ الْيَوْمُ الَّذِي بَيْنَهُمَا . وَعَلَى قَوْلِ أَبِي الْحَطَّابِ ، لَا يَلْزِمُهُ التَّابِعُ ، وَلَا مَا بَيْنَهُمَا ، إِلَّا بِلَفْظِهِ أَوْ نَبْتِهِ .

**فصل :** وَإِنْ نَذَرَ اغْتِكَافَ يَوْمٍ ، لَمْ يَجُزْ تَفْرِيقُهُ ، وَيَلْزِمُهُ أَنْ يَدْخُلَ مُعْتَكِفُهُ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ ، وَيَخْرُجَ مِنْهُ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ . وَقَالَ مَالِكٌ : يَدْخُلُ مُعْتَكِفُهُ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنْ لَيْلَةٍ ذَلِكَ الْيَوْمِ ، كَقَوْلِنَا فِي / الشَّهْرِ ؛ لِأَنَّ اللَّيْلَ يَتَّبِعُ النَّهَارَ ، بِدَلِيلٍ مَا لَوْ كَانَ مُتَتَابِعًا . وَلَنَا ، أَنَّ اللَّيْلَةَ لَيْسَتْ مِنَ الْيَوْمِ ، وَهِيَ مِنَ الشَّهْرِ . قَالَ الْحَلِيلُ : الْيَوْمُ اسْمٌ لِمَا بَيْنَ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَغُرُوبِ الشَّمْسِ . وَإِنَّمَا دَخَلَ اللَّيْلُ فِي التَّابِعِ ضِمْنًا ، وَلِهَذَا خَصَّصْنَاهُ بَيْنَ الْأَيَّامِ . وَإِنْ نَذَرَ اغْتِكَافَ لَيْلَةٍ ، لَزِمَهُ دُخُولُ مُعْتَكِفِهِ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ ، وَيَخْرُجَ مِنْهُ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ ، وَلَيْسَ لَهُ تَفْرِيقُ الْإِغْتِكَافِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَهُ تَفْرِيقُهُ . هَذَا ظَاهِرٌ كَلَامِهِ ، قِيَاسًا عَلَى تَفْرِيقِ (١٣) الشَّهْرِ . وَلَنَا ، أَنَّ إِطْلَاقَ الْيَوْمِ يُفْهَمُ مِنَ التَّابِعِ ، فَيَلْزِمُهُ (١٤) ، كَمَا لَوْ قَالَ : مُتَتَابِعًا . وَفَارَقَ الشَّهْرَ ، فَإِنَّهُ اسْمٌ لِمَا بَيْنَ الْهَلَالَيْنِ ، وَاسْمٌ لِثَلَاثِينَ يَوْمًا ، وَاسْمٌ لَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَالْيَوْمُ لَا يَقَعُ فِي الظَّاهِرِ إِلَّا عَلَى مَا ذَكَرْنَا . وَإِنْ قَالَ فِي وَسْطِ

(١١) سورة مريم ١٠ .

(١٢) سورة آل عمران ٤١ .

(١٣) في م : هـ تعريف . هـ تحريف .

(١٤) في الأصل ، ا : هـ فلزمه . هـ .



النَّهَارِ : لَلَّهِ عَلَى أَنْ أُعْتِكَفَ يَوْمًا مِنْ وَقْتِي هَذَا . لَزِمَهُ الْاِغْتِكَافُ مِنْ ذَلِكَ الْوَقْتِ إِلَى مِثْلِهِ ، وَيَدْخُلُ فِيهِ اللَّيْلُ ؛ لِأَنَّهُ فِي خِلَالِ نَذْرِهِ ، فَصَارَ كَمَا لَوْ نَذَرَ يَوْمَيْنِ مُتَابَعَيْنِ ، وَإِنَّمَا لَزِمَهُ بَعْضُ يَوْمَيْنِ لِتَعْيِينِهِ ذَلِكَ بِنَذْرِهِ ، فَعَلِمْنَا أَنَّهُ أَرَادَ ذَلِكَ ، وَلَمْ يَرِدْ يَوْمًا صَحِيحًا .

**فصل :** وَإِنْ نَذَرَ اِغْتِكَافًا مُطْلَقًا ، لَزِمَهُ مَا يُسَمَّى بِهِ مُعْتَكِفًا ، وَلَوْ سَاعَةً مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ ، إِلَّا عَلَى قَوْلِنَا بِوُجُوبِ الصَّوْمِ فِي الْاِغْتِكَافِ ، فَيَلْزِمُهُ يَوْمٌ كَامِلٌ ، فَأَمَّا اللَّحْظَةُ ، وَمَا لَا يُسَمَّى بِهِ مُعْتَكِفًا ، فَلَا يُجْزِئُهُ ، عَلَى الرَّوَاتِبَيْنِ جَمِيعًا .

**فصل :** وَلَا يَتَعَيَّنُ شَيْءٌ مِنَ الْمَسَاجِدِ بِنَذْرِهِ الْاِغْتِكَافَ فِيهِ ، إِلَّا الْمَسَاجِدُ الثَّلَاثَةُ ، وَهِيَ الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ ، وَمَسْجِدُ النَّبِيِّ ﷺ ، وَالْمَسْجِدُ الْأَقْصَى ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ : الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ، وَمَسْجِدِي هَذَا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١٥)</sup> . وَلَوْ تَعَيَّنَ غَيْرُهَا بِتَعْيِينِهِ ، لَزِمَهُ الْمُضِيُّ إِلَيْهِ ، وَاحْتِاجٌ إِلَى شَدِّ الرَّحَالِ لِقَضَاءِ نَذْرِهِ فِيهِ ، وَلَأنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَمَيِّنْ لِعِبَادَتِهِ مَكَانًا ، فَلَمْ يَتَعَيَّنْ بِتَعْيِينِ غَيْرِهِ . وَإِنَّمَا تَعَيَّنَتْ هَذِهِ الْمَسَاجِدُ الثَّلَاثَةُ لِلْمَخْبَرِ الْوَارِدِ فِيهَا ، وَلَأنَّ الْعِبَادَةَ فِيهَا أَفْضَلُ ، فَإِذَا عَيَّنَ مَا فِيهِ فَضِيلَةٌ ، لَزِمَتْهُ ، كَأَنْوَاعِ / ٣ / ٢٢٤ ط

الْعِبَادَةِ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ ، فِي صَحِيحِ قَوْلِهِ . وَقَالَ فِي الْآخِرِ : لَا يَتَعَيَّنُ الْمَسْجِدُ الْأَقْصَى ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيَمَا سِوَاهُ ، إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(١٦)</sup> . وَهَذَا يُدُلُّ عَلَى التَّسْوِيَةِ ،

(١٥) تقدم تحريجه في ٣ / ١١٧ .

(١٦) في : باب فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ١٠١٢ - ١٠١٤ / ٢ .

كما أخرجه البخاري ، في : باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة ، من كتاب مسجد مكة . صحيح البخاري ٧٦ / ٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في أي المساجد أفضل ، من أبواب الصلاة . عارضة الأحوذى ١٢٢ / ٢ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في فضل الصلاة في المسجد الحرام ... ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٤٥٠ ، ٤٥١ . والنسائي ، في : باب فضل الصلاة في المسجد الحرام ، من =

فيما عدا هذين المَسْجِدَيْنِ . لَأَنَّ الْمَسْجِدَ الْأَقْصَى لو فَضِّلَتِ الصَّلَاةُ فِيهِ عَلَى غَيْرِهِ لَلَزِمَ أَحَدُ أَمْرَيْنِ ؛ إمَّا خُرُوجُهُ مِنْ عُمُومِ هَذَا الْحَدِيثِ ، وَإِمَّا كَوْنُ فَضِيلَتِهِ بِالْأَيْفِ مُحْتَضًا بِالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى . وَلَنَا ، أَنَّهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ الَّتِي تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَيْهَا ، فَتَمَيَّنُ بِالتَّعْيِينَ فِي النَّذْرِ ، كَمَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَمَا ذَكَرُوهُ لَا يَلْزَمُ ، فَإِنَّهُ إِذَا فَضِّلَ الْفَاضِلُ بِالْأَيْفِ ، فَقَدْ فَضِّلَ الْمَفْضُولُ بِهَا أَيْضًا .

**فصل :** وَإِنْ نَذَرَ الْاِغْتِكَافَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ الْاِغْتِكَافُ فِيمَا سِوَاهُ ؛ لِأَنَّهُ أَفْضَلُهَا ، وَلَأَنَ عَمَرَ نَذَرَ أَنْ يَغْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ ؟ فَقَالَ : « أَوْفَ بِنَذْرِكَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١٧)</sup> . وَإِنْ نَذَرَ أَنْ يَغْتَكِفَ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ ، جَازَ لَهُ أَنْ يَغْتَكِفَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، لِأَنَّهُ أَفْضَلُ مِنْهُ ، وَلَمْ يَجْزُ أَنْ يَغْتَكِفَ فِي الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ؛ لِأَنَّ مَسْجِدَ النَّبِيِّ ﷺ أَفْضَلُ مِنْهُ . وَقَالَ قَوْمٌ : مَسْجِدُ النَّبِيِّ ﷺ أَفْضَلُ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا مَا دُفِنَ فِي خَيْرِ الْبِقَاعِ ، وَقَدْ نَقَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ ، فَذُلَّ عَلَى أَنَّهَا أَفْضَلُ . وَلَنَا ، قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي <sup>(١٨)</sup> أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ ، إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ » . وَرَوَى فِي خَبَرٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « صَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ مِائَةِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ <sup>(١٩)</sup> . فَيَدْخُلُ فِي عُمُومِهِ مَسْجِدُ النَّبِيِّ ﷺ ، فَتَكُونُ الصَّلَاةُ فِيهِ أَفْضَلُ مِنْ

---

= كتاب المناسك . المحبى ٥ / ١٦٨ ، ١٦٩ . والدارمي ، في : باب فضل الصلاة في مسجد النبي ﷺ ، من كتاب الصلاة . سنن الدارمي ١ / ٣٣٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ١٦ ، ٢٩ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٦٨ ، ١٠٢ ، ٢٣٩ ، ٢٥١ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٣٨٦ ، ٣٩٧ ، ٤٦٦ ، ٤٦٨ ، ٤٧٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٩٩ ، ٥٠٤ / ٥ .

(١٧) تقدم تخريجه في صفحة ٤٥٧ .

(١٨) في ب ، م زيادة : « هذا » .

(١٩) في : باب ما جاء في فضل الصلاة في المسجد الحرام ... ، من كتاب إقامة الصلاة . سنن ابن ماجه ١ / ٤٥١ .

مائة ألف صلاة فيما سوى مسجد النبي ﷺ . فأما إن نذر الاعتكاف في المسجد الأقصى ، جاز له أن يعتكف في المسجدين الآخرين ؛ لأنهما أفضل منه . وقد روى الإمام أحمد ، في « مستنده »<sup>(٢٠)</sup> ، عن رجال من الأنصار ، من أصحاب النبي ﷺ ، / أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ يوم الفتح ، والنبي ﷺ في مجلس قريباً من المقام ، فسلم على النبي ﷺ ، وقال : يا نبي الله ، إني نذرتُ لئن فتح الله للنبي ﷺ والمؤمنين مكة ، لأصلنَّ في بيت المقدس ، وإني وجدت رجلاً من أهل الشام ههنا في قرنيش ، مقبلاً معي ومُدبراً . فقال رسول الله ﷺ : « ههنا فصل » . فقال الرجلُ قوله هذا ثلاث مرات ، كُل ذلك يقول النبي ﷺ : « ههنا فصل » . ثم قال الرابعة مقالة هذه ، فقال النبي ﷺ : « اذهب ، فصل فيه ، فوالذي بعث محمداً بالحق لو صليت ههنا لَقضى عنك ذلك كُل صلاة في بيت المقدس » . ومعنى نذر الاعتكاف في غير هذه المساجد ، فانهدم مُعتكفه ، ولم يُمكن المقام فيه ، لزمه إتمام الاعتكاف في غيره ، ولم يتبطل اعتكافه .

**فصل :** إذا نذر اعتكاف يوم يقدم فلان . صحَّ نذره ، فإن ذلك مُمكن ، فإن قَدِمَ في بعض النِّهار ، لزمه اعتكاف الباقي منه ، ولم يلزمه قضاء ما فات ؛ لأنه فات قبل شرط الوجوب ، فلم يجب ، كما لو نذر اعتكاف زمن ماضٍ . لكن إذا قلنا : شرط صِحَّة الاعتكاف الصوم . لزمه قضاء يوم كامل ؛ لأنه لا يمكنه أن يأتي بالاعتكاف في الصوم فيما بقي من النهار ، ولا قضاؤه متممًا مما قبله ، فلزمه يوم كامل ضرورة ، كما لو نذر صوم يوم يقدم فلان . ويَحتمل أن يُجزئه اعتكاف ما بقي منه إذا كان صائماً ؛ لأنه قد وجد اعتكاف مع الصوم . وإن قَدِم ليلاً ، لم يلزمه

(٢٠) المسند ٣ / ٣٦٣ ، ٥ / ٣٧٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب من نذر أن يصل في بيت المقدس ، من كتاب الأيمان . سنن أبي داود ٢ / ٢١١ . والدارمي ، في : باب من نذر أن يصل في بيت المقدس ... ، من كتاب التنوير والأيمان . سنن الدارمي ٢ / ١٨٤ ، ١٨٥ .

شَيْءٌ ؛ لِأَنَّ مَا التَّزَمَهُ بِالنَّذْرِ لَمْ يُوجَدَ . فَإِنْ كَانَ لِلنَّاذِرِ عُذْرٌ يَمْنَعُهُ الْإِعْتِكَافَ عِنْدَ قُدُومِ فَلَانٍ مِنْ حَيْسٍ ، أَوْ مَرَضٍ ، فَضَى وَكَفَّرَ ؛ لِغَوَايَةِ النَّذْرِ فِي وَقْتِهِ ، وَيَقْضَى بَقِيَّةُ الْيَوْمِ فَقَطْ ، عَلَى حَسَبِ مَا كَانَ يَلْزَمُ فِي الْأَدَاءِ ، فِي الرُّوَايَةِ الْمَنْصُورَةِ ، وَفِي الْأُخْرَى ، يَقْضَى يَوْمًا كَامِلًا ، بِنَاءٍ عَلَى اشْتِرَاطِ الصَّوْمِ فِي الْإِعْتِكَافِ .

## فهرس الجزء الرابع

### كتاب الزكاة

- فصل : فمن أنكر وجوبها جهلا به ... عرف  
٧ ، ٦ وجوبها .
- فصل : وإن منعها معتقدا وجوبها ... أخذها  
٩ - ٧ وعززه .
- ٣٩٧ - مسألة : ( وليس فيما دون خمس من الإبل سائمة  
١٢ - ١٠ صدقة )
- ٣٩٨ - مسألة : ( فإذا ملك خمسا من الإبل ... ففيها  
١٥ - ١٣ شاة ... )
- فصل : ولا يجزئ في الغنم المخرجة إلا الجذع  
١٤ من الضأن ...
- فصل : فإن أخرج عن الشاة بعورا لم يجزئه .  
١٥
- فصل : وتكون الشاة المخرجة كحال الإبل ...  
١٥
- ٣٩٩ - مسألة : ( فإذا صارت خمسا وعشرين ففيها بنت  
٢٠ - ١٦ مخاض ... )
- فصل : وإن أخرج عن الواجب سنا أعلى من  
٢٠ - ١٨ جنسه ... جاز .
- فصل : ويخرج عن ماشيته من جنسها على  
٢٠ صفتها .
- ٤٠٠ - مسألة : ( فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل  
٢٥ - ٢٠ أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة )

- فصل : فإن أراد إخراج الفرض من النوعين ،  
 ٢٥ ، ٢٤ نظرنا ...
- ٤٠١ - مسألة : ( ومن وجبت عليه حقة وليست عنده  
 وعنده ابنة لبون ... )  
 ٢٩ - ٢٥
- فصل : فإن عدم السن الواجبة والتى تليها ...  
 ٢٨ ، ٢٧
- فصل : فإن كان النصاب كله مراضا ،  
 وفريضته معدومة ...  
 ٢٨
- فصل : ولا مدخل للجيران في غير الإبل .  
 ٢٩ ، ٢٨
- فصل : قال الأثرم : قلت لأبي عبد الله ...  
 ما تفسير الأوقاص ؟  
 ٢٩

### باب صدقة البقر

- ٤٠٢ - مسألة : ( وليس فيما دون ثلاثين من البقر سائمة  
 صدقة )  
 ٣٢ ، ٣١
- ٤٠٣ - مسألة : ( وإذا ملك الثلاثين من البقر ... ففيها  
 تبيع أو تبعه ... )  
 ٣٤ - ٣٢
- فصل : وإذا رضى رب المال بإعطاء المسنة  
 عن التبيع ... جاز .  
 ٣٣
- فصل : ولا يخرج الذكر في الزكاة أصلا إلا في  
 البقر ...  
 ٣٤
- ٤٠٤ - مسألة : ( والجواميس كغيرها من البقر )  
 ٣٧ - ٣٤
- فصل : واختلفت الرواية في بقر الوحش .  
 ٣٥

فصل : قال أصحابنا : تحب الزكاة في المتولد

٣٥ - ٣٧

بين الوحش والأهل ...

### باب صدقة الغنم

٤٠٥ - مسألة : ( وليس فيما دون أربعين من الغنم سائمة

٣٨ ، ٣٩

صدقة ... )

٤٠٦ - مسألة : ( فإذا زادت ففي كل مائة شاة شاة )

٣٩ ، ٤٠

٤٠٧ - مسألة : ( ولا يؤخذ في الصدقة تيس ، ولا هرمة ،

٤٠ - ٤٤

ولا ذات عوار )

فصل : ولا يجوز إخراج المعية عن

٤٢ - ٤٤

الصاح ...

٤٠٨ - مسألة : ( ولا الرئي ، ولا الماخض ، ولا الأكلوة )

٤٤ - ٤٦

٤٠٩ - مسألة : ( وتعد عليهم السخلة ، ولا تؤخذ منهم )

٤٦ - ٤٩

فصل : وإن ملك نصابا من الصغار انعقد

٤٨ ، ٤٩

عليه حول الزكاة من حين ملكه .

٤١٠ - مسألة : ( ويؤخذ من المعز الثني ، ومن الضأن

٤٩ ، ٥٠

الجدع )

٤١١ - مسألة : ( فإن كانت عشرين ضأنا وعشرين معزا

٥٠ ، ٥١

أخذ من أحدهما ... )

فصل : فإن أخرج عن النصاب من غير

٥١

نوعه ... ففيه وجهان ...

٤١٢ - مسألة : ( وإن اختلط جماعة في خمس من الإبل ... )

٥١ - ٥٩

٥٤ ، ٥٥

فصل : فإن كان بعض مال الرجل مختلطاً ...

- فصل : ويعتبر اختلاطهم في جميع الحول ... ٥٥ ، ٥٦
- فصل : وإن ثبت لأحدهما حكم الانفراد دون صاحبه ... ٥٦
- فصل : وإن كان بينهما ثمانون شاة مختلطة ... فتبايعاها ... ٥٦ - ٥٨
- فصل : وإذا كان لرجل أربعون شاة ... فباع بعضها مشاعا في بعض الحول ... ٥٨ ، ٥٩
- فصل : إذا استأجر أجيرا يرعى له بشاة معينة من النصاب فحال الحول ولم يفرداها ... ٥٩
- ٤١٣ - مسألة : ( وتراجعوا فيما بينهم بالخصص ) ٥٩ - ٦٤
- فصل : إذا أخذ الساعى أكثر من الفرض بغير تأويل ... ٦١
- فصل : إذا ملك رجل أربعين شاة في المحرم ، وأربعين في صفر ... ٦١ ، ٦٢
- فصل : فإن ملك عشرين من الإبل في المحرم وخمسا في صفر ... ٦٢ ، ٦٣
- فصل : فإن كانت سائمة الرجل في بلدان شتى ... ٦٣ ، ٦٤
- ٤١٤ - مسألة : ( وإن اختلطوا في غير هذا أخذ من كل واحد منهم ) ٦٤ - ٦٩
- فصل : ولا زكاة في غير بهيمة الأنعام من الماشية ... ٦٦ - ٦٩



- ٤١٥ - مسألة : ( والصدقة لا تجب إلا على أحرار المسلمين ) ٦٩
- ٤١٦ - مسألة : ( والصبي والمجنون يخرج عنهما وليهما ) ٧١ - ٦٩
- ٤١٧ - مسألة : ( والسيد يزكى عما في يد عبده ؛ لأنه مالكة ) ٧٢ ، ٧١
- فصل : ومن بعضه حر عليه زكاة ماله . ٧٢
- ٤١٨ - مسألة : ( ولا زكاة على مكاتب ) ٧٣ ، ٧٢
- ٤١٩ - مسألة : ( ولا زكاة في المال حتى يحول عليه الحول ) ٧٩ - ٧٣
- فصل : فإن استفاد مالا مما يعتبر له الحول ... ٧٨ - ٧٤
- فصل : ويعتبر وجود النصاب في جميع الحول ... ٧٩ ، ٧٨
- فصل : وإذا ادعى رب المال أنه ما حال الحول على المال ... ٧٩
- ٤٢٠ - مسألة : ( ويجوز تقديم الزكاة ) ٨٥ - ٧٩
- فصل : ولا يجوز تعجيل الزكاة قبل ملك النصاب . ٨١ ، ٨٠
- فصل : وإن عجل زكاة نصاب من الماشية فتوالدت نصاباً ثم ماتت الأمهات .. ٨٢ ، ٨١
- فصل : إذا عجل الزكاة لأكثر من حول ، ففيه روايتان ... ٨٣ ، ٨٢
- فصل : وإن عجل زكاة ماله ، فحال الحول والنصاب ناقص مقدار ما عجله .. ٨٤ ، ٨٣
- فصل : وكل موضع قلنا لا يجزئه ما عجله من الزكاة ... ٨٤

- فصل : فأما تعجيل العشر من الزرع والشمر  
 ٨٤ ، ٨٥ . فظاهر كلام القاضى أنه لا يجوز .
- فصل : وإن عجل زكاة ماله ، ثم مات ، فأراد  
 الوارث الاحتساب بها عن زكاة  
 ٨٥ الحول ...
- ٤٢١ - مسألة : ( ومن قدم زكاة ماله ، فأعطاه لمستحقها  
 فمات المعطى قبل الحول ... أجزأت  
 ٨٥ - ٨٨ عنه )
- فصل : إذا قال رب المال : قد أعلمته أنها  
 ٨٧ زكاة معجلة ، فلى الرجوع ...
- فصل : إذا تسلف الإمام الزكاة ، فهلك  
 ٨٧ - ٨٨ فى يده ...
- ٤٢٢ - مسألة : ( ولا يجوز إخراج الزكاة إلا بنية ، إلا أن  
 ٨٨ - ٩٠ يأخذها الإمام منه قهرا )
- فصل : ويجوز تقديم النية على الأداء بالزمن  
 ٨٩ اليسير .
- فصل : ولو كان له مال غائب فشك فى  
 ٨٩ ، ٩٠ سلامته جاز له إخراج الزكاة عنه .
- ٤٢٣ - مسألة : ( إلا أن يأخذها الإمام منه قهرا )  
 ٩٠ - ٩٨ فصل : ويستحب للإنسان أن يلى تفرقة  
 ٩٢ - ٩٥ الزكاة بنفسه .
- فصل : إذا أخذ الخوارج والبغاة الزكاة ،  
 ٩٥ ، ٩٦ أجزأت عن صاحبها .
- فصل : وإذا دفع الزكاة استحب أن يقول :  
 ٩٦ ، ٩٧ اللهم اجعلها مغنا ...

- فصل : ويجوز دفع الزكاة إلى الكبير والصغير . ٩٧ ، ٩٨
- فصل : وإذا دفع الزكاة إلى من يظنه فقيرا ، لم يحتج إلى إعلامه أنها زكاة . ٩٨
- ٤٢٤ - مسألة : ( ولا يعطى من الصدقة المفروضة للوالدين ، وإن علوا ، ولا للولد ، وإن سفل ) ٩٨ - ١٠٠
- فصل : فأما سائر الأقارب ، فمن لا يورث منهم يجوز دفع الزكاة إليه ... ٩٩ ، ١٠٠
- ٤٢٥ - مسألة : ( ولا للزوج ، ولا للزوجة ) ١٠٠ - ١٠٦
- فصل : فإن كان في عائلته من لا يجب عليه الإنفاق ... ١٠٢
- فصل : وليس لمخرج الزكاة شراؤها ممن صارت إليه . ١٠٢ - ١٠٥
- فصل : فإن دعت الحاجة إلى شراء صدقته ... ١٠٥ ، ١٠٦
- فصل : قال مهنا : سألت أبا عبد الله عن رجل له على رجل دين برهن ... ١٠٦
- ٤٢٦ - مسألة : ( ولا لكافر ، ولا لمملوك ) ١٠٦ ، ١٠٧
- ٤٢٧ - مسألة : ( إلا أن يكونوا من العاملين عليها ، فيعطون بحق ما عملوا ) ١٠٧ - ١٠٩

- فصل : ويعطى منها أجر الحاسب  
والكاتب ... ١٠٨
- فصل : ولا يعطى الكافر من الزكاة ... ١٠٨ ، ١٠٩
- فصل : وإن اجتمع في واحد أسباب  
تقتضى الأخذ بها ... ١٠٩
- ٤٢٨ - مسألة : ( ولا لبنى هاشم ) ١٠٩ ، ١١٠
- ٤٢٩ - مسألة : ( ولا لمواليهم ) ١١٠ - ١١٧
- فصل : فأما بنو المطلب ، فهل لهم  
الأخذ من الزكاة ؟ على  
روایتين ... ١١١ ، ١١٢
- فصل : وروى الخلال ... أن خالد بن  
سعيد بن العاص بعث إلى  
عائشة سفرة من الصدقة  
فردتها . ١١٢
- فصل : وظاهر قول الخرق ههنا أن ذوى  
القرى يمنعون الصدقة ... ١١٢ ، ١١٣
- فصل : ويجوز لذوى القرى الأخذ من  
صدقة التطوع . ١١٣ ، ١١٤
- فصل : وكل من حرم عليه صدقة  
القرى ... يجوز دفع صدقة  
التطوع إليهم . ١١٤ ، ١١٥
- فصل : فأما النبى ﷺ ، فالظاهر أن  
الصدقة جميعها كانت محرمة  
عليه ... ١١٥ - ١١٧

- ٤٣٠ - مسألة : ( ولا لغنى ، وهو الذى يملك خمسين درهما ، أو قيمتها من الذهب ) ١١٧ - ١٢٤  
 فصل : وإذا كان للمرأة الفقيرة زوج موثر ينفق عليها لم يجز دفع الزكاة إليها . ١٢٣ ، ١٢٤
- ٤٣١ - مسألة : ( ولا يعطى إلا الثمانية الأصناف التى سمى الله تعالى ) ١٢٤ - ١٢٧  
 فصل : ولا يجوز صرف الزكاة إلى غير من ذكر الله تعالى ... ١٢٥ ، ١٢٦  
 فصل : وإذا أعطى من يظنه فقيرا فبان غنيا ... ١٢٦ ، ١٢٧
- ٤٣٢ - مسألة : ( إلا أن يتولى الرجل إخراجها بنفسه ، فيسقط العامل ) ١٢٧  
 ٤٣٣ - مسألة : ( وإن أعطاهما كلها فى صنف واحد ، أجزأه إذا لم يخرجها إلى الغنى ) ١٢٧ - ١٣١  
 فصل : قول الخرق : « إذا لم يخرجها إلى الغنى » ... ١٢٩ - ١٣١
- ٤٣٤ - مسألة : ( ولا يجوز نقل الصدقة من بلدها إلى بلد تقصر فى مثله الصلاة ) ١٣١ - ١٣٤  
 فصل : فإن خالف ونقلها ، أجزأته . ١٣٢  
 فصل : فإن استغنى عنها فقراء أهل بلدها ، جاز نقلها . ١٣٢ ، ١٣٣  
 فصل : قال أحمد ... إذا كان الرجل فى

- ١٣٣ ، ١٣٤ بلد ، وماله في بلد ...
- فصل : والمستحب تفرقة الصدقة في بلدها . ١٣٤
- فصل : وإذا أخذ الساعي الصدقة ، واحتاج إلى بيعها ... ١٣٤
- ٤٣٥ - مسألة : ( وإذا باع ماشية قبل الحول بمثلها زكاهها ... ) ١٣٥ ، ١٣٦
- فصل : قال أحمد بن سعيد : سألت أحمد عن الرجل يكون عنده غنم سائمة ، فيبيعها ... ١٣٥ ، ١٣٦
- ٤٣٦ - مسألة : ( وكذلك إن أبدل عشرين دينارا بمائتي درهم ... لم تبطل الزكاة بانتقالها ) ١٣٦
- ٤٣٧ - مسألة : ( ومن كانت عنده ماشية ، فباعها قبل الحول بدراهم فوارا من الزكاة ، لم تسقط الزكاة عنه ) ١٣٦ - ١٤٠
- فصل : وإذا حال الحول أخرج الزكاة من جنس المال المبيع . ١٣٧
- فصل : فإن لم يقصد بالبيع ولا بالتنقيص الفرار ... ١٣٧ ، ١٣٨
- فصل : فإن كان البيع فاسدا ، لم ينقطع حول الزكاة في النصاب . ١٣٨
- فصل : ويجوز التصرف في النصاب الذي وجبت الزكاة فيه . ١٣٨ - ١٤٠

٤٣٨ - مسألة : ( والزكاة تجب في الذمة بحلول الحول

١٤٩ - ١٤٠

وإن تلف المال ، فرط أو لم يفرط )

فصل : فإن ملك خمسا من الإبل فلم

١٤٣ ، ١٤٢

يؤد زكاتها أحوالا ...

فصل : الحكم الثاني أن الزكاة تجب

١٤٤ ، ١٤٣

بحلول الحول .

فصل : الثالث أن الزكاة لا تسقط بتلف

١٤٥ ، ١٤٤

المال .

فصل : ولا تسقط الزكاة بموت رب

١٤٦ ، ١٤٥

المال .

فصل : وتجب الزكاة على الفور ...

١٤٧ ، ١٤٦

فصل : فإن أخرها ليدفعها إلى من هو

١٤٨ ، ١٤٧

أحق بها ...

فصل : فإن أخرج الزكاة فلم

١٤٨

يدفعها ... لم تسقط عنه .

فصل : ولو عزل قدر الزكاة ...

١٤٩

فتلف ...

٤٣٩ - مسألة : ( ومن رهن ماشية ، فحال عليها

الحول ، أدى منها إذا لم يكن له ما

١٥٣ - ١٤٩

يؤدي عنها ، والباقي رهن )

فصل : ولو أسلم في دار الحرب وأقام

١٥١

بها سنين لا يؤدي زكاة ...

فصل : إذا تولى الرجل إخراج زكاته ،

١٥٣ - ١٥١

فالمستحب أن يبدأ بأقاربه .

## باب زكاة الزروع والثمار

٤٤٠ - مسألة : ( وكل ما أخرج الله عز وجل من

١٥٥ - ١٦٧

الأرض ... ففيه العشر ... )

فصل : ولا شيء فيما ينبت من المباح

١٥٨ ، ١٥٩

الذى لا يملك إلا بأخذه ...

فصل : ولا تجب فيما ليس بحب ولا

١٥٩ ، ١٦٠

ثمر .

١٦٠ ، ١٦١

فصل : واختلفت الرواية في الزيتون .

فصل : الحكم الثانى ، أن الزكاة لا تجب

فى شيء من الزروع والثمار حتى

١٦١ ، ١٦٢

تبلغ خمسة أوسق .

فصل : وتعتبر خمسة الأوسق بعد

١٦٢

التصفية فى الحبوب ...

فصل : والعلى : نوع من الخنطة

١٦٢ ، ١٦٣

يدخر فى قشره ...

فصل : وذكر أبو الخطاب أن نصاب

١٦٣

الأرز مع قشره عشرة أوسق .

١٦٣ ، ١٦٤

فصل : ونصاب الزيتون خمسة أوسق .

فصل : الحكم الثالث ، أن العشر يجب

١٦٤ - ١٦٦

فيما سقى بغير مؤنة .

فصل : فإن سقى نصف السنة بكلفة ،

ونصفها بغير كلفة ، ففيه ثلاثة

١٦٦ ، ١٦٧

أرباع العشر .

فصل : وإذا كان لرجل حائطان سقى



أحدهما بمؤنة ، والآخر بغير

١٦٧

مؤنة ...

٤٤١ - مسألة : ( والوسق ستون صاعا ، والصاع خمسة

١٦٧ - ١٨٦

أرطال وثلاث بالعراق )

١٦٨ ، ١٦٩

فصل : والنصاب معتبر بالكيل ...

فصل : قال القاضى : هذا النصاب

١٦٩

معتبر تحديدا .

فصل : ولا وقص فى نصاب الحبوب

١٦٩

والثمار .

فصل : وإذا وجب عليه عشر مرة ، لم

١٦٩

يجب عليه عشر آخر .

فصل : ووقت وجوب الزكاة فى الحب

إذا اشتد ، وفى الثمرة إذا بدا

١٦٩ - ١٧١

صلاحها .

فصل : وإن جذها وأحرزها فى

الجرين ... استقر وجوب الزكاة

١٧١

عليه ...

فصل : ويصح تصرف المالك فى

النصاب قبل الحصر ، وبعده ،

١٧١ ، ١٧٢

بالبيع والهبة وغيرهما .

فصل : وإذا اشترى ثمرة قبل بدو

١٧٢ ، ١٧٣

صلاحها ... فالبيع باطل ...

فصل : وإن تلفت الثمرة قبل بدو

١٧٣

الصلاح ... فلا زكاة فيه .

- فصل : وينبغي أن يبعث الإمام ساعيه  
 ١٧٣ - ١٧٥ إذا بدا صلاح الثمار .
- فصل : ويجزى خارس واحد .  
 ١٧٥
- فصل : وصفة الخرص تختلف باختلاف  
 ١٧٥ - ١٧٧ الثمرة ...
- فصل : وإن ادعى رب المال غلط  
 الخارص ... قبل قوله بغير  
 ١٧٧ يمين ...
- فصل : وعلى الخارص أن يترك في الخرص  
 ١٧٧ ، ١٧٨ الثلث أو الربع ...
- فصل : ويغرس النخل والكرم .  
 ١٧٨ ، ١٧٩
- فصل : ولا يغرس الزيتون .  
 ١٧٩
- فصل : ووقت الإخراج للزكاة بعد  
 النصفية في الحبوب والجفاف في  
 ١٧٩ ، ١٨٠ الثمار .
- فصل : وإن احتيج إلى قطع الشجرة قبل  
 ١٨٠ ، ١٨١ كإلها ... جاز قطعها .
- فصل : فأما كيفية الإخراج ...  
 ١٨١ ، ١٨٢
- فصل : فأما الزيتون فإن كان مما لا زيت  
 ١٨٢ ، ١٨٣ له ...
- فصل : ومذهب أحمد أن في العسل  
 ١٨٣ ، ١٨٤ العشر .
- فصل : ونصاب العسل عشرة أفراف .  
 ١٨٤ - ١٨٦
- ٤٤٢ - مسألة : ( والأرض أرضان : صلح ، وعنوة )  
 ١٨٦ - ١٩٨

- فصل : قال أحمد : ومن يقوم على أرض  
الصلح وأرض العنوة ... ١٨٨ ، ١٨٩
- فصل : وما استأنف المسلمون فتحه ،  
فإن فتح عنوة ففيه ثلاث  
روايات ... ١٨٩ ، ١٩٠
- فصل : فأما ما جلا عنها أهلها خوفا من  
المسلمين فهذه تصير وفقا بنفس  
الظهور عليها . ١٩١
- فصل : ولا يجوز شراء شيء من الأرض  
الموقوفة ولا بيعه . ١٩٢ - ١٩٥
- فصل : وإذا قلنا بصحة الشراء ... ١٩٥
- فصل : وإذا بيعت هذه الأرض ، فحكم  
بصحة البيع حاكم ، صح ... ١٩٥ ، ١٩٦
- فصل : وحكم إقطاع هذه الأرض حكم  
بيعها ... ١٩٦ - ١٩٨
- فصل : ... أما المساكن فلا بأس بمجازتها  
وبيعها وشرائها وسكنائها . ١٩٨
- ٤٤٣ - مسألة : ( فما كان من الصلح ، ففيه الصدقة ) ١٩٨
- ٤٤٤ - مسألة : ( وما كان عنوة أدى عنها الخراج ... ) ١٩٩ - ٢٠٣
- فصل : فإن كان في غلة الأرض ما لا  
عشر فيه ... ٢٠٠ ، ٢٠١
- فصل : ومن استأجر أرضا فزرعها ،  
فالعشر عليه ... ٢٠١ ، ٢٠٢
- فصل : ويكره للمسلم بيع أرضه من

- ٢٠٣ ، ٢٠٢ ذمی وإجارتها منه .
- ٢٠٧ - ٢٠٣ ٤٤٥ - مسألة : ( وتضم الحنطة إلى الشعير ... )
- فصل : ... فأما الثالثة ، وهي ضم الحنطة إلى الشعير ، والقطنيات
- ٢٠٦ بعضها إلى بعض ...
- فصل : وذكر الخرق في ضم الذهب إلى
- ٢٠٦ الفضة روايتين ...
- فصل : ومتى قلنا بالضم ، فإن الزكاة تؤخذ من كل جنس ...
- ٢٠٦ فصل : ويضم زرع العام الواحد بعضه إلى بعض في تكميل
- ٢٠٧ النصاب ...
- فصل : وتضم ثمرة العام الواحد بعضها
- ٢٠٧ إلى بعض ...

### باب زكاة الذهب والفضة

- ٢١٢ - ٢٠٩ ٤٤٦ - مسألة : ( ولا زكاة فيما دون المائتي درهم ... )
- ٢١٤ - ٢١٢ ٤٤٧ - مسألة : ( وكذلك دون العشرين مثقالا )
- فصل : ومن ملك ذهباً أو فضة مغشوشاً ... فلا زكاة فيه .
- ٢١٤ ، ٢١٣ ٤٤٨ - مسألة : ( فإذا تمت ، ففيها ربع العشر )
- ٢١٥ ، ٢١٤ ٤٤٩ - مسألة : ( وفي زيادتها وإن قلت )
- ٢٢٠ - ٢١٥ فصل : ويخرج الزكاة من جنس ماله .
- ٢١٨ ، ٢١٧

فصل : وهل يجوز إخراج أحد التقدين

٢٢٠ - ٢١٨

عن الآخر ؟ ...

٤٥٠ - مسألة : ( وليس في حلي المرأة زكاة إذا كان مما

٢٢٥ - ٢٢٠

تلبسه أو تعيره )

فصل : وقليل الحلي وكثيره سواء في

٢٢٢

الإباحة والزكاة .

فصل : وإذا انكسر الحلي ... فهو

٢٢٣

كالصحيح لا زكاة فيه ...

فصل : وإذا كان الحلي للبس فنوت به

٢٢٣

المرأة للتجارة ...

فصل : ويعتبر في النصاب في الحلي

الذى تجب فيه الزكاة

٢٢٤ ، ٢٢٣

بالوزن ...

فصل : فإن كان في الحلي جوهر ولآلئ

٢٢٤

مرصعة ...

فصل : وإذا اتخذت المرأة حليا ليس لها

٢٢٤

اتخاذها ...

فصل : ويباح للنساء من حلي الذهب

والفضة والجواهر كل ما جرت

٢٢٥ ، ٢٢٤

عادتهن بلبسه .

٤٥١ - مسألة : ( وليس في حلية سيف الرجل ومنطقته

٢٢٨ - ٢٢٥

وخاتمته زكاة )

٤٥٢ - مسألة : ( والمتخذ آنية الذهب والفضة عاصي ،

٢٢٨ - ٢٣١

### وفيها الزكاة )

فصل : وكل ما كان اتخاذه محرما من

٢٢٩ ، ٢٣٠

الأثمان لم تسقط زكاته باتخاذه .

فصل : وكل ما يحرم اتخاذه ، ففيه

٢٣١

الزكاة ...

٤٥٣ - مسألة : ( وما كان من الركاز ... ففيه الخمس

٢٣٨ - ٢٣١

لأهل الصدقات ... )

فصل : وإن اكترى دارًا ، فوجد فيه

٢٣٤ - ٢٣٧

ركازًا فهو لواجده ...

فصل : ويجوز أن يتولى الإنسان تفرقة

٢٣٨

الخمس بنفسه .

٤٥٤ - مسألة : ( وإذا أخرج من المعادن ... فعليه

٢٣٨ - ٢٤٧

الزكاة من وقته )

فصل : ولا زكاة في المستخرج من

٢٤٤ ، ٢٤٥

اليحر .

فصل : والمعادن الجامدة تملك بملك

٢٤٥ ، ٢٤٦

الأرض التي هي فيها .

فصل : ويجوز بيع تراب المعدن

٢٤٦ ، ٢٤٧

والصاغة بغير جنسه .

فصل : ومن أجر داره ، فقبض كراها ،

فلا زكاة عليه فيه حتى يحول

٢٤٧

عليه الحول ...

## باب زكاة التجارة

- ٤٥٥ - مسألة : ( والعروض إذا كانت لتجارة قومها إذا  
حال عليها الحول ، وزكاها ) ٢٤٩ - ٢٥١
- فصل : ويخرج الزكاة من قيمة العروض  
دون عينها . ٢٥٠
- فصل : ولا يصير العرض للتجارة إلا  
بشرطين ... ٢٥٠ ، ٢٥١
- ٤٥٦ - مسألة : ( ومن كانت له سلعة للتجارة ، ولا  
يملك غيرها ... ) ٢٥١ - ٢٥٣
- فصل : وإذا ملك نصيبا للتجارة في  
أوقات متفرقة ... ٢٥٢ ، ٢٥٣
- ٤٥٧ - مسألة : ( وتقوم السلع إذا حال الحول بالأحظ  
للمساكين ... ) ٢٥٣ - ٢٥٦
- فصل : وإذا اشترى عرضا للتجارة ...  
بنى حول الثاني على حول  
الأول ... ٢٥٤ ، ٢٥٥
- فصل : وإذا اشترى للتجارة نصيبا من  
السائمة ، فحال الحول ... ٢٥٥ ، ٢٥٦
- فصل : وإن اشترى نخلا أو أرضا  
للتجارة ... ٢٥٦
- ٤٥٨ - مسألة : ( وإذا اشتراها للتجارة ثم نواها  
للاقتضاء ، ثم نواها للتجارة ... ) ٢٥٦ - ٢٥٨

فصل : فإن كانت عنده ماشية للتجارة

٢٥٨

نصف حول ...

٤٥٩ - مسألة : ( وإذا كان في ملكه نصاب للزكاة فاتجر

٢٦٢ - ٢٥٨

فيه فنما ... )

فصل : وإن اشترى للتجارة ما ليس

بنصاب فنما حتى صار

٢٥٩

نصابا ...

فصل : وإذا اشترى للتجارة شقصا

٢٦٠ - ٢٥٩

بألف ... فعليه زكاة ألفين .

فصل : وإن دفع إلى رجل ألفا

مضاربة ... فعلى رب المال زكاة

٢٦٢ - ٢٦٠

ألفين .

فصل : وإذا أذن كل واحد من ✓

الشريكين لصاحبه في إخراج

٢٦٢

الزكاة ...

### باب زكاة الدين والصدقة

٤٦٠ - مسألة : ( وإذا كان معه مائتا درهم ، وعليه

٢٦٩ - ٢٦٣

دين ، فلا زكاة عليه )

فصل : فأما الأموال الظاهرة ... فروى

عن أحمد أن الدين يمنع الزكاة

٢٦٦ - ٢٦٤

أيضا فيها .



- فصل : وإنما يمنع الدين الزكاة ، إذا كان يستغرق النصاب أو ينقصه . ٢٦٦ - ٢٦٨
- فصل : فأما دين الله تعالى ، كالكفارة والنذر ففيه وجهان . ٢٦٨ ، ٢٦٩
- فصل : إذا قلنا : لا يمنع الدين وجوب الزكاة في الأموال الظاهرة فحجر الحاكم عليه ... ٢٦٩
- فصل : وإذا جنى العبد المعد للتجارة جناية ... منع وجوب الزكاة فيه . ٢٦٩
- ٤٦١ - مسألة : ( وإذا كان له دين على ملء ، فليس عليه زكاة حتى يقبضه ، فيؤدى لما مضى ) ٢٦٩ - ٢٧٢
- فصل : وظاهر كلام أحمد أنه لا فرق بين الحال والمؤجل . ٢٧١
- فصل : ولو أجز داره سنتين بأربعين ديناراً ملك الأجرة من حين العقد وعليه زكاة جميعها إذا حال عليه الحول . ٢٧١
- فصل : ولو اشترى شيئاً بعشرين ديناراً ... فعلى البائع والمسلم إليه زكاة الثمن . ٢٧١ ، ٢٧٢
- فصل : والغنيمة يملك الغانمون أربعة أخماسها بانقضاء الحرب ... ٢٧٢

- ٤٦٢ - مسألة : ( وإذا غصب مالا ، زكاه إذا قبضه ... )  
 ٢٧٢ - ٢٧٥
- فصل : وإن كان المغصوب سائمة ...  
 ٢٧٣ ، ٢٧٤
- فلا زكاة فيها .
- فصل : إذا ضلت واحدة من النصاب ... فالحكم فيه كما لو ضل جميعه .  
 ٢٧٤
- فصل : وإن أسر المالك لم تسقط عنه الزكاة .  
 ٢٧٩
- فصل : وإن ارتد قبل مضى الحول ...  
 ٢٧٥
- فلا زكاة عليه .
- ٤٦٣ - مسألة : ( واللقطة إذا صار بعد الحول كسائر مال الملتقط استقبل بها حولا ثم زكاه ... )  
 ٢٧٦ ، ٢٧٧
- ٤٦٤ - مسألة : ( والمرأة إذا قبضت صداقها زكته لما مضى )  
 ٢٧٧ - ٢٧٩
- فصل : فإن قبضت صداقها قبل الدخول ، ومضى عليه الحول ، فزكته ، ثم طلقها الزوج قبل الدخول ...  
 ٢٧٨
- فصل : فإن كان الصداق ديناً ، فأبرأت الزوج منه بعد مضى الحول ، ففيه روايتان .  
 ٢٧٨ ، ٢٧٩
- ٤٦٥ - مسألة : ( والماشية إذا بيعت بالخيار ... استقبل بها البائع حولا ... )  
 ٢٧٩ ، ٢٨٠

## باب زكاة الفطر

- ٤٦٦ - مسألة : ( وزكاة الفطر على كل حر وعبد ،  
 ذكر وأنثى ، من المسلمين ) ٢٨٣ - ٢٨٥  
 فصل : ولا تجب على كافر حرا كان أو عبدا . ٢٨٣ ، ٢٨٤  
 فصل : فإن كان لكافر عبد مسلم ...  
 فحكى عن أحمد أن على الكافر إخراج صدقة الفطر عنه . ٢٨٤ ، ٢٨٥  
 ٤٦٧ - مسألة : ( صاعا بصاع النبي ﷺ ، وهو خمسة أرتال وثلاث ) ٢٨٥ - ٢٨٩  
 فصل : وقد دللنا على أن الصاع خمسة أرتال وثلاث بالعراق . ٢٨٧ - ٢٨٩  
 ٤٦٨ - مسألة : ( من كل حبة وثمره ثقتات ) ٢٨٩  
 ٤٦٩ - مسألة : ( وإن أعطى أهل البادية الأقط صاعا ، أجزأ إذا كان قوتهم ) ٢٨٩ - ٢٩١  
 ٤٧٠ - مسألة : ( واختار أبى عبد الله إخراج التمر ) ٢٩١ ، ٢٩٢  
 فصل : والأفضل بعد التمر البر . ٢٩٢  
 ٤٧١ - مسألة : ( ومن قدر على التمر ، أو الزبيب ، أو البر ، أو الشعير ، أو الأقط ، فأخرج غيره لم يجزه ) ٢٩٢ - ٢٩٥  
 فصل : والسلت نوع من الشعير ، فيجوز إخراجه . ٢٩٣ ، ٢٩٤

- ٢٩٤ فصل : ويجوز إخراج الدقيق .
- ٢٩٥ ، ٢٩٤ فصل : ولا يجوز إخراج الخبز .
- فصل : ومن أى الأصناف المنصوص عليها أخرج جاز .
- ٢٩٥
- ٤٧٢ - مسألة : ( ومن أعطى القيمة ، لم تحزته ) ٢٩٥ - ٢٩٧
- ٤٧٣ - مسألة : ( ويخرجها إذا خرج إلى المصل ) ٢٩٧ - ٣٠٠
- فصل : فأما وقت الوجوب فهو وقت غروب الشمس من آخر يوم من رمضان .
- ٣٠٠ - ٢٩٨
- ٤٧٤ - مسألة : ( وإن قدمها قبل ذلك بيوم أو يومين ، أجزأه ) ٣٠٠ ، ٣٠١
- ٤٧٥ - مسألة : ( ويلزمه أن يخرج عن نفسه ، وعن عياله ، إذا كان عنده فضل عن قوت يومه وليته ) ٣٠١ - ٣٠٧
- فصل : وأما العبيد فإن كانوا لغير التجارة ، فعلى سيدهم فطرتهم .
- ٣٠٣
- فصل : وتجب فطرة العبد الحاضر والغائب ...
- ٣٠٤ ، ٣٠٥
- فصل : فأما عبيد عبيده ... فالفطرة على السيد لأنهم ملكه .
- ٣٠٥
- فصل : وأما زوجة العبد فذكر أصحابنا المتأخرون أن فطرتها على نفسها

إن كانت حرة ،وعلى سيدها إن  
كانت أمة .

٣٠٥

فصل : وإن تبرع بمؤنة إنسان ...  
فأكثر أصحابنا يختارون وجوب  
الفطرة عليه .

٣٠٧ ، ٣٠٦

٤٧٦ - مسألة : ( إذا كان عنده فضل عن قوت يومه  
وليلته )

٣٠٧ - ٣١١

فصل : وإذا لم يفضل إلا صاع أخرجه  
عن نفسه .

٣٠٨ ، ٣٠٩

فصل : فإن لم يفضل إلا بعض صاع  
فهل يلزمه إخراجه ؟ على  
روایتين .

٣١٠

فصل : وإن أعسر بفطرة زوجته فعليها  
فطرة نفسها .

٣١٠

فصل : ومن وجبت نفقته على غيره ...  
إذا أخرج عن نفسه بإذن من  
تجب عليه ... صح .

٣١٠

فصل : ومن له دار يحتاج إليها  
لسكنائه ... فلا فطرة عليه  
كذلك .

٣١٠ ، ٣١١

٤٧٧ - مسألة : ( وليس عليه في مكاتبه زكاة )

٣١١ ، ٣١٢

فصل : وتلزم المكاتب فطرة من يمونه .

٣١٢

٤٧٨ - مسألة : ( وإذا ملك جماعة عبدا أخرج كل  
واحد منهم صاعا ... )

٣١٢ - ٣١٤

- فصل : ومن بعضه حر ، ففطرته عليه  
وعلى سيده . ٣١٤ ، ٣١٣
- فصل : ولو ألحقت القافة ولدا برجلين أو  
أكثر ، فالحكم في فطرته كالحكم  
في العبد المشترك . ٣١٤
- ٤٧٩ - مسألة : ( ويعطى صدقة الفطر لمن يجوز أن  
يعطى صدقة الأموال ) ٣١٥ ، ٣١٤
- فصل : ويجوز أن يعطى من أقاربه من  
يجوز أن يعطيه من زكاة ماله . ٣١٥
- فصل : وإن دفعها إلى مستحقها ،  
فأخرجها آخذها إلى دافعها ... ٣١٥
- ٤٨٠ - مسألة : ( ويجوز أن يعطى الواحد ما يلزم  
الجماعة ، والجماعة ما يلزم  
الواحد ) ٣١٦
- ٤٨١ - مسألة : ( ومن أخرج عن الجنين ،  
فحسن ... ) ٣١٦
- ٤٨٢ - مسألة : ( ومن كان في يده ما يخرج صدقة  
الفطر وعليه دين مثله ، لزمه أن  
يخرج ... ) ٣١٧ - ٣٢٢
- فصل : وإن مات من وجبت عليه الفطرة  
قبل أدائها ، أخرجت من ماله . ٣١٧
- فصل : وإذا مات المفلس ، وله عبيد ...  
ففطرتهم على الورثة . ٣١٨

- فصل : ولو مات عبيده ، أو من يموته ،  
 بعد وجوب الفطرة ، لم تسقط . ٣١٨  
 فصول في صدقة التطوع . ٣١٨ - ٣٢٠  
 فصل : والأولى أن يتصدق من الفاضل  
 عن كفايته ، وكفاية من يموته على  
 الدوام . ٣٢٠ - ٣٢٢

## كتاب الصيام

- فصل : روى عن النبي ﷺ ... « إذا  
 جاء رمضان فتحت أبواب  
 الجنة » . ٣٢٤  
 فصل : والصوم المشروع هو الإمساك  
 عن المفطرات من طلوع الفجر  
 الثاني إلى غروب الشمس . ٣٢٥  
 ٤٨٣ - مسألة : ( وإذا مضى من شعبان تسعة وعشرون  
 يوماً طلبوا الهلال ... ) ٣٢٥ - ٣٢٩  
 فصل : ويستحب لمن رأى الهلال أن  
 يقول ... ٣٢٨  
 فصل : وإذا رأى الهلال أهل بلد ، لزم  
 جميع البلاد الصوم . ٣٢٨ ، ٣٢٩  
 ٤٨٤ - مسألة : ( وإن حال دون منظره غيم ، أو قتر  
 وجب صيامه ، وقد أجزأ إذا كان

- ٣٣٠ - ٣٣٣ من شهر رمضان )
- ٤٨٥ - مسألة : ( ولا يجزئه صيام فرض حتى ينوبه أى وقت كان من الليل )
- ٣٣٣ - ٣٤٠ فصل : وإن نوى من النهار صوم الغد ، لم تجزئه تلك النية .
- ٣٣٦ ، ٣٣٧ فصل : وتعتبر النية لكل يوم .
- ٣٣٧ فصل : ومعنى النية القصد .
- ٣٣٧ ، ٣٣٨ فصل : ويجب تعيين النية فى كل صوم واجب .
- ٣٣٨ ، ٣٣٩ فصل : ولو نوى ليلة الشك ... لم يجزئه .
- ٣٣٩ ، ٣٤٠ فصل : وإذا عين النية عن صوم رمضان ... لم يحتج أن ينوى كونه فرضا .
- ٣٤٠
- ٤٨٦ - مسألة : ( ومن نوى صيام التطوع من النهار ، ولم يكن طعم أجزأه )
- ٣٤٠ - ٣٤٣ فصل : وأى وقت من النهار نوى أجزأه .
- ٣٤١ - ٣٤٣
- ٤٨٧ - مسألة : ( ومن نوى من الليل ، فأغمى عليه قبل طلوع الفجر ... )
- ٣٤٣ - ٣٤٥
- ٤٨٨ - مسألة : ( وإذا سافر ما يقصر فيه الصلاة ، فلا يفطر حتى يترك البيوت وراء ظهره )
- ٣٤٥ - ٣٤٩ فصل : وإن نوى المسافر الصوم فى سفره ، ثم بدا له أن يفطر ، فله ذلك .
- ٣٤٧ - ٣٤٩



فصل : وليس للمسافر أن يصوم في

٣٤٩

رمضان عن غيره ...

٤٨٩ - مسألة : ( ومن أكل أو شرب ... فعليه القضاء

٣٦٧ - ٣٤٩

بلا كفارة ... )

الفصل الأول : أنه يفطر بالأكل

٣٥٠ ، ٣٤٩

والشرب ...

الفصل الثاني : أن الحجامة يفطر بها

٣٥٢ - ٣٥٠

الحاجم والمحجوم .

الفصل الثالث : أنه يفطر بكل ما

٣٥٣ ، ٣٥٢

أدخله إلى جوفه .

فصل : فأما الكحل ، فما وجد طعمه

٣٥٤ ، ٣٥٣

في حلقه ...

فصل : وما لا يمكن التحرز منه ،

٣٥٥ ، ٣٥٤

كابتلاع الريق ، لا يفطره .

٣٥٥

فصل : وإن ابتلع النخامة ففيها روايتان .

فصل : فإن سال فمه دما ... فازدردته

٣٥٦ ، ٣٥٥

أفطره .

فصل : ولا يفطر بالمضمضة بغير

٣٥٧ ، ٣٥٦

خلاف .

فصل : ولا بأس أن يغتسل الصائم .

٣٥٨ ، ٣٥٧

فصل : قال إسحاق بن منصور : قلت

لأحمد : الصائم يعضغ العلك ؟

٣٥٩ ، ٣٥٨

قال : لا .

- فصل : قال أحمد : أحب إلى أن يحتجب  
 ٣٥٩ ذوق الطعام ... ولا بأس به .
- فصل : قال أحمد : لا بأس بالسواك  
 ٣٥٩ للصائم .
- فصل : ومن أصبح بين أسنانه طعام .  
 ٣٦٠ فصل : فإن قطر في إحليله دهنا ، لم  
 ٣٦٠ يفطر به .
- الفصل الرابع : إذا قبل فأمنى أو  
 ٣٦٠ - ٣٦٣ أمذى ...
- فصل : ولو استمنى بيده ، فقد فعل  
 ٣٦٣ محرما ...
- الفصل الخامس : إذا كرر النظر  
 ٣٦٣ ، ٣٦٤ فأنزل ...
- فصل : فإن فكر فأنزل ، لم يفسد  
 ٣٦٤ صومه .
- الفصل السادس : أن المفسد للصوم من  
 هذا كله ما كان عن عمد  
 ٣٦٤ ، ٣٦٥ وقصد .
- الفصل السابع : أنه متى أفطر بشيء من  
 ٣٦٥ ، ٣٦٦ ذلك فعليه القضاء .
- فصل : والواجب في القضاء عن كل يوم  
 ٣٦٦ ، ٣٦٧ يوم .
- ٤٩٠ - مسألة : ( وإن فعل ذلك ناسيا ، فهو على  
 ٣٦٧ ، ٣٦٨ صومه ، ولا قضاء عليه )

فصل : وإن فعل شيئاً من ذلك ، وهو

نائم ، لم يفسد صومه . ٣٦٨

٤٩١ - مسألة : ( ومن استقاء فعليه القضاء ، ومن

ذرعه القيء فلا شيء عليه ) ٣٦٨ ، ٣٦٩

فصل : وقليل القيء وكثيره سواء . ٣٦٩

٤٩٢ - مسألة : ( ومن ارتد عن الإسلام ، فقد أفطر ) ٣٦٩ ، ٣٧٠

٤٩٣ - مسألة : ( ومن نوى الإفطار فقد أفطر ) ٣٧٠ ، ٣٧١

فصل : فأما صوم النافلة ، فإن نوى

الفطر ... ٣٧١ ، ٣٧٠

فصل : وإن نوى أنه سيفطر ساعة

أخرى ... ٣٧١

٤٩٤ - مسألة : ( ومن جامع في الفرج ... فعليه

القضاء والكفارة ) ٣٧٢ - ٣٨٠

فصل : ولا فرق بين كون الفرج قبل أو

دبراً . ٣٧٥

فصل : فأما الوطء في فرج البهيمة ... ٣٧٥

فصل : ويفسد صوم المرأة بالجماع . ٣٧٥ ، ٣٧٦

فصل : وإن أكرهت المرأة على الجماع ،

فلا كفارة عليها ... وعليها

القضاء . ٣٧٦

فصل : فإن تساحقت امرأتان ، فلم

ينزلا ، فلا شيء عليهما . ٣٧٦ ، ٣٧٧

فصل : وإن جامعت المرأة ناسية

- ٣٧٧ للصوم ...
- فصل : وإن أكره الرجل على الجماع ،  
٣٧٨ ، ٣٧٧ فسد صومه .
- فصل : ولا تجب الكفارة بالفطر في غير  
٣٧٨ رمضان .
- فصل : وإذا جامع في أول النهار ثم مرض  
٣٧٨ أو جن ، لم تسقط الكفارة .
- فصل : إذا طلع الفجر وهو مجامع ،  
فاستدام الجماع ، فعليه القضاء  
٣٧٩ والكفارة .
- فصل : ومن جامع يظن أن الفجر لم  
يطلع ... فعليه القضاء  
٣٨٠ ، ٣٧٩ والكفارة .
- ٤٩٥ - مسألة : ( والكفارة عتق رقبة ، فإن لم يمكنه  
فصيام شهرين متتابعين ، فإن لم  
٣٨٢ - ٣٨٠ يستطع فإطعام ستين مسكيناً )
- فصل : فإذا عدم الرقبة ، انتقل إلى  
٣٨٢ ، ٣٨١ صيام شهرين متتابعين .
- ٤٩٦ - مسألة : ( فإن لم يستطع فإطعام ستين  
مسكيناً ، لكل مسكين مُدٍ من  
٣٨٥ - ٣٨٢ بُر ... )
- فصل : فإن أخرج من الدقيق أو  
٣٨٤ ، ٣٨٣ السوق أجزأ .

- فصل : ويجزى في الكفارة ما يجزى في  
 ٣٨٥ ، ٣٨٤ الفطرة .
- فصل : وإن عجز عن العتق والصيام  
 والإطعام ، سقطت الكفارة  
 ٣٨٥ عنه .
- ٤٩٧ - مسألة : ( وإن جامع ، فلم يكفر حتى جامع  
 ٣٨٦ ، ٣٨٥ ثانية ، فكفارة واحدة )
- ٤٩٨ - مسألة : ( وإن كفر ، ثم جامع ثانية ، فكفارة  
 ٣٨٩ - ٣٨٦ ثانية )
- فصل : إذا أصبح مفطرا يعتقد أنه من  
 شعبان ... لزمه الإمساك  
 ٣٨٧ والقضاء .
- فصل : وكل من أفطر والصوم لازم  
 ٣٨٧ له ... يلزمهم الإمساك .
- فصل : فأما من يباح له الفطر في أول  
 النهار ... فإذا زالت أعذارهم  
 في أثناء النهار ... ففيهم  
 ٣٨٩ - ٣٨٧ روايتان .
- فصل : ويلزم المسافر والحائض والمريض  
 ٣٨٩ القضاء .
- ٤٩٩ - مسألة : ( وإن أكل يظن أن الفجر لم يطلع ،  
 ٣٩١ - ٣٨٩ وقد كان طلع ... فعليه القضاء )
- فصل : وإن أكل شاكاً في طلوع

- الفجر ... فليس عليه قضاء . ٣٩٠ ، ٣٩١  
فصل : وإن أكل شاكاً في غروب  
الشمس ... فعليه القضاء . ٣٩١
- ٥٠٠ - مسألة : ( ومباح لمن جامع بالليل أن لا يغتسل  
حتى يطلع الفجر ، وهو على  
صومه ) ٣٩١ - ٣٩٣
- ٥٠١ - مسألة : ( وكذلك المرأة إن انقطع حيضها من  
الليل ، فهي صائمة ... وتغتسل  
إذا أصبحت ) ٣٩٣
- ٥٠٢ - مسألة : ( والحامل إذا خافت على جنينها ،  
والمرضع على ولدها ، أفطرتا ،  
وقضتا ، وأطعمتا عن كل يوم  
مسكيناً ) ٣٩٣ - ٣٩٥
- ٥٠٣ - مسألة : ( وإذا عجز عن الصوم لكبر أفطر ،  
وأطعم لكل يوم مسكيناً ) ٣٩٥ - ٣٩٧
- فصل : والمريض الذى لا يرجى برؤه ،  
يفطر ، ويطعم لكل يوم  
مسكيناً . ٣٩٦ ، ٣٩٧
- ٥٠٤ - مسألة : ( وإذا حاضت المرأة ، أو نفست ،  
أفطرت وقضت ؛ فإن صامت لم  
يجزئها ) ٣٩٧
- ٥٠٥ - مسألة : ( فإن أمكنها القضاء فلم تقض حتى  
ماتت ، أطعم عنها لكل يوم  
مسكين ) ٣٩٨ - ٤٠٠

- فصل : فأما صوم النذر فيفعله الولي  
 عنه .  
 ٤٠٠ ، ٣٩٩
- ٥٠٦ - مسألة : ( فإن لم تمت المفطرة حتى أظلمها شهر  
 رمضان آخر ، صامته ، ثم قضت  
 ما كان عليها ... )  
 ٤٠٠ - ٤٠٣
- فصل : فإن أخره لغير عذر حتى أدركه  
 رمضان أو أكثر ...  
 ٤٠١
- فصل : وإن مات المفطر بعد أن أدركه  
 رمضان آخر ...  
 ٤٠١
- فصل : واختلفت الرواية عن أحمد في  
 جواز التطوع بالصوم .  
 ٤٠١ ، ٤٠٢
- فصل : واختلفت الرواية في كراهية  
 القضاء في عشر ذي الحجة .  
 ٤٠٢ ، ٤٠٣
- ٥٠٧ - مسألة : ( وللمريض أن يفطر إذا كان الصوم  
 يزيد في مرضه ... )  
 ٤٠٣ - ٤٠٥
- فصل : والصحيح الذي يخشى المرض  
 بالصيام ، كالمريض ...  
 ٤٠٤ ، ٤٠٥
- فصل : ومن أبيح له الفطر لشدة  
 شبقه ...  
 ٤٠٥
- ٥٠٨ - مسألة : ( وكذلك المسافر )  
 فصل : والأفضل عند إمامنا ... الفطر  
 في السفر .  
 ٤٠٧ ، ٤٠٨
- ٥٠٩ - مسألة : ( وقضاء شهر رمضان متفرقا يجزئ ،  
 والمتابع أحسن )  
 ٤٠٨ - ٤١٠

٥١٠ - مسألة : ( ومن دخل في صيام تطوع ، فخرج منه ، فلا قضاء عليه ، وإن قضاها

٤١٠ - ٤١٢

( فحسن )

فصل : وسائر النوافل من الأعمال

٤١٢ حكمها حكم الصيام .

فصل : ومن دخل في واجب ... لم يجز

٤١٢

له الخروج منه .

٥١١ - مسألة : ( وإذا كان للغلام عشر سنين ،

٤١٢ - ٤١٤

وأطاق الصيام ، أخذ به )

فصل : ولا يجب عليه الصوم حتى

٤١٣ ، ٤١٤

يبلغ .

فصل : إذا نوى الصبي الصوم من

٤١٤

الليل ، فبلغ ...

٥١٢ - مسألة : ( وإذا أسلم الكافر في شهر رمضان ،

٤١٤ - ٤١٦

صام ما يستقبل من بقية شهره )

فصل : فأما اليوم الذي أسلم فيه ، فإنه

٤١٥

يلزمه إمساكه ويقضيه .

فصل : فأما المجنون إذا أفاق في أثناء

٤١٥ ، ٤١٦

الشهر ...

٥١٣ - مسألة : ( وإذا رأى هلال شهر رمضان

٤١٦

وحده ، صام )

فصل : فإن أفطر ذلك اليوم بجماع ،

٤١٦

فعليه الكفارة .



- ٥١٤ - مسألة : ( وإن كان عدلا ، صوّم الناس بقوله ) ٤١٦ - ٤١٩  
فصل : وإن أخبره مخبر برؤية الهلال يثق  
بقوله ، لزمه الصوم . ٤١٩  
فصل : فإن كان المخبر امرأة فقياس  
المذهب قبول قولها . ٤١٩
- ٥١٥ - مسألة : ( ولا يفطر إلا بشهادة اثنين ) ٤١٩ ، ٤٢٠  
فصل : ولا يقبل فيه شهادة رجل  
وامرأتين ... ٤٢٠  
فصل : وإذا صاموا بشهادة اثنين ثلاثين  
يوما ، ولم يروا هلال شوال ... ٤٢٠
- ٥١٦ - مسألة : ( ولا يفطر إذا رآه وحده ) ٤٢٠ - ٤٢٢  
فصل : فإن رآه اثنان ، ولم يشهدا عند  
الحاكم ... ٤٢١ ، ٤٢٢
- ٥١٧ - مسألة : ( وإذا اشتبهت الأشهر على الأسير ،  
فإن صام شهرا يريد به شهر  
رمضان ... ) ٤٢٢ - ٤٢٤  
فصل : وإذا وافق صومه بعد الشهر ... ٤٢٣  
فصل : وإن لم يغلب على ظن الأسير  
دخول رمضان فصام ، لم  
يجزئه . ٤٢٣ ، ٤٢٤  
فصل : وإذا صام تطوعا ، فوافق شهر  
رمضان ، لم يجزئه . ٤٢٤
- ٥١٨ - مسألة : ( ولا يصام يوم العيد ، ولا أيام  
التشريق ... ) ٤٢٤ ، ٤٢٥

- ٥١٩ - مسألة : ( وفي أيام التشريق عن أبي عبد الله ،  
رحمه الله ، رواية أخرى ، أنه  
يصومها عن القرض ) ٤٢٥ - ٤٣١
- فصل : ويكره إفراد يوم الجمعة  
بالصوم ... ٤٢٦ - ٤٢٨
- فصل : قال أصحابنا : يكره إفراد يوم  
السبت بالصوم . ٤٢٨ ، ٤٢٩
- فصل : ويكره إفراد رجب بالصوم . ٤٢٩
- فصل : ... قيل يا رسول الله فكيف بمن  
صام الدهر ؟ ٤٢٩ - ٤٣١
- ٥٢٠ - مسألة : ( وإذا روى الهلال نهارا ، قبل الزوال  
أو بعده ، فهو لليلة المقبلة ) ٤٣١ ، ٤٣٢
- ٥٢١ - مسألة : ( والاختيار تأخير السحور ، وتعجيل  
الفطر ) ٤٣٢ - ٤٣٨
- فصل : ويستحب تفطير الصائم . ٤٣٨
- فصل : ... كان النبي ﷺ إذا أفطر ،  
قال : « اللهم ——— لك  
صمنا ... » . ٤٣٨
- ٥٢٢ - مسألة : ( ومن صام شهر رمضان ، وأتبعه  
بست من شوال وإن فرقها ،  
فكأنما صام الدهر ) ٤٣٨ - ٤٤٠
- ٥٢٣ - مسألة : ( وصيام يوم عاشوراء كفارة سنة ،  
ويوم عرفة كفارة ستين ) ٤٤٠ - ٤٤٣

- فصل : واختلف في صوم عاشوراء ، هل  
كان واجبا ؟ ... ٤٤١ ، ٤٤٢
- فصل : فأما يوم عرفة : فهو اليوم التاسع  
من ذى الحجة ... ٤٤٢ ، ٤٤٣
- فصل : وأيام عشر ذى الحجة كلها  
شريفة مفضلة . ٤٤٣
- ٥٢٤ - مسألة : ( ولا يستحب لمن كان بعرفة أن  
يصوم ، ليتقوى على الدعاء ) ٤٤٤ ، ٤٤٥
- فصل : قال رسول الله ﷺ : « أفضل  
الصيام بعد شهر رمضان شهر  
الله المحرم » . ٤٤٥
- فصل : وأفضل الصيام أن تصوم يوما  
وتفطر يوما . ٤٤٥
- فصل : ... أن نبي الله ﷺ كان يصوم  
الاثنين والخميس ... ٤٤٥
- ٥٢٥ - مسألة : ( وأيام البيض التي حض رسول الله  
ﷺ على صيامها هي ... ) ٤٤٥ - ٤٥٤
- فصل : ويجب على الصائم أن ينزه صومه  
عن الكذب والغيبة والشتم . ٤٤٦ ، ٤٤٧
- فصل : في ليلة القدر . ٤٤٧ - ٤٥٠
- فصل : واختلف أهل العلم في أرجى  
هذه الليالي . ٤٥٠ - ٤٥٣
- فصل : فأما علامتها ... ٤٥٣

فصل : ويستحب أن يجتهد فيها في  
الدعاء .

٤٥٤

## كتاب الاعتكاف

٥٢٦ - مسألة : ( والاعتكاف سنة ، إلا أن يكون

٤٥٩ - ٤٥٦

نذرا ، فيلزم الوفاء به )

فصل : وإن نوى اعتكاف مدة لم

٤٥٩ - ٤٥٧

تلتزمه ...

٥٢٧ - مسألة : ( ويجوز بلا صوم ، إلا أن يقول في

٤٦١ - ٤٥٩

نذره بصوم )

٤٦١

فصل : إذا قلنا : إن الصوم شرط .

٥٢٨ - مسألة : ( ولا يجوز الاعتكاف إلا في مسجد

٤٦٥ - ٤٦١

يجمع فيه )

فصل : وإن كان اعتكافه مدة غير وقت

٤٦٣

الصلاة .

فصل : وللمرأة أن تعتكف في كل

٤٦٥ ، ٤٦٤

مسجد .

فصل : ومن سقطت عنه الجماعة من

٤٦٥

الرجال ...

فصل : وإذا اعتكفت المرأة في

٤٦٥

المسجد ...

٥٢٩ - مسألة : ( ولا يخرج منه إلا حاجة الإنسان ،

٤٦٥ - ٤٦٩

أو صلاة الجمعة )

فصل : وإذا خرج لما لا بد منه ، فليس

٤٦٧ ، ٤٦٨

عليه أن يستعجل في مشيه ...

فصل : وإن خرج لحاجة الإنسان ،

ويقرب المسجد سقاية أقرب من

٤٦٨ ، ٤٦٩

منزله ...

فصل : وإذا خرج لما له منه بد ، بطل

٤٦٩

اعتكافه وإن قل .

٥٣٠ - مسألة : ( ولا يعود مريضاً ، ولا يشهد جنازة ،

٤٦٩ - ٤٧٣

إلا أن يشترط ذلك )

فصل : وإن شرط الوطء في اعتكافه ...

٤٧١ ، ٤٧٢

لم يجز .

فصل : إذا خرج لما له منه بد عامداً ،

بطل اعتكافه ، إلا أن يكون

٤٧٢

اشترط .

فصل : ويجوز للمعتكف صعود سطح

٤٧٢ ، ٤٧٣

المسجد .

٥٣١ - مسألة : ( ومن وطئ فقد أفسد اعتكافه ،

ولا قضاء عليه ، إلا أن يكون

٤٧٣ - ٤٧٧

واجباً )

فصل : فأما المباشرة دون الفرج ، فإن

٤٧٥

كانت لغير شهوة ، فلا بأس بها .

٤٧٦

فصل : وإن ارتد ، فسد اعتكافه .

- فصل : وكل موضع فسد اعتكافه ، فإن  
كان تطوعا ، فلا قضاء عليه . ٤٧٦
- فصل : إذا نذر اعتكاف أيام متتابعة  
بصوم ، فأفطر يوما ، أفسد  
تتابعه . ٤٧٦ ، ٤٧٧
- ٥٣٢ - مسألة : ( وإذا وقعت لفتة خاف منها ترك  
اعتكافه ... ) ٤٧٧ ، ٤٧٨
- ٥٣٣ - مسألة : ( والمعتكف لا يتجر ، ولا يتكسب  
بالصنعة ) ٤٧٨ - ٤٨٣
- فصل : يستحب للمعتكف التشاغل  
بالصلاة ... ٤٧٩ ، ٤٨٠
- فصل : فأما إلقاء القرآن ، وتدريس  
العلم ودرسه ... ٤٨٠ ، ٤٨١
- فصل : وليس من شريعة الإسلام  
الصمت عن الكلام ... ٤٨١ ، ٤٨٢
- فصل : ولا يجوز أن يجعل القرآن بدلا  
من الكلام . ٤٨٢ ، ٤٨٣
- ٥٣٤ - مسألة : ( ولا بأس أن يتزوج في المسجد ،  
ويشهد النكاح ) ٤٨٣ ، ٤٨٤
- فصل : ولا بأس أن يتنظف بأنواع  
التنظف . ٤٨٣
- فصل : ولا بأس أن يأكل المعتكف في  
المسجد . ٤٨٣ ، ٤٨٤

فصل : إذا أراد أن يبول في المسجد في

طست ، لم يبح له ذلك . ٤٨٤

٥٣٥ - مسألة : ( والمتوفى عنها زوجها وهي معتكفة

تخرج لقضاء العدة ، وتفعل كما

فعل الذي خرج لفتنة ) ٤٨٥ ، ٤٨٦

فصل : وليس للزوجة أن تعتكف إلا

بإذن زوجها . ٤٨٥ ، ٤٨٦

فصل : وأما المكاتب ، فليس لسيده

منعه من واجب ولا تطوع . ٤٨٦

٥٣٦ - مسألة : ( وإذا حاضت المرأة ، خرجت من

المسجد ، وضربت خباء في

الرجبة ) ٤٨٧ ، ٤٨٨

فصل : فأما الاستحاضة فلا تمنع

الاعتكاف . ٤٨٨

فصل : الخروج المباح في الاعتكاف

الواجب ينقسم أربعة أقسام ... ٤٨٨

٥٣٧ - مسألة : ( ومن نذر أن يعتكف شهرا بعينه ،

دخل المسجد قبل غروب

الشمس ) ٤٨٨ - ٤٩٦

فصل : وإن أحب اعتكاف العشر

الأواخر من رمضان تطوعا ... ٤٨٩ ، ٤٩٠

فصل : ومن اعتكف العشر الأواخر من

رمضان ، استحب أن يبيت

ليلة العيد في معتكفه . ٤٩٠ ، ٤٩١

- فصل : وإذا نذر اعتكاف شهر ، لزمه  
 ٤٩١ شهر بالأهلة ، أو ثلاثون يوما .
- فصل : وإن قال : لله على أن أعتكف  
 ٤٩٢ ، ٤٩١ ثلاثين يوما ...
- فصل : وإن نذر اعتكاف يوم ، لم يجز  
 ٤٩٣ ، ٤٩٢ تفريقه ...
- فصل : وإن نذر اعتكافا مطلقا ، لزمه  
 ٤٩٣ ما يسمى به معتكفا ...
- فصل : ولا يتعين شيء من المساجد  
 بنذره الاعتكاف فيه ، إلا  
 ٤٩٣ ، ٤٩٤ المساجد الثلاثة .
- فصل : وإن نذر الاعتكاف في المسجد  
 الحرام ، لم يكن له الاعتكاف  
 ٤٩٤ ، ٤٩٥ فيما سواه .
- فصل : إذا نذر اعتكاف يوم يقدم  
 ٤٩٥ ، ٤٩٦ فلان ، صح نذره .
- آخر الجزء الرابع  
 ويليه الجزء الخامس ، وأوله :  
 كتاب الحج  
 والحمد لله حق حمده